

4343
 51A

۳۶۳۷۵	دانشنامه
۲۳ الف	فهرست
۳۱۲۱ ح	...

في الجزء الاول
 من حاشية العالم العلامة شمس الدين
 الشافعي عمدة سوق على الشرح
 الكافي لابي البركات سيدي
 احمد الدردير مدهما
 الله رحمة
 امين

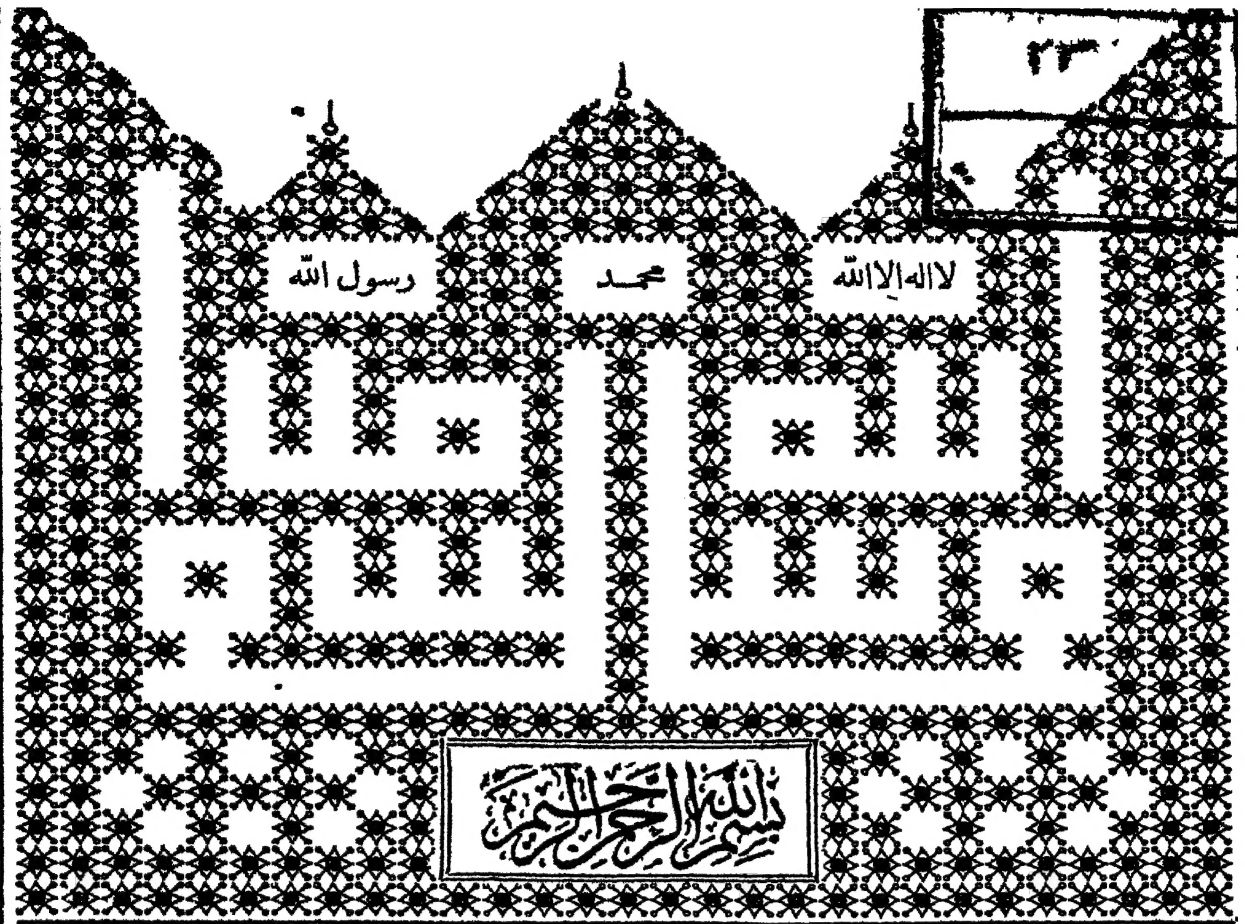
في دوهاش
 امرح المذكور في حاشية الامام هذا

في دافع من دقة امر اعانه لمهديا

في نسخة لاوي المشيخه لحيه
 لما لكانوا ليرت اسيد مرحبين لحاش

سنة ١٣٢٣

في حاشية



الحمد لله الذي كل ذوى الاحلام بمعرفتهم علم الحلال والحرام وهداهم لاستخراج درر الاحكام
فاستخرجوها من بحرها وأودعوها كزها بدقائق الافهام والصلاة والسلام على من اتى بالكلام
والابام (وبعد) فيقول العبد الفقير محمد بن محمد عرفة الدسوقي المالكي هذه تقييدات على شرح شيخنا
العلامة مفيد الطالبين ومربي المريدين المرحوم الشيخ احمد الدردير العدوي لمختصر العلامة أبي الضياء
خليل بن اسحق الذي الفه في الفقه على مذهب امام الاثمة ونجم السنة الامام مالك بن انس اقتبسها من
كتب الاثمة الاعلام مشيراً بما صورته بن للعالم العلامة سيدي محمد البناي محشى الشيخ عبد الباقي وبما
صورته طنى للعلامة الشيخ مصطفى الرماصي محشى التناي وبما صورته ح للعلامة سيدي محمد الخطاب
وحيث قلت شيخنا فالمراد به شيخنا العلامة أبو الحسن علي بن احمد الصعدي العدوي محشى الحرشي
وصاحب التأليف الشريفة والتحقيقات المنيفة وحيث ذكرت عقب فالمراد به العلامة الشيخ
عبد الباقي الزرقاني وحيث ذكرت شب فالمراد به الشيخ ابراهيم الشبرخيتي وحيث ذكرت خش
فالمراد به العلامة سيدي محمد الحرشي وحيث ذكرت حج فالمراد به مجموع خاتمة المحققين العلامة الشيخ محمد
الامير واسأل الله التوفيق لتمامها والنفع بها كما نفع بأصلها وهو حسبي ونعم الوكيل (قوله سم الله
الرحمن الرحيم) لا بأس بالتكلم عليها من حيث الفن المشروع فيه المؤلف فيه هذا الكتاب فنقول ان
موضوع هذا الفن افعال المكلفين لانه يبحث فيه عنها من جهة ما يعرض لها من وجوب ونذر وحرمه
وكراهة ولاشك ان الايتان بهذه الجملة فعل من الافعال وحينئذ يقال ان حكم البسملة الاصلى النذب لانها
ذكر من الاذكار والاصل في الاذكار ان تكون مندوبة وتياً كذا النذب في الايتان بها في اوائل ذوات البال
ولو شعرا كما انحط عليه كلام ح وحكى الخلاف قبل ذلك عن الشعبي والزهرى وحمله على شعر غير العلم
والوعط ثم قد تعرض لها الكراهة وذلك في صلاة الفريضة على المشهور من المذهب وعند الامور المكروهة

كشرب الخليلين وتحرم اذا اتى بها الخب على انها من القرآن لاعلى انها ذكر بقصد التحصن وكذا
 تحرم عند الاتيان بالحرام على الاظهر وقيل بكراهتها في تلك الحالة وارتضاه شيخنا في حاشية الحرشي وتحرم
 في ابتداء براءة عند ابن حجر وقال الرمي بالكراهة واما في اثباتها فتكره عند الاول وتندب عند الثاني ولم ار
 لاهل مذهبا شيئا في ذلك وليس لها حالة وجوب الا بالنذر ولا يقال ان البسطة واجبة عند الذكاة مع الذكر
 والقدرة لانا نقول الواجب مطلق ذكر الله لخصوص البسطة كما عليه المحققون في شيء آخر وهو انه هل
 يجب بالنذر ولو في صلاة الفريضة بمنزلة من نذر صوم رابع النحر ومن نذر صلاة ركعتين بعد العصر او لا
 يجب ان يوفي بذلك النذر لم ار من تعرض لذلك والطاهر النزوم خصوصا وبعض العلماء من اهل المذهب
 يقول بوجوبها في الفريضة وهذا اذا كان غير ملاحظ بالنذر لها الخروج من الملاف والا كانت واجبة
 قولوا واحدا والطاهر انها لا تكون مباحة لان اقل مراتبها نذر وقل احكامه انه مندوب وقول
 المصنف وجازت كعتوذ بنقل الموهوم ذلك وقول الشاطبي * وفي الاجزاء خير من تلا * المراد به عدم تأكيد
 الطلب ونفي الكراهة فلا ينافي ان اصل النذر ثابت وان الانسان اذا قالها حصل له الثواب وكون الانسان
 يذكر الله ولثواب له بعيد جدا (قوله الذي) نعت لاسم الجلالة ومن المعلوم ان الموصول وصلته في
 تأويل المشتق فكأنه قال الحمد لله المفضل لعلما الشريعة على غيرهم وانما عدل عن التعبير بالوصف
 المشتق للموصول مع ان المشتق اخصر لان صفاته تعالى كسماة توقيفية على المختار فلا يجوز ان يطلق
 عليه الا ما ورد عن الشارع اطلاقا ولم يرد اطلاق المفضل عليه فلذا توصل بالموصول لوصفه بصلته واذا
 علمت ان الموصول وصلته في تأويل المشتق وان الموصوف وصفته كالشيء الواحد وان تعليق الحكم بمشتق
 يؤذن بعلية مامنه الاشتقاق تعلم ان هذا الحمد الواقع من المصنف مفيد واقع في مقابلة نعمة فيثاب عليه ثواب
 الواجب لانه مطلق واقع في مقابلة ذات الله واصفاته (قوله الشريعة) المراد بها الاحكام التي شرعها الله
 لعباده وبنهاهم بمعنى النسب وهي كاتسمى شريعة باعتبار تشريع الشارع لها سمي ايضا ملة باعتبار
 انها على لتكتب وتسمى ايضا دين باعتبار انه يتدين ويعتبد بها والمراد بعلما الشريعة العلماء المرادون
 لها تقرير او استنباط او افادة (قوله على من سواهم) اي على من كان معيارهم اي الحمد لله الذي جعل
 علماء الشريعة افضل واشرف ممن كان معيارهم بناء على ما قاله ابن مالك من ان سوى بمعنى غير وقال غيره
 انها اسم مكان وفي هذا براعة استهلال لانه يشير به يذكرك في هذا الكتاب الاحكام الشرعية (قوله في
 الدارين) اي يلجئون لهم في الدارين الدنيا والآخرة اما لجوهم اليهم في الدنيا فطاهر واما في الآخرة
 فبالنظر لشفاعتهم لهم في رفع الدرجات والمنارل بناء على ان هذه الشفاعة غير محتصة به صلى الله عليه وسلم
 وقيل لتعليمهم اياهم كيفية التمني على الله عز وجل (قوله واجتباهم) اي واختارهم في ازالة لذلك عمن
 عداهم من العلماء (قوله الانظم) اي من كل عظيم (قوله الاكرم) اي من كل كريم (قوله وعلى سائر
 الخ) اي باقى من السور بمعنى البقية وان سائر بمعنى جميع اخذاله من سور الباد المحيطة بجميعها (قوله
 وآل كل) اي وعلى آل كل اي اتباع كل واحد منهم اي من المرسلين وقوله والقراية اي قرابة الانبياء اي
 اقارب كل واحد منهم وقوله والتابعين اي للصحابة وقوله وعلى سائر ائمة الدين اي باقيهم فهو عطف مغاير
 او جميعهم فيكون عطف عام والحاصل ان سائر قيل انها بمعنى ابن وقيل بمعنى جميع وكل منهما صالح هنا
 (قوله خصوصا) معمول لمحدوف اي اخص تلك الصلاة بعد من تقدم الاربعة المجتهدين خصوصا (قوله
 الى يوم الدين) اي الجراء وهو يوم القيامة وانما سمي يوم القيامة بيوم الجزاء لوقوع الجزاء على الاعمال
 فيه ثم ان العاية ان جعلت راجعة للمقلدين فلا بد من حذف والمعنى ومقلديهم حالة كونهم مستمرين
 طائفة بعد طائفة الى قرب يوم الدين لان الساعة لا تقوم الا على شرار الناس الكفار وان جعلت راجعة
 للصلاة والسلام كان ذلك كناية عن التأيد اي الصلاة على من ذكر حاله كونها مستمرة الى ما لا نهاية له على
 ما جرت به عادة العرب من ذكر العاية واردة التأيد كافي قوله

الحمد لله الذي فضل
 علماء الشريعة على من
 سواهم وجعلهم ملجأ
 لعباده في الدارين واجتباهم
 والصلاة والسلام على
 النبي الاعظم والرسول
 الاكرم سيدنا محمد صلى الله
 عليه وسلم وعلى سائر اخوانه
 من النبيين والمرسلين
 وآل كل والصحابة والمقربة
 والتابعين وعلى سائر ائمة
 الدين خصوصا الاربعة
 المجتهدين ومقلديهم الى
 يوم الدين

ابن الضياء سيدى خليل
اقتصرت فيه على فتح
مغلقه وتقييد مطلقه
وعلى المعتمد من اقوال
اهل المذهب بحيث متى
اقتصرت على قول كان
هو الراجح الذي تجب به
الفتوى وان اعتمد بعض
الشرح خلافه وبالله
تعالى استعين وعليه
اتوكل فانه المولى الكريم
الذى عليه المعول
* قال المصنف رضى الله
تعالى عنه وعنايه وجعنا
معه في دار السلام بسلام
مع مزيد الانعام والاکرام
(بسم الله الرحمن الرحيم)
اي اؤلف لان الاولى تقدير
المتعلق من مادة ما جعلت
البسملة مبدأ له والابتداء
بها مندوب كالحمدلة
والصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم اذ الابتداء
قسما حقيقى وهو مالم
يسبق بشئ واذن هو
ما يقدم على الشروع في
المقصود بالذات او انه شئ
واحد وهو ما تقدم امام
لمقصود وان كان ذا
اجزاء (يقول) اصله يقول
كنصر نخفف بنقل
الضمة الثقيلة على الواو
الى الساكن قبلها (الفقر)
فعل صفة مشبهة اوصيغه
مبالغة من الفقر اى الحاجة
اى الدائم الحاجة او المحتاج
كثيرا وفي نسخة العبد الفقير

اذا غاب عنكم اسود العين كنتم * كراما واتم ما قام الاثم
(قوله فقر العباد) اى اشد العباد افتقارا الى مولاه وهذا مباينة اذ كل مخلوق مفتقر الى خالقه ابتداء ودواما
في كل حركة وسكون فليس احدا شدا افتقارا من احدا (قوله شرح مختصر) اى من الشيخ عبد الباقي
والشبرخيتى والتشائى ومن حاشية شيخنا على الحرثى والعمدة في ذلك الاثر (قوله على فتح مغلقه) اى بيان
تراكيبه فالمراد من مغلقه تراكيبه اى عباراته الصعبة والمراد بفتحها تبينها وتوضيحها على طريق المجاز
بالاستعارة فقد شبه صعوبة التراكيب بفتح الابواب بجامع عسر التوصل للمطلوب مع كل واستعير اسم
المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التبعية والفتح ترشيح استعار البيان تشبه البيان بالفتح
واستعير اسم المشبه به للمشبه (قوله بحيث متى اقتصرت) اى حالة كون ذلك الاختصار ملتبسا بحالة هي
انى متى اقتصرت الخ ومتى هنا شرطية وهى في الاصل ظرف زمان وقد يتوسع فيها فتستعمل للمكان والمراد
بها هنا المكان اى محل الرقم اى بحيث انى فى اى مكان اقتصرت فيه على قول كان هو الراجح (قوله
وبالله تعالى استعين) اى واستعين بالله على تأليف هذا الشرح اى اطلب منه الاعانة على تأليفه اى
اطلب منه ان يخاف في قدرة على ذلك (قوله وعنايه اتوكل) اى افوض امورى كلها اليه وقوله الذى لم يه
المعول اى الاعتماد (قوله وعنايه) اى ورضى عنا بسببه (قوله في دار السلام) اى دار السلامة من
الافات والكدرات وهى الجنة مطلقا وقوله بسلام اى حالة كوننا ملتبيين بالسلامة من احوال الآخرة
وشدائد ومصاحبين لمزيد الانعام (قوله لان الاولى الخ) علة لتقدير المتعلق خالصا لاعاما كما تسدى
مثلا وفدر فعلا لان الاصل في العمل للافعال ومؤخر الافادة الحصر والاهتمام (قوله لان الاولى الخ)
اعا كان اولى لان جعل المتعلق من المادة المذكورة الابق بالمقام لان كل شارع فى شئ يضم مرما جعلت
التسمية مبدأ له وفى تأدية المرام اى المطلوب لدلالة ذلك المقدّر حينئذ على تلبس الفعل كله بالبسملة
على وجه التبرك والاستعانة (قوله من مادة ما جعلت الخ) اى من مادة تأليف اواكل وشرب وقوله
مبدأ له اى ابتداء واو لاله (قوله والابتداء بها) اى فى الامور ذوات البال ولو شعرا (مندوب) وقد
تعرض الكراهة للابتداء بها كابتداء المكروهات وقد يحرم كابتداء المحرمات على الاظهر وقبل
بالكراهة ولا يكون الابتداء بها واجبا الا بالنذر ولا يكون مباحا وقد علمت حاصل ما فى المقام (قوله
اذا الابتداء قسما الخ) هذا جواب عن سؤال مقدّر فهم من الكلام تقديره اذا كان الابتداء بكل من
البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم مندوبا فكيف يتأتى الابتداء بالثلاثة
فى آن واحد مع ان الابتداء بواحد يفوت الابتداء بغيره فأجاب بأنه يتأتى ذلك لان الابتداء قسما الخ
(قوله وهو مالم سبق بشئ) اى وهو ابتداء لم يسبق متعلقه بشئ (قوله بالذات) اى فيجعل الابتداء بالبسملة
حقيقيا لقوة حدتها ويجعل الابتداء بغيرها كالحمدلة والصلاة اضافيا (قوله اوانه) اى الابتداء بشئ واحد اى ان
المراد بالابتداء بكل من البسملة والحمدلة والصلاة الابتداء العرفى الذى يعتبر بمد الشروع فى المقصود فيكون
شاملا للبسملة والحمدلة وغيرهما ولا يكون الابتداء بواحد مفقوتا لابتداء بغيره حينئذ (قوله بنقل الضمة
الثقيلة على الواو) وانما نقلت تلك الضمة على الواو هنا لكونها لازمة اذ هى حركة بية بخلاف هدا دلوفان
الضمة فيه لم تسقط على الواو لانها حركة اعراب عارضة بعرض عامل الرفع وتزول عند عدمه وبهذا اندفع
ما يقال ان الضمة انما تستقل على الواو وانحرك ما قبلها لا اذا سكن ولذا اعرب دلو بالحركات واجيب ايضا
بانها انما ظهرت الضمة على الواو فى الاسم لحفته واما الفعل فهو ثقل والثقل لا يحمل ما فيه ثقل فاذن نقلت
الضمة لاجل الثقل وانما كان الفعل ثقيل لا تركب مدلوله من الحدث والزمان والسبب (قوله من انقتر) اى
ما اخوذ من الفقر ووله اى الحاجة هى بمعنى الاحتياج (قوله اى الدائم الحاجة) راجع لقوله صفة مشبهة
وقوله او المحتاج كثيرا راجع لقوله صيغة مبالغة فهو لفظ وشمر مرتب وقوله كثيرا اى احتياجا كثيرا لوره ناكثيرا

والمراد بالعبد المملوك لله تعالى لكونه اوجده من العدم (المضطر) اسم مفعول ٥ من الاضطراب اى شدة الاحتياج فهو اخص

من الفقير وهذا اللفظ مما يتحد فيه اسم الفاعل واسم المفعول وزوال الحركة الفارقة بينهما بالادغام واصله مضطر مركب مختصر فابدت الاء طاء لوقوعها بعد الضاد وأدغمت الراء في الراء (لرجه ربه) اى عفووه وانعامه (المنكسر خاطره) يقال فلان منكسر الخاطراى خزين مسكين دليل لكونه لا يعأبه والمراد بالخاطر الלב وحقيقة الانكسار تفرق اجزاء المتصل الصلب اليابس كالججر والعصا بخلاف اللين فان تفرق اجزائه يسمى قطعاً كاللحم والثوب فالساق الخاطر وهو ما يخطر في القلب من الوارد اب على القلب مجاز مرسل من اطلاق الحال وارادة المحل ثم شبهه بشئ سلب كججر تفرقت اجزائه بحيث صار لا ينفع به ولا يعأبه بجماع الالهال فى كل على طريقة المكنية واثبات الانكسار تخيلية ثم هو كناية عن كونه خزيناً سكيناً ذليلاً لكونه لا يعأبه عنداهل الله السديتين (لقله العمل) الصاخ (والتقوى) اى امتثال المأمورات واجتناب المنهيات وهكذا ان العبد الصديق من العلماء العاملين عرفوا انهم بالذل والهوان لم يشتوا لها عملاً ولا وى ولا فصل ولا احسان ففرقوا بهم

قيل والثاني اولى لان دائم الاحتياج صار متممنا على ذلك فلا يكون عنده شدة تألم بخلاف الثاني (قوله والمراد بالعبد المملوك لله) يشير بهذا الى أن المراد بالعبد هنا عبد الاجداد لا عبد العبودية اذ لا يصح ارادته هنا لمنافاته لقوله بعد المنكسر خاطره اقله العمل والتقوى اذ لا يصح له بعد وصفه نفسه أولاً بالعبودية التى هى من الصفات الكمالية اعنى غاية التذلل والخضوع أن يصفها انما بقلة التقوى لما بينهما من التنافي ولا عبد البيع والشراء لان المصنف حر لارق الا ان يراد باعتبار لازمه وهو الدل والانكسار ولا يصح ارادة عبد الدينار والدرهم الذى دعا النبي صلى الله عليه وسلم عليه بقوله تعس عبد الدينار والدرهم تعس وانكسر واذا شئت فلا تنفس اذ لا يسوع لاحدان يدخل نفسه فيمن دعا عليهم النبي صلى الله عليه وسلم وقوله تعس بكسر العين اى هلك وقوله واذا شئت اى اصابته شوكة في جسمه والانتقاش ان زاعها بالناقش ككفى شب (قوله اى شدة الاحتياج) اى وحيد بذل المضطر معناه شديد الاحتياج المجهود الذى لا يرى ل نفسه شيئاً من الخول والقوة ولا يرى لاعتائه الامواله (قوله فهو اخص من الفقير) اى سواء كان سفة مشبهة او صيغة مبالغة لعدم اخذ الشدة فى مفهومه على كل حال وقوله اخص من الفقير اى اقل افراد امته (قوله وهذا اللفظ) اى فى حد ذاته بقطع النظر عن الواقع فى كلام المصنف لان الواقع فيه اسم مفعول لا غير (قوله واصله) اى باعتبار ما وقع فى المتن (قوله لوقوعها بعد الضاد) اى التى هى احد حروف الاطباق الاربعة الصاد والضاد والطاء والطاء والحاصل ان ناء الافعال متى وقعت بعد حرف من هذه الحروف الاربعة فانها تقلب طاء نحو مظلم ومطلب ومصطبر ومضطرب لتعسر النطق بالطاء بعد هذه الاحرف واختيرت الطاء لقربها مجازاً من التاء (قوله واُدغمت الراء الخ) ولا يجوز ادغام الضاد فى الطاء لزال استطالة الضاد بالادغام (قوله لرجه ربه) تنازعه كل من الفقير والمضطر واعمل الثانى اذ لو اعلم الاول لوجب ان يضم فى الثانى بحيث يقول المضطر لرجه ربه واللام بمعنى الى ولا يجوز ان تكون للتعليل انفساد المعنى لان الرجة علة للغنى لا للفقر لان رجته صفة جبال لا يصدر عنها الفقر وآثر اللام على الى الاختصار ولا يجوز ان تكون اللام للتعدية لان الفقر والاضطرار يتعديان بالى اى غاية فقره واضطراره الى ان يلوذ برجة ربه (قوله اى عفووه وانعامه) اشار الى ان الرجة صفة فعل ويصح ان يراد بها ارادة انعامه فتكون صفة ذات والرب بمعناه المالك والسيد او بمعنى المربي والمبلغ لشيء فاشياً (قوله خاطره) بالرفع فاعل بالمنكسر (قوله لا يعأبه) اى لا يعنى به (قوله اجزاء المتصل) اى اجزاء الشئ المتصل وقوله الصلب بضم الصاد (قوله من اطلاق الحال وارادة المحل) اى والعلاقة الحالية بناء على التحقيق من انها وصف المتنقل منه او المحلية بناء على انها وصف المتنقل اليه او الحالية والمحلية معا بناء على انه يعتبر فى العلاقة وصف كل من المتنقل منه والمتنقل اليه (قوله ثم شبهه) اى القلب بشئ سلب الخ فلفظ المشبه فى هذه الاستعارة المكنية ليس مذكوراً بل فظه الموضوع له فهو على حد ما قيل فى قوله تعالى فاذا قها الله لباس الجوع والخوف اه ولك ان تقول انه اطلق الخاطر على القلب مجازاً مرسل للعلاقة الحالية ثم شبه خزن القلب بالانكسار واستعار الانكسار للخرن واشتق من الانكسار منكسر بمعنى خزين وحينئذ فالمعنى خزين القلب وذليله لصله العمل الخ وعلى هذا فلا كناية ولا شئ اه او أن معنى قوله المنكسر خاطره المتألم قلبه فأطلق الخاطر واراد محله وهو القلب واطلق الانكسار الذى هو تفرق الاجزاء على ما يتسبب عنه وهو التألم مجازاً مرسل للعلاقة الحالية فى الاول والسببية فى الثانى (قوله ثم هو) اى ثم بعد ذلك جعل اللفظ بتمامه كناية الخ (قوله لقله العمل) علة لانكسار خاطره وانما قدر الوصف بالصالح لاجل صحة التعليل لان القلب لا يتألم الا من قلة العمل الصالح فالخلف لقرينه وعطف التقوى على العمل من عطف الخاص على العام لان العمل قديم كونه امتتالا وقد لا يكون امتتالا لما ذكر (قوله عرفوا انفسهم) اى أن يعرفوا انفسهم بالذل فيتسبب عن ذلك معرفتهم لربهم فيتسبب عن ذلك انهم يكونون فى وهكذا ان العبد الصديق من العلماء العاملين عرفوا انهم بالذل والهوان لم يشتوا لها عملاً ولا وى ولا فصل ولا احسان ففرقوا بهم

فكانوا في مقعد صدق عند مليك مقتدر رضي الله عنهم والمصنف كان من اجلهم وكان من اهل الكشف شيخه عبد الله المنوفي (خليل) اسم المصنف وهو بدل او يسان للفقير المضطر او خبر مبتدأ محذوف اي هو خليل (ابن اسحق) نعت لخليل او خبر محذوف ابن موسى و وهم من قال ابن يعقوب (المالكي) نسبة ٦ لما لك الامام لكونه كان يتبع على مذهبه ويبحث عن الاحكام التي ذهب اليها افادة واستفادة وهو نعت ثان لخليل لا

لاسحق لانه كان حنفيا وشغل ولده بمذهب مالك لهبته في شيخه سيدي عبد الله المنوفي وسيدي ابي عبد الله بن الحاج صاحب المدخل وكان اسحق والد المصنف من اولياء الله ومن اهل الكشف نص عليه المصنف في مناقب سيدي عبد الله المنوفي ونصه وكان الوالد رجه الله تعالى من الاولياء الاختيار وكان قد صحب جماعة من الاختيار مثل سيدي الشيخ عبد الله المنوفي وسيدي الشيخ الصالح العارف بالله تعالى ابي عبد الله بن الحاج وكان سيدي الشيخ اي المنوفي يأتي اليه ويروره ومن مكاشفات الوالداني قلت له يوما وهو ضعيف منقطع باوادي سيدي احمد بن سيدي الشيخ ابي عبد الله بن الحاج ضعيف على الموت فقال سيدي احمد لا يصيبه المرة شيء ولكن سيدي محمد اخوه قد مات فذهبت فوجدتهم كما ذكر رجوعا من دفعه ولم يكن قد جاء احد اعلمه بذلك و ذكر حكاية

مقعد صدق عنده تعالى وفيه اشارة لما ورد من عرف نفسه عرف ربه (قوله فكانوا الخ) هذا اشارة لقوله تعالى ان المتقين في جنات ونهر في مقعد صدق عند مليك مقتدر وهذه العندية عندية مكانة لا عندية مكان لا استحالتها عليه تعالى وحينئذ فالمعنى انهم يكونون في مقعد صدق بحيث يكونون مقر بين منه تعالى قربا بمعنى الاحسيا (قوله خليل) فعيل مأخوذ من الخلة بالضم وهي صفاء المودة اي الحبسة الخاصة من مشاركة الاغيار فهو في الاصل صفة مشبهة ثم سمي به المصنف فهو علم منقول من الصفة المشبهة (قوله اي هو خليل) وعلى هذا فالجملة مستأنفة استئنافية واقعة في جواب سؤال مقدر كانه قيل ومن ذلك العبد الفقير المضطر فقيل هو خليل بن اسحق (قوله نعت لخليل) اي خليل المنسوب لاسحق بالنسبة فهو مؤول بالمشقة فاندفع ما يقال ان ابن جامد فكيف يكون نعتا والنعت لا بد ان يكون مشتقا (قوله او خبر محذوف) اي هو ابن اسحق وعلى هذا فالجملة مستأنفة جواب سؤال مقدر كانه قيل ومن خليل (قوله ابن موسى) هذا هو الصواب كافي ح وغيره (قوله و وهم من قال الخ) اي و غلط من ابدل موسى يعقوب وهو ابن غازي وذلك لان اسحق انما كان والده يسمى موسى لا يعقوب (قوله لانه كان حنفيا) اي لان اسحق كان حنفيا (قوله وشغل ولده) اي خليا بمذهب مالك وفي شب وغيره ان المصنف مكث في تأليف هذا المختصر نيفا وعشرين سنة ونخصه اي يفض في حياته للنكاح وبافيه وجد في اوراق مسودة لجمعة اصحابه وفي ح ان له شرحا على بعضه قال وذكر بعضهم انه شرح الفية ابن مالك ولم اقف عليه قال بعض الشراح مكث المصنف عشرين سنة بمصر لم ير النبل لاشتغاله بما يعني وكان يلبس لبس الجند المتشفين (قوله وانما ذكر نفسه) اي وانما ذكر المصنف اسمه في مبدا كتابه (قوله وما بعده) اي لا آخر الكتاب (قوله مقول القول) اي فحله نصب على انه مفعول به لا على انه مفعول مطلق خلافا لابن الحاجب وهل كل جملة من المقول لها محل على حدثها ولا بل المحل لمجموعها فقط فيه خلاف (قوله والحمد مبتدا وقوله التناء خبر وقوله لغة اما حال من المبتدا عند من اجازته ومن المضاف اليه اذا لاسل وتفسير الحمدالة كونه لغة اي من جملة الالفاظ اللغوية وانصب على التمييز او على نزع الخافض اي والحمد في اللغة (قوله التناء) هذا التعريف لنوع خاص من الحمد وهو الحمد الحادث اذ الحمد القديم لا يتصور ان يكون باسان لاستحالة عليه تعالى ولو قال التناء بالكلام لكان شاملا لانواع الحمد الاربعة جدا والحادث للحادث والقديم وجد القديم للقديم وللحادث لان الكلام صادق بالقديم والحادث (قوله باللسان) المراد به آلة النطق فيشمل ما لو نطق اليد بالتناء على زيد لاجل جيل اختياري خرقا للعادة (قوله على جيل) اي لاجل جيل فعلى للتعليل فهو اشارة للمحمود عليه فلا بد فيه ان يكون جيلا اي في الواقع عند المحمود ولو بحسب اعتقاد الحامد ولا بد ان يكون اختياريا ولا كان مدحا ولذا يقال مدحت اللؤلؤة على صفاء لونها ولا يقال حدثها على ذلك بخلاف المحمود به فلا يشترط فيه ان يكون اختياريا كان يثنى عليه بصباحة الوجه لاجل اكرامه اياه ولذا تراهم يقولون ان المحمود به وعليه تارة يختلفان ذاتا واعتبارا كافي المثال المذكور وتارة يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا كان يثنى عليه بالكرم لاجل كرمه فالكرم من حيث انه مثنى به محمود به ومن حيث انه باعث على الحمد محمود عليه وقد تضمن ما ذكره من التعريف اركان الحمد الخمسة وهي الحامد والمحمود والمحمود به والصيغة فالتناء باللسان هو الصيغة وهو يستلزم مثنيا وهو الحامد ومثنى عليه وهو المحمود ومثنى به وهو مدلول الصيغة المحمود بها وقوله على جيل

اخري من مكاشفاته فراجع ان شئت رضي الله عنه وعن والده وعن اشياخه امين قو في المصنف سنة سبع وستين وسبع مائة وانما ذكر نفسه في مبدا كتابه ليكون كتابه ادعى للقبول اذ التأليف المجهول مؤلفه لا يلتفت اليه غالبا (الجد لله) هو وما بعده مقول القول والجد التناء باللسان على جيل اختياري

اختياري

اخري من مكاشفاته فراجع ان شئت رضي الله عنه وعن والده وعن اشياخه امين قو في المصنف

سنة سبع وستين وسبع مائة وانما ذكر نفسه في مبدا كتابه ليكون كتابه ادعى للقبول اذ التأليف المجهول مؤلفه لا يلتفت اليه غالبا (الجد لله) هو وما بعده مقول القول والجد التناء باللسان على جيل اختياري

اختياري اشارة للمحمود عليه لا يقال تقسيمهم الحمد لمطلق ومقيد يقتضي ان المحمود عليه ليس ركنا لتحقيق
الحمد بدونه كما في المطلق لاننا نقول مرادهم بالمطلق ما كان في مقابلة ذات الله او صفة من صفاته والمراد
بالمقيد ما كان في مقابلة نعمة وليس المراد بالمطلق ما كان في مقابلة شيء اصلا فالمحمود عليه لا بد منه في
تحقق الحمد الا انه ان كان ذات الله او صفة من صفاته فالحمد مطلق وان كان نعمة فالحمد مقيد ان قلت ان
الذات والصفات ليست اختيارية والمحمود عليه لا بد ان يكون اختياريا قلت مرادهم بالاختيار ما كان غير
اضطراري لا ما كان حصوله بالاختيار فدخلت الذات والصفات في الاختياري بهذا الاعتبار (قوله على
جهة التعظيم) قيل يغني عنه قوله على جيل اختياري لانه اذا كان التناء لاجل جيل اختياري فلا يكون
الا على جهة التعظيم وقال بعضهم اتى به اشارة الى انه لا بد من موافقة الجنان للسان على التناء اما اذا اتى
بلسانه وقلبه معتقد خلافه فلا يكون جدا لانه ليس على جهة التعظيم (قوله كان) اي الجليل اي
الاختياري نعمة كالعطيا او لا كالعبادات وحسن الخط مثلا فهو تعميم في المحمود عليه (قوله فعل) اي من
الحامد وهو شامل للقول والعمل والاعتقاد لان المراد بالفعل ما قابل الانفعال فيشمل الكيف كالا اعتقادات
(قوله يني عن تعظيم المنعم) اي يدل من اطلع عليه على تعظيم المنعم الذي هو المحمود فدخل الاعتقاد
فلا يقال الانباء انما يظهر في القول والعمل ولا يظهر في الاعتقاد اذ لا اطلاع لغير الحامد عليه (قوله
ولو على غير الحامد) اي ولو كان انعامه على غير الحامد وانما صرح بقوله لكونه منعما لاجل ما بعده
من المبالغة فاندفع ما يقال انه لا حاجة لقوله لكونه منعما لانه معلوم من تعليق الحكم الذي هو التعظيم
بالمشتق وهو المنعم لان تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعليه مامنه الاشتقاق (قوله منصوب) اي على انه
مفعول مطلق (قوله كذا قيل) قائله العلامة الناصر القاني في شرح خطبة المصنف (قوله والمراد
انه اي الخبر وهو الله وقوله اجنبي اي من الحمد (قوله من جهة المصدرية) اي مصدرية الحمد
(قوله لا من جهة كونه) اي الحمد مبتدأ اي لانه من هذه الجهة ليس اجنبيا منه لان الخبر معمول
للمبتدأ (قوله يعني الخ) حاصله ان الحمد له جهتان جهة كونه مصدرا وجهة كونه مبتدأ وهو هذه
الجهة يغير نفسه من الجهة الاخرى وقد عمل باعتبار كونه مبتدأ في الله فلو عمل في حمد الكان بالجهة
الاخرى وهي جهة المصدرية فان قلنا ان التغير الاعتباري ينزل منزلة التغير الذاتي منع عمله في جدا
لوجود الفصل بالاجنبي وان قلنا ان التغير الاعتباري لا ينزل منزلة التغير الذاتي صح عمله فيه اذ ليس هناك
فصل باجنبي حقيقة والاول ملحظ الناصر والثاني ملحظ غيره وهو الحق (قوله يوافي ما تزايد الخ) اي
يقابل ما تزايد من نعم الله ويأتي عليها ولما كانت النعم لا تحصي ولا تنهاى لزم من ذلك ان هذا الحمد
لا يحصي ولا يعد لان ما لا يتناهى لا يقابله الا مثله ان قلت ان حمد المصنف جزئي فكيف لا يتناهى قلت
المراد انه لا يتناهى باعتبار متعلقه وهو المحمود به لانه اتى عليه بصفاته الكالية وهي لا تنهاى او يقال
جعله غير متناه باعتبار ذاته لكن تخيلا لا تحقيقا (قوله اي زاد) هو بمعنى كثروا اشار الى ان المفاعلة ليست
على بابها لان القصد ان الحمد يني بالنعم لا العكس وانما عدل المصنف عن ذلك الى صيغة المفاعلة لافادة المبالغة
في الوفاء بسبب ما في الصيغة من المغالبة فكان الحمد يري ان يغلب النعم ويزيد عليها (قوله بمعنى انعام او منعم
به) حاصله ان النعم جمع نعمة بكسر النون ولما كانت النعمة تطلق على الانعام الذي هو اصال المنعم به للنعم
عليه وهو هنا فعل من افعال الله تعالى وتطلق ايضا على الشيء المنعم به به الشارح بقوله بمعنى انعام او منعم به
على جواز ارادة كل منهما الا ان ارادة المعنى الاول اولى لان الحمد على الانعام امكن من الحمد على المنعم به
وذلك لان الحمد على الانعام بلا واسطة واما على المنعم به فبواسطة انه اثر الانعام وما كان بلا واسطة اقوى
واعلم ان الشيء المنعم به لا يكون نعمة حقيقة الا اذا كانت تحمدا عاقبة كذا قالت الاشاعرة فمن لم لانعمة لله على
كافر بل ما الله الله به من متاع الدنيا فهو استدراج له حيث يلذه مع علمه باصراره على الكفر الى الموت وقالت

على جهة التعظيم كان نعمة
اولا واصطلاحا فعل يني
عن تعظيم المنعم لكونه
منعما ولو على غير الحامد
(جدا) منصوب بفعل
مقدر اي احده جدا لا
بالحمد المذكور لفصله عنه
بالخبر وهو اجنبي من الحمد
اي غير معمول له كذا
قيل والمراد انه اجنبي من
جهة المصدرية لا من جهة
كونه مبتدأ يعني ان عمل
الحمد في جدا من جهة انه
مصدر بحسب الاصل
وعمله في الله من جهة انه
مبتدأ فيكون الخبر اجنبيا
من الحمد من جهة المصدرية
التي يعمل بها في جدا
والفصل بالاجنبي ولو
باعتبار يمنع عمل المصدر
(يوافي) اي يقابل
(ما تزايد) اي زاد (من
النعم) جمع نعمة بكسر
النون بمعنى انعام او منعم
به بيان لما

(والشكر) هو لغة الحمد
عرفوا اصطلاحاً صرف
العبد جميع ما نعم الله به عليه
من عقل وغيره الى ما خلق
لاجله (له تعالى) على
ما اولانا (اي اعطانا اياه) من
الفضل والكرم) بيان لما
وهما بمعنى واحد والمراد بهما
النعم الواصلة له ولغيره من
اخوانه العلماء والمسلمين
عامة اذ الكرم كما يطلق على
اعطاء ما ينبغي للغرض
ولا العوض يطلق ايضا على
الشيء المعطى مجازاً ولما كان
قوله جداً يوافي الخ يوههم
انه احصى النعم عليه تعالى
تفصيلاً دفعه بقوله
(لا احصى) اي لا اعد
(ثناء) هو الوصف بالجبل
(عليه هو) تعالى اي لا
قدرة على عد ذلك
تفصيلاً لان نعمته تعالى لا
تحصى فكيف يحصى الثناء
عليها تفصيلاً (كما اتى على
نفسه) اي كثنائه على نعمته
فانه في قدرته تعالى تفصيلاً
وهذا مأخوذ من قوله عليه
الصلاة والسلام لا احصى
ثناء عليكَ انت كما اتيت
على نفسك (ونسأله اللطف)
من لطف كنعمة
الرفق لا من لطف ككرم
فان معناه الدقة

المعتزلة انها نعمة يترتب عليها الشكر والحاصل ان الملاذ الواسلة اليهم نعم في صورة نعم فسيهاها الاشاعة تعبا
تطر الحقيقة والمعتزلة سميتها نعماً نظراً لصورتها (قوله هو الحمد عرفاً) اي وحيداً فالشكر لغة فعل ينبي
عن تعظيم النعم بسبب كونه منعماً على الشاكر او غيره سواء كان ذلك الفعل قولاً باللسان او اعتقاداً بالجنان او
عمل بالادكان (قوله صرف العبد الخ) المراد بصرف تلك النعم فيما خلقت لاجله ان لا يصرفها اسلاً فيما نهي
عنه وليس المراد استعمالها دائماً وابدافياً خلقت لاجله والاخرج مثل الانبياء اذ كانوا في بعض الاوقات
يشغلون بنوم او اكل او جوع او حديث مع الناس مع انهم قطعاً شاكرون (قوله وغيره) اي القوى الخمس
السمع والبصر والشم والذوق واللمس والأعضاء كاليد والرجلين (قوله اياه) اشار الشارح بهذا الى
ان المصنف حذف المفعول الثاني لاولى واما الاول فهو نافي اولانا (قوله النعم الواصلة له الخ) اي سواء
كانت تلك النعم مما به كمال الذات من ذكورة وسلامة اعضاء وصحة بدن او كانت مما به كمال الصفات من الايمان
وقوابحه من المعارف والطاعات (قوله اذ الكرم الخ) علة لقوله والمراد بهما النعم الواصلة له ولغيره الخ (قوله
يوهم) اي يوقع في وهم السامع وفي ذهنه وقوله انه احصى اي ضبط وعد الثناء عليه تفصيلاً وهذا لا يتأتى
لان نعمته تعالى لا تحصى فلا يتأتى احصاء الثناء عليها تفصيلاً (قوله دفعه بقوله لا احصى الخ) اي فكأنه
يقول انا وان اشرت في جدي الى انه محصى مثناه فان ذلك على سبيل التسهيل اذ ليس في قدرتي ان اعد
ما يستحقه المولى من الثناء على سبيل التفصيل (قوله اي لا قدرة لي على عد ذلك تفصيلاً) فيه اشارة الى ان
المعنى على سلب العموم اي لا اقدر على عد الثناء عليه تفصيلاً وان كان اللفظ من قبيل عموم السلب فاللفظ
لم يطابق المراد منه بل يضاده والحاصل ان شأن التكررة في سياق النفي تقييد وعموم السلب اي تساط النفي على
كل فرد وهذا غير صحيح هنا لانه يمكن عد افراد كثيرة من افراد الثناء فضلاً عن ثناء واحد فتعين ان المراد
من اللفظ انما هو سلب العموم وهو تسلط النفي على مجموع الافراد اي لا اعد كل ثناء عليك تفصيلاً لان الثناء
عليك افراده لا تنهاه فاللفظ لا يوافق المراد منه بل يناقضه لان سلب العموم يتضمن اسباباً جزئياً وعموم
الاسباب يتضمن سلباً كلياً (قوله فكيف يحصى الخ) استفهام انكارى بمعنى النفي اي لا يمكن ذلك (قوله هو كما
اتى على نفسه) يحتمل ان يكون هو توكيد للضمير في عليه فهو راجع لله كضمير عليه فقوله كما اتى على
نفسه صفة لثناء اي لا احصى ثناء عليه مثل ثنائه على نفسه في عدم التناهي وهذا الاحتمال هو ما سلكه
الشارح ويحتمل ان يكون هو مبتدأ وحيداً يصح رجوعه الى الله تعالى والثناء فان رجع لله تعالى فقوله كما اتى
على نفسه خبره والكاف فيه زائدة وما امامه موصولة او مصدرية والمصدر بمعنى اسم الفاعل والتقدير الله الذي
اتى على نفسه والله من على نفسه ويصح رجوعه للثناء وهو مبتدأ خبره كما ايضا في الثناء الذي يستحقه مثل
الثناء الذي اثناه على نفسه او مثل ثنائه على نفسه في كونه غير مثناه (قوله فانه في قدرته تفصيلاً) الانسب
ان يقول اي كثنائه على نفسه في عدم التناهي وان كان في قدرته عد ذلك تفصيلاً تأمل (قوله لا احصى ثناء
عليك انت الخ) يجري في الحديث ما جرى في كلام المصنف من الاعراب ما عدا الوجه الاخير (قوله كما
اثبت على نفسك) اي كثنائك على نفسك في عدم التناهي وان كان في قدرتك ان تحصى (قوله ونسأله
اللطف الخ) اسند المصنف الفعل من لا احصى الى ضمير الواحد ومن ونسأله الى ضمير الجماعة لان الاول فيه
اعتراف بالعجز والشأن انه انما يثبت الانسان لنفسه والباقي دعاء والمطلوب فيه مشاركة المسلمين لانه مظنة
الاجابة كذا قيل والحق ان ضمير ونسأله للمصنف وحده لان المشاركة التي هي مظنة الاجابة انما هي المشاركة
في المطلوب بان يكون المدعوه عاملاً في الطلب بحيث يكون الداعي جماعة وفي سؤاله اللطف رد على المعتزلة
الذين اوجبوه على الله تعالى اذ لو كان واجباً عقلياً لم يسأله كما لا يسأل الموت الذي هو واجب عادي ثم ان
الواو في ونسأله للاستئناف ان جعلت جملة الحمد خبرية ولا يصح جعلها حادثة عاطفة لما يلزم عليه من عطف
الثناء على الخبر وما لو جعت جملة الحمد اشائية كانت الواو عاطفة لجملة اشائية على مثلها (قوله الدقة) اي

قلة الاجزاء وهذا المعنى لاتصح ارادته هنا (قوله والاعانة) هي والعون والمعونة ألقاظ مترادفة معناها واحد وهو الاقدار على فعل الطاعات الخ وعطفها على اللطف من عطف الخاص على العام لانها من افراد اللطف (قوله الاقدار) اى خلق القدرة (قوله والملمات) اى الامور الشاقة النازلة بالعبد التى لاتلائمه من الماذنزل جمع ملامة (قوله فى جميع الاحوال) جمع حال قال الناصر والمراد بالاحوال الاوقات وقال ح المراد بالاحوال صفات الشخص التى يكون عليها سواء كانت من المتصلات او من الاضافات والمراد بالمتصلات الصفات التى لها قيام بالشخص باعتبار نفسها لا باعتبار امر آخر كالصحة والمرض والعنى والفقر والمراد بالاضافات الصفات التى لا استقرار لها فى الشخص بذاتها بل باعتبار امر آخر كالاستقرار فى الزمان الفلانى او المكان الفلانى (قوله يعنى نفسه) هذا بناء على ان ضمير نسأله للمصنف وحده وقوله ويحتمل وغيره اى بناء على جعل ضمير نسأله للمتكلم ومعه غيره من اخوانه المسلمين وعلى كل حال فقوله الانسان اظهار فى محل الاضمار والاصل وحال حاولى او حاولنا (قوله فى رسمه) اعلم ان الرسم فى الاصل مصدر رسمت الريح الارض بالتراب اذا سترته به فهو ستر الارض بالتراب ثم نقل لتراب القبر ثم للقبر نفسه وهو المراد هنا وانما سمي رسماً لانه يرسم فيه الميت اى يغيب فيه (قوله وانما خص الخ) جواب عما يقال ذكر الخاص بعد العام لا بدله من نكته وما النكته هنا (قوله لشدة احتياجه للطف والاعانة فيها) اى لشدة احتياج الانسان للرفق والتخلص من الملمات فى تلك الحالة حالة حاوله فى قبره (قوله هو الواسطة فى كل نعمة وصلت اليها من الله) اى حتى الهداية للاسلام اى التى هى اعظم النعم فهى انما حصلت لنا ببركته وعلى يديه (قوله ولا سيما علم الشرائع) اى خصوصاً علم الشريعة فان وصوله اليها من الله انما هو على يديه وبواسطته كما هو ظاهر واصل سبب اجتماع الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وسبب الشئ مثله فمعنى لا سباز يد لا مثل زيد فاذا قيل احب العلماء لا سباز يد فمعناه لا مثل زيد بل محبة زيدا اكثر من محبة غيره من العلماء ولو لمتها لالتافى والواو على المشهور فهما فاستعمالها بدون لاو بدون واو قليل واعلم ان ما بعدها ان كان معرفة كما هنا جاز فيه الرفع على انه خبر محذوف هو صدر الصلة وفتحته سبب فتحه اعراب لاضافتها للموصولة وجاز فيه الجر على ان ما زائدة بن المضاف والمضاف اليه وجاز فيه النصب على ان ما بمعنى شئ والمعرفة مفعول محذوف لتمييزه لافلن توهم ذلك فتح النصب لان التمييز واجب التنكير وان كان ما بعدها نكرة كفى * ولا سيما يوم بدارة جلجل * جازى النكرة لوجه الثلاثة لكن النصب على التمييز (قوله وجبان يصلى عليه) اى تأكد لان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم انما تجب فى العمر مرة ويبعدان المصنف اخرها لزم التأليف وقالت الشافعية تجب فى كل تشهد يعقبه سلام وقال قوم انها تجب عند ذكره وبه قال اللخمي من المالكية والخلع من الشافعية والطحاوى من الحنفية وابن بطنة من الحنابلة (قوله والتبجيل) مرادف لما قبله (قوله فهى) اى الصلاة اخص من مطلق رجة اى اقل افراد منها وذلك لان الرجة بمعنى النعمة وهى اعم من تكون مقرونة بتعظيم والا وعلى هذا فطف الرجة على الصلوات فى قوله تعالى اولئك عليهم صلوات من ربهم ورجة من عطف العام على الخاص (قوله ولذا) اى لاجل كونها اخص (قوله لا تطلب) اى من الله (قوله الاتبعاء) اى اطلبها للمعصوم وطلبها لغير المعصوم استقلالاً لا قبل حرام وقيل مكروه وهو الاظهر كما قال شيخنا (قوله ومن غيره تعالى) اى سواء كان ذلك العيراسا او جناً او ملكاً (قوله والدعاء) عطف تفسير وقوله باستغفار اى كان الدعاء باستغفار او غيره (قوله اى التحية) اى من الله عليه الصلاة والسلام فى الجنة بتحية لائقه به كما يحبى بعضنا بعضاً بقولنا السلام عليكم (قوله والايمان) اى من المخاوف لان النبي من حيث كونه بشراً يلحقه الخوف من الله بل هو اشد الناس خوفاً لان الخوف على قدر المعرفة ولذا قال انا اخوفكم من الله (قوله على محمد) خبر عن الصلاة والسلام أى كائنات على محمد اى له وهذه الجملة خبرية لفظاً انشائية معنى فقد طلب المصنف من الله

(والاعانة) اى الاقدار على فعل الطاعات وترك المنهيات والتخلص من المهمات والملمات (فى جميع الاحوال) تنازعه كل من اللطف والاعانة (و) فى (حال حاول) يعنى مكث (الانسان) يعنى نفسه ويحتمل وغيره من المؤمنين وهو اولى فاللام للجنس على هذا (فى رسمه) اى قبره وانما خص هذه الحالة مع دخولها فيها قبلها لشدة احتياجه للطف والاعانة فيها اكثر من غيرها ولما كان النبي عليه الصلاة والسلام هو الواسطة فى كل نعمة وصلت اليها من الله تعالى ولا سيما علم الشرائع وجبان يصلى عليه بعد ان اتى على مولى النعم فقال (والصلاة) هى من الله تعالى النعمة المقرونة بالتعظيم والتبجيل فهى اخص من مطلق الرجة ولذا لا تطلب لغير المعصوم الاتبعاء من غيره تعالى التضرع والدعاء باستغفار او غيره (والسلام) اى التحية او الامان (على محمد)

صلاته أي نعمته المقرونة بالتعظيم وسلاؤه لسيدنا محمد (قوله علم) أي شخصي على الذات الشريفة
 (قوله منقول) أي لا مرئجل ثم ان نقل الاعلام تارة يكون من اسم الفاعل كحارث وحامد وتارة يكون
 من المصدر كريد فانه في الاصل مصدر زاد المال يزيد و تارة يكون من الصفة المشبهة كحسن وسعيد
 وتارة يكون من اسم الجنس كاسد وتارة يكون من الفعل كيزيد ويشكر وتارة يكون من اسم المفعول
 كمحمد ولذا قال منقول من اسم المفعول أي لا من اسم الفاعل ولا مما ذكر معه (قوله المضعف) صفة
 لمحدوف أي الفعل المضعف (قوله أي المكرر العين) أي وهو جحد بتشديد الميم وقوله أي المكرر الخ أي
 وليس المراد بالمضعف ما كانت لامه وعينه من جنس واحد كس وظل لعدم صحة ارادة ذلك هنا (قوله
 سمى به) أي بذلك العلم المنقول نينا الخ والذي سماه به جده عبد المطلب في سابع ولادته لموت ابيه قبلها
 (قوله رجاء ان يكون الخ) أي لاجل رجاء ذلك والمترجي لذلك هو جده المسمى له بذلك الاسم (قوله وقد
 حقق الله ذلك) أي الامر المرجو لجدته (قوله الكامل) أي في الشرف (قوله الشامل) أي لكل الامور
 (قوله وعلى التقى) أي الممثل للادامر والمجنب للنواهي وقوله الفاضل أي الذي عنده فضيلة بعلم او
 طاعة (قوله وعلى الحليم) أي الذي عنده صفح عن الزلات وقوله الكريم أي الذي عنده كرم وسخاوة
 (قوله وعلى الفقيه العالم) الفقيه من عنده دراية بالفقه والعالم من عنده دراية بالعالم سواء كان فقها او
 غيره من العلوم فالوصف بالعالم ابلغ من الوصف بالفقيه فهو من باب الترقى والمراد ان السيد من كان عنده
 دراية في الفقه وفي غيره من العلوم (قوله من يتكلم باللغة العربية سجيحة) أي سواء كانوا اسكان بادية او
 حاضرة أي واما الاعراب فهم سكان البادية يدان يتكلموا باللغة العربية وقيل مطلقا ولو تكلموا
 بالعجمية والاول هو الحق وعليه فين العرب والاعراب عموم وخصوص مطلق لاجتماعهما في سكن
 البادية الذين يتكلمون بالعربية سجيحة وانفراد العرب فيمن يتكلم بالعربية سجيحة وهم سكان الحاضرة
 واما على الثاني فيبينهما العموم والخصوص الوجهي والنسبة الى العرب عربي والى الاعراب اعرابي قال
 ابن كثير الصحيح المشهور ان العرب كانوا قبل اسمعيل وتقال لهم العرب العاربة وهم قبائل منهم عاد وثمود
 وقحطان وجرهم وغيرهم واما العرب المستعربة فهم من ولد اسمعيل وهو اخذ العربية من جرهم وماروى
 عن ابن عباس من ان اول من تكلم بالعربية اسمعيل فراه عربية قريش التي نزل بها القرآن واما
 عربية يعرب وقحطان وعاد وثمود وجرهم فكانت قبل اسمعيل كذا في حاشية شيخنا (قوله فيه من
 الضبط ما في العرب) أي لكن الاولى اذا اقترنا فتحما اوضحهما للمشاكل واما فتح الاول وضم الثاني او
 العكس فهو وان جازا لانه خلاف الاولى (قوله لان سائر اديان له) أي الجميع أي قديانني بمعنى جميع
 اخذاه من سور البلد المحيط بجميعها وظاهرا تيانه قدان استعماله بمعنى جميع مجاز وهو كذلك على
 ما يفيد قول القاموس السائر الباقي لاجل جميع كما توهمه بعضهم وقد يستعمل له اه وقوله وقد
 يستعمل له أي مجازا كما هو قاعدته (قوله وان كان اصل معناه باقي) أي لا تحذره من السور بالهمز بمعنى
 البقية ويصح حل كلام المصنف على هذا ايضا لان أمته عليه الصلاة والسلام بقية الامم أي الطوائف
 بالنسبة لمن مضى قبلها وعلى هذا فيكون المصنف التفت لمن ارسل اليهم مباشرة باعتبار عالم الاجسام
 واما على ان المراد جميع الامم فيصح ان يراد بالبعث بالجسم الجسم ايضا ويكون المراد بالامم طوائف أمته
 ويصح ان يراد جميع الامم حتى السابقين ويراد بالبعث ما يشمل البعث بالروح لان روحه الشريفة
 ارسلت لا رواح من سبق وهذا معنى ما شتهر من ان الاديان نوابه (قوله والمراد بهم) أي بجميع الامم
 المرسل اليهم (قوله وغيرهم) بالرفع عطفا على المكلفين فيفيد ان الملائكة غير مكلفين وهو قول وعليه
 فارساله اليهم رسالة تشریف وبالجر عطفا على الاس والجن فيفيد ان الملائكة مكلفون وهو قول آخر
 وارتضاء اللقائي في شرحه على الجوهرية وعليه فتكليفهم انما هو بعض الفروع التي تنافي منهم كالصلاة
 والحج لالزكاة ونحوها مما لا يتأني منهم وهذا أقوى القولين كما قال شيخنا (قوله وعلى آله) عطف على

علم منقول من اسم مفعول
 المضعف أي المكرر العين
 سمى به نينا عليه الصلاة
 والسلام رجاء ان يكون على
 اكمل الخصال فيحمده
 اهل السماء والارض وقد
 حقق الله ذلك الرجاء (سيد)
 يطلق على الشريف
 الكامل وعلى التقى الفاضل
 وعلى ذي الراي الشامل
 وعلى الحليم الكريم وعلى
 الفقيه العالم ولاشك ان عليه
 السلام اشتمل على ذلك
 كله (العرب) بفتح تين او
 ضم فسكون من يتكلم
 باللغة العربية سجيحة
 (والعجم) فيه من الضبط
 ما في العرب من يتكلم بغير
 العربية (المبعوث) أي
 المرسل من الله تعالى
 (اسائر) أي لجميع لان سائرا
 قديانني له وان كان اصل
 معناه باقي (الامم) جمع امّة
 أي طائفة والمراد بهم
 المكلفون من الانس
 والجن على كثرة اصنافهم
 وغيرهم كالملائكة (وعلى
 آله) الطاهران المراد بهم
 اقاربه المؤمنون

محمود فيه إيماء لجواز الصلاة على غير الأنبياء تبعاً لهم وأما استقلالاً فقليل أنها خلاف الأولى وقيل حرام
وقيل تكبره قال النووي وهو المعروف وأصل آل أول بكامل تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا
وقيل أصله اهل قلبت اهل همزة ثم الهمزة الفا وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه (قوله وان كان) أي الآل
(قوله لانه يستغنى عنه الخ) أي لان اتباعه هم أمته وكان الأولى ان يقول لانه يستغنى بهذا عن قوله وأمته لان
هذا واقع في مركزه والمكرر المستغنى عنه هو الواقع بعد تأمل (قوله عند سيبويه على التحريك الخ) أي خلافا
لمن قال ان اصحاب اسم جمع لصاحب عند سيبويه وجعل له عند الاخفش والحاصل ان التحريك ان سيبويه
والاخفش يتفقان على ان اصحاب جمع لصاحب وان فاعلا يجمع على افعال والخلاف بينهما انما هو في محب
فانه اسم جمع لصاحب عند سيبويه وجعل له عند الاخفش كذا ذكر شيخنا (قوله بمعنى الصحابي) أي ان
صاحباً الذي هو مفرد اصحاب المراد به هنا الصحابي لا مطلق صاحب (قوله من اجتمع بالنبي الخ) أي سواء
رآه ببصره او لا كالعباس (قوله في حياته) خرج من اجتمع به صلى الله عليه وسلم بعد موته من ائمة او يقتضيه
كالحلال السيوطي وابي العباس المرسي فلا يكون صحابياً (قوله مؤمناً) أي به لا بغيره فقط (قوله ومات على
ذلك) خرج من اجتمع مؤمنانه ثم ارتد ومات على ردة كابن خطل واعترض هذا القيد بأنه يقتضي ان الصحبة
لا تتحقق لاحد في حال حياته لان الموت قد فتنني الحقيقة بآفتهائه وهو خلاف الاجماع وعدم وصف المرتد
بها بعد الرد لان الردة احبطتها بعد وجودها كالإيمان سواء (قوله الصادق بالذكروا لائى) أي فيشمل
بناته الاربع فاطمة ورقية وزينب وأم كلثوم واولاده الذكور الثلاثة القاسم وعبد الله و ابراهيم وأما الطبيب
والظاهر فهما القبان لعبد الله وكل اولاده المذكورين من خديجة الابراهيم فانه من مارية القبطية ويشمل
جميع اولاد الحسن والحسين ذكورا واناثا (قوله أي أكثرها نواباً) أي ومناقب أي مفارخ وكالات ولا يلزم
من كثرة الثواب أكثرية المناقب (قوله هي ظرف زمان هنا) أي وحينئذ فالمعنى مهما يكن من شيء بعد
البسملة والحمدلة أي في الزمان الذي ذكرت فيه البسملة والحمدلة فأقول قد سألت الخ واحترز بقوله هنا عنها
في قولك دار زيد بعد دار عمر فانها ظرف مكان هذا ويجوز ان تكون هنا ظرف مكان باعتبار الرقم والمعنى
مهما يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة أي في المكان الذي رسمت فيه البسملة والحمدلة فأقول قد سألت الخ
والحاصل انه يصح جعلها هنا ظرف زمان باعتبار النطق وظرف مكان باعتبار الرقم خلافاً لما نقل عن
الشارح من منع ذلك (قوله لفظاً للمعنى) أي في اللفظ لا في المعنى (قوله ولذا بنيت على الضم) أي ولاجل
إضافتها في المعنى بنيت لادائها المعنى الاضافة الذب هو نسبة جزئية حقها ان تؤدى بالحرف فالبناء للشبه
المعنوي ثم ان ظاهر الشارح ان ما ذكره للبناء على الضم وليس كذلك بل ما ذكره للبناء وأما العلة في
كونه على الضم فهو تكمل الحركات الثلاث لها وذلك لانها في حالة اعرابها اما ان تنصب على الطرية
او تنجر بمن فناسب ان تكون مضمومة في حال بنائها لاجل ان تستوفي الحركات الثلاثة والعلة في كون
البناء على حركة التخلص من التقاء الساكنين (قوله والواو نائبة عن أما) أي وأما نائبة عن مهما ويمكن
فالعبارة فيها حذف ليل التفسير الذي بعده (قوله أي مهما يكن من شيء بعد الخ) أشار بذلك الى ان
بعده من معمولات الشرط والاحسن جعلها معمولة للجزاء والمعنى مهما يكن من شيء فأقول بعد البسملة
قد سألت فيكون الجراء الذي هو قوله المذكور معلقاً على وجود شيء في الدنيا والديناما دامت موجودة
لا بد من وجود شيء فيها فيكون الجواب معلقاً على محقق والمعلق على محقق بحذف جعلها معمولة
للشرط فانه يقتضي ان الجواب معلق على وجود شيء مقيد بكونه بعد البسملة والحمدلة والمعلق على المقيد
غير محقق الوقوع (قوله بعدما تقدم الخ) أي تحذف المضاف اليه ونوى معناه وبنى الطرف على الضم
وحذف مهما ويمكن واقیم أمام مقامهما ثم حذف أما واقیم الواو مقامها (قوله أي فأقول الخ) انما
قدره لان جواب الشرط يجب أن يكون غير واقع اذ لا صحة لتعليق الواقع وكونه قد سأل جماعه مختصراً

وان كان قد يبلق على
الاتباع لانه يستغنى عنه
بتوابع امته (واصحابه) جمع
لصاحب على الصحيح لان
فاعلا يجمع على افعال عند
سيبويه على التحريك
والاخفش بمعنى الصحابي
وهو من اجتمع بالنبي عليه
السلام في حياته مؤمناً
ومات على ذلك والصاحب
لغة من يئنون بينه مطلق
مواصلة (و) على (ازواجه)
أي نسائه الطاهرات
والمراد ما يشمل سراريه
(وذريته) نسله الصادق
بالذكروا لائى الى يوم
القيامة (وامته) أي جماعته
من كل من آمن به من يوم
بعث الى يوم القيامة (افضل
الام) أي أكثرها فضلاً
أي ثواباً لمزيد فضل نبينا
على جميع الأنبياء عليه
وعليه افضل الصلاة
والسلام (وبعد) هي ظرف
زمان هنا مقطوع عن
الاضافة لفظاً للمعنى ولذا
بنيت على الضم والواو نائبة
عن اما أي مهما يكن من
شيء بعدما تقدم (فقد) أي
فأقول قد (سألت جماعه
ابان) أي اظهر (الله لي
ولهم معالم) جمع معلم وهو
لغة

أمر واقع فلاحقة لتعليقه وجعله جوابا والحاصل ان جملة قوله قد سألني مقولة لقول محذوف هو الجواب لأن الجملة المذكورة هي الجواب لما علمت (قوله الأثر) أي العلامة (قوله اراد بها ادلة التحقيق) أي على جهة المجاز (قوله اوتاني به الخ) فيه إشارة إلى ان التحقيق يطلق بالاشتراك على اثبات المسئلة بالدليل وعلى الاتيان بها على الوجه الحق وان لم يذ كما له ادليل (قوله والمراد به هنا ما كان حقا) أي من الاحكام (قوله استعارة تصريحية) تقريرها ان يقال شبهت الادلة بالمعالم أي العلامات التي يستدل بها بجامع التوصل بكل للمقصود واستعرا اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة والمعنى اظهر الله لي ولهم ادلة الاحكام الحق المطابقة للواقع لا يقال ان هذه رتبة المجتهد لا المقلد والمصنف مقلد لا ناقول الاجتهاد بذل الوسع في استنباط الاحكام من الادلة لا اثبات الاحكام المقررة بادلها والمصنف سأل ظهور الادلة لاجل ان يثبت بها الاحكام المقررة (قوله بطريق سلوك) أي ذات معالم (قوله وسلك بنا الخ) السلوك هو الذهاب والسير في الارض استعارة هنا للتوفيق أي ووفقنا واباهم إلى الطريق الاحسن الموصلة لرضاه تعالى أي خلق فينا وفيهم قدرة على ارتكاب احسن الطرق الموصلة إلى رضاه وقال شيخنا في الحاشية جملة وسلك الخ خبرية لفظا انشائية معنى والمعنى اللهم اسلك بنا وبهم ارفع طريق الا ان المعنى الحقيقي وهو كون المولى يذهب معهم في الطريق الحسية لا نفع غير مراد لانه مستحيل وانما الكلام من قبيل الاستعارة التصريحية التبعية وتقريرها ان يقال شبه صرف الله ارادتهم للوجه الا نفع من علم او غيره بساكنهم الطريق المستقيم على فرض تحققه وان كان مستحيلا واستعرا اسم المشبه به للمشبه واشتق من السلوك سلك بمعنى اسلك مراد به صرف ارادتنا للوجه الا نفع من علم او غيره (قوله انفع طريق) نصب على الظرفية ولا يقال انفع ليس بظرف وانما هو اسم تفضيل ليس فيه معنى الظرفية لان الظرف اسم الزمان والمكان المضمن معنى في باطراد لانا نقول لما أضيف الفعل إلى ظرف المكان كان بعض ما يضاف إليه فقد آل الأمر إلى أنه ظرف (قوله أي طريقا انفع) أي في طريق انفع من غسيرة ما اشار الشارح بهذا إلى ان قول المصنف انفع طريق من اضافة الصفة للموصوف وارتكبا المصنف مع كونها خلاف الاصل رعاية للجمع (قوله تأليفا) قدره إشارة إلى ان مختصرا صفة لموصوف محذوف (قوله والاختصار الخ) أي وعلى هذا فاختصر ما قل لفظه وكثر معناه ويقابله المطول وهو ما كثر لفظه ومعناه وعلى هذا فكثر لفظه وقل معناه واسطة بين المختصر والمطول والحق انه لا واسطة بينهما وان المختصر ما قل لفظه وكثر معناه ام لا وان المطول ما كثر لفظه وكثر معناه او قل فقول الشارح الاختصار: دليل اللفظ مع كثرة المعنى هذا احد قولين والآخر انه تقليل اللفظ مطلقا أي سواء كثر المعنى ام لا (قوله أي في اذهب اليه من الاحكام الاجتهادية) اشار إلى ان على في كلام المصنف بمعنى في وان مذهب مالك مثلا عبارة عما ذهب اليه من الاحكام الاجتهادية أي التي بذل وسعه في تحصيلها فالاحكام التي نص الشارع عليها في القرآن وفي السنة لا تعد من مذهب احد من المجتهدين وفي ح عند قوله وبالتردد لتردد المتأخرين سئل ابن عرفة هل يقال في اقوال الاصحاب انها من مذهب الامام فقال ان كان المستخرج لها عارفا بقواعدها مائة واحسن مرعاتها صح نسبتها للامام وجعلها من مذهبه والانست لقاتلها (قوله امام الائمة) اماماته بالنسبة للامام الشافعي والامام احمد فطاهرة لان الشافعي اخذ عنه كما قال مالك استاذي وعنه اخذت العلم والامام احمد قد اخذ عن الشافعي واما بالنسبة لابي حنيفة فقد الف السيوطي تزوين الممالك بترجمة الامام مالك واثبت فيه اخذ ابي حنيفة عنه قال والف الدارقطني جزأ في الاحاديث التي رواها ابو حنيفة عن مالك (قوله ابن مالك) أي ابن ابي عامر ابن عمرو بن الحرث بن غيان بفتح المعجمة اوله بعدها مشاة تحتية ساكنة ابن خنيل بالثلثة مصغرا اوله خاء معجمة ويقال ايضا بالجم كافي القاموس (قوله الاصبحي) نسبة لذي اصبح بطن من حير فهو من بيوت الملوك لان اذواء البين التابعة كذي بزن كافي طي يزidon للملك منهم في علمه ذو تعظيما كذي بزن أي

الأثر الذي يستدل به على الطريق واراد بها ادلة التحقيق) مصدر حقق الشيء اثبته بالدليل اوتاني به على الوجه الحق ولولم يذ كر الدليل والمراد به هنا ما كان حقا أي مطابقا للواقع في معالم استعارة تصريحية ويصح ان يراد بالمعلم الأثر نفسه ففي التحقيق استعارة بالكناية بأن شبه التحقيق بطريق سلوك تشبيها مضمرا في النفس على طريق المسكنية وفي معالم استعارة تخيلية (وسلك أي ذهب بنا) وبهم انفع طريق أي طريقا انفع تأليفا مختصرا) مفعول ثان لسأل ووجه ابان وما بعدها اعتراض قصد بها الدعاء له ولهم والاختصار تقليل اللفظ مع كثرة المعنى (على مذهب الامام) أي فيما ذهب اليه من الاحكام الاجتهادية امام الائمة (مالك بن انس) ابن مالك الاصبحي (مينا) بكسر الياء المشددة اسم فاعل

(مطلب)

في ان ما كان امام الائمة

(مطلب) في أن الامام من

تابع التابعين

(مبحث)

تفسير الراجح والمشهور

وحكم الفتوى بكل وغير ذلك

(مبحث)

من اتلف بفتواه شيئا واخذ

الاجرة على الفتيا وغير ذلك

(مطلب)

كيفية الاستخارة النبوية

نعت ثان مختصر (لما)

اي للقول الذي يجب (به)

الفتوى) لكونه المشهور

او المرجح (فأجبت)

عطف على سألني (سؤالهم)

لم يقل اجبتهم إشارة الى انه

لم يضع من سؤالهم شيئا

بل أتى به متصفا بالوصاف

الثلاثة الاختصار وكونه

على المذهب المذكور

والتبيين لمابه الفتوى (بعد

الاستخارة) متعلق بأجبت

اي بعد طلب الخيرة بفتح

الحاء وكسر هاء (١) مع فتح

الياء فيهما وطلبها بصلاتها

ودعائها الوارد في

الصحيحين وهي من الكونز

التي اظهرها الله تعالى على

يدرسوله عليه الصلاة

والسلام فلا ينبغي لعائل

هم بأمر تركها ثم ذكر

اصطلاحه في كتابه ليقف

الناظر عليه وقصده بذلك

الاختصار فقال (٥ شيرا)

حال من فاعل اجبت

(١) قوله مع فتح الياء فيهما

كذا وقع في الاصل والذي

صاحب هذا الاسم ولما كانت يوت الملوكة من اصبح زادوا فيها ذو وقالوا ذواصبح وكان أنس والد الامام
 فقها وكان جده مالك من التابعين احد الاربع الذين حملوا عثمان الى قبره ليلا ودفعوه في البقيع وابوه ابو
 عامر صحابي شهد المغازي كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الابدر او الامام من تابع التابعين وقيل انه
 تابعي لانه ادرك عائشة بنت سعد بن ابي وقاص وقد قيل بصحبه الكن الصحيح انها ليست صحابية وجلت
 ام الامام مالك وهي العالية بنت شريك الازدية به ثلاث سنين على الاشهر بذى المروة موضع بمساجد تبوك
 على ثمانية برد من المدينة وكان ولادته سنة تسعين ووفاته سنة مائة وتسع وسبعين وكان عمره تسعا
 وثمانين (قوله نعت ثان مختصر) لكن اسناد اليان له مجاز عقلي لانه مبين فيه لامبين ويصح جعله حالا
 من بآء سألني اي سألتني جماعة تأليف مختصر اجماله كوني مبيناهم فيه القول الذي به الفتوى من أقوال أهل
 المذهب المذكور (قوله لمابه الفتوى) فيه ان ما من صيغ العدم مع أن المصنف لم يذكر كل قول به
 الفتوى وقد يقال ان هذا اخبار عما عزم عليه ولاشك ان الانسان قد يعزم على أمر ولا يتم له ما عزم
 عليه لنسيان أو نحوه (قوله أو المرجح) أو مانعة خلو وتجوز الجمع لان مابه الفتوى اما مشهور فقط أو
 راجح فقط أو مشهور وراجح والمرجح ما قوى دليله والمشهور فيه أقوال قيل انه ما قوى دليله فيكون بمعنى
 الراجح وقيل ما كثر قائله وهو المعتمد وقيل رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة ثم ان كلام الشارح
 يقتضي ان الفتوى انما تكون بالقول المشهور أو الراجح من المذهب واما القول الشاذ والمرجوح اي
 الضعيف فلا يفتي بهما وهو كذلك فلا يجوز الاقتصار بواحد منهما ولا الحكم به ولا يجوز العمل به في خاصة
 النفس بل يقدم العمل بقول الغير عليه لان قول الغير قوي في مذهبه كذا قال الاشياخ وذكروا الخطاب عن
 ابن عمر جواز العمل بالشاذ في خاصة النفس وانه يقدم على العمل بمذهب الغير لانه قول في المذهب والاول
 هو اختيار المصريين والثاني اختيار المغاربة كما قرره شيخنا وفي ح ان من اتلف بفتواه شيئا وبين خطوه
 فيها فان كان مجتهدا لم يضمن وان كان مقلدا ضمن ان اتصبا وتولى فعل ما فتى فيه والا كانت فتواه
 غرورا قوليا الا ضمان فيه ويزجر وان لم يتقدم له اشتغال بالعلم اذ بتجوز الاجرة على الفتيا ان لم تعين
 وفيه ايضا عن زرورق قد سمعت بان بعض الشيوخ افتى بأن من افتى من التقايد فانه يؤذّب واستنظر ح
 جملة على التقايد المخالفة للنصوص والقواعد لانه لا يقول عليها واما التقايد المنقولة من الشراح
 والنصوص فيجوز الاقتصار منها قطعافان جهل حال تلك التقايد فقال في عيج الظاهر انها لا تعد قلا عند
 جهل الحال وفي شب يمتنع تتبع رخص المذاهب وفسرها بما ينقض به حكم الحاكم من مخالفة النص
 وجلي القياس وقال غيره ان المراد بتبع الرخص رفع مشقة التكليف باتباع كل سهل وفيه ايضا امتناع
 التلقيق والذي سمعناه من شيخنا قلا عن شيخه الصغير وغيره ان الصحيح جوازه وهو نسخة اه وبالجلة
 في التلقيق في العبادة الواحدة من مذهبين طريقان المنع وهو طريقة المصاروة والجواز وهو طريقة
 المغلوبة وورجت (قوله فأجبت سؤالهم) اي بوضع جميع التأليف ان كانت الخطبة متأخرة عنه او
 بالسرور وفيه ان كانت متقدمة وليس قوله بعد الاستخارة معينان الاجابة بالسرور وصادقه على الاحتمالين
 لان بعد ظرف متنع (قوله بل أتى به) اي بما سأله (قوله اي بعد طلب الخيرة) اي بعد طلب ما فيه
 خير اي طلب بيان ما هو خير لي واولي لي هل الاشتغال بتأليف مختصر على الوجه الذي طلبوه او الاشتغال
 بغيره من اوجه الطاعات (قوله وطلبها) اي وطلب بيانها (قوله بصلاتها الخ) اي بأن يصلي ركعتين
 يقرأ في الاولى الكافرون بعد الفاتحة وفي الثانية الاخلاص كذلك ثم بعد السلام منهما يستغفر الله نحو
 الثلاث مرات ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدر
 بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت
 تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امرى فاصرفه عني واصرفني عنه واتدر لي الخير حيث كان
 هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امرى فاصرفه عني واصرفني عنه واتدر لي الخير حيث كان

في كتب اللغة ان فتح الياء مع كسر الحاء لا مع فتحها كتبه مصححه

مقدرة أى اجبتهم حال كونه مقدرا الإشارة (بهيأ) أى بهذا اللفظ أى ونحوه من كل ضمير مؤنث غائب عائدا على غير مذكور أو أنه عبر بهيأ عن كل ما ذكر مجازا فمثل نحو جلت وقيدت ونحوها وظاهرها وأقيم منها (المدونة) التى هى الام وهى تدوين سحنون للاحكام التى اخذها ابن القاسم عن الامام ورجماد كرفيها مارواه غيره وما قاله من اجتهداه (و) مشبرا (بأول) أى بعادة أول (الى اختلاف شارحها) أى شارح ذلك الموضع ١٤ منها وان لم تصدوا الشرح سائرهما (فى فهمها) أى فهم المراد من ذلك الموضع المؤدى

فهم كل له الى خلاف فهم الآخر ويختلف المعنى به بهو بصير قولاً غير الآخر ويجوز الاقتاء بكل ان لم يرجح الاشياخ بعضها وهو واضح لا خفاء به وليس بلازم ان كل من ذهب الى تأويل يكون موافقا لقول كان موجودا من قبل بل يجوز والاغلب عدم الموافقة (و) مشبرا (بالاختيار) أى بعمادته الشاملة للاسم والفعل (ل) لاختيار الامام ابى الحسن على (لخمى) صاحب التبصرة (لكن ان كان) مادة الاختيار التى اشترت بها ملتبسة بصيغة الفعل (كاختار (فذلك) الاختيار إشارة (لاختياره هو فى نفسه) أى من قبل نفسه لا من افواه اهل المذهب (و) ان كان (بالاسم) كاختار (فذلك لاختياره) لذلك القول (من الخلاف) بين اهل المذهب وسواء وقع منه بلفظ الاختيار او التصحيح او الترجيح او التحسين او غيرها (و) مشبرا (بالترجيح) لترجيح الامام ابى بكر محمد

ورضى به اه وقوله ان كان هذا الامر اى الملاحظ فى ذهنه وان شاء صرح به بأن يقول ان كان الشئ الفلانى كما قرره شيخنا ثم اذا فرغ من عمل الاستخارة فكل ما انشراح له صدره من فعل او ترك مضى اليه (قوله ليقف الناظر عليه) اى ليقف على ذلك الاصطلاح الناظر فى كتابه (قوله مقدرة) اى لامقارنة لان الإشارة ليست مقارنته لاجبتهم بالشروع فى التأليف (قوله ونحوه الخ) إشارة الى ان فى كلام المصنف حذف الواو مع ما عطف (قوله قوله من كل ضمير مؤنث غائب) اى مثل اقيم منها وظاهرها وجلت وقيدت (قوله أو أنه الخ) اشار الى انه يحتمل انه عبر بهيأ عن كل ما ذكر مجازا من اطلاق الخاص وارادة العام وصح عود الضمير عاينها غير مذكورة لتفرها فى اذهان اهل المذهب المالكي حتى قالوا شايخهم انها بالنسبة لغيرها من كتب المذهب كالفاتحة فى الصلاة تجزئ عن غيرها ولا يجزئ غيرها عنها (قوله التى هى الام) اى لكتب المذهب والى المذهب نفسه (قوله مارواه غيره) اى مارواه غير ابن القاسم كاشبه عن مالك (قوله وما قاله) اى ابن القاسم من اجتهداه (قوله اى بعادة أول) اى فى سدرج فيه تأويلان وتأويلات (قوله المؤدى) نعم لموضع وقوله فهم كل اى من الشراح وهو مرفوع فاعل بالمؤدى وقوله له اى لذلك الموضع وقوله الى خلاف متعلق بالمؤدى (قوله ويختلف المعنى به) اى بذلك الفهم (قوله وبصير) اى ذلك الفهم وقوله بكل اى من الفهمين (قوله بل يجوز) اى بل يجوز ان يكون موافقا لقول كان موجودا والاغلب ان لا يكون موافقا لقول موجود (قوله ملتبسة بصيغة الفعل) اى من التباس العام بالخاص (قوله فذلك لاختياره هو فى نفسه) وذلك لان الفعل يقتضى التجرد والحدوث المناسب لما يحدده ويحدته من عند نفسه (قوله وان كان بالاسم) اى وان كان مادة الاختيار ملتبسة بصيغة الاسم وقوله فذلك اى الاختيار إشارة لاختياره من الخلاف الواقع بين اهل المذهب وذلك لان الاسم يقتضى الثبوت المناسب للثابت بين اهل المذهب (قوله وسواء وقع منه الخ) اى وسواء وقع الاختيار لقول من اللخمى بلفظ الاختيار الخ اى فانه على كل حال يشير المصنف لاختياره بصيغة الاسم والفعل من مادة الاختيار (قوله ومشبرا بالترجيح) اى بعمادته الشاملة للاسم والفعل (قوله وسواء وقع منه بلفظ الترجيح الخ) اى وسواء كان الترجيح الواقع من ابن يونس بلفظ الترجيح او التصحيح او الاختيار والاستحسان فانه على كل حال يشير المصنف لترجيحه بصيغة الفعل والاسم من مادة الترجيح (قوله فذلك لاختياره من الخلاف) اى الواقع بين المتقدمين من اهل المذهب (قوله وبالظهور) اى وبعادة الظهور الشاملة للاسم والفعل وكذا يقال فى قوله بعد وبالقول (قوله كذلك) اى حال كون الظهور الذى اشترت به لابن رشد مشابها للاختيار المشار به للخمى فى كونه ان كان بصيغة الفعل فذلك لاختياره فى نفسه وان كان بصيغة الاسم فذلك لاختياره من الخلاف الواقع بين المتقدمين من اهل المذهب (قوله فى جزيرة صقلية) اى وهى المسماة الآن بسلسلية وهى جزيرة بالقرب من مالطة اعادها الله للاسلام (قوله فى التفصيل المتقدم) اى فى كونه ان كان بصيغة الفعل فذلك لاختياره فى نفسه وان كان بصيغة الاسم فذلك لاختياره من الخلاف الواقع بين اهل المذهب المتقدمين عليه (قوله والمراد الخ) جواب عما قال ان هؤلاء الاشياخ لهم ترجيحات كثيرة مشى المصنف عليها ولم يشر لها بشئ مما ذكر

ابن عبد الله (ابن يونس) وسواء وقع منه بلفظ الترجيح او غيره حال كون الترجيح الذى اشترت به (كذلك) اى مشابها للاختيار المشار به للخمى فى كونه ان كان بصيغة الفعل فذلك لاختياره هو فى نفسه وان كان بالاسم فذلك لاختياره من الخلاف (و) بالظهور (الامام محمد بن احمد) (ابن رشد كذلك) بالقول (الامام ابى عبد الله محمد بن على بن عمر) (المأزرى) نسبة إلى ازارقة بنتم الزاوى وكسر هاء مدنيه فى جزيرة صقلية وهو تلميذ للخمى (كذلك) اى فى التفصيل المتقدم والمراد

متى ذكرت ذلك فهو إشارة
الى ترجيحهم لان المراد
انه متى رجح بعضهم شيئاً
اشرت له بما امر (وحيث)
اي وكل مكان من هذا
المختصر او وكل وقت (قلت)
فيه (خلاف) اي هذا اللفظ
(فذلك) اي قولي خلاف
اشارة (للاختلاف) بين ائمة
اهل المذهب (في التشهير)
للاقوال ان تساوى المشهورون
في الرتبة عنده وسواء
وقع منهم بلفظ التشهير او
بما يدل عليه كالمذهب
كدا او الظاهر كذا او
الراجح او المعروف او
المعتمد كذا فالمراد بالتشهير
الترجيح فان لم يتساوا والمرجحون
اقتصر على ما رجحه الاقوى
عرف ذلك من تتبع كلامه
(وحيث ذكرت قولين
او اقوالا) بلاترجيح (فذلك)
اشارة (لعدم اطلاعي في
الفرع) اي الحكم الفقهي
الذي وقع فيه الاختلاف
(على راجحة) اي راجحة
(منصوصة) لاهل المذهب
اي لم اجد ترجيحاً اصلاً
فأفعل التفضيل في المصنف
ليس على بابة فتأمل اما
لو وجد راجحة او راجحة
لاحد الاقوال لاقتصر على
الراجح او الارجح ولو
وجد راجحة للكل لعب
بخلاف كما مر

(قوله متى ذكرت ذلك) اي ما تقدم من مادة الاختيار او الترجيح او الظهور او القول (قوله لان المراد
انه) اي الحال والشأن متى رجح بعضهم شيئاً الخ اي حتى يتعرض بوجود ترجيحاته كثيرة لهم مشي
المصنف عليها ولم يشر اليها ولم يذكر المصنف هؤلاء المشايخ الاربعة على ترتيبهم في الوجود و اقدمهم ابن
يونس الصقلي توفي سنة اربع مائة و واحد وخمسين ثم اللخمي الصفاقصي توفي سنة اربع مائة وثمانية
وسبعين ثم ابن رشد القرطبي توفي سنة خمس مائة و ثلاثين ثم المازري توفي سنة خمس مائة و ست و ثلاثين سنة
وخص هؤلاء الاربعة بالذكرة لانه لم يقع لاحد من المتأخرين ما وقع لهم من التعب في تحرير المذهب وتهذيبه
وخص ابن يونس بالترجيح لان اكثر اجتهاده في الميل الى بعض اقوال من سبقه وما يجتار له لنفسه
قليل وخص ابن رشد بالظهور لاعتماده كثيراً على ظاهر الروايات فيقول يأتي على رواية كذا وكذا وظاهر
ما في سماع فلان كذا وخص المازري بالقول لانه لما قويت عارضته في العلوم وتصرف فيها تصرف
المجتهدين كان صاحب قول يعتمد عليه وخص اللخمي بمادة الاختيار لانه كان اجراً هم على ذلك (قوله
اي وكل مكان الخ) اشار بهذا الى ان حيث مبتدأ وانها ما بمعنى المكان والزمان وقوله فذا الخ هو
الخبر ودخلت الفاء عليه لاجراء كلمة الطرف مجرى كلمة الشرط في العموم وحاصل كلام المصنف ان
الشيوخ اذا اختلفوا في تشهير اقوال في مسألة فانه يذكر القولين المشهورين او الاقوال المشهورة ويأتي
بعدها بلفظ خلاف اشارة لذلك (قوله اي هذا اللفظ) اشار بذلك الى ان خلاف في كلام المصنف هنا
مرفوع على الحكاية اذ هو في كلام المصنف الآتي له في الابواب مرفوع مبتدأ خبره محذوف تارة
ومذكور اخرى وانما لم ينصبه نظراً لكونه مقول القول لاقتضائه انه متى ذكرت اقوالاً مختلفة في مسألة
كقوله اعتدبه عند مالك لابن القاسم وكقوله وتصرفه قبل الجرح محمول على الاجازة عند مالك لابن
القاسم كانت تلك الاقوال مختلفة في التشهير وليس كذلك لا يقال القول لا ينصب المفرد لانا نقول انه ينصبه
اذا اول القول بالذكرة وحينئذ فلو نصب خلافاً لكان المعنى وحيث ذكرت خلافاً اي اختلافاً وزاعاً في مسألة
سواء عبر بمادة الخلاف او الاقوال ولم يعبر بذلك (قوله وسواء وقع منهم الخ) اي سواء وقع الاختلاف
في التشهير من هؤلاء المشهورين المتساوين في الرتبة عنده بلفظ التشهير بان عبر بكل منهم بالمشهور كذا
وقوله او بما يدل عليه الخ اي بأن عبر بكل منهم بالمذهب كذا او المعروف كذا او المعتمد كذا او الراجح
كذا (قوله فان لم يتساوا والمرجحون) اي في الرتبة عنده (قوله اقتصر على ما رجحه الاقوى) اي على
ما رجحه اعلاهم في الرتبة واقتصر على ما رجحه الاقوى بالنظر للعالم ومن غير العالاب قديراً ولا
المعتمد ويذكر بعده القول الضعيف كقوله في الذكاة بعد ان ذكر ما شهرة الاعلى وشهر ايضا الاكتفاء
بنصف الخلقوم والودجين (قوله وحيث ذكرت قولين الخ) اي وكل مكان من هذا الكتاب وقع مني
فيه ذكر قولين او اقوال بأن قال هل كذا او كذا قولان او اقوال هل كذا او كذا ثالثاً كذا ورابعها
كذا فلا فرق بين تنفذه بصيغة القول وعدمه (قوله فذلك) اي ذكر القولين او الاقوال بلاترجيح
(قوله اشارة) اي ذواشارة أو مشير (قوله اي الحكم الفقهي) اشار بهذا لتعرف الفرع وهو
الحكم الفقهي اي الحكم الشرعي المتعلق بكيفية عمل قلبي او غيره فالاول كسبوت الوجوب للنسبة في الوضوء
فانه حكم شرعي يتعلق بالوجوب الذي هو كيفية للنسبة التي هي عمل قلبي والثاني كسبوت الوجوب للوضوء
فانه حكم شرعي يتعلق بالوجوب الذي هو كيفية للعمل الغير القلبي اعني الوضوء والمراد بكون الحكم شرعياً
انه مأخوذ من الشرع الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم بالاستنباط (قوله اي لم اجد ترجيحاً اصلاً)
اي لم اجد في تلك الاقوال الموجودة في ذلك الفرع ترجيحاً لاحد اصلاً (قوله فتأمل) امر بالتأمل لصعوبة
المقام لان كلام المصنف بحسب ظاهره يصدق بما اذا اطلع على راجحة لاحد القولين او الاقوال وبما
اذا اطلع على راجحة لكل من القولين او الاقوال وليس كذلك بل الامر في ذلك ما ذكره الشارح (قوله
امالو وجد راجحة) اي لاحد القولين وكان مقابله ضعيفاً (قوله او راجحة) اي لاحد الاقوال وكان

فالمصود أربع (واعتر) مقابله راجحاً فقط (قوله فالصور أربع) الأولى ما إذا اطلع على راجحة في كل من القولين وفي هذه يعبر بخلاف الثانية أن يطلع على راجحة لأحد الأقوال الثلاثة أن يطلع على راجحة لأحد الأقوال وفي الأولى من هاتين الصورتين يقتصر على الراجح وفي الثانية منهما يقتصر على الراجح الرابعة أن لا يطلع على ترجيح لقول من الأقوال التي في المسئلة أصلاً وفي هذه يعبر بقولين أو أقوال (قوله لزوماً) أي دائماً وفي كل محل من هذا المختصر بخلاف غير مفهوم الشرط من المفاهيم فتارة يعتبره وينزله منزلة المنطوق وتارة لا يعتبره (قوله من المفاهيم) متعلق بمحذوف حال من مفهوم الشرط مقدم عليه ومفهوم الشرط مفعول اعتبار أو ان الطرف أو متعلق باعتبار (قوله ما دل عليه اللفظ) أي معنى دل عليه اللفظ (قوله لافي محل النطق) في الطرفية وإضافة محل للنطق يائية والمراد بالنطق المنطوق به أي معنى دل عليه اللفظ حالة كون ذلك المعنى غير مظهر وفي اللفظ المنطوق به بل في المسكوت عنه ومحصله أن المفهوم عبارة عن المعنى الذي دل عليه اللفظ المسكوت عنه وذلك كضرب الأبوين في قوله تعالى فلا تقل لهما أف فانه معنى دل عليه اللفظ المسكوت عنه وهو لا تضربهما (قوله مفهوم الشرط فقط) أي بالنسبة للمفاهيم الستة المذكورة بعده في مسائل في الشرح وأما المفاهيم الثلاثة المذكورة قبله فيما يأتي في عبارة الشارح وهي مفهوم المحصر ومفهوم الغاية والاستثناء فانه يعتبرها من باب أولى لأنها أقوى من مفهوم الشرط إذ قد قيل فيها أنها من قبيل المنطوق (قوله أي انه) أي المصنف وقوله ينزله أي مفهوم الشرط منزلة المنطوق وهذا بيان لمعنى اعتباره لمفهوم الشرط وحاصله أن معنى اعتباره له أنه إذا ذكر شرطاً فلا يذكر مفهومه لأنه كالصرح به فيصير ذكره كالتكرار (قوله ما دل عليه اللفظ في محل النطق) ما واقعة على معنى وفي الطرفية وإضافة محل للنطق يائية والمراد بالنطق المنطوق به أي معنى دل عليه اللفظ حالة كون ذلك المعنى مظهر وفاقى محل هو المنطوق به أي حالة كون ذلك المعنى مظهر وفاقى اللفظ المنطوق به أو أن المعنى ما دل عليه اللفظ حالة كون ذلك اللفظ مظهر وفاقى اللفظ المنطوق به ومتحققا فيه من ظرفية العام في الخاص وذلك كالتأنيف فانه معنى دل عليه اللفظ المنطوق به ومظروف فيه من ظرفية المدلول في الدال وقد يطلق المنطوق على حرمة (قوله حتى لا يحتاج إلى التصريح به) أي بمفهوم الشرط وهذا مخرج على قوله أي انه ينزله المح وقوله لنسكة أي كالمباينة عليه (قوله بالنظر للمعنى) أي بالنظر للعلية وهي الأيذاء والألأف لمال اليتيم والحاصل أن العلة في حرمة التأنيف الأيذاء وهو موجود في الضرب فيكون مثل التأنيف في الحرمة بجامع الأيذاء والعلة في حرمة كل مال اليتيم أتلافه وذلك موجود في حرقه فيكون حرقه حراماً قياساً على كونه بجامع الأتلاف في كل (قوله والأول) أي ضرب الأبوين مفهوم بالأولى أي مفهوم حكمه بالأولى من المنطوق وقوله والثاني أي إحراق مال اليتيم وقوله بالمساواة أي مفهوم حكمه بالمساواة للمنطوق وأشار الشارح بهذا إلى أن مفهوم الموافقة قسمان أحدهما يسمى فحوى الخطاب والثاني يسمى لحن الخطاب ففحوى الخطاب هو المفهوم الأولي بالحكم من المنطوق نظراً للمعنى كما في المثال الأول أعني ضرب الوالدين الدال عليه قوله تعالى فلا تقل لهما أف فهو أولى بالتحريم من التأنيف المنطوق به نظر للمعنى الموجب للحكم وهو الأيذاء والعقوق لأن الضرب أشد من التأنيف في الأيذاء والعقوق وأما لحن الخطاب فهو المفهوم المساوي للمنطوق في الحكم طر للمعنى كتحریم إحراق مال اليتيم الدال عليه قوله تعالى أن الذين بأكلون أموال اليتامى ظلماً الآية فإن الإحراق مساوئ لا كل في الحرمة نظر للمعنى وهو الألأف لتساوي الحرق والأكل في أتلافه على اليتيم (قوله مفهوم المحصر بالنفي والاثبات) أي نحو ما قام الأزيد فنطوقه نفي الصيام عن غير زيد ومفهومه ثبوت القيام لزيد (قوله أو بأعما) نحو أعم الحكم له واحد أي فنطوقه قصر الاله على الواحدية ومفهومه نفي تعدد الاله (قوله انه من المنطوق) أي وقيل أن مفهوم المحصر من جملة المنطوق فيكون منطوق المحصر على هذا القول كلاماً من الثبوت والنفي لأحدهما فقط كما هو القول الأول (قوله وأتموا الصيام إلى الليل) أي إن غاية الأعمام دخول

فالمصود أربع (واعتر) لزوماً (من المفاهيم) جمع مفهوم وهو ما دل عليه اللفظ لافي محل النطق (مفهوم الشرط فقط) أي انه ينزله منزلة المنطوق وهو ما دل عليه اللفظ في محل النطق حتى لا يحتاج إلى التصريح به إلا لنسكة كما ستره أن شاء الله وما غيره من المفاهيم فلا يعتبره لزوماً بل تارة وتارة وأما اعتبره لزوماً لتبادر الفهم إليه لقر به من المنطوق وكثرته في كلامه أذلولم يعتبره لفانه الاختصار والحاصل أن المفهوم قسمان مفهوم موافقة وهو موافق المنطوق في حكمه كضرب الوالدين المفهوم من قوله تعالى ولا تقل لهما أف وكأحرأ مال اليتيم المفهوم من قوله تعالى أن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً فإن كلاماً من الضرب والأحرأ موافق للتأنيف والأكل في الحرمة بالنظر للمعنى والأقل مفهوم بالأولى والثاني بالمساواة ومفهوم مخالفة وهو مخالف المنطوق في حكمه وهو عشرة أنواع مفهوم المحصر بالنفي والاثبات أو بأعما وقيل انه من المنطوق ومفهوم الغاية نحو وأتموا الصيام إلى الليل

ومفهوم الاستثناء نحو قام القوم الا زيدا ومفهوم الشرط نحو من قام فاسكره ومفهوم الصفة (١٧) نحو اسمر العالم ومفهوم العلم نحو

اكرم زيد العلم ومفهوم الزمان نحو سافر يوم الخميس ومفهوم المكان نحو جاست امامه ومفهوم العدد نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة ومفهوم اللقب أى الاسم الجامد نحو فى الغنم زكاة وكلها جهة الاللقب (وأشير بصحح او استحسن الى ان شيئا) من مشايخ المذهب (غير الاربعة) الذين قدمتهم صحح هذا الفرع يجوز ان يكون مراده صححه من الخلاف وقوله (او استظهره) من عند نفسه وهو الاقرب (و) اشير (بالتردد) لاحد امرين اما (لتردد) جنس (المتأخرين) ابن ابي زيد ومن بعده (فى النقل) عن المتقدمين كان ينقلوا عن الامام أو عن ابن القاسم فى مكان حكما ثم ينقلوا عنه فى مكان آخر خلافا او ينقل بعضهم عنه حكما وينقل عنه آخر خلافا وسبب ذلك اما اختلاف قول الامام بأن يكون له قولان واما الاختلاف فى فهم كلامه فينسب له كل ما فهمه منه وكان ينقل بعضهم عن المتقدمين أنهم على قول واحد فى حكم معين وينقل

الليل ففهموه انه لا تمام بعد دخوله وقيل ان هذا من جملة المنطوق (قوله ومفهوم الاستثناء) اى من الكلام التام الموجب والا كان من افراد مفهوم المحصر (قوله نحو قام القوم الا زيدا) فنطوقه ثبوت القيام للقوم غير زيد ومفهومه نفي القيام عن زيد (قوله نحو من قام فاسكره) اى مفهومه ان من لم يقيم لم يكرم (قوله نحو اكرم العالم) اى مفهومه ان غير العالم لا يكرم (قوله نحو اكرم زيد العلم) اى مفهومه انه لا يكرم لغير العلم (قوله نحو سافر يوم الخميس) اى مفهومه ان غير الخميس لا سافر فيه (قوله نحو جلست امامه) اى مفهومه انه لم يجلس فى غير امامه تكلفه مثلا (قوله فاجلدوهم ثمانين جلدة) اى مفهومه انهم لا يجلدون اقل من ذلك ولا اكثر منه (قوله فى الغنم زكاة) اى مفهومه ان غير الغنم من الحيوانات لا زكاة فيه وكفى فذلك جازى ففهموه ان غير زيد لم يجزى (قوله وكلها) اى مفاهيم المخالفة جهة أى عند مالك وجاعة من العلماء (قوله الاللقب) اى فانه لم يقل بحجته الاللقب من الشافعية وابن خوزيمنداد من المالكية وبعض الخبابة (قوله وبصحح واستحسن) اى مبينين للمفعول لانه لم يرتعبن ذلك الفاعل (قوله الى ان شيئا من مشايخ المذهب) اى كابن راشد وابن عبد السلام وكل المؤلف نفسه بدليل استقرار كلامه فانه فى بعض المواضع يشير لاستظهار نفسه بما ذكر (قوله يجوز ان يكون مراده صححه من الخلاف) اى الواقع فيه لاهل المذهب بأن يأتى لقول من الخلاف الذى فيه ويصححه (قوله واستظهره من عند نفسه) اى بان يستظهر واحد غير الاربعة قولاً فى فرع من عند نفسه (قوله وهو الاقرب) راجع لقوله يجوز الخ وكان عليه ان يزيد قبل قوله وهو الاقرب فالاول يشير اليه بصحح والثانى يشير اليه باستحسن يعنى ان الاقرب انه يشير بالتصحح لما يصححه الشيخ الذى من غير الاربعة من كلام غيره ويشير بالاستحسان لما يراه من عند نفسه وخلاف الاقرب الشمول فيهما (قوله وبالتردد) اعترض بان الاولى وتردد بالرفع على الحكاية فقوله خلاف لانه لم يشربه الا كذلك اى مرفوعا مجردا من اللام واجيب بأنه لو قال كذلك كان فيه حكاية المفرد بغير القول وهى شاذة (قوله اما لتردد المتأخرين فى النقل) اى وله ثلاث صور كفى الشارح وزاد الشارح جنس لاجل ان يصدق كلام المصنف بتردد الواحد والمتعدد (قوله ابن ابي زيد ومن بعده) اشار بهذا الى ان اول طبقات المتأخرين طبقة ابن ابي زيد واما من قبله فتقدمون (قوله كان ينقلوا) اى المتأخرون ولو واحدا (قوله فى مكان) اى كالبس (قوله ثم ينقلوا عنه) اى الناقل للاول وغيره وقوله فى مكان آخر اى كالبس (قوله فى هذه الحالة قد تعدد المكان الذى اختلف فيه قول المتقدمين على نقل المتأخرين) (قوله او ينقل بعضهم عنه حكما) اى فى مسألة وقوله عنه اى عن ذكر من مالك او ابن القاسم (قوله وينقل عنه آخر خلافا) اى فى تلك المسئلة بعينها كان ينقل ابن ابي زيد عن ابن القاسم وجوب ازالة النجاسة وينقل عنه القاسمى السنية وعدم الوجوب (قوله وسبب ذلك) اى سبب اختلاف المتأخرين فى النقل عن الامام فى المسئلة الواحدة (قوله بان يكون له قولان) اى فى مسألة فينقل عنه ناقل قولاً وينقل عنه الناقل الثانى القول الاخر وسواء علم رجوعه عن احدهما ام لا (قوله وكان ينقل بعضهم) اى المتأخرين (قوله انهم على قولين فيه) اى فى ذلك الحكم المعين (قوله وغيرهما) اى وينقل غيرهما (قوله انهم على اقوال) اى فى ذلك الحكم المعين (قوله او تردهم فى الحكم نفسه) اى واما لتردد جنس المتأخرين الصادق بالواحد والمتعدد فى الحكم نفسه هذا وقد اعترض على المصنف بأنه قد حصر التردد هنا فى محلين مع انه قد يقع فى كلامه التردد بمعنى خلاف منتشر كقوله وفى تمكين الدعوى على غائب بلا وكالة تردد اى خلاف منتشر اى اقوال كثيرة واجيب بأنه لما كان استعماله التردد بهذا المعنى نادرا كان كعدم فلذا تركه او ان وفى كلام المصنف مانعة جمع تجوز الحلو لكن الجواب الثانى لا يلائم قول الشارح لاحد امرين تأمل (قوله فليس قوله لعدم عطف على لتردد) اى لان العطف حينئذ يقتضى انه يشير بالتردد لعدم نص المتقدمين وان لم يحصل من المتأخرين تردد بل جزموا كلهم بحكم وليس كذلك لفقد معنى التردد حينئذ لا تردد مع جزم المتأخرين المقتدى بهم واعلم ان التردد فى الحكم

(٣ - دسوق ل) غير انهم على قولين فيه وغيرهما أنهم على اقوال (أو) تردهم فى الحكم نفسه (لعدم نص المتقدمين) عليه فليس قوله لعدم عطف على لتردد مطلب اول طبقات المتأخرين

بل المعطوف محذوف والمعطوف عليه قوله في النقل (و) أشيرنا إلى (بلو) المقترنة بالواو ولم يذكر بعدها الجواب اكتفاء بما تقدمها نحو الحكم كذا ولو كان كذا (الى) رد (خلاف مذهبي) بقاء النسبة منوناً نعت لخلاف أى خلاف منسوب

١٨

ان كان من واحد كان معناه التحير وان كان من متعدد فعناه الاختلاف مع الجزم (قوله بل المعطوف محذوف) أى وهو قوله اوفى الحكم نفسه وهو عطف على قوله في النقل وحينئذ فالفرق بين الترددتين ظاهر اذ الاول في النقل عن الامام واصحابه والثاني لترددهم في الحكم لعدم نص المتقدمين ولم يذكر المصنف علامة يميزها بين الترددتين أى التردد في النقل والتردد في الحكم الا ان الاول في كلامه اكثر والثاني اقل كقوله وفي حق غصب تردد وفي رابع تردد وفي اجزاء ما وقف بالبناء تردد وفي جواز بيع من اسلم بخيار تردد (قوله و بلواخ) يعنى انه اذا قال الحكم كذا ولو كان كذا فانه يشير باتيان بلوا الى ان في مذهب مالك قولاً آخرى المسئلة مخالفاً لما ذكره وفي لفظ المصنف قلق لان ظاهر قوله و بلوا انها تنقيد ما ذكره حيثما وقعت ولو صرح بجوابها بعدها ولو لم تقترن بواو وليس كذلك بل انما تنقيد ما ذكره عند اقترانها بالواو والاكتفاء عن جوابها بما تقدم وأشار الشارح للجواب بأن في كلام المصنف حذف الصفة والحال والدليل على ذلك المحذوف استقراء كلامه ولو قال المصنف وبولو ولا جواب بعدها الى خلاف مذهبي كان اظهر (قوله المقترنة بالواو) الى التالى الحال (قوله ولم يذكر بعدها الجواب) أى والحال انه لم يذكر بعدها جوابها (قوله اكتفاء بما تقدمها) أى عليها (قوله الى رد خلاف) أى قوى اما اذا كان المقابل ضعيفاً فلا يشير لرد بلو ولا يتعرض له اصلاً لتزيله منزلة لعدم (قوله أى خلاف منسوب الخ) هذا جواب عما يقال ان معنى المصنف الى خلاف منسوب لمذهب وهو نكرة صادق بمذهب مالك وغيره وليس كذلك اذ لا يشير بلوا الى خلاف واقع في غير مذهب مالك والجواب ان الكلام وان كان عامالكن المراد منه مذهب مالك فقط بدليل استقراء كلامه (قوله ومن غير العال قد تكون الخ) هذه الحالة التى اوتكبها في لوار تكتب عكسها في ان فيستعملها في المبالغة غالباً ولورد على المخالف قليلاً (قوله والله اسأل) أى واسأل الله أى اطلب منه (قوله أى لا غيره) اخذ الحصر من تقديم المفعول وهذا يقتضى قراءة لفظ الجلالة بالنصب ويجوز قراءته بالرفع على انه مبتدأ والجملة بعده خبر والرباط لها محذوف (قوله من كتبه لنسبه) أى ولوى يقرأ فيه (قوله او قراه بحفظ الخ) بل ولو قراه بمقابلة (قوله او غيره) أى كبريات اوهبة (قوله او باستعارة) عطف على ملك او على قوله بشراء لان الملك يشمل ملك الذات وملك المنفعة (قوله اوسعى في شئ) أى فى تحصيل شئ منه (قوله أى من المختصر) جعله الضمير راجعاً للمختصر اولى من عوده لواحد مما ذكره أى اوسعى فى تحصيل بعض واحد مما ذكره لان عوده على المختصر اعم كما ذكره الشارح (قوله والشئ) أى وتحصيل الشئ صادق ببعض كل واحد أى صادق بتحصيل بعض كل واحد بأن كتب البعض منه وملكه وقراه (قوله وبعض واحد منها فقط) أى بأن كتب بعضه فقط او قراه بعضه فقط او ملك بعضه بشراء او غيره والمراد بعض متفجع به احتراز عن كتابة كلمة او كلمتين او قراءته ذلك (قوله والمحصل الخ) عطف على القارئ أى واعانة المحصل الخ (قوله وقرائن الاحوال دالة الخ) وذلك لان الله شرذ كره فى الآفاق وجبل قلوب كثير من الناس على محبته والاشتغال به وهذا من علامات القبول (قوله والله يعصمنا) مأخوذ من العصمة وهى لعة الحفظ والمنع واصطلاحاً ملكة تمنع الفجور أى كيفية يخلقها الله فى العبد تمنعه من ارتكاب الفجور بطريق جرى العادة والمراد هنا المعنى اللغوى كما اشار له الشارح (قوله لفظاً ومعنى) يقال رل رل كضرب يضرب بمعنى رلق (قوله فقد نقص) أى فى ماله اوفى بدنه اوفى عرضه بمعنى انه يحتقر بين الناس (قوله وهذه جملة طلبية معنى) أى فهى خبرية لفظاً انشائية معنى وهى معطوفة على الجملة الانشائية الدعائية ولوتجردت هذه الجملة الخبرية لم يصح العطف باتفاق البيانين وعلى الخلاف عند النحويين ولو نصب الله هنا بأسأل لم يصح لما يلزم عليه من العطف على معمولى عاملين مختلفين والعاطف واحد وهو الواو وسبب يمتنع ذلك (قوله أى اقوالنا واعمالنا) اشار بذلك الى ان فى كلام المصنف عوض على المضاف اليه وأشار بقوله بعد فى كل حال الى ان المراد من الاقوال

للمذهب الذى الفت فيه هذا المختصر اى الخلاف واقع فيه بدليل الاستقراء ومن غير الغالب قد يكون لمجرد المبالغة (والله اسأل) أى لا غيره (ان يتسعه) أى بهذا المختصر (من كتبه) لنفسه او لغيره ولو باجرة (أو قراه) بحفظ أو مطالعة تفهماً أو تعليمًا أو تعلمًا (أو حصله) بملك بشراء أو غيره أو باستعارة أو اجارة (أو سعى فى شئ منه) أى من المختصر والشئ صادق ببعض كل واحد مما ذكره وبعض واحد منها فقط وبغير ذلك كاعانة الكاتب بعداد او ورق او اعانة القارئ بنفقة والمحصل شئ من الثمن او الاجرة وقرائن الاحوال دالة على ان الله تعالى قد تقبل منه هذا السؤال (والله يعصمنا) أى يحفظنا ويمنعنا (من الوقوع فى الزلل) كالزلق لفظاً ومعنى يريد به لازمه وهو النقص لان من زلقت رجله فى طين او زلق لسانه فى منطق فقد قص وهذه جملة طلبية معنى كقوله (ويوفىنا) فينا قدرة الطاعة فى كل حال

ومنه تأليف هذا الكتاب فسال الله تعالى ان يعصمنا من وقوع الخلل فيه ويوفقنا فيه لما يرضيه (ثم) بعد ان اعلمتكم بانى اجبت سؤالهم وباصطلاحى فى هذا المختصر (اعتذر) اى اظهر عذرى (لذوى) ١٩ اى اصحاب (الالباب) جمع لب بمعنى

العقل اى العقول الكاملة لانهم هم الذين يقبلون العذر ولا يلومون لكمال ايمانهم (من) اجل (التقصير) اى الخلل (الواقع) منى (فى هذا الكتاب) والعقل على الصحيح نور روحانى به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية وابتداء وجوده نفخ الروح فى الجنين ثم لم يزل ينمو الى ان يكمل عند البلوغ خلقه الله فى القلب وجعل نوره متصلا بالدماع والجمهور على ان كماله عند الاربعين (واسأل) حذف المفعول اختصارا اى اسألهم لانهم هم الذين يسألون (بلسان التضرع) اى ذى التضرع اوانه جعل نفسه تضرعا مبالغة أو المراد المتضرع الخاشع على حد يدعدل او المراد بلسان تضرعى اى تذلى فيكون على هذا فى الكلام استعارة بالكناية (والخشوع) اى الخشوع والذل (وخطاب التذلل) اى التضرع (والخشوع) اى الخشوع فالالفاظ

والافعال تعميم الاحوال (قوله ومنه) اى ومن كل حال اى من جملة افراده (قوله اعتذر) مأخوذ من الاعتذار وهو اظهار العذر (قوله معنى العقل) كذا فى القاموس وقوله اى العقول الكاملة اخذا لوصف بالكمال من جعل ال فى الابواب الكمال وقال بعض المفسرين اللب هو العقل الرابع فيكون الكمال مأخوذا من معنى الابواب (قوله لانهم الخ) اى وانما خصهم بالاعتذار اليهم لانهم الخ (قوله ولا يلومون) اى فلا يقولون خطأ المؤلف او خبط خبط عشواء ونحو ذلك بل اذا راوا خطأ قالوا هذا سبق قلم او هذا سهو اذالم يمكنهم تاويل العبارة وصرفها عن ظاهرها (قوله لكمال ايمانهم) اى الموجب لشفتهم ورحمتهم (قوله من اجل التقصير) هو عدم بذل الوسع فى تحصيل المقصود وانتخير يانه وصف قائم به لا بالكتاب واجاب الشارح بانه اراد بالتقصير ما يشأ عنه من الخلل فقول الشارح اعنى الخلل تفسير باللازم فالمصنف قد اطلق المازوم واراد اللازم ثم ان المراد به ما ظن انه خلل والا فلا يجوز للشخص ارتكاب الخطأ ثم يعتذر عنه المراد بقوله الواقع فى هذا الكتاب اى المنظون وقوعه فيه لانه واقع فيه بالفعل قطعاً (قوله روحانى) بضم الراء نسبة للروح بضمها للروح بفتحها الذى هو الرائحة وانما سلب الروح لانه آلة لا دراكها وعلم من قوله نورا انه جوهر لا عرض وعرفته بعضهم بقوله قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء والعلوم بناء على انه عرض (قوله العلوم الضرورية) اى وهى التى لا يتوقف حصولها فى النفس على نظر واستدلال وان توقف على حدس وتجربة والنظرية هى التى يتوقف حصولها فى النفس على نظر واستدلال (قوله لم يزل ينمو) اى يتزايد (قوله خلقه الله فى القلب الخ) وقيل ان محله الرأس ويترب على الخلاف انه اذا ضرب به فى راسه فأوضحه فذهب عقله هل تلزمه دية الموضحة فقط ولادية للعقل لاتحاد المحل او تلزمه دية للموضحة ودية للعقل لتعدد المحل (قوله اى اسألهم) اى ذوى الابواب فاسأل متعلق بمفعول معنى هو ضمير ذوى الابواب السابق ذكرهم حذفه اختصارا واقتصار القرينة تقدم ذكرهم ويجوز ان لا يعلق الفعل بمفعول تزيلا له منزلة اللازم ليعم كل من يصلح له السؤال من الناظرين فى كتابه (قوله لانهم هم الذين يسألون) اى لشفتهم ورحمتهم وكما ايمانهم (قوله بلسان التضرع الخ) فيه ان التضرع هو التذلل واللسان له واجاب الشارح بأربعة اجوبة بوقى خامس وهو ان الاضافة لأدنى ملاسة اى بلسانى عند تضرعى وتذلى (قوله اى ذى التضرع) اراد به نفسه وكذا يقال فى المتضرع الخاشع (قوله والمراد بلسان تضرعى) اى قال عوض عن المضاف اليه (قوله استعارة بالكناية) اى حيث شبه تضرعه بانسان ذى لسان تشبها مضمرا فى النفس على طريق المكينة واثبات اللسان تخييل (قوله والخشوع) عطفه على التضرع من عطف المرادف فالمراد بهما شئ واحد وهو التذلل (قوله وخطاب التذلل) الاحتمالات الاربع التى فى قوله بلسان التضرع تجرى هنا (قوله فالالفاظ الاربعة) اى التضرع والخشوع والتذلل والخشوع (قوله واسند) اى اضاف (قوله تقننا) اى ارتكبا بالفنين وطريقتين فى التعبير مراد منهما معنى واحد لان المراد من الخطاب اللسان فقوله بعد والخطاب الخ بيان لمعناه الحقيقى لاللمعنى المراد منه (قوله وقيل الصالح للافهام) اى فعلى الاول لا يقال للكلام خطاب الا اذا وجد من يخاطب به وكان اهلا لفهمه واماعلى الثانى فيقال له خطاب وان لم يوجد من يخاطب به فكلام الله فى الازل لا يقال له خطاب على الاول ويقال له على الثانى (قوله ان ينظر) اى ان ينظر اليه من نظره منهم (قوله بعين ذى الرضا) اى فى الكلام مجاز بالحذف او المراد بعين الراضى والمصيب والكلام من باب المبالغة اى انه بالغ فى الناظر حتى جعله نفس الرضا اوفى الكلام استعارة بالكناية واثبات العين تخييل وان اضافة عين لما بعده لأدنى ملاسة كما قال الشارح اى ان ينظر اليه الناظر منهم بعينه فى حال رضاه (قوله لا بعين السخط) هو ضد الرضا وهو تصور الحق بصورة الباطل

الاربعة بمعنى واحد واسند اللسان للتضرع والخطاب للتذلل تقننا والخطاب هو الكلام الذى يقصده به افهام المحاطب وقيل الصالح للافهام (ان ينظر) بالبناء للمفعول اى اسألهم ان تأمل هذا الكتاب (بعين) ذى (الرضا) اى القبول والحببة (والصواب) اى الانصاف لا بعين السخط

والاعتساف وان اضافة عين لما بعده لادنى ملائمة كما قيل
 (فما كان) ما شرطية مبتدأ وكان تامة فعل الشرط وفاعلها يعود على ما (من نقص) بيان لما اى فلو جديقه من نقص لفظ يخل بالمعنى
 المراد (كلوه) فعل ماض جواب الشرط اى كساوا ذلك النقص اى اللفظ الناقص أو المنقوص فليس المراد بالنقص المعنى المصدرى اى الترك
 اذ لا معنى لتكميل الترك اذ لا يكمل ٢٠ الا الموجود ناقصا (و) ما كان (من خطأ) فى المعانى والاحكام وفى اعراب الالفاظ

(اصلحوه) يفتح اللام فعل
 ماض اى اصلحوا ذلك
 الخطأ بالتبنيه عليه فى
 الشروح او الحاشية او
 التقرير بأن يقال قد وقع
 منه هذا سهوا أو قد سبقه
 القلم وصوابه كذا وهو على
 حذف مضاف مثلا أو فيه
 تقديم وتأخير من غير
 تغيير وتبديل فى اصل
 الكتاب فانه لا يجوز ولا
 اذن فيه لاحد كما هو ظاهر
 والحذر من قلة الادب كان
 يقال هذا خبط أو كذب
 أو كلام فاسد لا معنى له
 فان قلة الادب مع ائمة الدين
 لا تفيد الا الوبال على
 صاحبها دنيا وأخرى
 وانظر هذا الامام الكبير
 كيف اعتذر وتذلل على
 علوم مقامه وعظم شأنه
 أفجازى مثله بقلة الادب
 بمجرد هفوة لا يحلو منها
 احد كما علل وجه اعتذاره
 وسؤاله التأمل بعين الرضا
 بقوله رضى الله عنه وعنايه
 (فقلما يخلص) أى ينجو
 (مصنف) أى مؤلف
 (من الهفوات) جمع هفوة
 ومراده بها الخطأ (او ينجو
 مؤلف من العثرات) جمع

(قوله والاعتساف) هو الباطل فهو ضد الصواب (قوله أو ان اضافة عين الخ) اى وجبت فلا يحتاج لتقدير
 ذى (قوله وعين الرضا) أى وعين الناظر للشيء فى حال رضاه عنه (قوله كان عين السخط) أى كان عين
 الناظر للشيء فى حال سخطه عليه تبدى المساوياى القبايح فيه (قوله من نقص) أى نقص لفظ أى لفظ
 ناقص سواء كان ذلك اللفظ كلمة أو حرفا لما كان فيه من نقص احكام ومسايل لم تذكر لان ذلك غاية له ولا
 يقدر احد على تكميل ذلك النقص (قوله كلوه) أى اذنب لهم فى تكميله بما يجهل لاجل ان يفهم المعنى المراد
 (قوله فعل ماض) اى فهو يفتح الميم ولا يصح أن يكون بكسر الميم على انه فعل امر اذ لاولى الالباب فى
 التكميل لان ما شرطية مبتدأ الامر لا يكون جوابا للشرط الا اذا قرن بالفاء ولا يجوز حذفها الا فى الشعر
 (قوله جواب الشرط) وهل خبرا لمبتدأ فعل الشرط أو جوابه أو همال اقوال (قوله اى اللفظ الناقص) اى
 الساقط وتكميله باللاتيان به وقوله او المنقوص اى وهو الباقي بعد الاسقاط وتكميله باللاتيان بالساقط
 والحاصل ان المراد بالنقص اما اللفظ المحذوف المسقط أو الباقي بعد الاسقاط لانفس الاسقاط والترك
 اذ لا يكمل واعلم ان النقص يطلق على الامور الثلاثة المذكورة لكن اطلاقه على الاخير حقيقة وعلى
 الامر من الاولين مجاز (قوله والاحكام) عطف تفسير باعتبار المراد وان كانت المعانى فى حد ذاتها اعم
 (قوله وفى اعراب الالفاظ) كما اذا رفع ما حقه النصب او نصب ما حقه الرفع او الجر مثلا (قوله اى اصلحوا
 ذلك الخطأ) اى اذنب لهم فى اصلاحه (قوله بالتبنيه عليه فى الشروح) اى لمن تصدى لوضع شرح عليه
 (قوله والحاشية) اى او بالتبنيه على ذلك بالكتابة فى الحاشية اى الهامش (قوله من غير تعبير الخ) أى بأن
 يكسب الفاظه ويأتى ببدلها او يزيد فيها او ينقص (قوله فانه لا يجوز) اى لان فتح هذا الباب يؤدى لنسخ
 الكتاب بالكلية لانه ربما ظن الناصح ان الصواب معه مع كون ما فى نفس الامر بخلافه (قوله كان يقال
 الخ) وأما لو قال ظاهر العبارة كذا وليس كذلك ويحجب عنه بكذا فلا بأس به او يقال ظاهر العبارة فاسد
 ويحجب عنه بكذا فلا بأس به ايضا فالمضرتك الجواب مع الاعتراض بكلام شنيع (قوله على علوم مقامه)
 اى مع علوم مقامه (قوله وعنايه) اى ورضى عنايسته (قوله فقلما يخلص الخ) الفاء للتعليل أى وانما
 اعتذرت لذوى الالباب مما يظن انه خلل واقع فى هذا الكتاب او من الخلل الذى يظن وقوعه فيه لانه قلما
 يخلص الخ أى لانه لا يخلص الخ فقل للنبي وما كافة أو مصدرية اى قل خلوص اى اتقى خلوص الخ اى انما
 اعتذرت اليهم لاني مصنف وكل مصنف لا ينجو الخ (قوله اى مؤلف) اشار بهذا الى ان تعبير المؤلف
 بمصنف أو لاو بمؤلف ثانيا ثمن فى التعبير كما ان تعبيره لا يخلص وثانيا ينجو ثمن (قوله ومراده بها الخطأ)
 اى فى الحكم (قوله ومراده بها السقوط) أى الوقوع فى تحريف الالفاظ اى ال مراده بالعثرة الخطأ فى اللفظ
 والتحريف فيه بان يسقط كلمة كالمبتدأ او الخبر أو جملة فقول الشارح فى تحريف الالفاظ مراده بتعريفها
 اسقاط بعض الجملة أو اسقاط الجملة بتمامها أو اسقاط حرف من كلمة (قوله ويحتمل العكس) اى يحتمل ان
 يكون مراده بالهفوات تحريف الالفاظ ومراده بالعثرات الخطأ فى الاحكام (قوله وهو الزلة) اى النقص
 فكأنه قال لانه لا ينجو مؤلف من النقص اعم من ان يكون نقص كلمة أو جملة أو نقص حكم بان يترك الحكم
 الصواب ويأتى بخلافه (قوله وذلك) اى و بيان ذلك اى كون المؤلف لا يخلص من الهفوات ولا ينجو من
 العثرات (قوله أو يريد ان يكتب لفظ وجوب) اى مع استحضار القلب لذلك (قوله وقد يكون الخطأ من غيره)
 عثرة بالمثلثة ومراده بها السقوط فى تحريف الالفاظ ويحتمل العكس ويحتمل ان معناهما واحد وهو الزلة

اى وذلك لان الانسان محل النسيان والقلب يتقلب فى كل آن فربما تعلق القلب بحكم او امر من الامور فيكتب الانسان خلاف مقصوده وانه
 ينسى شرطا او حكما أو سهو عنه فيظن ان الصواب ما كتبه والواقع خلافه او يريد ان يكتب لفظ وجوب فيسبقه القلم فيكتب لفظ سنة او يريد
 اختصار عبارة فيسقط منه ما يخل بالمعنى المراد وقد يكون الخطأ من غيره وينسب له

اي من غير المؤلف وينسب المؤلف (قوله كان يخرج) اي المؤلف اي كان يكتب على الحاشية كلمة ساقطة من الاصل (قوله او غير ذلك) عطف على قوله كان يخرج الخ (قوله) ويجوز ان تكون مصدرية فيجوز فيها الاتصال والانفصال وعلى ذلك فالفاعل المصدر المؤلف منها ومن الفعل بعدها وهو يخلص اي قل خلاص مصنف

باب احكام الطهارة

(قوله وهو) اي الباب لعله وقوله في سائر اى حائط (قوله من المسائل) اراد بها القضايا بخصوصية الدالة على المعاني بخصوصية ثلث اقران مدلول التراجع انما هو اللفظ لا المعنى (قوله المشتركة في حكم) اي المشتركة مدلولها في امر كالمسائل المتعلقة بالطهارة او بالوضوء او نحو ذلك فليس المراد بالحكم حقيقة الذي هو ثبوت امر لا امر ولو عبر بالمر بدل حكم كان اولي و كانه اراد بالحكم الكون متعلقا بكذا فالمسائل المتعلقة بقرائض الوضوء وسننه وفضائله مثلا اشتركت في حكم وهو كونها متعلقة بالوضوء تأمل (قوله النظافة من الاوساخ) اي الخلوص منها وقوله الحسية اي المشاهدة بحاسة البصر كالطين والعدرة (قوله كلاما صي الطاهرة) اي مثل الزنا والسرقه وقوله والباطنة اي كالكبر والعجب والرياء والسمة فاذا قيل فلان طاهر من العيوب اي خالص منها كان ذلك حقيقة والحاصل ان الطهارة على التحقيق كما اختاره ابن راشد وتبعه العلامة الرصاع والتثاني على الجلاب وشب وشيخنا في حاشيته موضوعه للقدر المشترك وهو الخلوص من الاوساخ اعم من كونها حسية او معنوية خلافا لما قاله ح من انها موضوعه للنظافة من الاوساخ بقيد كونها حسية وان استعمالها في النظافة من الاوساخ المعنوية مجاز وبدل للاول قوله تعالى ويظهركم تطهيرا والمجاز لا يؤكد الاشد وذا كما صرح به العلامة السنوسي في شرح الكبرى وغيره عند قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما (قوله لموصوفها) ان جعل متعلقا بما قبله كانت اللام للتعدية وان جعل متعلقا بما بعده كانت اللام لشبه الملك والاستحقاق للتعليل لانه يقتضي ان المعنى ان ايجاب اباحة الصلاة لاجل الموصوف لاله والمعنى على جعلها لشبه الملك والاستحقاق ان الموصوف صار كالملك لاجل اباحة الصلاة واستحقاقها (قوله فالاوليان من خبث الخ) اي فالصفة التي توجب لموصوفها جواز الصلاة به اوفيه طهارة من اجل خبث والاخيرة وهي الصفة التي توجب لموصوفها جواز الصلاة له طهارة من اجل حدث (قوله اي صفة تقديرية) اي يقدر ويفرض قيامها بموصوفها اي يقدر المقدر قيامها بموصوفها ويفرض ذلك فهي صفة اعتبارية يعتبرها المعبر عنده وجود سببها وهو ما يقتضي طهارة الشيء اصاله كالحياة او الجادية او التطهير اي ازالة النجاسة او رفع مانع الصلاة وليست صفة حقيقة يمكن رؤيتها وذكر بعضهم ان معنى كونها حكمية ان العقل يحكم بثبوتها وحصولها في نفسها عند وجود سببها فهي من صفات الاحوال عند من يقول بالحال او من الصفات الاعتبارية عند من لا يقول بالحال كالظهور والشرف والخسة فها صفات حكمية اي اعتبارية يعتبرها العقل وانما احوال اي لها ثبوت في نفسها وليست موجودة يمكن رؤيتها كصفات المعاني ولا سلبية بان يكون مدلولها سلب شيء كالقدم مثلا وقال شب ولا يرد على التعريف انه صادق على القراءة وستر العورة لان هذه افعال لاصفات لان المراد بالصفة الحكمية الصفة الاعتبارية التي تعتبر وليست وجودية وصرح ان اطة الحكم بها لضبط اسبابها الشرعية (قوله اي تستلزم) اشار بهذا الدفع ما يقال على التعريف ان الذي يوجب سبب الطهارة شرط وحاصل الجواب انه ليس المراد بقوله توجب تسبب بل معناه تستلزم والمستلزم للشيء ما له دخل فيه اعم من كونه شرطا او سببا فان قلت ان الطهارة كما تستلزم جواز الصلاة تستلزم ايضا جوار الطواف ومن المصنف لموصوفها فالتعريف فيه قصور واجيب بانه يلزم من جواز الصلاة جواز غيرهما ما ذكره الا انه يرد ان دلالة الالتزام لا يكتفي بها في التعاريف (قوله جواز الصلاة) اشار بذلك الى ان السين والتاء في استباحة رائدتان وان اضافة جوار للاباحة للبيان قال في المجمع وهذا لا يظهر في قوله في تعريف النجاسة منع استباحة فلعل الطاهر جل الاستباحة هنا على الملابس بالفعل

كان يخرج على الحاشية كلمة او كلا ما قبلتها الناسخ في غير موضعها فيقال ان المصنف قد اخطأ مع ان الذي اخطأ غيره او غير ذلك وبالجمله فجرى الله المؤلفين عن المسلمين احسن الجزاء وقلنا معناها النقي اي لانه لا يخلو مؤلف فأكافة لتسلسل عن طلب الفاعل وحينئذ فتكتب متصلة بقل والله اعلم

هذا باب يذكر فيه احكام الطهارة وما يتعلق بها وهو خمسة فريحة في سائر يتوصل بها من داخل الى خارج وعكسه واصطلاحا اسم لطائفة من المسائل المشتركة في حكم والطهارة لعة النظافة من الاوساخ الحسية والمعنوية كالمعاصي الطاهرة والباطنة واصطلاحا * قال ابن عرفة صفة حكمية توجب لموصوفها جواز استباحة الصلاة به اوفيه اوله فالاوليان من خبث والاخيرة من حدث انتهى اي صفة تقديرية توجب اي تستلزم للمصنف بها جواز الصلاة

أخذ من قولهم فلان يستنج الدماء ويستنجحون اعراض الناس أى يتلبسون بفعل ذلك وانما عبر عن التلبس بفعل الشئ وان كان غير مباح بالاستباحة لأن الشأن لا يفعل الا المباح وجعل بعض الشراح السنين والتام في استباحة للطلب والمعنى تستلزم للمتصف بها جواز ان يطلب المكلف اباحة الصلاة به ان كان ثوبا اوفيه ان كان مكانا واوله ان كان شخصا وفيه انه لا معنى لطلب الاباحة الا ان يراد ملاستها في الجلة والتعرض لما تقتضيه ثم ان قول المعترف توجب جواز استباحة الصلاة يعنى عند توفر الشروط وانتفاء الموانع كاللوث والكفر فاندفع ما يقال ان التعريف لا يشمل غسل الميت لان الصفة اوجبت جواز الصلاة عليه فكان الواجب زيادة اوعليه ولا يشمل الصفة الحاصلة عند غسل الذمية من الحيض لثبوتها وزوجها المسلم فانها طهارة ولا يصدق عليها التعريف والحاصل انه يصدق عليها انها صفة توجب لموصوفها جواز الصلاة له لولا المانع (قوله به) المتبادر منه ان الباء للسببية وحينئذ يكون قاصرا على طهارة الماء والتراب ولا يشمل طهارة ما يحمله المصلى سواء كان ماء مضافا وغيره واجيب بان الباء للملابسة اى توجب للمتصف بها جوار الصلاة للشخص بملاسته والمراد للملابسة الاتصال بحيث ينتقل بالتقاله فدخل فيه طهارة ظاهر البدن من خبث وخرج عنه طهارة المكان فلذا زاد قوله اوفيه لادخالها واما قوله اوله فلا دخل طهارة هيكل الشخص بتمامه من حدث (قوله ان كان محمولا للمصلى) اى ان كان الموصوف بها محمولا للمصلى سواء كان المحمول ثوبا او ماء مضافا وغيره فكان الاولى ان يقول ان كان ملابس للمصلى ليشمل ما قلناه من طهارة الثوب والماء وطهارة ما يحمله المصلى من ماء مضاف وغيره ويشمل ايضا طهارة ظاهر البدن من اجل خبث قطاير البدن متصف بالطهارة وهو ملابس المصلى وهو الهيكل بتمامه من جسم وروح (قوله ان كان مكانا له) اى ان كان الموصوف بها مكانا للمصلى (قوله ان كان نفس المصلى) اى ان كان الموصوف بها نفس المصلى بغير شئ آخر وهو ان التعريف لا يصدق على الطهارة المستحبة التي لا يصلح بها كل وضوء لزيادة الاولياء والدخول على السلاطين فاما ان يقال التعريف للطهارة المعتد بها وهى المعنى بها اعتناء كما لا شرعا او يجعل تخصيص زيارة الاولياء مثلا بنية الوضوء مانعا ففى تبيح الصلاة لولا المانع (قوله ويقابلها) اى الطهارة بهذا المعنى اى وهو قوله صفة حكمية الخ اى واما الطهارة لاجل هذا المعنى بل بمعنى ازالة النجاسة او رفع مانع الصلاة وهو الحدث بالماء او مانع معناه كفى قولهم الطهارة واجبة فلا تقابل النجاسة واستظهر ح ان الطهارة حقيقة فى كل من المعنيين (قوله صفة حكمية) اى حكم العقل ثبوتها عند وجود سببها وقوله توجب لموصوفها اى تستلزم للمتصف بها وقوله منع استباحة الصلاة اى منع الشخص من التلبس بالصلاة بالفعل بملاسة ذلك الموصوف ان كان ذلك الموصوف بها محمولا للمصلى اوفيه ان كان ذلك الموصوف بها مكانا للمصلى ولم يقل اوله كفى حد الطهارة لانه لا يقال شرعا لحدث نجاسة ولا للمحدث نجس فى الحدث انه صلى الله عليه وسلم انكر على من لم يجبه حين دعاه وتعلل بانه كان نجسا اى نجسا فقال له سبحانه الله ان المؤمن لا ينجس ان قلت انه وان كان لا يقال له نجس باعتبار الحدث لكن يقال له نجس باعتبار قيام النجاسة به قلت نجاسة البدن داخلة فى قوله به لان معناه بملاسته والموصوف بالنجاسة وهو ظاهر البدن ملاس للمصلى وهو الهيكل بتمامه من جسم وروح فان قلت يرد على تعريف النجاسة انه غير مانع لشموله للدار المغصوبة والثوب المغصوب فانه قد قام بكل منهما صفة حكمية وهى المغصوبة تمنع الصلاة به اوفيه ومع ذلك لبس واحد منهما متصفا بالنجاسة واجيب بان المراد بمنع الصلاة المنع الوضعى وهو عدم الصحة لا التكليفى وهو الحرمة والدار المغصوبة بغيره وان قام بها وصف وهو المغصوبة لانه لا يقتضى عدم صحة الصلاة وان اقتضى حرمتها واما الجواب باننا لا نسلم ان كل واحد منهما قام به صفة اقتضت منع الصلاة به اوفيه وذلك لان منع الصلاة وحرمتها فى المغصوب انما هو لشغل ملك الغير بغير اذنه وهذا غير قائم بالمغصوب ففى ان المغصوبة تستلزم الشغل المذكور ووجود الملزوم يتمنى وجود اللازم (قوله منع استباحة الصلاة) اى منعه من التلبس بالصلاة بالفعل (قوله على نفس المنع) اى انتهى عن التلبس بالعبادة سواء كانت صلاة او طوافا

به ان كان محمولا للمصلى وفيه ان كان مكانا له وله ان كان نفس المصلى ويقابلها بهذا المعنى امران النجاسة وهى صفة حكمية توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة به اوفيه قاله ابن عرفة والحدث وهو صفة حكمية توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة له وقد يطلق على نفس المنع المذكور

سواء تعلق بجميع الاعضاء
 كالحنابة او ببعضها
 كحدث الوضوء ويطلق
 في مبحث الوضوء على
 الخارج المعتاد من المخرجين
 وفي مبحث قضاء الحاجة
 على خروج الخارج فقول
 المصنف (رفع الحدث)
 اي الوصف الحكمي
 المقدر قيامه بالاعضاء او
 المنع المترتب على الاعضاء
 كلها او بعضها (وحكم
 الحبث) اي عين النجاسة
 والمراد بالحكم الصفة
 الحكمية وعلم من تفسير
 الحبث بعين النجاسة ان
 النجاسة تطلق ايضا على
 الجرم المخصوص القائم به
 الوصف الحكمي (ب) الماء
 (المطلق) غسلا او مسحا
 او نضحا فقد علمت ان
 الطهارة قسمان حديثة
 وخبثية والاولى مائية
 وتراية والمائية بغسل
 ومسح اصلي او بدلي
 والبسدي اختياري او
 اضطراري والتراية بمسح
 فقط والخبثية ايضا مائية
 وغير مائية والمائية بغسل
 ونضح وغير المائية بدافع
 في كيمخت فقط ونار على
 الراجح فيهما اذا علمت
 ذلك فقوله المصنف هو
 المطلق لا عبره فيه نظر
 بناء على الراجح

او مس مصحف فالحدث بهذا المعنى من صفات الله تعالى وان كان يمتنع الاطلاق لان صفاته توقيفية (قوله
 سواء تعلق بجميع الاعضاء) اي سواء تعلق بالشخص باعتبار جميع الاعضاء او باعتبار بعضها هذا امراده
 لان المنع انما يتعلق بالشخص اي الهيكل بتمامه لا بالاعضاء كالا وبعضا (قوله ويطلق في مبحث الوضوء)
 الاولى في مبحث نواقض الوضوء في قولهم ينقض بالحدث (قوله وفي مبحث قضاء الحاجة) اي في قولهم
 آداب الحدث كذا (قوله على خروج الخارج) اي خروج البول والغائط فعلم من كلامه ان الحدث يطلق على
 اربعة امور والظاهر من كلامهم انه حقيقة في الكل (قوله يرفع الحدث) اي يرتفع ويرزول برفع الله
 بسبب استعمال الماء المطلق على الوجه المعروف شرعا (قوله الوصف الحكمي) اي التقدير (قوله
 المقدر) اي المفروض (قوله والمنع المترتب على الاعضاء) اي المتعلق بها وليس المراد القائم بالاعضاء
 لان المنع صفة للمولى عز وجل ولا يقال ان المنع متعلق بالشخص لا بالاعضاء فلا يصح ما قال لانا نقول في
 الكلام حذف اي المتعلق بالشخص باعتبار الاعضاء كلها او بعضها والمراد القائم بمقارنه وهو الوصف
 بالاعضاء وذلك لان الوصف المقدر قيامه بالاعضاء مقارن للمنع المتعلق بالشخص فهما متلازمان فتى حصل
 احدهما حصل الاخر ومتى ارتفع احدهما ارتفع الآخر واقتصار الشارح على الوصف والمنع مع ان
 الحدث يطلق على امور اربعة كما تقدم له للاشارة الى ان الحدث الذي يرتفع بالمطلق الحدث بهذين المعنيين
 لا الحدث بالمعنيين الآخرين اعني الخارج وخروجه لانهما لا يرتفعان لان رفع الواقع محال وحينئذ فلا تصح
 ارادتهما الا ان يقدر مضاف اي يرتفع حكم الحدث او وصف الحدث لا يقال الحدث بمعنى المنع لا تصح
 ارادته لانه حكم الله عز وجل وحكمه قديم واجب الوجود فلا يتصور ارتفاعه لانا نقول الحكم الشرعي
 خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين فان قلنا ان تعلقه بافعال المكلفين جزء من مفهومه كان حادثا لا قديما
 لان المركب من القديم والحادث حادث وارتفاع الحادث ظاهر وان قلنا ان التعلق قيد خارج عن مفهومه
 كان قديما وحينئذ فارتفاعه باعتبار تعلقه لا باعتبار ذاته والتعلق امر اعتباري يمكن الارتفاع والمراد
 بارتفاع تعلقه انه اذا ظهر الحدث بالمطلق لا يتعلق به المنع من الصلاة وينقطع تعلق المنع به تأمل (قوله اي
 عين النجاسة) هو بالجرح تفسير للخبث (قوله الصفة الحكمية) اي القائمة بالمتنجس التي تمنع الشخص من
 الصلاة بلباستها ان كان ثوبا وفيه ان كان مكانا واما عين النجاسة فتزال بكل قلاع (قوله ان النجاسة تطلق
 على الجرم المخصوص) اي كما تطلق على الصفة التي توجب لموصوفها منع الصلاة به وفيه والذي يمنع المكلف
 من فعل ما كلف به من صلاة وطواف النجاسة بمعنى الوصف المترتب عند اصابه العين للشيء الطاهر من ثوب
 او بدن او مكان والنجاسة بمعنى الوصف هو المعبر عنه بحكم الحبث في كلام المصنف هذا وقل ح عن
 الذخيرة ان اطلاق النجس على المعفوق عنه مجاز شرعي تغليا لحكم جنسه عليه كالمسفوح مثلا لا لان منع
 في المعفوق عنه واختار المج ان اطلاق النجاسة على المعفوق عنه حقيقة لانه يمنع لولا العذر نظير الرخصة
 (قوله القائم به الوصف) اي المتلبس به والا فالوصف الحكمي لا يقوم بها (قوله حديثة) نسبة للحدث من
 حيث انها ترفع وقوله وخبثية نسبة للخبث من حيث انها ترفع حكمه (قوله مائية) نسبة للماء من حيث
 انها تحصل به وكذا يقال في قوله تراية (قوله بغسل) اي تحصل بغسل كافي الوضوء والغسل (قوله اصلي)
 اي كافي مسح الرأس (قوله اختياري) اي كافي المسح على الخفين (قوله واضطراري) اي كافي المسح على
 الجبيرة (قوله مائية وغير مائية) اي تحصل بالماء وبغيره (قوله ونضح) اي وهو رش الماء على ما شئت في
 اصابه النجاسة له (قوله في كيمخت فقط) اي وعند الشافعية والحنفية في جلد كل ميتة غير الخنزير وبه
 قال سحنون من ائمتنا الا انه غير معتمد كما ان القول بان الكيمخت لا يظهر بالدباغ وانه نجس معفوق عنه غير
 معتمد وهو مقابل الراجح في كلام الشارح (قوله ونار) لوزاد وغيرهما اي غير الدباغ والنار لكان اولى
 ليدخل تحجر الحجر وتخله فانه يظهره على الراجح ويدخل اجارا الاستجمار ونحوها وما ذلك به النعل بناء على
 انه يظهره كما ورد وما مسح به الصقيل بناء على القول بان ذلك يظهر (قوله فقوله المصنف) اي للحدث وحكم

وعلى التحقيق من ان التيمم برفع الحدث رفعاً مقيداً والشك بأنه لا يرفعها وانما يرفع الصلاة لوجهه اذ كيف تجتمع الاباحة مع المنع او الوضوء المانع نعم الامران معاى الحدث وحكم الخبث لا يرفعهما الا المطلق وانما غيره فلا يرفعهما معالان التراب انما يرفع الحدث فقط والدابع والنار انما يرفعان حكم الخبث فقط وانما اطلاق الكلام هنا لما في ذلك من كثرة النزاع والتنبية على ما قد يغفل عنه (وهو) اى الماء المطلق (ما) اى شئ (صدق ٢٤ عليه) اى على ذلك الشئ (اسم ماء) خرج الجامدات والمائعات التى لا يصدق عليها اسم ماء

الخبث (قوله وعلى التحقيق) عطف على الراجح (قوله مقيد) اى بدوامه فى الصلاة (قوله والتنبية) عطف على ما فى ذلك (قوله صدق عليه) اى حمل عليه جلا صحيحا وقوله اسم ماء اضافته بيانية (قوله كالسمن والعسل) اى والحل والزيت (قوله ١ بلا قيد لازم) اى من غير قيد ملازم لا ينفك عنه اصلا وكلامه شامل لما اذا صدق عليه اسم ماء من غير قيد اصلا او مقيدا بقيد غير لازم بل منفك كما البحر والعين والبئر والمطر فان هذه يصدق عليها اسم الماء غير مقيد ومقيدا وخرج ما صدق عليه اسم الماء مقيدا بقيد لازم كما الورد والزهر والعجين فان هذه لا يصدق اسم الماء عليها الا مقيدا فلا تكون من افراد المطلق فلا يرتفع بها حدث ولا حكم خبث والحاصل ان المطلق الذى يرتفع به الحدث وحكم الخبث هو ما صح اطلاق اسم الماء عليه من غير قيد بأن يقال فيه هذاماء كما البحر والبئر والعين والمطر فخرج ما لم يصدق عليه اسم الماء من الجامدات والمائعات وخرج ايضا ما لا يصدق اسم الماء عليه الا بالقيد فاست هذه من المطلق (قوله لا منفك) اى لا يخرج ما صدق عليه اسم ماء مقيد بقيد منفك عنه (قوله ولو ابار عمود) اى فاعاها طهور على الحق (قوله وان كان التطهير به غير جائز) ٢ اى فلو وقع وزل وتطهر بمائها وصلى فهل تصح الصلاة او لا استظهر عجز الصحة وفى الرضاع على الحدود عدمها واعتمدوه كما ذكره شيخنا وعدم الصحة تعبدى لان نجاسة الماء علمت انه طهور وكما يمنع التطهير بمائها يمنع الانتفاع به فى طبخ او يغتنى للعللة التى ذكرها الشارح ويستثنى من ابار عمود البئر التى كانت تردها ناقة صالح فانه يجوز الوضوء والانتفاع بمائها وكما يمنع التطهير بماء ابار عمود يمنع التيمم بأرضها اى يحرم وقيل بجوازه وصححه التائى ومافيل فى ابار عمود يقال فى غيرها من الآبار التى فى ارض نزل بها العذاب كما بارديار لوط وعاد ونحوها (قوله لكونه ماء عذاب) اى ماء ارض نزل بها العذاب فربما يصيب المستعمل له شئ من اثر ذلك العذاب (قوله وان جمع) اى ذلك المطلق من ندى ٣ (قوله ولو فى بد المتوضئ) اى هذا اذا كان الجمع من الندى فى اثناء بل ولو كان الجمع فى بد المتوضئ (قوله من ندى) هو البلل النازل من السماء آخر الدليل على الشجر والزرع (قوله واستظهر انه لا يضر تغيير ريحه) اى الندى وقوله بما اى شئ جمع الندى من فوقه اى او من تحته ومفهوم ريحه انه لو تغير لونه او طعمه فانه يضر والفرق خفة تغير الرائحة كذا فى النفر اوى على الرسالة وغيره والذى فى بن انه لا خصوصية لتغير الرائحة بل لا يضر تغيير شئ من اوصافه كما هو مقتضى الحاق هذا الفرع بسئلة والاظهر فى براءة البادية بها الجواز واختاره شيخنا وقال انه كالتيغير بالقرار (قوله اوزاب بعد جوده) عطف على جمع وكذا ما بعده فهو داخل فى حيز المبالغة اى وان كان المطلق جامدا ثم ذاب بعد جوده وهذا شامل للملح الذائب فى موضعه او فى غير موضعه على ما انحط عليه كلام ح وغيره وهو ظاهر لا به حينئذ ماء وقوله ذاب اى بنفسه او ذوب به مذوب بنار او شمس واذا وجد فى داخل ما ذاب شئ مفارق فان غير احد اوصافه الثلاثة سلبه طهوريته وبعد ذلك حكمه كغيره وان لم يغير شئ من اوصافه فهو باق على طهوريته (قوله اوجلاله) اى او كانت جلالة تأكل الجيف والنجاسات (قوله ولو كافر ين شاربى خمر) اى ولو ريت النجاسة على فمها وقت الشرب حيث لم يغير الماء والاسلب طهوريته وكان نجسا (قوله اوفضلة الخ) اى او كان المطلق فضلة طهارة الحائض والجنب سواء تطهر اقبه معا واحد هما بالاولى (قوله وكذا يسير) اى بان كان اقل من آنية الوضوء وقوله على الراجح اى خلافا لما قاله ابن القاسم من ان قليل الماء ينجسه لميل النجاسة ولو لم

كالسمن والعسل (بلا قيد) لازم خرج نحو ماء الورد وماء الزهر والعجين لا منفك كما البحر وماء البئر هذا اذا كان لم يجمع من ندى ولا ذاب بعد جوده كما البحر والمطر والعيون والآبار ولو ابار عمود وان كان التطهير به غير جائز لكونه ماء عذاب بل (وان جمع) ولو فى بد المتوضئ والمغتسل (من ندى) واقع على اوراق الشجر والزرع واستظهر انه لا يضر تغيير ريحه بما جمع من فوقه لانه كالتيغير بقراره (اوزاب) اى تجميع (بعد جوده) كالشج وهو ما ينزل ماءا ثم يجمد على الارض والبرد وهو النازل من السماء جامدا كالملح والجليد وهو ما ينزل متصلا بعضه ببعض كالخيط (اوكان) المطلق (سور) يضم السين وسكون الهمزة وقد تسهل اى فضله شرب (بهيمية) ولو غير ما كولة اللحم اوجلاله (او) كان سور (حائض او جنب) ولو

كافر ين شاربى خمر شرابا منه معا واولى لو انفراد احدهما (او) كان المطلق (فضلة طهارتهما) تغيير معا واولى احدهما اعترفا واولى فيه والطهارة بضم الطاء مفضل بعد التطهير فاضافة فضل لها للبيان (او) كان المطاق (كثيرا) بان زاد عن آنية غسل وكذا يسير على الراجح (خلط بنجس) واولى بطاهر (لم يغير) احد اوصافه ١ مبحث الماء المطلق ٢ مبحث استعمال ماء ارض العذاب وترابها والصلاة بهما ٣ مبحث ماء الندى

والاسلب الطهورية (او) كان الماء متغيرا جزوا (شك) بالبناء للمفعول أي وقع التردد على السواء (في متغيره) وبين معنى الشك بقوله (هل) هذا المتغير (يضر) كالطعام والدم ولا كقراره وأولى إذا لم يجزم بالتغير مع الشك المذكور ومفهوم شك أنه لو ظن أن متغيره يضر فإنه يعمل على الظن ولو جزم بالتغير وأنه بمفارقة وشك في طهارته ونجاسته ٢٥ فالأمر طاهر لا يطهور (أو غير) الماء ريحه

(بجواره) بالماء وبالنساء

أي بسبب مجاورته بكيفية

أو ورد على شبك قلة

مثلا من غير ملاصقة

للماء ولا يمكن عادة تغير

لونه أو طعمه بما ذكر

لعدم المناسبة لكن لو

فرض التغير ماضيا أيضا

وهذا إذا كان تغير ريحه

بمجاورة غير ملاصق بل

(وان) كان تغير ريحه

(بدن لاصق) سطح

الماء بلا مازجة وهذا

ضعيف والراجح أن

الملاصق اسطح الماء يضر

واما تغير اللون والطعم

بالملاصق فإنه يضر قطعنا

كلما زج حتى على ما مشى

عليه المصنف (أو) كان

تغير ريحه لالونه أو طعمه

بسبب (رائحة قطران

وعاء مسافر) أو غيره مسافر

وضع الماء فيه بعد زوال

القطران منه وبقيت

الرائحة وكذا لو وضع

القطران في الماء فربما

وضع الماء في أثناء فيه

جرم القطران فتغير ريحه

به من غير مازجة على

ما لسند واما تغير الطعم

أو اللون فإنه يضر وهذا

كله إذا لم يكن القطران

دباعا للوعاء والا فلا

تغيره ومشى عليه في الرسالة وسيأتي للمصنف التصريح بمفهوم كثير وهو البسير في قوله ويسير كناية وضوء الخ لمافي من الخلاف كما علمت (قوله والاسلب الطهورية) أي وصار حكمه كغيره في الطهارة والتجاسة (قوله وأولى إذا لم يجزم بالتغير مع الشك المذكور) أي بان تردد في تغيره وعدمه وعلى تقدير تغيره هل هو متغير بما يضر الطعام أو البول أو بما لا يضر كقراره فالأمر في هذه الصورة والتي قبلها يطهور لأن الأصل بقاءه على الطهورية ولا ينتقل الماء عن أصله حتى يتحقق أو يظن أن متغيره مما يضر التغير به لا فرق بين قليل الماء وكثيره على الصواب كما في ح وغيره (قوله أنه لو ظن أن متغيره يضر) أي والفرض أن التغير مجزوم به (قوله فإنه يعمل على الظن) سواء قوى الظن أو لا وسواء كان الماء كثيرا كالبركة أو قليلا كالآبار لكن الثاني محل اتفاق والأول على ظاهر كلام ابن رشد واما لو علم أن المتغير مما يضر ضرا اتفاقا كان الماء قليلا أو كثيرا ويؤخذ من قوله فإنه يعمل على الظن أنه إذا جزم بالتغير وظن أن المتغير لا يضر فإنه يكون باقيا على الطهورية لأنه يعمل على الظن ولو كان غير قوى وأولى إذا اعتقد أنه لا يضر والحاصل ١ أنه إذا تغير ماء البئر ونحوها وتحقق أو ظن أن الذي غيره مما يسلب الطهورية والظاهرية لقر بها من المراحض ورحاوة أرضها فإنه يضر وان تحقق أو ظن أن متغيره مما لا يسلب الطهورية فالأمر طهور واما الماء الكثير كالخليج يظن أن تغيره مما يصب فيه من المراحض فهو طهور على ما قال الباجي أنه ظاهر الروايات وقال ابن رشد أنه مسلوب الطهورية والظاهرية (قوله ولو جزم بالتغير الخ) هذه صورة خامسة والحاصل أن صور المسئلة خمس قد علمتها من الشارح ومما قلناه لك (قوله ٢ أو تغير بمجاورة) أي ولو فرض بقاء التغير في الماء بعد زوال المجاور وعلى الصواب كما في ح (قوله بجيفة) أي مجاورة للماء (قوله وان كان تغير ريحه بدنه لاصق) أي أو برباحين مطروحة على سطح الماء فنشأ من ذلك تغير ريحه فلا يضر على ما قال المصنف تبعاً لابن عطاء الله وابن بشر وابن راشد وابن الحاجب وهو ضعيف والمعتمد أنه يضر مثل تغير اللون والطعم كما قال ابن عرفة أنه ظاهر الروايات والحاصل أن التغير بالمجاورة العبر الملاصق لا يضر مطلقا أي سواء تغير الریح أو اللون أو الطعم أو الثلاثة كان التغير بنينا أو لا كان الماء قليلا أو كثيرا واما التغير بالمجاورة الملاصق فيض اتفاقا كان المتغير لونا أو طعما كان التغير بنينا أو لا قل الماء أو أكثر وفي تغير الریح خلاف والمعتمد الضرر واما التغير بالممازج فيضر مطلقا باتفاق هذا محصل كلام الشارح * واعلم أن ما مشى عليه المصنف من عدم الضرر تبعاً للجماعة المذكورين قد ارتضاه ح ومما قاله ابن عرفة قد ارتضاه ابن مرزوق وشارحنا قدمشى على طريقة ابن مرزوق حيث جعل ما مشى عليه المصنف ضعيفا (قوله أو غير مسافر) أشار بذلك إلى أنه لا مفهوم لقول المصنف مسافر لأنه خرج مخرج العالب فتغير الماء برائحة القطران لا يضر مطلقا كان الوعاء لمسافر أو لحاضر (قوله وكذا لو وضع الخ) أي لأن العرب كانت تستعمل القطران كثيرا في الماء عند الاستقاء وغيره فتسوح فيه لأنه صار التغير به كالغير بالمجاورة وليس غير القطران مثله (قوله على ما لسند) أي في الصورتين الأخيرتين خلافا لمن قال بالضرر فيهما واما الصورة الأولى فلا ضرر فيها باتفاق (قوله واما تغير طعام أو اللون فإنه يضر) أي سواء كان الماء لمسافر أو لغيره دعت الضرورة لذلك الماء لكونه لم يجد غيره أم لا كما حرره ح وغيره (قوله ولو تغير جميع الأوصاف) أي ولو كان التغير بنينا كفي عب وشبوحاشية شيخنا خلافا لاستظهار ح أنه كبل السانية أي أن كان التغير بنينا والأفلا فإن شك في كونه دباعا أم لا فالظاهر أنه يجري على ما مر من قوله أو شك في متغيره هل يضر أم لا كما قال شيخنا (قوله كغير القطران الخ) أي كما لا يضر التغير بغير القطران كالقسط والزيت والشب والنفث إذا كان دباعا ولو تغير جميع الأوصاف

(٤ - دسوق ل)

يضر ولو تغير جميع الأوصاف كغير القطران إذا كان دباعا كزبد أو (تغير المطلق لونه أو طعمه أو ريحه أو لحيج) (بمتولده) كالطحلب بضم الطاء وضم اللام وقتحها خضرة تعلو الماء لاول مكة

١ بحث ماء البئر ونحوها إذا تغير ٢ مبحث التغير بالمجاورة والملاصق والممازج والقطران

بعضهم عدم الضرر لانه مما لا ينقل عنه غالباً (أو) تغيير (بقرارة كلج) وتراب وكبريت ومغرة وشب بأرضه (أو) تغيير (بمطر ورج) فيه من غير قصد كأن القته الرياح بل (ولو) طرح فيه (قصداً) من آدمي خلافاً للمازري (من تراب او ملح) او غيرهما صفة لمطروح معدنياً كان الملح او مصنوعاً على المعتمد (والارجح) عند ابن يونس (السلب) للظهورية (بالملح) المطروح قصداً خاصة وهو ضعيف (وفي الاتفاق على السلب به) أي بالملح (ان صنع) من اجزاء الارض كتراب مالخ سخن بنار واستخرج منه ملح لان لم يصنع بان كان معدنياً فلا يتفق فيه على السلب بل فيه الخلاف السابق وعدم الاتفاق عليه بل فيه الخلاف (تردد) للمتأخرين والراجح الشق الثاني من التردد وهو عدم الاتفاق على السلب به بل الخلاف جار فيه كالمعدني والراجح من الخلاف عدم السلب مطلقاً كما تقدم (لا) برفع الحدث وحكم الخبث (ب) ماء (متغير) تحقيقاً

الماء (قوله ولوزع والقي فيه ثانياً) مبالغة في عدم الضرر (قوله ما لم يطبخ فيه) أي في الماء الذي القى فيه او المتولد فيه فان طبخ فيه سلبه الظهورية وهذا القيد للطرطوشي وسلم لانه كالطعام حينئذ (قوله ١ وكالسمن الحلي) أي فتغير الماء به لا يسلبه الظهورية سواء تغير لونه او طعمه او ريحه او الثلاثة وظاهره ولو رعى قصد ايجل محصور (قوله لان مات) أي فيضرك التغيير به اتفاقاً لانه مفارق غالباً (قوله فيضركما استظهره بعضهم) أي لانه ليس من اجزاء الارض ولا متولداً من الماء وقوله واستظهر بعضهم عدم الضرر رأي لانه لا ينفك عن الماء غالباً فيعسر الاحتراز عنه وحاصل ما في المقام ان عيج اضطرب في التغيير بخبر السمن هل يضر لانه ليس بمتولد من الماء ولا من اجزاء الارض ولا يضر لانه مما لا ينفك عن الماء غالباً فيعسر الاحتراز عنه اه فالتقولا نله واستظهر بعض تلامذته الاول واستظهر بعضهم الثاني واختار شيخنا آخر الاول ورجع على اختياره الثاني (قوله بأرضه) أي وجرى الماء عليه فتغير ٣ ومثل الملم ومما معه اذا كان قراراً الفخار المحروق او النحاس اذا سخن الماء في واحد منهما وتغير فانه لا يضر تغييره (قوله كان القته الرياح) أي في الماء فتغير بذلك وهذا متفق فيه على عدم سلب الظهورية (قوله بل ولو طرح فيه قصداً من آدمي) أي فانه لا يضر وظاهره ولو طبخ الملح في الماء وهو كذلك على المعتمد خلافاً للح حيث اجراء على الطحلب اذا طبخ في الماء والفرق ان طبخ الطحلب في الماء ينشأ عنه حالة للماء لم تكن فيه من قبل بخلاف الملح اذا طبخ في الماء فانه انما يكون ماءً سخناً فله شيخنا (قوله خلافاً للمازري) أي القائل ان كل ما طرح قصداً من اجزاء الارض في الماء فانه يضر التغيير به وهذا القول هو الذي اشار المصنف لردّه بلو (قوله او غيرهما) ٣ أي من كل ما كان من اجزاء الارض كحجرة وكبريت وشب وجبر ولوحجر وقاوجس ولو صارت عقاقير في ايدي الناس ككافور وغيره وان كان لا يجوز التسميم عليها حينئذ لانه طهارة ضعيفة واقتصر المصنف على الترات والملح تنبيهاً بأقرب الاشياء للماء وهو التراب وبعدها منه وهو الملح على حكم ما ينتمى ما في علم القياس عليهما (قوله السلب بالملح المطروح قصداً) أي واما المطروح غيره فلا يضر التغيير به (قوله وفي الاتفاق الخ) حاصله ان المتأخرين اختلفوا في الملح المطروح قصداً فقال ابن ابي زيد لا ينقل حكم الماء كالتراب وهذا هو المذهب وقال القاسبي انه كالطعام فينقله واختاره ابن يونس وهو المشار له بقول المصنف والارجح السلب بالملح وقال الباجي المعدني كالتراب والمصنوع كالطعام فهذه ثلاث طرق للمتأخرين ثم اختلف من بعدهم هل ترجع هذه الطرق الى قول واحد فيكون من جعله كالتراب اراد المعدني ومن جعله كالطعام اراد المصنوع وحينئذ فقد اتفقت الطرق على ان المصنوع يضر وهذا هو الشق الاول من التردد الذي صرح به المصنف وهو قوله وفي الاتفاق على السلب به ان صنع تردد واما ان كان غير مصنوع ففيه الخلاف المشار له بقوله ولو قصداً او ترجع هذه الطرق الى ثلاثة اقوال متباينة فن قال لا يضر فرادّه ولو مصنوعاً ومن قال يضر فرادّه ولو معدنياً فالمصنوع فيه خلاف كعبه وهذا هو الشق الثاني من التردد وهو المحذوف لان الاصل عدم الاتفاق وهو صادق بالاقتوال الثلاثة فالمصنف اشار بالتردد لتردد الذين اتوا بعدوا واختلفوا في الفهم ان قلت ان المصنف قال وبالتردد لتردد المتأخرين في النقل او لعدم نص المتقدمين وهذا ليس منهما قلت هذا من الاول لان المراد بالمتقدمين من تقدم ولو تقدم ما نسبنا وان كان من المتأخرين لا المتقدمين باصطلاح اهل المذهب وهم من كان قبل ابن ابي زيد والمراد بالنقل عن المتقدمين ما نسب اليهم ولو بحسب الفهم والجل لكلامهم (قوله وهو عدم الاتفاق على السلب به) أي المصنوع (قوله بل الخلاف) أي المشار له بقول المصنف ولو قصداً جار فيه كالمعدني (قوله عدم السلب مطلقاً) أي سواء كان معدنياً او مصنوعاً (قوله لا يرفع الحدث بقاء متغير الخ) اشار اشرح بهذا الى ان قول المصنف لا بمتغير الخ عطف على قوله بالمطلق وفيه اشارة الى جواز عطف النكوة على المعرفة (قوله او طناً) أي قويا بخلاف المشكوك في تغييره والمطنون تعيره طناً غير قوي والمتوهم تغييره والحاصل ان

التعيز

او طناً ولو لم يكن بنا (لو باو طعما او ربحاً) أي شيء (يقارنه غالباً)

١ مبحث تغيير الماء بالسمن وخرجه ٣ مبحث حكم الماء اذا سخن في قدر فتغير ٣ مطلب لا يضر التغيير باجزاء الارض ولو صارت عقاقير

التغير بالمفارق اما لون الماء او طعمه او ريحه وفي كل اتمان يتحقق التغير او يظن ظنا قويا او غير قوي او يشك فيه او يكون متوهما فان كان المتغير اللون او الطعم ضرا تفاقا ان كان التغير محققا او مظنونا ظنا قويا لان كان مشكوكا او متوهما او مظنونا ظنا غير قوي وان كان المتغير الريح فكذلك على المعتد وقال ابن الماحشون تغير الريح لا يضر مطلقا ونسب ابن عرفة اسحقون النفرقة بين كون تغير الريح كثيرا فيضمر وخفيفا فلا يضر وكلا القولين ضعيف وما ذكرناه من النفرقة بين الطن القوي وغيره هو ما لعقب ولكن الحق انه لا فرق بين كون ظن التغير قويا او غير قوي في انه يضر كافي حاشية شيخنا ولذا اطلق الشارح في الطن ولم يقيد بالقوى (قوله اي كثيرا) اي في اكثر الازمنة احتراز بذلك من التعبير بما لا يمارقه اصلا وبما يمارقه قليلا فلا يضر التغير به فالاول كالنغير بالمقر والثاني كالنغير بالسملنا الحى ١ وكالتغير بالسمن بالنسبة لاهل البادية التي لا تنفك اوانهم عنه غالبا فيعتقرون ذلك لهم دون غيرهم كافي ح عن ابن راشد (قوله مثال لهما) اي اللغير المفارق الطاهر والنجس (قوله لانه قد يكون) اي الدهن طاهر الخ وما ذكره من ان قوله كدهن خالط وبخار مصطكا مثلا لان اللغير المفارق غالبا هو الاولى من جعلهما مشبهين به لانهما من جملة افراده والتشبيه يقتضى مغايرة المشبه للمشبه به وان امكن الجواب عنه بانه من تشبيه الخاص بالعام ويكفي في التشبيه المعيار بين المشبه والمشبه به بالخصوص والعموم نعم يترض على التشبيه من جهة انه يفيد ان الدهن المخالط يضر مطلقا غير الماء ام لا وليس كذلك اذ لا يضر الا اذا غير احدا واصل الماء الثلاثة كان التغير بينا ام لا وكذا يقال في بخار المصطكا (قوله مصطكا) بفتح الميم وضمها لكن مع الفتح يجوز المد والقصر واما مع الضم فالقصر متعين ولو قال المصنف وبخار كصطكا بالكاف كان الاولى لا يدخل غيرها كالعود ونحوه اذ لا خصوصية لبخور المصطكا بل بخار غيرها كذلك الا ان يقال ان كاف كدهن الداحلة على بخار داحلة على المضاف اليه وهو مصطكا تقديرا كما هو عادة المصنف (قوله لانه قد يكون نجسا ايضا) اي لان دخان المصطكا قد يكون نجسا كما يكون طاهرا فاذا كانت المصطكا طاهرة كان دخانها طاهرا وان كانت متجسة كان دخانها نجسا (قوله بناء على ما يأتى الخ) اي وجعل بخار المصطكا مثلا للغير المفارق طاهرا او نجسا بناء الخ (قوله لا على الراجح) اي من ان النار تطهر وان دخان النجس طاهر وعليه فقوله وبخار مصطكا مثال لما اذا كان اللغير المفارق طاهرا وقوله وسواء بخر به الماء اي وذلك كالماء في النصف الاسفل من الاماء وضعت المبخرة في النصف الاعلى الخالى من الماء وغطى الاناء بشئ حتى انمزع دخان البخور بالماء فيضمر (قوله لان لم يبق) اي الدخان كالماء بخر الاناء وهو خال من الماء ثم بعد تبخيره وضع فيه الماء بعد ان زال الدخان ولم يبق منه شئ في الاناء غاية الامر انه تعلقت به رائحة البخور فتغير ريح الماء برائحة البخور المتعلقة بالاناء (قوله ٢ وحكمه كغيره) جملة مستأنفة جوابا عما يقال اذا كان التعبير بالمفارق يسلب الطهورية فهل يجوز تناوله في العادات او لا يجوز تناوله فيها وهذا شرع في بيان حكم قسمين من اقسام الماء الاربعة وهى مطلق وغير مطلق اما مكروه الاستعمال وسيأتى واما غير مكروه وقدمه وغير المطلق اما طاهرا ونجسا وكلام المصنف هنا في هذين القسمين اعنى الطاهر والنجس (قوله وان تغير بنجس فلا) اي فلا يجوز استعماله فيها وفيه ان النجس ممنوع التناول وما تغير به وهو المنتجس يجوز الامتناع به كما يأتى في غير مسجد وادعى من سقى زرع وماشية مثلا وحينئذ فليس حكمهما واحدا (قوله اي طاهر) الاولى اي كثير متفاحش كما هو الواقع في عبارة ابن رشد واما لو كان التغير قليلا فانه لا يضر والحاصل انه تكلم اولاعلى ما يضر فيه التغير مطلقا سواء كان ينال ام لا ثم اخذ يشكلم على ما يضر فيه التعبير بين دون غيره ولم يفرق بين البين وغيره الا في هذه المسئلة وهى تغير البئر بما يجرى الماء به منها من جبل او دلو وفي بن اعلم ان التعبير بما يلزم غالبا فيعتقرون او بمفارق غالبا ودعت اليه الضرورة كجبل الاستقاء فقبه ثلاثة اقوال ذكرها بن عرفة قبل انه طهور وهو لا ينزرقون وقيل ليس بطهور وهو لا ينزرقون والحاج والثالث لابن رشد التفصيل بين التعبير

اي كثيرا وقوله (من طاهر) كبن وزعفران (اونجس) كبسول ودم يان لما (كدهن خالط) اي مازج مثال لهما لانه قد يكون طاهرا وقد يكون نجسا وقوله (او بخار) اي دخان (مصطكا) مثال لهما ايضا لانه قد يكون نجسا ايضا بناء على ما يأتى للمصنف من ان دخان النجس نجس لا على الراجح وسواء بخر به الماء او الاناء وضع فيه الماء مع بقاء الدخان لان لم يبق فلا يضر تغير ريحه لانه من باب التغير بالمجاور (وحكمه) اي حكم المتبر بعد سلب الطهورية من جوار الاستعمال وعدمه (كغيره) فان تغير بطاهر جاز استعماله في العادات دون العبادات وان تغير بنجس فلا (ويضر) الماء (بين تغير) اي تغير بين اي طاهر لاحدا واصافه

- (١) مطلب يعتقرون لاهل البادية تغير الماء بالسمن
(٣) مطلب حكم الماء كغيره

اودلو ونحسوه من كل وعاء يخرج به الماء اذا كان من غير اجزاء الارض يتكوص او حلقاء فان كان من اجزائها فلا يضر التغير به ولو ينسأ (ك) تغير (غدير) ولو غير بين فالتشبيه في مطلق التغير لا بقيد كونه ينسأ وهو واحد الغدران قطع الماء يغادرها السيل (بروث ماشية) او بولها عند ورودها له (او) تغير ماء (بر) ولو غير بين ايضا (بورق شجر اوتبن) القته الرياح فيها وسواء كانت بربادية اولاً (والاظهر) عند ابن رشد من قولى مالك (فى) تغير ماء (بئر البادية بهما الجواز) اى جواز رفع الحديث وحكم الحبث به لعدم الضرر لعسر الاحتراز وهو المعتمد ومثل البئر الغدران فلا مفهوم للبئر بل واللبادية وانما المدار على عسر الاحتراز وغلبة السقوط كما دل عليه كلام ابن رشد وغيره (وفى جعل) اى تقدير المفارق غالباً (المخالط) للمطلق اليسير قدر آية الغسل

الفاحش وغيره وهو الراجح ولذا اقتصر عليه المصنف لكن لو عبر بالآلة الاستقاء كما عبر ابن عرفة ليشمل الحبل والكوب والسانية وغيرها كان اولى اه (قوله بجبل سانية) لا مفهوم لسانية بل البئر غير السانية له هذا الحكم اذا كان ينقل منه الماء بجبل ونحوه والحاصل انه لا مفهوم لحبل كما اشار له الشارح ولا للسانية كما قلنا بل متى تغيرت البئر كانت سانية اولاً بما يخرج به الماء منها كجبل الاستقاء والدلو والكوب فان كان التغير فاحشاً ضرر وان كان غير متفاحش لم يضر ويعتبر التفاحش وعدمه بالعرف نعم لا بد ان يكون ما يخرج به الماء الذى حصل التغير بسببه معداً تلك البئر بعينها واما لو كان جبلاً مثلاً معداً لغيرها ثم انه صار ينزل فيها فانه يضر التغير به سواء كان ينسأ ام لا خلافاً لما ظاهراً لطلاق المصنف (قوله فان كان من اجزائها) اى كفتار وحسد يد ونحاس (قوله كتغير غدير) اى كما يضر تغير غدير (قوله فالتشبيه في مطلق التغير) اى فى الضرر بمطلق التغير لا بقيد كونه ينسأ وما ذكره من ان تغير الغدير بربوث الماشية مضر مطلقاً اى سواء كان التغير بينام لا هو المعروف من الروايتين عند اللخمي والرواية الاخرى تقيس الضرر بكون التغير ينسأ وقد جمل بعض الشراح كلام المصنف عليها وجعل التشبيه تاماً (قوله يغادرها) اى يتركها السيل وعلى هذا فغير بمعنى مغدور اسم مفعول اى مترول وفي بعض العبارات لانها تغدر بالهلع عند شدة احتياجهم اليها وعليه فغير بمعنى غادر اسم فاعل (قوله بربوث ماشية) لا مفهوم له بل مثلها الخيل والبغال والحمير وانما خص الماشية بالذكور رداً على ما فى المجموعة من القول بظهورية الغدير المتغير بربوث الماشية مطلقاً وان تركه مع وجود غيره انما هو استحسان اظهر اولان الماشية هى التى شأنها ان ترد الغدران وانه نص على المتوهم (قوله عند ورودها له) اى للغدير اى عليه (قوله او تغير ماء بئر) فيه اشارة الى ان فى كلام المصنف حذف مضافين (قوله والاظهر فى بئر البادية بهما) اى بورق الشجر والتبن الجواز ومن باب اولى تغير الماء بعروق شجرة فى اصله فلا يضر ذلك سواء كانت مشرة ام لا كما فى ح (قوله عسر الاحتراز) علة لعدم الضرر فهو علة لعله الجواز (قوله وهو المعتمد) اى فكان الاولى الاقتصار عليه أو التصدير به (قوله فلام مفهوم للبئر) اى بل مثلها الغدير والعيون وقوله ولا للبادية اى بل مثلها بئر الحاضرة (قوله وانما المدار على عسر الاحتراز الخ) اى وعلى هذا فالماء الذى فى الحاضرة فى الميض والحيطان اذا لم يمكن تغطيته من الورق والتبن فلا يضر تغيره بما ذكره واما لو أمكن تغطيته بما ذكره ولم يغط فانه يضر تغيره بما ذكره (قوله وفى جعل المخالط الخ) يعنى ان الماء المطلق اذا خالطه اجنبى طاهر أو نجس موافق له فى اوصافه الثلاثة كما الى باجن المنقطع الرائحة لطول اقامتها وكبول نسفته الرياح حتى صار كالمطلق فى اوصافه الثلاثة ولم يتغير ذلك المطلق بمخالطه لاجل الموافقة المذكورة ولو قدر ذلك المخالط مخالفاً للمطلق فى اوصافه لعبر المطلق فى جميع اوصافه او بعضها فهل يقدر ذلك المخالط مخالفاً وبمحكم بعدم الظهورية وينظر فى كونه طاهراً او نجساً الى ذلك المخالط لان الاوصاف الموجودة انما هى للمطلق ومخالطه معاً للمطلق فقط حتى يحكم بالظهورية او لا يقدر مخالفاً وحينئذ فيحكم بظهورية الماء المخلوط لانه باق على اوصاف خلقته فى ذلك تردد لابن عطاء الله وعلم ان محل التردد اذا كان الظهور قد رآه الوضوء والغسل وكان المخالط الموافق لو كان باقياً على صفته الاصلية لتحقق التغير به او ظن وسواء كان المخالط اقل من المطلق او اكثر منه او مساوياً له فالتردد فى صورته والظاهر فيها عدم الضرر على ما قاله الشارح واما لو تحقق عدم التغير وظن او شك فيه فلا ضرر فيه جزماً كان المخالط قدراً للمطلق او اقل منه او اكثر فلهذه تسع صور لا ضرر فيها اتفاقاً فلو كان المطلق المخلوط بالموافق اكثر من آية الوضوء والغسل فلا ضرر فى الخمس عشرة صورة المتقدمة فهذه ثلاثون صورة اما لو كان المطلق اقل من آية الوضوء فالصور الستة محل التردد يحكم فيها هنا بالضرر جزماً والصور التسعة التى حكم فيها قبحاً بعدم الضرر يحكم فيها هنا بالظهورية جزماً فهذه خمس واربعون صورة فى المصنف نهامت صور وهى الاولى هذا حاصل ما قاله عبيد والذى فى بن ان الحق ان محل التردد ليس مقيداً باليسير بل هو جارٍ مطلقاً اذ ليس فى كلامهم ما يؤخذ منه ذلك اصلاً وايضا تقييدهم المسئلة بكون المخالط لو قدر مخالفاً للتغير المطلق تحقيقاً او ظناً وجب

(الموافق) له في اوصافه نجسا كان كبول زالت رائحته او نزل بصفته المطلق او طاهرا كما الى باحين المنقطعة الرائحة (كالخالف) فيسلبه الطهورية ثم حكمه كغيره وعدم جعله كالمخالف فهو باق على طهوريته نظرا الى انه باق على اوصاف خلقته وهو الراجح (نظر) اي تردد محله اذا تحقق او ظن انه لو بقيت الاوصاف المخالفة لتغير واما اذا كان يشك في التغير ٢٩ على تقدير وجودها واولى لو ظن عدم

الغير فهو طهور اتفاقا ويغني عن محل كون الراجح الثاني ما لم يغلب المخاط والافلا اذا الحكم للعالم بقول من اطلق ليس بالسبب (وفي) جواز (التطهير) من حدث او خبث (بماء جعل في الفم) نظر لعدم تحقق التغير وهو قول ابن القاسم وعدم جوازه لغلبة الريق في الفم وهو قول اشهب (قولان) وهل خلاهما حقيق لا اتفاقا على عدم انفكاك الماء عن مخالطة الريق الا ان المجيز اعتبر صدق المطلق عليه والمنايع اعتبار المخالطة في الواقع او في حال وهو المعتمد لان مدار سلب الطهورية على ظن التغير او تحققه او جحد فاما تغير الماء بظهور الرغبة فيه او بخلط قوامه من غلبة اللعاب فلا يصح التطهير به قطعا واما اذا لم يتحقق ذلك فان ظن التعديل كثر الريق او لطول مكث او لمضمضة فكذلك وعليه يحمل قول اشهب وان لم يحصل ظن بان تحقق عدم التغير او شك فلا يضر ولا ينبغي

استواء القليل والكثير وارتضى شيخنا في حاشية عقب مقالته بن فقول الشارح المخاط للمطلق اليسير قدر آنية الغسل تبع فيه عجب والاولى اسقاطه كما علمت (قوله الموافق له) اي بالعرض كالبول الذي نسقته الرياح وماء الراحين المنقطعة الرائحة بطول اقامتها واما لو كان المخاط موافقا للمطلق بالاصاله كما الزرجون ثبت اذا عصر نزل منه ماء مثل الطهور في جميع الاوصاف فانه لا يضر خلطه جزما فهو بمثابة خلط طهور بطهور كذا في عقب وغيره والذي في بن ان ح ذكر عن سند جريان التردد في المخاط الموافق بالاصاله كما الزرجون قال وهو الظاهر لا نه ماء مضاف وان كان موافقا للمطلق في اصله وحينئذ فلا وجه لتقييد الموافق بكون موافقه بالعرض بل لا فرق بين كونها بالعرض او بالاصاله (قوله كبول زالت رائحته) اي نسف الرياح وقوله او نزل اي البول من المخرج بصفته المطلق قال ح جعل ابن راشد من صور المسئلة البول اذا زالت رائحته حتى صار كالماء قال ابن فرحون وهذا مشكل وذكر عن الشيخ ابي على ناصر الدين ان المخاط اذا كان نجسا فالماء نجس مطلقا اه قال بن قلا عن بعض الشيوخ وهذا هو الظاهر (قوله كالمخالف) لا ينبغي انه حيث ارى يد من الجعل التقدير كانت الكاف في قوله كالمخالف زائدة اي وفي تقدير المخاط الموافق مخالفا (قوله وهو الراجح) الاول وهو الظاهر لان الترجيح انما يكون في الاقوال وهذه مجرد احتمالات لابن عطاء الله ثم ان اختيار الشارح للشق الثاني تبع فيه ابن عبد السلام واستظهر شيخنا في حاشيته على عقب تبعا لسند الشق الاول ولذا اقتصر المصنف عليه (قوله نظر) اي لان عطاء الله وقوله اي تردد المراد به التحير لما مر من ان التردد اذا كان من واحد كما هنا كان بمعنى التحير (قوله ما لم يغلب المخاط) اي على المطلق بان كان المطلق اكثر او تساويا (قوله والافلا) اي والابان كان المخاط غالبا على المطلق بان كان المخاط اكثر فلا يكون الثاني هو الراجح (قوله فقول من اطلق) اي فقول من قال الراجح الثاني واطلق كعقب (قوله بقاء جعل في الفم) اي ولم يتغير شيء من اوصافه وذلك كان يأخذ الماء بقمه ثم يغسل به يديه ورجليه مثلا قبل ان يحصل فيه تغير (قوله لغلبة الريق في الفم) اي على الماء ليسارته (قوله وهو قول اشهب) في بن ليس عدم جواز التطهير به قول لا لا شهب انما هو رواية عن مالك (قوله لا اتفاقا على عدم انفكاك الماء من مخالطة الريق) اي واختلافا هما بعد ذلك في الحكم حيث قال ابن القاسم بجواز التطهير به وقال اشهب يمنع ذلك (قوله اعتبر صدق الخ) اي واختلاطه بالريق لا يخرج به عن كونه طهورا (قوله والمنايع اعتبار المخالطة في الواقع) اورد عليه بان الماء اذا خالطه شيء لا يسلبه الطهورية الا اذا غلبه واشهب قد اطلق في عدم التطهير به واجيب بان هذا في الماء الكثير وما يوضع في الفم قليل جدا فاشأنه التغير بأدنى شيء والحاصل ان ابن القاسم يقول اختلاط ذلك الماء الموضوع في الفم بالريق لا يخرج به عن كونه طهورا لصدق حد المطلق عليه واشهب يقول ان اختلاطه بالريق يخرج به عن صدق حد المطلق عليه لانه قليل جدا فاشأنه ان يتغير بمخالطه من الريق ثم ان هذا الخلاف مقيد بقيد الاول ان يخرج الماء من الفم غير متغير بالريق تعبرا لظاهره والثاني ان لا يطول مكثه في الفم زمانا يتحقق انه حصل من الريق مقدار لو كان من غير الريق لغیره فاذا اتنى الاول بان غلبت لعابية الفم على الماء لا تنى الخلاف وجرم بعدم التطهير وكذا لو اتنى الثاني بان طال المكث او حصلت به مضمضة لا يقال على جعل الخلاف حقيقيا يعترض على المصنف بان هذه المسئلة من افراد قوله سا بقا وفي جعل المخاط الموافق كالمخالف لا نأقول المسئلة السابقة جرم فيها بالمخالطة دون هذه فتأمل (قوله او في حال) اي او منظور فيه لحال وصفه قابين القاسم حكم بالجواز نظر الحالة لو نظر لها اشهب لقائ بقوله واشهب حكم بعدم الجواز نظر الحالة لو نظر لها ابن القاسم لقال بقوله (قوله وهو المعتمد) اي لقول المحققين به كح وطني (قوله وان لم يحصل ظن) اي بالتغير وقوله بان تحقق عدم التغير اي او ظن عدم التغير او شك فيه

الخلاف في ذلك وعليه يحمل قول ابن القاسم فالخلف لفظي ولما كان بعض افراد المطلق يكره التطهير بها انه عليها بقوله (وكره ماء) (مبحث) التطهير بماء جعل في الفم (مبحث) استعمال الماء المستعمل

اي استعمال ماء يسير
 وجدغيره في طهارة حدث
 او اوضيه او اغتسالات
 مندوبه لا يثبت فلا
 يكره على الاربع
 (مستعمل) ذلك الماء قبل
 (في) رفع (حدث) ولو
 من صبي وكذا في ازالة
 خبث فيما يظهر والمستعمل
 ما تقاطر من الاعضاء او
 انفصل بها وانفصل عنها
 وكان يسيرا كآنية وضوء
 غسل عضوه فيه واحترز
 بالماء عن التراب فلا
 يكره التيمم عليه مرة
 اخرى لعدم تعلقه بالاعضاء
 (وفي) كراهة استعمال
 ماء مستعمل في (غيره)
 اي غير حدث وكذا حكم
 خبث مما يتوقف على
 مطلق ويقصد معه
 الصلاة كغسل احرام
 وجعة وعيد وتجديد
 وضوء وماء غسلة ثانية
 وثالثة وعدم كراهته
 (تردد) واما الغسلة
 الرابعة وما غسل به اثناء
 او ثوب تطيقان او وضوء
 لم يصد به صلاة كوضوء
 جنب اول زيارة صالح او
 سلطان فلا يكره استعماله
 في متوقف على ظهور قطعا
 في بحث استعمال الماء
 اليسير الذي حلت به نجاسة
 ولم تغيره

(قوله اي استعمال الخ) انما قدروه لان الكراهة حكم شرعي والاحكام انما تتعلق بالافعال لا بالذوات وحاصل
 ما ذكره ان الماء اذا استعمل في رفع حدث او في ازالة حكم خبث فانه يكره استعماله بعد ذلك في طهارة حدث
 او اوضيه او اغتسالات مندوبه لافي ازالة حكم خبث والكراهة مقيدة بماهين ان يكون ذلك الماء المستعمل
 قليلا كآنية الوضوء والغسل وان يوجد غيره والا فلا كراهة كما انه لا كراهة اذا صب على الماء اليسير
 المستعمل ماء مطلق غير مستعمل فان صب عليه مستعمل مثله حتى كثر لم تنف الكراهة على ما استظهره ح
 وابن الامام التلمساني لان ما ثبت للاجزاء يثبت للكل واستظهر ابن عبد السلام فيها وعليه فلو فرق حتى
 صار كل جزء يسيرا فهل تعود الكراهة او لا وهو الظاهر لانها زالت ولا موجب لعودها كذا قيل وقد يقال
 بل له موجب وهو القلة والحكم يدور مع علته وجودا وعدما * واعلم انه يقال نظير ما قيل هناء في الماء القليل
 الذي خولط بنجس ولم يغيره وعلات الكراهة في مسئلة المصنف بعلة لا تخلو عن ضعف والراجع في التعليل
 مراعاة الخلاف فان اصبح يقول بعدم الطهورة كالشافعي وما ذكره المصنف من الكراهة هو تأويل
 الاكثر لقول الامام ولا يخبره وتأوله ابن رشد على المنع وعلى الكراهة فقال ح وان استعماله مع وجود
 غيره فهل يعيد في الوقت او لا اعادة عليه لم ار في ذلك نصا والظاهر انه لا اعادة عليه قال والكراهة لا تستلزم
 الاعادة بخلاف العكس (قوله او اتصل بها) اي واستمر على اتصاله (قوله او انفصل عنها) اي كما في قصرية
 ادخل يده او رجله فيها وذلك كما فيها فان ذلكها خارجا فلا كراهة لان الاستعمال عند اصحابنا بذلك
 لا بمجرد ادخال العضو وهذا غير قوله ما تقاطر اذ معناه انه جمع ما تقاطر من الماء النازل من اعضائه في اثناء
 واما اذا اغترفت من الاناء وغسلت الاعضاء خارجه فهذا الماء الذي في الاناء واغترفت منه غيره مستعمل
 (قوله وكان يسيرا) راجع لقوله او انفصل عنها واما المتصل بها فلا يكون الا يسيرا (قوله كآنية وضوء)
 اي وكذا آنية غسل فهي قليلة حتى بالنسبة للمتوضئ * بنبيه * ما تقاطر من العضو الذي تتم به الطهارة
 او اتصل به مستعمل بلا نزاع واما ما تقاطر من العضو غير الاخير او اتصل به فان استعماله بعد تمام الطهارة فهو
 استعمال الماء مستعمل في حدث ايضا وان استعماله قبل تمام الطهارة فان قلنا ان الحدث يرتفع عن كل عضو
 بانتماده فكذلك والا فلا يكره كذا ذكر شيخنا في الحاشية (قوله وفي غيره تردد) حاصله ان الماء اذا استعمل
 او لافي غير رفع الحدث وازالة حكم الخبث بان استعماله فيما يتوقف على مطلق وية صدمه الصلاة كغسل
 الاحرام والجمعة والعيد وتجديد وضوء وغسلة ثانية وثالثة هل يجوز ان يستعمل ثانيا في رفع حدث وحكم خبث
 او اوضيه او اغتسالات مندوبه او يكره تردد للمتأخرين فالكراهة لابن بشير وساحب الارشاد وعدمها
 سند وابن شاس وابن الحاجب كذا في بن وهذا التردد مستولم يعتمد واحد من القولين (قوله وماء
 غسلة ثانية وثالثة) جعلهما من محل التردد هو ما ارتضاه عيج والذي استظهره ح في ماء الغسلة الثانية
 والثالثة عدم الكراهة وقال بعضهم الظاهر كراهته لانه من تمام رفع الحدث فينسحب عليه (قوله اول زيارة
 صالح او سلطان) اي اول تبرد (قوله فلا يكره استعماله في متوقف على ظهور قطعا) اي مثل رفع حدث او حكم
 خبث والاضيه والاغتسالات المندوبه وقوله فلا يكره الخ اي فهذه خارجة من محل الخلاف كما ان ماء
 غسل الذمية من الحيض لاجل ان يطأها زوجها المسلم خارجة من الخلاف لكراهة استعمال ذلك الماء بعد
 ذلك في رفع حدث او اوضيه او اغتسالات مندوبه فهي من جملة افراد قول المصنف وكره ماء مستعمل في
 حدث والحاصل ان صور استعمال الماء المستعمل خمس وعشرون صورة لان استعماله او لا ما في حدث
 وفي حكم خبث واما في طهارة سنونة او مستحبة واما في غسل اثناء ونحوه وكل واحدة من هذه اذا استعمل
 ثانيا فلا بد ان يستعمل في احدها فالاستعمل في حدث او في حكم خبث يكره استعماله في رفع الحدث لافي ازالة
 الخبث وصوره اربع وكذا يكره استعماله في الطهارة السنونة والمستحبة وصوره اربع ايضا ولا يكره
 استعماله في غسل كالاناء وهاتان صورتان والمستعمل في الطهارة السنونة والمستحبة يكره استعماله في
 رفع الحدث وحكم الخبث وكذا في الطهارة السنونة والمستحبة على احد التردد في المسائل الثمانية لافي غير

فأولى دونهما خلو ط
(نجس) كقطرة فوق
لادونها (لم يغير) إذا
وجد غيره ولم تكن له
مادة كبر ولم يكن جاريا
والأفلا كراهة ومفهوم
لم يغير أنه إذا غيّر سلبه
الطاهرية ومفهوم بنجس
أنه لا كراهة بطاهران لم
يغيره والسلب الطاهرية
ولا كراهة في الكثير
وهو ما زاد على آية غسل
فقول الرسالة وقليل الماء
ينجسه قليل النجاسة
وان لم يغيره ضعيف فلو
استعمل وصلى به فلا إعادة
على المشهور والذي مشى
عليه المصنف وعلى
الضعيف بعيد في الوقت
فقط (أو) يسير (ولغ
فيه كلب) أي أدخل فيه
لسانه وحركه ولو تحققت
سلامة فيه من النجاسة
لأن لم يحركه ولا أن سقط
منه لعاب فيه وولغ بلغ
بفتح اللام فيهما وحكى
كسرهما في الأول (و)
كره ماء (راكد) أي غير
جار والكلام على حذف
مضاف أي استعمال
راكد وقوله (يفتسل
فيه) تفسير للمضاف المقدر
فكانه قال وكره اغتسال
براكد ولو كثير ان لم
يستبحر

ذلك والمستعمل في غسل كالآناء لا يكره استعماله في شيء هذا وما ذكره الشارح من أن الماء المستعمل في رفع
الحدث أو إزالة حكم الخبث لا يكره استعماله بعد ذلك في رفع الخبث هو ما نقله زروق عن ابن راشد واختار
شيخنا ما استظهره ح من الكراهة وذلك لأن علة كراهة استعمال الماء المستعمل الخلاف في ظهوره
واقصر على ذلك القول عقب والمج (قوله ويسير) حاصله أن الماء اليسير وهو ما كان قدراً آية الوضوء
أو الغسل فإدونهما إذا حلت فيه نجاسة قليلة كالفطرة ولم يغيره فإنه يكره استعماله في رفع حدث أو في حكم
خبث ومتوقف على ظهوره كالطهارة المسنونة والمستحبة وأما استعماله في العادات فلا كراهة فيه فالكراهة
خاصة بما يتوقف على ظهوره كإفريق عقب وتبعه شارحنا وبحث فيه شيخنا بأن مقتضى مراعاة الخلاف في
نجاسته عموم الكراهة في العبادات والعادات الآن يقال أنه يشدد في العبادات ما لا يشدد في غيرها (قوله
كأنيسة وضوء وغسل) الآية جمع آناء والأولى أن يقول كاناء وضوء وغسل لأنا غير ملتفتين للجمع بل للمفرد
وإنما جمع المصنف بينهما لأنه لو اقتصر على آية الوضوء لتوهم أن آية الغسل من الكثير ولو اقتصر على آية
الغسل لتوهم أن آية الوضوء نجسة (قوله فأولى دونهما) ما ذكره من أن ما دون آية الوضوء لا ينجس إذا
لم يغير مثل آية الوضوء أو الغسل هو ما قاله ح وابن فجلة وخالف في ذلك وتوطينا قاعاً عن أبي الفضل راشد
نجاسته لكن أبو الفضل كلامه يخرج من فهمه لأن صريح فائضه اجماع (قوله كقطرة فوق) الطاهران
المراد بها قطرة المطر المتوسطة بين الصغير والكبير وهو ما كان قدراً الحصة وما ذكره الشارح من تحديد النجس
بالقطرة بما فوقها هو ما يفيد كلام ح خلافاً لما ذكره الناصر من تحديده بما فوق القطرة وأما هي فلا يكره
استعمال قليل حلت فيه وذلك كطريقي نقل عن البيان والمقدمات وابن عرفة أن القطرة تؤثر في آية الوضوء
فيصير من المختلف فيه بالكراهة والنجاسة ولا تؤثر في آية الغسل وأما يؤثر فيه ما فوقها (قوله إذا وجد غيره
الخ) هذا شرط في كراهة استعمال الماء المذكور والحاصل (١) أن الكراهة مقيدة بقيود سبعة أن يكون
الماء الذي حلت فيه النجاسة يسيراً وأن تكون النجاسة التي حلت فيه قطرة بما فوقها وأن لا يغيره وأن يوجد
غيره وأن لا يكون له مادة كبر وأن لا يكون جارياً وأن يراد استعماله فيما يتوقف على ظهوره كرفع حدث وحكم
خبث ووضوء وغسلات مندوبة فإن اتفق قديمها فلا كراهة (قوله أنه لا كراهة بطاهران لم يغيره) هذا
هو المعتمد خلافاً لقول القاسم بالكراهة بخلاف الطاهر على النجس (قوله فقول الرسالة الخ) هذا مفرع
على كلام المتن أي فإذا علمت أن الماء اليسير إذا حلت فيه نجاسة ولم يغيره يكره استعماله فقط تعلم أن قول
الرسالة الخ (قوله ضعيف) أي وأن كان هو قول ابن القاسم ومذهب المدونة (قوله بعيد في الوقت فقط) أي
كما هو نص المدونة والرسالة وإنما امر بالاعادة في الوقت فقط على مذهب ابن القاسم مع أنه يقول بنجاسة الماء
مراعاة للخلاف كما أفاده ح وفي المجمع جل ابن رشد قول ابن القاسم بنجاسته على الاحتياط لأنها نجاسة حقيقية
وبني على ذلك أنه بعيد عنده في الوقت فقط (قوله أو ولغ فيه كلب) عطف على خلو المقدر قبل قوله
بنجس ليصير قيداً لیسارة معتبراً فيه كما أشار لذلك الشارح وليس عطفاً على يسير لأنه يلزم عليه أن الكلب
إذا ولغ في كثير يكره استعماله لأن المعطوف يغير المعطوف عليه لأنه قسمه وليس كذلك * واعلم أن
اليسير الذي ولغ الكلب فيه إنما يكره استعماله في رفع الحدث وحكم الخبث وما يتوقف على مطابق ولا يكره
استعماله في العادات فهو مثل الماء اليسير الذي حلت فيه نجاسة ولم يغيره كما مر * تنبيه * كراهة الماء الملوغ
فيه مقيدة بما إذا وجد غيره والأفلا كذا في حاشية شيخنا (قوله لأن لم يحركه) أي لأن أدخل لسانه فيه
ولم يحركه فلا يكره استعماله في رفع حدث ولا في حكم خبث ولا في غير ذلك (قوله وراكد) عطف على
مستعمل في حدث وحاصله أن الماء الراكد وهو غير الجاري يكره الاغتسال فيه ولو كان كثيراً بقيود أربعة أن
لا يكون مستجراً وأن لا يكون له مادة أصلاً أو له مادة لا فليل وأن لا يضطر إليه وأن لا يكون في بدنه
وسخ يغير الماء فإن وجدت تلك القيود الأربعة كره الاغتسال فيه وأن لم يغتسل فيه أحد قبله وأن اتفق
قديمها فلا كراهة بل يجوز أن اتفق واحد من الثلاثة الأول ويحرم أن اتفق الرابع (قوله يغتسل فيه)

(١) مطلب قيود كراهة اليسير الذي حلت فيه نجاسة ولم يغيره (مبحث) استعمال الماء الذي ولغ فيه كلب (مبحث) الاغتسال بالراكد

ولم تكن له مادة اوله مادة وهو قليل كغير قليلة الماء ولم يضطر اليه وان لم يغتسل فيه احد قبله والكراهة تعبدية وليس قوله يغتسل فيه صفة
 لراكدون كان هو المتبادر منه لانه حينئذ ٣٣ لا يقتضي كراهة الاغتسال فيه ابتداء بل حتى يتقدم فيه اغتسال وليس كذلك

(و) كره (سور) اي بقية شرب (شارب خمر) مسلم او كافر اي من شأنه ذلك لا من وقع منه مرة او مرتين وشك في فقهه لان تحقق طهارته فلا كراهة ولا ان تحققت نجاسته والا كان من افراد قوله وان ريث الخ (و) كرهه (ما دخل يده فيه) لانه كما حلت نجاسة ولم تغيره ومثل اليد غيرها كرجل مالم يتحقق طهارة العضو (و) كره سور (ما) اي حيوان (لا يتوقى نجاسة) كطير وسباع وقوله (من ماء) يسير بيان اسوره وما ادخل يده فيه واسوره المقدر هنا وهذا اذا لم يعسر الاحتراز منه (لان عسر الاحتراز منه) اي مما لا يتوقى نجاسة كالهرة والفأرة فلا يكره سور ثم صرح بمفهوم ما لكونه غير مفهوم شرط فقال (او كان) سور شارب الخمر وما عطف عليه (طعاما) فلا يكره ولا يراق اذ لا يطرح طعام بشك (كشمس) فلا يكره هذا ظاهره والمعتد الكراهة فليجعل تشبيها بالمكره وهو يقيد بكونه في البلاد الحارة والوانى

ظاهرة كان المغتسل جنباً لا وهو قول اصبح وقيد غيره الكراهة بما اذا كان المغتسل جنباً وهو المعتد قال سند ومذهب اصبح خارج عن الجماعة ومردود من حيث السنه ومن حيث النظر اطرح قال ابن هرزوق ويعلم من كلام المصنف ان الكراهة خاصة بالغسل دون الوضوء فيه ويعطى بظاهرة ان تناول منه للغسل خارج لا كراهة فيه (قوله ولم تكن له مادة الخ) فان كانت له مادة فلا كراهة وذلك كالبر الكثير الماء ومغاطس الحمامات والمساجد اذا دام الماء نازلاً عليها والظاهر الكراهة * واعلم ان المصنف قد اخل في هذا الفرع وحاصل ما فيه ان مالك يقول بكراهة الاغتسال في الرا كذا كان يسيراً او كثيراً والحال انه لم يستبحر ولم تكن له مادة سواء كان جسده المغتسل نقياً من الاذى او به اذى ولكن لا يسلب الطهورية وان كان يسلبها منع الاغتسال فيه فليس عند مالك حالة جواز للاغتسال فيه بل اما المنع او الكراهة وهي عنده تعبدية وقال ابن القاسم يحرم الاغتسال فيه ان كان يسيراً او بالجسد واساخ والاجاز بلا كراهة فقول المصنف وراكدا الخ لا يصح حمله على قول ابن القاسم لانه ليس عنده حالة يكره فيها الاغتسال في الرا كذا وانما يصح حمله على كلام مالك (قوله وان لم يغتسل الخ) اي هذا اذا اغتسل فيه احد قبله بل وان لم يغتسل فيه احد قبله (قوله والكراهة تعبدية) اي لقولهم بكراهة الاغتسال فيه اذا وجدت القيود الاربعه سواء كان يده وسنخ او كان نقياً (قوله وكره سور الخ) اي كره استعماله في رفع حدث وحكم خبث وكل ما يتوقف على ظهور لافي العادات (قوله شارب خمر) اي او نبيذ فلو قال مسكر كان أولى (قوله لا من وقع منه) اي الشرب مرة او مرتين اي فلا يكره استعمال سور (قوله وشك في فقهه) حال من قوله اي من شأنه ذلك (قوله لان تحققت طهارته) اي اوطنت لان الظن وان لم يغلب كالتحقق كما افاده شيخنا (قوله وما دخل يده فيه) اي يكره استعمال ماء ادخل شارب الخمر يده فيه والحال انه شك في طهارة تلك اليد وعدم طهارتها (قوله ومثل اليد غيرها) اي من أعضاء شارب الخمر وانما اقتصر المصنف على اليد لان الشأن ان مزاول الخمر بها (قوله مالم يتحقق طهارة العضو) اي الذي ادخله في الماء والا فلا كراهة ومثل تحقق الطهارة ظنها وان كان غير غالب كما مر * واعلم ان كراهة استعمال سور شارب الخمر وما ادخل يده فيه مفيدة بما اذا كان يسيراً او وجد غيره والا فلا كراهة في استعماله واذا توأش شخص بما ذكر من السور وما ادخل يده فيه مع وجود غيره أعاد الوضوء ندباً لما يستقبل من الصلاة فقط ذكره شيخنا في الحاشية (قوله وما لا يتوقى) عطف على شارب خمر كما اشار اليه الشارح في الحياطة وقوله وكره سور مالا يتوقى فيه حذف مضاف اي كره استعمال سور مالا يتوقى الخ لانه لا تكليف الا بفعل اختياري (قوله كطير وسباع) واما الحيوان البهيمة فلا يكره استعمال سور ولو كان لا يتوقى نجاسة سواء كان مأكول اللحم ولا كما مر للشارح وهو ما يفيد طئي عند قوله سابقاً او كان سور بهيمة (قوله فلا يكره سور) اي استعمال سور في رفع الحدث وحكم الخبث (قوله ثم صرح الخ) اي فكأنه قال وكره سور شارب خمر من ماء لا من طعام وكره ما ادخل يده فيه ان كان من ماء لا من طعام وكره سور مالا يتوقى نجاسة من ماء لا طعام (قوله او كان طعاماً فلا يكره) اي ولو لم يعسر الاحتراز منه ولو شك في الطهارة (قوله ولا يراق) اي لشرفه وبحرم طرحه في قدر وامتناعه الشديد لا غيره فيكره كذا في المج (قوله كشمس) اي كما مسخن بالشمس فلا يكره استعماله في رفع حدث ولا حكم خبث سواء كان بوضع واضع فيها مالا هذا ظاهره وهو قول ابن شعبان وابن الحاجب وابن عبد الحكم قال بعضهم ولم اره لغيرهم (قوله والمعتد الكراهة) وهو ما نقله ابن الفرات عن مالك واقتصر عليه جماعة من اهل المذهب لكن هذه الكراهة طيبة لا شرعية لان حرارة الشمس لا تمنع من اكمال الوضوء والنسل بخلاف الكراهة بعد في قوله مالم تشتد حرارته فانها شرعية والفرق بين الكراهتين ان الشرعية ثابتا تركها بخلاف الطيبة وما قلناه من انها طيبة هو ما قاله ابن فرحون والذي ارتضاه انما شرعية (قوله وهي ما عمدت تحت المطرقة) اي مثل النحاس

المنطبعة وهي ما عمدت تحت المطرقة غير الالدين وغير الماشاة (مسحط) استه الماء اذا كان سور شارب الخمر وسور مالا يتوقى نجاسة (مطلب) لا يكره استه الماء المشمس والحد

بما يمنع انفصال الزهومة منها المستخن ، بنا فلا يكره ما لم تشتد حرارته فيكره كشد يد البرودة لثقلها كمال الاسباغ وما تقدم من كراهة سؤر
 شارب الخمر وما ادخل يده فيه وسؤر ما لا يتوقى نجاسة اذا لم يعسر الاحتراز منه ولم يكن طعاما ۳۳ والا فلا كراهة محله ان لم تر النجاسة

على فيه وقت استعماله
 (وان ريثت) اي النجاسة
 اي علمت بشأهده او
 اخبار (على فيه) اي على
 فم شارب الخمر وما لا يتوقى
 نجاسة اي او على يده او غيرها
 من الاعضاء (وقت
 استعماله) للماء او الطعام
 (عمل عليها) اي على
 مقتضاها فان غيرت الماء
 سلبت طاهرته والا كره
 استعماله ان كان يسيرا
 ونجست الطعام ان كان
 مائعا كجامد وامكن
 السريان (واذا مات)
 حيوان (بري ذوقه)
 اي دم (سائلة) اي جارية
 (ماء) (راكدة) غير
 مستبحر جدا ولو كان له
 مادة كبر (ولم يغير) الماء
 (ندب نزع) منه لتزول
 الرطوبات التي خرجت
 من فيه عند فتحه وقت
 خروج روحه وينقص
 النازح الدلو لا تطفو
 الدهنية فتعود للماء ويكون
 النزع (بقدرها) اي بتدر
 الحيوان والماء من قلة الماء
 وكثرته وصغرها وحيوان وكبره
 فيقل النزع مع صغر
 الحيوان وكثرة الماء ويكثر
 مع كبره وقلة الماء ويتوسط
 في عظمهما وصغرها
 والتحقيق ان المدار على
 ظن زوال الرطوبات
 وكلما كثر النزع كان احسن

والحديد والرصاص وهذه طريقة القرافي وقال ابن الامام الكراهة خاصة بالمشمس في النحاس الاصفر وعلة
 كراهة استعمال الماء المستخن بالشمس ان السخين في الاواني المذكوكة يورث الماء زهومة فاذا غسل
 العضو بذلك الماء انحبس الدم عن السريان في العروق وانقلب برصا واما المشمس في اواني الفخار والذهب
 او الفضة او في البرك والانهار فلا كراهة في استعماله **تنبيه** على القول بان استعمال المشمس مكروه
 فالكراهة في استعماله في البدن في ونسوء او غسل ولو غير مطلوب وغسل نجاسة من البدن لا من غيره
 كالنوب ويكره شربه واكل ما طبع به ان قالت الاطباء بضرره وتزول الكراهة بتبريد الماء لزوال علة
 الكراهة حينئذ على ما في حاشية شيخنا (قوله يمنع انفصال الزهومة منها) اي من الاواني المذكوكة للماء
 (قوله فلا يكره) اي ولو كان السخين في اواني النحاس (قوله محله الخ) اي محل هذا التفصيل المتقدم ان لم تر
 النجاسة على فيه فان ريثت عمل عليها اي فقيه تفصيل آخر (قوله اي علمت) اشار به الى ان الرؤية في
 كلامه سلمية لا بصرية فلا يقال الصواب ان يعبر بيقنت بدل ريثت واصل ريثت رؤيت بتقديم الهمزة
 على الياء فقيه قلب مكاني وضع الياء مكان الهمزة والهمزة مكان الياء ونقلت كسرة الهمزة للراء (قوله على فيه)
 لا مفهوم له بل مثل الفم غيره كما اشار له الشارح (قوله او على يده) اي شارب الخمر (قوله عمل عليها) اي على
 النجاسة (قوله وذوقه سائلة) اي دم يجري منه ان ذبح او جرح كالدب والحيوان الذي ميتة نجسة (قوله
 غير مستبحر) والا فلا يندب النزع (قوله ولو كان له مادة) واولى ان لم تكن له مادة وذلك كالصهرج والبركة
 وهذا جار على قول ابن وهب وبه العمل وظاهر قول ابن القاسم في المدونة ان ندب النزع بقدرهما فيما
 لا مادة له اما له مادة فانه يترك بالكلية ولا يزح منه شيء كافي بن (قوله ولم يغير الماء) اي والاوجب
 النزع لان ميتة نجسة (قوله ندب نزع) اي بعد اخراج الميتة او قبل اخراجها لان الفضلات التي
 ينزع لاجلها خرجت منه قبل خروج روحه واما بعد خروجها فلا يخرج منه شيء * واعلم ان ما ذكره
 المصنف من ندب النزع مع القيود وهي كون الحيوان الواقع في الماء برأه اذا نفس سائلة والماء الواقع
 فيه راكد وغير كبر جدا ومات فيه ولم يغير هو المشهور وقيل يجب النزع وعلى المشهور فهو مكروه
 الاستعمال قبل النزع مع وجود غيره بعيد من صلى به في الوقت كافي ح وابن مرزوق نقلا عن الأكثر
 انظر بن (قوله ندب نزع) اي وكراهة استعمال الماء قبل النزع لابعده فلا كراهة (قوله لئلا تطفو) اي
 تعالو الدهنية على وجه الماء الذي في الدلو فتسقط في البرق فتضيع عمرة النزع (قوله في عظمهما) اي الماء
 الراكد والحيوان وكذا يقال فيما بعده (قوله والتحقيق) اي واما ما قاله المصنف من انه يندب النزع
 بقدرهما فهو خلاف التحقيق اذ لا يفيد حكما لانه علق الندب على مجهول وهو النزع بقدرهما وهذا التحقيق
 للرعاي (قوله على ظن زوال الرطوبات) اي لاعلى النزع بتدرهما (قوله واحترز بالبري الخ)
 واحترز ايضا بقوله وان لم يغير عما اذا تغير احد اوصاف الماء فانه يجب النزع لنجاسته وحينئذ ينزع كله
 ان كان لا مادة له ويغسل الجب بعد ذلك وماله مادة ينزع منه ما ريل النعير كان الماء كثيرا او قليلا
 (قوله لان وقع ميتا) الذي في بن عن ابن مرزوق ترجيح القول بان الوقوع ميتا كالموت فيه اه ولكن
 ما مشى عليه المصنف ظاهر من تعليل الرطوبات السابق (قوله واخرج حيا) راجع لقوله او حيا فقط (قوله
 فلا يندب النزع) وهل جسده محمول على الطهارة ولو غلبت مخالطته للنجاسة وهو ظاهر كلام ابن رشد او ما
 غلبت مخالطته للنجاسة محمول عليها وهو قول سعيد بن عيسى ومال اليه ابن الامام وقال ح ومافاه ابن رشد
 اطهر اذا وقع في طعام لان الطعام لا يطرح بالشد ومافاه غيره ظاهرا اذا كان وقع في الماء فيكره مع وجود
 غيره ان كان قليلا وفي الميع وجسد غالب النجاسة يحمل عليها ولو في الطعام خلافا لخال لان هذا ظن لاشد

(هـ - دسوقي ل) واحترز بالبري عن البحري وبذي النفس عن غيره كالعة رب وبالراكد عن الجاري فلا
 يندب النزع في شيء من ذلك ثم صرح بمفهوم الشرط لخفاؤه والرد على من يقول فيه بندب النزع فقال (لان وقع) البري في الماء (ميتا) او حيا
 واخرج حيا فلا يندب النزع (مبحث) موت برى ذي نفس سائلة براكد

(قوله وان زال الخ) صورتهما ماء كثير ولا مادة له حلت فيه نجاسة وغيره ثم زال ذلك التفسير تحقيقا او ظنا لا بمطلق خط به ولا بالقاء شيء فيه من تراب او طين بل زال تغيره بنفسه او بنزع بعضه فاما له ذات قولين قيل ان الماء يعود طهورا وقيل باستمرار نجاسته فان زال تغيره بصب مطلق عليه قليل او كثيرا وما مضاف اتفت نجاسته قولا واحدا كما لو زال تغيره بالقاء شيء فيه من تراب او طين ولم يظهر فيه احد اوصاف ما اتى فيه فان ظهر فلا نص واستظهر بعضهم نجاسته وبعضهم طهوريته (قوله تغير الماء الخ) اي واما لو زال تغير نفس النجاسة كالبول فهو باق على نجاسته جزا لان نجاسته لبولته لا لتغيره ولا وجه لما حكا فيه ابن دقيق العيد من الخلاف كما في شب كذا في المجمع (قوله ولا مادة له) اي واما لو كان له مادة فانه يظهر باتفاق لان تغيره حينئذ زال بكثرة المطلق (قوله اي المتنجس) وهو ما غيره النجس بالفتح (قوله وعدمها راجع) اي لان النجاسة لا تزال الا بالماء المطلق وليس حاصله وحينئذ يستمر بقاء النجاسة (قوله وكأنه اتكل الخ) جواب عما يقال ان الطهورية اخص من الطاهرية فلا يلزم من نفي الطهورية نفي الطاهرية وهذا القائل يقول بنفيهما معا وحاصل الجواب ان عود الضمير على الطهورية لا يمنع من الحكم عليه بنفي الطاهرية ايضا لان قرينة الاستصحاب تعين ارادة الطاهرية (قوله وهو المعتمد والاول ضعيف) نبع الشارح في اعتداد القول الثاني وتضعيف الاول عجم وعقب وشب وشيخنا في الحاشية والذي في بن ترجيح القول الاول وتضعيف الثاني ومن بدع الاتفاق ان بن عول على ما في ح وان عجم استدلل ايضا بكلام ح ولكن الحق ان كلام ح فيه تقوية لكل من القولين فانه ذكر انشاء كلامه عن ابن الفاكهاني في شرح الرسالة تشهير قول ابن القاسم بعدم الطهورية وذكر ان ابن عرفة ذكر القول بالطهورية الذي هو رواية ابن وهب وهذا مستند عجم وذكر ان القول بالطهورية صحيحه ابن رشد وارتضاه سندو الطرطوشي وهذا مستند بن واعلم ان محل هذا الخلاف اذا وجد ماء آخر غير ذلك الماء واما اذا لم يوجد الا هو فانه يستعمل من غير كراهة اما على الاول قطاهر واما على الثاني فمراعاة للخلاف والحاصل ان القول الثاني يقول ان محل الحكم بالنجاسة وعدم الاستعمال اذا وجد غيره والاستعمال مراعاة للقول الاول كذا قاله شيخنا (قوله ليس لابن يونس هنا ترجيح) اي وانما كلامه كما قال ابن عاري فيما اذا ازيل عين النجاسة بمضاف فن المعلوم ان العين زالت وهل الحكم باق او لا قولان رجع ابن يونس بقاءه (قوله ومفهوم الماء الكثير) قال بعض الشراح وانظر ما حد الكثير (قوله بلا خلاف) اي ومفهوم قوله ولا مادة له ان الذي له مادة يظهر انما قال ان تحيره قد زال بكثرة مطلق (قوله خلافا للطاهر المصنف) اي فان ظاهره انه اذا صب عليه مطلق يسيرا ومضاف طاهر فانه من محل الخلاف لان قوله لا بكثرة مطلق معناه لا بمطلق كثير وهذا شامل لما ذكر (قوله ان زال اثرهما) اي لم يوجد شيء من اوصافهما فبالقياس امان وجد فلا يظهر لاحتمال بقاء النجاسة مع بقاء اثرهما (قوله فلو قال لا بصب طاهر) اي يكون مفهومه شاملا لما اذا زال بمطلق قليل او كثيرا و تراب او طين (قوله انه لو زال تغير الطاهر الخ) اي كما اذا تغير الماء بطاهر ثم زال تغيره بنفسه او بالقاء شيء فيه طاهر فهو طهور كبحر به ح وان كان القياس جعله من المحالط الموافق كالبعضهم ولكن الاقوى ما قاله ح (قوله وقبل خبر الواحد) حاصله ان الماء اذا كان متغيرا ولم يعلم هل تغيره بقراره او بمقارن فخير واحد بنجاسته فانه يقبل خبره بشرطين ان يكون عدل رواية وان يبين وجهها او يتفق مذهبها كما انه اذا اخبر بأنه طاهر عند ظهور ما ينا في الطهارة يقبل خبره بما ذكر من الشرطين فان كان الماء غير متغير واخبر بالنجاسة فلا يقبل خبره لان الاصل الطهارة وكلام المصنف هنا لا ينا في قوله او شئت في مغيره لان ذلك لم يوجد مخبر يخبر بالطهارة او النجاسة وقوله وقبل خبر الواحد انما نص على الواحد لانه اقل من يتأتى منه الاخبار والافضل الواحد لانه اثنان فإراد ولو بلغ الخبر ون عدد التواتر كما في حاشية شيخنا والشرائط المذكورة في الواحد تأتي في الزائد واستظهر ان الحق في ذلك كسني آدم قاله شيخنا (قوله العدل الرواية) وهو المسلم البالغ العاقل غير الفاسق ذكره كان او اثنى حرا او عبدا (قوله المخبر بنجاسته) اي او بطهارته (قوله ان بين وجهها) اي النجاسة بقرينة السياق

طين بل بنفسه او بنزع بعضه (فاستحسن الطهورية) لذلك الماء لان تنجيسه انما كان لاجل التغير وقد زال والحكم يدور مع علته وجودا وعدمه ما كان تجري تخلف (وعدمها) اي الطهورية يعني والطاهرية وكأنه اتكل على استصحاب الاصل (ارجح) وهو المعتمد والاول ضعيف الا انه اعترض بانه ليس لابن يونس هنا ترجيح ومفهوم الماء الكثير ان القليل باق على تنجيسه بلا خلاف ومفهوم لا بكثرة مطلق انه يظهر اذا زال تغيره بكثرة المطلق وكذا بقيله او بمضاف طاهر خلافا للطاهر المصنف وكذا لو زال التغير بالقاء طين او تراب ان زال أثرهما فلو قال لا بصب طاهر كان أولى ومفهوم النجس أنه لو زال تغير الطاهر بنفسه او بطاهر فهو طهور (و) اذا شئت في مغير الماء (قبل خبر الواحد) العدل الرواية ولو اثنى او عبدا المخبر بنجاسته (ان بين) المخبر (وجهها) كان يقول تغير بدم او بول

(مبحث) زوال تغير النجس (مبحث) قبول - بر الواحد

(او لم يبين المخبر وجهها ولكن (اتفقا) اى المخبر والمخبر (مذهبها) والمخبر بالكسر عالم بما ينجس ٣٥ وما لا ينجس (والا) بان اختلف

المذهب مع عدم بيان الوجه (فقال) المازرى من عند نفسه (يستحسن) اى يستحب (تركه) لتعارض الاصل وهو الطهورية واخبار المخبر بتنجسه وهذا عند وجود غيره والا تعين (وورد الماء على) ذى (النجاسة) كقوب مثلا متنجس يصب عليه المطلق وينفصل عنه غير متغير (كعكسه) اى كورود النجاسة على الماء فى التطهير اى لافرق عندنا فى ورود المطلق على النجاسة ولا فى ورود النجاسة على الماء كان يغمس الثوب فى اياه ماء ويخرج غير متغير سواء كان الماء قليلا او كثيرا وخالف الشافعى فى الثانى فقال ان وردت عليه وهو دون قلتين تنجس بمجرد الملاقاة ولا يمكن تطهير الثوب الا بصب الماء عليه او يغمس فى ماء قدر قلتين فأكثر * ولما قدم ان الماء المتغير بالطاهر طاهر وبالنجس نجس ناسب ان يبين الاعيان الطاهرة والنجسة بقوله **فصل** هولاء الحاخريين الشيبين واصطلاح اسم لطائفة من مسائل الفن مندرجة تحت باب او كتاب غالبا اى ذاتى كعقرب وذباب

وكذا الطهارة ان ظهر منافيا والافهى الاصل (قوله ان بين وجهها) اى اذا اختلف مذهب السائل والمخبر لاحتمال ان يعتقد ما ليس نجسا نجسا واولى اذا اتفقا فيه (قوله او اتفقا مذهبها) اى فى شأن النجاسة وليس بلازم ان يكونا مالكيين (قوله يستحسن تركه) اى وهل بعيد الصلاة فى الوقت اذا توضأ به وصلى او لا طاهر كلامهم الثانى قاله شيخنا (قوله وهذا) اى استحباب البرك (قوله وورد الماء الخ) الاول اى ان يقول وورد النجاسة على الماء كعكسه لان المشبه به يجب ان يكون اقوى من المشبه وهنا بالعكس لان الماء اذا ورد على النجاسة ولم يتغير فهو طاهر باتفاق واما اذا وردت النجاسة على الماء القليل ولم يتغير فى نجاسته اختلف بيننا وبين الشافعية وقد جعل المصنف هذا الفرع الثانى مشبها به لا يقال ان عادة المصنف ادخال الكاف على المشبه لا على المشبه به لانا نقول انما يدخلها على المشبه بعد تميم الحكم كقوله قال وورد الماء على النجاسة لا يضر كعكسه وهناليس كذلك وحينئذ فهى داخل على المشبه به فالاعتراض باى قائل وذ كر هذه المسئلة غير ضرورى لاستفادتها بما تقدم لكنه قصد بالتصريح بها الرد على المخالف كالشافعى (قوله على ذى النجاسة) اى وهو الشئ المتنجس (قوله وينفصل عنه) اى وينفصل الماء عن الثوب (قوله لافرق عندنا فى ورود) اى فى حصول التطهير بين ورود الخ (قوله كان يغمس الثوب) اى المتنجس (قوله الثانى) اى واما الاول فهو محل اتفاق (قوله ان وردت) اى الثوب المتنجس على الماء الذى هو صورة العكس فى المصنف (قوله تنجس بمجرد الملاقاة) اى وان وردت عليه وهو قدر قلتين فأكثر فكما قلناه (قوله بمجرد الملاقاة) اى وان لم يتغير والقلتان نحو اربعين وسبعة واربعين رطلا تقر بيا بالمصرى وبالبغدادى خمسة رطل

فصل الطاهر الخ (قوله الحاخز) اى الفاصل بينهما فهو فى اللغة مصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله من مسائل الفن) اى من قضاياها لان مدلول التراجم الالفاظ (قوله غالبا) ومن غير الغالب قد يعبر عن الطائفة من المسائل العبر المندرجة تحت ترجمة بفصل (قوله اى حيوان برى) انما فسر بالحيوان لان الذى يقوم به الموت انما هو الحيوان وانما قيد برى لقرينه قوله بعد والبحرى والعطف يقتضى المعايير (قوله لادم له) اى لادم مملوك له اعم من ان يكون لادم فيه اصلا او فيه دم مكتسب وسواء مات مذكرا بذكاة او مات حنفا فقه (قوله اى ذاتى) اشار الى ان لادم له الملك وان المراد بكون الدم مملوكا للحيوان انه ذاتى (قوله كعقرب الخ) اى فهذه المذكورات ليس لها دم ذاتى وما فيها من الدم فهو منقول * واعلم ان المحكوم عليه بالطهارة ميتة الحيوانات المذكورة واما ما فيها من الدم فهو نجس فاذا حل قليل منه فى طعام نجسه * واعلم ايضا انه لا يلزم من الحكم بطهارة ميتة ما لانفس له سائلة انه يؤكل بغير ذكاة لقوله واقتصر نحو الجراد لها يموت به وحينئذ فاذا وقع ذلك الحيوان فى طعام وكان حيا فانه لا يؤكل مع الطعام الا اذا نوى ذكاته بأكمله كان الطعام اقل منه او كان اكثر منه او كان مساويا له تميز عن الطعام ام لا واما ان وقع فى طعام ومات فيه فان كان الطعام متميزا عنه اكل الطعام وحده كان اقل من الطعام او أكثر منه او مساويا له وان لم يميز عن الطعام واختلط به فان كان اقل من الطعام اكل هو والطعام وان كان اكثر من الطعام او مساويا له لم يؤكل فان شك فى كونه اقل من الطعام اولا اكل مع الطعام لان الطعام لا يطرح بالشك وليس هذا كصفعة شاك فى كونها بحرية او برية فلا تؤكل لان هذا شك فى اباحة الطعام وابطاحته فيما نحن فيه محققة والشك فى الطارى عليها وما ذكرناه من التفصيل فهو لابن يونس وهو المعول عليه وقال عبد الوهاب اذا وقع ما لانفس له سائلة فى طعام ومات فيه او كان حيا جارا كله مطلقا تميز عن الطعام ام لا كان اكثر من الطعام او مساويا له او اقل منه وقد بنى ذلك على مذهبه من ان ما لانفس له سائلة لا يقتل ذكاة وهذا كله فى الواقع فى الطعام واما المتخلق منه كسوس الفاكهة ودود المش والجن فانه يجوز اكله مع الطعام مطلقا حيا او ميتا كان قدر الطعام او اقل منه او أكثر ولا يقتل ذكاة كما قاله ابن الحاجب وقبلة شراحه ونقل نحوه عن اللخمي وهذا اذا لم يميز عن الطعام فان تميز عنه فلا بد من ذكاته **تبيينه** ليس مما

(الطاهر ميت ما) اى حيوان برى (لادم له)

مطلب وقوع ما لانفس له سائلة فى الطعام

وخنافس وبنات وردان ولم يقل فيه لان ما فيه دم غير ذاتي كبرغوث ميتته طاهرة (و) ميت (البحري) ان لم تطل حياته في البر كالحوت بل (ولو طالت حياته ببر) كسمك وضفدع وسلحفاة بحرية (و) الطاهر (ما) اي حيوان (ذكي) ذكاة شرعية من ذبح ونحر وعقر (وجزؤه) من عظم ولحم وظفر وظلفوسن وجلد (الاحرم الاكل) كالخيل والبغال والحمير والخنزير فان الذكاة لا تنفع فيها واما مكروه الاكل كسبع وهر فان ذكي لا كل لحمه طاهر ٣٣٦ جلده تبعاله لانه يؤكل كالحوم وان ذكي يتصدأ خجله فقد طهر ولا يؤكل لحمه

لانه ميتته بناء على تبعض الذكاة وهو الراجح وعلى عدم تبعضها يؤكل (و) الطاهر (صوف) من غنم (ووبر) من ابل وارنب ونحوهما (وزغب ريش) وهو ماحول القصبه مما يشبه الشعر (وشعر) بفتح العين وقد تسكن من جميع الدواب (ولو من خنزير) وأشار الى شرط طهارة هذه الاشياء بقوله (ان جزت) ولو بعد الموت لانها مما لا تحل الحياة وما لا تحل الحياة لا ينجس بالموت ومراده بالجز ما قابل التنف فيشمل الحلق والازالة بالنسرة فلو تنفت لم تكن طاهرة اي اصلها فلو جزت بعد التنف فالاصل الذي فيه اجزاء الجسد نجس والباقي طاهر (و) الطاهر (الجماد) وهو جسم غير حي) اي لم تحل حياة (و) غير (منفصل عنه) اي الحى فالبيض والسحبن وعسل النحل ليست من الجماد لانفصا لها عنه ودخل في التعريف المانع كالماء والزيت والجماد

لادم له الوزغ والسحالي وشحمة الارض بل هي مما له نفس سائلة فهي ذات لحم ودم وكذلك الحية والقملة (قوله وخنافس) جمع خنفساء بالمد (قوله وبنات وردان) هي دويبة تحو الخنفساء اجزاء اللون واكثر ما تكون في الحمامات وفي الكتف وكذا الجراد والدود والنمل والبق (قوله ولم يقل فيه الخ) حاصله انه لو قال ميت ما لادم فيه لاقتضى ان ميتة ما فيه دم نجسة. لئلا يساوى كان الدم ذاتيا كالقمل او غير ذاتي كالبغوث والبق والامر ليس كذلك فلذا عدل عن فيه الى له المفيدة للملك (قوله وميتة البحري) ولو كان خنزيرا او آده يا ولا يجوز وطؤه لانه بمنزلة البهائم ويعزروا طئه وسواء مات البحري في البحر او في البر وسواء مات خنفت انقه او وجد طافيا على الماء بسبب شئ فعل به من اصطيا دم مسلم او مجوسي او اتقى في النار اودس في طين فمات او وجد في بطن حوت او طير ميتا لانه يجب غسله اذا اريدأ كفه في تلك الحالة (قوله ولو طالت حياته ببر) اي ومات به وهذا قول مالك ورد بلوقال ابن مافع بن جاسة ميتة البحري اذا طالت حياته بالبر ورواية عيسى عن ابن القاسم بطهارة ميتته ان مات في الماء وبجاسته ان مات في البر اطر بن (قوله وسلحفاة) بسين ثم لام ثم حاء وفي نسخة تمدد الحاء على اللام وهي ترس الماء اه وهي بضم السين والحاء وسكون اللام وبفتح اللام وسكون الحاء (قوله وجزؤه) انما نص على الجزء بعد النص على الكل لانه لا يلزم من الحكم على الكل الحكم على الجزء الا ترى ان الشافعية يقولون بنجاسة حرارة المباح المذكي مع قوله بطهارة الكل وشمل قوله وجزؤه البشيرة وهي وعاء الولد فهي طاهرة ويجوز اكلها كما لابن رشد وصوبه البرلى قائلا هو ظاهر المدونة خلافا للبعد الجيد الصائغ القائل بعدم جوارا كلها وقال ابن جاعة انها تابعة للمولود اطر ح (قوله الاحرم الاكل) استثناء منقطع وقوله لانفع فيه اي وحينئذ فميتته نجسة ولو وجدت فيها صورة الذكاة (قوله تبعاله) اي اللحم (قوله لانه) اي الجلد (قوله ونحوهما) اي كاهرو والقاقوم والفأر (قوله ماحول القصبه) اي قصبه الريش (قوله وشعر) في شب عن مالك (١) كراهة بيع الشعر الذي يحلق من رؤس الناس اه (قوله من جميع الدواب) كالخيل والبغال والحمير والمعز (قوله هذه الاشياء) اي الصوف وما بعده (قوله ولو بعد الموت) غايته انه يستحب غسلها اذا جزت من ميتة عند الشك في طهارتها ونجاستها على المعتمد (قوله فلو تنفت) اي في حال الحياة او بعد الموت (قوله فلو جزت) اي قصت بمقص (قوله اي لم تحل حياة) اي اصلا فخرج من التعريف آدم عليه السلام بعد موته وكذلك الدود وما شبهه من كل ما تولد من العفونات والتراب فلا يقال فيها بعد موتها اجاد لانها وان لم تنفصل عن حي الانها حلتها الحياة (قوله منه) اي حالة كونه من الجماد (قوله ولا يكون) اي المسكر الامناعا ولا يكون جامدا اصلا خلافا للمنفوق فان المسكر عنده قديكون جامدا ولذا جعل الحشيشة منه (قوله مع نشأة) اي شدة وقوة (قوله وطرب) اي فرح (قوله لامع نشأة) اي سدة وقوة (قوله ومنه الحشيشة) اي وكذا البرش والافيون وما ذكره من جعل الحشيشة من المحذر هو ما للقرافي وهو المعتمد خلافا للمنفوق فانه جعلها من المسكر (قوله الاما ترفى العقل) اي غيبه وفي تعاضيه الادب لا الحد واما القدر الذي لا يغيب العقل منها فيجوز تعاطيه بخلاف المسكر فانه نجس فيحرم تعاطي القليل منه الذي لا يؤثر في العقل والكثير وفي تعاطيه مطلقا الحد ونبيه قال في الميج والتهوة في ذاتها مباحة ويحرض لها حكم ما يرتب عايبها هذا زبدة ما في ح هنا ومثلها الدخان على الاظهر واكثرته لو اه وفي ح ما نصه فرع قال ابن فرحون والظاهر جواز

لانه ميتته بناء على تبعض الذكاة وهو الراجح وعلى عدم تبعضها يؤكل (و) الطاهر (صوف) من غنم (ووبر) من ابل وارنب ونحوهما (وزغب ريش) وهو ماحول القصبه مما يشبه الشعر (وشعر) بفتح العين وقد تسكن من جميع الدواب (ولو من خنزير) وأشار الى شرط طهارة هذه الاشياء بقوله (ان جزت) ولو بعد الموت لانها مما لا تحل الحياة وما لا تحل الحياة لا ينجس بالموت ومراده بالجز ما قابل التنف فيشمل الحلق والازالة بالنسرة فلو تنفت لم تكن طاهرة اي اصلها فلو جزت بعد التنف فالاصل الذي فيه اجزاء الجسد نجس والباقي طاهر (و) الطاهر (الجماد) وهو جسم غير حي) اي لم تحل حياة (و) غير (منفصل عنه) اي الحى فالبيض والسحبن وعسل النحل ليست من الجماد لانفصا لها عنه ودخل في التعريف المانع كالماء والزيت والجماد

كاتراب والجحر والحشيش (الامسكر) منه ولا يكون الامناعا كالخمر وكسو ياتركت حتى دخلتها الشدة المطربة فانه نجس وهو ما غيب العقل دون الحواس مع نشأة وطرب بخلاف المفسد ويقال له المحذر وهو ما غيب العقل دون الحواس لا مع نشأة وطرب ومنه الحشيشة وبخلاف المرقد وهو ما غيبهما معا كالدائرة فانهم اطاها را ولا يحرم منها الاما ترفى العقل (و) الطاهر (الحى) وال فيه استغراقية (١) مطلب كراهة بيع شعر الرؤس (مطلب) حكم القهوة والدخان وكذا اكل المرقد

أى كل حي بخر با كان او بر باولو متولد من عذرة او كلبا وخنزيرا (ودمعه) وهو ما سال من عينه (وعرفه) وهو ما رشح من بدنه ولو من جلالة او سكران حال سكره (ولعابه) وهو ما سال من فمه في بقطة او نوم ما لم يعلم انه من المعدة بصفرته وتوتونه فانه نجس ولا يسمى حينئذ نجسا (ومخاطه) وهو ما سال من انفه (وبضه) ولو من حشرات كحكة تصلب او لا ٣٧ (ولو اكل) الحى (نجسا) راجع للجميع (الا) البيض (المذر)

بذل معجبة مكسورة وهو ما عفن او صار دما او مضطه او فرجا متا فانه نجس واسا ما خا ط صانه يات من غير عفونة فاستظهر بها طهارته (و) (الا) الخارج (بعد الموت) مما ميتته نجسه ولم يذلل والا فظهر طاهر ايضا كان او غيره فالاستثناء في هذا راجع للجميع (و) الطاهر (لبن آدمي) ذكرا او انثى ولو كافرا ميتا سكرانا الاستحالة الى صلاح فقوله (الا) آدمي (الميت) فلبنه نجس لان ميتته نجسة على ما سألني ضعيف (ولبن غيره) اى غير آدمي (تابع) لاجمعه في الطهارة بعد انذكية ان كان به طاهرا بعد ما وهو المباح والمكروه فلبنه طاهر غير ان لبن المكروه يكره شر به وليس كلاما فيه وان كان عليه نجسا بها وهو محرم الا كل فلبنه نجس (و) الطاهر (و) عذرة يعنى رونا (من مباح) اكله (الا المذنى) منه (بنجس) اكله او شربا تحة يقاودنا كشد وكان

كل المرقد لاجل قطع عضو ونحوه لان ضرر المرقد مأمون وضرر العضو غير مأمون (قوله اى كل حي) اولو كافرا او كلبا وخنزيرا او شيطانا ودخل فيه جنين الادمى مساما او كافرا فقد ادى القرطبي الاجماع على طهارته قال ولا يدخله الخلاف الذى فى رطوبة الفرج ونازعه ابن عرفة فى دعوى الاجماع وقال بل الخلاف الذى فى رطوبة الفرج يجرى فيه وحينئذ فالمعتد ان جنين الادمى اذا نزل وعليه رطوبة الفرج فانه يكون متنجسا لان المعتد بنجاسة رطوبته لكن رتبة بعضهم على ابن عرفة وقال الحق مع القرطبي لان من حفظ حجة على من لم يحفظ اه واما جنين البهيمة يخرج وعليه الرطوبات فان كانت مباحة الاكل فهو طاهر لان ما خرج معه من الرطوبات طاهر وان كانت غير مباحة الاكل فهو منجس لنجاسة الرطوبات التى عليه (قوله حال سكره) هذا هو المعتد بخلاف ما قال ان عرق السكران حال سكره او قريبا من سكره نجس (قوله ما لم يعلم انه) اى السائل من فمه حالة النوم وقوله فانه نجس اى ويعنى عنه اذا لازم والا فلا (قوله ومخاطه) اى واولى خرواذه (قوله ولو من حشرات) اى ولو كان البيض من حشرات وقوله تصلب اى ذلك البيض بأن كان صلبا يابس (قوله راجع للجميع) حاصله ان المبالغة راجعة للجميع لان فى بعضها وهو العرق والبيض خلافا فليلب انهم من آكل النجس نجس ورجوع المبالغة لما ظاهر لرد ذلك الخلاف وبعضها لا خلاف فيه والمبالغة فيه لرد التوهم وكون لو يرد بها الخلاف فهذا اغلبي (تنبيه) لا تكره الصلاة شوب فيه عرق شارب خرا ومخاطه او بصقه على الرابح كفى عبق خلافا لروى (قوله فاستظهر وطهارته) واما البيض الذى يوجدى داخل بياضه او صفاره نقطة دم فقطضى مراعاة السفح فى نجاسة الدم الطهارة فى هذه الحالة كفى الذخيرة (قوله والا فهو طاهر) اى والابان كان خروجه مما ميتته طاهرة كالجراد والتمساح او من مذكى فلا يكون نجسا (قوله ايضا كان) اى الخارج بعد الموت او غيره اى من دم وعرق ولعاب ومخاط وحاصله انه اذا خرج شئ من هذه بعد الموت مما ميتته نجسة فان كان غير مذكى فهى نجسة ولو يابسا وان كان مذكى كانت طاهرة كما انها اذا كانت من حيوان ميتته طاهرة فانها تكون طاهرة (قوله فالاستثناء فى هذا الخ) اى بخلاف قوله الا المذرفانه راجع الى البيض فقط (قوله لان ميتته) اى الادمى نجسة وحينئذ فلبنه نجس لنجاسة وعائه (قوله ولبن غيره) اى من البهائم واما لبن الجن فهو كلبن الادمى لا كلبن البهائم لجواز مناكتهم واما ميتهم وبحود ذلك اه خش (قوله فلبنه طاهر) وتجاوز الصلاة بلبن مكر وه الا كل على ما قاله ابن دقيق العيد وهو المعتد بخلاف ما قال بالكرهه (قوله وليس كلاما فيه) اى فى كراهة الشرب وعدمه بل فى الطهارة وعدمها (قوله وبول وعذره من مباح) هذا وان كان طاهرا لكنه يستحب غسل الثوب ونحوه منه عند مالكا اما لاستمذاره او مراعاة للخلاف لان الشافعية يقولون بنجاستهما واما ما تولد من المباح وغيره من محرم او مكر وه كالتولد من النعم والسباع او من البقر والحير فهل تكون فضله طاهرة او نجسة والطاهر انه يلحق بالأم اقولهم كل ذات رحم فولد لها بمنزلتها اه خش وفى المخرج ليس من التلقيب الذى قيل بجوازه مراعاة الشافعى فى اباحة الحبل ومالك فى طهارة جميع المباح لان مالكا عاب للاباحة اشياء فتأمل (قوله يعنى رونا) اى لان العذرة انما تنقل الفضلة الادمى واما فضلة غيره فاعيا يقال لها روث (قوله الا المتعدى بنجس) اى قبوله وروثه نجسان مدة ظن بقاء النجاسة فى جوفه (قوله وكان شأنه الخ) راجع للثالث (قوله لان لم يكن الخ) اى لان شئ فى استعماله لم يكن شأنه الخ (قوله الا المتغير عن حالة الطعام) اى لو ناو طمعا او ربحا فاذا تغير بمحمونه او نحوها فهو نجس وان لم يشابه احد اوصاف العذرة كما هو ظاهر المدونة

شأنه ذلك كدجاج وفأر لان لم يكن شأنه ذلك كحمائم وخرج بالمباح المحرم والمكروه وفضلته ما نجسة كما فى (و) من الطاهر (ق) ودر الخارج من الطعام بعد استقراره فى المعدة (الا المتغير) منه بنفسه (عن) حالة (الطعام) فنجس ولو لم يشابه احد اوصاف العذرة فان كان تغيره بصغره او بلغم ولم يتغير عن حالة الطعام فطاهر (مبحث اللبن)

والقلس كالتى في التفصيل فان تغير ولو بمحموضة فنحس اذا لفرق بين الطعام والماء وقال ابن رشد تغيره بالمحموضة لا يضر وجه شيخنا تبعاً لبعض المحققين وخالف سراحه ٣٨ في اعتماد نجاسته (و) الطاهر (صفراء) وهى ماء اصفر ملتحم شبه الصبغ الزعفرانى

واختاره سند والباجى وابن بشير وابن شاس وابن الحاجب خلافاً للتونسي وابن رشد وعياض حيث قالوا لا ينحس التى الا اذا شابه احد اوصاف العذرة (قوله والقلس) هو ماء تقذفه المعدة او يقذفه ريح من فيها وقد يكون معه طعام (قوله فان تغير) اى عن حالة الماء الذى شربه اى وان لم يتغير فهو طاهر (قوله لا يضر) اى ولا يكون القلس نجساً الا اذا شابه احد اوصاف العذرة ففرق بين التى والقلس (قوله تبعاً لبعض المحققين) اراد به طي (قوله نجاسته) اى نجاسة القلس المتغير بالمحموضة والحاصل ان القلس لا ينحس اتفاقاً الا بمشابهة العذرة فلا تضر حموضته خلطته وتكرره وهل كذلك التى او انه يتنجس بطلاق التغير وهو ظاهر المدونة تأويلان هذا حاصل ما حرره طي ورد على ح وعلى من تبعه في تشهير التنجيس بطلاق التغير فيهما **تنبيه** ذكر شيخنا في الحاشية ان طهارة التى تقتضى طهارة ما وصل للمعدة من خيط او درهم لكن في كبير خشنهم قالوا بنجاستهما واما الذى ادخل في الدرر فنحس قطعاً كما في ح كذا في الميج (قوله وصفراء) اى ومن الطاهر صفراء وبلغم وهو المعروف بالنخامة (قوله من آدمى) اى سواء كان كل من الصفراء والبلغم من آدمى (قوله او غيره) كان ذلك العبر من مباح الاكل ام لا (قوله لان المعدة الخ) علة لطهارة ما تقدم من التى والصفراء والبلغم لا يقال مقتضى هذه العلة طهارة التى المتغير عن الطعام لاننا نقول انما يكون الخارج من المعدة طاهر احيث خرج بحاله ولا يراد الصفراء والبلغم فانهم لم يخرجوا بها لهما لانهما كانا يندخر وخرج الصفراء صارت بمنزلة ما بقي بحاله والبلغم لما كان يتكرر خروجه ويكرر حكم طهارته لان الكثرة توجب المشقة كذا قبل وفيه ان المسئلة لا تقتضى الطهارة وانما تقتضى العفو فقط فامل (قوله وعلة نجاسة التى) اى اذا تغير عن حالة الطعام (قوله وليست هى) اى حرارة المباح (قوله واطلق في الصفراء) اى اشملم ما اذا كانت من آدمى او غيره مباحاً ام لا (قوله واعتراض الشارح) اى العلامة بهرام وقوله عليه اى على المصنف وحاصل اعتراضه عليه انه لا حاجة لقوله وحرارة مباح لانه ان اراد بالمرارة الماء الاصفر المر الخارج من الفم فهو الصفراء وان اراد وعاءه فهو جزء من الحيوان وهى داخلة في قوله وجزؤه وحاصل الجواب اننا نختار ان المراد بها الماء الاصفر لكن لا نسلم انه نفس الصفراء لانها الماء المر الاصفر الخارج من الحيوان حال حياته واما المرارة فانها الماء الاصفر الخارج من بعد التذكية فنقول الشارح وحرارة بالمرارة حرارة المدسكى الاولى ان يقول وحرارة بالمرارة الماء الاصفر الخارج بعد التذكية (قوله ودم) اى ومن الطاهر دم الخ (قوله بذكاة) الباء تصويروية اى موجب خروجه المصور بذكاة والحاصل ان الدم ان جرى بعد موجب خروجه وهو الذكاة كان مسفوحاً وهو نجس كى اى وان لم يجر بعد موجب خروجه كان غيره مسفوح وهو طاهر نخرج الدم القائم بالحق فلا يوصف بكونه مسفوحاً ولا غير مسفوح ومن ثمرات طهارة غير المسفوح انه اذا اصاب الثوب منه اكثر من درهم لا يؤمر بغسله وتجوز الصلاة به (قوله وكذا ما يوجد الخ) اى لانه وما قبله يصدق عليه انه لم يخرج بعد حصول موجب خروجه الذى هو الذكاة (قوله وهى) اى ومن الطاهر مسك (قوله بكسر فسكون) اى واما المسك فمفتح فسكون فهو الجار يقال القنطار ملء مسك نور (قوله لاستحالة) اى استحالة اصله اى وانما كان طاهر مع نجاسة اصله لاستحالة اصله الخ فهو علة لمحدوف (قوله بلا همز) اى يتعين ذلك اخذاً من قوله لانه من فارفور قال بعضهم ان قوله وفارته بالهمز وعدمه خلافاً لمن عين الاول ولمن عين الثانى هذا وظاهر طهارة المسك وفارته ولو اخذه بعد الموت وانظر ما الفرق بينه وبين اللبن والبيض الخارجين بعد الموت مع ان كلا استحالة الى صلاح وعدم استغذار هذا وفى الميج ان الفرق شدة الاستحالة لصلاح فى المسك فتأمل هذا وقد توقف الشيخ زروق فى جواز اكل المسك قال ح ولا ينبغي التوقف فى ذلك وجوازه معلوم من الدين بالضرورة وكلام الفقهاء فى باب الاحرام دليل على جوازه حيث قالوا يجوز للمحرم اكل الطعام المسلم اذا اتمه الطبخ فلولا انه يجوز اكل المسك ما جازا كل الطعام (قوله التى يكون) اى المسلم

يخرج من المعدة (و بلغم) وهو المنعقد كالحطاط يخرج من الصدر او يسقط من الراس من آدمى او غيره لان المعدة عندنا طاهرة لعللة الحياة فلا يخرج منها طاهر وعلة نجاسة التى الاستحالة الى فساد (و) من الطاهر (حرارة مباح) وكذا ما كرهه فلو قال غير محرم اشملمها ومراده بالمسئلة الماء الاصفر الكائن فى الجلدة المعلومة وليس المراد به نفس الجلدة لانها دخلت فى قوله وجزؤه وليست هى الصفراء لان مراده بالصفراء الماء الاصفر الذى يخرج من الحيوان حال حياته ومراده بالمرارة حرارة المدسكى ولذا قيدها بالمباح واطلق فى الصفراء وهذا ظاهر من كلامه واعتراض الشارح عليه فى غير محله (ودم لم يسفح) وهو الذى لم يجر بعد موجب خروجه بذكاة شرعية وهو الباقي فى العروق وكذا ما يوجد فى قلب الشاة بعد ذبحها واما ما يوجد فى بطنها فهو من المسفوح فيكون نجساً ولذا الباقي فى محل الذم لانه من بقية الجارى (وهى)

(قوله)

بكسر فسكون واصله دم انعقد لاستحالة الى صلاح (وفارته) بلا همز لانه من فارفور وقيل يتعين الهمز وهى الجلدة التى يكون فيها (مطلب) التى والقلس (مبحث) الدم غير المسفوح

(وزرع) سق (بنجس) وان تجس طاهره في غسل ما اصابه من النجاسة (و) من الطاهر (خبر تحجر) اي جدد زوال الاسكار منه والحكم يدور مع علته وجودا وعدمه ولذا لو فرض انه اذا استعمل او بل

٣٩

وشرب اسكر لم يطهر كما نقل عن المازري

(اوخلل) بالبناء للمفعول

فالمتخلل بنفسه اولى

بهذا الحكم وكذا ما حرج

على المعتمد خلافا لما

يوهه كلامه واذا طهر

طهر اثاره ولو خارا عاص

فيه فهو يخصص قوله

ونخار بغواص ولو وقع

ثوب في دن خمر فتخلل

طهر الجميع ولما ذكر

الاعيان الطاهرة شرع

في ذكر النجسة فقال

(والنجس) بفتح الجيم

عين النجاسة (ما استنى)

اي اخرج من الطاهر

من اول الفصل الى هنا

سواء كان الاخراج بأداة

استناء وذلك في سبعة

بمراعاة المعطوف وهي

الاعمرم الاكل الا

المسكر الا المذر والخارج

بعد الموت الا الميت الا

المتغذى بنجس الا المتغير

عن الطعام او كان الاخراج

بغيرها كفهوم الشرط

في ان حرت وانما ذكرها

وان علمت لانه يصدد

تعداد الاعيان النجسة

وحصرها (و) النجس

(ميت غير ما ذكر) وهو

بري له نفس سائلة اذا

كان غير قلة وآدمي بل

(ولو) كان (قلة) خلافا

(قوله وزرع) اي ومن الطاهر زرع والبقل كالكرث ونحوه كالزراع (قوله سق الخ) اشار بهذا الى ان البناء متعلقة بمحذوف ويحتمل انها بمعنى من اي وزرع من نجس اي ناشئ من نجس كالوزرع فيما نجس بان ابتلعه انسان ونزل بحاله وزرعه ونبت فانه يكون طاهرا (قوله وخبر تحجر) اي سواء تحجر في او انه ام لا بان وقع فوق ثوب وجد عليه كذا قال بعضهم واقتصر عليه عقب تبعا لعج وقال بعضهم لا بد من تحجره في او انه واما اذا جد على ثوب فلا بد من غسله لانه اصابه حال نجاسته وهو ما في شب والقولان على حد سواء قال شيخنا العدوي والنفس اميل الى الثاني لانه اذا انشف على الثوب لا يقال فيه اذ تحجره جوده وصيرورته حرما جامدا (قوله ولذا) اي ولاجل تحليل الطاهرة بزوال الاسكار (قوله انه اذا استعمل) اي وهو متحجر وقوله اسكر راجع لقوله استعمل او بل (قوله كما نقل عن المازري) اي وقال بعضهم انه متى تحجر صار طاهرا ولا ينظر لكونه اذا بل يسكر او لا الا ترى انهم اطلقوا على جواز بيع الطرطر وهو خمر جامد لم يقيدوا بجواز بيعه بذلك (قوله اوخلل) اي بطرح ماء اوخل او ملح او نحو ذلك فيه ومحل طهارته بصيرورته خلا ما لم يكن وقعت فيه نجاسة قبل تحليله والا فلا وفي عقب منع استعمال الخمر اذا استهلك بالطبخ في دواء واختل في تحليلها فليل بالحرمة لوجوب اراقتها وقيل بالكراهة وقيل بالاباحة وعلى كل يطهر بعد التخليل (قوله وكذا ما حرج) اي بفعل فاعل (قوله خلافا لما يوهه كلامه) من انه لا يكون طاهرا الا اذا تحجر بنفسه اوخلل بفعل فاعل ولك ان يجعل في كلامه احتيا كاخذف من كل تطير ما ذكره في الآخر (قوله طهر الجميع) اي الثوب والخمر الذي في الدن والدن ايضا (قوله اي اخرج) اشار بذلك الى ان مراد المصنف بالاستثناء الاستثناء اللغوي وهو مطلق الاخراج سواء كان بأداة استثناء او كان الاخراج بغيرها كفهوم الشرط ويحتمل ان المراد بالاستثناء الاستثناء الحقيقي اي ما كان بالا او احدى اخواتها وعلى هذا فيقال ما استنى حقيقة او حكما ليدخل مفهوم الشرط في قولنا او حكما وان مفهوم الشرط كالمصرح به كما هو معلوم من اصطلاحه وحينئذ فلا يحتاج لقولنا او حكما وحاصل ما استثناءه في امر ثمانية محرم الاكل والصوف المنتوف والمسكر والمذر والخارج بعد الموت من دمع وعرق ولعاب ومخاط وبيض ولبن الآدمي الميت والبول والعذرة من المتغذى بنجس والتي المتغير عن حالة الطعام (قوله وانما ذكرها) اي هذه المخارج المستثناة بالا وغيرها وقوله وان علمت اي مما مر (قوله والنجس) اشار بذلك الى ان قوله وميت غير ما ذكر عطف على ما استنى (قوله غير ما ذكر) اي في اول الفصل والذي ذكره ميتة ما لا دمه من الحيوان البري وميت البحري وغيرهما ميت البري الذي له دم (قوله اذا كان غير قلة) اي كالبقرة والعنم والابل والطيور والسباع والحية والوزغ والسحالي سواء ماتت حية او ميتة او بد كاة غير شرعية كذا في مجوسى او كابي بقصد تعظيم صنمه بان اعتقد انه اله فذبحه تفر باليه او سلم لم يسم عمدا او مر تدا ومجنون او سكران او مصيد كافرا وذبح محرم لصيد فكل هذه ميتة نجسة (قوله بل ولو كان) اي ميت غير ما ذكر (قوله خلافا لمن قال) اي وهو الامام سحنون (قوله لان الدم) علة للقول بطهارتها (قوله عن القملتين) اي الميتتين (قوله والملاث) اي الميتات اذا كانت في ثوب وصلى به وكذا يعفى عن قتل الثلاث في الصلاة كما يؤخذ من ح وقيل ابن ممرزوق عن بعض الصالحين انه اذا احتاج لقتل القملة في المسجد ينوي ذكاتها قال ح كانه بناء على قول ابن شاس من عمل الذكاة في محرم الاكل فان في حياة الحيوان تحريم اكل القملة اجاعا فان بنى على قول سحنون ان القملة لانفس لها سائلة لم يحتاج للتذكية الا زيادة احتياط (قوله او كان آدميا) اي ولو كان ميت غير ما ذكر آدميا وهذا قول ابن القاسم وابن شعبان وابن عبد الحكم فكلهم يقولون بنجاسة ميتته وهو ضعيف (قوله والاظهر طهارته) ولو كافرا وهو قول سحنون وابن القصار ^{في تنبيه} قد علمت ان في ميتة

لمن قال بطهارة ميتته لان الدم الذي فيها مكتسب لا ذاتي والراجح انه ذاتي ويعفى عن القملتين والثلاث لانه شتمته (او) كان (آدميا) ضعيف

(والاظهر) عند ابن رشد وعنه كالأخميمي والمازري وعياض وغيرهم وهو المعتمد الذي تحذر منه المتأخرون (والميتة) ولو كافرا

(مبحث) تحجر الخمر وتحمله (مطلب) حاء ميتة القمل وقوله في الصلاة ^{سكبه}

نجس الميتة (حي وميت) الوابغى أو فالمنفصل من الأدي مطلقاً طاهر على المعتمد ثم بين إيهام ما يتوله (من قرن وعظم وظلف) هو للبقرة والشاة كالحافر للفرس والحمار وأراد به ما يسم الحافر (وظفر) لبعير ونعام واوز ودجاج وما يأتي من أن الدجاج ليس من ذى الطفر فالمراد به الجلدة بين الأصابع (وعاج) أي سن فيل (وقصبه ريش) يتأهها وهي التي يكتنفها الرغب (وجلد) إذا لم يذبح بل (ولو ذبح) فلا يرد به طهارة في ظاهره ولا طهارة وسرهماها بدم فسد طهر ونحوه في قول عندنا من مسهور الدب على الطهارة اللعوية وهي النظافة ولذا حار الانتفاع به فيما اشار له اصعب بقوله (ورخصه) أي في جلد الميتة (طاماً) سواء كان من لده صالح الأكل أو ممره (الامن خنزير) لا يرخص فيه مطلقاً - تمام لا إلا إذا كاه لا يذبح فيه اجساعاً فكذا الدباغ على المشهور وكذا جلد الأدي لغيره كما يعلم من وجوب

الآدي الخلاف وإمامية الجن فنجسه لأنه لا يلحق الآدي في الشرف وإن اقتضى عموم المؤمن لا نجس أن له ماللاً آدي ولو قيل بطهارة ميتة المسلم منهم لكان له وجه وليس الفرع نصاً قديماً اهـ حج (قوله على التحقيق) قال عياض لأن غسله وإكرامه بالصلاة عليه يأبى تنجيسه إذ لا معنى لغسل الميتة التي هي بمنزلة العذرة ولصلاته عليه الصلاة والسلام على سهل بن بيضاء في المسجد ولما ثبت أنه عليه الصلاة والسلام قبل عثمان بن مظعون بعد الموت ولو كان نجس الما فعل عليه الصلاة والسلام ذلك * وأعلم أن الخلاف في طهارة ميتة الآدي وعدمها عام في المسلم والكافر وقيل خاص بالمسلم وإمامية الكافر فنجسه اتفاقاً وهما طريقتان حكاهما ابن عرفة وظاهره استواءهما كما قاله ابن مرزوق وقوله شيخنا في الحاشية ولا يدخل الخلاف أجساد الأنبياء إذا جسداهم بل جميع فضلاتهم طاهرة اتفاقاً حتى بالنسبة لهم لأن الطهارة متى ثبتت لذات فهي مطلقة واستنجاؤهم تنزيه وتشريع ولو قبل النبوة وإن كان لا حكم إذ ذلك لا صفتاً لهم من أصل الحلقة بل في شرح دلائل الحيرات للفاسي أن المني الذي خلق منه صلى الله عليه وسلم طاهر من غير خلاف (قوله من حي) منه ثوب الثعبان (قوله فالمنفصل من الآدي الخ) من جلته ما نحت من الرجل بالجر فانه من الجلد ففقه الخلاف كقلامه الظفر بخلاف ما نزل من الرأس عند حلقة فانه طاهر اتفاقاً لأنه وسخ متجمد منعقد لأنه أجزاء من الجلد (قوله مطلقاً) أي في حال حياته أو بعد موته (قوله على المعتمد) أي بناء على المعتمد من طهارة ميتته وأما على الضعيف فإبى من نجس مطلقاً والحاصل أن الخلاف فيما بين من الآدي في حال حياته وبعد موته كالخلاف في ميتته خلافاً لمن قال أن ما بين منه حي لا يختاف في نجاسته وليس كذلك بل فيه الخلاف **تنبيه** على المعتمد من طهارة ما بين من الآدي مطلقاً يجوز ردس قلعت لمهلها الأعلى مقابله (قوله وما يأتي من أن الدجاج الخ) حاصله أن المراد بالظفر في هذا الباب ما يذبح فيدخل الدجاج في ذى الظفر بخلاف باب الذبائح فإن المراد بالظفر فيه الجلدة التي بين الأصابع وحيث فلا يكون الدجاج من ذى الظفر اهـ فعند الدجاج في هذا الباب من ذى الظفر لا يعارض ما في الذبائح من أنه ليس من ذوى الظفر (قوله بتمامها) أي فلا فرق بين أصلها وطرفها لأنه كان حياً بخلاف ما نزل قال السجس أصلها لا طرفها كذا في ح ويشهد له كلام ابن شاس وابن الحاجب والتوضيح وفي المواق ما يقتضي ضعفه واعتاده القول بأن السجس أصلها لا طرفها انظر بن وبنه المؤلف على نجاسة هذه المدكورات بقوله من قرن الخ دون غيرها من لحم وعصب وعروق مع شمول قوله وما بين من حي أو ميت لذلك العير للخلاف فيما ذكر فان بعضهم يقول بطهارة ما ذكر لأن الحياة لا تحل بخلاف اللحم والعصب والعروق فقد انفقوا على نجاستها لأن الحياة تحلها (قوله وجلد) يعني أن الجلد المأخوذ من الحي أو الميت نجس (قوله ولا باطنه) خلافاً لسخن وابن عبد الحكم القائلين أن جلد الميتة مطلقاً ولو خنزيراً يطهر بالدباغ طهارة شرعية وهذا القول هو الذي أشار المصنف لردده بلو (قوله ولذا جاز) أي لأجل طهارته طهارة لعوبة (قوله ورخص) بالبناء للمفعول أو بالبناء للفاعل والضهير عائداً إلى الإمام أي وجوزاً لإمام فيه (قوله أي في جلد الميتة) أي في استعماله (قوله أو محرمة) ذكر ذلك المحرم أم لا (قوله لا تعمل فيه اجساعاً) أي بخلاف الخيل والبعال والخيبر فإن الذكاة تنفع فيها عند بعضهم (قوله على المشهور) راجع لقول المصنف الأمن خنزير ومقابله ما شهروه الإمام عبد المنعم بن القرمس بالقاء والراء المفتوحين في أحكام القرآن من أن جلد الخنزير يركلده غيره في جوار استعماله في اليابسات والماء إذا ذبح سواء ذكراً أم لا (قوله وكذا جلد الآدي) أي مثل جلد الخنزير في كونه لا يرخص فيه مطلقاً جلد الآدي فلا يجوز الانتفاع بكل منهما بعد الذبح في اليابسات والماء كغيرهما من جلود الميتة (قوله بعد دبعه) متعلق برخص كما أن قوله في يأس كذلك وكان الأولى المصنف أن يقدم قوله بعد دبعه على الاستثناء وفي قوله في يأس عنى الساء أي بالنسبة إلى يأس وماء بخلافه في قوله فيه وحاشا فلا يلزم تعلق حرفي جرم متحدى اللفظ والمعنى بحامل واحد وإن في يأس متعلق

الجلد في مدبغة طهر اى
لغة ولا كون الدابغ مسلما
(في بابس) كالحبوب (و)
في (ماء) لان له قوة الدفع
عن نفسه لظهوره فلا
يضره الا ما غير احدا وصافه
الثلاثة لاني نحو عسل ولبن
وسمن وماء زهر ويجوز
لبسها في غير الصلاة لانيها
لنجاستها (وفيها كراهة
العاج) اى ناب القيل الميت
قال فيها لانه ميتة وهذا
دليل على ان المراد
بالكراهة التحريم فيكون
استشهاد الما قدمه من
نجاسته وقيل الكراهة
كراهة تزيه وهو المعتمد
فيكون استحكالا واما
المدكى ولو بعقر فلا وجه
لكراهته (و) فيها (التوقف)
للامام (في) الجواب عن
حكم (الكيمخت) بفتح
الكاف وهو جلد الحمار او
الفرس او البغل الميت
وجه التوقف ان القياس
يقتضى نجاسته لاسيما من
جلد حمار ميت وعمل
السلف من صلاتهم
بسيوفهم وبفسيرها منه
يقتضى طهارته والمعتمد
كما قالوا انه طاهر للعمل
لان نجس معفو عنه فهو
مستثنى من قولهم جلد
الميتة نجس ولودبغ واظن
ما علة طهارته فان قالوا

باستعماله محذوفا (قوله بعد دبه) واما قبله فلا يجوز الاتضاع به بحال قال ابن هرون وهو المذهب (قوله)
بماز يل الریح والرطوبة) ولو كان ذلك المزيا لهما نجسا كفى عبق (قوله ويحفظه من الاستحالة) اى من
التلف والتقطيع كما تحفظه الحياة ولا يشترط في الدباغ ازالة الشعر عندنا وانما يلزم ازالته عند الشافعية
القائلين ان الشعر نجس وان طهارة الجلد بالدبغ لا تعدى الى طهارة الشعر لانه متحلل الحياة فلا بد من زواله
واما عندنا فالشعر طاهر لان الحياة لا تخله فالقروان كان مذكى محوسى او مصيد كافر قلدى لبسه في الصلاة
باحقية لان جلد الميتة عنده يطهر بالدباغ والشعر عنده طاهر ولا يقلد فيه الشافعى لانه وان قال بطهارة
الجلد يقول بنجاسة الشعر ولا مالكا لانه وان قال بطهارة الشعر يقول بنجاسة الجلد لان بلقي ويقلد
المذهبين (قوله فان وقع الجلد في مدبغة) اى وخرج مدبوغا غير محتاج لآلة (قوله ولا كون الدابغ
مسلما) اى ولا يشترط كون الدابغ مسلما بل دبغ الكافر مطهر (قوله كالحبوب) اى بان يوعى فيها العدس
والقول ونحوهما من الحبوب ويغرى بل عليها ولا يطحن عليها بان تجعل الرحافقها لانه يؤدى الى تحلل بعض
اجزاء الجلد فتختلط بال دقيق واما لو جعل الجلد في بيت الدقيق في الطاحون وينزل الدقيق عليه فلا يضر
(قوله لانه يدفع عن نفسه) في الملبس انه ليس من استعماله في الماء لبسه في الرجل المبلولة وفاقا لـ (قوله ويجوز
لبسها الخ) اى جلود الميتة المدبوغه اى كما يجوز الجلوس عليها في غير المسجد لانيه لانه يمنع دخول النجس
فيه ولو معفوا عنه وقوله في غير الصلاة اى واما في الصلاة فقد علمت من مسئلة الفراء عدم الجواز الا اذا قلد
كاهن (قوله وفيها كراهة العاج) اى كراهة استعماله وقوله قال فيها اى معللا للكراهة وقوله وهذا اى التعليل
وقوله فيكون اى قول المصنف وفيها كراهة العاج (قوله من نجاسته) اى العاج (قوله وقيل الكراهة
كراهة تزيه) اى والفرض ان القيل غير مذكى وقوله فيكون اى قول المصنف وفيها الخ استحكالا لاني
لماسبق لان عادة المصنف يأتى بكلاما اما استحكالا او استشهادا واما تزيه به لافادة حكم آخر فهو قليل
وجل الكراهة فيها على كراهة التزيه احسن خصوصا وقد نقل جملها على ذلك ابو الحسن عن ابن رشد
ونقله ابن فرحون عن ابن المواز وابن يونس وغيرهم من اهل المذهب وسبب هذه الكراهة ان العاج وان
كان من ميتة لكن الحق بالجواهر في التزيين فأعطى حكما وسطا وهو كراهة التزيه وهو راعاة لما قاله ابن شهاب
وربيعة وعروة من جواز الامتشاط به اذا علمت ذلك تعلم ان العجين لا ينجس به (قوله فلا وجه لكراهته)
اى لكراهة استعماله بل استعماله جائز اتفاقا فالخلاف بالحرمة والكراهة انما هو في العاج المتخذ من فيل
ميت بغير ذكاة (قوله وفيها التوقف) اى فيها ما يدل على التوقف في الجواب عن حكم الكيمخت هل
هو الطهارة او النجاسة كقولها لا ادري واختلف هل توقف الامام بعد قول اول والاراجع الثاني وقيل
بنجاسته مع عفوه وقيل بطهارته وهو المعتمد وعليه فهو مستثنى من قولهم جلد الميتة لا يطهر بالدباغ
واعلم ان في استعمال الكيمخت ثلاثة اقوال الجواز مطلقا في السيوف وغيرها وهو لما لك في العتبة وجواز
استعماله في السيوف فقط وهو قول ابن المواز وابن حبيب قال فن صلى به في غير السيوف يسيرا كان او كثيرا
اعاد ابا كذا في التوضيح وكراهة استعماله مطلقا قيل هذا هو الراجح الذي رجع اليه الامام لقوله في المدونة ان
تركه احب الى قال في التوضيح وعلى هذا القول فيحتمل ان من صلى به يعيد في الوقت ويحتمل انه لا يعيد
واما توقف الامام فهو في حكمه من جهة طهارته ونجاسته فالتوقف يجامع الجواز والكراهة لانهما في
استعماله والتوقف في الطهارة والنجاسة لا ينافي جواز استعماله او كراهته ولكن ذكر بعضهم ان الحق انه
طاهر وان استعماله جائز اما مطلقا في السيوف لا مكروه (قوله او البعل الميت) اى المدبوغ (قوله ووجه
التوقف) اى توقف الامام في طهارته ونجاسته ولم يجز بواحد منهما (قوله جلد حمار ميت) اما المذكى فقد
وجد قول في المذهب بطهارته (قوله انه طاهر) اى فلا يعيد من صلى به (قوله للعمل) لعمل السلف اى
بدليل عملهم (قوله لان نجس معفو عنه) اى كما قيل (قوله يلزم) اى لان العلة يجب اطرادها متى وجدت وجدت وجد

الشارع على اللغوية في غير الكيمخت وعلى الحقيقة في الكيمخت تحكم وعمل الصحابة عليهم الرضا في جزئي يحقق العمل في الباقي (و) من النجس (مؤ) ومدى (و) ولو من مباح الاكل في الثلاثة للاستقذار والاستحالة الى فساد ولان اصلها دم ولا يلزم من العفو عن اصلها العفو عنها والدلالة بوزن ظبي وصبي (وقح) بفتح القاف مدة لا يحاط لهما دم (وصديد) وهو ماء الجرح الرقيق المختلط بدم قبل ان تغلط المدة وقيل بل ولو غطت ومثل ذلك في النجاسة ما يسيل من موضع حل البثرات وما يرشح من الجلد اذا كشط وما يسيل من نقط النار (ورطوبة فرج) من غير مباح الاكل اتمامه فطاهرة الا المتعدى بنجس (ودم مسفوح) اي جار بسبب فصد او ذكاة او نحو ذلك اذا كان من غير سمن وذباب بل (ولو) كان مفسوحا (من سمن وذباب) وقراد وحلم خلافا لمن قال بطهارته منها واتما قبل سيلانه من السمن فلا يحكم بنجاسته ولا يامر باخراجه فلا بأس بالقائه في النار حيا (وسوداء)

الحكم واللازم باطل لان جلد الميتة المدبوغ غير الكيمخت غير طاهر على المعتمد (قوله وحل الخ) هذا اعتراض على المحققين من اهل المذهب حيث قالوا بطهارة الكيمخت طهارة حقيقية للعمل واما غيره من جلود الميتة المدبوغه فهو طاهر طهارة لغوية وحاصل الاعتراض انه يلزم على ذلك حل قوله عليه الصلاة والسلام ايما اهاب دبغ فقد طهر على الطهارة الحقيقية بالنسبة للكيمخت وعلى الطهارة اللغوية بالنسبة لغيره وهذا تحكم وعمل السلف في جزئي من جزئيات جلد الميتة المدبوغ يحقق العمل في غيره من الجزئيات فيقتضاه الحكم بطهارة غير الكيمخت بالديباغ طهارة حقيقية تأمل (قوله يحقق العمل) اي بطريق القياس (قوله ولو من مباح) اي هذا اذا كانت من آدمي او من محرم الاكل بل ولو كانت من مباح واعلم ان هذه الثلاثة من الآدمي ومحرم الاكل نجسة من غير خلاف واما من المباح قليل بنجاستها وقيل بطهارتها (قوله للاستقذار) اي انما كان كل واحد من الثلاثة نجسا ولو من مباح لاستقذاره وهذه العلة تقتضي النجاسة مالم يعارضها معارض تكشفه التكرار في نحو الخاط والبصاق (قوله والاستحالة) اي استحالة اصلها وهو الدم الى فساد (قوله ولان اصلها دم الخ) ردها التعليل بان الفضلات في بطن الحيوانات لا يحكم عليها بشئ اي لا بطهارة ولا بنجاسة وحينئذ فاصلها وهو الدم الذي في الحيوان ليس نجسا (قوله ولا يلزم من العفو الخ) جواب عما يقال مقتضى كون الدم اصلها ان يعني عن دون الدرهم منها كما عني عنه في الدم وحاصل الجواب انه لا يلزم من العفو عن اليسير من الدم العفو عن اليسير منها اذ ليس كل ما ثبت لاصل ثبت لفرعه (قوله من العفو عن اصلها) اي عن اليسير من اصلها (قوله العفو عنها) اي عن اليسير منها (قوله قبل ان تغلط المدة) اي فاذا غلطت فلا سمل لها الامدة وهي نجسة بطريق الاولى (قوله البثرات) اي البقايا (قوله من نقط النار) وكذا ما يسيل من نقطات الجسد في ايام الحر (قوله من غير مباح) شمل ذلك الادمي وهو كذلك على الراجح خلافا لمن قال بطهارة رطوبة فرج الادمي ويرتب على نجاسة رطوبة فرج الادمي تجسيس ذكر الواطئ او ادخال خرقة او اصبع مثلافه قعلق بها او بها الرطوبة (قوله اتمامه فطاهرة) اي لانه اذا كان بوله طاهرا فاولى رطوبة فرجه ومحل طهارة رطوبة فرج المباح مالم تغد بنجس كما قال الشارح ومالم يكن مما يحض كالبل والا كانت نجسة عقب حيضه واما بعده فطاهرة لما يأتي في قوله وان زال عين النجاسة بغير المطلق الخ كذا في حاشية شيخنا (قوله اذا كان من غير سمن) اي اذا كان ذلك من سائر الحيوانات غير سمن الخ (قوله بل ولو من سمن وذباب) اي فهو نجس ويعني عمادون الدرهم اذا انفصل عنه وهل الدم المسفوح الذي في السمن هو الخارج عند التقطيع الاول لا ما خرج عند التقطيع الثاني او الجاري عند جميع التقطيعات واستظهر بعض الاول (قوله خلافا لمن قال بطهارته منها) اي من المذكورات وهو ابن العربي ويرتب على الخلاف جوازا كل السمن الذي يوضع بعضه على بعض ويسيل دمه من بعضه الى بعض وعدم جواز ذلك فعلى كلام المصنف لا يؤكل منه الا الصنف الاعلى وعلى كلام ابن العربي يؤكل كله ومذهب الحنفية ان الخارج من السمن ليس بدم بل رطوبة وحينئذ فهو طاهر واعلم انه اذا شئ هل هذا السمن كان من الصنف الاعلى او من غيره اكل لان الطعام لا يطرح بالشئ كذا قرئ شيخنا (قوله وسوداء) اي التي هي احد الاخلط الاربعة الصفراء والدم والسوداء والبلغم ولا بد في كل انسان من وجود هذه الاربعة فالسوداء والدم نجسان والصفراء والبلغم طاهران (قوله مائع اسود) اي يخرج من المعدة (قوله كالدمل العبيط) هو العين المهملة معناه الخالص اي الصافي الذي لا خلط فيه واما العبيط بالعين المعجمة فهو لهودج ومنه قول امرئ القيس

تقول وقد مال العبيط بنا معا * عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل

(قوله او كدر الخ) اشار الى ان السوداء تطلق على ثلاثة امور الدم الخالص الذي لا خلط فيه والدم الذي فيه خلط لان الكدر هو غير الصافي وعدم الصفاء بالخلط والدم الاجر الذي لم تشتد جرتة والحاصل انها على

النجاسة إذا تفسرت
اعراضها لا تتغير عن الحكم
الذي كانت عليه عملا
بالاستصحاب والمعمد
أنه طاهر (ودخانه) ضعيف
والمعمد طهارته أيضا
(وبول وعذرة من آدمي
(و) من (محرم) كحمار
(و) من (مكروه) كسبع
وهرووطواط ولما ذكر
الاعيان الطاهرة والنجسة
ذكر حكم ما إذا حلت
النجاسة بطهاره فقال (١)
(وينجس كثير طعام مائع)
كعسل وسمن ولو وجد بعد
ذلك القليل (النجس)
او متنجس يتحلل منه شيء
ولو ظنا لا شك اذا بطرح
الطعام به او لى اذا علم بانه
لا يتحلل منه شيء كالعظم
اذا الحكم عندنا لا ينتقل
(قل) حل فيه فالكثير لوى
ولو بمقوعه في الصلاة او
لم يمكن الاحتراز منه كروث
فأرو مثل الطعام الماء
المضاف كماء العجين او سكر
حيث حلت فيه النجاسة
بعد الاضافة والا اعتبر التغير
(ك) طعام (جامد) وهو
الذى اذا اخذ منه شيء

الاولين مانع اسود اما خالص من الخلط وهو ما اشار له بقوله كالم عبيط واما غير خالص وهو ما اشار له بقوله او كدرو واما على الثالث فهي دم احمر خالص وعلم من كلامه ان الدم والسوداء نجسان فلو خالط القىء والقاس احد هما وعذرة حال كون القىء او القلس ينقلب الى المعدة فان المعدة نجس ويترتب على نجاسة المعدة بطلان صلاته اذا كان الرمد كور عمدا على ما يأتى في ازالة النجاسة (قوله أى شدة الحجر) تفسير لقائى (قوله ورماد نجس) قال ابن مرزوق مانعه اعتمد المصنف فيما صرح به من نجاسة الرماد على قول المازرى انه لا يظهر عند الجمهور من الاثمة وما كان حقه ان يقتضى فيه الإجماع اختاره اللخمي والتونسي وابن رشد من طهارته واما كلام المازرى فيحتمل ان يريد به الاثمة من غير مذهبا اه قله بن ثمان قول المصنف ورماد نجس بالاضافة أى رماد وقيد بنجس بالالتوين لان الرماد اذا كان نجسا لم يحكم عليه بانه نجس لانه تحصيل الحاصل (قوله بناء) راجع لكلام المتن (قوله والمعمد انه طاهر) أى مطلقا وان النار تطهر سواء اكلت النار النجاسة اكلا قويا ولا خلافا لمن قال بنجاسته كالمصنف ولمن فصل وعلى المعمد فالخبز المحبوز بالروث النجس طاهر ولو تعلق به شيء من الرماد ونصح الصلاة قبل غسل القدم من اكله ويجوز حمله في الصلاة وكذا ينسب عليه طهارة ما حذى من الفخار بنجس وكذا عرق جام حذى به (قوله والمعمد انه) أى دخان النجس طاهر الذى فى ح ان ظاهر المذهب نجاسة دخان النجاسة وهو الذى اختاره اللخمي والتونسي والمازرى وابوالحسن وابن عرفة قال بعضهم وهو المشهور نعم ابن رشد اختار طهارته كالرماد اه بن (قوله وبول وعذرة من آدمي) أى غير الانبياء ولا فرق بين كون آدمي صغيرا او كبيرا ذكر او اناشى كل الصغير الطعام ام لازالت رائحة البول منه ام لا كان البول كثيرا او قليلا ولو متطيرا كروث البر وولوزل البول والطعام على حاله من غير تغيير على المعمد (قوله وينجس كثير طعام الخ ٣) شمل منطوقه مسئلة ابن القاسم وهي من فرغ عشر قلال سمن في زقاق جمع زق وعاء من جلد ثم وجد في قلة فارغة منها قارة يابسة لا يدري في أى زق فرغها فانه يحرم اكل الزقاق كلها ويحرم ليس هذا من طرح الطعام بالشئ لان ذلك في نجاسة شئ في طرفها على الطعام وهي هنا محققة ولكنها المالم تعين محلها تعلق حكمها بالكل (قوله بعد ذلك) أى بعد وقوع النجاسة فيه وقوله القليل اشار بهذا الى ان مفهوم كثير مفهوم موافقة وانه من غوى الخطاب (قوله بنجس) أى بسقوط نجس فيه تحقيقا وظنا ولا بد ان يكون ذلك النجس الساقط يتحلل منه شيء في الطعام تحقيقا وظنا وسواء كانت النجاسة الواقعة في المائع مائعة او يابسة ففي البرزلى عن ابن قدام اذا وقعت ريشة غير مذكى في طعام مائع طرح وقوله لا شك اى في التحلل وكذا في سقوط النجاسة (قوله واولى اذا علم) أى او ظن (قوله اذا الحكم) المراد به وصف النجاسة القائم بالشئ النجس كالعظم لا يتقل ويثبت في طرح ذلك العظم وحده دون الطعام واقتضى كلامه تنجيس القملة للعجين حيث لم تحصر في محل خلافا لمن قاسه بمحرم جهل عينها ببادية فلا يحرم نساء تلك البادية ككافى ح ان قلت ذكر ابن يونس ان الطعام اذا وقعت فيه قلة فانه يؤكل اقلتها وكثرته قلت لعله مبنى على ان قليل النجاسة لا يضرك كثير الطعام والافه مشكل كذا نقل شيخنا عن ابن مرزوق قال في الحج والطاهر ان الفرع مبنى على مذهب سخنون من ان القملة لانفسها سائلة ويؤيده اسناده في النوادر وفي نقل ابن عرفة وعليه فلا يقيد بالقلة الا للاحتياط (قوله ولو بمقوعه في الصلاة) أى كدرون درهم من دم لقصر العفو على الصلاة على المعمد ككافى ح (قوله كروث فأر) أى شأنه استعمال النجاسة كقار البيت فاذا حل روثه في طعام نجسه خلافا لما افتى به ابن عرفة من طهارة طعام طبع وفيه روث القارة كذا في حاشية شيخنا (قوله ومثل الطعام المضاف) أى فاذا حلت فيه نجاسة ولو قليلة بنجس ولو لم يتغير وهذا هو المشهور ونقل الزرقاني عن الناصر ان الماء المضاف ليس كالطعام ويثبت فلا تنجسه النجاسة الا اذا غيرته (قوله والا) أى والابان حلت فيه نجاسة قبل الاضافة فلا تنجس الا اذا تغير وقد الغزفي الحج في ذلك بقوله قل للفتية امام العصر قد مرحت * ثلاثة باناء واحد نسبوا

(مطلب)

رماد نجس ودخانه

(مطلب) الطعام المائع

اذا حلت فيه نجاسة

(مطلب) حاول النجاسة

بالطعام الجامد

هذا الطهارة حيث البعض قدّم او * ان قدّم البعض فالتنجيس ما السبب
 (قوله لا يتراد بسرعة) اي لا يتراد من الباقي ما يملأ موضع الماخوذ بقرب فان تراد بسرعة فهو مانع بنجس
 كله من غير تفصيل (قوله بان تكون الخ) اي ان امكن السريان بسبب كون الخ (قوله مائعة) لان كانت
 جامدة لا يتحلل منها شيء كعظم وسن فلا يتنجس ما سقطت فيه لان الحكم لا ينتقل وحينئذ قطرح النجاسة
 وحدها دون الطعام وفي الحاشية لا مفهوم لقوله مائعة فقد قال ح فرع لافرق بين كون النجاسة الواقعة
 في الجلامدة مائعة او غير مائعة في انه ينظر لا مكان السريان اه وبعبارة اخرى سواء كان الواقع فيه مائعا
 او غيره لقول البرزلي افتى شيخنا ابن عرفة في هري زيتون وجدت فيه فارة ميتة بانه نجس كله لا يقبل التطهير
 اي والقرض انه طال الزمان بحيث يظن السريان في الجميع اه كلام الحاشية وقد يقال انه لا مخالفة بينه
 وبين كلام شارحنا لان مراد شارحنا بالمائعة ما يتحلل منها شيء سواء كانت رطبة او يابسة والمحترز عنه في
 كلامه الجلامدة بمعنى التي لا يتحلل منها شيء والمراد بالمائعة في كلام الحاشية الرطبة وغير المائعة غير
 الرطبة والحال انه يتحلل منها شيء (قوله او يطول الزمان) اي او كان الطعام غير متحلل بل كان يابساً كالحبوب
 ولكن حال الزمان بحيث يظن سريان النجاسة لجميعه كانت مائعة كالبول او جامدة كالومات خنزير في راس
 مطمور وبقي الخنزير مدة طويلة وظن ان الحب كله شرب من صديده لم يؤكل كما نقله الشيخ عن ابن ابي زيد (قوله
 لا تفاء الامرين) اعني كون الطعام متحللاً او جامداً ومضت مدة يظن فيها السريان وذلك بان كان الطعام
 جامداً غير متحلل كالحبوب ولم تمض مدة يظن فيها السريان للجميع بل للبعض والقرض ان النجاسة يتحلل
 منها سواء كانت رطبة كالبول او يابسة كالقار الميت واما لو كانت لا يتحلل منها شيء كالعظم فانها تطرح وحدها
 كما مر (قوله فبحسبه) اي فطرح من ذلك الطعام ما سرت فيه النجاسة فقط بحسب طول مكثها وفصره
 على ما يقتضيه الظن والباقي طاهر يؤكل ويباع لكن يجب البيان لان النفوس تمذقه (قوله بخلاف الماء)
 اي فانه اذا حلت فيه نجاسة وغيره يمكن تطهيره بصب مطلق عليه قليل او كثير حتى يزول التعير او بصب تراب
 او طين فيه حتى يزول التعير (قوله ولا يظهر زيت الخ) خلافاً لمن قال وهو ان البادانه يمكن تطهيره بصب
 ماء عليه ونخضضته وثقب الاءاء من اسفله وصب الماء منه وينحل كذلك مما راى حتى يعلب على الظن زوال
 النجاسة (قوله وما في معناه من جميع الادهان) انما به على الادهان فقط مع ان غيرها من سائر المائعات
 كاللبن والعسل وغير ذلك مثلها في الحكم لان الخلاف انما وقع في لادهان لان الماء بها يطهرها ثم ينفصل عنها
 بخلاف غيرها فانه يمارجها ولا ينزل عنها فلا تطهرها فافا اه بن (قوله خواط) بالاولا لانه من خالط لامن
 خلط كروح من زاحم لامن زحم واما طبخ وما بعده فهو من طبخ وملح وصلق وانما يدل عن خلط الى
 خوط ليشمل ما اذا كان الخلط بفعل فاعل ام لا بخلاف خوط فاه انما يصدق اذا كان الخلط بفعل فاعل (قوله
 فيقبل التطهير) اي ما لم تطل اقامة النجاسة فيه بحيث يظن انها سرت فيه والا فلا يقبل التطهير وما ذكره
 السارح من التفصيل في اللحم بين حلول النجاسة في اثناء الطبخ وانتهائه هو المعول عليه خلافاً لمن قال
 يطهر اللحم الذي يطبخ بماء نجس او تقع فيه نجاسة لافرق بين اثناء الطبخ وانتهائه وخلافاً لمن قال انه
 لا يطهر مطلقاً وافهم قوله طبخ ان ما يفعله النساء من انه اذا ذكيت دجاجة او نحوها وقبل غسل مذبحتها
 تصلقها لاجل زعر يشهائم تطبخ بعد ذلك فانها تؤكل خلافاً لصاحب المدخل القائل بعدم كملها لانه
 سرت النجاسة في جميع اجزائها (قوله ولا زيتون ملح بنجس) اي بان جعل عليه ملح نجس يصلحه او ما وحده
 او مع ماء واما لو طرات عليه النجاسة بعد تمليحه واستوائه فانه يقبل التطهير بمسح بالماء المطابق ومثل ذلك
 يقال في اللبن والليمون والنازنج والبصل والجزر الذي يحلل ومحل عدم الضرر اذا لم تمكث النجاسة مدة يفن
 انها سرت فيه والا فلا يقبل التطهير (قوله بتخفيف اللام) اي ملح بوضع ملح نجس عليه من اول الامر
 خلافاً لمن قال انه يقبل التطهير بمسحه بالمطلق (قوله وبيض صلق) شامل لبيض النعام لان غلظ قشره
 لا ينافي ان يكون له مسام يسرى منها الماء ولا فرق بين ان يكون الماء المصلوق فيه متعير بالنجاسة ام لا لانه

وسمن وعسل جامدين
 فينجس (ان امسكن
 السريان) في جميعه تحقيقا
 او ظنا لا شكاً بان تكون
 النجاسة مائعة كبول
 والطعام متحلل كسمن
 او يطول الزمن بحيث
 يظن السريان في الجميع
 (والا) يمكن السريان في
 جميعه لا تفاء الامرين
 (فبحسبه) اي بحسب
 السريان من طول مكث
 او قصره على ما يقتضيه
 الظن ولما كان الطعام اذا
 حلت فيه نجاسة لا يمكن
 تطهيره بخلاف الماء وكان
 بعض الاطعمة وقع فيها
 خلاف في قبول التطهير
 والراجح عدم القبول فيه
 عليه بقوله (ولا يظهر)
 اي لا يقبل التطهير
 (زيت) وما في معناه من
 جميع الادهان (خواط)
 بنجس (و) لا (لحم طبخ)
 بنجس من ماء او وقعت
 فيه نجاسة حال طبخه
 قبل نضجه اما ان وقعت
 بعد نضجه فيقبل التطهير
 بان يغسل ما تعلق به من
 المرق (و) لا (زيتون ملح)
 بتخفيف اللام بنجس
 (و) لا (بيض صلق)

(مطاب) لا يظهر ريت
 خوط بنجس
 (مطلب) اللحم المضبوخ
 بنجس
 (مطلب) البيض المصلوق
 بنجس

بنجس) على الرابع في الجميع ثم ذكر ما للحق بالطعام في حكمه بقوله (و) لا يطهر (نخار) تنجس (بقواض) أي كشير الغوص أي النفوذ
في أجزاء الأناء تكمر وبول وماء متنجس مكث في الأناء مدة يظن أنها ٤٥ قد سرت في جميع أجزائه لا بغير غواص ولا أن لم

يكت بأن أزيل في الحال
فانه يطهر وخرج بالفخار
النحاس ونحوه والزجاج
والمدهون المانع دهانه
الغوص كالصيني والمزفت
لان لم يمنع كالمدهون
بالخضرة أو الصفرة
كاواني مصر فانه لا يطهر
ان طال اقامه الغواص فيه
(ويتنفع) جوارا (بمتنجس)
من الطعام والشراب
واللباس كريت ولبن وخل
وينبذ (لانتجس) فلا
يتنفع به الا جلد الميتة
المذبوح على ما حرام
ميتة تطرح لكلاب او
شحم ميتة تدهن بحلة
ونحوها او عظم ميتة
لوقود على طوب او حجارة
او دعت ضرورة كاساغة
غصنة تخمر عند عدم
غيره وكا كل ميتة لمضطر
او جعل عذرة بماء لسقي
الزرع فيجوز (في غير
مسجد) لايه فلا يوقد
بزيت تنجس الا اذا كان
المصباح خارجا والضوء
فيه فيجوز ولا يسنى
بالتنجس فان بنى به ليس
بظاهر ولا يهدم (و) في
غير (آدمي) فلا يأكله ولا
يشربه ولا يدهن به الا
ان الأدهان به مكره وعلى
الراح ان علم ان عنده ما يزيل

ملحق بالطعام اما لانه مظنة التعير واما إعادة لقول ابن القاسم وقليل الماء ينجسه قليل النجاسة وان لم يغيره
اه عقب عن ز وقال بن الظاهر كما قاله بعضهم ان الماء اذا حلت نجاسة ولم يغيره ثم صلق فيه البيض فانه
لا ينجسه لما سمن ان الماء حينئذ يظهور ولو قل على المشهور وكذا اذا وجدت فيه واحدة مدزرة ولم يغير الماء
فان الباقي يظهور واما كلام اجدو غيره فغير ظاهر في ذلك اه كلامه (قوله صلق بنجس) اي واما لوطرات
له النجاسة بعد صلقه واستوائه فانه لا ينجس كما انه لو شوى البيض المتنجس فشره فانه لا ينجس (قوله ونخار
بقواض) قال بن اطلق في الفخار والظاهر ان الفخار البالي اذا حلت فيه نجاسة غواصة يقبل التطهير كافي
نوازل العلامة سيدي عبد القادر القاسمي فيحمل كلام المصنف على نخار لم يستعمل قبل حلول الغواص فيه
أواستعمل قليلا انتهى كلامه وهو اولي بما في حاشية شيخنا حيث قال ونخار بغواض ولو بعد الاستعمال لان
الفخار يقبل الغوص دائما كافي كبير خش نقلا عن اللقائي اه ثم ان عدم قبول الأناء للتطهير انما هو باعتبار
انه لا يصلح به مثلا واما الطعام يوضع فيه بعد غسله او الماء فانه لا ينجس به لانه لم يبق فيه أجزاء للنجاسة كما
قاله ابو علي المناوي اه بن واعلم ان مثل الفخار او اني الخشب الذي يمكن سريان النجاسة الى داخله وليس
مثل الفخار بغواص الحديد والنحاس يحمي ويطلق في النجاسة تدفعه بالحرارة والقوة قاله في الميج (قوله
تكمر) اي والحال انه لم يتنجس في الأناء اما لو تنجس في الفخار كان الوعاء طاهرا اتبع الخمر لان الطرف تابع
للمظروف (قوله انها قد سرت في جميع أجزائه) ليس هذا شرط بل لو سرت في البعض فالحكم كذلك قاله شيخنا
(قوله لا بغير غواص) اي كالعدرة واللحم النجس (قوله كاواني مصر) اي لان واني مصر المدهونة تشرب
قطعا فهي داخلة في الفخار ^{في تنبيهه} ما صبغ بصبغ نجس يقبل التطهير بان يغسل حتى يزول طعمه فتى
زال طعمه فقد تطهر ولو بقي شيء من لونه وريحه بدل لبقوله لا لون وريح عسرا (قوله وينفع بمتنجس)
ظاهر كلامه يشمل الاتفاع بالبيع وجوازه وهو قول ابن وهب اذا بين ذلك ولكن المشهور ان المتنجس الذي
يقبل التطهير كالثوب المتنجس يجوز بيعه وما لا يقبله كالزيت المتنجس لا يجوز بيعه اه بن (قوله بمتنجس)
اي وهو ما كان طاهرا في الاصل واصابته نجاسة (قوله لانتجس) وهو ما كانت ذاته نجسة كالبول والعذرة
ونحوهما (قوله على ما سمن) اي من كونه يتنفع به بعد الدبغ في اليابسات والماء (قوله او ميتة) هو بالنصب
عطف على جلد ولا شئ ان طرح الميتة لكلا بل فيه اتفاع لك اتفويهما كانت تأكله الكلاب من عندك
(قوله لدهن بحلة) اي اولوقد اذا كان يتحفظ منه كما ذكره شيخنا (قوله او حجارة) اي لتصير حبرا (قوله
وكا كل ميتة لمضطر) في الميج انه اذا جبر الكسر الحاصل للشخص بكظم ميتة فانه يعفى عنه بعد الاتحام ولا
يجوز التداري بالنجر ولو تعين وفي التداوي بغيره من النجاسات اذا تعين خلاف واجازوه للعصاة كما قال
الشارح لا للعطش لانه زيه (قوله بماء) اي في ماء معد لسقي الزرع وهذا من المتنجس لامن النجس
فلا حاجة لاستثنائه (قوله في غير الخ) متعلق بمتنفع (قوله فان بنى الخ) واما لو كتب المصنف بنجس
او متنجس فانه يبل خلافا لبعضهم (قوله وفي غير آدمي) اي وفي غير اكل آدمي فلا يجوز للا آدمي اكله ولو غير
مكلف والخطاب لوايه ومثل الاكل الشرب وانما قدرنا ذلك لانه لا يصح بنى كل منافع الا آدمي لجوار
استصباحه بالزيت المتنجس وعمله صابون وعلقه الطعام المتنجس للدواب واطعامه العسل النحل ولبسه
الثوب المتنجس في غير المسجد وغير الصلاة وهو من منافعه (قوله على الرابع) وقيل ان الطلاء بالنجاسة
حرام والخلاف في الطلاء بالنجاسة غير النجر اما هو فالطلاء به حرام اضافة (قوله وممراده) اي المصنف بغيرهما
اي بغير المسجد واكل آدمي (قوله ويسقي به) اي الزرع (قوله ولا يصلح لباس كافر الى قوله غير عالم) هذه
الاحكام مبنية على تقديم الغالب على الاصل اذا بارض الاصل والغالب فان تلك الامور الاصل فيها
الطهارة والغالب فيها النجاسة وكل ما غلبت عليه النجاسة لا يصلح به والشأن في الكافر وما عطف عليه عدم

النجاسة وممراده بغيرهما ان يستصبح بالزيت المتنجس ويحمل به صابون ثم يغسل الثياب بالمطلق بعد الغسل به ويدهن به بحبل وعجلة
وساقية ويسقي به ويطعم للدواب (ولا يصلح) (مطلب المصنوع بالنجس)

وكذا سائر صنائعه يحمل فيها على الطهارة (و) لا يصلي (بما ينم فيه مصل آخر) أي غير مريد الصلاة به لأن الغالب نجاسته بمنى أو غيره وهذا إذا لم يعلم أن من ينم فيه محتاط في طهارته والا صلى فيه وافهم قوله آخر جواز صلاة صاحبه فيه (ولا) يصلي (بتياب غير مصل) أصلا أو غالبا كالنساء والصبيان أعضاها للنوم أو لعدم توقيه النجاسة غالب (ال) ثياب (كرأسه) من عمامة وعريقة ومنديل فعمولة على الطهارة إذا الغالب عليه عدم وصول النجاس إليها والاستثناء راجع للفرعين قبله (ولا) يصلي (بمحاذي) أي بمقابل (فرج غير عالم) بالاستبراء وأحكام الطهارة كالسراويل والأزرة إلا أن تعلم طهارته وأما العالم فيصل بمحاذي فرجه وكان الأسباب بذكر هذه الفروع في فصل إزالة النجاسة

(مطلب) الصلاة في نسج الكافر وإن ما صنعه محمول على الطهارة

(قوله في ثوب ينم فيها الخ) في المصباح الثوب الخ في المصباح الثوب مد كراه

قوى النجاسة (قوله بالنساء المفعول) أي لأجل الإشارة إلى أنه لا يجوز حتى لذلك الكافر إذا أسلم أن يصلي في ذلك اللباس حتى يغسله كراه أو أشبه عن مالك ثم إن محل الحرمة إذا جزم بعدم الطهارة أو ظن عدمها أو شك في الطهارة أو ما لو تحققت طهارتها أو ظنت فانه تجوز الصلاة فيها وهذا بخلاف ثياب شارب الخمر من المسلمين فانه لا تجوز الصلاة فيها عند تحقق النجاسة أو ظنها إلا أن شك في نجاستها فانه تجوز الصلاة فيها تقديم الأصل على الغالب (قوله بأشبه جلده) أي كالقميص والسر وال (قوله أولا) كالعمامة وأمثال (قوله إلا أن تعلم) أي أو ظن (قوله بخلاف نسجه) أي منسوجه (قوله فيصل في) أي ما لم يتحقق نجاسته أو ظن (قوله لجه على الطهارة) أي لأنهم يتوقون فيه بعض التوقي لثلاثة تسد عليهم أشغالهم فيحمل في حالة الشك على الطهارة (قوله وكذا سائر الخ) أي فلا خصوصية للنسج بل سائر الصنائع يحملون فيها على الطهارة عند الشك ولو صنعها في بيت نفسه خلا فالأبى عرفه ثم إن تعليلهم طهارة ما صنعوه بكونهم يتوقون فيه بعض التوقي لثلاثة تسد عليهم أشغالهم بهذا الناس عن صنعتهم يقتضي أن ما يصنعه لنفسه أو أهله يحمل فيه عند الشك على النجاسة لكن في البرزلى ما يفيد طهارة ذلك أيضا فلا فرق بين ما صنعه لنفسه وما صنعه لغيره (قوله ولا بما ينم الخ) أي تحرم الصلاة في ثوب ينم فيها مصل آخر إذا تحققت نجاستها أو ظنت أو شك فيها وأما إذا علم أن صاحبها الذي ينم فيها محتاط في طهارتها أو ظن ذلك جازت الصلاة فيها * وأعلم أنه ليس من هذا القيسل ما يفرض في المضايق والقيعان والمقاعد فتجوز الصلاة عليه لأن الغالب أن النائم عليها يلتفت في شيء آخر غير ذلك الفرش فإذا حصل منه شيء مثلا فاعيا يصيب ما هو ملتفت به فقد اتفق الأصل والغالب على طهارته (قوله بما ينم فيه) أي أو عليه من ثوب أو فرش (قوله والأصلي فيه) أي والأبى أن علم أن صاحبها محتاط فيه كما إذا كان لشخص فراش ينم فيه وله ثوب للنوم فإن فرشه ذلك طاهر وإن كان مما ينم فيه مصل آخر ومنزل ما إذا علم احتياط صاحبه ما إذا أخبر صاحبه بطهارته أن كان ثقة وبين وجه الطهارة أو اتفاقا مذهبيا كذا قال بعض فالبن والطاهر عدم التقييد لأن الأصل هو الطهارة (قوله جواز صلاة صاحبه) أي لأنه أعلم بحال نفسه فإن كان متحفظا ساغ له الصلاة فيه والأفلا فعلم من هذا أنه لا مفهوم لقول المصنف آخر لأن المدار في المنع على عدم الاحتياط فتي كان النائم فيه ليس عنده احتياط منعت الصلاة فيه لذلك النائم العبر المحتاط ولغيره وإن كان عنده احتياط جازت الصلاة فيه لذلك النائم المحتاط ولغيره (قوله ولا بتياب غير مصل) أي يحرم وهذا إذا تحققت نجاستها أو ظنت أو شك فيها أما إذا تحققت طهارتها أو ظنت جازت الصلاة فيها وطاهر المصنف منع الصلاة بتياب غير المصلي ولو أخبر بطهارتها ودخل في الثياب الخلف وهو ظاهر ما قاله شيخنا فلو شك في طهارة ثوب الشك في صلاة صاحبه وعدم صلاته صلى في ثياب الرجال فقط لأن الغالب صلاتهم دون ثياب النساء لأن الغالب عدم صلاتهن وهل ثياب الصبيان محمولة على الطهارة حتى يتيقن النجاسة أو محمولة على النجاسة حتى يتيقن الطهارة قولان المعتمد منهما الثاني أنظر حاشية شيخنا (قوله لا ثياب كراه) قال بن بحث في هذا ابن مرزوق فقال لا يخفى أنهم أنعموا بالصلاة بما ينم فيه مصل آخر من أجل الشك في نجاسته والذلك في نجاسة ثوب راس غير المصلي أقوى بكثير لأن من لا يتحفظ من النجاسة لا يبالي أين تصل النجاسة وقد يقال أنا لا أسلم أن الشك في نجاسة ثوب راس غير المصلي أقوى لأنه وإن كان لا يبالي أين تصل النجاسة إلا أن الغالب عدم وصول النجاسة لثوب الراس كذا قرر شيخنا (قوله للفرع بن قبله) وهما قوله ولا بما ينم فيه مصل آخر ولا بتياب غير مصل (قوله ولا يصلي) أي يحرم (قوله أي بمقابل فرج الخ) أي بمقابل من غير حائل يغلب معه على الظن عدم وصول النجاسة لما فوقه وذلك بان لا يكون حائل أصلا أو كان ولكن يغلب على الظن معه وصول النجاسة لما فوقه لركته (قوله إلا أن تعلم الخ) أشار بهذا إلى أن محل الحرمة إذا علمت النجاسة أو ظنت أو شك فيها وأما إذا علمت الطهارة أو ظنت جازت الصلاة (قوله وأما العالم) أي بالاستبراء فيصل بمحاذي فرجه وهل يتيسر جواز

ولما كان المحلى يشارك النجس في حرمه الاستعمال ذكره بعده فقال (وعلم استعمال ذكر) بالغ (محلى) بذهب وفضة نسجها كان
اوطرزا اوزرا واما الصغير فيكره لوليه الباس الذهب والحرير ويجوز له ٤٧ الباسه الفضة هذا هو المعتمد ونبه بالمحلى

على احرؤية المحلى نفسه
كاساور واما اقتناؤه
للعاقبة اولز وجهه مثلا
يزوجها خائز وكذا
التجارة فيه (ولو) كان
المحلى (منطقة) بكسر
الميم وهي التي تشد بالوسط
خلافا لقول ابن وهب
لا بأس باتخاذها مفضضة
(و) لو (آلة حرب)
كانت مما يضارب بها
كرمح وسكين او يتيق بها
ككترس او يركب فيها
كسرج او يستعان بها
على الفرس كلباحم (الا
المصحف) مثلث الميم
فلا يحرم تحليته بأحد
النقدين (الا ان
تحليه جلده من خارج
جائز بخلاف كتابته او
كتابة اجزائه او اعشاره
بذلك او بالجمرة فكره
لانه يشعل القارئ عن
التدبر وانظر هل يتم
ذلك بالنسبة للحمرة
وتخصيصه مخرج اسائر
الكتب ولو كتب
الحديث فيمنع وهو
كذلك خلافا لاستحسان
البرزلي وشيوخه جواز
تحليه الاجارة (و) (الا
(السيف) فلا يحرم تحليته
كانت فيه كقبضته اولا
بجفيرة الا ان يكون

الصلاة في محاذي فرج العالم بالاستبراء بما اذا اتفقا مذهبيا اولا يقيد بذلك بل يجوز مطلقا اتفقا مذهبيا
اولا الا ان يخبر بالنجاسة كذا انظر بعضهم قال شيخنا والطاهر انه يقيد بذلك واعلم ان حكم قوط الحمام ان كان
لا يدخله الا المسلمون المتحفظون الطاهرة والا فالاولى غسل الجسد والثوب الذي يلبس عليه قبل غسله
للاحتياط الا ان يتبين النجاسة هذا محصل ما ذكره (قوله اوطرزا اوزرا) اي فلا فرق بين كون الحلية
متصلة بالثوب او منفصلة (قوله هذا هو المعتمد) ومقابله انه يحرم على الولي الباس الصغير الذهب والحرير
ويكره الباسه الفضة وهو قول ابن شعبان ورجه في التوضيح ومآله الشارح هو ظاهر المذهب عند كثير من
الشيوخ وشهره في الشامل وهو الطاهر من جهة نقول المذهب وقول ابن شعبان اظهر من جهة الدليل
انظر بن (قوله كاساور) اي وخالخل وقرط (قوله واما اقتناؤه) اي المحلى او المحلى (قوله للعاقبة) اي او
لا بقصد شيء واحترز عن اقتناؤه بقصد استعماله هو فانه يحرم مثل استعماله بالفعل (قوله مثلا) اي او بنت
(قوله ولو كان المحلى) اي الذي تحلى به الذكر البالغ واما المرأة فلا حرمة عليها في ذلك كما يأتي في قوله وجاز للمرأة
الملبوس مطلقا والمنطقة من جلة الملبوس (قوله بكسر الميم) اي وسكون النون ودها وفتح الطاء (قوله)
لا بأس باتخاذها) اي الرجال (قوله ولو آلة حرب) اي يحرم تحليتها على الرجال وكذا على النساء ورد بلو على من
قال يجوز تحليه الذكر البالغ آلة الحرب مطلقا لما في ذلك من ارباب العدو (قوله فلا يحرم تحليته بأحد
النقدين) اي لا للرجل ولا للمرأة (قوله الا ان تحليه جلده) اي بأحد النقدين وقوله من خارج اي من
خارج الجلد (قوله وانظر هل يتم ذلك) اي التعليل بالنسبة للحمرة وحينئذ فاذكره من الكراهة بالكاتبه
بالجمرة سلم اولا يتم وحينئذ فلا كراهة قال شيخنا العدوي وانا نقول لا وجه للكراهة والطاهر الجواز بل في
البرزلي ما يفيد جواز كتابته بالذهب ومفاد عجم اعتماده (قوله وتخصيصه) اي المصحف بالذ كر دون غيره
من الكتب (قوله فيمنع) اي تحليتها بأحد النقدين وكذلك المقامة والدواة وفي البرزلي جواز تحليه الدواة ان
كتب بها المصحف وقوله وهو كذلك اي فقد نص على المنع ابن شاس في الجواهر وسند في الطراز واعلم
انه يجوز كتابة القرآن في الحرير وتحليته به ويمتنع كتابة العلم والسنة فيه بالنسبة للرجل ويتفق على الجواز
بالنسبة للنساء وخلاصته انه يجري على افتراضه فيكون المشهور منعه للرجال وجوازه للنساء قاله شيخنا
في الحاشية (قوله خلافا لاستحسان البرزلي) اي فالحق منع تحليتها بأحد النقدين من داخل او من
خارج للرجل او امرأة لانها ليست ملبوسا بل وكذا امتنع تحليتها بالحرير فيما يظهر كقوله شيخنا في الحاشية
(قوله والا لسيف) قال شيخنا اي اذا كان اتخاذه لاجل الجهاد في سبيل الله واما اذا كان اتخاذه لاجل جملة
في بلاد الاسلام فلا يجوز تحليته (قوله فلا يحرم تحليته) اي لو ورد السنة بتحليته لالكونه اعظم آلات
الحرب (قوله والا تفور بط سن) اشعر اقتصاره عليهما منع غيرهما كأغلة او اسبع وزاد الشافعية الاغلة
لا الاصبع وقاسوه على الاتف والسن الوارد في النص (قوله ور بط سن) اي وله ايضا اتخاذا الاتف ور بط
السن معا والمراد بالسن الجنس الصادق بالواحد والمتعدد (قوله اوسطة) اي فاذا سقطت السن جاز ردها
ور بطها بشرط من ذهب او من فضة وانما جاز ردها لان ميتة آدمي طاهرة وكذا يجوز ان يرد بدلها سنا
من حيوان مذكي واما من ميتة فتقولان بالجواز والمنع وعلى الثاني فيجب عليه قلعها عند كل صلاة مالم
يتعذر عليه قلعها والا فلا (قوله لجميع ما تقدم) اي من قوله الا المصحف الى قوله ور بط سن قال ابن مرزوق
ما ذكره من جواز اتخاذا الاتف ور بط الاسنان بالذهب والفضة صحيح بحسب القياس لكن نصوص المذهب
انما هي في اباحة الذهب لذلك ولم يذكر والفضة الا ما وقع في بعض نسخ ابن الحبيب وقد يقال انما جاز ذلك
في الذهب للضرورة اليه لمافي من الخاصية وهي عدم التثني دون الفضة فيمنع القياس مع ظهور الفارق

لامرأة فيحرم لانه كالمكحلة وطاهر ولو كانت تقاسل (و) (الا الاتف) فيجوز اتخاذه من احد النقدين (و) (الا ر بط سن) نخاعل او
سقط بشرط (مطلقا) بذهب وفضة وهو راجع لجميع ما تقدم (و) (الا حاتم الفضة) فيجوز ان يذهب ان اسه للسنة لا لعجب
(مطلب) تحليه المصحف وكتابته

والتحريم وكان درهمين فأقل والإحرام ونسب جعله في اليسرى (لا يجوز للذكر (ما) أي خاتم (بعضه ذهب ولو قل) والمعتمد أنه إذا قل لا يحرم بل يكره ولو تميز الذهب ولم يخلط بالفضة بخلاف المساوي والظاهر أن المطلق بالذهب لا يحرم لأنه تابع للفضة (و) حرمة (أناء نقد) من ذهب أو فضة أي استعماله (و) حرمة (اقتناؤه) أي ادخاره ولو لعاقبة دهر لأنه ذو ربح للاستعمال وكذا التحميل به على المعتمد وقولنا ولو لعاقبة دهر هو مقتضى النقل ويشعر به التعليل ٤٨ وهو الذي ينبغي الجزم به إذا لاء لا يجوز بحال لرجل ولا امرأة فلا معنى لادخاره

للعاقبة بخلاف الحلي يتخذها الرجل للعاقبة فجوازها ظاهر لأنه يجوز للنساء فيباع لمن أولغيرهن وحرمة كل من استعمال أناء النقد واقتنائه للرجل بل (وان) كان ثابتاً (للامرأة) وفي حرمة استعمال أو اقتناء الأناء من أحد النقيدين (المغشى) ظاهره بنحاس أو رصاص ونحوه نظر الباطنه وهو الراجح وجواره نظراً لطاهره قولان (و) في حرمة استعمال أو اقتناء الأناء النحاس ونحوه (الممّوه) أي المطلق ظاهره بذهب أو فضة نظر الظاهره وجواره نظر الباطنه عكس ما قبله قولان مستويان واستظهر بعضهم الثاني نظر القوة الباطن (و) في حرمة استعمال أو اقتناء الأناء الفخار أو الخشب (المضيب) أي المشعب كسره بخيوط ذهب أو فضة (و) الأناء (ذو الحلقة) تجعل فيه ومثله اللوح والمرأة وهو الراجح فيهما وجواره قولان والقولان المقابل للمنع فيهما الكراهة لا يعول عليه (و) في حرمة استعمال أو اقتناء (أناء الجواز) كسره بجد وباقوت وبأور وجواره وهو الراجح (قولان) وقد علمت أنه لا اجال في كلامه وأما ذكر القولين فالعذر له من حيث (مبحث) استعمال المنهى عنه وكذا اقتناؤه

فلا يصح من المصنف ولا من غيره إلحاق الفضة به نظر بن (قوله واتحد) أي فإن تعدد منع ولو كان مجموع المتعدد وزن درهمين فأقل كما جزم بذلك عجم قال بن وأتقدم ما مستنده فيه وقد تردد ح في ذلك فأنظره اه بن (قوله ونسب جعله في اليسرى) أي لأنه آخر الأمرين من فعله عليه الصلاة والسلام ولعل وجهه أن لبسه في اليسرى يعدل لقصد التزين وللتيامن في تناوله وكما يندب لبسه في اليسرى يندب جعل فضة للكف لأنه أبعد من العجب (قوله ولو قل) أي هذا إذا كان الذهب مساوياً بالفضة بل ولو كان أقل منها كالثلث وقد تبع المصنف في هذا ابن بشير وهو ضعيف (قوله بل يكره) كما يكره التخم بالحديد والنحاس ونحوهما وقوله بل يكره أي كما قاله ابن رشد والمعتمد لذلك القول المواق وعجم (قوله بخلاف المساوي) أي أنه يحرم (قوله لا يحرم لأنه تابع الخ) أي لأن الذهب تابع للفضة وحينئذ فالتخم بمكرهه (قوله أي استعماله) أشار الشارح إلى أن قوله وإناء نقد بالرفع عطف على استعمال على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ويجوز قراءته بالجر عطفًا على ذكر ولا يضركون الأول من إضافة المصدر لفاعله والثاني من إنشائه لمفعوله وقوله أي استعماله فلا يجوز فيه أكل ولا شرب ولا طيب ولا طهارة وإن صحت الصلاة (قوله واقتناؤه) أي وكذلك يحرم الاستئجار على صياغته في صور التحريم الآتية لافي صور الجواز ولا ضمان على من كسره وأتلفه ويجوز بيعها لأن عينها تملك أجماعاً (قوله ولو لعاقبة دهر) أي هذا إذا كان ادخاره بقصد استعماله في المستقبل بل ولو كان لعاقبة دهر (قوله لأنه ذو ربح للاستعمال) أي وسد الذرائع واجب عند الإمام وفتحها حرام (قوله وكذا التجميل) أي وكذا يحرم اقتناؤه لأجل التجميل أي التزين والحاصل أن اقتناؤه إن كان بقصد الاستعمال فحرام باتفاق وإن كان لقصد العاقبة أو التجميل أو للقصد شئ في كل قولان والمعتمد المنع وأما اقتناؤه لأجل كسره أو لفك أسير به فخاير هذا محصل ما ذكره أبو الحسن على المدونة وأما قضاءه بن راد العيرة (قوله وإن كان ثابتاً بالامرأة) أي بل وإن كان كل منهما ثابتاً بالامرأة والأوضح جعل اللام بمعنى من أي وإن كان كل منهما حاصلًا من امرأة (قوله واقتناء الأناء النحاس) أي كالنقد ورواها بنحوه والمقامه والركاب المتخذة من الحديد والنحاس وطليت بأحد النقيدين (قوله الثاني) أي وهو الجواز وقوله نظر القوة الباطن أي لأن المستبر والمفتل له الباطن لا الظاهر اه ونص ح وأما الممّوه فالأظهر فيه الإباحة والمنع بعيدان كان قد استظهره في الأكال (قوله تجعل فيه) أي من ذهب أو فضة (قوله ومثله) أي مثل الأناء اللوح يجعل له حلقة والمرأة تجعل لها حلقة من أحد النقيدين (قوله وهو الراجح فيهما) نص ح والأصح من القولين في المضيب وذو الحلقة المنع صرح به ابن الحاجب وابن الفاكهاني قال في التوضيح وهو اختيار القاضي أبي الوليد واختار القاضي أبو بكر الجواز ثم استدل على ذلك بكلام الأئمة (قوله لا يعول عليه) بل المعول عليه أن القول المقابل للمنع في هاتين المسئلتين الجواز (قوله وفي حرمة استعمال أناء الجوهر) هذا ضعيف جداً قال شيخنا والخلاف في أناء الجوهر مبنى على الخلاف في علة منع استعمال أو أنى الذهب والفضة فمن رأى أن العلة في منع استعمالها السرف منع في الجوهر من باب أولى ومن رأى أن المنع لأجل عين الذهب والفضة أجاز في الجوهر (قوله لا اجال في كلامه) أي لأن كل مسألة من المسائل المذكورة القولان فيها بالمنع والجواز والاجال إنما هو على ما قاله بعضهم من أن القولين في مسألة المضيب وذو الحلقة بالمنع والكراهة وفي غيرهما بالمنع والجواز وقد علمت أن ما قاله بعض غير معول عليه (قوله وأما ذكر القولين) أي مع أن كل مسألة فيها أحد القولين مرجح على الآخر والمرجح في الأولى والثالثة والرابعة

المنع

استعمال واقتناء (أناء الجواز) كسره بجد وباقوت وبأور وجواره وهو الراجح (قولان) وقد علمت أنه لا اجال في كلامه وأما ذكر القولين فالعذر له من حيث (مبحث) استعمال المنهى عنه وكذا اقتناؤه

للمسألة الملبوس مطلقاً)
ذهبوا ففضة او محلي بها
او حرير او ما يجري مجرى
اللباس من زر وفرش
ومسند (ولو نعل)
وقبقابا (لا كسري)
ومكحلة ومشط ومراة
ومدية من احد النقيدين
او محلي بها فلا يجوز

فصل في ذكره

حكم ازالة النجاسة وما
يتعلق بها مما يعني عنه
منها وما لا يعني عنه وغير
ذلك

وإنما قدم بيان حكم
طهارة الخبث على
الكلام على طهارة
الحدث لقلة الكلام عليها
فقال (هل ازالة النجاسة)
الغير المعفو عنها (عن
ثوب مصل) يعني محموله
فيشمل الحجر والخشب
والحبل المحمول له اذا لم
يكن الثوب طرف عمامته
بل (ولو) كان (طرف
عمامة) الملقى بالارض
تحرك بحركته اولا
وشمل المصلي الصبي
ويتعلق الخطاب بولييه
فأمره بذلك ولا يقال
الطهارة من باب خطاب
الوضع فالخطاب للصبي
لأننا نقول

(مبحث) ما يجوز للمرأة
استعماله وترزويق نحو

المنع والمرجح في الثانية والخامسة الجواز فكان الواجب ان يقتصر على الرجوع في كل مسألة (قوله من زر)
أي وقفل جيب ولقائف الشعر (قوله وساند) أي ولا يجوز للرجل على ما قاله ابن ناجي وشيخه ابن عرفة
وهو المعتمد ان ينام معها على الفرش الحرير خلافاً لابن العربي وصاحب المدخل حيث قال لا يجوز له نعالها
واذا قامت وجب عليه القيام من عليه وايقظته ان كان ناعماً والناسوسية من قبيل الساتر فلا تحرم على
الرجل اذا كانت من حرير ما لم يرتكن اليها وفي المدخل في فصل خروج النساء للمحمل منعها لان استعمال
كل شيء بحسبه وهو وجهه * واعلم ان زويق الحيطان والسقف والخشب والساتر بالذهب والفضة جائز في
البيوت وفي المساجد مكره اذا كان بحيث يشغل المصلي والا فلا (قوله ولو نعل) في ح ان لولرد الخلاف
الواقع في المذهب القائل بالمنع خلافاً لمن قال ان لو هتادفع التوهم وان لبسه للنعل من احد النقيدين جائز
اتفاقاً (قوله فلا يجوز) لان كل ما كان خارجاً عن جسد هاتلا يجوز اتخاذه من احد النقيدين ولا من المحلى به
وجاز لها اتخاذ شرط السرير من حرير لاتصال ذلك بجسدها كالفرش خلافاً لما في خش من المنع

فصل في ازالة النجاسة
(قوله حكم طهارة الخبث) أي الحاصلة بازالة النجاسة (قوله على طهارة الحدث) أي الحاصلة بالوضوء
والغسل (قوله الغير المعفو عنها) انما قيد بذلك لانها هي التي في غسلها الخلاف الذي ذكره بالوجوب
والسنية وأما المعفو عنها فغسلها مندوب ان تفاحتش والا فلا (قوله عن ثوب مصل) أي مرید الصلاة
لا المصلي بالفعل لانه يقتضي انه لا يطلب بالازالة الا اذا شرع فيها بالفعل وهو باطل اقلو كان غير مرید
للصلاة وكان بجسده نجاسة فان كان مرید الطواف أو مس مصحف وكانت النجاسة في عضو من اعضاء
وضوئه وجبت الازالة لاجل صحة الوضوء المتوقف عليها صحة الطواف وجواز مس المصحف وان كانت في
غير اعضاء الوضوء وجبت الازالة في الطواف ونذبت في مس المصحف بناء على المعتمد من ان التضمخ
بالنجاسة مكره كما انه لو كان غير مرید للطواف ولا لمس المصحف ولا للصلاة فانها تندب الازالة فقط كانت في
اعضاء الوضوء ام لا بناء على المعتمد المتقدم (قوله يعني) أي بثوبه محموله وأشار بهذا الى ان المراد بالثوب
محمول المصلي لا خصوص ما يسلك في العنق والامساكت المبالغة على طرف العمامة واطلاق الثوب على
المحمول مجاز مرسل من اطلاق اسم المازوم وارادة اللازم واطلاق الخاص وارادة العام وليس من محموله رسن
الدابة الحاملة للنجاسة او المتنجسة اذا جعله في وسطه فاولى تحت قدمه لان الحمل ينسب للدابة فلا تبطل صلاته
ما لم تكن النجاسة في وسط الحبل الذي في وسطه والابطل بخلاف حبل السفينة الحاملة للنجاسة اذا جعله في
وسطه فانها تبطل لان الحمل ينسب اليه لعدم حياها واما اذا جعله تحت قدمه فلا يضر لانه كطرف الحصير
قال في الميج ولعل البطلان في حبل السفينة الذي جعله في الوسط مقيد بما اذا كانت السفينة صغيرة يمكنه
تحريكها وان لم تحرك بالفعل أي والا فلا بطلان تأمل ولو كانت الخيمة مضروبة على الارض وهي متنجسة
وصلى شخص داخلها ولا صق سقف الخيمة راس المصلي فانه تبطل صلاته لانه يعد حاملاً لها عرفاً فهي
كالعمامة لا كالبيت كما نقله البرزلي عن شيخه ابن عرفة (قوله والحبل) أي والسيف والخف وغير ذلك (قوله
ولو كان) أي الثوب بمعنى محموله طرف عمامته او طرف رداءه الملقى بالارض وردد باو على ما نقله عبد الحق في
النكت ان طرف العمامة الملقى بالارض لا يجب ازالة النجاسة عنه وهو مقيد بما اذا لم يتحرك بحركته اما ان
تحرك بحركته فكالثوب اتفاقاً كما يفيد كلام ابن الحاجب وابن ناجي في شرح المدونة وابن عات لكن تملح
عن عبد الوهاب ما يقتضي اطلاق الخلاف وهو ظاهر المصنف ولذا قال الشارح تحرك بحركته ام لا انظر من
فلو كان الوسط على الارض نجسا واخذ كل طرفاً بطلت عايمهما على الظاهر ونظريه عبق عند قوله وسقوطها
في صلاة مبطل انظر الميج (قوله من باب خطاب الوضع) أي وهو خطاب الله المتعاقب بحمل الشيء او شرطاً او
مانعاً كجعل الطهارة شرطاً في صحة الصلاة وجعل الحدث مانعاً من صحتها وجعل ملك النصاب سبباً في وجوب

(٧ - دسوقي اول) الحيطان (مبحث) حل الدابة او السفينة الحاملة للنجاسة اذا اتصل بعصل (قوله لا خصوص ما يسلك)
فيه ان الثوب لغة كل ما يلبس فيشمل طرف العمامة انما المنجس والقاموس نعم التجوز على كلام الشارح ظاهر اه

شرط خطاب وضع (و) عن (بذنه) الظاهر وما في حكمه كداخل انفه وفه واذنه وعينه وان كانت هذه الاربعة في طهارة الحدث من الباطن ولو اكل او شرب نجسا وجب عليه ان يتقايها ان امكن والاوجب عليه الاعادة ابدامدة ما يرى بقاء النجاسة في بطنه فان لم يمكن التقاير فلا شيء عليه لعجزه عن ازالته (و) عن (مكانه) وهو ما تماسه اعضاؤه بالفعل لا الموى بمحل به نجاسة فصحيحة على الراجح ولا ان كانت تحت صدره او بين ركبتيه او قدميه او عن يمينه او يساره او امامه او خلفه او اسفل فراشه كالوفرش حصيرا باسفلها نجاسة والوجه الذي يضع عليه اعضاؤه طاهرا فلا يضر كما اشار الى ذلك كله بقوله (لا) عن (طرف حصيره) ولو تحرك بحركته فالمراد به ما زاد عما تماسه اعضاؤه وليس من الحصير ما فرشه من محمله على مكان نجس وسجد عليه ككعبه او طرف رداءه فلا ينفعه (سنة) حبر عن قوله ازالة وشهره في البيان من قول ابن العاصم عن مالك

الزكاة واما خطاب التكليف فهو خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين بالطلب او الاباحة وقوله من باب خطاب الوضع اي من افراد متعلق خطاب الوضع (قوله هي من حيث تعلق الامر بازالتها) الضمير راجع للطهارة وكان الاولى ان يقول هي من حيث تعلق الامر بها ويحذف ازالته لان الطهارة لم تعلق الامر بازالتها بل بتحصيلها فتأمل (قوله فالحطاب بها خطاب تكليف في مخاطب بها الولي) هذا مبني على ان اقسام الحكم الشرعي الخمسة كلها مشروطة بالبلوغ كما اختاره المحلى وغيره وهو خلاف الصحيح عندنا اذ الصحيح كما ذكره ح فيما يأتي ان مخاطب بالصلاة هو الصغير كما صححه ابن رشد في البيان والمقدمات والقرافي والمقرئ في قواعده وان البلوغ انما هو شرط في التكليف بالوجوب والحرمة لا في الخطاب بالنسبة والكرهية فكذلك ازالة النجاسة لمخاطب بها الصغير لا وليه لكن ليس لمخاطبها على سبيل الوجوب او السنة بخطاب البالغ المذكور هنا بل على سبيل الندب فقط وحينئذ فلا يدخل في كلام المصنف بل يقصر كلامه على البالغ فقط الا ان يقال المراد بالواجب هنا ما يتوقف صحة العبادة عليه كافي ح لا ما ياتم بتركه وهذا يصح دخوله في كلام المصنف اه بن (قوله خطاب وضع) اي فالحطاب بها خطاب وضع وحينئذ في مخاطب بها الصبي لا الولي (قوله كداخل انفه الخ) فن اكل محل بمرارة خنزير غسل داخل عينيه ان لم يخش ضررا بالغسل والا كانت معجوزا عنهم لم يطلب بازالتها وان نزل دم من اسنانه غسل داخل فيه وكذا يغسل ما قدر عليه من صماخيه اذا دخل فيها نجاسة ولا يكفي غلبة الريق والدمع بل لا بد من المطلق وادخل بالكاف باطن الجسد كالمعدة بالنسبة لما دخله فيها من النجاسة ولذا قال ولوا كل او شرب وامام لم يدخله وتولد فيها فلا حكم له الا بعد انفصاله (قوله من الباطن) اي ولذا كانت المضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين في الوضوء والغسل سنة لا واجب ولم يجعلوا داخل الاذن والاذن والقف والقف من الظاهر في طهارة الحدث للمشفقة بتكرره (قوله وجب عليه ان يتقايها) هذا راية محمد بن المواز وقال التومسي ذلك لا كل او الشرب لغو فلا يؤمر بتقايير ولا باعادة وكلام ابن عرفة يفيد ان الراجح رواية محمد وقال القرافي انه المشهور (قوله وجب عليه ان يتقايها) ان قلت قد استمرت المعدة نجاسة قلت انه عاجز عن تطهير نفس المعدة فأمرناه بما يقدر عليه من التقاير والطهارة اذا قدر على تقاير البعض وجب لان تقليل النجاسة واجب (قوله والاوجب الخ) اي والالتقايها مع الامكان وجب عليه الاعادة ابداء في الوقت وبعده فكل صلاة صلاحا مائة ما يرى بقاء النجاسة في جوفه يعيدها في الوقت وبعده ولا فرق في هذا التفصيل بين ان يكون تعاطى النجاسة عمدا او سهوا او غلبة او لضرورة او لظنه انها غير نجاسة (قوله مدة ما يرى الخ) اي يقينا او ظنا او شك او قوله مدة ما يرى بقاء النجاسة في بطنه اي مدة ما يرى بقاءه في بطنه بصفة النجاسة فاذا كانت خرا مشلا وجبت الاعادة مدة ما يرى بقاءه في جوفه خرا او اماما بعد ذلك فهي بمثابة العذرة انظر طفي (قوله لعجزه عن ازالته) اي والعاجز لا تبطل صلاته اذا صلى بها وظاهره انه لا شيء عليه وان صلاته صحيحة سواء تاب ام لا وهو كذلك كما صرح به ح خلافا لما في خش انظر بن (قوله ما تماسه اعضاؤه) اي ولو من فوق حائل عليها فمس اعضاؤه النجاسة ولو كان على الاعضاء حائل مضر (قوله فصحيحة على الراجح) اي لانه لا يجب عليه ازالة النجاسة من محل ايمائه لعدم تماسه اعضائه له بالفعل قال في المجمع والظاهر اعتبار المس بزائد لا يحس بالاولى من الحائل وقال شيخنا المس بالشعر كالمس لطرف الثوب فلا يضر منه النجاسة (قوله ولا ان كانت) اي النجاسة وقوله تحت صدره اي المصلي (قوله كالوفرش حصيرا) اي او فرة وما ذكره من عدم الضرر في هذه هو المشهور خلافا لمن قال بالضرر (قوله باسفلها) اي بباطنها المقابل للارض (قوله فلا يضر) الاولى فلا يطلب بازالتها (قوله ولو تحرك بحركته) هذا هو المذهب خلافا لمن قال ان تحركت بحركته ضرر والا فلا (قوله ما زاد عما تماسه اعضاؤه) في شمل طرف الحصير الطويل والعرضي والسكي فلا تجب الازالة عنه (قوله او طرف رداءه) كما لو التحف بطرف حرامه وفرش الطرف الآخر على النجاسة وصلى فلا ينفعه ذلك وتبطل صلاته (قوله في البيان) كتاب لابن رشد شرح على العتبة وكاشهره ابن رشد في البيان شهره عبد الحفي في النكت وشهره ايضا ابن يونس والمراد بكونه شهره انه حكى

تشتهر به أي ذكر أنه المشهور (قوله أو واجبة) قال اللخمي وهو مذهب المدقنة (قوله وجوب شرط) أي بحيث إذا ترك بطلت الصلاة. وحينئذ فالمراد بالوجوب ما توقف صحة العبادة عليه لا ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه وعلى هذا فيكون مصلي في كلام المصنف شاملا لم يد صلاة النافلة والصبي وترك القول بالنذر لأنه شاذ لا يلتفت إليه وهناك قول رابع يقول بالوجوب مطلقا سواء كان ذا كرا أم لا قادرا أم لا وهو مثل مذهب الشافعي وهذا القول لأبي الفرج وعلى هذا فن صلى بالنجاسة بطلت كان ذا كرا أم لا قادرا أم لا (قوله أن ذكر وقدر) قيد في الوجوب فقط وأما القول بالسنية فهو مطلق سواء كان ذا كرا أم لا قادرا أم لا كما قرر به ابن حمرزوق وح والمسنوي والشيخ أحمد الزرقاني وما في عقبه نبع العج من أنه قيد في الوجوب والسنية معافيه غير ظاهر لأنه لا ينحط عن مقتضى السنية من نذر الإعادة في العجز والنسيان فإن قلت جعل القول بالسنية مطلقا رد عليه أنه يقتضي أن العاجز والناسي مطالبان بالأزالة على سبيل السنية مع أنه قد تقرر في الأصول امتناع تكليفهما رفع القلم عن الناسي ولكون تكليف العاجز من تكليف ما لا يطاق قلت من قال بالسنية حالة العجز والنسيان أراد ثمرتها من نذر الإعادة في الوقت بعذر وال العذر وليس مراده طلب الإزالة لعدم إمكانها والحاصل أن السنية في حق العاجز والناسي مصروفة لطالب الإعادة في الوقت لا لطلب الإزالة لعدم إمكانها. وقد يقال إن عجز نظر إلى رفع طلب الإزالة عنهما حالة العذر فقال أنه قيد فيهما وغيره نظر إلى طلب الإعادة منهما في الوقت فقال أنه قيد في الوجوب فقط وكلاهما صحيح وعاد الأمر في ذلك لكون الخلاف لفظيا نظر بن (قوله وقدر) أي على الإزالة بوجوب مطلق يزيل به أو ثوب أو مكان ينتقل إليه طاهر (قوله أو عاجزا) أي عن إزالتها (قوله الطهرين للأصفرار) مثلهما في ذلك الجملة لكن على القول بأنها بدل عن الظهر تعاد جمعة أن أمكن والأفهل تعاد ظهرا أو لا تعاد قولان وعلى أنها فرض يؤمها فلا تعاد ظهر أقطعا وهل تعاد جمعة أم لا والثاني ظاهر كلام المصنف في شرح المدقنة فإن قلت هل العبرة بأداء الصلاة كلها أو ركعة منها قلت المأخوذ من كلام ابن عرفة الثاني (قوله للأصفرار) أي فإذا ضاق الوقت اختص بالآخرة (قوله والعشاءين للفجر) أي ولو صلى الوتر على ما ينبغي لأن الإعادة للخلل الحاصل فيهما والظاهر كما قال بعضهم إعادة الوتر أنظر حاشية شيخنا (قوله وقياسه) أي وقياس مذهبا أي والموافق للقياس أن يكون مذهبا إعادة الطهرين للغروب قياسا على العشاءين وعلى الصبح فإن كلا منهما أعيد الآخر الضروري (قوله والعشاءين للثلث والصبح للأصفرار) أي قياسا لهما على الطهرين في أعادتهما الآخر الاختياري والحاصل أن القياس أن تكون الإعادة في الكل على نية واحد (قوله فكما لا ينتقل في الأصفرار الخ) فيه أن كراهة النافلة ليست خاصة بما بعد الأصفرار بل تكره النافلة من بعد صلاة العصر فلو اعتبرنا كراهة النقل لما أعيد بعد العصر. وقد يقال النافلة وإن كرهت بعد العصر لكن لاشتباه أن الكراهة بعد الأصفرار أشد منها قبله بدليل جواز الصلاة على الجنابة وسجود التلاوة قبله وكرهتهما بعده (قوله في الليل كله) أي فلذا قبل إعادة العشاءين للفجر (قوله لا ضروري للصبح) أي فاختيارها يعتمد للطلوع وحينئذ فحقها أن تعاد فيه فروعي ذلك القول وقتنا بأعادتها للطلوع (قوله أنه لو صلى) أي بالنجاسة بعد خروج الوقت ناسيا لها وغير عال بما أو عاجزا عن إزالتها ثم علم أو قدر على إزالتها بعد الفراغ منها فلا شيء عليه والحاصل أنه لا يعيد لفائته لأن وقتها يخرج بالفراغ منها وكذلك لا يعيد النافلة الأركعتي الطواف وفي كبير خش أن صلى الفل بالنجاسة عامدا لم يجب قضاؤه لأنه لم ينعقد (قوله في ذلك) قدر ذلك إشارة إلى أن خلاف مبتدأ خبره محذوف والمشار له ما ذكر من الاستفهام وفي الكلام حذف مضاف أي في جواب ذلك الاستفهام خلاف (قوله خلاف) أي بالسنية والوجوب (قوله لفظي) أي وهو لفظي (قوله لاتفاقهما الخ) أي المولين وحينئذ فلا تركة لذلك الخلاف فهو لفظي راجع للفظ والتعبير عن حكم إزالة النجاسة فبعضهم عبر عنه بالوجوب وبعضهم عبر بالسنية مع اتفاقهما في المعنى (قوله إذا كرا قادرا) أي على إعادة من صلى بالنجاسة ذا كرا قادرا (قوله أبدا) أي في الوقت المذكور وبعده (قوله في الوقت) أي المتقدم (قوله قاله ح) فيه أن هذا أجل

وحكي بعضهم الاتفاق عليه (أو واجبة) وجوب شرط (أن ذكر وقدر) (والا) بأن صلى ناسيا ولم يعلم بها أصلا أو عاجزا حتى فرغ من صلاته (أعاد) ندبا بنية الفرض (الطهرين) ولو على القول بالسنية (للأصفرار) بأخراج العاية والصبح للطلوع والعشاءين للفجر على مذهبا وقياسه أن الطهرين للغروب والعشاءين للثلث والصبح للأصفرار وفرق بأن الإعادة كالنفل فكما لا ينتقل في الأصفرار لا يعاد فيه وينتقل في الليل كله والنافلة وإن كرهت بعد الأسفار لم ينال من وردده إلا أن القول بأنه لا ضروري للصبح قوي وافهم قوله للأصفرار أنه لو صلى بعد خروج الوقت ثم علم أو قدر بعد الفراغ منها أنه لا شيء عليه في ذلك (خلاف) لفظي لاتفاقهما على إعادة الذكر القادر أبدا والعاجز والناسي في الوقت قاله الخطاب

المصنف على خلاف ظاهره لان اصطلاحه انه يشير بخلاف الى الاختلاف في التشهير لا الاختلاف في التعبير والاقرب ما قاله عجم من ان الخلاف حقيقي وقول المصنف خلاف معناه خلاف في التشهير (قوله ورد) اي ورد عجم ما قاله ح قائلاً الحق ان الخلاف حقيقي لانهما وان اتفقا على الاعادة ابداعاً عند القدرة والعهد لكن الاعادة واجبة على القول بالوجوب وندباً على القول بالسنية وبان القائل بالوجوب يرد ما تمسك به القائل بالسنية من الدليل والقائل بالسنية يرد ما تمسك به القائل بالوجوب كذا قال عجم ورد عليه بان ابن رشد بعد ما ذكر القول بأن ازالة النجاسة سنة قال وعليه فالمصلي بها عامداً بعيداً بداً وجوباً كإقبال في ترك سنة من سنن الصلاة عمدافعلم من هذا ان العامد القادر بعيداً بداً وجوباً على كل من القول بالوجوب والسنية وحينئذ فالخلاف لفظي كما قال ح وبعد هذا فادلم ان ابن رشد له طريقة والقرطبي له طريقة والقرطبي يقول على القول بالسنية بعيد المصلي بالنجاسة في الوقت فقط سواء كان ذا كراماً لا قادراً على ازالة العجز او ابن رشد يقول على القول بالسنية بعيد العامد القادر بداً وجوباً بالعجز والناسي في الوقت فن قال ان الخلاف لفظي فقد نظر لطريقة ابن رشد ومن قال انه حقيقي فقد نظر لطريقة القرطبي وهو الموافق لما ذكره من ترجيح القول بالسنية ومن البناء على القول بالوجوب تارة وعلى القول بالسنية تارة أخرى وهذا تعلم ان قول عجم ان العامد القادر بعيداً بداً وجوباً على القول بالوجوب وندباً على القول بالسنية لاسلف له فيه كذا قرر شيخنا (قوله وسقوطها في صلاة مبطل) ما ذكره المصنف من البطلان تسع فيه ابن رشد في المقدمات وذكره ابن رشد في سماع موسى بن معاوية ايضاً وفي المواق من نقل الباسج عن سحنون ما يفيد وحينئذ فيندفع اعتراض طي على المصنف بانه لاسلف له في التعبير بالبطلان والمدونة قد قالت وان سقطت عليه وهو في صلاة قطعها والقطع يؤذن بالانقضاء واختلغوا هل القطع وجوباً واستحباباً انظر بن تبيه موت الدابة وجعلها بوسطه كسقوط النجاسة عليه على الظاهر والمسئلة محل نظر (قوله ولو ما موما) اي ويستخلف الامام اذا قطع (قوله ان استقرت عليه) اي بان كانت رطبة ولم تنحدر وحاصله ان الصلاة باطلة ويقطعها ان وجد ما ذكر من القيود الخمسة وهل ولو جمعة ورجمه سداً واجبة لا يقطعها لذلك قولان فان تخلف واحد منها فلا يقطعها ويسمى وهي صحيحة ولا يبعد ما بعد ذلك (قوله ولم تكن مما يعني عنه) والام يقطع لصحة الصلاة (قوله اختياراً باو ضرورياً) هذا هو الظاهر كيدل له ما يأتي في الرعا وتخصيص ح له بالضروري واما الاختياري فانه يقطع فيه مطلقاً في نظر بن قال في المج اذا تبادى لضيق الاختياري فلا يبعد في الضروري على الظاهر لانه كالعجز وكضيق الوقت ما لا يقضي بكتنازه واستسقاء وعيد مع الامام فلا يقطع (قوله بان يبي منه) اي بعد ازالته (قوله وان لا يكون ما فيه النجاسة محمولاً لغيره) والا فلا يقطع لعدم بطلانها وذلك كما لو سقط ثوب شخص متنجس لابس له على مصلى او تعلق صبي نجس الثياب او البدن بمصلى والصبي مستقر بالارض فالصلاة صحيحة على الظاهر خلافاً لما ذكره بن من البطلان في الاولى قياساً على مسئلة الخيمة المتقدمة وذلك لان الخيمة محمولة للمصلي بخلاف الثوب النجس هنا فانها محمولة لغيره ومحمل صحة الصلاة فيها اذا كان المصلي لم يسجد على تلك الثوب ولم يجلس عليها فان جلس ولو ببعض اعضائه عليها او سجد بطلت صلاته (قوله وتجري هذه القيود الخمسة) اي ما عدا الاول وهو استقرارها عليه لان الفرض هنا انها مستقرة عليه ففي هذه المسئلة اعني ما اذا ذكرها او علمها فيها تكون صلاته باطلة ويقطع اذا وجدت الشروط الاربعة فان تخلف واحد منها تبادى على صلاته ولا يبعد ما صححتها (قوله كذا فيها) ظاهره سواء نسيها بعد الذكر ام لا وهو كذلك اذ بمجرد الذكر فيها تطل على الاصح بناء على القول بوجوب ازالة افاده شيخنا (قوله او علمها فيها) شمل ذلك علمها في عمامته بعد ان سقطت او في موضع سجوده بعد ان رفع منه وهو الأرجح وفقاً لفتوى ابن عرفة كافي وغيره تبيه اذا علمها مأموماً بامامه اراه او لا يعلمها فان بعد فوق الثلاث صفوف كله واستخاف الامام فان تبعه المأموماً بعد الرؤية بطلت على المأموماً ايضاً (قوله وهذا) اي ما ذكره المصنف من بطلان الصلاة في المستثنين (قوله فلا تبطل) اي ويندب له اعادةها في الوقت وبعده على ما تقدم

ورد بوجوب الاعادة على الوجوب وندبها على السنية وبان القائل باحدهما يرد ما تمسك به الآخر فالخلاف معنوي (وسقوطها) اي النجاسة على المصلي (في صلاة) ولو نفلاً (مبطل) لها ويقطعها ولو ما موما ان استقرت عليه او تعلق به شيء منها ولم تكن مما يعني عنه وان تسع الوقت الذي هو فيه اختيارياً او ضرورياً بان يسبق منه ما يسع ولو ركعة وان يجد ولو قطع ما يزيلها به او ثوباً آخر يلبسه وان لا يكون ما فيه النجاسة محمولاً لغيره وتجري هذه القيود الخمسة في قوله (كذا كرها) اي النجاسة او علمها (فيها) وهذا على ان ازالة النجاسة واجبة ان ذكر وقدر واما على انها سنة فلا تبطل بالسقوط او الذكر فيها وكلام ابن مرزوق

(مبحث)

سقوط النجاسة على المصلي

(مبحث) موت الدابة وجعلها متصل به

يدل على انه الراجح (لا) ان ذكرها (قبلها) ثم نسيها عند الدخول فيها واستمر حتى فرغ منها فلا تبطل ولو تكرر الذم والسيئان قبلها وانما يعيد في الوقت (او كانت) النجاسة (اسفل نعل) متعلقة به ٥٣ (نخلعها) اي النعل فلا تبطل ولو تحرك

بحركته مالم يرفع رجله بها فتبطل لحمله النجاسة ومفهومه انه لو لم يخلعها بطلت حيث يلزم عليه حملها وذلك حال السجود والا فلا كمن صلى على جنازة او ايماء قائما ولو دخل على ذلك عامدا هذا هو النقل ومفهوم اسفل انها لو كانت اعلاه لبطلت ولو نزعها دون تحريك خلافا لظاهر قول المازري من علمها بنعله فأخرج رجله دون تحريكها صحت صلاته (وعنى عما يعسر) الاحتراز عنه من النجاسات ودنه قاعدة كلية ولما كان استخراج الجزئيات من الكليات فيتحقق على بعض الاذهان ذكرها جزئيات للايضاح فقال (تحدث) بولا او مذبذبا او غيرهما (مستكح) بكسر الكاف اي ملازم كبير ابان يأتي كل يوم ولو مرة فيعنى عما اصاب منه ويباح دخوله المسجد به مالم يخش تلطخه فيمنع (و) كـ (بلل باسور) بموحدة حصل (في بد) فلا يلزم غسلها منه (ان كثر الد) بها بأن يزيد على المرة في كل يوم ونظير ان يكون ثلاث مرات انه لا مشقة في غسل

لعمري وعلى ما لقرطبي يندب له الاعادة في الوقت فقط (قوله يدل على انه) اي القول بصحة الصلاة في المسئلتين وعدم قطعها اصلا (قوله متعلقة به) اي لوطيها وهو حال من اسم كان وهو النجاسة اي حالة كون النجاسة متعلقة بالنعل لوطيها (قوله نخلعها) اي وهو يصلي بان سدل رجله من النعل من غير رفع للنعل (قوله ولو تحرك) اي النعل بحركته حين سدل رجله منها لانها كالخصبر وما ذكره هو المعتمد خلافا لمن قال وهو ابن قدام اذا تحركت بحركته حين سدل رجله منها فانها تبطل مثل ما اذا رفعها فالمعقول عليه ان مدار البطلان على رفعها فان رفعها بطلت والا فلا ولو تحركت بحركته (قوله ومفهومه انه لو لم يخلعها) اي بان كل صلاته بها (قوله حيث يلزم الخ) هذه الحثية للتقييد اي اذا كان يلزم على عدم خلعها حملها (قوله والا فلا) اي والا يلزم عليه حملها فلا تبطل كما اذا كان يصلي على جنازة او يصلي بالايماء وهو قائم او كان يخلع رجله منها عند السجود ومثل ذلك ما لو وقف بنعل طاهرة على نجاسة جافة لم تتعلق بالنعل فلا تبطل صلاته اذا رفع نعله عند التذكر او العلم ووضعها على ارض طاهرة وحل بعض الشراح كلام المصنف على هذه الصورة وذكر ان النجاسة اذا كانت رطبة وتعلقت باسفل النعل فان الصلاة تبطل لان النعل كالثوب سواء خلع النعل من رجله ام لا والحق ما قاله الشارح كما في طي قال ابن ناجي والفرق بين النعل ينزعها فلا تبطل صلاته والثوب تبطل ولو طرحها ان الثوب حامل لها والنعل واقف عليها والنجاسة في اسفلها فهو كالو بسط على النجاسة حائلا كتيقا (قوله ولو دخل على ذلك) اي في مسئلة الجنازة والايماء وكذا في مسئلة المصنف ايضا على المعتمد كما في طي وسواء تواني بخلعها ام لا (قوله من علمها بنعله الخ) اي فان ظاهره العموم كما اذا علمها بادلاء او بأسفله (قوله وعنى عما يعسر) اي عما يشق الانفكاك منه والتباعد عنه (قوله تحدث الخ) المراد بالحدث الجنس فيشمل سائر ما لم يقل كاحداث مستكحة لثلاثتهم ان العضو مقصور على حصول جمع من الاحداث (قوله وغيرهما) اي كغائط ومنى * وفي الذخيرة فرع اذا عني عن الاحداث في حق صاحبها عني عنها في حق غيره اسقوط اعتبارها شرعا وقيل لا يعني عنها في حق غيره لان سبب العفو الضرورة ولم توجد في حق الغير وغمرة الخلاف تطهر في جواز صلاة صاحبها اماما بغيره وعدم الجواز فعلى الاول تجوز وتكره على الثاني وانما لم يقل بالبطلان على الثاني لان صاحب السلس صلاته صحيحة للعفو عن النجاسة في حقه وصحت صلاة من اتم به لان صلاته مرتبطة بصلاته وصلاته صحيحة فالمرتبطة بها كذلك (قوله اي ملازم كثيرا) تفسير باللازم لان المستكح معناه القاهر للشخص ومعلوم انه لا يكون قاهر للشخص الا اذا لازمه كثيرا (قوله فيعني عما اصاب منه) اي ولا يجب غسله ولا يسن وقوله فيعني عما اصاب منه اي الثوب او البدن واما المكان فقال ح لم يذكره والظاهر ان يقال ان اصابه في غير الصلاة فظاها رانه لا عفو لانه يمكن ان يتحول منه الى مكان طاهر وان اصابه وهو في صلاته فهو من جملة ما هو ملابس له ويعسر الاحتراز منه اهـ بن وقوله فيعني عما اصاب منه اي واما كونه ينقض الوضوء ولا فشي آخر له محل يخصه يأتي في نواقض الوضوء وحاصله انه ان لازم كل الزمن او جلّه او نصفه فلا ينقض وان لازم اقل الزمن نقض مع العفو عما اصاب منه وانما عني عما اصاب من الحدث اللازم مطلقا وفصل في نقضه الوضوء لان ما هنا من باب الاخبار وذلك من باب الاحداث والاخبار اسهل من الاحداث (قوله باسور) جعه بواسير او المراد بالباسور التابت في داخل مخرج الغائط بحيث يخرج منه وعليه بلولة او نجاسة فيرده بيده او غيرها تنقرقه الى محله فتلاوث يده من البلولة التي عليه ومن النجاسة الخارجة معه فيعني عما اصاب اليد او الخرقه من ذلك الخارج ان كثر الرد فلا مفهوم للبلل في كلام المصنف ولاليد (قوله ان كثر الرد) اي سواء اضطر لرده ام لا لان الغالب اضطراره لرده كما في ح وفي عقب الطاهر ان خروج الصرم كالباسور فيعني عما اصاب اليد من النجاسة الخارجة معه ان كثر الرد قياسا للصرم على الباسور بل قرر شيخنا ان مثل الباسور اثر الدم ونحوه (قوله ان يكون) اي

(مبحث) المغفوات (مبحث) العفو عن المصائب
بما يخرج مع الباسور

ذلك الزائد على المرة (قوله ومثل اليد) اي في اعتبار كثرة الرد في العفو عما اصابها الخرقه المتخذة للرد بها كالمندبل فلا يعني عما اصابها اذا رد بها الا اذا كثر الرد (قوله او في ثوب) اي او حصل بلل الباسور في ثوب او بدن فانه يعني عنه (قوله وان لم يكثر الرد) اي بالثوب او البدن وذلك لمشقة غسلها بخلاف غسل اليد فانه لا مشقة فيه الا بالكثره (قوله وكتوب مرضعة او جسدها) اي لا مكانها فلا يعني عما اصابها ان امكنها التحول عنه (قوله ان احتاجت) اي غير الام للرضاع لفقرها وهذا قيد للعفو عن ثوب المرضعة اذا كانت غير ام فلا يعني عما اصابها عند عدمه لان سبب العفو الضرورة خلافا للمشد الى انظر شب (قوله تجتهد) الجملة صفة لمرضعة لاحال لان مرضعة تنكره بلا مسوق ومضاف اليه ولم يوجد شرط مجبها منه (قوله بان تنحيه) اي الولد وقوله تمنع وصوله اي البول والعائط وا فرد الضمير لان العطف بأو (قوله فاذا اصابها ثوب) اي من بوله او غائطه (قوله عني عنه) غاية الامر انه يندب لها غسله ان تفاحش ولا يجب عليها غسل ما اصابها من بوله او عذرتة ولوراته كاي ففهم من التوضيح وابن عبد السلام وابن هرون وصاحب الجواهر وابن ناجي خلافا لقول ابن فرحون ما رآته لا بد من غسلها ولا يجب عليها النضح عند الشك في الاصابة والحاصل انه لو لا العفو لوجب عليها النضح عند الشك والغسل عند التحقق فالعفو اسقط هذين الحكمين نعم يندب لها الغسل ان تفاحش انظر بن (قوله ومثلها الكنف) اي الذي يزج الكنف والجزار الذي يذبح الحيوان فيعني عما اصابها بعد التحفظ لان لم يتحقق فلا عفو ويجب عليها الغسل عند تحقق الاصابة او ظنها والنضح عند الشك (قوله وكذا من الحق بها) اي من الكنف والجزار (قوله لاتصال عذره) اي لعدم ضبطه فلا يمكنهم التحفظ من خروج النجاسة حتى في الصلاة فلا فائدة في اعدادهم الثوب بخلاف المرضعة ومن الحق بها وانما لم يوجبوا للمرضعة اعداد الثوب لان اصابة النجاسة لها امر يتكرر فأشبه حالها حال المستنكح ولخفة امر ازالة النجاسة (قوله لدرء ذلك) اي لدفع النازل من ذلك السلس والدمل (قوله ودون درهم) اي ولو كان مخلوطا بمائع حيث كان بالمائع دون درهم واما لو صار دون الدرهم بالمائع اكثر من مساحة الدرهم فلا عفو و اشار الشارح بقوله مساحة الى ان الاعتبار بالمساحة لا الكمية فاذا كان دون مساحة الدرهم فالعفو ولو كان الدم قدر الدرهم او اكثر في الكمية وذلك كنقطة من الدم تخينه قال بن واعلم ان هنا قولين احدهما قول اهل العراق يعني عن يسير الدم في الصلاة وخارجها فهو مغتفر مطلقا في جميع الحالات والثاني للمدونة وهو ان اغتفاره مقصور على الصلاة فلا تقطع لاجله اذا ذكره فيها ولا يبعد واما اذا رآه خارج الصلاة فانه يؤمر بنسائه ثم اختلفوا في قولها يؤمر بغسله خارج الصلاة فحملها ابن هرون والمصنف في التوضيح على الاستحباب وجهها عياض وابو الحسن وابن عبد السلام على الوجوب والظاهر ان المصنف جرى هنا على مذهب العراقيين لقول ابن عبد السلام انه اظهر ولم يفي ح عن سند مما يقتضي انه ظاهر المذهب وقرره عج وح بمذهب المدونة لكن اقصر واعلى ان الامر فيها للاستحباب تبع للمصنف في التوضيح وابن هرون (قوله وهو ضعيف) اعلم ان المسئلة فيها ثلاث طرق الاولى طريقة ابن سابق وهي ان مادون الدرهم يعني عنه اتفاقا وما فوقه لا يعني عنه اتفاقا وفي الدرهم روايتان والمشهور عدم العفو والثانية لابن بشير مادون الدرهم يعني عنه على المشهور والدرهم وما فوقه لا يعني عنه اتفاقا لانه يقول اليسير قدر راس الخصر والدرهم ثبير والثالثة ما رواه ابن زياد وقاله ابن عبد الحكم واقتصر عليه في الارشاد ان الدرهم من خير اليسير وهذا هو الراجح وهذا كله من دم غير اثر دمل واما اثره فيعني عنه مطلقا او اكثر اذا لم ينك فان نكح عني عما قل كدرهم فقط كما يأتي (قوله لا ما فوق الدرهم ولو اترا) اي خلافا للباحي القائل ان الاثر معفو عنه مطلقا ولو فوق درهم فهو قول ضعيف (قوله وقيح وصديد) اي وعني عن دون الدرهم من قيح وصديد واما ما خرج من نطف الجسه من حراونا فلا شك في نجاسته لكنه كثر الدمل يعني عن كثيره وقليله اذا لم ينك فان نكح كان الخارج حكمه حكم الدم فيعني عن الدرهم فدون لا ما زاد على ذلك وتخصيص المصنف هذه الثلاثة بالذ كر مشعر بعدم العفو عن قليل غيرها من بول او غائط او منى او مذي وهو المشهور المعروف

الزوب الذي يرد به اي الخرقه (او) في (ثوب) او بدن وان لم يكثر الرد بان يأتي كل يوم مرة فاكثر (و) كثر (ثوب مرضعة) او جسدها اما او غيرها ان احتاجت اولم يوجد غيرها اولم يقبل الولد سواها (تجتهد) في درء البول والعائط بان تنحيه عنها حال بوله او يجعل له خرقا تمنع وصوله لها فاذا اصابها ثوب بعد التحفظ عني عنه لان لم يتحقق ومثلها الكنف والجزار (وندب لها) اي للمرضع وكذا من الحق بها (ثوب للصلاة) لا الذي ساس ودمل ونحوهما لاتصال عذره نعم يندب لهم اعداد خرقه لدرء ذلك (و) كثر (دون) مساحة (درهم) بغلي وهي الدائرة التي تكون في ذراع البغل (من) عين او اثر (دم مطلقا) منه او من غيره ولو دم حيض او خمر يرفي ثوب او بدن او مكنان ومفهومه ان ما كان قدر الدرهم لا يعني عنه وهو معتد العفولا ما فوق الدرهم ولو اترا (وقيح وصديد) هما كالدم من كل وجه (و) كثر (بول فرس لعاز) اصاب ثوبه او بدنه قل او كثر (بأرض حرب) (مبحث) الحاق الكنف

ما الحزاز بالمرضع

ولامفهوم لهذه القيود بل الروث والبغل والحمار والمسافر والراعي وارض المسلمين كذلك نعم حيث وجدت القيود الال بعة فلا يعتبر اجتهاد
والا فلا بد من الاجتهاد كالمرضع كذا ينبغي (واثر) فم ورجل (ذباب من عذرة) ٥٥ واولى بول حل عليها ثم على الثوب

او الجسد ما لم يغمس ثم
يتنقل لما ذكر فلا يعني عما
اسباب منه حيث زاد على

اثر رجله وفه (و) كذا موضع
حجامة (اي ما بين الشرطتين

معها) مسح) دمه حتى يبرأ

(فاذا برئ غسل) الموضع

وجو بالواستئنا على ما امر

(والا) يغسل وصلى (اعاد

في الوقت) كذا في المدونة

(اول بالنسيان) فالعامد

يعيد ابدا (و) اول

(بالاطلاق) اي اطلاق

الاعادة في الوقت فيعيد في

الوقت من ترك الغسل

عامدا او ناسيا البسارة الدم

ومراعاة لمن لا يأمره بمسحه

ورجع (و) عني عن (كطين

مطر) ادخلت الكفاف ماء

المطر وماء الرش ويقدر

دخول الكفاف على مطر

ايضا فيدخل طين الرش

ومستقع الطرق يصيب

الرجل او الخف او نحو ذلك

(وان اختلطت العذرة) او

غيرها من النجاسات يقينا

او نكاحا (بالمصيب) والراء

لا مال لا لمباينة ادلا محل

للعذرة من النجاسة او اختلط

او انسل لان الاصل

الظهارة ثم اذا ارتفع المطر

وجف الطين في الطرق

وجب الغسل (لان

رايت) النجاسة على

لا ما نقل عن مالك من اغتفار مثل رؤس الاربع من البول وانما اختص العفو بالدم وما معه لان الانسان لا يتخلو
عنه لان بدن الانسان كالقربة المملوءة بالدم والقيح والصدية فالاحتراز عن سببها عسر دون غيرها من
النجاسات نعم الحق بعضهم بالمعقوبات المذكورة ما يغلب على الظن من بول الطرقات اذ لم يتبين فلا يجب
غسله من ثوب او جسد وخف مثل ان تزل الرجل من النعل وهي مبلولة فيصيبها من الغبار ما يغلب على
الظن مخالطة البول له اذ لا يمكن التحرز منه ولان غبار الطريق الاصل الظاهرة فيعني عنه وان كان الغالب
النجاسة (قوله ولا مفهوم لهذه القيود) اي الاربعة وهي بول وفرس وغاز وارض حرب لان المدار على مشقة
الاحتراز وحاصل الفقة ان كل من له معاناة للدواب يعني عما صابه من بولها وارضها سواء كان في الحضر
او في السفر كان بارض الحرب او بارض المسلمين هذا حاصله واعلم ان ما ذكره الشارح من ان الروث كالبول
في كونه معفو عنه هو مافي المتنق ونقله ايضا عجم عن بعضهم وان كان الواقع في كلامهم التعبير بالبول
كعبارة المصنف (قوله والراعي) اي والحمار والحادم (قوله فلا يعتبر اجتهاد) اي تحفظ بل العفو مطلقا تحفظ
من ذلك ام لا لتحقق الضرورة حينئذ (قوله واثر ذباب) اي صغير ومثله ما لا يمكن الاحتراز منه كبعوض
ونمل صغير وما اثره فم ورجل الذباب والنمل الصغير فلا يعني عنه لان وقوع ذلك على الانسان نادر (قوله
حل عليها) اي حل الذباب على العذرة ثم حل على الثوب او الجسد (قوله حيث زاد الخ) اي المصيب اي
حيث كان المصيب زائدا على اثر الخ (قوله وموضع حجامة) اي انه يعني عن اتردم موضع الحجامة او الفصادة
اذا كان ذلك الموضع مسح عنه الدم لتضرره اي المحتجم من وصول الماء لذلك المحل ويستمر العفو الى ان يبرأ
ذلك الموضع ثم ان محل العفو اذا كان اثر الدم الخارج اكثر من درهم والا فلا يعتبر في العفو مسح (قوله مسح)
الحجلة صفة لموضع ومثل موضع الحجامة موضع الفصادة وقطع عرق (قوله اي ما بين الشرطتين معها)
اي لا الشرطتين فقط (قوله على ما امر) اي من الخلاف في ازالة النجاسة (قوله والا يغسل وصلى) اي
والابان برئ ولم يغسل الموضع وصلى (قوله بالنسيان) اي بما اذا صلى بعد البرء ناسيا للغسل وهذا التأويل
لابي محمد بن ابي زيد وابن يونس (قوله فالعامد يعيد ابدا) اي لان محل العفو عن الاثر قبل البرء وقد ذهب
عدم البرء بوجود البرء وحينئذ فلا وجه للعفو (قوله وبالاطلاق) هذا تأويل ابي عمران الفاسي (قوله ليسارة
الدم) اي ليسارة اثر الدم اي ان كونه اثر الاغنيا هو يسير في نفسه كذا يفهم من بن ونص عبارته قوله ليسارة
الدم ليس المراد انه دون درهم بل المراد انه لكونه اثر الاغنيا هو يسير في نفسه وقوله ومراعاة لمن لا يأمره
بنسله يعني ما امر عن الباقي من العفو عن الاثر ولو زاد على الدرهم وعلى هذا فقول يغسله اي الاثر لا الدم
(قوله ورجع) اي التأويل بالاطلاق (قوله فيدخل طين الرش الخ) لكن ماء الرش ومستقع الطرق
العفو فيها مادام انما بخلاف ماء المطر وطينه فان العفو فيها مقيد بعدم الجفاف في الطريق كما ذكره الشارح
بعد (قوله بالمصيب) اي بالطين المصيب للشخص فصدوق المصيب طين نحو المطر (قوله والواو للحال) فيه
تظربل للمبالغة ويكون تقدير ما قبلها هكذا وكطين مطر اختلطت به ارواث الدواب وابوها بل وان اختلطت
به العذرة فغير العذرة من النجاسات مأخوذ فيها قبل المبالغة (قوله وجب الغسل) اي لما كان اصابه منه
قبل الجفاف فالعفو عما صابه يستمر الى الجفاف في الطريق فاذا حصل الجفاف فموجب غسل ما كان
اصابه قبل ذلك (قوله اي كانت) اي النجاسة اكثر من الطين تحقيقا او ظنا واما اذا شئت في ايها اكثر مع
تحقق الاصابة او كان الطين اكثر منهما تحقيقا او ظنا وتساويا بالعفو والحاصل ان الاحوال اربعة الاولى كون
الطين اكثر من النجاسة تحقيقا او ظنا او مساويا لها كذلك ولا اشكال في العفو فيها وبالثالثة غلبة النجاسة
على الطين تحقيقا او ظنا وهو معفو عنه على ظاهر المدونة ويغسل على ما لابن ابي زيد وهو قوله لان
غلبت الخ والرابعة ان تكون عينها قائمة وهي قوله ولان اصاب عينها وكما هم مع تحقق وجود النجاسة في

كالطين اي كثر اي كانت اكثر تحتمل او ظنا من المصيب كزول المطر على محل
(مسحت) العفو عن اثر الذباب ونحوه (مسحت) العفو عن بول الطرقات

عينها) اي عين العذرة
او النجاسة غير المختلطة ثوبا
او غيره واخر هذا عن قوله
وظاهرها العفو لثلاثيهم
عوده له وليس كذلك اذ
لا عفو حينئذ قطعاً (و)
عني عن متعلق (ذيل)
نوب (امراة) يابس
(مطال للستر) لالزينة
ولا غير اليابس فلا عفو
(و) عني عن (رجل ملت
بمزان) اي الذيل والرجل
المبلولة (بنجس) اي عليه
(يبس) بفتح الباء وكسر
ها وقوله (يطهران) طهارة
لغوية (بما) بمران عليه
(بعده) من موضع طاهر
يا بس ارضا وغيره استئناف
لا محمل له من الاعراب
كالتعليل لما قبله ولو حذفه
ماضر (و) عني عن
مصيب (خف ونعل من
روث دواب) حار وفس
وبل (وبوها) بموضع
يطرقه الدواب كثيرا (ان
دلكا) تراب او حجر او نحوه
حتى زالت العين وكذا ان
جفت بحيث لم يسبق شئ
يخرجه العسل سوى الحكم
(لا) من (غيره) اي غير ما
ذكر من روث وبول
كادم وكفضلة آدمي او كلب
نحوها فلا عفو واذا كان
لا عفو

(بحث) العفو عما

يصيب الخف والعلاء من نجاسة الدواب

الطين واما عند عدم الاختلاط او الشك فيه فلا محمل للعفو اذا لاصل الطهارة (قوله شأنه ان يطرح الخ) اي
نحو المحلات التي تلي فيها النجاسات المأخوذة من المراحيض ونحوها (قوله وظاهرها العفو) اي اذا غلبت
النجاسة وكانت مخالطة للطين وغير متميزة عنه قال فيها ولا بأس بطين المطر المستنقع في السكك والطرق يصيب
الثوب او الخف او النعل او الجسد وفيه العذرة وسائر النجاسات وما زالت الطرق وهذا فيها وكانت الصحابة
يخوضون فيه ولا يغسلونه قال ابو محمد ما لم تكن النجاسة غالبية او يكن لها عين قائمة (قوله ولا عفو) قال ح
عن ابي العري والعلّة ندور ذلك في الطرقات فان كثرت صار كروث الدواب افاده بن (قوله غير المختلطة) اي
بالطين اي بان كانت متميزة عنه (قوله واخر هذا الخ) يعني انه اتى بقوله ولا ان اصاب عينها بعد قوله وظاهرها
العفو لثلاثيهم ان المراد وظاهرها العفو ولو اصاب عينها مع انه لا عفو في هذه فلما اتى بقوله ولا ان اصاب
عينها علم ان المراد وظاهرها العفو اذا غلبت النجاسة وكانت مخالطة للطين ولم يصبه عينها (تنبيه) قيد
بعضهم العفو عن طين المطر بما اذا لم يدخله على نفسه فان ادخله على نفسه فلا عفو وذلك كأن يعدل عن
الطريق السالمة من الطين التي فيها طين بلا عذر (قوله عن متعلق ذيل) اي عما تعلق بذيل نوب المرأة
اليابس من العبل والنحس وظاهره عدم الفرق بين الحرية والامة خلافا لابن عبد السلام حيث خصه بالحرية
وحاصله ان ابن عبد السلام راعى تعليل الستر تكون الساق عورة فخصه بالحرية وغيره راعى جواز الستر فعمه
لان الجواز للحرية والامة (قوله يابس) صفة لذيل اي ناشف لا مبتل (قوله مطال للستر) من المعلوم انه
لا تطيله للستر الا اذا كانت غير لابة تلحف او جورب فعلى هذا لو كانت لابة لهما فلا عفو كان ذلك من زياها
ام لا وهو كذلك كما نقله ح عن الباقي (قوله يمران بنجس يابس) اي يمران على طاهر يابس بعد ذلك
رفعت الرجل عن النجس اليس بالحضرة او بعدمهمة على تأويل ابن اللباد وهو المعتمد وقال غيره محمل
العفو اذا كان الرفع بالحضرة (قوله بنجس يابس) ان قلت اذا كان الذيل يابس والنجس كذلك فلا يتعلق
بالذيل شئ منها فلا محمل للعفو قلت قد يتعلق به غباره وهو غير معفو عنه في غيرها من الصورتين (قوله بفتح
الباء) اي على انه مصدر بمعنى اسم الفاعل وقوله وكسرها اي على انه صفة مشبهة (قوله طهارة لغوية) هذا
جواب عما يقال اذا كانا يطهران بما يمران عليه بعد من طاهر يابس فلا محمل للعفو وحاصل الجواب ان
المراد يطهران طهارة لغوية لا شرعية لان الطهارة الشرعية لهما انما تكون بالمطلق (قوله من موضع)
بيان لما (قوله كالتعليل لما قبله) اي فكان قائلا قال له لاي شئ عني عنهما فقال لانهما يطهران بما يمران
عليه بعد من طاهر يابس (قوله ولو حذفه ماضر) اي ولو حذف قوله يطهران وقال يمران بنجس يابس ثم
يمران بطاهر بعده ماضر لان العفو حاصل بدون ذلك (قوله وعني عن مصيب خف) اي عما اصاب الخف
والنعل من ارواث الدواب وابواها لا عما اصاب الثياب من ذلك والابدان (قوله بموضع بطرقه الدواب
كثيرا) اي كالطرق المشقة الاحتراز فيها عما ذكر قال بن وهذا القيد تله في التوضيح عن سحنون والطاهر
اعتباره وفي كلام ابن الحاجب اشارة اليه لتعليله بالمشقة والمشقة انما هي مع ذلك وانما سكت المصنف
عنه هنا لانه قدم ان العفو انما هو لعسر الاحتراز وعلى هذا فلا يعني عما اصاب الخف والنعل من ارواث
الدواب بموضع لا بطرقه الدواب كثيرا ولو دلكا (قوله وانحوه) اي كالحرقة ولا يشترط زوال الريح (قوله
وكذا ان جفت) اي وكذا يعني عن الخف والنعل اذا جفت النجاسة المذكورة (قوله لا من غيره) اي لان
كان المصيب للخف والنعل من غيره (قوله فلا عفو) اي ولا بد من غسله قال ح نقل عن ابن العربي والعلّة
ندور ذلك في الطرقات فان كثرت ذلك فيها صار كروث الدواب اه بن (قوله واذا كان لا عفو الخ) حاصله ان
الخف اذا اصابه شئ من النجاسات غير ارواث الدواب وابواها بخمر الكلاب او فضلة آدمي او اصابه دم
فانه لا يعني عنه كما مر ولا بد من غسله واذا قلنا بعدم العفو وقد كان ذلك الشخص حكمه المسموح على الخف
وليس معه من الماء ما يتوضأ به ويرى به النجاسة بأن كان لا ماء معه اصلا الا انه متطهر قدم مسح على خفيه
واصابته نجاسة او كان انتفض وضوءه ويا بس عذره من الماء ما يكفي الا الوضوء والمسح دون ازالة النجاسة ولا

يمكنه جمع ماء أعضائه من غير تغيير ليزيل به النجاسة فإنه ينزعه وينتفض وضوءه بمجرد النزاع في المسئلة الأولى وينتقل التيمم ويبطل حكم المسح في حقه ولا يكفيه ذلك لأن الوضوء له بدل وغسل النجاسة لا بدل له واخذ من هذا تقديم غسل النجاسة على الوضوء في حق من لم يجد من الماء إلا ما يكفيه لأحدى الطهارةين وبه صرح ابن رشد وابن العربي وروى عن أبي عمران أنه يتوضأ به ويصلي بالنجاسة ثم إن كلام المصنف مبني على القول بوجوب إزالة النجاسة أما على القول بالسنية فإنه يبقى خفه من غير نزاع ويصلي بالنجاسة تحاقطة على الطهارة المائية (قوله وقد كان فرضه) أي حكمه (قوله أي من حكمه المسح الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن خلع الخف ليس محتصاً بمن كان على طهارة مسح فيها بالفعل بل يدخل من لم يتقدم له مسح أصلاً بأن لبسه على طهارة وأصابته النجاسة وهو متطهر أو بعد انتفاض وضوءه وقد تبع الشارح في ادخال هذه الصورة في كلام المصنف تحت التابع لابن فرحون في شرحه لابن الحاجب قال طئي ومأقوله غير صحيح بل المسئلة مفروضة فيمن تقدم له مسح وضوءه باق وأصاب خفه نجاسة لا يعني عنها ولا ماء معه لأنه في هذه يتردد في أنه هل ينزعه وينتفض وضوءه بالنزع ويقيم أم يبقيه ويصلي بالنجاسة تحاقطة على الطهارة المائية فذكر المصنف الحكم بقوله فيخلعه الماسح الخ أما من لم يتقدم له مسح وضوءه باق وانتفض وضوءه فلا إشكال في نزعه ولا يحتاج للتنبيه عليه أذ نزعه لا يوجب له نقضاً فلا يتوهم أنه لا ينزعه قال بن أن قلت يمكن أن تصور المسئلة بغير الماسح إذا لبس الخف على طهارة وانتفض وضوءه ومعه ماء قليل لا يكفيه إلا لغسل النجاسة أو للوضوء مع المسح فهذا يتردد هل يتوضأ ويمسح فيصلي بالنجاسة أو يخلعه ويقيم لقصور الماء عن غسل رجليه وحينئذ فيصح حل الماسح على من حكمه المسح كما قاله ابن فرحون ومن تبعه قلت لا يصح دخول هذه في كلام المصنف لأمرين الأول أن خلع الخف في حقه غير متعين لأن له أن يغسله ويقيم الثاني أن لا نسلم أنه يتأق في التردد في هذه الصورة لفقد شرط المسح وهو طهارة الجلاء فلا يتوهم صحة الوضوء حتى يتردد بينه وبين التيمم وحينئذ فلا يحتاج إلى التنصيص عليها اه (قوله لاءامعه) أي الذي لاءامعه يكتفي الوضوء وإزالة النجاسة وهذا صادق بصورتين على ما قال الشارح ما إذا لم يكن معه ماء أصلاً والحال أنه مسح على الخف وباق على طهارته ولم يمسح عليه بأن كان لبسه على طهارة والحال أنه حين الإصافة غير متطهر وما إذا كان معه ماء لا يكفي الوضوء وإزالة النجاسة معاً والحال أنه غير متطهر فقول الشارح والحال أنه متطهر راجع لقوله الذي مسح عليه وليس راجعاً لقوله أو لبسه على طهارة لأنه إذا لبسه على طهارة واستمرت وتجنس الخف فإنه يخلعه ويصلي تلك الطهارة وقوله أو غير متطهر أي أو كان غير متطهر والحال أنه لم يجد الخ (قوله لم يجد ما ذكر) أي من الخف والنعل (قوله أو لم يجد الخ) أي أو وجد هماً ولكن لم يجد الخ (قوله حتى أصيبت رجليه بذلك) أي بأرواث الدواب وأبوالها (قوله مع الأتيان باصطلاحه) أي لأن الواقع أن هذا تردد للمتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين عليه (قوله واقع على ما رآه) أعلم أن الشخص أمان يكون ماراً تحت سقائف مسلمين أو كفاراً ومشكوك فيهم وفي كل أمان تتحقق طهارة الواقع عليه من تلك السقائف أو تظن طهارته أو تحقق نجاسته أو تظن أو يشك فيها فهذه خمس عشرة صورة فإن تحققت طهارة الواقع أو تظن أو تحققت نجاسته أو تظن فالأمر ظاهر وكلام المصنف ليس فيه فهذه اثنتا عشرة صورة وإنما كلامه فيما إذا كان ماراً تحت سقائف المسلمين أو مشكوك فيهم وشك في نجاسة الواقع فإنه يحمل على الطهارة ويعني عن الفحص عنه ومفهومه صورة واحدة وهي ما إذا كان ماراً تحت سقائف كفار وشك في نجاسة الواقع فإنه يكون نجساً ولا يحتاج أسوأ لهم فلو سألهم وأخبروا بالطهارة لم يصدقوا وأن أخبر بالطهارة الواقع من يوثقهم مسلم صدق أن كان عدل رواية (قوله صدق المسلم) أي أن أخبر بخلاف الحكم كالأخبار بالنجاسة أن بين وجهها واتقفا مذهباً وأما أن أخبر بالطهارة صدق مطلقاً وإن لم تعرف عدالته والحاصل أن المسلم يصدق مطلقاً أخبر بالطهارة الواقع وأنجاسته إلا أنه أن أخبر بالطهارة صدق مطلقاً وإن أخبر

يغسل به خفه الذي مسح عليه أو لبسه على طهارة والحال أنه متطهر أو غير متطهر ولم يجد من الماء ما يكفيه لوضوءه وإزالة النجاسة (ويقيم) ولا يكفيه ذلك فينتقل من الطهارة المائية للترابية (واختار) اللخمي من نفسه (الحاق رجل الفقير) الذي لا قدر له على تحصيل خف أو نعل بالخف والنعل في العفو عما أصاب رجله من روث ودواب وبوها وذلكها ومثله غنى لم يجد ما ذكر أو لم يقدر على اللبس لمرض (وفي) الحاق رجل (غيره) أي غير الفقير وهو غنى يقدر على لبسه ووجده وتركه حتى أصيبت رجليه بذلك ودلكها (للمتأخرين قولان) في العفو وعدمه ويتعين الغسل ولو قال وفي غيره تردد لكان أنصر مسح الأتيان باصطلاحه ١ (و) عني عن (واقع) من سقف ونحوه لقوم مسلمين أو مشكوك في إسلامهم (على) شخص (مات) أو جالس ولم يتحقق أو يظن طهارته ولا نجاسته بل شك في ذلك فلا يلزمه السؤال (وإن سأل) كما

والانذب الغسل لا الكافر أو الفاسق فان قلت الواقع من يت مسلم أو مشكوك في اسلامه ولم يتحقق أو يظن طهارته ولا نجاسته محمول على الطهارة فامعنى العفو قلنا معناه العفو عن وجوب السؤال اذ هو الاصل كما اشرنا له او يقال معنى العفو حله على الطهارة اذ مقتضى الشك وجوب الغسل كان ٥٨ الشك في الحدث يوجب الوضوء اما اذا كان من يت كافر فمحمول على النجاسة مالم

يتحقق أو يظن طهارته فان اخبر بطهارة المشكوك احد صدق المسلم العدل الرواية (و) عني عن (كسيف صقيل) دخل بالكاف ما شابه في الصقالة كمديه ومراة وجوهر وسائر ما فيه صقالة وصلابة مما يفسده الغسل ثم صرح بعله العفو لما فيها من الخلاف بقوله (لافساده) بالغسل ولو قال لفساده لكان اخصر واحسن وسواء مسحه من الدم ام لا على المعتمد اى خلافا لمن عله بالتفاء النجاسة بالمسح اى عني عما يصيبه (من دم) شئ (مباح) بجهد وقصاص وذبح وعقر صيد وخرج بك السيف الثوب والجسد ونحوهما وبالصقيل غيره وبدم المباح دم العدوان فيجب الغسل (و) عني عن (اثر) اى مدة (دمل) ونحوه بجرح (لم ينل) اى لم يعصر ولم يقشر بل مصل نفسه فان نكئ لم يعف عما زاد عن الدرهم لانه ادخله على نفسه مالم يضطر الى نكئه فان

بالنجاسة فلا بد من عدائه وبيان له وجه النجاسة أو موافقته في المذهب لمن اخبره (قوله) والانذب الغسل (اى) والابان اخبر بالنجاسة ولم يبين وجهها ولم يتفقا في المذهب نذب الغسل (قوله) لا الكافر (و) والفاسق (اى) فلا يصدقان اذا اخبر الاوّل بالطهارة واخبر الثاني بالنجاسة (قوله) قلنا معناه (الخ) قال بن فيه نظرا اذا الواقع من يموت المسلمين محمول على الطهارة لانها الاصل فلا محمل للعفو ولا وجوب السؤال فالظاهر في الجواب ما قاله الشيخ احمد الزرقاني وحاصله ان الماء الساقل لما كان الغالب فيه النجاسة كان الاصل وجوب غسله لكن عني عنه لكثرة سقوط الماء من السقايف وحاجة الناس للمرو وتحتها اه (قوله) فان اخبر بطهارة المشكوك فيه (اى) الواقع من يت الكافر (قوله) صدق المسلم العدل (اى) ولا يصدق الكافر في اخباره بطهارته كما مر (قوله) وعني عن كسيف (الخ) اى عن مصاب كسيف اذ لا معنى للعفو عن ذات السيف ونحوه وحاصله ان كل ما كان صلبا صقيلا وكان يحشى فساد به بالغسل كالسيف ونحوه فانه يعنى عما اصابه من الدم المباح ولو كان كثيرا خافا من افساد الغسل له (قوله) صقيل (اى) مصقول لان خشه فيه والا فلا عفو (قوله) ومراة (اى) الاولى اسقاطها لانه يعنى عما اصابها من الدم مطلقا ولو كان غير مباح انكرت النظر فيها المطلوب شرعا دون السيف والمديّة قاله شيخنا وقد يقال ان قصد الشارع التمثيل للمشابهة للسيف في الصقالة وان اختلفا في الحكم تأمل (قوله) وسائر ما فيه صقالة وصلابة (اشار الى انه لا بد في العفو من الامرين وانما لم يذكر المصنف الصلابة لانه مثل بالسيف وهو لا يكون الا صلبا (قوله) لا فساد (متعلق بعني اى لاجل دفع افساده الحاصل بغسله لا لتحصيل افساده (قوله) واحسن (اى) لان الافساد فعل الفاعل فلا يتصف به السيف وانما يتصف بالفساد (قوله) وسواء مسحه من الدم ام لا على المعتمد) هذا هو قول ابن القاسم كافي ابي الحسن ومعه في التوضيح وح عن النوادر والقول بأن العفو بشرط المسح نقله الباجي عن مالك وقال ابن راشد انه قول الابهري اه بن (قوله) خلافا لمن عله (الخ) حاصله ان هذا القول يقول يعنى عما اصابه من الدم المباح بشرط مسحه لا بتفاء النجاسة بالمسح فهذا التعليل يقتضى انه لا يعنى عما اصاب السيف ونحوه من الدم المباح الا اذا مسح والا فلا وعلى القول الاوّل لا يعنى عما اصاب الطفر والجسد من الدم المباح لعدم صلاحتهما وعلى القول الثاني يعنى عما اصابهما من الدم المباح (قوله) من دم مباح (اى) زائد على درهم اما لو كان درهما فلا يتقيد العفو بالصلابة ولا بالصلب ولا يكون الدم مباحا قال شيخنا والمعتمد ان المراد بالمباح غير المحرم فيدخل فيه دم مكر وه الا كل اذا ذكاه به والمراد مباح اصاله فلا يضر حرمة لعرض كقتل مرتد به وزان احسن غير ان الامام (قوله) وعقر صيد (اى) لاجل العيش (قوله) ونحوهما (اى) كالطفر (قوله) غيره (اى) مما فيه خشة (قوله) ودم المباح (الخ) الاولى ان يقول وبالدم غيره من النجاسات لان الدم هو الذى يعسر الاحتراز منه لعلبة وصوله للسيف ونحوه بخلاف غيره من النجاسات وبالمباح من العدوان ونحوه (قوله) الحق خش الزجاج بالسيف وفيه نظر لان الغسل لا يفسده فلا يعنى عنه ولذا قال ح وخرج بقوله لا فساد الزجاج فانه وان شابه السيف في الصقالة والصلابة لكنه لا يفسده الغسل اه بن (قوله) ولم يقشر (اى) لم تزل قشرته (قوله) بل مصل بنفسه (اى) لم يسل بنفسه (قوله) فان نكئ (اى) عصرا وقشراى ازيلت قشرته فسال (قوله) مالم يضطر الى نكئه (اى) قشره او عصره (قوله) فان اضطر عني عنه (اى) عن الدم الخارج ولو كان اكثر من درهم واثار هذا الماني ابي الحسن على المدونة من ان الدمل الواحدة اذا اضطر الى نكئها وشق عليه تركها فانه يعنى عما سال منها مطلقا اه واقتصاره على الواحدة نص على المتوهم والمتعددة الاولى كذا تبنى للشارح قال في المجل والظاهر ان من الاضطرار لنكئها وضع الدواء عليها قسيل (قوله) فان سال (الخ)

حاصله

اضطر عني عنه ولو كثر لانه في حكم ماسال نفسه فان سال منه شئ بنفسه بعد ان نكئ سابقا وقد كان خرج منه شئ او لم يخرج فانه يعنى عنه لانه صدق عليه انه سال بنفسه ويستمر العفو الى ان يبرا (١) قوله والفاسق نسخ الشارح او اه

فإن برئ غسله ومجمله أن دام سيلانه ولم ينضب أو يأتي كل يوم ولو مرة فإن انضبط وفارق يوما أو آخرا فلا عفو وهذا كله في الدم الواحد وأما إن كثرت فيعني مطلقا ولو عصرها أو قشرها لا يضطراره لذلك كالحكة والجرب (ونذب) غسل جميع ما سبق من المعفوات إلا كالسيف الثقيل لا تساهه (أن تقاحش) بأن خرج عن العادة حتى صار ٥٩ يستقيح النظر إليه أو يستحي أن يجلس به

بين الاقران أي و كان

سبب العفو قائما فإن
انقطع وجب الغسل
(ك) نذب غسل (دم)
أي خرو (براغيث) أن
تقاحش وأما دمها الحقيقي
فداخل في قوله ودون
درهم وأما خرو القمل
والبق ونحوهما في نذب
ولولم تقاحش (الا) أن
يطلع على المتقاحش (في
صلاة) فلا يندب الغسل
بل يحرم لوجوب التداي
فيها فإن أراد صلاة أخرى
ندب (ويظهر محل
النجس بلانية) متعلق
بيطهر والباء بمعنى مع
أي يظهر مع عدم النية
(بعسله) أي بسببه
ويصح أن يكون بلا
نية متعلقا بعسله أي
يطهر محل النجس بعسله
من غير افتقار لنية وعلى
كل حال يستفاد منه أن
النية ليست بشرط في
طهارة الخبث (أن عرف)
محله والمراد بها ما يشمل
الطن (والا) يعرف بأن
شك في محلين مثلا
(فجميع المشكوك)
أي فلا يظهر إلا بغسل
جمع ما شك (فيه) من
متصلين بشو به يعلم أو بطن أن

حاصله أنه إذا نكأه بعدما اجتمع فيه شيء من المدة فخرجت ثم صار بعد ذلك كليا اجتمع فيه شيء من المدة سأل
بنفسه أو أنه نكأه قبل اجتماع شيء من المدة فيه فلم يخرج منه شيء ثم صار بعد ذلك كليا اجتمع فيه شيء سأل
بنفسه فإنه يعني عن ذلك السائل الذي سأل بنفسه في الصورتين (قوله فإن برئ غسله) أي غسل ما كان
أصابه منه قبل البرء (قوله ومجمله) أي محل العفو عن أثر الدم الذي لم ينكأ بل مصل نفسه وهذا التقييد
لأبن عبد السلام والافلاكاهم مطلق (قوله أن دام سيلانه) أي ولم ينقطع (قوله ولم ينضب) أي أو انقطع
السيلان ولكن لم ينضب انقطاعه (قوله أو يأتي الخ) أي أو انضبط انقطاعه ولكن صار يأتي كل يوم ولو
مرة أو ما لم انضبط ولم ينزل كل يوم فلا يعني إلا عن الدرهم فقط فإن نزل عليه في الصلاة قتله إن كان سيرا
يمكن قتله وإن كان كثيرا قطع أن رجى كفها قبل خروج الوقت وغسل وإن لم يرج كفها تيمم (قوله وأما
أن كثرت) أي كالدملين فأكثر كما قرر شيخنا (قوله ونذب غسل جميع ما سبق الخ) أي لخصوص أثر الدم
والجرح كما قال بعضهم (قوله أن تقاحش) هذا قيد بما يمكن أن يتقاحش وأما دون الدرهم من الدم
فينذب غسله وإن لم يتقاحش كذا ذكر شيخنا في الحاشية قال في المجمع وعليه يقال أنه لا وجه لتقييد غيره
بالتقاحش فإن العفو تخفيف فقط تأمل (قوله أو يستحي الخ) هذا يرجع لما قبله (قوله وكان سبب العفو)
أي وهو مشقة الاحتراز وقوله قائما أي موجودا (قوله خرو براغيث) أي من ثوب تقاحش فيه سواء كان
في زمن هيجانها أم لا (قوله ونحوهما) أي كالذباب والبعوض (قوله فيندب) أي غسله من الثوب ولولم
يتقاحش وهذا هو المذهب كما قال الشيخ سالم السنهاوري لأن خرواها نادر فلا مشقة في غسله مطلقا بخلاف
البرغوث فإنه يكثر خروؤه عادة فلو حكمنا بالاستحباب مطلقا حصلت المشقة خلافا لصاحب الحلل حيث قال
أن خرو القمل والبق ونحوهما مثل خرو البراغيث لا يندب غسله من الثوب إلا إذا تقاحش وإن اعتمده عجم
كذا قرر شيخنا (قوله إلا أن يطلع على المتقاحش) أي من أي واحد من المعفوات السابقة وكان الأولى
للمصنف حذف قوله إلا في صلاة لأنه لا يتوهم قطع الصلاة للمندوب (قوله ويظهر محل النجس) هو بفتح
الجيم أي النجاسة أي يظهر محل النجاسة مطلقا سواء كانت معفوا عنها أم لا يغسل ولا يطلب بالتبليغ في غسل
النجاسة واستحبه الشافعية لحديث القائم من النوم وأوجب ابن حنبل التبليغ في كل نجاسة قياسا على
الكلب إلا الأرض فواحدة لحديث الأعرابي أنظر (قوله أي بسببه) أفاد أن كلا من قوله بلانية وقوله
بعسله متعلق بيطهر إلا أن الجار الأول بمعنى مع والثاني بالنية فلم يلزم تعلق حرفي بمتحدى اللفظ والمعنى
بعامل واحد (قوله متعلقا بعسله) أي وقوله بعسله متعلق بيطهر والمعنى يظهر محل النجاسة بعسله من غير
افتقار لنية (قوله ليست بشرط في طهارة الخبث) وذلك لأن إزالة النجاسة بعد لا معقول المعنى وإنما يمكن
فيه نية كما هو شأن التعبد لأن التعبد إذا كان من باب التروك كما هنا لا يطلب فيه نية كما لو كان في العبر بخلاف
التعبد الذي لتحصيل الطهارة فيفتقر لها وذلك كغسل اليدين قبل ادخالهما في الأناء (قوله أن عرف محله)
أي النجس (قوله والمراد بها) أي بالمعرفة ما يشمل الطن فتتحقق محلها أو ظن طهر بعسله ولو بعينية وأما
الحل الموهوم كالأول من النجاسة في جهة وتوهمها في أخرى فلا يغسله إذا لا تأثير للوهم في الحدث فأولى الخبث كما
حققه طي رآه على الشيخ سالم السنهاوري في جعله الوهم كالشك الآتي في قوله والافج جميع المشكوك فيه
وذكر عقب القولين وصدر بالأول وفي بن أن الأول معتمد عند عجم وطي ورجح أبو على المسناوي الثاني
(قوله بأن شك في محلين) أي تردد على حد سواء في محلين مع تحقق الإصابة أو ظنها (قوله فلا يظهر إلا بغسل
جميع ما شك فيه) أي من المحلين مثلا (قوله من ثوب الخ) أي كان الحلان المشكوك فيهما من ثوب أو جسد

بأحد هما نجاسة ولا يعلم أو بطن عينه
مبني نذب غسل ما يعني عنه

(الخ) قوله فيجب غسلهما معا) اي ولا يتحرى واحد يغسله فقط على المذهب وقال ابن العربي انه يتحرى في الكمين واحد يغسله كالنوبين ومحل الخلاف اذا اتسع الوقت لغسل الكمين ووجد من الماء ما يغسلهما معا فان لم يسع الوقت الاغسل واحد ولم يجد من الماء الا ما يغسل واحد منهم يتحرى واحد يغسله فقط اتفقا ثم يغسل الثاني بعد الصلاة في الفرع الاول وبعد وجود ماء في الفرع الثاني فان لم يسع الوقت غسل واحد ولم يسع التحرى صلى بدون غسل لان المحاطة على الوقت اولى من المحاطة على طهارة الحبث (قوله المنفصلين) اي المنفصل احدهما من الآخر كالقميص والازار بن او القميص والازار او القميص والمنديل بخلاف ما قبله فان المشكوك فيه وان كان متعددا الا انه متصل كطرف الثوب وكية فلو فصل الكمان كانا كالنوبين كما في ح (قوله تصيب النجاسة احدهما) اي تحقيقا وظنا (قوله ولم يعلم عينه) اي عين احد الثوبين المصاب بالنجاسة هل هو هذا او هذا (قوله فيتحرى) اي فيجتهدي تمييزا لظاهر من غيره فاذا اجتهد وحصل له ظن بطهارة احدهما صلى به الآن وكذا وقت آخر ولا يلزمه غسله قبل الصلاة وترك الثوب الثاني او غسله فان اجتهد فلم يقع له ظن في الثوبين فانه ينضح احدهما ويصلى به عملا بما يأتي في قوله وان شئ في اصابها الثوب وجب نضجه لشكه في الاصابة لكل منهما حينئذ فانه ابو علي المساوي قال بن وهو ظاهر خلافا لما في ح ومشي عليه شارحنا حيث قال فان لم يمكن التحرى اي لعدم وجود علامة يستند اليها فلم يحصل له ظن بطهارة احدهما بين تعين غسلهما او احدهما للصلاة به ان اتسع الوقت (قوله ان اتسع الوقت الخ) شرط في قوله فيتحرى وحاصل كلامه ان الوقت اما ان يكون متسعا او ضيقا لا يسع التحرى وفي كل اما ان يمكن التحرى لوجود علامة يستند اليها واما ان لا يمكن التحرى لعدم وجود علامة فان كان الوقت متسعا وامكن التحرى تحرى احدهما وان لم يمكن التحرى والقرض ان الوقت متسع تعين غسلهما او احدهما للصلاة به على ما قاله الشارح تبعا لخ وان ضاق الوقت عن التحرى وكان يمكن التحرى ان لو كان متسعا وكان لا يمكن صلى باى واحد منهما وما ذكره المصنف من وجوب التحرى في النوبين ان امكن واتسع الوقت طريقه لابن شاس وهي المشهورة من المذهب وعليها فافرق بين الكمين يغسلان والنوبين يتحرى ان الكمين لما اتصل صار بمثابة الشئ الواحد ولا كذلك الثوبان والذي لسند ان الثوبين كالكمين يجب غسلهما معا ولا يتحرى فيهما الا عند الضرورة كضيق الوقت او عدم وجود ماء يغسل به الثوبين قاله في التوضيح ورد ابن هر ون طريقه ابن شاس بانه اذا تحرى ولم يكن مضطرا فقد ادخل احتمال الخلل في صلاته لغير ضرورة قال ح وهو ظاهر اه وقال ابن الماجشون اذا اصاب احد الثوبين او الاثواب نجاسة ولم يعلم عينها صلى بعدد النجس وزيادة ثوب كالواو وفرق بينهما على المشهور بخفة الاخبار عن الاحداث (قوله كذلك) حال من الضمير في منفصل اي منفصل حالة كونه طهورا اي منفصل عن اعراض النجاسة هذا هو المراد (قوله ولا يضر تغييره بالاوساخ) وذلك كثوب البقال واللحام اذا اصابته نجاسة فلا يشترط في تطهيره ازالة ما فيه من الاوساخ بحيث بنفصل الماء غير متغير بها بل متى انفصل الماء خاليا عن اعراض النجاسة ولو بقي فيه غيرها من الوسخ فقد طهرت وكالثوب المصبوغ بزرقه مثلا اذا تنجس قبل الصبغ او بعده فالشرط في طهارته انفصال الماء عنه خاليا عن اعراض النجاسة لا عن الزرقه وهذا مشهور مبني على ضعف وهو ان الماء المضاف كالماء المطلق لا يتنجس بمجرد ملاقة النجاسة له (قوله ولا يلزم عصره) اي محل النجس اذا كان ثوبا ولا عركه اذا كان ارضا وغيرها (قوله الا ان يتوقف التطهير عليه) اي لان المقصود ازالة النجاسة فالتى يمكن زوالها بمجرد صب الماء من غير كثرة كالبول والماء المتنجس او بكثرة صب الماء كالمذى والودي لا يحتاج الى عركه وذلك وما لا يزول الا بالعرك والدلك فلا بد له من ذلك قاله ح (قوله مع زوال طعمه) متعلق يطهر (قوله ولو عسر) اي زوال الطعم اي هذا اذا لم يعسر بل ولو عسر (قوله فيشترط زواله) اي يتصور الوصول الى معرفة زوال طعم النجاسة وبقائه وان كان لا يجوز ذواقها بأن تكون في الفم او دमित اللثة او تحقق او غلب على الظن زواله فجاز له ذواق المحل استظهارا للاجل

فيجب غسلهما الا اذا ضاق الوقت عن غسلهما معا او لم يجد من الماء الا ما يكفي احدهما فيتحرى حينئذ احدهما لغسله ان اتسع الوقت له (بخلاف نوبيه) المنفصلين تصيب النجاسة احدهما ولم يعلم عينه (فيتحرى) اي يجتهدي تمييزا لظاهر العلامة يستند اليها يصلى به ويترك الثاني او يغسله ان اتسع الوقت للتحرى والاصل صلى باى واحد منهما لانه كعاجز فان لم يمكن تحرى تعين غسلهما او احدهما للصلاة به ان اتسع الوقت (بطهور) متعلق بغسله (منفصل) عن محل النجس (كذلك) اي طهورا ولا يضر تغييره بالاوساخ على المعتمد خلافا لظاهر المصنف فلو قال منفصل طاهر لحسن (ولا يلزم عصره) ولا عركه الا ان يتوقف التطهير عليه ويطهر محل النجس بغسله (مع زوال طعمه) اي النجس من المحل ولو عسر لان بقاء الطعم دليل على تمكن النجاسة من المحل فيشترط زواله

ان يطلع على حقيقة الحال او وقع ونزل وارتركب النهي وذاقها واما اذا شكت في زوالها فهل يجوز له ذوقها ام لا قولان والظاهر الثاني ومنع ذوق النجاسة بناء على ان التلحح بها حرام والمعتمد الكراهة كما تقدم كذا قرر شيخنا (قوله لا يشترط زوال لون وريح عسرا) اي بل يقتصر بقاء ذلك في الثوب لا في الغسالة ولا يجب اشتنان ونحوه كافي ح ولا تسخين الماء كافي عبق لاجل زوال لون النجاسة او ريحها المتعسر من من الثوب وذلك لطهارة المحل لانه نجس معفو عنه كما قال شيخنا (قوله بأحد أو صاف النجاسة) اي ولو كان زوال ذلك الوصف من المحل متعسرا وهذا انكته اتيانه بهذه المسئلة بعد قوله منفصل كذلك المغني عنه لكن هذه المسئلة يستغنى عنها بقوله وحكمه كغيره (قوله وسالت) اي الغسالة وقوله في سائر اى في سائر المغسول من ثوب او جسد (قوله من مضاف) اي واما لو زال عينها بطعام نكل او بماء ورد ونحوه فانه يتنجس ملاقي محلها قول واحد اذا علمت هذا تعلم ان الاولى للمصنف ان يقول وان زال عين النجاسة بظاهر لم يتنجس ملاقي محلها لأن غير المطلق يصدق بالطعام وبالنجس والمتنجس مع ان ملاقي محل النجاسة المراتب بما ذكر يتنجس اتفاقا (قوله على المذهب) اي وهو قول ابن ابي زيد ومقابله ما نقله ح عن القاسبي انه يتنجس ملاقي محلها (قوله وهو عرض) قال بن فيه نظرا للعرض شيء موجود يقوم بمحل موصوف ولا يقوم بنفسه والحكم امر اعتباري كما ذكره ابن عرفة وغيره والامور الاعتبارية ليست موجودة وحينئذ فلا تسمى اعراضا فالاولى ان يقول وهو وصف لا يتنقل (قوله قد يتنجس بمجرد الملاقة) اي بمجرد ملاقاته للنجاسة التي ازيلت عينها به وقد في كلامه للتحقيق (قوله فالباقي نجس) اي فالباقي من ذلك المضاف في المحل قد تنجس اي وحينئذ يقتضاه انه اذا لاقى المحل المبسول جافا او لاقى المحل الجاف شيء مبلول انه يتنجس بمجرد الملاقة (قوله فالاولى التعليل) اي تعليل عدم نجاسة الملاقي للمحل بالبناء الخ اي واما التعليل الذي عللوا به من انه لم يبق الا الحكم وهو عرض لا يتنقل فليس باولى لما ذكره الشارح من الاعتراض ^ب تنبيهه ^ب ليس من زوال النجاسة جفاف البول بكثوب وحينئذ اذا لاقى محلا مبلولا نجسه نعم لا يضر الطعام اليابس كافي عبق وارتضاء بن خلافا لما يوهمه شب وتبعه شيخنا قاله في المجمع (قوله على الراجح) مقابله قول القاسبي باعادة الاستنجاء وغسل الثوب (قوله اي النجاسة) يعني غير نجاسة الطريق احترازا عن نجاسة الطريق فانه اذا شكت في اصابتها واطن ذلك ظنا غير قوي وقد خفيت عينها فانه لا شيء عليه كما نقله ابن عرفة (قوله وجب نضحه) اي لاجل قطع الوسوسة لانه اذا وجد بعد ذلك بالامكان أن يكون من النضج قطعتن نفسه وقيل ان النضج تعبدى اذ هو تكثير للنجاسة لا تقليل لها (قوله ومثله) اي مثل الشك في وجوب النضج (قوله فان قوى) اي ظن الاصابة والى اذا تحقق الاصابة والحاصل انه يجب الغسل في حالتين ما اذا تحقق الاصابة او ظنا ظنا قوي او يجب النضج في حالتين ما اذا شكت في الاصابة او ظنا ظنا ضعيفا والحالة الخامسة وهي توهم الاصابة لا يجب فيها شيء (قوله كالغسل) تشبيه لتكميل الحكم لا لافادة حكم غفل عنه وهو راجع للوجوب والاعادة اي وجب نضحه وجوبا كوجوب الغسل فيكون وجوب النضج مع الذكر والقدرة واعادة الاعادة كالاعادة في ترك الغسل فهي ابدامع الذكر والقدرة وفي الوقت مع العجز والنسيان (قوله في الوقت) اي وهو في الظهر بن للاصفرار وفي العشاء بن للفجر وفي الصبح لطاوع الشمس (قوله والقول بالوجوب) اي بوجوب النضج (قوله اشهر من القول بالسنية) اي بسنيته اي واشهر من القول باستحبابه لان النضج فيه ثلاثة اقوال ولاجل كون القول بوجوب النضج اشهر من القول بسنيته لم يذكر المصنف هنا القول بسنيته كما ذكرهما معاني الغسل (قوله لورود الامر من الشارع بالنضج) فيه ان الامر المذكور محتمل للوجوب والسنية فلوقال الشارح وانما لم يذكر القول بالسنية هنا كما ذكره في الغسل لكونه ترجح عنده تشهير القول بالوجوب في النضج لكان احسن ثم ان ما ذكره الشارح من ان من ترك النضج وصلى اعاد كاعادة تارك غسل النجاسة المحققة في التفصيل المذكور وقول ابن حبيب وهو ضعيف والمعتمد ما قاله ابن

لان تغيرت بوسخ او صبغ مثلا فو غسلت قطرة بول مثلا في جسد او ثوب وسالت غير متغيرة في سائرته ولم تنفصل عنه كان طاهرا (ولو زال عين النجاسة) عن المحل (بغير المطلق) من مضاف وبقى بالله فلا يلقى جافا وخب ولا يلقى مبلولا (لم يتنجس ملاقي محلها) على المذهب اذ لم يسبق الا الحكم وهو عرض لا يتنقل وفيه ان المضاف قد يتنجس بمجرد الملاقة فالباقي نجس فالاولى التعليل بالبناء على ان المضاف كالمطلق لا يتنجس الا بالتغير فهو مشهور مبني على ضعف فلو استنجى بمضاق اعاد الاستنجاء دون غسل ثوبه على الراجح (وان شكت) شخص (في اصابتها) اي النجاسة (لثوب) او حصيرا وخب او نعل (وجب نضحه) فلو غسله اجزا ومثله الطن الضعيف فان قوى فالغسل لان توهم فلا شيء عليه (وان ترك) النضج وصلى (اعادة الصلاة كالغسل) اي كما يعيد الصلاة تاركا غسل النجاسة المحققة فالذاكر القادر يعيد ابدا والناسي او العاجز في الوقت والقول بالوجوب اشهر

من القول بالسنية هنا لورود الامر من الشارع بالنضج (وهو)

(مطلب) عدم اشتراط زوال اللون والريح المتعسر من

القاسم وسخون وعيسى ان من ترك النضج وصلى يعيد في الوقت فقط مطلقا لحقه امره قال بن ويمكن تمشية كلام المصنف على هذا القول يجعل التشبيه في مطلق الاعادة لانما حتى يكون ماشيا على كلام ابن حبيب وقال القرينان اشهب وابن نافع وابن الماسحون لا اعادة عليه اصلا ونفسه النضج لم يقل احد باعادة الناس ابدا كما قيل به في ترك غسل النجاسة وذلك لان عندنا قول الابي الفرج بوجوب ازالة النجاسة مطلقا ولو مع النسيان فن صلى بها ناسيا اعاد ابدا على هذا القول ولم يقل احد بوجوب النضج مطلقا بل قيل انه واجب مع الذكروا القدرة وقيل انه سنة مطلقا وقيل باستحبابه وصرح به عبد الوهاب في المعونة واستحسنه الاخميمي كما في المواقف (قوله اي النضج) يعني مطلقا سواء كان ثوب او جسد او ارض (قوله باليد) اي او القم بعد ازالة القما فيه من البصاق (قوله بلاية) متعلق بقوله وجب نضجه وجعله بعضهم حالا من قوله رش لانه وصفه بقوله باليد وفيه انه يقتضي ان قوله بلاية من حقيقة النضج وليس كذلك (قوله او للرد على من قال يقتقر اليها) وذلك لظهور التعبد فيه اذ هو تكثير للنجاسة لا تقليل لها فقد امر بانه الشارع ولم يعقل له حكمه (قوله لان شئ في نجاسة المصيب) عطف على قوله وان شئ في اصابها ثوب وجب نضجه وما ذكره المصنف من عدم وجوب النضج والغسل في هذه الصورة هو المشهور من المذهب ومقابلها لابن نافع من وجوب النضج وعزاه ابن عرفة لرواية ابن القاسم (قوله او شئ فيهما) ما ذكره من عدم وجوب الغسل والنضج في هذه الصورة فهو باتفاق لان الشئ لما تركب من وجهين ضعف امره (قوله فيجب نضجه) اي وهو ظاهر المذهب عند ابن شاس والمذهب عند المازري والاصح عند ابن الحاجب (قوله لانه لا يفسد) اي لان الجسد لا يفسد بالغسل اي ولان النضج على خلاف القياس فيقتصر فيه على ما ورد وهو الحصى والثوب والخف (قوله وهو المعتمد) قال ابن عرفة اية المشهور وجعله ابن رشد المذهب وسكت المصنف كالشارح عن البقعة يشئ في اصابة النجاسة لها قال ابن ماجي وقد اختلف في البقعة فقال ابن جماعة لا يكفي النضج فيها اتفاقا بل يجب غسلها ليسرى الانتقال الى المحقق ونحوه لابن عبد السلام وقال ابو عبد الله السطى ظاهر المدونة ثبوت النضج فيها ومشله في قواعد عياض والقولان حكاهما ابن عرفة وصدر بالاول والمراد بالبقعة الارض واما القرش فكالثوب وسبق ان الشئ لا اثر له في المطعومات وكذا في نجاسة الطرقات كما تقدم عن ابن عرفة **في نية** ذكر في المجمع انه يجب الغسل على الراجح لا النضج اذا شئ في بقاء النجاسة وزوالها نعم ملاقي ماشئ في بقائها فيه قبل غسله ينضج من الرطوبة على ما استظهره ح اه وذلك كما لو تحقق نجاسة المصيب ثوب وشئ في ازالها بعد ان شرع في غسلها لم يافاها ثوب آخر او بطل بيلها فالثوب الاول المشكوك في بقاء النجاسة بها يجب غسلها على الراجح واما الثانية فتشكوك في اصابة النجاسة لها فيجب نضجها على ما استظهره ح واستظهر غيره انها من قبيل الشئ في نجاسة المصيب لان البلل الذي في الثوب الاول مشكوك في نجاسته والثوب الثاني مشكوك في نجاسته مصيبه وحينئذ فلا يجب شئ قال بن وهو ظاهر اه (قوله واذا اشبهه طهور بمتنجس) كما لو كان عنده جملة من الاواني تغير بعضها بتراب طاهر طرح فيها وبعضها تغير بتراب نجس واشتبهت هذه بهذه وقوله او نجس اي كما لو كان عنده جملة من الاواني بعضها طهور وبعضها بول مقطوع الراححة موافق للمطلق في اوصافه واشتبهت هذه بهذه **واعلم** ان المسئلة الاولى الخلاف فيها منصوص واما الثانية اعني ما اذا اشبه الطهور بالنجس فلان نص فيها غير ان القاضي عبد الوهاب خرجها على الاولى وراى انه لا فرق بينهما وقبله ابن العربي والطرطوشي وحاصل المسئلة انه اذا كان عنده ثلاث او ان نجاسة او متنجسة واثنان طهوران واشتبهت هذه بهذه فانه يتوضأ ثلاث وضوءات من ثلاث او ان عدد الاواني النجسة ويتوضأ وضوءا بعا من اناه رابع ويصلى بكل وضوء صلاة وحينئذ تبرأ ذمته (قوله اي التمس الخ) اشار بذلك الى ان المصنف اطلق الاشتباه وارا دالات التمس بحوز الا ان الاشتباه معه دليل والالتباس لا دليل معه (قوله صلى بعدد النجس وزيادة ماء) كلامه يصدق بما اذا جاع الاوضيه ثم صلى بعدد ذلك وليس بمراد فكان

اي النضج (رش باليد) او المطر رشه واحدة ولو لم يتحقق عمومها واعاد قوله (بلاية) مع الاستثناء عنه بقوله ويظهر محل النجس بلاية لثلاثتهم ان النضج لكونه تعبد يقتقر اليها او للرد على من قال يقتقر اليها (لا ان) تحقق الاصابة (و) شئ في نجاسة المصيب (او) شئ (فيهما) اي في الاصابة والنجاسة فلا غسل ولا نضج لان الاصل الطهارة وعدم الاصابة (و) في جواب (هل الجسد كالثوب) اذا شئ في اصابها له فيجب نضجه (او) ليس كالثوب بل (يجب غسله) لانه لا يفسد بخلاف الثوب وهو المعتمد (خلاف واذا اشتبه) اي التمس ماء (طهور بمتنجس او نجس) كبول موافق له في اوصافه (صلى) مراد التطهير صلوات (بعدد) اواني (النجس) او المتنجس (وزيادة ماء)

ينبغي له الاحتراز عن ذلك بأن يقول عقب ما ذكره كل صلاة وضوء كما أشار لذلك الشارح وقوله صلى بعدد
 النجس أى حقيقة أو حكماً لانه اذا كان عنده اثنان طهوران واثنان طاهران واثنان نجسان والتبست فانه
 يجعل الطاهر من جملة النجس ويصلى نجسا كل صلاة وضوء (قوله كل صلاة وضوء) أى كل صلاة عقب
 وضوء لاجل ان تكون النجاسة قاصرة على صلاتها وأما لوجع الاوضيه ثم صلى بعد ذلك لاحتيل ان الوضوء
 بالطهور وقع قبل النجس فتبطل الصلوات كلها للنجاسة ان قلت ان نيته غير جازمة لعلمه انه لا يكتفى بما صلى
 والثانية ان نوى بها الفرض كان رفضاً للدولى وان نوى النقل لم يسقط عنه وان نوى التفويض لم يصح لانه
 لا يقبل الله صلاة بغير نية جازمة كذا اورد ابن راشد الفقى على قولهم صلى بعدد النجس وزيادة انا عقب
 كل وضوء صلاة اجيب بأنه حيث وجب الجميع شرعاً جزم بالنية في كل كمن نسي صلاة من النجس لا يدرى عينها
تنبيه قال ابن مسلمة يغسل ما اصابه من الماء الاول بالماء الثانى ثم يتوضأ منه قال في الجواهر قال
 الاحكام وهو الاشبه بقول مالك واختاره ابن ابي زيد قال في التوضيح فان لم يغسل فلا شئ عليه اه قال شب
 لان المقام مقام ضرورة مع خفة امر النجاسة ولا يوجه بازالتها بالوضوء الثانى لورود مسح الراس انتهى
 (قوله ويبنى على الاكثران شك فيه) أى انه يجعل الاكثر من الاوانى النجسة اذا شك في ذلك الاكثر فاذا
 كان عنده ستة او اقل من نوع واثنان من نوع وشك هل الاربعه من نوع النجس او من
 نوع الطهور فانه يجعلها من النجس ويصلى خمس صلوات بحمس وضوات (قوله وهذا ان اتسع الوقت الخ)
 اشار الشارح الى ان محمل كونه يصلى بعدد النجس وزيادة انا ان اتسع الوقت لذلك والآخر كهاو يميم وان
 لا يجد طهوراً محققاً غير هذه الاوانى والآخر كهاو وضواً بالطهور المحقق ثم ان ظاهر المصنف انه يصلى بعدد
 النجس وزيادة انا سواء قلت الاوانى او كثرت وهو كذلك على المعتمد ومقابله ما عراه في التوضيح وابن عرفة
 لابن القصار من التفصيل بين ان تقل الاوانى فيتوضأ بعدد النجس وزيادة انا وبين ان تكثر الاوانى كالثلاثين
 فيتحرى واحداً منها يتوضأ به ان اتسع الوقت للتحرى والايتميم واذا علمت ان هذا التفصيل مقابل الكلام
 المصنف تعلم ان تقييد بعضهم كلام المصنف بما اذا لم تكثر الاوانى والاتحرى فيه فلما نظر بن وح ومافاله
 المحمدان وابن العريبي يتحرى انا يتوضأ منه مطلقاً قلت الاوانى او كثرت وقيل يتركها ويقيم وظاهر كلامهم
 انه لا يحتاج الى ان يرقها قبل تيممه على القول به تنزيلاً لوجودها منزلة العدم وظاهر كلام الشافعية انه
 يرقها التحقق عدم الماء قال في التوضيح ولا وجه للتميم ومعه ماء محقق الطهارة وهو قادر على استعماله اى
 بالحيلة كما قال ثم انه على ما مشى عليه المصنف من صلاته بعدد النجس وزيادة انا لو ابقى بعض الاوانى
 بحيث صار الباقي اقل من عدد النجس وزيادة انا فانه يقيم على الصحيح كما في ح قال شب ويجزى
 هذا اى ما ذكره المصنف في صعيدات التيمم على الطاهر لان التيمم على النجس بعيد في الوقت على
 التأويل الآتى وحينئذ يتحرى واحداً لحقته (قوله ويصلى صلاة واحدة ويبنى على الاكثران شك) اى انه
 يجعل الاكثر من الاوانى الطاهرة اذا شك في ذلك الاكثر كما اذا علم ان عدد احد النوعين خمسة وعدد الاخر
 اربعة مثلاً ولا يدرى ما الذى عدده خمسة وما الذى عدده اربعة فانه يتوضأ بعدد اكثرها وزيادة انا ويصلى
 صلاة واحدة (قوله ويراق ذلك الماء ندباً) اى اذا كان يسير الماء تقدم ان كراهة استعمال الماء الذى ولغ فيه
 كلب مقيدة بما اذا كان قليلاً ما الكثير فلا يكره استعماله وحينئذ فلا وجه لاراقته كذا قال طنى وقوله
 ويراق بالرفع على انه مستأثف او بالنصب بأن مضمرة عطفاً على المصدر وهو لا يقتضى المعية بل الواو لمطلق
 الجمع وهو صحيح بل هو الاول كما قال ابن مرزوق فلا وجه لمنعه (قوله فهما) اى قوله لا طعام وحوض (قوله
 تعبداً) اعلم ان كون الغسل تعبداً هو المشهور وانما حكم بكونه تعبداً للطهارة الكلب ولذلك لم يطلب الغسل في
 الخنزير وقيل ان ندب الغسل معلل بقذارة الكلب وقيل لنجاسته لان الماء لم يغير قلنا بعدم وجوب
 الغسل فلو تغير لوجب وعلى هذين القولين يلحق الخنزير بالكلب في ندب غسل الاناء من ولوغه وعلى
 القول الاول يجوز شرب ذلك الماء ولا ينبغي الوضوء به اذا وجد غير ذلك خلافه في نجاسته وعلى القول

كل صلاة وضوء ويبنى على
 الاكثران شك فيه وهذا
 ان اتسع الوقت والآخر
 وتيمم ولم يجد طهوراً محققاً
 غير هذه الاوانى والآخر
 وتوضأ وما لو اشتبه طهور
 بطاهر فانه يتوضأ بعدد
 الطاهر وزيادة انا ويصلى
 صلاة واحدة ويبنى على
 الاكثران شك (وندى
 غسل انا ماء ويراق ذلك
 الماء ندباً) (لا) انا (طعام)
 فلا يندب غسله ولا اراقته
 بل يحرم لما فيه من اضاعه
 المال الا ان يرقه لكلب
 او بهيمة فلا يحرم (و) لا
 (حوض) فلا يندب غسله
 ولا يراق فهما مفهومهما
 انا ماء على النشر المشوش
 (تعبداً)
 (مبحث الشك في بقاء
 النجاسة وزوالها
 مطلب) اشتباه صعيدات
 التيمم

مفعول لأجله غسل (سبعا) أي سبع مرات (ب) سبب (ولوغ كلب مطلقا) مأذونا في التحاذه أم لا (لا غيره) أي لا غير الولوغ كالأودخل رجله
أو لسانه بلا تحريك أو سقط لعابه ٦٤ ويحتمل لا غير الكلب يتخير ووقت الندب (عند قصد الاستعمال) لا يجوز الولوغ

(بلائية) لأنه تعبد في الغير
كغسل الميت (ولا
ترتيب) بأن يجعل في
الأولى أو الأخيرة أو
أحدها من تراب (ولا يتعدد)
ندب الغسل (بولوغ كلب)
مرات (أو كلاب) لآناء
واحد قبل الغسل لتداخل
الأسباب كالأحداث
* ولما نهى الكلام على
حكم طهارة الخبث شرع
يتكلم على طهارة الحدث
وهي مائة وثمانية صغرى
وكبرى وبدا بالمائة الصغرى
فقال (فصل) يذكر فيه
أحكام الوضوء من فرائض
وسنن وفضائل ولم يتكلم
على شروطه ومكروهاته
فأما شروطه فتلاثة أقسام
شروط وجوب وصحة معا
وشروط وجوب فقط
وشروط صحة فقط فالأول
خمس العقل وبلوغ الدعوة
والخلو من الحيض والنفاس
وعدم النوم والسهو
ووجود ما يكفي من الماء
المطلق والثاني خمسة دخول
الوقت والبلوغ وعدم
الأكراه على تركه
والقدرة على الاستعمال
ونسب الناقض والثالث
ثلاثة الإسلام وعدم
الحائل وعدم المنافي وهو

بالنجاسة فلا يجوز شر به ولا الوضوء به كذا أقر شيخنا (قوله مفعول لأجله) أي فهو علة لقوله ندب أي إن
الندب للتعبد وهو من تعليل العام بالخاص لأن التعبد طلب الشارع أمر أخا ليا عن الحكمة في علمنا فالتعبد
خاص بالحالي عن حكمته بخلاف الندب فإنه أعم (قوله سبع مرات) أي ولا يعد منها الماء الذي ولغ فيه
الكلب (قوله بولوغ كلب) تقدم أن الولوغ ادخاله في الماء وتحريك لسانه فيه فقوله بولوغ كلب أي في
الماء فلولغ الكلب الآناء من غير أن يكون فيه ماء لا يستحب غسله كما في خش (قوله كالأودخل رجله أو
لسانه) أي في الماء الذي في الآناء (قوله يتخير) أي أو غيره من السباع فلا يستحب غسل الآناء بولوغ فيه
(قوله ووقت الندب) أي ندب غسل الآناء المولوغ فيه (قوله عند قصد الاستعمال) أي لذلك الآناء وهذا هو
المشهور وعزاه ابن عرفة للأكثروا بية عبد الحق وقيل يؤمر بالغسل بغور الولوغ ثم إن ظاهر كلام
المصنف أنه إذا قصد في أول النهار استعماله في آخره أنه يندب الغسل في أول النهار مع أنه لا يندب الغسل إلا
عند التوجه للاستعمال فلا بد من تقدير في كلامه أي عند قصد التوجه للاستعمال (قوله بلائية) متعلق
بمحذوف أي ويكون الغسل بلائية لا بالغسل المذكور واللاقضي أن المستحب الغسل مع عدم النية وليس
كذلك (قوله ولا ترتيب) أي لأن الترتيب لم يثبت في كل الروايات وإنما ثبت في بعضها وذلك البعض الذي
ثبت فيه وقع فيه اضطراب وكما لا يحتاج لنية ولا ترتيب لا يحتاج أيضا لذلك لأن ذلك الغسل ليس لازالة
شيء محسوس كما في ح بل زوال النجاسة بل ذلك كاف كما مر (قوله لتداخل الأسباب) أي موجبات
الأسباب وقوله كالأحداث أي كتداخل موجبات الأحداث بفتح الجيم (قوله طهارة الحدث) أراد
بالطهارة هنا التطهير أي رفع مانع الحدث لأن الطهارة كما تطلق على الصفة الحكمية تطلق على التطهير كما مر
(قوله صغرى الخ) أي وكل منهما ما صغرى أي متعلقة ببعض الأعضاء وأما كبرى أي متعلقة بجميع البدن
(قوله وبدا بالمائة الصغرى) أي المتعلقة ببعض البدن

(قوله يذكر فيه) أي شروط وجوب وصحة (قوله شروط وجوب وصحة) أي شروط يتوقف عليها الوجوب والصحة معا (قوله وعدم النوم والسهو)
هما شرط واحد وكذا الخلو من الحيض والنفاس وعلم أن عدم النوم وعدم السهو وعدم الأكراه
والخلو من الحيض والنفاس شروطا مختلفا لما عليه أهل الأصول من أن الشرط لا يكون الوجوديا فقد
تسمح الفقهاء في إطلاقهم على عدم المانع شرطا قال القرافي وإنما يمكن عدم المانع شرطا حقيقة لما يلزم
عليه من اجتماع النقيضين فيما إذا شككنا في طريان المانع لأن الشك في أحد النقيضين يوجب شكًا في النقيض
الآخر فنشك في وجوده في الدار فقد شك في عدم كونه فيها وحينئذ فالشك في وجود المانع شك في عدمه
وعدمه شرط فتكون قد شككنا في الشرط أيضا فقد اجتمع الشك في المانع والشك في الشرط والشك في
الشرط الذي هو عدم المانع يقتضي عدم ترتب الحكم والشك في المانع يقتضي ترتبه وترتب الحكم وعدم
ترتبه جمع بين النقيضين (قوله والقدرة على الاستعمال) أي على استعمال الماء (قوله وثبوت الناقض) أي
أو الشك فيه والمراد بثبوته تحقيقه أو ظنه وفي كلامه حذف أو مع ما عطف كما قلنا (قوله يجعل الصعيد مكان
الماء الكافي) أي يجعل وجود الصعيد مكان وجود ما يكفي من الماء المطلق (قوله إلا أن دخول الوقت فيه)
أي في التيمم من شروط الوجوب والصحة معا أي وأما في الوضوء والغسل فن شروط الوجوب فقط فعلى
هذا شروط الوجوب بالنسبة للتيمم أربعة وشروط الوجوب والصحة معا ستة (قوله والمراد الخ)
دفع بهذا ما يقال أن شرط الوجوب ما تعمر بسببه الذمة ولا يجب على المكلف تحصيله وشرط
الصحة ما تبرا به الذمة ويجب على المكلف تحصيله وحينئذ فلا يتأتى أن يكون شيء واحد شرطا في
الوجوب والصحة مع التناقض وحاصل ما أجاب به الشارح أن الشرط إذا كان للوجوب

والصحة

الناقض حال الفعل والغسل كالوضوء في الأقسام الثلاثة وكذا التيمم يجعل الصعيد مكان الماء الكافي إلا أن
دخول الوقت في شروط الوجوب والصحة معا والمراد بشرط الوجوب والصحة ما توقف عليه وجوب الوضوء

مشلا وصحته واما مكر وهائه فسيأتي التنبية عليها ان شاء الله تعالى وبداء بالقرض لشرفه فقال (فرائض الوضوء) جمع فريضة بمعنى مفرضة والوضوء بضم الواو الفعل ويشتبه الماء على المعروف لغة ٦٥ وحكى الضم والفتح فيه ما وهل هو اسم للماء المطلق

مطلقا او بعد كونه معدا للوضوء او بعد كونه مستعملا فيه والمصنف ذكرها سبعة فقط وقدم الاربعة المجمع عليها واخر المختلف فيها الاولى غسل جميع الوجه وحده طولاً من منابت شعر الراس المعتاد الى آخر الذقن او اللحية وعرضا ما بين وتدى الاذنين واليه اشار بقوله (غسل ما بين) وتدى (الاذنين) فكلامة على حذف مضاف فخرج شعر الصدغين واليباض الذى ينسج و بين الاذن مما فوق الوتد لانهما من الراس واما اليباض الذى بين عظم الصدغين والوتد فهو من الوجه وكذا اليباض الذى تحت الوتد ولو من الملتحى فيجب غسله على الارجح واشار الى حده طولاً بقوله (و) غسل ما بين (منابت شعر الراس المعتاد) منتهى (الذقن) بفتح الذال المعجمة والاقاف بجمع اللجيين بفتح اللام فى نقى الحد (و) منتهى (ظاهر اللحية) فيمن له لحية بكسر اللام وفتحها وهى الشعر النابت على

والصحة معا يفسر بما توقف عليه الوجوب والصحة معا وتفسير شرط الوجوب وشرط الصحة بما قلنا انما هو عند انقراض كل واحد عن الآخر (قوله مثلاً) اى او الغسل او التيمم (قوله فرائض الوضوء) اعترض بان فرائض جمع كثرة وهو العشرة ففوق مع ان فرائض الوضوء سبعة واجيب بأنه استعمل جمع الكثرة فى القلة مجازاً او انه عبر بجمع الكثرة نظراً الى ان مبداه من ثلاثة الى ما لانها به له كذا قيل وقد يقال لاداعى لذلك ولا اشكال اصلاً فان فعيلة ليس له جمع قلة وما ليس له جمع قلة ينوب فيه جمع الكثرة عن جمع القلة وبالعكس قال فى الخلاصة وبعض ذى بكثرة وضعافى * كارجل والعكس جاء كالصنى (قوله جمع فريضة) اى على خلاف القياس لما ذكره المرادى وغيره من ان شرط جمع فعيلة على فعائل ان لا تكون بمعنى مفعولة فلا يجمع عليه نحو جرحه وقتيله وان جمع ذبيحة على ذبائح وفريضة على فرائض شاذ اه بن وقوله جمع فريضة اى ويصح ان يكون جمع فرض شذوذاً لان فعلاً وان لم يجمع على افعال قياساً يجمع عليه شذوذاً (قوله فيهما) اى فى الماء وفى الفعل (قوله وهل هو) اى الوضوء بالفتح (قوله مطلقاً) اى سواء كان معد للوضوء كالميضات والخفيات او كان غير معدله كماء البحر والسماء كان مستعملاً فى الوضوء بالفعل ام لا وحاصله انه يحتمل احتمالات ثلاثة وليست اقوالاً (قوله والمصنف ذكرها) اى ذكر فرائض الوضوء (قوله سبعة) اى وهى غسل الوجه واليدين للمرفقين ومسح جميع الراس وغسل الرجلين فهذه الاربعة متفق على فرضيتها ومجموع عليها والنية والقور والدلك وهذه الثلاثة تختلف فى فرضيتها بين المجتهدين ارباب المذاهب (قوله المجمع عليها) اى على فرضيتها ثبوتها بنص القرآن (قوله الى آخر الذقن) اى فى حق من لالحية له بأن كان نقي الحد (قوله او اللحية) اى فى حق من له لحية (قوله غسل ما بين الخ) الغسل هو امر اريد على العضو مآراً للماء وعقبه على المشهور ولا يشترط فيه نقل الماء ولو كان ذلك الغسل مجزئاً عن مسح الراس نظر الحال كما ذكره شيخنا فى الحاشية بخلاف المسح (١) فلا بد فيه من نقل الماء على المشهور لضعفه ولو كان ذلك المسح نائياً عن غسل مفسرل نظر الحال ولان هذا اضعف من المسح الغير النائب (قوله فكلامة على حذف مضاف) انما احتيج لذلك لاجل اخراج شعر الصدغين واليباض الذى فوق الوتدين فانهم اذا خلان فى كلامه فيقتضى انهما من الوجه وانه يجب غسلهما مع انه ليس كذلك (قوله فخرج) اى بتقدير هذا المضاف (قوله لانهما من الراس) اى وحينئذ فيمسحان معها (قوله فهو من الوجه) اى وحينئذ يغسل معه (قوله فيجب غسله على الارجح) علم منه ان اليباض المحاذى للوتد من الوجه بائفاق وكذا ما كان تحته على المشهور خلافاً لمن قال انه لا يغسل ولا يمسح مع الراس واما اليباض الذى فوقه فهو من الراس كشعر الصدغين واما الوتدان فليسا من الوجه ولا من الراس (قوله وغسل ما بين منابت الخ) اشار الى ارجح هذا الحل الى ان قول المصنف ومنابت عطف على الاذنين (قوله ومنتهى الذقن) فيه انه ان اريد بالمنتهى الجزء الاخير لم يخرج الجزء الاخير من الوجه وان اريد بالمنتهى الانتهاء فهو امر اعتبارى لا يصلح ان يكون غاية واجيب باننا نختار ان المراد بالمنتهى الانتهاء لكن نريد بالانتهاء ما لاصق الجزء الاخير من الفراغ كذا قرر شيخنا (قوله بجمع للحين) تنبيه لى وحاصله ان ضبة الخنك السفلى قطعتان كل منهما يقال لها الحى ومحل اجتماعهما هو الذقن (قوله فى نقي الحد) اى بالنسبة لنقي الحد (قوله ومنتهى ظاهر اللحية) انما اتى المصنف بظاهر دفا لما يتوهم انه يغسل ظاهر اللحية وهو ما كان من جهة الوجه وباطنها وهو اسفلها مع انه لا يطالب بغسل اسفلها (قوله وحكى كسر هاءى المفرد) اى واما المنتهى فهو بفتح اللام لا غير هذا طاهره وعبارة خش وحكى كسر هاءى المفرد والتثنية فتأمل (قوله وهو فن الخنك الخ) الضمير راجع لما ذكر من اللجيين وفن اى

(٩ - دسوقى اول) اللجين تنبيه لى بفتح اللام وحكى كسر هاءى المفرد وهو فن الخنك الاسفل بتقدير منتهى يدخل الذقن وظاهر اللحية لانهما من الوجه فيجب غسلهما والمراد بعسل طاهرها امر اريد عليها مع الماء وتحريكها وهذا التحريك خلاف التخليل الا فى فانه اصال الماء للبشرة (مطلب) فرائض الوضوء (١) (مطلب) اشتراط نقل الماء فى المسح

ولا بد من ادخال جزء من الراس لانه مما لا يتم الواجب الابه وخرج بقوله المعتاد الاصلع والا نزع فلا يجب عليه ان ينتهي الى مشابهة شعره بل يقتصر على الجبهة الا قدر ما يتم به الواجب والا غم فانه يدخل في الغسل ما نزل عن المعتاد وينتهي الى محل المعتاد وقدر ما يتم به الواجب ولما كان في الوجه مواضع ٦٦ ينبوعها الماء به عليها وان كانت داخلة فيه جريا على عادتهم بقوله (فيغسل الوتر) بفتح

الواو والمنة القوية وهي الحائل بين طاقتي الاق (واسارير جهته) اي خطوطها جمع اسرة واحده سرار كرام او جمع اسرار كعنان واحده سرر كعنب فاسارير جمع الجمع على كل حال والجبهة ما ارتفع عن الحاجبين الى مبدا الراس فتشمل الجبينين واما الجبهة في السجود فهي مستدير ما بين الحاجبين الى الناصية فلا تشمل الجبينين (وظاهر شقبي) وهو ما يظهر عند انطباقهما انطباقا طبعيا فيغسل ما ذكر (بتخليل) اي مع تخليل (شعر) من طية او حاجب او شارب او عنقفة او هذب (تظهر البشرة) اي الجلد (تحت) في مجلس المحاطبة والتخليل اتصال الماء للبشرة وخرج بتظهر البشرة تحتها وهو الخفيف الكثيف فلا يخله بل يكره على ظاهرها (لا يغسل) (جر جاري) ما را (او) موضعا (خلق غائرا) ان لم يمكن ذلك والا وجب غسله ولا بد من

عظم الخلل الاسفل (قوله ولا بد) اي في غسل الوجه من ادخال جزء من الراس اي كانه لا بد في مسح الراس من مسح جزء من الوجه فليس على المشهور فرض يغسل ويمسح الا الحد الذي بين الوجه والرأس فانه يغسل ويمسح لاجل تمام كل من غسل الوجه ومسح الرأس (قوله لانه مما لا يتم الواجب الابه) اي وما لا يتم الواجب الابه فهو واجب وهل بوجوب مستقل او بوجوب الواجب الذي يتم به قولان (قوله الاصلع) الصلع هو خلوا الناصية من الشعر والناصية مقدم الرأس فلا تدخل في الوجه (قوله والا نزع) هو الذي له نزعتان فتحتين اي باضان يكتنفان ناصيته فكما لا تدخل ناصية الاصلع في الوجه لا يدخل فيه البياضان المكتنفان بالناصية بالنسبة للانزع (قوله والا غم) اي وخرج من حد الوجه بقيد المعتاد الا غم فلا يعتبر غمه نهاية بل يدخل غمه النازل عن المعتاد في الغسل (قوله وان كانت داخلة فيه) اي في الوجه اي في تحديده الذي ذكره (قوله او جمع اسرار) اي او ان اسارير جمع اسرار (قوله على كل حال) اي لانه على الحال الازل سرار كرام يجمع على اسرة واسرة يجمع على اسارير وعلى الثاني سرر كعنب يجمع على اسرار واسرار يجمع على اسارير (قوله والجبهة) اي هنا (قوله وتشمل الجبينين) اي وهما جانبنا الرأس (قوله الى الناصية) اي مقدم الرأس (قوله فلا تشمل الجبينين) اي وحيث اذا وجد على واحد منهما لم يجزه (قوله انطباقا طبعيا) اي من غير تكلف (قوله بتخليل شعر) متعلق بغسل والباء بمعنى مع كما اشار لذلك الشارح (قوله اتصال الماء للبشرة) اي للجلدة النابت في الشعر اي وليس المراد اتصال الماء لطاهر الشعر فقط (قوله وهو) اي الذي تلمح البشرة تحتها الشعر الخفيف (قوله الكثيف) هو بالرفع فاعل خرج (قوله بل يكره) اي لما في ذلك من التعق (قوله على ظاهرها) اي وهو الراجح خلافا لمن قال بذياب تخليله ولمن قال بوجوب تخليله واعلم ان المرأة كالرجل في وجوب تخليل الخفيف وفي الاقوال الثلاثة في الكثيف كما قال شيخنا (قوله لاجر جاري) عطف على الوتر كما اشار لذلك الشارح في الحل ويصح عطفه على محل ما من قوله غسل ما بين الاذنين لان غسل مصدر مضاف لمفعوله (قوله او موضعا خلق غائرا) انما قدر الشارح موضعا اشارة الى ان جملة خلق صفه لمحذوف معطوف على جرحا فلا يقتضيه ظاهر المصنف من ان خلق عطف على برئ فيفيد ان الجرح خلق غائرا وهو فاسد وقوله غائرا حال من نائب فاعل خلق وحذف مثله من قوله برئ فهو من المحذوف من الاول دلالة الثاني عليه وليس حالا من نائب فاعل برئ وخلق لانه مفرد ولانه يلزم عليه تساطع عاملين على معمول واحد ولا من باب التنازع في الحال كما قيل لا متنازع التنازع فيها لاقتضائه الاضمار في العامل المهمل والضمير لا يكون حالا لزوم تعريته ولزوم تنكير الحال فتافيا (قوله ان لم يمكن الخ) حاصله ان الجرح اذا برئ غائرا وكذلك الموضع الذي خلق غائرا لا يجب غسله يعني صب الماء فيه وذلك حيث كان لا يمكن ذلك وان كان لا بد من صب الماء فيه بدون ذلك حيث امكن صبه فيه فان لم يمكن صب الماء فيه فلا يجب صب ولا ذلك واما اذا كان يمكن ذلك لا تساعه وجب صب الماء فيه وذلك (تنبه) يجب على المتوضئ في حال غسله وجهه ازالة ما بعينه من القذى فان وجد شيئا من القذى بعينه بعد وضوئه وامكن حدونه لطول الزمان جل على الطربان حيث امر به على محله حين غسل وجهه (قوله وغسل يديه) اي لاسننه والاجاع وان صدقت الاية بيد واحدة اخذ من مقابلة الجمع بالجمع اطرب شرب (قوله لان المتكئ يرتفع الخ) اي لان المتكئ والمعتد عليه يرتفع الخ وقوله اذا اخذ براحتيه راسه اي اذا وضع راسه في راحته (قوله اما غسل اليدين) اي ان كان المعصم باقيا

ايصال الماء اليه ان امكن وسواء كان ذلك في الوجه او غيره الفريضة الثانية غسل اليدين الى المرفقين واليه اشار على بقوله (و) غسل (يديه بمرقفيه) اي معهما ثنية مرفق بكسر الميم وفتح الفاء آخر عظم الذراع المتصل بالعضد سمى بذلك لان المتكئ يرتفع به اذا اخذ براحتيه راسه (و) بفتح (بالجر عطف على يديه فالقرض اما غسل اليدين او غسل بنية) (معصم ان قطع) المعصم ١ (مطلب) تخليل الشعر

وهو في الأصل موضع السوار ومراده به اليد الى المرفق ولا مفهوم لمعصم ولا لقطع بل محل عضو سقط بعضه يتعلق بالحكم بساقه غسلا ومسحا (ككف) خلقت (بمنكب) بفتح الميم وكسر الكاف مجمع العضد والكف ولم يكن له يدسواها فيجب غسلها فان كان له يد سواها فلا يجب غسل الكف الا اذا نبتت في محل القرض او في غيره وكان لها ٦٧ مرفق فتغسل للمرفق لان لها حينئذ حكم

اليد الاصلية فان لم يكن لها مرفق فلا غسل مالم تصل لمحل القرض فان وصلت غسل ما وصل الى محاذة المرفق كما استظهره بعضهم ويقال في الرجل الزائدة ما قيل في اليد وينزل الكعب منزلة المرفق (بتخليل اصابعه) متعلق بغسل والباء بمعنى مع اي وجوبا ويحافظ على عقد الاصابع باطنا وظاهرا بان يحسني اصابعه وعلى رؤس الاصابع بأن يجمعها ويحكها بوسط الكف (لا اجالة) عطف على تخليل اي لامع اجالة اي تحريك **خاتمه** المأذون فيه اي جنسه فيشمل المتعدد كما لو كان لامرأة فلا يجب ولو ضيقا لا يصل الماء تحته فان زععه غسل محله ان لم يظن ان الماء وصل تحته والعسل كالوضوء واما غير المأذون فيه فداخل في قوله (وتنفض) فعل ماض مبني للفاعل او مرفوع على انه نائب فاعل فيجب زعجه ان كان حراما واجزا تحريكه ان كان كان واسعا وكذا المكره

على حاله لم يقطع منه شيء (قوله وهو) اي المعصم في الأصل موضع السوار اي من الذراع (قوله ومراده به اليد) اي الذراع بتمامه **تنبيه** (١) يلزم الا قطع اجرة من يظنه فان لم يجد فعل ما يمكنه قاله في المجمع (قوله ككف بمنكب) اي كما يجب غسل كف خلقت في منكب (قوله الا اذا نبتت في محل القرض) اي كان لها مرفق ام لا (قوله وكان لها مرفق) اي سواء وصلت لمحل القرض والا (قوله فان لم يكن لها مرفق) اي والحال انها نبتت في غير محل القرض (قوله ويقال في الرجل الزائدة ما قيل في اليد) اي فان نبتت في محل القرض غسلت مطلقا وان نبتت في غيره وكان لها كعب غسلت ايضا وان لم يكن لها كعب لم تغسل مالم تصل لمحل القرض فان وصلت له غسل منها ما حاذى محل القرض **تنبيه** من قبيل ما ذكره الشارح فرع كتاب سليمان بن الكحال من تلامذة مسخون امرأة خلقت (٢) وجهين واربعه ايد فيجب عليها غسل كل ويجوز نكاحها لاتحاد محل الوطء انظر ح (قوله متعلق بغسل) اي المقدور مع يديه اي وغسل يديه غسلا مصاحبا لتخليل اصابعه وهو شامل للاصابع الزائدة آحس بها م لا كذا في حاشية شيخنا (قوله اي وجوبا) ما ذكره من وجوب تخليل اصابع اليدين في الوضوء هو المشهور من المذهب خلافا لمن قال بالنسب كتخليل اصابع الرجلين والاولى في تحليلها كما في ح عن الجزولي وابي عمران ان يكون من ظاهرا الاصابع لانه امكن لامن باطنا واما قول بعضهم لانه من باطنه انشيسك وهو مكره فقيه نظر لان التشييك انما يكره في الصلاة لا في الوضوء كما قلناه ح عن صاحب الجمع بخلاف اصابع الرجلين فان الاولى تحليلها من اسفلها والتخليل في كل غسلة من الغسلات الثلاث حتى تعد المرة غسلة كما قال شيخنا (قوله ويحافظ على عقد الاصابع) اي وجوبا ولا فرق بين العقد العليا والوسطى والسفلى (قوله وعلى رؤس الاصابع) عطف على عقد الاصابع اي ويحافظ على رؤس الاصابع ويعني عن الوسخ الذي تحت الاظفار فلا تجب ازالته مالم يتفاحش (قوله المأذون فيه) اشارة الى ان الاضافة في خاتمه للعهد (قوله فان زععه) اي بعد الوضوء (قوله ان لم يظن الخ) اي فان ظن ان الماء وصل تحته فلا يؤمر بغسل مانتحه (قوله والغسل كالوضوء) اي فلا يجب (٣) فيه تحريك الخاتم المأذون فيه ولو ضيقا لا يصل الماء تحته واذا زعجه بعد الغسل وجب غسل مانتحه ان لم يظن ان الماء وصل تحته والا فلا يؤمر بغسل مانتحه بعد زعجه * واعلم ان مثل الخاتم في حق المرأة ما كان مباحا لها من غيره كاساور وحداث فلا يجب عليها اجالته واسعا وضيقا لا في الوضوء ولا في الغسل ويجب عليها اذا زعته غسل مانتحه ان كان ضيقا لم تظن وصول الماء تحته والا فلا يجب (قوله ونقض غيره) المراد بنقضه نقله من محله بحيث يمكن غسل ما كان تحته (قوله فيجب زعجه ان كان حراما) المراد بزعه نقله من محله ولو لم يخرج من الاصبع (قوله واجزا تحريكه) اي لذلك الاصبع به ان كان واسعا فالدلك به كاف كالدلك باليد مجموعا لا عليها خرقه واما حرمة شيء آخر وما ذكره الشارح من اجزاء تحريك محرم اللبس هو مفاد نقل ح وهو الموعول عليه كما قال شيخنا خلافا لما قاله عجم من لزوم زعه واسعا كان اوضيقا (قوله وكذا المكره) اي يجب زعه واجزاء تحريكه لذلك الاصبع به ان كان واسعا (قوله ودخل في الغبر الخ) اي لان المراد ونقض غير الخاتم المأذون فيه وهذا صادق بكونه خاتما غير مأذون فيه وبكونه غير خاتم اصلا كالشمع والزفت وغيرهما كمداد الحبر والعجين (قوله ومسح ماعلى الجحمة) اي مسح ما استقر عليها بتمامها فلا يكفي مسح البعض (٤) على المشهور من المذهب سواء كان قليلا او كثيرا وقال اشهب يكفي مسح النصف ويندب تجديده الماء لمسح الراس ويكره بغيره كبلل لحيته ان وجد غيره والا فلا (قوله وهي)

تحاتم النحاس او الرصاص ودخل في العبر كل حائل من شمع وورق وغيرهما لفريضه بالناسه مسح جميع الراس واليها اشار بقوله (ومسح ماعلى الجحمة) وهي عظم الراس المشتعل على الدماغ من جلد او شعر وهي من مناب شعر الراس المعتاد الى نمرة القفا ويدخل فيه البياض الذي فوق وتدى الاذن والذى فوق الاذن (بعضه صدغيه) اي مع عظمهما يعني ما نبت فيه الشعر وهو ما فوق العظم الثاني ١ مطلب يلزم الا قطع اجرة من يظنه ٢ مطلب من خلقت بوجهين واربعه ايد ٣ مطلب لا يحيل المأذون فيه ٤ مطلب مسح الراس

وأما العظم النسائي فهو من الوجه فالوجه بشعر صدغيه كان أوضح (مع) مسح (المسترخي) من الشعر ولو طال جدا انظر الأصله (ولا ينقص أي لا يجب بل ولا يندب ولو اشتد بنفسه بخلاف الغسل وأما ما ضفر

أي الججمة عظم الراس وقوله من جلد أو شعر بيان لما استقر على الججمة وقوله وهي من منابت الخ أي والججمة حدها من منابت الخ (قوله وأما العظم النسائي) أي المرتفع على العارضين (قوله كان أوضح) أي لأن ظاهر المصنف أنه يمسح الصدغ كله وليس كذلك (قوله بل ولا يندب) أي لأن المسح مبني على التخفيف وفي نقض الشعر المضمفور عند كل وضوء مشقة (قوله بنفسه) أي إذا كان الضفر بنفس الشعر (قوله بخلاف الغسل) أي فإنه يجب فيه نقض ما ضفر بنفسه إذا اشتد الضفر (قوله وأما ما ضفر بخيوط كثيرة) أي ثلاثة فأكثر في كل ضفيرة (قوله فيجب نقضه في (١) وضوء وغسل) أي سواء اشتد الضفر أم لا والحاصل أن ما ضفر بخيوط ثلاثة يجب نقضه مطلقا اشتد أم لا في وضوء وغسل وما ضفر بأقل منها يجب نقضه إن اشتد في الوضوء والغسل وإن لم يشتد فلا يجب نقضه لا في الوضوء ولا في الغسل وما ضفر بنفسه لا ينقض في الوضوء مطلقا اشتد أم لا وينقض في الغسل إن اشتد ولا فلا (قوله ويدخلان وجوبا) مع قوله ويطلب بالسنة بعد ذلك أي بعد التعميم الحاصل رد المسح هذا يقتضي أنه لا بد لصاحب المسترخي من مسح راسه ثلاث مرات مرة لطاهره ومرة لباطنه وهما واجبان يحصل بهما التعميم الواجب طاهر الشعر وباطنه (١) الواجب والثالثة لتحصيل السنة وهذا قال عجم ومن تبعه وهو غير صحيح بل الحق ما قاله الشيخ عبد الرحمن الأجهوري أن الشعر إنما يمسح مرتين فقط مرة للفرض ومرة أخرى للسنة وإن الإدخال من تمة الرد الذي هو سنة وشرط فيه ولذا قال المؤلف في رد المسح ولما كان كلامه هنا لا يدل على حكم الرد في نفسه به عليه بعد قوله ورد مسح راسه الخ ونصوص الأئمة كالمدة والرسالة وعبد الوهاب وابن يونس واللخمي وعياض وابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة كلها ظاهرة في أنه إذا كان في كلام واحد منهم إشعار بما قاله عجم أصلا وقد قالوا إن الطواهر إذا كثرت بمنزلة النص ويدل على ذلك أيضا قول الفاكهاني إنما كان الرد سنة والثانية والثالثة في المغسول مستحبتين لأن الذي يمسح في الرد غير الذي يمسح أولا في حق ذي الشعر والحق غير به بخلاف الذي غسل ثانيا والثالثا فإنه عين الأول اه فهذا يدل على بطلان ما ادعاه عجم لأن صاحب المسترخي لو كان يمسح في الأولى ظاهر الشعر وباطنه كما زعمه عجم لكان الممسوح أولا هو الممسوح ثانيا وذلك خلاف ما قاله الفاكهاني وابن شير وبإيضائه على ما ذكره يمسح أربع مرات لأجل تحصيل التعميم في السنة أيضا ولا فائده به اه بن (قوله وغسله بحجر) هذا هو المشهور خلافا لمن قال بعدم إجرائه (قوله لأنه مسح) أي لأن الغسل مسح وزيادة (قوله وإن كان لا يجوز) أي أن غسله بحجر عن مسحه وإن كان الغسل لا يجوز ابتداء أي لا يجوز التقدم عليه بمعنى أنه يكره (قوله بكعبيه) الباء للمصاحبة بمعنى مع بخلافها في قوله بمفصلي الساقين فاهم للطرفية بمعنى في أي اللاتين في محل فصل الساق من العقب (قوله وبالعكس اللسان) أي أن المفصل بكسر الميم وقع الصاد اللسان (قوله مجمع مفصل الساق من القدم) أي محل جمع فصل الساق من القدم أي محل حصول فصل الساق من القدم والحاصل أن الساق منفصل من العقب ويلزم منه انفصاله عن القدم والكعب في محل انفصال الساق من العقب والعقب في محل انفصال الساق من القدم فتأمل (قوله والعقب تحته) جملة مركبة من مبتدأ وخبر في محل الحال (قوله عليهما) أي على غسلهما والضمير للعقب والعقب (قوله) نذب تخليل أصابعهما) أي على المشهور خلافا لمن قال بوجوب التخليل في الرجلين كاليدين والحاصل أنه قيل بوجوبه فيهما وقيل نذب فيهما والمشهور وجوبه في اليدين ونذب في الرجلين وإنما وجب تخليل أصابع اليدين دون أصابع الرجلين على المشهور لعدم شدة التصاقها بخلاف أصابع الرجلين فقد شبه ما بينهما الباطن لشدة الالتصاق فيما بينهما (قوله من أسفلها) أي الأولى أن يكون تخليلها من أسفلها بخلاف أصابع اليدين فإن الأولى في تخليلها أن يكون من ظاهرها لأنه أمكن كما مر (قوله (٣) ولا يعيد من قلم ظفره أو حلق راسه) أي على المذهب وقيل يجب عليه إعادة غسل موضع الظفر وضوئه لأن حدثه قد ارتفع

(١) مطلب ضفر الشعر في الوضوء والغسل (٢) مبحث غسل الراس بدلا عن مسحه (٣) مبحث قلم الظفر وحلق الشعر بعد والشعر الطهارة والحفر على شوكه كذلك (١) الواجب هكذا في النسخ ولعله مكرر ركبته مصدحه

(وفي وجوب إعادة موضع (لحيته) وشاربه اذا حلقهما وسقطا وعدمه وهو الراجح (قولان و) الفريضة الخامسة (الدلك) وهو امر اراد على العضو ولو بعد صب الماء قبل جفافه وتندب المقارنة هناك دون العسل للمشقة والمراد بالسدهنا باطن الكف على ما استظهر والدلك في الغسل هو امر اراد على العضو الفريضة السادسة الموالاة على احد المشهورين واليهما اشار بقوله (وهل الموالاة) وهي فعله في زمن متصل من غير تفریق كثير لان السير لا يضر ويعبر عنها بالقور والتعبير بالموالاة اولى لانها تفيد عدم التفریق بين الاعضاء خاصة وهو المطلوب والقور ربما يفيد فعله اول الوقت وايضا يوهم السرعة في الفعل وكلاهما ليس بمراد (واجبة ان ذكر وقدر وبنى) ان اراد الصلاة به والبقاء على الطهارة ولا يتدنه اى يكره او يحرم

١ (مبحث) بغير الماء

بالدلك

٢ (مبحث) الموالاة

والشعر وهو ضعيف ومثل من قلم ظفروه في عدم الاعادة على المعتمد من حفر على شوكه بعد الوضوء بخلاف زوال الخلف والجيرة لان مسح الخلف بدل فسقط عند حصول مبدله والجيرة مقصودة بالمسح فزالها زال لما قصد (قوله وفي وجوب اعادة موضع لحيته) اى نظر السراشعر للمحل وقد زال وحينئذ في غسل المحل (قوله وعدمه) اى وعدم وجوب الاعادة لان الحدث قد ارتفع عن محلها فلا وجه لاعادة غسله وظاهر كلامهم جريان الخلاف في غسل محل اللحية سواء كانت خفيفة او كفيفة وقد يقال ان الخفيفة غير ساترة اذ البشرة تغسل تحتها واجيب بأنها ساترة لمنبت الشعر وفيه انه مغسول لسريان الماء وافتتاح المسام تأمل ﴿تنبيه﴾ يحرم على الرجل حلق لحيته او شارب به يؤدب فاعل ذلك ويجب على المرأة حلقها على المعتمد وحلق الراس لا ينبغي تركه الا ان لمن عادتهم الحلق (قوله والدلك) هو واجب لنفسه ولو وصل الماء للبشرة على المشهور بناء على دخوله في سمي الغسل والا كان مجرد افاضة او غمس ان قلت حيث كان الدلك داخلا في سمي الغسل ففريضة الغسل مغنية عنه فلا حاجة لذكره قلت ذكره الرد على المخالف القوي القائل انه واجب لا يصل الماء للبشرة فان وصل لها بدونه لم يجب بناء على ان يصل الماء للبشرة من غير ذلك يسمى غسلا كذا قرر شيخنا (قوله وهو امر اراد على العضو) اى امر اراد متوسطا ولو لم تزل الاوساخ الا ان تكون متجسدة فتكون حائلا (قوله ولو بعد صب الماء) اى هذا اذا كان امر اراد اليد مصاحبا للصب بل ولو كان بعد الصب قبل الجفاف فلا يشترط كون الماء باقيا بل يكفي بقاء الرطوبة كما قاله ابن ابي زيد وهو المعتمد خلافا لابي الحسن القاسبي حيث قال لا بد من مقارنة امر اراد اليد للصب (قوله للمشقة) على لقوله دون العسل اى فلا تندب المقارنة فيه للمشقة (قوله والمراد باليد هنا) اى في باب الوضوء وقوله باطن الكف اى لا ظاهره ولا امر اراد غيره من الاعضاء فعلى هذا لا يجزئ ذلك احدى الرجلين بالآخرى في الوضوء ويجزئ في الغسل وفي بن مانصة كتب الشيخ ابو على حسن المسناوى مانصه والدلك اى باليد ظاهرها او باطنها او بالذراع او بخرقة او بجل احدى الرجلين الاخرى خلافا لتخصيص عجم ومن تبعه الدلك باطن الكف واحتج ابو على لما قاله بقول الفاكهاني الدلك امر اراد او ما يقوم مقامها ثم قال بعد وقول الفقهاء الدلك باليد جرى على العال بخل الفاعل ومن تبعه اه (قوله امر اراد العضو) اى سواء كان يدا او غيرها كالرجل ﴿تنبيه﴾ لا يضر اضافة الماء بسبب الدلك حيث عم الماء العضو حالة (١) كونه طهورا الا ان يتجسد الوسخ قاله في المجمع (قوله وهي فعله) اى الوضوء (قوله من (٢) غير تفریق كثير) اى من غير تفریق اصلا او مع تفریق يسير (قوله لان السير لا يضر) اى وانما قيدنا التفریق بالكثير لان التفریق اليسير لا يضر مطلقا سهوا كان وعجزا او عمدا لان ما قارب الشيء يعطى حكمه واذا لم يضر التفریق اليسير فكماله ان كان عمدا على المعتمد والسير مقدر بعدم الجفاف (قوله لانها تفيد عدم التفریق الخ) اى تفيد وجوب عدم التفریق بين الاعضاء (قوله ربما يفيد فعله) اى ربما يفيد وجوب فعله اول الوقت وقوله وايضا يوهم السرعة اى وجوب السرعة في الفعل وعدم اعتصار التفریق بالسير (قوله ان ذكر وقدر) اى واما الناسى والعاجز فلا تجب الموالاة في حقهما وحينئذ اذ افرق الناسى والعاجز افانه يبنى مطلقا سواء طال ام لا لكن الناسى يبنى بنية جديدة واما العاجز فلا يحتاج لتجديده وما ذكره المصنف من التفرقة في العاجز بين الطول وعدمه كالعالم بعد تقسيم الوجوب بالقدرة فغير ظاهر ولذا جازوا العاجز في كلامه على غير الحقيقى وهو من عنده نوع تفریق ولو قال المصنف بعد قوله ان ذكر وقدر وبنى ان عجز مطلقا كالناسى بنية كان اولى ويحمل العجز حينئذ على الحقيقى اه بن (قوله وبنى) اى وان فرق بين الاعضاء بأن غسل وجهه مثلا بنية الوضوء ثم غسل له سنان فترك العسل ثم ذكر بنى ان اراد الصلاة بذلك الوضوء الذى فرق فيه (قوله اى يكره او يحرم) اى فيجرى على الخلاف الآتى في قوله وهل تكره الرابعة او تمنع خلاف وهذا يقتضى ان المراد بقوله وبنى اى استئنا واناه اذا فرض ما فعل وايتدا الوضوء كان مخالفا للسنة وكان مرتكباً لمحرّم او مكروه وفيه نظر فقد صرحوا بأن المتوضى مخير في اتمام وضوئه وتركه فالصواب ان قول المصنف وبنى بنية الخ معناه وصح البناء نية ان نسي مطلقا ويجوز له ابتداءه من اوله وحينئذ فالاولى للشارح حذف قوله ولا يتدنه الخ ان قلت ان العبادة يلزم اتمامها بالشروع فيها والوضوء من جملة العبادات فكيف يجزئ المتوضى في اتمام وضوئه وتركه قلت ليس كل عبادة يلزم اتمامها بالشروع فيها بل بعضها يلزم

ان كان ثلث الاعضاء غسل على ما يأتي (بنية) شرط فان بنى بغيره لم يجزه (ان نسي) وفرق بين الاعضاء يعني ترك ما بعد المفعول ناسيا
الكمال وضوئه ثم تذكر فانه يبنى على مافعل (مطلقا) طال ما قبل التذكار ولم يطل (و) بنى بغيره بنية لحصولها حقيقة او حكما (ان عجز)
عن الكمال وضوئه بأن اعد من الماء ما يظن انه يكفيه او يشك في كفايته فلم يكفه فيهما (مالم يطل) الفصل وكذا الواعد من الماء مالا يكفيه
جزما او ظنا وقيل لا يبنى مطلقا ولم يطل فيهما ٧٠ اى لتردد نيته بل داخل على عدم الاتمام وكذا لو فرق عمدا مختارا اى من

غيره بنية رفض فينبى مالم
يطل على التحقيق
وخلافه لا يلتفت اليه فان
طال ابتداء وضوئه لفقد
الموالة واما الواعد من
الماء ما يجزى به بأنه يكفيه
فتبين خلافه واراؤه
شخص او غصبه وارىق
بغير اختياره او اكره على
التفريق فانه ملحق في
هذه الخمسة بالناسى على
المعتمد فينبى مطلقا وكذا
لوقام به مانع لم يقدر معه
على الكمال وضوئه ثم
زال هذا حاصل كلامهم
وكان التحقيق حيث جعلوا
الموالة واجبة مع الذكر
والقدرة ان يجعلوا الناسى
والعاجز مستويين في
البناء مطلقا ويفسر
العاجز بهذه الصور التي
جعلوها ملحقه بالناسى
اذ العجز ظاهر فيها
ويحكموا بأن غيرهما
ببني مالم يطل لعدم ضرر
التفريق اليسير ويجعلوا
ما فسر وابه العاجز من
الصورتين ملحقا بغيرهما
والطول مقدر بحفاف

اتمامها (١) وبعضها لا يلزم وقد نظم ذلك ابن عرفة بقوله
صلاة وصوم ثم حج وعمرة * طواف عكوف وائتمام تحتها
وفي غيرها كالوقوف والطهر خين * ان شاء فليقطع ومن شاء عمدا
(قوله ان كان ثلث الاعضاء) اى واما ان لم يكن ثلثها فهو بخير ان شاء بنى وان شاء رفض مافعل وابتدا آخر
(قوله بنية) اى جديدة وقوله شرطا اى حالة كون النية شرطا في البناء (قوله فان بنى بغيره لم يجزه) وذلك
كالوخاص بجزا بعد تذكره بلانية اتمام الوضوء كفى شب عنها (قوله طال ما قبل التذكار ولم يطل) محل
القصد هو الطول لأن عدم الطول موالة كما تقدم (قوله وان عجز) الواو للاستئناف وجواب الشرط
محذوف اى بنى مالم يطل وليست الواو عاطفة على ان نسي والا لا يقتضى ان العاجز يبنى بنية (قوله لحصولها
الخ) هذا اشارة للفرق بين الناسى والعاجز وحاصله ان الناسى لما كان عنده اعراض عن الوضوء احتاج
لتجديديه بخلاف العاجز فانه لما تعرض عن الوضوء ولم يذهل عنه لم يحتج لنية لحصولها حقيقة او حكما
(قوله مالم يطل الفصل) اى بين انتهاء مافعل اولو وبين الكمال الوضوء فان طال ابتداء الوضوء من اوله كما يأتي
للشارح (قوله وكذا الواعد من الماء مالا يكفيه جزما او ظنا) اى فانه يبنى بغيره ان لم يطل كفى التوضيح
(قوله وقيل لا يبنى مطلقا الخ) اى للتلاعب والدخول على الفساد وعدم جزم النية فهو اشد من عمد
التفريق المغتفر فيه القرب كفى عجز وارتضاء شيخنا فى الحاشية ولكنه اعتمد الاول فى تقريره (قوله وكذا
لو فرق عمدا الخ) اى فيكون جملة الصور التي يبنى فيها عند عدم الطول خمس صور صواتان يبنى فيهما اتفاقا
وهما صورتا العجز الحكمى اعنى ما اذا اعد من الماء ما يكفيه ظنا او شكاً فتبين انه لا يكفيه وثلاث صور
يبنى فيها على الراجح من اعدم من الماء مالا يكفيه جزما او ظنا ومن فرق عمدا مختارا غير ارض للنية (قوله
وخلافه) اى وخلاف التحقيق وهو عدم البناء مطلقا ولم يطل لا يلتفت اليه (قوله فان طال) اى التفريق
من العاجز والعامد ومن ذكر معهما (قوله ابتداء وضوئه الخ) اى فلو خالف وبنى على مافعله او لا وصل به ذلك
الوضوء اعاد الوضوء والصلاة ابد الترك الواجب وهو الموالة (قوله ٢) او اكره على التفريق قال طنبى فى
اجوبته الظاهر ان الاكره هنا يكون بما يأتي للمؤلف فى الطلاق من خوف مؤلفا على اذ هذا الاكره هو
المعتبر فى العبادات ٨ بن (قوله وكذا الوقام به مانع) اى فتكون الصور التي يبنى فيها مطلقا سبعة الناسى
وهذه الصور الستة المذكورة هنا الملحقه به (قوله مستويين فى البناء مطلقا) اى لعدم وجوب الموالة فى
حقهم (قوله هذا الصور الخ) اى الستة المتقدمة فى قوله واما الواعد من الماء ما يجزى به بأنه يكفيه فتبين انه
لا يكفيه واراؤه شخص او غصبه وارىق منه بغير اختياره او اكره على التفريق او اقام به مانع لم يقدر معه
على الكمال وضوئه (قوله ويحكموا بأن غيرهما) اى غير العاجز والناسى وهو العامد حقيقة اعنى من فرق
عمدا مختارا او حكما وهو من اعدم من الماء مالا يكفيه قطعاً او ظنا (قوله ويجعلوا ما فسر وابه العاجز من
الصورتين) اى وهما ما اذا اعدم من الماء ما يكفيه ظنا او شكاً فتبين انه لا يكفيه (قوله ملحقا بغيرهما) اى
بغير العاجز والناسى وذلك الغير هو العامد حقيقة او حكما وقوله ملحقا بغيرهما اى من جهة البناء مالم يطل
فى كل (قوله ان فرق ناسيا) اى والحال انه قد حصل طول (قوله على ما لابن عبد الحكم) هذا هو الاظهر

والحاصل

١) ضاء برمن) اى فى زمن (اعتدلا) اى الاعضاء والزمن فاعتدال الاعضاء من

حيث اعتدال صاحبها بين الشبوخ والشبو به حال الصحة واعتدال الزمن كونه بين الحر والبرد حال سكون الريح ولا بد من تقدير
اعتدال المكان كما عراه الفاكهاني لابن حبيب فقيام الليل عندهم دليل على بقاء اثر الوضوء (او) الموالة (سنة) وعليه ان فرق ناسيا
لا شئ عليه وكذا عامدا على ما لابن عبد الحكم ومقابله قول ابن القاسم بعبء الوضوء والصلاة ابد اكثر سنة
(١) مطلب ما يلزم امامه بالثبوت وعو مالا (٢) مطلب الاكره على التفريق الوضوء وان ما به الاكره فى العبادات

من سننها محمد على أحد القولين والثاني لا يبطل في الجواب (خلاف) في التشهير والاول اشهر القريضة السابعة النية وهي القصد للشيء ومحملها القلب وانما اخرها المصنف وان كان حقها التقديم اول القرائض لكثرة ما يتعلق بها من المسائل فأراد ان يتفرغ من غيرها لها فقال (ونبه رفع الحدث) أي المنع المترتب او الصفة المدبرة (عند) غسل (وجهه) ٧١ ان بدا به كما هو السنة والافند اول فرض

(او) نية (الفرض) أي فرض الوضوء أي نية ادائه والمراد بالفرض ما توقف صحة العبادة عليه ليشمل وضوء الصبي (او) نية (استباحة ممنوع) أي ما منعه الحدث بالمعنى المتقدم وافي كلامه مانعة خلو قبحه والجمع بل الاولى الجمع بين هذه الكيفيات الثلاثة وبضر نية بعضها واخراج البعض للثاني كأن يقول نويت فرض الوضوء لاستباحة الصلاة واذا نوى احداها بلا اخراج لغيره اجزا (وان مع) نية (تبرد) او تدف او تقاطف او تعليم اذ نية شيء مع ذلك لانافي الوضوء ولا تؤثر فيه خلا (او) وان (اخرج بعض المستباح) أي ما ليس له فعله بالوضوء كما اذا نوى به صلاة الطهر لا العصر او الصلاة لا مس المصحف او بالعكس لان حدثه قد ارتفع باعتبار ما نواه بخارله فعله به وفعل غيره (او) وان (نسي حدثا) أي ناقضا ونوى غيره من احداث حصلت منه سواء كان المنوى هو الاول او غيره وكذا اذا لم

والحاصل أنه على القول بان الموالاة سنة من فرق ناسيا بيني على ما فعله ولا شيء عليه اتفاقا واما ان فرق عامدا والحال أنه حصل طول فقيه قولان قيل بيني على ما فعله ولا يطالب باعادة الوضوء وهو الاظهر وقيل يعيد الوضوء من اوله فان بنى على ما فعل وصلى أعاد الوضوء والصلاة ابدا وهو المشهور (قوله من سننها) أي الصلاة (قوله والثاني) أي من القولين اللذين في ترك سنة الصلاة عمدا (قوله خلاف في التشهير) فقد شهر القول بالوجوب ابن ناجي في شرح المدونة وشهر القول بالسنية ابن رشد في المقدمات وهذا الخلاف معنوي ان راعينا قول ابن عبد الحكم على السنية لان من فرق عمدا وطال لا بيني على القول بالوجوب فان بنى وصلى أعاد الوضوء والصلاة ابدا وعلى القول بالسنية بيني ولا شيء عليه اما على المشهور وهو قول ابن القاسم فالخلاف لفظي لان المفرق عمدا اذا طال تفرقه لا بيني ويعيد الوضوء والصلاة ابدا اذ ابني على كل من القول بالوجوب والسنية وجعل الخلاف معنويا وعج جعله لفظيا وقد علمت وجه كل من التقريرين (قوله وهي القصد الى الشيء) أي فهمي من باب القصد والارادات لان باب العلوم والاعقادات وحينئذ فهمي من كسب العبد لان القصد الى الشيء توجه النفس اليه فقول عبق ان النية ليست من كسب المتوضي فيه نظر (قوله وان كان حقها التقديم الخ) أي لتقدمها على غيرها من القرائض في الوجود الخارجي (قوله أي المنع المترتب) أي على الشخص (قوله عند غسل وجهه) أي وعليه فينوي للسنن السابقة على الوجه نية منفردة فلا يقال انه يلزم على كون النية عند غسل الوجه خلوها عن نية وعلى هذا فالوضوء نيتان وقال بعضهم ان النية عند غسل اليدين للكوعين قال في التوضيح جمع بعضهم بين القولين فقال انه يبدأ بالنية اول الفعل ويستصحبها الاول الفروض فاذا فعل ذلك صدق عليه انه أتى بالنية عند غسل اليدين للكوعين وصدق عليه انه أتى بها عند غسل اول فرض (قوله والافند اول فرض) أي والابان تنكس وبدا غيره فعند اول فرض (قوله أي نية ادائه) أي تأدية الفعل المفروض (قوله بالمعنى المتقدم) أي وهو المنع المترتب او الصفة المقدرة قيامها بالاعضاء قيام الاوصاف الحسية والاولى ان يراد بالحدث الوصف اذ لا معنى لقولنا استباحة ما منع منه المنع (قوله فتجوز الجمع الخ) فيجوز للشخص الشارع في الوضوء ان ينوي رفع الحدث واداء الفرض واستباحة ما منعه الحدث من صلاة او طواف او مس مصحف (قوله للثاني) أي لانه تناقض في ذات النية فكانه قال نويت رفع الحدث نويت عدم رفعه او نويت لا نويت (قوله وان مع تبرد) (١) أي هذا اذا كانت نية ما ذكر غير مصاحبة لنية تبرد بل وان كانت نية ما ذكر مصاحبة لنية تبرد ومع هذا لم يلق المشاركة وان كان الاصل دخولها على المتبوع وظاهره الاجزاء ولو كان ذلك الماء لا يترده عادة كما لو نوى التبرد بما ساخن وهو كذلك (قوله لانتافي الوضوء ولا تؤثر فيه خلا) وذلك لان غسل الاعضاء للوضوء يتضمن التبرد مثلا فاذا نواه لم يكن ذلك مضادا للوضوء ولا مؤثرا فيه خلا (قوله بخارله فعله به) أي بخارله ان يفعل بذلك الوضوء ما نواه وان يفعل غيره وهو ما أخرجه واخرجه لغير ما نواه لا يضر (قوله ونوى غيره) أي ونوى الوضوء من غيره وذلك لان الاسباب اذا تعدت تاب احدها عن الآخر (قوله هو الاول) أي هو الذي حصل منه أولا (قوله وكذا ان لم يكن حصل منه الا المنسي) أي ونوى الوضوء من حدث لم يحصل منه (٢) من غيره (قوله بل ولو ذكره) أي ونوى الوضوء من غيره (قوله لاخرجه) عطف على محذوف أي ونسى حدثا ولم يخرج له لاخرجه (قوله او نوى مطلق الطهارة الشاملة للحدث والخبث) أي فلا يصح وضوءه (قوله أي من حيث تحققها في احدهما لا بعينه) أي او من حيث تحققها فيهما معا او من حيث تحققها في الخبث فالضرر

يكن حصل منه الا المنسي ولا مفهوم لنسي بل ولو ذكره فالمعتبر مفهوم قوله (لاخرجه) أي الحدث بأن قال نويت الوضوء من البول لا من الغائط مثلا فلا يصح وضوءه للثناقص (او نوى مطلق الطهارة) الشاملة للحدث والخبث أي من حيث تحققها في احدهما لا بعينه اما ان قصد الطهارة لا بقيد الشمول (١) مبحث بيان حكم تفرق الوضوء على القول بان الموالاة سنة (٢) مطلب نية نحو التبرد مع رفع الحدث

قرآن ظاهراً او زیارة
 صالح او عالم او قوم او تعلیم
 علم او تعلمه او دخول علی
 سلطان من غیران بنوی
 رفع الحدث فلا یرفع حدته
 لان ما نواه یصح فعله مع
 بقاء الحدث (او قال) ای
 بقلبه ای نوی من کان
 متوضاً وشک فی الحدث
 (ان كنت احذنت فی هذا
 الوضوء (له) ای للحدث
 لم یجزء سواء تبین حدته
 ام لا لعدم جزمه بالنیة
 حیث علق الوضوء علی
 امر غیر محقق اذا الواجب
 علی الشاک فی الحدث ان
 يتوضأ بنیة جازمة
 (او جدد) وضوءه بنیة
 الفضیلة لا اعتقاده انه علی
 وضوءه (فتبین) له (حدته)
 قبل التجدد لم یجزء لعدم
 نية رفع الحدث بل ولو
 نوی رفع الحدث لم یجزء
 لتلاعبه باعتقاده انه علی
 وضوءه (او ترك لمعة) من
 مغسول فرائضه (فانغسلت
 فی الغسلة الثانية او الثالثة
 (بنیة الفضل) فلا یجزئ
 لان نية غیر الفرض
 لا تجزئ عنه وهذا اذا
 احدث نية الفضیلة والا
 اجزاه ومثل الغسل المسح
 (او فرق النیة علی
 الاعضاء) بان خص کل
 عضو بنیة من غیر قصد
 اتمام الوضوء ثم یدوله
 فیغسل ما بعده وهكذا

في هذه الصورة الثلاث كما قال شيخنا (قوله فالظاهر الاجزاء) اي كما انه اذا نوى مطلق الطهارة من حيث تحققها في الحدث فانه يجزى فالاجزاء في صورتين وعدمه في ثلاث بقي ما اذا نوى الطهارة من الحدث وانحبث معاو في المبح اذا نواها معا لتجاسة العضو ولم يصف الماء فيجزى (قوله نذبت الطهارة له) اي نذب الوضوء له فالمراد بالطهارة الوضوء (قوله كقراءة قرآن ظاهرا) اي بدون مصحف نعم اذا نوى بغسله قراءة القرآن ظاهرا اجزاء عن غسل الجنابة لانه لا يجوز له ان يقرأ القرآن الا بعد ارتفاع الجنابة واولى منه اذا نوى بغسله قراءة القرآن في المصحف والحاصل انه فرق بين الوضوء والغسل في الوضوء اذا نوى الوضوء لمس المصحف جازله الصلاة به واذا نوى الوضوء لقراءة القرآن ظاهرا فلا تصح الصلاة به لعدم ارتفاع حدثه واما في الغسل اذا نوى به قراءة القرآن ظاهرا او في المصحف اجزاء عن غسل الجنابة (قوله فلا يرتفع حدثه) اي ويحصل له ثواب كوضوء الجنب النوم على ما رتب به عب على ح وكل هذا اذا نوى اباحة الامر الذي يندب له الوضوء من غير ان ينوي رفع الحدث واما اذا نوى الطهارة ليزور مثلا غير محدث جازله ان يصلي به كما اشار لذلك عب هنا وفي باب الغسل (قوله ان كنت احدثت) اي حصل مني ناقض وقوله له اي فهذا الوضوء له وان لم يكن حصل مني ناقض فلا يكون له (قوله لم يجز) اي كما هو قول ابن القاسم (قوله سواء تبين حدثه ام لا) اي بان استمر باقيا على شكه (قوله لعدم خرمه بالنية) اي لان الفرض انه حين نوى ان كنت احدثت فله الخ غير مستحضر ان الشك في الحدث غير ناقض للوضوء واما لو كان مستحضر ذلك كانت نيته جازمة لان تردد فيها وان كان لفظه دالا على التردد وحينئذ يكون وضوءه صحيحا كما في عجم (قوله اذا الواجب الخ) الاولى الاتيان بالغاء بحيث يقول فالواجب الخ والحاصل انه بمجرد شك في الحدث انتقض وضوءه فالواجب عليه اذا نوى ان يتوضأ بنية جازمة فان توضأ بنية غير جازمة بأن علقها بالحدث المحتمل كان هذا الوضوء الثاني باطلا ايضا (قوله قبل التجديد) متعلق بحدثه اي فتبين له بعد التجديد انه احدث قبله (قوله لعدم بنية رفع الحدث) اي ولان المندوب لا ينوب عن واجب (قوله باعتقاده انه على وضوء) اي فهذا يقتضي انه لا حدث عليه فنيته رفع الحدث حينئذ تلاعب منه (قوله فان غسلت بنية الفضل) اي بالنية التي احدثها عند فعل الفضيلة وهي العسلة الثانية والثالثة (قوله فلا تجزى) اي ولا بد من غسلها بنية الفرض (قوله وهذا اذا احدث بنية الفضيلة الخ) يعني ان صورة المصنف انه خص بنية الفرض بالعسلة الاولى واحدث بنية الفضيلة في العسلة الثانية والثالثة التي غسلت بهما الملععة واما لو نوى ان الفرض ما عمن الغسلات وبتيت لمعة لم تغسل بالاولى وغسلت بالثانية او الثالثة فان الغسل يجزى قال عبق وما ذكره المصنف من عدم الاجزاء مبني على ان بنية الفضيلة معتبرة وقال سند اذا نوى بما بعد الاولى الفضيلة وكانت الاولى لم تغسل فلا تعتبر تلك النية ولا يعمل بنية الفضيلة الا اذا عمت الاولى فعلى هذا اذا ترك لمعة فغسلت بالثانية او الثالثة التي نوى بها الفضيلة فانها تجزى اه قال بن وفيه نظر فان ما نقله ح عن سند عند قول المصنف وشفع غسله وتبليسه صريح في انه يعتبر بنية الفضيلة كغيره اه (قوله ومثل الغسل المسح) اي فاذا ترك لمعة من مسح راسه فامسحت بنية السنة التي احدثها عند رد المسح كذلك لا يجزى (قوله او فرق النية) اي جنسها المتحقق في متعدد (قوله بأن خص كل عضو بنية الخ) اي بأن غسل وجهه بنية رفع الحدث من غير قصد اتمام الوضوء ثم يبدوله فيعسل اليدين كذلك ثم يبدوله فيه مسح راسه بنية وهكذا اتمام الوضوء وقوله من غير قصد اتمام الوضوء اي بان نوى عدم اتمامه او لانية له اصلا واما لو خص كل عضو بنية مع قصده اتمام الوضوء على الفور معتقدا انه لا يرتفع حدثه ولا يكمل وضوءه الا بجميع النيات فهذا من باب التأكيذ فلا يضر لامن باب التفريق (قوله فانه يجزى لان النية لا تقبل التجزى) اي وحينئذ فجعله لغو وهذا هو المعتمد وان بحث فيه ابن مرزوق بانه متلاعب لان ربيع النية لا يرفع الحدث في اعتقاد المتوضئ (قوله والاظهر من الخلاف في الاخير الصحة) اي بناء على ان الحدث يرتفع عن كل عضو بانفراده وقوله والمعتمد ما صدر به اي من عدم الصحة بناء على ان الحدث لا يرتفع عن كل عضو بانفراده الا بالكمال قال في التوضيح واذا غسل

الوجه

محرمه وليس المعنى انه خزا الله على الاعضاء بان جعل لكل عضو بعها مثلا فانه محرم لان النسبة

• عن أنس بن مالك (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «الفرع (في) هذا القاسم والمعتد ما ذكر به»

الاستصحاب (ورفضها)

أي إبطالها أي تقديرها

مع ما فعل معها بإطلا

كالعدم (معتقر) لا يؤثر

بطلانها وقع بعد الفراغ

منه ولا يعتقر في الإثناء

على الراجح وإن كان ظاهر

المصنف اغتفاره والغسل

كالوضوء بخلاف الصوم

والصلاة في بطلان رفضهما

في الإثناء قطعاً وفيما بعد

الفراغ قولان مرجحان

أما الحج والعمرة فلا

يرتفعان مطلقاً (وفي

تقدمها) عن محلها وهو

الوجه (يسير) كنيته

عند خروجه من بيته إلى

حمام مثل المدينة المنورة

(خلاف) في الأجزاء وعدمه

فإن تقدمت بكثير فعدم

الأجزاء قولاً واحداً كان

تأخرت عن محلها الخلو

المفعول عنها ثم شرع في

بيان سنته فقال

(وسننه) ثمان أولها

(غسل يديه) إلى كوعيه

(أولاً) أي قبل ادخالهما في

الأناء كما هو المنصوص أن

كان الماء غير جار وقد

آتاه وضوء أو غسل وأمكن

الإفراغ منه والادخلهما

فيه أن كانتا طيفتين أو

متنجستين وكانا لا ينجان

والانجيس على غسلهما

خارجيه والآنر كه وتيمم

من

الوجه في قول يرتفع حدثه وفي قول لا يرتفع حدثه إلا بعد غسل الرجلين قال في البيان والاول قول ابن القاسم في سماع عيسى عنه والثاني استحسنه قال والاول اظهر واعترض على المصنف في قوله والاظهر في الاخبار الصحة بان ابن رشد لم يستظهر في مسئلة التفريق شيئاً أصلاً وإنما استظهر قول ابن القاسم برفع الحدث عن كل عضو بانقضاءه ولا يلزم من استظهاره ذلك استظهار الصحة في التفريق إذ قد لا يسلم ابن رشيد التفريق المذكور لجواز ان يقول ان رفع الحدث عن كل عضو بانقضاءه مشروط عند ابن القاسم بتقديم نية الوضوء بتمامه فتأمل انظر بن (قوله وعزوبها بعده معتقر) اغتفاره عزوبها مقيد بما إذا لم يأت بنية مضادة كنية الفضيلة كما قال ابن عبد السلام ومقيداً بما إذا لم يعتقد في الإثناء انقضاء الطهارة وكما هو ويكون قد ترك بعضها ثم يأتي به من غير نية فلا يجزى كما مر في قوله وبني بنية الخ اه بن (قوله وهو أول مفعول) أي سواء كان الوجه أو غيره (قوله وإن كان ظاهر المصنف اغتفاره) وذلك لان قوله ورفضها معتقر ظاهره سواء كان في الإثناء أو بعد التمام * واعلم ان محل الخلاف في الرفض الواقع في الإثناء إذا كمله بالقرب بالنية الأولى وأما إذا لم يكمله أو كمله بنية أخرى أو بعد طول لم يختلف في بطلانه انظر بن (قوله والغسل كالوضوء) أي فيعتقر رفض النية فيه بعد فراغه ولا يغتفر في الإثناء بل يضر ويوجب بطلانه (قوله قولان مرجحان) أي وإن كان الأقوى منهما عدم البطلان كما قرر شيخنا (قوله فلا يرتفعان مطلقاً) أي سواء وقع رفض النية في الإثناء أو بعد الفراغ وسكت عن الاعتكاف وحكمه حكم الصلاة لاحتوائه عليه فيبطل بالرفض في الإثناء اتفاقاً وبعده على أحد قولين مرجحين واستظهر بعضهم أنه كالوضوء وأما التيمم فيبطل برفض النية في الإثناء وبعده قولاً واحداً لانه طهارة ضعيفة واستظهر بعضهم أن التيمم كالوضوء في شيء آخر وهو أن رفض الوضوء جائز كما يجوز القدوم على اللبس وإخراج الرمح من غير ضرورة وفي الحج تطرأ وأما الصوم والصلاة فالحرمة وبعض الشيوخ فرق بين الرفض ونقض الوضوء فنع الأول دون الثاني لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والوضوء عمل قال شيخنا والذي يظهر أن المراد بالأعمال المقاصد لا الوسائل وحينئذ فرفض الوضوء كنقضه جائز واستظهره شب (قوله وفي تقدمها يسير) أي عرفاً والتقدم يسير عرفاً مثل ما ذكره الشارح أي والرفض أنه لو سئل عند الشروع في الوضوء ماذا تفعل لم يجب بأنه يتوضأ والافه نية حكماً كذا في الحج (قوله خلاف) شهر المازري وابن زرة والشيباني منهما عدم الأجزاء وشهر ابن رشد وابن عبد السلام والخزولي الأجزاء بناء على أن ما قارب الشيء يعطى حكمه ولما كان كل من القولين قد شهر عبر المصنف بخلاف وذ كر شيخنا في الحاشية أن الأصح من القولين القول بالأجزاء (قوله كان تأخرت عن محلها) أي فلا تجزئ تأخرت يسيراً بكثير (قوله أي قبل ادخالهما في الأناء كما هو المنصوص) أي وليس المراد بقوله أو لا قبل فعل شيء من أفعال الوضوء كالمضمضة والاستنشاق سواء توضأ من نهر أو حوض أو أناء كما قيل لأن هذا ترتيب سنن وهو مستحب كافي شب * واعلم أن كون الغسل قبل ادخالهما في الأناء مما يتوقف عليه السنة قيل مطلقاً أي سواء توضأ من نهر أو حوض أو من أناء يمكن الإفراغ منه أم لا كان الماء الذي في الأناء قليلاً أو كثيراً وقيل ليس مطلقاً بل في بعض الحالات وذلك إذا كان الماء غير جار وقد رآه نية الوضوء أو الغسل وأمكن الإفراغ منه فإن تخلف واحد من هذه الأمور الثلاثة فلا يتوقف السنة على كون الغسل خارج الماء وعلى هذا القول مشى الشارح وهو المعتمد (قوله والادخلهما فيه) هذا راجع للآخر فقط أي واليمكن الإفراغ منه ادخلهما فيه ولو رجع للثلاثة لم يحتج لقوله بعد وأما الماء الجاري الخ (قوله والانتحيل الخ) أي والابان كانا ينجانته تحيل على غسلهما خارجه ولو بأخذ الماء بفيه أو ثوبه ولا يقال نقله الماء بفيه يضيفه لانا نقول وإن أضافه لكنه ينفعه في إزالة عين النجاسة به أو لا من يديه (قوله والآنر كه) أي واليمكن التحيل على غسلهما خارجه تركه وتيمم (قوله مطلقاً) أي سواء كان كثيراً أو قليلاً (قوله والكثير) أي غير الجاري وهو ما زاد على آية الغسل (قوله فلا يتوقف السنة على غسلهما خارجه) أي بل تحصل بغسلهما

(تعبدوا) لا للنظافة (بمطلق ونية) كغيرها من افعال الوضوء (ولو) كاتنا (تطيفتين او) ولو (احدث في اثنايه) خلافا للمخالف في ذلك (مفترقتين) ندبا على الراجح وقيل هو من تمام السنة (و) ثانيا (مضمضة) وهي ادخال الماء في الفم وخضضته ومججه اى طرحه لان شربه او تركه حتى سال من فمه ولا ان ادخله ومججه من غير تحريكه في الفم ولا ان دخل فمه بلا قصد مضمضة فلا يعتد به (و) ثالثا (استنشاق) وهو جذب الماء بالنفس الى داخل افه فان دخل بلا جذب فلا يكون آتيا بالسنة ولا بد فيهما من النية والا لم يكن آتيا بالسنة (وبالغ) ندبا (مفطر) فيهما بايصال الماء الى اقصى القسم والاتق وتكره المبالغة للصائم لئلا يفسد صومه فان وقع ووصل الى حلقه وجب عليه القضاء (وفعلهما بست) من الغرفات بان يتمضمض ثلاث ثم يستنشق ثلاث هذا مراده (افضل) من فعلهما ثلاث غرفات يفعلهما بكل غرفة منها وان

داخل الماء وخارجيه (قوله ورجح ايضا) قال شيخنا وهو اوجه من الاول (قوله تعبدوا) هذا مذهب ابن القاسم وقال اشهب انه مقعول المعنى واحتج بحديث اذا استيقظ احدكم من نومه فليغسل يديه ثلاثا قبل ان يدخلهما في انائه فان احدهم لا يدري اين باتت يده ففعليله بالشك دليل على انه معقول واحتج ابن القاسم بالتعبد بالثلاث اذ لا معنى له الا ذلك وحله اشهب على انه للمبالغة في النظافة ذكره ابن فرحون فهما متفقان على التثليث خلافا للح تبع البساطى في انه مبنى على التعبد ولا تفاهما على التثليث وعدم بناءه على الخلاف قدم المصنف ثلاثا على تعبدوا واخرعنه ما ينبنى على الخلاف اه بن (قوله بمطلق ونية) اى بناء على ان غسلهما تعبد لا معلل بالنظافة اذ عليه تحصل السنة بغسلهما ولو بمضاف ولو بغيره لعدم توقف النظافة على المطلق والنية (قوله ولو تطيفتين او احدث الخ) اى خلافا لاشهب القائل اذا كانتا تطيفتين او احدث في اثنايه فانه لا يطالب بغسلهما بناء على ان الغسل معلل بالنظافة (قوله خلافا للمخالف في ذلك) اى في جميع ما تقدم من قوله تعبدوا الى هنا وقد علمت ان المخالف في ذلك كله اشهب (قوله مفترقتين) حال من يديه واما ثلاثا فهو حال من الغسل وقوله تعبدوا مقعول لاجله واعلم ان طلب تفرقتهما في الغسل هو رواية اشهب عن مالك وقال ابن القاسم يغسلهما مجموعتين وظاهر تقديم تليث اليدين على اليسار على القول الاول دون الثانى هذا وقد صرح الائمة بان غسلهما مفترقتين مبنى على قول ابن القاسم بالتعبد كما هو ظاهر المصنف فيكون ابن القاسم خالف اصله لان اصله ان الغسل تعبدوا والمناسب له التفرق في الغسل مع انه يقول بغسلهما مجموعتين وجعهما انما يناسب النظافة واجاب ابن مرزوق بان غسلهما مجموعتين وان كان مناسبا للنظافة لكنه لا ينافى التعبد وهو ظاهر وان كان غسلهما مفترقتين هو المناسب له وليس افتراقهما قولا لاشهب حتى يكون مخالفا لاصله انما هو رواية له عن مالك انظر بن (قوله لان شربه او تركه حتى سال من فمه) هذا محترز قوله ومججه وقوله ولا ان ادخله اى الماء ومججه من غير تحريكه محترز قوله وخضضته اى تحريكه وقوله ولا ان دخل اى الماء فمه الخ محترز قوله ادخال الماء الخ فهو لف ونشر مشوش وفي عقب ولو ابتلعه لم يكن آتيا بالسنة على الراجح من قولين واعترضه بن قائلا انظره مع قول ح الذى يظهر من كلام الفسكهانى الاكفاء بذلك وذكر روى عن القورى انه كان يأخذ عدم اشتراط الحج من قول المازرى رايت شيخنا يتوضأ في صحن المسجد فلعلة كان يتسلى المضمضة حتى سمعته منه اه قال ح واذ قلنا ان الظاهر اجزاء الابتلاع فكذلك يكون الظاهر من القولين في ارسال الماء من غير دفع الاجزاء اه (قوله ولا بد فيهما من النية) اى بخلاف رد مسح الرأس ومسح الاذنين فلا يقتصران اليها ونية الفرض تضمن نيتها كنية باقى السنن والفضائل اه خش (قوله وبالغ ندبا مفطر فيهما) تبع الشارح في قوله فيهما بهرام والذى في المواق وابن مرزوق اختصاص ذلك بالاستنشاق وهذا هو الراجح كما قال شيخنا واستظهر في الحج الاول (قوله هذا مراده) اى وان كان كلامه صادقا بكونه يتمضمض بغرفة ويستنشق بأخرى ثم يتمضمض واحدة ويستنشق بأخرى ثم يتمضمض واحدة ويستنشق بأخرى لكن هذه الصورة غير مراده له فقد قال بعضهم لم اقف على من ذكر هذه الصورة والذى يظهر من كلامهم انما هو الصورة التى ذكرها الشارح (قوله وان جزم به ابن رشد) اى انه جزم بان الافضل فعلهما ثلاث غرفات يفعلهما معا بكل غرفة من الثلاث واما فعلهما بست غرفات فهو من الصور الجائرة والذى اعتمده الاشياخ كما قال شيخنا كلام المصنف (قوله وجازا) اى المضمضة والاستنشاق وكان الاولى ان يقول وجازا اى الستان الا ان يقال انه راعى كونهما فعلين والمراد بالجواز هنا خلاف الاولى كما قال الشارح لانه مقابل للنسب وقوله بغرفة راجع لكل من الامرين قبله اى جازا معا بغرفة وجازا احدهما بغرفة فالاولى كان يتمضمض بغرفة واحدة ثلاثا ثم يستنشق من تلك الغرفة التى تمضمض منها ثلاثا ايضا على الولاء او يتمضمض واحدة ويستنشق اخرى وهكذا من غرفة واحدة والثانية كأن يتمضمض بغرفة ثلاثا ويستنشق بغرفة اخرى ثلاثا وبقيت صفة اخرى والظاهر جوازها وان قال بعضهم لم اقف على من ذكرها وهى ان يتمضمض

واضعاً أصبعيه السبابة والإبهام من اليد اليسرى عليه عند ثبوته ما سكاله من اعتداله لأنه بلغ في النظافة (و) خامسها (مسح وجهي كل اذن) اي ظاهرهما وباطنهما ففيه تغليب الوجه على الباطن (و) سادسها (تجديد الماء) اي الاذنين فلو مسحهما بلا تجديد ماء لهما كان آتياً بسنة المسح فقط وبقى عليه سنة مسح الصماخين اذ هو سنة مستقلة فالسنن التي تتعلق بالاذنين ثلاثة (و) سابعها (رد مسح

٧٥

رأسه) وان لم يكن عليه شعر بان يعمسها بالمسح ثانيان بعد ان عمها أولاً ولا يحصل التعميم اذا كان الشعر طويلاً الا بالرد الاول ثم يأتي بالسنة بعد ذلك بأن يعيد المسح والرد كذا قيل الا انهم استظهروا ما للزرقاني من انه لا يجب الرد في المسترخي لان له حكم الباطن والمسح مبني على التخفيف ومحل كون الرد سنة اذا بقي يده بلل من المسح الواجب والالم يسن فان بقي ما يكفي بعض الرد هل يسن بقدر البلل فقط وهو الظاهر او يسقط (و) ثامنها (ترتيب فرائضه) بأن يغسل الوجه قبل اليدين واليدين قبل مسح الرأس وهو قبل الرجلين فان نكس (فيعاد) استثنانا الفرض (النكس) لا السنة وهو المقدم عن موضعه المشروع له (وحده) مرة دون تابعه (ان بعد) اي طال ما بين انتهاء وضوئه وتذكره بعدا مقدرا (بجفاف) لعضو اخير وزمن اعتدلا وهذا ان نكس سهوا فان

من غرفة مرتين والثالثة من ثانية ثم يستنشق منها مرة ثم يستنشق اثنتين من غرفة ثالثة (قوله واضعاً أصبعيه السبابة والإبهام من اليد اليسرى عليه) اي على الاثني فان لم يجعل أصبعيه على اذنه ولا نزل الماء من الاثني بالنفس وانما نزل بنفسه فلا يسمى هذا استنثاراً بناء على ان وضع الاصبعين من تمام السنة كما هو مقتضى اخذه في تعريفه وبه صرح الشاذلي في شرح الرسالة وقيل ان ذلك مستحب واختاره بعض الاشياخ كما قاله شيخنا (قوله من اليد اليسرى) هذا مستحب لان حقيقة الاستنثار تتوقف على ذلك كما ان كون الاصبعين السبابة والإبهام كذلك اي مستحب قاله شيخنا (قوله اي ظاهرهما وباطنهما) ظاهر الاذن هو ما يلي الراس وباطنهما هو ما كان مواجهاً لهما خلقت كالوردة ثم فححت وقيل بالعكس (قوله ففيه تغليب الوجه على الباطن) وزاد لفظ كل لثلاثين الى ثنتين لوقال وجهي اذنين وهو ممنوع لثقله وايضاً لوقال كذلك لم يتناول مسح باطنهما (قوله وتجديد الماء) اي ماء لهما في الكلام حذف الجار (قوله كان آتياً بسنة المسح فقط) اي وتاركاً السنة تجديد الماء (قوله مسح الصماخين) الصماخ هو الثقب الذي تدخل فيه راس الاصبع من الاذن (قوله اذ هو سنة مستقلة) اي كافي المواقف قلنا عن النخعي وابن بونس لكن الذي يفيد كلام التوضيح ان مسح الصماخين من جملة مسح الاذنين لانه سنة مستقلة (قوله ثلاثاً) اي مسح ظاهرهما وباطنهما ومسح الصماخين وتجديد الماء لهما (قوله ورد مسح رأسه) اي الى حيث بدأ فيرد من المؤخر الى المتقدم او عكسه او من احد القودين (قوله بأن يعيد المسح والرد) اي فعلى هذا لا بد لصاحب الشعر الطويل من مسح رأسه اربع مرات مرة لظاهرها ومرة لباطنهما وهما واجبتان بهما يحصل التعميم الواجب ثم يطالب بمسحها على سبيل السنة مرتين مرة لظاهرها ومرة لباطنهما ليحصل تعميمها بالمسح ثانياً بعد ان عمها أولاً (قوله كذا قيل) قاله العلامة عجمي ومن وافقه وقد تقدمت عن ابن النقل لا يوافق (قوله ما للزرقاني) المراد به الشيخ احمد بن حنبل ووافقه على قوله الشيخ عبد الرحمن الاجهوري جد عجمي وحاصل كلامهم ان الشعر الطويل انما مسح مرتين فقط مرة للفرض ومرة للسنة وان ادخل اليد تحتها في رد المسح هو السنة وهذا هو الذي نفقده النقول كما مر عن ابن (قوله والالم يسن) اي ويكره تجديد الماء للرد ولهذا ونسبه حتى اخذ الماء لرجليه لم يأت به ولم يكن الرد فضيلة كالغسل الثانية لكون الممسوح ثانياً غير الممسوح اولاً بخلاف المغسول ثانياً فانه المغسول اولاً فاذا خف امر النسلة الثانية عن رد المسح (قوله وهو الظاهر) اي لقوله عليه الصلاة والسلام اذا امرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم (قوله فان نكس) اي قدم بعض الفرائض عن محله (قوله فيعاد المنكس الخ) حاصله انه اذا نكس شيئاً من فرائض الوضوء فلا يخلو ما ان يكون ساهياً او عامداً وفي كل امان ان يطول الامر او يكون الامر بالقرب فان كان الامر بالقرب اعاد المنكس استئنا مرة على المعتمد وقيل ثلاثاً ويعيد ندباً ما بعده مرة مرة لا فرق بين كونه نكس عامداً او ساهياً وان طال الامر اعاد المنكس استئنا واحدة مرة ولا يعيد ما بعده هذا اذا نكس ناسياً فان كان عامداً والفرض انه حصل طول ابتدا الوضوء ندباً (قوله لا السنة) اي لا السنة المنكسة فلا يطالب باعادتها مطلقاً سواء طال الامر او قرب نكسها سهواً او عمداً (قوله بما مر) اي من الجفاف للعضو الاخير (قوله مرة على المعتمد) اي كما قال الشيخ سالم والطخيني وارتضاء طفي قائلاً انه لا معنى لاعادته ثلاثاً والحال انه قد غسله اولاً ثلاثاً وهو غسل صحيح وانما اعيد لتحصيل السنة فقط ومقابل المعتمد ما قاله عجمي انه في حالة القرب يعاد المنكس ثلاثاً بخلاف حالة البعيد فانه يعاد مرة قال طفي ولم ار ذلك لغيره (قوله وسواء نكس ناسياً او عامداً) هذا هو الموافق لما عراه ابن رشد لاجدونه قال ابن رشد وهو الاصح

نكس عمداً ولو جاهلاً اعاد الوضوء ندباً في ابتدا مسح الرأس سهواً وطال اعاد المسح وحده ان اراد الصلاة به او البقاء على الطهارة (والا) يحصل بعد بما مر اعاد المنكس استئنا مرة على المعتمد (مع) اعادة (تابعه) شرعاً ندباً مرة وسواء نكس ناسياً او عامداً فاذا بدأ بذكره ثم وجهه فمأه فرجليه وتذكره بالقرب

اعاد الذراعين واعاد المسح وغسل الرجلين مرة وسواء نكس ساها او عامدا وان تذكر بعد طول اعاد الذراعين فقط مرة ان نكس سهوا او ابتدا الوضوء ان كان عمدا ٧٦ كماله (ومن ترك فرضا) من فروض الوضوء ومثله الغسل غير النية او لمعه تحقيقا او ظنا كشك

لغير مستنكح والالم يعمل به (أتى به) بعد تذكره فوراً وجوباً ولا بطل وضوءه بنية اكمال وضوئه (وبالصلاة) التي كان صلاحها بالنقص هذا اذا كان الترك سهواً مطلقاً طال ما قبل التذكراً ولا وكذا عمداً او عجزاً ولم يطل فان طال بطل لعدم الموالاة ويأتي به وجوباً وبما بعده ندباً في احوال القرب الثلاثة وبه فقط في الطول نسياناً (و) من ترك (سنه) تحقيقاً او ظناً كشك لغير مستنكح من سنن وضوئه غير الترتيب وغير نائب عنها غيرها وغير موقع فعلها في مكروه كان الترك عمداً او سهواً وذلك منحصر في المضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين (فعلها) استناداً دون مابعداها طال الترك او لاندب ترتيب السنن في انفسها او مع الفرائض (لما يستقبل) من الصلوات لان اراد مجرد البقاء على الطهارة الا ان يكون بالقرب اى بحضرة الماء ولا يعيد ماصلي ان كان الترك سهواً اتفاقاً وكذا ان كان عمداً على قول والمعتمد ندب

(قوله اعاد الذراعين) اى مرة على المعتمد لا ثلاثاً (قوله اولمعه) عطف على فرضا (قوله أتى به) اى بذلك الفرض وغسل اللعنة (قوله والابطل) اى والابان تراخي في الايمان به بطل وضوءه وهل يعذر بالنسيان الثاني اولا قولان ومن اغتفر النسيان الثاني فرع سحنون صلى الخس كل واحدة بوضوء اولا ربع الاول بوضوء والعشاء بوضوء ثم تذكرانه ترك مسح راسه من وضوءه ولا يعلم ما هو فيأتى به ويعيد الخس فتسبى واعادها بدونه أتى به واعاد العشاء فقط لانه ان كان الخلل في وضوءها ظاهر والافتقار عيّد غيرها بصحيح (قوله بنية اكمال وضوئه) متعلق بقوله أتى به (قوله التي كان صلاحها بالنقص) اى بذلك الوضوء الناقص (قوله هذا) اى اتيانه بذلك الفرض المتروك وعدم بطلان وضوئه (قوله اذا كان الترك سهواً مطلقاً) اى لما تقدم ان الموالاة غير واجبة على الناسى وانه يبنى مطلقاً (قوله وكذا عمداً الخ) اى وكذا يأتي بالفرض المتروك ولا يحتاج لتجديده ويني على ما فعله قبله اذا كان تركه للفرض عمداً او عجزاً ولم يطل لان التفريق اليسير لا يضر (قوله لعدم الموالاة) اى الواجبة في حقه (قوله ويأتي به وجوباً وبما بعده ندباً في احوال القرب الثلاثة) اعنى ما اذا كان الترك سهواً او عمداً او عجزاً ولم يطل وفي الفرائض يقلع عن ابن عمر ان تابع اللعنة التي يغسل معها في حالة القرب مابعداها من الاعضاء لابقية عضوها فلا يفعل قال في المجمع ولعل وجهه ان العضو الواحد لا يسن الترتيب بين اجزائه بل ربما يؤخذ من آخر عبارة خش وغيره عدم اعادة اليسار كالسنن للترتيب اه (قوله كان الترك عمداً او سهواً) كذا قال المازري وغيره وقول الموطأ سئل مالك عن رجل تروأ قنسى وغسل وجهه قبل ان يتمضمض قال يتمضمض ولا يعيد غسل وجهه لامفهوم لقوله نسي (قوله فعلها استناداً دون مابعداها) ما ذكره من انه يفعلها استناداً وهو المعتمد خلافاً للعج حيث قال يفعلها بدأه شيخنا واعلم انه اذا ترك سنة كالمضمضة وتذكرها بعد الشروع في فرض فلا يرجع لها من ذلك الفرض نعم يفعلها قبل الشروع في الثاني وللقرافي يفعلها بعد اكمال الوضوء ولا يقطع الوضوء لها وهو المعتمد وفي الفرائض والمسئلة نظائر منها الخطبة لا تقطع للاذن قاله في المجمع وظاهره ان الخلاف موجود في الترك عمداً او سهواً وكلام عبق يقتضى ان الخلاف المذكور في الترك نسياناً واما ان كان الترك عمداً فانه يرجع لفعل مائر كقبل تمام وضوئه قطعاً ولا يعيد مابعداها ونقل ذلك عن ابن ناجي (قوله لندب ترتيب السنن الخ) علة لقوله دون مابعداها اى انما يفعل مابعداها لان ترتيب السنن في انفسها او مع الفرائض مندوب والمندوب اذا فات لا يؤمر بفعله لعدم التشديد فيه (قوله الا ان يكون بالقرب) اى والا فعلها ان اراد البقاء على طهارة والطول هنا بالفراغ من الوضوء والقرب بعدم الفراغ منه كما قال الشارح (قوله والمعتمد ندب الاعادة) انما يقل بوجوبها كما قيل في ترك سنة من سنن الصلاة عمداً فان فيه قولين احدهما وجوب الاعادة لضعف امر الوضوء لكونه وسيلة كذا قيل وهو مبنى على انه فرق بين السنة الداخلة في الصلاة والخارجة عنها وقال بعضهم بعدم الفرق بين الداخلة والخارجة في جريان الخلاف وعليه يأتي ما مر من الخلاف في ترك الموالاة عمداً على القول بسنيتها (قوله قد تقدم الكلام عليه) اى على تركه بان نكس فرضاً وقدمه عن محله وحيث تقدم الكلام على تركه فلا يكون داخلياً في كلامه هنا ولا تكرر (قوله فقد ناب عنه الفرض) اى وهو غسلها بماء برفقيه (قوله يقع في مكروه) اى وهو تجديد الماء لمسح الراس في الاول واعادة الاستنشاق في الثاني وتكرار مسح الاذنين في الثالث وفي بن اطر هذا اى قوله وتجديد الماء لمسح الاذنين مع ان الذي في ح ان التجديد يفعل ونقل عن ابن شعبان ما نصه فن مسحهما اى الاذنين مع راسه او تركهما عمداً او سهواً لم يعد صلاته الا انما أمره بالمسح لما يستقبل وبغضه في العمدة اه وفديقال ان هذا ليس نصاً صريحاً لاحتمال قصر قوله تأمره بالمسح على فرع الترك وكلام الشارح ظاهر فان الزيادة على المرة في الاذنين منهى عنها ودرء المفاسد مقدم (قوله اى

الاعادة وقولنا وذلك منحصر اى لان الترتيب قد تقدم الكلام عليه واما غسل اليدين للكو عين فقد ناب عنه (مسح جباهه) الفرض واما رد مسح الراس والاستنثار وتجديد الماء لمسح الاذنين ففعلها يقع في مكروه ثم شمس ع في بيان فضائله فقال (وفضائله) اى

الوضوء فيه (وقلة ماء) يعني تقليله اذ لا تكليف الا بفعل (بلاحد) في التقليل ولا يشترط تقاطره عن العضو بل الشرط جريان عليه (كالهسل) فإنه يندب فيه الموضع الطاهر والتقليل بلاحد (٣) (وتيمن أعضاء) بان يقدم يده او رجله اليمنى على اليسرى (و) (تيمن) (انا) أي جعله على جهة اليمين (ان فتح) فتحا واسعا يمكن الاغتراف منه لا كاربق فإنه يجعله على اليسار الا لعسر فبالعكس (وبدا بجمع راسه) في المسح وكذا بقية الأعضاء يندب البدء بمقدمها (وشفع غسله) أي الوضوء (وتلبسه) أي العسل أي كل من العسل الثانية والثالثة مستحب بعد احكام الفرض والسننة (وهل الرجلان كذلك) أي مثل بقية الأعضاء يندب فيهما الشفع والتلث وهو المعتمد (او المطلوب) بهما (الانقاء) من الوسخ ولوزاد على الثلاثة خلاف محله في غير النقيتين امامهما فكسائر الأعضاء اتسافا وهذا يفهم من قوله الاقواء (وهل تكره) العسل (الرابعة) وهو المعتمد ولو قال الزائدة

مستحباته) أي خصاله وافعاله المستحبة التي يثاب عليها ولا يعاقب على تركها (قوله أي إيقاعه في موضع طاهر) انما قدر ذلك لانه لا تكليف الا بفعل (قوله فيخرج بيت الخلاء الخ) أي لانه وان كان طاهرا بالفعل لكن ليس شأنه الطهارة فيكره الوضوء فيه واولى غيره من المواضع المتنجسة بالفعل (قوله يعني تقليله) أي لان الموصوف بكونه مستحبا انما هو التقليل لا القلة اذ لا تكليف الا بفعل كما قال الشارح ومعناه انه يستحب ان يكون الماء المستعمل وهو الذي يجعله على العضو قليلا وليس المراد تقليل الماء المعد للوضوء والا كان المتوضئ من البحر مثلاً تار كالفضيلة ولا قائل به (قوله بلاحد في التقليل) فلا يحد التقليل بسيلان عن العضو وتقديره واما السيلا ن عليه بحسب الامكان فلا بد منه والا كان مسحا وهذا هو المعتمد خلافا لمن قال انه لا بد من سيلان الماء على العضو وتقديره عنه (قوله وتيمن أعضاء) أي يندب الابتداء بيمين أعضاءه على اليسار منها ولو كان اعسر بخلاف الاناء كما يأتي وهذا اذا تفاوت في المنفعة كاليدين والرجلين والجنبيين في الغسل دون الاذنين والحددين والقودين وهما جانبان الراس لاستواء يمين ماذ كرمع يسراه في المنفعة وحينئذ فلا يقدم يمين ماذ كرمع على يسراه وفي الميج عن الشعر اني ان الشخص اذا شمر يديه فان كان للملاسة عبادة كالوضوء شمر يمينه اولا وان كان للملاسة امر غير هاشمر يسراه اولا فلم يجعله من باب خلع النعل بحيث يبد باليسرى مطلقا (قوله ان فتح فتحا واسعا يمكن الاغتراف منه) أي كالطشت (قوله لا كاربق) أي لان ضاق عن ادخال اليد فيه كالاربق فإنه يجعله على اليسار في المواق عن عياض اختار اهل العلم فيما ضاق عن ادخال اليد فيه وضعه على اليسار اه (قوله فبالعكس) أي فان كان الاناء مفتوحا فتحا واسعا جعله على يساره والا جعله على يمينه والنظار ان الاضبط وهو الذي يعمل بكتا يديه على السواء مثل الايمن لأمثل الاعسر (قوله وكذا بقية الأعضاء يندب البدء بمقدمها) أي فلامفهوم للراس وانما خصها بالذ كرمع ان غيرها كذلك الرد على من قال من اهل المذهب انه يبدأ بمؤخرها وعلى من قال انه يبدأ من وسطها ثم يذهب الى حد منابت شعره مما يلي الوجه ثم يرد الى قفاه ثم يرد الى حيث بدأ واما غير الراس من الأعضاء فلا خلاف فيه والمراد بمقدم الأعضاء او أطرافها قول اليبدين عرفا رؤس الاصابع وكذلك اول الرجلين واول الراس منابت شعر الراس المعتاد وكذلك الوجه فلو بدأ بمؤخر الراس او بالذقن او بالمرفقين او بالكعبين وعظ وقبح عليه ان كان عالما وعلم ان كان جاهلا (قوله وشفع غسله) فهم من اضافة شفع للغسل ان تكرار المسح لكلا الذين والرأس ليس بغضيلة وهو كذلك لان المسح مبني على التخفيف والتكرار يناقيه ثم ينوي بالتانية والثالثة الفضيلة على المشهور بعد ان بنى بالاولى فرضه وقيل لا ينوي شيئا معينا ويصمم اعتقاده ان مازاد على الواحدة المسبغة فهو فضيلة واستظهره سند واقره القرافي قال شيخنا وهو الطاهر (قوله أي كل من الغسل الثانية والثالثة مستحب) ماذ كره من انها فضيلتان هو المشهور كما قال ابن عبد السلام وقيل كل منهما سنة وقيل الغسل الثانية سنة والثالثة فضيلة ونقل الزناني عن اشهب فرضية الثانية وقيل انها مستحب واحد وكره في التوضيح (قوله بعد احكام الفرض) أي ان كان العضو المغسول غسله فرض كالوجه وقوله او السنة أي ان كان المغسول غسله سنة كفي محل المضمضة والاستنشاق وقوله بعد احكام الفرض الخ أي بالغسل الاولى (قوله يندب فيهما الشفع والتلث) أي بعد الانقاء من الوسخ (قوله او المطلوب فيهما الانقاء من الوسخ) ولوزاد على الثلاثة أي ولا يطاب بشفع ولا تلث بعد الانقاء من الوسخ فالمدار على الانقاء على هذا القول وقول الشارح ولوزاد على الثلاث لاحاجة له نامل وهذا القول شهره بعض مشايخ ابن راشد لكن المعتمد الاول والمراد بالوسخ المتجسد الحائل الذي يطلب ازالته في الوضوء كطين مثلا اما الوسخ العبر الحائل فلا يطلب ازالته في الوضوء كدافي بن نفلان عن المسناوى (قوله في غير النقيتين) أي وهما اللتان عليهما وسخ حائل (قوله امامهما) أي اليقين وهما اللتان ليس عليهما وسخ حائل بان كانا لا وسخ عليهما اصلا او عليهما وسخ غير حائل وقوله فكسائر الأعضاء أي يندب فيهما الشفع والتلث (قوله وهذا) ان ماذ كرم من ان محل الخلاف في غير النقيتين (قوله وهل تكره الرابعة) أي بعد

تشمل غير الاربعة لان فيها الخلاف ايضا (او تمنع خلاف) محله ان لم يفعلها التبردا وثق او تنظيف والاحاز وحذف خلاف من الاول لانه لالة هذا عليه ولو عبر في هذا بتردد لكان انساب باصطلاحه (وترتيب سننه) اى الوضوء فى انفسها بأن يقدم اليدين الى الكوعين على المضمضة وهى على الاستنشاق ٧٨ وهو على مسح الاذنين (او) ترتيب سننه (مع فرائضه) اى الوضوء بأن يقدم الثلاثة الاول

الثلاث الموعبة لانها من ناحية السرف فى الماء وهو ثقل ابن رشد عن اهل المذهب وهو الرابح كما قال شيخنا وقوله او تمنع اى وهو ثقل اللخمى وغيره عن اهل المذهب * واعلم ان الخلاف المذكور فى العسلة المحقق كونها اربعة بعد ثلاث موعبة واما المشكوك فى كونها اربعة او ثلاثة بعد ايعاب الغسل فان الخلاف فيها بالنذب والكراهة كما يأتى والعسلة المحقق كونها اربعة بعد ثلاث غير موعبة واجبة اتفاقا (قوله لشمل غير الرابعة) اى كالثامنة والسادسة الواقعة بعد ايعاب الغسل (قوله من الاول) وهو قوله وهل الر جلان كذلك او المطلوب الاقواء (قوله لكان انساب باصطلاحه) اى لان كلاما من الشيوخ المذكورين ثقل ما ذكره عن المتقدمين من اهل المذهب فقد تردد المتأخرون فى النقل عن المتقدمين (قوله او مع فرائضه) عطف على مقدر كما اشار له الشارح حذف للعلم به اى وترتيب سننه مع انفسها او مع فرائضه فلو حصل تنكيس بين السن او بين السن والفرائض لم يطلب الاعادة لما تنكسه ولا لما بعده للترتيب لان المنسوب اذا فات لا يؤمر بفعله سواء تنكس عمدا او سهوا كما تقدم (قوله بأن يقدم الثلاثة الاول) اى الثلاثة سنن الاول وهى غسل اليدين للكوعين والمضمضة والاستنشاق وانما لم يقل بان يقدم الاربعه نظرا الى ان الاستنشاق لما يستقل بنفسه صار كانه مع الاستنشاق شئ واحد (قوله والفرائض الثلاثة) اى ويقدم الفرائض الثلاثة غسل الوجه واليدين الى المرفقين ومسح الراس (قوله وسواء) ما ذكره المصنف من ان السواء مستحب هو المشهور من المذهب وفى ح عن ابن عرفة مقتضى الاحاديث من ملازمته صلى الله عليه وسلم عليه لمرض موته وقوله لولان اشق على امتي لامرهم بالسواء عند كل صلاة ان يكون سنه وهو وجهه لسنه خلاف المشهور (قوله لانه) اى السواء (قوله يطلق على الفعل) اى الذى هو استعمال عود ونحوه فى الاسنان لتذهب الصفرة عنها (قوله او غيره) اى كالجر يدوخشب التوت والجيز والزيتون والشئ الحشن كطرف الجبة والثوب (قوله عند عدم غيره) اى عند عدم العود الذى من الاراك ونحوه مما تقدم (قوله الاكله) بضم الهجزة وسكون الكاف وهى شئ يقوم بالاسنان يكسرها (قوله اى كندب السواء لاجل صلاة بعدت منه) اى سواء كان متطهر تلك الصلاة بماء او تراب او غير متطهر بكن لم يجدهما ولا ترابا بناء على القول بأنه يصلى (قوله اعم من ان يكون) اى السواء الذى بعدت منه الصلاة (قوله وتسمية) جعلها من فضائل الوضوء هو المشهور من المذهب خلافا لمن قال بعدم مشروعية تسميته وانها تنكره * فتجده * بقى من الفضائل استقبال القبلة واستشعار النية فى جبهته والجلوس مع التمكن والارتفاع عن الارض (قوله عند الابتداء) اى عند ابتداء الوضوء (قوله قولان) رجع كل منهما فان ناجى رجع القول بعدم زيادتهما والفاكهانى وابن المنير رجحا القول بزيادتهما (قوله استثناء) رجع بعضهم ان سنية التسمية فى الاكل والشرب عينه وقيل انها سنة كفاية فى الاكل وامامى الشرب فسنة عين (قوله ونذب زيادة الخ) اى ونذب ان يزيد بعد التسمية فى الاكل والشرب اللهم الخ (قوله وزدنا خبرا منه) هذا اذا كان المشروب او الماء كولا غير لبن وامان كان لبنا فانه يزيد بعد التسمية اللهم بارك لنا فيما رزقنا وزدنا منه ولعل السرف فى ذلك مع انه ورد افضل الطعام اللحم ويلي اللبن ويلي الزيت ان اللبن يغنى عن غيره وغيره لا يغنى عنه كذا ذكر شيخنا (قوله وذكاة) اى وتشرع وجوبها مع الذكرو والقدرة فى ذكاة بانواعها الاربعة وهى الذبح والنحر والعقر للصيد المعجوز عن ذبحه وما يعجل الموت كقطع جناح لنحو جراد (قوله وركوب دابة) اى وتشرع ندبا فى ركوب دابة وركوب سفينة وكذا ما بعدهما وفى شبروى عن ابن عباس ان من قال عند ركوب السفينة سم الله الرحمن الرحيم وقال اركبوا فيها سم الله مجراها ومرساها ان ربى لغفور رحيم وما قدر والله

على الوجه والفرائض الثلاثة على الاذنين وعطف بأولان كلا منهما مستحب مستقل (وسواء) اى الاستيلاء وهو الفعل لانه كما يطلق على الآلة يطلق على الفعل ولا تكليف الا بفعل هذا اذا كان يعود من ارك او غيره بل (وان) كان (باصبع) فانه يكنى فى الاستحباب عند عدم غيره ويكون قبل الوضوء ونذب استيلاء باليمينى وابتداء بالجانِب الايمن عرضا فى الاسنان وطولاً فى اللسان وكره يعود الرميحان والرمان لتحرير يكما عرق الجددام او يعود الحلفاء او قصب الشعير فانه يورث الاكله والبرص ولا ينبغي ان يزيد على شبر ولا يقبض عليه (كصلاة) اى كندب السواء لاجل صلاة (بعدت منه) اى من السواء بمعنى الاستيلاء اعم من ان يكون فى ضوء اولاً وكذا ينسب لقراءة القرآن وانتباه من نوم وتفسيرهم بأكل او شرب او طول سكوت او كثرة كلام (وتسمية) بأن يقول عند الابتداء باسم الله وفى زيادة الرحمن الرحيم قولان (وشرع) اى التسمية وعبر بتشريع ليشمل الوجوب والسنة والنذب (فى غسل وتيمم) ندبا (واكل وشرب) استثناء ونذب زيادة اللهم بارك لنا فيما رزقنا وزدنا خبرا منه (وذكاة) وجوب الذكرو والقدرة (وركوب دابة وسفينة)

حق
الوجوب والسنة والنذب (فى غسل وتيمم) ندبا (واكل وشرب) استثناء ونذب زيادة اللهم بارك لنا فيما رزقنا وزدنا خبرا منه (وذكاة) وجوب الذكرو والقدرة (وركوب دابة وسفينة)

ودخول وضده لم يزل له مسجد وليس) لكتوب ونزع (وعلق باب) وقته (واطفاء مصباح) ووفيده فيما يظهر (روطه) مباح وتكره في غيره على الأرجح (وصعود خطيب منبر أو تعريض ميت وحده) وتلاوة ونوم وابتداء طواف ودخول خلاه نداء أو الأولى أتمامها فيما يظهر الأولى الاكل والشرب والذكاة (ولا تندب اطالة الغرة) وهي الزيادة في غسل أعضاء الوضوء على محل الغرض بل يكره لانه من الغلو في الدين وأما يندب دوام الطهارة والتجديد (و) لا يندب (مسح الرقبة) بل يكره للعلة ٧٩ المتقدمة (و) لا يندب ترك (مسح

الاعضاء) أي تنشيفها من البلل بخرقه مشلا بل يجوز (وان شئت المتوضئ) (في ثالثة) أراد فعلها هل هي ثالثة أو رابعة (ففي كراهتها) أي كراهة بها الاتيان بها خوف الوقوع في الخطر واستظهر (وندبها) اعتبارا بالاصل كالشئ في عدد الركعات (قولان قال) المازري مخرجاً على مسألة الشئ في ثالثة (كشكه) أي الشخص الشاك (في) قصده صوم (يوم عرفه) أي شئ عند ارادته صوم يوم عرفه (هل) الغد نفس يوم عرفه فأيت الصوم ندباو (هو العيد) فيحرم التبيت ففي كراهته خوف الوقوع في الخطر وندبه اعتبارا بالاصل القولان ويجوز ان يكون المعنى كشكه في يوم عرفه أي وقع شكه على يوم عرفه هل هو هو أو هو العيد ولو قال المصنف قال كذا الشئ في يوم هل هو يوم عرفه أو العيد كان أوضح * وأما مكر وهاته فالأكثر من

حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون أمن من الغرق اه (قوله ودخول وضده الخ) أي وتشرع ندبا في دخول المنزل والخروج منه وفي دخول المسجد والخروج منه (قوله ولبس لكتوب) سواء كان قيصا أو أزارا أو عمامة أو رداء (قوله وعلق باب) وسرها دفع من يريد فتحه من السراق (قوله وتكره في غيره) أي وهو الوطء المكروه والمحرم وقوله على الأرجح أي وهو الذي اقتصر عليه الشارح بهرام والمؤلف في التوضيح وقال بعض الشراح انه المذهب وارتضاء شيخنا وقيل تحرم في كل من المحرم والمكروه وقيل تكره في المكروه وتحرم في المحرم والذي يظهر ان هذا الخلاف في المحرم لعارض كالخض لا زنا ولا الظاهر الحرمه اتفاقا ومن امثلة الوطء المكروه ووطء الجنب ثانيا قبل غسل فرجه ووطء المؤدى للامتناع كأي في قوله ومنع مع عدم ما تقتضيه متوضئ وجاع مغتسل (قوله ولحده) أي الحادة في قبره أي ارقاده (قوله ندبا) راجع لقوله وركوب دابة وما بعده (قوله الأولى الاكل والشرب والذكاة) أي والا عند دخول الخلاه فلا تكمل في هذه المواضع الأربع (قوله ولا تندب اطالة الغرة) أي الاطالة فيها والمراد بالاطالة الزيادة والمراد بالغرة المغسول فكاه ولا تندب الزيادة في المغسول على محل الغرض (قوله وأما يندب دوام الطهارة والتجديد لها) أي ويسمى ذلك ايضا اطالة الغرة كما حل عليه قوله عليه الصلاة والسلام من استطاع منكم ان يلبس غرته فليفعل فقد جعلوا الاطالة على الدوام والغرة على الوضوء والحاصل ان اطالة الغرة تطلق على الزيادة على المغسول وتطلق على ادامة الوضوء واطالة الغرة بالمعنى الاول هو المكروه وعند مالك واطالة الغرة بالمعنى الثاني مطلوب عنده وحينئذ فلا يكون الحديث المذكور معارضا لما ذكره من الكراهة (قوله لليلة المتقدمة) أي وهي العلو في الدين (قوله بل يجوز) أي ترك المسح أي ويجوز ايضا مسحها بمنديل او منشفة خلافا لثاقبية في استحبابهم ترك ذلك المسح وكراهتهم له (قوله وان شئت في ثالثة الخ) أي وان شئت من بدالاتيان بغسلة في كونها ثالثة أو رابعة مع ايجاب الغسل ففي كراهة الاتيان بها وندبه قولان حكاهما المازري عن الشيوخ والخلاف عام في الفرائض والسنن لان كلاما من الثانية والثالثة مستحبة فيهما (قوله خوف الوقوع في الخطر) أي المنهي عنه هي كراهة على ما نقله ابن رشد او تحريم على ما نقله اللخمي (قوله واستظهر) أي استظهره في الشامل وقال ابن ناجي انه الحق ووجه شيخنا في الحاشية (قوله وندبها) أي وندب الاتيان بها (قوله اعتبارا بالاصل) أي لان الاصل عدم الفعل (قوله كالشئ في عدد الركعات) أي فاذا شئت هل هذه الركعة ثالثة أو رابعة فانه يبنى على الأقل لان الاصل عدم الفعل (قوله في قصده) أي عند قصده وارادته (قوله أي شئ عند ارادته الخ) توضيح لقوله كشكه في قصده صوم يوم عرفه (قوله هل الغد نفس يوم عرفه) أي وهو التاسع من ذي الحجة (قوله وندبه اعتبارا بالاصل) أي لان الاصل عدم العيد والقول بندب الصوم وجه المازري واما آخر رمضان فيجب صومه استصحابا وفي ح عن ابن عرفة يقبل الاخبار بكال الوضوء والصوم وقيدته عقب بما اذا كان المخبر عدلا ولا كذلك الصلاة ما لم يتذكر ويجزئ وسيأتي ورجع امام فقط لعدلين الخ (قوله على الأرجح) أي من القولين السابقين في قوله وهل تكره الرابعة أو تمنع خلاف (قوله وكشف الغرة) أي مع عدم من يطلع عليها واما كشفها مع وجود من يطلع عليها غير الزوجة والامة فهو حرام لا مكره فقط

❦ (فصل ندب لقاضي الحاجة الخ) (قوله ندب الخ) كان الأولى ان يقول طلب بدل قوله ندب لان بعض ما يأتي واجب (قوله اذا كانت بولا الخ) لوقال الشارح في خياطة المتن ندب لقاضي الحاجة بولا أو غائطا

صب الماء وكثرة الكلام في غير ذكر الله والزيادة على الثلاثة في المغسول وعلى واحدة في الممسوح على الأرجح واطالة الغرة ومسح الرقبة والمكان الغير الطاهر وكشف العورة والله اعلم ❦ (فصل) بذ كفيه آداب قضاء الحاجة وحكم الاستبراء وصفه والاستنجاء وما يتعلق بذلك (ندب لقاضي) أي لم يداخرا (الحاجة) اذا كانت بولا (جلوس)

برخوطاهر ويجوز القيام اذا امن الاطلاع (ومنع) الجلوس اي كره (برخو) مثلث الرأء المش (١) بكسر الهاء من كل شيء اي اللين كالرمل
(نجس) ثلاثين نجس ثوبه (وتعين) ٨٠ (القيام) اي ندب ندبا اكيدا واما الموضع الصلب فيتعين فيه الجلوس ان كان طاهرا والنجس

تسنه مطلقا ان كان نجسا
كاسيائي ومعنى تعين ندب
ندبا اكيدا فهذه الاقسام
الاربعة في البول واما
الغائط فلا يجوز فيه القيام
اي يكره كراهة شديدة
فيما يظهر ومثله بول المرأة
والخصى (و) ندب له
(اعتاد) حال قضائها
جالسا ولو بولا (على رجل)
بان يميل عليها ورفع عقب
اليمنى وصدرها على الارض
لانه اعون على خروج
الفضلة (واستنجا) اي
ازالة ما في المحل بماء او
حجر (يد) اعني (يسرين)
فهو نعت مقطوع (و)
ندب (بلها) اي اليد
اليسرى (قبل لقي الاذى)
اي العائط او البول لثلا
يقوى تعلق الرائحة بها
(و) ندب (غسلها) اي
اليسرى (بكترب) من
رمل وغاسول وما في معنى
ذلك مما يزيل الرائحة
(بعده) اي بعد لقي الاذى
ولو مع بها صب الماء واما
بها اذا لقي حكم الاذى بان
استجمر او لا بالاجارم
استنجى بالماء فلا يطلب
اغسلها (و) ندب (ستر)
اي ادامته حال انحطاطه
للجارس (ن) محمله اي
محل سقوط الاذى (و)

جلوس برخو او صلب طاهر ين ومنع برخو نجس وتعين القيام في البول وتنحى في الغائط واجتنب الصلب
النجس مطلقا ولا واعطاء قياما وجلوسا كان اوضح اه (قوله برخو طاهر) في بن قال في التوضيح قسم
بعضهم موضع البول الى اربعة اقسام فقال ان كان طاهرا رخوا كالرمل جاز فيه القيام والجلوس اولى
لانه استر وان كان رخوا نجسا بال قائما مخافة ان تنجس ثيابه وان كان صلبا نجسا تنحى عنه الى غيره
ولا يبول فيه لاقاما ولا جالسا وان كان صلبا طاهرا تعين الجلوس لثلا يتطير عليه شيء من البول وقد نظم
ذلك الوائسري بقوله
بالتاهر الصلب اجلس * وقسم برخو نجس
والنجس الصلب اجتنب * واجلس وقم ان تعكس

وقول التوضيح في الصلب الطاهر تعين الجلوس ظاهره الوجوب وهو ظاهر الباسي وابن بشير وابن عرفة
وظاهر المدونة وغيرها ان القيام مكره فقط ولذا قال شارحنا ومعنى تعين ندب ندبا اكيدا وعلى هذا يجوز
ان يحمل قول المؤلف ندب لقاضى الحاجة جلوس اي في الموضع الطاهر مطلقا سواء كان رخوا او صلبا
لكن ندب الجلوس في الصلب آكد منه في الرخو فتكون الاقسام الاربعة كلها في كلام المصنف فقد ذكر
هنا ثلاثة اقسام قسمى الطاهر وقسم الرخو النجس والرابع وهو الصلب النجس سيأتي في كلامه (قوله
والتنحى عنه مطلقا) اي قياما وجلوسا (قوله فلا يجوز فيه القيام) اي ويندب فيه الجلوس ندبا اكيدا
وهذا في الرخو والصلب الطاهر ين واما الموضع النجس سواء كان رخوا او صلبا فانه يتنحى عنه بالغائط وغيره
مطلقا ويكره له كراهة شديدة تقوطه فيه قائما او جالسا (قوله ولو بولا) اي هذا اذا كانت الحاجة عاتطا بل
ولو كانت بولا (قوله بان يميل الخ) هذا تصوير للاعتدال على الرجل حال قضاء الحاجة جالسا (قوله لانه اعون
الخ) علة لندب الاعتدال على الرجل فقوله لانه اي الاعتدال المذكور اعون اي اشدا عانة على خروج الفضلة
وذلك لان المعدة في الشق الايمن فاذا اعتمد على رجله اليسرى صار المحل كالنزلق لخروج الحدث فهي شبه
الاناء المملآن الذي اقعد على جنبه للتفرغ منه بخلاف ما اذا اقعد معتدلا (قوله اي ازاله ما في المحل بماء
او حجر) تفسير الاستنجا بذلك هو ما ذكره ابن الامير في النهاية وعليه فالاستنجا اعم من الاستجمار لانه ازالة
ما في المحل بالاجارم (قوله اعني) اي بالرجل التي يعتمد عليها واليد التي يستنجى بها (قوله فهو نعت مقطوع)
اي لان المعمولين لعاملين مختلفين لا يجوز اتباع نعمتها والندب منصب على قوله يسرين (قوله وبلها) اي
بل ما لاقى الاذى منها وهو الوسطى والخنصر والبصر كافي للمج وليس المراد بلها كلها كما هو ظاهره وقوله
وغسلها بكترب الخ اي اذ لم يلها قبل ملاقة الاذى كافي للمج وليس المراد انه يندب غسلها بكترب مطلقا
سواء بلها قبل لقاء الاذى ولم يلها كما هو ظاهره وقوله بما يزيل الرائحة اي التي تعلق باليد عند عدم بلها
واما عند بلها فلم تعلق به رائحة لان سد المسام (قوله ولو مع صب الماء) اي ولو كان لقي الاذى مقارنا
لصب الماء (قوله اي محل سقوط الاذى) فاذا وصل محل سقوط الاذى كشف عورته (قوله وندب اعداد
مزيلة) اي قبل جلوسه لقضاء الحاجة (قوله كان المزيل جامدا) اي كالحجر وقوله واما نعاى كالماء وفي
بن المندوب لقضاء الحاجة اعدادها معا لاعدادها فقط كما هو ظاهر الشارح في قواعد عياض
من آداب قضاء الحاجة ان بعد الماء والاجارم عذبه اه اذا علمت هذا فكان الاولى للشارح ان يقول وندب
عداد مزيلة من ماء وحجر فأمل وقد يقال محل ندب اعدادها معا قبل الجلوس ان يسرافان يسرافا
فقط ندب اعدادها (قوله اي المزيل الجامد) اشار الشارح الى ان في كلام المصنف استخدا ما حيث ذكر المزيل
بمعنى واعاد الضمير عليه بمعنى آخر (قوله ان اتقى الشفع) اي فاذا حصل الانقاء باثنين ندب استعمال الثالث
وان حصل الانقاء بأربعة ندب الخامس وان حصل الانقاء بستة ندب السابع فان حصل الانقاء بالوتر تعين

ولا

ندب (اعداد مزيلة) اي الاذى كان المزيل جامدا او مائعا (و تره) اي المزيل الجامد كالجران انقى
الشفع وينتهي الايتار لسبع فان اتقى ثمان لم يطلب بتاسع وهكذا يحصل الايتار بحجر له ثلاث جهات
(١) قوله بكسر الهاء كذا في الاصل والعرف فيه الموجود في كتب اللغة فتحها كتبه مصححه

يمسح بكل جهة ويستثنى من نذب الأيتار الواحد أن اتقى فالأنتان أفضل منه (و) نذب (تقديم قبله) في الاستنجاء على دبره الآن يقطر بوله عند مس الدبر (وتقرىح نغذبه) حال قضاء الحاجة والاستنجاء (واسترخاؤه) قليلا حال الاستنجاء لئلا ينقبض المحل على ما فيه من الأذى (ونعطيته راسه) ولو يكفه أو طاقية فالمراد أن لا يكون مكشوفاً حال قضاء الحاجة وقيل برداء ونحوه زيادة على المعتاد (وعندم التفاته) بعد جلوسه لئلا يرى ما يخاف منه فيقوم فتجسس وأما قبل جلوسه فيندب الألتفات ليطمئن قلبه (و) نذب (ذكر ورد) في السنة (بعده) أي بعد الفراغ من قضاء الحاجة والاستنجاء والخروج من المحل وهو اللهم ٨٩ غفرانك الحمد لله الذي سوغني طيباً

وأخرجه عنى خبيثاً أو الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني (و) ذكر ورد (قبله) وهو باسم الله اللهم أي أعوذ بك من الخبيث والخبائث وفي رواية زيادة الرجس النجس الشيطان الرجيم والخبيث بضم الباء وروى سكونها جمع خبيث ذكر الشياطين والخبائث جمع خبيثة أناهم (فان فات) الذكر القلي بان نسي حتى دخل (ففيه) أي فانه يذكره ندباً في المحل نفسه (ان لم يعد) لقضاء الحاجة إن كان في القضاء ما لم يجلس لقضائها وقيل ما لم يخرج منه الحدث والأفلاذكر ومفهومه أنه لو أعد كالمرحاض لم يندب فيه وهو صادق بالجواز وليس بمراد بل المراد المنع أي الكراهة تعظيماً لذكر الله وهذا إذا دخل بجميع بدنه وكذا يبرجل واحدة وان لم يعتمد عليها فيما ظهر لهم (و) نذب (سكوت) حين قضائها ومتعلقه (الالمهم) فيطلب الكلام

ولا يتأني نذبه (قوله يمسح بكل جهة) أي يمسح المخرج بتمامه بكل جهة من جهات الحجر الثلاث (قوله وتقديم قبله) أي خوفاً من تجسس يده بما على مخرج البول لو قدم دبره (قوله الآن يقطر الخ) أي فيقدم دبره حينئذ لانه لا فائدة في تقديم القبل (قوله حال الاستنجاء) أي وكذا حال الاستجمار (قوله لئلا ينقبض المحل الخ) أي فيلزم على ذلك صلاته بالنجاسة ولو بما خرج ذلك الأذى الذي انقبض عليه المحل فينجس وبه أو بدنه وأههما ولا يقال مقتضى ما ذكر من التعليل وجوب الاسترخاء لانه لا بد له أن لا يحصول ما ذكره من محتمل إفاده عجز (قوله وتعطيته راسه) أي حال قضاء الحاجة وحال متعلقها من الاستنجاء والاستجمار وانما نذب تعطيته الراس فبادر ذكر قيل حياء من الله ومن الملائكة وقيل لانه يحفظ لمسامة الشعر من علوق الرائحة بها فتضره (قوله وقبل برداء) أي وقيل لا يحصل نذب تعطيته الراس الا اذا كانت برداء ونحوه زيادة على ما اعتاده في الوضع على راسه من طاقية ونحوها وهذا ضعيف والمعتد الأول كتمرره الشارح والخلاف المدكور مبني على الخلاف في علة نذب تعطيته الراس وهل هو من الحياء من الله وخوف علوق الرائحة بمسام الشعر قال بن والأول هو المنصوص (قوله لئلا يرى ما يخاف منه) أي غير قادم عليه (قوله وذكر) أي واستعمال ذكر الأذى لا تكليف إلا بفعل (قوله غفرانك) بالنصب أي أسألك غفرانك (قوله سوغني) أي ادخله في جوفى (قوله وأخرجه عنى خبيثاً) الحمد على مجموع الأمرين بخروجه وكونه خبيثاً لأن كلاماً من عدم خروجه ومن خروجه غيب خبيث فيه مضرة (قوله والحمد لله الخ) قال شيخنا الأولي الجمع بين الروايتين (قوله وقبله) أي قبل الدخول لمحل قضاء الحاجة (قوله حتى دخل) أي لمحل قضاء الحاجة (قوله ما لم يجلس لقضائها) أي وينكشف وهذا راجع لقوله فان فات ففيه ان لم يعد (قوله والأفلاذكر) أي والأبواب جلس منكشفة فما على القول الأول أو خرج منه الحدث على القول الثاني فلا ذكر (قوله لم يندب فيه) أي لم يندب ذكره فيه اذا نسي الذكر حتى دخل لمحل قضاء الحاجة (قوله وسكوت) أي لان الكلام حين قضاء الحاجة يورث الصمم وحينئذ فلا يشمت عا طسا ولا يحمد ان عطس ولا يجيب مؤذناً ولا يرد سلاماً على مسلم ولا بعد الفراغ على الاظهر كالجامع بخلاف الملبى والمأذن فانهما يردان بعد الفراغ وأما المصلي فيرد بالاشارة (قوله ومتعلقه) أي وحين متعلقه وقوله الاستنجاء بياناً لمتعلقه فهو على حذف من اليازية أو خبراً لمبتدأ محذوف أي وهو الاستنجاء (قوله بحيث لا يرى جسمه) أي وأما استتره بحيث لا ترى عورته فهذا واجب لا مندوب (قوله له بال) أي لان المال لا يكون مهما الا اذا كان له بال كما قال اللقاني (قوله شجر) متعلق بتستر (قوله ما يخرج منه) أي من الريح الشايد (قوله أو مستطيل) الشارح يهدى الى ان مراد المصنف بالجر ما يشمل السرب بفتح السين والراء وهو المستطيل لا خصوص الحجر لعله وهو الثقب المستدير (قوله لئلا يخرج منه ما يؤذيه) أي من الحيوانات كالحيات والعقارب (قوله اولانه مسكن الجن) أي وقضاء الحاجة فيه يؤذيه وان كانوا يحبون النجاسة اذ لا يلزم من محبة الشخص للشيء محبة سقوطه عليه الا ترى ان الطبيب يحبه الانسان ويكره وقوعه عليه (قوله واثقاء مهيب ريح) أي اثقاء المحل الذي يهب الريح منه كالكنيف الذي في قصبة طاقية ومحل نذب اثقاء مهيب الريح اذا كانت الحاجة بولا أو غائطاً رقيقاً والا فلا اخذاً بما ذكره الشارح من العلة (قوله لئلا يتطير الخ) هذا ظاهر اذا كانت الريح غير ساكنة

(١٩ - دسوقى اول) الاستنجاء ندباً كطلب ما يزيل به الأذى أو وجوباً دقة أفعلى ونخلص مال له بال (و) نذب (بالقضاء ستر) عن عين الناس بحيث لا يرى جسمه فضلاً عن عورته بشجر أو صخرة ونحو ذلك (وبعد) عن عين الناس حتى لا يسمع ما يخرج منه (واققاء شجر) مستدير أو مستطيل لئلا يخرج منه ما يؤذيه أو لانه مسكن الجن (و) اثقاء مهيب (ريح) ولو ساكنة لئلا يتطير عليه ما ينجسه (و) اثقاء (مورد) للهاء لئلا يؤذى الناس بذلك (و) اثقاء (طريق)

ولا احتمال تحركها وهي جانها في طائر الخ اذا كانت ساكنة (قوله هو اعم مما قبله) اي وحيث قد يستغنى به عما قبله وانما كان الطريق اعم من المورد لان الطريق اما موصلة للماء فتكون موردا واما ان تكون غير موصلة فلا تكون موردا وقد يقال الطريق عرفا ما اعتيد للسلوك والمورد ما يستقر فيه لورود الماء واخذه فهو مغاير لها ولذا جاع بينهما في الحديث (قوله اذا المراد به) اي بالمورد ما يمكن الورود منه اي وهذا هو عين الشط فقوله لا ما اعتيد اي للورود منه اي حتى يكون اخص من الشط (قوله شأنه الاستقلال به من مقبل ومناخ) اي من ظل مقبل ومناخ اي من ظل شأنه ان يظلل به الناس وقت القيولة واناخه الابل فيه (قوله ومثله) اي ومثل الظل في النهى عن قضاء الحاجة فيه مجلسهم اي المحل الذي يجلس فيه الناس في القمر لئلا يجلسون فيه في الشمس زمن الشتاء للتعبد قال شيخنا والظاهر ان قضاء الحاجة في المورد والطريق والظل وما للحق به حرام كما يفيد عياض وقاله عج خلافا لما يقتضيه كلام المصنف من الكراهة لانه جعل اتقاء هاما ندوبا ^{في تنبيه} بحرم قضاء الحاجة في الماء اذا كان راكدا قليلا فان كان الراكد مستبحرا او كان الماء جاريا فلا حرمة في قضاها فيه ما حيث كان مباحا او مملوكا واذن ربه في ذلك لا يملوكا بغير اذن فيحرم (قوله جلوسا وقياما) اي كانت الحاجة بولا او غائطا (قوله فيتأكد الجلوس به) اي سواء كانت الحاجة بولا او غائطا وقد تقدم ان الرخا اذا كان طاهرا تعين الجلوس به كانت الحاجة بولا او غائطا وان كان نجسا تعين القيام في البول وتسهه في العائط وتقدم ان المراد بالنعين التذب الا كيد (قوله اي عند ارادة دخوله) الاولى حذف ارادة لان التنحي عن الذكرا عما هو عند الدخول بالفعل (قوله وكرهه الذكرا باللسان) اي في الكنيف قبل خروج الحدث او حين خروجه او بعده وكذا يكره الذكرا وقراءة القرآن في الطرق وفي المواضع المستقرة واحتراز الشارح بقوله باللسان عن الذكرا قبله وهو في الكنيف فانه لا يكره اجبا (قوله كدخوله بورقة) هذا تشبيه في الحكم وهو الكراهة خلافا لما قال بجواز دخوله بما ذكر (قوله فيه ذكر الله) راجع للورقة والدرهم والخاتم ولا مفهوم لقوله فيه ذكر الله بل مثله اذا كان فيه شيء من القرآن وما يفهم من كلام ابن عبد السلام والتوضيح وبه راء من الحرمة فغير ظاهر كما قاله ح وتبعه عج (قوله او خاف عليه الضياع) الاولى وخاف بالواو لان جواز الدخول بما ذكره مقيد بامر ين ولا يكتفي احدهما (قوله ووجوب في القرآن) اي قراءة وكتبا كافي عقب فقول الشارح فيحرم عليه قراءته فيه وكذا كنه (قوله فيما يظهر) ما ذكره الشارح من منع دخول الكنيف بما فيه قرآن مطلقا سواء كان كاملا او كان بعضه كان لذلك البعض بالاولا تباع فيه ابن عبد السلام والتوضيح وقد رده ح وتبعه عج واستظهر الاول كراهة دخول الكنيف بما فيه قرآن واطلق في الكراهة قطاهره كان كاملا او بعضا واستظهر الثاني التحريم في الكامل وما قار به والكراهة في غير ذى البال كالايات واعتمد هذا الاشياخ واقصر عليه في المبح (قوله كسجد للمحدث) اي كما يحرم مس المصحف الكامل او بعضه ولو لم يكن له بال للمحدث وقد يقال ان هذا قياس مع الفارق لان المحدث قام به وصف منعه من المس ولا كذلك من في الخلاء حيث لم يحدث تأمل (قوله الالحوف ضياع الخ) استثناء من قوله وكذا يحرم عليه دخوله بمصحف الخ (قوله اوارتياع) اي فزع من جن (قوله فيجوز) اي مع سائر له يكتنه من وصول الرائحة اليه والظاهر ان الجيب لا يكتفي لانه طرف متسع كما قاله طفي في اجوبته وعلم مما قلنا ان جواز الدخول بالمصحف مقيد بامر ين بالحيوف والسائر فأحدهما لا يكتفي خلافا لما يوهه كلام الشارح تبع العقب (قوله بل غيره) اي مثل القضاء كذلك فاذا جلس في القضاء لقضاء الحاجة تحي ذكر الله فيه ذبا في غير القرآن ووجوب في القرآن (قوله بعد ذلك) اي بعد الاستنجاء (قوله الا ان حرمة القرآن في غيره مقيدة الخ) اي واما فيه فطلقة فالقراءة فيه قبل خروج الحدث حرام واما في غيره فلا تحرم (قوله ويكره الاستنجاء الخ) هذا القول ودرجحه ح وقوله او اسم نبى اي مقرون بما يعينه عليه الصلاة والسلام لا بمجرد الاشتراك (قوله وقيل يمنع) هو ما ذكره المصنف في التوضيح قال في المدخل وما روى من الجواز عن مالك فرواية منكورة حاشاء ان يقول بذلك ومحل

الاستقلال به من مقبل ومناخ لا مطلق ظل ومثله مجلسهم بشمس وقر (و) اتقاء (صلب) بضم الصاد وفتح اللام مشددة او سكوتها وفتحها كسكر وقفل وجل ولم يسمع فتح الصاب مع سكوت اللام كذا قيل الموضع الشديد اي صلب نجس جلوسا وقياما واما الصلب الطاهر فيتأكد الجلوس به كما تقدم (وبكنيف) اي عند ارادة دخوله (نحي) اي بعد (ذكر الله) ندباني غير القرآن وكره له الذكرا باللسان كدخوله بورقة او درهم او خاتم فيه ذكر الله ما لم يكن مستورا او خاف عليه الضياع والاجاز ووجوب في القرآن فيحرم عليه قراءته فيه مطلقا قبل خروج الحدث او حينه او بعده وكذا يحرم عليه دخوله بمصحف كامل او بعضه ولو لم يكن له بال فيما يظهر كنه للمحدث الالحوف ضياع اوارتياع فيجوز ولا مفهوم لقوله بكنيف بل غيره كذلك الا ان حرمة القرآن في غيره مقيدة بحال وخروج الحدث وكذا بعده حال الاستنجاء على التحقيق وكذا بعد فلك بالمكان الذي قضى فيه وليس يعدو بكره الاستنجاء بيد فيها خاتم فيه اسم الله او اسم نبى وقيل يمنع

(ويقدم ندبا) يسراه دخولا) للكنيف (و) يقدم (بمناء خروج) منه وذلك (عكس مسجد) فيهما القاعدة الشرع ان ما كان من باب التشرية والتكريم ندب فيه التيامن وما كان بضده يندب فيه التياسر واذا اخرج يسراه من المسجد وضعها على ظاهر نعله ويخرج بمناء ويقدمها في اللبس وعند الدخول يخلع يسراه ويضعها على ظاهر نعله ثم يخلع النني ويقدمها دخولا (والمزول) يقدم (بمناء) اي فيهما اي في الدخول والخروج (وجاز بمنزل) بدين او قري (وطه وبول) وغائط حال كونه مستقبل قبة ومستدبرا ان الجئي اي اضطر الى ذلك كالمواحيض التي يعسر التحول فيها بل (وان لم يلجأ) بان يتأني له التحول من غير عسر ولا مشقة كرجة الدار ومراحيض السطوح وفضاء المدن لان المراد بالمنزل ما قابل الفضاء (واول) الجواز عند عدم الاجاء (بالسار) اي بان يكون لمراحيض السطوح سائر والالم يجوز وهو ضعيف (و) اول (بالاطلاق) اي سواء كان لها سائر ام لا وهو المعتمد فالتأويلان في المبالغ عليه فقط وفي مراحيض السطوح اوغائط ومجماعة الا في الفلوات واما في المدائن والقري والمراحيض التي على السطوح فلا بأس بها فعملها للخمي وعياض وعبدالحق على الاطلاق وجمعها بعض شيوخ عبدالحق وابو الحسن على التقيد بما اذا كان لتلك المراحيض سائر (قوله خلافا لظاهر المصنف) اي فانه يقتضي جريان التأويلين فيا قبل المبالغة وما بعدها وفي مراحيض السطوح وغيرها (قوله لافي الفضاء) المراد به الصحراء (قوله وبستر قولان) قال النووي اقل السائر طولا ثلاثا ذراع بعده عنه ثلاثة اذرع فدونه وعرضا بقدر ما بستر (قوله بالجواز) وهو قول ابن رشد وقوله في التلقين عن المدونة وقوله والمنع وهو ما في المجموعة ومختصر ابن عبدالحكم (قوله اي ترك البول والعائط) مستقبلا ومستدبرا اي في الفضاء مع السائر كما هو الموضوع واولى عند عدمه وقوله لا الوطء اي واما الوطء في الفضاء مستقبلا ومستدبرا فهو جائز عنده يعني مع السائر كما هو الموضوع (قوله تعظيما لالخ) علة لاختيار اللخمي ترك البول والعائط في الفضاء مستقبلا ومستدبرا ولو بسائر (قوله وهذا) اي كون اللخمي اختار ترك البول والعائط مستقبلا ومستدبرا في الفضاء حتى فضاء المنازل ولو مع السائر واما الوطء فيه مع السائر فلا يمنع عنده لا يفهم من كلام المصنف والمفهوم منه ان اللخمي اختار ترك كل من البول والغائط والوطء مستقبلا ومستدبرا في الفضاء ولو بسائر (قوله والحاصل انه اعترض على المصنف بوجهين الخ) الاول للشيخ احمد الزرقاني والثاني لخالق بن وكلاهما غير مسلم اما الاول فلا ن ظاهر اللخمي كظاهر المصنف استواء الوطء والحدث ونص اللخمي على ما نقل ابن مرزوق وقال ابو القاسم لا بأس بالجماع للقبلة كقول مالك في المراحيض وجواز ذلك في المدائن والقري لانه الغالب والشأن في كون اهل الانسان معه فمع انكشافهما يمنع في الصحراء ويختلف في المدن ومع الاستتار يجوز فيهما اه قال ابن مرزوق عقبه وظاهر كلام اللخمي استواء الوطء والحدث ايضا كما ذكر المصنف قال ابو علي المسناوي وصدق في كون ذلك ظاهر اللخمي لان قوله فمع انكشافهما يمنع في الصحراء ظاهره كان بسائر ام لا وقوله مع الاستتار يجوز فيهما انما يجوز الوطء مع الاستتار وبهما ولم يجوز الغائط اذا سد ثوبه خلفه لان الوطء اخف من قضاء الحاجة اه واما الثاني فلا نسلم ان اختيار اللخمي جار في الفضاء يعني الصحراء وفي غيرها كرجة الدار وفضاء المدن بل هو خاص بالفضاء خلافا لخالق ومن تبعه وذلك لان اللخمي بعد ان نقل عن مالك في

على ظاهر نعله ويخرج بمناء ويقدمها في اللبس وعند الدخول يخلع يسراه ويضعها على ظاهر نعله ثم يخلع النني ويقدمها دخولا (والمزول) يقدم (بمناء) اي فيهما اي في الدخول والخروج (وجاز بمنزل) بدين او قري (وطه وبول) وغائط حال كونه مستقبل قبة ومستدبرا ان الجئي اي اضطر الى ذلك كالمواحيض التي يعسر التحول فيها بل (وان لم يلجأ) بان يتأني له التحول من غير عسر ولا مشقة كرجة الدار ومراحيض السطوح وفضاء المدن لان المراد بالمنزل ما قابل الفضاء (واول) الجواز عند عدم الاجاء (بالسار) اي بان يكون لمراحيض السطوح سائر والالم يجوز وهو ضعيف (و) اول (بالاطلاق) اي سواء كان لها سائر ام لا وهو المعتمد فالتأويلان في المبالغ عليه فقط وفي مراحيض السطوح اوغائط ومجماعة الا في الفلوات واما في المدائن والقري والمراحيض التي على السطوح فلا بأس بها فعملها للخمي وعياض وعبدالحق على الاطلاق وجمعها بعض شيوخ عبدالحق وابو الحسن على التقيد بما اذا كان لتلك المراحيض سائر (قوله خلافا لظاهر المصنف) اي فانه يقتضي جريان التأويلين فيا قبل المبالغة وما بعدها وفي مراحيض السطوح وغيرها (قوله لافي الفضاء) المراد به الصحراء (قوله وبستر قولان) قال النووي اقل السائر طولا ثلاثا ذراع بعده عنه ثلاثة اذرع فدونه وعرضا بقدر ما بستر (قوله بالجواز) وهو قول ابن رشد وقوله في التلقين عن المدونة وقوله والمنع وهو ما في المجموعة ومختصر ابن عبدالحكم (قوله اي ترك البول والعائط) مستقبلا ومستدبرا اي في الفضاء مع السائر كما هو الموضوع واولى عند عدمه وقوله لا الوطء اي واما الوطء في الفضاء مستقبلا ومستدبرا فهو جائز عنده يعني مع السائر كما هو الموضوع (قوله تعظيما لالخ) علة لاختيار اللخمي ترك البول والعائط في الفضاء مستقبلا ومستدبرا ولو بسائر (قوله وهذا) اي كون اللخمي اختار ترك البول والعائط مستقبلا ومستدبرا في الفضاء حتى فضاء المنازل ولو مع السائر واما الوطء فيه مع السائر فلا يمنع عنده لا يفهم من كلام المصنف والمفهوم منه ان اللخمي اختار ترك كل من البول والغائط والوطء مستقبلا ومستدبرا في الفضاء ولو بسائر (قوله والحاصل انه اعترض على المصنف بوجهين الخ) الاول للشيخ احمد الزرقاني والثاني لخالق بن وكلاهما غير مسلم اما الاول فلا ن ظاهر اللخمي كظاهر المصنف استواء الوطء والحدث ونص اللخمي على ما نقل ابن مرزوق وقال ابو القاسم لا بأس بالجماع للقبلة كقول مالك في المراحيض وجواز ذلك في المدائن والقري لانه الغالب والشأن في كون اهل الانسان معه فمع انكشافهما يمنع في الصحراء ويختلف في المدن ومع الاستتار يجوز فيهما اه قال ابن مرزوق عقبه وظاهر كلام اللخمي استواء الوطء والحدث ايضا كما ذكر المصنف قال ابو علي المسناوي وصدق في كون ذلك ظاهر اللخمي لان قوله فمع انكشافهما يمنع في الصحراء ظاهره كان بسائر ام لا وقوله مع الاستتار يجوز فيهما انما يجوز الوطء مع الاستتار وبهما ولم يجوز الغائط اذا سد ثوبه خلفه لان الوطء اخف من قضاء الحاجة اه واما الثاني فلا نسلم ان اختيار اللخمي جار في الفضاء يعني الصحراء وفي غيرها كرجة الدار وفضاء المدن بل هو خاص بالفضاء خلافا لخالق ومن تبعه وذلك لان اللخمي بعد ان نقل عن مالك في

(تحتلها) المدونة (والمختار) منها عند اللخمي (الترك) اي ترك البول والغائط خاصة لا الوطء مستقبلا ومستدبرا حتى في فضاء المنازل تعظيما للقبلة وهذا لا يفهم من كلام المصنف والحاصل انه اعترض على المصنف في قوله والمختار الترك بوجهين الاول ان ظاهره

الساير في القضاء وغيره
الثاني ان ظاهره ايضا ان
اختياره خاص بالقضاء مع
الساير مع انه جار عنده
فيه وفي غيره مع الساير
ما عدا المرحاض فانه مع
الساير جائز اتفاقا ومع
غيره فيه طريقان وما
للخمى ضعيف وحاصل
المعتمد في المسئلة ان
الصور كلها جائزة اما
اتفاقا وعلى الراجح الا
في صورة واحدة وهي
الاستقبال والاستدبار في
القضاء اى الصحراء بغير
ساتر بخلاف في الوطء والفضلة
[الا] استقبال او استدبار
(القمرين) الشمس
والقمر (و) لا (بيت
المقدس) فلا يحرم بل
يجوز مطلقا (ووجب)
بعد قضاء الحاجة (استبراء)
مصنوع ذلك ومفسر
(باستفراغ) اى افراغ
واخراج (اخبيته) وهما
البول والغائط (مع سلت
ذكر) ماسكاه من اصله
باصبعه السبابة والابهام
مثلا ثم يمرهما لراس
الكمره (ونتر) بمنامة
فوقية ساكنة اى جذبه
ليخرج ما بقى فيه (خفا)
اى السلت والنتر اى يندب
ان يكون كل منهما خفيفا
لابقوة لانه كالضرع كلما
سلت بقوة اعطى الندوة

المدة انه اجاز ذلك في المدن ومنعه في الصحراء ذكرانه اختلف في علة المنع في الصحراء هل هي طلب
الستر من الملائكة المصلين وصالحى الجن لانهم يطوفون في الصحارى وعلى هذا لو كان هناك ساتر جاز
لوجود الستراوى هي تعظيم القبلة وهو المختار وهذا يستوى فيه الصحارى والمدن فقلوه وهذا يستوى الخ اى
ان هذا التعليل الثاني الذى هو مختاره يستوى فيه الصحارى والمدن فقطضى القياس المنع فيها لكن ايج ذلك
في المدن للضرورة كادل عليه كلامه قبله وبقي ما عدا المدن على عدم الجواز لعدم الضرورة قاله المستاوى
اه كلام بن (قلوه ان اختياره خاص بالقضاء) اى الصحراء (قلوه وفي غيره) اى كرجه الدار وقضاء المدن
(قلوه فيه طريقان) الجواز ليعاض وعبدالحق وعدمه لبعض شيوخ عبدالحق (قلوه ان الصور كلها جائزة
الخ) اى وهي ستة الاولى قضاء الحاجة والوطء في القضاء مستقبل او مستدبر ابدون ساتر وهذه حرام قطعاً
الثانية قضاء الحاجة في بيت الحلاء الذى في المنزل مستقبل او مستدبر ايساتر وهذه جائزة اتفاقا الثالثة
قضاءها فيه مستقبل او مستدبر ابدون ساتر وفيها قولان بالجواز والمنع والمعتمد الجواز ولو كان بيت الحلاء
بالسطح الرابعة قضاؤه في القضاء ومثلهما الوطء فيه مستقبل او مستدبر ايساتر وفيها قولان بالجواز والمنع
والمعتمد الجواز الخامسة والسادسة قضاء الحاجة والوطء بحوش المنزل بساتر وبدونه وفيهما قولان بالجواز
والمنع والمعتمد الجواز فيهما والمراد بالجواز فيما ذكره خلاف الاولى (قلوه لا القمرين الخ) عطف على
مقدراى لافى القضاء فيحرم الاستقبال والاستدبار للقبلة لا للقمرين الخ فالمقدر المعطوف عليه هو قولنا
للقبلة (قلوه وبيت المقدس) المراد به الصخرة لانها التى كانت قبلة قيتوهم منع استقبالها حالة الحدث والجماع
لا المسجد الاقصى اذ لا يتوهم فيه ذلك (قلوه بل يجوز مطلقا) اى سواء كان في المنزل او في القضاء بساتر او لا
وانما اضرب لان نفي الحرمة لا يدل على نفي الكراهة لصدقه بالكراهة والجواز والمراد بالجواز خلاف الاولى
(قلوه ووجب استبراء باستفراغ اخبيته الخ) اعلم ان السين والتاء في كل منهما يحتمل ان يكونا للطلب وان
يكونا زائدين ويحتمل ان يكونا للطلب في الاول وزائدين في الثاني فان كانتا للطلب فيهما وزائدين
فيهما كانت الباء للتصوير لان طلب البراءة هو طلب الافراغ والاخراج للاخبيين وكذلك البراءة هي اخراج
الاخبيين ولا يصح جعلها حيث لا تستعانة ولا للسببية لان المستعان به غير المستعان عليه والسبب غير
المسبب وهنا البراءة واخراج الاخبيين شئ واحد وكذا ظلمهما واما ان جعلنا السين والتاء في الاستبراء للطلب
وفي الاستفراغ زائدين كانت الباء للسببية او للاستعانة اى ووجب طلب البراءة بتفريغ المحلين من
الاخبيين وبعض الشراح جعل الباء في كلام المصنف للتصوير وبعضهم جعلها للسببية او للاستعانة وكل
صحيح نظر الماقلنا (قلوه اى افراغ واخراج اخبيته) اى من مخرجيهما فلو وضأ البول في قسبة الذكرا و
العائط في داخل فم الدبر كان الوضوء باطلا لان شرط صحه الوضوء كما مر عدم حصول المنافى فلا استبراء مطلوب
لاجل ازالة الحدث لاجل ازالة الخبث فلا يجزى فيه الخلاف الفضى في ازالة النجاسة كما قرر شيخنا (قلوه مع
سلت ذكر) متعلق بوجب اى ووجب ما ذكره مع سلت ذكره ووتره وفيه اشارة الى وجوبهما وهذا في حق
الرجل واما في حق المرأة فانها تضع يدها على عاتقها ويقوم ذلك مقام السلت والنتر واما الخنثى فيفعل ما يفعله
الرجل والمرأة احتياطاً وقوله مع سلت ذكر الخ هذا خاص بالبول واما الغائط فيكفى في تفرغ المحل منه الاحساس
بأنه لم يبق شئ مما هو بصدد الخرج وليس عليه غسل ما بطن من المخرج بل يحرم لشبه ذلك بالواط (قلوه
مثلا) اشار الى السلت لا يتوقف على خصوص السبابة والابهام نعم هما اولى لانهما اعون على الافراغ
من غيرهما (قلوه ثم يمرهما) اى من اصل الذكر (قلوه اى جذبه) فيه ان الجذب هو السحب الذى هو السلت
والاولى ان يقول اى تحريكه يميناً وشمالاً او فوق وتحت * واعلم ان النتر عند اهل اللغة هو التحريك
الخفيف وحيث قد وصف المصنف له بالحفة كاشف لانه لا يكون الا كذلك لاخذ الحفة في مفهومه وليس
وصفاً مخصوصاً كما هو الشأن في الاوصاف (قلوه لانه) اى الذكرا كالضرع (قلوه اعطى الندوة) اى
فيتسبب عدم التنظيف (قلوه ولان قوة ذلك) اى السلت (قلوه ويضر بالمثانة) اى يصيرها امرخية سائبة

الى ان يغلب على الطن انقطاع المادة ثلاثا واقل اما كثرو ينبغي ان يخفف زمنهما ٨٥ ايضا ولا يتبع الاوهام فانه يؤدي الى

تمسك على البول بل كلما حصل فيها شيء نزل منها (قوله الى ان يغلب على الطن الخ) هذا غاية لقول المصنف مع سلت ذكر وتر وعلم من هذا ان المدار على حصول الطن باقطاع المادة فاذن لا يشترط التنشيف وانه لو مكث مدة بحيث يغلب على الطن انه لم يبق شيء يخرج منه السلت كان ذلك كافيا ولو لم يسل (قوله ولا يتبع الاوهام) اي فاذا غلب على طنه انقطاع المادة من الذكر نزل ذلك السلت والترو لا يعمل على ما عنده من توهم بقاء شيء في الذكر من المادة مما شل في خروجه بعد الاستبراء كنقطة تقعض عنها فان قش وراها حكم الحدث والخبث اي انها تنقض الوضوء ان لم تلازم حل الزمان ويجب غسلها ان لم تعثره كل يوم (قوله من كل ما يجوز الاستجمار به) اي مع الاقتصار عليه وهو الياس الطاهر المتقي غير المؤذى وغير المحترم وامام لا يساح الاستجمار به فليس له هذا الحكم يعني لا يكون جمعه مع الماء افضل من الماء وحده كذا في عقب وفيه نظر لانه اذا كان جمعه مع الماء جائزا كما قلناه عن زروق فالظاهر ان يكون افضل من الماء وحده لانه ابلغ منه وحينئذ فاطلاق الندب اولي اه (قوله والاثر) اي الحكم (قوله فيقدم الجرح الخ) اي لانه يقدم الجرح الخ فهو علة لعدم ملاقة النجاسة ليد (قوله لانه انق للمحل) اي لازالة العين والحكم اتفاقا (قوله فان اقتصر على الجرح او ما في معناه اجزا الخ) وهل يكون المحل طاهر الرفع الحكم والعين عنه وهو ظاهر التوضيح وظاهر الطراز ان الجرح عند الاقتصار عليه لا يرفع الحكم وان المحل نجس معقو عنه انظر ح (قوله وتعين الماء في مني الخ) اعترض عليه بان المنى والحيض والنفاس يتعين فيها غسل جميع الجسد ولا يتوهم فيها كفاية الاستجمار بالا جرح وحينئذ فلا حالة للنص على تعين الماء فيها وعدم كفاية الا جرح وحاصل ما اجاب به الشارح ان الكلام مفروض في حق من فرضه التيمم لمرض او لعدم ماء يكتفي غسله ومعه من الماء ما يزيل به النجاسة فيقال لمن خرج منه المنى لا بد من غسل الذكر او الفرج بالماء ويقال للمرأة لا بد من غسل الدم الداخلى في الفرج بالماء واعلم انه حيث تعين الماء في المنى فلا يجب غسل الذكر كله خلافا للشيخ بركات الخطاب اخي الشيخ محمد الخطاب شارح المتن وتلميذه (قوله او لعدم ماء يكتفي غسله) اي ومعه من الماء ما يزيل به النجاسة (قوله او بلدة غير معتادة) اي فهذا انما يوجب الوضوء لا الغسل لكن لا بد من غسل الذكر بالماء مع الوضوء (قوله ويشارك يوما فاكتر) اي لانه في هذه الحالة لا يعني عنه ويوجب الوضوء (قوله لما تقدم في المعفوات) اي من ان حدث المستنكح اذا اتى كل يوم ولو مرة فانه يعني عن ازالته مطلقا او بوجوب الوضوء بان فارق اكثر الزمان ام لا (قوله ووقع للشراح هنا سهو ظاهر) حيث قالوا مني صاحب السلس يكتفيه الجرح كالبول والحصى والدودي بله فقوله يكتفيه الجرح فيه نظرا لان الخارج على وجه السلس ان اتى يوما وفارق يوما تعين فيه الماء وان اتى كل يوم فلا يطلب فيه جرح ولا غيره (قوله ويجرى فيها ما جرى في المنى) اي فيحملان على من انقطع حيضها او نفاسها وفرضها التيمم لمرض او لعدم ماء يكتفي غسلها ومعه من الماء ما يزيل به النجاسة فلا بد من غسل الدم من فرجها من الماء ولا يكتفي فيه الجرح (قوله وفي بول امرأة) مثل بولها بول الحصى اي مقطوع الذي كقطع اشياء ايضا ام لا ومثله ايضا مني الرجل اذا خرج من فرج المرأة بعد غسلها فهو كبولها لا يكتفي فيه الجرح ومثله ايضا البول الخارج من الثقب اذا انسد المخرجان على الظاهر لانه منتشر فتعين فيه الماء ولا يكتفي فيه الا جرح وافهم قوله بول ان حكمها في الغائط حكم الرجل وتغسل المرأة سواء كانت ثيبا او بكرا كل ما ظهر من فرجها حال جلوسها واما قول عقب وتغسل المرأة ما ظهر من فرجها او البكر ما دون العذرة ففيه نظر اذا التفرقة بين الثيب والبكر انما هي في الحيض خاصة كما ذكره صاحب الطراز واختار في البول تساويهما لان مخرج البول قبل البكارة والثبوبة بخلاف الحيض انظر ح ولا تدخل المرأة يدها بين شفرها كفعل اللواتي لا دين لهن وكذا يحرم ادخال اصبعه بدبره لرجل او امرأة الا ان يتعين لزال الخبث كما في المني ولا يقال الحقنه مكر وهه لا نا قول فرق بينهما فان الحقنه شأنها تفعل للتداوى (قوله غالبا) اي ومن غير العال عدم تعدي بولها الجهة المقعدة وعدم انتشاره وهذا يشير الى ان هذا الحكم وهو تعين الماء لبول المرأة ثابت مطلقا حصل فيه انتشارا م لا الحاقا لغير العال بالعال

تتمسك على البول بل كلما حصل فيها شيء نزل منها (قوله الى ان يغلب على الطن الخ) هذا غاية لقول المصنف مع سلت ذكر وتر وعلم من هذا ان المدار على حصول الطن باقطاع المادة فاذن لا يشترط التنشيف وانه لو مكث مدة بحيث يغلب على الطن انه لم يبق شيء يخرج منه السلت كان ذلك كافيا ولو لم يسل (قوله ولا يتبع الاوهام) اي فاذا غلب على طنه انقطاع المادة من الذكر نزل ذلك السلت والترو لا يعمل على ما عنده من توهم بقاء شيء في الذكر من المادة مما شل في خروجه بعد الاستبراء كنقطة تقعض عنها فان قش وراها حكم الحدث والخبث اي انها تنقض الوضوء ان لم تلازم حل الزمان ويجب غسلها ان لم تعثره كل يوم (قوله من كل ما يجوز الاستجمار به) اي مع الاقتصار عليه وهو الياس الطاهر المتقي غير المؤذى وغير المحترم وامام لا يساح الاستجمار به فليس له هذا الحكم يعني لا يكون جمعه مع الماء افضل من الماء وحده كذا في عقب وفيه نظر لانه اذا كان جمعه مع الماء جائزا كما قلناه عن زروق فالظاهر ان يكون افضل من الماء وحده لانه ابلغ منه وحينئذ فاطلاق الندب اولي اه (قوله والاثر) اي الحكم (قوله فيقدم الجرح الخ) اي لانه يقدم الجرح الخ فهو علة لعدم ملاقة النجاسة ليد (قوله لانه انق للمحل) اي لازالة العين والحكم اتفاقا (قوله فان اقتصر على الجرح او ما في معناه اجزا الخ) وهل يكون المحل طاهر الرفع الحكم والعين عنه وهو ظاهر التوضيح وظاهر الطراز ان الجرح عند الاقتصار عليه لا يرفع الحكم وان المحل نجس معقو عنه انظر ح (قوله وتعين الماء في مني الخ) اعترض عليه بان المنى والحيض والنفاس يتعين فيها غسل جميع الجسد ولا يتوهم فيها كفاية الاستجمار بالا جرح وحينئذ فلا حالة للنص على تعين الماء فيها وعدم كفاية الا جرح وحاصل ما اجاب به الشارح ان الكلام مفروض في حق من فرضه التيمم لمرض او لعدم ماء يكتفي غسله ومعه من الماء ما يزيل به النجاسة فيقال لمن خرج منه المنى لا بد من غسل الذكر او الفرج بالماء ويقال للمرأة لا بد من غسل الدم الداخلى في الفرج بالماء واعلم انه حيث تعين الماء في المنى فلا يجب غسل الذكر كله خلافا للشيخ بركات الخطاب اخي الشيخ محمد الخطاب شارح المتن وتلميذه (قوله او لعدم ماء يكتفي غسله) اي ومعه من الماء ما يزيل به النجاسة (قوله او بلدة غير معتادة) اي فهذا انما يوجب الوضوء لا الغسل لكن لا بد من غسل الذكر بالماء مع الوضوء (قوله ويشارك يوما فاكتر) اي لانه في هذه الحالة لا يعني عنه ويوجب الوضوء (قوله لما تقدم في المعفوات) اي من ان حدث المستنكح اذا اتى كل يوم ولو مرة فانه يعني عن ازالته مطلقا او بوجوب الوضوء بان فارق اكثر الزمان ام لا (قوله ووقع للشراح هنا سهو ظاهر) حيث قالوا مني صاحب السلس يكتفيه الجرح كالبول والحصى والدودي بله فقوله يكتفيه الجرح فيه نظرا لان الخارج على وجه السلس ان اتى يوما وفارق يوما تعين فيه الماء وان اتى كل يوم فلا يطلب فيه جرح ولا غيره (قوله ويجرى فيها ما جرى في المنى) اي فيحملان على من انقطع حيضها او نفاسها وفرضها التيمم لمرض او لعدم ماء يكتفي غسلها ومعه من الماء ما يزيل به النجاسة فلا بد من غسل الدم من فرجها من الماء ولا يكتفي فيه الجرح (قوله وفي بول امرأة) مثل بولها بول الحصى اي مقطوع الذي كقطع اشياء ايضا ام لا ومثله ايضا مني الرجل اذا خرج من فرج المرأة بعد غسلها فهو كبولها لا يكتفي فيه الجرح ومثله ايضا البول الخارج من الثقب اذا انسد المخرجان على الظاهر لانه منتشر فتعين فيه الماء ولا يكتفي فيه الا جرح وافهم قوله بول ان حكمها في الغائط حكم الرجل وتغسل المرأة سواء كانت ثيبا او بكرا كل ما ظهر من فرجها حال جلوسها واما قول عقب وتغسل المرأة ما ظهر من فرجها او البكر ما دون العذرة ففيه نظر اذا التفرقة بين الثيب والبكر انما هي في الحيض خاصة كما ذكره صاحب الطراز واختار في البول تساويهما لان مخرج البول قبل البكارة والثبوبة بخلاف الحيض انظر ح ولا تدخل المرأة يدها بين شفرها كفعل اللواتي لا دين لهن وكذا يحرم ادخال اصبعه بدبره لرجل او امرأة الا ان يتعين لزال الخبث كما في المني ولا يقال الحقنه مكر وهه لا نا قول فرق بينهما فان الحقنه شأنها تفعل للتداوى (قوله غالبا) اي ومن غير العال عدم تعدي بولها الجهة المقعدة وعدم انتشاره وهذا يشير الى ان هذا الحكم وهو تعين الماء لبول المرأة ثابت مطلقا حصل فيه انتشارا م لا الحاقا لغير العال بالعال

المقعدة غالبا ان لم يكن سلسا والا لم تعين فيه

ماء ولا يجريان كان يأتي كل يوم مرة فاكثر (و) يتعين الماء في حدث بول أو غائط (منشئ عن مخرج) انتشارا (كثيرا) وهو ما زاد على ما جرت العادة بتلويثه كان ينتهي إلى ٨٦ الآلية أو يعم جميع الحشفة أو جلها (و) تعين في (مذني) خرج ببلدة معتادة والا كفي

(قوله ومنشئ) أي فتعين الماء في هذا الحدث كله لافي المنشئ فقط خلافا لما يتبادر من كلام المصنف والحاصل أنه ينسل الكل ولا يقتصر على ما جاوز المعتاد لأنهم قد يتغفرون الشيء منفردا دون مجتمعا مع غيره قاله شيخنا وقالت الخنفية ينسل المنشئ الزائد على ما جرت العادة بتلويثه ويعني عن المعتاد والحاصل أنهم يقولون ما في من الفضلة على فم المخرج بعد قضاء الحاجة أن كان غير زائد على المعتاد يعني عنه وان كان منشئا كثيرا غسل الزائد على ما جرت العادة بتلويثه وعني عن المعتاد (قوله والا كفي فيه الحجر) أي والا بأن خرج بلائذ أصلا لكن صار يأتي يوما ويغارق يوما فأكثرا وخرج ببلدة غير معتادة كهداية مثلا كفي فيه الحجر (قوله والا عني عنه) أي ولا يطلب في إزالته حجر ولا ماء (قوله هدا هو التحقيق) أي وإماما في خش وغيره من أن ما خرج بغير بلدة معتادة من المني أو من المذني لم يوجب الوضوء بان لازم كل الزمان أو بجله أو نصفه كفي فيه الحجر وان أوجب الوضوء ملازمته أقل الزمان تعين فيه الماء فضيه نظر والحق أنه متى أتى كل يوم على وجه الساس لا يطلب في إزالته ماء ولا حجر وعني عنه لازم كل الزمان أو بجله أو نصفه أو أقله بل ولو أتى مرة واحدة (قوله ينسل ذكره كله) أعلم أن غسل الذكرك من المذني وقع فيه خلاف قيل أنه معطل بقطع المادة وإزالة النجاسة وقيل أنه تعبد والمعتد الثاني وعلى القولين يتفرع خلاف هل الواجب غسل بعضه أو كله والمعتد الثاني ويتفرع أيضا هل يجب النية في غسله أو لا يجب فعلى القول بالتعبد يجب وعلى القول بأنه معطل لا يجب والمعتد وجوبها ثم أنه على القول بوجوب النية إذا غسل كله بلانية وصلى هل تبطل صلاته لتركه الأمر الواجب وهو النية أو لا قولان والمعتد الصحة لأن النية واجبة غير شرط ومراعاة للقول بعدم وجوبها وان الغسل معطل وعلى القول بوجوب غسله كله لو غسل بعضه بنية أو بدونها وصلى هل تبطل صلاته أو لا تبطل قولان على حد سواء والقول بعدم البطلان مراعاة لمن قال أنما يجب غسل بعضه وعلى القول بصحة الصلاة فهل تعاد في الوقت ندبا أو لا يطلب بأعادتها قولان هذا محصل ما في المسئلة (قوله وفي بطلان صلاة تاركها الخ) هذان القولان اللذان في هذا الفرع مرتبان على القولين في الفرع الذي قبله فالذي يقول هنا بالبطلان بناء على وجوب النية والذي يقول بعدم البطلان بناء على عدم وجوبها قاله في التوضيح وذكر بعضهم أن هذا الخلاف مبني على القول بوجوب النية وهو ما ذكرناه سابقا وبالله يشير كلام الشارح وكلاما صحيح (قوله وعلم أنه إذا لم ينسل منه شيئا) أي واقتصر على الاستجمار بالأحجار (قوله فالصحة اتفاقا) أي وأما إذا غسله كله بلانية وصلى فقولان والمعتد الصحة وان غسل بعضه بنية أو بدونها وصلى فقولان على حد سواء فالأحوال أربعة الصحة اتفاقا في حالة والبطلان اتفاقا في حالة والخلاف في حالتين (قوله وإذا قلنا بالصحة) أي فيما إذا غسل بعضه بنية أو بدونها (قوله فيجب تكميل غسله فيما يستقبل) أي فإن لم يكمل لما يستقبل وصلى به في المستقبل بدون تكميل ففي صحة تلك الصلاة وبطلانها قولان على حد سواء (قوله وينوي) أي من خرج منه المذني عند غسل ذكره أو من أراد تكميل غسل ذكره (قوله ولا نية على المرأة في مذهبها) أي وتنسل محل الأذى فقط وقوله على الظاهر أي خلافا لما في خش من استظهاره افتقار غسلها المذني لنية وما ذكره شارحنا من أن المرأة تغسل محل الأذى فقط بلانية هو المعتمد كما في عجم (قوله ولا يستنجى من ریح) هذا في معنى النهي لقوله عليه الصلاة والسلام ليس منام من استنجى من ریح أي ليس على استنائه النهي للكرامة كما قاله الشارح للحرمة (قوله كما لا يغسل منه الثوب) أي لطهارته ومثل الریح في كونه لا يستنجى منه الحصى والدود إذا خراجا للصين من البلة أو كانت خفيفة وأما لو كثرت البلة فلا بد من الاستنجاء والاستجمار بالحجر وان كانت لا تنقض الوضوء كما يأتي وبهذا يلغز ويقال شي خرج من المخرج المعتاد أوجب قطع الصلاة والاستنجاء والوضوء باق بحاله (قوله وجاز بإس)

فيه الحجر ما لم يكن سلسا لازم كل يوم ولو مرة والا عني عنه كما تقدم هذا هو التحقيق (ينسل) أي مع وجوب غسل (ذكره كله) لا محل الأذى خاصة خلافا للعراقيين وإذا قلنا بغسل كله (في) وجوب (النية) بناء على أنه تعبد في النفس وهو الصحيح فكان ينبغي له الاقتصار عليه وعدم وجوبها بناء على أنه غير تعبد بل لازالة النجاسة وان كان فيه نوع من التعبد والا لاقتصر على محل الأذى خاصة قولان (و) في (بطلان صلاة تاركها) أي النية مع غسل جميع الذكر وعدم بطلانها لانه واجب غير شرط وهو الراجع قولان (أو) بطلان صلاة (تارك) غسل (كله) أي وغسل بعضه ولو محل الأذى خاصة بنية أو لا وعدم البطلان (قولان) مستويان في هذا الفرع وقد حذفه من الأولين لدلالة الثالث عليه وعلم أنه إذا لم ينسل منه شيئا فالبطلان قطعاً كما أنه إذا غسله كله بنية فالصحة

اتفاقا وإذا قلنا بالصحة فيجب تكميل غسله فيما يستقبل وفي أعادتها في الوقت قولان وينوي رفع الحدث عن ذكره ولا نية على المرأة في مذهبها على الظاهر (ولا يستنجى من) خروج (ريح) أي يكره كما لا ينسل منه الثوب (وجاز) أي الاستنجاء بمعنى الاستجمار

ومسدر أي طوب وهو
ما حرق من الطين كالآجر
أولا كحرق وقطن
وصوف غير متصل بحيوان
والأكرة (طاهر منق)
غير مؤذ ولا محترم لا
يجوز (بئس) كلين
(و) لا (بئس) كعظم
مبتدور ومحرما كل
وعذرة (و) لا (المس)
كزجاج وقصب لعدم
الانقاء (و) لا (محدد)
كمكسور زجاج وقصب
وحجر وسكين (و) لا
(محترم) اما طعمه او
لشرفه او لحق الغبر وبين
الأول بقوله (من مطعوم)
لأدنى ولو من أدوية
وعقاقير كزنبيل ومغاث
وشمل الملح والورق لما
فيه من النشا وبين الثاني
بقوله (و) (من مكتوب)
لمرمة الحروف ولو باطلا
ككسور (و) من
(ذهب وفضة) وياقوت
وجوهر نفيس وسبن
الثالث بقوله (وجدار)
لوقف أو في ملك غيره
ويكره في ملكه (وعظم
وروث) طاهرين لاندراج
النجسين في النجس الا
انه يكره في الطاهرين
ولا يحرم على الراجح
وانما هي عنهما لان العظم

أي جاز بما اجتمعت فيه هذه الاوصاف الخمسة المشار لها بقوله يا بئس الخ والمراد به الخفاف مطلقا سواء كان فيه صلابة أو لا لخصوص ما فيه صلابة بدليل تمثيل الشارح بالحرق وما بعدها (قوله اذا الاستنجاء يشمل الخ) أي لان الاستنجاء كما تقدم عن ابن الأثير إزالة الأذى من على المخرج بالماء أو بالجر والاستجمار إزالة ما على المخرج بالأجواف فهو فرد من افراد الاستنجاء (قوله أي طوب) تفسير للمدر وقوله وهو أي الطوب ما حرق الخ وقوله أولا هذا مقابل لقوله كان ذلك الياس من أنواع الأرض وقوله تنقروا بالراء المسهلة والقاف جمع خرفة لا بالزاي المعجمة والقاف لان الحرف هو الأجر وهو من أنواع الأرض (قوله لا يمتثل الخ) هذا شروع في محترز الاوصاف الخمسة المشتركة في جواز ما يستجمر به على سبيل ألف والنشر المرتب وانما صرح بمفهوم تلك الاوصاف لعدم اعتباره لمفهوم غير الشرط كالصفة هنا (قوله لا يجوز بئس) أي يحرم لنشره النجاسة وأحرى المائع فان وقع واستجمر به فلا يجزيه ولا بد من غسل المخل بعد ذلك بالماء فان صلى على عمد قبل غسله اعادة ابدوا ما قيل في المبتل يقال في النجس أي من كونه لا يستنجى به ويغسل المخل بعد ذلك ان كان مانعا وانه ان صلى على عمد ابدون غسل اعادة ابداء (قوله وقصب وحجر) عطف على زجاج أي ومكسور وقصب ومكسور حجر بأن كان محرقا (قوله وعقاقير) العطف مغايران اريد بالادوية المركبات منها ومن غيرها (قوله والورق) أي وكذلك النخلة غير الخالصة من الدقيق واما النخلة بالخاء المهملة وهي ما يسقط من الخشب اذا ملسه النجار وخرطه والسحالة وهي ما يسقط من الخشب عند نشره بالمشارة فلا خلاف في جواز الاستجمار بهما كذا قال الشراح لكن بحث ابن مرزوق في النخلة بالخاء المعجمة بانها وان خلصت من الطعام الا انها ما زالت محترمة لحق العبر لانه تعلق بها حق لانها علف للدواب واذا احترم علف دواب الجن فاحرى علف دواب الانس اه (قوله لحرمة الحروف) أي لشرفها قال الشيخ ابراهيم اللقاني محمل كون الحروف لها حرمة اذا كانت مكتوبة بالعربي والافلا حرمة لها الا اذا كان المكتوب بهما من اسماء الله وقال عجب الحروف لها حرمة سواء كتبت بالعربي او غيره وهو ما يفيد ح وقوى الناصر قال شيخنا وهو المعتمد (قوله ولو باطلا) أي ولو كان ذلك المكتوب باطلا كسحر ونورا وانجيل ميد لا فيهما اسماء الله وانبياؤه (قوله وجدار لوقف) أي سواء كان ذلك الوقف مسجدا او غيره كان وقفه او وقف غيره كان الاستجمار بجدار الوقف من داخله او من خارجه فالحرمة بالاستجمار به مطلقا لان ذلك يؤدي لهدمه (قوله او في ملك غيره) أي اذا استجمر به بغير اذن مالكة وانما حرم لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه فاذا استجمر بجدار الغير باذنه كره فقط كما قرر شيخنا (قوله ويكره في ملكه) أي ويكره الاستجمار بالجدار اذا كان ذلك الجدار في ملكه أي واستجمر به من داخل واما اذا استجمر به من خارج فقولان بالكراهة وهو المعتمد وقيل بالحرمة وانما هي عن الاستجمار بجدار ملكه لانه قد ينزل المطر عليه ويصيبه بلل ويلتصق هو او غيره عليه فتصيبه النجاسة وخوفا من اذية عقرب وهذا التعليل يجري في جدار الغير باذنه كما مر (قوله الا انه يكره في الطاهرين) أي كما قال ح ولا يحرم على الراجح خلافا لابن الحاجب القائل بالحرمة (قوله لان العظم طعام الجن) أي لانه يعود بأوفر واعظم مما كان عليه من اللحم (قوله والروث طعام دوابهم) أي فيصير الروث شعيرا او فولا او تبنا او عشا كما كان وهل الذي يصير كذلك كل روث او خصوص روث المسباح ينظر في ذلك أي واذا كان العظم طعام الجن والروث طعام دوابهم صار النهي عنهما لحق العبر (قوله والمراد بعدم الجواز) أي في قوله لا يجوز بئس الخ واعلم ان محل امتناع الاستجمار بالامور المذكورة اذا اراد الاقتصار عليها واما ان قصد ان يتبعها بالماء فانه يجوز الا المحترم والمحدد والنجس فالحرمة مطلقا كافي ح تقلا عن زروق والخمى انظر من لا يقال الجرم بحرمة النجس مطلقا مشكل مع ما مر من كراهة التضمخ بالنجاسة على الراجح لانا نقول الاستجمار بالنجاسة

طعام الجن والروث طعام دوابهم والمراد بعدم الجواز الحرمة في الجميع الاجدار النفس والعظم والروث الطاهرين فانه يكره الاستجمار بهما (فان) ارتكب النهي

وستنجدى بهذه المذكورات و (انقت) المحل (اجزات) لحصول الازالة بها ولا إعادة عليه بوقت ولا غيره واما ان لم تنق كالنجس الذي يشغل منه شيء والمبتل والامس فلا ٨٨ يجوز (كاليد) فانها تجزى ان انقت (ودون الثلاث) من الاجزاء انقت بفصل

في نواقض الوضوء

وهي ثلاثة اقسام احداث واسباب وغيرهما وهو الردة والشك والتبطل بالاول لاصلته فقال (نقض الوضوء) اي بطل حكمه عما كان يساح به من صلاة او غيرها (بحدث) وهو ما ينقض بنفسه (وهو) اي الحدث (الخارج المعتاد) من المخرج المعتاد كيشير اليه بقوله من مخرجه فانه من تمة التعريف (في الصحة) فخرج بالخارج وان كان كالنجس الداخل من عود او اصبع او حشفة فلا ينقض ومعيب حشفة فانه لا ينقض الوضوء خاصة بل بوجوب ما هو اعم والقرقرة والحلقن الشديدين خلافا لبعضهم وخرج بالمعتاد ما ليس معتادا كسكدم وقبح ان خرجا حالصين من الاذى وحصى ودود كمانه عليه بقوله (لاحصى) تولد بالطن (ودود) راعا خصهما بالذكر لئيه على حكم خروجهما ميتين والحلاف فيه بقوله (ولو بيلة) من بول او غائط اي ولو خرج جامع الذي رأى كثر لتيته لما

فيه قصد لاستعمال النجس وهذا ممنوع والتضمين المكر وليس فيه قصد الاستعمال (قوله واستنجدى بهذه المذكورات) اي التي يحرم الاستنجاء بها والتي يكره الاستنجاء بها (قوله كاليد فانها تجزى ان انقت) اي على الاصح (قوله ودون الثلاث من الاجزاء) اي فانها تجزى ان انقت على الاصح خلافا لابي الفرج فانه اوجب الثلاثة من الاجزاء فان اتى اقل من الثلاث فلا بد من الثلاث

فصل نقض الوضوء بحث الخ (قوله احداث) جمع حدث والمراد به هنا ما ينقض الوضوء بنفسه واما الاسباب فهي جمع سبب والمراد به ما يؤدي لما ينقض وليس ناقضا بنفسه (قوله اي بطل حكمه) اي بطل استمرار حكمه وهو اباحة الصلاة وغيرها به وليس المراد بطلان ذات الوضوء والالكانت الصلاة التي فعلت به تبطل بنفسه (قوله في الصحة) متعلق بالمعتاد اي الذي اعتيد خروجه في الصحة لا بالخارج والا لا يقضي عدم النقص بالمعتاد اذا خرج في المرض وليس كذلك كذا قيل وقد يقال المراد بالخارج في الصحة ما شأنه ان يخرج فيها فاندفع الاعتراض والمراد بالمعتاد ما اعتيد بنجسه فاذا خرج البول غير متغير فانه ينقض الوضوء لان نجسه معتاد الخروج وان لم يكن هو معتادا واعلم ان البول الغير المتغير نجس وهو مستثنى من توقف نجاسة الماء على التغير (قوله وان كان كالنجس) اي وهو يخرج عنه لانه (قوله او حشفة) هي الدواء الذي يصب في الدبر بالة (قوله بل بوجوب ما هو اعم) اي من الوضوء وهو غسل جميع الجسد والتعريف انما هو للحدث الموجب للوضوء خاصة لان الفصل معقود لما يوجب الوضوء فقط (قوله والقرقرة والحلقن) عطف على الداخل كما انه يقول خرج به ما هو داخل كالعود الخ وما ليس بداخل ولا خارج كالقرقرة الخ والقرقرة هي حبس الريح والحلقن حبس البول (قوله الشديدين) اي والحال انهما لا يمنعان من الاتيان بشئ من اركان الصلاة واما المنع من الاتيان بشئ منها حقيقة او حكما كما لو كان يقدر على الاتيان به بعسر فقد ابطأ الوضوء فن حصره بول اوريج وكان يعلم انه لا يقدر على الاتيان بشئ من اركان الصلاة اصلا او ياتي به مع عسر كان وضوءه باطلا فليس له ان يفعل به ما يتوقف على الطهارة كس المصحف ويمكن دخول هذا في قول المصنف وهو الخارج المعتاد اي الخارج حقيقة او حكما يشمل القرقرة والحلقن المانعين من اركان الصلاة او كان يحصل بهما مشقة كذا قرر شيخنا (قوله خلافا لبعضهم) حيث قال ان الحلقن والقرقرة الشديدين ينقضان الوضوء ولو لم يمنع الاتيان بشئ من اركان الصلاة (قوله ان خرجا) اي من المخرج خالصين من الاذى اي والاقض الخاطا لهما لندور مخالطتهما لا الذي بخلاف الحصى والدود فانه لا ينقض مخالطتهما كما يأتي لغلبة المخالطة فيهما كذا في عبق وقره الاشياخ واعترضه العلامة بن قائل ما ذكره من التفرقة بين الدم والحصى والدود فيه نظر بل الدم والحصى والدود سواء فلا تقض بهما مطلقا كان معهما اذى ام لا كما ينبغي نقل المواقوح وهو الذي عزاء ابن رشد للمشهور كما نقله ابن عرفة ونصه وفي نقض غير المعتاد كدود او حصى اودم فانه ان اذى لابن عبد الحكم وابن رشد على المشهور والثالث عزاء اللخمي لابن نافع اه (قوله تولد بالطن) اي واما لو ابلغ حصة او دودة فترلت بصفتها فانقض ولو كانا خالصين من الاذى لان هذا من قبيل الخارج المعتاد (قوله وانما خصهما بالذكر) اي دون القبح والدم (قوله والحلاف فيه) قال ابن رشد في هذه المسئلة ثلاثة اقوال احدها لا وضوء عليه خرجت الدودة نقيه او غير نقيه وهو المشهور في المذهب الثاني لا وضوء عليه الا ان تخرج غير نقيه والثالث عليه الوضوء مطلقا وان خرجت نقيه وهو قول ابن عبد الحكم خاصة من اصحابنا اه نقله ابو الحسن فقول المصنف ولو بيلة اي ولو باذى ولو عبر به كان اوضح (قوله ولو كثر) اي الذي بان كان اكثر من الحصى والدود الخارج معهما ما لم ينفذ في الكثرة والاذى كذا قرر ره شيخنا (قوله تبيته) يعني عما خرج من الاذى مع الحصى والدود ان كان مستكحبا بان يأتي كل يوم مرة فاكثر والا فلا بد من ازالته بماء او حجران كثر والا عني عنه اي بحسب محله لا بحسب اصابته لثوب (قوله فشملم كلامه) اي شمل قوله الخارج

المعتاد

لا نقض فيه وهو الحصى والدود وسأى محترز المخرج المعتاد في قوله

من مخرجه فشملم كلامه اثنين من الدر وهما العائط والريح وسنه من القبل وهي البول والمذي والودي والمني

في بعض احواله والهادي
على ماسأني له في الحيض
ودم الاستحاضة على
تفصيل سيأتي في السلس
وشمل خروج مني الرجل
من فرج المرأة اذا دخل
بوطه وخرج بعد ان
اغسلت لان دخول بلا
وطه فلا ينقض خروجه
وفيه نظر والاظهر كما قال
شيخنا النقض وخرج
بقوله في الصحة ما اذا خرج
في حال المرض أي خروجه
على وجه السلس فان فيه
تفصيلا اشار له بقوله (و)
نقض (سلس فارق أكثر)
الزمان ولازم اقله فان لازم
النصف وأولى الجمل أو الكل
فلا ينقض (كسلس مذى)
اطول عزوبة أو مرض
فيخرج من غير تذكر
أو تفكر فانه ينقض مطلقا
حيث (قدر على رفعه) بتدو
أو صوم أو تزوج أو تسرى
ويغتفر له زمن التدوى
والتزوج والتسرى فان لم
يقدر على رفعه بمذاكر
فهو كغيره من الاسلاس
في التفصيل المتقدم
فيجربى فيه الاقسام
الاربعة ولا مفهوم لمذى
فلو حذفه لكان اخصر
واشمل اذ كل سلس قدر
على رفعه نقضه والا
فالاقسام الاربعة

المعتاد في الصحة من مخرجيه ثمانية اشياء اثنين من الدبر وستة من القبل (قوله في بعض احواله) أي وهو
ما اذا خرج بالذة غير معتادة أو كان ساسا ولازم اقل الزمن (قوله على ماسأني له في الحيض) أي في قوله
ووجب وضوءه بهاد (قوله على تفصيل الخ) أي ما اذا لازم اقل الزمان لان لازم كله أو نصفه (قوله
وشمل) أي التعريف المذكور وهو قوله الخارج المعتاد في الصحة من مخرجيه (قوله فلا ينقض خروجه)
أي كافي خش نقلا عن ابن عرفة (قوله كما قال شيخنا) أي العلامة العدوى (قوله ما اذا خرج) أي الخارج
المعتاد من مخرجيه في حال المرض (قوله وبسلس) هو بفتح اللام الخارج وهو المراد هنا وبكسرهما الشخص
الذي قام به السلس وعطفه على الحدث من قبيل عطف الخاص على العام لتقييد المعطوف بمفارقة أكثر
الزمان واطلق المصنف في السلس فيشمل سلس البول والعاط والريح وغيرها كلني والمذى والودى ولذا قال
في التوضيح هذا التقسيم لا يخص حدثا دون حدث اه واعلم ان ما ذكره المصنف من التفصيل في السلس
طريقة المعاربه وهي المشهورة في المذهب وذهب العراقيون من اهل المذهب الى ان السلس لا ينقض
مطلقا غاية الامر انه يستحب منه الوضوء اذا لم يلزم كل الزمان فان لازم كله فلا يستحب منه الوضوء (قوله
فان لازم النصف) أي على ما شهره ابن راشد وهو ظاهر المصنف ايضا وهو المعتمد خلافا لاستظهار ابن
هرون النقض في الملازم لنصف الزمان (قوله كسلس مذى قدر على رفعه) اعلم ان عندنا صور ثلاثة الاولى
ما اذا كان سلس المذى بربودة وعلة كاختلال مزاج فهذه لا يجب فيها الوضوء مطلقا قدر على رفعه ام لا الا اذا
فارق أكثر الزمان الثانية ما اذا كان لعزوبة مع تذكر بأن استنكحه وصار مهما تظروا وسمع أو تفكر امذى
المدة معتادة الثالثة ما اذا كان لطول عزوبة من غير تذكر وتفكر بل صار المذى من اجل طول العزوبة
نازلا مسترسلا تظروا ولا تفكروا ولا الاولى من هاتين الصورتين يجب فيها الوضوء مطلقا قدر على رفعه ام لا من
غير خلاف كما قال ابو الحسن والثانية منهما يجب فيها الوضوء على احدي روايتي المدونة ولا يجب على الرواية
الانحرى وقال ابن الجلاب فيها ان قدر على رفعه بزواج أو تسرى وجب الوضوء مطلقا والا فلا يجب الا اذا فارق
أكثر فقال بعضهم هو وفاق للمدونة وقال بعضهم هو خلاف لما فيكون في الصورة الثانية ثلاثة اقوال اذا
علمت هذا فاعلم ان كلام المصنف لا يصح جملة على ما اذا كان لعلة لانه لا ينقض الا اذا فارق أكثر وظاهر
كلامهم قدر على رفعه ام لا ولا على ما اذا كان لتذكر بأن استنكحه مهما راى أو سمع أو تفكر وهي
الصورة الثانية خلافا لخس لما مر عن ابي الحسن من النقض فيها مطلقا بخلاف فلم يبق الا ان يحمل
على ما اذا كان لعزوبة بدون تفكر ويكون جارية على القول بالتفصيل بين القدرة وعدمها على ما تقدم
لابن الجلاب وقد تقدم ان بعضهم جعله وفاق للمدونة ونقل طي ان ابن بشير شهره واستظهره ابن
عبد السلام وفي نقل ابن مرزوق عن المازري ما يفيد انه المذهب فاعتمده المصنف لذلك انظر بن (قوله
أو مرض) الاولى حذفه لانه لا ينقض الا اذا فارق أكثر قدر على رفعه ام لا كما تقدم لك (قوله فانه ينقض
مطلقا) أي سواء لازم كل الزمان أو نصفه أو اقله (قوله أو صوم) أي لا يشق عليه فان شق عليه لم
يلزمه هكذا قيده المازري كما نقله ابن مرزوق (قوله ويغتفر له زمن الخ) فلا يعد السلس المذكور
ناقضا فيه (قوله والتزوج والتسرى) أي طلب الزوجة والسرية وكذا يغتفر مدة استبراء السرية (قوله
فيجربى فيه الاقسام الاربعة) أي فان لازم اقل الزمان نقض وان لازم الكل أو الجمل أو النصف لم ينقض
(قوله ولا مفهوم لمذى) أي بل كل سلس قدر على رفعه سواء كان بولا أو منيا أو دبافه هو كسلس المذى
الذي قدر على رفعه في كونه ناقضا مطلقا ولم يقدر على رفعه تجربى فيه الاقسام الاربعة وبهذا صرح
ابن بشير كما قال ابن مرزوق فقول التوضيح لم ارم من فرق بين ما يقدر على رفعه وغيره في البول قصور كذا
في عمق وقد علمت ان المراد بسلس المذى الذي يكون ناقضا مع القدرة على رفعه ما كان لطول عزوبة فقط
لما كان لعلة ولا ما كان لعزوبة مع تذكر (قوله فلو حذفه لكان اخصر) أي فلو حذفه وقال وبسلس
فارق أكثر أو قدر على رفعه لكان اخصر (قوله والا فلا اقسام الاربعة) أي والا يقدر على رفعه فيجربى

لم يشق (لان شق) الوضوء
يرد ونحوه فلا يندب فقوله
ونذب الخ تفصيل في
مفهوم قوله فارق اكثر
(وفي اعتبار الملازمة)
من دوام وكثرة ومساواة
وقلة (في وقت الصلاة)
خاصة وهو من الزوال
الى طلوع الشمس من
اليوم الثاني (او) اعتبارها
(مطلقا) لا بقيد وقت
الصلاة فيعتبر حتى من
الطول الى الزوال (تردد)
للمتأخرين (من مخرجه)
متعلق بالخارج والضمير
احرز وصفا مقدرا وكأنه
قال من مخرجه المعتادين
ونخرج بهذا القيد ما اذا
خرج الخارج المعتاد من
غير المخرجين كما اذا خرج
من القم او خرج بول من
دبر او ريج من قبل ولو
قبل امرأة او من ثقبه فانه
لا ينقض ولما كان في هذا
تفصيل اشار له بقوله (او)
خرج من (ثقبه تحت
المعدة) وهي موضع الطعام
قبل انحداره للامعاء فهي
لنابتة الحوصلة للطير
والكرش لغير الطير فالسرة
مما تحت المعدة فينقض
الخارج منها (ان انسدا)
اي المخرجان بان اقتطع
الخروج منهما (والا) بان
لم ينسدا بان اقتتعا واحدا

فيه الاقسام الاربعة (قوله ونذب الوضوء ان لازم السلس اكثر) اي ونذب ايضا اتصاله بالصلاة وهل يندب
الاستنجاء منه او لا يندب قولان كذا في عبق على العزبة وتخصيصه النذب بالوضوء دون غسل الذك من
المذي يشعر بنفي غسله وهو قول سحنون قال لان النجاسة اخف من الحدث فالحكم باستحباب الوضوء
لا يقتضي استحباب غسل الذك من النجاسة لانها اخف واستحب سندن في الطراز غسل الذك من المذي
الملازم لجل الزمان او لنصفه (قوله لان همه) اي فلا يندب لانه لا فائدة في الوضوء حينئذ (قوله لان شق)
عطف على مقدراي ونذب ان لازم اكثر ان لم يشق لان شق كما اشار لذلك الشارح بقوله ومحل الخ (فرع)
اذا كان في جوفه علة او كان شيئا كبيرا استكحه الريح فاذا صلى من جلوس لا يخرج منه الريح وان صلى
قائما يخرج منه قال ح الظاهر ما قاله ابن بشير والاباني من انه يصلي قائما لا جالسا ولا يكون الريح
ناقصا لوضوئه كالبول وكذلك من كان كلما ظهر بالماء احدث بنقطة بول او ريج فانه يصلي بالوضوء
ولا يكون الحدث ناقضا لانه سلس عند ابن بشير واستظهره ح وقال اللخمي يقيم والا حوط الجمع (قوله)
تفصيل في مفهوم قوله فارق اكثر) اي فكأنه قال فان لم يفارق اكثر بأن لازم كل الزمان او نصفه او جله
فلا تقض لكن هذه الاحوال الثلاثة بعضها يستحب فيه الوضوء وهو ما اذا لازم اكثر الزمان او نصفه
وبعضها لا يستحب فيه الوضوء وهو ما اذا لازم كل الزمان (قوله وفي اعتبار الملازمة) اي ملازمة الموجود
من الحدث دائما او جل الزمان او نصفه او اقله (قوله تردد للمتأخرين) المراد بهم هنا ابن جماعة والبودري
وهما من اشياخ شايخ ابن عرفة قال قول الاول قول ابن جماعة واختاره ابن هرون وابن فرحون والشيخ عبد
الله المنوفي والثاني قول البودري واختاره ابن عبد السلام والظاهر من القولين عند ابن عرفة اولهما وهذا
التردد لعدم نص المتقدمين وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا فرضنا ان اوقات الصلاة مائتان وستون درجة
وغير اوقاتها مائة درجة فأتاه السلس فيها وفي مائة من اوقات الصلاة في الأولى يتنقض وضوءه لمفارقتها
اكثر الزمان لا على الثاني لملازمته اكثر الزمان فان لازمه وقت صلاة فقط تنقض وصلاها قضاء كما اتفق به
الناصريين يطول به الاستبراء حتى يخرج الوقت وقال المنوفي اذا انضب وقت اتيان السلس قدم تلك الصلاة
اواخرها فيجمعها كارباب الاعذار (قوله من مخرجه) الضمير للخارج المعتاد للشخص ولا للمتوضئ
لانه يقتضي ان كل ما خرج من مخرج الشخص يكون ناقضا وليس كذلك اذا ريج الخارج من القبل لا ينقض
مع انه خارج معتاد من مخرج الشخص المتوضئ (قوله احرز وصفا الخ) اي قام مقامه لا فادته لمعناه لان
الاضافة للعهد فكأنه قال من مخرجي الخارج المعهودين اي المعتادين لذلك الخارج (قوله كما اذا
خرج من القم) الذي ذكره العلامة العدوي في حاشيته على عبق انه اذا خرج الحدث من القم فانه ينقض
اذا اقتطع خروجه من محله المعتاد راسا واما اذا لم ينقطع خروجه من محله راسا وهذا صادق بثلاث
صور ما اذا تساوى خروجه من محله المعتاد مع خروجه من الحلق وما اذا كان خروجه من محله
المعتاد اكثر من خروجه من الحلق وعكسه فلا تنقض في هذه الصور الثلاثة وظاهر الشارح انه لا تنقض
مطلقا وليس كذلك فان قلت مقتضى كون الخارج من الثقبه اذا كانت فوق المعدة لا ينقض على المعتمد
ولو انسدا المخرجان ان يكون الخارج من القم كذلك لانه بمثابة الثقبه المذكورة قلت اجيب بأن القم
عهد مخرج الفضلة في الجملة بالنسبة للتمساح بخلاف الثقبه هذا وذكر عجب ان قولهم اذا كانت الثقبه
فوق المعدة وانسدا المخرجان فلا تنقض على الراجح محمول على ما اذا كان انسداد المخرجين في بعض الاوقات
لادائما اما اذا كان انسدادهما دائما فالنقض كالقم وحينئذ فلا اشكال (قوله ولما كان في هذا) اي
خروج الحدث من الثقبه (قوله واخرج) اي الحدث وقوله من ثقبه اي من خرق (قوله فالسرة
مما تحت المعدة) اي وحينئذ فالمعدة من منخسف الصدر لفوق السرة (قوله والابان لم ينسدا) اي والحال
ان الثقبه تحت المعدة (قوله فقولان) اي في هذه الاحوال الثمانية (قوله الراجح منهما عدم النقض) اي

وان كان مقتضى النظر في انسداد احد هما نقض خارجه منها وكل هذا ما لم يدم الانسداد وتعدا النقبة والا
نقض الخارج منها ولو كانت فوق المعدة بالاولى من نقضهم بالقلم اذا اعتيد كالمس (قوله وصارت النقبة التي
تحتها) اي تحت المعدة والامعاء وقوله مقامهما اي المخرجين (قوله ونقض بسببه) اي بسبب الحدث
الموصل اليه كالنوم المؤدى لخروج الريح واللمس والمس المؤدى لخروج المذني والسببية في زوال العقل
مشكلة اذ لا تعقل الا اذا كان زوال العقل سببا في انحلال الاعصاب فيسبب عن ذلك خروج الحدث الا ان
يقال عده سببا باعتبار المظنة في الجملة كاللمس واللمس فانهما كذلك فامل (قوله زوال عقل) طاهر المصنف
ان زوال العقل بغير النوم كالانغماء والسكر والجنون لا يفصل فيه بين قليل وكثير كما يفصل في النوم وهو
ظاهر المدونة والرسالة فهو ناقض مطلقا قال ابن عبد السلام وهو الحق خلافا لبعضهم وقال ابن بشير والقليل
في ذلك كالكثير انظر ح (قوله اي استتاره) اشار بهذا الى ان التعبير بالاستتار اولى من التعبير بالزوال
لانه لو زال حقيقة لم يعد حتى يقال له قد انتقض وضوءه (قوله او شدة هم) اي ان كان مضطجعا وهل
كذا ان كان قاعدا او يندب له فقط احتمالا لان لسند في فهم كلام الامام على نقل ح واقتصر في الشامل
على الاول وكذا زروق في شرح الرسالة حيث قال قال مالك فيمن حصل له هم اذهل عقله يتوضأ وعن ابن
القاسم لا وضوء عليه اه واما من استغرق عقله في حب الله حتى زال عن احساسه فلا وضوء عليه كما في ح
نقل عن ابن عمر وزروق (قوله وان بنوم ثقل) قال ابن مرزوق طاهر المصنف ان الاعتبار عند صفه النوم
ولا عبرة بمهينة النائم من اضطجاع او قيام او غيرهما فتى كان النوم ثقيلنا نقض كان النائم مضطجعا او ساجدا
او جالسا او قائما وان كان غير ثقل فلا ينقض على اي حال كان النائم مضطجعا او ساجدا او جالسا او قائما
وهي طريقة اللخمي واعتبر في الثقلين صفه النوم مع الثقل وصفه النائم مع غيره فقال واما النوم الثقيل
فيجب منه الوضوء على اي حال كان النائم مضطجعا او ساجدا او جالسا او قائما واما غير الثقل فيجب منه
الوضوء في الاضطجاع والسجود ولا يجب في القيام والجلوس وعز في التوضيح هذه الطريقة الثانية لعبد
الحق وغيره اه بن (قوله بل ولو قصر) رد بلو على من قال النوم الثقيل لا ينقض الا اذا كان طويلا (قوله
لا بنوم خف) اي لا انتهاء مظنة الحدث (قوله ولو طال) اي هذا اذا كان الخفيف قصيرا بل ولو طال (قوله
وندب ان طال) هذا هو المعتمد خلافا لابن بشير القائل بالوجوب (قوله نشأ مما قبلها) اي وهو قوله وان
بنوم ثقل وتقرير السؤال فان كان النوم خفيفا فهل ينقض كذلك ام لا (قوله فليست لاعاطفة) لانها ان
كانت عاطفة تخف على ثقل يلزم عليه انها قد عطفت جملة على جملة ولا اعطاء عطف المفردات ولا تعطف
الجل وان جعلت عاطفة لمحدوف موصوف بجملة خف والتقدير لا بنوم خف لزم على ذلك حذف التكررة
الموصوفة بالجملة مع عدم الشرط وهو ان تكون بعض اسم مجرور بمن اوفى كقولك مناظعن ومناقام اي
منافريق وكقوله ان قلت ما في قومها لم يتيم * يفضلها في حسب وميسم

اي ما في قومها احدي فضلها الخ (قوله ما لا يشعر صاحبه بالاصوات) اي المرتفعة القريبة منه وقوله
او بسقوط الخ عطف على الاصوات وكذا ما بعده فان شعر بالاصوات القريبة منه او شعر بانفك كانه حيوته
او بسقوط ما كان يده او شعر بسلان ريقه فلا نقض لحفته حينئذ * نبيه لا يقض نوم مسدود الدبر
اذا كما استغفر بشئ تحت مخرجه ولو كان النوم ثقيلنا اذا لم يطل فان طال نقض على المعتمد (قوله ولمس) عطف
على زوال عقل واللمس ملاقة جسم لجسم لطلب معنى فيه كحرارة او برودة او صلابه او رخاوة او علم حقيقة
كان يلمس ليعلم هل هو آدمي والا فقول المصنف فيما يأتي ان قصد لذة الخ تخصيص لعموم المعنى واما لمس
فهو ملاقة جسم لا شرع على اي وجه كان ولذا عبر به في الذكر لكونه لا يشترط في نقض الوضوء به قصد وقوله
ولمس اي ولو من امرأة لاخرى كما في المج تعلقا عن ح قياسا على العلامين لان كلا يتدبلا بالآخر (قوله
لا من صغير ولورا حق) اي لان اللمس انما نقض لكونه يؤدى لخروج المذني ولا مذي لغير البالغ (قوله
وان استحبه الغسل كما سيأتي) اي واستحباب الغسل يقتضى استحباب الوضوء من باب اولى (قوله

وصارت النقبة التي تحتها
قائمة مقامهما عند انسدادهما
ولا كذلك غير هذه
الصورة ولما انهى
الكلام على الاحداث
شرع في بيان اسبابها
فقال (و) نقض (بسببه
وهو) اي السبب ثلاثة
انواع الاول (زوال
العقل) اي استتاره لا بنوم
ثقل بان كان يجنون
او انغماء او سكر او شدة
هم بل (وان) كان زواله
(بنوم ثقل) هذا اذا طال
بل (ولو قصر) فانه ينقض
(لا) ينقض بنوم (خف)
ولو طال (وندب) الوضوء
(ان طال) الخفيف وجملة
لاخف استثنائية واقعة
في جواب سؤال مقدر
نشأ مما قبلها فليست
لاعاطفة والثقل مالا
يشعر صاحبه بالاصوات
او بسقوط حيوته يداو
سقوط شئ يده او بسلان
ريقه (و) النوع الثاني
(لمس) من بالغ لا من صغير
ولورا حق ووطؤه من
جملة لمسه فلا ينقض وان
استحبه الغسل كما سيأتي

ونخرج الصغيرة التي لا تشتهي وغير الامر دمن طالت لحيته وجسد الدواب فلا تقص في الكل ولو قصد وجد (ولو كان) اللبس (ظفر او شعر) او سن متصلة لان المنفصل لا يلتذ به عادة ودخل في كلامه الامر دمن ومن بنت عذاره فانه يلتذ به عادة (او) كان اللبس فوق (حائل) وظاهرها الاطلاق (واول) الحائل (بالخفيف) اي جل عليه وهو الذي يحس اللامس فوقه بطراوة الجسد بخلاف الكثيف (و) اول (بالاطلاق) اي ولو كثيفا ابقاء لها على ظاهرها ومحلهما ما لم يضم او يقبض يده على شئ من الجسد والاتفق على النقض (ان قصد) صاحب اللبس من لامس وملمس بللمسه (لذة) وجدها ولا (او) لم يقصد (وجدها) حين اللبس لان وجدها بعده فانه من التفكير ولا ينقض ولا يشترط في اللبس ان يكون بعضو اصلي وله احساس بل متى قصد او وجد ولو بعضو زائد لاحتاس له نقض

يلتذ صاحبه به عادة) الحاصل ان النقض باللمس مشروط بشرط ثلاثة ان يكون اللامس باللعوان يكون الملموس ممن يشتهي عادة وان يقصد اللامس اللذة او يجدها فقله عادة اي لكون الملموس يشتهي عادة اي في عادة الناس لا بحسب عادة الملتذ وحده وذلك لان الذي ينضبط نفيها واثباتا عادة الناس العالمة والا لاختلف الحكم باختلاف الاشخاص (قوله خرج به) اي بتوله يلتذ صاحبه به عادة المحرم اي فلمسها لا ينقض ولو قصد اللامس اللذة او وجدها لان المحرم لا يلتذ بها في عادة الناس وقوله على قول اي ضعيف وقوله وسيأتي اي ذلك القول للمصنف والمعتمد ان لمس المحرم ناقض مع وجود اللذة لا مع قصد فقط (قوله وخرج الصغيرة التي لا تشتهي) اي خرج لمسها اي لمس جسدها واما اللذة بفرجها فاما ناقضة ولو كانت عادة من التذ به عدم اللذة فانه عيج ولكن سيأتي للشارح ما يفيد عدم النقض مطلقا (قوله ولو قصد وجد) اي ولو قصد باللمس اللذة وجدها لانها لذة غير معتادة وهذا بخلاف اللذة بفرج الدواب فانها معتادة فينتقض الوضوء بها مع القصد والوجدان كما يفيد عيج وهو ما لما زرى وعياض وفي تن ان فرج البيمة يكسدها لا يكون لمسه ناقضا ولو قصد وجد وهو ما للجلاب والذخيرة والحاصل ان لمس فروج الدواب في نقض الوضوء به خلاف كما في بن وذ كرفيه ان ابن عرفة اعترض ما لما زرى بمباينة الجنسية ويستثنى من اللذة بجسد الدواب جسد آدمية الماء فان اللذة به معتادة فيما يظهر كما ان تقبيل فها كفمه فيما يظهر فانه عبق (قوله ولو كان اللبس ظفر) اي وكذا ان كان به وقوله او شعراي لان كان اللبس به على الظاهر (قوله اي جل عليه) اي جل الحائل في المدونة على الخفيف وهذا تاويل ابن رشد (قوله بخلاف الكثيف) اي فلا ينتقض الوضوء باللمس من فوقه (قوله واول بالاطلاق) اي وجل الحائل في المدونة على الاطلاق وهذا تاويل ابن الحاجب والقولان مرجحان ويستثنى ما عظمت كثافته كاللحاف فلا يقص به اتماقا وهو ظاهر كالبنا (قوله ما لم يضم) اي اللامس الملموس (قوله او يقبض) اي اللامس وقوله من الجسد اي جسد الملموس (قوله والا اتفق على النقض) اي والفرض ان هناك قصدا او وجدانا لا مطلقا كما هوهم (قوله ان قصد لذة) من افراد قصد اللذة الاختبار هل يلتذ ام لا كما في شراح الرسالة عن ابن رشد (قوله من لامس وملمس) الاولى قصره على اللامس لان الاقسام الاربعة المذكورة متعلقة به اما الملموس فلا ينتقض الا اذا وجد اللذة واما اذا قصدوا فلا يقال له ملموس بل لامس ثم ان هذا التفصيل المذكور توسط بين اطلاق الشافعية النقض واطلاق الحنفية عدمه ولو قبل فيها الا الملاسة الفاحشة وهي وضع الذكرك على الفرج (قوله بل متى قصد او وجد ولو بعضو زائد لاحتاس له نقض) وذلك لتقويه بالقصد والوجدان بخلاف ما يأتي في مس الذكر وهذا مما يؤيد التاويل بالاطلاق في الحائل وما ذكره الشارح من النقض باللمس بالاصبع الزائدة مطلقا هو ما في عبق ونازعه بن في ذلك حيث قال ان اطلاقهم النقض في مس الذكر وان اتنى القصد والوجدان يدل على انه اشد من اللبس وحينئذ فقيدهم في مس الذكر الاصبع الزائدة بالاحساس يفيد التقيد هنا بالاولى اه (قوله بخلاف من مس بعدواخ) ولا يقاس العود على الاصبع الزائدة التي لاحتاس لها لانقصاله والحاصل ان الشرط في النقض ان يكون اللبس بعضو سواء كان اصليا او زائدا وهل يشترط الاحساس في الزائد او لا فيه ما علمت من الخلاف بين الشيخين فلو لمس بغير عضو فلا نقض ولو قصد اللذة والمراد بالعضو ولو حكا ليدخل اللبس بالظفر كما مر (قوله لان اتنيا) انما صرح به وان كان مفهوم شرط وهو يعتبره لاجل ان يرتب عليه قوله الا القبلة بهم الخ (قوله اي عليه) جعل الباء بمعنى على دفعا لما يقال لاحاجة لقوله بهم لان من المعلوم ان القبلة لا تكون الا بالضم اي واما القبلة على الحد او على اي عضو كان فجري على الملاسة في التفصيل المتقدم وكذلك القبلة على اخرج كما قال بعض وهو الظاهر كما قال شيخنا لان النفس تعاف ذلك ولا تشتهي وجزم الشيخ اجد الزرقاني بانها مثل القبلة على الفم في كونها تنتقض مطلقا بل هي اولى (قوله اي ولو اتنى القصد واللذة) اي والموضوع ان القبلة على فم من يلتذ به عادة كما

(انتفيا) اي القصد واللذة فلا نقض (الا القبلة بهم) اي عليه فانها تنتقض وضو اهما معا (مطلقا) اي ولو اتنى القصد واللذة معا

لأنها مظنة اللذة ان كانا بالغين او البالغ منهما ان كان غيره ممن يشتهى عادة كما ٩٣ هو الموضوع والأفلا تنقض وأما القبلة على

الحديث تجري على تفصيل
المس وتنقض القبلة على
الفم مطلقا (وان) وقعت
(بكره او استعفال) من
رجل لامرأة او العكس
فلا يشترط في النقض بها
الطوع وهذا اذا كانت
لغير وداع ورجحة (لا)
ان كانت القبلة بفم
(لوداع) عند فراق (او)
رجحة) اي شفقة عند
وقوع المقبل في شدة
كمرض فلا تنقض ما لم يلد
(ولا) ينقضه (لذة بنظر)
ولو تكرر (كاحاط)
اي قيام ذكر فلا يقض
ولو طال ما لم يمد (و) لا
ينقضه (لذة بمحرم) من
قربة او صهر او رضاع
(على الأصح) خلاف
الراجع والمعمد ان
وجود اللذة بالمحرم ناقض
قصده او لا بخلاف مجرد
القصده فلا ينقض ما لم يكن
فاسقا فان كان فاسقا
نقضه ايضا والمراد به
من شأنه ان يلد بمحرمه
لداءة اخلاقه لا كل
مركب كبيرة (و)
النوع الثالث (مطلق)
مس ذكره المتصل) من
غير حائل ان كان بالغاً
(ولو) كان الماس (خنثى
مشكلا) سواء كان المس
عمدا او سهوا التذاولا

يشير لذلك كلام الشارح قريبا وظاهر كلامهم عدم اشتراط الصوت في تحقق التقييل كياتي في
تقييل الحجر الاسود (قوله لانها مظنة اللذة) اي بالنظر للواقع وان كانت قد تنقض في الظاهر (قوله ان كانا
بالغين) شرط في نقض القبلة لوضوء كل من المقبل والمقبل (قوله او البالغ منهما الخ) اي او تنقض وضوء
البالغ منهما سواء كان هو المقبل او كان المقبل ان كان غير البالغ ممن يشتهى عادة والحاصل ان القبلة على الفم
انما تنقض اذا كانت على فم من يلد به عادة ولو كان ذالحية صغيرة اما لو كانت على فم ملتصق لحية كبيرة او على
فم محووز فلا تنقض ولو قصد المقبل اللذة او وجدها كما ان القبلة على فم الصغيرة التي لا تشتهى لا تنقض ولو
وجدها المقبل فالمعتبر عادة الناس لاعادة المقبل فعلى هذا لو قبل شيخ شيخه لا تنقض وضوء كل منهما لان عادة
المشايع اللذة بالنساء الكبار وفي ح لم اقف على نص في تقييل المرأة لمثلها اه واستظهر بعضهم النقض
لتلد المرأة بمثلها كالعلام بمثله كما قرره شيخنا لكن في شرح التلخيص للمازري مانعه وعلل من قال بعدم النقض
بمس المحرم بانها ليست بمحل للشهوة فأشبهه لمس الرجل للرجل والمرأة للمرأة اه فجعل لمس المرأة لمثلها غير
ناقض لمس الرجل لمثله (قوله من رجل لامرأة او العكس) يعني مثلا او من رجل لرجل يشتهى عادة او من
امرأة لمثلها على ما تقدم (قوله لان كانت القبلة بفم) اي عليه (قوله كمرض) اي او قدوم من سفر او
خلاص من يد ظالم (قوله كاحاط) اي عند تفكير فلا ينقض مطلقا كانت عادته الامضاء بالاعاط او لا
وهذا هو المعتمد وقيل ان الانعاط ينقض مطلقا وقال اللخمي يحمل على عادته ان كانت عادته انه لا يمدى
فلا تنقض وان كانت عادته انه يمدى نقض وكذا ان اختلفت عادته ومحل الخلاف اذا حصل مجرد الانعاط من
غير مذاء بالفعل والاتفق على النقض (قوله ولا ينقضه لذة بمحرم) اي سواء قصد اللذة ووجدها او قصد
فقط او وجدها فقط وقوله على الأصح اي عند ابن الحاجب وابن الجلاب (قوله من قرابة) كعمته اخت
ابيه ونحواته اخت امه وقوله او صهر اي كعمة زوجته ونحواتها وقوله او رضاع اي كعمته او نواته من
الرضاع كاخت ابيه او امه من الرضاع واعلم ان المراد بالمحرم باعتبار ما عند اللامس ولو قصد اللذة بلمسها
لطنه انها اجنبية فظهر انها محرم فانه ينقض وضوءه ولو قصد مسها اللذة طائفا انها محرم فظهر انها اجنبية
فلا تنقض لانها محرم باعتبار ما عند اللامس (قوله والمعمدان وجود اللذة بالمحرم الخ) هذا ما عليه ابن
رشد والمازري وعبد الوهاب (قوله بخلاف مجرد القصد) اي بخلاف قصدها المجرد عن وجودها فانه
لا ينقض (قوله نقضه ايضا) اي كما ينقضه الوجدان (قوله والمراد به) اي بالقاسق (قوله ومطلق
مس ذكره) اي ومس ذكره مطلقا وفسر الشارح الاطلاق بقوله سواء كان الخ والاضافة في ذكره
للجنس اذ لا فرق بين الذكر الاصلي والزائد ان كان له احساس وقرب من الاصلي وذكر بعضهم انه
لا يشترط احساس الذكر اذا كان اصليا بخلاف الزائد كما علمت (قوله ان كان بالغاً) اي لان المس انما
اوجب النقض لانه مظنة لحصول الحدث وهو المذي والصبي لا مذي له (قوله ولو خنتى مشكلا) رد
بلو على من قال ان مس الخنثى المشكل ذكره لا ينقض وضوءه (قوله سواء كان المس عمدا او سهوا) الذي
في المواق عن ابن القاسم ومن مس ذكره بغير عمد فأحب الى ان يتوضأ وروى عن ابن وهب لا وضوء
الا ان يعتمد فيحمل ان يكون رواية ابن القاسم على الاستحباب ويحتمل الوجوب احتياطا (قوله فالاطلاق
في الماس) اي من حيث كونه عمدا او سهوا التذام لا وقوله والممسوس اي من حيث كون المس للكفرة
او لغيرها (قوله ولو التذ) اي بمسه بعد القطع (قوله ولان كان من فوق حائل ولو خفيفا) ماذ ذكره من عدم
النقض مطلقا اذا كان المس من فوق حائل رواية ابن وهب قال في المقدمات وهي اشهر الروايات الثلاث
وهي عدم النقض مطلقا والنقض مطلقا والتفرقة بين الخفيف والمتكثيف فيتنقض في الاول دون الثاني
(قوله بطن لكف الماس) الطاهر النقض بمس الكف الذي في المنكب والذي في اليد الزائدة ان كانت

من الكفرة او غيرها فالاطلاق في الماس والممسوس لان مس ذكره يجرى على الملاسة ولا المقطوع ولو التذ ولان كان من
فوق حائل ولو خفيفا لم يكن كعدمه ولان كان صيبا والخنثى المحقق امره واضح (بطن) لكف الماس (اوجب لكف)

تفصل في الوضوء والافلاتنقص (قوله لا يظهره ولا بذراعه) اي ولو قصد لئلا ينقل الباجي عن العراقيين
 النقض بذلك ان قصد اللذة وجعله ابن عرفة مقابلاً للمشهور (قوله حس) الاولى ان يقول احس لانه من
 الاحساس لا من الحس (قوله اي وتصرف كاخوته) اي وان شكك في اصابته على الشك في الحدث كما
 وجهوا مس الخنثى لذكره (قوله والافلاتنقص) اي والابان كان لا احساس له او كان فيه احساس
 لكنه لا يتصرف تصرف اخوته تحقيقاً لافلاتنقص (قوله ويشترط الاحساس في الاصلية ايضاً) اي
 وان كانت لا تساوي اخوتها في التصرف فالمدار في الاصلية على الاحساس بخلاف الزائدة فلا بد فيها من
 الامر بن معاً (قوله ونقص بردة) هذا هو المعتمد وهو قول يحيى بن عمر وروى موسى بن معاوية عن ابن القاسم
 نذب الوضوء من الردة (قوله ولو من صبي فيما يظهر) اي لا اعتبار بالردة منه وصرح خش في كبره بذلك
 (قوله وفي ابطالها الغسل) اي وعدم ابطالها له قولان الاول لابن العربي ورجه بهرام في صغيره والثاني
 لابن جماعة ويظهر من كلام ح ترجيحه وتبعه عيج ووجه الثاني بأنه ليس المراد بحجب الاعمال بالردة
 ان الاعمال نفسها تبطل بل بطلان ثوابها فقط فلذا لا يطلب بعدها بتضاء ما قدمه من صلاة وصيام فكذا
 ما قدمه من غسل فهو وان حبط ثوابها لا يلزمه اعادته بعد وانما يجب الوضوء لانه صار بعد توبته بمنزلة
 من بلغ حينئذ فوجب عليه الوضوء لموجبته وهو ارادة القيام للصلاة بخلاف الغسل فانه لا يجب الا بوقوع
 سبب من اسبابه ووجه الاول بان الردة تبطل نفس الاعمال فاذا ارتد وبطل عمله رجع الامر لكونه
 متلبساً بالحدث الذي كان عليه قبل ذلك العمل كان ذلك الحدث اصغراً او اكبر (قوله واعتمد شيخنا الابطال)
 لا يقال انهم لم يعدوا الردة من موجب الغسل بل اقصر واعلى الامور الاربعة الآتية في بابها لاننا نقول
 اقتصارهم على ذلك جرى على الغالب (قوله ونقص بشك في حدث بعد طهر علم) هذا هو المشهور ومن
 المذهب وقيل لا ينتقص الوضوء بذلك غايه الامر انه يستحب الوضوء فقط مراعاة لمن يقول وجوبه والاول
 نظر الى ان الذمة عامرة فلا تبرا الا بينين والثاني نظر الى استحباب ما كان فلا يرتفع الا يقين قال ابن عرفة
 من تأمل علم ان الشك في الحدث شك في المانع لا فيما هو شرط في غيره لان المشكوك فيه في مسألة المصنف
 الحدث لا الوضوء والمعروف العام الشك في المانع فكان الواجب طرح ذلك الشك والغائه اه وانما كان
 الشك في المانع غير مؤثراً لان الاصل بقاء ما كان على حاله وعدم طرقة المانع وكان الشك في الشرط
 يؤثر البطلان لان الذمة عامرة لا تبرا الا يقين ورد عليه بأن قوله المشكوك فيه الحدث لا الوضوء غير صحيح
 لان الشك في احد المتقابلين يوجب الشك في الاخر ففي شك في وجود زيد في الدار فقد شك في عدم كونه
 فيها ومن شك في وجود الحدث فقد شك في وجود الطهارة حين شكه وهو ظاهر وحينئذ فالشك في مسألة
 المصنف شك في الشرط وهو مؤثر ثقله بن عن شيخه سيدي احمد بن مبارك وقد يقال الحق ما قاله ابن عرفة
 من ان الشك في مسألة المصنف انما هو في المانع واما الشك في الشرط فلا يظهر الا اذا يقين الحدث وشك
 في الوضوء والكلام هنا في عكس ذلك وان اراد الزوم فكل شك في المانع يستلزم الشك في الشرط ان
 قلت حيث كان التحقيق ان الشك في الحدث شك في المانع فلم اعتبر وجعل ناقضاً على المذهب مع ان الشك
 في المانع يلغى كالشك في الطلاق والعناق والظهار وحصول الرضاغ قلت كأنهم راعوا سهولة الوضوء وكثرة
 نواقضه فاحتاطوا لاجل الصلاة فقرر شيخنا هذا وذكر ح عن سندان الشك في الحدث له صورتان الاولى
 من شك هل احدث ام لا بعد وضوئه والمذهب انه يتوضأ والثانية ان يتخيل له ان شيئاً حاصل منه بالفعل
 لا يدري هل هو حدث ام لا غير وظاهر المذهب انه لا شيء عليه لان هذا من الوهم فلذا الغنى (قوله فيشمل
 السبب) اي فاذا شك هل حصل منه لمس بلذة او مس لذكره ولم يحصل انتقص وضوءه (قوله ولا غيره) اي
 فاذا شك هل حصلت منه ردة او لا فانه لا يضر وضوءه ولا يجري عليه احكامها (قوله الا المستكبح) اي فانه
 لا ينقض (قوله بأن يأتي كل يوم ولو مرة) واما لو أتى يوماً بعد يوم فانه ينقض وقال عيج الاليق بالخيفية
 السجدة اي باللمة الاسلامية السهلة ان اتيانه يوماً بعد يوم مستكبح كالمساوي في السلس فأجراه عليه لكن

لا يظهره ولا بذراعه (او)
 بطن او جنب (لا يصح)
 ورؤس الاصابع كجنبتها
 لا ينقصر (وان) كان
 الاصبع (زائداً حس) اي
 وتصرف كاخوته والافلاتنقص ويشترط الاحساس
 في الاصلية ايضاً ثم شرع
 يتكلم على ما ليس بحدث
 ولا سبب ولا هو شيان
 الاول ما اشار له بالعطف
 على بحدث معيد للعامل
 بقوله (و) نقض (ردة)
 ولو من صبي فيما يظهر
 وفي ابطالها الغسل قولان
 رجع كل منهما واعتمد
 شيخنا الابطال وأشار
 للثاني بقوله (و) نقض
 (بشك) اي تردد مستو
 فأولى بطن بخلاف الوهم
 (في) حصول (حدث)
 اي ناقض فيشمل السبب
 ما عدا الشك في الردة فلا
 اثر له لافي وضوء ولا غيره
 (بعد طهر علم الا) الشك
 (المستكبح) بكسر
 الكاف اي الذي يعتري
 صاحبه كثيراً بأن يأتي
 كل يوم ولو مرة فلا ينقض
 مبحث الشك في
 الحدث

ولا يضم شئ في المقاصد كالصلاة الى شئ في الوسائل كالماء فاذ كان يأتيه يوم في الصلاة وآخر في الوضوء نقض واما عكس كلام المصنف وهو الشئ في حصول الطهارة بعد حدث علم فلا بد فيه من الطهارة ولو مستنكحاً (و) نقض (شئ في سابقهما) اى في

٩٥

السابق من الطهارة والحدث وسواء كانا محققين او مشكوكين واحدهما محققا والثاني مشكوكا فهذه اربع صور وسواء كان مستنكحاً ام لا بدليل تأخيره عن المستنكح * ولما فرغ من النوافل اتبعها بما ليس منها مما وقع فيها الخلاف ولو خارج المذهب فقال (لا) ينقض الوضوء (بمس دبر او اثنين) ولو التذ (او) بمس (فرج صغيرة) ولو قصد اللذة مالم يلتذ بالفعل عند بعضهم واستظهر شيخنا عدم النقض مطلقاً كما هو ظاهر المصنف واما مس جسدها فلا ينقض ولو قصد وجد او قبلها يضم (و) لا (فى) وقلس (واكل لحم خنزير) اى اى ل (وذبح وحجامة وفصد وقهقهة بصلاة) لا (مس امرأة فرجها) الطفت ام لا قبضت عليه ام لا وهذا هو المذهب (واولت ايضا بعدم اللطاف) فان الطفت انتقض والالطاف ان تدخل شيئاً من يدها في فرجها

قدح في ذلك بعض الاشياخ ولم يسلمه كما قال شيخنا (قوله ولا يضم شئ في المقاصد الخ) واما الشئ في الوسائل فيضم بعضه لبعض فاذا اتاه الشئ يوم في العسل ويوم في الوضوء فلا نقض والحاصل ان الطهارة كلها شئ واحد فيضم الشئ في الوضوء للشئ في العسل والنجاسة وكذلك العكس كما قرره شيخنا (قوله وسواء كان مستنكحاً ام لا) هذا هو التحقيق كما في طي نقلا عن عبدالحق خلافاً لعقب حيث قيده بغير المستنكح وجعل في كلام المصنف حذفاً من الثاني دلالة الاول بـ (نبيه) لو شئ هل يعل وجهه ام لا اى به وهل ولو مستنكحاً او يلهى عنه كما في الصلاة واستظهره شيخنا (قوله لا ينقض الوضوء بمس دبر او اثنين) اى لنفسه واما دبر الغير فيجرى على الملاسة وكذا ان اسد المخرجان وكان له ثقبه فلا ينقض مسها بالاولى من الدبر (قوله مالم يلتذ بالفعل) اى فان التذ بالفعل انتقض وضوءه ولو كانت عاداته عدم اللذة بذلك (قوله عند بعضهم) اراد به عجم قال ابن مرزوق وفي النوارى عن المجموعة مالك لا وضوء في قبلة احد الزوجين الاخر بغير شهوة في مرض او نحوه ولا في قبلة الصبية ومس فرجها الا للذة وروى عنه ابن القاسم وابن وهب نحوه في مس فرج الصبي والصبية وروى عنه على لا وضوء في مس فرج صبي او صبية يريد الا للذة اهـ بن (قوله عدم النقض مطلقاً) اى لعدم اللذة بذلك عادة وهو ظاهر المصنف والقراى ورجحه ح وبهرام فقد علمت ان كلام من القولين راجح (قوله وهذا هو المذهب) اى كما قال عجم ومن تبعه قال بن وفيه نظر فان الذى يظهر من نقل المواق عن ابن يونس ان المذهب هو التفصيل بين اللطاف وعدمه انتهى قال شيخنا وقد يقال تقديم المصنف القول بعدم النقض مطلقاً وجعله في توضيحه مذهب المدونة وظاهرهما ما يؤيد ما قاله عجم ثم قال بن ونقل القباب عن عياض ان محل الخلاف اذا كان مسها لفرجها بغير لذة فان كان المس بلدة وجب الوضوء كالملاسة اهـ كلام بن (قوله لكل احد) اى ذكر او اثنى مريد للصلاة ام لا وذكّر المصنف هذه المسئلة هنا مع انه لا يتقيد بالتوضي لان لها ملقبه في الجملة وهو تأكد التذ عند ارادة الصلاة على انه قد اطلق على ذلك اسم الوضوء في حديث الوضوء قبل الطعام بركعة بعده بنى اللهم (قوله ولبن) ظاهره مطلقاً وقيده ابن عمر بالخلب لانه هو الذى فيه دسم واما غيره فهو بمنزلة العدم والمعمد عدم التقييد كما قاله شيخنا (قوله وسائر ما فيه دسومة) اى ودل كالتبيخ بأنواعه واما الطعام الذى لا دسومة فيه كالتمر والسويق والشئ الخاف الذى يذبه ادنى المسح فلا يطلب فيه غسل فم ولا يد (قوله ويكره) اى الغسل بما فيه طعام وقوله كدقيق الترمس اى واولى دقيق العدس والفلول وانما كان دقيق الترمس طعاماً لان الترمس من القطاى وهى طعام واجاز الشافعية الغسل بدقيق الترمس لانه ليس بطعام عندهم (قوله وتندب تجديد وضوء الخ) حاصله انه اذا فعل بالوضوء ما يتوقف على طهارة كصلاة فريضة او نافلة وطواف ومس مصحف فانه يندب له ان يجدده اذا اراد الصلاة بعد ذلك ولو نافلة او اراد الطواف لان اراد مس المصحف او القراءة ظاهراً قال الشيخ احمد الزرقانى واطر ما الذى ينويه بهذا الوضوء المحدد والذى يفهم من عدم الاعتداد بالمحدد اذا تبين حدثه ان ينوى الفضيلة وظاهره انه ليس له ان ينوى بالفريضة فان نواها كان المحدد باطلا اى اذا تبين حدثه فان لم يتبين ذلك كانت نية الفريضة كافية في التجديد كمن اعتقد ان السنة فوض او الصلاة كلها فرائض (قوله ان صلى به) اى ان كان قد صلى به فيامضى (قوله ولم يفعل به ما يتوقف على طهارة) اى بان لم يفعل به شيئاً اصلاً او فعل به فعلاً لا يتوقف على طهارة كقراءة القرآن ظاهراً او زيارة ولي او دخول على امير (قوله لم يجز التجديد) اى مالم يكن توضاً او لا واحدة واحدة واثنين اثنين فله ان يجدد بحيث يكمل الثلاث وما زاد على ذلك فهل يكره او يمنع خلاف ولا يزال ان التجديد في هذه

(وندب) لكل احد وتأكد لمريد الصلاة (غسل فم) ويد (من لحم ولبن) وسائر ما فيه دسومة ويندب ان يكون بما يقطع الرائحة كالشان وصابون وغاسول ويكره بما فيه طعام كدقيق الترمس (و) ندب (تجديد وضوء) لصلاة ولو نافلة او طواف لا لغيرهما كمس مصحف (ان صلى به) ولو فلا او فعل به ما يتوقف على طهارة كطواف ومس مصحف على الراجح فلو لم يصل به ولم يفعل به ما يتوقف على طهارة لم يجز التجديد بى يكره او يمنع

على الخلاف المتقدم (ولو شك) أي طرأ عليه الشك (في) أثناء (صلاته) بعد أن دخلها جازماً بالطهر هل تقض قبل دخولها أو هل تقض بعدها ولا يجب عليه التماضي فيها (ثم) إذا (بان) أي ظهر له (الطهر) فيها أو بعدها (لم يعد) صلاته لبقاء الطهارة في نفس الأمر فإن استمر على شكه أعادها لتقض وضوءه ولا يعيد مأموه كالناسي ولو شك قبل الدخول فيها لم يجزله دخولها لتقاض وضوءه بمجرد الشك مالم يبين له الطهر وأعماله تبطل إن طرأ فيها لأن دخولها جازماً بالطهر قزى جانب الصلاة ولو شك فيها هل توضعاً أولاً لوجب القطع واستغلف أن كان اماماً والآنسب تقديم هذه المسئلة على قوله لا يجس دبر الخ (ومنع حدث) أصغر وكذا أكبر وسيأتي أي الوصف القائم بالشخص ثلاثة أمور (صلاة) بجميع أنواعها ومنها سجود التلاوة (وطوافاً ومس مصحف) كتب بالعربي لا بالعجمي أن مسه بعضو بل (وان) مسه (بضيب) أي عود (و) منع (جملة وان بعلاقة) أن لم يجعل حرزاً

الحالة بوقع في مكروه وهو تكرر مسح الرأس بما جديده لأن محل كراهة تكرار مسح الرأس بما جديده كما قال ابن المنير إذا لم يكن للترتيب والابراز كما هنا فإنه إنما فعل لأجل أن يرتب بين غسل أعضاء وضوءه (قوله على الخلاف المتقدم) أي في قول المصنف وهل تكره الرابعة أو تمنع خلافه وتقدم أن المتمد الكراهة (قوله ولو شك في صلاته الخ) المراد بالشك هنا كفي خش ما قبل الجزم في شمل الطن ولو كان قويا فن ظن النقض وهو في صلاته فإن حكمه حكم من تردد فيه على حد سواء في وجوب التماضي وأما الوهم فلا اثر له بالأولى مما إذا حصل له في غير الصلاة (قوله جازماً بالطهر) أي بالوضوء وقوله هل نقض أي الطهر قبل دخولها أولم ينقض بيان للشك الذي طرأ عليه بعد أن دخلها (قوله أولاً) أي أولم ينقض طهره بل هو باق على حاله (قوله وجب عليه التماضي) أي كما قال ابن رشد وغيره ترجيحاً لجنب العبادة وهذا الوجوب لا يفهم من كلام المصنف مع أنه منصوص عليه كما علمت (قوله ثم بان الطهر) أي جزماً واطناً (قوله لم يعد صلاته) أي عند مالك وابن القاسم خلافاً لاشهب وسحنون القائلين بطلانها بمجرد الشك والقطع من غير ترداد (قوله فان استمر على شكه) أي وأولى إذا تبين حدثه أعادها (قوله كالناسي) أي كالامام إذا صلى محدثاً ناسياً للحدث فإنه لا إعادة على مأموه للقاعدة المقررة أن كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا في سبق الحدث ونسيانه (قوله ولو شك قبل الدخول فيها) أي كما هو الفرع المتقدم (قوله لم يجزله دخولها) قال ابن رشد في البيان والفرق أن من شك وهو في الصلاة طرأ عليه الشك فيها بعد دخوله فوجب أن لا ينصرف عنها إلا يقين ومن شك خارجاً طرأ عليه الشك في طهارته قبل الدخول في الصلاة فوجب أن لا يدخلها إلا بطهارة متيقنة (قوله وأعمال تبطل الخ) الأولى وإنما وجب التماضي ولم يقطع إذا طرأ فيها الخ بقى ما إذا شك بعد الفراغ من الصلاة فلا شيء عليه إلا إذا تبين له الحدث فعلم مما ذكر أن من يقن الطهارة وشك في الحدث بطل وضوءه إذا استمر على شكه كان الشك قبل الدخول في الصلاة أو فيها ووجب التماضي إذا حصل الشك فيها شيء آخر وأما إذا حصل الشك بعدها فلا يضر إلا إذا تبين الحدث وأما استمراره على شكه فلا يضر (قوله ولو شك فيها هل توضعاً) أي بعد حصول الحدث المحقق ومثل هذا في وجوب القطع ما إذا شك فيها في السابق منها ما بعد تحققها وأولها وتتحقق أحدهما وظن الآخر ولو كان مستنكحاً كما حرم به عجم وارتضاء شيئاً خلافاً لما في عقب من التماضي (قوله وكذا أكبر الخ) الأولى تخصيصه بالأصغر لئلا يكرر مع قوله الآتي وتمنع الجنابة موانع الأصغر (قوله أي الوصف الخ) أي سواء كان ترتبه من أجل حدث أي خارج معتاد أو من أجل سبب أو من أجل غيرهما وليس المراد به المنع المترتب لأن المنع هو الحرمة ولا معنى ليكون الحرمة تمنع على أنه يصير في الكلام تهافت (قوله بجميع أنواعها) أي سواء كانت فرضاً أو سنة أو نفلاً (قوله ومنها سجود التلاوة) أي وكذا الصلاة على الجنائز فيحرم فعلهما مع وجود الحدث المذكور (قوله ومس مصحف) قال ح تقي الدين ابن حبيب سواء كان مصحفاً جامعاً أو جزءاً أو ورقة فيها بعض سورة أو لوحاً أو كتفاً مكتوبة اه ولجلد المصحف قبل انفصاله منه حكمه وأخرى طرف المكتوب وما بين الأسطر (قوله كتب بالعربي) أي ومنه الكوفي (قوله لا بالعجمي) أي وأما لو كتب بالعجمي لجاز للمحدث مسه لأنه ليس بقرآن بل هو تفسير للقرآن كذا في ح كما يجوز للمحدث مس التوراة والإنجيل والزبور ولو كانت غير مبدلة والأقرب منع كتب القرآن غير القلم العربي كما تحرم قراءته بغير لسان العرب لقولهم القلم أحد اللسانين والعرب لا تعرف قلماً غير العربي وقد قال الله تعالى بلسان عربي مبين أقر بن وما يقع من التمام والوافق بقصده مجرد التبليغ بالأعداد الهندسية الموافقة للحروف قاله بعضهم ومحل امتناع مس المحدث للقرآن المكتوب بالعربي مالم يتحقق عليه الغرق والحرق واستيلاء يد كافر عليه والابراز له مسه ولو كان جنباً والنظار كما قال شيخنا جواز كتبه للسخونة وتبخير من هي به بما كتب للآزم منه حرقة حيث حصل الدواء بذلك وإن لم يتحين ذلك طريقاً (قوله وان بضيب) وأولى بمائل وأجازه

والأجاز على أحد القولين (أو) وإن جهله في (وسادة) مثله الواو (الا) إن يحمله (بأمنه قصدت) فيجوز (وإن) جلت (على كافر) لأن المقصود ما فيه المصحف من الامتعة أما أن قصد امعا وأولى أن قصد المصحف فقط ٩٧ بالجل منع ومثل المس والجل كتبه

فلا يجوز للمحدث على
الراجح (لا) يمنع الحدث
مس وجل (درهم) أو
دينار فيه قرآن فيجوز
مسه وجله للمحدث ولو
أكبر (و) لا (تفسير)
فيجوز ولو ينجب (و)
لا (لوح لمعلم ومتعلم) حال
التعليم والتعلم وما الحق
بهما بما يضطر إليه كحمله
ليت مثلا فيجوز للمشفة
(وإن) كان كل من المعلم
والمتعلم (حائضا) لاجنبا
لعدم رده على إزالة مانعه
بخلاف الحائض (و) لا
يمنع مس وجل (جزء) بل
ولا كامل على المعتمد
(للتعلم) وكذا معلم على
المعتمد (وإن بلغ) أو حائضا
لاجنبا (و) لا يمنع جل
(حرز) من قرآن (بساتر)
فيه من وصول أذى إليه
من جلد أو غيره لمسلم صحيح
أو مريض غير حائض بل
(وإن لحائض) ونفساء
وجنب لا كافر لأنه يؤدي
إلى امتنانه بخلاف بهيمة
فيجوز من نظرة أو مرض
أو غير ذلك ويغني لحامل
الحرز وكتابه حسن النية
واعتماد النفع من الله تعالى

الحنفية بل عندهم قول: صرا حرمة على مس النفوس (قوله والأجاز على أحد القولين) أي والثاني بالمنع وظاهر ح تساوى القولين واستظهر شيخنا القول بالمنع والخلاف في جل الكامل الذي جعل حرزا وأما غير الكامل الذي جعل حرزا فيجوز جلّه قولاً واحداً (قوله أو وسادة) أي أو جلّه بالوسادة التي هو عليها كالكرسي والمخدة المجعول فوقها وقد حرم الشافعية مس كرسيه وهو عليه ومذهنا وسط وهو منع جلّه بالكرسي لا مس الكرسي كما يقول الشافعية ولا جواز مس الكرسي وجلّه به كما يقول الحنفية (قوله إلا أن يحمله بأمنه) أي معها (قوله إمامان قصد امعا) أي بالجل وقوله منع أي منع جل المحدث له ولو كان غير كافر وما ذكره من المنع في الصورة الأولى هو المرتضى ومقابله ما لابن الحاجب من الجواز حيث قصد امعا وجعل محل المنع إذا كان هو المقصود فقط (قوله على الراجح) أي خلافاً لت حيث أجاز كتبه للمحدث لمشقة الموضوع كل ساعة (قوله ولا تفسير فيجوز) أي مسه وجله والمطالعة فيه للمحدث ولو كان جنبا لأن المقصود من التفسير معاني القرآن لا تلاوته وظاهره ولو كتبت فيه آيات كثيرة متوالية وقصد بها بالمس وهو كذلك كما قال ابن مرزوق خلافاً لابن عرفة القائل بمنع مس تلك التفاسير التي فيها الآيات الكثيرة متوالية مع قصد الآيات بالمس (قوله ولا لوح) أي ولا يمنع الحدث مس ولا جل لوح والمراد به الجنس فيصدق بالمتعدد (قوله ومتعلم) أي وإن كان متذكراً راجع بنية الحفظ (قوله وما الحق بهما الخ) أي على ما يفيد إطلاق المصنف كابن حبيب خلافاً لظاهر الغنية من قصر الجواز على حالة التعلم والتعليم (قوله لاجنبا الخ) المعتمد الجواز له كالحائض كما في حاشية شيخنا على عبق وكما في بن نقلا عن المقرئ وعن سيدي عبد القادر الفاسي وقال عجب ظاهراً إطلاقهم أن الجنب كالحائض وفي كسبر الحارثي تخصيص الحائض بالذكر يخرج الجنب وهو ظاهر لأن رفع حدثه يده ولا يشق كالوضوء وارتضاء شيخنا في حاشيته على صغيره لكنه قد رجح عنه كما علمت (قوله ولا يمنع) أي الحدث (قوله على المعتمد) أي الحكاية ابن بشير الاتفاق على جواز مس الكامل لتعلم وقول التوضيح أن كلام ابن بشير ليس بجيد حيث حكى الاتفاق مع وجود الخلاف رده ابن مرزوق بأن أقل أحواله أن يكون هو المعتمد (قوله لتعلم) مثله من كان يغلط في القرآن ويضع المصحف عنده وهو يقرأ وكما غلط راجعه كما قاله شيخنا (قوله وكذا معلم على المعتمد) أي كما هو رواية ابن القاسم عن مالك لأن حاجة المعلم كحاجة المتعلم خلافاً لابن حبيب قائلان حاجة المعلم صناعة وتكسب لا الحفظ كحاجة المتعلم (قوله ولا يمنع) أي الحدث جل حرز (قوله أو غيره) أي كشمع (قوله لا كافر) هذا هو الصواب وما في بعض الشراح من جواز تعليق الحرز من القرآن على الكافر فقد رده عجب فأنظره (قوله فالكامل لا يجوز) أي لا يجوز للمحدث جلّه (قوله وهو) أي المنع أحد قولين ولا أنحر الجواز وقد تقدم أن ظاهراً ح تساوىهما (قوله من الطهارة الصغرى) أراد بالطهارة التطهير الذي هو رفع مانع الصلاة لأن الطهارة كما تطلق على الصفة الحكمية تطلق على التطهير وكذا يقال في الطهارة الكبرى فالتطهير أن تعلق ببعض الأعضاء كالوضوء قيل له طهارة صغرى وإن كان تعلق بكلها كالغسل قيل له طهارة كبرى (قوله وما يتعلق بها) أي من سنن ومندوبات ومبطلات لاستمرار حكمها

فصل يجب غسل ظاهر الجسد الخ (قوله وما يتعلق بذلك) أي كسلة تدب غسل فرج الجنب لعوده الجماع وضوئه لنوم ومثله أجزاء غسل الوضوء عن غسل محله وكالأمور التي تمنعها الجنابة (قوله أو مطلقاً) أي أو نحوه مطلقاً في نوم سواء خرج بغير لذة أو بلدة معتادة أو غير معتادة (قوله غسل جميع الخ) استغنى المصنف عن هذا المضاف بإضافة ظاهر إلى الاسم المحلى بالالف واللام لأن المضاف إلى الاسم المحلى بالالف

(١٣ - دسوقي أول) بركته وافهم قوله حرزانه غير كامل فالكامل لا يجوز لأن كماله بعيد كونه حرزاً وهو أحد قولين وقدما * ولما فرغ من الطهارة الصغرى وما يتعلق بها شرع في الكبرى فقال في فصل * يذكر فيه موجبات الطهارة الكبرى وأجابتها وسنن ومندوباتها وما يتعلق بذلك أمواجباتها أي أسبابها التي توجبها فأربعة على ما ذكره المصنف الأول خروج المني بلدة معتادة في بقية أو مطلقاً في نوم وإليه أشار بقوله (يجب غسل) جميع (ظاهر الجسد)

فيسترخي قليلا والسرة وكل ما عازر من جسده (بني) اي بسبب خروجه من رجل او امرأة اي بروزه عن الفرج في حق المرأة لا مجرد احساسها بانفصاله خلافا للسند وانفصاله عن مقره بأن وصل الى قصبة الذكرك في حق الرجل ولو لم ينفصل عن الذكرك بلدة معتادة قازنها الخروج اولا كما سيأتي (وان) خرج (بنوم) اي فيه بلدة معتادة اولا بل ولو بلادة اصلا على المعتمد (او) وان خرج (بعد ذهاب لذة) معتادة (بالاجاع) بأن نظرا وتكررا وبشر فالتدخرج المني مقارنا لها او بعد ذهابها وسكون انعاظه سواء اغتسل قبل خرج المني لظنه انه يجب عليه الغسل بمجرد اللذة جهلا منه او لم يغتسل لان غسله ان وقع لم يصادف محلا اذ وجوبه بخروج المني لا بالبلدة فقوله (ولم يغتسل) لا مفهوم له (لا) ان خرج يقطه (بلا لذة) بل سلسا او بضربة او طربة اولدغة عقرب فلا غسل (او) خرج بلدة (غير معتادة) كنزوله بما حار ولو استدام فيها يظهر وكحه لجرب بدكره او هزدا به فلا غسل ما لم يحس عبادي اللذة فيستديم فيها حتى يفيج كذا يظهر واما جوب حكمه بغير ذكره

واللام بفيد العموم (قوله وليس منه) اي من ظاهر الجسد الواجب غسله الفم الخ ولذا كانت المضمضة والاستنشاق ومسح الصماخين من سنن الغسل لامن واجباته (قوله بل التكاميش الخ) اي بل منه التكاميش بدبر او غيره فيجب عليه ان يسترخي قليلا لاجل ان يصل الماء لداخلها ويدلكها ومنه ايضا اصابع الرجلين على الراجع كأصابع اليدين فيجب عليه تخليل ذلك كله (قوله اي بروزه الخ) تنسب لخروج المني اشارة الى ان خروجه من الرجل الموجب لغسله مغاير لخروجه من المرأة والمراد بروزه عن فرجها وصوله لمحل ما يغسل عند الاستنجاء وهو ما يسد ومنها عند الجلوس لقضاء الحاجة كقائه ح (قوله لا مجرد احساسها بانفصاله) اي عن مقره (قوله خلافا للسند) اي حيث قال خروج ماء المرأة ليس بشرط في جنابها لان عادة منها ينعكس الى الرحم ليتخلق منه الولد فاذا احست بانفصاله من مقره وجب عليها الغسل وان لم يبرز ومحل الخلاف في اليقظة واما في النوم فلا بد من بروزه منها قطعاً (قوله وانفصاله عن مقره في حق الرجل) هذا غير صحيح بل المنصوص عليه في الرجل انه لا يجب عليه الغسل حتى يبرز المني عن الذكرك كما صرح به الابي في شرح مسلم ونقله عنه ح ومثله في العارضة لابن العربي فالرجل كالمرأة لا يجب الغسل عليهما الا بالبر وزخارفا اذا وصل مني الرجل لأصل الذكرا ولو وسطه ولم يخرج بلا مانع له من الخروج بأن انقطع بنفسه فلا يجب عليه الغسل وما ذكره الشارح من وجوب الغسل على الرجل بانفصاله عن مقره لان الشهوة قد حصلت بانقاله فهو قول ضعيف لانه حدث لا تلزم الطهارة منه الا بظهوره كسائر الاحداث وخلاف سند انما هو في المرأة لا في الرجل كافي بن (قوله ولو لم ينفصل عن الذكر) اي بأن استمر باقيا في القصبة ولم يخرج بلا مانع له من الخروج بأن انقطع بنفسه (قوله بالدة) متعلق بخروج اي بسبب خروج مني متلبس بلدة (قوله اولا) اي بأن خرج المني بعدها اي بعد اللذة (قوله وان نوم) اي هذا اذا كان خروج المني في بقية بل وان كان خروجه في نوم (قوله بلدة معتادة اولا) تبع في هذا الاطلاق عجب معترضه على ح وتنت القائلين اذا راي في منامه ان عقر بالذغته فأمني او حل لجرب فالتدقأمني ثم أتبه فوجد المني لم يجب الغسل وقبل طفي مالعج من ان الا حوط وجوب الغسل وكان وجه التفرقة على هذا بين النوم واليقظة عدم ضبط النائم لحاله ولا يقال ان وجوب الغسل في الصورة المذكورة يؤخذ من وجوبه في صورة ما اذا لم يعقل سببا اصلا اي بأن راي الاثر ولم يعقل السبب لانا نقول انما وجب في صورة جهل السبب جلا على العالب وهو الخروج بلدة معتادة بخلاف ما اذا عقل السبب وانه غير معتاد وبالجملة فلا نص في المسئلة وما تمسك به عجب في رده على ح وتنت واه جدا انظر بن (قوله او بعد ذهاب لذة) اي هذا اذا كان خروج المني مقارنا للذة بل وان خرج بعد ذهاب اللذة وسكون انعاظه حالة كون ذلك الخروج بلا جاع والظاهر تنفيق حالة النوم لحالة اليقظة فاذا التدق نوم ثم خرج منه المني في اليقظة بعد اتباهه من غير لذة اغتسل (قوله سواء اغتسل قبل خروج المني لظنه انه يجب عليه الغسل بمجرد اللذة جهلا منه او لم يغتسل) اي بخلاف ما اذا كانت اللذة ناشئة عن جاع بأن اغاب الحشفة ولم ينزل ثم انزل بعدها ذهاب لذته وسكون انعاظه فانه يجب عليه الغسل ما لم يكن اغتسل قبل الانزال والا فلا لوجود موجب الغسل وهو مغيب الحشفة (قوله لا مفهوم له) قال ابن عاري قد يعتذر عن المصنف بأن قوله او بعد ذهاب لذة يصدق ايضا اذا خرج بعض المني ثم خرج ايضا البعض الباقي فيكون هذا القيد وهو قوله ولم يغتسل راجعا لهذه الصورة واما اذا اغتسل لخروج بعضه فلا غسل عليه لخروج باقيه اه بن (قوله بل سلسا) اي فلا يجب منه الغسل وظاهره ولو قدر على رفعه بتزوج او تسرا وصوم لا يشق وهو كذلك كما هو ظاهر ابن عرفة وغيره (قوله او غير معتادة) قال بن اعترض ابن مرزوق على المصنف بأن الراجع وجوب الغسل بخروج وجه بلدة غير معتادة كما اختاره اللخمي وظاهر ابن بشير قال شيخنا عدم تعرض الشراح لنقل كلام ابن مرزوق واعراضهم عنه يقتضي عدم تسليمه وحيث يدفكون الراجع كلام المصنف بالجملة فليس كل ما قيل مسلما (قوله ولو استدام) اي

فأظهر أنه كالماء الحار
(و) لكن (يتوضأ)
وجوباً في المستلثين لتفويض
وضوءه بخروج المني فيهما
لكن في السلس ان فارق
اكثر اوة در على رفعه ثم
شبه في الحكم وهو وجوب
الوضوء دون الغسل قوله
(كن جامع) بان غيب
الحشفة في الفرج ولم يمن
(فاغتسل) لجماعه (ثم
امنى) فانه يتوضأ ولا
يغتسل لتقدم غسله
والجناية الواحدة لا يتكرر
لها الغسل (و) لو صلى
بغسله ثم نزل المني بعدها
(لا يبعد الصلاة) الموجب
الثاني مغيب الحشفة في
الفرج واليه اشار بقوله
(و) يجب غسل ظاهر
الجسد (بمغيب حشفة) اى
راس ذكر (بالغ) ولو لم
ينتشر ولم ينزل ويجب
على المغيب فيه ايضاً ان
كان بالعاذر كراواتي
ولولف عليها خفة خفيفة
لا كثيفة تمنع اللذة ولا
ان غيب بعضها ولو
ثلثها (لا مراهق) اى
مقارب للبلوغ فلا يجب
عليه خلافاً لبعضهم ولا
على موطواته البالغة
مالم تنزل (او) بمغيب
(قدرها) اى قدر حشفة
البالغ من مقطوعها او ممن
لم يتخلق له حشفة وكذا لو
تم ذكره وان حصل منه قدرها

ولو احس بمبادئ اللذة واستدام حتى امنى وقوله فيما يظهر المستظهر لعدم وجوب الغسل في مسئلة الماء الحار
ولو احس بمبادئ اللذة عجز بعد الماء الحار عن شهوة الجماع بخلاف هذا فانه اقرب لشهوة الجماع
(قوله) فالظاهر انه كالماء الحار (اى) فلا يجب الغسل ولو احس بمبادئ اللذة واستدام حتى انزل والحاصل
انه لا يجب الغسل مطلقاً في مسئلة الماء الحار والجرب اذا كان بغير الذكر واما اذا كان فيه فهو كهز
الدابة ان احس بمبادئ اللذة واستدام حتى انزل وجب الغسل والا فلا وما قاله شارحنا هو ما استظهره
شيخنا وقال الشيخ سالم لا يجب الغسل في مسئلة الماء الحار والحك للجرب وهذا دابة مالم يحس بمبادئ اللذة
ويستديم والاوجب الغسل في الثلاثة وقال عجز لا يجب الغسل في الماء الحار مطلقاً ولو استدام واما في
مسئلة الجرب وهذا دابة ان استدام وجب الغسل والا فلا وقد اجل في الجرب قطاها كان بذكره ام لا
وفصل فيه شارحنا فجعل الذي في الذكر كهز الدابة والذي في غيره كالماء الحار بقى شئ آخر وهو انه في هز
الدابة اذا حس بمبادئ اللذة واستدام حتى انزل فهل يجب الغسل ولو كانت الاستدامة لعدم القدرة على
الزول من عليها كن اكراه على الجماع او لا غسل حينئذ ترد في ذلك عجز (قوله) وجوباً في المستلثين
اى وقيل بنديه فيهما والمراد بالمستلثين مسئلة خروج المني بلا دابة اصلاً او بلا دابة غير معتادة (قوله) لكن في
السلس الخ) اى لكن تقض الوضوء في السلس ان فارق اكثر اى والحال انه لم يقدر على رفعه او در على رفعه
مطلقاً اسواء لازمه كل الزمان او نصفه او جله واقفه واما ان لم يقدر على رفعه وفارقه اقل الزمان او نصفه او لم
يفارق فلا يكون ناقضاً (قوله) بان غيب الحشفة في الفرج الخ) مثل الرجل المذكور المرأة اذا خرج من
فرجها ماء الرجل بعد غسلها فانه يجب عليها الوضوء ولا تعيد الغسل وعبارة المصنف تشمل هذه الصورة
لان قوله ثم امنى معناه ثم خرج منه المني اعم من ان يكون منه او منى غيره (قوله) ولو صلى اى الجماع وقوله
بغسله اى بعد غسله وحاصله انه اذا جامع واغتسل قبل خروج منى وصلى فخرج منه فانه وان وجب عليه
الوضوء لا يبعد تلك الصلاة التي صلاها قبل خروج المني ومثل هذا ما اذا التذبل لجماع وصلى ثم خرج منه
فانه وان وجب غسله لكن لا يبعد تلك الصلاة التي صلاها قبل خروج المني (قوله) وبمغيب حشفة بالغ) اى
ولو من خشي مشكل اذا غيبها في فرج غيره او في دبر نفسه والابان غيبها في فرج نفسه فلا مالم ينزل
واشترط البلوغ خاص بالآدمي فاذا غابت امرأة ذكر بهيمة في فرجها وجب الغسل ولا يشترط في البهيمة
البلوغ كذا في ابن مرزوق ولورات امرأة في اليقظة من جنس ما تراه من انسى من الوطء واللذة اوراى
الرجل في اليقظة انه جامع جنسية قال ابن ناجي الظاهر انه لا يغسل على الرجل ولا على المرأة مالم يحصل انزال
وقال ح الظاهر انه لا يغسل عليهما مالم يحصل انزال او شئ فيه لان الشئ في الانزال هو جب الغسل
واعترضه البدر القرافي بان الموافق لمذهب اهل السنة من ان الجن لهم حقيقة لا خيالات كما تقول الحكماء
وانهم اجسام نارية لهم قوة التشكل ولقول مالك يجوز نكاح الجن وجوب الغسل على كل من الرجل
والمرأة وان لم يحصل انزال ولا شئ فيه ووافقه على ذلك تلميذه عجز قال شيخنا وهو التحقيق (قوله) ويجب
اى الغسل على المغيب فيه ايضاً اى كما يجب على المغيب اسم فاعل وقوله ان كان اى المغيب فيه بالغا وحاصله
ان المغيب ان كان بالغاً وجب الغسل عليه وكذا على المغيب فيه ان كان بالغاً والاوجب على المغيب دون
المغيب فيه فان كان المغيب غير بالغ لم يجب عليه ولا على من غيب فيه سواء كان بالغاً ام لا مالم ينزل ذلك المغيب
فيه والاوجب عليه الغسل للانزال (قوله) ولو لولف الخ) مبالغة في قوله ويجب غسل ظاهر الجسد بمغيب
حشفة بالغ (قوله) لا كثيفة تمنع اللذة) اى وليست الجلدة التي على الحشفة بمثابة الحرقرة الكثيفة فيجب
معها الغسل بأنه يحصل معها دابة عظيمة بخلاف الحرقرة قاله شيخنا (قوله) ولو ثلثها) المبالغة على ذلك تقتضى
انه اذا غيب اكثر من الثلثين يجب الغسل وايس كذلك اذا لا يتقوى وجوب الغسل من غيبها بماها او غيب
قدرها قاله شيخنا (قوله) اى مقارب للبلوغ) وهو بان اثنى عشرة سنة او ثلاث عشرة سنة قال ابن مرزوق
ولو حذف لامراهق استعناء بمفهوم الوصف وبتوله بعد ونذب لمرهق لكان انساب باختصاره اه وقال

شيخنا انه صرح بقوله لامرأه وان كان يعلم مما تقدم للرد على المخالف القائل ان وطأه بوجوب الغسل عليه (قوله وهل يعتبر) اي فباذا تني ذكره وانظر لو خلق ذكره كله بصفة الحشفة هل يراعى قدرها ايضا من المعتاد ولا بد في ايجاب الغسل من تغييبه كله والظاهر كما قال شيخنا الا ان وطأه وهو مراعاة قدرها من المعتاد (قوله قبل او دبر) اي سواء كان دبر نفسه او دبر غيره ولو كان ذلك الغير خنثى مشكلا وظاهره غيب الحشفة في القبل في محل الاغتصاص وفي محل البول وهو كذلك واشترط ابو محمد صالح محل الاغتصاص وتعيبه التادلي قائلا ان تغييبها في محل البول قصارا انه بمنزلة تغييبها في الدبر وهو موجب للغسل فلو دخل الشخص بتمامه في الفرج فلا نص عندنا وقالت الشافعية ان بد في الدخول بذكره اغتسل والا فلا كانهم راوه كالتغييب في الهواء ويغرض ذلك في القيلة ودواب البحار الهائلة وما ذكره من ان تغييب الحشفة في الدبر يوجب الغسل هو المشهور من المذهب وفي حقه قول شاذل ان تغييب الدبر لا يوجب غسلا حيث لا انزال وللشافعية انه لا ينقض الوضوء وان اوجب الغسل فاذا كان متوضئا وغيب الحشفة في الدبر ولم ينزل وغسل ما عدا اعضاء الوضوء (١) اجزاء (قوله ومن ميت) اي ولا يعاد غسل الميت المغيب فيه لعدم التكليف لا يقال انه غير مكلف حين غسله او لا فلم يغسل لانا نقول غسله او لا تعبد ثم ان قول المصنف وان من هيمه وميت في المغيب فيه واما المغيب فان كان هيمه وجب الغسل على موطواته وان كان ميتا بان ادخلت امرأة ذكر ميت في فرجها فلا يجب عليها غسل ما لم تنزل (قوله بشرط اطافه ذى الفرج) اي سواء كان آدميا او غيره (قوله فان لم يطق فلا يغسل) اي على ذى الحشفة المغيب (قوله وفي هوى الفرج) اي او في ثقبه بالاولى ولو اسد المخرجان فانه لا يجب عليه الغسل ما لم ينزل بخلاف تعييبها في محل البول فانه موجب للغسل على المعتمد كما مر (قوله ونذب لمراهق الخ) في المواق عن ابن بشير ما يشهد للمصنف من نذب الغسل للمراهق والصغيرة التي وطئها بالغ ونصه اذا عدم البلوغ في الواطئ او الموطوءة فقتضى المذهب لا يغسل ويؤمن به على جهة النذب اه وقال اشهب وابن سحنون يجب الغسل عليهما وعليه فلو صليا بدون غسل فقال اشهب يعيد وقال ابن سحنون يعيد بذكر ذلك لا ابدا قال سندوه وحسن وعليه يحمل قول اشهب والمراد بالقرب كالיום كافي طي والمراد بوجوب الغسل عليهما عدم صحة الصلاة بدونه لتوقفها عليه كالوضوء لا ترتب الاثم على الزك (قوله وطئ مطيعة) اي سواء كانت بالعة ام لا (قوله دون موطواته) اي فلا يندب لها ولو بالعة (قوله كصغيرة وطئها بالغ) اي فيندب لها الغسل ويجب على واطئها البالغ (قوله مأمورة بالصلاة) اي سواء كانت مراهقة او لا (قوله هذا هو المعتمد في المسئتين) اي خلافا لمن قال في الاولى وهي ما اذا كان الواطئ مراهقا فانه يندب لسل له ولموطواته ولو بالغته ما لم تنزل ولمن قال في الثانية وهي الصغيرة اذا وطئها بالغ او غيره يندب لها الغسل فلا فرق بين كون واطئها بالغ او غيره في نذب الغسل لها والحاصل ان الصور اربع وذلك لان الواطئ والموطوءة اما بالعان او بالغ وصغيرة او صغير وكبيرة او صغيران ففي الاولى يجب الغسل عليهما اتفاقا وفي الثانية يجب الغسل على الواطئ ويندب للموطوءة وفي الثالثة يندب للواطئ دون موطواته على المعتمد وكذا في الرابعة اما وجوبه عليهما في الاولى وعلى الواطئ في الثانية فأخوذ من قول المصنف وبمغيب حشفة بالغ وندبه للموطوءة في الثانية فأخوذ من قوله كصغيرة وطئها بالغ وندبه للواطئ دون الموطوءة في الثالثة والرابعة فأخوذ من قوله ونذب لمراهق اي دون موطواته ولو بالعة كما قال الشارح (قوله ولو بجماع فبادونه) اي كما لو امني في سرتها وشفقها من غير تغييب حشفة وسال المتني حتى وصل لفرجها وما قبل المبالغة ما اذا شرب لفرجها منيا من فوق بلاط الحمام مثلا (قوله وكذا لا يجب عليها الوضوء) اي لان وصول المتني لفرجها ليس بحديث ولا سبب ولا غيرها مما يقتضي الوضوء (قوله ولو التذت بوضوء لفرجها) هذا قول ابن القاسم لجملة قول مالك في المدونة ما لم تلتذ على الانزال وابقاها الباسج والتونسي على ظاهرها وهو المردود عليه بلو (قوله ما لم تنزل) اي او تحمل من ذلك المتني الذي وصل لفرجها بجماع فبادون الفرج فاذا جلت اغتسلت واعادت

وهل يعتبر طولها او انقردوا ستظهر او مثليا (في فرج) متعلق بمغيب قبل او دبر (وان) كان الفرج (من هيمه و) من (ميت) آدمي او غيره بشرط اطافه ذى الفرج فان لم يطق فلا يغسل ما لم ينزل كما اذا غيب بين الفخذين والشفرين او في هوى الفرج (ونذب) الغسل (لمراهق) وما مود بالصلاة وطئ مطيعة دون موطواته ولو بالغته ما لم تنزل (كصغيرة) مأمورة بالصلاة (وطئها بالغ) لاصيره هذا هو المعتمد في المسئتين قطاهر المصنف هو المعقول عليه كما افاده شيخنا (لا) يجب الغسل على امرأة (بميت) وصل للفرج (ولو بجماع) فيما دونه وكذا لا يجب عليها الوضوء ما لم تحصل ملامسه (ولو التذت) بوضوء لفرجها ما لم تنزل وأشار الى الموجب الثالث والرابع بقوله (و) يجب الغسل

(١) قوله اجزاء انظر ما معنى الاجزاء مع ان الواجب تعميم البدن كتبه مصححه

الرحم بالولد فلذا أقيده بقوله
(بدم) معه أو قبله لأجله
أو بعده (واستحسن)
القول بوجوب العسل من
النفاس بدم (وبغيره)
وهو المعتمد وأما انقطاع
دمهما فهو شرط في صحة
العسل كما سيأتي له في
باب الحيض (لا) يجب
العسل (باستحاضه وندب)
العسل (لا انقطاعه ويجب
غسل كافر) ذكرنا واثني
أصله وأمره بعد اغتساله
على الأربع (بعد الشهادة)
أي بعد النطق بما يدل على
ثبوت أفراد الله بالألوهية
ولمحمد صلى الله عليه وسلم
بالرسالة فلا يشترط في الإسلام
لفظ أشهد ولا النبي والأشهاد
ولا الترتيب على المعتمد
(بما) متعلق بيجب أي
يجب عليه العسل بسبب
ما ذكر من الموجبات
الأربع لأن لم يحصل
منه واحد منها كبوغه
بسبب أو أنبات فلا يجب
عليه العسل بل يندب
(وصح) غسله (قبلها)
أي قبل الشهادة أي قبل
النطق بها (و) الحال أنه
(قد أجمع) بقلبه أي
صمم وعزم (على الإسلام)
أي بأن تكون نيته
النطق بالإسلام بقلبه
إسلام حقيق متى عزم على
النطق من غير إباء ولو
مات لمات مؤمناً لأن
النطق ليس ركناً من الإيمان
ولا شرط صحة على الصحيح

الصلاة من يوم وصوله لأن جملها منه بعد انفصال منها من محله بلذة معتادة وهذا الفرع مشهور مبنى على
ضعيف وهو قول سند المتقدم وإن هذا المني في حكم ما خرج بالفعل لتخليق الولد منه وإن هذا المألما كان
يحتمل أن يظهر في الخارج لولا الحمل وجب العسل لأن الشك في موجب الغسل كتحققه بخلاف ما إذا
جئت من منى شر به فرجها من حكمها فانه لا يجب عليها غسل ولا إعادة صلاة وإن كان الحمل يستلزم أمناه
لكنه هنا قد خرج بلذة غير معتادة ويلحق الولد في المستلزم أن كان لها من يلحق به من زوج أو سيد أو مكن
الحاقه به بأن كان من يوم تزوجها أو ملكها ستة أشهر فأكثر ولو علم أن المني الذي جلست عليه من غيره فإن
لم يكن للمرأة من يلحق به أو كان لها ولكن لا يمكن الحاقه به فهو ابن زنا وإذا أدعت أنها جئت من منى شر به
فرجها لا يكون ذلك شبهة تدركها الحد بل الحد واجب لأنها أدعت ما لا يعرف (قوله بحيض) أي بوجود
حيض فالموجب للعسل وجود الحيض لا انقطاعه وإنما هو شرط في صحته كما قال الشارح (قوله تنفس
الرحم) أي طرح الرحم للولد (قوله بدم) أي ملتبس بدم مع الولد أو قبله أو بعده فلو خرج الولد جافاً فلا يجب
عليها غسل بل يندب فقط وعلى هذا القول أقصر اللخمي وعليه فهل يقتض الوضوء بتنفس الرحم بدون دم
أم لا قولان (قوله واستحسن) أي عند ابن عبد السلام والمؤلف من روايتين عن مالك (قوله وبغيره) عطف
على محذوف كما أشار له الشارح في خياطته (قوله لا يجب العسل باستحاضه) أي بوجود دم استحاضه لأنه
ليس من موجبات العسل خلافاً لظاهر الرسالة وهذا مفهوم جض وصرح به لأنه لا يعتبر مفهوم غير الشرط
(قوله وندب الغسل لاقطاعه) أي عند انقطاعه لأجل النظافة وتطيب النفس كما يندب غسل المعفوات
إذا تهاشت لذلك والاستحاضه دم من جلته وأما قول بعضهم لاحتمال أن يكون خالط الاستحاضه حيض
وهي لا تشترقيه نظراً لأنه يقتضي وجوب العسل لا نذبه لوجود الشك في الجنابة إلا أن يقال إن هذا احتمال
ضعيف لم يصل للشك على أن الاحتمال المذكور لا يتأتى إلا إذا تداخلى بها الدم أزيد من خمسة عشر يوماً بعد
أيام عادتها ولا يتأتى إذا زاد على أكثر الحيض قبل طهر فاصل (قوله ويجب غسل كافر الخ) أي إن وجد ماء
والأيم كالجنب كما قال ابن الحاجب ثم يعتسل إذا وجد الماء (قوله على الأربع) أي من الردة تبطل الغسل
(قوله أي بعد النطق الخ) أي بشرط عدم اعتقاد مكفر كاعتقاد عدم عموم رسالته (قوله على المعتمد) قال
البكري في شرح عقيدة ابن الحاجب اختلفوا هل يتعين للدخول في الإسلام لفظ الشهادتين أو لا بل يكفي
ما يدل على الإسلام من قول أو فعل على قولين ومبنى الخلاف على أن المعتبر ما يدل على المقاصد كيف كان
أو لا بدم من اللفظ المشروع والأصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقابل الناس حتى يقولوا
لا إله إلا الله محمد رسول الله وحديث خالد حيث قتل من قال صائناً أي أسلمنا ولم يحسنوا غير هذا فقال عليه
الصلاة والسلام اللهم إني أبرا اليك بما فعل خالد ثم وداهم عليه الصلاة والسلام وعذر خالد في اجتهداه (قوله
بل يندب) هذا قول ابن القاسم كما نقله الشيخ الزرقاني ومقابله قولان آخران وجوب العسل مطلقاً بناء على أنه
تعبد وشهره الفاكهاني والثالث للقاضي أسماعيل لا يجب مطلقاً لجلب الإسلام لما قبله بل يندب فقط (قوله
وصح غسله قبلها) أي من موجب حصل منه في حال كفره (قوله والحال أنه قد أجمع على الإسلام) أي
على النطق بالشهادتين ولم يكن عسده إباء والقرض أنه مصدق بقلبه فقد علمت أن المراد بالإسلام هنا
النطق بالشهادتين كما يدل لذلك تفسير الشارح العزم على الإسلام بقوله بأن تكون نيته النطق بالشهادتين
(قوله لأن إسلامه بقلبه) الأولى لأن تصديقه بقلبه إيمان حقيق متى عزم الخ وذلك لأن الإسلام عبارة
عن الانقياد الطاهري وأما التصديق القلبي فهو إيمان (قوله ولا شرط صحة) أي وإنما هو شرط لأجراء
الأحكام الدينية من غسل وصلاة وارتداد ودفن في مقابر المسلمين (قوله على الصحيح) أي ومقابله قولان
قيل أنه جزء من الإيمان فالإيمان مركب من الأذعان القلبي والنطق وقيل أنه شرط في صحته وعلى كل
من القوانين فلا يكون مؤمناً حتى ينطق ولا يصح غسله قبل نطقه ولو كان عازماً عليه (قوله وسواء نوى
بنفسه الجنابة) أي رفع الجنابة وهذا تعميم في قوله وصح قبلها والحال أنه قد أجمع على الإسلام أي

يستلزم رفع الحدث وعطف على فاعل صح قوله (لا الاسلام) فلا يصح بالتصميم القلبي دون نطق بالشهادتين اذ النطق شرط صحة فيه اى فى الاسلام الظاهري فلا تجرى عليه احكامه من ارث ونكاح وصلاة عليه ونحو ذلك (الاعجز) عن النطق تكسر مع قيام القرائن على انه اذعن بقلبه فانه يحكم به بالاسلام وتجري عليه الاحكام فليس المراد بالاسلام المنجى عند الله فلا ينافي ما تقدم وهذا التفسير علم ان المصنف ما شى على الصحيح (وان شاك) من وجد به رجه او ثوب به او غذه شياً من الى او اثر (امدى) هو (امنى) وكان شكهما مستويا لا عمل بمقتضى التراجيح منهما (اغسل) وجوباً للاحتياط كن ثيقن الطهارة وشك في الحدث (و) ولو وجده عند الشاك في ثوبه ولم بدو اى نومة حصل فيها اغسل و (اعاد) صلاته (من آخر نومة) نامها فيه كان يزعه اولاً (كتحققه) اى تحقق انه منى ولم يدرك وقت حصوله ومحل الاعادة بعد الغسل فيهما اذا لم

واما لو نوى بذلك الغسل للتنظيف او ازالة الوسخ فانه لا يجزئه عن غسل الجنابة كما قاله اللخمي (قوله لان ينه الطهر الخ) اى لان نية الاسلام نية للطهر من كل ما كان ملتصا به حال كفره من الاقدار (قوله وهو يستلزم الخ) اى وينه الطهر من كل ما كان فيه حال كفره تستلزم رفع الحدث اى الوصف المانع من قربان الصلاة من استلزام الكلبي لجزيه لان الوصف من جملة الاقدار التي كان ملتصا بها حال كفره (قوله فلا يصح بالتصميم القلبي الخ) اى فلا يصح بالعزم على النطق بالشهادتين دون نطق بهما بالفعل والحال انه مصدق بقلبه (قوله فلا تجرى عليه احكامه) اى واما بالنسبة للنجاة من الخلود في النار فينفعه التصميم على النطق من غير اداء حيث كان عنده تصديق قلبي واذعان (قوله فليس المراد) اى بالاسلام المنفى حصوله في كلام المصنف بالتصميم على النطق من غير نطق بالفعل الاسلام المنجى عند الله لانه يحصل بمجرد التصديق والاذعان والعزم على النطق من غير اداء اى وانما المراد به الاسلام الظاهري وهو جريان الاحكام الظاهرة فالمعنى حينئذ لا يصح الاسلام اى جريان الاحكام الظاهرة عليه اذ لا ينطق بالشهادتين بالفعل الاعجز فتجربى عليه الاحكام المذكورة (قوله فلا ينافي ما تقدم) اى من قوله لان اسلامه بقلبه اسلام حقيقي وهذا مفرع على قوله فليس المراد الخ والحاصل ان الاسلام المنجى لا يتوقف حصوله على النطق بالفعل على المعتمد والاسلام الظاهري يتوقف على ذلك فما تقدم في كلام الشارح محمول على المنفى والواقع في كلام المصنف محمول على الظاهري فلا منافاة بين كلام المصنف والشارح (قوله وهذا التقرير الخ) حاصله انه ان حل كلام المصنف على الاسلام الظاهري وهو جريان الاحكام عليه كان ماشياً على الصحيح من ان النطق شرط لاجراء الاحكام وان حل على الاسلام المنجى كان ماشياً على القول بأن النطق شرط في صحة الايمان او شرط منه وكلاهما ضعيف (قوله والا عمل بمقتضى الراجح) اى بمقتضى ما ترجح عنده من الامرين فان ترجح عنده انه منى اغتسل او مذى غسل ذكره فقط بنية (قوله اغتسل وجوباً) هذا هو المشهور وروى عن ابن زباد لا يلزمه الا الوضوء مع غسل الذكر (قوله للاحتياط) اى لان الشك في الحدث كتحققه ومنه اذا شك هل غابت حشفته كلها في الفرج او بعضها (قوله ولو وجده هذا الشاك) اى لو وجد الشخص الشىء الذى شك فيه هل هو منى او مذى في ثوبه (قوله كان يزعه) اى في مدة لبسه السابقة على النومة الاخيرة ام لا وما شى عليه المصنف من اعادة الصلاة من آخر نومة مطلقاً هو ظاهر قول مالك في الموطأ ورواه على وابن القاسم عنه وجعله ابو عمر مقابلاً لمذهب المدققة وان مذهبها انه يعيد من اول نومة ان كان لا يزعه وان كان يزعه فن آخر نومة وهو المناسب لما تقدم من ان الشك في الحدث كتحققه وذلك لانه اذا كان لا يزعه فبعد النومة الاولى قد تطرق له الشك فقتضى ذلك اعادته قال الباجي ورايت اكثر الشيوخ يجعلون هذا تفسير للموطأ والصواب عندي ان يكون مختلف قول الامام اذا علمت هذا فاطلاق المصنف موافق لطريقة الباجي لا لما حكاه عن الاكثر لكنه لا ينبغي مخالفة الاكثر (قوله كتحققه) تشبيه في الاعادة من آخر نومة وحاصله انه اذا راى منياً في ثوب نومه ولم يتذكر احتلاماً ولم يدرك وقت حصوله فانه يجب عليه الغسل واعادة الصلاة من آخر نومة نامها فيها سواء كان طرباً او باساعلى المشهور وقيل ان كان طرباً فن آخر نومة وان كان باساعلى اول نومة (قوله ومحل الاعادة بعد الغسل فيهما) اى في مسألة الشك والتحقق اذا لم يلبسه غيره الخ وهذا القيد ذكره ابن العربي في العارضة وهو مخالف لما قالوه من وجوب الغسل على كل من شخصين لبسا ثوباً وانام كل واحد فيها ولم يحتمل لبس غيرهما لتلك الثوب ووجد فيها منياً ولقول البرزلى لو نام شخصان تحت لحاف ثم وجد انما عزا كل منهما لصاحبه فان كانا غير زوجين اغتسلا وصلياً من اول ما ناما فيه لتطرق الشك اليهما معاً فلا يبرآن الا يقين وان كانا زوجين اغتسل الزوج وحده لان العالب ان الزوجة لا يخرج منها ذلك اه وما جمع به عبق بين الكلامين فقد رده بن بأنه غير صحيح وان الحق انهما قولان متغايران واستظهر بعضهم الثاني لما قاله ابن العربي من التقييد (قوله ان شكك دائر بين امرين احدهما منى) فان كان احدهما غير منى

بأن شك هل مذي او بول او مذي او ودى وجب غسل ذكره كله بنية وان شك ابول او ودى فلا يجب عليه شئ (قوله فان دار بين ثلاثة) اى وكان احدهما منيا كاملا (قوله لضعف الشك في المنى) اى لتعدد مقابله ثم انه ان كان احدا الثلاثة مذي او بول وجب غسل ذكره كله عملا بالاحوط والا فلا هذاما استظهره بعضهم وقال شيخنا كما لا يجب الغسل لا يجب غسل الذكرك لضعف الشك والحاصل انه اذا دار الشك بين امرين احدهما منى وجب الغسل كما اذا شك ام مذي او بول او منى او ودى او منى واذا دار شك بين امرين ليس احدهما منيا فان كان احدهما مذي او بول وجب غسل الذكرك كما اذا شك ام مذي او بول او مذي او ودى وان لم يكن احدهما مذي او بول ايضا بان شك هل ودى او بول لم يجب شئ وان دار شك بين ثلاثة وكانت احكامها مختلفة فالحكم للاوسط على ما استظهره بعضهم كما اذا شك هل هو منى او مذي او بول او هل هو منى او مذي او ودى فالواجب غسل الذكرك فيها وقال شيخنا لا يجب غسل الجسد ولا غسل الذكرك فيها كما مر فان لم يكن وسطا فالحكم للمتنفق لضعف المقابل كما اذا شك هل هو منى او ودى او بول (تنبيه) سكت المصنف والشارح عما اذا رأت المرأة حيضا في ثوبها ولم تدروا وقت حصوله وحكمها حكم من رأى منيا في ثوبها ولم يدروا وقت حصوله فتغسل وتعيد الصلاة من آخر يومه وتعيد الصوم من اول يوم صامته فيه كذا قال الشيخ سالم وتفق قايين الصوم والصلاة والمعتمد انه لا فرق بينهما ابن عرفة قال ابن القاسم من رأت في ثوبها حيضا لا تذكر وقت اصابتها ان كانت لا تترك تلك الثوب اعادت الصلاة مدة لبسه لاحتمال طهرها وقت اول صلاة من اول يوم لبسته بأن اتاها الدم دفعة واحدة وان كانت تنزعه في بعض الاوقات فن آخر ليلة وتعيد صوم ما تعيد صلاته ما لم يجاوز عاداتها والاقتصرت عليها ابن حبيب لا تعيد في الصوم الا يومها فقط وظاهره كانت تنزعه في بعض الاوقات ام لا قال ابن يونس ووجه قول ابن القاسم باعادة الصوم مدة عاداتها مع انه يمكن ان الدم اتاها لحظة وانقطع فالذى بطل صومه يوم نزولها فقط امكان محادى الدم اياها ولم تشعر وقول ابن حبيب اى عندى لان الدم انما اتاها لحظة وانقطع اذ لو استمر نزوله عليها لشعرت به ولم يظهر في ثوبها فقط واعترض على ابن حبيب بان الحيض يقطع التتابع ويرفع النية فقد صامت بلانية فوجب اعادة الجميع واجيب بانها حيث لم تعلم به فهي على النية الاولى لم ترفعها فلا يبطل التتابع (قوله وقد تقدم) اى فى قوله يجب غسل ظاهر الجسد بمعنى الخ (قوله راجع لهما) خبر مبتدأ محذوف تقديره التشبيه راجع لهما اى للنية والموالة (قوله انها اول مفعول) اى من حيث انها تكون عند اول مفعول (قوله وانه ينسوى الخ) عطف على انها اى ومن حيث انه ينسوى الخ (قوله او الفرض) اى فرض الغسل (قوله ولا يضر اخراج بعض المستباح) اى كان يقول نويت استباحة الصلاة لا الطواف مثلا (قوله وانسيان حدث) كالموت رفع الحدث من الحيض ناسية للجناية والعكس او نوى رفع الحدث من الجماع ناسيا لخروج المنى والعكس (قوله بخلاف اخراجه) اى كان يقول نويت الغسل من الجماع لا من خروج المنى والحال ان ما اخرجه قد حصل منه واما لو كان ما اخرجه لم يحصل منه فانه لا يضر (قوله اونية مطلق الطهارة) اى وبخلاف نية مطلق الطهارة المحققة في الواجبة والمندوبة او في المندوبة فقط فانه يضر (قوله لا باعتبار الحكم) عطف على قوله باعتبار وصفها اى فليس المراد بقوله وواجبه نية كنية الوضوء بمعنى من حيث الحكم (قوله جرى فيها خلاف) اى بالوجوب والسنية وذلك لظهور التعبد هنا لتعلق الغسل بجميع البدن لا بالفرج فقط والنظافة هناك لتعلقه باعضاء الاوساخ (قوله وان لم يذكره المصنف) قد يقال انما يحسن ما ذكره من كون التشبيه في الصفة لافى الحكم فى كلام من حكى الخلاف فيه لى الوضوء لافى كلام من لم يحل ذلك كالمصنف فالاولى ان يجعل التشبيه فى كل من الامرين اعنى الصفة والحكم فانه بن (قوله فوجه الشبه فيهما) اى فى التشبيهين مختلف لان وجه الشبه فى الاول من حيث الصفة وفى الثانى من حيث الصفة والحكم على ما قال الشارح (قوله وان فوت امرأة جنب وحائض) اى سواء تقدمت الجناية على الحيض او تأخرت عنه (قوله او فوت واحدة) (قوله او نوت احدهما ناسية

بأن شك هل مذي او بول او مذي او ودى وجب غسل ذكره كله بنية وان شك ابول او ودى فلا يجب عليه شئ (قوله فان دار بين ثلاثة) اى وكان احدهما منيا كاملا (قوله لضعف الشك في المنى) اى لتعدد مقابله ثم انه ان كان احدا الثلاثة مذي او بول وجب غسل ذكره كله عملا بالاحوط والا فلا هذاما استظهره بعضهم وقال شيخنا كما لا يجب الغسل لا يجب غسل الذكرك لضعف الشك والحاصل انه اذا دار الشك بين امرين احدهما منى وجب الغسل كما اذا شك ام مذي او بول او منى او ودى او منى واذا دار شك بين امرين ليس احدهما منيا فان كان احدهما مذي او بول وجب غسل الذكرك كما اذا شك ام مذي او بول او مذي او ودى وان لم يكن احدهما مذي او بول ايضا بان شك هل ودى او بول لم يجب شئ وان دار شك بين ثلاثة وكانت احكامها مختلفة فالحكم للاوسط على ما استظهره بعضهم كما اذا شك هل هو منى او مذي او بول او هل هو منى او مذي او ودى فالواجب غسل الذكرك فيها وقال شيخنا لا يجب غسل الجسد ولا غسل الذكرك فيها كما مر فان لم يكن وسطا فالحكم للمتنفق لضعف المقابل كما اذا شك هل هو منى او ودى او بول (تنبيه) سكت المصنف والشارح عما اذا رأت المرأة حيضا في ثوبها ولم تدروا وقت حصوله وحكمها حكم من رأى منيا في ثوبها ولم يدروا وقت حصوله فتغسل وتعيد الصلاة من آخر يومه وتعيد الصوم من اول يوم صامته فيه كذا قال الشيخ سالم وتفق قايين الصوم والصلاة والمعتمد انه لا فرق بينهما ابن عرفة قال ابن القاسم من رأت في ثوبها حيضا لا تذكر وقت اصابتها ان كانت لا تترك تلك الثوب اعادت الصلاة مدة لبسه لاحتمال طهرها وقت اول صلاة من اول يوم لبسته بأن اتاها الدم دفعة واحدة وان كانت تنزعه في بعض الاوقات فن آخر ليلة وتعيد صوم ما تعيد صلاته ما لم يجاوز عاداتها والاقتصرت عليها ابن حبيب لا تعيد في الصوم الا يومها فقط وظاهره كانت تنزعه في بعض الاوقات ام لا قال ابن يونس ووجه قول ابن القاسم باعادة الصوم مدة عاداتها مع انه يمكن ان الدم اتاها لحظة وانقطع فالذى بطل صومه يوم نزولها فقط امكان محادى الدم اياها ولم تشعر وقول ابن حبيب اى عندى لان الدم انما اتاها لحظة وانقطع اذ لو استمر نزوله عليها لشعرت به ولم يظهر في ثوبها فقط واعترض على ابن حبيب بان الحيض يقطع التتابع ويرفع النية فقد صامت بلانية فوجب اعادة الجميع واجيب بانها حيث لم تعلم به فهي على النية الاولى لم ترفعها فلا يبطل التتابع (قوله وقد تقدم) اى فى قوله يجب غسل ظاهر الجسد بمعنى الخ (قوله راجع لهما) خبر مبتدأ محذوف تقديره التشبيه راجع لهما اى للنية والموالة (قوله انها اول مفعول) اى من حيث انها تكون عند اول مفعول (قوله وانه ينسوى الخ) عطف على انها اى ومن حيث انه ينسوى الخ (قوله او الفرض) اى فرض الغسل (قوله ولا يضر اخراج بعض المستباح) اى كان يقول نويت استباحة الصلاة لا الطواف مثلا (قوله وانسيان حدث) كالموت رفع الحدث من الحيض ناسية للجناية والعكس او نوى رفع الحدث من الجماع ناسيا لخروج المنى والعكس (قوله بخلاف اخراجه) اى كان يقول نويت الغسل من الجماع لا من خروج المنى والحال ان ما اخرجه قد حصل منه واما لو كان ما اخرجه لم يحصل منه فانه لا يضر (قوله اونية مطلق الطهارة) اى وبخلاف نية مطلق الطهارة المحققة في الواجبة والمندوبة او في المندوبة فقط فانه يضر (قوله لا باعتبار الحكم) عطف على قوله باعتبار وصفها اى فليس المراد بقوله وواجبه نية كنية الوضوء بمعنى من حيث الحكم (قوله جرى فيها خلاف) اى بالوجوب والسنية وذلك لظهور التعبد هنا لتعلق الغسل بجميع البدن لا بالفرج فقط والنظافة هناك لتعلقه باعضاء الاوساخ (قوله وان لم يذكره المصنف) قد يقال انما يحسن ما ذكره من كون التشبيه في الصفة لافى الحكم فى كلام من حكى الخلاف فيه لى الوضوء لافى كلام من لم يحل ذلك كالمصنف فالاولى ان يجعل التشبيه فى كل من الامرين اعنى الصفة والحكم فانه بن (قوله فوجه الشبه فيهما) اى فى التشبيهين مختلف لان وجه الشبه فى الاول من حيث الصفة وفى الثانى من حيث الصفة والحكم على ما قال الشارح (قوله وان فوت امرأة جنب وحائض) اى سواء تقدمت الجناية على الحيض او تأخرت عنه (قوله او فوت واحدة) (قوله او نوت احدهما ناسية

(اللائخ) ولم يفرجه تحصلا (أو فوى) المتغسل (الجنابة والجمعة) أو العبد أى أشركهما فى نية واحدة (أو) فوى الجنابة (نيابة) أى وقصد بها النيابة (عن الجمعة) مثلا (حصلا) أى (١٠٤) حصل الغسل وترت الثواب لكل منهما وهذا ليس بضرورى الذكـر مع قوله كالوضوء فهو إيضاح

(وان) فوى الجمعة (ونسى الجنابة) اتقيا لعدم نية الجنابة ولأن غير الواجب لا يثبت له مع عدم الوجوب (أو) فوى الجمعة ولم ينس الجنابة ولكن (قصد) بنسله الجمعة (نيابة عنها) أى عن الجنابة (اتقيا) أى لم يحصل ما فاء وما نسبه فى الأولى ولا النائب والمنوب عنه فى الثانية اذ الضعيف لا يثبت له عند عدم القوى فكيف ينوب عنه (و) الواجب الرابع (تخليل شعر) ولو كثيفا فن توشأ للصلاة وهو جنب ولم يخل شعر لحيته الكثيفة وجب عليه تخليلها اذا اغتسل (وضغث مضفوره) أى مضفور الشعر أى جمعه وضمه وتحريكه ليدخله الماء والرجل والمرأة فى ذلك وفى جواز الضفر سواء مالم يكن ضفر الرجل على طريقة ضفر النساء فى الزينة والتشبه بهن فلا اظن احدا يقول بجوازه (لا) يجب (نقصه) أى حله مالم يشد نفسه او ضفر بخيوط كثيرة وكذا بخيط او خيطين مع

لللائخ) أى بأن فوت الحليض ناسبه للجنابة او فوت الجنابة ناسبه للحليض وقوله حصلا أى فى الأولى على المنصوص لابن القاسم وفى الثانية على مذهب المدونة خلافا للسحنون ومفاد قوله او فوت احدهما ناسبه للآخران المانعين حصلا للمرأة الا انها فوت الغسل من احدهما وترك الآخر نسيانا او عمدا فان حصل منها احدهما ونوت من الآخر فان كان نسيانا اجرا كما فى الوضوء وان كان عمدا فلا يجزئ قطعا لتلاعبها (قوله او فوى الجنابة والجمعة أو العبد الخ) أى ولا يضر تقدم هذه الامور اعنى الجمعة والعبد فى النية على الجنابة واعلم انه يؤخذ من هذه المسئلة بحجة نية صوم عاشوراء للفضيلة والقضاء ومال اليه ابن عرفة ويؤخذ منه ايضا ان من كبر تكبيرة واحدة ناوياها الاحرام والركوع فأتها بتجزئه وان ان سلم تسليمه واحدة ناوياها الفرض والرد فأتها بتجزئه وبه قال ابن رشد (قوله أى أشركهما فى نية واحدة) أى بأن قال فى قلبه نويت الجنابة والجمعة واقصر على هذه لكونها محل الخلاف والا فالحكم كذلك لو افرد كلا بنية ولا خلاف فيه فانه شيخنا (قوله أى وقصد بها النيابة الخ) أى انه جعل نية الغسل خاصة بالجنابة وعلق بالجمعة نية اخرى بأن قصد نيابة الجنابة عنها (قوله وهذا) أى وبعض هذا الذى ذكره المصنف وهو قوله او احدهما ناسبه للآخر وليس المراد وكل هذا (قوله ليس بضرورى الذكـر) أى ليس مضطرا لذكره مع قوله وواجبه نية كنية الوضوء فانه يعلم منه انه اذا نسي احدا الامرين حصلا لقوله فى الوضوء او نسى احدا لا أخرجه (قوله وان فوى الجمعة) أى فوى بغسله الجمعة (قوله فى الأولى) أى ما اذا فوى بغسله الجمعة ونسى الجنابة والثانية ما اذا فوى بغسله الجمعة وقصد نيابته عن الجنابة (قوله تخليل شعر) تكرر ليشمل شعر الراس وغيرها من حاجب وهذب وابط وعانة وحلية وشارب (قوله ولو كثيفا) أى ه اذا كان خفيفا بافراق بل وان كان كثيفا على الأشهر وقيل يذب بتخليل الكثيف فقط وقيل بتخليله مباح وهذا الخلاف فى اللحية فقط واما غيرها فتخليله واجب اتفاقا مطلقا خفيفا وكثيفا انظر بن (قوله وضغث مضفوره) (١) ظاهره وان كانت عروسا من شعرها وفى بن وغيره ان العروس التى تزين شعرها ليس عليها غسل راسها لما فى ذلك من اتلاف المال وكيفية المسح عليه وفى ح عند قول المصنف فى الوضوء ولا ينقص ضفره رجل او امرأة انها يتيم اذا كان الطيب فى جسدها كله لان ازالته من اضاعه المال ونص بن هنا قال ابو الحسن فى قول المدونة ولا تنقص المرأة شعرها المضفور ولكن تضعفه يدها مانعه ظاهره وان كانت عروسا وفى شرح ابن بطال عن بعض التابعين ان العروس ليس عليها غسل راسها لما فى ذلك من افساد المال وانما تمسح عليه وقال الوانوغى ما ذكره ابن بطال من الترخيص للعروس لا يبعد كل البعد وفى فروعنا ما يشهد له وقته ابن غازى فى تكميل التقييد وسلمه وكذا نقل ابن ناجى عن ابي عمران ان العروس لا تغسل شعرها بل تمسح عليه (قوله أى جمعه وتحريكه) أى فيكون ذلك بمثابة التخليل وظاهره ان الشعر اذا كان غير مضفور وجعه وحركه لا يكفي ذلك ولا بد من التخليل وليس كذلك بل الظاهر انه يكفي كما قرر شيخنا (قوله فى ذلك) أى فى ضغث المضفور من الشعر (قوله وفى جواز الضفر) ما ذكره من جواز الضفر للرجال هو قول عبد الوهاب وهو المختار خلافا لقول البلنسى لا يجوز للرجل ضفر شعره وعدم الجواز صادق بالكراهة والحرمه (قوله لا يجب تقصه) أى المضفور من الشعر (قوله او ضفر بخيوط كثيرة) أى سواء اشتد الضفر ام لا والمراد بها ما زاد على الاثنتين فى الضفيرة الواحدة (قوله مع الاستداد) راجع للخيطين والخيطين (قوله لاعم عدمه) أى فى الخيط او الخيطين والمضفور بنفسه (قوله ولو ضيفا) أى ولو فرض ان الماء لا يدخل تحته لانه لما باح الشارع لئلا يسه صارك الجيرة (قوله وذلك) هو داخل فى مفهوم الغسل لانه صب الماء على العضومع ذلك وحيتد فغنى عنه لكنه ذكره لدفع توهم عدم وجوبه كما رواه مروان الظاهرى فانه روى نية ويكفى غلبه الظن بالتعميم فى ذلك على الصواب خلافا لما نقله عجم عن زرروق من ان غلبه الظن لا يمكن

الا شدد الامع عدمه وكذا لا يجب عليه تقص الحاتم ولا تحريكه ولو ضيفا الى المعتد نعم يجب عليه تبسيع معان الجسد ولا بد من شقوق واسرة وما عار من اجفان وسرة ورفع وغيرها فيجمع بالماء مودد لئلا يشق فيجمعه بالماء خاصة (و) الواجب الخامس (ذلك) (١) مطلب الرخصة للعروس فى مسح الراس وفى التيمم

مقارنته للماء بل يجرى (ولو بعد) سب (المام) واتصاله بالماء يحجب الجسد (او) ولودلك (بخرقة) يمسك طرفها بيده اليمنى والطرف الاخر باليسرى ويدلك بوسطها فانه يكفي ولومع القدرة على ذلك باليد على المعتمد واما ان لفها على يده او ادخل يده في كيس فذلك به فانه من معنى ذلك باليد ولا ينبغي فيه خلاف (واستنباه) لكن عند عدم القدرة باليد او الحرقه فان استناب مع القارة على ذلك لم يجزه (وان تعذر) ذلك بما ذكر (سقط) ويكفيه تعميم الجسد بالماء وما ذكره المصنف من وجوب ذلك بالحرقه والاستنابه عند تعذره باليد قول سحنون واستظهره المصنف وقال ابن حبيب متى تعذر باليد سقط ولا يجب بالحرقه ولا الاستنابه ورجحه ابن رشد فيكون هو المعتمد * ثم شرع يتكلم على السنن فقال (وسننه) اى الغسل مطلقا ولو مندوبا كعيد خسة على مافى بعض النسخ من زيادة الاستناب (غسل يديه) ثم لا الى

ولا بد من الجزم بالتعميم لانه اذا كان يكفي غلبة الظن في وصول الماء الذى هو فرض اجماعا فأولى ذلك والمستحكم يلهى عن الشك وجوبا ولا يشترط في حقه غلبة الظن بل يعمل على التردد ويكفيه قاله شيخنا (قوله) وهو هنا امر اراد العضو على العضو اى فلا يشترط هنا خصوص اليد واما فى الوضوء فهو امر اراد بطن اليد لكن قد تقدم ان الحق انه يكفي في ذلك امر اراد العضو على العضو في المحلين ولو غير بطن اليد (قوله) وهو واجب لنفسه لا يصل الماء للبشرة اى وحيث قد عجزت تاركها ابدأ ولو تحقق وصول الماء للبشرة لطول مكته مثلا في الماء وهذا القول هو المشهور في المذهب وقال بعضهم انه واجب لا يصل الماء للبشرة واختاره عجم لقوة مدركه ولكن الحق انه وان كان قوى المدرك الا انه ضعيف في المذهب لان المشهور وما كثر قائله ولو كان مدركه ضعيفا والضعيف ما قل قائله ولو قوى مدركه (قوله) بل يجرى ولو بعد صب الماء واتصاله اى عند ابن ابي زيد خلافا للقاسي في اشتراطه المقارنة لصب الماء فاذا انغمس في الماء ثم خرج منه فصار الماء منفصلا عن جسده الا انه مبتل فيكون ذلك في هذه الحالة على الاول لا على الثانى المراد ود عليه بلوى كلام المصنف وأشار الشارح بقوله بل يجرى ولو اخل الى ان قول المصنف ولو بعد صب الماء مبالغة في مقدر والمخرج لذلك ان ظاهر كلام المصنف غير مستقيم لان ظاهره والدك واجب هذا اذا كان مقارنا لصب الماء بل ولو بعد الصب خلافا لمن يقول انه بعد الصب ليس بواجب ونفى الوجوب بجماع الاجزاء مع ان المراد ود عليه يقول بعدم الاجزاء (قوله) ما لم يحجب الجسد اى والا فلا يجرى ذلك في هذه الحالة اتفاقا لانه صار مسحا لا غسلا (قوله) او ولودلك بخرقة اشار الشارح الى ان قوله او بخرقة عطف على الطرف فهو داخل في حيز المبالغة ورد المصنف بلوهنا على من قال لا يتدلك بالحرقه لانه ليس من عمل السلف (قوله) على المعتمد اى خلافا لما نقله بهرام عن سحنون من عدم الكفاية بالحرقه مع القدرة باليد وعليه اقتصر عقب ورد شيخنا ذلك واعتمد الكفاية تبعا لشيخه سيدى محمد الصغير (قوله) واما ان لفها اى سواء كانت خفيفة او كانت كثيفة اذ لا وجه للتقييد بالخفيفة كما قيد به عجم (قوله) فان استناب مع القدرة على ذلك لم يجزه اى على ما اعتمدته شيخنا تبعا لشيخه الصغير والحاصل ان الحرقه في مرتبة اليد فيخير في ذلك بأيهما واما ذلك بالاستنابه فلا يكون الاعذار عدم القدرة باليد والحرقه هذا ما اعتمدته شيخنا تبعا لشيخه وعلى هذا فالاولى في كلام المصنف للتخير والثانية للتبويب وقال طنى الحق ان الحرقه والاستنابه سواء عند تعذر اليد فيخير بينهما كما انهما سواء في اشتراط تعذر اليد في كل منهما كما يستفاد ذلك من ابن الحاجب وابن عرفة وحيث قد افاضنا في الاول فى كلام المصنف للتبويب والثانية للتخير اه (قوله) بما ذكر اى من اليد والحرقه والاستنابه (قوله) ورجحه ابن رشد اى قائلا هذا هو الاصول والاشبه يسر الدين وذكر ابن القصار ما يدل على ضعف كلام سحنون (قوله) ولو مندوبا اى ولا غرابة في احتواء المندوب على سنة كصلاة النافلة اى انه اذا اراد فعل هذا المندوب سنة له فيه كذا (قوله) ثلاثا هذا التثنية ليس من تمام السنة على المعتمد كما تقدم في الوضوء بل الاولى سنة والباقي مندوب وذكر بعضهم ان التثنية من تمام السنة فيهما ورجح ايضا (قوله) قبل ادخالهما في الاناء اى اذا كان الماء غير جار وكان يسيرا وامكن الافراغ منه والا فلا تتوقف سنة غسلهما على الاولى وهذا معنى قول الشارح على ما تقدم في الوضوء وقيل المراد بقوله اولا اى قبل ازالة الاذى ولو بعد ادخالهما في الاناء والمعتمد الاول ولذا اقتصر الشارح عليه وعلى كل من القولين لا يعيد غسلهما في وضوئه الذى بعد غسل الفرج لجعلهما السنة غسلهما قبل ادخالهما في الاناء وقبل ازالة الاذى فلا معنى للاعادة بعد حصول السنة قال طنى وقول الشيخ احمد الزرقانى انه يعيد غسلهما في الوضوء لا مساعد له الا قولهم يتوضأ وضوء الصلاة مع ان هذا يحمل على غير غسل اليدين لتقدمه ولا يقال ان مس الذكرك قد نقض غسل اليدين اولالا انه في الحقيقة للغسل وحيث قد لا ينتقض غسلهما بمس الفرج * نبيه علم من كلام المصنف ان الحكم بالسنة متوقف على الاولى بالمعنى المذكور على الخلاف فيه وان كان غسلهما بعد ذلك واجبا لوجوب تعميم الجسد بالماء

كوعيه (اولا) اى قبل ادخالهما في الاناء على ما تقدم في الوضوء

(١٤ دسوق اول)

(وصباح) بكسر الصاد

وهو مرفوع بالعطف على غسل على حذف مضاف كان الأولى التصريح به أي ومسح صماخ أي ثقب (أذنيه) وهو ما يدخل فيه طرف الأصبع هذا هو الذي يسن مسحه لأغسله ولا صب الماء فيه لما فيه من الضرر وأما مسح رأس الأصبع خارجاً فهو من الظاهر الذي يجب غسله وينبغي أن يكفي أذنه على كفه ١٠٦ مملوء بالماء ثم يمد يدها ولا يصب الماء فيها لما فيه من الضرر (ومضمضة) مرة

والحال أن النية يأتي بها عند إزالة الأذى أو بعده فغسل اليدين السنة لم تصادف نية رفع الحدث فلا بد من إعادة غسلهما بعد ذلك فإن نوى رفع الحدث عند غسلهما أولاً فلا يغسلهما بعد ذلك وحصلت السنة بتقديمهما وفقاً للبساطي (قوله وهو مرفوع الخ) أي لا يجوز ورعطفاً على يديه لاقتضائه أن الصماخ يغسل وليس كذلك بل يمسح واعلم أن جعل المضمضة والاستنشاق والاستنثار ومسح صماخ الأذنين من سنن الغسل إنما هو حيث لم يفعل قبله الوضوء المستحب فإن فعله قبله كانت هذه الأشياء من سنن الوضوء لا الغسل كما يفيد كلام الشيخ أحمد الزرقاني ولكن الحق أن هذا الوضوء الذي يأتي به وضوء صورة وفي المعنى قطعة من الغسل وحينئذ فيصح إضافة السنن لكل منهما عند اتيانه بالوضوء وعند عدم الاتيان به تكون مضافة للغسل (قوله وأما مسح رأس الأصبع خارجاً فهو من الظاهر الخ) علم منه أن السنة في الغسل مغايرة للسنة في الوضوء لأن السنة في الوضوء مسح ظاهرهما وباطنهما وصماخهما والسنة هنا مسح الثقب الذي هو الصماخ وأما ما زاد على ذلك فيجب غسله (قوله بعد غسل يديه) أشار الشارح بهذا إلى أن هذا الابتداء ابتداء إضافي وأما الابتداء بغسل اليدين قبل ادخالهما في الأثناء أو قبل إزالة الأذى فهو ابتداء حقيقي (قوله بإزالة الأذى) أي ولا يكون سه للفرج إزالة الأذى ناقضاً لغسل يديه أولاً لكوعيه على التحقيق كما تقدم (قوله وينوي رفع الجنابة عند غسل فرجه) أي على جهة الأولوية فلو نوى رفع الجنابة عند غسل يديه قبل غسل فرجه أو بعده أجزأه ارتكابه خلاف الأولى (قوله حتى لا يحتاج الخ) أي لأجل أن لا يحتاج وقوله ليكون الخ الأوضح أن يقول فيكون وضوءه بعد إزالة الأذى صحيحاً أمل (قوله فإن لم ينو عند غسل ذكره) أي بل نوى بعد غسله (قوله فلا بد الخ) أي والباطل غسله لرفع غسل الفرج عن نية (قوله فلو كان) أي قبل صب الماء على ذكره وذلك مرفوعاً على أعضاء وضوءه أي ثم صب الماء على ذكره وذلك استقص وضوءه (قوله فإن أراد الصلاة) أي بعد فراغ ذلك الغسل الذي انتقص فيه وضوءه (قوله ثم يندب بدء) أي ثم يندب بعد إزالة الأذى بدءاً بأعضاء وضوءه أي ما عدا غسل اليدين للكوعين لأنهما قد فعلا فلا وجه لأعادتهما كما مر ويأتي في ذلك الوضوء بالمضمضة والاستنشاق ومسح صماخ الأذنين لعدم فعلهما قبل وتعد هذه السنن حيث من سنن الوضوء لا الغسل على ما قال الشيخ أحمد وتقدم ما فيه (قوله ويجوز التأخير) بمعنى أنه خلاف الأولى إذا الأولى تقديم غسلهما قبل تمام غسله كذا قيل قال بن وهو خلاف الراجح والراجح نذب تأخير غسل الرجلين بعد فراغ الغسل لأنه قد جاء التصريح بتأخير غسلهما في الأحاديث كحديث ميمونة ووقع في بعض الأحاديث الإطلاق والمطلق يحمل على المقيد اهـ (قوله مرة) تبع المصنف في هذا ما ذكره عياض عن بعض شيوخه من أنه لا فضيلة في تكراره بل هو مكرره واقتصر عليه في التوضيح أيضاً قال طي ويرد عليه ما ذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري بأنه قد ورد من طرق صحيحة أخرجهما السائي والبيهقي من رواية أبي سلمة عن عائشة أنها وصفت غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجنابة وفيه تمضمض ثلاثاً واستنشاق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ثم أفاض الماء على رأسه ثلاثاً اهـ فقد علمت أن معتمد المصنف مردود وفي الجزولي أن التكرار هو الذي عول عليه أبو محمد صالح واعتمده الطبري (قوله نية رفع الجنابة) أي ملتبساً بنية رفع الجنابة أي إذا لم يكن نوى رفعها عند غسل فرجه والأفلا وجه لأعادتها وقوله بنية رفع الجنابة أي أو الوضوء أو رفع الحدث الأصغر فنية الجنابة على أعضاء الوضوء غير متعينة قال ابن عرفة عن اللخمي وإن نوى بغسلها الوضوء أجزأه ويدل قول المصنف فيما يأتي وغسل الوضوء عن غسل محله (قوله أن يبدأ بغسل يديه) أي بدأ حقيقياً (قوله فيغسل الأذى)

(واستنشاق) مرة وفي بعض النسخ (واستنثار) ثم شرع في بيان مندوباته بقوله (وندب بدء) بعد غسل يديه أولاً لكوعيه (بإزالة الأذى) أي النجاسة أن كان في جسده نجاسة بفرج أو غيره منيا أو غيره وينوي رفع الجنابة عند غسل فرجه حتى لا يحتاج إلى مسحه بعد ذلك ليكون على وضوءه فإن لم ينو عند غسل ذكره فلا بد من صب الماء عليه وذلك بعد ذلك فلو كان مرفوعاً على أعضاء وضوءه أو بعضها انتقص وضوءه فإن أراد الصلاة فلا بد من إمراره على أعضاء الوضوء بنيته على ما سبأني (ثم) يندب بدءاً (أعضاء وضوءه كاملة) فلا يؤخر رجله ولا يخرج غسله ويجوز التأخير (مرة) بنية رفع الجنابة فلا يندب التثليث بل يكره (واعلاه) أي يندب البداء به قبل أسفله (وميامنه) يندب البداء بها قبل مياسره (وتثليث رأسه) أي يغسلها ثلاث غرفات يعمها بكل غرفة الأولى هي

الفرص فصقته الكاملة أن يبدأ بغسل يديه إلى كوعيه ثلاثاً قال بسم الله ينوي به السنة فيغسل الأذى ففرجه واثنيه ودبره ناو بارفع الحدث الأكبر فيتمضمض فيه تنشق بنية السنية فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين فيمسح رأسه فصماخ أذنيه فيغسل رجليه مرة مرة

أي

ثاوي بهذا الوضوء الجنب لانه قطعته من الغسل في صورة وضوء قدمت اعضاء الوضوء لشرها على غيرها ويحلل اصابع رجليه وجوب باهتاتم
يحلل اصول شعر راسه بلاما ندبالتسده سام الراس ثم يفيض الماء عليها ثلاثا يعجمها بكل غرفة فيغسل اذنيه على ما تقدم فرقبته ثم يفيض
الماء على شقه الايمن يغسل عضده الى مرفقه ويتعهد ابطة الى ان ينتهي الى الكعب ١٠٧ لا الركبة كما قيل به ولا يلزم تقدم الاسافل

على الاعلى لأن الشق
كله ينزل منزلة عضو واحد
والاورد عليهم ان يقال
لم قاتم بالانتهاء الى الركبة
ولم تقولوا بالانتهاء الى
الفخذ ثم من المنكب
الايسر الى الفخذ ثم من
الفخذ الى الركبة ثم الفخذ
الايسر كذلك ثم من الركبة
الى الكعب ثم من ركبة
الايسر كذلك مع عدم
الاستناد الى حديث يفيد
ذلك ثم يغسل الجانب
الايسر كذلك واذا غسل
كل جانب يغسله بطنًا وظهرا
حتى لا يحتاج الى غسل
الظهر والبطن فان شئت
في ذلك غسل ظهره وبطنه
ولا يجب غسل موضع شئت
فيه الا اذا لم يكن مستنكها
والاوجب الترك واذا امر
على العضو بعضواو
بحرقه حصل ذلك الواجب
ولا ينبغي تكراره والعود
عليه مرة اخرى ولا شدة
ذلك لانه من الغلوف في الدين
(وقلة الماء بلاحد) يصاع
بل المدار على الاحكام
وهو يختلف باختلاف
الاجسام ثم شبه في الندب
قوله (كغسل فرج
جنب) جامع ولم يغتسل
فيندب (العود لجناح)

اي عن جسده (قوله ثاوي بهذا الوضوء الجنب) اي ان كان لم ينور رفعها عند ازالة الاذى عن فرجه والا فلا
وجه لاعادة ذلك وتقدم ان نية رفع الجنب عند غسل اعضاء الوضوء غير متعين (قوله بلاما) اي بل بلل
يسير (قوله الى ان ينتهي الى الكعب الخ) ما ذكره من ان اليمين كله بأعلاه واسفله يقدم على اليسار
بأعلاه واسفله هو الذي اختاره الشيخ احمد الزرقاني وزر وقوفي ح ظواهر النصوص تقتضي ان الاعلى
بميامنه ومياسره يقدم على الاسفل بميامنه ومياسره لان اليمين بأعلاه واسفله يقدم على اليسار بأعلاه
واسفله بل هذا صريح عبارة ابن جماعة وبه قرأ ابن عاشر ونصه ازدهم الاعلى والاسفل في التقديم
فتعارض على الجهة اليسرى واسفل الجهة اليمنى في التقديم والذي نص عليه بعضهم تقديم الاعلى مطلقا
مع تقديم الجهة اليمنى منه ثم الاسفل مع تقديم الجهة اليمنى ايضا اه وحاصله انه بعد ان يغسل الراس يغسل
اعلى الشق الايمن للركبتين ظهر او بطنًا وجنبًا ثم يغسل اعلى الايسر كذلك ثم اسفل الشق الايمن ثم
اسفل الشق الايسر وكلام المصنف محتمل لكل من الطريقتين فان جعلنا الضمير في اعلاه لجانب
المغتسل وفي ميامنه للمغتسل والمعنى يستحب تقديم اعلى كل جانب على اسفله وتقديم ميامن المغتسل
على مياسره كان موافقا للريقة الزرقاني وان جعل الضمير في اعلاه للمغتسل وفي ميامنه على كل من الاعلى
والاسفل والمعنى يستحب تقديم اعلى المغتسل على اسفله وتقديم ميامن كل من الاعلى والاسفل على مياسره
كان موافقا للريقة ح وقد اعتمدنا شيخنا تالعا لشيخه الصغير (قوله ثم يغسل الجانب الايسر كذلك)
اي الى ان ينتهي للكعب وهذا من تمة الصفة التي اختارها الشارح (قوله حتى لا يحتاج) اي بعد غسل
الشقين (قوله فان شئت في ذلك) اي في غسله الظهر والبطن مع الشقين والا (قوله وقلة الماء) اي
وندب تقبيل الماء الذي يجعله على كل عضو ولا يحد الماء الذي يغتسل به بصاع (قوله فيندب لعوده
الخ) اي فيندب له غسل الفرج عند عودته لجناح والحاصل ان من جامع ولم يغتسل يندب له ان يغسل
فرجه اذا اراد العود للجناح مرة اخرى (قوله او غيرها) خص بعضهم الندب بما اذا اراد العود لوطء الاولى
واما اذا اراد العود لغيرها كان غسل فرجه واجبا ثلاثا يدخل فيها نجاسة الغير كذا قيل وفيه ان غاية ما يلزم
عليه التلطخ بالنجاسة وهو مكروه على المعتمد ولو بالنسبة للغير اذ ارضى به ولذا كان المعتمد ما مشى
عليه الشارح من الاطلاق (قوله لنوم) اي عند نوم فليست اللام للتعليل (قوله اي لاجل نومه على
طهارة) هذا احد قولين في علة الندب وقيل انما ندب الوضوء للجنب لاجل النشاط للغسل وهذا الثاني هو
المناسب لقول المصنف لا نيم اذ من قال انه لاجل الطهارة يقول انه يتيم لان التيمم مطهر حكما وقول خش
ان قوله لا نيم مفرع على العلة غير صواب ونص ابن بشير لا خلاف ان الجنب مأمر بالوضوء قبل النوم
وهل الامر بذلك واجب او ندب في المذهب قولان وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم انه امر الجنب بالوضوء
واختلف في علة الامر فقيل لانه لا ينشط للغسل وعلى هذا الوضوء الكافي لم يؤمر بالتيمم وقيل لانه يبيت على
طهارة لان النوم موت اصغر فشرعت فيه الطهارة الصغرى كما شرعت في الموت الاكبر الطهارة الكبرى
فلم يزل هذا ان فقد الماء يتيمم اه ومثله في كلام النخعي وابن شاس ونص ابن الحاجب وفي تيمم العاجز
قولان بناء على انه للنشاط او لتحصيل الطهارة اه بن (قوله عند عدم الماء) اي الكافي بأن لم
يكن عنده ماء اصلا او عنده ماء لكن لا يكفي وضوء (قوله ولم يبطل) اي بحيث يطالب بوضوء آخر
الاجتماع اي حقيقة او حكما فيشمل خروج المني بالذة معادة من غير جماع وعلمت من هذا ان المراد
بالطلان المطالبة بالعبير (قوله فانه يبطل بكل ناقض) اي كما قاله الابي ويوسف بن عمر ونصه وان نام
الرجل على طهارة وضاجع زوجته وبشرها بجسده فلا ينتقض وضوءه الا اذا قصد بذلك اللذة وقال

مرة اخرى في التي جامعها او غيرها لما فيه من ازالة النجاسة وقتئذ يندب (وضوء) اي الجنب ذكرا او انثى (لنوم) اي لاجل
نومه على طهارة ولو نهارا وكذا يندب النوم على طهارة لغير الجنب (لا) يندب له (تيمم) عند عدم الماء (ولم يبطل) هذا الوضوء بشئ من
مبطلاته (الاجتماع) بخلاف وضوء غير الجنب للنوم فانه يبطل بكل ناقض مما تقدم

١ ولو بعد الاضطجاع على الاربع (وتمنع الجنابة موانع) اي ممنوعات الحدث (الاصغر) وهي الثلاثة المتقدمة في قوله ومنع حدث سلاطه وطوافا ومس مصحف (و) تزيد ١٠٨ بمنعها (القراءة) بحركة لسان الالحاض كباقي (الا كآية) اي الا آية ونحوها

عياض ينقضه الحدث الواقع قبل الاضطجاع لا الواقع بعده والمعتمد الاول (قوله ولو بعد الاضطجاع) اي هذا اذا حصل ذلك الناقض قبل الاضطجاع باتفاق بل ولو حصل بعد الاضطجاع على الاربع والمراد بطلانه مطالبته بوضوء آخر بدله (قوله اي ممنوعات الحدث الاصغر) اشار الشارح الى ان موانع جمع مانع بمعنى ممنوع كدافق بمعنى مدفوق (قوله بحركة لسان) اي واولى اذا كان يسمع نفسه فالشارح نص على المنوهم والمختر زعنه القراءة بالقلب فلا سم فيها اذا لا تعد قراءة شرعا ولا عرفا وقد نقل البرزلي عن ابي عمران الاجماع على جوازها وتزد في التوضيح (قوله ومراده) اي عما هو كالاية (قوله اليسير الذي الشأن ان يتعوذ به) اي ولا حذفيه فيشمل آية الكرسي والاحلاص والمعوذتين بل ظاهر كلامهم انه لا قراءة قل اوحى الى وقوله الذي الشأن ان يتعوذ به فيه ميل لما في الخطاب عن الذخيرة من انه لا يجوز للجنب قراءة نحو كذبت قوم لوط المرسلين ونحو آية الدين للتعوذ لانه لا يتعوذ به وتبعه عج وغيره ونوقش بأن القرآن كله حصن وشفاء وقد صرح ابن مرزوق بأنه يتعوذ بالقرآن وان لم يكن فيه لفظ التعوذ ولا معناه (قوله ونحوه) من ارادة القمع على امام وقف في الفاتحة فيفتح عليه وجوبا فيباينظهر وهل كذا يفتح عليه في سورة سنة او لا وهو الظاهر (قوله كريبا) قال عج الظاهر ان من جملة الرقي ما يقال عند ركوب الدابة مما يدفع عنها مشقة الحمل لان ما يحسن به من جملة ما يقصد بالرقية (قوله واستدلال على حكم) اي فقهى او غيره (قوله ولو لمسجد يت) اي ولو مغصو بالصحة الجامعة فيه على الرابع (قوله ولو مجتازا) رد على ما قاله بعض اهل المذهب وفاقا ليد بن اسلم لا بأس ان يمر الجنب في المسجد اذا كان عابري سبل واجاز ابن مسلمة دخول الجنب المسجد مطلقا سواء مكث فيه او كان مجتازا (قوله وليس لصحيح حاضر دخوله بنميم) اي لا للمكث ولا للمرور ولا للصلاة ولو لتحصيل فضل الجماعة واجاز الامام احمد للجنب دخول المسجد بالميم مطلقا سواء دخل ما راو للمكث ولو كان حاضرا صحيحا (قوله فيريد الدخول او الخروج لاجل الغسل) اي فانه يجوز له دخوله بالميم والخروج منه به بقي ما اذا كان نائما في المسجد واحتكم فيه فهل ينميم لخروجه وهو ما حكاه في النوادر او لا وهو الاقوى كما في ح في باب التميم لما فيه من طول المكث والاسراع بالخروج اولى (قوله او يضطر الى المبيت به) اي اولا لا اقامة فيه نهارا كما لو خاف على نفسه او ماله ان يخرج (قوله يجوز له ان يدخل للصلاة فيه به) اي يجوز له ان يدخل المسجد للصلاة فيه بالميم (قوله ولا يمكث فيه به) اي ولا يمكث في المسجد بالميم بعد الصلاة (قوله الا ان يضطر) اي للمبيت به او لا اقامة فيه نهارا فيجوز له المكث بالميم (قوله ككافر) تشبيه في منع دخول المسجد (قوله وان اذن له مسلم) اي خلافا للشافعية حيث قالوا ان اذن له مسلم في الدخول جاز دخوله والا فلا وخلافا للحنفية حيث قالوا يجوز دخوله المسجد مطلقا ان له مسلم ام لا (قوله ما لم تدع ضرورة لدخوله كعمارة) اي بأن لم يوجد نجار او بناء غيره او وجد مسلم غيره ولكن كان هو اتقن للصناعة فلو وجد مسلم غيره مماثل له في اتقان الصناعة لكن كانت اجرة المسلم ازيد من اجرة الكافر فان كانت الزيادة سيرة لم يكن هذا من الضرورة والا كان منها على الظاهر كذا قرر شيخنا (قوله ذكر علامته) اي التي يعرف بها وفائدة التنبيه عليها انه لو اتبها فوجد بلا رائحة كرائحة الطلع او العجين علم انه منى لا مذى ولا بول (قوله في اعتدال مزاج) اي في حال اعتدال مزاجه احتراز اعم اذا كان مريضا لا انحراف مزاجه فان منيه يتغير وتختلف رائحته والمراد باعتدال المزاج استواء الطباع الاربعة وعدم غلبة واحد منها على الباقي وهي الصفراء والدم والسرداء والبلغم (قوله قيل او بمعنى الواو) اي وفي الكلام حذف مضاف اي وقرب رائحة طلع وعجين (قوله وقيل يختلف بينهما) اي بين رائحة الطلع ورائحة العجين فتارة تكون رائحة كرائحة الطلع وتارة تكون رائحة كرائحة العجين وحينئذ فافى كلام المصنف على حاله للتنويع (قوله اشبهت رائحته البيض) اي رائحة البيض اي المشوى (قوله فهو رقيق اصفر) اي ويخرج

(لتعوذ) ومراده اليسير الذي الشأن ان يتعوذ به فيشمل آية الكرسي والاحلاص والمعوذتين (ونحوه) اي نحو التعوذ كرقيا واستدلال على حكم (و) تمنع (دخول مسجد) ولو لمسجد بيت هذا اذا اراد المكث فيه بل (ولو مجتازا) اي ما راو وليس لصحيح حاضر دخوله بنميم الا ان يضطر بان لم يجد الماء الا في جوفه او يكون يتسه داخله فيريد الدخول او الخروج لاجل الغسل او يضطر الى المبيت به فانه ينميم واما المريض والمسافر العادم للماء فينميم والحاصل ان من فرضه التميم يجوز له ان يدخل للصلاة فيه به ولا يمكث فيه به الا ان يضطر (ككافر) فانه يمنع من الدخول فيه (وان اذن) له (مسلم) في الدخول ما لم تدع ضرورة لدخوله كعمارة ونادب ان يدخل من جهة عمله * ولما قدم ان من موجبات النسل الميذ كعلامته بقوله (وللمنى) في اعتدال مزاج الرجل (تدقق) عند خروجه (ورائحة طلع او) رائحة (عجين) قيل او بمعنى الواو اي رائحته قريبة منهما وقيل يحلف بينهما باختلاف الطباع هذا كله في مى الرجل حال رطوبته من واما اذا يبس اشبهت رائحته البيض واما منى المرأة فهو رقيق اصفر بخلاف الرجل فانه ثخين ابيض

من

(ويجزئ) غسل الجنابة (عن الوضوء) فان انغمس في ماء مثلاً وذلك جسده بنية رفع الحدث الاكبر ولم يستحضر الاصغر جازله ان يصلي به لان بنية رفع الاكبر تستلزم رفع الاصغر لكن بشرط ان لا يحصل له ناقص من مس ذكر او غيره بعد ان مر على اعضاء الوضوء او بعضها فان حصل فلا يصلي به لا تنقاص وضوءه فان اراد الصلاة فلا بد من اعادة الاعضاء بنية الوضوء مرة مرة هذا اذا حصل الناقص بعد غسل الاعضاء او بعضها وقبل تمام الغسل واما لو حصل بعد تمام وضوءه وغسله فان هذا ١٠٩ غير متوضي قطعاً فلا بد من اعادة

بنية اتفاقاً مع التلخيص
تدبوا الاجزاء عن الوضوء
ان كان جنباً في نفس
الامر بل (وان تبين)
بعد غسله (عدم جنابته)
فانه يجزئ عن الوضوء
ويصلي به بالشرط المتقدم
(و) يجزئ (غسل
الوضوء) في الاصغر بأن
ينوي عند غسل اعضائه
رفع الاصغر ويغسل بنية
الجسد بنية رفع الاكبر
(عن غسل محله) اي
محله الوضوء فلا يطلب
بغسل الاعضاء ثانياً ان
كان متذكر الجنابة بل
(ولو) كان (ناسياً
لجنابته) من جاع او
حيض او نفاس وتذكر
بعد ان توضأ ولو طال
ما بين الوضوء والتذكر
فانه يغسل بنية الجسد
بنية الاكبر بشرط عدم
الطول بعد التذكر وصلى
به ان لم يحصل ناقص قبل
تمام الغسل واحترز
بغسل الوضوء عن مسحه
ان مسح الوضوء لا يجزئ
عن غسل محله في الاكبر
ويجزئ ان كان فرضه
المسح في الغسل بان مسح

من غير تدفق بل يسيل كما في بعض الشراح ورائحة طلع الاتي من النخل كما قيل (قوله ويجزئ غسل الجنابة عن الوضوء) ظاهره وان كان خلاف الاولى وان الاولى للمغسل ان يتوضأ بعد غسله لان اكثر ما يستعمل العلماء هذه العبارة اعني يجزئ في الاجزاء المجردة عن الكمال وفيه نظر فقد قال ابن عبد السلام لا خلاف في المذهب فيما علمت انه لا فضل في الوضوء بعد الغسل واجيب بأن مراد المصنف الاجزاء بالنظر لا بولي اي انه يجزئ ذلك اذا ترك الوضوء ابتداء وان كان خلاف الاولى وليس المراد انه يتوضأ بعد الغسل فان ترك ذلك الوضوء اجزاء الغسل عنه مع ارتكابه خلاف الاولى كما فهم المعترض (قوله ويجزئ غسل الجنابة) اي سواء كانت تلك الجنابة من جاع او خروج منى او من نزول دم حيض او كانت ناشئة من نفاس واما لو كان الغسل غير واجب فلا يجزئ عن الوضوء ولا بد من الوضوء اذا اراد الصلاة (قوله فان انغمس في ماء مثلاً) اي والحال انه لم يحصل منه وضوء وكذا اذا افاض الماء على جسده ابتداء وذلك بنية رفع الاكبر ولم يستحضر الاصغر جازله ان يصلي به ونص ابن بشير والغسل يجزئ عن الوضوء فلو اغتسل ولو يبدأ بالوضوء ولا ختم به لاجزاء غسله عن الوضوء لاشتماله عليه هذا ان لم يحدث بعد غسل شيء من اعضاء الوضوء بأن لم يحدث اصلاً او حدث قبل غسل شيء من اعضاء الوضوء واما ان حدث بعد ان غسل شيئاً منها فان احدث بعد تمام وضوءه وغسله فهذا كحدث يلزمه ان يجدد وضوءه بنية اتفاقاً وان احدث في أثناء غسله فهذا ان لم يرجع فيغسل ما غسل من اعضاء وضوءه قبل حدثه فانه لا تجزئ به صلاته وهل يقتصر هذا في غسل ما تقدم من اعضاء وضوءه لنية او تجزئ به نية الغسل عن ذلك فيه قولان للمتأخرين فقال ابن ابي زيد يشتر الى نية وقال ابو الحسن القاسبي لا يشتر الى نية وهذا الخلاف مبني على الخلاف في انه هل يرتفع الحدث عن كل عضو بانفراده وهو المعتمد ولا يرتفع عن كل عضو الا بكامل الطهارة (قوله بعد ان مر على اعضاء الوضوء الخ) اي بأن لم يحصل منه حدث اصلاً او حصل قبل غسل شيء من اعضاء الوضوء (قوله فان حصل) اي الناقص بعد ان غسل اعضاء الوضوء كلها او بعضها والحال انه لم يتم غسله (قوله فلا يصلي به) اي بذلك الغسل (قوله فلا بد من اعادة الاعضاء) اي باتفاق ابن ابي زيد والقاسبي وقوله بنية اي عند ابن ابي زيد واما القاسبي فيقول بنية الغسل تجزئ به (قوله وان تبين عدم جنابته) دل قوله وان تبين على انه كان حين الغسل معتقداً بلبسه بالجنابة فنوى الغسل وهو كذلك فان تحقق عدم الجنابة واغتسل ونوى رفع الاكبر بدلاً عن الاصغر الذي لم يمه فانه لا يجزئ به لتلاعبه (قوله ويجزئ غسل الوضوء عن غسل محله) هذه المسئلة عكس المتقدمة لان المتقدمة اجزاها غسل الجنابة عن غسل الوضوء وهذه اجزاها غسل الوضوء عن بعض غسل الجنابة وقوله غسل الوضوء الاضافة فيه حقيقة اي ويجزئ غسل العضو المغسول في الوضوء واطلاق الوضوء على غسل اعضائه في الطهارة الكبرى مجاز لانه صورة وضوءه وهو في الحقيقة جزء من الغسل الاكبر (قوله بأن ينوي عند غسل اعضائه الخ) اي بأن كانت نيته هذه قبل الغسل او بعده كالمو غسل غير اعضاء الوضوء بنية الاكبر ثم غسل بعد ذلك اعضاء الوضوء بنية الاصغر (قوله وصلى به) اي وجاز له ان يصلي بذلك الغسل (قوله عن مسحه) اي الوضوء (قوله فان مسح الوضوء) اي وهو الرأس (قوله ويجزئ ان كان فرضه المسح) اي كما قاله ابن عبد السلام واعتمده شيخنا خلافاً للبعض اشياخ ابن عبد السلام القائل بعدم الاجزاء ولا بد من اعادة مسحه في الغسل (قوله اي من الجنابة) اي من غسلها وقوله ثم غسلت اي ثم بعد فراغ غسله غسلت في وضوء آخر (قوله مسح عليها في غسلها) اي الجنابة (قوله لانه المتوهم) اي

عضو اي وضوءه لضرورة فلا يمسحه في غسله (كلمه) تركت (منها) اي من الجنابة في اعضاء وضوءه ثم غسلت في وضوء بنية الاصغر فانه يجزئ لان بنية الاصغر تجزئ عن الاكبر كعكسه كما مر واللمعة بضم اللام ما لا يصيبه الماء عند الغسل (وان) كانت اللمعة التي في اعضاء الوضوء حصلت (عن جبرية) مسح عليها في غسلها ثم سقطت او برئت فغسلت في الوضوء بنية فيجزئ عن غسل الجنابة والاولى قلب المسألة بان يقول وان عن غير جبرية لانه المتوهم ثم شاع في الكلام على ما ينوب في الصغير عن بعض مخصوص وهو مسح الخلف فقبالي

لان نيابة غسل الوضوء عن غسل الجنابة في عضو صحيح يتوهم فيه عدم ذلك اكثر مما يتوهم عدم ذلك في عضو مريض والشأن ان المبالغ عليه ما كان متوهما

فصل رخص الخ (قوله رخص) الرخصة في اللغة السهولة وشرعاً حكم شرعي سهل انتقل اليه من حكم شرعي صعب لعذر مع قيام السبب للحكم الاصلى فالحكم الصعب هنا وجوب غسل الرجلين او حرمة المسح والسهل جواز المسح والعذر هو مشقة النزاع واللبس والسبب للحكم الاصلى كون المحل قابلاً للغسل ويمكنه احترازاً مما اذا سقط (قوله جوازاً) اى على المشهور كما قال ابن عرفة ومقابله ثلاثة اقوال الوجوب والتدب وعدم الجواز ومعنى الوجوب انه ان اتفق كونه لا به الله وجب عليه المسح عليه لانه يجب عليه ان يلبسه ويمسح عليه قاله في التوضيح (قوله اذا الافضل الغسل) قال الفاكهاني اختلف العلماء هل المسح على الخفين افضل ام غسل الرجلين ومنه ذهب الجمهور ان غسل الرجلين افضل لانه الاصل نقله عجل في حاشية الرسالة (قوله لرجل وامراه) مراده لذكر واتى في شمل المكلف وغيره (قوله وان مستحاضة) اى سواء لبسته بعد تطهرها وقبل سيلان الدم عليها ولبسته والدم سائل عليها وفصل بعض الخنفية فقال ان لبسته بعد تطهرها وقبل ان يسيل من الاستحاضة شئ مسحت كما يمسح غيرها وان لبسته والدم سائل مسحت مادام الوقت باقياً على قول او يوماً وليس له على قول حكاك صاحب الطراز وانما بالغ على المستحاضة لئلا يتوهم انه لا يجوز لها ان تجتمع بين الرخصتين وذلك لان طلب الصلاة منها مع وجود الدم الذي من شأنه ان يمنع الصلاة لو كان حيضاً رخصة فتوجبها المسح على الخفين وهو رخصة لا تجتمع لها الرخصتان فيتوهم عدم جواز الجمع فبالغ المصنف عليها لدفع ذلك التوهم (قوله لازمها الخ) لا مفهوم له بل رخص لها في المسح ولو كان دم الاستحاضة يأتيا اقل الزمان وان كان ينقض وضوءها فتأمل (قوله متعلقة بمسح) اى لا برخص لفساد المعنى لان الترخيص والتجوز الواقع من الشارع لم يكن في الحضرة والسفر معا بل في احدهما والظاهر انه الحضرة نعم يصح تعلقه برخص على معنى رخص الشارع في الحضرة والسفر معا بل في مسح جورب الخ وما ذكره المصنف من جواز المسح على الخنف في الحضرة والسفر رواية ابن وهب والاخوين عن مالك وروى ابن القاسم عنه لا يمسح الحاضرون وروى عنه ايضا لا يمسح الحاضرون ولا المسافرين قال ابن هرزوق والمذهب الاول وبه قال في الموطأ (قوله جلد ظاهره وباطنه) اى جعل جلد على ظاهره وعلى باطنه (قوله مافوق القدم) اى من داخله (قوله كبايأتى في قوله بلا حائل) اى وما كان بهذه المثابة كان المسح عليه فوق الحائل الذي على الجلد (قوله ولو كان الخنف على خف في الرجلين او في احدهما) اى وكذا لو كان الخنف ملبوساً على لقائف على الرجلين او على احدهما (قوله مع خف) اى مصاحب له لكون احدهما فوق الاخر (قوله اما في فور) اى بان يلبسهما معا في فور الطهارة (قوله او بعد طول) اى او يلبس الاعلى بعد مضى زمن طويل من لبس الاسفل وقوله قبل انتفاضها اى الطهارة التي لبس بعدها الاسفل وقوله او بعد انتفاضها اى او لبس الاعلى بعد انتفاض الطهارة التي لبس بعدها الاسفل (قوله والمسح على الاسفل) اى وبعد المسح على الاسفل في طهارة اخرى متأخرة عن الطهارة التي لبس فيها الاسفل فن توضحاً للصحيح مثلاً وغسل رجله ولبس الخنف الاسفل ثم توضحاً للظهور ومسح على ذلك الخنف ولبس الاعلى مع بقاء تلك الطهارة التي مسح فيها على الاسفل فانه يمسح على الاعلى بعد انتفاضها فان لبس الاعلى بعد انتفاض الطهارة التي لبس فيها الاسفل وقبل مسحه على الاسفل لم يمسح على الاعلى بل ينزعه ويقتصر على مسح الاسفل او ينزعهما ويأتى بطهارة كاملة (قوله بلا حائل على اعلى الخنف) اى واما الحائل على اعلى القدم فلا يضر كماله كان على قدميه لقائف ولبس الخنف فوقها كما تقدم (قوله كطين) اى او شعر او صوف نابت في الجلد (قوله لانه محل توهم المساحة) اى لان شأن الطرق ان لا تخلو عنه (قوله لان كان الحائل اسفل الخ) هذا محترز قوله على اعلى الخنف (قوله وانما يندب ازالته) اى ازالة الحائل اذا كان باسفله والحاصل ان ازالة الطين الذي باعلى الخنف واجبة واما ازالته اذا كان باسفله فتدو به فقد افرق حكم الطين

(مستحاضة) لازمها الدم نصف الزمن فأكثر (بحضر او سفر) الباء ظرفية متعلقة بمسح (مسح جورب) نائب فاعل رخص بتضمينه ايج او اجيز والاف رخص انما يتعدى للمرخص فينه يني والمرخص له باللام نحو رخص لرجل في مسح جورب وهو ما كان على شكل الخنف من نحو قطن (جلد ظاهره) وهو ما يلي السماء (وباطنه) وهو ما يلي الارض وليس المراد بالظاهر مافوق القدم وبالباطن ماتحت القدم المباشر للرجل من داخله اذ هذا لا يجوز المسح عليه كما يأتى في قوله بلا حائل (و) مسح (خف) ان كان مفرداً بـ (ولو) كان الخنف (على خف) في الرجلين معا وفي احدهما وكذا جورب مع خف ارجل على جورب وفي الرجل الاخرى خف او جورب مفرد او متعدداً اذ لا يشترط تساوى ما فيهما جنساً ولا عدداً بشرط ان يساهما معا على طهارة كاملة اما في فور او بعد طول قبل انتفاضها او بعد انتفاضها والمسح على الاسفل في طهارة اخرى

(بلا حائل) على اعلى الخنف ارجل جورب والباء بمعنى مع متعلقة بمسح اى جاز المسح مع عدم الحائل (كطين) الذي مثله لانه محل توهم المساحة لان كان الحائل اسفل فلا يبطل المسح لمسايقى انه يستحب مسح الاسفل وانما يندب ازالته مباشرة المسح

(الالمهراز) فإنه حائل ولا يمنع المسح أى للراكب أى من شأنه ركوب الدواب المسافر ويشترط أن يكون جائزاً لأن كان نقداً (ولاحد) واجب بمقدار زمن المسح بحيث يمنع تعديده ونفى الوجوب لا ينافي ندب نزع كل جمعة كما يأتي ثم شرع في بيان شروط المسح وهي عشرة خمسة في المسح وخمسة في الماسح مقدماً الأولى بقوله (بشرط جلد) لا ماصنع على هيئته من لبد وقطن وكان (طاهر) أو معقونه كما قدمه بقوله وخف ونعل بروث ودواب الخ لا نجس ومتنجس (خرز) لا ماصق على هيئته بنحو سراس (وسترحل الفرض) بذاته لا ما نقص عنه ولو خيط في سراويل لعدم ستره بذاته (وامكن) (١١١) تنابع المشى فيه) يأتي مفهومه

وأشار إلى شروط الماسح بقوله (بطهارة ماء) لا غير متطهر ولا طهارة ترابية (كملت) حسابان تم أعضاء الوضوء قبل لبسه احترازاً عما إذا ابتدأ برجله ثم لبسهما وكمل طهارته أو رجلاً فأدخلها كما يأتي ومعنى بأن كانت تحل بها الصلاة احترازاً عما إذا لم ينبها رفع الحدث بأن نوى زيارة ولي مثلاً (بلا ترفه) بأن لبسه استثناء أول كونه عادته أو لخوف حراو برد وأولى خوف شوك أو عقرب فيه مسح (و) بلا (عصيان بلبسه) كحرم (أوسفره) كآبق وعان وقاطع طريق والمعتمدان العاصي بالسفر يجوز له المسح وضابط الراجح أن كل رخصة جازت في الحضر كسح خف وتيمم واكل ميتة فتفعل وان من عاص بالسفر وكل رخصة تختص بالسفر كقصر

الذي في أعلى الخف من الطين الذي في أسفله بالوجوب والتدب وهذا هو المذهب (قوله الالمهراز) أى إذا كان في أعلى الخف (قوله أى للراكب الخ) أشار الشارح إلى أن محل كون الحيولة بالالمهراز لا يمنع المسح مقيد بقيود ثلاثة أن يكون مسافراً أو شأنه ركوب الدواب وأن يكون الممهراز غير متقد فان كان حاضراً أو مسافراً وليس شأنه ركوب الدواب أو كان الممهراز من ذهب أو فضة فلا يصح المسح والمراد بالالمهراز جديدة عريضة تستر بعض الخف تجعل فيه لنخس الدابة وليس المراد به الشوك لأن محل الشروط المذكورة الأولى وأما الشوك فلا أثر لها (قوله ونفى الوجوب الخ) أى ونفى الحد الواجب لا ينافي ثبوت الحد المتدب (قوله بشرط جلد طاهر) قال بن هذان الشرطان غير محتاج إليهما أما الأولى فلأن الخف لا يكون إلا من جلد والجواب قد تقدم اشتراطه فيه وقد يجب أن لفظ جلد هنا إنما ذكره توطئة لما بعده وأما الثانية فقد اعترضه طي بأنه يؤخذ من فصل إزالة النجاسة ولا بد كرهنا إلا ما هو خاص بالباب وبأن ذكره هنا يؤهم بطلان المسح عليه إذا كان غير طاهر عمداً أو سهواً أو عجزاً كان الشروط كذلك وليس كذلك لأنه إذا كان غير طاهر له حكم إزالة النجاسة من التفريق بين العمد والسهو والعجز والخلاف في الوجوب والسنية اهـ (قوله لا نجس) أى ولو دبغ إلا الكيمخت على القول بطهارته (قوله لا ماصق) أى ولا ماصح كذلك على الظاهر قصر الرخصة على الوارد (قوله وسترحل الفرض بذاته) أى ولو بعونه نزر (قوله لا ما نقص عنه) أى ولا ما كان واسعاً ينزل عن محل الفرض لأن نزوله عن محل الفرض يصير غير سائر لمحل الفرض وحينئذ فلا يصح المسح عليه خلافاً لعقب قاه بن (قوله وامكن تنابع المشى فيه) أى عادة لذوى المروآت والأفلا يمسح عليه ذو المروآت ولا غيرهم (قوله يأتي مفهومه) أى في قوله فلا يمسح واسع لا يستقر القدم فيه (قوله بطهارة ماء) أى أنه لا يمسح عليه إلا إذا لبسه بعد طهارة مائية وهي تشمل الوضوء والغسل كافي الطراز قائلاً وزعم بعض المتأخرين أنه لا يمسح عليه إذا لبسه بعد طهارة التسل وهذا غفلة انظر ح (قوله لا غير متطهر) أى لأن لبسه غير متطهر وألبسه على طهارة ترابية (قوله عما إذا ابتدأ برجله) أى بغسلهما أو رجلاً أو غسل رجلاً (قوله ومعنى) عطف على حسا (قوله بلا ترفه) أى وأما إذا لبسه للترفة كلبسه لمنع برغوث أو شقة الغسل ولا بقاء حناء مثلاً لغير دواء فلا يمسح عليه (قوله وأولى خوف شوك أو عقرب) تبع الشارح في ذلك على الأجهوري قال بن فيه نظر لنقل ابن فرحون عن ابن رشد أنه لا يمسح لابسهما لخوف عقارب وأقره وجرم به الشيخ سالم والحاصل أنه إذا لبسه خوف عقرب فقال عجم يمسح لأن هذا ليس رتفها وهذا أولى من لبسه لا لقاء حراو برد وهو ظاهر وقال السهري لا يمسح ونقله ابن فرحون عن ابن رشد (قوله والمعتمدان العاصي بالسفر) أى كالأبق والعاق وقاطع الطريق (قوله مع جعل إحدى الباءين سببية والأخرى للمصاحبة) أى فراراً من تعلق حرفي حرمت إحدى المعنى بعامل واحد والمعنى رخص مسح خف ترخيصاً لمصاحبة لاشتراط جلد أى لاشتراط الشارع ذلك بسبب طهارة أو رخص مسح خف بسبب اشتراط جلد مع طهارة الخ (قوله في محل الحال) أى فهي متعلقة بمحذوف (قوله ويحتمل أن ياء بطهارة بمعنى على) أى وأما باء بشرط فهي متعلقة برخص أو يمسح على أنها السببية (قوله ولم يرتبها) أى المفاهيم التي ذكرها وقوله

الصلاة وفطر رمضان فشرطه أن لا يكون عاصياً به ثم أن قوله بشرط وقوله بطهارة متعلق برخص أو يمسح مع جعل إحدى الباءين سببية والأخرى للمصاحبة والباء في بلا ترفه في محل الحال أى حال كونه الخف ملبوساً بلا ترفه ويحتمل أن ياء بطهارة بمعنى على متعلقة بمحذوف أى أن لبسه على طهارة بلا ترفه ولا يجوز جعل الباء آت بمعنى واحد متعلقة بعامل واحد إذا لا يصح تعلق حرفي حرمت إحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد ولما كان مفهوم بعض الشروط خفياً تعرض لذلك وترك الواضح ولم يرتبها على ترتيب محترقاتها اتكالا على ظهور والمعنى فقال

(فلا يمسح) بالبناء للمفعول (واسع) لاستقرار القدم أو جلها فيه لعدم إمكان تابع المشي فيه فهذا مفهوم أمكن ثابعا المشي فيه وذكر مفهوم مترجل الفرض بقوله (و) لا يمسح (مخرق) أي منقطع (قدر ثلث القدم) فأكثروا التصق بحيث لم يظهر منه القدم ولا عبرة بتقطيع ما فوق الكعب من ساق الخف ولو كثر هذا إذا كان الخرق قد رالت مع يقين بل (وان) كان (بشك) في أن الخرق قد رالت أو لا فلا يمسح لأن الغسل هو الأصل فيرجع إليه عند الشك في محل الرخصة (بل) يمسح (دونه) أي دون الثالث (ان التصق) بعضه ببعض عند المشي وعدمه كالشك وقد تعددت النسخ هنا وما لها المعنى واحد (كنفخ) يظهر منه شيء من القدم (صغر) بحيث لا يصل باليد منه إلى الرجل فإنه يمسح عليه ١١٢ لأن لم يصغر بأن يصل باليد إلى الرجل وذكر مفهوم قوله كملت بقوله

على ترتيب محترزاتها أي الشروط المذكورة أولا (قوله فلا يمسح واسع الخ) سكت عن الضيق وفي حاشية شيخنا على خش نقلا عن شيخه الشيخ الصغير أنه متى ما لم يكن له مسحه لكنه خالف ذلك في حاشيته على عقب فذكر أنه لا يمسح عليه حيث كان لا يمكنه تابع المشي فيه وهو الظاهر (قوله) ولا يمسح مخرق قدر ثلث القدم) حاصل فقه المسئلة أن الخف المقطع لا يمسح عليه إذا قطع منه ثلث القدم سواء كان القطع مفتحا أو كان ملتصقا فإن كان القطع أقل من ثلث القدم مسح ان كان ملتصقا أو كان مفتحا أصغر لأن كان كبيرا وما ذكره المصنف من تحديد الخرق المانع للمسح بثلث القدم فأكثروا سواء كان مفتحا أو ملتصقا هو ما لا ينبغي بشير وحده في المذونة بجل القدم وعبر عنه ابن الحاجب بالمنصوص وحده العراقيون بما يتعذر معه مداومة المشي لذوى المروءة وعول ابن عسكرو في عمده على القوانين الأخيرة انظر شب والظاهر اعتبار تليفه من متعدد (قوله فلا يمسح) أي لأن هذا من باب الشك في الشرط وهو مضر (قوله بل دونه) أي بل يمسح مخرق دون الثلث أي على ما لا ينبغي في تحديد الخرق المانع من المسح وعلى مخرق خرقه دون جل القدم على ما للمدونة وعلى المخرق الذي لا يتعذره مداومة المشي لذوى المروءات على ما للعراقيين (قوله وعدمه) أي وعند عدم المشي وقوله كاشق غيب للمتنصق (قوله كنفتح صغر) تشبيه بقوله بل بدونه فهو موافق لكلام ابن رشد في البيان وظاهره أن المنفتح الصغير لا يمنع المسح ولو تعدد وقد تقدم عن شب أن الظاهر اعتبار التليف فإذا تعدد المنفتح الصغير وكان بحيث لو ضم بعضها البعض كان كثيرا بحيث يصل باليد منه للرجل فإنه يمنع من المسح (قوله ولا يمسح من غسل رجله) أي أولا وأشار الشارح إلى أن قول المصنف أو غسل رجله صلة لموصول محذوف عطف على واسع (قوله أو معتقدا الكمال) أي أو غسلهما معتقدا الكمال والحال أنه ترك عضوا ولعة (قوله فلبسهما) حتى باعتبار فرد في الخف ولو افرد كان أخصرا لأن الخف اسم للفردتين معا (قوله بفعل بقية الأعضاء) أي فإذا نكس وقوله أو بفعل البعض أو اللعة أي المنسبين فيما إذا غسل الرجلين معتقدا الكمال (قوله ثم يلبسه) أي المخلوع وهو صادق بكونه واحدا أو متعددا (قوله والمعتمد الأجزاء) أي مع الحرمة وقوله قياسا على الماء المغصوب أي فإنه يجزئ الوضوء به مع الحرمة للتصرف في ملك الغير بغير إذنه (قوله والثاني) أي وهو القول بعدم أجزاء المسح على المغصوب (قوله لمجرد قصد المسح) أي لقصد المسح المجرد عن قصد السنة وعن خوف الضرر ما لو لبسه بقصد السنة أو لخوف ضرر حر أو برد أو شوك أو عقارب فإنه يمسح عليه (قوله ولا خوف ضرر) عطف على قوله من غير قصد أي ومن غير خوف ضرر أو قوله أو لمشفة أي أو لمشفة الغسل عطف على قوله لمجرد المسح (قوله أو لينام) ظاهره أنه مغاير لقوله لمجرد المسح وليس كذلك وذلك أنه إذا لبسه لينام فيه فإن كان إذا قام نزع وغسل رجله فهذا ليس بالكلام فيه وإن كان لبسه خوفا من شيء يؤذيه فهذا يباح له المسح وإن كان لبسه وإذا قام مسحه فهذا لا بأس لمجرد المسح واجب بانه عطف على محذوف أي أو لحاء أو لينام فيه أو أنه من عطف الخاص على العام على قول من جوز به أو (قوله ولفظ الآم لا يعجبني) أي المسح لمن لبسه لمجرد

(أو غسل) أي ولا يمسح من غسل (رجليه) فأصدا التنكيس أو معتقدا الكمال (فلبسهما ثم كمل) الوضوء بفعل بقية الأعضاء أو بفعل العضو أو اللعة (أو) غسل (رجلا) بعد مسحه راسه (فادخلها) في الخف قبل غسل الأخرى ثم غسل الأخرى فلبس خفها لم يمسح على الخف أن أحدث لأنه لبسه قبل الكمال (حتى) أي إلا أن (بخلع) وهو باق على طهارته (الملبوس قبل الكمال) وهو الخفان في الأولى واحدة وفي الثانية ثم يلبسه وهو متطهر فله المسح إذا أحدث بعد ذلك ثم ذكر مفهوم بلا عصيان بلبسه بقوله (ولا) يمسح رجل (محرم) بحج أو عمرة (لم يضطر) لللبسه لعصيانه بلبسه فإن اضطر لللبسه كاملا لمرض أو كان المحرم امرأة جاز المسح (وفي)

أجزاء المسح على (خف غصب) وعدمه (تردد) والمعتمد الأجزاء قياسا على الماء المغصوب والثاني مقبوس على المحرم المسح هذا هو التحقيق خلافا لمن قال أن التردد في الجواز وعدمه إذا لم يمسح أحدان يقول بالجواز قائل ثم ذكر مفهوم بلا تره بقوله (ولا يمسح) (اللبس لمجرد) قصد (المسح) عليه من غير قصد التبعية لفعاله عليه الصلاة والسلام ولا خوف ضرر أو لمشفة (أو) (لبس له) (لينام) فيه بان يكون على طهارة كاملة فيريد النوم فيقول البس الخف لأنام فيه فإن استيقظ مسح عليه فلا يمسح عليه وكذا إذا لبسه لحنا في رجله فإن مسح في الجميع أعاد أبدا (فيها يكره) المسح لمن لبسه لمجرد المسح أو لينام أو لحنا ولفظ الآم لا يعجبني

فاختصرها ابوسعيد على الكراهة وابقاها بعضهم على ظاهرها وجعلها بعضهم على المنع وهو المعتمد (وكره غسله) لثلاث سببه ويجزئه ان نوى به انه بدل عن المسح او رفع الحدث ولو مع نية ازالة التوسخ لان نوى ازالة التوسخ فقط فان لم ينو شيئا فاستظهر الاجزاء (و) كره (تكراره) اي المسح لثلاثة السنين فلوجب يد الماسح اثناء مسحه لم يجد للعضو الذي حصل فيه الجفاف ويجدد لما بعده ان كان (و) كره (تتبع غرضونه) اي تجعده اذ المسح مبنى على التخصيف (وبطل) المسح اي حكمه اي ١١٣ انتهى حكمه (بغسل وجب) وان لم يغتسل بالفعل فلا يمسح

اذا اراد الوضوء للسوم وهو جنب فلو قال بموجب غسل كان اظهر في افادة المراد (وبخرقه كثيرا) قدر ثلث القدم فاكتر وان بشئ اي اذا طرا الخرق الكثير عليه وهو متوضئ بعد ان مسح عليه فانه يبادر الى نزعه ويغسل رجله ولا يعيد الوضوء وان كان في صلاة قطعها فليس هذا مكررا مع قوله سابقا وبخرق قدر الثلث لان ذلك في الابتداء وهذا في الدوام (و) بطل المسح (بزعم اكثر) قدم (رجل) واحدة (لساق خفه) وهو ماستر ساق الرجل مما فوق الكعبين بان صار اكثر القدم في الساق واولى كل القدم كاهنص المدونة والمعتمد ان نزع اكثر القدم لا يبطل المسح ولا يبطله الا نزع كل القدم لساق الخف خلافا لمن قاس الجمل على الكل التابع له المصنف (لا) بزعم (العقب) اساق خفه فلا يبطل حكم المسح

المسح اولينام فيه اولخاء (قوله) فاختصرها ابوسعيد على الكراهة اي فاختصرها ابوسعيد معبرا بالكراهة تفسير القوله لا يعجني اذا علمت هذا فقول المصنف وفيها بكرة اي في المدونة بمعنى مختصرها لا الام (قوله) وابقاها بعضهم على ظاهرها اي من احتمال المنع والكراهة (قوله) وكره غسله اي ولو كان مخرفا بخروج معه المسح (قوله) لثلاثة سببه اي الغسل (قوله) ان نوى به اي بالغسل (قوله) ولو مع نية الخ اي هذا اذا نوى به رفع الحدث فقط بل ولو نوى ذلك مع نية ازالة التوسخ لان سحابه نية الوضوء (قوله) لان نوى اي يغسله ازالة التوسخ فقط فانه لا يجوز له ان يصلي بالخف اذا مسح عليه وهو ثاوانه اذا حضرت الصلاة نزعها وغسل رجله واما اذا نوى حين مسحه ان ينزعها بعد الصلاة به فانه لا يضرك في ح (قوله) وكره تكراره اي المسح اي فليس الضمير عائدا على الخف لثلاثي في قوله وخف ولو على خف وقوله وكره تكراره اي في وقت واحد لا في اوقات فلا يعارضه قوله ونذب نزع كل جمعة ومحل كراهة التكرار اذا كان بجمعة جديدة ولا فلا كراهة (قوله) لم يجد للعضو اي للرجل الذي حصل الجفاف في مسحها وكل مسحها من غير تجديد (قوله) اي انتهى حكمه اي وليس المراد ان المسح بطل نفسه والا لزم بطلان ما فعل به من الصلاة ولا فائلا بذلك والمراد بحكمه صحة الصلاة به (قوله) بغسل وجب ظاهر المصنف انه لا يبطل الا بالغسل الواجب بالفعل وانه لا يبطل بمجرد حصول موجب من جاع او خروج منى او حيض او نفاس وليس كذلك واجب بان في الكلام حذف مضاف اي بموجب غسل وجب ولو قال المصنف وبطل بموجب غسل كان اولي ويرتب على بطلانه بما ذكرناه لا يمسح لوضوء النوم وهو جنب (قوله) قدر ثلث القدم اي على ما لا ين بشرا وقد راجل القدم على ما في المدونة او المراد بالكثير ما يتعذر معه مداومة المشي كالعراقيين (قوله) فانه يبادر الى نزعها ويغسل رجله اي لان الخرق الكثير بمجرد بطل المسح لا الظهارة فان لم يبادر وترأخى نسيانا وبخرق ابني وغسل رجله مطلقا وان كان عمدا بنى ما لم يطل فان طال ابتدا الوضوء (قوله) قطعها اي وبادر الى نزعها ويغسل رجله ويتبدى الصلاة من اولها (قوله) وبطل المسح اي لا الظهارة بزعم اكثر رجل اساق خفه فاذا وصل جل القدم لساق الخف فانه يبادر الى نزعها ويتسل رجله ولا يعيد الوضوء ما لم يترأخ عمدا وبطل وقول عجز ان نزع اكثر الرجل لساق الخف فانه يبادر لدها ويمسح بالقور غير ظاهرا بمجرد نزع اكثر الرجل تحتم الغسل وبطل المسح اظهر طئي (قوله) وهو اي ساق الخف ماستر ساق الرجل وقوله مما فوق الكعبين بيان لساق الرجل (قوله) واولى كل القدم اي واولى اذا صار كل القدم في الساق (قوله) كاهنص المدونة) حاصلة ان المدونة قالت وبطل المسح بزعم كل القدم لساق الخف قال الجلاب والاكثر كالكل قال عجز والاظهر انه مقابل للمدونة وقال الخطاب انه تفسيرها اي مبين للمراد منها بأن تقول ومثل الكل الاكثر (قوله) ولا يبطله الا نزع كل القدم اي لانه هو الذي نصت عليه المدونة وكذلك ابن عرفة وهذا بناء على ما قاله عجز من ان كلام الجلاب مقابل للمدونة (قوله) خلافا لمن قاس اي وهو ابن الجلاب كما علمت (قوله) لا لعقب عطف على اكثر رجل كما اشار له الشارح لا على رجل لانه يصير المعنى و بزعم اكثر رجل لساق خفه لا اكثر لعقب فيقتضى انه اذا نزع لعقب لساق الخف فانه يبطل وليس كذلك وان كان يمكن ان يقال انه مفهوم موافقة (قوله) في غير افعال القلوب هذا سبق فلم والصواب اسقاطه وذلك لان توالي التثنيين ممتنع لما فيه من الثقل مطلقا حتى في افعال القلوب كما قاله بن (قوله) في الاولى اي ما اذا نزع الخفين بعد المسح عليهما (قوله) وكذا الثالثة

(١٥ - دسوقي اول)

(وان نزعهما) اي الخفين معا بعد المسح عليهما (او) نزع لابس خفين فوق خفين (اعليه) بعد مسحه عليهما ولم يقل اعليهما لثلاثي توالي تثنيان في غير افعال القلوب وهو لا يجوز (او) نزع (احدهما) اي احد الخفين المنفردين او احدا الاعلين (بادر للاسفل) في كل من المسائل الاربعه وهو غسل الرجلين في الاولى وكذا الثالثة

بل ينزع الأخرى ويغسلهما ثلاثاً بجمع بين غسل ومسح وهو لا يجوز ومسح الأسفلين في الثانية ومسح أحد الأسفلين في الرابعة (كالموالاة) أي كالمبادرة التي تقدمت في الموالاة في الوضوء فينبى بنية أن نسي مطلقاً وان عجز ما لم يطل بجفاف أعضائه من اعتدلاً (وان نزع) المسح (رجلاً) أي جميع قدميه من الخف (وعسرت الأخرى) أي عسر عليه نزعها فلم يقدر عليه (وضاق الوقت) الذي هو فيه من اختيارى أو ضرورى بحيث لو تشاغل بنزعها ١١٤ نخرج (ففي تيممه) ويترك المسح والغسل اعطاء لسائر الأعضاء حكم ما تحت الخف

وتعذر بعض الأعضاء
تعدنا الجيع ولا يعزفه
مطلقاً كثرت قيمته أو قلت
(أو مسح عليه) أي على
ما عسر ويغسل الرجل
الأخرى فيجمع بين مسح
وغسل للضرورة قياساً
على الجيرة بجماع تعذر
غسل ما تحت الحائل
لضرورة حفظ المال وان
قلت قيمته (أو ان كثرت
قيمه) مسح كالجيرة
(والا) بأن قلت (مترك)
ولو كان لغيره وغرم
قيمه واستظهره المصنف
والأظهر اعتبار القيمة
بحال الخف لا بحال اللباس
(أقول) ثلاثة (وندب
نزع) أي الخف (كل)
يوم (جمعة) لأجل غسله ولو
أمرأة لأنها ان حضرت
سن لها الغسل ثم الحقت
من لم تحضر بمن تحضر
وكذا يندب نزع كل
اسبوع وان لم يكن جمعة
أي ان لم ينزع يوم الجمعة
ندب له ان ينزع في مثل
اليوم الذي لبسه فيه (و)
ندب (وضع عناه) أي يده
اليمنى (على أطراف
أصابعه) من ظاهر قدمه
أي وهي ما إذا نزع أحد الخفين المنفردين بعدم مسحهما (قوله بل ينزع الخ) الأولى التفرع بالفاء على قوله
وكذا الثالثة (قوله ثلاثاً بجمع الخ) علة لحدوف أي ولا يغسل الرجل التي نزع الخف منها ومسح الأخرى ثلاثاً
الخ (قوله ومسح الأسفلين) عطف على قوله غسل الرجلين في الأولى وقوله في الثانية أي وهي ما إذا نزع
الأعلىين بعدم مسحهما (قوله في الرابعة) أي وهي ما إذا نزع أحد الأعلىين بعدم مسحهما (قوله فينبى بنية)
أي فإذا لم يبادر للأسفل بنية أن نسي مطلقاً أي طال ولم يطل أي أنه يني على ما قبل الرجلين ويغسلهما
بنية مطلقاً (قوله وان عجز) أي ويبنى على ما قبل الرجلين ان عجز ما لم يطل وكذا ان كان عامداً على ما عر
(قوله وان نزع رجلاً) قال بن يصح فرضه فيمن كان على طهارة وأراد نزعهما ليغسل رجله ويصح فرضه
فيمن كان على غير طهارة وأراد نزعهما ليتوضأ ويغسل رجله اه (قوله فلم يقدر عليه) أي لأن نفسه
ولا بغيره كما قال شيخنا (قوله وضاق الوقت الذي هو فيه من اختيارى أو ضرورى) هذا هو الأظهر كافي
عقب وشب وفي ح قصر الوقت على المختار (قوله اعطاء لسائر الأعضاء) أي أعضاء الوضوء وقوله حكم
ما تحت الخف أي وهي التي تعذر نزعها فلما تعذر نزعها صارت متعذرة الغسل وحيث صارت متعذرة
الغسل صارت الأعضاء كلها كأنها متعذرة الغسل فلذا قيل انه يتيمم (قوله وتعذر بعض الأعضاء) أي وهي
الرجل التي تعذر نزع خفها وهذا توضيح لما قبله (قوله فيجمع بين مسح وغسل) انظر لوقلتنا بالقول الثاني
واحتاج الطهارة أخرى قبل نقض الطهارة الأولى فهل يلبس المنزوعة ويمسح عليها وكيف الحال والظاهر
الأول (قوله ما تحت الحائل) أي وهو الخف الذي تعذر نزعه والجيرة (قوله مسح كالجيرة) أي مسح على
ما عسر نزع ويغسل الرجل الأخرى التي نزع خفها فيجمع بين الغسل والمسح كالجيرة (قوله والأظهر اعتبار
القيمة بحال الخف) أي فان كانت قيمته في ذاته قليلة مترك ولو كانت كثيرة بالنسبة للباس وان كانت قيمته
في ذاته كثيرة فلا يعزق وان كانت قليلة بالنسبة للباس وقيل ان قيمة الخف تعتبر بالنسبة لحال اللباس (قوله
لأجل غسلها) أي لأجل غسل الجمعة واعلم انه يطالب بنزع كل من يخاطب بالجمعة ولو ندباً كما قاله الجيزي ثم
ظاهر التعليل قصر الندب على من اراد الغسل بالفعل ويحتمل ندب نزع مطلقاً اذا قل من ان يكون وضوءه
للجمعة عارياً عن الرخصة قاله زروق فان قلت لم يسن نزع كل جمعة لم يسن له غسلها لان الوسيلة تعطى حكم
المقصد قلت سنة الغسل لمن لم يكن لا بأسخافاً الا كان مندوباً كذا قال بعض لكن هذا يتوقف على نقل اه
شيخنا والأقرب جل الندب في كلام المصنف على مطلق الطلب (قوله لأنها ان حضرت) أي لصلاة الجمعة
(قوله وكذا يندب نزع كل اسبوع) أي مراعاة للإمام احمد (قوله أي ان لم ينزع يوم الجمعة الخ) أي وأما
لو نزع يوم الجمعة فلا يطالب بنزع تمام الاسبوع من لبسه (قوله ووضع عناه) أي ويجدد الماء لكل رجل كافي
مختصر الواضحة انظر بن (قوله أو اليسرى فوقها) واليمنى تحتها) أي ويمرهما بالكعبيه وقوله تأويلان الأول
لابن شبلون والثاني لابن ابي زيد والأرجح منهما الثاني كافي وغيره (قوله أي ندب الجمع بينهما) قد اخرج
هذا التقرير وعزاه لبهرام في صغيره وصدر بأن مسح كل من الأعلى والأسفل واجب وان مسح في كلام
المصنف فعل ماض واستظهره واستدل به بقول المدقونه لا يجوز مسح اعلاه دون اسفله ولا اسفله دون اعلاه
الا انه لو مسح اعلاه وصلى فاحب الى ان يعيد في الوقت لان عروته بن الزبير كان لا يمسح بطونهما (قوله وبطلت
ان ترك اعلاه) والظاهر ان اجناب الخف كاعلاه كما قال شيخنا وقوله ان ترك اعلاه أي عمداً ونسياً أو جهلاً

اليمنى (و) وضع (يسراه تحتها) أي تحت أصابعه من باطن خفه (و يمرهما) يضم حرف المضارعة لانه من امر (لكعبيه) نعم
و يعطف اليسرى على العقب حتى يجاوز الكعب وهو منتهى حد الوضوء (وهل) الرجل (اليسرى كذلك) يضع اليد اليمنى فوق أصابعها
واليسرى تحتها (أو) اليد (اليسرى فوقها) أي فوق الرجل اليسرى واليمنى تحتها عكس الرجل اليمنى لانه امكن (تأويلان و) ندب (مسح
اعلاه واسفله) أي ندب الجمع بينهما ولا مسح الأعلى واجب بدل عليه قوله (وبطلت) الصلاة (ان ترك) مسح (اعلاه) واقصر على مسح

الاسفل (لا) ان ترك (اسفله في الوقت) المختار يعيدها * ولما انتهى الكلام على الطهارة المائية صغرى وكبرى اتفق تكلم على الطهارة الترابية التي لا تستعمل الا عند عدم الماء او عدم القدرة على استعماله او خوف على نفس او مال او خوف خروج وقت فقال **فصل في التيمم** وهو لغة القصد وشرعاً طهارة ترابية تستعمل على مسح الوجه واليدين بنية والمراد ١١٥ بالتراب جنس الارض فيشمل الحجر وغيره مما يأتي والذي يسوغ له التيمم فاقد الماء في سفر او حضر وفاقد القدرة على استعماله وهو المريض حقيقة او حكماً وكل

من جازله التيمم فيقيم للفرض والنفل وللجمعة والجنابة تعينت اولاً والا الصحيح الحاضر القاعد للماء فانه لا يتيمم الا للفرض غير الجمعة والجنابة المتعينة عليه فلا يصلي به النفل او جنابة غير متعينة الاتباعا والى هذا اشار بقوله (يتيمم ذو مرض) ولو حكماً كصحيح خاف باستعمال الماء حدوثه لم يقدر على استعمال الماء بسببه (و) ذو (سفر) وان لم تقصر فيه الصلاة (ايح) اراد به ما قابل المحرم والمكروه فيشمل الفرض والمندوب كسفر الحج والمباح كالعجر وخروج المحرم كالعاق او الايق والمكروه كسفر اللهو وهو ضعيف والمعتدل ان المسافر القاعد للماء يتيمم ولو عاصيا بسفره لما تقدم في مسح الخفين من القاعدة (لفرض) ولو جمعة (ونفل) استقلالاً

نعم له البناء في التسيان مطلقاً وفي العمود والعجز والجهل اذا لم يطل فان طال ابتداء الوضوء من اوله (قوله في الوقت المختار يعيدها) اي الصلاة وبعد الوضوء ايضاً ان كان تركه الاسفل عمداً وعجزاً او جهلاً وطال فان لم يطل مسح الاسفل فقط وكذا ان كان سهواً طال اولاً (قوله او خوف على نفس او مال الخ) اي كالماء كان موجوداً في محله وقادر على استعماله لكنه خاف بطله هلاك نفسه من السباع والصوص او اخذ للصوص لماله او خاف باستعماله خروج الوقت الذي هو فيه **فصل في التيمم** (قوله وهو لغة القصد) اي فيقال يعمت فلانا اذا قصدته ومنه من امكم لرغبة فيكم ظفر * ومن تكونوا ناصر به يتصر (قوله والمراد بالتراب) اي الذي نسبت له الطهارة (قوله يتيمم ذو مرض) اي اذن له فيه اعم من كونه على جهة الوجوب او غيره (قوله او حكماً) اي وهو الصحيح الذي خاف باستعماله حدوث مرض فهو بسبب خوفه المذكور في حكم غير القادر على استعماله (قوله والجنابة المتعينة عليه) عطف على قوله للفرض غير الجمعة اي الا للفرض غير الجمعة والالجنابة المتعينة عليه (قوله فلا يصلي به النفل) اي ولا فرض الجمعة (قوله الاتباعا) اي للفرض الذي يتيمم له (قوله يتيمم ذو مرض) اي عاجز عن استعمال الماء لخوفه تأخير برئه او زيادة مرضه وحينئذ فليس منه المبطلون المنطلق البطل القادر على استعمال الماء لان هذا يتوضأ وما خرج منه غير ناقض كما مر في السلس وفقاً لخلافه قال انه يتيمم انظر بن (قوله بسببه) اي بسبب المرض او خوفه حدوث المرض (قوله ايح) صفة لسفر لانه راجع لمرض ايضاً لان من كان مرضه من معصية يتيمم للفرض والنفل اتفاقاً والفرق بينه وبين من كان عاصياً بسفره ان الاول لما حصل له المرض بالفعل صار لا يمكنه ازالته بخلاف الثاني فانه قادر على الرجوع من السفر واذا علمت ان المسافر يجوز له التيمم تعلم انه لا يلزمه استصحاب الماء معه في السفر للطهارة كافي وغيره (قوله كسفر الحج) مثال للفرض والمندوب لان الحج تارة يكون فرضاً وتارة يكون مندوباً (قوله وخروج المحرم) اي خرج السفر المحرم والمكروه فلا يجوز الازدوم على التيمم فيهما (قوله كالعاق) اي كسفر العاق وسفر الايق (قوله وهو) اي ما ذكره المصنف من تقييد السفر بالاباحة ضعيف (قوله يتيمم) اي يجوز له التيمم حتى للنوافل كافي ولو عاصياً بسفره (قوله ويتيمم حاضره صح لجنابة) اي بناء على ان صلاة الجنابة فرض كفاية اما على انها سنة كفاية فلا يتيمم لها ولو لم يوجد غيره لانها تصير سنة عين اصالة وقد قال المصنف لاسنة وحينئذ قد فن غير صلاة فان وجد ماء بعد ذلك صلى على التبر قاله شيخنا (قوله لم يجد ماء) اي واما لو كان الماء موجوداً وخاف ذلك الحاضر الصحيح بالاشتغال بالوضوء فوات الصلاة على الجنابة فالمشهور انه لا يتيمم لها وقيل يتيمم لها وقال ابن وهب ان مسحها على طهارة وتنقض تيمم والا فلا انظر (قوله او تيمم من مريض او مسافر) ما ذكره من ان وجود مريض او مسافر ينضم لها منافع تعينها هو ما ذهب اليه عجم ومن تبعه وفي نقل ح وطى خلافه وانه لا ينفى تعينها واذا تعدد الحاضرون صحت لهم جميعاً بالتيمم واما من لحق الصلاة في اثنا فاجرى على الخلاف في سقوط فرض الكفاية لتعينه بالشروع فيه وعدمه قاله في الميج (قوله وفرض غير جمعة) اي اذا كان ذلك الفرض غير معاد لفضل الجماعة والا فلا يتيمم له لانه كالنفل على الاظهر كافي (قوله بناء على انها بدل عن الطهر) اي وهو ضعيف فعدم اجزاء تيممه للجمعة مشهور مبني على ضعف اي واما على انها فرض بومها فيتيمم لها وهذا ضعيف مبني على مشهور قال بن والذي يدل عليه نقل المواق وح وغيرهما ان محل الخلاف اذا خشى باستعمال الماء فوات الجمعة مع وجود الماء فالمشهور رانه يتركها

وهو ما عدا الفرض فيسبب كل للوتر وللجهر ولصلاة لضحي (و) يتيمم (حاضر صح) لم يجد ماء (لجنابة) تعينت عليه بان لم يوجد غيره من رجل او امرأة يصلي عليها بوضوء او تيمم من مريض او مسافر وخشى تغيرها بناخيرها لوجود الماء او بن يصلي عليها غيره (و) للفرض (غير جمعة) من القرائن الخمس واما الجمعة فلا يتيمم لها فان فعل لم يجزه على المشهور بناء على انها بدل عن الطهر فالواجب عليه ان يصلي الطهر بالتيمم

(ولا بعيد) الحاضر الصحيح ماصلا بالتيمة واولى المريض والمسافر اى تحرم الاعادة في الوقت وغيره الا في المسائل الاتية التي يعيد المتيمة فيها في الوقت (لا سنة) فلا يتيمة لها ١١٦ الحاضر الصحيح واولى مستحب فلا يتيمة لوتر وعيد وجنابة لم تعين عليه بناء على سنتها ولا

ويصلى الظهر بوضوء وقيل يتيمة ويدركها واما لو كان فرضه التيمم لفقد الماء وكان بحيث اذا تركه الجمعة صلى الظهر بالتيمة فانه يصلى الجمعة بالتيمة ولا يدعها وهو ظاهر نقل ح عن ابن يونس اه (قوله ولا بعيدا الحاضر الصحيح ماصلا بالتيمة) اى وهو فرض غير الجمعة والجنابة التي تعين عليه (قوله واولى المريض والمسافر) اى فلا يبعد ان ماصليا بالتيمة وهو الفرض مطلقا والجنابة مطلقا والنافلة (قوله اى تحرم الاعادة في الوقت وغيره) ماذكره من حرمة الاعادة هو ما في عقب واعترضه شيخنا بأنه ليس في النقل تصريح بالحرمة وفي بن لا معنى للحرمة هنا اذا الذي في المدونة وغيرها انه لا اعادة عليه في وقت ولا غيره اى لا يطالب بذلك ومقابله ما لابن عبد الحكم وابن حبيب بعد ابد النظر التوضيح اه وعلى الاول فالظاهر ان الاعادة مكرهة ومرعاة للقول الثاني تأمل (قوله وجنابة لم تعين عليه بناء على سنتها) اى واما على القول بوجودها فيتيمة لها هذا ظاهره وليس كذلك بل متى كانت غير متعينة عليه فلا يتيمة لها سواء قلنا انها فرض كفاية او سنة كفاية واما ان تعين تيمم لها على القول بانها فرض كفاية لا على القول بانها سنة والحاصل انه على القول بالسنة لا يتيمة لها مطلقا تعينت ام لا وعلى القول بالوجوب يتيمة لها ان تعينت والا فلا فقول الشارح لم تعين عليه لا مفهوم له (قوله ان عدموا) اى الثلاثة وهم المريض والمسافر والحاضر الصحيح ماء كفايا اى مع قدرتهم على استعماله لو وجدوه وقوله ان عدموا الخ اى جزما او ظنا او شكنا او وهما كما يفيد كلام المصنف الا في قوله عجب وقوله او خافوا اى المسافر والصحيح وجع باعتبار الافراد وقوله او زيادته اى او اخاف المريض باستعماله زيادته او تاخر بره فالضمير الاول عائد على ثلاثة والثاني على اثنين والثالث على واحد كذا في رخص وطني وهذا التقدير مبني على ان قوله او زيادته عطف على قوله مرضا وسواء في الشارح خلافه وانه معمول لمحدوف وانه من عطف الجمل وهو احسن ويصح عود الضمير في خافوا الثلاثة ايضا كالاول كما قال الشارح اما عوده للمسافر والصحيح قطا هو واما عوده للمريض فالمراد انه خاف حدوث مرض آخر غير الحاصل عنده (قوله كفايا) اى لا اعضاء الوضوء الواجبة وهي القرآنية بالنسبة للوضوء ولجميع بدنه بالنسبة لعسل الجنابة ولو تني وضوءه (قوله او غير مباح) اى او وجدوا ماء كفايا لكنه غير مباح (قوله من زلة) بفتح النون كما قال شيخنا (قوله او خبر عارف الخ) عطف على سبب اى واستند في خوفه الى خبر عارف بالطب ولو كافر عند عدم المسلم العارف به كما قال شيخنا (قوله لعدم القدرة الخ) علة تيمم الثلاثة اذا خافوا استعمال الماء مرضا مع كونه موجودا (قوله والجملة) اى وهى قوله او اخاف مريض زيادته وقوله معطوفة على الجملة اى وهى قوله او خافوا استعماله مرضا (قوله وليس معطوفا) اى وليس قوله او زيادته معطوفا على مرضا وذلك لان ضمير خافوا عائد على الثلاثة والمسافر والحاضر الصحيح لا يخاف زيادة المرض اذا لامرض عندهم (قوله والمراد بالخوف) اى يخوف المرض وخوف زيادته وخوف تأخر البرء (قوله او خاف مريد الصلاة الذي معه الماء) اى ويقدر على استعماله سواء كان حاضرا صحيحا او مريضا ومسافرا (قوله عطش محترم) مثل العطش ضرورة العجن والطبخ قالوا فان امكن الجمع بقضاء الوطيرة الوضوء فعل قاله في عجب (قوله من أدى معصوم) اى بالنسبة له وان كان غير معصوم بالنسبة لغيره وقوله اودابة اى مملوكة له او لغيره وهذا بيان للمحترم ونحوه كالكلب الغير المأذون في اتخاذه والخنزير فلا يتيمة ويدفع الماء لهما بل يجعل قتلها فان عجز عنه سقاها وتيمم ومثلها الجاني اذا ثبت عند الحاكم جناية وحكم بقتله قصاصا فلا يدفع الماء اليه ويتيمم صاحبه بل يجعل بقتله فان عجز عنه دفع الماء له ولا يعذب بالعطش وليس بجهد الكفار فانهم جوزوه بقطع الماء عليهم ليغرقوا او عنهم ليلكوا بالعطش والدب والقرد من قبيل المحترم وان كان في القرد قول بحرمة اكله فان كان في الرقعة زان محصن او مستحق للقصاص منه لقتله فان وجد صاحب الماء كما سلمه اليه والاعطاء الماء وتيمم (قوله كما يدل عليه الخ) اى وذلك لان

لفجر ولا للهجوم او صلاة ضحى استقلالهم اشار الى شرط جواز التيمم وانه احكاما مورا ربعة فأشار للاول بقوله (ان عدموا) اى المريض والمسافر والحاضر الصحيح (ماء) مباحا (كفايا) بان لم يجدوا ماء اصلا او وجدوا ماء غير كاف او غير مباح كسبل للشرب فقط او مملو كاللغير وللثاني بقوله (او) لم يعدوا ولكن (خافوا) اى الثلاثة المتقدمة (ب) استعماله مرضا (بان يخاف المريض حدوث مرض آخر من نزلة او جى او نحوه واستند في خوفه الى سبب كتجربة في نفسه او في غيره وكان موافقا له في المزاج او خبر عارف بالطب لعدم القدرة على استعمال الماء (او) خاف مريض (زيادته) في الشدة (او) خاف (تأخر برء) اى زيادة في الزمن فزيادته مفعول لفعل محدوف والجملة معطوفة على الجملة وليس معطوفا على مرضا والمراد بالخوف ما يشمل الطن لا الشك والوهم وأشار الى الثالث بقوله (او) خاف مريد

عطفه

الصلاة الذي معه الماء باستعماله (عطش محترم) من أدى معصوم

اودابة او كلب مأذون في اتخاذه (معه) واخرى عطش نفسه اى ولم تلبس بالعطش بان خاف حصوله في المسأل كما يدل عليه عطفه على معمول خافوا والمراد بالخوف حينئذ العلم والطن فقط على الراجح كما مر ويجب التيمم

ان خاف هلاك المعصوم او شدة المرض ويجوز ان خاف مرضا خفيفا لا يجزى به جهد ومشقة ١١٧ فلا يجوز كان شاكرا او ثوبهم الموت او

المرض الشديد وامالو
تلبس بالعطش فالتخوف
مطلقا علما او ظنا او شكاً
او وهما يوجب في صورتي
الهلاك وشديد المرض
ويجوز في صورة مجرد
المرض لافي مجرد
الجهد (او) خاف القادر
على استعماله من حاضر
او مسافر (بطلبه تلف
مال) له بال وهو ما زاد على
ما يلزمه بذله في شراء
الماء سواء كان له او لغيره
وهذا ان تحقق وجود
الماء او ظنه لان شكه
او توهمه فيتم ولو قل
المال (او) خاف بطلبه
(خروج وقت) ولو اختاريا
بان علم او ظن انه لا يدرك
منه ركعة بعد تحصيل
الطهارة لوطلبه والتخوف
في هذين الفرعين
والذين بعده يرجع لعدم
الماء وكذا اذا احتاج
للماء للعجين او الطبخ
الذي يتوقف عليه اصلاح
يدنه (كعدم) اي كما
يجب التيمم لعدم (مناول
او) لعدم (آلة) مباحة
كدلو وجبل اذا خاف
خروج الوقت لانه بمنزلة
عدم الماء ويجزى فيه
قوله فالأيسر اول المختار
الخ وهو لا ينافي قولنا
اذا خاف خروج الوقت
وفقا للحطاب وخلافا

عطفه على معمول خافوا يقتضي تسلط الخوف عليه والخوف هم لما يستقبل (قوله ان خاف هلاك المعصوم
او شدة المرض) اي يقين ذلك او ظنه (قوله ان خاف مرضا خفيفا) اي ان يقينه او ظنه (قوله لا يجزى به
الخ) اي لان خاف على المعصوم باستعماله الماء وترك حصول الجهد والمشقة له فلا يجزى التيمم (قوله كان شكاً
او توهم الموت) اي موت المعصوم الذي معه (قوله وامالو تلبس) اي المعصوم الذي معه بالعطش الخ ما ذكره
الشارح من التفصيل بين كون المعصوم الذي معه تارة تلبس بالعطش بالفعل وتارة يخاف حصوله في
المستقبل وانه ان تلبس به فالمراد بالخوف ما يشمل الشك والظن والوهم والجزم وان لم يتلبس به فالمراد
بالخوف الجزم والظن فقط تبع فيه عجز وهو ما في التوضيح وابن فرحون وابن ناجي ومنازعة ح في ذلك قائلا
المراد بالخوف الجزم والظن فقط في حال التلبس كغيره فيه نظر كما ذكره عن المسناوي وان الصواب ما
ذكره عجز من التفصيل واعلم انه اذا تلبس بالعطش فلا يحتاج في خوفه الى الاستناد الى السبب او قول حكيم
بخلاف ما اذا لم يتلبس به فلا بد من ذلك كما قاله عجز (قوله او بطلبه تلف مال) حاصله ان الاسان اذا كان
مسافرا وكان له قدرة على استعمال الماء ونزل في مكان او كان حاضرا في مكان وكان يعلم او يظن انه اذا طلب
الماء في ذلك المكان يتلف ما معه من المال سواء كان له او لغيره فان كان يعلم او يظن ان الماء موجود في ذلك
المكان فانه يتيمم ان كان المال الذي يخاف تلفه له بال وان كان يشك في وجود الماء في ذلك المكان او يتوهم
وجوده فيه يتيمم مطلقا كان المال كثيرا او قليلا (قوله او خاف القادر الخ) والمراد بالخوف الاعتقاد والظن
كما علمت (قوله من حاضر او مسافر) بيان للقادر على استعماله (قوله وهو ما زاد على ما يلزمه الخ) سيأتي ان
الحق ان الذي يلزمه بذله في شراء الماء قيمة الماء في ذلك المحل من غير زيادة (قوله سواء كان) اي المال الذي
خاف بطلب الماء تلفه (قوله وهذا) اي اشتراط كون المال الذي خشى تلفه بسبب طلبه الماء له بال وقوله
ان تحقق وجود الماء اي في ذلك المكان الذي هو فيه (قوله او خاف بطلبه) اي او خاف القادر على استعماله
سواء كان حاضرا او مسافرا بطلبه الخ ومثل ذلك من لا يقدر على استعمال الماء باردا وخاف بتسخينه خروج
الوقت كما قال شيخنا (قوله في هذين الفرعين) وهما قوله او بطلبه تلف مال او خروج وقت (قوله يرجع
لعدم الماء) اي فيكون التيمم في هذه الفرع والاربع لوجود الامر الاول من الامور الاربع المشار له بقول
الشارح سابقا ثم اشار الى شرط جواز التيمم وانه احد امور اربعة الخ (قوله وكذا اذا احتاج للماء للعجين او
الطبخ) اي فانه يتيمم ويبقى الماء للعجين والطبخ وهذا ما لم يمكن الجمع كما مر فان امكن الجمع بقضاء الوطر بما
الوضوء فعل (قوله ولعدم آلة مباحة) اي فوجود الآلة المحرمة كائنا او سلسلة من ذهب او فضة يخرج به
الماء من البئر بمنزلة عدم كذا قال الشارح تبعا لعقب قال بن وفيه نظر بل الظاهر انه يستعملها ولا يتيمم لان
الضرورات تبيح المحظورات الا ترى ان من لم يجد ما يستر به عورته الا ثوب حري فانه يجب سترها به كذا قرره
المسناوي وغيره اه وقد يقوى ما قاله عقب بان الطهارة المائية لها بدل وهو التيمم فلا يسوغ له ارتكاب
المحذور وهو استعمال الآلة المحرمة لوجود البدل وهو التيمم بخلاف ستر العورة فانه لا بدل له فلذا جاز له
استعمال الثوب المحرم فتأمل (قوله وهو لا ينافي قولنا اذا خاف خروج الوقت) اي لانه ليس المراد به انه
لا يصلي بالتيمم حتى يضيق الوقت ويخاف خروجه حتى يحصل التناهي وانما المراد انه ان كان يخاف انه
لا يدخل عليه من يشاؤه الماء في الوقت وخاف انه لا يجد آلة في الوقت وخاف خروجه فانه يتيمم ولو كان هذا
الخوف في اول الوقت فان كان آيسا في اول الوقت الى آخر الاقسام الاربعة (قوله وفاقا للح) اي وبقيدنا
كلام المصنف بما اذا خاف عدم الآلة والمناول خروج الوقت وفاقا له واما غيره من الشراح فقد اطلقوا
تيمم عدم المناول والآلة ولم يقيده بخوف خروج الوقت فعليه اذا اتقن او غلب على ظنه وجود المناول
او الآلة في الوقت جاز له التيمم ولو في اول الوقت غاية الامر انه يستحب له التأخير واما على كلام ح فينهى عن
التقديم والذي الخ هو ما يقتضيه كلام ابن عرفة والتلقين انظر بن (قوله باستعماله) اي في الاعضاء

للشارحين واما الى الرابع بقوله (وهل) يتيمم واجد الماء ولو لحث اكبر (ان خاف) اي علم او ظن (فواته) اي فوات الوقت الذي هو فيه
بان لم يدرك منه ركعة (باستعماله) اي الماء وهو المعتمد مراعاة لفصله الوقت

او يستعمله ولو خرج الوقت ولو الضرورى في ذلك (خلاف) محله اذ لم يتبين له بقاؤه او خروجه قبل الاحرام والاتوضا (وجاز جنازة) متعينة ام لا بناء على انها سنة (وسنة) واولى مندوب (ومس مصحف وقراءة) بلنب (وطواف) غير واجب (وركعتاه) يتيم فرض) ولو من حاضر صحيح (او نقل) من غير حاضر صحيح تقدمت هذه الامور على الفرض او النقل او تأخرت عنه وشرط صحة الفرض المنوى له التيمم (ان تأخرت) عنه لان تقدمت عليه فلا بد من اعادة التيمم له فقلوه ان تأخرت شرطي في مقدر لادليل عليه في الكلام ويشترط اتصاله بالفرض او النقل واتصال بعضها ببعض لان طال او خرج من المسجد ويسير الفصل عفو ومنه آية الكرمي والمعقبات وان لا يكثر في نفسه جدا بالعرف (لا) يجوز (فرض آخر) ومنه طسواف واجب (ولو قصدا) معا بالتيمم ولما كان عدم الجواز لا يستلزم البطلان مع انه المقصود قال

الاربعة القرآنية بالنسبة للوضوء في جميع الجسد بالنسبة للغسل وهذا القول هو الذي رواه الاجمري واختاره التونسي وصوبه ابن يونس وشهره ابن الحاجب واقامه اللخمي وعياض من المدترنة (قوله او يستعمله) اي الماء ولو خرج الوقت اي وهو الذي حكى عبد الحق عن بعض الشيوخ الاتفاق عليه فلا اقل من ان يكون مشهورا فلذا قال المصنف خلاف (قوله قبل الاحرام) اي بعد التيمم وقبل الاحرام وقد تنازع الطرف بقاؤه وخروجه وحاصله انه اذا تبين قبل الاحرام ان الوقت باق او انه قد خرج فلا بد من الوضوء وان تبين بعدما تيمم ودخل الصلاة ان الوقت باق او انه قد خرج فانه لا يقطع لانه دخلها بوجه جائز ولا اعادة عليه واولى اذا تبين ذلك بعد الفراغ منها ولم يتبين له شيء (قوله وحاز جنازة) اي ولو تعددت (قوله بناء على انها سنة) اي بناء على القول بأن صلاة الجنازة سنة واماعلى القول بأنها فرض فلا تفعل يتيمم الفرض ولا النقل تبعا نعتت ام لا والقول بأنها سنة ضعيف فيكون جواز فعل الجنازة يتيمم الفرض تبعا مشهورا مبني على ضعف (قوله وسنة) عطفه وما بعده بالاولى باشارة الى انه يجوز ان يفعل يتيمم الفرض والنقل جميع المذكورات واولى بعضها تعدد البعض او اتحد (قوله ولو من حاضر صحيح) اي هذا اذا كان من مسافرا ومريض بل ولو من حاضر صحيح وجعله الحاضر الصحيح كغيره هو الذي صرح به ابن هرير وقكافي بن (قوله او نقل) اي او تيمم لنقل واولى له استقلالا (قوله تقدمت هذه الامور على الفرض والنقل) اي الذي تيمم بقصد هما او تأخرت عنه وظاهره ان القدوم على المذكورات يتيمم الفرض قبله او بعده جائز لكن لا يصح الفرض الا اذا تأخرت عنه والذي يخزم به ح ان القدوم على فعل هذه المذكورات يتيمم الفرض قبله لا يجوز ولذا اجل قول المصنف ان تأخر على ظاهره من كونه شرطا في الجواز لا في مقدار كما قال الشارح تبعا لغيره (قوله وشرط صحة الفرض المنوى له التيمم الخ) اي بخلاف النقل المنوى له التيمم فانه لا يشترط في صحته تأخر النقل ولا غيره من المذكورات عنه بل هو صحيح سواء تقدم على المذكورات او تأخر عنها (قوله ان تأخرت عنه) اي فاذا تأخرت هذه الاشياء عن الفرض المنوى له التيمم كان كل من الفرض وتلك الاشياء جميعا وان تقدم النقل سواء كان صلاة او طوافا فعلى الفرض صح ما تقدم من النقل دون الفرض فلا بد من اعادة التيمم له ولو كان صبحا فعلت من هذا قصر المفهوم على النقل واما تقدم مس مصحف وقراءة لا تنحل بالمواالة على الفرض فلا تنع من صحته كقافي جج وان كان ظاهرا الشارح كغيره التعميم في المفهوم (قوله شرط في مقدر) اي وهو قول الشارح وشرط صحة الفرض المنوى له التيمم (قوله لادليل عليه) قيل قوله جازت بدل عليه لان الجواز يستلزم الصحة فعندنا حكمان مصرح بأحدهما والاخر ضمنى وهو صحة الفرض فقلوه ان تأخرت شرط في الحكم ضمنى وفيه نظر اذ الجواز لا يستلزم صحة الفرض الا لو كان الجواز متعلقا بالفرض نفسه وهنا ليس كذلك اذ الجواز متعلق بفعل هذه الاشياء يتيمم الفرض والنقل والصحة متعلقة بذات الفرض (تنبيه) لا يشترط نية هذه المذكورات عند التيمم للفرض والنقل كما افاده ح وانظر لتو تيمم للفرض او النقل واخرج بعض هذه الاشياء فهل له ان يفعل بذلك التيمم ما أخرجه جرياعلى اخرج بعض المستباح في نية الوضوء وهو ما استظهره شيخنا في حاشية خشش او لا يفعل ذلك المخرج لضعف التيمم واستظهره شيخنا في حاشيته على عقب وانظر اذا تيمم لواحد من مس المصحف او الجنازة او القراءة او الطواف هل له ان يفعل به باقية والنقل او لا والطاهر الاول كما قال عجب (قوله ويشترط اتصاله) اي اتصال ما ذكر بالفرض اذا فعل بعده (قوله واتصال بعضها) اي المذكورات (قوله لان طال) اي لان فصل بعضها من بعض او فصلت من الفرض والنقل وطال الفصل (قوله وان لا يكثر) اي ذلك النقل المفعول يتيمم الفرض او النقل وذلك كالزيادة على التراخي مع الشفع والوتر واما التراخي مع الشفع والوتر فيجوز فعلها يتيمم العشاء لعدم كثرتها جدا بالعرف كذا اقر الشارح (قوله لا فرض آخر) اي لا يجوز فرض ولو كان مندورا يتيمم فرض آخر (قوله ومنه) اي من يسير الفصل المعقرا الفصل بآية الكرمي الخ (قوله ولو قصدا) رد بلو على

(لو بطل) القرض (الثاني) خاصة (ولو) كانت (مستركة) مع الاولى في الوقت كالظهورين ولو كان التيمم مريضاً وعطف على قوله بيمم فرشاً او نفل قوله (لا) تجوز جنازة وما عطف عليها (ببسم المستحب) اللام مقحمة بين الصفة والموصوف اي بيمم مستحب كالتيمم لقراءة القرآن ظاهراً (ولزم موالاته) في نفسه ولما فعل له وفعله في الوقت فان فرق ولو ناسيا وفعله ١١٩ قبل الوقت بطل وهذا احد فرائض التيمم وعطف عليه اشياء

ليست داخلية في ماهيته بقوله (و) لزم (قبول هبة ماء) لضعف المنية فيه ولذا وتحققها او ظنها لم يجب (لا) يلزمه قبول هبة (نغن) يشترط به لقوة المنية فيه (او قرضه) عطف على قبول والضمير للماء اي ولزم قرض الماء والثلثن اي ولزم قرض الثمن اي ان كان غنيا ببلده ويصح عطفه على ثمن اي لا يلزمه قبول الثمن ولا قبول قرضه اي ان كان معد ما ببلده تأمل (و) لزم (اخذ) اي شراؤه (بثمن اعتسدم) يحتاج له) هذا اذا كان يأخذه نقداً بل (وان) كان يأخذه بثمن اعتد (بذمته) ان كان ملياً ببلده مثلاً لانه مع القدرة على الوفاء اشبه واجد الثمن ومفهومه انه ان زاد الثمن على المعتاد في ذلك المحل ومقاربه فانه لا يلزمه الشراء وظاهره ولودرهما وهو مال الشهب وظاهر المدونة وهو الراجح وقال عيسد الحق يشترطه وان زيد عليه مثل الثلث

من قال بصحة القرضين بيمم واحداً اذا قصد امعاً بالتيمم وهذا الخلاف مبني على الخلاف في ان التيمم لا يرفع الحدث بل مبيح للعبادة او يرفعه (قوله) بطل القرض الثاني خاصة اي وحينئذ فوجب اعادته مطلقاً (قوله) ولو مشترك (ك) رد بلو على ما قاله اصبح اذا صلى فرضين مشتركين بيمم فانه يعيد الثانية المشتركة في الوقت واماً ثانية غيرهما فيعيدا ابد او تصح الاولى على كل حال (قوله) اي بيمم مستحب اي فالتيمم بالاستحباب نفس التيمم سواء كان ما يفعله به عبادة كالتيمم لقراءة القرآن ظاهراً او لزارة الاولياء او كالتيمم للدخول على السلطان او لدخول السوق بخلاف قوله سابقاً بيمم فرض او نفل فان التيمم بالاستحباب ما يفعله بالتيمم واما التيمم نفسه فهو واجب لتوقف صحة العبادة عليه ويجعل اللام مقحمة يندفع ما في كلام المصنف من التعارض بين ما هنا وبين ما مر من قوله بيمم فرض او نفل واجاب بعضهم بجواب آخر بان مراد المصنف بالمستحب هنا ما لا يتوقف على طهارة كقراءة القرآن ظاهراً او زارة الاولياء ومراده بالنفل فيما مر ما يتوقف على طهارة كالصلاة (قوله) فان فرق اي بين افعاله وبينه وبين ما فعل له ولو ناسيا بطل اي اتفاقاً لا اتفاقاً على وجوب الموالاته هنا لضعف التيمم (قوله) وهذا اي ما ذكر من الموالاته احد فرائض التيمم اي الاربعة وهي النية والموالاته والضربة الاولى وهي استعمال الصعيد وتعميم وجهه وبديه ككوعه بالمسح (قوله) ولزم قبول هبة ماء) فأولى الصدقة فاذا كان عادماً للماء في حضر او سفرو وهب له او تصدق عليه انسان بماء يكفي طهارته لزمه قبوله حيث تحقق عدم المنية او ظن عدمها او شك فيها او مالاً لتحقيق المنية اي جزم بها او ظنها فلا يلزمه القبول كما قال الشارح ان قلت كما يلزمه قبول هبة الماء يلزمه ايضا استيها به اي طلب هبته فكان على المصنف ذكره قلت قد ذكره المصنف بعد ذلك في قوله كرقعة قليلة الخ (قوله) والثلثن اي او الضمير للثلثن (قوله) ويصح عطفه اي عطف قرضه على ثمن اي وعلى هذا فالضمير في قرضه للثلثن لا للماء وذلك لانه يلزمه قرضه وقبول قرضه مطلقاً كان غنيا ببلده ام لا هذا ويصح عطفه ايضا على هبة سواء جعل الضمير للماء او للثلثن اي لزمه قبول قرض الماء وقبول قرض ثمنه اذا كان ملياً ببلده والحاصل ان الوجه خمسة لانه اما فروع عطفاً على موالاته والضمير بالثلثن او للماء اي لزم قرض الماء او قرض ثمنه اذا كان ملياً ببلده واما مجرد عطفاً على هبة والضمير للماء او للثلثن اي لزم قبول قرض الماء وان لم يظن الوفاء لكونه غير ملي او قبول قرض الثمن ان ظن وفاء الثمن فهذه اربعة واما بالجر عطفاً على ثمن والضمير للثلثن لان غير ملي لا يلزمه قبول قرض الثمن ويقيد بما اذا كان معد ما ببلده وحاصلها انه يلزمها اقتراض الماء ويلزمه قبول قرضه وان لم يظن الوفاء ويلزمه اقتراض الثمن وقبول قرضه اذا كان برجو وفاءه والا فلا يلزمه ذلك (قوله) هذا اذا كان يأخذه نقداً اي هذا اذا كان يأخذه بالثمن المعتاد في ذلك المحل نقداً (قوله) بذمته اي ديناً في ذمته (قوله) ان كان ملياً ببلده مثلاً اي اولم يكن ملياً ببلده لكون له قدرة على الوفاء من عمل يده (قوله) ولودرهما اي ولودر احدى الثمن المعتاد في ذلك المحل درهم (قوله) وقال عيسد الحق يشترطه اي يلزمه شراؤه وان زيد عليه في الثمن المعتاد مثل ثلثه فان زيد عليه اكثر من الثلث لا يلزمه الشراء قال اللخمي محل الخلاف اذا كان الثمن له بالمال او كان بمحل لا بالثمن ما يتوضأ به فيه كالمكان ثمنه فلساً فانه يلزمه شراؤه ولودر يده عليه في الثمن مثل ثلثه اتفاقاً (قوله) وهو محتاج له اي لذلك الثمن المعتاد لاجل افاقه في سفره (قوله) ولزم طلبه لكل صلاة اي اذا تنقل من محل طلبه للصلاة الاولى الى محل آخر ابقى في محل طلبه او لا ولكن ظن او تحقق حدوث ماء او شك في حدوثه واما لو بقي في محل طلبه او لا لم يظن او شك في حدوث ماء فلا يلزمه الطلب لانه قد تحقق فيما بعد الطلب الاول عدمه كما في ن نقله عن ح (قوله) حال توهم الوجود اي كما انه لا يلزمه الطلب اذا تحقق عدمه والحاصل انه

ومفهومه ايضا انه لو وجد به بياض بالمعتاد وهو محتاج له لم يلزمه شراؤه (و) لزم (طلبه) اي الماء (لكل صلاة) ان علم وجوده في ذلك المكان او ظنه او شك فيه بل (وان توهمه) اي توهم وجوده ورجح ابن مرزوق القول بعدم لزوم الطلب حال توهم الوجود لانه طان العدم والظن في الشرعيات معمول به

(لا) ان (محقق عدمه) فلا يلزمه ١٢٠ طلبه وحيث لزمه طلبه فيطلب (طلبه لا يشق به) بالفعل وهو على اقل من ميلين فان شق بالفعل

لا يلزمه الطلب الا في ثلاث حالات اذا تحقق وجوده في المكان الذي هو فيه او ظن وجوده فيه او شك في وجوده فيه وعدم وجوده فيه ولا يلزمه الطلب في حالتين اذا توهم وجوده او تحقق عدمه خلافا للمصنف في حالة التوهم وقواه عيج ومحل الخلاف اذا كان التوهم قبل الطلب بالكلية واما لو تحققه وطلبه فلم يجده ثم توهمه بعد ذلك فلا يلزمه طلبه اتفاقا كذا ذكره شيخنا (قوله لا تحقق عدمه) المراد بالتحقق الاعتقاد الجازم لا التحقق في نفس الامر (قوله وهو على اقل من ميلين) اي والطلب الذي لا يشق بالفعل الطلب الذي على اقل من ميلين فاذا ظن ان الماء في محل على اقل من ميلين لزمه طلبه (قوله كما اذا كان على ميلين) اي كما اذا كان الماء الذي ظنه على ميلين فلا يلزمه الطلب ولو لم يشق لانه مظنة المشقة (قوله اي كما يلزمه الطلب) اي للماء من رفقته بان يطلب منهم هبته له والمراد بالرفقة الجماعة المصطحبون في السفر نزولا وارتقا لا مع الارتفاق والارتفاع (قوله كاربعة وخمسة) قال شيخنا الطاهر ان ما زاد على الخمسة للعشرة من القليلة وما زاد على العشرة فهو من الكثيرة فيلحق بالاربعة (قوله كانت حوله) اي بان كانت بفناء يته او قرية منه وقوله او لا اي ولم تكن حوله ولا قريبة منه لكن بحيث لا يشق عليه الطلب منهم لكونهم بينهم وبينه اقل من ميلين (قوله او حوله من كثرة) اي او كانت الجماعة القليلة حوله حال كونها من جماعة كثيرة فانه يلزمه الطلب من تلك القليلة ولا يلزمه الطلب من الكثيرة لانه يشق عليه ذلك (قوله في المستثنين) اي مسألة الطلب من الجماعة القليلة ومسألة الطلب من حوله من الجماعة الكثيرة (قوله ونية استباحة الصلاة) اي او مس المصحف او غيره مما الطهارة شرط فيه فانه البدر (قوله او استباحة ما منعه الحدث) اي واما لو نوى رفع الحدث كان تيممه باطلا لانه لا يرفع الحدث (قوله تعيين الصلاة) اي تعيين نوعها لا شخصها بدليل البيان بقوله من فرض او نقل (قوله فان نوى الصلاة) اي من غير تعرض لفرض والنفل وكذا اذا نوى الصلاة الشاملة للفرض والنفل معا كما قال بن (قوله لان ذكرفائته بعده) اي بعد ذلك التيمم (قوله وان نوى مطلق الصلاة الصالحة للفرض والنفل) الاولى ان يقول اذا نوى مطلق الصلاة اما الفرض واما النفل بدليل التعليل الذي ذكره واما الصالحة للفرض والنفل فهو مثل الشاملة لهما وقد علمته اظهر بن (قوله يحتاج لنية تخصه) اي تخصيصا حقيقيا وهنا ليس كذلك بل احتمالا والحاصل ان الصور ثلاث ان نوى الصلاة او مطلق الصلاة من غير تعرض لفرض ولا نقل او قصد الصلاة الشاملة للفرض والنفل معاصم ما عليه من الفرض بذلك التيمم وله ان يصلي به النقل ايضا وان نوى مطلق الصلاة اما فرضا او نفلا صلى به النفل دون الفرض (قوله وتكون عند الضرر به الاولى) اي كما هو ظاهر كلام صاحب المصباح وصرح به غيره وقال زروق انها تكون عند مسح الوجه واستظهره البدر القرافي كافي حاشية شيخنا على خش قياسا على الوضوء وفي بن القول بانها عند الضرر به الاولى غير صواب لان الضرر به الاولى انما هي وسيلة كاختدام الماء للوجه في الوضوء ومسح الوجه اول واجب مقصود واما قول ابن عاشر

فروضه مسح وجهه واليدين * للكوع والنية اولي الضررين

فليس قوله اولي الضررين بغير نظر فالنية بل عطف على ما قبله بخذف العاطف كما قاله شارحه وحينئذ فاقاله زروق من انه ينوي عند مسح الوجه بالاخلاق هو النقل اه كلامه وقال في المجمع الوجه القول الاول اذ يبعد ان يضع الانسان يده على حجر مثلا من غير نية تيمم بل يقصد الاتكاء او مجرد اللبس مثلا ثم رفعها فيبدوله بعد الرفع ان يمسح بها وجهه ويديه بنية التيمم فيقال صح تيممه وفرق بينه وبين الوضوء فان الواجب في الوضوء العسل كما قال تعالى فاغسلوا وجوهكم ولا مدخل لنقل الماء في الغسل وقال في التيمم فتميموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم فأوجب قصد الصعيد قبل المسح (قوله على الاظهر) لا يقال يلزم عليه ان الضرر به الاولى التي هي من جلة فرائض التيمم قد خلت عن نية لاننا نقول انها بمنزلة نقل الماء للاعضاء في الوضوء وهو لا يحتاج لنية وقال بعضهم ان اخر النية لمسح الوجه كان التيمم باطلا لخالو الضرر به الاولى التي هي فرض عن نية فبطل التيمم

لم يلزمه ولو راكبها كما اذا كان على ميلين ولو لم يشق ولو راكبها وقبل خبر عدل رواية ارساله جماعة انه لم يجدهما (كرقعة) اي كما يلزمه الطلب من رفقته بضم الراء وكسرها (قليلة) كاربعة وخمسة كانت حوله او لا (او حوله) كاربعة وخمسة (من كثيرة) كاربعة وخمسة وانما يلزمه الطلب في القسمين (ان جهل بخجلهم به) بان اعتقد او ظن او شك او توهم اعطاهم فان لم يطلب وتيمم في المستثنين اعاد ابدأ ان اعتقد او ظن الاعطاء وفي الوقت ان شك وان توهمه لم يعد وهذا ان تبين وجود الماء او لم يتبين شيء فان تبين عدمه فلا اعادة مطلقا ومفهوم جهل بخجلهم انه لو تحقق بخجلهم لم يلزمه طلب وأشار الى الفرض الثاني بقوله (و) لزم (نية استباحة الصلاة) او استباحة ما منعه الحدث او فرض التيمم ويندب فقط تعيين الصلاة من فرض او نقل او هما فان لم يعينها فان نوى الصلاة صلى به ما عليه من فرض لان ذكرفائته بعده وان

ويُندب نية الأصغر (و) يلزم (نية أكبر) من جنابة أو غيرها (إن كان) عليه أكبر فإن تركه يفته ولو نسبنا إلى مجردة وأعادها فأن نواه معتقدا أنه عليه فبين خلافه أجزاء لأن لم يكن معتقدا ذلك ومحل لزوم نية الأصغر أن نوى استحباح الصلاة أو ممانعة الحدث وأما إذا نوى فرض التيمم فيجزى ولو لم تعرض لنية أكبر ويلزم نية الأكبر (ولو تكرر) الطهارة الترابية منه للصلاة (ولا يرفع) التيمم (الحدث) على المشهور وإنما يجزى العبادة وهو مشكل جدا إذ كيف الإباحة بتجامع المنع وإن ذهب (٢١) القرافي وغيره إلى أن الخلف لفظي فن قال

لا يرفعه أي مطلقا إلى غاية ثلاثي التيمم القيصان إذا الحدث المنع والإباحة حاصله أجماعا (و) (لزم) (نعم) وجهه (بالمسح ولو يسد واحدة أو أصبح ويدخل فيه اللحية ولو طالت وتراعى الوتر وما غار من العين ولا يتبع العضون) (و) (لزم) تعميم (كفيه) الأولى يديه (لكنه) مع تحصيل أصابعه على الراجح لكن يطن أصبع أو أكثر لا يحسبه أذ لم يحسبه صعيد (و) (لزم) (نزع خاتمه) ولو مادوناته أو واسعها والا كان حائلا (و) (لزم) (صعيد) أي استعماله (طهر) وهو معنى الطيب في الآية والصعيد ما صعد أي ظهر من أجزاء الأرض (كتراب) وهو الأفضل) من غيره عند وجوده (ولو نقل) ظاهره أنه أفضل حتى عند النقل وليس كذلك أذ مع النقل يكون غيره من أجزاء الأرض أفضل منه فيجعل مبالغة فيما تضمنه قوله كتراب من الجواز لا في الأفضلية ومثل التراب في

بطلان بعضه (قوله) ويندب نية الحدث الأصغر (أي إذا نوى نية استحباح الصلاة أو نوى استحباح ممانعة الحدث وأما لو نوى فرض التيمم فلا تندب نية الأصغر (قوله) فإن تركه يفته ولو نسبنا إلى مجردة) هذا هو نص المدونة كافي المواق وفي صريح أبي زيد يجزى إذا تركها نسبنا (قوله) وأما إذا نوى فرض التيمم فيجزى (علم من هنا ومما مر) نية فرض التيمم تجزى عن نية كل من الأصغر والأكثر (قوله) ولو تكرر الطهارة الترابية (أي يمكن عليه فوائت وهو جنب وأراد قضاء ما فات له يلزمه أن ينوي الأكبر في تيممه لكل صلاة بناء على أن التيمم لا يرفع الحدث بفراغه من كل صلاة يعود جنباً وقيل لا يلزمه نية الأكبر إلا عند التيمم الأول بناء على أن التيمم يرفع الحدث وهذا القول هو المردود عليه بل (قوله) على المشهور (أي وهو قول مالك وإمامه أصحابه وقيل أنه يرفع الحدث (قوله) إذ كيف الإباحة بتجامع المنع) الذي هو الحدث والحال أن الإباحة والمنع قيصان (قوله) فن قال الخ) حاصله أن من قال أنه لا يرفع الحدث ليس مراده أنه لا يرفعه رفعا مطلقا أي في حال الصلاة وبعد ما لا يرفعه رفعا مقيدا بالكون بعد الصلاة فلا ينافي أنه يرفعه مادام في الصلاة ومن قال أنه يرفعه فمراده رفعا مقيدا بالفراغ من الصلاة لا مطلقا وهذا الذي قاله القرافي وإن كان صحيحا بحسب ظاهره لكنه يأباه بناء على الاحتجاب على هذا الخلاف جواز وطء الحائض بالتيمم وعدم جواز مسح على الخلف إذا أسبه بعده وعدم جواز عدم الوضوء إذا وجد ماء بعده وإعادة الوضوء وإمامه التيمم للوضوء من غير كراهة لومعها وجهه وقوعه قبل الوقت وعدم صحته وصلاة فريضة به وعدم ذلك فهذا يؤذن بأن الخلاف حقيقي لا لفظي كما قال القرافي فالحق ما قاله ابن العربي من أن الخلاف حقيقي ويوجب عمار رده الشارح بما قاله ابن دقيق العيد من أن المراد بالحدث هنا أي في قولهم التيمم لا يرفع الحدث الوصف الحكمي المقدر قيامه بالأعضاء قيام الأوصاف الحسية لا المنع فالتيمم رافع للمنع ولذا حصلت الإباحة وليس رافعا للوصف الحكمي ولا تلازم بين الوصف الحكمي والمنع على الصواب فلا يلزم من رفع أحد هما رفع الآخر ولا من ثبوت أحدهما ثبوت الآخر خلافا لما تقدم عند قول المصنف يرفع الحدث بالمطلق وإنما جئت الصلاة عند عدم ارتفاع الوصف لأن التيمم رخصة فهو مبيح مع قيام السبب المانع وهو الوصف لولا العذر انظر بن (قوله) ويدخل فيه (أي في الوجه) (قوله) الأولى يديه (أي لأجل أن يشمل طاهر الكفين) (قوله) على الراجح (وهو قول ابن شعبان في الزاوي وقوله اللخمى وابن بشر وقال أبو محمد لم أر القول بلزوم تحليل الأصابع في التيمم لعبر ابن شعبان وذلك لأن التحليل لا يناسب المسح المبني على التخفيف (قوله) وهو (أي الطاهر المفهوم من طهر معنى الطيب في الآية وهو قوله تعالى في تيممه وأصعبا طيبا أي طاهرا) (قوله) كتراب (أي ولو كان تراب ديار محمود على المعتمد خلافا لابن العربي القائل بعدم جواز التيمم عليه كما حكاه عنه القرطبي وصحح خلافه وأجمع العلماء على جواز التيمم على تراب مقبرة الكفار إذا كان نظيفا طاهرا كما في ح ومن التراب الطفل دليل أنه إذا وضع في الماء يذوب ويشتد فيجوز التيمم عليه ولو نقل خلافا لمن قال لا ييمم عليه لأنه طعام تأكله النساء وخلافا لمن قال لا ييمم عليه إذا صار كالعقار في أيدي الناس كما قاله شيخنا (قوله) فيجعل مبالغة فيما تضمنه قوله كتراب من الجواز (أي) ويكون رادا بل على ابن بكير القائل لا يجوز التيمم على التراب إذا نقل (قوله) في النقل (أي) في جواز التيمم عليه مع النقل (قوله) حتى تحجر (أي حتى صارت صورة كصورة الحجر الذي هو من أجزاء الأرض فصحح التيمم عليه لذلك (قوله) إذا لم يجد غيره الخ) أي وأما مرجع وجود غيره مما يصح التيمم عليه فلا يصح

(١٦ - دسوقي أول) النقل السباح والرمل والجحر والمراد بالنقل هنا أن يجعل بينه وبين الأرض حائل وسيأتي معنى النقل في المعدن (ونيل) ولو وجد غيره وجعله من أجزاء الأرض بالنظر لصورته أذهوما جدد حتى تحجر (وخضخض) وهو الرقيق إذا لم يجد غيره من تراب أو غيره قال في ما إذا دم التراب وجد الطين وضع يديه عليه ونسف ما لا يطعم وييمم واليه أشار قوله (وفيها) نف به روي بحجم بأن يحفظهما بعد رفعهما عنه في الهواء قليلا ولا يضر الفصل به الملوأة (وناء) بأن يضعهما به رفقا

وجمع في المختصر بينهما (وجص) بكسر الهمزة وفتح الجيم وهو الحجر الذي اذا شوى صار جيرا (لم يطبخ) اي لم يشوفان شوى لم يجز التيمم عليه لخر وجهه بالصنعة عن كونه صعيدا (ومعدن) ١٢٢ عطف على تراب ثم وصفه بثلاث صفات عدمية بقوله (غير نقد) كبر ذهاب وقتار

التيمم على ذلك الطين هذا طاهره كعقب وفيه ان هذا مما يستعرب كيف يقال بصحته على النج ولو مع وجود غيره والحال انه ليس من اجزاء الارض وبصحته على الخضم خاض ان لم يوجد غيره مع انه من اجزاء الارض فقطت القواعد العكس والجواب ان مراد الشارح بقوله اذا لم يجد غيره اي واما ان وجد غيره فينبغي له ان لا يتيمم عليه لثلاث ايات يابها وان كان تيممه عليه صحيحا فلا بد من كلام الشارح على ظاهره وحينئذ فالتضمين خاض كالتيمم في صحة التيمم على كل وجد غيره اولا كذا قرر شيخنا (قوله وجع في المختصر) اي في مختصر ابن عبد الحكم بينهما فقال بخفف يديه في حال وضعهما عليه ثم يخففهما بعد رفعهما عنه في الهواء قليلا اه وكل منهما مستحب خوفا من تشويه الوجه لا واجب (قوله غير نقد اخ) وجه هذا التفصيل ان المعدن الذي لم يتصف بشئ من تلك الاوصاف لم يباين اجزاء الارض فساغ التيمم عليه وما اتصف بشئ من تلك الصفات مباين اجزاء الارض فلم يجز التيمم عليه (قوله كبر ذهاب اخ) مثال للنبي (قوله حتى صار في ايدى الناس متمولا) اي يباع بالمال فخرج بذلك عن كونه من اجزاء الارض والذهب والجوهر خرجا بسبب كونهما في غاية الشرف ثم ان ظاهر المصنف عدم تيممه على معدن النقد والجوهر ولو ضاق الوقت ولم يجد سواه وهو ما يقيد به ابن يونس والمأزى وذكر اللخمي وسندانه يقيم عليهما بعد منهما ورجح جد عجب الاول ورجح ح الثاني فاذا كان الشخص في ارض كلها نقد وكان عادما للماء ولم يجد ما يقيم عليه سقطت عنه الصلاة على الاول لانه من افراد قول المصنف الاتي وتسقط صلاة وقضاؤها بعدم ماء وصعيد ولا تسقط عنه على الثاني ويقيم على النقد الموجود (قوله ولم) اي معدني لان كان مصنوعا مطلقا من نبات او تراب كما هو ظاهر تيمس المصنف به للمعدن وهذا اطهر الاقوال الاربعة التي حكاه فيه ابن عرفة وهي جواز التيمم به مطلقا ولو مصنوعا طر الصورتين وعدم جواز التيمم عليه مطلقا والجواز ان كان معدنيا لا مصنوعا والجواز ان كان بأرضه وضاق الوقت وامام في عقب من جواز التيمم عليه ان كان مصنوعا من تراب او كان اصله ماء وجد ومنع التيمم عليه ان كان مصنوعا من نبات كخلفاء فهو استظهار من عند نفسه قاله شيخنا (قوله ورخام) اي وقبل ان الرخام لا يجوز التيمم عليه لانه من المعادن النفيسة المتمولة العالية الثمن واستظهره بعضهم والخلاف في الرخام المستخرج من الارض ولو دخلته صنعة النشر وامام دخلته صنعة الطبخ فلا يجوز التيمم عليه قولا واحدا (قوله في جواز التيمم عليها بموضعها) اي لان نقلت وصارت في ايدى الناس متمولة كالعقار في جواز التيمم عليها (قوله وكذا الصحيح على الراجح) اي خلافا لمن قال ان الصحيح يكره له ذلك والجواز خاص بالمرضى (قوله حائط لبن) اي التيمم على حائط لبن (قوله كثير) نعت لطاهر ونجس وذلك بان لا يخلط بشئ اصلا او يخلط بنجس او طاهر قليل وهو مادون الثلث (قوله والام يقيم عليه) اي والابان كان الطوب محروقا او مخلوطا بنجس او طاهر كثير وهو الثلث لم يقيم عليه فعلم ان مادون الثلث مغتفر والثلث فافوقه مضر في كل من الخلط الطاهر والنجس كذا قال بعضهم وقال بعضهم ان كان الخلط نجسا ضرا لثلاث لا مادونه وان كان الخلط طاهرا فلا يضر الا اذا كان غالبا لان تساويا (قوله ولو لم يجد غيره وضاق الوقت) اي خلافا للخمي حيث قال اذا لم يجد غيره وضاق الوقت تيمم عليه والافلال بن وكلام ح يقتضي ان الراجح ما قاله اللخمي واصله للابهرى وابن القصار والوقاري الخشب وقاله سند والقرافي وعبد الحق وابن رشد في المقدمات وقال الفاكهاني والشيباني هو الراجح والاطهر اه كلامه وكذلك اعتمد ايضا طي وشيخنا في حاشية خش وعقب (قوله بعد التكفين) اي بعد الادراج في الكفن اذا غسلت وقوله او تيممها اي وبعد تيممها الحاصل بعد التكفين اذا لم تغسل (قوله فالتيمم) اي لعدم الماء (قوله اي الجازم اخ) علم من كلامه ان الايسر له افراد ستة والمتردة افراد اربعة وانه يلحق به في الحكم ثلاثة فالجمله سبعة والراجح له افراد اربعة

فضة فلا يصح التيمم عليه (و) غير (جوهر) كياقوت ولؤلؤ وزمرد ومرجان مما لا يقع به التواضع لله (و) غير (منقول) من موضعه حتى صار في ايدى الناس متمولا وذلك (كشبة وملح) وحديد ونحاس ورصاص وكل وقدير ومغرة ورخام وكبريت في جواز التيمم عليها بموضعها ولو مع وجود غيرها (و) جاز (المرضى) وكذا الصحيح على الراجح (حائط لبن) اي على حائط من طوب لم يحرق ولم يخلط بنجس او طاهر كثير كبن والام يقيم عليه كما لا يتيمم على رماد (او حجر) غير محروق (لا) يقيم (بمحصر) ولو عليه غبار ما لم يكثر ما عليه من تراب حتى يسترها فانه من التيمم على التراب المنقول حينئذ (و) لا على (خشب) ولا على حشيش وحلواء ولو لم يجد غيره وضاق الوقت (و) (لزم) (فعلة في الوقت) لا قبله ولو اتصل ولو نفلا كفجر ووقت الفاتنة تذكرة والجنابة بعد التكفين او تيممها واذا علمت ان التيمم يجب

اول حقه اوزوال المانع قبل خروج الوقت يتيمم ندبا (اول المختار) ليدرك فضيلة الوقت (والمتردد) اى الشاك او اظان ظنا فريضا منه (فى لحوقه) مع علمه بوجوده امامه (او) فى (وجوده) يتيمم ندبا (وسطه) ومثله مريض عدم منا ولا واثاق لص او سبع ومسجون فيندب لهم التيمم وسطه وظاهره ولو آيسا اوراجيا (والراجح) وهو الجازم او الغالب على ١٢٣ ظنه وجوده اول حقه فى الوقت يتيمم

(آخره) ندبا وانما يجب لانه حين خوطب بالصلاة لم يكن واجدا للماء فدخل^٢ فى قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا (وفيه تأخير) اى الراجح (المغسب للشفق) وهو كالمعارض لما قبله من ان الوقت هنا الاختيارى ووقت المغرب مقدر بفعلها بعد تحصيل شروطها وعليه فالواجب التيمم بلا تأخير وقولنا كالمعارض لجواز ان يكون هذا الفرع مبنيا على ان وقتها الاختيارى ممتد للشفق فلا معارضة ثم ان هذا الفرع ضعيف والراجح عدم تأخيرها وفهم قوله اول المختار انه لو كان فى الضرورى لتييمم من غير تفصيل بين آيس وغيره وهو كذلك * ولما فرغ من واجباته وهى النية وتعميم الوجه واليدين للكوعين واستعمال الصعيد الطاهر ويعبر عنه بالضربة الاولى والمواالة شرع فى سننه بقوله (وسن ترتيبه) بأن يبدأ بالوجه قبل اليدين فان بكس اعاد المنكس وحده ان لم يصل به والا

فأجله تسعة عشر (قوله اول حقه) اى او الجازم او الغالب على ظنه عدم لحوق الماء قبل خروج الوقت مع علمه بوجوده امامه (قوله اول المختار) فان تيمم الآيس اول الوقت وصلى ثم وجد ماء فى الوقت بعد صلاته فلا إعادة عليه مطلقا سواء وجد ما يس منه او غيره كما هو مقتضى نقل ح والموافق ونص المدونة وقال ابن يونس ان وجد ما يس منه اعاد لخطئه وان وجد غيره فلا إعادة وضعفه ابن عرفة حيث حكاه بقيل بعد ان ذكر ما تقدم انظر بن (قوله ومثله) اى مثل المتردد فى تيممه وسط الوقت مريض عدم منا ولا اى أو آله وقوله وخائف اص او سبع اى على الماء واصل هذه العبارة للطراز (قوله وظاهره ولو آيسا اوراجيا) يعنى ان قول الطراز المريض الذى عدم منا ولا أو آله والخائف من لص او سبع على الماء والمسجون يندب لهم التيمم وسط الوقت ظاهره سواء كانوا آيسين او مترددين اوراجين لكنه خلاف ما تقدم للشارح عند قول المصنف كعدم تناول أو آله من جريان التفصيل وما قدمه هو الموافق لقول ابن عرفة وعدم آله رفعه كعدمه فجعل عدم آله الماء كعدم الماء فى التفصيل ومثله عدم تناول على الظاهر ويمكن حل كلام الطراز على المترددين وحينئذ فتوافقان انظر بن (قوله يتيمم آخره ندبا) هذا هو المعتمد خلافا لمن قال بالوجوب كاذ كره فى التوضيح (قوله فدخل فى قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا) اى فكان مقتضى الامر وجوب التيمم اول الوقت لكنه اخر نظر الراجح فجعل له حالة وسطى ان قلت جعل التأخير مندوبا يخالف قول المصنف واعاد المقصر اى المخالف فى الوقت فان ظاهره الوجوب قلت المندوب قد تعاد الصلاة لاجله فى الوقت الا ترى ان الصغيرة تؤمر ندبا بالستر الواجب على الحرمة فان تركت ذلك اعادت فى الوقت على ان الاعادة هنا مراعاة لمن يقول بوجوب تأخير الراجح (قوله وقولنا كالمعارض) اى ولم نقل انه معارض له حقيقة (قوله لجواز ان يكون الخ) كذا فى التوضيح قال ح ويمكن ان يقال امره بالتأخير مراعاة للخلاف لقوة القول بالامتداد فلا يلزم ان يكون هذا الفرع مبنيا على مقابل المشهور وتكون هذه الصورة كالمستثناة من قولهم الراجح يؤخر لا خرا المختار فيقال الا فى المغرب وهو ظاهر المدونة لمن تأملها اه (قوله انه لو كان) اى عادم الماء (قوله شرع فى سننه) وهى لثلاثة على ما قال المصنف واربعة على ما قال غيره (قوله والمسح من الكوعين الى المرفقين) قد صرح ابن رشد فى المقدمات بترجيح القول بسنة ذلك المسح واقصر عليه عياض فى قواعده وغيره فسط اعترض البساطى القائل ان المسح للمرفقين واجب فكيف يجعله المصنف سنة مع ان النقل وجوبه (قوله وتجديد ضربه) المراد بالضرب الوضع الخفيف لا حقيقته وهو الامساس بعنف وحينئذ فى كلام المصنف تجوز حيث اطلق اسم الملزوم واراد اللازم لانه يلزم من الضرب الوضع والامساس وقال ليدبره ردا على القائل انه يمسح بالثانية الوجه ايضا مع اليدين وعلى المشهور يمسح بالضربة الثانية اليدين فقط لا يقال كيف يمسح الواجب اعنى اليدين للكوعين بما هو سنة لا نأقول ان الواجب باق من الضربة الاولى مضاف اليه الضربة الثانية بدليل انه لو تركها وفعل الوجه واليدين معا بالضربة الاولى اجزاء (قوله نقل ما تعلق بهما) اى باليدين من العبار يعنى لوجهه ويديه (قوله صح) اى تيممه على الاظهر كذا ذكر المصنف فى التوضيح عن ابن عبد السلام ثم قال وفيه نظر لان تيممه لم يحصل للاعضاء بل للممسوح وشرع النقص الخفيف خشية ان يضره شئ من العبار فى عينيه اه (قوله وهو ظاهر) اى لانه بمثابة التيمم على الحجر وارتضى هذا العلامة النفراوى فى شرح الرسالة وشيخنا وحينئذ فاقى عقب عن الفيشى من بطلان التيمم غير ظاهر (قوله وندب تسمية) اى بان يقول بسم الله الرحمن الرحيم على الاظهر او باسم الله فقط على ما مر من الخلاف فى الوضوء ولا يستحب ان يكون فى موضع طاهر كالوضوء لفقد العلة المتقدمة فى الوضوء

اجزاء (و) سن المسح من الكوعين (الى المرفقين و) سن (تجديد ضربه) ثانية (ليديه) وبقى عليه سنة رابعة وهى نقل ما تعلق بهما من العبار بأن لا يمسح على شئ قبل ان يمسح وجهه ويديه فان فعل صح على الاظهر ولم تأت بالسنة وظاهر النقل ولو كان المسح قوا وهو ظاهر ثم شرع فضائله بقوله (وندب تسمية) وسما الوضوء الا على ذكر الله وانقبال قبالة (و)

يُظَاهِرُ) أَي مِنْ ظَاهِرٍ (يُمْنَاهُ يَسْرَاهُ) بِأَنْ يَجْعَلَ ظَاهِرَ اطِّرَافِ يَدِهِ الْيُمْنَى فِي بَاطِنِ يَدِهِ الْيُسْرَى ثُمَّ يَمُرُّهَا (إِلَى الْمُرْفَقِ) فَأَبْضَا عَلَيْهَا بِكَفِّ الْيُسْرَى (ثُمَّ مَسَحَ الْبَاطِنَ) أَي بَاطِنَ الْيُمْنَى مِنْ (ثُمَّ) مَسَحَ (يَسْرَاهُ كَذَلِكَ) أَي مِثْلَ مَا فَعَلَ (طَى الْمُرْفَقَ) (لَا تَحْرَأُ الصَّابِعَ) مِنَ الْيُمْنَى (ثُمَّ) مَسَحَ (يَسْرَاهُ كَذَلِكَ) أَي مِثْلَ مَا فَعَلَ

فِي الْيُمْنَى ثُمَّ يَخْلُلُ أَصَابِعَهُ وَجُوبًا كَمَا تَقْدُمُ (وَبَطُلَ) التَّيْمُ (بِمَبْطُلِ الْوُضُوءِ) مِنْ حَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ وَيَجْرِي فِيهِ وَلَوْ شُكَّ فِي صَلَاتِهِ ثُمَّ بَانَ الظَّهْرُ لَمْ يَعُدْ (وَبَطُلَ) (بِوُجُودِ الْمَاءِ) الْكَافِي أَوْ الْقُدْرَةِ عَلَى الِاسْتِعْمَالِ (قَبْلَ) الدُّخُولِ فِي (الصَّلَاةِ) أَنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ لِأَدَاءِ رُكْعَةٍ بَعْدَ اسْتِعْمَالِهِ وَالْأَفْلَا (لَا) أَنْ وَجَدَهُ بَعْدَ الدُّخُولِ (فِيهَا) فَلَا يَبْطُلُ بَلْ يَجِبُ اسْتِمْرَارُهُ فِيهَا وَلَوْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ لَدُخُولِهِ بِوَجْهِ جَانِزٍ (إِلَّا) شَخْصٍ (نَاسِيَةٍ) بِرَحْلَةٍ قَتِيمَةٍ وَدَخَلَ فِيهَا قَدْ كَرِهَ فِيهَا فَانْهَاتِ بَطُلَ أَنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ لِأَدَاءِ رُكْعَةٍ بَعْدَ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ وَالْأَفْلَا لِأَنْ تَذْكُرَهُ بَعْدَهَا كَمَا سَيَأْتِي * وَلَمَّا بَيَّنَّ حُكْمَ مِنْ وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ التَّيْمُمِ وَقَبْلَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ وَحُكْمَ مِنْ وَجَدَهُ فِيهَا تَسْرِعُ بَيْنَ حُكْمَ مِنْ وَجَدَهُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا فَقَالَ (وَيُعِيدُ الْمُقْصِرُ) أَي كُلَّ مُقْصِرٍ صَلَاتَهُ نَدْبًا (فِي الْوَقْتِ وَصَحَّتْ الصَّلَاةُ) (أَنْ لَمْ يَعُدْ) وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِمَا عُلِمَ التَّزَامًا وَلَمَّا كَانَ تَحْتَ الْمُقْصِرِ أَفْرَادَ فَصْلِهَا بِالْتَّمِثِ بِقَوْلِهِ (كَوْاجِدُهُ)

وَهِيَ التَّطَايُرُ (قَوْلُهُ بِظَاهِرِ يُمْنَاهُ) الْبَاءُ بِمَعْنَى مِنَ الْإِبْدَائِيَّةِ وَفِي الْكَلَامِ حَذْفُ مُضَافٍ أَيْ مِنْ مُقَدِّمِ ظَاهِرِ يُمْنَاهُ وَأَمَّا الْبَاءُ فِي قَوْلِهِ بِسْرَاهُ فَهِيَ لِلدَّالَةِ (قَوْلُهُ بِأَنْ يَجْعَلَ ظَاهِرَ اطِّرَافِ يَدِهِ الْيُمْنَى فِي بَاطِنِ الْخِ) الَّذِي فِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا تَقْلَامًا مِنْ خَطِّ بَعْضِ شَيْخُوهُ بِأَنْ يَجْعَلَ أَصَابِعَهُ قَطْعًا دُونَ بَاطِنِ كَفِّهِ عَلَى ظَاهِرِ يُمْنَاهُ ثُمَّ فِي عَوْدِهِ عَلَى بَاطِنِ الذَّرَاعِ يَمْسَحُ بِبَاطِنِ الْكَفِّ اهـ (قَوْلُهُ ثُمَّ يَخْلُلُ أَصَابِعَهُ) أَي ثُمَّ يَبْعُدُ مَسْحَ الْيَدَيْنِ يَخْلُلُ أَصَابِعَهُ فَلَا يَخْلُلُ كُلَّ يَدٍ بَعْدَ مَسْحِهَا كَمَا هِيَ فِي الْوُضُوءِ وَتَقْدُّمُ أَنْ التَّخْلِيلَ يَكُونُ بِطِنِ أَصْبَعٍ أَوْ أَكْثَرٍ لَا يَجْنِبُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْسَحْ صَعِيدًا وَحِينَئِذٍ فَلَا يَتَأْتِي أَنْ يَحْصُلَ مِنْ تَخْلِيلٍ وَاحِدَةٍ تَخْلِيلُ الْآخَرَى (قَوْلُهُ وَبَطُلَ التَّيْمُمُ) أَي سِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ التَّيْمُمُ لِحَدَثٍ أَصْغَرٍ أَوْ أَكْبَرَ وَيَصِيرُ مِمَّنْوعًا مِنَ الْعِبَادَةِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مَبَاحَةً لَهُ (قَوْلُهُ مِنْ حَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ) أَي وَهُوَ السَّبَبُ وَالرَّدَّةُ وَالشُّكُّ فِي الْحَدَثِ أَوْ فِي السَّبَبِ وَاعْلَمْ أَنَّ التَّيْمُمَ يَبْطُلُ بِكُلِّ مَا بَطُلَ الْوُضُوءُ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ التَّيْمُمُ لِحَدَثٍ أَكْبَرَ فَتَوَاقَضَ الْوُضُوءُ وَأَنْ كَانَتْ لَا تَبْطُلُ الْعِلَلُ أَلَكْنَهَا بَطُلُ التَّيْمُمِ الْوَاقِعُ بِدَلَاغَتِهِ وَيَعُودُ جَنْبًا عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ بَنَى التَّيْمُمَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ وَلَوْ قُلْنَا أَنَّهُ لَا يَعُودُ جَنْبًا يَنْبَى التَّيْمُمُ مِنَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ وَغَيْرُهُ أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا عَادَ جَنْبًا لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ظَاهِرًا أَوْ قَلْنَا لَا يَعُودُ جَنْبًا يَقْرَأُ ظَاهِرًا (قَوْلُهُ وَبَطُلَ بُجُودُ الْمَاءِ قَبْلَ الصَّلَاةِ) أَي بَاءُ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ أَنَّ التَّيْمُمَ لَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ أَمَّا عَلَى أَنَّهُ يَرْفَعُهُ فَلَا يَبْطُلُ بُجُودُ الْمَاءِ قَبْلَ الصَّلَاةِ (قَوْلُهُ أَنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ) أَي الَّذِي هُوَ فِيهِ ضَرُورِيًا وَاخْتِيَارِيًا هَذَا هُوَ الْمُتَعَيِّنُ وَمَا قَوْلُ عُبَيْدٍ لَا يَبْطُلُ تَيْمُمُهُ فِي الضَّرُورِيِّ فَلَا قَائِلَ بِهِ سِوَاهُ أَنْظِرْ بَيْنَ (تَنْبِيهِ) لَوَيْتِمُهُ ثُمَّ وَجَدَ مَاءً وَرَأَى مَا نَعَا عَلَيْهِ مِنْ سَبْعٍ وَنَحْوِهِ فَانْ بَصَرَ الْمَاءَ أَوْ لَمْ يَبْصُرْ الْمَانِعَ بَعْدَ ذَلِكَ بَطُلَ تَيْمُمُهُ لِاحْتِمَالِ تَقَرُّبِهِ وَإِنْ السَّبْعَ أَعْمَاجًا بَعْدَ تَيْمُمِهِ وَرَأَى الْمَانِعَ قَبْلَ رُؤْيَةِ الْمَاءِ أَوْ رَأَاهُ مَعَالِمَ يَبْطُلُ تَيْمُمُهُ (قَوْلُهُ لِأَنْ وَجَدَهُ) أَي أَوْ قَدَّرَ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ بَعْدَ الدُّخُولِ فِيهَا فَلَا يَبْطُلُ تَيْمُمُهُ بَلْ يَجِبُ اسْتِمْرَارُهُ فِيهَا وَلَا تَسْتَحِبُّ لَهُ الْإِعَادَةُ حَيْثُ كَانَ غَيْرَ مُقْصِرٍ وَسِوَاهُ كَانَ آتِيًا مِنْ وَجُودِ الْمَاءِ أَوْ كَانَ مُتَرَدِّدًا فِي وَجُودِهِ أَوْ لِحُوقِهِ أَوْ كَانَ رَاحِيًا فَلَا يَنْتَعِلُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ التَّنْقِيلِ خِلَافًا لِمَا قَالَهُ سَنَدٌ مِنْ قَطْعِ الرَّاجِي وَلَعَلَّهُ مَبْنَى عَلَى الْقَوْلِ بِأَنْ تَأْخِيرُ الرَّاجِي لِآخِرِ الْوَقْتِ وَاجِبٌ لَا مَنُودُوبٌ وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ ضَعِيفٌ قَرَّرَهُ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ لِأَنْ تَذْكُرَهُ بَعْدَهَا) أَي فَلَا نَبْذَالَ وَبَعِيدٌ فِي الْوَقْتِ فَقَطْ وَقَوْلُهُ كَمَا سَيَأْتِي أَي فِي قَوْلِهِ وَنَاسٌ ذَكَرَ بَعْدَهَا (قَوْلُهُ وَبَعِيدُ الْمُقْصِرِ) أَي إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ صَلَاتِهِ وَالْمُرَادُ بِالْمُقْصِرِ مَنْ قَصَرَ عَنِ الطَّلَبِ الْمَأْمُورَ بِهِ فِي قَوْلِهِ سَابِقًا طَلَبًا لَا يَشُقُّ بِهِ وَقَوْلُهُ فِي الْوَقْتِ أَي الْمُخْتَارُ فَإِنَّ الْعَهْدَ الَّذِي كَرَى أَي فِي الْوَقْتِ الْمُتَقَدِّمَ ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ فَلَا يَسْأَلُ الْمُخْتَارَ (قَوْلُهُ أَنْ لَمْ يَعُدْ) أَي سِوَاهُ تَرَكَّ الْإِعَادَةَ نَاسِيًا أَوْ عَامِدًا وَأَنْ كَانَتْ الْمَسْئَلَةُ مُفَرَّضَةً فِي الْمَقْدَمَاتِ وَأَنْ الْحَاجِبُ فِي النَّاسِ لَكِنْ الظَّاهِرُ أَنَّ الْعَامِدَ كَذَلِكَ كَمَا ذَكَرَهُ فِي التَّوَضُّعِ أَنْظِرْ بَيْنَ (قَوْلُهُ تَصْرِيحٌ بِمَا عُلِمَ التَّزَامًا) أَي لِأَنَّ كُلَّ مَنْ طَلَبَتْ مِنْهُ الْإِعَادَةُ فِي الْوَقْتِ تَصَحُّ صَلَاتِهِ أَنْ لَمْ يَعُدْ وَأَعْمَاصُ ذَلِكَ لِلرَّدِّ عَلَى ابْنِ حَبِيبٍ الْقَائِلِ أَنْ تَارَكَ الْإِعَادَةَ فِي الْوَقْتِ وَلَوْ نَاسِيًا بَعِيدًا أَوْ جُوبًا وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ صَارَ كَالْمُخَالِفِ لِمَا هُمُ بِهِ فَعُوقِبَ بِطَلَبِ الْإِعَادَةِ أَدَاوَلَمْ يَرِ التَّسْيَانَ عَذْرًا يَسْقُطُ عَنْهُ التَّنْقِيضُ (قَوْلُهُ فَصْلُهَا) أَي بِئِنَّهَا بِالْتَّمِثِ (قَوْلُهُ كَوَاجِدُهُ بِتَعَرُّبِهِ) حَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي مَحَلٍّ وَجَزَمَ وَجُودَ الْمَاءِ فِيهِ أَوْ شُكَّ فِي وَجُودِ الْمَاءِ بِهِ ثُمَّ أَنَّهُ طَلَبَهُ طَلَبًا لَا يَشُقُّ بِهِ فَلَمْ يَجِدْهُ قَتِيمًا وَصَلَّى ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ صَلَاتِهِ بِقَرْبِهِ بِأَنْ وَجَدَهُ بِالْمَحَلِّ الَّذِي طَلَبَهُ فِيهِ طَلَبًا لَا يَشُقُّ بِهِ فَانْ يَعِيدُ فِي الْوَقْتِ أَمَّا لَوْ تَرَكَ الطَّلَبَ وَتَيْمُمَ وَصَلَّى ثُمَّ وَجَدَهُ فَانْ يَعِيدُ أَدَاوَلَمْ يَبْطُلِ التَّيْمُمُ وَكَذَا أَنْ طَلَبَهُ وَلَمْ يَجِدْهُ قَتِيمًا ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ قَبْلَ صَلَاتِهِ فَانْ التَّيْمُمُ يَبْطُلُ فَانْ صَلَّى بِهِ أَعَادَ أَدَا (قَوْلُهُ أَوْ رَحَلَهُ) حَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذَا خَرَجَ مِنْ جُودِ الْمَاءِ فِي رَحْلِهِ أَوْ طَرَفَ ذَلِكَ أَوْ شُكَّ فِيهِ فَطَلَبَهُ فِي رَحْلِهِ فَلَمْ يَجِدْهُ قَتِيمًا وَصَلَّى ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ صَلَاتِهِ فِي رَحْلِهِ فَانْ يَعِيدُ فِي الْوَقْتِ قَالَ عَجَّ وَشَمَلَ قَوْلُهُ أَوْ رَحَلَهُ مِنْ نَسْيِ الْمَاءِ وَمِنْ جَهْلِهِ كَمَا إِذَا وَضَعْتَهُ زَوْجَتَهُ فِي رَحْلِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ وَلَيْسَ هَذَا بِتَكَرَّارٍ مَعَ قَوْلِهِ وَنَاسٌ ذَكَرَ بَعْدَهَا بِالنِّسْبَةِ لِصُورَةِ التَّسْيَانِ لِأَنَّ هَذَا فِي مَنْ طَلَبَ وَقَصَرَ فِي الطَّلَبِ فَلَمْ يَقِفْ عَلَى عَيْنِ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَهُ فِيهِ وَمَا سَيَأْتِي لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ طَلَبٌ أَصْلًا وَأَمَّا

أَيِ الْمَاءِ الَّذِي طَلَبَهُ طَلَبًا لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ (بِقَرْبِهِ) بَعْدَ صَلَاتِهِ فَبَعِيدٌ فِي الْوَقْتِ لَتَقْصِيرِهِ أَدَاوَلَمْ يَبْصُرْ لَوْ جَدَهُ

فان وجد غيره فلا إعادة (و) وجد في (رحله) بعد ان طلبه فيه فلم يجده ثم وجده بعد الصلاة فان وجد غيره فلا إعادة فان لم يطلبه بقرعة
او رحله اعاد ابدافني كل من المثلثين ثلاث صور (لا ان ذهب) اي ضل (رحله) بالماء وقش عليه فلم يجده حتى خاف خروج الوقت فتييم
وصلى ثم وجده بمائه فلا إعادة لعدم قصيره (و) كشخص (خائف لص او سبع) او تمساح بأخذ الماء من البحر فتييم وصلى فيعيد في الوقت
بأربعة قيود ان يبين عدم ماخافه بأن ظهر انه شجر مثلاً وان يتحقق الماء المنزع ١٢٥ منه وان يكون خوفه خرمًا وظنا وان

يجد الماء بعينه فان تبين
حقيقة ماخافه او لم تبين
شيء او لم يتحقق الماء او
وجد غير الماء الخوف فلا
إعادة وأما لو كان خوفه
شكاً او وهماً فلا إعادة
اذا (و) (ك) مريض
قادر على استعمال الماء
(عدم تناول) قتييم
وصلى ثم وجد المناول
فيعيد في الوقت حيث كان
لا يتكرر عليه الداخلون
لنقصه في تحصيله فان
كان يتكرر عليه الداخلون
فاتفق انه لم يدخل عليه
احد قتييم وصلى فلا إعادة
عليه لعدم قصيره (و)
(راج قدّم) تيممه على
آخر الوقت ثم وجد الماء
الذي كان يرجوه فيعيد
في الوقت لنقصه لان
وجد غيره فلا إعادة (ومتروك
في الحق) فيعيد في الوقت
ولو لم يقدم عن وقته ولذا
اخره عن القيد بخلاف
المتروك في الوجود فلا يبعد
مطلقاً على المعتمد لاستناده
للأصل (وناس) للماء الذي
في رحله تيمم وصلى ثم
(ذكر) الماء بعينه
(بعدها) فيعيد في

تذكر بعد الفراغ قاله شيخنا في الحاشية (قوله فان وجد غيره فلا إعادة) تبع الشارح في هذا الكلام عقب
قال بن وفيه نظر بل الذي في النص انه يعيد مطلقاً وان وجد غيره واجاب بعضهم بأن المراد بقوله ولو وجد غيره
اي وجد ماء لم يكن موجوداً حين الطلب بأن طرأ بسبب وجود مطر أو مجيء مرفة فهذا الإعادة فيه اه كلامه
اي وأما ما في النص من اعاد من وجد غيره فالمراد به غير موجود في المحل حين الطلب (قوله فان وجد غيره)
اي الذي كان رحله بأن طرأ بسبب مجيء مرفة أو مطر (قوله ثلاث صور) وذلك لان الماء الذي يجده بعد
صلاته بقرءه او رحله تارة لا يطلبه حين تيممه وتارة يطلبه اذا طلبه ولم يجده وتيمم وصلى تارة يجد ما طلبه
وتارة يجد غيره (قوله حتى خاف خروج الوقت قتييم الخ) طاهره ان من ضل رحله لا يتييم حتى يضيّق الوقت
وليس كذلك بل ظاهر كلامهم ان من ضل رحله كعدم الماء فيفصل فيه بين الآيس وغيره اه بن (قوله
تخائف لص) صورته انسان سافر نزل بمحل ويتحقق ان في موضع كذا من ذلك المحل ماء لكنه خاف على نفسه
من لص او سبع اذا ذهب لذلك الماء وايس من زواله قبل خروج الوقت قتييم وصلى ثم تبين له عدم ماخافه وانه
لم يكن على الماء لص ولا سبع فانه يعيد في الوقت واستشكل كون الخائف بما ذكره مقصراً مع انه لا يجوز
التغرير بنفسه واجيب بأنه لما تبين عدم ماخافه وكان خوفه كلاً خوفاً كان عنده تقصير في عدم تثبته (قوله
ان يبين عدم ماخافه) قال طي هذا القيد ذكره البساطي واعتمده عجم ومن تبعه ولم يذكره الشارح بهرام
ولا المؤلف في التوضيح ولا ابن عبد السلام ولذا خالف فيه بعضهم اه بن (قوله ومريض عدم تناول) قال
ابن ناجي الاقرب انه لا إعادة مطلقاً على المريض الذي عدم تناولاً سواء كان لا يتكرر عليه الداخلون او كانوا
يتكرر ون عليه لانه اذا لم يجد من ينالوه اباه انما ترك الاستعداد للماء قبل دخول الوقت وهو مندوب اليه على
ظاهر المذهب وذلك لا يضر فلا إعادة مطلقاً اه بن (قوله وراج قدّم) مثله المتردد في الوجود اذا قدم كفي
عقب تبعا لابن فرحون لكن رده بن بانه غير صحيح اذا المتردد في وجود الماء لا يعيد مطلقاً سواء تيمم في وقته او
قدم كائن عليه في الشامل والتوضيح وارتضاه ايضا (قوله ولذا اخره عن القيد) اي وهو قوله قدّم (قوله فلا
يعيد مطلقاً) اي سواء تيمم في الوقت او قدم ثم وجد الماء بعد الصلاة وقوله على المعتمد قد علمت ان مقابله
ما ذكره عقب (قوله بعيدا) وذلك لبطان تيممه بمجرد تذكركه فيها (قوله فيعيد في الوقت) اي الاختباري
(قوله وكتييم على مصاب بول) اي فانه يطلب باعادة تلك الصلاة ندبا في الوقت وظاهراً اقول اهل المذهب
واطلاقاتهم انه يطلب بالاعادة في الوقت مطلقاً اي سواء وجد طاهر احوال تيممه عليه او لم يجد الا انه اذا لم يجد
غيره يكون كعدم الماء الصعيد لان طهارة الصعيد واجبة والتنجس معدوم الطهارة فلا يطلب حينئذ بالتيمم
به فان تيمم به وجد الطاهر في الوقت اعاد وما قول عجم محل إعادة التيمم على مصاب بول اذا وجد حال التيمم
عليه طاهر او الا فلا إعادة ففيه نظر كما علمت انظر طي (قوله واول بالمسكوك) يحتمل ان المراد اول كلامها
بالمسكوك في اصابة النجاسة له اي هل خالطته نجاسة او لا فلو تحققت الاصابة لا إعادة ابداً كما قال الشارح وعلى
هذا فيكون اشارة لتأويل ابن حبيب واصبغ وعلى هذا التمرير درج البساطي وقت وابن مروزق ويحتمل ان
لمراد بالمسكوك ما لم تطهر فيه عين النجاسة مع تحقق اصابته او ما اذا ظهرت فيه عين النجاسة لا إعادة ابداً
وعلى هذا فيكون اشارة لتأويل ابى الفرج لكن يبعد ارادة المصنف لتأويل ابى الفرج مقابلة المشكوك بالمحقق

الوقت وقدّم انه اذا ذكره فيها بعيدا (كقصر) في تيممه (على) مسح (كوعيه) فيعيد في الوقت لقوة القول بالوجوب الى المرفقين (لا)
مقتصر (على ضربة) فلا يعيد لضعف القول بوجوب الضربة الثانية (وكتييم على مصاب بول) اي على ارض اصابها بول او غيره من
النجاسات واستشكلت الاعادة في الوقت مع انه تيمم على صعيد نجس فهو كمن قوضاً بعماء متنجس فكان القياس الاعادة باو اجب بأجوبة
اقتصر المصنف منها على اثنين بقوله (واول) قولها التيمم على موضع نجس بعد الوقت (بالمسكوك) في اصابته اي هل خالطته نجاسة او لا
فلو تحققت الاصابة لا إعادة

(والمحقق) الاصابة بالنجس (واقصر) الامام (على) اعادة (الوقت) مراعاة (للقائل) من الاثمة (بطهارة الارض بالجفاف) كمحمد بن الحنفية والحسن البصري وظاهره انه لا فرق بين تحقق الاصابة بالنجس قبل التيمم او بعده وهو كذلك وعلم ان كل من امر بالاعادة فانه يعيد بالماء الا المقصر على ١٢٦ كوعيه والتيمم على مصاب بول ومن وجد بشوبه او بدنه او مكانه نجاسة ومن تذكر

احدى الحاضرتين بعد ماضى الثانية منهما ومن يعيد في جماعة ومن يقدم الحاضرة على يسير المنسى فان هؤلاء يعيدون ولو بالتيمم وان المراد بالوقت الوقت الاختياري الا في حق هؤلاء فانه الضروري ماعدا المقصر على كوعيه فانه الاختياري (ومنع) اى كره على المعتمد (مع) عدم ماء تقبيل متوض من ذكر او اشى وكذا غيره من نواقض الوضوء الا ان يشق عليه (و) جاع (مغتسل) كذلك ولو عاد ماء لانه يتنقل من تيمم الاصغر للأكبر (الاطول) ينشأ عنه ضرر فيجوز الجاع (وان نسي) من فرضه التيمم (احدى) الصلوات (الجس) ولم يعلم عينا (تيمم) خسا لكل صلاة تيمم لان من جهل عين منسية صلى خسا كما سيأتى وكل صلاة لابد لها من تيمم (وقدم) في الغسل (ذو) ماء مات معه جنب (حي) ملقية الملك ولو كان الماء للحى لكان احق به (الا

لانها تقتضى ان المراد الشك في الاصابة ولذا حمله الشارح كغيره على تأويل ابن حبيب واصبغ (قوله) وبالمحقق (الح) هذا التأويل للقاضى عياض (قوله) مراعاة (الح) هذا من باب مراعاة الخلاف وليس فيه تقليد لمجتهد آخر الذى هو ممنوع (قوله) وظاهره انه لا فرق (الح) اى خلافا لقول ابن حبيب واصبغ ان علم باصابة النجاسة لما تيمم عليه حين التيمم اعاد ابدان لم يعلم بذلك حين التيمم بل جهل ذلك او شك ثم علم بعد التيمم اعاد في الوقت (قوله) قبل التيمم متعلق بقوله تحقق (قوله) وان المراد بالوقت (قوله) الذى تطلب فيه الاعادة (قوله) اى كره على هذا اجل ابن رشد قول المدونة يمنع وطء المسافر وتقبيله لعدم ماء يكفيه ما قال طنى وهو المعتمد واستشكل ما ذكره المصنف من المنع بحوار السفر في طريق يتيقن فيه عدم الماء طلبا للمال ورعى المواشى واجيب بالفرق بين تحوير ترك مقدور عليه قبل حصوله والمنع منه بعده والمقدور عليه الذى جوزوا تركه قبل حصوله هو الطهارة المائية وحاصله ان الطهارة المائية في المسئلة المعترض بها غير حاصلة بالفعل فلذا جاز تركها وفي مسئلة المصنف حاصلة بالفعل فلذا منع تركها (قوله) من ذكر او اشى (فيمنع الرجل من) تقبيل زوجته والمرأة من تقبيل زوجها (قوله) وكذا غيره (قوله) وكذا غيره (قوله) الا ان يشق عليه (قوله) اى عدم ذلك الغير كان يشق عليه عدم اخراج الريح والبول والعائط والمس والمس (قوله) الا ان يشق عليه (قوله) كذا (قوله) اى يمنع ذكر او اشى وكذا اخراج المنى بغير جماع كباشرة فلا يجوز للزوج الجماع اذا كان طاهرا وعاد الماء ولا يجوز للزوجة ان تمسكه من نفسها (قوله) ولو عاد ماء (قوله) اى والحال ان ذلك المعتسل عادم للماء بان كان يصلى قبل الجماع بالتيمم (قوله) يشأ عنه ضرر (قوله) اى بدنه او خوف العنت وقوله فيجوز الجماع اى ويجوز لها ان تمسكه من نفسها وينقلان للتيمم وقول المصنف الا لاطول راجع لجماع مغتسل لاله ولما قبله وهو التقبيل لانه لا يتصور ضرر بترك التقبيل وايضا الجماع فيه اكسار الشهوة وتسكين ما عنده بخلاف التقبيل فانه يحرك الشهوة ويهيجها (قوله) وان سى احدى الخمس (الح) اى وان نسي احدى النهاريات صلى ثلاثا كل صلاة بتيمم وان نسي احدى الليلتين صلى اثنتين كل صلاة بتيمم وهذه المسئلة مستفادة من قوله سابقا لا فرض آخر (قوله) وقدم ذوماء مات معه جنب (حى) اى فيعسل الميت صاحب الماء ويقيم الجنب الحى (قوله) لكان احق به (قوله) اى من الميت فيقيم الميت ويعسل بالماء صاحبه الجنب الحى (قوله) الانحرف عطش) استثناء منقطع وينبغى ان يكون مطلق الحاجة من جفن وطبخ مثل العطش كذا فى كبر خش (قوله) فيقدم الجنب (قوله) اى فى الغسل بذلك الماء ويقيم الميت (قوله) وضمن قيمته) فيؤديه لورثة الميت حال ان كان مليا وتبعها ذمته ان كان معدما ولا يرد على هذا قول المصنف في مسئلة المضطر الاية وله الخ ان وجد اى فان لم يوجد فلا يتبع بشئ لان ذلك فى المضطر وهذا اخف منه واورد على قول المصنف وضمن قيمته بأن الماء مثلى فكان مقتضاه ضمان المثل لا القيمة واجيب بأن الوضوء المثل اكان اما بوضعه وهو غاية الحرج لانه لا يصل الماء لذلك الحمل واما بوضعه التحاكم اى عند القدوم لبلد فيها فاصح بحكمه وقد لا يكون له قيمة فيه فيكون غبنا على الورثة فارتكبت حالة الوسطى لا ضرر فيها على احد وهى لزوم القيمة بمحل اخذه (قوله) وتسقط صلاة وقضاؤها (الح) ظاهره امكن ايماءه للارض ام لا وانما سقط عنه الاداء والقضاء لان وجود الماء والصعب بشرط وجوب ادائها وقد عدم بشرط وجوب القضاء تعلق الاداء بالقاضى وما ذكره المصنف قول مالك وقال اصبغ يقضى ولا يؤدى لان

القضاء

لحرف عطش) على الحى آدميا او حيوانا محترما فيقدم على الميت صاحب الماء حفظا للنفوس

ويقيم الميت (ككونه) اى الماء مملوكا (لهما) اى للميت والجنب الحى فيقدم الجنب ترجيح الجانب الحى لخطابه وعدم خطاب الميت (وضمن) الحى المقدم فى خوف العطش وفى كونه لهما (قيمته) جميعها فى الاولى وحظ الميت فى الثانية لورثة الميت فهما (وتسقط صلاة) اى اعادة الوضوء (قضاءها) فى الماء (قضاءها) اى اداء التراب (عدم ماء وصعيد)

كصلوب او فوق شجرة وتحت سبع مثلاً او عجوس في حبس مبنى بالآجر ومفر وش به مثلاً (فصل في مسح الجرح او الجبيرة) بدلا عن
الفصل للضرورة (ان خيف غسل جرح) بالضم اسم للمحل وبالفتح المصدر وليس بمراد ١٢٧ هنا خوفاً (كالتيمم) اي كالحرف المتقدم

فيه افي قوله او خافو
باستعماله مرضاً او زيادته
او تأخر برء (مسح) مرة
وجوب ان خيف هلاك
او شدة اذى كتهطيل
منفعة من ذهاب سمع
او بصر مثلاً والافندبا
ومثل الجرح غيره كالرمد
(ثم) ان لم يستطع المسح
عليه مسحت (جبيرة) اي
جبيرة الجرح وهي الدواء
الذي يجعل عليه وفسرها
ابن فرحون بالاعواد التي
تربط على الكسر والجرح
ويعمها بالمسح والالام يجزوه
ويجوز لمن يقدر على
ترك الدواء وترك خرقه
على الرمد ولكن كان
الماء يضره ان يضعه لاجل
ان يمسح ولا يرفعه حتى
يصلى والابطل وضوءه او
غسله على ماسياتي (ثم)
ان لم يقدر على مسح
الجبيرة مسحت (عصابتها)
التي تربط فوق الجبيرة
وكذا ان تعذر حلها ولو
تعددت العصائب حيث لم
يمكنه المسح على ما تخننها
والالام تجزوه ثم شبهه فيما
تدبره سأل قوله
(كفصد) اي كفسده
على قصد مسيرته ثم
عصابتها (و) عليه
(مرارة) تجعل على ظفر
كسر ولو من غير مباح

القضاء فرع عن تعليق الاداء ولو غير القاضى اي ان وجوب القضاء فرع عن تعليق الخطاب بالاداء ولو غير
القاضى من الناس وانما كان لا يؤدى لان وجود الماء والصعيد شرط في وجوب الاداء وقد عدم وقال
اشهب يجب الاداء فقط نظر الى ان الشخص مطلوب بما يمكنه والاداء ممكن له وقال ابن القاسم يجب الاداء
والقضاء احتياطاً وقال القاسمي محل سقوطها اداء وقضاء اذا كان لا يمكنه الاعماء للتيمم كالعجوس يمكن مبنى
بالآجر ومفرش به فان امكنه الاعماء كالبروط ومن فوق شجرة وتحت سبع مثلاً فانه يؤمى للتيمم الى الارض
بوجهه ويديه يؤديهما ولا قضاء عليه (قوله كصلوب الخ) اي وكراكب سفينة لا يصل للماء (قوله او فوق
شجرة) اي والحال انه لا يمكنه التيمم عليها ولا التيمم عليها وصلى بالاعماء فاندفع ما يقال قد تقدم ان المعتمد
جواز التيمم على الخشب عند عدم غيره وحينئذ فكيف يعد من كان فوق الشجرة وتحت سبع
عادم للصعيد او يقال ان الشارح بنى كلامه هنا على ما مر للمصنف من عدم صحة التيمم على الخشب
فصل في مسح الجرح او الجبيرة لما كان المسح عليها رخصة في الطهارة المائية والترابية ناسب تأخير هذا
الفصل عنهما (قوله ان خيف) المراد بالخوف هنا العلم والظن وقوله غسل جرح اي في اعضاء الوضوء ان كان
محدثاً حدثاً اصغراً او في جسده ان كان محدثاً حدثاً كبيراً ومثل الجرح كما قال الشارح المحل المألوم من رمد
او دمل او نحو ذلك (قوله اسم للمحل) اي المجروح (قوله وليس بمراد هنا) اي لان المصدر لا يمسح (قوله اي
كالخوف المتقدم فيه الخ) اي فيقال هنا ان خيف بغسل الجرح مرض او زيادته او تأخر برء ولا يكفي مجرد
الخوف بل لابد من استناد الى سبب كخيار طيب او تحربة او اخبار موافق له في المراج (قوله مسح) اي ذلك
الجرح مباشرة (قوله مرة) اي وان كان ذلك المحل المجروح يغسل ثلاثاً (قوله ان خيف هلاك) اي بغسله
(قوله والافندبا) اي والابان خاف بغسله مرضاً غير شديد كان المسح مندوباً او اماناً خاف بغسله مجرد المشقة
فلا بد من غسله ولا يجوز المسح عليه فجرد المشقة لا تعتبر (قوله وفسرها ابن فرحون الخ) الاولى ما قاله اللقاني
في تفسيرها من انها ما يطيب به الجرح كان ذروها او اعواد او غير ذلك (قوله ويعمها بالمسح) اي واذا مسح
على الجبيرة فانه يعمها بالمسح (قوله على الرمد) اي او الجرح (قوله ان يضعه) اي ان يضع ما ذكر من الدواء
والخرقة على الرمد او الجرح (قوله ولا يرفعه) اي ما ذكر من الدواء والخرقة اي ولا يرفعه من على الجرح
او العين بعد المسح عليه حتى يصل (قوله ثم عصابتها) هو بكسر العين لان القاعدة انه اذا صبغ اسم على
وزن فعالة لما يشتمل على الشيء نحو العمامة فهو بالكسر كما نقله الشهاب الخفاف في حواشي البيضاوي
عن الزجاج (قوله التي تربط) اي وهي التي تربط فوق الجبيرة (قوله وكذا ان تعذر حلها) اي وكذا يمسح على
العصابتها اذا كان يقدر على المسح على الجبيرة ولكن تعذر حل العصابتها المربوطة عليها (قوله ولو تعددت
العصائب) اي فانه يمسح عليها وهذا مبالغة في قوله ثم عصابتها (قوله والالام يجزوه) اي والابان امكنه المسح
على ما تحت لم يجزئه المسح فوق ما قدر عليه عبد الحق من كثرت عصائبه وامكن مسح اسفلها لم يجزئه على
ما فوقها (قوله اي كفسده على فصد) اي كالجوزة مسحه على فصد ثم جبيرة ثم عصابتها فالفصد مثل الجرح
في انه اذا لم يستطع غسله بان خاف بغسله مرضاً او زيادته او تأخر برء فانه يمسح عليه فان لم يستطع المسح عليه
مسح على جبيرة فان لم يستطع مسح على العصابتها (قوله ومرارة) بالجر عطفاً على فصد اي كالجوزة المسح
على فصد وعلى مرارة ان لم يستطع غسل ما تخننها من الظفر (قوله ولو من غير مباح) اي كمرارة خنزير وسواء
تعذر زرعها او لا (قوله على قرطاس صدغ) اي وكما يجوز المسح على قرطاس يلصق على صدغ اصدع حيث
كان لا يستطيع غسل الصدغ (قوله وعمامة) اي وكما يجوز زالمسح على عمامة خيف بزرعها ضرر الراس اي
بان جرم اوطن حدثت مرض فيها او زيادته او تأخر البرء (قوله كالقناسوة) اي وهي اطفايه وهو انه ان
لم يقدر على مسح ما هي ملفوفة عليه اي فان قدر على ذلك تعين فضها والمسح على ما هي ملفوفة عليه ردها
للضرورة (و) على (قرطاس صدغ) يلصق عليه لصداع ونحوه (و) على (عمامة خيف بزرعها) ضرر ان لم يقدر على مسح ما هي ملفوفة
عليه كالقناسة ولو لم يمكنه مسح بعض الراس اتى به

الوضوء بل (وان يغسل) فن براسه مثل انزلة او جرح واذا غسله حصل له الضرر مسح عليه ثم على جبيرته ثم على العصابة او العمامة ويجوز المسح ان وضع الجبيرة او العصابة على طهر (او بلا طهر) ان (انتشرت) وجاوزت المحل للضرورة ثم ذكر شرط المسح بقوله (ان مسح جل جسده) والمراد به جميع البدن في الغسل وجميع اعضاء الوضوء في الوضوء والمراد اعضاء الفرض والمراد بالجل ما عدا الاقل فيشمل النصف بدليل المقابلة بقوله (او) صح (اقله) وكان اكثر من يدا ورجل ولكن ان تدخل النصف في الاقل بناء على ان المراد باطل حقيقته (و) الحال انه (لم يضر غسله) اي الصحيح في صورتين فهو قيد فيهما (والا) بأن ضر غسل الصحيح (فرضه) اي الفرض له (التيمم) لانه صار كمن عمته الجراح (كان قل) الصحيح (جد) كبد) اور جل فرضه التيمم ولو لم يضره (له) اذا اصابه لاحكم له (وان) نكحتموه (غسل) الجرح او مع الصحيح لم يضره غسله (اجزا) لا يثانه بالاصل (وان تعدل) اي شق (مسها) اي الجراح (وهي باعضاء تيممه) الوجه واليدان كلاهما وبعضها

حيث لم يضر ر بنفضها وعودها والا مسح عليها مطلقا كما قال شيخنا (قوله وكل على العمامة وجوباً على المعتمد) حاصله انه اذا كان يمكنه مسح بعض الراس فقط قليل يمسح عليه فقط ويقتصر عليه ولا يستحب له التكميل على العمامة وقيل باستحباب التكميل عليها والقولان ضعيفان والمعتمد ما قاله الشارح من وجوب التكميل عليها فقابل المعتمد قولان كما علمت (قوله وبضمهم) اي كالعلامة الخرشني (قوله على انه معطوف على جبيرة) اي وفيه نظرا لانه يفيد ان المرارة ليست من الجبيرة مع انها منها (قوله وما تقدم من المسح) اي من ترخيص المسح (قوله بل وان يغسل) سواء كان من حلال او من حرام لان معصية الزنا قد تقطعت فوقه غسل المرخص فيه المسح وهو غيره تلبس بالمعصية ولا داخل فيها فلا تقاس على مسألة العاصي بسفره فلا يقصر ولا يفطر (قوله رلة) هو بفتح النون كما قال شيخنا والمراد من راسه ذلك والحال انه جب (قوله او لا طهر) اي بل وان وضعها من غير طهر (قوله وان انتشرت) اي هذا اذا كانت العصابة بقدر المحل المألوم بل وان انتشرت العصابة وجاوزت محل المألوم وقوله للضرورة اي لان انتشارها من ضروريات الشد ومن لوازمه (قوله ثم ذكر شرط المسح) اي على المألوم وغسل ما سواه (قوله ان مسح جل جسده) حاصل ما ذكره المصنف خمس صور اثنتان يغسل فيهما الصحيح ويمسح على الجريح وثلاث يتيمم فيها فلو غسل الصحيح والمألوم في الجميع اجزا وهو قوله وان غسل اجزا وما لو غسل الصحيح ومسح على الجريح في الصور الثلاث الاخيرة التي يتيمم فيها فانه لا يجزيه ذلك الفعل ولا بد من التيمم او غسل الجميع كما في عقب وهو الطاهر من قول المصنف وفرضه التيمم لكن قل ح عن ابن باجي الاجزاء فالتا لنص عليه المارري وصاحب الذخيرة (قوله والمراد به) اي بحسده (قوله والمراد) اي باعضاء الوضوء وقوله اعضاء الفرض اي الاعضاء التي غسلها فرض (قوله بدليل المقابلة) اي مقابته الجبل بالاكل (قوله والحال انه لم يضر غسله) اي والحال ان غسل الصحيح في صورتين لا يضر الجريح (قوله والا يفرضه الخ) اي والا بأن ضر غسل الصحيح للجريح والموضوع انه صح جل جسده او قل فادا كانت الجراحات في يديه وكان غسل الصحيح يضر يديه لتناول الماء بهما يتيمم حينئذ تنبيهه على محل كون فرضه التيمم عند الضرر اذا كان غسل كل جزء من اجزاء الصحيح يضر بالجريح وما اذا كان بعض الصحيح اذا غسل لا يضر بالجريح وبعضه اذا غسل يضر فانه يمسح ما يضر ويغسل ما لا يضر ولا يتيمم كما قال شيخنا فاذا كان المرض بعينه وكان غسل باقي وجهه يضر بعينه وغسل يديه ورجليه لا يضر بهما فانه يمسح ببقية وجهه ويكمل وضوءه ولا يتيمم (قوله اي الفرض له) اي وليس المراد فافرض عليه بدليل قوله وان غسل اجزا (قوله كن عمته الجراح) اي كن عمت الجراح جميع جسده وتعدر الغسل فانه يتيمم (قوله كان قل جدا) اي فانه يتيمم اذا قل الصحيح جدا كيد او رجل ولو لم يضر غسل ذلك الصحيح بالجريح (قوله اذا تافه لاحكم له) اي فكان الجراحات عمت جميع الجسد (قوله وان غسل اجزا) اي وان تكلف من فرضه الجمع بين المسح والغسل في الاولين او فرضه التيمم فيما عداهما وغسل الجميع المألوم وغيره اجزا لا يثانه بالاصل كصلاة من ابغى له الجلوس قائم (نوى) وغسل الجرح اي مع الصحيح الذي لا يضر غسله الجرح (قوله وان تعدر مسها) هذا مفهوم قول المصنف فيما سبق ان خيف غسل جرح التيمم مسح لان معناه ان خيف غسل جرح وقد رعى على مسه بدليل قوله مسح والحاصل ان الجرح امان يفدر على مسه او لا فلا قول تقدم الكلام عليه والساني وهو ما اذا تعدر مسه امان يكون في احصاء التيمم او لا يكون فيها وقد اشار له المصنف بقوله وان تعدر مسها الخ (قوله وان تعدر مسها) اي بكل من الماء والتراب والحال انه لا جبيرة عليها التا لم بها او كانت لا تثبت لكون الجرح تحت المارن او لا يمكن وضعها لكون الجرح بأشفاد العين ومفهوم قوله تعدر مسها بكل من الماء والتراب انه لو تعدر مسها بالماء خاصة وامكن مسها بالتراب والفرض انها باعضاء تيممه فانه يتيمم بما عداها من ريق حائل لاس اظهاره التبر به انما كانه لا يضر من المائبة الناقصة كدافي عقب ونش (قوله لوجه والدين) اي لا يعرفين كما قال جرجيري لان هذا هو المطلوب مسح في التيمم ولانه اذا نزل من

(تركها) بلا غسل ولا مسح لتعذر مسحها (وتوضأ) وضوا ناقصاً بأن يغسل أو يمسح ما عداها من أعضاء الوضوء أو لو تيمم تركها أيضاً وضوءه ناقص مقدم على تيمم ناقص والغسل كالوضوء ولو قال تركها وغسل الباقي لشمل ١٢٩ الغسل (والا) بأن كانت الجراح في غير

أعضاء التيمم (في) المسئلة أربعة أقوال أولها يتيمم لبأى بطهارة تراهية كاملة تانيها يغسل ما صح ويسقط محل الجراح لأن التيمم إنما يكون عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله وسواء فيهما كان الجرح أقل أو أكثر (ثالثها) يتيمم إن كثر (الجرح أي) كان أكثر من الصحيح لأن الأقل تابع للأكثر فليس المراد أكثر في نفسه بدليل التعليل فإن قل الجرح غسل الصحيح وسقط الجرح (ورابعها) يغسل الصحيح ويتيمم للجرح ويغسل المائنة ثلاثاً فيفصل بين الترابية وبين ما فعلته بالمائنة (وان زرعها) أي الجبيرة أو الممرارة أو العصابة أو العمامة بعد المسح عليها (الدواء) مثلاً (أو سقطت) بنفسها إن لم يكن بصلابة بل (وان) كان (بصلابة قطع) أي بطلت عليه وعلى مأموه ولا يستخلف ولو كان مأموه في الجمعة وهو أحد الاثنين عشر لبطلت الجمعة على الكل وهذا جواب المبالغ عليه (وردها ومسح) إن لم يطل الزمن أو طالت سبباً ما قلنا (أي ومسح) (قوله) وبني بني الخ (أي ومسح) (قوله) وبني بني الخ (أي ومسح)

الكوعين إلى المرفقين أعاد في الوقت والذي اختاره عجم وعقب أن المراد بأعضاء التيمم الوجه واليدين للكوعين فلو كان الجرح في ذراعه وتعذر مسحها فإنه يتركها ويتيمم على ما قال ح وتجري فيه الأقوال الأربعة الآتية في المتن على ما قال عجم واختار شيبخنا ما قاله ح (قوله تركها) أي لأنها كعضو سقط (قوله) وتوضأ وضوا ناقصاً أي بشرطين الأول أن يكون الوضوء ممكناً ما إذا لم يمكن لفقد الماء أو لعدم القدرة على استعماله فهل تسقط عنه الصلاة أو يأتي بتيمم ناقص ولا تسقط عنه الصلاة وهو ما استظهره ابن فرحون الثاني إن يكون غسل الصحيح لا يضرب بالجرح مع فإن أضربه فانظر هل تسقط عنه الصلاة كعدم الماء والصعيد أو يأتي بتيمم ناقص ولا تسقط عنه الصلاة واستظهره شيخنا فإن كانت أعضاء التيمم كلها مألومة ولا يقدر على مسحها إلا بما ولا بتراب والفرض أن غسل الصحيح يضرب بالجرح سقطت الصلاة عنه كعدم الماء والصعيد (قوله) والابن أن كانت الجراح (أي التي تعذر مسحها) (قوله) وأهل التيمم) أي وهو قول عبد الحق وقوله لبأى بطهارة تراهية كاملة أي بخلاف ما لو توضأ كانت طهارته ناقصة لتركها الجرح مع لأن الفرض أنه تعذر مسح الماء ولا جبيرة عليه لتألمه بها أو لعدم ثباتها (قوله) تانيها يتيمم الخ) أي وهو لابن عبد الحكم وصاحب النوادر (قوله) إنما يكون عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله) أي والماء هنا موجود وقد أدى على استعماله بالنسبة لغير الجرح مع (قوله) ثالثها) أي وهو لابن شبر (قوله) لأن الأقل تابع للأكثر) أي فكان الجسد كله قد عمته الجراح (قوله) ورابعها) وهو لبعض شيوخ عبد الحق وقوله يجمعهما أي التيمم وغسل الصحيح سواء قلت الجراحات أو كثرت (قوله) ويتيمم للجرح) أي لأجله فلو كان يحشى من الوضوء مرضاً ونحوه فإنه يكتفي بالتيمم كما قال ابن فرحون وكذا يقال على القول الثاني (قوله) ويقدم المائنة) أي ويقدم الطهارة المائنة الناقصة على الطهارة الترابية والطاهرانه على هذا القول فاعلمها لكل صلاة ولو لم يحصل منه ناقص لا للصلاة الأولى فقط كذا قال عجم وذلك لأن التيمم لا بد من فعله لكل صلاة وهو هنا جزء من الطهارة بمجرد فراغه من الصلاة بطلت الطهارة لبطلان جزمها فيجب تجديد الهيئة الاجتماعية بتأملها والذي في الثاني أن الطاهرانه إنما يفعله للصلاة الأولى وأما غيرهما فلا يبعد إلا التيمم إذا لوجه لأعادة الوضوء حيث لم يحصل ناقص (قوله) وان زرعها) أي الأمور الحائلة من جبيرة وعصابة وممرارة وقرطاس وعمامة بعد المسح عليها وان في قوله وان زرعها شرطية وجوابها محذوف تقديره ردتها ومسح وأما قوله قطع وردها ومسح فهو جواب أن في قوله وان كان السقوط بصلابة ويحتمل أن قوله قطع جواب للمبالغ عليه وقوله وردها ومسح جواب ما قبل المبالغة وما بعدها وهذا الاختلال أولى لأن الأصل عدم الحذف (قوله) لدواء) لا مفهوم له بل لورعها عمداً أو سبباً فالحكم واحد وهو أن ردتها ويمسح عليها ولذا قال المارح لدواء مثلاً (قوله) إن لم يكن) أي السقوط بصلابة (قوله) ومسح) أي ما كان مسح عليه أولاً من الجبيرة أو العصابة أو الممرارة أو القرطاس أو العمامة (قوله) إن لم يطل الزمن) أي زمن تأخير المسح سواء كان التأخير عمداً أو نسياناً (قوله) نسياناً) أي لا عمد اقتبطل الطهارة والحاصل أنه إن أخر المسح جرى على حكم الموالاة في الوضوء من كونه يني بنيه إن أخر نسياناً مطلقاً أي طال الزمن أو قصر وإن أخر عمداً بنى عند القرب من عبرية وإن طال ابتدأ طهارته من أولها (قوله) كراس في جنباً) أي ورجل في وضوءه فإذا كان على واحدة منهما جبيرة ومسح على رجله في الوضوء أو على راسه في العسل ثم صح فأن يغسل الرأس أو الرجل (قوله) كصباح أذن) أي في وضوءه أو غسل فاذا كان الصباح بأموه عليه جبيرة ومسح عليها في العسل أو الوضوء ثم صح فأن يغسل كصباح بعد ذلك أي وكسح راسه في غسل أو غسل ومسح في العرقه ثم قدر على مسح الرأس دون غسلها فإنه يمسح راسه ولو قال المصنف وان مسح و لم لا صل كان انصر واشمل لعموله للأذن والراس في العسل وان صح وهو في صلاة قطع وغسل أو مسح (قوله) وبني بني الخ (أي ومسح)

(١٧ - دسوقي أول) جواب ما قبل المبالغة وما بعدها (وان مسح) أي برى الجرح ومضى منه وهو على طهارته (شمل) لمحل أن كان به العسل كراس في جنباً وهو صحيح ما حقه المسح كصباح أذن (ومسح متوص) ما مسح على عمامته مثلاً (راسه) وبني بني الخ (أي مسحاً) (قوله) وبني بني الخ (أي ومسح)

بجز مالم يطل وامان لم يكن على طهارته كما لو كان جنباً او غير متوض والمحل في اعضاء الغسل او الوضوء لغسل جميع البدن في الاول وجميع الاعضاء في الثاني

١٣٠

متوض راسه فورا فان تراخى بنى بنيه الخ (قوله وامان لم يكن الخ) اي وامان برى الجرح وما في معناه والحال انه لم يكن على طهارته (قوله والحل) اي المألوم الذي كان يمسح عليه (قوله وجميع الاعضاء) اي اعضاء الوضوء (قوله واندرج المحل) اي الذي كان مأبوماً في ذلك تنبيه في فهم من قوله وان نزحها لدواء الخ ان الجبيرة لو دارت بان زالت عن محل الجرح مع بقاء العصابة عليه ليس حكمها كذلك والحكم انه باق على طهارته ولا يطلب بالمسح عليها ويطلب بردها لاجل الدواء لاجل ان يمسح عليها فان زالت العصابة عن محل الجرح بطل المسح عليها ولورد هاسر بعاهذا هو الصواب وما قول عبق بطل المسح عليها ان لم يرد هاسر يعا فان ردها سريعا فلا يعيد المسح فغير صواب كما قال بن وشيخنا في حاشيتهما

وما يتعلق بذلك (الحيض دم كصفرة) شيء كالصديد تعالوه صفرة (أو كدرة) بضم الكاف شيء كدر ليس على الوان الدماء وكان الاولى ان يقول او صفرة او كدرة بالعطف (خرج بنفسه) لا بسبب ولادة ولا اقتضاض ولا غير ذلك ومن هنا قال سيدي عبد الله المنوفي ان ما خرج بعلاج قبل وقته المعتاد لا يسمى حيضا قائلا الظاهر انها لا تبرا به من العدة ولا تحل وتوقف في تركها الصلاة والصوم قال المصنف والظاهر على بحثه عدم تركهما اي لانه استظهر عدم كونه حيضا تحل به المعتدة فقطضاه انها لا تركهما وانما قال على بحثه لان الظاهر في نفسه تركهما لاحتمال كونه حيضا وقضاؤهما لاحتمال ان لا يكون حيضا وقديلا مل الظاهر فعلهما وقضاء الصوم فقط وانما توقف لعدم نص في المسئلة واما سماع ابن القاسم فقال شيئا انما هو فيمن استعملت الدواء لرفعه عن رقبته المعتاد فيحكم لها بالظاهر واما كلام ابن كنانة فانما هو فيمن

متوض راسه فورا فان تراخى بنى بنيه الخ (قوله وامان لم يكن الخ) اي وامان برى الجرح وما في معناه والحال انه لم يكن على طهارته (قوله والحل) اي المألوم الذي كان يمسح عليه (قوله وجميع الاعضاء) اي اعضاء الوضوء (قوله واندرج المحل) اي الذي كان مأبوماً في ذلك تنبيه في فهم من قوله وان نزحها لدواء الخ ان الجبيرة لو دارت بان زالت عن محل الجرح مع بقاء العصابة عليه ليس حكمها كذلك والحكم انه باق على طهارته ولا يطلب بالمسح عليها ويطلب بردها لاجل الدواء لاجل ان يمسح عليها فان زالت العصابة عن محل الجرح بطل المسح عليها ولورد هاسر بعاهذا هو الصواب وما قول عبق بطل المسح عليها ان لم يرد هاسر يعا فان ردها سريعا فلا يعيد المسح فغير صواب كما قال بن وشيخنا في حاشيتهما

فصل في بيان الحيض (قوله دم كصفرة وكدرة) قال ابن مرزوق يحتمل ان يكون تمثيلا للدم بما هو من افراده الداخلة تحته وجنثا فيكون من التمثيل بالاخفى نبيه به على ان ما فوق الصفرة والكدرة من الدم الاجر القاني احرى بالدخول في التعريف ويحتمل ان يكون مسمى الدم عنده انما هو الاجر الخالص الحرة وغيره من الاصفر والا كدر لا يسمى دم فيكون من تشبيه حقيقة بأخرى على عادته والاحتمال الاول هو ظاهر التهذيب والجلاب والثاني ظاهر التلقين والباجي والمقدمات وما ذكره من ان الصفرة والكدرة حيض هو المشهور ومذهب المدونة سواء رانها في زمن الحيض اولا بأن رانها بعد علامة الطهر وقيل ان كانا في ايام الحيض فحيض والا فلا وهذا لا بن الماحشون وجعله المارزي والباجي هو المذهب وقيل انهما ليسا بحيض مطلقا حكاه في التوضيح وعلى الاحتمال الثاني يقال انهما الضعفهما بالخلاف فيهما عن الدم المتفق على كونه حيضا سبهما به ولم يعطفهما عليه بحيث يقول دم او صفرة او كدرة لان ظاهر العطف المساواة بخلاف المشبه فانه لا يقوى قوة المشبه به فاندفع قول الشارح وكان الاولى الخ (قوله تعالوه صفرة) اي في كونه تعالوه صفرة فهو بيان لوجه الشبه (قوله شيء كدر) اي ليس بأبيض خالص ولا اسود خالص بل متوسط بينهما (قوله ليس على الوان الدماء) المراد بالوان الانواع والمراد بالدماء الدم الاجر اي ليس مما تلائم من انواع الدم الاجر الخالص الحرة فالدم الاجر له نوعان قوي اخره وضعفها وكان الاولى ابدال الدماء بالدم لان الانواع انما هي للمفرد الان يقال ان الاضاه يانه (قوله ولا غير ذلك) اي كالعلة والفساد مثل دم الاستحاضة فان خر وجهه بسبب علة وفساد في البدن (قوله وهن هنا) اي من اجل اشتراط الخروج بنفسه في الحيض (قوله ان ما خرج بعلاج) اي كسربة (قوله لا يبراه من العدة) اي لا يحصل به براءتها وخر وجهها منها وقوله ولا تحل اي ولا تحل بسببه للزواج وهذا عطف لازم على ملزوم وانما قال المنوفي الظاهر انها لا تحل به المعتدة ولم يحزم بعدم حلها لاحتمال ان استعجاله لا يخرجها عن الحيض كاسهال البطن فانه لا يخرج الخارج عن كونه حدثا (قوله قال المصنف) اي في توضيحه (قوله على بحثه) اي استظهاره (قوله وانما قال على بحثه الخ) هذا الكلام لعج قصده به بيان وجه تسمية المصنف بقوله على بحثه ولم يطلق (قوله وقد يقال الخ) هذا اعتراض من بعض الاشياخ على عجي حيث قال الظاهر في نفسه اي يقطع النظر عن بحث المنوفي تركهما وقضاؤهما وحاصله انا لا اسلم ان هذا هو الظاهر لان هذا أشك في المانع وهو لو وجب هذا فالظاهر فعلهما لاحتمال كونه غير حيض فلا يشوب لاداء في الوقف وقضاء الصوم احتياط لاحتمال انه حيض (قوله وانما توقف) اي المنوفي تركها الصلاة والصوم (قوله فانما هو في من عادتها) اي في الحيض ثمانية ايام الخ وحاصله ان كلام ابن كنانة في استعمال النساء لاجل رجعي الشهور من الحيض (قوله فواقع ثلاث جهوري) اي من اعتراضه على المنوفي بأن توقفه تصور منه استدل به في السماع وبكلام ابن كنانة من ان وجود الدم بدواء يحكم له بحكم الحيض سهو منه قال بن

حادثها ثمانية ايام مثلا فاستعملت الدواء بعد لانه مسلا لرفعه تسمية المدة فيحكم لها

بالظهر خلافا لابن فرحون فليس في السماع ولا في كلام ابن كنانة التكلم على جلبيه فواقع للاجهوري ومن ثمة سهو (من قبل من تحما) باداة احتراز به عن الخارج من الدر

او من ثقبه والخارج بنفسه من صغيرة وهي مادون التسع اوايسة كينت سبعين وسئل النساء في بنت الحسين الى السبعين فان قلن حيض او شككن غيضا (وان) كان الخارج (دفعه) بضم الدال الدقة وفتحها المرة وكلاهما (١٣١) صحيح الاول اولى وهذا اشارة الى

اقسله باعتبار الخارج
ولا حلا لاكثره واما
باعتبار الزمن فلا حلا لقله
وهذا بالنسبة الى العبادة
واقامى العدة والاستبراء
فلا بد من يوم او بعضه
(واكثره لمبتدأة) غير
حامل تمادى بها (نصف
شهر) خمسة عشر يوما
فان انقطع قبله طهرت
مكاتها وليس المراد بتأديه
استغراقه الليل والنهار
بل اذارات قطرة في يوم
او ليلة حسبت ذلك اليوم
او سبيلة تلك الليلة يوم
دم وان كانت تعتسل
وتصلي كلما انقطع (كافل
الطهر) فانه نصف شهر
لمبتدأة وغيرها ولا حلا
لاكثره (و) اكثره
(لمعتادة) غير حامل ايضا
وهي التي سبق لها حيض
ولو مرة لانها تنقري بالمرة
(ثلاثة) من الايام (استظهارا
على اكثر عاداتها) اباما
لاوقوعا فاذا اعتادت
خمس ثم تمادى مكنت
ثمانية فان تمادى في المرة
الثالثة مكنت احد عشر
فان تمادى في الرابعة
مكنت اربعة عشر فان
تمادى في مرة اخرى فلا
تزيد على خمسة عشر
كما اشار له بقوله ومحل

ونص السماع كافي ح سئل عن امرأة تريد العمرة وتخاف تعجيل الحيض تشرب شرابا تاخير الحيض قال
ليس ذلك بصواب وكرهه قال ابن رشد انما كرهه مخافة اى تدخل على نفسها شرابا بذلك في جسمها اه وفي
البيان ايضا قال ابن كنانة يكره ما بلغنى انهن يصنعن ما يعجلن به الطهر من الحيض من اشرب او تعالج ابن
رشد كرهه مخافة ان يضر بها قال ح فعلم من كلام ابن رشد انه ليس في ذلك الا لكراهة خوفا من ضرر
جسمها ولو كان ذلك لا يحصل به الطهر لبيته ابن رشد خلا فالابن فرحون اه فانت ترى السماع المذكور
وكلام ابن كنانة يدلان على تأخير الدم عن وقته بدواء او رفعه بعد حصوله بدواء وفي كل منهما تكون المرأة
طاهرا خلا فالابن فرحون وليس فيها ما تعرض لمسئلة وجوده بدواء كازم عج ولذلك يذكر فيها كلام
المؤلف وكلام شيخه اه كلام ابن والحاصل ان المرأة اما ان تستعمل الدواء لرفع الحيض عن وقته المعتاد في
هذه يحكم لها بالطهر في الوقت المعتاد الذي كان يأتيها فيه وتأخر عنه وهذه مسئلة السماع واما ان تستعمل
الدواء لاجل تعجيل الطهر من الحيض كالمو كان عاداتها ان يأتيها الدم ثمانية ايام فاستعملته بعد اتيانه ثلثه
ايام فانقطع في هذه يحكم لها بالطهر بعد انقطاعه وهذه مسئلة ابن كنانة واما ان تستعمل الدواء لاجل
تعجيل نزول الحيض قبل وقته وهذه مسئلة المنوفى التي استظهر فيها ان النازل غير حيض وانها طاهر (قوله
او ثقبه) ظاهره ولو كانت تحت المعدة وانسد المخرجان وهو كذلك (قوله وسئل النساء في بنت الحسين) اى كما
انهم يسألون في المراهقة التي راهقت البلوغ وقار به وهي بنت تسع الى ثلاثة عشر فان حرم او شككن
فهو حيض والا فلا واما من زاد سنها على ذلك الى الخمسين فيقطع بأنه حيض (قوله الدقة) هو بالقاء والنفاس
الشيء الذي ينزل في زمن يسير (قوله وكلاهما صحيح) اى وان كان المعنى مختلفا لان الدقة بالفتح بالفتح اعم من
الدقة بالضم لان الدقة بالضم معناها الشيء النازل في زمن يسير واما بالفتح فمعناها النازل مرة واحدة نزل
في زمن يسير او كثير فاذا نزل الدم واسترسل في زمان متطاوّل قيل له دفعة بالفتح لا بالضم (قوله والاول) اى
وهو المضموم اولى لعلم الثاني منه بطريق الاولى ان قلت بل الاول متعين لان المرة صادقة باقطاعه واستمراره
كثيرا وهذا الانصح ارادته لانه انما يبالغ على المتوهم قلت الاغيا بان قرينه تدل على انقطاع المرة لا استمرارها
الذي لا يصح ارادته (قوله ولا حلا لاكثره) اى باعتبار الخارج فلا يجدر بطل او اكثر (قوله وهذا) اى عدم
تحديده باعتبار الخارج (قوله حسب ذلك يوم دم) اى حتى يكمل خمسة عشر يوما وما جاء بعد ذلك فهو دم
على وفساد (قوله فانه نصف شهر لمبتدأة وغيرها) اى وحيث فاذا عاردها الدم قبل نصف شهر والحال انها
بلغت اكثر حيضها من مبتدأة ومعتادة فانها تبنى ذلك الدم ولا تترك العبادة لاجله (قوله لانها تنقري بالمرة)
اى لان العادة تنقري بالحصول مرة (قوله ثلاثة استظهارا) اى ولو علمت عقب حيضها انه دم استحاضة بأن
ميزت بخلاف المستحاضة كما يأتي (قوله فاذا اعتادت خمسة) اى بأن اتاها الدم خمسة ايام او لا (قوله مكنت
احد عشر) اى لاستظهارها على اكثر عاداتها من احوالها هي الثمانية بثلاثة ايام ولا تستظهر على خمسة اى هي
عاداتها الاولى ولو كانت اكثر وقوعا (قوله مكنت اربعة عشر) اى لاستظهارها على عاداتها الثلاثة وهي
الاحد عشر بثلاثة ايام لانها اكثر عاداتها من احوالها هي الخمسة والثمانية والاحد عشر (قوله ما لم تجاوزه) اى
ما لم تجاوز بالايام الثلاثة نصف شهر اى يزيد عليه (قوله فيومان) اى تستظهر بهما (قوله ومن اعتادته)
اى نصف الشهر (قوله ثم هي بعد الاستظهار) اى ان استظهرت على اكثر عاداتها وقوله او بوضع نصف
الشهر اى اذالم تستظهر بأن كانت معتادة لنصف شهر (قوله طاهر حقيقة) هذا مذهب المدونة وقيل
طاهر حكاه عليه فيمنع وطوها وطلاقتها ويجبر مطلقا على رجعتها وتصوم وتصلي وتغتسل بعد خمسة عشر
يوما وتقضى الصوم وجوبه باللاتة تقضى الصلاة لا وجوبه بالاولا لانها ان كانت طاهرة فقد صلّتها وان كانت

الاستظهار بالثلاثة (ما لم تجاوزه) اى نصف الشهر وان كان عاداتها ثلاثة عشر فير، ان من اعتادته فلا تظهر عليها (ثم هي) بعد الاستظهار
او بلوغ نصف الشهر (طاهر) حقيقة تصوم وتصلي وطوها وسمى الدم السازل بعد ذلك دم استحاضة وتسمى هي مستحاضة * ولما
كان ما ينزل من الدم من الحامل يسمى عدا ناضبا كان دلالة الحيض على برائة الرحم

(الحامل بعد) دخول
(ثلاثة اشهر) الى الستة
(النصف ونحوه) خمسة
ايام (وفي) دخول (سته)
على المعتمد وهو الذي
ارتضاه شيخنا بعلنا ظاهر
المصنف وجاعة (فاكثر)
الى آخر الحمل (عشرون)
يوما (ونحوها) عشرة
ايام فالجمله ثلاثون (وهل)
حكم (ما) اى الدم الذى
(قبل) الدخول فى ثالث
(الثلاثة) بأن حاضت فى
الاول والثاني (كما
بعدها) اى النصف ونحوه
(او كالمعتادة) غير الحامل
تمكث عاداتها والاستظهار
على التحقيق (قولان)
اربعهما الثاني (وان
تقطع طهر) اى تخله دم
وتساويا وزادت ايام الدم
او نقصت (لوقت) اى
جعت (ايام الدم فقط)
لا ايام الطهر (على تنصيصها)
المتقدم من مبتدأة
ومعتادة وحامل فتلق
المبتدأة نصف شهر
والمعتادة عاداتها واستظهارها
والحامل فى ثلاثة اشهر
النصف ونحوه وفى ستة
فاكثر عشرين ونحوها
(ثم هي) بعد ذلك
(مستحاضة وتعتسل)
الملققة وجوبا (كلما

حاضت لم تخاطب بها (قوله طنية) اى لا قطعية والامتناع من الحيض من الحامل (قوله) واكثره للحامل اى
سواء كانت مبتدأة او معتادة (قوله) بعد دخول ثلاثة اشهر (اى وليس المراد بعد مضي ثلاثة اشهر بدليل
قوله وهل ما قبل الثلاثة الخ (قوله النصف) اى نصف شهر (قوله) ونحوه خمسة ايام (اى فالجمله عشرون
وحاصله ان الحامل اذا حاضت فى الشهر الثالث من حملها وفى الرابع وفى الخامس منه واستمر الدم نازلا
عليها كان اكثر الحيض فى حقها عشرين يوما وما زاد على ذلك فهو دم علة وفساد (قوله) وفى ستة الخ (حاصله
ان الحامل اذا حاضت فى الشهر السابع من حملها او الثامن او التاسع منه واستمر الدم نازلا عليها كان اكثر
الحيض فى حقها ثلاثين يوما واما اذا حاضت فى الشهر السادس قطا هرا المدونة ان حكمها حكم ما اذا حاضت
فى الشهر الثالث وخالف فى ذلك جميع شيوخ افر بيقية وراوان حكم الستة اشهر حكم ما بعدها لاحكم ما قبلها
وهذا هو المعتمد وكلام المصنف قابل للحمل على كلام الشيوخ أن يقال وفى دخول ستة كما قال شارحنا
وقابل للحمل على كلام المدونة بأن يقال وفى مضي ستة كما قال عبق وقد علمت ان المعتمد خلاف ظاهرها
(قوله) تمكث عاداتها والاستظهار على التحقيق (ى وهو الذى اختاره ابن يونس كفى التوضيح وح نص
ابن يونس الذى ينبغى على قول مالك الذى رجع اليه ان تجلس فى الشهر والشهرين قدر ايامها والاستظهار
لان الحمل لا يظهر فى شهر ولا فى شهرين فهي محمولة على انها حائل حتى يظهر الحمل ولا يظهر الا فى ثلاثة اشهر
اه وخلاف التحقيق قول عبق تبعا ليعج او كالمعتادة تمكث عاداتها لكن بغير استظهار ولا دليل ليعج فى قول
لمدونة ما علمت مالكا قال فى الحامل تستظهر ثلاثة لا قد بما ولا حديثا لان كلامها فى ظاهرة الحمل وهذه ليست
كذلك لقول ابن يونس انها محمولة على انها حائل انظر من (قوله قولان) الاول منها قول مالك المرجوع عنه
واخباره الابانى وهو مبنى على انه يلزمها ما يلزم الحامل بعلمها بالحمل بقرينه كولو حم المعلوم عند النساء لظهور
الحمل والثانى قول مالك المرجوع اليه واختاره ابن يونس وهو مبنى على انه انما يلزمها ما يلزم الحامل اذا
ظهر الحمل وهو انما يظهر فى الثالث وما بعده وبعض الشيوخ رجع القول الاول وفى كلام ابن عرفة ما يشعر
بترجيح الثاني فكل منهما قدر رجع ولكن الثاني ارجح (قوله) وان تقطع طهر (اى لمبتدأة او المعتادة او الحامل
(قوله) وتسويا) ان تساوت ايام الطهر وايام الحيض بأن اتاها الدم يوما واقطع يوما وهكذا (قوله) او زادت
ايام الدم (اى بأن اتاها الدم يوماين واقطع يوما وهكذا) (قوله) او نقصت (اى ايام الدم عن ايام الطهر بأن اتاها
الدم يوما واقطع يوماين وهكذا (قوله) لا ايام الطهر (اى فلا تلتقها بل تغيبها وحينئذ فلا تلتق الطهر من تلك
الايام التى فى اثناء الحيض بل لا بد من خمسة عشر يوما بعد فراغ ايام الدم وما ذكره من كونها تلتق ايام الدم
وتبنى ايام الطهر فهو امر متفق عليه ان نقصت ايام الطهر عن ايام الدم وعلى المشهور ان زادت وتسوت
خلاف لمن قال ان ايام الطهر اذا تساوت ايام الحيض او زادت فلا تغنى ولو كانت دون خمسة عشر يوما بل هي فى
ايام الطهر طاهر تحقيقا وفى ايام الحيض حائض تحقيقا بحيض مؤتلف وهكذا مدة عمرها ولا تلقى ولا شئ
وفائد الخلاف تطهر فى الدم النازل بعد تلقى عاداتها وخمسة عشر يوما فعلى المعتمد تكون طاهر او الدم
النازل دم علة وفساد وعلى مقابله يكون حياضا (قوله) ثم هي بعد ذلك (اى بعد تلقىها ايام الدم على تفصيلها
(قوله) وتغتسل كلما قطع عنها فى ايام التلقيق (اى لانها لا تدري هل يعاودها دم لا (قوله) الا ان تظن انه
يعاودها قبل انقضاء وقت الصلاة التى هي فيه) سواء كان ضروريا واختياريا فلا تؤمر بالعسل وقد تبع الشارح
فى هذا الكلام عبق قال بن وفيه نظر فقد صرح الجزولى والشيخ يوسف بن عمر والزهرى فى شرح الرسالة
بأنه يحرم تأخير الصلاة لجا، الحيض واختلفوا هل تسقط عنها اذا اخرتها واتاها الحيض فى الوقت وهو الذى
للجزولى وابن عمر او يلزمها القضاء وعليه الزهرى وذهب اللخمي الى ان التأخير لرجاء الحيض مكروه فقط نقل
ذلك ح عنه عند قوله فى الصوم ويفطر بسفر قصر الخ وتمله ايضا المواقح فى موضع آخر لكن الكراهة

اقطع) عنها فى ايام التلقيق الا ان تظن انه يعاودها قبل انقضاء وقت الصلاة التى هي فيه فلا تؤمر
بالغسل (وتصوم) ان كانت قبل الفجر طاهرا (وتصلو)

ولو طأ) بعد طهرها فيمكن ان تصلى وتصوم في جميع ايام الحيض بان كان يأتيها ليلاً وينقطع قبل الفجر حتى يغيب الشفق فلا يثبت شيء من الصلاة والصوم وتدخل المسجد وتطوف الافاضة لانه يحرم طلاقها ويجبر على مراجعتها (و) الدم المميز في زمن الاستحاضة يتغير رائحة اولون اوردته او يحترق او تألمها لاكثر اوقلة لتبعيتها للماء (ج) (و) طهر (تم) نسخة ١٣٣ عشرية ما (حيض) فان لم يميز فهي مستحاضة ولو مكثت طول عمرها وكذلك

ميزت قبل تمام الطهر فهي مستحاضة (ولا تستظهر) المميز بل تقتصر على عاداتها (على الاصح) ما لم يستمر ما ميزته بصفة الحيض المميز فان استمر بصفته استظهرت على المعتمد ثم شرع في بيان علامة انتهاء الحيض بتسوية (والطهر) من الحيض يحصل (بجفوف) وهو عدم ثلوث الخرقه بالدم وماءه بان يخرجها من فرجها جافة من ذلك ولا يضر بلباسها بغير ذلك من رطوبة الفرج (او) يحصل (بقصة) بفتح القاف ماء ايض يخرج من فرج المرأة (وهي ابلى) من الجفوف (لمعتادتها) فقط او مع الجفوف بل ابلى حتى لمعتادة الجفوف خلافا لظاهر معتادته اذاراتها لا تنتظر بخلاف معتادتها اذاراته واذا علمت انها ابلى (فتنتظرها) ندبا معتادتها فقط وهي مع الجفوف (الاخر) الوقت (المختار) باخراج الغاية فلا

عند المخمي ما لم يؤد انما خير لخروج الوقت المختار والاحرم وحينئذ يتعين بقاء المصنف على اطلاقه اما على حرمة التأخير فظاهر واما على الكراهة فيكون قوله وتعسل كلما انقطع عنها اي ندبا عند رجاء الحيض ووجوبه في غير ذلك واذا علمت انها مأمورة بالغسل والصلاة كلما انقطع ولو علمت ان الحيض يأتيها في الوقت ظهر لك ان قول عبق بعد قوله فلا تؤمر بالغسل فان اغتسلت في هذه الحالة ولم يأتيها الدم فهل تعتد بغسلها اذا كانت بنية جازمة وبالصلاة ولا تعتد بهما فيه تردد كلام غير صحيح اه كلام بن (قوله وتوطأ) اي على المعروف من المذهب خلافا لصاحب الارشاد حيث قال لا يجوز وطؤها (قوله والدم المميز) انما قدر الموصوف والدم للاحتراز عن الميز من الصغرة والكثرة فاما لا يخرج بهما عن كونها مستحاضة اذ لا اثر لها كما قاله الشيخ احمد الزرقاني كذا في حاشية شيخنا (قوله لتبعيتها للمزاج) اي للاكل والشرب والحرارة والبرودة (قوله حيض) اي اتفاقا في العبادة وعلى المشهور في العدة خلافا لاشبه وابن الماجشون القائلين بعدم اعتباره في العدة (قوله فان لم يميز فهي مستحاضة) اي باقية على انها طاهر ولو مكثت طول عمرها وتعد عدة المرأة بسنة بضا (قوله وكذا لو ميزت قبل تمام الطهر فهي مستحاضة) اي ولا عبرة بذلك التمييز ولا فائدة له كما نقله ابو الحسن عن التونسي (قوله ولا تستظهر على الاصح) اي اذا ثبت ان الدم المميز بعد طهرتم حيض واستمر ذلك الدم المميز نازلا عليها فافها تمكثا كتر عاداتها فقط وترجع مستحاضة كما كانت قبل التمييز ولا يحتاج لاستظهاره لانه لا فائدة فيه لان الاستظهار في غيرها جاء اذ ينقطع الدم وهذه قد غلب على الظن استمراره وهذا قول مالك وابن القاسم خلافا لابن الماجشون حيث قال باستظهارها على اكثر عاداتها (قوله ما لم يستمر الخ) اي ان عدم الاستظهار عند مالك وابن القاسم مقيد بما اذا تغير الدم الذي ميزته بعد ايام عاداتها ولم يستمر على حاله واما لو استمر على حاله فانها تستظهر على اكثر عاداتها على المعتمد خلافا لمن قال ان عدم الاستظهار عند مالك وابن القاسم مطلق غير مقيد بما ذكر (قوله وماءه) اي من الكدرة والصفرة (قوله اوقصة) لاشكال في نجاستها كما قال عياض وغيره والفرج ورطوبته عندنا نجس وقول صاحب التلحين والقرافي وغيرهما كل ما يخرج من السيلين فهو نجس نقله ح عند الكلام على الهادي ولا سيما وهي من انواع الحيض فقد قال ابن حبيب اوله دم وآخره قصة اه بن (قوله بل ابلى) اي بل هي ابلى حتى لمعتادة الجفوف كما عند ابن القاسم فهي عنده ابلى مطلقا (قوله خلافا لظاهره) اي من تقييده بالبلية بمعتادة القصة وحدها او مع الجفوف واجاب ابو علي المسناوي بان المراد بالبلية كونها تنتظر لانها تكفي بها اذا سبق فان هذا يكون في المتساويين ايضا والجفوف اذا اعتيد وحده صار مساويا للقصة للاكتفاء بالسابق منهما وحينئذ صح تقييد ابلى بمعتادتها فامله وحاصل الفقه ان معتادة الجفوف اذارات القصة او لا لا تنتظره واذاراته او لا لا تنتظر القصة واما معتادة القصة فقط او مع الجفوف اذارات الجفوف او لا ندب لها انتظار القصة لا خرا المختار وان رات القصة او لا فلا تنتظر شيئا بعد ذلك (قوله لا تطهر الا بالجفوف) اي وحينئذ تنتظره ولو خرج الوقت ولا تطهر بالقصة (قوله لمخالفته لقاعدته) اي وهي اربعة القصة مطلقا لانها ادل على براءة الرحم (قوله وان كان لا يخلو عن اشكال) اي لافادته المساواة بين القصة والجفوف مع انها عنده ابلى مطلقا كما مر وقد يقال ان قوله اذارات الجفوف طهرت في نقل المازري لا يفيد مساواة الجفوف للقصة وذلك لان قوله للسائل لمسأله عن المبتدأة اذارات الجفوف طهرت لا ينافي ان القصة ابلى اذ معلوم ان ابلى هي امر آخر زائد على كونه علامة على الطهر ولم يسأل عن القصة للعلم

تستغرق المختار بالانتظار بل توقع الصلاة في بنية منه بحيث يطابق فراغها منها آخره (وفي) علامة طهر (المبتدأة تردد) في ان نقل عن ابن القاسم فنقل عنه الباقي انها لا تطهر الا بالجفوف ولا يرب في اشكاله لمخالفته لقاعدته ونقل عنه المازري انها اذارات الجفوف طهرت ولم يقل اذارات القصة تنتظر الجفوف فهي طهرت بأيها سبق وهذا هو المعتمد وان كان لا يخلو عن اشكال ايضا (وليس عليها) اي على

الحائض لا يجوز بالانديا

لعلها تدرك العشاءين والصوم بل يكره اذ هو ليس من عمل الناس ولقول الامام لا يعجبني (بل) يجب عليها تطهره (عند النوم) لئلا تعلم حكم صلاة الليل والصوم والاصل استمرار ما كانت عليه (و) عند صلاة (الصبح) وغيرها من الصلوات وجوباً بموسعا في الجميع الى ان يبقى ما يسع الغسل والصلاة فيجب وجوباً مضيقاً ولو شكت هل طهرت قبل الفجر او بعده سقطت الصلاة يعني صلاة العشاءين هذا هو الصواب لا ما في الشراح من انها الصبح اذ الصبح واجبة قطعاً بين موانع الحيض بقوله (ومنع) الحيض (صححة صلاة وصوم) (و) منع (وجوبهما) وقضاء الصوم بأمر جديد (و) منع (طلاقاً) بمعنى انه يحرم ايقاعه زمنه ان دخل وكانت غير حامل ووقع واجبر على الرجعة ولو اوقعه على من تقطع طهرها يوم طهرها (و) منع (بدء) اي ابتداء (عدة) فيمن اعتد بالاقراء فلا تحسب ايام الحيض منها بل مبسدة وهما من الطهر الذي بعد الحيض (و) منع (وطء فرج) وتحت

بأبلغتها وعلى هذا فلا اشكال ولا مخالفة في كلام ابن القاسم كذا قررنا الشارح وتأمله (قوله تطهرها) اي تطهر علامتها طهرها (قوله لتعلم حكم صلاة الليل) فاذا رأت الدم قد انقطع قبل النوم كانت صلاة الليل واجبة عليها وكذلك الصوم صبيحته ولا يقال يحتمل عود الدم ليلاً لان الاصل استمرار انقطاعه واذا رأت الدم باقياً كانت صلاة الليل والصوم غير واجبين عليها لان الاصل بقاء ما كان (قوله ولو شكت) اي من رأت علامتها الطهر بعد الفجر وقوله سقطت الصلاة هذا ما في النقل وقوله يعني الخ تفسيره (قوله يعني صلاة العشاءين) اي واما صلاة الصبح فواجبة عليها طهرها في وقتها كما يجب عليها في الصوم امسالك ذلك اليوم وقضاؤه كما يأتي للمصنف في الصوم في قوله ومع القضاء ان شكت (قوله لا ما في الشراح) يعني عقب وخش تبالعج (قوله من انها) اي الصلاة السابقة عنها (قوله واجبة قطعاً) اي لطهرها في وقتها ويمكن تصحيح ما في الشراح بحمله على ما اذا استيقظت بعد الشمس وشكت هل طهرت قبل الفجر او بعده او بعد الشمس قسقط عنها الصبح حينئذ كما تستقط العشاء ان اظن (قوله صحة صلاة وصوم) اي كان كل منهما مفلاً او فرضاً كان الفرض اداء او قضاء (قوله وقضاء الصوم بأمر جديد) اي لا بأمر سابق فاندفع ما يقال ان وجوب القضاء فرع عن وجوب الاداء فلا يجب القضاء الا على من تعلق به وجوب الاداء والحيض مسقط لوجوب الصوم فلم يتعلق وجوب الاداء بالحاظ فكيف يجب عليها قضاء الصوم وانما وجب قضاء الصوم بأمر جديد من الشارع دون الصلاة لخفة مشقته بعدم تكرره (قوله بأمر جديد) اي بأمر متجدد تعلقه بعد الطهر اذ الحيض منع تعلق الخطاب الاول المكلف به حاله وجوده (قوله وطلاقاً) عطف على صحة كما اشار له الشارح اي ومنع الحيض طلاقاً اي حرمة فيكون المصنف استعمل المنع في الصحة بمعنى الرفع وفي الطلاق بمعنى التحريم فاستعمل اللفظ في حقيقته ومجازه (قوله بمعنى انه يحرم ايقاعه زمنه) اي لما في ذلك من تطويل العدة عليها (قوله ان دخل) اي واما غير المدخول بها فلا حرمة في طلاقها في الحيض لانه لا عدة عليها (قوله وكانت غير حامل) اي واما الحامل فلا حرمة في طلاقها زمنه لانه وان كان يلزمها العدة لكن لا تطويل عليها فيها لان عدتها بوضع حملها كله سواء طلقت في الحيض او في غيره (قوله ووقع) اي الطلاق في زمن الحيض (قوله ولو اوقعه على من تقطع طهرها يوم طهرها) هذا ما بلغه في قوله ومنع طلاقاً وانما منع الطلاق في يوم طهرها لانه يوم حيض حكماً لانه انما يحكم عليها بانها مستحضة طاهرة بعد ايام التلقيق وحينئذ غرمة الطلاق في زمن الحيض ولو كان ذلك الزمان زماناً له حكماً وبالجملة ما ذكره الشارح تبالعقب من حرمة الطلاق اذا اوقعه على من تقطع طهرها يوم طهرها له وجه فاعتراض بن بانه لا سبيل للحرمة فيه نظر وما ذكره الشارح من الجبر على الرجعة فهو احد قواين فقد نقل بن عن ابن يونس عدم الجبر عليها ونقل عن ابي بكر بن عبد الرحمن وحذاق اصحابه الجبر عليها لتطويل العدة اه لكن المصنف مرفياً يأتي على الجبر حيث قال واجبر على الرجعة ولو لمعتادة الدم وهذا يقتضي انه كالمطلق في الحيض وحينئذ فيحكم بالحرمة فتأمل (قوله وبدء عدة) قال بعضهم لا فائدة للتنصيص على هذا اصلاً لانه لا يمكن فرضه الا في المطلقة في الحيض وهي تعتد بالاقراء وهي الاطهار والحيض ليس منها فلا يتوهم بدؤها منه حتى ينص على نفيها (قوله فيمن اعتد بالاقراء) اي واما المتوفى عنها زوجها وهي حائض فتحسب الاربعه اشهر وعشراً من يوم الوفاة ولا يكون الحيض مانعاً من ابتداء عدتها (قوله او تحت ازار) اي واما تحت ازار اي او وطء ماتحت ازار اي او وطء المكان الذي شأنه ان يشد عليه الازار (قوله يعني انه يحرم الخ) اتى بالعناية لاجال الكلام بالنسبة لما تحت الازار فانه ربما كان مسبباً للقدم فأتى به البيان المقصود من ذلك وانه ما بين السرة والركبة ثم ان ظاهر كلام الشارح يقتضي ان ما بين السرة والركبة يحرم الاستمتاع به بالجائع وغيره من لمس ومباشرة وهو ما قاله عجم ومن تبعه وفي بن الذي لابن عاشر مانصه ظاهر عباراتهم جواز الاستمتاع بما تحت الازار غير الوطء من لمس ومباشرة وتطرح حتى للفرج وقال ابو علي المسناوى نصوص الائمة تدل على ان الذي يمنع

ازار) يعني انه يحرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة ولو على حائض او حائض جار

ويجوز بما عدا ذلك
 كاستمتاع يدها
 وصدرها ويستمر المنع
 (ولو بعد نقاء) من الحيض
 (و) بعد (تيمم) تحل به
 الصلاة لانه وان حلت
 به لا يرفع الحدث ولا بد
 من التطهير بالماء الا
 اطول يحصل به ضرر
 فله الوطء بعد التيمم ندبا
 (و) منع (رفع حدثها)
 فلا يصح غسلها حال
 حيضها اذا نوت رفع
 حدث الحيض بل (ولو
 جنبه) كانت عليها قبل
 الحيض او بعده (و) منع
 (دخول مسجد) الا
 لعذر تكوف على نفس
 او مال (فلا تعتكف
 ولا تطوف) (و) منع (مس
 مصحف لا يمنع قراءة)
 حال نزوله ولو متلبسة
 بجنبه قبله وكذا بعد
 انقطاعه الا ان تكون
 متلبسة بجنبه قبله فلا
 يجوز نظر اللجنبه مع
 القدرة على رفعها ولو
 فرغ من الحيض اتبعه
 بالنفاس نقال (والنفاس
 دم) او صفرة او كدرة
 (خرج) من القبل
 (الولادة) معها او بعدها
 لا قبلها على الاربعين
 هو حيض لا بعد من الستين
 يوما (ولو بين توأمين)
 وهما الولدان في بطن

تحت الازار هو الوطء فقط لا التمتع بغيره خلافا لعج ومن تبعه وقال ابن الجلاب ولا يجوز وطء الحائض في
 فرجها ولا في مدها ومثل ذلك في عبارة عبد الوهاب وابن رشد وابن عطية وابن عرفة وغيرهم
 اذا علمت هذا فقول الشارح يعني يحرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة لا يصح لانه خلاف النقل واعجب من
 هذا قوله ولو على حائل فالموافق للنقل ان يقول اي ومنع الحيض وطء ما تحت ازاره كلامه بن امكن ذكر
 شيخنا ان ح ذكر في شرح الورقات ان المشهور حرمة الاستمتاع بما تحت الازار ولو بغير الوطء وحينئذ فلا
 اعتراض على الشارح قطهر من هذا ان الوطء فيما تحت الازار سواء كان فرجا او غيره حرام بانفاق واما
 التمتع بغير الوطء كاللمس والمباشرة فيما تحت الازار ففيه قولان مرجحان بالمنع ولو من فوق حائل وعدمه
 ومشهورهما المنع كما ذكره ح واما النظر لما تحت الازار ولو للفرج فلا حرمة فيه ولو التذلل بالنظر (قوله
 ويجوز) اي الاستمتاع وقوله كاستمتاع يدها وصدرها اي وكذا يمكن بطئها وذلك بان يستمني بما ذكر من
 الامور الثلاثة مثلاً (قوله ويستمر المنع) اي من وطء الفرج ومن وطء ما تحت الازار اه فالبالغ راجعة
 لوطء الفرج ولما تحت الازار لا لوطء الفرج فقط بحيث يقال اذا انقطع يسوغ له التمتع بما تحت الازار غير
 الفرج (قوله ولو بعد نقاء) اي ولو حصل النقاء من الحيض ورد المصنف بلو على ابن نافع القائل يجوز
 وطء الفرج وما تحت الازار بعد النقاء وعلى ابن بكير القائل بالكراهة (قوله وتيمم) اي خلافا لابن شعبان
 القائل اذا تيمم لم يضر بعد انقطاعه جاز وطئها ولو لم يخف الضرر (قوله لانه وان حلت) اي الصلاة به
 (قوله ولا بد) اي في جواز الوطء (قوله الا الطول) اي لعدم الماء او عدم القدرة على استعماله (قوله فله الوطء
 بعد التيمم ندبا) فديقال مقتضى النظر ان يكون التيمم واجبا الا ان يقال انه لو حط قول من اكتفى بالنقاء
 او يقال المبيح في الحقيقة الطول لعدم اعتبار التيمم هنا في المشهور (قوله بل ولو جنبه) اي بل ولو نوت رفع
 حدث الجنبه التي كانت عليها قبل الحيض او حصلت لها بعد حصوله فان الحيض يمنع رفع حدث الجنبه
 على المشهور بخلاف من قال ان حدث الجنبه يرتفع وينبئ على هذا الخلاف ان الحائض اذا كانت جنبه
 واغتسلت حال الحيض من الجنبه ثم انقطع الحيض فهل يجوز لها القراءة قبل النسل من الحيض او لا
 فعلى المشهور تمنع من القراءة وتجوز لها القراءة على مقابله (قوله فلا تعتكف ولا تطوف) ليسا ضروري
 الذ كرمع قوله ودخول مسجد (قوله ومس مصحف) اي ما لم تكن معامة او متعلمة والا جاز مسهاله (قوله
 وكذا بعد انقطاعه) اي وكذا لا تمنع القراءة بعد انقطاعه (قوله الا ان تكون متلبسة بجنبه قبله فلا يجوز)
 حاصل كلامه ان المرأة اذا انقطع حيضها جاز لها القراءة ان لم تكن جنبه قبل الحيض فان كانت جنبه قبله فلا
 يجوز لها القراءة وقد تبع الشارح في ذلك عقب وجعله المذهب وهو ضعيف والمعتمد ما قاله عبد الحق وهو
 ان الحائض اذا انقطع حيضها لا تقرا حتى تغتسل جنبه كانت او لا الا ان تخاف النسيان كما ان المعتمد انه
 يجوز لها القراءة حال استرسال الدم عليها كانت جنبه ام لا خاف النسيان ام لا كما صدر به ابن رشد في المقدمات
 وصوبه واقتصر عليه في التوضيح وابن فرحون وغير واحد قال ح وهو الظاهر وفيه ايضا عن ابن عرفة
 قال الباغي قال اصحابنا نقرا الحائض ولو بعد طهرها قبل غسلها وظاهره كانت متلبسة بجنبه قبله ام لا
 اطر بن (قوله لا قبلها على الاربعين) اي لا قبلها لاجلها كما هو موضوع قول المصنف للولادة قال بن
 النقل في ح عن عياض وغيره يدل على ان محل الخلاف ما كان قبل الولادة لاجلها فان لم يكن لاجلها فلا
 خلاف انه حيض لا نفاس وكلام ح يشيد ان ارجح التولين انه نفاس لانه عزاء لا كثر وان قدم القول بانه
 حيض (قوله لا بعد من الستين يوما) اي لا يدره من الستين يوما مدة النفاس اذا استمر اندم نازل عليها
 واما على القول بانه نفاس فان ايامه تضم لها بعد الولادة وتيسر من الستين يوما وتظهر فائدة الخلاف ايضا
 في المستحاضة اذا رأت الدم الخارج قبل الولادة لاجلها فهل هو نفاس يمنع الصلاة والصوم او دم
 استحاضة تصلى معه وتصوم (قوله ولو بين توأمين) اي سواء كان بينهما شهران او اقل ثم انه على المشهور من

(واكثره ستون) يوموا ولا تستظهر (فان تخلها) أي تخلل أكثره التوامين بأن استمر الدم ستين يوما ولو بالتلفيق بأن لم ينقطع نصف شهر ثم وضعت الثاني (نفاسان) لكل منهما نفاس مستقل فان تخلل التوامين أقل من أكثره نفاس واحد وتبني على الأول وقيل تستأنف أيضا واستظهره عياض واعتمده نسبه وهذا ما لم ينقطع قبل وضع الثاني نصف شهر قسستأنف للثاني نفاسا اتفاقا لانه اذا انقطع نصف شهر ثم رأت الدم كان حيضا (وتقطعه) أي النفاس كالحيض فتلحق ستين يوما من غير تقدر لعادة وتلحق أيام الاقطاع الا ان تكون نصف شهر فالدم الآتي بعدها حيض وتغتسل كلما انقطع وتصلي وتصوم وتطوف وتوطأ (ومنه كالحيض) فيمنع كل ما منعه الحيض ويجوز القراءة (ووجب وضوء بهاد) وهو دمها أيضا يخرج قرب الولادة لانه بمنزلة البول (والاطهر) عند ابن رشد (نفسه) أي نفى الوضوء منه لانه ليس

ان الذي بين التوامين نفاس لا حيض ان كان بينهما أقل من شهرين فاختلف هل تبني على ماضى لها وبصير الجميع نفاسا واحدا واليه ذهب ابو محمد والبراذعي وتستأنف للثاني نفاسا واليه ذهب ابو اسحق التونسي وامان كان بينهما شهران فلا خلاف انها تستأنف للثاني نفاسا كما اشار له بقوله فان تخلها نفاسان وهذا محصل كلام الشرح (قوله بأن لم يكن بين وضعهما ستة أشهر) أي وامان لو كان بين وضعهما ستة أشهر فكثر كذا بطنين (قوله ان الدم الذي بينهما حيض) أي وحيث قد تمكث اذا استرسل الدم عليها عشرين يوما ونحوها كمن جاورت ستة أشهر واتها الحيض وهي حامل (قوله ولا يعد نفاسا إلا بعد زول الثاني) أي وحيث قد تمكث ستين يوما بعد ولادة الثاني اذا استمر الدم نازلا عليها (قوله ولا تستظهر) أي اذا بلغت واستمر الدم نازلا عليها وقد علم مما تقدم ومن هنا ان اربعة لا تستظهر واحدة منهق وهي المبتدأة والحامل والمستحاضة اذا ميرت الدم بعد طهر تام والنفساء (قوله أقل من أكثره) أي بأن تخلها خمسة وخمسون او تسعة وخمسون يوما سواء كانت كلها أيام دم او كان فيها أيام قواء لكن أقل من خمسة عشرين يوما (قوله وتبني على الأول) أي وتبني بعد وضع الثاني على ماضى منها الأول وهذا قول ابي محمد كما تقدم (قوله وقيل تستأنف الخ) قد تقدم ان هذا قول ابي اسحق التونسي فمنه تستأنف النفساء للتوام الثاني نفاسا ستة لا تخلها أكثر النفاس اواقفه والحاصل ان الدم الذي بين التوامين قبل انه حيض وعليه تمكث اذا استرسل عليها عشرين يوما ونحوها وتطهر والنفاس لهما واحد بعد زول الثاني هذا اذا تخلها أقل من ستين يوما والا كان لكل واحد نفاس مستقل متصل بولادته وقيل ان لكل واحد نفاسا مستقلا تخلها أكثر النفاس اواقفه فعلى هذا لا انضم احد التوامين للآخر وقيل ان تخلها ستون يوما فنفسان وان تخلها أقل من ستين يوما كان لهما نفاس واحد رغم الدم الحاصل مع الثاني لما حصل مع الأول (قوله وهذا) أي ومحل هذا الخلاف اذا لم ينقطع الدم قبل وضع الثاني نصف شهر بأن لم ينقطع اصلا او انقطع أقل من نصف شهر (قوله فاستأنف الخ) أي فان انقطع الدم قبل وضع الثاني نصف شهر فاستأنف الخ (قوله لانه اذا انقطع نصف شهر فالدم الآتي بعدها حيض) أي لا نفاس وحيث قد يكون دم الولد الذي يأتي بعده نفاسا مستملا من ثمة الأول (قوله وتقطعه) أي وتقطع دم النفاس كقطع الحيض ومقتضاه انها تلتحق عادتها في النفاس حيث كانت لها عادة فيه وليس كذلك اذا المنقول انها تلتحق أكثره سواء كانت لها عادة فيه أقل من أكثره ام لا وتكون بعد تلفيق أكثره مستحاضة من غير استظهار ومحل التلفيق ما يأتي الدم بعد طهر تام والا كان حيضا مؤنفا (قوله فيمنع كل ما منعه الحيض) أي من محبة الصلاة والصوم ومن وجوبهما ومن الطلاق وبدء العدة ووطء الفرج وما تحت الارور رفع حدثها ولو بجنابة ودخول المسجد ومس المصحف ما لم تكن معلمة او متعلمة (قوله ويجوز القراءة) أي قبل انقطاعه ولو كانت جنبا قبل الولادة وامان انقطع عاها تمنع من القراءة قبل الحمل كانت متبسة بجنابة قبل الولادة ولا هذا هو المعتمد (قوله ووجب وضوء بهاد) أي بناء على انه يعتبر اعتبارا للحارج في بعض الاحوال (قوله والاطهر نفسه) أي بناء على اعتبار دوام الاعتقاد فقول الشارح لانه ليس بعتاد أي ليس بدائم الاعتقاد (قوله والمعتمد الأول) أي وهو انه من جملة الاحداث الناقضة للوضوء

باب الوقت المختار

(قوله باب) خبر لم يرد محذوف كما اشار له الشارح والوقت مبتدأ والمخارضة له وقوله للظهر متعلق بمحذوف مبتدأ ثانى اي ابتداء للظهر وقوله من زوال الشمس خبر المبتدأ الثاني والثاني وخبره خبر الأول وقوله لا تخر السائمة حال من الصميري الخبر وانما بيان وقت الطهر لانها اول صلاة صليت في الاسلام وسميت الطهور بدائتها كونها اول صلاة طهرت في الاسلام واعلم ان معرفة الوقت عند القرافي فرض كفاية يجوز التقليد فيه وعند صاحب المدخل فرض عين وفقه فيهما يحمل كلام صاحب المدخل على ان المراد انه لا يجوز للشخص

من جهة المغرب فكلما ارتفعت نقص فاذا وصلت وسط السماء وهي حالة الاستواء لكل نقصانه وبقيت منه بقية وهي تختلف بحسب الاشهر القبطية وهي ثوث بابا بها تور في كيهن فطوبه فأمشير فبرمودة فبشنس فبؤنه فأبيب ففسرى وقد ابقى منه بقية وذلك لكثرة وزيد مرتين في سنة وبالمدنية الشريفة وهو اطول يوم فيها اذا مال الشمس بجانب المغرب اخذ النور في زيادة لجهة المشرق قال اخذ هو اول وقت ظهر حتى يصير ظل شيء مثله بعد ظل زوال ان كان (وهو آخر وقت الظهر) اول وقت العصر (الاختيارى) ينتهى (للاصفرار) على هذا فالعصر هي اخلة على الظهر (اشتركا) اى الظهر للعصر (بقدر احداهما) ان احدهما تشارك اخرى بقدر اربع ساعات في المصير كعتين في السفر (وهل تشارك في آخر القامة

١٨ - دسوق اول (الاولى) قبل تمامها بمدرم باسح العصر وهو المشهور عند سندن وغيره وهو الذى قدمه المصنف فن صلى العصر فى آخر القامة بحيث اذا سلم منها فرغت القامة بحيث او قعها فى اول الثانية اثم (او) فى (اول) القامة (الثانية) فاطهر داخلة على امرها الاول ايسر للائم ومن قدم الامم من انزل اول القامة فى اول وقت العصر اول الثانية وشهر ايضا (ثلاثة) فى الاشهر (و) الوقت الحمار (للمغرب) (١) قوله فوله وبذلك يمكن الحنفى خفة الشرع بمكة وزسد كما ترى فله حور

للظهر تظهر في الاثم وعدمه عند تأخيرها عن القامة الاولى لاول الثانية وتظهر بالنسبة للعصر في الصحة وعدمها اذا قدمها في آخر القامة الاولى ومنشأ الخلاف قوله عليه الصلاة والسلام في المرة الاولى اثنى جبريل فصلى في الظهر حين زالت الشمس ثم صلى في العصر حين صار ظل كل شيء مثله وقوله عليه الصلاة والسلام في المرة الثانية فصلى في الظهر من الغد حين صار ظل كل شيء مثله فاختلاف الاشياخ في معنى قوله في الحديث فصلى هل معناه ثمع فيها او معناه فرع منهما فان فسر شرع كانت الظهر داخلة على العصر ومشاركة لها في اول القامة الثانية وان فسر بمرغ كانت العصر داخلة على الظهر ومشاركة لها في آخر القامة الاولى واعلم ان هذا الخلاف يجري نحوه في العشاء بن علي القول بامتداد وقت المغرب بمغيب الشفق لاعلى ما للمصنف فاذا قيل بالاشتراك وقيل بدخول المغرب على العشاء فالاشتراك بمقدار ثلاث ركعات من اول وقت العشاء وان قيل بدخول العشاء على المغرب بمقدار اربع ركعات (قوله غروب الشمس) اي من غروب الشمس اي من مغيب جميع قرصها الى اتمام وقت تحصيلها وشرطها فقوله يقدر حال اشارة الى انتهاء الوقت وغروب جميع القرص هو الغروب الشرعي الذي يترتب عليه جواز الدخول في الصلاة وجواز الفطر للصائم واما الغروب الميقاني فهو مغيب مركز القرص ويترتب عليه تحديد قدر الليل واحكام اخذ كوفي الميقات والغروب الميقاني قبل الشرعي بنصف درجة (قوله من طهارة حدث وخبث) اي من طهارة حدث اصفران كان غير جنب واكبران كان جنباً ما يئنه ان لم يكن من اهل التيمم وتراية ان كان من اهله فان كان متوضئاً مغتسلاً قدر له مقدار الكبرى وان كان مغتسلاً غير متوضئ قدر له مقدار الصغرى قال شيخنا وعليه فالوقت يختلف باختلاف الاشخاص هذا ما يغيبه النظر في هذه العبارة لكن الذي يغيبه كلام ابن عرفة والابن اعتبار امتداد الطهارة الكبرى مطلقاً كان محدثاً نادراً اصغراً او اكبراً كان فرضه الوضوء او التسلسل او التيمم وعليه فالوقت لا يختلف باختلاف المصلين قال شيخنا والطاهر ان هذا هو المعقول عليه واعلم ان ما ذكر من اعتبار طهارة الحدث والتحيط انما هو باعتبار المعناد لعالم الناس فلا يعتبر تطويل موسوس ولا تخفيف مسرع نادر كذا استظهره ح (قوله وسر عورة) اي على الوجه الاكمل لانه هو المطلوب شرعاً في تنبيهه ما ذكره المصنف في وقت المغرب المختار بالنسبة للابداء لجواز التطويل بعد الدخول فيها لمغيب الشفق لابعده وبالنسبة للمقيم واما المسافر ون فلا بأس ان يمدوا اي يسيروا وبعدها الغروب الميل ونحوه ثم ينزلون ويصلون كما في المدونة وقيد ذلك بن وغيره بما اذا كان المدلل معرض كنهل والاصل اول الوقت وهذا كله على رواية ابن القاسم عن مالك من ان وقت المغرب ضيق يتدر بفعليها بعد تحصيل شر وطها وروى غيره عن مالك امتداد وقت المغرب المختار للشفق قال ابن العربي والبرجاني وهو الصحيح من مذهب مالك ولكن الحق ان القول بالامتداد ضعيف وان كان فيه نوع قوة والمعتمد ما مشى عليه المصنف من رواية ابن القاسم (قوله من غروب جرة الشفق) اي من غروب الجرة التي هي الشفق والاضافة يائية قال الشاعر ان كان ينكر ان الشمس قد غربت * في فيه كذبه في وجهه الشفق

غروب (اي غيباب جميع قرص (الشمس) وهو مضيق (يقدر بفعليها) ثلاث ركعات (بعد) تحصيل (شرطها) من طهارة حدث وخبث وستر عورة واستقبال ويزاد اذان واقامة وافهم قوله يقدر انه يجوز لحصلها التأخير بقدر ذلك (و) المختار (للعشاء من غروب جرة الشفق للثالث الاول) من الليل (وللصبح من الفجر) اي ظهور الضوء (الصادق) وهو المستطير اي المنتشر ضياؤه حتى يعم الافق احترازا من الكاذب وهو المستطيل باللام وهو الذي لا ينتشر بل يطلب وسط السماء دقياً

هذا هو المعروف من المذهب وعليه اكثر العلماء ابن ناجي ونفل ابن هر ون عن ابن القاسم نحو ما لا يخيصة من ان ابتداء مختار العشاء من غروب البياض وهو يتأخر عن غروب الجرة لا يعرفه (قوله للثالث الاول) اي محسباً من الغروب وقيل ان اختيار العشاء بمتد لطاوع الفجر وعليه فلا ضروري لها وهو مذهب الشافعية وفيه فسخة (قوله المنتشر ضياؤه) اي من جهة القبلة ومن جهة دبرها حتى يعم الافق وظاهر قوله المنتشر ضياؤه ان الفجر الصادق غير الضوء وليس كذلك بل هو ضوء الشمس السابق عليها فالاولى ان يحذف ضياؤه بأن يقول اي المنتشر في جهة القبلة وفي دبرها حتى يعم الافق (قوله بل يطلب وسط السماء الخ) اي فهو بياض دقيق يخرج من الافق ويصعد في كبد السماء من غير انتشار بل بحذاء ظلمة من الجانبين واما

الصادق فهو يبايض يخرج من الأفق ويمتد لجهة القبلة وادبرها وينتشر ويصعد السماء منتشرا (قوله يشبه ذنب السرحان) هو كسر السين مشترك بين الذنب والأسد والمراد أنه يشبه ذنب السرحان الأسود وذلك لأن الفجر الكاذب يبايض مختلط بسواد السرحان الأسود لونه مظلم وباطن ذنبه أبيض فالبايض فيه مختلط بسواد (قوله ولا يكون) أي الفجر الكاذب (قوله وينتهي المختار) أي مختار الصبح وقوله للأسفار أي لدخول الأسفار والعناية خارجة (قوله وهو الذي تميز فيه الوجوه) أي بالبصر المتوسط في محل لا سقف فيه ولا غطاء ثم إن ما ذكره المصنف من أن مختار الصبح يمتد للأسفار الأعلى هو رواية ابن عبد الحكم وابن القاسم عن مالك في المدونة قال ابن عبد السلام وهو المشهور وقيل يمتد اختياري الصبح اطلوع الشمس وعليه فلا ضروري لما هو رواية ابن وهب في المدونة والاكثر وعزاه عياض لكافة العلماء وائمة الفتوى قال وهو مشهور قول مالك والحاصل أن كلا من القولين قد شهر لكن ما مشى عليه المصنف أشهر وأقوى كما قال شيخنا رحمه الله ما ذكره المصنف من أن مبدا المختار للظهر من زوال الشمس إلى هنا كله بالنسبة لغير زمن الدجال وأما في زمنه فيقدر للظهر وغيره بالنسبة لغير زمانه ثم إن بعض البلاد السنة فيها يوم واحدة وحينئذ فيقدرون لكل صلاة كرم الدجال وفي بعض البلاد الليل من المغرب إلى شاء فيخرج الفجر وقت العشاء فعند الحنفية تسقط عنهم العشاء وعند الشافعية يقدرون بأقرب البلاد إليهم ولا نص عندنا ولكن استظهر بعضهم الرجوع في ذلك لمذهب الشافعي كذا قرر شيوخنا (قوله وهي) أي صلاة الصبح الصلاة الوسطى المذكورة في قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى (قوله أي الفضلى) أشار بذلك إلى أن الوسطى تأنيث الأوسط بمعنى المختار والأفضل كما في قوله تعالى قال أوسطهم ولا غرابة في تفضيل الأقل على الأكثر إذ الفاعل المختار يفضل ما يشاء على ما يشاء الا ترى أنه فضل القصر على الاتمام والوتر على الفجر وقيل أنها تأنيث وسط بمعنى متوسط بين شيئين لأن قبلها ليلتين مشتركتين وبعدها نهاريتين مشتركتين وهي منفردة بوقت لا يشتركها فيه غيرها من الصلوات (قوله وهو الصحيح من جهة الأحاديث) أي فقد قال عليه الصلاة والسلام في حفر الخندق شغلونا عن الصلاة الوسطى ملائكة يوتهم وقبورهم ناروا كانت تلك الصلاة صلاة العصر (قوله وما من صلاة من الخمس إلخ) أي فقل إنها الظهر لوقوعها في وسط النهار وقيل إنها المغرب لتوسطها بين ظلام الليل وضوء النهار وقيل إنها العشاء لتوسطها بين صلاتين لا يصران (قوله وقيل غير ذلك) أي وقيل أن الصلاة الوسطى غير الصلوات الخمس فقل إنها صلاة عيد الأضحى وقيل صلاة عيد النحر وقيل صلاة الأضحية وقيل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولعل معنى الوسطى على هذا الفاضلة لا الفضلى التي هي تأنيث الأفضل لأنها ليست أفضل من الفرض (قوله وسط الوقت) فتح السين وسكونها (قوله يعني أثناء) أي وليس المراد بالوسط حقيقته وهو النصف بحيث يكون الموت واقعا في منتصف الوقت لما فيه من القصور (قوله لم يعصم على شيء بل ولوعزم على تركها وإن كان يعصى من حيث العزم لأن من حيث الترتيب (قوله لأن يطن الموت) أي ولو كان الطن غير قوي كما هو ظاهر إطلاق نقل المواق وقيد مع بما إذا كان قويا (قوله وكذا إذا تخلف طنه) أي وكذا إذا كان عاصبا إذا ظن الموت وتخلف الطن ولم يمت والحال أنه أوقعها في آخر وقتها الاختياري وأنما تم لمخالفتها لمقتضى طنه لكنها إذا نظر الما في نفس الأمر لا قضاء كما قيل بطر لما اقتضاء الطن من الصبر وجوب المبادرة (قوله صار في حقه مضيقا) أي فيجب عليه المبادرة للفعل (قوله وهذا) أي ثم من ظن الموت ومات قبل أن يؤدي إذا أمكنه الطهارة وما بعد تمكنه منها ولم يفعل وأعلم أن طن نقيه الموضع كالحيض والائتناس والجنون كطن الموت بناء على ما قاله شراح الرسالة عند قوله وتغتسل كلها يطعم من حرمة التأخير طن الحيض أما على ما قاله الأحمدي من كراهة التأخير لطنه فليس طن نقيه الموضع كطن الموت لكن تقدم أن كلامه مقيد بما إذا لم يخف بالتأخير خروج الوقت المختار والافتيق على الحرمة هداة والتحقيق كما في بن ولا تركن

يشبه ذنب السرحان ولا يكون في جميع الأزمان بل في الشتاء ثم يظهر بعده ظلام ثم يظهر الفجر الحقيقي وينتهي المختار (للأسفار) أي الضوء (الأعلى) أي البين الواضح وهو الذي تميز فيه الوجوه (وهي) الصلاة (الوسطى) أي الفضلى عند الامام وعلماء المدينة وابن عباس وابن عمر وقيل العصر وهو الصحيح من جهة الأحاديث وما من صلاة من الخمس الأقل فيها هي الوسطى وقيل غير ذلك (وان مات) المكلف (وسط) يعني أثناء (الوقت) الاختياري (بلا أداء) لها فيه (لم يعصم) لعدم تفریطه (الآن يطن الموت) ولم يؤد حتى مات فإنه يكون عاصيا وكذا إذا تخلف طنه فلم يمت لأن الموسع صار في حقه مضيقا وهذا إذا أمكنه الطهارة والاسه طنت كما تقدم وما كان الاختياري ينتهي إلى فاضل ومفضل فإنه يقول (والأفضل لعدم) ومن في حكمه

كل جماعة التي لا تنتظر غيرها (تقديمها) أول المختار بعد تحقق دخوله (مطلقا) ولو ظهر في شدة الحر والمراد تقديمها نسياناً فلا ينافي نذب
تقديم النقل الوارد في الأحاديث ١٤٠ وهو الفجر وكذا الورد بشرطه إلا تيه واربع قبل الظهر وقبل العصر وغير

غيره لا يقال هذا مخالف لما يأتي من أن من علمت محبة الحيض في الوقت واخرت الصلاة عامدة واناها الحيض
في الوقت فان الصلاة تسقط عنها ولا تقضيها لان عدم انتضاء لا ينافي الاثم (قوله كالجماعة التي لا تنتظر غيرها)
اي كاهل الرب الذين لا يتفرقون (قوله بعد تحقق دخوله) اي في اول جزء من الوقت لان ايقاعها اذ ذلك
من فعل الخواارج الذين يعتقدون ان تأخير الصلاة عن اول وقتها حرام (قوله ولو ظهر الخ) اي هذا اذا كانت
صباحا وعصرا او مغربا وعشاء او ظهرا في غير شدة الحر بل ولو كانت ظهرا في شدة الحر (قوله والمراد الخ) هذا
التقرير الخ (قوله وغير هذا الخ) اي وهو قول عجي ان القدوم من الحق به الافضل لهم تقديمها مطلقا تقديمها حقيقيا
فلا يطالبون بالنوافل القبليّة وانما يطالب بها الجماعة التي تنتظر غيرها وما ورد في الحديث من تأكيد النقل قبل
الظهر والعصر فمحمول على من ينتظر الجماعة سواء كان اماما لا واعلم ان هذا الخلاف الواقع بين ح وعجي في
كون التقديم في حق القدوم من الحق به نسيانا وحقيقيا انما هو بالنظر للظهر والعصر لانهما اللتان يتنقل
قباهما دون المغرب لكرامته التفضل قبلها ودون الصبح اذ لا يصلي قبلها الا الفجر والورد لدنائم عنه باتفاق
دون العشاء لانه لم يرد شيء في خصوص التنفل قبلها (قوله والافضل له) اي للقدّم تقديمها اي الصلاة في اول
الوقت (قوله ثم ان وجدها الخ) اي الجماعة اعاد لادراك فضل الجماعة اي فيكون محصلا للفصيلتين بخلاف
ما لو اخر ولم يصل فلم يكن محصلا للفضيلة واحدة وما ذكره من الاعادة اذا وجد الجماعة هو الصواب خلافا
لبساطي في مغنيه حيث قال ويتولد من هذا انه اذا صلى وحده لا يعيد في جماعة (قوله انما هي في الصبح) اي
واما غيرها ففعلها جماعة آخر الوقت افضل من فعلها منفردا اقله ان اتسع وقت ذلك الغير لان ضائق كل مغرب
وهذا الاعتراض لابن مرروق وتعقبه بت بأن ابن عرفة نقل ان اختلاف اهل المذهب في ترجيح اول الوقت
فذا على آخره جماعة او بالعكس عام في جميع الصلوات لافي خصوص الصبح وحينئذ فله مصنف سند في الاطلاق
فلا اعتراض عليه كذا قرر شيخنا ثم ان كلام المصنف مقيد بما اذا لم يعرض مرجح التأخير كرجاء الماء والقصة
البيضاء او موجه كدني نجاسة يرجو ما يزيلها به عن بدنه او ثوبه ومن به مانع القيام بوجوه واليه في لوقت قاله
الشيخ سالم (قوله بناء على انه لا ضرر وري لها) اي وان اختيارها يمتد للطلوع كما هو (قوله والالوجب) اي والا
وقلنا ان لها ضرورا من الاسفار للطلوع لوجب فعلها اول الوقت ولا تنتظر الجماعة التي يرجوها بعد الاسفار
(قوله والافضل للجماعة) اي التي تنتظر غيرها واما التي لا تنتظر غيرها فهي كالفد كما هي يندب لهم التقديم
مطلقا حتى للظهر (قوله تقديم غير الظهر) اي في اول وقتها تقديمها بالنسيان بالنسبة للعصر وتقديمها حقيقيا
بالنسبة لغيرها ثم ان غير الظهر صادق بالعصر والمغرب والصبح والعشاء وشتاء وصيفا رمضان وغيره وهو كذلك
خلافا لما ذكره ابن فرحون في الدرر من نذب تأخير العشاء الاخيرة بمرضان عن وقتها المعتاد توسعة على الناس
في الفطور (قوله لربع القامة) وهو ذراع بأن بصير ظل الشخص كذلك زيادة على ظل الزوال (قوله من معنى
الابراد) اي لاجل معنى هو الابراد فن للتعليل وضافة معنى للابراد يمانية (قوله لشدة الحر) اي لاجل دفع
شدة الحر (قوله مطلقا) اي في اي صلاة وفي حق كل مصل سواء كان فذا او جماعة تنتظر غيرها ولا تنتظر
غيرها (قوله وختنه) اي رخص أخيرها (قوله وتأخير الابراد) اي لاجل الدخول في وقت البرد (قوله قدره)
ي قدره التأخير للابراد بخلاف التأخير لا ينظر الجماعة فانه قد عين قدره بربع القامة (قوله ان لا يخرجها
من الوقت) اي ولو كان بعد مصي ثلاثة ارباع الضامه واذا ح ان الاولى تأخيرها للابراد لوسط الوقت لانه
لذي اخره النبي صلى الله عليه وسلم وداراهم الراجي كقوله شيخنا وكلام ح يرجع لاول الباسي (قوله لا مطلقا)
اي لان نذب تأخير العشاء قليلا للجماعة مطلقا كما هو ظاهر المصنف واذا علمت ان كلامها في خصوص
عادل والحرس فلا يكون كلامها معارضاً لما حرر من ان الجماعة لا يؤخرون الا الظهر لان ما مر محمول على

هذا لا يلتفت اليه (و)
الافضل له تقديمها
منفردا (على) ايقاعها
في (جماعة) يرجوها
(آخيه) لادراك فضيلة
اول الوقت ثم ان وجدها
اعاد لادراك فضل
الجماعة واعترض على
اطلاقه بأن الرواية انما
هي في الصبح يندب
تقديمها على جماعة
يرجوها بعد الاسفار
اي بناء على انه لا ضروري
لها والا لوجب (و)
الافضل للجماعة تقديم
غير الظهر (ولو جمعة
(و) الافضل لها
(تأخيرها) اي الظهر
(لربع القامة) بعد ظل
الزوال صيفا وشتاء لاجل
اجتماع الناس فليس
هذا التأخير من معنى
الابراد ولذا قال (ويراد)
على ربع القامة من
اجل الابراد (لشدة
الحر) ومعنى الابراد
الدخول في وقت البرد
فمحصل انه يندب
المبادرة في اول المختار
مطلقا الا الظهر للجماعة
تنتظر غيرها فيندب
تأخيرها ونختصه قسمه ان
تأخير لا يتنظر الجماعة
فقط وتأخير للابراد ولم
يبين المصنف قدره قال

الباسي نحو الذراعين وابن حبيب موقوفهما يسير وابن عبد الحكم ان لا يحرجها عن الوقت (وفيها نذب تأخير العشاء) معاجد
نقيلان والحرس بعد الشفق (قوله لا مطلقا) كما هو ظاهر المصنف فلم يرد على ما تقدم

اطراف المصر والحرس
بضم الحاء والراء المرابطون
اى لان شأنهم التفرق
ثم الراجع التقديم مطلقا
(وان شئت) ولو طرا في
الصلاة اى ترد مطلقا
فيشمل الظن الا ان يغلب
(في دخول الوقت) وصلى
(لم تجزولو) تبين انها
(وقعت فيه) ولما فرغ
من الاختيارى وما يتعلق
به شرعى في بيان الضرورى
بقوله (والضرورى) اى
ابتدائه (بعد) اى عقب
وتلو (المختار) سعى
بذلك لاختصاص جواز
التأخير اليه بأرباب
الضرورات ويمتد من
مبدأ الاسفار الاعلى
(للطواع في الصبح) يمتد
ضرورى الظهر الخاص
بها من دخول مختار
العصر ويمتد ضرورى
العصر من دخول
الاصفرار ويستمر
(للغروب في الظهرين
و) يمتد ضرورى المغرب
من مضي ما يسعها
وشروطها وضرورى
العشاء من مضي الثلث
الاول ويستمر (الضحى في
العشاءين وتبين قسمة)
اى في الضرورى (الصبح)
اداءه وجوبه باعتماد والى
العند (برحمتك)
باجدتها مع قراءة فاتحة
قراءة معتدلة وطما بنسبة

مساجد غير القبائل والحرس وكلاهما محمول على مساجدا قبائل والحرس كما هو نصها وهذا جواب عن
المعارضة (قوله والقبائل الارباباض) اى اهل الارباباض (قوله اى اطراف المصر) اى الاهاكن التى حول
البلد خلف السور كالحسينية والناصرية والقوالة بمصر (قوله بضم الحاء والراء) اى يقال ايضا بفتحها
وهو الاشهر وقوله المرابطون اى الذين شأنهم التفرق (قوله ثم الراجع التقديم مطلقا) اى ثم الراجع ندب
تقديم العشاء للجماعة مطلقا حتى لاهل الارباباض والحرس وما في المدونة من ندب تأخيرها لهم ضعيف (قوله
وان شئت في دخول الوقت الخ) حاصله انه اذا تردد هل دخل وقت الصلاة او لا على حد سواء او ظن دخوله ظنا
غير قوى او ظن عدم الدخول وتوهم الدخول سواء حصل له ما ذكر قبل الدخول في الصلاة او طرأ اليه ذلك
بعد الدخول فيها فانها لا تجزى به لتردد النية وعدم يقين براءة الذمة سواء تبين بعد فراغ الصلاة انها وقعت قبله
او وقعت فيه او لم تبين شئ اللهم الا ان يكون ظنه بدخول الوقت قويا فانها تجزى اذا تبين انها وقعت فيه كما
ذكره صاحب الارشاد وهو المعتمد خلافا لمن قال بعدم الاجزاء اذا ظن دخوله سواء كان الظن قويا ام لا ولو
تبين انها وقعت فيه واما اذا دخل الصلاة جاز ما بدخول وقتها فان تبين بعد فراغها انها وقعت فيه او لم تبين
شئ فالاجزاء وان تبين انها وقعت قبله لم تجزى ^{بنتيجه} قد علمت ما اذا شئت في دخول الوقت واما اذا
شئت في خروجه فينبو الاداء كما قال عجم لان الاصل البقاء وقال اللغوي لا ينوب اداءه ولا قضاء لانه غير مطلوب
مع المبادرة على الفعل حرصا على الوقت فلو نوى الاداء لظنه بقاء الوقت ثم تبين خروجه صحت صلاته اتفاقا
كما قال ابن عطاء الله والظاهر ان عكسه كذلك فانه شيخنا (قوله ولو طرا في الصلاة) اى هذا اذا حصل الشك
قبل الدخول فيها بل ولو طرا فيها خلافا لمن قال اذا طرأ الشك بعد الدخول فانه لا يضر اذا تبين ان الاحرام
حصل بعد دخول الوقت (قوله اى عقب وتلو الخ) اعلم ان بعد في الاصل ظرف متنع ولما كان توهم
ان بين الضرورى والاختيارى مدة متسعة مع انه ملاصق له دفع الشارح ذلك بجعله بعد معنى التلو والعقب
فهى هنا مستعملة في معنى مجازى ثم ما ذكره المصنف من ان الضرورى عقب المختار في غير باب الاعذار
والمسافر واما بالنسبة اليهما فالضرورى قد يتقدم على المختار بالنسبة للمشركة الثانية (قوله سعى بذلك)
اى سعى ما بعد المختار بالضرورى (قوله لاختصاص جواز التأخير اليه بأرباب الضرورات) اى وانهم غيرهم
وان كان الجميع مؤدبين (قوله للطواع) اى لمبدأ الطواع (قوله من دخول مختار العصر) اى الخاص بها
وهو آخر القامة الاولى او بعد مضي اربع ركعات الاشتراك من القامة الثانية على الخلاف السابق في ان
العصر داخلة على الظهر او الظهر داخلة على العصر (قوله ويستمر للغروب في الظهرين) هذا يقتضى ان
العصر لا تختص بأربع قبل الغروب وهو راية عيسى واصبغ عن ابن القاسم ورواية يحيى عنه انها تختص
بأربع قبل الغروب وهو المعتمد فلو صليت الظهر قبل الغروب بأربع كانت فاتئة وقضاء وليست حاضرة
ولا اداء على الثاني ويمكن حمل كلام المصنف عليه بأن اى قوله للغروب باق على حقيقته بالنظر للعصر
ويقدر مضاف بالنظر للظهر اى لقرب الغروب وما قيل هنا من الخلاف والتقدير يقال ايضا في قوله وللغروب في
العشاءين كذا قرر شيخنا لکن الذى في بن ان المشهور راية عيسى اعني عدم الاختصاص كما هو ظاهر
المصنف (قوله وتدرك فيه الصبح ركعة) حاصله انه اذا زال العذر كالنوم والاعشاء والجنون على ما يأتى وكان
الباقى من ضرورى الصبح ما يسع ركعة بسجدها فانها تكون مدركة من حيث الاداء ويتعلق به وجوب فعلها
وانما خص الصبح بالذكر مع ان الوقت الضرورى يدرئ بركعة مطلقا كان للصبح اولعبرها لان سبيلها واحد من
قوله بفضل ركعة عن الاولى ان كانت متعددة والا فركعة (قوله مع قراءة فاتحة) اى ان فسألو جوبه في كل
ركعة اما على القول بوجوبها في الجمل فالمعتبر ركعة ولو من غير فاتحة (قوله ويجب ترك السن كالسورة) اى
وكالا اعتدال على القول بسنيته (قوله وكذا الاختيارى يدرئ بركعة) اى على المتمتعة وهو اولى من ادوال
الضرورى بركعة لانه هنا بقية الصلاة تقع في الوقت وان كان ضروريا بخلافها في الضرورى فان بعضها

اعتدال ويجب ترك السن كالمدة وكذا الاختيارى يدرئ بركعة (لا قبل) من ركعة بسجدها

خلافاً لأشهب) (والشكل) أي ما فعل في الوقت وخارجه (اداء) حقيقته لا حكمه فحاضت أو انعمى عليه في الثانية سقطت عنه الحصول العذر وقت الاذاء وكذا الوقتى شخص به فيها بطلت على المأموم لانها قضاء خلت اداء وقال ابن فرحون وابن قدام بالصححة بناء على ان الثانية اد حكم وهي قضاء فعلا والتحقق انها ١٤٢ اداء حكموا بطلان صلاة المقتدى من حيث مخالفة الامام نية وصفة اذ صفة صلاة الامام الاداء

باعتبار الركعة الاولى
وصلاة المأموم القضاء
وانها ان حاضت فيها لم
تسقط لخروج الوقت
حقيقته (و) تدرك في
الضرورة المشتركة
وهما (الظهران والعشا
بفضل ركعة عن)
الصلاة (الاولى) عند
مالك وابن القاسم لانه
لما وجب تقديمها على
الانحرى فعلا وجب
التقدير بها (لا)
بفضلها عن الصلاة
(الاخيرة) خلافا لابن
عبد الحكم وسحنون
وغيرهما قالوا لانه لما
كان الوقت اذا ضاق
اختص بالاخيرة
وسقطت الاولى اتفاقا
وجب التقدير بها وتظهر
فائدة الخلاف في حاض
مسافر طهرت ثلاث
قبل الفجر فعلى المذهب
تدرك العشاء وتسقط
المغرب وعلى مقابله
تدركهما الفضل ركعة
عن العشاء المقصورة
ولاربعة ادركتهما اتفاقا
ولاثنين ادركت الثانية
فقط اتفاقا وفي حاض
محاضر طهرت لاربعة قبل

يقع خارج الوقت (قوله خلاف الاشهب) أي حيث قال ان الضروري يدرك بالر كوع وحده والمبالغة في الرد عليه صرح المصنف بقوله لا اقل وان كان يكفي في الرد قوله بركعة تأمل في تنبيهه كون الوقت لا يدرك بأقل من ركعة لا ينافي ما قدمه من ان الوقت ممتد للطلوع والغروب والفجر لان وقت الصلاة امر مغاير لادراكها فلا يلزم من وجوده وجوده قاله شيخنا (قوله في الثانية) أي في الركعة الثانية الحاصلة خارج الوقت (قوله فيها) أي في الثانية الحاصلة خارج الوقت (قوله وهي قضاء فعلا) الاولى حقيقته وعلى هذا القول لو حاضت في الركعة الثانية أو انعمى عليها فوجب القضاء ويصح الاقتداء به فيها فهو قضاء خلف قضاء وثمرة كون الاداء حكما رفع الائم فقط وورد على كلام ابن قدام اشكال وهو ان نية الامام مخالفة لنية المأموم الذي دخل معه في الركعة الثانية بعد الوقت لان الامام نال الاداء والمأموم نال القضاء واجيب بأن نية الاداء تنوب عن نية القضاء وعكسه على ما قاله البرزى من انه المذهب وظاهره ولو فعل ذلك عند امتلاعا وسهوا لا على ما يأتي في قوله والاداء اوضده مما يفيد خلافا فلذا قال الشارح والتحقيق الخ (قوله لم تسقط) أي بل يعضيها وهذا قول محمد بن سحنون عن ابيه واستظهره ابن قدام وح وقال الباجي والبخمي انه اقيس وامام تقدم من سقوط الصلاة لحصول العذر وقت الاداء فهو قول اصبح وشهره للبخمي كما في المواقيت اطر بن (قوله بفضل ركعة) أي بركعة فأنه أي زائدة عن الصلاة الاولى (قوله طهرت ثلاث قبل الفجر الخ) أي واما اذا طهرت ثلاث قبل الغروب فقد ادركت الظهرين اتفاقا وكذا الاربع واما اذا طهرت لاثنتين فقط ادركت الثانية من الظهرين اتفاقا وسقطت الاولى وهذا معنى قول الشارح فيما يأتي واما النهار يتان الخ (قوله فعلى المذهب تدرك العشاء وتسقط المغرب) وذلك لان الوقت قدرنا بالاولى لم يبق للثانية شيء والوقت اذا ضاق يختص بالاخيرة فيكون الوقت الباقي الذي يسع ثلاث ركعات للاخيرة وتسقط الاولى (قوله ولا ربيع) أي واذا طهرت لاربعة ادركتهما اتفاقا لانه ان قدر بالاولى فضلت ركعة للثانية وان قدر بالثانية فضلت ركعتان للاولى (قوله ولا اثنين) أي واذا طهرت لاثنتين ادركت الثانية فقط اتفاقا لانها ان قدرت بالاولى لم يبق للثانية شيء وان قدرت بالثانية لم يبق للاولى شيء والوقت اذا ضاق اختص بالاخيرة (قوله طهرت لاربعة قبل الفجر) ذكر باعتبار الشخص واما لو طهرت لاربعة فأقل قبل الغروب فقد ادركت ثانی الظهرين اتفاقا وسقطت الاولى ونحس ادركتهما اتفاقا وكذا ما زاد على الخمس (قوله فعلى الاول تدركهما) أي لانه اذا قدرت بالاولى بقي للثانية ركعة فتكون قد طهرت في وقتها (قوله كحاضر سافر وقادم) الظاهر ان هذا تشبيه لبيان ما يدرك به القصر والاعمى كما شرح به الموافق واختاره ابن عاشر والشيخ ميارة ونصه ومعنى كلام المؤلف انه كالتدرك الصلابة معا بفضل ركعة عن احدهما والادركت الثانية فقط كذلك يدرك حكم الحضر والسفر بفضل ركعة عن احدهما والادركت الثانية فقط فيقصر هان سافر ويتمها من حضر من سفره فلو سافر لثلاث قبل الغروب صلاهما سفرية بين وان سافر قبل الغروب لأقل من ثلاث فالعصر سفرية والظهر حضرية ولو قدم الخمس فأكثر صلاهما حضرية بين ولما دونها صلى العصر حضرية والظهر سفرية وهذا ظاهر قول المصنف كحاضر سافر وقادم وما ذكره عجب ومن تبعه من ان قوله كحاضر سافر الخ تمثيل ثم اعترض بأن ظاهره لا يصح وصوبه بما قاله الشارح فهو تكلف انتهى بن (قوله لا اختصاص الوقت بالاخيرة) بمعنى ان الوقت اذا ضاق فالذي يجب عليه الاخيرة ان قلت هذا يقتضي ان آخر الوقت يختص به الثانية اتفاقا وهذا خلاف ما ذكره ابن عرفة وغيره من الخلاف ونص ابن عرفة في اختصاص العصر بأربعة قبل الغروب

باعتبار الركعة الاولى
وصلاة المأموم القضاء
وانها ان حاضت فيها لم
تسقط لخروج الوقت
حقيقته (و) تدرك في
الضرورة المشتركة
وهما (الظهران والعشا
بفضل ركعة عن)
الصلاة (الاولى) عند
مالك وابن القاسم لانه
لما وجب تقديمها على
الانحرى فعلا وجب
التقدير بها (لا)
بفضلها عن الصلاة
(الاخيرة) خلافا لابن
عبد الحكم وسحنون
وغيرهما قالوا لانه لما
كان الوقت اذا ضاق
اختص بالاخيرة
وسقطت الاولى اتفاقا
وجب التقدير بها وتظهر
فائدة الخلاف في حاض
مسافر طهرت ثلاث
قبل الفجر فعلى المذهب
تدرك العشاء وتسقط
المغرب وعلى مقابله
تدركهما الفضل ركعة
عن العشاء المقصورة
ولاربعة ادركتهما اتفاقا
ولاثنين ادركت الثانية
فقط اتفاقا وفي حاض
محاضر طهرت لاربعة قبل

الفجر فعلى الاول تدركهما الفضل ركعة عن المغرب وعلى الثاني تدرك العشاء فقط اذ لم يفضل للمغرب شيء في التقدير عن ونحس ادركتهما لثلاث سقطت الاولى اتفاقا فمما تمثيل المصنف بقوله (كحاضر سافر وقادم) صوابه كحاض مسافرة او حاضرة طهرت والاقطاره لا يصح لانه ظاهر في غير ذي العذر ولا يظهر للتقدير فيه بالاولى والثانية فائدة لان المسافر لأربعة قبل الفجر يصلي العشاء ثمرة على كلا القولين وكذا الاقل لا اختصاص الوقت بالاربعة ادركت لاربعة فأقل يصلي العشاء ثمرة

وأما النهار يتان فلا يظهر بالتقدير بالاولى او الثانية فائدة لتساويهما (واثم) من وقع الصلاة كلها في الضرورى وان كان مؤديا (الا) ان يكون تأخيرها له (لعذر) فلا ياتم ثم ذكر الاعذار بقوله (بكفر) اصلى بل (وان) حصل (بردة وصبا) فاذا بلغ في الضرورى ولو بادراك ركعة صلاها ولا اتم عليه وتجب عليه ولو كان صلاها قبل (وانما وجنون ونوم) ولا اتم على النائم ١٤٣ قبل الوقت ولو علم استغراق الوقت واما

لودخل الوقت فلا يجوز النوم بلا صلاة ان ظن الاستغراق (وغفلة) ولما كان الحيز مائعا شرعيا عرفت مائعيته من الشارع ولا استقلال للعقل به جعله اصلا فشبهه بما قبله بقوله (كحيز) ومثله النفاس لما خيهما في الاحكام (لاسكر) حرام فليس بعذر ادخاله على نفسه وانما عذر الكافر لان الاسلام يجب ما قبله واما غير الحرام فهو عذر كالجنون (والمعدور) ممن ذكر (غير كافر بقدره الطهر) بالماء لاصغر واكبر ان كان من اهله والا فبالصعيد فن زال عذره المسقط للصلاة لا يجب عليه الصلاة الا اذا اتسع الوقت بتقدير ما يسع ركعة بعد تقدير تحصيل الطهارة المائية او الترابية واما الكافر فلا يمتد له الطهر بل ان اسلم لما يسع ركعة فقط وجبت الصلاة لان ترك عذره بالاسلام في وسعه وان كان لا يؤديها الا بطهارة خارج الوقت ولا اتم ايضا ان يادر

عن الظهر وعدمه قولان الاول لسامع يحيى والثاني لسامع عيسى واصبغ من ابن القاسم قلت لامنافاة لان الاختصاص متفق عليه باعتبار الوجوب او السقوط لارتجاع العذر وطوره وباعتبار القصر والاعماد ومختلف فيه باعتبار الاداء وعدمه بمعنى ان الاولى اذا وقعت آخر الوقت فهي اداء بناء على عدم الاختصاص وهو المشهور وقضاء على مقابله انتهى بن (قوله) واما النهار يتان اى سواء كانتا حاضرتين او سفرتين كان هنالك عذرا م لا فلا يظهر بالتقدير بالاولى منهما او بالثانية فائدة كانه لا تظهر فائدة في الليلتين اذالم يكن عذر كان الشخص يحضر او سافر وانما تظهر الفائدة بالتقدير بالاولى والثانية من الليلتين اذا كان هنالك عذرا كحيز سواء كانت المرأة يحضر او سافر فالاحوال نمائية ستة لا يظهر فيها فائدة واثان تطهر فيهما الفائدة (قوله من وقع الصلاة كلها في الضرورى) اى واما لو وقع بعضها منها ولو ركعة في الاختيارى وباقىها في الضرورى فلا اتم (قوله الا ان يكون تأخيرها له) اى للضرورى (قوله بكفر وان بردة) اى فاذا اسلم الكافر الاصلى والمرتب في الوقت الضرورى وصلى تلك الصلاة فيه فانه لا ياتم سواء قلنا بخطابهم فروع الشريعة ام لان الاسلام يجب ما قبله فله شيخنا (قوله ولو كان صلاها قبل) اى ولو نوى الفرض بحسب زعمه حين صلاها صبيها فان بلغ في اثنا بركات كملها نافلة ثم اعادها فرضا ان اتسع الوقت والاطع وابتدأها (قوله) وانما وجنون ونوم اى فاذا افاق المغمى عليه او المجنون واستيقظ النائم في الوقت الضرورى وصلوا فيه فلا اتم على واحد منهم (قوله ان ظن الاستغراق) اى اذ كان الوقت واما لو ظن عدم الاستغراق جازله النوم ولا اتم عليه ان حصل استغراق كما يجوز له النوم بعد دخول الوقت اذا ظن الاستغراق وكل وكيل او يوقفه قبل خروج الوقت (قوله وغفلة) اى نسيان فان نسي ان عليه صلاة ولم يذكرها الا في وقتها الضرورى فلا اتم عليه في فعلها فيه (قوله كحيز الخ) اى فاذا انقطع كل من الحيز والنفاس في الضرورى وصلت فيه فلا اتم عليها (قوله فليس بعذر) اى فاذا سكر بحرام وافاق من سكره في الضرورى وصلى فيه فانه لا اتم بتأخير الصلاة اليه وسواء سكر قبل دخول الوقت او بعده واثم ايقاعها في الضرورى غير اتم تعاطى المسكر فهو زائد عليه (قوله يجب ما قبله) اى في الحقيقة المانع من الاثم انما هو الاسلام لا الكفر (قوله بقدره الطهر) اى يقدر له زمن يسع طهره الذى يحتاجه فان كان محدثا حدثا صغر قدره ما يسع الوضوء وان كان محدثا حدثا كبر قدره ما يسع العسل هذا اذا كان من اهل الطهارة المائية بأن كان الماء موجودا وكان له قدرة على استعماله والا قدره ما يسع التيمم ولا يقدر له زمن يسع ازالة النجاسة عن ثوبه او بدنه او مكانه لانها لا تعتبر مع ضيق الوقت ولا زمن يسع ستر العورة والاستقبال والاستبراء ان لو كان محتاجا لذلك كما قاله عجم ثم ان المراد انه يقدر له زمن يسع الطهر زيادة على التقدير السابق وهو مدة تسع ركعة بسجدة بها وفائدة ذلك التقدير اسقاط تلك الصلاة التى زال عذره في ضروريها وعدم اسقاطها فان كان الباقي من الوقت يسع ركعة بعد تحصيل الطهر لم تستطع والاسقطت (قوله لاصغروا كبر) اى لحدث اصغروا لحدث اكبر ان كان من اهله اى من اهل الطهر بالماء بأن كان الماء موجودا وكان له قدرة على استعماله (قوله فن زال عذره) اى في الوقت الضرورى (قوله المسقط للصلاة) اى كالحيز والنفاس والانماء والجنون واحتراز بذلك عن العذر الذى لا يسقطها فان اتم او اساهى لا يقدر له الطهر بل متى تنبه اساهى او اديقظ النائم وجبت على كل حال سواء كان الباقي يسع ركعة مع فعل ما يحتاج اليه من الطهرام لا بل ولو خرج الوقت ولم يبق منه شئ (قوله بل ان اسلم لما يسع ركعة) اى من الضرورى (قوله وصلى بعد الوقت) اى الذى اسلم بقرب آخره (قوله وكذا يضم للثلاثة رابعة) اى ولا يكون تنفله بأربع مكررها لانه غير مدخول عليه كانه لا يحرم

بالطهارة وصلى بعد الوقت ويراعى في الطهر الحالة الوسطى لاحاته هو في نفسه اذا قد يكون موسوسا (وان ضن) المعتذر الذى يقدر له الطهر بعد ان زال وتطهر (ادراكهما) اى الصلاةين المشتركة (فرم) ركعة بسجدة بها مثلا (فرج الوقت) بالاروب او الطلوع دم اليها اخرى ندبوا وخرج عن منع وكذا يضم للثلاثة رابعة و (فضى) الصلاة (الاخيرة) لان الوقت اذا ضاق اذ ضم إليها

(وان تطهر) من ظن ادراكهما او احدهما (فأحدث) قبل الصلاة (او بين عدم طهورية الماء) قبل الصلاة او بعدها فظن ادراك الصلاة بطهارة اخرى ففعل فخرج الوقت فالفضاء في الاولى عند ابن القاسم وفي الثانية عند سحنون بملا بالتقدير الاول خلافا لابن القاسم في الثانية (ولغيره في الاولى) او تطهرو (ذكر ما يرتب) مع الحاضرة من يسير القوائت اى ما يجب تقديره على الحاضرة فقدمه فخرج الوقت (فالفضاء) عند ابن القاسم خلافا لغيره (واسقط عذر حصل) اى طرا من الاعذار السابقة المتصورة الطرقة فلا يرد الصبا (غير نوم ونسيان) الفرض (المدرك) مفعول اسقط اى اسقط العذر ما يدرك من الصلاة على تقدير زواله فكما تدرك الحائض مثلا الطهرين والعشاءين يطهرها الخمس اواربع والثانية فقط لظهرها لكون ذلك كذلك يسقطان او تسقط الثانية وتسبق الاولى عليها ان حاضت لذلك التقدير ولو اخرت

عليه التنفل في هذا الوقت اعنى وقت الغروب لانه غير مدخول عليه (قوله والحاصل انه اذا ظن ادراكهما الخ) سكت الشارح عن عكس المصنف وهو ما اذا ظن ادراك العصر فقط فلما فرغ منها بقيت بقية من الوقت والحكم انه يصلى الظهر لتبين ادراكه واختلف هل يعيد العصر او لا يعيدها والظاهر وهو الذى في العتية عدم الاعادة كافي التوضيح اه بن واما وشك هل يدرك ركعة واحدة منهما او يدركهما او لا يدرك شيئا منهما فلا يصلى وبعد ذلك ان تبين بعد ان الوقت كان يسع خمس ركعات صلاهما معا قضاء وان تبين بعد ان الوقت كان يسع اقل من ذلك قضى الاخيرة فقط وان ظن ادراك ركعة واحدة وشك في الاخرى فيخاطب بالثانية فان فعلها وبان له انه مطالب بالاولى فعلها ايضا ولا اثم عليه حيث اتى بها بعد خروج الوقت لانه معذور قاله شيخنا (قوله ركع اولم ركع) اى الا انه ان تبين له ذلك قبل ان يركع قطع صلاته وان تبين له ذلك بعد ان ركع ركعة ضم اليها اخرى ندبا وخرج عن شفع هذا اذا تبين له ادراك الاخيرة بعد خروج وقتها واما ان تبين له ان المدرك الاخيرة قبل خروج وقتها وعلم انه ان كل ما هو فيه نفلا خرج الوقت وجب القطع وصلى الثانية (قوله وان تطهر من ظن ادراكهما) اى من زال عذره وظن ادراكهما الخ (قوله فأحدث) اى عمدا او غلبة او نسيانا وقوله قبل الصلاة اى التى ظن ادراكها (قوله او بين عدم طهوية الماء) بأن تبين ان الماء الذى توشأ به مضاف ونجس (قوله فظن ادراك الصلاة بطهارة اخرى الخ) هذا القيد اصله للتوضيح وتعبه ابن عاشر بأن المراد من هذه المسئلة ان الطهر الذى تقدم تقديره لا يشترط بقاؤه حتى تصلى به الصلاة ولا كونه صحيحا في نفسه ففى حصل الطهر ثم انتقض او تبين فساده وقد بقي من وقت الصلاة ركعة فقد تقرر وجوبها وهذا هو المطلوب واما انها تيمم اذا ضاق الوقت واعتسل اذا ظنت اتساعه فهذا امر زائد اه وقد يجب بأنه وان كان امر ازا نداء لكن احتج اليه لاجل حكم المصنف كابن الحاجب بقوله فالفضاء اذ لا يتصور رعيته الا بالقيد المذكور اذ لو علمت او ظنت عدم ادراك ركعة بطهارة اخرى لو وجب عليها ان تيمم على الواجب فقطع الصلاة اداء قأمل اه بن (قوله فالفضاء في الاولى عند ابن القاسم) اى اعتبارا بالتقدير الاول ولا عبرة بما استغرق الوقت من الطهارة الثانية (قوله خلافا لابن القاسم في الثانية) اى حيث قال بسقوط القضاء فيها لانه يقدر له طهر ثان (قوله ولغيره في الاولى) اى وخلافا لغير ابن القاسم وهو المازرى في الاولى حيث قال بسقوط القضاء لانه يقدر له طهر ثان (قوله فالفضاء عند ابن القاسم) اى اعتبارا بالتقدير الاول ولا عبرة بما استغرق الوقت من القوائت وقوله فالفضاء اى للمدرك لو لم يحصل ما ذكر (قوله بطهرها الخمس اواربع) هذا نشر على ترتيب اللفف فالحائض تدرك الطهرين اذا طهرت وكان الباقي من الوقت ما يسع خمس ركعات وتدرك العشاءين بطهرها لاربع وتدرك الثانية من الطهرين والعشاءين اذا طهرت لثلاث او اثنتين او واحدة (قوله كذلك يسقطان الخ) فاذا حاضت والباقي من الوقت يسع خمس ركعات فأكثر سقط الطهران وسقط العشاءان ان حاضت والباقي للفجر اربع ركعات وان حاضت وكان الباقي من الوقت يسع ثلاث ركعات او اثنتين او واحدة سقطت الثانية من الطهرين ومن العشاءين وتقررت الاولى في ذمتها فقضيتها بعد طهرها (قوله ولا يدرك الطهر في جانب السقوط) بل متى حاضت وكان الباقي من الوقت يسع ركعة او ركعتين او ثلاثا ولو بدون تقدير طهر سقطت الاخيرة وان حاضت والباقي من الوقت يسع خمس ركعات ولو بدون تقدير طهر سقطت معها (قوله على المعتمد) اى خلافا لما قاله اللخمي واختاره عجم من انه يعتبر تقدير الطهر في جانب السقوط بجانب الادراك فاذا حاضت قبل المغرب بخمس ان لم يقدر الطهر ولثلاث ان قدر فعلى ما قاله اللخمي تسقط عنها الثانية فقط وعلى المعتمد يسقط عنها الطهران معا وما قاله اللخمي ضعيف وان عبر عنه عجم بأنه المذهب فقد تعب في ذلك طنى قائلنا انه لما نقل في التوضيح اعتبار الطهر في جانب السقوط قال لم اره لغير اللخمي وكذا ابن فرحون ولم يذكره ابن شاس ولا ابن الحاجب ولا ابن عرفة فكيف يكون المذهب ما اختاره اللخمي فقط وقد قال عياض اللخمي اختيارات خرج كثير منها عن المذهب اه (قوله بخلافه في جانب الادراك)

فلا يسقطان الصلاة (واصر) ندبا (صبي) ذكر أو اشي كولي على التحقيق فكل منهما ١٤٥ مأمور بما جرد (بها) أي بالصلاة المفهومة

من المقام (نسب) أي
عند الدخول فيها بلا ضرب
(وضرب) ندبا عليها ان
لم يمتثل بالقول (لغير)
أي لدخوله فيها ضربا
مؤلما غير مبرح ان ظن
افادته والاقتلا وتندب
التفرقة بينهما حينئذ في
المضاجع ومعنى التفرقة
ان لا ينام كل منهما مع
غيره الا وعليه ثوب
فالمكروه التلاصق (ومنع
فصل) مراده به هنا وفيما
يأتي في المكروه ما قابل
الفرائض الخمس فشمّل
الخاترة والنفل المذكور
(وقت) أي حال (طلوع
شمس) أي ظهور حاجبها
الى ارتفاع جميعها (و)
وقت (غروبها) أي
أي استتار طرفها
الموالي للافق الى ذهاب
جميعها (و) وقت (خطبة
جمعة) أي حال شروعه
فيها لانه يشغل عن
سماها الواجب ولا
مفهوم لقوله وقت الخطبة
بل من ابتداء خروجه
وحال عودته للمنبر وحال
جلوسه عليه كما ينبغي
عليه في الجمعة وكذا يمنع
النفل عند اقامة وضيق
وقت من فرض وتذكر
فائده كما سيأتي في كلامه
(وزنه) النفل (بعد)
ان ترتفع الامم (قد)

أي بخلاف الطهر في جانب الادراك فانه يقدر ارتفاعا فاذا ظهرت والباقي من الوقت شيء قليل فان كان ذلك
الباقي من الوقت يسع الطهر ورعدة أو ركعتين أو ثلاثة وجبت الاخيرة وان كان يسع الطهر وخمس ركعات
وجبتا معا (قوله فلا يسقطان الصلاة) أي ولو استغرق النوم والنسيان جميع الوقت (قوله فكل منهما
مأمور) أي من جهة الشارع لكن الولي مأمور بالامر بها والصبي مأمور بفعلها وهذا أي كون الصبي مأمورا
من جهة الشارع بفعلها بناء على ان الامر بالامر بالشيء امر بذلك الشيء وعلى هذا فالصبي مكلف بالمندوب
والمكروهات والبلوغ انما هو شرط في التكليف بالواجبات والمحرمات وهذا هو المعتمد عندنا ويرتب على
تكليفه بالمندوبات انه يثبت على الصلاة واما على القول بأن الامر بالامر بالشيء ليس امر بذلك الشيء
يكون الولي مأمورا من جهة الشارع فيؤجرون الصبي فانه مأمور من جهة الولي لاجل تدريته وحينئذ فلا
يكون مكلفا بالمندوبات ولا مأمورا به عليه والثواب عليها لا يوجب له قسلا على السواء وقيل ثلثه للام وثلاثة للاب
(قوله أي عند الدخول فيها) أي وهو سن الانغار أي نزع الانسان لثباتها (قوله بلا ضرب) متعلق بامر
(قوله ضربا مؤلما) أي ولا يجزى بعدد كثرته اسواط بل يختلف باختلاف حال الصبيان (قوله غير مبرح) هو
الذي لا يكسر عظما ولا يشين جراحة (قوله ان ظن افادته) شرط في ضربه على تركها اذا دخل في العشر
سنتين (قوله وتندب التفرقة بينهما حينئذ) أي حين الدخول في العشر (قوله ان لا ينام الخ) فلا يشترط في
حصول التفرقة ان يكون لكل واحد فراش على حدة بل المدار على كون كل واحد عليه ثوب سواء كان له
فراش على حدة أم لا فلو كان احدهما عليه ثوب والاخر عريان والحال انها على فراش واحد فلا يكفي
ذلك في حصول ندب التفرقة وقيل ان ذلك يكفي (قوله فالمكروه التلاصق) أي تلاصقهما بعورتيهما من غير
حائل بينهما هذا يقتضي انه لو كان على احدهما ثوب دون الآخر كان كافيا في حصول التفرقة وهذا يخالف
ما قبله ولو قال الشارع وقيل ان كان على احدهما ثوب دون الآخر كان كافيا في حصول ندب التفرقة
فالمكروه التلاصق كان أولى فالخطاب بما ذكر من الكراهة عليه وهم ايضا على المعتمد من خطابهم
بالمكروهات ومحل الكراهة ما لم يقصد احدهما اللذة بالمالصقة والاوجب على الولي منعه منها كما يجب عليه
منعه من اكل ميتة ومن كل ما هو معصية في حق البالغ كشرب الخمر فانه اوجب على المساوي وغيره فاقى خش
وعقب من كراهة تلاصقهما ولو لم يقصد اللذة او وجودها فيه نظير التلاصق في هذه الحالة التحريم انظر بن
(قوله ومنع نفل) اعلم ان منع النفل في الاوقات الثلاثة التي ذكرها اذا كان النفل مدخولا عليه والا فلا يمنع
كما اذا شرع في صلاة العصر عند الغروب مثلا وفي صلاة الصبح عند الخطبة فبعد ان عقد مناركة تدكرانه
كان قد صلاها فانه يشفعها ولا حرمة لان هذا النفل غير مدخول عليه (قوله فشمّل الخاترة والنفل المذكور)
أي وقضاء النفل المضد وسجود السهو البعدي لانه لا يزيد على كونه سنة (قوله وخطبة جمعة) أي واما خطبة
غيرها فلا يحرم النفل وقتها بل يكره فقط كما استظهره عجم (قوله لانه) أي النفل يشعل عن سماعها الواجب
أي عن استماعها الواجب والمراد به السكوت فلو تفكر بدون كلام حتى لم يسمع لما قال الامام لم يأثم (قوله ل
من ابتداء الخ) أي بل يمنع النفل من ابتداء خروجه من الخلوة (قوله وحال جلوسه عليه) أي اذا كان جلوسه
في الوقت المعتاد لصعوده عليه فلو صعد وجلس عليه قبل الوقت المعتاد فاعتبر الوقت المعتاد اذا جاء فيها
يظهر قاله شيخنا (قوله كما ينبغي عليه في الجمعة) أي من انه يحرم بفعل الامام الفعل ويحرم بكلامه الكلام
(قوله وتذكر فائته) أي وعند تذكر فائته (قوله ولولد اخل مسجد) أي فلا يطالب بتحية المسجد خلافا
للخمي حيث قال لا بأس بالنفل لداخل المسجد بعد غروب الشمس الى ان تقام الصلاة أي وكذا بعد الفجر
الى ان تقام الصلاة (قوله وكره بعد اداء فرض عصر) أي واما النفل بعد دخول وقت العصر وقبل ادائه فلا
باس به بل هو مندوب كما يأتي (قوله الا ان ترتفع قنطرة) هذا ارجح اقوالهم وكذا بعد خروجه من المسجد
كراهة النفل بعد الفجر الى ان يظهر صاحب الشمس فيحرم النفل الى ان يسكن من طهوره رصنا فبعد

(١٩ - دسوقي اول) طلوع فجر (ولولا) خلى مسجد (و) بعد داء فسرص عصر اي
يكسر القنطرة اي قدر (ريح) من رماح العرب وهي اثنا عشر شعرا مبركة

الكراهة الى ان ترفع الشمس قيد رمح وبهذا التقرير اندفع الاعتراض بدخول وقت المنع في عموم وقت الكراهة ولم ينه المصنف على ذلك لقرب العهد بوقت المنع فلا يعقل عنه (قوله والى ان تصلي المغرب) هذا راجع لقوله وكره بعد فرض عصر وحاصله انه تمتد كراهة النفل بعد اداء فرض العصر الى غروب طرف الشمس فيحرم الى استتار جميعها فتعود الكراهة الى ان تصلي المغرب وبهذا التقرير اندفع الاعتراض بدخول وقت المنع في عموم وقت الكراهة (قوله الاركعتي الفجر الخ) هذا مستثنى من قوله وكره بعد فجر (قوله قبل الفرض) اي فلا بأس بايقاعهما قبل صلاة الفرض فان صلى الفرض فات الورد والشفع والوتر واخر الفجر لحل النافلة واما لو تذكر الورد والشفع او الوتر في اثناء الفجر قطعه وان تذكره بعد صلاته فانه يصلي به بعد الفجر اذ لا يفتوت الورد والشفع والوتر الا بصلاة الفرض هذا هو المعتمد (قوله لنا ثم عنه) اي لكن جوار الورد قبل الفرض لنا ثم عنه (قوله ولم يخف فوات جماعة) اي ولم يخف بفعله بعد الفجر فوات جماعة الصبح والاباء لفرضه لان صلاة الجماعة اهم من النافلة انظر من (قوله بهذه القيود الاربعة) اي وهي ان يكون من عادته تأخيرها لا آخر الليل وان يكون نام عنه في تلك الليلة غلبة وان لا يخاف بفعله بعد الفجر فوات الجماعة في الصبح وان لا يخاف وقوع الصبح في الاسفار (قوله والابناء وسجود تلاوة) هذا استثناء من وقتي الكراهة اي من مجموع قوله وكره بعد فجر وفرض عصر (قوله لافيهما فبكرهان على المعتمد) فلو صلى على الجنائزة في وقت الكراهة فاتها لاتعاد بحال بخلاف ما لو صلى عليها في وقت المنع فقال ابن القاسم انها تعاد ما لم تدفن اي ما لم توضع في القبور وان لم يسوق عليها التراب وقال اشهب لاتعاد وان لم تدفن وهذا مع عدم الخوف عليها واخر لو وقت الجواز اما عند الخوف عليها فيصلى عليها باتفاق ولا اعاده دفنت ام لا وما قاله اشهب اقتصر عليه في الطراز وقال انه ابن من قول ابن القاسم (قوله وقطع محرم بنافلة بوقت نهى) اي لانه لا يتقرب الى الله بمنه عن اي وسواء احرم بها جاهلا او عامدا او ناسيا وهذا التعميم في غير الداخل والامام يخطب يوم الجمعة فانه ان احرم بالنافلة جهلا او ناسيا لا يقطع مراعاة المذهب الشافعي من ان الاولى للداخل ان يركع ولو كان الامام يخطب واما لو دخل الخطيب عليه وهو جالس فأحرم عمدا او سهوا او جهلا او دخل المسجد والامام يخطب فأحرم عمدا فانه يقطع وسواء في الكل عقد ركعة او لا (قوله ولا قضاء عليه) اي لانه مغلوب على القطع (قوله مشعر باعقاده) اي لان النهي عن الصلاة في الاوقات المذكورة ليس لذات الوقت اي ليس لكون الوقت لا يقبل العبادة كالنهي عن صوم الليل لان الاوقات المذكورة قابلة للصلاة ولا مانع يمنع من انعقادها كالنهي عن الصوم والصلاة زمن الحيض بل النهي عن الصلاة في تلك الاوقات لامر خارج عن ذات العبادة وهو كون الساحد في وقت الطلوع والعروب شيئا بالساجد للشيطان والاشتغال عن سماع الخطبة وحينئذ فلا يمنع من انعقادها كالصلاة في الدار المعصومة فان النهي عنه لامر خارج عن ذات العبادة وهو شغل ملك العير بخبر انه فلا يقتضي الفساد وقد يقال ان النهي هنا وان كان لامر خارج من ذات العبادة لكنه ملازم للوقت فكأن النهي لذات الوقت فلذا استظهر العلامة بحجي الشاوي وشيخنا البطلان وعدم الانعقاد تطهير ما قبل في صوم يوم العيد فان النهي عنه ليس لذات الوقت ولالامام من العبادة بل لامر خارج ملازم للوقت وهو الاعراض عن ضيافة الله ومعلوم ان صوم يوم العيد باطل وغير منعقد فتأمل (قوله ما لم تدفن) اي ما لم توضع في القبور وان لم يسوق عليها التراب فاذا دفنت فلا تعاد وهذا قول ابن القاسم وقال اشهب لاعادة مطلقا واختاره في الطراز (قوله وجازت بمر بض بقر او غنم) اي من غير فرش يصلي عليه والمر بض بفتح الباء وكسر هاء محل ربوضها اي بروكها حين القبول والمبيت وكما يسمى محل بركة الغنم حين القبول والمبيت مر بضا يسمى ايضا مر احاضم المسمي وفتحها (قوله او بلا حائل) اي هذا اذا جعل بينه وبينها حائل يجعله بينه وبينها بأن يصلي على ارضها من غير ان يفرش شيئا يصلي عليه (قوله ولو على البر) اي هذا اذا صلى بين القبور بل ولو صلى فوق القبر ان قلت سيأتي ان القبر حبس لا يعيش عليه ولا ينش والصلاة تستلزم المشي قلت يحمل كلامه على

فان تدخل المسجد قبل اقامتها جلس (الاركعتي الفجر) والشفع والوتر بلا شرط (و) الا (الورد) اي صلاة الليل (قبل) صلاة (الفرض) اي الصبح (لنا ثم عنه) اي لمن عادته تأخيرها ونام عنه غلبة ولم يخف فوات جماعة ولا اسفارا فيصله بهذه القيود الاربعة (و) الا (جنارة وسجود تلاوة) بعد صلاة الصبح (قبل اسفاره) بعد صلاة عصر قبل (اسفاره) لافيهما فبكرهان على المعتمد (وقطع محرم بنافلة) (بوقت نهى) وجوبا ان كان وقت تحريم وندبان كان وقت كراهة ولا قضاء عليه وظاهر قوله قطع ولو بعد ركعة واما بعد تمام ركعتين فينبغي عدم القطع لخفة الامر بالسلام والامر بالقطع مشعر باعقاده واعيدت الجنائزة ان صلى عليها بوقت منع ما لم تدفن ومحل منعها او كراهتها وقتيها ما لم يخف تعيرها بتأخيرها والا صلى عليها بلا خلاف (وجازب) الصلاة (بمر بض) اي بمحل ربوض اي بركة (بقر او غنم) بجوارها (مقبرة) مثل الباء ولو على القبر او بلا حائل عامرة او دارسة

منبوشة اولاً (ولو لمشرك) خلافاً لمن قال بعدم الجواز في مقبرتهم (ومريلة) بفتح الميم فيه وفي تاليه وفتح الباء وضمها موضع طرح الزبل (ومحجة) جادة الطريق اى وسطها (ومحجرة) بكسر الزاى موضع الجزراى المحل المعد لذلك (ان امنت) هذه الاربعة التى بعد الكاف (من النجس) كوضع منها منقطع عن النجاسة (والا) تؤمن (فلاعادة) واجبة بل يعيد فى الوقت (على الاحسن) وهذا (ان لم تتحقق) النجاسة بان شك فيها فان تحققت بان علمت او ظنت اعيدت ابداءاً وبإكرهت الصلاة (بكنيسة) يعنى معتبد الكفار عامرة او دارسة مالم يضطر لنزوله فيها لكبر داو خوف والافلا كراهة ولو عامرة (ولم تعد) الصلاة بوقت ولا غيره بدراسة مطلقاً كبعامة اضطر لنزول بها كان طاع وصلى على فرش طاهر والااعد بوقت على الارجح وقيل لاعادة ايضا (و) كرهت (بمحط)

ما اذا كان القبر غير مسموم والطريق دونه فانه يجوز المشي عليه حينئذ (قوله منبوشة اولاً) فيه ان المقبرة اذا نبشت صار التراب الذى نزل عليه الدم والقبح من الموقى ظاهراً على وجه الارض فيكون قد صلى على تراب نجس فكيف يحكم بجواز الصلاة وحاصل الجواب انه سيأتى فى كلام المصنف تقييد الجواز بالامن من النجاسة بأن يعتقد او يظن طهارة المحل الذى يصلى عليه والمقبرة اذا نبشت يمكن ان يعتقد او يظن طهارة ما صلى عليه وانه من غير المنبوش او ان الدم والصديد النازل من الموقى لم يعم التراب او يقال ان جواز الصلاة فى المقبرة المنبوشة مبنى على ما قاله مالك من ترجيح الاصل وهو الطهارة على الغالب وهو النجاسة عند تعارضهما فتأمل (قوله خلافاً لمن قال بعدم الجواز فى مقبرتهم) الذى فى المواقى ترجيح هذا القول فانظره اهـ بن (قوله وفى تاليه) اى المحجة والمحجرة (قوله موضع طرح الزبل) اى والحال انه لم يصل على الزبل بل فى محل لازم فيه من غير ان يفرش شيئاً طاهراً يصلى عليه (قوله ومحجة) مثلها فى جواز الصلاة بها من غير ان يفرش شيئاً طاهراً يصلى عليه فارعة الطريق اى جانبه فالمصنف اعانص على المتوهم (قوله موضع الجزر) اى والحال انه لم يصل على الدم بل فى محل من المحجرة لادم فيه من غير ان يفرش شيئاً طاهراً يصلى عليه (قوله ان امنت من النجس) اى بان تحقق او ظن طهارة الموضع الذى صلى فيه منها وقوله هذه الاربعة التى بعد الكاف انما جعل القيد راجعاً لما بعد الا ان ما قبلها وهو مريض البقر والعنم دائماً مأمون من النجاسة لان بولها ورجيعها طاهران وحينئذ فلا معنى لرجوع القيد له وقد يقال ان بولها ورجيعها وان كان طاهراً لكن منها نجس فالاولى جعل الشرط راجعاً لما بعد الكاف وما قبلها وان كان ذلك خلاف قاعدة المصنف الاغلبية (قوله كوضع منها) اى كأن يصلى فى موضع من هذه الامور الاربعة المقبرة والمريلة والمحجة والمحجرة منقطع عن النجاسة اى بعيد عنها (قوله والاتؤمن) اى بأن شك فى نجاسة المحل الذى صلى فيه منها والحاصل ان هذه الامور الاربعة ان امنت من النجس بان جزم او ظن طهارتها كانت الصلاة فيها جائزة ولا اعادة اصلاً وان تحققت نجاستها او ظنت فلا تجوز الصلاة فيها واذا صلى اعاد ابداءاً وان شك فى نجاستها وطهارتها اعاد فى الوقت على الراجح بناء على ترجيح الاصل على الغالب وهو قول مالك وقال ابن حبيب يعيد ابداءاً وان كان عامداً او جاهلاً ترجيحاً للغالب على الاصل فقول المصنف على الاحسن اى خلافاً لابن حبيب القائل بالاعادة ابداءاً كما علمت وهذا فى غير محجة الطريق اذا صلى فيها الضيق المسجدة فان الصلاة فيها حينئذ جائزة ولا اعادة مع الشك فى الطهارة وعدمها كفى كبير خش (قوله يعنى معتبد الكفار) اى سواء كان كنيسة او يعة او بيت نار (قوله بدراسة مطلقاً) اى سواء اضطر للنزول فيها او نزلها اختياراً سواء صلى على فرشها او فرش شيئاً طاهراً وصلى عليه فهذه اربع صور فى الدارسة لا اعادة فيها وذكر الشارح بعد ذلك فى العامرة اربع صور ثلاثة لا اعادة فيها والرابعة فيها الاعادة على الراجح وحاصلها انها اذا كانت عامرة واضطر لنزولها فلا اعادة سواء صلى على فراشها او فرش شيئاً طاهراً وصلى عليه او طاع بنزوله فيها وصلى على فراش طاهر واما اذا نزلها اختياراً وصلى على ارضها او على فراشها فانه يعيد فى الوقت على الراجح فجملة الصور ثمانية وهذه الصور الثمانية من جهة اعادة الصلاة التى صليت فيها وعدم اعاتها وامان من جهة كراهة الصلاة فيها وعدمها فالاحوال اربعة الكراهة ان دخلها مختاراً كانت عامرة او دارسة وان دخلها مضطراً فلا كراهة عامرة كانت او دارسة وما ادعاه عجم من ان الظاهر من كلام ابن رشد كراهة الصلاة فيها اذا دخلها مضطراً فهو ممنوع اذ لم يذ كر ذلك احد عن ابن رشد وكيف يقول ابن رشد بالكراهة مع الاضطرار ويكون ذلك ظاهراً من كلامه والمضطر يعقر له ما هو اعظم من هذا كيف ومالك قال فى المدونة بالجوار هذا فى غاية البعد انظر بن (قوله والااعد بوقت على الارجح) اى وهو قول مالك فى سماع اشهب بناء على ترجيح الاصل على الغالب وحل ابن رشد المدونة عليه لتكون الاعادة فى هذا الباب على نمط واحد وقال به سحنون ايضا وقال ابن حبيب يعيد ابداءاً وهو مبنى على ترجيح الغالب وهو النجاسة على الاصل (قوله وقيل لا اعادة ايضا) اى وهو ظاهر المذهب كفى بناء ايضا على ترجيح الاصل وهو الطهارة على الغالب

موضع بروكها عند الماء للشرب عللا وهو الثاني بعد شربها ثم لا وهو الاول فان صلى بها عاد ولو امن النجاسة او فرش فرشاً طاهر التمسك
(وفي) كيفية (الاعادة قولان) قيل ١٤٨ يعيد في الوقت مطلقا وقيل النامي في الوقت والعامد او الجاهل بالحكم ابداندا (ومن

(قوله موضع بروكها) اي واما موضع مبيتها وقيل لها فليس بمعطن فلا تكره الصلاة فيه ان امن من النجس
وهو مبيتها او صلى على فراش طاهر وهذا هو الذي في ح واقصر عليه فيفيد اعتاده وفي شرب ولا
خصوصية لمعظنها بل كذلك محل مبيتها وقيل اوتها وحينئذ فالمراد بالمعطن محل بروكها مطلقا فقد اعتمد كلام
ابن الكاتب (قوله وهو الثاني) اي وهو الشرب الثاني وقوله وهو الاول اي وهو الشرب الاول (قوله وفي
الاعادة الخ) اي واذا وقع ونزل وصلى في معطن الابل ففي كيفية الاعادة قولان (قوله مطلقا) اي سواء كان
عامدا او جاهلا او ناسيا (قوله اي اخره الامام او نائبه) اي او جماعة المسلمين اذا كانوا في سفر لا يقيمون
مقام الامام او نائبه ثم ان محل تأخير وقتله ان كان ماء او صعيدا ولا فلا يتعرض له لسقوطها عنه (قوله
ويضرب على الرابع) اي وهو قول اصبح وقال مالك لا يضرب وما في الشرح نحوه في نت وتعقبه طفي
بان خلاف مالك واصبح انما هو في الجاحد في زمن استنابته هل يخوف بالضرب ثم يضرب وهو قول
اصبح او يخوف به فقط ولا يضرب وهو قول مالك وكذا النقل في ابن عرفة وغيره واما التارك لها كسلا
فاتفقوا على انه يضرب ولم يدكر احدا نه لا يضرب وانما ذكر واضربه (قوله ولا ربع في العشاء من بحضور)
قال عجم الصواب انه يؤخر لبقاء خمس في العشاء من بحضور اعتبارا بكون الوقت اذا ضاق اختص بالاخيرة
وحيث قد التقدير بها وقد يقال الاوجه ما قاله الشارح فقد تقدم ان الرابع التقدير بالاولى ولا وجه للعدول
عنه مع انه انسب بصون الدماء وانما عدل عنه في السفر للتقدير بثلاث مراعاة لصون الدماء (قوله ولثلاث
بسفر) اي في الظهرين والعشاءين لان التقدير هنا بالاخيرة صونا للدماء كما اختاره البدر القرافي خلافا
لعبق حيث قال يؤخر في العشاءين لاربع حضر او سفرا (قوله وتعتبر الركعة مجردة عن فاتحة وطمأنينة
واعتدال) اي صونا للدماء لانتالوا اعتبارناها بالبودر بالقتل (قوله ان كان بحضور) الاولى ان كان من اهلها
بأن كان الماء موجودا وقد رعى استعماله فان لم يكن من اهلها قدر له الظهارة الترابية هذا وذكر شيخنا
في الحاشية ان بعض الاشياخ رجع انه لا بقدر له طهارة اصلا صونا للدماء كما هو ظاهر المصنف قال وهو
الظاهر (قوله وقتل بالسيف) اي على الكيفية الشرعية بمعنى ضرب الرقبة به لانه ينخس به حتى يموت
صونا للدماء لعله يرجع كما قال بعضهم (قوله فان لم يطلب بسعة وقتها) اي وانما يطلب بضيقه فان لم يبق
من الوقت ما يسع ركعة مع الظهر لم يقتل وكذا ان طلب بسعته طلبا غير متكرر ثم ضاق الوقت لم يقتل
(قوله حدا) اورد عليه بأنه لو كان قتله حدا سقط رجوعه للصلاة قبل اقامته عليه الا ترى حدا الحرا به فانه
يسقط بتوبته ورجوعه قبل اقامته لكن القتل هنا لا يسقط رجوعه للصلاة لانه يقتل ولو قال انا افعل
وحيث فهو ليس بحد واجيب بان بعض الحدود يسقط بالتوبة والرجوع عن سببها كحدود المحارب وبعضها
لا يسقط بالرجوع عن السبب كحد السرقة وكما هنا فانه يقتل ولو رجع عن سببه وهو الترك وقال انا افعل فقول
المعتز لو كان القتل هنا حدا لفسد رجوعه فيه نظرا لنع الملازمة (قوله خلافا لابن حبيب) اي القائل
انه يقتل كفر الان ترك الصلاة عند مكفر (قوله ولو قال) اي بعد الحكم بقتله انا افعل والمبالغة راجعة
لقوله وتتل لاقوله اخر ولا لقوله حدا لان الذي يوهم على هذين انما هو اذا قال انما لا افعل اي اخر ولو قال
لا افعل وقتل حدا لا كفر ولو قال لا افعل حيث لم يكن جاحدا (قوله ولم يفعل) اي حتى خرج الوقت (قوله
والا ترك) اي والا بأن قال انا افعل وفعل ترك ولم يقتل ويعيد من صلى مكرها كما قرر شيخنا والظاهر كما قال
غيره انه يدين (قوله خلافا لقول ابن حبيب بعدم القتل الخ) اي (٢) لان القتل عنده كفر فيندفع بأدنى دافع
(قوله وكرهت) اي الصلاة عليه للفاضل رد العيرة واما صلاة غير الفاضل عليه فهي اما واجبة او سنة على
الخلافا فيها (قوله ولا يطمس قبره) اي لا يخفى اي يكره ذلك فيما يظهر (قوله لافائنة) هو بالنصب عطف
على محذوف صفة لقرضا اي حاضر الافائنة او على فرضا بتأويله بخاضرا (قوله لم يطلب بها في سعة وقتها) اي

ترك (فرضا) اي صلاة
من النجس كسلا وطلب
بفعله بسعة من الوقت
ولو الضرورى وتكرر
الطلب ولم يمتثل (اخر)
اي اخره الامام او نائبه
مع التهديد بالقتل
ويضرب على الرابع (لبقاء
ركعة بسجدها من)
الوقت (الضرورى)
ان كان عليه فرض فقط
فلو كان عليه اثنان
مشارك كان اخر النجس في
الظهرين ولا ربع في
العشاء من بحضور ولثلاث
بسفر ويقدر هنا بالاخيرة
صونا للدماء وتعتبر
الركعة مجردة عن فاتحة
وطمأنينة واعتدال
ويقدر له طهارة مائة
ان كان بحضور فيما يظهر
اذ لا تصح صلاة بدونها
مجردة عن سنن ومندوب
وتدليل بل بقدر غمس
القرائض مع تقدير مسح
بعض الرأس صونا للدماء
(وقتل) ولو خرج الوقت
وصارت فائنة فان لم
يطاب بسعة وقتها لم يقتل
(بالسيف) لا بغيره (حدا)
لا كفر خلافا لابن حبيب
ان استمر على فوله لا افعل
بل (ولو قال انا افعل)

ولم يفعل والا ترك خلافا لقول ابن حبيب بعدم القتل ان قال انا افعل بل
يبالغ في ادبه (وصلى عليه غير فاضل) وكرهت للفاضل (ولا يطمس قبره) بل يسم كغيره من قبور المسلمين (لافائنة) امتنع من فعلها فلا
يقتل بها حيث لم يطاب بها في سعة وقتها بل بعد خروجه (على الاصح) (٢) قوله لان القتل صوابه لان الترك بدليل ما سلفه المحشى اه

(الجاحد) لوجوبها
اوركوعها او سجودها
(كافر) مرتد اتقاها يستتاب
ثلاثا فان تاب والا قتل كفرا
وماله في بجاحد كل معلوم
من الدين بالضرورة

* (فصل) * في الاذان
والاقامة وما يتعلق بهما
وهو لغة مطلق اعلام بشئ
وشراعا اعلام بدخول
وقت الصلاة بالفاظ
مشروعة وقد يطلق على
نفس الالفاظ والى الاول
اشار المصنف بقوله (سن
الاذان) ويصح ارادة الثاني
على حذف المضاف اى فعله

اذ لا تكلف الا بفعل
(لجماعة طلبت غيرها)
للصلاة بكل مسجود ولو
تلاصقت او بعضها
فوق بعض و بكل موضع
حرر العادة فيه بالاجتماع
للمنفرد وللجماعة لم تطلب
غيرها بل يكره لهم ان كانوا
بمحضر ويندب ان كانوا
بسفر كما سيأتى (في فرض)
لا سنة فيكره (وقى)
نسبة الى الوقت والمراد
به الوقت المحدود المعين
نفرج القائه اذ ليس لها
وقت معين محدود بل
وقتها حال تذكرها فيكره
الاذان لها وخرجت
الجنابة ايضا وكان عليه
ان يز يد اختارى فيكره

والا ادى الا انه لا يقتل احدا لانه يؤخر الى ان يبقى مقدار ركعة ثم يظهر فيفوت الوقت فنقول لا يقتل
بالقائه (قوله الاولى على القول) اى لان المعتمد للقول بعدم القتل بالامتناع من فعل القائه المازرى
واجب بان مراد المصنف بقوله وبالقول للمازرى اى متى صرحت بالقول كان للمازرى وليس لمراد انه التزم
كل ما كان للمازرى يعبر عنه بالقول كذا الجواب ولكن هذا الجواب لا يتم لانه قال بعد واشير بصريح او
استحسن الى ان شيخا غير الذين قدمتم فالاولى في الجواب ان يقال ان عدم القتل بالقائه معتمد عند المازرى
وغيره فالمصنف اشار لاعتماد غير المازرى فقط **تنبيه** حكم من قال لا اصل من قال لا اتوضأ ولا اغتسل
من الجنابة فيؤخر اذا طاب بالفعل طلبا متكررا في سعة الوقت الى ان يصير الباقي من الوقت ما يسع الوضوء او
الغسل مع الركعة ويقتل بخلاف من قال لا اغسل النجاسة او لا استعورتى خلافا لعق في شرح العزمية
للجلاف في ذلك وقد نص ابن عرفة على ان ترك الصوم كسلا وبجدا كاصلاة اى قنار كجحد الكافر وتاركه
كسلا يؤخر لقليل الفجر بقدر ما يقع فيه النية فان لم يفعل قتل وتارك الحج لا يتعرض له ولو على القول بوجوبه
على الفور لانه منوط بالاستطاعة ورب عذر في الباطن لا اطلاع لنا عليه وحينئذ فيدين وتارك الزكاة تؤخذ
منه كرها وان يقتل فان قتل احدا اقتص منه وان مات هو كان هدر او لا يقصد قتله وتمكن في نية المكروه
بالكسر (قوله الجاحد لوجوبها) اى جملة بأن قال انها غير واجبة وقوله اوركوعها وسجودها عطف على
ضمير بوجوبها اى او بجحد ووجوب ركوعها ووجوب سجودها مع اقراره بوجوبها بأن قال الصلاة واجبة
اكن الركوع او السجود او القيام لها ليس بواجب فيها (قوله كافر) قده ابن عرفة وغيره بما اذا كان غير حديث
عهد بالاسلام (قوله فان تاب) اى فالامر ظاهر (قوله بجاحد كل معلوم من الدين بالضرورة) اى فانه
يكون مرتدا اتقاها سواء كان الدال عليه الكذب او السنة او الاجماع وذلك كالعبادات الخمس وامامن
بجدا مر من الدين وكان غير ضرورى كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب في كفره قولان
والراجح عدم الكفر كما ان من انكر امر اضرويا وليس من الدين فانه لا يكون كافرا كما اذا انكر وجود بغداد
فصل في الاذان (قوله الاعلام بدخول الخ) يؤخذ من هذا انه لا يقال اذن العصر وانما يقال اذن به فانه
البدن (قوله سن) اى كفاية وقوله الاذان اى الاعلام بدخول وقت الصلاة بالالفاظ المشروعة (قوله اى
فعله) اى الاذان بمعنى الالفاظ المشروعة والمراد بفعلها الاتيان بها (قوله او بعضها) اى او كان بعضها فوق
بعض او قسم المسجد اهلها وان كان لا يجوز قسمه ابتداء لارتفاع ملكهم عنه بالتجسس (قوله للمنفرد عطف
على قول المصنف لجماعة طلبت غيرها) (قوله بل يكره لهم) اى للمنفرد والجماعة التى لم تطلب غيرها (قوله
ان كانوا بسفر) اى بغلاة من الارض فلا يشترط سفر القصر (قوله وخرجت الجنابة ايضا) اى فيكره الاذان
لها ولو تبعت ولو على القول بضرئتها (قوله وكان عليه ان يز يد اختارى الخ) اى وكان عليه ان يز يد ايضا
لا يخشى به خروجه اذ لو خشى اى ظن خروج الوقت بالاذان لم يؤذن لها لانه يحرم حينئذ فان شئت فالظاهر
الكراهة (قوله ولو حكما) الحكمية من حيث نفي الائم فلا يبا في ان كلاما من الصلاة المقدمة والمؤخرة قد فعلت
في وقتها الضرورى المقدم او المؤخر (قوله لتدخل الصلاة المجموعة) اى فانه يؤذن لها عند فعلها قدمت
كالعصر في عرفة او اخرت كالغروب في المزدلفة (قوله خلافا لمن قال بوجوبه لها) هو ابن عبد الحكم قال ان
الاذان الثانى فعلا الذى هو اولى في المشروعية واجب وظاهر الشرح ان خلاف ابن عبد الحكم في الاذان بين
معا وليس كذلك والظاهر ان الوجوب عند ابن عبد الحكم غير شرطى كفى الميج (قوله وشمل) اى كلام
المصنف الاذان الاول والثانى اى فان كلا منهما سنة كذا في عبق قال بن والحكم على الاول فى الفعل بالسنية
غير ظاهر لانه لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وانما احده بعد سيدنا عثمان فهو اولى فى الفعل ثان فى
المشروعية والظاهر انه مستحب فقط اه قال شيخنا وقد يقال لما فعله عثمان بمحضرة الصحابة واقروه عليه

في الضرورى والمراد الاختيارى ولو حكما لتدخل الصلاة المجموعة تقديم او تأخيرا (ولو جمعة) خلافا لمن قال
بوجوبه لها وشمل لاول

كان مجمعا عليه اجماعا سكتوا بالقول بسنيته له وجهه (قوله ويجب في المصر كفاية) اي فاذا حصل في البلد في اي مكان فقد حصل فرض الكفاية ويطلبون بعد ذلك بسنية فعله في كل مسجد واذا حصل في البلد في مسجدها سقط الفرض والسنة وما ذكره الشارح من وجوبه في المصر هو ما جزم به ابن عرفة وجعله المذهب خلافا لظاهر المصنف وابن الحاجب من ان الاذان سنة مطلقا وانه لا يجب في المصر قال ح ولم يحل ابن عرفة في وجوبه في المصر خلافا وجعل محل الخلاف وجوبه في مساجد الجماعات وهو الظاهر اه انظر بن (قوله) يتناول اهل البلد على تركه) اي لانه من اعظم شعائر الاسلام (قوله بمعنى الالفاظ) اي لا بمعنى الاعلام كما تقدم له (قوله بضم فقطح) اي لا يفتح فكون المعدول عن اثنين اثنين لثلاث يقتضي زيادة كل جملة عن اثنين وان كل جملة تقال اربع مرات لان مثنى معناه اثنان اثنان كذا في عقب وخش ورد ذلك بأنه لا يلزم ما قالوا الا لو كان الضمير راجعا للاذان باعتبار جملة اي وجعل الاذان مثنى اي مثناة لانها اثنان بعد اثنين والا كان التكبير مرعا وكذا كل جملة وهذا غير متعين لجواز جعل الضمير راجعا له باعتبار ركعائه وحينئذ فيصح ضبط قوله مثنى بفتح فسكون والمعنى وكلمات الاذان مثنى اي اثنان بعد اثنين كما تقرر ل جاء الرجال مثنى اي اثنين بعد اثنين قائل (تنبيه) يعتبر في كلمات الاذان الترتيب فان نكس شيئا منه ابتداء وقال المازري في شرح التلحين انه يعيد المنكس فقط (قوله ولو الصلاة خير من النوم) الصلاة خير من النوم مبتدأ وخبر والجملة محكية قصد لفظها في محل نصب خبر لكان المحذوفة اي ولو كان اللفظ الذي يشي هذا اللفظ وهو الصلاة خير من النوم (قوله الكاثنة في الصبح خاصة) اي قبل التكبير الاخير ويقولها المؤذن سواء اذن لجماعة او اذن وحده خلافا لمن قال بتركها راسا المنفرد بمحل منعزل عن الناس لعدم امكان من يسمعها من مضطجع لينشط للصلاة كما هو اصل وضعها وورده سند بأن الاذان امر بتسبع الاثره يقول حتى على الصلاة وان كان وحده وجعل الصلاة خير من النوم في اذان الصبح بأمره منه عليه الصلاة والسلام كافي الاستدكار وغيره في شرح البخاري العيني روى الطبراني بسنده عن بلال انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه بالصبح فوجدته راقدا فقال الصلاة خير من النوم مرتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا يا بلال اجعله في اذانك اذا اذنت للصبح اه واما قول عمر للمؤذن حين جاءه يعلمه بالصلاة فوجدته نائما فقال الصلاة خير من النوم اجعلها في نداء الصبح فهو انكار على المؤذن ان يستعمل شيئا من الالفاظ الاذان في غير محله وهذا لا ينافي ان المشرع لاستعمالها في اذان الصبح النبي صلى الله عليه وسلم والحاصل انه لا منافاة بين روايه اسناد صدور هال النبي صلى الله عليه وسلم وروايه اسناد صدور هال عمر لان ما صدر من عمر ليس تشريعا بل على جهة الانكار واما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الاذان فبدعة حسنة اول حدوتها من الناصر صلاح الدين يوسف ايوب سنة احدى وثمانين وسبع مائة في ربيع الاول وكانت اول تراءد بعد اذان العشاء ليلة الاثنين ليلة الجمعة فقط ثم بعد عشر سنين زيدت عقب كل اذان المغرب كما ان ما يفعل ليلا من الاستغفارات والتسايح والتوسلات فهو بدعة حسنة كذا ذكر بعضهم والذي ذكره العلامة الشيخ احمد البشيشي في رسالته المسماة بالتحفة السنية في اجوبة الاسئلة المرئية ان اول ما زيدت الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعد كل اذان على المارة زمن السلطان المنصور حاجي بن الاشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن المنصور قلاوون وذلك في شعبان سنة احدى وتسعين وسبع مائة وكان قد حدث قبل ذلك في ايام السلطان يوسف صلاح الدين بن ايوب ان يقال قبل اذان الفجر في كل ليلة بمصر والشام السلام على رسول الله واستمر ذلك الى سنة سبع وسبعين وسبع مائة فزيده بأمر المحتسب صلاح الدين البرلسي ان يقال الصلاة والسلام على رسول الله ثم جعل ذلك عقب كل اذان سنة احدى وتسعين وسبع مائة (تنبيه) كان على رضى الله تعالى عنه يزيد حتى على خير العمل بعد حتى على الفلاح وهو مذهب الشيعة الآن (قوله خلافا لمن قال بافرادها) اي وهو ابن وهب (قوله الاجملة الاخيرة) هذا استثناء من قوله وهو مثنى والمراد بالجملة الاخيرة لا اله الا الله (قوله فلو اوتره كله او جله) اي ولو غلط وقوله لم يجزه

والثاني الا وكذا لانه كان بين يديه صلى الله عليه وسلم ويجب في المصر كفاية يقاتل اهل البلد على تركه (وهو) اي الاذان بمعنى الالفاظ (مثنى) بضم فقطح من التثنية ولو الصلاة خير من النوم الكاثنة في الصبح خاصة خلافا لمن قال بافرادها الاجملة الاخيرة فخرده اتفاقا فلو اوتره كله او جله لم يجزه

أى فى بحصيل السنة أن كان الأذان سنة أو فى بحصيل الواجب أن كان الأذان واجبا وفى بحصيل
 المنسوب أن كان الأذان مندوبا (قوله كالنصف فيما يظهر) أى وأما لو أراقله فلا يضر وما ذكره
 فى أيتار الأذان بحرى مثله فى شفع الأقامة فإذا شفعها كلها وأغالبها ونصفها فلا تجزى وإن شفع أقلها
 اجزأت (قوله مرجع الشهادتين) يعنى أنه بسن المؤذن أن يرجع الشهادتين بأعلى من صوته بهما أولا
 ويكون صوته فى الترجيع مساويا لصوته فى التكبير ولا يبطل الأذان بترك الترجيع قيل الأولى أن يقول
 مرجع الشهادتين إشارة إلى أنه أعاد مرجع بعد جمع وأما قوله مرجع الشهادتين فيصدق بتكرير مرجع
 الأولى قبل الثانية وبالجملة أنه يذكر أول أربع شهادات ثم يعيدها بأرفع من صوته بها أولا فالجملة عمن
 شهادات (قوله أى أعلى) أشار بهذا إلى أن أرفع مأخوذ من الارتفاع وهو العلو من الرفع وهى الرقة
 لأنه يقتضى خفض صوته وليس كذلك والحاصل أن المؤذن يرفع أولا صوته بالتكبير لمتناه ثم يخفضه
 بالشهادتين دون التكبير بحيث يسمع الناس ثم يرفع صوته بهما بحيث يساوى رفعه بالتكبير أولا (قوله
 لخفضه صوته بهما) أى أولا (قوله لكن بشرط الاسماع) أى أنه يشترط أن يسمع الناس الشهادتين
 عند الاتيان بهما أولا قبل الترجيع (قوله والالم يكن آتيا بالسنة) أى بسنة الترجيع بل يكون مأتى به على
 أنه ترجيع متبعا للأذان وفاته سنة الترجيع (قوله ساكنها) تفسير لما قبله وهذا جواب عما يقال أن
 الجزم إنما يكون فى الأفعال مع أن أواخر الجمل التى يوقف عليها ليست أفعالا حتى تجزم قال المازرى
 اختار شيوخ صقلية بخزمه وشيوخ القرويين أعرا به والجميع جائز اهـ فالخلاف فى الأفضل والمنسوب
 قال ابن راشد والخلاف إنما هو فى التكبير بين الأولين وأما غيرهما من الفاظه حتى الله أكبر الأخير فلم ينقل
 عن أحد من السلف والخلف أنه نطق به غير موقوف وجنثد بخزم ما عدا التكبير بين الأولين من صفاته
 الواجبة أى التى تتوقف عليها صحتها وما فى عقب تبعاً له من أن بخزمه ليس من الصفات الواجبة معتدرا
 على ما قاله المازرى فقد رده بن بالنقل عن أبى الحسن وعياض وابن يونس وابن راشد والغاكنهائى وغيرهم
 المقضى أنه من الصفات الواجبة فاقطعه وأعرب الأقامة لأنها لا تحتاج لرفع الصوت للاجتماع عندها
 بخلاف الأذان فإنه محتاج فيه لرفع الصوت وامتداده والاسكان أعون على ذلك وأعلم أن السلامة
 من اللحن فى الأذان مستحبة كفى خش وحينئذ فاللحن فيه مكروه وأعمال يحرم اللحن فيه كغيره من
 الأحاديث لأنه خرج عن كونه حديثا إلى مجرد الأعلام قاله شيخنا (قوله بلا فصل) أى حالة كونه متلبسا
 بعدم الفصل وكان الأولى أن يقول متصل ليكون هذا الوصف على سنن ما قبله وما بعده (قوله ويكره
 الفصل) أى بين كلمته بقول أو فعل غير واجب سواء كان الفصل قصيرا أو طويلا إلا أنه يبنى مع الفصل
 القصير وأما مع الطويل فإنه يتبدى الأذان من أوله والأقامة كالأذان فى البناء وعدمه والمراد بالفصل
 الطويل ما لو بنى معه لظن أنه غير أذان ولا يلزم من كون الفصل الطويل مبطلا للأذان أن يكون حراما هذا
 ما أفاده عجم وظاهر ح أن الفصل بين كلمته إذا كان طويلا فإنه يحرم وذلك لأن صاحب العدة عبر بالمنع
 فجعله عجم على الكراهة وإبقاء ح على ظاهره من التحريم وبوافقه كلام زروق وهو بعيد لأن الأذان
 من أصله سنة اللهم إلا أن يحمل على ما إذا أراد أقسام الأذان بذلك الفصل الطويل (قوله ولو بإشارة)
 هذا ما بالغة فى المفهوم أى فإن فصل كره ولو كان ذلك الفصل بإشارة لكسلا م وظاهره أن النهى عن الإشارة
 إنما هو إذا كان يفصل بها بين جمل الأذان أما إذا كان يؤذن وهو يشير فلا وليس كذلك بل تكراهه مطلقا
 وما أحسن قول ابن الحاجب فلا يرد سلاما ولو بإشارة على المشهور اهـ بن وأعلم أن المؤذن وإن كان لا يرد
 فى حال أذانه سلاما ولو بإشارة لكنه يرد بعد فراغه من الأذان وجوبا وإن لم يكن المسلم حاضرا أو سمعه أن يحضر
 ولا يكتفى بالإشارة فى حالة الأذان كما يرد المصنف على إمامه إذا فرغ من صلاته ولو لم يكن الإمام حاضرا أو الملبى
 كما يؤذن فى جميع ما ذكره قاضى الحاجة والمجامع وأن شارك المؤذن والملبى فى كراهة السلام على كل الأذان
 قاضى الحاجة والمجامع لا يجب عليهما رد بعد الفراغ ولو كان المسلم باقيا بخلاف المؤذن والملبى فإنه يجب عليهما

كالنصف فيما يظهر
 (مرجع) بفتح الجيم
 المشددة خبر ثان أى وهو
 مرجع (الشهادتين
 بأرفع) أى أعلى (من
 صوته) بهما (أولا)
 عقب التكبير المرتفع
 لخفضه صوته بهما دون
 التكبير لكن بشرط
 الاسماع والالم يكن آتيا
 بالسنة ويكون صوته
 فى الترجيع مساويا
 لصوته فى التكبير
 (يجزوم) ندباً أى موقوف
 الجمل ساكنها لأجل
 امتداد الصوت (بلا
 فصل) بين كلمته بفعل
 أو قول غير واجب فإن
 وجب كما إذا عمى فصل
 وبني ما لم يطل ويكره
 الفصل (ولو) كان
 (بإشارة لكسلا م) أو
 رده أو تشبعت عاطس
 خلافا لمن قال

الرد بعد لفراع ولو ذهب المسلم (قوله لا بأس برده) أي رد المزدن للسلام بالاشارة (قوله كالصلاة) أي
 كالتمسك بالصلاة فإنه لا بأس برده اسلام بالاشارة (قوله لها وقع في النفس) أي وحينئذ فلا يتطرق فيها من
 لاشارة للرد إلى الكلام (قوله فأبج) أي اذن فلا ينافي انه مطلوب فتأمل (قوله بخلاف الاذان) أي فإنه وان
 كان عبادة أكتن بها ليس لها وقع في النفس كالصلاة فلا واجبه فيه الرد بالاشارة لتطرق للكلام لفظاً (قوله وبني
 الفصل) أي بن كلب ته بول اوفعل (قوله ويطل لقوات فائدتنه) أي وتجب اعادته في الوقت اذا علموا
 بطلانه قبل ان يصلوا واما ان صلوا في الوقت ثم علموا ان الاذان قبل الوقت فلا يعيدون الاذان قاله ابن
 القاسم فان تبين ان الاذان والصلاة قبل الوقت اعادوا الاذان والصلاة وجوباً قاله ح اه (قوله الا الصبح)
 هو بالرفع على البداية من الضمير المستتر على المختار ويجوز نصه لانه مستثنى من منفي (قوله فبسدس الليل
 الاخير) أي لأنها تأتي الناس وهم نيام فيحتاج لتقدم الاذان لاجل انتباه الناس من نومهم وتأهبهم لها (قوله
 وظاهره انه لا يعاد عند طلوع الفجر) أي وهو قول اسندواخاتره الشيخ ابراهيم اللقاني وبعض المحققين من
 المغاربة كذا قرر شيخنا (قوله قيل بدا) هذا ما اختاره طفي فعنده الاذان الاول سنة وتقديمه مندوب
 والاذان الثاني مندوب (قوله والراح سنة) أي فكل واحد من الاذنين سنة وهذا ما اختاره عجم وارتضاه ابن
 وقواه بالتمول (قوله وقيل الاوّل مندوب) أي والثاني سنة وهو ما في العزية وفي أبي الحسن على الرسالة
 والحاصل ان الصبح قبل لا يؤذن لها الاذان واحد ويستحب تقديمه بسدس الليل الاخير فالاذنان سنة
 وتقديمه مستحب ولا يعاد الاذان عند طلوع الفجر وهذا قول اسندوهو ظاهر المصنف واختاره اللقاني والراح
 اعادته عند الطلوع واختلف القائلون به فقل اعادته ندباً فالاول سنة والثاني مندوب واختاره طفي وقيل
 استنانا فالاول مندوب والثاني سنة وهو ما في العزية وفي أبي الحسن على الرسالة وفي كل منهما سنة والثاني اوكد
 من الاول لانه الذي يبي عليه العبادة وهذا هو الذي اختاره عجم وقواه بن بالمنقول ﴿نبيه﴾ يحرم
 الاذان للصبح قبل سدس الليل الاخير كما ذكره عجم في حاشيته على الرسالة ويعتبر الليل من الغروب وقول
 ابندر القرافي اسدس ساعتان مبني على ان الليل اثنا عشرة ساعة دائماً وان الساعة تصغر وتكبر (قوله
 باسلام) أي مستمر فان ارد بعد الاذان اعيان كان الوقت باقيا وان خرج الوقت فلا اعادته نعم يبطل ثوابه
 كذا قال عجم قال شيخنا اقول لا ينبغي ان ثمرته وهي الاعلام بدخول الوقت قد حصلت وحينئذ فلا معنى
 لاعادته وفي ح عن النوادر انهم ان اعادوا الاذان فحسن وان اجتزوا به اجزاهم اه ووجهه ظاهر وان كان
 كلام عجم يقتضي ضعفه (قوله فلا يصح من كافر) أي لوقوع بعضه في حال كفره (قوله ولو عزم على
 الاسلام) أي كما هو ظاهر اطلاقهم وبه جزم ح خلافاً لاستظهار ابن ناجي الصحة حيث عزم على الاسلام
 والفرق على الاول بين الاذان والاعمال حيث قالوا بالصحة العمل مع العزم على الاسلام دون الاذان ان
 المؤذن مخير فلا بد من عدالته لاجل ان يقبل خبره بخلاف المعتسل (قوله على التحقيق) أي وقيل لا يكون
 به مسلماً هذا ظاهره ومشرح به في خش وعبق قال العلامة بن ما اقتضاء كلامه من ان في كونه مسلماً باذانه
 خلافاً فانحوه للبسادى ورده ح بقوله لا اعلم فيه خلافاً اه وقال عجم فلواذن الكافر كان بأذانه مسلماً
 عند ابن عطاء الله وغيره وكلام الشارح يقتضي ان فيه خلافاً وليس كذلك اه كلامه من ان من حكم باسلامه
 بالاذان اذ ارجع لدينه فانه يؤدب ولا تجرى عليه احكام المرتدان كان لم يقف على الدعائم لا قبل الاذان
 ولا بعده فان وقف عليها كان مرتداً تجرى عليه احكام المرتد فاستتاب ثلاثة ايام فان لم يتب قتل ومحل
 كونه اذ وقف على الدعائم ورجع يكون مرتداً لم يدع انه اذن له من قصد التحصن بالاسلام لحفظ ماله
 مثلاً ولا قبل منه ذلك ولا يكون مرتداً حيث فاهت قرينه على ما ادعاه (قوله فلا يصح من مجنون الخ)
 أي واما لو جن في حال اذانه او مات في اثنا عشر سنة في الاذان من اوله على الظاهر وقيل بالبناء على
 ما قبل الاول (قوله فلا يصح من امرأة) أي لحرمة اذانها واما قول اللخمي وسندواقرافي يكره اذانها

لا بأس برده اشارة كالصلاة
 والفرق ان الصلاة لها
 وقسم في النفس لحرمة
 الكلام فيها فأبج فيها
 الرد بالاشارة بخلاف
 الاذان (وبني) ان فصل
 عهد الوسهوا (ان لم يطل)
 الفصل والا ابتداء هو
 (غير مقدم على الوقت)
 وجوباً في حرم قبله ويبطل
 لقوات فائدتنه (الا الصبح
 ف) يستحب تقديم اذانه
 (سدس) أي في اول
 سدس (الليل الاخير)
 فالاذنان سنة وتقديمه
 مستحب وظاهره انه
 لا يعاد عند طلوع الفجر
 والراح الاعادة قبل ندباً
 والراح سنة وقيل الاول
 مندوب ثم شرع في شروط
 صحته فقال (وصحته باسلام
 فلا يصح من كافر ولو
 عزم على الاسلام قبل
 شروعه وان كان بأذانه
 مسلماً على التحقيق
 (وعقل) فلا يصح من
 مجنون وصبي لامميز
 له وسكران طافح
 (وذكورة) فلا يصح
 من امرأة او جنسي لاه
 من مناصبه الرجال
 كالامامة والقضاء

فينبغي كما قال ح ان تحصل الكراهة في كلامهم على المنع اذ ليس ماذ كروه من الكراهة بظاهران
صوتها عورة انظر بن وقد يقال ان صوت المرأة ليس عورة حقيقة بدليل رواية الحديث عن النساء
الصحيات وانما هو كالعورة في حرمة التلذذ بكل وحينئذ فعمل الكراهة على ظاهرها وجيه تأمل (قوله
فلا يصح من صبي مميز) اي ولولم يوجد غيره كما اذا كان مع نساء بموضع وليس فيه غيره (قوله الا ان يعتمد الخ)
اي فان اعتمد على من ذكر صرح اذ انه وظاهره انه يسقط به فرض الكفاية عن اهل البلد المكلفين به فتأمل
(قوله ونذب منظر) اي اذان منظر اذ لا تكليف الا بفعل (قوله والكراهة من الجنب) اي بعبر دخول
المسجد اشد اى من الكراهة من المحدث حدثا اصغر ان قلت ما فائدة شدة الكراهة مع ما تقر ان المكروه
لا ثواب ولا عقاب في فعله قلت فائدة انها ما اشتدت كراهته يكون الثواب في تركه اكثر من الثواب في ترك
ما لم تشتد كراهة فعله وان المعاتبة على ما اشتدت كراهته اكثر من المعاتبة على ما دونه في الكراهة
والمراد المعاتبة في الدنيا بحسب الاستحقاق كما نقله شيخنا عن شيخه محمد الصغير واستظهر هو ان المراد
المعاتبة في الدنيا والآخر اذ لا مانع من ارادة ذلك (قوله اي حسن الصوت) اي وكره غليظه (قوله
مرتفعه) اي من غير نظريب والا كره لمنافاته الخشوع والوقار والكراهة على بابها ما لم يتفاحش
التطريب والاحرم كذا قالوا ولعل مرادهم بالحرمة البطلان والا فالاذان من اصله سنة او ان مرادهم
الحرمة من حيث الاستخفاف بالسنة تأمل و يرجع في تفاحشه لاهل المعرفة الذين لا تلبس عليهم الامور
والتطريب تقطيع الصوت وترعيده كما يفعل ذلك بعض المؤذنين بمصر ثم ان تفسير الشارح الصيت
بأمرين الحسن والارتفاع تبع فيه عبق وخش قصره على الارتفاع وجعل الحسن زائدا على كلام
المصنف (قوله يمكن) اي على مكان عال عاواظها كشدته او سقف كان سقف المسجد او غيره او على
حائط كان حائط المسجد او غيره او على دانه لانه موصطبة فلا يكتفى في تحصيل المندوب وهذا كله مع الامكان
(قوله وظاهره مطلقا) اي اظاهره جوار الجلوس لعذر مطلقا اذن لنفسه او لغيره (قوله لكن قال فيها الخ)
لفظها قال مالك يكره اذان القاعد الا ان يكون من عذر من مرض او غيره فيؤذن لنفسه لالناس (قوله
مستقبل) اي للقبلة وقوله الا لسباع اي فانه يدور حول المنار ويؤذن كيف تيسر ولو ادى لاستدباره القبلة
بجميع بدنه وظاهرها كالمصنف جواز الدوران حالة الاذان وهو كذلك وقيل لا يدور الا بعد فراغ الكلمة
وقيل ان كان الدوران لا ينقص من صوته فالاول والا فالثاني ورابعها لا يدور الا عند الحيلة والمعتمد الاول
والاولى ان يتدلى الاذان للقبلة وتاداه لغيرها خلاف الاولى (قوله وحكاية سامعه) اي بلا واسطة
او بواسطة كأن يسمع الحاسي الاذان وفهم منه ان غير السامع لا تندب له الحكاية وان اخبر بالاذان او
راى المؤذن وعلم انه يؤذن ولو كان عدم سماعه لعارض كصمم ثم ان قوله لسامعه فيسده انه لا يحكى اذان
نفسه ويحتمل انه يحكىه لانه سمع نفسه وفي الذخيرة عن ابن القاسم في المدونة اذا انتهى المؤذن لآخر
الاذان يحكىه ان شاء اه فلا يحكى اذان نفسه قبل فراغه لمافيه من الفصل وانما يحكىه بعد الفراغ
وهل يحكى المؤذن اذان مؤذن آخر سمعه اولا قولان وعلى الاول فيحكىه بعد فراغه واذا تعدد
المؤذنون واذنوا واحدا بعد واحد فاختار اللخمي تكرير الحكاية وقيل تكفيه حكاية الاول ويجرى على
مسئلة المتردين بالخطب احكة (قوله الا ان يكون) اي الاذان مكروها كمالو كان الاذان لقائشة او
لجنادة اوفى الوقت الضروري وكان فيه تطريب كاذان مصر كما قال ابن راشد واولو اذ كان محسرا
(قوله فان سمع البعض اقتصر في الحكاية على ما سمع) تبع في ذلك عبق قال شيخنا وهو خلاف الظاهر
واظهاره انه يحكى الاذان كله كما يفيد خبر اذ اسمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول اذ انتبأ من قوله اذا
سمعتم ولو البعض خصوصا وقد قال فقولوا مثل ما يقول ولم يقل مثل ما قال (قوله لمنهى الشهادتين) اي فما
زاد على ذلك تكره حكاية كافي كبير خش (قوله وقيل يبدلها بحقوقتين) حادله ان هذا لقول يقول
بندب حكاية الاذان لآخره الا انه يبدل الحيلة في كل مرة بالحقيقة وذكري الميج ان هذا القول هو الراجح

(و بلوغ) فلا يصح من
صبي مميز الا ان يعتمد فيه
اوفى دخول الوقت على
بالغ (ونذب منظر) من
الحديث والكراهة من
الجنب اشد (صيت) اي
حسن الصوت مرتفعه
(مرتفع) بمكان عال ان
امكن (قائم) وكره الجلوس
(الاعساذ) من مرض
فيجوز وظاهره مطلقا لكن
قال فيها فيؤذن لنفسه
لا لغيره (مستقبل الا
لاسباع) فيجوز الاستدبار
ولو يسدنه (و) ندب
(حكاية لسامعه) بأن
يقول مثل ما يقول المؤذن
الا ان يكون مكروها فلا
يحكى فان سمع البعض
اقتصر في الحكاية على ما
سمع (منتهى الشهادتين)
فلا يحكى الحيلتين وقيل
يبدلها بحقوقتين ولا يحكى
الصلاة خبير من النوم

ولا يبدلها بقوله صدقت^٣ وبررت وظاهر المشهور انه لا يحكى التكبير والتهيل الاخير مع انه ذكر ومقابل المشهور يحكى ويندب متابعتة في الحكاية (متى) فلا يحكى الترجيع الا اذا لم يسمع التشهد الاول ويستفاد منه ان المؤذن اذا كان مذهبه ترجيع التكبير ان الحاسكى لا يربعه ويحكيه السامع (ولو) كان (متغلا) اى مصليا نافلة فان حكى ما زاد على الشهادتين صححت ان يبدل الجيعتين بجو قلتين والا بطلت كان حكى لفظ الصلاة خير من النوم وكذا ان يبدلها بما مر لانه كلام بعيد من الصلاة (لا) ان كان (مفترضا) فيكرهه حكايته ويحكيه بعد الفراغ منه (و) ندب (اذان فدان سافر سفر العوباء) يشمل من جلاءة من الارض ومثله جماعة سافرت لم تطلب غيرها (لا) جماعة حاضرة (لم تطلب غيرها) فيكره لها كالفدا الحاضر (على المختار) * ولما فرغ من شروط صحته ومنذوباته شرع في الجائز بقوله (وجار اعشى) اى اذانه ان كان تبعالغيره فيه او قل في دخول الوقت نفسه (و) جار (تعدده) اى لمؤذن في مسجد او غيره

(قوله ولا يبدلها بقوله صدقت الخ) اى يقل يبدلها والاؤل اقوى (قوله ومقابل المشهور يحكيه) الذى في المدونة ان السامع لا يحكى الجيعتين وانه مخير في حكاية ما بعد ذلك من التهيل والتكبير ان شاء فعل وان شاء لم يفعل اطرنصهافى بن وفي التوضيح واذا قلنا لا يحكيه في الجيعتين فهل يحكيه فيما بعد ذلك من التهيل والتكبير خيره ابن القاسم في المدونة والحاصل ان الاذان قبل تدب حكايته لا آخره الا انه يبدل الجيلة بحوقلة ورجحه في الميج وقيل ان الحكاية لمنتهى الشهادتين ولا يحكى الجيعتين ولا يبدلها بالحوقلتين وهذا هو المشهور وعلى هذا فقل لا يحكى التهيل والتكبير الاخير وقيل انه يخير في حكاية وهو المعتمد ان قلت قوله في الحديث فقولوا مثل ما يقول ظاهر في حكاية كل الاذان قلت المثلية تصدق عند العرب بالمثلية في الكل وبالمثلية في البعض فاحباب القول بالمشهور حملوا المثلية في الحديث على اذنى الرب وهى المماثلة في البعض فجعلوا الحكاية لمنتهى الشهادتين وغيرهم حملوا المثلية على اعلى الرب وهى المماثلة في الكل فجعلوا الحكاية لا آخر الاذان اطرا البدر (قوله فلا يحكى الترجيع) اى اذا كان سمع الشهادتين أولا وحكما فان لم يسمعها يحكى الترجيع (قوله ويستفاد منه الخ) اى من ترك حكاية الترجيع ان المؤذن الى آخره وذلك لان ترك حكاية الترجيع الذى ليس مشروعا في المذهب اولى من ترك حكاية الترجيع المشروع في المذهب فاذا لم يحكى الترجيع مع انه مشروع في المذهب فالاولى ترجيع التكبير الذى هو غير مشروع فيه وهذا قول الشيخ سالم السنهورى وهو المعتمد واستظهر بعضهم حكاية الترجيع اعموم قوله في الحديث اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ومن جملة ما يقول ترجيع التكبير واما الترجيع فلا يحكى اتفاقا الا بالقبس السابق (قوله ان الحاسكى لا يربعه) اى بل يحكى اوليه فقط ان سمعه ما والا حكى اخيريه (قوله ولو متغلا) اى خلا فلن قال ان المصلى فرضا او تغلا لا يحكيه (قوله اى مصليا نافلة) ارادها ما قبل الفرض (قوله والابطلت) اى ان فعل ذلك عمدا او جهلا لاسهوا (قوله وكذا ان يبدلها عامرا) اى وهو صدقت وبررت اى قبطل الصلاة ان صدر ذلك منه عمدا او جهلا لاسهوا (قوله لان كان مفترضا) اراد بالفرض ما قبل النفل فيشمل الفرض الاصلى والمنذور وما ذكره من ان المفترض لا يحكى الاذان هو المشهور خلافه ان قال ان سامعه يحكيه ولو كان مفترضا فقول المصنف لا مفترضا عطف على قوله متغلا داخل في حين المبالغة لما علمت ان الخلاف جار في القسمين ولا يقال انه يلزم على جعل مفترضا عطف على متغلا ركة في اللفظ لانا نقول يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله فيكرهه حكايته) اى وهو في الصلاة بدليل ما بعده فان حكاها فلا بطلان مع الكراهة فان زادت في الحكاية على الشهادتين جرى فيه ما تقدم في المتغلا من قوله فان حكى ما زاد الخ (قوله ويحكيه بعد الفراغ منه) اى ويحكيه ندبا بعد الفراغ من الفرض ولو بعد فراغ الاذان (قوله لاجاعة حاضرة لم تطلب غيرها) اى كاهل الربط والزوايا (قوله فيكرهه لها الخ) اى ما لم يتوقف اعلام غيرهم بدخول الوقت على اذانهم والاسن لهم كما قاله ابن مرزوق (قوله على المختار) اى على ما اختاره اللخمي من قول مالك لقوله في قول مالك لا احب الاذان للفدا الحاضر والجماعة المنفردة هذا هو الصواب ومقابل الاستحباب لقول مالك مرة اخرى ان اذنوا الحسن واختاره ابن بشير قال لانه ذكر ولا ينهى عن الذكر من اراده وجعل قوله الاول لا احب على معنى لا يؤمر به كما يؤمر به الاثمة في مساجد الجماعات اى لا يؤمر به على جهة السنية (قوله ان كان تبعالغيره فيه) اى ان كان تابعا لغيره في اذانه (قوله وتعدده) يحتمل ان الضمير راجع للاذان اى وجاز تعدد الاذان بمسجد واحد وعلى هذا فيدخل في كلامه تعدده من مؤذن واحد مرات في المسجد الواحد مع انه مكره كما قال سند نعم استظهر ح الجواز حيث اثنى لركن آخر منه ويحتمل ان الصبر عاء على المؤذن اى جاز تعدد المؤذن في مسجد او غيره مكره او محروس وذلك ان يكون شخصان او اكثر كل واحد مؤذن بجانب المسجد او من غيره من الامكنة المعدة للصلاة

حضر أو سفرا (و) جاز (ترتيبهم) أي المؤذنين بأن يؤذن واحد بعد واحد ما لم يؤذنا إلى خروج الوقت (الامغرب) فيكره ترتبهم لضيق وقتها ان لم يؤذنا إلى خروج الوقت فيمنع كغيرها (و) جاز (جمعهم) بأن يؤذنا وسوية في المغرب وغيرها (كل) منهم يني (على اذانه) يتبدئ حيث انتهى غير معتد بأذان صاحبه والا كره ما لم يؤذنا إلى تقطيع اسم الله أو رسوله (و) جاز (اقامة ١٥٥ غير من اذن) والا فضل كون المؤذن

هو المقيم (و) جاز لسا معه (حكايته قبله) بأن سمع اوله فيحكي ما سمعه ثم يسبقه الخاكي فيحكي الباقي الذي لم يسمعه قبله أي قبل ان ينطق به وفي تسمية هذا حكاية تجوز اذا الحكاية المماثلة فيها وجسد (و) جاز للمؤذن (اجرة) أي اخذها (عليه) وحده (او مع صلاة) صفقة واحدة وكذا على اقامة وحدها او مع صلاة واولى اذان واقامة كانت الاجرة من بيت المال او من آحاد الناس (وكره) اخذ الاجرة (عليها) وحدها فرضا وبقلا من المصلين لا من بيت المال او وقف المسجد فلا يكره لانه من الاعانة لا الاجارة (و) كره (سلام عليه) أي على المؤذن (كلمت) أي كما يكره على ملب في حج او عمرة وقاضي حاجة ومجامع واهل بدع ومشتعل بلهو كشرنج ناء على كراهته واهل المعاصي لافي حال المعصية ونساء غير مخشبة والا حرم لا على مصل او متطهر أو آكل أو قارئ قرآن

(قوله حضر أو سفرا) راجع لقوله أو غيره فعبر المسجد في الحضر كالمركب وليس راجعا للمسجد وغيره لان المسجد لا يكون في السفر فان اراد بالمسجد ما عدل لصلاة الجماعة وهذا يتأني في الحضر والسفر كان قوله أو غيره مستغنى عنه قائل (قوله وجاز ترتيبهم) أي وهو افضل من جمعهم الآتي (قوله بأن يؤذن واحد بعد واحد) أي بأن يؤذن الاول ويفرغ ثم الثاني ويفرغ وهكذا (قوله فيكره ترتبهم لضيق وقتها) أي وحينئذ فلا يؤذن لها الا واحد منفرد او جماعة مجتمع (قوله ان لم يؤذن) أي ترتيبهم إلى خروج وقتها (قوله والا كره) أي وحينئذ فلا يحكي ولا يكره للجالس عنده يوم الجمعة ان يتنفل كالاذان الممنوع كما استظهره شيخنا (قوله ما لم يؤذن) أي اعتداده وبنائه على اذان صاحبه إلى تقطيع اسم الله أو رسوله فان ادى لذلك كما لو نطق احد هما بالميم والحاء من محمد والثاني بالميم والدال حرم قال الشيخ ابو على المسناوي لم ار هذا الا لعج ومن تبعه وانظر هل يصح هذا فان الاسم اذا تقطعت لتنفس ونحوه على نية التلفظ به لا يمنع وقد عللوا النهي عن قراءة القرآن جماعة بالتقطيع ومع ذلك قالوا النهي للكره لانه منع اه بن (قوله وجاز لسا معه حكايته قبله) أي وجاز لسا مع اوله من المؤذن وقوله حكايته أي حكاية باقيه وقوله قبله أي قبل تمامه وسواء كان ذلك لحاجة او لا والمراد بالجواز خلاف الاول لان متابعه الخاكي للمؤذن في لفظة مستحبة كذا قال شيخنا (قوله بأن سمع اوله إلى الخ) أي واما نطقه به قبل نطق المؤذن بأوله فلا يسمى حكاية اصلا فلا يكون آتيا بحدرو بيتها فيما يظهر فانه عقب ولا تنقوت الحكاية بفراغ المؤذن بل يحكي ولو فرغ المؤذن منه كما قاله الشيخ اجدالزرقاني (قوله تجوز) أي فهو من باب اطلاق ما ثبت للجزء من الحكاية على الكل هذا ان لوحظ اطلاق الحكاية على المجموع اما ان لوحظ اطلاق الحكاية على ما لم يأت به المؤذن فقط كان من اطلاق ما ثبت للجزء على الجزء المجاور له (قوله واولى اذان واقامة) بل ويجوز اخذ الاجرة على الثلاثة اذا استؤجر عليه صفقة واحدة (قوله او وقف المسجد) أي واما ما وقف ليستاجر من غلته من يوم بالناس في المسجد الفلاني فهذا من باب الاجارة كما قاله بعض الموثقين **تنبيه** قد جرت عادة الاكابر بمصر ونحوها باجارة امام في بيوتهم والطاهر انه لا بأس به لان الاجرة في تطهير التزام الذهاب للبيت كذا في الميج (قوله ناء على كراهته) أي كما يقول القرافي والمعتد حرمه لعه وحينئذ فيحرم السلام على لابعيه حال لعينهم (قوله واهل المعاصي) أي كالكافر والمكاس والطالم (قوله لافي حال المعصية) أي لان السلام عليهم في تلك الحالة حرام لا مكروه فقط (قوله أو آكل أو قارئ قرآن فلا يكره) أي ويجب عليهم الرد كما قال عجب قال بن وفيه نظر فقد اقتصرح على الكراهة فيهما قائلا ان ابن ناجي وشيخه ابامهدي لم يقعا على ذلك أي على الجواز فيهما والحاصل ان القول بجواز السلام على الآكل والقارئ هو ما رجحه عجب قائلا انه المذهب ووح اقتصرفها على الكراهة ورجحه بن اه (قوله وكره اقامة راكب) أي بخلاف اذانه فانه جائز (قوله لانه ينزل) هذا لتعليل بالمنظنة فلا يرد من كان عنده خادم والحاصل ان الكراهة مطلقا كان له خادم ام لا والتعليل المذكور بالمنظنة (قوله بخلاف المعبد لطلانها) أي فلا يكره له الاقامة لتلك الصلاة التي يعيدها (قوله كاذانه) أي انه اذا اذن لصلاة وصلاها ثم اراد اعادة تلك الصلاة فليكره له اقامة تلك الصلاة التي يعيدها (قوله واولى ان لم يرد الاعادة فيها) أي فاذا اقام الصلاة وصلاها ولم يرد اعادة تلك الصلاة فليكره له اقامتها لجماعة يصلون او اذن لصلاة وصلاها ولم يرد اعادة تلك الصلاة فليكره له اقامتها والحاصل ان من اذن لصلاة وصلاها يكره له ان يؤذن لها نائيا سواء اراد اعادة تلك الصلاة لجماعة ام لا وكذا من اقام صلاة وصلاها يكره له ان يقيم لها نائيا سواء اراد اعادة تلك الصلاة لجماعة ام لا (قوله

فلا يكره (و) كره (اقامة راكب) لانه ينزل بعدها ويعقل دابته ويصلح متاعه وفيه طول وفصل بينها وبين الصلاة والسنة اتصالهما فان طال جدا طلعت (او) اقامة (معبد لصلاته) لتحصل فضل الجماعة بعد ان صلاها فذا بخلاف المعبد لطلانها (كاذانه) أي المعبد لا يفضل واولى ان لم يرد الاعادة فلهما

والجنازة فراغ الامام منهما ان لا يدرك ركعة من العبد ولا تكبيرة من الجنازة بخلاف من اذن ولم يصل فله ان يؤذن لها بموضع آخر (وتسن اقامة) للصلاة عن اعلى كل ذكر بالغ صلى فذا اومع نساء فقط واما بقية الجماعة ذكرور بالغين (مفردة) ولو قد قامت الصلاة وبطلت ان شفعها او جلها ولو غلطا (وتبني تكبيرها) الاول والاخير وهذا كالاستثناء من قوله مفردة اي جلها مفردة التكبيرها فيقتضى (لفرض) لانفل فلا تسن له بل تكره هذا اذا كان ١٥٦ الفرض اداء بل (وان) كان (قضاء) وتعدد بتعدد ومحل استثنائها في الاداء ما لم

يجتف خروج وقته والواجب تركها كالسورة وندب لامام تأخير احرام بعدها بقدر تسوية الصفوف واشتغال بدعاء من امام ومأموم ولا يدخل الامام المحراب الا بعد تمامه (ويجوز) صلاة تاركها (ولو تركت عمدا) ولا اعادة في وقت ولا غيره فان سجد لها قبل السلام بطلت (وان اقامت المرأة سرا) لنفسها (فحسن) اي مندوب واما ان صلت مع جماعة فتكتفي باقامتهم ويسقط عنها الندب ولا يجوز ان تكون هي المقيمة ولا تحصل السنة باقامتها لهم لانه يشترط فيها شروط الاذان وظاهره ان الاقامة بوصف السرية مندوب واحد وعليه بعض الشراح وقيل السرية مندوب ثان وهو الاظهر ومثلها في ندب السرية الرجل المنفرد فاذا اقام سرا فقد اتى سننها ومندوب وكذا تندب اصبي صلى لنفسه (وليقيم) مرید الصلاة اي شرعى في القيام (معها) اولها

بخلاف من اذن ولم يصل الخ) هذه عكس مسئلة المصنف لان مسئلة المصنف اذن لها وصلها وهذه اذن ولم يصلها وبقي صورة اخرى وهي ما اذا وصلها بلا اذن واراد اعادة الفضل الجماعه فيكره اذ انه لتلك المعادة وهذه يتناولها كلام المصنف ايضا فتحصل ان كل من برئت ذمته من صلاة يكره له ان يؤذن لها او يقيم سواء اراد اعادة اتمام لاوسواء اذن لها ولا وقيام اولا (قوله وتسن اقامة) قال بن لاخلاف اعلمه في عدم وجوبها قال في الاكمل والقول باعادة الصلاة لمن تركها عمدا ليس لوجوبها اخلافا لبعضهم بل للاستخفاف بالسنة (قوله اومع نساء) اي اماما بهم (قوله وكفاية بجماعة) قال بن سمع ابن القاسم لا يقيم احد لنفسه بعد الاقامة ومن فعله خالف السنة ان رشد لان السنة اقامة المؤذن دون الامام والناس وفي ارشاد الليث قال المازري كان السبوري يقيم لنفسه ولا يكتفي باقامة المؤذن ويقول انها تحتاج لنية والعامى لا ينوبها ولا يعرف النية المازري وكذلك انا فاعل فاقم لنفسى اه قال شيخنا والحق ان الاقامة يكتفي فيها نية الفعل كالاذان ولا توقف على نية القرية فنية الفعل حادثة من العامى فما كان يفعله المازري والسبوري انما يتيم على اشتراط نية القرية في نية البناء ذكر ح انه يندب المقيم طهارة وقيام واستقبال وفي حاشية الشيخ كريم الدين البرموني عن ابن عرفة ان الوضوء شرط فيها بخلاف الاذان لان اتصالها بالصلاة صيرها كالجزم منها اولانها اكدم من الاذان بدليل ان المنفرد الحاضر تسن في حقه دون الاذان اه والمعتمد ما ذكره ح كافي عقب لكن الذي في بن ان ما قاله ابن عرفة هو ظاهر المدونة فتأمل (قوله ولو قد قامت الصلاة) اي على المشهور خلافا لرواية المصريين عن مالك من شفع قد قامت الصلاة (قوله او جلها) اي او نصفها على الطاهر لا اقلها فلا يضركا مر في الاذان (قوله ولو غلطا) اي هذا اذا شفعها عمدا بل ولو غلطا لان راى المقيم شفعها مذهباً فانه لا يضركا (قوله افرض) متعلق بتسن لا بشئ لا يهاجمه خلاف المقصود وهو الدلالة على سنية الاقامة مطلقا وانه يثنى التكبير فيها في الفرض دون النفل ولو قدم قوله لفرض فقال وتسن لفرض اقامة الخ لاسم من الالهام المذكور (قوله وتعدد) اي الاقامة بتعدد اي بتعدد ما عليه من الفرائض القضاء (قوله ما لم يجتف خروج وقته) اي الذي هو فيه سواء كان ضروريا او اختياريا (قوله واشتغال) اي بعدها وقبل الصفوف بدعاء (قوله ولا بدخل الامام المحراب الا بعد تمامها) اي بلصطف الناس وذلك علامة على فقهاء كتخفيف الاحرام والسلام لئلا يسقط المأموم قبطل صلاته وتخفيف الجلوس الاول وفي ح وغيره انها ثلاث يعرف بها فقه الامام لان الشأن انه لا يعرفها الا فقيه (قوله ولو تركت عمدا) اي خلافا لابن كسانه القائل بطلانها اذا تركت عمدا لاستخفافه بالسنة (قوله وكذا تندب اصبي صلى لنفسه) علم منه ان الاقامة مندوب به عين الصبي وامرأة الا ان يصاحبا ذكر راب العين فتستقط عنهما باقامتهم ولم تجز اقامة الصبي والمرأة البالغ لان المندوب لا يكفي عن السنة (قوله وليقيم) اي ندبا وقوله مرید الصلاة اي غير المقيم واما هو فتقدم انه يندب قيامه حال الاقامة (قوله بقدر الطاقة) قصد بذلك التيسير على مخالفة ابى حنيفة فانه يقول يقوم عند حى على الفلاح وعلى سعيد ابن جبير القائل انه يقوم عند قوله اولها الله اكبر

فصل شرط الصلاة (قوله وهي) اي شروط الصلاة مطلقا لا بقيد كونها شروط صحة (قوله وعدم الاكراه) اي فان اكراه على تركها لم تجب عليه والطاهر ان الاكراه هنا يكون بما يأتى في الطلاق من خوف مؤلم من قتل او ضرب او سجن او قيد او صفع لذى مروءة ملا هذا الاكراه هو المعتبر في العبادات كذا في بن قنلا

او اثناءها او آخرها (او بعدها) اي الاقامة فلا يجزى القيام بمجد بل (تقدر الطاقة) م شرعى في بيان شروط صحة الصلاة فقال عن فصل في ذكر فيه شرطان وما يتعلق بأحدهما من احكام الرعاى وسيد كر شرطين في فصلين وهي ثلاثة اقسام شروط وجوب وشروط صحة وشروط وجوب وصحة معا والمراد بشرط الوجوب ما توقف الوجوب عليه وشرط الصحة ما توقف الصحة عليه فشروط الوجوب اثنان الاول عدم الاكراه

كذا قيل وفيه نظر اذا لا كراه لا يمنع من اداها لانه يجب ان يؤذيها ولو بالنية بان يجريها على قلبه كما يأتي واما شرط الصحة فقط الخمسة طهارة الحديث وطهارة الخبث وقد استوفى المصنف الكلام عليهما في باب الطهارة وانما بين هنا شرطيهما والاستقبال وستر العورة والاسلام واما شرطهما معا فسته بلوغ الدعوة والعقل ودخول الوقت ١٥٧ ووجود الظهور وعدم النوم والغفلة وهذه

الخمس عامة والسادس

قطع الحيض والنفس

وهو خاص بالنساء (شرط

الصحة (صلاة) ولو نقلا

او جنازة او سجود تلاوة

(طهارة حدث) اكبر او

اصغر ابتداء او دوماذا كر

وقدر او لا فلو صلى محدثا

او طرا عليه الحدث فيها

ولو سهوا بطلت (و)

طهارة (خبث) ابتداء

ودوما الجسده ونحوه

ومكانه ان ذكر وقدر

فستعملها في صلاة مبطل

كذكرها فيها بناء على

القول بوجوب ازالة

التجاسة واما على القول

بالسنة فليست بشرط

صحة بل شرط كمال اكيد

وقد تقدم الكلام على

ذلك لكن لما كان الرعاف

من الخبث المنافي للصحة

وكان له احكام تخصه

شرع في بيانها مقسما على

قسمين فاشار الى القسم

الاول بقوله (وان رعف)

مر يد الصلاة اي خرج من

انفه دم سائلا او قاطرا

او راسحا (قبلها) اي قبل

الدخول في الصلاة (ودام)

اي استمر ورجا انقطاعه

قبل خروج الوقت (آخر)

عن طي (قوله كذا قيل) قائله عقب ومثله في ح قال بن وفي عدهما عدم الا كراه شرط في الوجوب نظر اذ لا يتأتى الا كراه على جميع افعال الصلاة وقد نقل ح نفسه اول فصل يجب بفرض قيام الخ عن ابي العباس القبايب وسلمه ان من اكره على ترك الصلاة سقط عنه ما لم يقدر على الاتيان به من قيام او ركوع او سجود يفعل ما يقدر عليه من احرام وقراءة واعمال كما يفعل المريض ما يقدر عليه ويسقط عنه ما سواه اه بالا كراه بمنزلة المرض المسقط لبعض اركانها ولا يسقط به وجوبها اه كلامه (قوله كما يأتي) اي في قول المتن وان لم يقدر الا على نية او مع اعياء بطرف فقال وغيره لانص ومقتضى المذهب الوجوب قال شيخنا وقد يقال ان الشرطية باعتبار الهيئة الخارجية وهذا لا ينافي وجوبها عليه بالنية فاندفع الاعتراض (قوله والاسلام) جعله شرط صحة فقط بناء على المعتمد من ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة واما على مقابله من انهم غير مخاطبين بها فهو شرط وجوب وصحة معا (قوله والعقل) اعلم ان كونه شرطا للمسا حيث ضم له البلوغ فان لم يضم له فلا يكون شرطا في الوجوب كذا قيل وفيه نظر فان عدم الوجوب لازم لعدم العقل كان البلوغ موجودا ام لا وهذا القدر كاف في تحقق شرطية لان الشرط ما يلزم من عدمه عدم المشروط فان قلت وجود العقل لا يقتضي وجود الوجوب الا اذا ضم له البلوغ قلت طرف الوجود لا يعتبر في الشرط ولو اعتبرناه لزم في الشرط المذكورة كلها انه لا يكون واحدا منها شرطا الا مع ضم الباقي له ولا معنى له قتا مل (قوله ودخول الوقت) الحق ان دخول الوقت سبب في الوجوب وشرط في الصحة لصدق تعريف السبب بالنسبة للوجوب عليه (قوله عامة) اي في الرجال والنساء (قوله طهارة حدث) الاضافة على معنى اللام اي طهارة منسوبة لحدث وخبث لا على معنى من لان المضاف اليه ليس اصلا للمضاف فكأنه حديد (قوله على قسمين) اي وهما اما اذا نزل عليه الرعاف قبل الدخول في الصلاة وما اذا نزل عليه بعد دخوله فيها (قوله وان رعف قبلها الخ) حاصله انه اذا نزل عليه دم الرعاف قبل الدخول في الصلاة واستمر نازلا عليه فان اعتقد اوطن انقطاعه قبل خروج الوقت او شئ في ذلك فانه يؤخر الصلاة وجوبا لا اختيارا وسواء كان الدم سائلا او قاطرا او راسحا فهذه تسع صور ومفهومه انه ان اعتقد دوامه لا اختيارا اختيارا اوطن ذلك فانه يقدم الصلاة في اول وقتها اذا لا فائدة في تأخيرها سواء كان الدم سائلا او قاطرا او راسحا فهذه ست صور فالجمله خمس عشرة صورة موضوعها حصول الرعاف قبل الدخول في الصلاة (قوله ودام) اي استمر نازلا بالفعل (قوله ورجا انقطاعه) اي اعتقد ذلك اوطنه (قوله او شئ) اي في انقطاعه قبل خروج الوقت وعدم انقطاعه وهذا معلوم بطريق الاخر وبه مما يأتي في قوله وان لم يظن لانه اذا كان مع الشك يقطع الصلاة بعد تلبسه بها فلا يؤخرها معه قبل الدخول فيها اخرى واولى (قوله لا اختيارا اختيارا) اي المقارب آخر بحيث يدرك فيه ركعة وما ذكره المصنف من التأخير لا اختيارا اختيارا هو الراجح وقيل يؤخر لا اختيارا ضروري كما في ح وفيه نظر اذ قد تقدم في التيمم ما يفيد ان الضروري لا تأخير فيه (قوله فان ظن استغراقه الاختياري) اي او اعتقد ذلك وقوله قدم اي قدم الصلاة من غير تأخير لها اصلا بقي ما اذا رعف قبل دخوله صلاة عيسا وجنازة وخاف بانتظار انقطاعه فوات العيد والجنارة فهل يصلي بحاله او يتركها بخلاف في ح وغيره الاول لاشبه والثاني لابن الموز (قوله لم تجب الاعادة) اي بل ولا تستحب على الظاهر كما قاله شيخنا (قوله او فيها الخ) حاصله انه اذا رعف وهو في الصلاة فان ظن دوامه لا اختيارا اختيارا او اعتقد ذلك اتعها على حاله التي هو عليها سواء كان الدم سائلا او قاطرا او راسحا فهذه ست صور ومحمل الاتمام ان لم يخش تلطخ فرش مسجد فان خشى تلطخه ولو بقطرة قطع وخرج منه وابتدأها خارجا (قوله وهو في العيدين الخ) اي انه ينزل منزلة ظن

الصلاة وجوبا (لا اختيارا اختيارا) على حاله بحيث يقعها كلها او ركعة متناهية وحرم تقديمها لعدم صحتها بالنجاسة مع احتمال قطعها آخره فان ظن استغراقه الاختياري قدم اذا لا فائدة للتأخير ثم ان انقطع في بقية من الوقت لم تجب الاعادة ثم اشار الى القسم الثاني بقوله (او رعف) اي في الصلاة وهي در ص، ا، (و ان) كاس (ع دا و جـ هـ ر) الحلال له (ظن دوامه له) اي لا اختيارا اختيارا وهو في العيدين

وقيل في العيد الزوال (انها) على حالته التي هو بها لان المحاطة على الوقت مع النجاسة اولى من المحاطة على الطهارة بعده ومحل الانعام
(ان لم يطلخ فرش سجدة او بلاطه ان لم ينحس ١٥٨ ذلك فان خشبته ولو بقطرة قطع وخرج منه صيانة له وابتدأها خارجا

وفهم منه انه يتمها في المترب والمحصب (واو) الراغب لركوع من قيام اول سجود من جلوس (لخوف تأذيه) اي تألمه يحصل ضرر في جسمه ان لم يؤم وجوبا بان ظن شدة آذى ونه بان شك (او) لخوف (تطبخ ثوبه) ولو بدون درهم حيث يفسده الغسل (لا) يومئء لخوف تطبخ (جسده) بل يصلي بالركوع والسجود لعدم ضرره بنفسه ولو تطبخ بأكثر من درهم وذ كر قسيم قوله وظن دوامه بقوله (وان لم يظن) دوامه لا يخرج المختار بأن اعتقد او ظن انقطاعه او شك فيه قبل خروج الوقت فله ثلاثة احوال اشار الى اولها بقوله (ورشح) اي لم يسلم ولم يقطر وامكن قتله بأن لم يكسر وجب التمادى فيها و (قتله) بأنامل بسراه بأن يدخل الانملة في انفه ثم يقتلها بعد انفصالها بأملة الاجهام وهكذا الى ان تختضب الخمس وقيل يضعها على الانف من غير ادخل ثم يقتلها بالاجهام الى آخره (فان) اذهب انفسل

دوامه لا يخرج المختار في القريضة ظن دوامه لفرغ الامام من صلاة العيد والجنائز وقوله بأن لا يدرك الخ اي بأن يخاف ان لا يدرك الخ فاذا رجع في صلاة العيد والجنائز قبل ان يركع ركعة من العيد وقبل ان يكبر تكبيرة ثانية من الجنائز وخاف ان يخرج لغسل الدم لا يدرك معه ركعة من العيد ولا تكبيرة اخرى من الجنائز فانه لا يخرج لغسل الدم ويتأدى مع الامام على حالته واما لو حصل له الرعاف بعد ركعة من العيد او بعد تكبيرة من صلاة الجنائز او حصل له الرعاف قبل ذلك وظن انه بعد غسل الدم يدرك مع الامام ركعة من العيد او تكبيرة من الجنائز غير الاولى فانه يخرج لغسل الدم قاله اشهب وقال ابن المواز يخرج مطلقا غسله ويتم وحده ويبنى على صلاته بعد غسله وذهاب الامام (قوله وقيل في العيد الزوال) صنيح الشارح يقتضى ان هذا مقابل لما قبله وليس كذلك وحاصله ان الوقت المعتبر في صلاة العيد هذا هو الزوال وفي صلاة الجنائز فذا هو رفعها والوقت المعتبر في صلاة الجنائز هو فراغ الامام منها واصله لعج ولم تسكلم ابن المواز واشهب الاعلى الراغب في جماعة قال بن لكن قول عج ان المعتبر في صلاة الجنائز فذا هو رفعها غير ظاهر لانه ان كان هناك غير هذا الراغب لم يحتج لهذا الراغب والام ترفع حتى يصلي عليها ولو اعتبروا الوقت بخوف تعيرها كان ظاهرا اه وقد يقال باختيار الاخير ويحمل الرفع على ما اذا كان لمقتضى تكويف تعير او هجوم قوم كما قرر شيخنا (قوله انها على حالته) اي سواء كان الدم سائلا او قاطرا او راسحا (قوله او بلاطه) فيه ظر والظاهر كما قال المستاوى ان البلاط ليس كالفرش لسهولة غسله بل هو كالخشباء انظر بن (قوله قطع وخرج منه) اي ولو ضاق الوقت قطعه وخر وجهه من المسجد (قوله انه يتمها في المترب والمحصب) اي ولو نزل في التراب والحصباء اكثر من درهم لان التراب والحصباء يشربان الدم (قوله لخوف تأذيه) اي لخوف تألمه يحصل ضرر في جسمه والمراد بالخوف الظن والشك لا الوهم فلا يجوز الايماء عند توهم الضرر كما قال شيخنا ولا اعادة على من او مأمرا ترفع الدم عنه بعد الصلاة لافي الوقت ولا بعده كما نقله ابو الحسن عن ابن رشد (قوله حيث يفسده الغسل) انما وجب الايماء في هذه الحالة صيانة للمال لا لكون الطهارة شرطا في حقه فان كان لا يفسده الغسل وجب ان يتأدى بالركوع والسجود ولو نطخ بالفعل بأكثر من درهم فضلا عن خوف المطنخ كما قاله شيخنا وبن خلافا لعقب ومن واقفه لان الموضوع انه ظن دوام الدم لخروج الوقت والمحاطة على لا ركان اولى من المحاطة على عدم النجاسة لان النجاسة لغو حينئذ (قوله بأن اعتقد) اي انقطاعه قبل خروج الوقت المختار وقوله او ظن انقطاعه اي قبل خروج الوقت المختار وقوله او شك فيه اي في انقطاعه قبل خروج الوقت المختار فهذه ثلاثة احوال وفي كل منها اما ان يكون الدم سائلا او قاطرا او راسحا فهذه تسع صور تضم الستة قبلها تكون الجملة خمس عشرة صورة فيما اذا طرا الدم في الصلاة تضم للخمسة عشر التي في نزول الدم قبل الصلاة فجملة صور الرعاف ثلاثون (قوله فله ثلاثة احوال) اي لان الدم اما ان يكون سائلا او قاطرا او راسحا (قوله وامكن قتله بأن لم يكثر الخ) اي واما اذا كان لا يمكن قتله لكثرة كان حكمه حكم السائل والقاطر في التخيير بين القطع والبناء كما يأتي (قوله وجب التمادى) اي وحرر قطعها بسلام او كلام فان خرج لغسل الدم من غير سلام ولا كلام فسدت عليه وعلى مأوميه (قوله وقتله الخ) ظاهر كلامه ان القتل انما يؤمر به اذا كان الدم يرشح فقط واما اذا سال او قطر فلا يؤمر بقتله ولو كان تخينا يذهب القتل وليس كذلك بل كل ما يذهب القتل فلا يقطع لاجله الصلاة ويقتله كافي ح عن الطراز انظر بن (قوله قتله) اي وجوبا وقوله بأنامل بسراه اي ندبا والقتل بيد واحدة لا بأنامل اليدين معا على ارجح الطريقين ^{تنبه} محل وجوب القتل اذا كان يصلي بغير مسجد او بمسجد محصب غير مفر وش لينزل الدم في خلال الحصباء فان كان بمسجد مفروش فلا يجوز له القتل بل يقطع ويخرج منه من اول ما يرشح لئلا ينجس المسجد كما قاله القرافي في الذخيرة عن سدرواليه اشار المصنف بقوله او خشى تلوث مسجد (قوله يضعها على الانف) اي على طاقة الانف ليلاقى

الدم الدم تيمادي في صلاته وان دما في الاامل انما يعن درهم وان لم يقطعها الفتا بالانامل العلية انما بالاسم او بوسطه فان رقا وهو دون درهم او درهم فصحيحة ايضا وان (زاد) ما في انامل الوسطى (عن درهم

الدم عليها (قوله قطع صلاته وجوبا) ظاهره ان القطع على حقيقته وبه قال طي قائله جميع اهل المذهب يعبرون بالقطع اذا تلطح بغير المعقوطة ونعبر بهم بالقطع اشارة لصحتها وهذا هو القياس الموافق للمذهب في العلم بالنجاسة في الصلاة وانها صحيحة وتقدم الخلاف هل يحمل على وجوب القطع او استحبابه فكذلك يقال هنا بل هنا اولي للضرورة وحاصله ان الصلاة صحيحة ويؤمر بقطعها فان خالف واعلمها جزاته وقال ح والشيخ سالم ومن تبعهما قوله قطع اي بطلت صلاته ولا يجوز التماذي فيها ولو لم تصح لانها صحيحة ويحتاج لقطعها كما في قوله والا فله القطع ونذب البناء وانما عبر المصنف بقطع لاجل قوله او خشى تلوث مسجد لانه لا بطلان مع الخوف المذكور وكلام ابن رشد في المقدمات صريح فيما قاله ح حيث قال من شروط البناء ان لا يسقط على ثوبه او جسده من الدم ما لا يغتفر لكثرة لانه ان سقط من الدم على ثوبه او جسده كثير بطلت صلاته بايقان اه وهو ايضا سند للمصنف في قوله السابق وسقوطها في صلاة مبطل كما تقدم هناك يانه انظر بن (قوله ان لطحه بالفعل) اي ان لطح ثوبه او جسده بالفعل (قوله واتسع الوقت) هذا شرط في القطع وهو مبني على ما قاله طي من صحة الصلاة واهمه بالقطع لاجل ما قاله ح من البطلان فتأمل (قوله السائل او القاطر) فاعل بقوله لطحه فالمعنى كأن لطح السائل او القاطر ثوبه او جسده بأزيد من درهم اي فيقطع وكان الاول للشارح زيادة الراشع ايضا (قوله او خشى تلوث مسجد) رده ابن غاري وح الى ما يقتل اي فان راد على درهم قطع وكذا ان لم يرد ولكنه خشى تلوث مسجد وهذا هو المتعين واما ما ذكره عقب وغيره من رده لسائل او قاطر لا يقتل فغير صواب لانه اذا سال او قطر ولم يلطخه بالفعل فهو موضوع للتخيير بين القطع والبناء وحينئذ لا يتأتى الخوف فيه على المسجد قطعاً لانه يخرج منه على كل حال اما للقطع او لغسل الدم والبناء والحاصل ان السائل والقاطر اذا لم يلطخاه اما ان يقطع او يبني فيخرج لغسل الدم فعلى كل حال لا يستقر في المسجد حتى يلطخه انظر بن والحاصل ان الاول ان يعبر في الاول اعنى قوله كأن لطحه اي السائل او القاطر او الراشع ويخصص في الثاني اعنى قوله كأن خشى تلوث مسجد اي بالراشع الذي يقتله (قوله ولو ضاق الوقت) مبالغة في قطعه اذا خشى تلوث المسجد اي انه يقطع ولو ضاق الوقت عن قطعه وغروجه من المسجد والاولى حذف هذه المبالغة من هنا لان الموضوع انه لم ينظن دوام الدم لاخر الوقت (قوله بل سال او قطر ولم يلطخ به) اي والحال انه لم يتمكن قطعه والافكار الراشع كما تقدم (قوله فله القطع) اي بسلام او كلام او مناف ويخرج لغسل الدم ثم يتدثها من اوطا فان لم يأت بسلام ولا كلام وخرج لغسل الدم ورجع ابتداء صلاته من اوطا واعادها ثلاثا لان صلاته الثانية الواقعة بعد غسل الدم زيادة في الصلاة قال ابن القاسم في المجموعة ان ابتداء لم يكتم اعاد الصلاة وهذا صحيح لانا اذا حكمنا بأن ما هو فيه من العمل لا يبطل الصلاة وحكمنا على انه باق على احرامه الاول فاذا كان قد صلى ركعة ثم ابتدأ بعد غسل الدم اربعا صا ركن صلى خمسا جاهلا قال ح والمشهور ان الرخص مبطل فيكن في الخروج من الصلاة رفضها وابطالها فحل كونه اذا خرج لغسل الدم ولم يأت بسلام ولا كلام ثم رجع وابتدأها فله بعد هاهنا لم ينور رفضها حين الخروج منها والا فلا إعادة (قوله ونذب البناء) هذه الجملة مستأنفة جوابا عن سؤال ممدد وحاصله اي الامر بين ارجح وما ذكره المصنف من نذب البناء هو ما عليه جمهور اصحاب الامام والحاصل ان الدم اذا كان سائلا او قاطرا ولم يلطخه ولم يمسكه فله فانه يخير بين البناء والقطع راخذار ابن القاسم ثم انقطع فقال هو اولي وهو القياس لان شأن الصلاة اتصال عملها من غير تخلل بشغل ولا انصراف عن محلها قال زروق وهو اى التمتع اولي عن لا يحسن التصرف في انعلم بلهله واختار جمهور اصحاب البناء لانه لم يقبل هماسيان وذكر ابن حبيب ما يفيد وجوب البناء وان الامام اذا استخاف بالكلام تبطل صلاة المأمومين (قوله ان لم يخش خروج الوقت) اي بقطع الصلاة وابتدائها من اوطا بعد غسل الدم وكان لاه الى حد نذب هذا الشرط لان الموضوع كما علمت عدم طئه دوام الدم لاخر الوقت (قوله فيخرج) اي من هيئته الاولى

قطع) صلاته وجوبا
ثم شبه في القطع قوله
(كأن لطحه) اي كما
يقطع ان لطحه بالفعل
بما زاد عن درهم واتسع
الوقت السائل او القاطر
(او خشى) ولو توهم
(تلوث) فرش (مسجد)
ولو ضاق الوقت وشار
الى الحالة الثانية والثالثة
بقوله (والا) يرشح بل
سال او قطر ولم يلطخ به
(فله القطع) وله التماذي
(ونذب البناء) اي ان لم
يخش خروج الوقت والا
وجب البناء واذا اراد
البناء) فيخرج

او من مكانه ان احتاج لذلك ولو كان متبعا لان ما يحصل منه ملحق بأحكام الصلاة فلا تبطل الموالاة ولهذا لا يكبر احراما اذ ارجع لتكميل صلاته بعد الغسل وسبق ان وجود المتبعم الماء في الصلاة لا يبطلها (قوله بمسكاته) هذا ارشاد لا يحسن الكيفيات التي تعين على تقليل النجاسة لان كثرتها تمنع من البناء وليس بشرط في البناء بل الشرط التحفظ من النجاسة ولو لم يمسه كما اختاره ح وفاقا لابن عبد السلام وعلى هذا فيكون المسك من اعلى الاتف على جهة الاولوية فقط كافي خش وغيره خلافا لما ذكره ابن هرون من ان مسك الاتف من اعلاه شرط في البناء وذلك لان داخل الاتف حكمه حكم ظاهر الجسد في الاخبار فيجب ازالة الدم عنه واذا امسكه من اسفله او تركه من غير مسك صار داخل الاتف متلوا بالدم ورد ابن عبد السلام بان المحل محل ضرورة فيناسبه التخفيف والعفو عن باطن الاتف فمسك الاتف اما مطلب للتحفظ من النجاسة لا لخصوصه لان المدار على التحفظ من النجاسة سواء امسكه او لم يمسه كما مل (قوله لتلايق فيه) اي في الاتف الدم ان امسكه من اسفله فيصير في حال خروجه حاملا للنجاسة وان كان معفوا عنها على ما تقدم بخلاف ما اذا امسكه من اعلاه فانه يحبس الدم من اصله عن النزول (قوله ليغسل الدم) اي لا يخرج الالعمل الدم فان اشتعل بغيره بعد خروجه بطلت صلاته (قوله ويبنى) اي بعد غسل الدم على ما تقدم له من الصلاة (قوله ان لم يجاوز اقرب مكان) فان جاوز الاقرب مع الامكان الى ابعده منه فظاهر كلامهم بطلانها ولو كانت المجاوزة بمثل ما يغتفر استرة او فرجة وذلك لكثرة المنافيات ولكن قال ح ينبغي الجزم باغتفار المجاوزة بمثل الخطوتين والثلاث ويجب عليه شراء الماء اذا وجده يباع في اقرب مكان بالمعاطاة بشئ معتاد غير محتاج اليه لانه من سبيل الافعال ولا يتركه البعيد وقد نص بعضهم على جواز البيع والشراء في الصلاة بالاشارة الخفيفة لغير ضرورة فكيف بذلك هنا فان لم يمكن شراؤه بالاشارة فبالكلام ولا يضر ذلك لانه كلام لاصلاحها نظر عبق (قوله فان لم يمكن) اي فان لم يكن الاقرب يمكن العسل منه بان كان لا يمكن الوصول اليه او كان ولكن لاما فيه (قوله لان بعد في نفسه) اي نقاش بعده كفي عباراتهم فطلق البعد لايمنع من البناء ولا يمنع منه الالتماس وحينئذ فإدب القرب ما عدا البعد المتفاحش قاله شيخنا (قوله ولم يستدبر قبله بلا عذر) اي بأن لم يستدبر اصلا واستدبر عمد العذر ككون الماء جهة الاستدبار فان استدبر عمد الغير عذر بطلت ولم يبن وان استدبر القبلة ناسيا بلا عذر فهل هو كالا استدبار عمد او يكون كاللزام نسيانا قال نسيانا قال نسيانا والظاهر الثاني وما ذكره المصنف من اشتراط الاستقبال في البناء الالعذر هو المشهور من المذهب وقال عبد الوهاب وابن العربي وجاعة يخرج كيفما امكنه واستبعدوا اشتراط الاستقبال لعدم تمكنه منه غالباً انه على المشهور من اشتراط الاستقبال يقدم استدبار الالباس فيه نجاسة على استقبال مع وطء نجس لا يعتقر لانه عهد عدم توجه القبلة لعذر ولم يفي الاستقبال من الخلاف كدافي عبق قال في المجمع والظاهر تقديم القرب مع ملازمة نجاسة على بعد خلاصتها لان عدم الافعال الكثيرة متفق على شرطية كما ان الظاهر تقديم ما قلت منافيته كبعيد مع استقبال بالنجاسة على قريب مستدبر مع نجاسة فتأمل (قوله وان لم يطأ نجاسة عامدا مختارا) اي فان وطئه عامدا مختارا بطلت وامان وطئه نسيانا او عمدا مضطرا فلا يضر فقبيل عذر معتبر في هذا ايضا كما هو ظاهره وظاهره ايضا عدم الفرق بين كون النجاسة التي وطئها ارواث الدواب وابوالها وعذرة او نحوها رطبة او يابسة وهذا مخالف للنقل والذي يفيد النقل كافي ح والموافق ان ما كان من ارواث الدواب وابوالها فهو غير مبطل اذا وطئها نسيانا واضطرار الكثرة ذلك في الطرقات وان وطئها عمد مختارا بطلت ولا فرق بين رطبتها او يابسها واما غيرهما من العذرة ونحوها فان كان رطبا فبطل اتفاقا من غير تفصيل وان كان يابسا فكذلك ان تعمد وان نسي او اضطر فقولان البطلان لابن سحنون وهو الاظهر والثاني عدم البطلان لابن عبدوس اذا علمت هذا فرد المصنف بالنجس العذرة ونحوها دون ارواث الدواب وابوالها وهو غير مقيد بنفي العذر ولذا قدم المصنف القيد قبله انظر بن

مسكاته من اعلاه وهو مائة لتلايق فيه الدم ان امسكه من اسفله (ليغسل) الدم ويبنى على ما تقدم له بشرط نجاسة ذكرها بقوله (ان لم يجاوز اقرب مكان يمكن) فيه الغسل الى ابعده منه فان لم يمكن لم تضر مجاوزته وبشرط في الاقرب من غيره ان يكون قريبا في نفسه كما اشار له بقوله (قرب) لان بعد في نفسه او قرب ولكن جاوزه مع الامكان الى ابعده منه فلا يبنى (و) ان لم يستدبر قبلة بلا عذر فان استدبرها لغيره بطلت (و) ان لم يطأ نجاسة عامدا مختارا (و) ان لم يتكلم

فان تكلم (ولو سهوا)

وان قل بطلت (و الخامس)

بقوله (ان كان) يصلي

(بجماعه) اى فيها اماما

او مأموما (واستخلف

الامام) ندباً من يتم بهم

فان لم يستخلف وجب

عليهم فى الجمعة وندب فى

غيرها فاذا غسل وادرك

الخليقة آم خلفه (وفى)

صححة (بناء الفذ) وعدمها

(خلاف واذابنى) من

له البناء من امام ومأموم

وفد على احد القولين

(لم يعتد) بشئ فعله قبل

رعاfe (البركة كملت)

بسجديتها بأن ذهب

للعسل بعد ان جلس

لانسهد او بعد ان يقوم

بالفعل فى غير محل الشهد

فاذا غسل رجع جالسا

ان كان حصل به فى

جالوس التسهيد وقائما

ان كان حصل فى قيام

تشرع فى القراءة ولو

كان مسراولا فانصحته

وارورة فحصل ان راعف

فركوع السجود او

بعده وقبل ان يستقل

جالسا فانسهد وقائما

انسهد فاعلمه من

فان كرعة فبنى على

البناء ان كان فى اول

ركعة فبنى على سجدتها

فبنى على سجدتها

فبنى على سجدتها

فبنى على سجدتها

بن وقوله وان نسي او اضطر فقولان ظاهره سواء علم الناس بذلك وهو فى الصلاة او بعدها وهو كذلك خلافا
لما فى عقبى (قوله فان تكلم ولو سهوا بطلت) حاصله انه اذا تكلم عامدا او جاهلا بطلت اتفاقا واختلغا اذا
تكلم نسيانا فهل تبطل ايضا ولا والمشهور بالطلان هنا ولو قل لكثرة المناسيات وظاهره سواء كان الكلام
فى حال انصرافه لغسل الدم او كان بعد عوده والذى فى المواقف انه ان تكلم سهوا حال رجوعه بعد غسل الدم
فالصلاة صحيحة اتفاقا واذا ادرك بقية من صلاة الامام جل الامام عنه سهوه والاسجد بعد اسلام لسهوه
واما ان تكلم سهوا فى حال انصرافه لغسل الدم فقال سحنون الحكم واحد من الصحة ورجحه ابن يونس
وقال ابن حبيب تبطل صلاته كالموتى بطلت عمدا ومحصلة ما يرجح ان الكلام سهوا لا يبطل الصلاة مطلقا سواء
تكلم حال انصرافه او حال رجوعه قال شيخنا والمعمد ما قاله المواقف كما قررته شيخنا الصغير لا يظهر المصنف
واما الكلام لاصلاحها فلا يبطلها كما ذكره ح وغيره (قوله واستخلف الامام ندبا) اى فى الجمعة وغيرها
كفى الشيخ سالم وغيره خلافا لت حيث قال واستخلف ندبا فى غير الجمعة وجوباً فيها فالوجوب فى الجمعة
على الامام كالمأمومين والمراد انه يستخلف بغير الكلام فان تكلم بطلت على الكل ان كان الكلام عمدا او
جهلا وعليه دونهم فى السهو قاله فى التوضيح قال ح وهذا القول لابن حبيب وانما قال بالطلان لانه يرى
وجوب البناء والذى فى المجموعة عن ابن القاسم ان الامام اذا استخلف بالكلام فان الصلاة لا تبطل على
المأمومين مطلقا وانما تبطل على الامام وحده قال ح وهو المذهب وذلك لان له الفطع فكيف يبطل عليهم
بترك امر مندوب (قوله وندب فى غيرها) اى وندب لهم الاستخلاف اى وجار لهم تركه وانما سئلهم
وحدا وجاز لهم ايضا انتظاره ليكملوا معه ان لم يعملوا لانفسهم عملا والابطلت عليهم كما يأتى فى الاستخلاف
(قوله فاذا غسل) اى الامام وادرك الخليفة آم خلفه اى وجوباً ولم يجوز له ان يقراده عملا بقاعدة ولا
ينتقل منفرد لجماعة كالعكس (قوله وفى صححة بناء الفذ) اى وهو قول مالك وظاهر المدونة عند جماعة
(قوله وعدمها) اى وحيداً فيقطع وهو قول ابن حبيب وشهره الباجى ولاختيار المصنف هذا القول قدمه
حيث قال ان كان فى جماعة اذ مقتضاه ان الفذ لا يبنى ثم حكى ما فى المسئلة من الخلاف ومنشأ الخلاف هل
رخصة البناء لحرم الصلاة للمنع من ابطال العمل او لتحصيل فضل الجماعة فيبنى على الاول دون الثاني
والمسبوق حيث لا يدرك الامام كالفذ على الاظهر ويمكن ترجيح بناءه لانه لم يخرج عن حكم الامام والامام
الراتب المصلى وحده حكمه حكم صلاته مع جماعة فى البناء على الاظهر وقيل انه كالمفرد كذا ذكره خش
فى كبره (قوله كملت بسجديتها) فان كان ما فعله قبل الرعاfe بعض ركعة فلا يعتد به وضاهاه انه يعتد
بالركعة اذا كملت بسجديتها ولو لم يعتد بعدها قائما رجلا وليس كذلك بل لا بد من الاعتدال بعد
السجدين قائما ان لم يكن بعدهما جالوسا ولا فلا بد من الاعتدال جالسا كما اشار لذلك الشارح بقوله ان
ذهب للعمل بعد ان جلس الخ وما ذكره المصنف من ان البانى لا يعتد بشئ فعله قبل رعاfe الا اذا كان بركعة
كاملة بما ذكره مذهب المدونة ومقابله الاعتداد بما فعله قبل الرعاfe مطلقا لافرق بين كل الركعة
وبعضها ولو الاحرام ولا فرق بين الجمعة وغيرها وهو قول سحنون (قوله الى ما فعله من تلك الركعة) هذا على
مذهب المدونة الذى مشى عليه المصنف (قوله ونى على الاحرام) اشار بذلك للفرق بين الاعتداد وبين
البناء فاذا بنى لم يعتد بالبركة كاملة الاقل سواء كان الاولى او غيرها واما البناء فيكون ولو على الاحرام
والحاصل انه يلزم من الاعتداد البناء ولا يلزم من البناء الاعتداد وخالف ابن حبيب حيث قال ان كملت
الركعة قبل الرعاfe ابتداء باحرام جديد ولا يبنى على احرامه فى الجمعة وغيرها من الاعمال لا يغسل
الدم قبل يعتد بما فعله قبل الرعاfe من الاعمال ولو الاحرام فى الجمعة وغيرها وقيل يبنى على احرامه فى الجمعة
ابتداء باحرام جديد فى الجمعة وغيرها وقيل يعتد به ان كان ركعة والابنى على احرامه فى الجمعة راما
فيها فيقطع ويبنى طهرا باحرام جديد وهذا القول هو الذى مشى عليه المصنف وهو بطلان المدونة وهو
المعتمد (قوله وانه كانه) اى الذى يبنى على الدم لانه لو جرح طنه لكان يبنى على ما جرح

(ان ظن) واولى ان علم (فراغ امامه وامكان) الاتمام فيه (والا) يمكن لنجاسة اوضيق (فالا قرب) من الامكنة (اليه) اى الى مكان الغسل
يجب الاتمام فيه فان تبين خطأ ظنه ١٦٢ صحت (والا) يتم في المكان الممكن ولا في الاقرب اليه (بطلت) صلاته ولو اخطأ ظنه

فراغه قبل ان يدركه فانه يتم في ذلك المكان الذي حصل له فيه العلم والظن بالفراغ فان تعدده مع امكان
الاتمام فيه بطلت وقوله واتم مكانه اى لافرق بين مسجد مكة والمدينة وغيرهما على المشهور (قوله ان ظن
فراغ امامه) اى قبل ان يدركه سواء ظن فراغه بالفعل بمجرد الغسل او ظن انه اذا ذهب اليه بعد الغسل
لا يدركه لفراغه في حال رجوعه وهذا التفصيل الذي ذكره المصنف بقوله واتم مكانه ان ظن فراغ امامه
والابطلت ورجع ان ظن بقاءه او شك بالنسبة للمأموم والامام لانه يستخلف ويصير مأموما فيلزمه من
الرجوع ما يلزم المأموم واما القيد على القول ببنائه فانه يتم مكانه من غير تفصيل (قوله فان تبين خطأ ظنه)
اى بقاء امامه صحت ظاهره ولو فرض انه سلم قبل الامام وهو كذلك بناء على الراجح من ان الراجح يخرج
عن حكم الامام بمجرد خروجه لغسل الدم حتى يرجع اليه فلا يسرى اليه سهوه وقيل انه في حكمه مطلقا وقيل
انه في حكمه ان ادرك ركعة قبل خروجه لغسل الدم انظر ح (قوله والايتم في المكان الممكن) اى والايتم
في مكان غسل الدم الممكن الاتمام فيه ولا في الاقرب اليه بل يرجع لمكان الامام (قوله ورجع) اى لادنى
مكان يصح فيه الاقتداء بالمصلاة الاولى لانه زيادة مشى في الصلاة كفاي ح عن ابن فرحون (قوله او شك
فيه) انما يلزمه الرجوع مع الشك لان الاصل لزوم متابعته للامام فلا يخرج منه الا يعلم او ظن (قوله ولو
بتشهد) رد بلو على ابن شعبان القائل انه لا يرجع اذا ظن بقاءه الا اذا رجعا ادراك ركعة فان لم يرج ادراكها
اتم مكانه (قوله مطلقا) اى سواء علم او ظن بقاءه او فراغه ومحل رجوعه في الجمعة للجماع اذا كان حصل مع
الامام ركعة او ظن ادراك ركعة اذا رجع والا فلا يرجع ويقطع ويتبدى طهرا باحرام جديد بأى محل شاء
كما يأتى (قوله لاول جزء الخ) اى فلو رجع لصدر الجامع الذي ابتداه به بطلت صلاته لزيادة المشى
قوله لا غيره) اى من مسجد آخر او رحاب او طرق متصلة فلا يكتفى برجوعه للرحاب ولا للطرق المتصلة به ولو
كان ابتداء الصلاة في واحد منهما الضيق حيث امكن الرجوع للجامع قاله شيخنا وانظره مع ماسياتى من
ترجيح القول بصحة الجمعة في الرحاب والطرق المتصلة ولو لم يضيق المسجد ولو لم تصل الصفوف فقتضاء
الاكتفاء بالرجوع لهما اذا ابتداهما قبل الرعاى بواحد منهما كما قاله ابن عبد السلام (قوله في الاولى) اى في
المسئلة الاولى وهى قوله ورجع ان ظن بقاءه او شك ولو بتشهد (قوله والابطلت) اى ولو ظهر ان الصواب
ما فعله من عدم الرجوع بالنسبة للاولى (قوله او ظن ادراكها فتخلف ظنه) اى واما لو ظن ادراكها ولم
يتخلف ظنه فانه يرجع لها ولا يصلى طهرا (قوله ابتدا طهرا) اى قطعها وابتدا طهرا اى ما لم يرج ادراك
الجمعة في بلدة اخرى قريبة اوفى مسجد آخر بالبلد والواجب صلاتها بجمعة ولا يصليها طهرا قاله البساطى
وهو ظاهر كما قال بن وما ذكره المصنف من انه يقطع ويتبدى طهرا هو المشهور ومقابل ما تقدم عن
سحنون من الاعتداد بما فعله قبل الرعاى والبناء عليه مطلقا ولو الاحرام في الجمعة وغيره اوفى بن عن
المواف ان ابن يونس نسب لظاهر المدونة لكن ضعفه اشياخنا (قوله ولا يبنى على احرامه) اى بناء على
عدم اجزاء الجمعة عن الظهر وقال ابن القاسم يبنى على احرامه ويصلى اربعا بناء على اجزاء الجمعة
عن الظهر والقول بعدم البناء على احرامه هو المشهور وعليه فلو بنى على احرامه وصلى اربعا فالظاهر
الصحة كما قال ح كذا في حاشية شيخنا (قوله وسلم وانصرف ان رجع بعد سلام امامه) ان قلت لافائدة
لقوله وانصرف ولو قال وسلم ان رجع بعد سلام امامه كما عبر به في المدونة لكن في ذلك قلت قصد المصنف
بذكره الرد على ابن حبيب العائل انه يسلم ثم يذهب لغسل الدم ثم يرجع بتشهد ويسلم كما ذكر شيخنا في
الحاشية واذا علمت ذلك علم ان مراد المصنف بقوله وانصرف اى بالمرة (قوله بل يخرج لعسله) اى ثم
يرجع بتشهد ويسلم ولو كان قد شهد قبل سلام امامه لاجل ان يتصل به سلامه كما في المدونة خلافا
لابن عبد السلام والتوضيح حيث قال اذا كان قد شهد قبل سلام الامام ثم خرج لغسل الدم فلا يعيد

ووجد امامه في الصلاة
لانه بمجاوزة المكان
الواجب صار كمتعمد
زيادة فيها (ورجع)
وجوبا (ان ظن بقاءه)
اى بقاء الامام (او شك)
فيه واولى ان علم (ولو)
ظن او شك ادراكه
(بتشهد) بحيث يدرك
معه ولو السلام فلو تخلف
ظنه بأن وجدته فرغ
منها صحت (و) رجع
(في الجمعة) وجوبا ان
ادرك منها ركعة (مطلقا)
ولو علم فراغه (لاول)
جزء من (الجامع) الذى
ابتداه به لا غيره فان
منعه منه مانع اضاف
اليها اخرى وخرج عن
شفع واعادها طهرا (والا)
يرجع مع ظنه البقاء
او الشك فيه في الاولى
وفي الجمعة مطلقا (بطلت)
اى الصلاة في الاولى
والجمعة في الثانية (وان لم
يتم ركعة في الجمعة) قبل
وعاقه فخرج لعسله
وظن عدم ادراك الركعة
الثانية او ظن ادراكها
فتخلف ظنه (ابتدا طهرا)
باحرام جديد ولا يبنى
على احرامه الاولى اى
مكان شاء (وسلم) وجوبا
(وانصرف ان رجع بعد

سلام امامه) لان سلامه حامل النجاسة اخف من خروجه لغسل الدم (لا) ان رجع (قبله) اى قبل سلام امامه وبعد
فراغه من التشهد فلا يسلم بل يخرج لعسله

الانصراف فيسلم وينصرف

(ولا يبنى) المصل

(بغيره) اي غير الرعاف

كسبق حدث او ذكره

او سقوط نجاسة او ذكرها

او غير ذلك من مبطلات

الصلاة بل يستأنفها لان

البناء رخصة يقتصر

فيها على ما ورد وهو انما

وردي الرعاف وكما لا يبنى

بغيره لا يبنى به مرة ثانية

فتبطل ولو ضاق الوقت

لكثرة المنافي (كظنه)

اي الرعاف (نخرج)

لغسله (فظهر) له (تقيه)

اي نفي الرعاف فلا يبنى

وتبطل صلاته (ومن

ذرعه) اي غلبه وسبقه

(فيء) طاهر يسير ولم

يزدرد منه شيئا (لم تبطل

صلاته) فان كان نجسا

او كثيرا او ازدرد منه شيئا

عمدا لانسيا بطلت

وكذا غلبه على

احد القولين والقلس

كالتى ويسجد للنسيان

بعد السلام (واذا اجتمع

بناء) وهو ما فات به بعد

دخوله مع الامام (وقضاء)

وهو ما يأتى به المسبوق

عوضا عما فات به قبل

دخوله معه (لراعف)

ونحوه كناعس وغافل

ومزحوم فالاولى ان

يقول لكراعف في رابعة

كعشاء (ادرك) منها مع

التشهد بعد غسل الدم بل يسلم فقط (قوله ما لم يسلم الامام قبل الانصراف) اي قبل انصراف المأموم
اي فان سلم قبل انصرافه فان المأموم يسلم وينصرف وهذا قد في كلام المصنف والظاهر ان مراده
بالانصراف المشي الكثير فوافق قول السوداني وهو الشيخ احمد بابا انصرف لغسله وجاوز الصفيين والثلاثة
فسمع الامام يسلم فانه يسلم ويذهب واما لو سمعه يسلم بعد مجاوزة اكثر من ذلك فانه لا يسلم بل يذهب لغسل
الدم ثم يرجع يشهد ويسلم (تنبيه) قول المصنف وسلم وانصرف ان رجع بعد سلام امامه لا قبله
هذا حكم المأموم واما لو رجع الامام قبل سلامه او القذ على القول ببنائه فقال ح لم ارفيه نصا والظاهر ان
يقال ان حصل الرعاف بعد ان اتمى بمقدار السنة من التشهد بان اتمى ببعضه بل فانه يسلم والامام والقذ في
ذلك سواء وان رجع قبل ذلك فان الامام يستخلف من يتم بهم التشهد ويخرج لغسل الدم ويصير حكمه
حكم المأموم واما القذ فيخرج لغسل الدم ويتم مكانه (قوله ولا يبنى بغيره) اي مما هو مناف للصلاة ومبطل
لها كما اشار له الشارح فلا يبنى انه يبنى للزحام والنعاس لانه خفيف لا ينقص الوضوء (قوله لا يبنى به مرة
ثانية فتبطل الخ) هذا ما نقله ح عن ابن فرحون ثم قال ولم اقف عليه لغيره صريحا الا ما ذكره صاحب
الجمع وكلام ابن عبد السلام في مسائل اجتماع البناء والقضاء يقتضى عدم البطلان اه كلامه و اشار بذلك
لقول ابن عبد السلام واذا ادرك الاولى ورعف في الثانية ثم ادرك الثالثة ورعف في الرابعة انتهى (قوله فلا
يبنى) اي لانه مفترط وهذا هو المعتمد وقال سحنون يبنى لانه فعل ما يجوز له (قوله وتبطل صلاته) اي ولو
كان اماما وكذا تبطل صلاة مأموميه ايضا مطلقا على الرابع من اقوال الثلاثة ثانيا لا بطلان عليهم مطلقا
ثالثها تبطل ان كان بنهار وتصح ان كان ليل لعذر الامام (قوله ومن ذرعه فيء لم تبطل صلاته) اي عند
ابن القاسم وهو المشهور لقول ابن رشد المشهور ان من ذرعه القى او القلس فلم يرد شيئا عليه في صلاته
ولا في صيامه ومقابله ما في المدونة من تقا يأتى الصلاة عامدا او غير عامدا ابتدا الصلاة (قوله اي غلبه) اي
واما لو تعمد اخراجه او اخراج القلس فالبطلان مطلقا (قوله ولم يزدرد منه شيئا) اي لم يتلغ منه شيئا (قوله او
ازدرد منه شيئا عمدا الخ) اعلم انه اذا ازدرد منه شيئا عمدا فالبطلان قول واحد في الصلاة والصوم وان كان
سهوا او غلبه فقولان لانهما على حد سواء في الغلبة والراجح الصحة في النسيان وهذا بالنسبة للصلاة واما
بالنسبة للصوم فالراجح من القولين القول بالبطلان وجوب القضاء في كل من الغلبة والنسيان (قوله
والقلس كالتى) اي في التفصيل المتقدم من انه اذا غلبه شيء منه وكان طاهرا يسيرا ولم يرجع منه شيء فان
الصلاة لا تبطل وان تعمد اخراجه او كان نجسا او كثيرا بطل وان رجع منه شيء حرى على ما مر من كونه
عمدا او سهوا او غلبة (قوله ويسجد للنسيان) اي لا زرداد شيء منه نسيانا بعد السلام ان كان يسيرا (قوله
وهو ما فات به بعد دخوله مع الامام) اي وهو ما يأتى به عوضا عما فات به بعد دخوله مع الامام فكل من البناء
والقضاء عوض عن الفات الان البناء عوض عن الفات بعد دخوله مع الامام والقضاء عوض عن
الفات قبل الدخول فالباء في بناء اشارة لبعده والقاف في قضاء اشارة لقبول وقيل ان كلاما من البناء والقضاء
نفس الفات فالفات بعد الدخول مع الامام بناء والفات قبل الدخول مع الامام قضاء وكان الشارح
التفت في البناء للفات وفي القضاء للعوض اشارة للقولين وان في كلامه احتيا كالخذف من كل ما اثبت في
الاخر ثم ان تفسير البناء والقضاء بنفس الفات او بعوضه تفسير بالمعنى الاسمى اذ كل منهما حينئذ
بمعنى اسم المفعول واما تفسيرهما بالمعنى المصدرى فالبناء فعل ما فات به بعد الدخول مع الامام بصفته والقضاء
فعل ما فات به قبل الدخول مع الامام بصفته هذا وقد اعترض بعضهم تعريف البناء والقضاء بما ذكرناه
لا يشمل ما اذا ادرك حاضرا ثانية صلاة مسافر فان مقتضى التعريف المذكورة انه لم يجتمع بناء وقضاء في
هذه الصورة بل وجد فيها القضاء فقط وليس كذلك فالتعريف الجامع ان يقال البناء ما يبنى على المدرك
والقضاء ما يبنى عليه المدرك وقد يجاب بأن المراد بالقوات عدم فعل المأموم فعل الامام ام لا فقوله لم في
تعريف البناء فعل ما فات به بعد الدخول مع الامام اي سواء كان الامام فعل ذلك الذي فات به ام لا فظهر

اجتماع البناء والقضاء حينئذ في هذه الصورة فتأمل (قوله ورع في الرابعة نخرج لنفسه فقائه) اي او
نفس في الرابعة فقائه اوز وحم عنها فقائه (قوله قدم البناء) اي كما قال ابن القاسم وذلك لان صاحب
المأمومية عليه بالنظر له فكان اولى بالتقديم من القضاء الذي لم يسحب حكم المأمومية عليه فيه وقال
سحنون يقدم القضاء لانه سبق وشأنه يعقبه سلام الامام (قوله فيأتي بركعة بأمر القرآن فقط سرا ويجلس
لأنها آخره امامه وان لم تكن ثابته هو) اي بل هي ثالثه وهذا هو المشهور خلافا لابن حبيب القائل اذا
قدم البناء فانه لا يجلس في آخره الامام الا اذا كانت ثابته هو (قوله لانها اولى الامام) اي ويجلس بعدها
لأنها اخبرته (قوله وتلقب بأمر الجناحين الخ) اي وامام على مقاله سحنون من تقديم القضاء على البناء يأتي
بركعة بأمر القرآن وسورة من غير جلوس لانها اولا واولى امامه ايضا ثم بركعة بأمر القرآن فقط ويجلس
لأنها اخبرته واخيرة امامه وعلى مذهبه فتلعب هذه الصورة بالعرجاء لانه فصل فيها بين ركعتي السورة
بركعة الفاتحة وبين ركعتي الفاتحة بركعة السورة (قوله ان تفوته الاولى والثانية) اي قبل دخوله مع
الامام (قوله بكرعاف) اي برعاف ونحوه من نعاس او غفلة او ازدحام (قوله فيأتي بها) اي فعلى مذهب ابن
القاسم من كونه يقدم البناء يأتي بها اي الرابعة بالفاتحة فقط ويجلس اي باتفاق ابن حبيب وغيره (قوله
لانها ثالثه) اي واولى امامه (قوله ثم بركعة كذلك) اي بالفاتحة وسورة ويجلس لانها اخبرته وثانية
امامه (قوله وتلقب بالمقلوبة) اي لان السورتين متأخرتان اي وقتا في الركعتين الاخيرتين عكس الاصل
فان الاصل وقوع السورتين في الركعتين الاوليين وعلى مذهب سحنون القائل بتقديم القضاء يأتي بركعة
بأمر القرآن وسورة لانها ثابته واولى امامه ويجلس نظر الكون ثابته ثم بركعة بأمر القرآن وسورة لانها
ثانية امامه ولا يجلس لانها ثالثه خلافا لما في خش ثم بركعة بأمر القرآن فقط ويجلس فيها لانها اخبرته
واخيرة امامه وعليه فتلعب بالحلي لنقل وسطها بالقراءة (قوله ان تفوته الاولى) اي قبل الدخول مع
الامام (قوله وتفته الثالثة والرابعة) اي برعاف ونحوه من نعاس او غفلة او ازدحام (قوله فيأتي بركعة
الخ) اي فعند ابن القاسم القائل بتقديم البناء على القضاء يأتي بركعة (قوله ثم بركعة كذلك) اي بأمر القرآن
فقط وقوله ويجلس اي على المشهور وذلك لانه على القول بتقديم البناء وقع خلاف قيل انه يجلس في آخره
الامام ولولم تكن ثابته كما هنا فثابته وهو المشهور وقال ابن حبيب لا يجلس فيها الا اذا كانت ثابته
(قوله وتسمى ذات الجناحين) اي لان كلاما من الركعة الاولى والاخيرة وقعت بفاتحة وسورة وعلى مذهب
سحنون القائل بتقديم القضاء يأتي بركعة بأمر القرآن وسورة لانها اولى امامه ويجلس فيها لانها ثابته ثم
بركعتين بأمر القرآن فقط ولا يجلس بينهما ^{في الثانية} لئلا يدرك مع الثانية الرابعة بأن فاتته الاولى قبل
الدخول مع الامام وادرك معه الثانية وفاته الثالثة بكرعاف وادرك الرابعة فالاولى قضاء بلا اشكال
واختلف في الثالثة فعلى مذهب الاندلسيين انها بناء وهو ظاهر نظر المدركة قبلها قال طفي وعليه فيقدمها
على الاولى ويقرأ فيها بأمر القرآن فقط سرا ولا يجلس لانها ثالثه ثم بركعة القضاء بأمر القرآن وسورة جهرا
ان كان واطلق في المدونة على الثالثة قضاء نظر الرابعة المدركة بعدها قال طفي وعليه فيقدم الاولى بأمر
القرآن وسورة ولا يجلس لانها ثالثه فعلا ثم الثالثة بأمر القرآن فقط سرا ومن مسائل الخلاف ايضا ان
يدرك الاولى ثم يرعف مثلا فقوته الثانية والثالثة ثم يدرك الرابعة فقال بعض الاندلسيين هما بناء نظرا
للمدركة قبلهما وعليه فيأتي بركعتين بأمر القرآن فقط من غير جلوس بينهما لان المدركتين مع الامام اولياء
وهما ان اللتان فاتتا اخبرتا كما قال ابن ناجي وغيره وهو ظاهر وعلى مذهب المدونة من انها قضاء نظرا
للاربعة المدركة بعدهما قال ابو الحسن قال ابن حبيب يأتي بركعتين نازية وثالثة يقرأ في الثانية بأمر
لقرآن وسورة ولا يجلس لانها ثالثه ويقرأ في الثالثة بأمر القرآن ويجلس لانها آخر صلته وقول
عج انه على مذهب المدونة يقرأ في الاولى بأمر القرآن وسورة جهرا ويجلس لانها ثابته امامه غير ظاهر
كما قال طفي لما علمت ولخاتمة القواعد من القضاء في الاقوال والبناء في الافعال على المشهور اه

لنفسه فقائه قدم البناء
فيأتي بركعة بأمر القرآن
فقط سرا ويجلس لانها
آخره امامه وان لم تكن
ثابته هو ثم بركعة بأمر
القرآن وسورة جهرا
لانها اولى الامام وتلقب
بأمر الجناحين لوقوع
القراءة بأمر القرآن والسورة
في طرفيها (او) ادرك
معه (احدهما) وتحت
صورتان الاولى ان تفوته
الاولى والثانية ويدرك
الثالثة وتفوته الرابعة
بكرعاف فيأتي بها بالفاتحة
فقط ويجلس لانها ثابته
واخيرة امامه ثم بركعة بأمر
القرآن وسورة جهرا ولا
يجلس لانها ثالثه ثم بركعة
كذلك وتلقب بالمقلوبة
لان السورتين متأخرتان
عكس الاصل والثانية
ان تفوته الاولى ويدرك
الثانية وتفوته الثالثة
والرابعة فيأتي بركعة بأمر
القرآن فقط ويجلس
لانها ثابته وان كانت
ثالثة الامام ثم بركعة
كذلك ويجلس لانها رابعة
الامام ثم بركعة بأمر
القرآن وسورة ويجلس
فصلاته كلها من جلوس
وتسمى ذات الجناحين
(او الحاضر) عطف على
لراعف اي واذا اجتمع
بما وقضاء اشخص

(ادرك ثانية صلاة) امام (مسافر) فيأتي الحاضر بعد سلام امامه المسافر بركعة ١٦٥ بأم القرآن فقط ويجلس لانها ثانيته ثم

وقد مشى شارحنا فيما يأتي على كلام عجم ومن صور الخلاف ان يدرك الاولى وتقوته الثانية بركعاف ويدرك الثالثة وتقوته الرابعة فلا إشكال ان الرابعة بناء وانما الخلاف في الثانية هل هي بناء نظر للمدركة قبلها وهو قول الأندلسيين أو قضاء نظر الثالثة المدركة بعدها وهو مذهب المدونة فعلى انها قضاء يبدا بالارابعة بأم القرآن فقط سرا ويجلس لانها آخرة الامام ثم بركعة بأم القرآن وسورة جهر ان كان ويجلس لانها آخرة وعلى انها بناء يأتي بالثانية والرابعة تسقام من غير جلوس بينهما بأم القرآن فقط فيها وهذا هو الظاهر وعليه عجم ومن تبعه خلافاً لقول الشيخ سالم السنهوري انه يقرأ في الثانية بأم القرآن وسورة على مذهب الأندلسيين من غير جلوس قاله طفي (قوله ادرك ثانية صلاة امام مسافر) اي وفاته الاولى قبل الدخول معه اي واما لو ادرك الاولى وفاته الثانية بركعاف فليس معه البناء فقط (قوله فيأتي الحاضر بعد سلام امامه المسافر بركعة بأم القرآن فقط) اي لانها ثالثة امامه ان لو كان يتمها وما ذكره بناء على مذهب ابن القاسم من تقديم البناء واما على مذهب سحنون من تقديم القضاء فيأتي الحاضر بعد سلام امامه المسافر بركعة بأم القرآن وسورة لانها اولى امامه ويجلس فيها لانها ثانيته فعلا ثم بركعة بأم القرآن فقط ولا يجلس لانها ثالثته وثالثة امامه ان لو كان يصليها ثم بركعة بالقائحة فقط ويجلس لانها رابعة امامه وقد ظهر لك فيما تقدم وجه جعل هذه الصورة وما بعدها من صور اجتماع البناء والقضاء (قوله قسم الامام فيه) اي في الحضر الذي حصل فيه الخوف (قوله وتصير صلاته كلها جلوسا) اي انه يجلس فيها عقب كل ركعة وهذه المسئلة حكمها حكم ما قبلها على قول ابن القاسم وكذا على قول سحنون (قوله واما لو ادرك مع الثانية) اي مع الطائفة الثانية الركعة الرابعة من الصلاة فقط (قوله فليس الا قضاء خاصة) اي لانه انما ادرك آخرة الامام والثلاث ركعات كلها فاته قبل الدخول مع الامام فهي قضاء وحينئذ فيأتي بعد سلام الامام بركعة بالقائحة وسورة ويجلس قطعاً لكونها ثانيته ثم بركعة بالقائحة وسورة لانها ثانية امامه ولا يجلس لانها ثالثة له ثم بركعة بالقائحة فقط لانها اخيرة له فيقضى القول وينى الفعل على ما يأتي (قوله قدم البناء في الصور الخمس عند ابن القاسم) اي خلافاً لابي حبيب القائل انه لا يجلس في آخرة الامام الا اذا كانت نيته وهذا الخلاف مفرع على القول بتقديم البناء قال ابن الحاجب وعلى تقديم البناء في جلوسه في آخرة الامام قولان الاول لابن القاسم والثاني لابن حبيب وعليه رد المصنف بل هو اما سحنون فيقول بتقديم القضاء لكن يوافق ابن حبيب في نفي الجلوس في آخرة الامام اذا لم تكن ثانيته ولم بشر المصنف خلافاً لقلت قاله طفي قال بن وقد يقال قوله وجلس في آخرة الامام الخ فرع مستقل يخالف فيه من يرى تقديم البناء كابن حبيب ومن لا يراه كسحنون فيصح قصده الدردبوعليهما معا (قوله كصورة من ادرك الوسطيين) اي فانه جلس فيها في آخرة الامام والحال انها ثالثة بالنسبة له واعلم انه اذا جلس في آخرة الامام وليست ثانيته فانه يقوم بعد التشهد من غير تكبير لان جلوسه في غير محله وانما جلس متابعه للامام ذكره بن قلاعن السنوي (قوله كافي السورة الثانية من صورتي واحداهما) اي فان المأموم جلس فيها في ثانيته والحال انها ثالثة بالنسبة للامام (قوله قضى الوسطيين) قد علمت ان جعلهما قضاء مذهب المدونة نظر للارابعة المدركة بعدهما وقد جعلهما الأندلسيون بناء نظر الاولى المدركة قبلهما وتقدم ما يتعلق بالمسئلة على كل من العولين وقوله ويجلس بينهما علمت ان هذا قول عجم وانه غير ظاهروان الصواب ما ذكره ابو الحسن قلاعن ابن حبيب من عدم الجلوس بينهما لان اولاهما وان كانت ثانية لامامه لكنها ثالثة له في الفعل والمأموم لا يجلس الا في رابعة امامه كانت ثانية له ولا وفي ثانيته هو وان لم تكن ثانية لامامه ولا اخيرة له واما ثانية امامه اذا لم تكن ثانية له فلا يجلس فيها (قوله قضى الاولى والثالثة ولا يجلس) قد علمت ان جعلهما قضاء مذهب المدونة ومذهب الأندلسيين ان الاولى قضاء والثالثة بناء فالاولى لا إشكال في كونها قضاء والخلاف في الثالثة فجعلها الأندلسيون بناء نظر الثانية المدركة قبلها والمدونة جعلتها قضاء نظر الارابعة المدركة بعدها وتقدم ما يتعلق

بركعة بأم القرآن فقط ويجلس لانها رابعة الامام ان لو كان يصليها ثم بركعة بأم القرآن وسورة (او خوف) عطف على مسافرا اي او ادرك الحاضر ثانية صلاة خوف (بمحض) قسم الامام فيه القوم طائفتين فادرك حاضر مع الطائفة الاولى الركعة الثانية قدم البناء فيأتي بركعة بأم القرآن فقط ويجلس لانها ثانيته ثم بركعة كذلك ويجلس لانها رابعة الامام ان لو استمر ثم بركعة بأم القرآن وسورة وتصير صلاته كلها جلوسا واما لو ادرك مع الثانية الرابعة فليس الا قضاء خاصة (قدم البناء في الصور الخمس عند ابن القاسم لانسحاب حكم المأمومية عليه فكان احق بتقديمه على القضاء (وجلس في آخرة الامام) ان كانت ثانيته كالصورة الاولى من صورتي او احداهما بل (ولم تكن ثانيته) بل ثالثه كصورة من ادرك الوسطيين وكذا يجلس في ثابته هو وان لم تكن ثانية امامه ولا آخرة كافي الصورة الثانية من صورتي او احداهما ولو ادرك الاولى مع الامام وفاته الوسطيان ثم ادركه في الرابعة قضى الوسطيين ويجلس بينهما ولو ادركا بالثانية والرابعة من الاولى والثالثة ولا يجلس

هذا (فصل) في الشرط الثالث وهو ستر العورة واقتضاه المصنف على سائر سائل سألوه واجابه بقوله خلاف فقال (هل ستر عورته) اي المصلي المكاف كلها او بعضها وما الصبي فيعيد في الوقت ان صلى عريانا (بكثيف) المراد به ما لا يشف في بادئ الراي بأن لا يشف اصلا او يشف بعد اتمام النظر وخرج به ما يشف في بادئ النظر فان وجوده كالعدم واما ما يشف بعد اتمام النظر فيعيد معه في الوقت كالواصف (وان كان الستر به حاصلًا) باعارة بلا طلب (او طلب) بشراء او استعارة الا ان يتحقق بخلهم فلا يلزمه الطلب (او) كان حاصلًا (بنجس وحده) اي لم يجد غيره اذا كان نجس الذات بجلد كلب او خنزير واولى المتنجس (تكرير) فانه يستتر به اذا لم يجد غيره للضرورة فيها (وهو) اي الحرير (مقدم) على النجس عند اجتماعهم لانه لا ينافي الصلاة بخلاف النجس (شرط) خبر قوله ستر (ان ذكره وقد) ان لم يكن بخلو بل (وان) كان (بخلو) لكن الراي التقيد بالقدرة فقط

بالمسئلة على كلا القولين (قوله ولادرك الاولى والثالثة وفاته الثانية والرابعة) قد علمت ان الرابعة بناء اتفاقا والخلاف في الثانية فجعلها الاندلسيون بناء نظر للمدركة قبلها وجعلها في المدونة قضاء نظر للمدركة بعدها فاجتمع البناء والقضاء في هذه الصورة انما هو على مذهب المدونة وتعمد ما يتعلق بالمسئلة على كلا القولين

(فصل في ستر العورة) (قوله هل ستر) هو هنا بفتح السين لانه مصدر واما الستر بالكسر فهو ما يستتر به (قوله او بعضها) اي ان عجز عن ستر كلها ولم يقدر الا على ستر بعضها (قوله واما الصبي فيعيد في الوقت ان صلى عريانا) اي واما اذا صلى بلا وضوء فقال اشهب يعيد ابدأ اي ندبا وقال اصبح يعيد بالقرب لابتداء يومين او ثلاثة (قوله ما لا يشف في بادئ الراي) اي ما لا تظهر منه العورة في بادئ الراي (قوله وخرج به ما يشف) اي ما تظهر منه العورة في بادئ النظر وقوله فان وجوده كالعدم اي وحينئذ فيعيد من صلى فيه ابدا (قوله فيعيد معه في الوقت) اي ان الصلاة فيه صحيحة مع الكراهة التزهية وحينئذ فيعيد في الوقت فقط كالواصف للعورة المحدط لها هذا هو الذي انحط عليه كلام عجم وارتضاء بن وهو اظهر لاما في طي من ان الكراهة للتحريم والاعادة ابدية ولا ما في حاشية شيخنا عن ابن عبيق من صحة الصلاة فيما يشف مطلقا سواء كانت العورة تظهر منه للمتأمل او لغير المتأمل واعتمده والحاصل ان ستر العورة في الصلاة بالثوب الشاف فيه ثلاثة طرق فقليل انه كالعدم ويعيد ابدا كانت العورة تظهر منه للمتأمل او لغيره وقبل بصحة الصلاة مطلقا وقل بالتفصيل بين ما تظهر منه العورة عند التأمل وما تظهر منه عند عدم التأمل فصح في الاول دون الثاني (قوله وان باعارة) اي هذا اذا كان الستر به حاصلًا من غير اعارة لوجوده عنده بل وان كان الخ (قوله بلا طلب) اي فاذا اعاره له صاحبه من غير طلب منه لزمه قبوله ولو تحقق المنه وذلك لقلة سبب المانية وهو الاتقاع به وانما قيد الاعارة بعدم الطلب لدفع ما يرد على المصنف من ان فيه عطف العام على الخاص بأو وحاصل جوابه انه من عطف المغاير (قوله او طلب) اي او كان الستر به حاصلًا بطلب شراء واستعارة فيلزم المصلي ان يطلب الساتر لكل صلاة باعارة او شراء بشئ معتاد كالماء لا يحتاج له لابهية لعظم ما فيها (قوله او كان حاصلًا بنجس) اي او كان الستر بالكثيف حاصلًا بنجس اي متحققا في الستر بنجس وقوله وحده حال من نجس اي حالة كون النجس متوحدا في الوجود (قوله بجلد كلب او خنزير) اي فيجب عليه ان يستتر بما ذكر اذا لم يجد غيره على ظاهر المذهب ولا يصلي عريانا ويكون هذا مخصوصا لما سبق من منع الاتقاع بذات النجاسة قاله شب (قوله واولى المتنجس) اي انه اولى من نجس الذات في وجوب الاستتار به اذا لم يجد غيره ولا يصلي عريانا واولى منها الحشيش والماء لمن فرضه الائمة والافاقار كن مقدم واما الطين فقال الطرطوشي اذا لم يجد غيره وجب الاستتار به بان يتمك به وقال غيره لا يجب الاستتار به لانه منظره للسقوط ويكبر الجرم فهو كالعدم وهذا الثاني اظهر القولين كما قال شيخنا (قوله تكرير) ما ذكره من وجوب الاستتار به او بالنجس عند عدم غيره هو المشهور من المذهب ومقابله ما في سماع ابن القاسم يصلي عريانا ولا يصلي بالحرير ولا بالنجس (قوله وهو مقدم على النجس) اي وكذا على المتنجس وهذا قول ابن القاسم وقال اصبح يقدم كل من النجس والمتنجس على الحرير لان الحرير يمنع لبسه مطلقا والنجس انما يمنع لبسه في حال الصلاة لما تقدم انه مستثنى من النجس في قوله ويتنفع بمتنجس لانجس والمنوع في حالة الاولى من المنوع مطلقا والمعتمد ما قاله ابن القاسم والظاهر كما قال شيخنا تقدم المتنجس على النجس لان تقليل النجاسة مطلوب مع الامكان ويحتمل انهما سواء (قوله لانه لا ينافي الصلاة) اي لانه طاهر وشأن الطاهر ان يصلي به دون النجس (قوله ان ذكره وقد) اي فان صلى عريانا ناسيا او عاجزا صحت واعاد بوقت فقط (قوله لكن الراجح الخ) اعلم ان طي اعقب المصنف فقال انه تبع ابن عطاء الله في تقييده بالذكر والقدرة واما غيره فلم يقيده بالذكر وهو اظهر فاعيد ابدا من صلى عريانا ناسيا مع القدرة على الستر وقد صرح الجزولي

بأنه شرط مع القدرة إذا سكر أو ناسيا وهو الجاري على قواعد المذهب اه قال بن قلت في ح عن الطراز
 مانصه قال القاضي عبد الوهاب اختلف اصحابنا هل ستر العورة من شرائط الصلاة مع الذكر والقدرة او هو
 فرض وليس بشرط في صحة الصلاة حتى اذا صلى مكشوفاً مع العلم والقدرة سقط عنه الفرض وان كان عاصياً
 آمناً اه وبه يعلم ان تعقبه على المصنف وقوله ولم يقيد به غيره كل ذلك قصور اه كلام بن فتح حصل من هذا
 ان القول بان ستر العورة شرط صحة مقيد بالذكر والقدرة عند بعضهم وبالقدره فقط عند بعضهم فالمصلي
 عرياناً ناسياً مع القدرة على الستر صلاته صحيحة على الاول لا على الثاني والراجح ما منى عليه المصنف من
 التقيد بهما كما قرر شيخنا خلافاً للشارح واعلم ان سقوط الستر ليس من العجز فبرده فوراً بل المشهور
 لبطلان كافي ح (قوله او واجب غير شرط) هذا القول غير مقيد بالذكر والقدرة وعليه فالاعادة في الوقت
 مطلقاً بخلاف القول بالشرطية فيعيد ابدام مع الذكر والقدرة ومع عدم احدهما يعيد في الوقت (قوله
 كالعاجز والناسي) اي كاعادة العاجز والناسي (قوله خلاف) الاول شهره ابن عطاء الله قائلاً هو المعروف
 من المذهب والثاني شهره ابن العربي لكن الراجح منهما الاول واما القول بالسنية فهو قول القاضي اسمعيل
 وابن بكير والاهري واما القول بالندب فنقله ابن بشير عن اللخمي كافي في المواقيت ونص المواقيت ابن شاس الستر
 واجب عن اعيان الناس وهل يجب في الخلوات او يندب قولان واذا قلنا لا يجب في الخلوات فهل يجب للصلاة
 في الخلوة او يندب لها فيها ذكر ابن بشير في ذلك قولين عن اللخمي انظر بن (قوله لم يدخل في كلامه) اي لانه
 لم يشهر واحداً منهما (قوله وهي) اي المغلطة التي تعاد الصلاة لكشفها ابداء على الراجح (قوله ما بين البيت) اي
 وهو فم الدبر ويسمى ما ذكر بالسواتين لان كشفهما يسوء الشخص ويدخل عليه الاحزان (قوله بوقت)
 اي لان الاليتين والعانة من العورة المحففة لا المغلطة بالنسبة للرجل ولا اعادة عليه في كشف الفخذ ولو عمدا
 لا بوقت ولا غيره وكذا على ما استظهره عجم كشف ما فوق العانة للسرة وان كان كل منهما من العورة المحففة
 (قوله ومن امة) عطف على من رجل وظاهره ولو كان فيها شائبة حرية وهو كذلك (قوله الاليتان) اي وما
 بينهما من فم الدبر وقوله وما والاى من العانة وما الفخذ وكذا ما فوق العانة للسرة فليس من العورة المغلطة
 بل من المحففة فيعيد لكشفه في الوقت (قوله ما عدا صدرها) اي وكذا ما عداها من ظهرها اعني الكتفين
 (قوله واطرافها) اي وما عدا اطرافها وهي الذراعان والرجلان والعنق والراس (قوله وليس منها) اي من
 المغلطة السابق بل من المحففة اي كان صدرها وما عداها من اكتفائها واطرافها من المحففة والحاصل ان
 المغلطة من الحرية بالنسبة للصلاة بطنها وما عداها ومن السرة للركبة وهي خارجة فدخل الاليتان والفخذان
 والعانة وما عدا ذلك البطن من ظهرها واما صدرها وما عداها من ظهرها سواء كان كففاً وغبيره وعنقها لا آخر
 الراس وركبتها لا آخر القدم فعورة محففة يكره كشفها في الصلاة وتعاد في الوقت لكشفها وان حرم النظر
 لذلك كما يأتي (قوله وهي من رجل) اراد به الشخص الذكر ولو جنباً فعورته ما بين السرة والركبة (قوله
 مع مثله او مع محرمه) اي من النساء واما عورته مع امرأة اجنبية سواء كانت حرة او امة فهي ما عدا الوجه
 والاطراف كما يأتي في قوله وتري من الاجنبي ما يراه من محرمه (قوله بشائبة) اي ملتبسة بشائبة (قوله
 كأم ولد) اي ومكاتبته ومدره قيل في ذكره ام الولد نظر في المدونة ولا تصلي ام الولد الا بتناع كالحرة فهذا
 يقتضي ان صدرها وعنقها عورة لان عورتها ما بين السرة والركبة فقط كما هو ظاهر ورد بان سترها ما زاد على
 ما بين السرة والركبة مندوب فقط كما يأتي في قوله ولا م ولد وصغيرة ستر واجب على الحرة والكلام هنا فإما هو
 عورة يجب ستره (قوله مع امرأة) راجع للحرة فقط كما هو ظاهر الشارح واما رجوعه للثلاثة كما قاله بعض
 الشراح فغير صحيح (قوله ولو كافرة) اي هذا اذا كانت الحرة او الامة مسلمة بل ولو كانت كافرة وهذا مسلم في
 الامة واما الحرة الكافرة فعورة الحرة المسلمة معها على المعتمد ما عدا الوجه والكفين كافي بن لا ما بين السرة
 والركبة فقط كما هو ظاهر الشارح وقول عبق ما عدا الوجه والاطراف ممنوع بل في شب حرمه جميع المسلمة

او واجب غير شرط فيائم
 تاركه عمداً او بعيداً في الوقت
 كالعاجز والناسي بلائيم
 (خلاف) والقول بالسنية
 او الندب ضعيف لم يدخل
 في كلامه والخلاف في
 المغلطة وهي من رجل
 السواتين وهما من المقدم
 الذ كر والاشيان ومن
 المؤخر ما بين البيت فيعيد
 مكشوف الاليتين والعانة
 كلا او بعضا بوقت ومن
 امة الاليتان والفرج وما
 والاى ومن حرة ما عدا
 صدرها واطرافها وليس
 منها السابق على الطاهر
 بل من المحففة والمصنف
 ذكر العورة الشاملة
 للمغلطة والمحففة بالنسبة
 للصلاة وللرؤية جلا فقل
 (وهي من رجل) مع مثله
 او مع محرمه (و) من (امة)
 مع رجل او امرأة (وان)
 كانت الامة (بشائبة) من
 حرية كأم ولد (و) من
 (حرة مع امرأة) حرة او امة
 ولو كافرة (ما بين سرة
 وركبة) راجع للثلاثة

وهو بيان لها بالنسبة للرؤية وكذا بالنسبة للصلاة في حق الاولين الشاملة للمغلطة والمخفية فاذا خيف من امه قنسه وجب ستر ما عدا العورة لحرف الفتنة لالكونتها عورة وكذا يقال في نظيره كستر وجه الحرة ويديها والحاصل ان العورة يحرم النظر لها ولو بالاذنة وغيرها انما يحرم له النظر بلذة وعطف ١٦٨ على مع امرأته قوله (و) هي من حرة (مع) رجل (اجنبي) مسلم (غير الوجه والكفين) من

على الكافرة لثلاثتها الزوجها الكافر فالتحريم لعارض لا لكونه عورة كما افاده شيخنا وغيره (قوله) وهو بيان لها اي للعورة بالنسبة للرؤية في حق الثلاثة وعلى هذا فلا يجوز للرجل ان يرى الفخذ من مثله وذكر بعضهم كراهة ذلك مطلقا وذكر بعضهم كراهة كشفه مع من يستحي منه فقد كشفه صلى الله عليه وسلم بحضرة ابي بكر وعمر فلما دخل عثمان ستره وقال الاستحي من رجل تستحي منه الملائكة (قوله في حق الاولين) اي وامام عورة الحرة بالنسبة للصلاة فسيأتي بشيرايها (قوله) وجب ستر ما عدا العورة (اي زيادة على ستر العورة) (قوله) كستر وجه الحرة ويديها (اي فانه يجب اذا خيفت الفتنة بكشفها) (قوله) والحاصل ان العورة يحرم النظر اليها ولو بالاذنة هذا اذا كانت غير مستورة واما النظر اليها مستورة فهو جائز بخلاف جسدها من فوق الساتر فانه لا يجوز هذا اذا كانت متصلة فان انفصلت فلا يحرم جسدها (قوله) مع رجل اجنبي مسلم (اي سواء كان حرا او عبدا ولو كان ملكها) (قوله) غير الوجه والكفين (اي واما هما فغير عورة يجوز النظر اليهما ولا فرق بين ظاهر الكفين وباطنهما بشرط ان لا يخشى بالنظر لذلك فتنة وان يكون النظر بغير قصد لذة والاحرم النظر لهما وهل يجب عليها حينئذ ستر وجهها ويديها وهو الذي لابن ممرزوق قال انه مشهور المذهب ولا يجب عليها ذلك وانما على الرجل غض بصره وهو مقتضى نقل المواق عن عياض وفصل زروق في شرح الوعلية ابن الجيلة فيجب عليها وغيرها فيستحب النظر بن (قوله) هذا بالنسبة للرؤية (اي هذا عورتها بالنسبة للرؤية وكذا بالنسبة للصلاة الشاملة للمغلطة والمخفية والمشار اليه غير الوجه والكفين) (قوله) واعادت الحرة الصلاة لكشف صدرها (اي عمدا او جهلا او نسيانا كافي المواق عن ابن يونس) (قوله) وطهر قدم (اي وكذلك ساق ونهد) (قوله) ما حاذاه من الطهر (اي وهو الكفان وما تحتها مما كان غير محاذ للطن فتعبد لكشف ذلك في الوقت مثل الاطراف هذا هو المعتمد خلافا لما يقيد به كلام ابن عرفة من انه من المغلطة قاله شيخنا) (قوله) بوقت (المراد به الاصفرار في الظهر بن والى الفجر في العشاء بن) (قوله) وتعبد فيما عدا ذلك ابدا (قد علم من قول المصنف واعادت الخ عورة الحرة بالنسبة للصلاة لانه يعلم من حكمه بالاعادة في الوقت لكشف الاطراف انها عورة مخفية ويعلم منه بطريق المفهوم ان غير الصدر والاطراف وهو البطن للركبة وما حاذى ذلك من ظهرها تعيد فيه ابدا لكونه عورة مغلطة (قوله) كفخذ الرجل (اي فانه عورة مخفية ومع ذلك لا اعادة في كشفه) (قوله) ومثل الحرة ام الولد (اي في كونها تعبد لكشف صدرها واطرافها بوقت) (قوله) كشف امه (اي ولو كان فيها شائبة حرية وقوله) نخذا (اي ونخدين) (قوله) خلفه امره (اي خلفه ذلك من الرجل بخلافه من الامه فانه منها اغط واخش (قوله) فيعيد بوقت (اي واما الامه فتعبد فيه ابدا فكل ما اعاد فيه الرجل ابدا تعيد فيه الامه كذلك وكل ما اعاد فيه في الوقت تعيد فيه ابدا وما لا يعيد فيه تعيد فيه في الوقت (قوله) ولو بصهر (اي هذا اذا كانت محرمته بنسب كأيها واخيها وابنها بل ولو كانت بصهر كزوج امها او ابنتها) (قوله) فلا يجوز تطر صدر الخ (اي فلا يجوز للرجل ان يرى من المرأة التي من محارمه صدرها الخ واجاز انما افعية رؤيته ما عدا ما بين السرة والركبة وذلك فسحة) (قوله) وترى من الاجنبي ما يراه من محرمه (اي وحينئذ فعورة الرجل مع المرأة الاجنبية ما عدا الوجه والاطراف وعلى هذا فيرى الرجل من المرأة اذا كانت امه اكثر مما ترى منه لانها ترى منه الوجه والاطراف فقط وهو يرى منها ما عدا ما بين السرة والركبة لان عورة الامه مع كل احد ما بين السرة والركبة كما مر) (قوله) وترى من الاجنبي ما يراه من محرمه (يعني انه يجوز لامرأة ان ترى من الرجل الاجنبي ما يراه الرجل من محرمه وهو انزجه والاطراف واما لمسها ذلك فلا يجوز فيحرم على المرأة لمسها الوجه والاطراف من الرجل

جميع جسدها حتى قصتها وان لم يحصل التذاذ واما مع اجنبي كافر بجميع جسدها حتى الوجه والكفين هذا بالنسبة للرؤية وكذا الصلاة (واعادت) الحرة الصلاة (ا) لكشف (صدرها و) كشف (اطرافها) من عنق وراس وذراع وظهر قدم كلا او بعضا ومثل الصدر ما حاذاه من الطهر فيما يظهر (بوقت) لانه من العورة المخفية وتعبد فيما عدا ذلك ابدا واما بطون القدمين فلا اعادة لكشفها وان كانت من العورة كفخذ الرجل ومثل الحرة ام الولد (ككشف امه) نخذا فتعبد له بوقت (لا لرجل) فلا يعبد لكشف نخذه او نخذه وان كان عورة خلفه امره بخلاف الاليتين او بعضهما فيعيد بوقت وللسواتين ابدا (و) من حرة (مع) رجل (محرم) ولو بصهر او رضاع (غير الوجه والاطراف) فلا يجوز تطر صدر ولا ظهر ولا ندى ولا ساق وان لم يتدب بفساد الاطراف من عنق

وراس وظهر قدم الان يخشى لذة فيحرم لذلك لكونه عورة كما مر (وترى) المرأة حرة او امه (من) الرجل (الاجنبي ما يراه) الرجل (من محرمه) الوجه والاطراف الان يخشى لذة (و) ترى (من المحرم) ولو كافرا (كرجل مع مثله) ما عدا ما بين السرة والركبة

الاجنبى فلا يجوز لها وضع يدها في يده ولا وضع يدها على وجهه وكذلك لا يجوز له وضع يده في يدها ولا على وجهها وهذا بخلاف المحرم فإنه لا يجوز فيه النظر للوجه والاطراف يجوز مباشرة ذلك منها بغير لذة ثم ان قوله وترى من الاجنبى الخ مقيد لقوله فيما تقدم وهى من رجل ما بين سرية وركبة أى ان عورة الرجل بالنسبة لغير المرأة الاجنبية بأن كان مع رجل مثله او مع محرمة ما بين سرية وركبة اخذ اعماد كره هنا من ان عورته مع المرأة الاجنبية ما عدا الوجه والاطراف وقد اشار الشارح لذلك سابقا وذكر بعضهم انه غير مقيد له لاختلاف موضوعهما فاسبق في العورة وهذا في النظر فاذا زاد على العورة وهى ما بين السرية والركبة لا يجب على الرجل ستره وان حرم على المرأة الاجنبية النظر اليه (قوله ولا تطلب امة الخ) لما قدم تحديد عورة الامة الواجب سترها اشار لحكم ما عداها (قوله غير امة ولد) أى وامام الوالد فيندب لها تعطيها راسها في الصلاة بدليل قوله الاتى ولا ولد وصغيرة ستر واجب على الحرة فى ايتى مخصوص لها (قوله فى الصلاة) أى وامامى غيرها فيندب كشفها اتفاقا (قوله لا وجوب بالانديا) أى بل يجوز لها كل من الكشف والتعطي في الصلاة على حد سواء وهذا القول هو المعتبر وقال سند انه الصواب وهو ظاهر التهذيب ونصه والامة ومن لم تلد من السرارى والمكاتب والمذبة والمعتق بعضها الصلاة غير فناع وقيل يندب لها كشف راسها وعدم تعطيها في الصلاة بكارجها وهو قول ابن ناجى تبع الى الحسن واقصر عليه في الجلاب فقال يستحب لها ان تكشف راسها في الصلاة وعلى هذا فتعطيها في الصلاة اماما مكرهه واخلاف الاولى وذكر عياض انه يندب كشف راسها بغير صلاة ويندب تعطيها بها لانها اولى من الرجال ويدل لنسب الكشف بغير الصلاة ما ورد ان عمر كان يضرب الاماء اللاتي كن يخرجن الى السوق معطيات الرأس ويقول لهن تنسبن بالحرائر بالكاع وذلك ان اهل الفساد يجسرون على الاماء فبالبس يجسرون على الحرة كما قال تعالى ذلك ادنى ان يعرفن فلا يؤذين نعم حيث كثرت الفساد كما في هذا الزمان فلا ينبغي الكشف لافى الصلاة ولا فى غيرها بل ينبغى سترها لكن على وجه يميزها من الحرائر (قوله بخلاف غير الراس) أى من بقية جسدها فانها تطلب بتعطيها في الصلاة اما وجوبا واما ندبا فما بين السرية والركبة يجب عليها ستره وما عداه والحال انه غير الراس يندب لها ستره (قوله لغير مصل) أى وامام المصلى فالمعتمدان سترها في حقها واجب صلى في خلوة او جلوة وهل هو شرط في الصحة او واجب غير شرط قولان كما مر (قوله بخالوة) من جلستها مصاحبة غير العاقل (قوله وماقار بهما) أى وهو الاثنتان والعاة ولا يدخل في ذلك الفخذ من رجل او امرأة ولا البطن من المرأة (قوله من كل شخص) أى سواء كان رجلا او امرأة حرة او امة وعلى ما قاله ابن عبد السلام يجوز لكل من الرجل والمرأة ولو حرة ان يكشف في الخلوة ما عدا السواتين وماقار بهما من العانة والاثنية واما كشف السواتين وماقار بهما في الخلوة فمكره وهذه الطريقة هى المعتمدة وعليها فليس المراد بالعورة التى يندب سترها في الخلوة المعطلة فقط ولا ما شملها ويشمل المخففة وانما المراد بها عورة خاصة وقيل ان العورة التى يندب سترها في الخلوة العورة المغلطة وهى تختلف باختلاف الاشخاص فهى السواتان بالنسبة للرجل والامة وتزد الامة الاثنتان والعانة وتزد الحرة على ذلك بالطهر والبطن والفخذ وعلى هذا فستر الطهر والبطن والفخذ في الخلوة مندوب في حق الحرة دون الرجل والامة وشارحا قد لفق بين الطريقتين ولو حذف المغلطة من اول كلامه كان احسن (قوله وندب لامة ولد فقط) أى دون غيرها ممن فيه شائبة حرية (قوله تؤمر بالصلاة) أى ولو كانت غير محرمة (قوله ستر في الصلاة واجب على الحرة البالغة) أى كستر راسها وعنقها وصدرها واكافها وظهرها وبطنها وساقيها وظهور قدميها فالمراد بالستر الزائد على القدر المشترك بينهما فى الوجوب وهو ستر ما بين السرية والركبة وهذا هو المراد والافستر عورة ام الولد والصغيرة واجب والوجوب فى الصغيرة متعلق بوليها (قوله وكذا الصغير المأمور بها يندب له ستر واجب على البالغ) وهو ستر السواتين والعانة والاثنين فان صلى الصغير المأمور بها كاشفا لشيء من ذلك اعاد بوقت الاولى ابداله قوله

(ولا تطلب امة) ولو بشائبة غير امة ولد (بتغطية راس) فى الصلاة لا وجوبا ولا ندبا بخلاف غير الراس فطلب (وندب) لغير مصل من رجل او امرأة (سترها) أى العورة المغلطة (بخالوة) حياء من الملائكة وكره كشفها لغير حاجة والمراد بها هنا على ما قاله ابن عبد السلام السواتان وماقار بهما من كل شخص (و) ندب (لام ولد) فقط (و) لحررة (صغيرة) تؤمر بالصلاة (ستر) فى الصلاة (واجب على الحرة) البالغة وكذا الصغير المأمور بها يندب له ستر واجب على البالغ

واجب بطوب لانه يفيد ان ما يندب للكبير كستر الفخذ لا يندب للصغير والظاهر نذ به له تأمل (قوله
واعادت ان راهقت الخ) هذا من تمام المسئلة قبلها وحاصله ان الصغيرة وام الولد يندب لهما في الصلاة
الستر الواجب للحررة البالغة زيادة على القدر المشترك بينهم في الوجوب فان تركنا ذلك وصلنا بغير قناع مثلا
اعادت ام الولد للاصفرار وكذلك الصغيرة ان راهقت اذا علمت هذا تعلم ان قول المصنف ككبرة الاولى ان
يقول كأم ولد وقوله ان تركنا القناع لا مفهوم للقناع بل المراد ان تركنا ستر كل ماستره واجب على الحررة البالغة
بما زاد على ما بين السرة والركبة فيدخل كشف الصدر والاطراف والطهر والبطن والساق وترك القناع
الستر للراس والعنق واعترض عجم عن المصنف بأن كلامه خلاف النقل اذ لم يقل احد بندب الستر
للمراهقة وغيرها والاعادة لخصوص المراهقة وذلك لان الذي في المدونة ندب الستر للمراهقة وغيرها لكنه
سكت فيها عن الاعادة لترك ذلك قطاها عدم الاعادة واشهب وان قال بندب الستر للمراهقة وغيرها
لكنه زاد الاعادة لتركه في الوقت واطلق في الاعادة ولم يقيد بها بالمراهقة والحاصل ان ذكر المصنف الاعادة
مخالف للمدونة وتقيدها بالمراهقة مخالف لاشهب واجيب بأن المصنف عول في ندب عموم الستر للمراهقة
وغیرها على كلام المدونة وعول في الاعادة على ما قاله اشهب لانه غير مناف للمدونة ولا نسلم ان اشهب اطلق
في الاعادة بل قيدها بالمراهقة كما صرح به الرجائي في مناهج التحصيل وكفى به حجة وحينئذ فلا اعتراض
ونص الرجائي كافي بن واما الحرار غير البواغ فلا يخلو من ان تكون مراهقة او غير مراهقة فان
كانت مراهقة فصلت بغير قناع فهل عليها الاعادة في الوقت او الاعادة عليها قولان الاول لاشهب والثاني
لسجنون واما غير المراهقة كبت عمان سنين فلا خلاف في المذهب انها تؤمر بأن تستمرن نفسها
ماتت الحررة البالغة ولا اعادة عليها ان صلت مكشوفة الراس او بادية الصدر اه (قوله للاصفرار)
انما لم تكن للعروب لان الاعادة مستحبة فهي كالنافلة ولا تصلى نافلة عند الاصفرار (قوله وللطلوع في
غيرهما) اي في العشاءين لطلوع الفجر وفي الصبح لطلوع الشمس (قوله لانه قدم حكم الخ) اي
وحيث نذ فذكرها هنا بقوله ككبرة حررة تكرار مع مأمور (قوله الاولى ان تركنا) انما لم يقل الصواب
تر كأم ان الفعل اذا اسند الى ضمير مجازي التأنيث واقيقه ككلام المصنف وجب تأنيته لا مكان ان
يجاب بأنه ذكر نظر الكون المرأتين بمعنى الشخصين والشخص مذكر (قوله كصل بحرير) تشبه
في الاعادة في الوقت ومثل الحرير الذنب ولو غامما كافي المج (قوله لابساه) اي وامان صلى به حاملا
له في كفه او جيبه فلا اعادة ولا اثم عليه (قوله عجزا) اي لعجزه عن غيره (قوله وان انقرد بلبسه) اي
هذا اذ البسه مع غيره بل وان انقرد بلبسه مع وجود غيره خلافا لابن حبيب القائل بالاعادة اذ البس
الحرير وحده مع وجود غيره وصلى به (قوله ويحتمل وان انقرد بالوجود) اي فالمعنى حينئذ هذا
ان وجد غيره بل وان انقرد بالوجود (قوله خلافا لمن قال لا اعادة حينئذ) اي وهو اصبح (قوله او مصل
بنجس عجزا او نسيانا) اي واما عدم الاعادة حيث طلب بالستر بالنجس لعجزه عن الطاهر (قوله بعير)
متعلق بعبء المدلول عليه بالتنبيه لان المعنى كما يعيد مصل في حرير او في نجس للاصفرار في غيرهما اي في
غير الحرير والنجس فالمصلي بالحرير لا يعيد في حرير ولا في نجس وكذلك المصلي في النجس لا يعيد في نجس ولا
في حرير (قوله او بوجود مطهر) حاصله ان من صلى في ثوب متنجس لعدم غيره ثم وجد ماء مطهره
واتسع الوقت للتطهير فانه يطالب باعادة تلك الصلاة في الوقت للاصفرار فقوله او بوجود مطهر عطف
على غير المعنى كما يعيد في الوقت مصل حرير في او نجس غيرهما او بسبب وجود الخ اي او مصل في نجس
بمعنى متنجس بسبب وجود مطهر فقول المصنف بغير راجع للحرير والنجس واما قوله او بوجود مطهر
فهو راجع للنجس بمعنى المتنجس وقول الشارح او يعيد فيه اي في الوقت اي من كان صلى او بالنجس
بمعنى متنجس بسبب وجود الخ و اشار الشارح بتقدير ذلك الى ان قول المصنف او بوجود مطهر عطف

(واعادت) الصغيرة في ترك
القناع (ان راهقت) بوقت
قاله اشهب (للاصفرار)
في الطهرين وللطلوع في
غيرهما (ككبرة) حررة
او ام ولد ولو قال كأم ولد
بل لو قال واعادنا بضمير
التثنية لكان احسن
واخصر لانه قدم حكم
الحررة الكبيرة من ان يعيد
لصدرها واطرافها وقت
(ان تركنا) الاولى ان
تركنا (القناع) وصلنا
باديتي الشعر (كصل
بحرير) لابساه عجزا
او نسيانا او عمدا مختارا
فيعيد في الوقت (وان
انقرد) بلبسه مع وجود
غيره خلافا لمن قال بالاعادة
ابدا حينئذ ويحتمل وان
انقرد بالوجود بأن لم يجد
غيره اي خلافا لمن قال
لا اعادة حينئذ (او) مصل
(بنجس) عجزا او نسيانا
فيعيد في الوقت (غير) اي
بغير حرير ونجس (او) يعيد
فيه (وجود) ماء (مطهر)
لثوب المتنجس ان اتسع
الوقت للتطهير والباء في
وجود سببية وفيما قبله
ظرفية

على غير كما قلنا (قوله) ويبعد اذ لم يظن الخ) اي ويبعد من صلى بحرير او نجس في الوقت اذ لم يظن عدم صلاته اولاً بهما بأن تحقق او ظن صلاته اولاً بهما بل وان ظن عدم صلاته الخ فاذا صلى بثوب نجس او حرير ثم ذهل عن كونه صلى بهما وظن انه لم يصل فصلى تلك الصلاة بثوب طاهر غير حرير ثم ذكر انه صلى بثوب نجس او حرير قبل صلاته بالثوب الطاهر فانه يبعد ثالث مرة لان الصلاة الثانية لم تقع جارية للاولى فأتى بالثوب الجبر وانما كانت الثانية غير جارية لانه نوى بها الفريضة مع ان المطلوب منه صلاتها بنية الذنب والواجب لا يسقط طلب المندوب (قوله) وان ظن عدم صلاته الخ) ان قلت ظن يتعدى لمفعولين والمصنف عداها لواحد قلت الاصل وان ظن صلاته معدومة الا ان يصح الاقتصار على مصدر المفعول الثاني مضافاً للاول تقول في ظننت زيداً قائماً ظننت قيام زيد (قوله) لا يبعد بوقت عاجز الخ) هذا قول ابن القاسم في سماع عيسى وهو مبني على ان التعري يقدم على الستر بالحرير والنجس وقد تقدم انه خلاف المشهور وحينئذ فاذا كره المصنف ضعيف مبنى على ضعف (قوله) والمعتد بالاعادة في الوقت وهو قول ابن القاسم في المدونة قال المازري وهو المذهب (قوله) عاجزاً اي حالة كونه عاجزاً عن طاهر يستتر به لعدم وجوده (قوله) صلاها بنجس اي عاجزاً او ناسياً (قوله) وكره لباس محدد اي كره لبس لباس محدد للعودة ولو بغير صلاة وانما قدرنا لبس لان الاحكام انما تتعلق بالافعال (قوله) لرقته اي وانما حددتها بذاته لاجل رقته اي والفرض انه لا يند منه العودة اصلاً او تبس ومنه التأمل وتقدم ان كراهة لبسه للتنزيه على المعتد بالتحريم (قوله) كحزام اي على ثوب غير رقيق فالثوب المذكور محدد بالعودة بسبب الحزام واما الحزام على القفطان فلا يتحدد فيه للعودة المعلقة فلا كراهة ويحتمل ان المراد بالعودة ما يشمل المغلظة والمخففة كاللبيين فيكون الحزام على القفطان مكرهاً ومحل كراهة الاحتزام على الثوب مالم يكن ذلك عادة قوم او فعل ذلك لشعل والافلا كراهة ولو في الصلاة كمالو كان محتزماً خضرت الصلاة وهو كذلك فلا كراهة في صلاته محتزماً ومحل كراهة لبس المحدد للعودة مالم تبس فوق ذلك المحدد شيئاً كقباء والافلا كراهة (قوله) كسراويل هذا هو المسموع لعة دون سروال وقد علمت ان كراهة لبسه اذ لم يلبس فوقه ثوب ولو تردي على ذلك برداء والافلا كراهة واقل من لبس السراويل سيدنا ابراهيم وهل لبسه نينا عليه الصلاة والسلام اولافيه خلاف وصح انه اشترها كافي السنن الاربع (قوله) لانه ليس من زى السلف هذا تعليل لكراهة السراويل لا لكراهة المحدد مطلقاً لان العلة في كراهته التحديد للعودة والحاصل ان العلة في كراهة السراويل امران التحديد وكونه ليس من زى السلف فكان الاولى للشارح ان يقول ولانه الخ بالواو واما كراهة المحدد غيره فالتحديد نفسه ولذا قيل بكراهة لبس المنزوان كان من زى السلف والمراد بالمنزوان على هذا الملحفة التي تجعل في الوسط كقوطة الحمام اماناً ان يربا المنزراً الملحفة التي يلتحف جميعها كبردة او حرام فلا كراهة في لبسه كما قال ابن العربي لا يفاء التحديد ولكن كونه من زى السلف والحاصل ان بعضهم فسر المنزراً بالملحفة التي يلتحف جميعها كابن العربي فحكم بعدم كراهته وفسره بعضهم بما يشد في الوسط كقوطة الحمام فحكم بكراهته (قوله) لان كان التحديد بريح اي بسبب ضرب بريح او بسبب بلل (قوله) لبس على كفافه منه شيء اي مع القدرة على الثياب التي يسترها ككافهها والافلا كراهة (قوله) وانتقاب امرأة اي سواء كانت في صلاة او في غيرها كان الانتقاب فيها لاجلها ولا (قوله) لانه من العلو اي الزيادة في الدين اذ لم ترد به السنة السمحة (قوله) والرجل اولى اي من المرأة بالكراهة (قوله) مالم يكن من قوم عاداتهم ذلك اي الانتقاب فان كان من قوم عاداتهم ذلك كاهل مسوفة بالمغرب فان الانتقاب من داهمهم ومن عاداتهم لا يتركونه اصلاً فلا يكره لهم الانتقاب اذا كان في غير صلاة واما فيها فيكره وان اعتيد كافي الحج (قوله) فالنقاب مكرهه مطلقاً اي كان في صلاة او خارجاً سواء كان فيها لاجلها او لغيرها مالم يكن لعادة والافلا كراهة فيه خارجاً بخلاف شمس ميرالكم وضم الشعر فانه انما يكره فيها اذا كان فعله لاجلها واما فعله خارجاً فيها لاجلها فلا كراهة فيه ومثل ذلك شمس لذيذ عن الساق فان فعله لاجل شعل

(وصلي) ثانياً (بطاهر) غير حرير ثم ذكر كراهته كان قد صلاها بحرير او نجس فيعيد ثالثة لان الثانية لم تقع جارية للاولى (لا) يبعد بوقت (عاجز) عن الستر بطاهر او بحرير او نجس (صلي) عربانياً ثم وجد ثوباً والمعتد بالاعادة في الوقت وهو ظاهر لان المصلي بالحرير والنجس عاجزاً اذا كان يطلب بالاعادة مع تقديمهما وجوباً على العري فلتطلب من المصلي عربانياً عاجزاً بالاولى (كفائته) صلاها بنجس او حرير ثم وجد ثوباً طاهراً غير حرير فلا يبعدها لا نقضاء وقتها بغيرها (كره) لباس (محدد) للعودة بذاته لرقته او بغيره كحزام بالزاي اولضيقه واحاطته كسراويل ولو بغيره صلاة لانه ليس من زى السلف (لا) ان كان التحديد (بريح) او بلل فلا يكره وكره صلاة بثوب ليس على كفافه منه شيء (و) كره (انتقاب امرأة) اي تعطيه وجهها بالنقاب وهو ما يصل للعيون لانه من العلو والرجل اولى مالم يكن من قوم عاداتهم ذلك (ككف) اي ونظم (شمير) كم شعور

وكان الأولى تأخير عن قوله (و) كره (تلم) ولولا امرأة والثام ما يصل لا نحر الشقة السفلى (كرهه) كشف (رجل) (مشر) لامة (صدرا و ساقا) او معصما (١٧٢) خشية التلذذ وانما ينظر الوجه والكفين وحرم الجنس (و) كره (صما) اى اشتهاها وهي

كفى كتب اللغة ان يرتد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الايسر ثم يرد ثانيا من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن فيغطي بها جميعا وقال بعضهم وهي عند الفقهاء ان يشتمل بثوب يلقبه على منكبيه مخراجه اليه اليسرى من تحته واحدى يديه من تحته وانما كره لانه فى معنى المربوط فلا يتمكن من اتمام الركوع والسجود ولانه يظهر منه جنبه بناء على ما للفقهاء فهو كمن صلى بثوب ليس على اكافه منه شئ لان كشف البعض وهو الجنب ككشف الكل ومحل الكراهة ان كانت (بستر) اى معها ستر كازار تحتها (والا) تكن بستر تحتها (منعت) لحصول كشف العورة وهو ظاهر على تفسير الفقهاء ولعله اراد بالصماء ما يشمل الاضطباع قال الامام هوان يرتدى ويخرج ثوبه من تحت يده اليمنى اى يبدى كتفه الايمن بأن يجعل حاشية الرداء تحت ابطه ثم يلتقي طرفه على الكتف الايسر قال ابن القاسم وهو من ناحية الصماء (كأخباء لاستمرعه) فيمنع فى غير صلاة وكذا فيها فى بعض احوالها كحالة الشهود وفى النقل ادا دلى

فخصرت الصلاة فصلى وهو كذلك فلا كراهة وطاهر المدونة عاذا شعله ام لا وجها للشيبى على ما اذا عاذا شعله وصوبه ابن ناجي (قوله وكان الاولى تأخير) اى تأخير قوله لصلاة عن قوله وتلم اى وذلك لان الثام انما يكره اذا فعل فى الصلاة لاجلها لا مطلقا كما هو ظاهره والحق كفى بن ان اللان يكره فى الصلاة وخارجها سواء فعل فيها لاجلها او لا لانه اولى بالكره من النقاب وحينئذ فلا اعتراض على المصنف (قوله ككشف رجل) (مشر) اى مریدا اشراء ومفهوما ان المرأة لا كراهة فى حقها فى الكشف المذكور اذا ارادت شرأامة واما اذا ارادت شرأ عسدا فلا تنظر منه الا الوجه والاطراف ولا يجوز لها ان تكشف غير ذلك (قوله صدرا و ساقا) لا مفهوم له بل وكذلك كشف معصمها وكأفها ثم ما ذكره المصنف من كراهة كشف الرجل لما ذكر من الامة التى اراد شرأها ضعيف والمعتد عدم الكراهة فى بن لم يعرف المواق ولا غيره القول بالكره الا للخمى وهو انما ذكره على وجه يفيدانه مقابل للمشهور والمشهور جواز نظر الرجل لما عاذا بين السرة والركبة من الامة بلا شهوة (قوله خشية التلذذ) يقال عليه العايب على المشتري انه انما يقصد بالكشف التقلب لا اللذة فهو علة ضعيفة (قوله وكره صماء) اى لاجل الصلاة (قوله اى اشتهاها) الاضافة بناية اى الاشتغال بالثوب الذى هو الصماء (قوله ان يرد الكساء الخ) محصله ان يلتفت بثوب كحرام ملاويستر به جميع بدنه بأن يضعه على كتفيه وفوق يديه ولا يخرج من تحته شيأ من يديه وهذه الصورة مكر وهه لانه صار كالمربوط لا يتمكن من كمال الاركان وان كانت ليست صماء عند الفقهاء (قوله وعاتقه الايسر) هو منكبيه وكتفه (قوله فيغطيها) اى العاتقين (قوله واحدى يديه) اى او مخرجا احدى يديه اى اليمنى او اليسرى من تحته واو لحكاية الخلاف فالقول الاول يعين كون اليد المخرجة من تحته اليسرى والثانى لا يعين (قوله لانه فى معنى المربوط) هذا التعليل يأتى على تفسير اللغويين والفقهاء وقوله ولانه الخ انما يظهر على كلام الفقهاء كما قال السارح (قوله ولانه يظهر منه جنبه) اى جهة اليد التى اخرجها من تحت الثوب المشتمل بها وهذا التعليل انما يأتى فيما اذا كان ليس لابسا قميص تحت الثوب المشتمل بها بل لابسا لزار واما اذا كان لابسا قميص فعلة الكراهة كونه فى معنى المربوط (قوله لان كشف البعض وهو الجنب ككشف الكل) فيه انه لا معنى للبعضية هنا لان الفرض ان الكسفين مستوران والذى يسد ومنه انما هو جنبه فقط فكان الاولى ان يقول لان ما قارب الشئ يعطى حكمه قاله شيخنا (قوله وهو ظاهر) اى والتعليل محمول على كشف العورة طاهر على تفسير الفقهاء واما على تفسير اللغويين فلا يظهر ذلك التعليل وهو محمول على كشف الفعل نعم يخاف حصوله وذلك اذا اخرج احدى يديه من تحت الثوب الساير لها واراد اظهارها للسجود (قوله ولعله اراد بالصماء ما يشمل الاضطباع) اى لان كلامهما مكر وهه فى الصلاة ان كان معه سائر والا منع فلا وجه للنص على احدهما دون الآخر (قوله هوان يرتدى) اى يحول الرداء على كتفيه (قوله ويخرج ثوبه) اى وهو الرداء (قوله وهو من ناحية الصماء) اى من جهة ان كلا يمنع اتمام الاركان لانه كالمربوط ولانه اذا اخرج يده المستورة بالرداء انكشف جنبه ان كان لابسا لزار وتحت الرداء وانكشف عورته ان لم يكن ساتر تحته (قوله كأخباء لاستمرعه) هذا تشبيه فى المنع والفرض ان الثوب الذى احتجب به غير ساتر لعورته والا فالكره لاحتال انحلال حيوته فسد وعورته (قوله فيمنع فى غير صلاة) اى اذا كان يراه الناس والا كره وقوله وكذا فيها اى سواء كان يراه احد من الناس او لا والحاصل ان الاحتباء الذى لاستمرعه يمنع اذا كان فى صلاة كان يراه الناس او لا وتبطل به لظهور عورته وان كان فى غير صلاة فيمنع ان كان يراه الناس والا كره فقط (قوله يظهره) الابهاء معنى على وقوله الى صدره حال اى حال كونهما مضمومين لصدره وقوله ثوبه اى ثوبه باص حبرة غير لابس لها كقوطة حمام او جبل مثلا (قوله فان كان بستر) اى فان كان الاحتباء معه ساتر لعورته كسر والوثوب لابس له جاز وقوله وهو اى الجواز ظاهر وقوله فى غير الصلاة اى اذا كان الاحتباء

في غير الصلاة واما اذا كان فيها فلا يظهر الجواز هذا ظاهره وفيه نظر اذ قد صرح في المدونة بجواز الاحتباء في النوافل مع السائر فقال ولا بأس بالاحتباء في النوافل للجالس (قوله وعصى الرجل) اي واما الصبي فالحرير والذهب في حقه مكر وهان كما ذكره ابن يونس وفي المدخل المنع اولى واما لباسه الفضة فخاثر على المعتمد خلافا لمن قال بالكراهة (قوله ان لبس حريرا) اي واما جل الحرير فيها من غير لبس فخاثر (قوله مع وجود غيره) اي واما عند عدم وجود غيره فالصلاة به متعينة عليه وان كان بعيدا ايضا بوقت كما مر (قوله كما مر) اي في قوله كمصل بحرير وان ائرد فالمنصف بين هنا العصيان مع الصحة وفيما تقدم الاعادة في الوقت فالغرض من ذكر هذه المسئلة هنا مخالف للغرض من ذكرها سابقا فلا تكرار ولا يقال ان الاعادة في الوقت تستلزم العصيان لان الاعادة في الوقت قد تكون لا ارتكاب مكر وه نعم تستلزم الصحة تأمل (قوله اوركوب او جلوس عليه) اي او ارتفاق به خلافا لعبد الملك بن المباحشون القائل بجواز الجلوس والركوب عليه والارتفاق به ولو من غير حائل لما في ذلك من امتهانه (قوله ولو بحائل) اي خلافا لمن اجاز الركوب والجلوس عليه والارتفاق به اذا كان عليه حائل وهو موافق للحنفية (قوله او تبعالز وجته) اي خلافا لابن العربي حيث قال بجواز اقتراشه والغطاء به تبعالز وجته وعليه فاذا قامت من على ذلك الفرش لضرورة وجب عليه الانتقال من عليه لموضع يباح له حتى ترجع لفراشها وان كان نائما يقطنه او زالت للحاف عنه (قوله او في جهاد او لحكمة) اي لان زوال الحكمة به وارهاب العدو به غير محقق وما ذكره من حرمة لبسه لهما هو المشهور وهو قول ابن القاسم وروايته عن مالك خلافا لابن حبيب في الحكمة فقد اجاز لبسه لها ومحل الخلاف ما لم يمين طريقا للدواء والاجار لبسه لها اتفاقا وخلافا لابن المباحشون في الجهاد فقد اجاز لبسه له معلا ذلك بأن فيه ارها بالعدو في الحرب (قوله كتعليقه ستورا الخ) اي كما يجوز تعليق الحرير ستورا للحيطان من غير استناد عليه للرجال (قوله وكذا البشخانة) اي وكذا يجوز اتخاذ البشخانة وهي الناموسية من الحرير (قوله وخط العلم) اي فلا بأس به وان عظم كقائل ابن حبيب وقيل انه مكروه والخلاف المذكور فيما اذا كان قد رار بعة اصابع او ثلاثة او اثنين او واحد اما الخط الرقيق دون الاصبع فخاثر اتفاقا كما ان ما زاد على الاربع اصابع فخرام اتفاقا وهذا كله في العلم المتصل بالثوب على وجه النسج كالطرز الذي يكون بالثوب واما المتصل به لاعلى وجه النسج فأشار له بقوله بعد وفي السجاف الخ (قوله قيطان الجوخ والسبحة) اي واما ما يسهل فيها من التسابع فلا يجوز اذا كانت من الحرير (قوله ويجوز الارية في الحرب) اي يجوز اتخاذ الارية الحرب من الحرير واما اريات الفسقراء من الحرير فممنوعة ومثل ما ذكر في الجواز الطوق واللينة كقائل بعض اصحاب المازري والمراد بالطوق القبة والمراد باللينة البنيقة التي تجمل تحت اللابط كالرقة فيجوز جعلها من الحرير ومنع ابن حبيب الجلب وهو الطوق والزرايخ والجرخنة والققطان وقد يقال انه اولى بالجواز من القيطان ولذا قال شيخنا انه ضعیف والمعتمد جوازهما من الحرير (قوله وفي السجاف) اي وفي جواز السجاف من الحرير اذا عظم بأن كان قدر ربع الجوخة كما نقله سيدي محمد الزرقاني عن بعضهم (قوله لان كان كأربعة اصابع فلا يظهر الجواز) اي كما اختاره الشيخ احمد الزراوي في شرح الرسالة كما يجوز اتخاذ غطاء الحمامة رئيس الدراهم من الحرير قياسا على الناموسية ولا يعد هذا استعمالا للحرير كما استظهره بعضهم (قوله والاربع كراهة الخ) اي وهو ما دام حرير ولجنه من الحرير ومثل الخرز ما في محتواه هي الثياب التي سدا حارير وبتها قطن او كان كما في خش تباعل شرح الرسالة وقال بعضهم بحرمتها وحرمة الخرز وهو مقال الرابع في كلام الشارح وقال بعضهم بجواز الخرز وما في معناه وفيل بجوار الخرز وحرمة ما في معناه فلا فرق الاربعة ارجحها الكراهة في الخرز وما في معناه كما قال الشارح (قوله اي محرم كان) اي كما لو نظر لعورة شخص ذير وغيره منه ولو سدا (قوله الا ان يدل عن كونه فيها) اي فان ذهل ولا بطلان هذا كله بما اجمع واعترضه الشيخ بر علي المساوي بأن النصوص تدل على ان البطلان في مجرد العمد من غير تفصيل بين كونه ينسى انه في الصلاة

(وعصى الرجل) (وصحت)

صلاته (ان لبس حريرا)

خالصا مع وجود غيره

واعاد بوقت كما مر كحرمة

لبسه بغيرها على رجل او

التحاف به او ركوب او

جلوس عليه ولو بحائل او

تبعالز وجته او في جهاد او

لحكمة الا ان يعين للدواء فانه

يجوز كتعليقه ستورا من

غير استناد وكذا البشخانة

المعلقة بلا مس وخط العلم

والخياطة به ويلحق بذلك

قيطان الجوخ والسبحة

وتجوز الارية في الحرب وفي

السجاف اذا عظم نظر

لان كان كاربعة اصابع

فلا يظهر الجواز والاربع

كراهة الخرز والورع التنزه

عن ذلك كله والاخرة

عند بل للمتنين (او لبس

ذهبا) خاتما وغيره لان

حمل ذلك بكم او حبيب (او

سرق او نظر محرما) اي

محرم كان وقوله (فيها)

تنازعه الافعال الثلاثة

الاتعمد نظر لعورة امامه

فيطلها وان ذهمل عن

كونه في صلاة كعورته

هو الا ان يذهل عن كونه

فيها وان لم يجدا الاسترا

لاحد فرجه

على المسامحة بحيث لو ازيل الحاجر لكان مسامتا ثم يحترق قلبه بذلك وحيث عرف القبلة في صلاته اول مرة كفا في ته بقیة عمره فليس المراد بالمسامحة لمن عذره انه لا تصح صلاته الا في مسجد ها واحترز بالأمن من المسايقة حين الالتحام مثلا فلا يجب عليه لاستقبال العين (فان) قدر على المسامحة ولكن (شق) عليه ذلك المرض او كبر ولو تكلف طلوع سطح لا أمكنه (ففي) جواز (الاجتهاد) في طلب العين ويسقط عنه طلب اليقين ونحوه نظرا الى ان القدرة على اليقين تمنع من الاجتهاد (نظر) اي تردد والراجح الثاني واما من لا قدرة له بوجهه كشديد مرض او زمن او مريوط فيتعين عليه الاجتهاد في العين اتفاقا واما مريض او مريوط او نحوهما لا يتردد على

التحول وليس ثم من يحوله
الى جهتها وهو يعلم الجهة
قطعا فهذا يصلى لغير
جهتها العجزه ولذا قلنا ومع
القدرة للاحتراز عن هذا
فالحاصل ان من عكة
اقسام الاول صحيح آمن
فهذا الابدله من استقبال
العين اما بان يصلى فى
المسجد او بان يطلع على
سطح ليرى ذات الكعبة
ثم ينزل فيصلى بها فان لم
يمكنه طلوع او كان بليل
استدل على الذات
بالعلامات اليقينية التى
يقطع بها حرما لا يحتمل
التفويض انه لو ازيل
الحجاب لكان مسامتا فان
لم يمكنه ذلك لم يحزله صلاة
الافى المسجد الثانى
مريض مثلا يمكنه جميع
ماسبق فى الصحيح لكن
يجهد ومشقة فهذا فيه
التردد الثالث مريض
مثلا لا يمكنه ذلك فهذا
يجتهد فى العين ظنا ولا
يلزمه اليقين اتفاقا الرابع
مريض مثلا يعلم الجهة
قطعا وكان متوجها لغير
البيت ولكنه لا يقدر
على التحول ولم يجد محولا

(قوله على المسامحة) اى على مسامحة البيت (قوله واحترز بالاً من من المسامحة حين الالتحام) اى ومن خائف من لص اوسيع واحترز بقوله والقدرة عن المريض الذى لا يقدر على التحول لجهتها والمربوط ومن هونحت الهدم فلا يشترط في حق هؤلاء استقبال العين ولا الجهة ولو كانوا بمكة وحينئذ يفصلون لاي جهة (قوله فان قدر) اى من بمكة (قوله لا يمكنه) اى المسامحة (قوله في الاجتهاد نظر) اى في جواز الاجتهاد على مسامحة العين ويسقط عنه الطلب بمسامحتها يقينا ومنعه من الاجتهاد على مسامحة العين وطلبه بالمسامحة يقينا تردد (قوله في طلب العين) اى في معرفة عين الكعبة (قوله ويسقط عنه طلب اليقين) اى الطلب بمسامحتها يقينا (قوله والراجع الثاني) اى وهو انه لا بد من مسامحة لها يقينا ولا يكفي الاجتهاد على مسامحة العين لا يقال سيأتي ان وجوب القيام بسقط بالمشقة مع انه ركن لا ناقول قديفوق الشرط الركن في القوة كما هنا وكلاستقبال فانه شرط في القرينة والنافلة والقيام انما يجب في القرينة (قوله واما من لا قدرته) اى على المسامحة اى بأن كان لا قدرة له على صعود السطح ليرى سمت الكعبة والحال ان له قدرة على التحول والاتصال لجهتها (قوله اقسام) اى اربعة (قوله اما بأن الخ) اى واستقبال العين اما بأن الخ (قوله فان لم يمكنه طلوع) اى لسكون السطح لاسلم له مثلاً ولم يجد سلباً يصعد به عليه (قوله استدل على الذات) اى على ذات البيت اى استدل على مسامحته (قوله يمكنه جميع ما سبق في الصحيح) اى انه يمكنه مسامحة البيت لكونه يمكنه الذهاب للمسجد والصلاة فيه او الصلاة في بيته مع قدرته على الصعود للسطح ليرى ذات الكعبة (قوله فهذا فيه التردد) اى قيل يكفي الاجتهاد على مسامحة العين لا تنفاد الحرج من الدين وقيل لا يكفي الاجتهاد بل لا بد من مسامحة عين الكعبة يقيناً لماعذته من القدرة وصوبه ابن راشد (قوله لا يمكنه ذلك) اى المسامحة مع قدرته على التحول والاتصال لجهتها (قوله ولا يلزمه اليقين) اى بالمسامحة لذات البيت بالفعل (قوله ولا يختص) اى هذا القسم الرابع (قوله فالأيس الخ) المراد به هنا من حزم او ظن عدم اتيان من يحوله حتى يخرج الوقت (قوله والراجح الخ) المراد به هنا من ظن اتيان من يحوله للقبلة قبل خروج الوقت (قوله والمتردد الخ) المراد به هنا من شك هل يأتيه احد يحوله للقبلة قبل خروج الوقت ام لا (قوله والا فالأظهر جهتها) اى ان الواجب استقبال جهتها قال ابن غاري ظاهراً ان هذا الاستظهار لا ينرشد ولم اجده له لافي البيان ولا في المقدمات وانما وجدته لابن عبد السلام وهو ظاهر كلام غيره واحد واجاب تت بأن ابن رشد في المقدمات اقتصر عليه ففهم المصنف من ذلك انه الراجع عنده وفي خش ان الاستظهار وقع لابن رشد في قواعد الكبرى فاطره اه بن (قوله خلافاً لابن القصار) اى القائل ان الواجب استقبال سمتها (قوله والمراد بسمت عيها) الاولى ان يقول والمراد باستقبال سمتها اى عيها عنده ان يقدر الخ اى لان سمتها هو عيها فلا معنى للاضافة وهذا جواب عما او رد على ابن القصار وحاصله ان من بعد عن مكة لم يقل احد ان الله اوجب عليه مقابلة الكعبة لان في ذلك تكليفاً بما لا يطاق وايضا يلزم على ذلك عدم صحة صلاة الصف الطويل فان الكعبة طولها من الارض للسماء سبعة وعشرون ذراعاً وعرضها عشرين ذراعاً والاجماع على خلافه وحاصل الجواب ان ابن القصار القائل بوجوب استقبال سمت ليس المراد عنده سمت الحقيقي كلاجتهاد لمن بمكة بل مراده سمت التقديرى كما بينه الشارح (قوله ان يقدر المصلى المقابلة والمحاذاة لها) اى وان لم يكن

فهذا كالتحائف من عدو ونحوه يصلى اغبر الجبهة لان شرط الاستقبال الامن والقدرة ولا يختص بمن بمكة لانه اذا
 جاز للعاجز والتحائف عدم الاستقبال بمكة فن بغيرها اولى ويأتى هنا فالآيس اوله والراجى آخره والمتروك وسطه (والا) يكن بمكة بل بغيرها
 اى وبغير المدينة وجامع عمر وبالقسطاط (فالظاهر) عندنا بن رشد (جهتها) اى استقبال جهتها اى الجهة التى هى فيها لا جهة ما خلافا
 لابن القصار والمراد: سميت حينها عنده ان يقدر المصلى المواجهة والمحاذاة

إذا الجسم الصغير كلما زاد بعده اتسعت جهته ففرض الرامة فاذا تخيلنا الكعبة مركزا خرج منه خطوط مجتمعة الاطراف فيه فكلما بعدت اتسعت فلا يلزم عليه بطلان الصف الطويل بل جميع بلاد الله تعالى على تفرقها تقدر ذلك وينبني على القولين لو اجتهدوا خطأ فعلى المذهب بعيد في الوقت وعلى مقابله بعيدا بدا (اجتهاد) اي بالاجتهاد وامان بالمدنية ١٧٧ او بجامع عمر وفيجب عليه استقبال

محراهما ولا يجوز الاجتهاد ولو انحرف عنهما ولو سيرا بطلت (كان نقضت) الكعبة ولم يبق لها اثر ولم تعرف البقعة جها الله من ذلك فانه يستقبل الجهة اتفاقا فكذا الغائب فهذا كالاستدلال على القول باستقبال الجهة (وبطلت) الصلاة (ان) اذا اجتهد به الجهة (خالفها) وصلى لغيرها متعمدا (وان صادف) القبلة في الجهة التي خالف اليها ويعيد ابدا اما وصلى الى جهة اجتهد به فبين خطوه فانه بعيد في الوقت ان استند بر او شرت او او غرب كافي المدونة لان انحرف سيرا (وصوب) مبتدأ خبره يدل اي ان جهة (سفر قصر لراكب دابة) متعلق بسدل ركبوا معتادا (فقط) راجع للقيود الاربعة اي لاحاضر ومسافرون مسافة قصر او عاص به وماش وراكب غير دابة كسفينة كما يأتي وراكب مقبوا بالجنب هذا ان

كذلك في الواقع وليس المراد انهم وان كثروا فكلهم يحاذي بناء الكعبة في الواقع حتى يلزم ما ذكر والحاصل ان كل واحد من الصف الطويل يقدر انه مسامت ومقابل للكعبة وان لم يكن كذلك في الواقع وليس المراد انه لا بد ان يكون كل واحد مسامتا لها في الواقع لانه يستحيل ان يكون الكل مسامتين لها واما على المشهور فالواجب على المصلي اعتقاد ان القبلة في الجهة التي امامه ولو لم يقدر انه مسامت ومقابل لها (قوله اذا الجسم الصغير الخ) الاولى حذف هذا الكلام الى قوله فلا يلزم الخ وذلك لان مفاد هذا الكلام ان الجسم الصغير اذا بعدت تحصل له مسامته للجهة الكبرى وحينئذ فالواجب انما هو مسامته عين الكعبة مسامته حقيقة ولا يكفي تقدير المقابلة والمحاذاة فالعلة المذكورة تنتج خلاف المطلوب فتأمل (قوله كعرض الرامة) اي وهو ما يرمونه بالسهام (قوله مجتمعة الاطراف فيه) اي في ذلك المركز وهو الكعبة (قوله فكلما بعدت) اي الخطوط عن المركز وقوله اتسعت اي الجهة (قوله فعلى المذهب) اي وهو قول ابن رشد الواجب استقبال جهتها بالاجتهاد وقوله وعلى مقابله اي وهو قول ابن القصار الواجب استقبال عينا بالاجتهاد قال بن الحق ان هذا الخلاف لا ثمرة له كما صرح به المازري وانه لو اجتهدوا خطأ فاعمالهم بعيد في الوقت على القولين واما ما قاله الشارح فهو غير صواب لان القبلة على كلا القولين قبلة اجتهاد والابدية عندنا انما هو في الخط في قبلة القطع وكان عبق التابع له الشارح اخذ ذلك مما هو في التوضيح عن عز الدين ابن عبد السلام وهو شافعي المذهب اه (قوله ولو انحرف عنهما ولو سيرا بطلت) اي لان كلا منهما قبلة قطع اي لان الاولى بالوحي والثانية باجماع جماعة من الصحابة نحو الثماني (قوله فانه يستقبل الجهة اتفاقا) اي سواء كان بمكة او غيرها كما قاله بعضهم وفي عبق اذا كان بمكة استقبل السميت باجتهاد وان كان بغير مكة استقبل الجهة باجتهاد فالقبلة على كل حال قبلة اجتهاد (قوله وصلى لغيرها متعمدا) اي واما وصلى لغيرها ناسيا وصادف فانظر هل يجري فيه ما جرى في الناسي اذا اخطأ من الخلاف او يجزم بالصحة لانه صادف وهو الظاهر (قوله فانه بعيد في الوقت) اي اذا كان اجتهد به مع ظهور العلامات وامان كان مع عدم ظهورها فلا إعادة كما قاله الباكي لانه مجتهد تخير واختار جهة صلى لها (قوله وصوب سفر قصر الخ) اي ان جهة السفر عوض للمسافر عن جهة القبلة في النوافل وان وترا واحرى ركعتا الفجر وسجدة التلاوة بشرط ان يكون سفره وصح قصر الصلاة فيه وان يكون راكبا لدابة ركو بامعتادا (قوله متعلق ببذل) اي وانما قدمه عليه لاجل جمع القيود بعضها مع بعض (قوله وراكب غير دابة كسفينة) اعلم ان قول المصنف لراكب دابة يحتمل انه احتزر عن راكب السفينة فقط كما هو المتبادر وحينئذ لو كان مسافرا راكبا للجل او لانسان جازله التنفل عليه لجهة سفره رهو الظاهر ويحتمل انه اراد بالدابة الدابة العرفية وحينئذ فلا يشمل الادعى فيكون كل من الادعى والسفينة محترزا عنه والاحتمال الاول هو الذي سلكه الشارح قال في المجل والظاهر ان الشرط ركوب الدابة وقت الصلاة وان كانت مسافة القصر لاتم الاسفينة (قوله بفتح الميم الاولى وكسر الثانية ما يركب فيه) اي واما الحمل بكسر الميم الاولى وقع الثانية فهو خاص بعلاقة السيف (قوله ونحوه) اي كحفه وعربة وتختروان (قوله ويسجد) اي على ارض الحمل ولا يومئ بالسجود كالراكب في غير محمل كذا قرر الشارح (قوله وان وترا) اي واولى ركعتا الفجر وسجدة التلاوة (قوله لا فرض) اي لا في صلاة فرض (قوله وان سهل الابتداء لها) اي بان كانت الدابة مقطوعة او واقفة (قوله حينئذ) اي حين اذ سهل الابتداء لها (قوله وجاهزه) اي للشخص في حال تنفله على الدابة (قوله وتحرر بل رجل) اي ولا يتكلم ولا ياتفت (قوله ويؤتى

(٢٣ - دسوقي اول)

لم يكن الراكب في محمل بل (وان) كان (محمل) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية ما يركب فيه من شتد ونحوه ويجلس فيه متر بعاو يركع كذلك ويسجد (بذل) اي عوض عن توجه القبلة (في) صلاة (نفل) فقط (وان) كان (وترا) لأفرض ولو كفائيا هذا اذا عسر الابتداء بالنافلة لليلة بل (وان) هل الابتداء لها (خلاف) لان حبيب في ايها الابتداء لها حينئذ وجازله ان يعمل ما لا يستغنى عنه من مسكن عنان وتحرر بل رجل وضرب بسوط و يوتى

هذا اذا كان المجتهد بصيرا بل (وان) كان (اعمى و) اذا لم يجزله التقليد (سأل عن الادلة) ليتهدى بها الى القبلة (وقلده غيره) اى غير المجتهد وهو الجاهل بالادلة او بكيفية الاستدلال بها اى يجب على غير المجتهد ان يقلد (مكلفا) عدلا (عارفا) طريق الاجتهاد لاصيبا وكافرا وفساقا وجاهلا (او) يقلد (محرابا) ولو لغير مصر (فان لم يجد) غير المجتهد مجتهدا يقلده ولا محرابا (او تحير) بجاء مهملة (مجتهد) بان خفيت عليه ادلة القبلة بحبس او غيم او التبت عليه (تحير) بجاء معجمة له جهة من الجهات ١٧٩ الاربع وصلى اليها صلاة واحدة وسقط

عنه الطلب لعجزه (ولو صلى) كل منهما (اربعا) لكل جهة صلاة (لحسن) عند ابن عبد الحكم (واختير) عند اللخمي والمعتد الاول وهذا اذا كان تحيره وشكه في الجهات الاربع والاربع ما يعتقده ليس بقبلة وصلى صلاة واحدة لغيره على الاول وكررها بقدر ما شك فيه على الثانى وكان الطاهر ان يقول وهو المختار لانه قول ابن مسلمة مخالفا به قول الكافة واستحسنه ابن عبد الحكم واختاره اللخمي لانه اختياريه من نفسه (وان تبين) لمجتهدا ومقلدا وكذا متحير بسميه فيما ينبغي (خطأ) يقينا او ظنا (صلاة) اى فيها (قطع) صلاته وجوبا (غير اعمى) (غير) (منحرف يسيرا) وهو البصير المنحرف كثيرا ويبدئ صلاته باقامة ولو قال قطع بصير منحرف كثيرا كان اوضح واخصر والانحراف الكثيران

اركان المساجد (قوله هذا) اى عدم جواز تقليد المجتهد لغيره (قوله وسأل عن الادلة) اى سأل عدلا فى الرواية عنها (قوله او يقلد محرابا الخ) طاهر المصنف التحير والطاهر انه يقدم تقليد المجتهد على محراب القرية الصغيرة ومحراب المصر على المجتهد قاله البساطى (قوله فان لم يجد غير المجتهد مجتهدا يقلده ولا محرابا) اى تحيره جهة الخ واما لو وجد ذلك المقلد من يقلده من مجتهد او محراب وترك تقليد ما ذكر واختاره جهة ترك لها نفسه وصلى لها كانت صلاته صحيحة ان لم يبين خطؤه فان تبين الخطأ فيها قطع حيث كان كثيرا وان تبين بعدها فقولان بالاعادة ابدا اوفى الوقت (قوله او التبت عليه) اى الادلة مع طهورها اى تعارضت عنده الامارات والاولى قصر التحير على هذا اى على من التبت عليه الادلة لانه هو الذى يختاره جهة من الجهات من اول الامر ولا يقلد غيره ولا محرابا واما من خفيت عليه الادلة فهذا حكمه كالمقلد كما للسند ونقله فى التوضيح عن ابن القصار وحينئذ فلا يختاره جهة الا اذا لم يجد مجتهدا يقلده ولا محرابا انظر بن (قوله ولو صلى اربعا لحسن واختير) اى ولا بد من جزم النية عند كل صلاة واعلم ان غير المجتهد يجب عليه ان يقلد اما مكلفا عارفا او محرابا فان لم يجد ففيل يختاره جهة يصلى لها صلاة واحدة وقيل يصلى اربعا لكل جهة صلاة واما المجتهد المتحير وهو الذى التبت عليه الادلة ففيه القولان المذكوران الا ان يجد مجتهدا فينبه ان ظهر صوابه او جهل وضاق الوقت (قوله وان تبين لمجتهد) اى اداه اجتهاده الى ان هذه الجهة جهة القبلة (قوله او مقلد) اى قد مكلفا عارفا فى جهة القبلة او قد محرابا (قوله وكذا متحير) اى اختار جهة يصلى اليها وقوله بسميه اى وهما المقلد اذا لم يجد مجتهدا يقلده ولا محرابا والمجتهد الذى التبت عليه الادلة (قوله خطأ يقينا او ظنا) احترر عما اذا شك بعد ان احرم يقين فانه يتأدى ويلى الشك الواقع فيها ثم فعل بمقتضى ما يظهر بعد من صواب او خطأ فان ظهر له بعد الفراغ منها الصواب فلا إعادة عليه وان ظهر بعد الفراغ منها الخطأ جرى على قوله بعدو بعدها اعاد فى الوقت انظر بن (قوله نص عليه فى المدونة) اى خلافا لما يفيد كلام بعد الشراح من ان التوجه للشرق والعرب من الانحراف اليسير والكثير انما هو التوجه لدر القبلة فهو ضعيف (قوله واما الاعمى مطلقا) اى سواء كان انحرافه يسيرا او كان كثيرا (قوله فان لم يستقبلا) اى بل اتم كل واحد صلاته على ما هو عليه بعد ظهور الخطأ (قوله بطلت فى المنحرف كثيرا) اى بطلت فى الاعمى المنحرف كثيرا وقوله وصحت فى اليسير فهما اى فى البصير والاعمى وما ذكره الشراح من البطلان فى الاعمى المنحرف كثيرا اذا ترك الاستقبال بعد علمه بالانحراف الكثير هو المعتمد لان الانحراف الكبير مبطل مطلقا مع العلم به سواء علم به من الدخول فيها او علم به بعد دخوله خلافا لعق القائل بعدم البطلان (قوله وبعدها اعاد) اى غير الاعمى وغير المنحرف يسيرا وهو البصير المنحرف كثيرا وانما وجب القطع على البصير المنحرف كثيرا اذا ظهر له الخطأ فيها ولم تجب عليه الاعادة اذا تبين له الخطأ بعدها لان ظهور الخطأ فيها كظهوره فى الدليل قبل بت الحكم وظهور الخطأ بعدها كظهوره فيه بعد بت الحكم ومعوم ان القاضي اذا ظهر له الخطأ فى الدليل قبل بت الحكم لا يسوغ له الحكم واذا حكم كان حكمه باطلا واذا ظهر له الخطأ فى الدليل بعد بت الحكم فقد نفذ الحكم ولا ينقض (قوله لا من لا يجب عليه القطع) اى فلا تدب له الاعادة (قوله فانه يقطع) اى فانه اذا تبين له الخطأ فى الصلاة يقطع هذا اذا كان بصيرا منحرفا كثيرا

يشرق او يغرب نص عليه فى المدونة واما الاعمى مطلقا او البصير المنحرف يسيرا (فيستقبلانها) و بينان على صلاتهما فان لم يستقبلا بطلت فى المنحرف كثيرا وصحت فى اليسير فهما مع الحرمة (و) ان تبين الخطأ (بعدها) اى بعد الفراغ من الصلاة (اعاد) ندبا من يقطع ان لو اطاع عليه فيها وهو البصير المنحرف كثيرا (فى الوقت) لا من لم يجب عليه القطع وهو الاعمى مطلقا والبصير المنحرف يسيرا وتوالت جهده الخ احتراز من قبلة القطع كن مكة او المدينة او مسجد عمر وبالقسط اى فانه يقطع ولو اعمى منحرفا يسيرا فان لم يقطع اعاد ابد

(وهل يعيد الناسي)
لمطلوبه الاستقبال اولجهه
قبلة الاجتهاد او التقليد
وانحرف كثيرا ثم تذكر
بعد الفراغ منها (ابدا)
واقصد بتشهيره ابن
الحاجب او في الوقت وهو
المعقول عليه (خلاف) واما
الجاهل وجوب الاستقبال
فيعيد ابدا اتفاقا كمن
تذكر فيها (وجازت سنة)
كوتر (فيها) اي في الكعبة
المتقدم ذكرها (وفي
الحجر) بكسر الحاء لانه
جزء منها وكذا ركعتا
الطواف الواجب وركعتا
الفجر وهذا مذهب
اشهب وابن عبد الحكم
قياسا على النفل المطلق
وهو ضعيف كافي توضيحه
والمعتد مذهب المدونة
وهو المنع في ذلك كله قيل
والمراد به الحرمة والراجح
الكراهة واجاب بعضهم
بان مراده بالجواز المضي
بعد الوقوع ولا خفاء في
بعده واما النفل المطلق
والراتب كاربعة قبل
الظهر والضحي وركعتا
الطواف المندوب بخارز بل
مندوب وقوله (لاي جهة)
راجع لقوله فيها فقط ولو
بلجهة بابها مفتوحا لا لقوله
وفي الحجر ايضا ثلاثتهم
جواز الصلاة لاى جهة

بل ولو اعمى منحرفا سيرا (قوله وهو) اي الوقت الذي يعيد فيه البصير المنحرف كثيرا اذا تبين له الخطأ بعد
الصلاة (قوله وهل يعيد الناسي لمطلوبه الاستقبال) وذلك بان كان يعلم ان الاستقبال واجب ثم انه ذهل
عن ذلك بان زال ذلك عن مدرسته فقط وصلى تاركا للاستقبال لذهوله عن حكمه فالمراد بالناسي الذاهل
لأنه ناسي حقيقة وهو من زال الحكم عن كل من حافظته ومدرسته والا كان هو الجاهل لو وجوب الاستقبال
الاتي انه يعيد ابدا قولا واحدا (قوله اولجهه قبلة الاجتهاد او التقليد) وذلك بان كان يعلم جهة القبلة
باجتهاد او بتقليد لمجهته ثم انه ذهل عن تلك الجهة وصلى لغير القبلة فتبين له الخطأ بعد الفراغ منها (قوله
ابدا) اي لان الشروط من باب خطاب الوضع لا يشترط فيها علم المكلف (قوله او في الوقت) اي وشهره ابن
رشد كما قرره شيخنا (قوله خلاف) محله في صلاة الفرض واما النفل فلاعادة ومحله ايضا اذا تبين الخطأ بعد
افراغ من الصلاة كما اشار له الشارح واما لو تبين فيها فاتم تبطل ويعيد ابدا قولا واحدا قاله شب رانظره مع
قول المصنف قطع غير اعمى الخ ومحله ايضا اذا كان ذلك الانحراف الذي تبين بعد الفراغ كثيرا واما لو كان
يسيرا فلاعادة اتفاقا (قوله واما الجاهل وجوب الاستقبال) وهو الذي لا يعلم ان الاستقبال واجب وغير
واجب فاذا صلى لغير القبلة كانت صلاته باطلة ويعيد ابدا اتفاقا كما قال ابن رشد في ما اذا جهل الجهة بان
علم ان الاستقبال واجب ولكن جهل عين الجهة فاختر له جهة وصلى اليها فتبين انه اخطأ وصلى لغير القبلة
والحكم ان صلاته باطلة ان كان هناك مجتهد يذمه او محراب لانه ترك ما هو واجب عليه من تقليد هما
وحينئذ يعيد ابدا وقيل انه يعيد في الوقت وان لم يوجد واحد منهما تخير كما مر اذا علمت هذا تعلم ان قول
خش جاهل الجهة كالتاسي في الخلاف المذكور محمول على ما اذا خالف جاهل الجهة ما هو واجب عليه من
تقليد مجتهد او محراب عند وجودهما واختار جهة وصلى اليها فتبين انه صلى لغير القبلة كذا قرره شيخنا (قوله
لانه) اي الحجر وقوله جزء منها اي من الكعبة (قوله وكذا ركعتا الطواف) اي الواجب (قوله وهذا) اي
ما ذكره المصنف من جواز السنة فيها (قوله قياسا) اي لما ذكر من السنة وقوله على النقل المطلق اي بجامع
عدم الوجوب والنقل المطلق جائز فيها اتفاقا (قوله وهو المنع في ذلك) اي لذلك كله اعني السنة وركعتي
الطواف والمراد بالمنع ابتداء والصحة بعد الوقوع (قوله والمراد به) اي بالمنع في كلام المدونة (قوله المضي بعد
الوقوع) اي وهذا لا ينافي الكراهة ابتداء (قوله بل مندوب) اي لصلاته عليه الصلاة والسلام فيها النافاة
بين العمودين اليمانيين وقد يقال صلاته عليه الصلاة والسلام فيها النافاة غير المؤكدة اذن في مطلق صلاة لانه
لماصلي فيها دل على ان استقبال حائط منها يكفي ولا يشترط استقبال جملتها واذا كفي استقبال الحائط في صلاة
من الصلوات فليكن الباقي كذلك فتأمل (قوله او شرق او غرب) اي استقبال المشرق او المغرب وظاهره انه
في هذه الحالة غير مستدبر للقبلة وهو كذلك لانها ماعلى جهة يمينه او يساره (قوله مع انه لايجوز) اي
ولا يصح ايضا عنده (قوله ونارعه بعض معاصريه) فيه ان المنازع له العلامة الشيخ طي محشي تت وهو
غير معاصره لان طي معاصر لعج وهو متأخر عن ح وعبارة طي قديما لاوجه لعدم صحته وعدم
جوازه في الحجر لاى جهة منه لنص المالكية كابن عرفة وغيره على ان حكم الصلاة في الحجر كالبيت وقد نصوا
على الجواز في البيت ولو لباه مفتوحا وهو في هذه الحالة غير مستقبل شيأ فكذا يقال في الحجر على ما يقتضيه
التنبيه اه قال بن وفيما قاله طي تطرفان كلام عياض والقرافي صريح في منع الصلاة الى الحجر
خارجه وصرح ابن جماعة بأنه مذهب المالكية خلافا للخمى وحينئذ نفع الصلاة فيه اعيار القبلة اولى
بلمنع وهذا لا يدفع نظاهر ابن عرفة وابن الحاجب مع ظهور التخصيص اه (قوله لا فرض) اي سواء
كان عينيا او كقائما كالخائزاة ثم انه على القول بغير ضيقها تعاد وعلى القول باستيقظها تعاد وعلى كل
حال لايجوز فعلها فيها (قوله فلايجوز فيها ولا في الحجر) اي يحرم وقيل بكره والحاصل ان كلام من
الفرض والسنة في فعله فيها خلاف بالكراهة والحرمة والراجح الكراهة في كل وتر يد السنة قولا بالجواز

واذا وقع فيها (فيعاد في الوقت) وهو في الظهرين للاصفرار (واول بالنسيان) اي جل بعضهم الاعادة في الوقت على الناسي واما العامدا او الجاهل فيعيد ابدا (و) اول (بالاطلاق) عامدا او ناسيا او جاهلا وهو المعتمد (وبطل فرض على ظهرها) فيعاد ابدا ومفهوم فرض جواز النفل وهو كذلك على مافي الجلاب قائلا لا بأس به لكن ان اراد به ما يشمل السنن ١٨١

تقدم انها كالقرض في عدم الجواز في الصلاة فيها على الراجح وان كان القرض يعاد في الوقت والصلاة فيها اخف من الصلاة على ظهرها كما هو ظاهر فن نص في الدين الفاسي صلى بطلان السنن وما لحق بها على ظهرها كالقرض فيخص مافي الجلاب بغير ذلك من النفل على ان ابن حبيب اطلق المنع وهو ظاهر ولما كانت صلاة القرض على الدابة باطلة الا في مسائل ذكرها بقوله (كالراكب) اي كبطلان صلاة فرض لراكب لانه كثير من فرائضها الغير عذر فلذا استثنوا ارباب الاعذار كما اشار به بقوله (الا لاتحتم) في قتال عدو كافر او غيره من كل قتال جائز (او) لاجل خوف من كسب) او لص ان نزل عنها فيصلي ايماء للقبلة في المستثنين بل (وان لغيرها) حيث لم يمكن التوجه اليها والتعين التوجه اليها واحترز بالاتحام من

قياسا على النفل المطلق (قوله واذا وقع) اي واذا فعل القرض فيهما (قوله وهو في الظهرين للاصفرار) اي وفي العشاءين لطلوع الفجر وفي الصبح لطلوع الشمس وهذا هو المنقول ومافي عقب نقلا عن ح ان المراد بالوقت الوقت المختار فهو استظهار منه (قوله اي جل بعضهم) المراد بن ابن يونس (قوله واول بالاطلاق) هذا التأويل للخمى (قوله وبطل فرض على ظهرها) اي على ظهر الكعبة (قوله فيعاد ابدا) اي على المشهور ولو كان بين يديه قطعة من حائط سطحها بناء على ان المأمور به استقبال جلة البناء لا بعضه ولا الهواء وهو المعتمد وقيل انما يعاد في الوقت بناء على كفاية استقبال الهواء البيت واستقبال قطعة من البناء ولو من حائط سطحه (قوله ومفهوم فرض جواز النفل) الاولى ومفهوم فرض عدم بطلان النفل وهو جائز على مافي الجلاب قائلا لا بأس به وهو مبنى على كفاية استقبال الهواء واستقبال قطعة من البناء ولو من حائط سطحه (قوله وان كان القرض يعاد في الوقت) اي والسنن لا تاحاد (قوله كما هو ظاهر) اي لانه اذا صلى فيها كان مستقبلا لحائط منها واذا صلى على ظهرها كان مستقبلا لهوائها والاول اقوى من الثاني (قوله وما لحق بها) اي من النوافل المؤكدة كركعتي الفجر وركعتي الطواف الواجب (قوله اطلق المسع) اي فقال وتمنع الصلاة على ظهرها وظاهره كانت فرضا ونفلا كان النفل سنة او لا مؤكدا او غير مؤكد فتحصل من كلام الشارح ان القرض على ظهرها ممنوع اتفاقا واما النفل ففيه اقوال ثلاثة الجواز مطلقا والجواز ان كان غير مؤكد والمنع وعدم الصحة مطلقا قال شيخنا وهذا الاخير اظهر الاقوال في تنبيهه سكت المصنف عن حكم الصلاة تحت الكعبة في حفرة وقد تقدم ان الحكم بطلانها مطلقا فرضا ونفلا لان ما تحت المسجد لا يعطى حكمه بحال الا ترى انه يجوز للجنب الدخول تحته ولا يجوز له الطيران فوقه كذا قرر شيخنا (قوله اي كبطلان صلاة فرض لراكب) اي صحيح بدليل قوله الاتي والامريض لا يطبق الخ ومحل البطلان اذا كان يصلي على الدابة بالايحاء او ركوع وسجود من جلوس واما لو صلى على الدابة قائما بركوع وسجود مستقبلا للقبلة كانت صحيحة على المعتمد كما قاله سند خلافا لفسخون وقد تقدم ذلك (قوله من كل قتال جائز) اي لاجل الدفع عن نفس او مال او حریم وهذا بيان لقتال العدو وغير الكافر (قوله او لاجل خوف من كسب) اولص ان نزل عنها قال عقب الحق هذا الخائف من سباع ونحوها على ثلاثة اوجه موقن بانكشاف الخوف قبل خروج الوقت وياأس من انكشافه قبل مضى الوقت وراج لانكشافه قبل خروج الوقت فالاول يؤخر الصلاة على الدابة لا آخر الوقت المختار والثاني يصلي عليها اوله والثالث يؤخر الصلاة عليها الوسطه (قوله فيصلي ايماء) اي بالايحاء ويومي للارض لا للقبلة بوس الدابة وقوله للقبلة اي حالة كونه متوجها للقبلة ان قدر على التوجه اليها (قوله وان لغيرها) اي القبلة (قوله من كسب) ادخلت الكاف اللص (قوله للاصفرار في الظهرين) اي وطلوع الفجر في العشاءين وطلوع الشمس في الصبح (قوله واما الملتحمة فلا إعادة عليه) اي ولوتين عدم ما يخاف منه بأن ظن جماعة اعداء فبعد الاتحام تبين انهم ليسوا اعداء والفرق بين الخائف من كسب والملتحم قوة الملتحم بور والنص فيه والخوف من لص او سبع مقيس عليه (قوله والاراكب لخصخاض) اي سواء كان حاضرا او مسافرا وفرض الرسالة ذلك في المسافر خرج مخرج العالب فلا مفهوم له ثم ان لخصخاض هو الطين المختلط بماء ومثل لخصخاض الماء وحده في التفصيل بين اطاقه النزول به وعدمه (قوله لا يطبق النزول به) اي لخوف غرقه كما قال الناصر والخوف غرقه او تلوث ثيابه كما قال تت (قوله فيؤدي فرضه) اي على الدابة بالايحاء حالة كونه مستقبلا للقبلة (قوله لزمه ان يؤذيها على الارض) اي قائما بالايحاء ويومي للسجود اخفض من الركوع ان كان لا يقدر على الركوع والاركع واوما

صلاة القسمه قائما لانصح على ظهر الدابة لا مكان النزول عنها (وان امن) اي وان حصل امان بعد القراع منها (اعاد الخائف) من كسب (وقت) للاصفرار في الظهرين ان تبين عدم ماخافه فان تبين ماخافه ولم تبين شيء فلا إعادة عليه كما يأتي في صلاة الخوف (والاراكب لخصخاض) اي فيه (لا يطبق النزول به) اي فيه وخشى خروج الوقت فيؤدي فرضه راكبا للقبلة فان اطاق النزول به لزمه ان يؤذيها على الارض ايماء للسجود اخفض من الركوع

ونشبه تلتطخ الثياب توجب صحة الصلاة على الدابة إيماء كما نقله الخطاب عن ابن ناجي عن مالك قال وهو المشهور انتهى بخلافه لا يقول عليه (أو) (المرض) يطبق النزول معه (و) هو (يؤتيها) أي صلاة الفرض (عليها) أي على الدابة إيماء (كالارض) أي كما يؤتيها على الارض بالإيماء وان كان الإيماء بالارض أتم (فلها) أي فيصلها للقبلة بعد ان توقف الدابة له في صورتي الخضخاض والمرض ويؤمى بالسجود للارض لا إلى كور راحته فان قدر على الركوع ١٨٢ والسجود بالارض ولو من جالس فلا تصح على الدابة وامام من

للسجود (قوله ونشبه تلتطخ الثياب) أي اذا صلى على الارض بالسجود وهو مبتدأ وقوله توجب صحة الصلاة على الدابة إيماء خبره وقوله على الدابة لا مفهوم له بل وكذا على الارض اذا كان غير راكب وهل تقيد الثياب بما اذا كان يفسدها العسل ام لا الثاني نقله ابن عرفة تصاو الاول نقله تخريجا وهو يفيد ضعفه قاله شيخنا (قوله بخلافه) أي وهو قول ابن عبد الحكم ورأه اشهب وابن نافع يسجد وان تلتطخت ثيابه وقوله لا يقول عليه أي خلافا لما في خش تبعا لعج من التعويل عليه وحاصل المسئلة انه اذا كان لا يطبق النزول عن الدابة لخوف الغرق فلا خلاف في صحة صلاته على الدابة بالإيماء وان خاف النزول من على الدابة لتلتطخ ثيابه فلا يباح له الصلاة بالإيماء على الدابة عند الناصر بل على الارض وعند تب يباح له صلاته بالإيماء على الدابة وهو المعتمد واما اذا كان يطبق النزول للارض او كان بالارض غير راكب وكان اذا صلى بالإيماء لا يخشى تلوث ثيابه وان صلى بالركوع والسجود يخشى تلوثها ففيه قولان قيل يباح صلاته بالإيماء على الدابة ان كان راكبا على الارض ان كان غير راكب وهو المعتمد وقيل لا بد من ركوعه وسجوده على الارض (قوله يطبق النزول معه) أي عن الدابة بقوله وهو يؤتيها أي والحال انه يؤتيها (قوله أي فيصلها للقبلة) يعني على الدابة (قوله فان قدر على الركوع والسجود بالارض) هذا مفهوم قوله وهو يؤتيها عليها كالارض (قوله فلا يصح على الدابة) أي ويتعين نزوله عنها وصلاته بالارض (قوله وامام من لا يطبق الخ) هذا مفهوم قوله يطبق النزول معه (قوله اذا لا يتصور ذلك) أي صلاته على الارض لان الفرض انه مريض لا يطبق النزول بالارض واذا نزل حصل له ضرر وليس معه من ينزله (قوله فحملها اللخمى والمأزرى على الكراهة) أي وهو المتبادر من اللفظ (قوله وابن رشد وغيره على المنع) أي وجه بعضهم لكن تأولها ابن ابي زيد بتأويل آخر فقال معنى قوله لا يعجبني أي اذا صلى حيثما توجهت به الدابة واما لو وقفت له واستقبل بها القبلة لجاز وهو وفاق قاله ابن يونس اه بن

لا يطبق النزول عنها فيصلها عليها ولا يعتبر كونه يؤتيها عليها كالارض اذ لا يتصور ذلك عادة (وفيها كراهة) الفرع (الاخير) من الفرع الاربعة أي المريض المؤدى على الدابة كالارض يكره له الصلاة على ظهرها واعترض بأنها لم تصرح بالكراهة وانما قال لا يعجبني فحملها اللخمى والمأزرى على الكراهة وابن رشد وغيره على المنع فلو قال وفيها في الاخير لا يعجبني وهل على الكراهة وهو المختار وعلى المنع وهو الاظهر تأويلان لا فاد ذلك * ولما نهى الكلام على شروطها شرع في بيان اركانها فقال

فصل فرائض الصلاة

أي اركانها واجزاؤها المترتبة هي منها خمس عشرة فريضة اولها (تكبيرة الاحرام) على كل مصل فرضا او نفلا ولو مأموما ولا يحملها عنه امامه كالفاتحة

فصل فرائض الصلاة (قوله فرائض الصلاة) من اضافة الجزء للكل لان الفرائض بعض الصلاة لان الصلاة هيئة تجتمعة من فرائض وغيرها (قوله خمس عشرة) أي وفافا بخلافه لان الطمأنينة والاعتدال وقع فيها خلاف والمراد بالفريضة ههنا ما توقف صحة الصلاة عليها لاجل ان يشمل صلاة الصبي لا ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه والاخر جرت صلاة الصبي (قوله على كل مصل) فلو صلى وحده ثم شئت في تكبيرة الاحرام فان كان شكه قبل ان يركع كبرها بغير سلام ثم استأنف القراءة وان كان بعد ان ركع فقال ابن القاسم يقطع ويعدى واذا تذكر بعد شكه انه كان احرم جرى على من شئت في صلاته ثم بان الطهر وان كان الشاك اماما فقال سحنون يغضى في صلاته واذا سلم سألهم فان قالوا له احرمت رجعت لقولهم وان شكوا اعاد جميعهم ذكره اللغاني اه من حاشية شيخنا والظاهر ان ما جرى في القدي جرى في المأموم (قوله عبارة عن النية والتكبير) أي عبارة عن مجموع الامرين (قوله ان قلنا انه) أي الاحرام النية فقط (قوله واصل الاحرام الخ) أي ثم نقل لفظ الاحرام للنية او لمجموع النية والتكبير لان المصلى يدخل بهما في حرمت الصلاة (قوله في الفرض للقادر) أي وامام في النقل فلا يجب القيام لها وكذا لا يجب في الفرض للعاجز عن القيام (قوله فلا يجزى ايقاعها) أي في الفرض للقادر على القيام جالسا او منقبا أي ولا قائما مستند العمد بحيث لو ازيل العمد انقطع والمراد بالقيام في كلام المصنف القيام استقلالاً

لان الاصل في الفرائض عدم الحمل جاءت السنة بحمل الفاتحة وتبقى ما عداها على الاصل واطافة تكبيرة الاحرام (قوله) من اضافة الجزء للكل ان قلنا ان الاحرام عبارة عن النية والتكبير ومن اضافة الشيء الى مصاحبه ان قلنا انه النية فقط واصل الاحرام الدخول في حرمت الصلاة بحيث يهرم عليه كل ما ينافيها (تنبيه) الصلاة مركبة من اقوال وافعال فجميع اقوالها ليست بفرائض الا ثلاثة تكبيرة الاحرام والفاتحة والسلام وجميع افعالها فرائض الا ثلاثة رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام والجلوس للشهادة والتبسم والسلام (و) تأييدها أي تكبيرة الاحرام في الفرض للقادر غيرة المسبوق فلا يجزى ايقاعها جالسا او منقبا (اليسبق)

(قوله ابتداءها) أي تكبيرة الاحرام (قوله وانما حال الانحطاط او بعده بلا فصل كثير) بأن لا يكون هناك فصل اصلاً او يكون هناك فصل يسير فهذه احوال ثلاثة (قوله فتأويلان) أي في فرضية القيام لتكبيرة الاحرام في حق وعدم فرضيته تأويلان وسببهما قول المدونة قال مالك ان كبر المأموم للر كوع ونوى به تكبيرة الاحرام اجزاء فقال ابن يونس وعبدالحق وصاحب المقدمات انما يصح هذا اذا كبر للر كوع من قيام وقال الباجي وابن بشير يصح وان كبر وهو راكع لان التكبير للر كوع انما يكون في حال الانحطاط فعلى التأويل الاول يجب القيام لتكبيرة الاحرام على المسبوق وهو المشهور وعلى الثاني يسقط عنه ثمان عجم ومن تبعه جعلوا ثمانية هذين التأويلين ترجع للاعتداد بالركعة وعدمه مع الجزم بصحة الصلاة وهو الذي يفهم مما في التوضيح عن ابن المواز ونحوه للمازري عنه واما ما جعل ثمة التأويلين ترجع لصحة الصلاة وبطلانها وهو الذي يتبادر من المؤلف وكثير من الائمة لابي الحسن وغيره لكن ما ذكره عجم اقوى مستنداً انظر من (قوله العقد) أي الاحرام فقط وقوله او هو والركوع اول ينوهما أي فهذه تسع صور فيها الخلاف في الاعتداد بالركعة وعدم الاعتداد بها مع الجزم بصحة الصلاة على ما قاله عجم واما النوى بالتكبير مجرد الر كوع لبطلت صلاته وان عمادى لحق الامام وكذا يقال فيما يأتي (قوله اول ينوهما) أي لانه اذا لم ينوشياً انصرف للاصل وهو العقد (قوله واما اذا ابتداء) أي التكبير (قوله او بعده بلا فصل) أي كثير بأن لا يكون هناك فصل اصلاً او كان فصل يسير فهذه ثلاثة احوال الركعة فيها بطلان اتفاقاً وسواء نوى في هذه الاحوال الثلاثة بالتكبير الاحرام فقط او هو والركوع اول ينوشياً فهذه تسع صور فيها الركعة باطلة اتفاقاً والصلاة صحيحة (قوله في القسمين) القسم الاول ما اذا ابتداء التكبير في حالة القيام والقسم الثاني ما اذا ابتداء حال الانحطاط وانما صححت الصلاة مع عدم الاعتداد بالركعة التي وقع فيها الاحرام اما اتفاقاً وعلى احد التأويلين مع ان عدم الاعتداد بها انما هو للخلل الواقع في الاحرام فكان الواجب عدم صحة الصلاة للخلل الواقع في احرامها بترك القيام له لان الاحرام من اركان الصلاة لا من اركان الركعة لانه لما حصل القيام في الركعة التالية لهذه الركعة فكان الاحرام حصل حال قيام تلك الركعة التالية فتكون اول صلاته فالشرط الذي هو ان يام مقارن للمشروط وهو التكبير حكماً وهذا بخلاف الركعة التي احرم في ركوعها فان الشرط لم يقارن فيها للمشروط لاحقيقة ولا حكماً لعدم وجوده كذا قال المازري قال المساوي ولا يخفى ما فيه من البعد وقد يقال انما حكموا بصحة الصلاة مراعاة لقول من يقوم ان القيام لتكبيرة الاحرام غير فرض بالنسبة للمسبوق وعدم الاعتداد بالركعة انما جاء للخلل في ركوعها حيث ادخل الفرضين الثاني في الاول قبل ان يفرغ منه لانه سرع في الثاني قبل تمام التكبير وعلى هذا فالقيام للتكبير انما يجب لاجل ان يصح له الر كوع قد ذكر الركعة اه بن (قوله فان حصل فصل) أي كثير بطلت أي الصلاة بتمامها في القسمين وتحت هذا صور ستة وذلك لانه اما ان يتدأ التكبير حالة القيام ويتمه بعد الانحطاط مع فصل كثير او يتدأ في حالة الانحطاط ويتمه بعده مع الفصل الكثير وفي كل امان ينوي بالتكبير الاحرام فقط او هو والركوع اول ينوشياً فهذه ستة فجملة صور المسئلة اربعة وعشرون (قوله خفي التعبير الخ) فيه نظر لان هذا هو ان القيام للاحرام ليس فرضاً في حق المسبوق اتفاقاً وان التأويلين في الاعتداد بالركعة وعدم الاعتداد بها ولبس كذلك بل التأويلان في فرضية القيام للمسبوق وعدم فرضيته له ويترفع عليهما الاعتداد بالركعة وعدم الاعتداد بها على ما قال عجم وصحة الصلاة وبطلانها على ما قال ح والاولى للشارح حذف هذا الكلام (قوله وانما يجزى الله اكبر) لما كان معنى التكبير التعظيم فيهم اجزاء كل ما دل على ذلك بين انحصار المجزى منه بقوله وانما يجزى الخ أي ان الماصلي لا يجزئه في تكبيرة الاحرام شيء من الالفاظ الدالة على التعظيم اللفظ الله اكبر لا غيره من الله اجل واعظم او اكبر او الاكبر للمل ولا النحل محل توقيف وقد قال عليه الصلاة واله الام صلواتكرايته وفي اصله ولم يردائه اقتض صلاية بهذه الكلمة ولا بها بغير العربية مع معرفته لسائر اللغات كما في شرح المواهب (قوله من فسي

ابتداءها حال قيامه
وانما حال الانحطاط او
بعده بلا فصل كثير
(فتأويلان) في الاعتداد
بالركعة وعدمه وهما
جاريان فيمن نوى بتكبيره
العقد او هو والركوع
اول ينوهما واما اذا ابتداء
حال الانحطاط وانما فيه
او بعده بلا فصل فالركعة
باطلة اتفاقاً واما الصلاة
فصحيحة في القسمين
فان حصل فصل بطلت
فيهما خفي التعبيران
يقول المسبوق وفي
الاعتداد بالركعة ان
ابتداء حال قيامه تأويلان
والا فكلما رجه الله في
غاية الاجال (وانما يجزى
الله اكبر) بتقديم الجلالة
ومدها مد طبيعي بالعربية
من غير

او العجمية (فان عجز) عن النطق بها الحرس او عجمة (سقط) التكبير عنه ككل فرض عجز عنه فان اتى بمرادفه لم تبطل فيما يظهر فان قدر على البعض اتى به ان كان له معنى (و) ثالثها (نية الصلاة المعينة) بان يقصد بقلبه اداء فرض الظهر مثلا والتعيين انما يجب في الفرائض والسنن والفجرون غيرهما من التوافل فلا يشترط التعيين فيكون فيه نية النافلة المطلقة وينصرف للمضحي ان كان قبل الزوال ولراتب الظهر ان كان قبل صلاته او بعده ولتجبة المسجد ان كان حين الدخول فيه وللتجهد ان كان في الليل وللإشفاق ان كان قبل الوتر (ولفظه) اي تلفظ المصلي بما يفيد النية كأن يقول نويت صلاة فرض الظهر مثلا (واسع) اي جائز بمعنى خلاف الأولى والأولى ان لا يلفظ لأن النية محلها القاب ولا مدخل للسان فيها (وان) تلفظ (مخالفا) اي خالف لفظه نية (فالعقد) اي النية بالثبوت هو المعبر

فصل بينهما) قال عبق ولا يضر زيادة واو قبل اكبر خلافا لاشافعية اه وقد تعقب ذلك بعضهم بقوله الطاهر انه مضر اذا لا يعطف الخبر على المبتدأ على ان اللفظ متعبد به ونحوه نقل على المستأوى اه بن نعم لا يضر ابدال الهمزة واو او لو غير العامة كاشباع الباء وتضعيف الراء على الطاهر في ذلك كله وامانية اكبر جمع كبير وهو الطبل الكبير فكفر وليحد من مدهمزة الجلالة فيصير استقفاها كذا في المجمع (قوله او مجردا بالعربية) بأن يقول الذات الواجبة الوجودا كبيرا والله اعظم واجل وقوله او العجمية اي تكديا اكبر (قوله فان عجز عن النطق) اي بالتكبير بالعربية جملة (قوله سقط التكبير عنه) اي ويكتفى منه بنية الدخول في الصلاة ولا يدخلها بمرادفه من لغة اخرى وكما يسقط عنه التكبير يسقط عنه القيام له على ما استظهره ابن ناجي (قوله فان اتى) اي العاجز عن الاتيان بها العربية وقوله بمرادفه اي من لغة اخرى (قوله لم تبطل فيما يظهر) اي قياسا على الدعاء بالعجمية ولوللقدار على العربية وقوله لم تبطل فيما يظهر اي خلافا لما في عبق من البطان (قوله ان كان له معنى) اي لا يبطل الصلاة سواء دل على ذات الله كأن لم يقدر الا على لفظ الله او على صفة من صفاته مثل بر بمعنى محسن وامان دل على معنى يبطل الصلاة فانه لا ينطق به مثل كبر او كبر وكذا اذا كان ما يقدر عليه لا يدل على معنى لكونه من الحر وف المفردة ثم ان ما ذكره الشارح من التفصيل بقوله اتى به ان كان له معنى والا فلا يأتي به طريقة العج وهي المعتمدة وقال الشيخ سالم اذا لم يقدر الا على البعض فلا يأتي به واطلق (قوله ونية الصلاة المعينة) في المواو ح عن ابن رشد ان التعيين لما يتضمن الوجوب والاداء والقرية فهو يغني عن الثلاثة لكن استحضار الامور الاربعة اكل اه بن قال في المجمع ولا يشترط في التعيين نية اليوم وما يأتي في الفرائض وان علمه ادون بو مهاصلاها نوايله فلكون سلطان وقتها خرج فاحتيج في تعيينها للملاحظة واما الوقت الحال فلا يقبل الاشتراك فتأمل اه (قوله انما يجب في الفرائض والسنن) اي الخمس والوتر والعيد والكسوف والخسوف والاستسقاء فلا يكفي في الفرائض نية مطلق الفرض ولا في السنن نية مطلق السنة فاذا اراد صلاة الظهر وقال نويت صلاة الفرض ولم يلاحظ في قلبه انه الظهر لم تجز وكانت باطلة وكذا يقال في السنن ويستثنى من قولهم لا بد في الفرائض من التعيين نية الجمعة عن الظهر فانها تجزى على المشهور بخلاف العكس والحاصل ان من ظن ان الظهر جمعة فتواها او ظن ان الجمعة ظهر فتواها فيه ثلاثة اقوال البطان فيهما والصحة فيهما والمشهور التفصيل ان نوى الجمعة بدلا عن الظهر اجزادون العكس ووجهه بان شروط الجمعة اكثر من شروط الظهر ونية الاخص تستلزم نية الاعم بخلاف العكس ولا يخلو عن تسميخ فان الجمعة ركعتان والظهر اربع فلا خصوص ولا عموم بينهما فتأمل وقد علمت ان الموضوع عند الالتباس لا عند التعمد فلا تجزى قول واحد للتلاعب والاولى عند الالتباس ان يحرم بما احرم به الامام لتصح صلاته اتفاقا فان خالف جرى فيه ما علمت من الخلاف (قوله بمعنى خلاف الاولى) لكن يستثنى منه الموسوس فانه يستحب له التلفظ بما يفيد النية ليدفع عنه اللبس كما في المواو وهذا الحل الذي حل به شارحنا وهو ان معنى واسع انه خلاف الاولى والاولى عدم التلفظ هو الذي حل به بهرام تبعاً لابي الحسن والمصنف في التوضيح وخلافه تقرير ان الاول ان التلفظ وعدمه على حد سواء ثانيهما ان معنى واسع انه غير مضيق فيه فان شاء قال اسلي فرض الظهر او اسلي الظهر او نويت ادخلي او نحو ذلك (قوله فالعقد هو المعبر) اي ويجب تمادي به عليها لانها صحيحة ويستحب له اعادة تلك الصلاة في الوقت مطلقا سواء تذكرك قبل الفراغ منها او بعدها وهذا هو الصواب كما في بن وانما استحب له الاعادة في الوقت مراعاة لمن يقول انه يعيد اداها لبطان الصلاة اذا خالف لفظه بنية نسيانا كما قاله زروق في شرح الارشاد (قوله فتلاعب) اي لانهما التصق تلاعبه بالصلاة صار بمنزلة المتلاعب فيها والطاهر ان الجاهل ملحق هنا بالعاقد كما قال شيخنا (قوله اتفاقا وقع في الإثناء) ما ذكره من ان الرفض في الإثناء مبطل اذ اتفاقه نظر فان الذي في التوضيح انه

وعلى أحدهم حين ان وقع بعد الفراغ منها وارجحها عدم البطان والصوم كالصلاة ثم شبه في البطان قوله (كسلام) اوقفه عقب اثنين من رابعة مثلا لظنه الاتمام ولا اتمام في الواقع (اوطنه) اي فان السلام لظنه الاتمام ١٨٥ ولم يكن منهما شئ في الواقع (فأتم)

يعنى احرم في الصورتين (بنقل) او فرض فالاولى لو قال فشرع بصلاة بطلت التي خرج منها يقينا واطنا (ان طالت) القراءة فيها شرع فيه بأن شرع في السورة بعد الفاتحة ولولم يركع (اوركع) بالانحناء ولولم يطل واذا بطلت في الصورتين فيتم النفل الذي شرع فيه ان اتسع وقت الفرض الذي بطل او عقد ركعة بسجديتها وان ضاق الوقت ويقطع الفرض المشروع فيسه ونذب الاشفاق ان عقد منه ركعة وانما وجب اتمام النفل دون الفرض ان عقد ركعة لان النفل اذا لم تقل باتمامه يفوت اذا لا يقضى وقيل ان اتمام الفاتحة طول ولولم يشرع في السورة فيجعل قوله اوركع على من لم تجب عليه الفاتحة فيكون قوله ان طالت محمولا على من لم يحفظها وقوله اوركع اذا لم يحفظها واستبعد (والا) بان لم تطل القراءة ولم يركع (فلا) تبطل ولا يعتد بما فعله بل يرجع للحالة التي فارق فيها الفرض فيجلس ثم يقوم ويعيد الفاتحة ويسجد بعد السلام وشبه في

مبطل على المشهور اطر بن (قوله وعلى أحدهم حين ان وقع بعد الفراغ منها) حاصله ان الرخص بعد الفراغ منها قيل انه يبطلها ورجحه القرافي وقيل انه لا يبطلها ورجحه سند وابن جماعة وابن راشد واللمخي (قوله والصوم كالصلاة) اي في بطلانه قولا واحدا اذ فرض في اثناء النهار واما اذ فرض بعد فراغه فقولا من مرجحان وارجحهما عدم البطان (قوله كسلام اوقعه) اي بالفعل (قوله ولم يكن منهما شئ) اي لم يكن هنالك اتمام ولا سلام في الواقع (قوله فأتم بنقل) انما سبب باتم دون احرم او شرع نظرا لكون احرامه بالنافلة وشروعه فيها اتعاما للصلاة الاولى في الصورة (قوله فالاولى لو قال الخ) اي لانه اظهر في افادة المراد (قوله التي خرج منها يقينا) اي وهي التي سلم منها بالفعل لظنه اتعاما وقوله واطنا اي والتي خرج منها طنا وهي التي ظن السلام منها لظنه اتعاما (قوله بأن شرع في السورة بعد الفاتحة) اي واما مجرد الفراغ من الفاتحة فليس طولًا كما قاله عجم وظاهره ان الشروع في السورة طول ولو درج في القراءة وان مجرد اتتمام الفاتحة ليس طولًا ولو مطلق في القراءة (قوله ولولم يطل) اي كما لو ركع بعد الفاتحة اوركع من غير قراءة لكون القراءة ساقطة عنه لعجزه عنها وانما يندب له الفصل بين تكبيره وركوعه فقوله اوركع اي ولو بدون قراءة كعاجز (قوله واذا بطلت) اي الصلاة التي خرج منها لكونه اطال القراءة فيها شرع فيه اوركع فيها شرع فيه وقوله في الصورتين اي ما اذا كانت الصلاة الاولى خرج منها يقينا واطنا (قوله فيتم النفل الذي شرع فيه) اي سواء تذكر بعد ان عقد منه ركعة او تذكر قبل عقدها ان كان وقت الفرض الذي بطل متسعًا بحيث يمكن ايقاع الفرض فيه بعد اتتمام النفل (قوله او عقد ركعة) اي من النفل وقوله وان ضاق الوقت اي وقت الفرض الذي بطل فان ضاق وقت الفرض والحال انه لم يعقد ركعة من النفل قطعه فالنفل يتسه في ثلاث حالات ويقطعه في حالة (قوله ونذب الاشفاق ان عقد منه ركعة) اي وكان وقت الفرض الذي بطل متسعًا والاقطع من غير اشفاق كما انه يقطعه من غير اشفاق اذا تذكر قبل ان يعقد ركعة من الفرض المشروع فيه كان وقت الفرض الذي بطل متسعًا ولا فقطع الفرض من غير اشفاق في ثلاث حالات ونذب الاشفاق في حالة (قوله وقيل ان اتتمام الفاتحة طول ولولم يشرع في السورة) هذا القول للشيخ ابراهيم اللقاني (قوله والا فلا تبطل) اي الصلاة التي خرج منها وقوله ولا يعتد بما فعله اي من الصلاة التي شرع فيها فرضا او نفلا والمراد بعدم الاعتداد به انه يلغى ذلك الذي عمله ويرجع للحالة التي فارق فيها الفرض (قوله فيجلس) اي بناء على ان الحركة للركن مقصودة كما هو المعتد (قوله ويعيد الفاتحة) اي التي قراها في الصلاة المشروعة فيها قبل رجوعه لفرضه الاول (قوله بل ظن انه في نافلة) اي وتحولت نيته اليها (قوله فلا تبطل) الفرق بين هذه المسئلة والمسئلة قبلها انه فيهما مقصد الخروج من الفرض لحصول السلام منه اوطنه وفي هذه لم يوجد منه قصد الخروج من الفرض وانما ظن انه في نافلة فتحولت نيته لذلك سهوا واما وتحولت نيته عمدًا فان قصد نيته رفع الفريضة ورفضها بطلت وان لم يقصد رفضها لم تكن نيته الثانية منافية للاولى كذا في ح عن ابن فرحون لكنه مخالف لما في المواق عند قول المصنف في الصوم ارفع نيته نهارا عن عبدالحق في النكاح من ان من حالت نيته الى نافلة عمدًا فلا خلاف انه افسده على نفسه اه فقد اطلق في العامد البطان ولم يفصل كما ذكر ابن فرحون وهو ظاهر فتأمل اه اطر بن وما ذكره الشارح من عدم البطان واجزاء ما صلى به النفل عن فرضه قول الشهاب واقدم المصنف عليه لترجيحه عنده ومقاله قول يحيى بن عمر من بطلان تلك الصلاة والحاصل ان من نحوأت نيته من فريضة الى نافلة فان كان عمدا فصلاته باطلة اتفاقا لكن من غير تفصيل عند عبدالحق وعلى تفصيل عند ابن فرحون وان كان سهوا فصلاته باطلة ندي يحيى بن عمر وجهه في عدمه وهو المعتمد قال شيخنا ونظر بذلك من ظن انه في العصر ونحوات نيته اليه بعد ان صلى من الظهر ركعتين ثم بعد ما صلى ركعتين بعد تحول نيته بين اليه في الظهر فقال الشهاب نجزيه صلاته وقال يحيى بن عمر لا تجزيه قال الشيخ (قوله او در ب) من باب نصر

(٢٤ - دسوقي اول) عدم البطان خمس مسائل فقال (كان لم يظنه) اي السلام بل ظن انه في نافلة بعد صلاة ركعتين مثلا فلا يبطل ويجزى به ما صلى به النفل عن فرضه (او عز ست) ناته اي غابت وذهبت بعد الاتان

فقليل انها لا تجب في شيء من الركعات بل هي سنة في كل ركعة للجل الامام لها وهو لا يحمل فرضا وبه قال ابن
شبلون وروى الواقدي نحوه عن مالك فقال عنه من لم يقرأ في صلاة لا إعادة عليه وقيل انها تجب وعليه
فاختلف في مقدار ما تجب فيه من الركعات على اقول اربعة فقليل انها واجبة في كل ركعة وهو الراجح
وقيل انها واجبة في الجل وسنة في الاقل وقيل انها واجبة في ركعة وسنة في كل ركعة من الباقي وهو قول
المعيرة وقيل انها واجبة في النصف وسنة في الباقي والمصنف اقتصر على قولين لتشهيهما لان القول
بوجوبها في كل ركعة قول مالك في المدونة وشهره ابن بشير وابن الحاجب وعبد الوهاب وابن عبد البر والقول
بوجوبها في الجل رجوع اليه مالك وشهره ابن عسكرو في الارشاد وقال القرافي هو ظاهر المذهب (قوله
الاتفاق القوان على ان تركها عمدا) اي كمالا او بعضا ولو في ركعة وقوله مبطل اي للصلاة للركعة فقط
وقوله لانها سنة الخ علة للبطلان على القول بانها واجبة في الجل وسنة في الاقل وما ذكره من بطلان الصلاة
باتفاق القولين فيه نظري عبق اندا تترك الفاتحة كلها او بعضها عمدا فعلى وجوبها في الجل قيل تبطل
الصلاة لانه ترك سنة شهرت فرضيتها واقصر عليه بعض شراح الرسالة وقيل لا تبطل ويسجد قبل السلام
وعليه الا خمي وهو ضعيف اذا محتمد انه لا سجود للعمد وعلى وجوبها بكل ركعة تبطل الصلاة وطعا
وكان الشارح نزل قول الا خمي منزلة لعدم اشد ضعفه (قوله محله في غير النائية) اي محله في الرباعية
والثلاثية واما النائية فلا يتأتى فيها القول بوجوبها في الجل وسنتها في الاقل ويتأتى فيها ما عد ذلك من نية
الافعال المتقدمة (قوله وان ترك آية منها سجد) هذا مرتب على كل من القولين السابقين اي وان ترك
من الفاتحة آية سهوا ولم يمكن تلافيها بان ركع سجدة قبل السلام باتفاق القولين فان ترك السجود بطلت
الصلاة واما ان امكنه تلافيها بان تذكر قبل ان يركع تلافيها فان ترك التلافي مع امكانه كان تركها عمدا
فتبطل الصلاة على كلا القولين x واعلم ان من قيل ترك الآيات قراءة بعض الفاتحة او كلها في حالة
القيام من السجود قبل استقلاله قائما فيسجد قبل السلام حيث فات التلافي وتصح صلاته فرضا كانت
او تلا هذا اذا كانت فرائضه في حالة القيام سهوا واما عمدا فتبطل لانه بمنزلة من ترك الفاتحة عمدا (قوله
او تركها كلها) اي في ركعة من ثلاثية او رباعية (قوله ولم يمكن التلافي) راجع لترك الآيات والاقول
والاكثر ولو تركها كلها كما ان قوله سهوا كذلك (قوله يسجد قبل سلامه) اي ولا يأتي بركعة بدل ركعة
النقص ولا يعيد تلك الصلاة هذا ظاهره وهو قول في المسئلة ولكن ظاهر المذهب انه اذا ترك الفاتحة كلا
او بعضا سهوا من الاقل ركعة من الرباعية او الثلاثية فانه يسجد قبل السلام ثم يعيد تلك الصلاة
احتياطا وهو الذي اختاره في الرسالة ونصها واختلف في السهو عن القراءة في ركعة من غيرها اي من غير
الصبح فقليل يجزئ عنه سجود السهو قبل السلام وقيل يلغيها ويأتي بركعة وقيل يسجد قبل السلام
ولا يأتي بركعة ويعيد الصلاة احتياطا وهو احسن ذلك ان شاء الله تعالى وهذا القول ايضا هو المشهور
فمن تركها من النصف ركعتين من الرباعية او واحدة من الثلاثية كما نقله في التوضيح عن ابن عطاء الله
خلافا لمن قال انه يلغي ما ترك من قراءة الفاتحة ويأتي بدله ويسجد بعد السلام وهو المشهور ايضا فمن
تركها من الجل كما ذكره ابن الفاكهاني خلافا لمن قال ياتي ما ترك من القراءة ويأتي بدله ويسجد بعد
السلام فنحصل ان من ترك الفاتحة سهوا فاما ان يتركها من الاقل او من النصف او من الجل وان المشهور
في ذلك كله انه ينادى ويسجد قبل السلام ويعيدها ندبا وما بل المشهور قولان اذا تركها من الاقل وقول
واحد اذا تركها من النصف او الجل والاعادة ابدية كما قال طفي والشيخ سالم وانما اعادها بمراعاة للقول
بوجوبها في الكل ويسجد قبل السلام مراعاة لقول المعيرة بوجوبها في ركعة وما فهمه نت وصح من ان
الاعادة في الوقت قال طفي فهم غير صحيح انظر بن (قوله ودكوع) اي انحناء ظهر بحيث تقرب راحته من
ركبته ان وضعهما بالفعل على آخر نخذه او بتقدير وضعهما على آخر نخذه ان لم يضعهما بالفعل عليه (قوله
او بتقدير الوضع الخ) هذا مني على ان وضع اليدين على الفخذين في الركوع ليس شرط بل مستحب فقط

الاتفاق القولين على ان
تركها عمدا مبطل لانها
سنة شهرت فرضيتها
(خلاف) محله كما يستفاد
من قوله او الجل في غير
الثنائية (وان ترك) الفذ
او الامام (آية منها) او اقل
او اكثر او تركها كلها
سهوا ولم يمكن التلافي بأن
ركع (سجد) قبل سلامه
ولو على انها واجبة في الكل
مراعاة للقول بوجوبها
في الجل فان امكن التلافي
تلافيها فان لم يسجد
او تركها عمدا بطلت ولو
تركها في ركعة من ثنائية
او في ركعتين من رباعية
سهوا نادى وسجد للسهو
واعاد ابدى احتياطا على
الاشهر (و) سابع
الفرائض (ركوع تقرب
راحته) تنبيه راحته وهي
بطن الكف والجمع راح
بغير تاء (فيه) اي في الركوع
(من ركبته) ان وضعهما
او بتقدير الوضع ان لم
يضعهما

وهو الذي فهمه سندوا وإباحته من المدونة خلافاً لفهمه الباجي والخمسي. تنها من الوجوب انظر بن
(قوله) فإن لم تقرب راحته منهما لم يكن ركوعاً الخ) انظر هل مقدار التقرب منهما أن يكون أطراف الأصابع
على الركبتين أم لا. وههنا مسألة وهي ما إذا حرم المسبوق خاف الإمام ولم ينحن إلا برفع الإمام فمعلوم أن
المأموم لا يعتد بتلك الركعة ولكن ينحني ساجداً ولا يرفع مع الإمام فإن رفع معه فإن صلاته لا تبطل ولا يقال
هو قاض في صلب الإمام لأننا نقول إنما يعاد قاضياً إذا كان ما يفعله يعتد به وهذه الركعة ليست كذلك قاله
خش في كبره (قوله) وهذه الكيفية أي التي ذكرها المصنف وهي انحناء ظهره بحيث تقرب راحته من
ركبتيه إن وضعهما أو بتقدير الوضع إن لم يضعهما (قوله) ونذب تمكينهما منهما أي فوضع اليدين على
الركبتين مستحب على المعتمد كما تقدم وتمكينهما منهما مستحب إن كان قصر تالم يزد على تسوية ظهره ولو
قطعت أحدهما وضع الأخرى على ركبتيها كفي الطرار لا على الركبتين معاً كما قال بعضهم (قوله) مفرقا
أصابعه أي لاجل أن يحصل زيادة التمكن (قوله) ونصبهما أي وضعهما معتدلتين من غير أن يراهما (قوله)
تقبل بتعمد تركه أي وإما أن تر كسهواً فيرجع محدداً حتى يصل لحالة الركوع ثم يرفع ويسجد بعد
السلام إلا المأموم فلا يسجد للجل الإمام لسهوة فإن لم يرجع محدداً ورجع قائماً لم تبطل صلاته مراعاة
لقول ابن حبيب إن تارك الرفع من الركوع سهواً رجع قائماً لا محدوداً تكرار الركوع (قوله) وسجود
الخ عرفه بعضهم بأنه مس الأرض أو ما اتصل به من ثابت بالجبهة اه واختار بقوله أو ما اتصل به من
بحوال السرير المعاق وبقوله من ثابت عن الفراش المنقوش جداً ودخل به السرير الكائن من خشب لأم
شرط نعم إجازة بعضهم للمريض وظاهر قوله أو ما اتصل به ولو كان أعلى من سطح ركبتي المصلي وذلك
كالمفتاح أو السبحة ولو اتصلت به والمحفوظة وهو كذلك نعم الأكمل خلافه هذا هو الظاهر مما في عقب وغيره
انظر المج (قوله) مستدير ما بين الحاجبين أي فلو سجد على ما فوق الحاجب لم تكف (قوله) إلى الناصية هو
شعر مقدم الرأس (قوله) أي على أسير أي على أقل جزء منها فلا يشترط في السجود الصاق الجبهة بتامها
بالأرض بل يكفي فيه الصاق أقل جزء منها (قوله) على أبلغ ما يمكنه أي بحيث تستقر منبسطة والحاصل أنه
يكفي الصاق جزء منها بالأرض ولو كان صغيراً وأما الصاقها على أبلغ ما يمكنه بحيث يلمسها كلها فهو مندوب
(قوله) لا ارتفاع العجزة عطف على استقرارها أي لا يشترط ارتفاع العجزة (قوله) وأعاد الصلاة أترك السجود
على أنفه أي سواء كان الترك عمداً أو سهواً (قوله) بوقت أي وهو في الظهرين للأصفرار وفي غيرهما
لأطولع هذا هو المعتمد خلافاً لمن قال بوقت اختياري ولعل مراده بالسبب للعصر قاله شيخنا (قوله) ولو في
سجدة واحدة أي من رابعة وقوله سهواً إذا دخل في حيز المبالغة فأول إذا كان عمداً (قوله) وسن على
أطراف قدميه وركبتيه تبع في التعبير بالسنة ابن الحاجب قال في التوضيح وكون السجود عليهما سنة
ليس أصح في المذهب غايته أن ابن القصار قال الذي يقوى في نفسه أنه سنة في المذهب وقيل إن
السجود عليهما واجب ووجهه قوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء قال العلامة
هـرام وعلى قول ابن القصار عول المصنف هنا اه بن (قوله) وركبتيه أي بأن يجعلهما على الأرض وكذا
يقال في قوله كيدي (قوله) كيدي قال ابن الحاجب وأما اليدان فقال سجنون أن لم يرفع يديه بين
السجدتين فقولان قال في التوضيح يخرج في وجوب السجود على اليدين قولان من القوانين اللذين
ذكرهما سجنون في بطلان صلاة من لم يرفع يديه عن الأرض فعلى البطلان يكون السجود عليهما واجبا
وعلى عدم البطلان فلا يكون واجبا وقد صحح سند القول بعدم الإعادة فقول المصنف على الأصح راجع لما
بعد الكاف على قاعدته الأكثرية إشارة لتصحيح سند وقال إن راجع لما بعد الكاف ولما قبلها فيكون
إشارة لما قاله ابن القصار فيما قبلها أيضا (قوله) وجوب ذلك أي بوجوب السجود على أطراف القدمين
والركبتين والكفين فإن ترك شيئا من ذلك اطلت (قوله) وهل هو أي السجود على الأمور الثلاثة
المذكورة (قوله) استظهر الأول فيهما أي في الأئمة هما من وهذا إشارة إلى الشيخ أحمد الزرقاني الظاهر

ظهره وعنقه فلا يتكسر
رأسه ولا يرفعه (ونذب
تمكينهما) أي الراحتين
(منهما) أي من ركبتيه
مفرقا أصابعه (ونصبهما)
أي ركبتيه ولا يبرزهما
قليلا (و) تأمنا (رفع منه)
أي من الركوع قبطل
بتعمد تركه (و) ناسعها
(سجود على جبهته) وهي
مستدير ما بين الحاجبين
إلى الناصية أي على أسير
جزء منها ونذب الصاقها
بالأرض أو ما اتصل بها
كسرير على أبلغ ما يمكنه
وكره شدها بالأرض بحيث
تظهر أثره في جبهته ويشترط
استقرارها على ما يسجد
عليه فلا يصح على ثوب أو
قطن إلا إذا ارتفع
العجزة عن الرأس بل
ينذب (وأعاد) الصلاة
(أترك) السجود على (أنفه)
بوقت ولو في سجدة
واحدة سهواً مراعاة للقول
بوجوبه والأفهم مستحب
على الراجح ولا إعادة
لمستحب (وسن) السجود
(على أطراف قدميه) بأن
يجعل صدرهما على الأرض
رافعا عقبيه (و) على
(ركبتيه كيدي) أي كفيه
(على الأصح) فإن سجد
وظهور القدمين على
الأرض واجبيهما أو رافعا
ركبتيه عنها أو واضعا

كفيه على ركبتيه فلا يبطل وقال النباهي وجوب ذلك هل هو سهواً أم لا؟ هذه رخصته وهل ما ذكره سنة في كل ركعة أو في المجموع استظهر
الأول فهما فترتب السجود

أقله حركة لسان واعلاه
اسماع نفسه فقط (بمحلها)
اي حال كون كل من الجهر
والسر كائنا في الجهر الصبح
محله ومحل والجمعة واولئنا
المغرب والعشاء ومحله السر
ماعد ذلك (و) الخامسة
(كل تكبيرة) اي كل فرد من
التكبير سنة (الاحرام)
فانه فرض (و) السادسة
(سمع لمن حمده لامام
وفذ) حال الرفع من الركوع
اي كل واحدة سنة على الاظهر
(و) السابعة (كل تشهد)
اي كل فرض منه سنة
مستقلة ولا تحصل السنة
الا بجمعيه وآخره ورسوله
(و) الثامنة (الجلوس الاول)
يعني ما بعد الجلوس السلام
(و) التاسعة (الرائد على
قدر السلام من) الجلوس
(الثاني) يعني جلوس السلام
الى عبده ورسوله ونذب
الجلوس للدعاء وفي نذبه بالصلوة
على النبي وسنته الخلاف
ووجب للسلام فاطرف له
حكم المظروف (و) العاشرة
الرائد (على) قدر (الطمأنينة)
الفرض ويطلب تظويل
الركوع والسجود عن الرفع
منهما (و) الحادية عشرة
(ردمة) ادركته مع الامام
ركعة (على امامه) مشيرا
له بقلبه لا برأيه ولو امامه

حقها السر والجهر لان صوتها كالعودة وربما كان في سماعه فتنه كذا في عقب وخش وفيه نظير بل جهرها
مرتبة واحدة وهو ان تسمع نفسها فقط وليس هذا سرا لها بل سرها مرتبة اخرى وهو ان تحرك لسانها
فليس لسرها اعلى وادنى كما ان جهرها كذلك هذا هو الذي يدل عليه كلام ابن عرفة وغيره وعليه فاذا
اقتصرت على تحريك لسانها في الصلاة الجهرية تسجدت قبل السلام انظر ابن (قوله اقله) اي بالنسبة للرجل
حركة لسان واعلاه اسماع نفسه هذا اصطلاح الفقهاء والانا التحقيق ان اعلى السر هو افواه وهو ان يدغم فيه
جدا وادناه عدم المبالغة فيه فاندفع ماناله بن من ان في الكلام قلبا والاصل اعلى السر حركة اللسان واقله
اسماع نفسه (قوله بمحلها) اي ان كل واحد منهما سنة في محله لان كل واحد منهما سنة في كل ركعة ولا
يشكل على هذا ما يأتي من السجود لترك احدهما في الفاتحة من ركعة لانه ترك لبعض سنة له بال وترك البعض
الذي له بال كترك الكل (قوله اي كل فرض من التكبير سنة) اشار بهذا الى ان المراد بالكل في كلام المصنف
الكل الجمعي فيكون ما شيا على طريقة ابن القاسم ويحتمل ان يكون المراد الكل الجمعي فيكون ما شيا على
قول اشهب والابهرى والاحتمال الثاني انما يأتي اذا قرئ بالهاء لا بالتاء وينبغي على الخلاف السجود لترك
تكبيرتين سهوا على الاول دون الثاني وبطلان الصلاة ان ترك السجود لثلاث على الاول دون الثاني (قوله
وسمع الله لمن حمده) عطف على تكبيرة اي وكل سمع الله لمن حمده فهو ماش على ان كل تسمعة سنة وهو قول
ابن القاسم في المدونة وهو المشهور ويحتمل انه عطف على كل تكبيرة اي ويجموع سمع الله لمن حمده فيكون
ما شيا على قول اشهب والابهرى (قوله وكل تشهد) اي ولو في سجود السهو ويكره الجهر به كافي كبير خش
(قوله اي كل فرد منه سنة مستقلة) هذا هو الذي شهره ابن بري خلافا لمن قال بوجوب التشهد الاخير
وذ كر اللخمى قولوا بوجوب التشهد الاول ونسهر ابن عرفة والفايضاني ان مجموع التشهدين سنة واحدة
ولا فرق بين كون المصلي نذرا او اماما او مأثما وما الا انه قد يسقط الطاب به في حق المأموم في بعض الاحوال
كنسبانه حتى قام الامام من الركعة الثانية فليقم ولا يسهو وامان سى التشهد الاخير حتى سلم الامام
فانه يشهد ولا يدعو ويسلم وسواء تكرر ترك التشهد قبل اصراف الامام عن محله او بعد اصرافه عن محله
كما ذكره ح في سجود السهو الا عن النوادر عن ابن الماسم خلافا لما في عقب وتبعه شيعنا من انه ان
تذكر ترك التشهد قبل اصراف الامام عن محله فانه يشهد وان تذكر بعد اصرافه عن محله فانه يسلم
ولا يشهد (قوله ولا تحصل السنة الا بجمعيه) اي لا ببعضه خلافا لبعضهم (قوله وآخره ورسوله) اي
واوله التحيات لله (قوله يعني ما بعد الجلوس السلام) اي ان كل جلوس من الجلوسات غير الاخير سنة ففراد
المصنف بالجلوس الاول ما بعد الاخير (قوله والرائد على قدر السلام) اي والجلوس الزائد على قدر السلام
حالة كون ذلك الزائد من الجلوس الثاني (قوله يعني) اي بالجلوس الثاني جلوس السلام سواء كان او لا
او انما او نال او رابعا (قوله الى عبده ورسوله) اي الكاش ذلك الجلوس الى عبده ورسوله وقد بين السارح
بهذا ما في كلام المصنف من الاجمال فان طاهره ان الجلوس الثاني كله سنة ما بعد الجهر الذي يقع فيه السلام
وليس كذلك وحال له ان كلام المصنف محمول على ما اذا انتصر في ذلك الجلوس على التشهد ولم يزد عليه دعاء
ولا زيادة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ونذب الجلوس للدعاء) اي ما لم يكن بعد سلام الامام والا كان
كل من الدعاء والجلوس منه مكروها (قوله والرائد على الطمأنينة) قال بعضهم انظر ما قدر هذا الزائد في
حق الفذوالامام والمأموم قال شيخنا والطاعر انه يصدر بعدم التقاض بئشي آخر رهوان الزائد على
الطمأنينة على نحو متوفا يطلب به الطويل وفي غيره كل ركوع والسجدة الاولى ام لا وكلام
المؤلف يقتضي انه سواء فيها ما كان ان يذكره شيخنا انه ليس مستويا بل هو فيما يطلب به الطويل
كالركوع والجلوس كونه في الاصل فيه الطويل كالرفع منهما وعلى ذلك درج اراح حيث
قال في بيان ما رتب العلامة من حله في غير الزائد على الطمأنينة سنة فقال انظر من

على ان الزائد عليها سنة ونص اللخمي اختلف في حكم الزائد على اقل ما يقع عليه اسم الطمأنينة فقبيل فرض
موسع وقيل نافلة وهو الاحسن وهكذا عباراتهم في ابي الحسن وابن عرفة وغيرهما اه (قوله ثم يسن رده
على يساره الخ) عبر بتم اشارة الى ان ردا المقتضى على امامه مقدم على رده على من على يساره وهو المشهور
ومقابل ما قاله بعضهم من عكس ذلك (قوله وبه احد) اى والحال ان في يساره احدا من الماء ومين ادرك
ركعة مع امامه وهذا يشمل ما اذا كان من على اليسار مسبوقا او غير مسبوق وقوله وانصرف الخ فيما اذا
كان غير مسبوق والراد عليه مسبوق وظاهر قوله وبه احد مسامته له لا تقدمه او تأخره عنه وظاهره ايضا
قرب منه او بعد وظاهره ايضا حال بينهما حال كعمود او كرسى ام لا قاله شيخنا (قوله وانصرف) اى
ولو انصرف الخ اى هذا اذا كان كل من الامام ومن على اليسار باقيا بل ولو انصرف كل منهما (قوله وجهر
بتسليمه التحليل) اى واما الجهر بتكبير الاحرام فهو مندوب لكل مصل اماما او مأموما او فذا واما الجهر
بغيرها من التكبير فيندب للامام دون غيره فالافضل له الاسرار به ولعل الفرق بين تكبيرة الاحرام حيث
ندب الجهر بها وتسليمه التحليل حيث سن الجهر بها قوة الاولى لانها قد صاحبها النية الواجبة جزما
بخلاف الثانية ففي وجوب النية معها خلاف وايضا انضم لتكبيرة الاحرام رفع اليدين والتوجه للقبلة مما
يدل على الدخول في الصلاة (قوله كفضما يظهر) في بن ظاهر التوضيح عدم جهر الفذ بها ونصه قال
بعضهم التسليمه الاولى تستدعى الرذ واستدعاؤه يقتصر للجهر وتسليمه الرذ لا يستدعى به رذ فذلك لم يقتصر
للجهر اه ومعلوم ان سلام الفذ لا يستدعى رذا فلا يطلب منه جهر اه كلامه (قوله بتسليمه التحليل)
اى بالتسليمه التى يحل بها كل ما كان ممنوعا في الصلاة (قوله وان سلم المصلى) اى عمدا او سهوا وقوله مطلقا
اى سواء كان فذا او اماما او مأموما وحاصل ما ذكره الشارح من التفصيل ان المصلى اذا سلم او لا على يساره
ثم تكلم او فعل فعلا منافيا للصلاة كاهكل او شرب فلا يخلو اما ان يكون سلامه او لا على يساره بقصد التحليل
او بقصد الفضيلة او لم يقصد شيئا فان كان بقصد التحليل لم تبطل صلاته لانه اعفاه التيا من بتسليمه
التحليل وهو مندوب وان كان سلامه على يساره او لا بقصد الفضيلة ولو كان او يا ايه يأتى بتسليمه اخرى
بعد هذا التحليل بطلت صلاته بمجرد السلام وان لم يتكلم لتلاعبه وان لم يقصد سلامه على يساره او لا
لا التحليل ولا الفضيلة كانت صلاته صحيحة ان كان فذا او اماما او مأموما ليس على يساره احد لان الغالب
قصده بذلك السلام الخروج من الصلاة وان كان مأموما على يساره احد فان سلم التحليل عن قرب وكان
كلامه قبله سهوا فصلاته صحيحة وان سلم التحليل عن بعد او كان كلامه قبله عمدا بطلت صلاته وهذا التفصيل
للخمي جاع به بين قول الزاهي بالبطلان ومطرف بعدم البطلان فيمن سلم عن يساره غير فاصد تحليل
ولا فضيلة وتكلم قبل سلامه عن يمينه سواء كان عامدا او ساهيا وما ذكرناه من انه اذا سلم على يساره او لا ناويا
الفضيلة فان صلاته تبطل بمجرد سلامه ولو كان ناويا للعود للتحليل هو ما صرح به ابن عرفة واقتصر عليه ح
واختاره عج قائلا ان القواعد تقتضى ذلك ولكن مقتضى كلام التوضيح والشارح بهرام اعنا ما قاله
للخمي وحاصله انه ان سلم على يساره او لا بقصد الفضيلة فان كان غير فاصد العود لتسليمه التحليل على يمينه
فصلاته باطلة بمجرد سلامه وان سلم ناويا للعود فان عاد عن قرب من غير فصل بكلام عمدا فالصحة وان فصل
بكلام عمدا او لم يحصل كلام ولكن حصل طول فالبطلان وعلى هذا القول اقتصر في الميج ومسل ما اذا سلم
بقصد لفضيلة ناويا للعود للتحليل في التفصيل المذكور ما اذا سلم على يساره بقصد الفضيلة معتقدا سلم
او لا تسليمه التحليل فان عاد لالتحليل عن قرب قبل ان يتكلم عمدا صححت والا فلا (قوله لامام وذن اى سواء
كانت الصلاة فرضا او نفلا وسجود سهوا وتلاوة (قوله لان امامه ستره) هذا قول مالك في المدرنة وقوله
اولان ستره الامام الخ هذا قول عبد الوهاب واختلف هل معناهما واحد ران لخلاف افطى وحينئذ في
كلام مالك حذف مضاف والتقدير لان ستره امامه ستره له والمعنى مختلفا بالخلاف حقيق وحينئذ يبق
كلام الامام على ظاهره وعليه فيجتمع على قول مالك المرور بين الامام وبين اصف الذى خلقه كما يجمع المرور

(ثم) يسن رده على
(يساره وبه احد) اى من
المأموين ادرك ركعة مع
امامه ولو صبيا او انصرف
كل من الامام والمأمو
وهذه هي السنة الثانية
عشرة (و) الثالثة عشرة
(جهر) لرجل من امام
ومأموم كفضما يظهر
(بتسليمه التحليل فقط)
دون تسليم الرذ بل يندب
السرفه (وان سلم) المصلى
مطلقا (على اليسار) بقصد
التحليل (ثم تكلم) مثلا
(لم تبطل) صلاته لانه اعفا
فاته فضيلة التيا من وكذا
ان لم يقصد شيئا وهو غير
مأموم على يساره احد
لان الغالب قصد الخروج
من الصلاة لان نوى
الفضيلة قبطل بمجرد
تلاعبه بخلاف مأموم
على يساره احد ان لم يتكلم
او تكلم سهوا وسلم التحليل
عن قرب وسجد بعده فان
طال بطلت (و) الرابعة
عشرة (ستره) اى نصبها
امامه خوف المرور بين
يديه والمعتمد استحبابها
(لامام وفذ) لامأموم
لان امامه ستره له اولان
ستره الامام سره له

بينه وبين سترته لانه مرور بين المصلي وسترته فيهما او يجوز المرور بين الصف الذي خلقه والصف الذي بعده لانه وان كان مروراً بين المصلي وسترته لان الامام ستره للصفوف كلها لان الله قد حال بينهما حائل وهو الصف الاول فالامام ستره لمن يليه حساً وحكماً ومن بينه وبينه فاصل ستره حكماً لا حساً والذي يمتنع فيه المرور الاول والثاني واماعلى قول عبد الوهاب من ان ستره الامام ستره لهم فيجوز المرور بين الصف الاول وبين الامام لان ستره الصف الاول انما هو ستره الامام لا الامام نفسه وقد حال بين الصف الاول وسترته الامام كما يجوز المرور بين بقية الصفوف مطلقاً والحق ان الخلاف حقيقى والمعمد قول مالك كما قال شيخنا قال في الميج والميت في الجنائز كاف ولا ينظر للقول بنجاسته ولا انه ليس ارتفاع ذراع للخلاف في ذلك كالمشيخ عجم (قوله ان خشيا مروا بين يديهما) اى ولو بجوان غير عاقل كهرة (قوله ولوشك) اى هذا اذا خرم او ظن المرور بين يديه بل ولوشك في ذلك لان توهمه (قوله لان لم يخشيا) اى فلا يطلب بها وذلك كما لو كان يصلى بصحراء لا يمر بها احد او بمكان عال والمرور من اسفله وما ذكره المصنف من التفصيل هو المشهور قال مالك في المدونة ويصلى في موضع يأمن فيه من مرور شئ بين يديه الى غير ستره ابن ناجي ما ذكره هو المشهور وقال مالك في العتبية يؤمر بها مطلقاً واختاره اللخمي وبه قال ابن حبيب وهو مقابل المشهور انظر ح (قوله و اشار لصفتهما) اى التى لا تجزى بدونها وكذا يقال في قدرها (قوله لا كسوط) ادخلت الكاف الجبل (قوله في غلط ربح) اى ان اقل ما تكون ان تكون في غلط ربح فأولى ما كانت اغلظ منه واما لو كانت ادنى من غلظ الرمح فلا يحصل بها المطلوب (قوله وطول ذراع) اى من المرفق لا آخر الاصبع الوسطى والمراد انه لا بد فيها ان تكون طول ذراع فاكثرى الارتفاع بين يديه كفى بن (قوله لادابة) اى فلا تحصل السنة او المندوب بالاستتار بها (قوله وثبت بربط) اى والا فلا تحصل السنة بالاستتار بها لعدم ثباتها (قوله جعله عينا او شماليا) اى ويكره ان يجعله مقابلاً لوجهه (قوله ولا خط) هذا وما بعده في كلام الشارح محترز قوله في غلط ربح وطول ذراع (قوله كنائهم) اى فهو مشغل باعتبار ما يعرض له من خروج شئ منه يشوش على المصلي او كشف عورته (قوله ولا بكافر) اى واما بغيره فيجوز حيث كان غير مواجه له (قوله وفي المحرم) اى وفي الاستتار بظهر المحرم قولان والراجح منه الجواز وعدم الكراهة والحاصل ان الاستتار بالشخص المواجه له مكروه مطاقاً واما الاستتار بظهره فان كانت امرأة اجنبية او كافراً او مأبوناً فالكراهة وان كان رجلاً غير كافر جاز من غير كراهة وان كانت امرأة محرماً قولان والراجح الجواز (قوله ثم الاربع الخ) اعلم انه اختلف في حریم المصلى الذى يمنع المرو فيه قال ابن هلال كان ابن عرفة يقول هو لا يشوش عليه المرو فيه ويحده بنحو عشرين ذراعاً يؤخذ ذلك من تحديده مالك حریم البئر بما لا يضر تلك البئر بحفر بئر اخرى ثم اختار ما لابن العربي من ان حریم المصلى مقدار ما يحتاجه لقيامه وركوعه وسجوده وقيل انه قدر رمية الحجر او السهم او المضاربة بالسيف اقوال (قوله واثم ما بين يديه) اى امامه فيما يستحقه اى وهو حریم المتقدم تحديده وللمصلى دفع ذلك المار بين يديه دفعاً خفيفاً لا يشغله فان كثرا بطل صلاته ولو دفعه فأثلف له شيئاً كالأمر خرق ثوبه او سقط منه مال ضمن على المعتمد ولو دفعه دفعاً أذوناً فيه كما قاله ابن عرفة ولو دفعه فأت كانت ديتة على عاقلة دافعه على المعتمد لا ندماً كان أذوناً له فيه في الجسلة صار كالخطأ فالدالم يقتل فيه وكانت الدية على العاقلة وقيل يكون هدراً وقيل الدينة في مال اندفع انظر ح (قوله وكذا تناول آخر شيئاً) اى وكذا تناول تناول آخر شيئاً بين يدي المصلى وقوله او يكلم آخرى بأن يكلم من على احد جانبي المصلى شخصاً يجانبه الاخر (قوله ان كان المار ومن الحق به مندوحة) حاصلة ان المصلى اذا كان في غير الموضع جد الحرام فان كان للمار بين يديه مندوحة حرم عليه المرو وصلى المصلى لسترته ام لا وان لم يكن له مندوحة فلا يحرم المرو وصلى المصلى لسترته ام لا واذا كان في المسجد الحرام حرم المرور ان كان له مندوحة وصلى ام سترته والا جاز المرو وهذا اذا كان المار غير طائمه واما هو فلا يحرم عليه كن للمصلى سترته ام لا نعم ان كان له ستره كره (قوله الا طائفاً

لا كسوط (غير مشغل) للمصلى و اشار لقدرها بقوله (في غلط ربح وطول ذراع) لاما دونهما (لادابة) اما لنجاسة فضلتهما كالبالغال واما الخوف زواهلها واما لها فهو محترز طاهر او ثابت اوهما فان كانت طاهرة الفضلة وثبت بربط ونحوه جاز (و) لا (حجر واحد) لم يذكر ما هذا محترزه فيكره الاستتار به ان وجد غيره خوف التشبه بعبدة الاصنام فان لم يجد غيره جعله عينا او شمالياً بل جميع ما يجوز الاستتار به كذلك وجاز بأكثر من حجر (و) لا (خط) بخطه من المشرق للمغرب او من القبلة لغيرها وكذا حفرة وماء ونار ولا مشغل كنائهم وحلق العلم وكل حلقة بها كلام بخلاف الساكنتين ولا بكافر او مأبون او من يواجهه فيكره في الجميع (و) لا لظهر امرأة (اجنبية) اى غير محرم (وفي المحرم قولان) بالكراهة والجواز ثم الاربع ما لابن العربي من ان المصلى سواء صلى لسترته ام لا لا يستحق زيادة على مقدار ما يحتاجه لقيامه وركوعه وسجوده (واثم مار) بين يديه فيما يستحقه

وكذا تناول آخر شيئاً او يكلم آخرى كان المار ومن الحق به (له مندوحة) اى سعة في ترك ذلك صلى اجترأ ولا الاطائفاً

بالمسجد الحرام والامصلي امر لسترته او فرجة في صف اول رعا (و) اثم (مصل تعرض) بصلاته بلا ستره بمحل يظن به المرور وهو بين يديه احد
 فقد يأتمن وقد لا يأتمن وقد يأثم احدهما (و) الخامسة عشرة (انصات) ١٩٥ (مقتد) لقراءة امامه في صلاة جهرية

(ولو سكت امامه) بين
 تكبير وفاتحه او بين فاتحة
 وسورة ولم يسمعه لعارض
 فتكره قراءته ولو لم يسمعه
 (ونذبت) قراءته (ان اسر)
 الامام اي ان كانت الصلاة
 سرية ولو قال في السرية
 لكان اقعد ونذبت في السرية
 ان يسمع نفسه ثم شرع في
 مندوبات الصلاة مشبهاتها
 بالمندوب المتقدم فقال
 (كرفع يديه) اي المصلي
 مطلقا حذ ومنكبيه
 ظهورهما للسماء وبطونهما
 للارض (مع احرامه) فقط
 لامع ركوعه ولا رفعه ولا
 مع قيام من اثنتين (حين
 شروعه) في التكبير لا قبله
 كما يفعلها كثير العوام ونذبت
 كشفهما وارسالهما بوقار
 فلا يدفع بهما امامه
 (وتطويل قراءة بصبح)
 بأن يقرأ فيها من طوال
 المفصل الضرورة او خوف
 وخرج وقت (والظهر
 تليها) في التطويل اي
 دونها فيه واوله الحجرات
 وهذا في غير الامام واما هو
 فينبغي له التقصير الا ان
 يكون اماما يجامعه معينة
 وطلبوا منه التطويل
 (وتقصيرها) اي القراءة

بالمسجد الحرام) اي فانه لا يحرم عليه المرور بين يدي المصلي ولو صلى لسترته وكذا يقال فيمن بعده وهو المصلي
 يمر لسترته او فرجة والمضطر للمرور لكرعاف فلا اثم عليه في المرور في كل مسجد ولو كان للمصلي الذي حصل
 المرور بين يديه ستره (قوله واثم مصل تعرض) استشكله بعضهم بأن المرور ليس من فعل المصلي والمصلي لم
 يرك واجبا فتكيف يكون آثما بفعل غيره واجيب بأن المرور وان كان فعل غيره لكنه يجب عليه سد طريق
 الائم فأثم لعدم سدها (قوله فقد يأتمن) وذلك اذا تعرض المصلي بلا ستره وكان للمار مندوحة (قوله وقد
 لا يأتمن) كما لو صلى لسترته ولم تكن للمار مندوحة في ترك المرور (قوله وقد يأثم احدهما) اي فاذا تعرض
 المصلي ولا مندوحة للمار اثم المصلي دون المار واذا صلى لسترته وكان للمار مندوحة اثم المار دون المصلي (قوله
 وانصات مقتد الخ) جعله سنة هو المشهور وقيل بوجوبه كما يقول الخفية (قوله في صلاة جهرية) اي ولو اسر
 لامام فيها القراءة عمدا او سهوا (قوله ولو سكت امامه) اشار بهذا الى قول سند المعروف انه اذا سكت امامه
 لا يقرأ رد المصنف بل وعلى رواية ابن نافع عن مالك من ان المؤمن يقرأ اذا سكت امامه والفرض ان الصلاة
 جهرية (قوله ولم يسمعه لعارض) اي كبعد او اسرا لامام في الجهرية (قوله فتكره قراءته الخ) اي ما لم يقصد
 ما الخروج من خلاف الشافعي والا فلا كراهة (قوله لكان اقعد) اي لان ظاهره انه متى اسر الامام نذبت
 لمأمومه القراءة ولو كانت جهرية وخالف الامام واسر فيها وليس كذلك كما مر (قوله اي ان كانت الصلاة سرية)
 ظاهره ولو جهر الامام فيها عمدا او نسيانا وهو كذلك (قوله ظهورهما للسماء الخ) اي مبسوطتان ظهورهما
 للسماء وبطونهما للارض على صفة الراهب اي الخائف وهذه الصفة هي التي ذكرها سحنون ورجحها عجم
 كما قال شيخنا وقال عياض يجعل يديه مبسوطتين بطونهما للسماء وظهورهما للارض كالراغب وقال الشيخ
 احمد زروق الظاهر انه يجعل يديه على صفة النابذ أن يجعل يديه قائمتين اصابعه حذوا ذنيه وكفاه حذو
 منكبيه وصرح المازري بشهيد ذلك كافي المواق ورجحه القاني ايضا (قوله لامع ركوعه ولا رفعه) اي ولا
 مع رفعه منه وهذا هو اشهر الروايات عن مالك كافي المواق عن الالك وهي التي عليها عمل اكثر الاصحاب وفي
 التوضيح الظاهر انه يرفع يديه عند الاحرام والركوع والرفع منه والقيام من اثنتين لورود الاحاديث الصحيحة
 بذلك اه بن (قوله لا قبله) اي ولا بعده ايضا وكره رفعهما قبل التكبير او بعده (قوله اي دونها فيه) اي
 دون الصبح في التطويل وحينئذ يقرأ في الصبح من اطول طوال المفصل وفي الظهر من اقصر طوال المفصل
 (قوله واوله) اي واول المفصل على المعتمد (قوله وهذا) اي استحباب تطويل القراءة فيما ذكره وقوله في غير
 الامام الاولى في حق من يصلي وحده (قوله فينبغي له التقصير) اي لقوله عليه الصلاة والسلام اذا ما احذكم
 فلا يخفف فان في الناس الكبير والمريض وذو الحاجة وانظر اذا اطال الامام القراءة حتى خرج عن العادة
 وخشى المأموم تلف بعض ماله ان اتم معه او فوت ما يلحقه منه ضرر شديد هل يسوغ له الخروج عنه ويتم
 نفسه ام لا قال المازري يجوز له ذلك وحكي عياض في ذلك قولين عن ابن العربي انظرين (قوله وطلبوا منه
 لتطويل) اي وعلم اطاقتهم له وعلم اوطان انه لا عذر لواحد منهم فهذه قيود اربعة في استحباب التطويل للامام
 (قوله وتقصيرها بمغرب وعصر) اي وهما سائتان في التقصير وقيل في المغرب اقصر وعكس بعضهم كذا في المج
 (قوله من قصاره) اي المفصل وقوله واوله اي اول قصار المفصل وقوله من وسطه اي المفصل وقوله واوله اي
 اول وسط المفصل (قوله وتقصير قراءته ركعة ثانية الخ) على هذا لو قرأ في الثانية اقل مما قرأ في الاولى الا انه
 رتل فيه حتى طال قيام الثانية عن قيام الاولى في الزمان كان آتيا بالمندوب وقيل ان المندوب تقصير الركعة
 الثانية عن الاولى في الزمان وان قرأ فيها اكثر مما قرأ في الاولى واستظهر بعضهم هذا القول ويدل له ما يأتي في
 الكسوف ان شاء الله تعالى (قوله وتكره المبالغة في التقصير) اي في تقصير قراءة الثانية عن قراءة الاولى على

(بمغرب وعصر) بان يقرأ فيها من قصاره واوله والضحى (كوسط بعشاء) بان يقرأ فيها من وسطه واوله من عيسى وسمى مفصلا لكثرة

لذلك من سورة (و) نذبت تقصير قراءة ركعة (ثانية عن) قراءة ركعة (اولى) في فرض وتكره المبالغة

في التفسير فالأقلية بالربع فدون وكون الثانية أطول والمساواة خلاف الأولى فبإظهار (و) تقصير (جلوس أول) يعني غير جلوس السلام عن جلوسه بأن لا يزيد على ورسوله (و) ١٩٦ نذب (قول مقتدوفذ) بعد قوله أو قول الإمام سمع الله لمن حده المستنون (ربنا ولك

الحمد) ولا يزيد بها الإمام
فالفذ مخاطب بسنة
ومندوب (و) نذب
(تسليم) بأى لفظ كان
(ركوع وسجود) كدعاء
به (وتأمين فذ مطلقا)
كانت صلاته سرية أو
جهرية (و) تأمين (إمام
بسر) أى فيما سر فيه
لا فيما يجر فيه (و) نذب
تأمين (مأموم بسر) عند
قوله ولا الضالين (أو جهر)
عند قول إمامه ولا الضالين
(أن سمعه) يقول ولا
الضالين وإن لم يسمع ما قبله
لأن لم يسمعه وإن سمع
ما قبله ولا يتحرى (على
الأنظر) ومقابله يتحرى
فقوله على الأنظر راجع
للمفهوم (و) نذب
(أسرارهم) أى الفذ
والإمام والمأموم (به) أى
بالتأمين (و) نذب
(قنوت) أى دعاء (سرا
بصبح فقط) لو قال وأسراره
لا فادان كل واحد
مندوب استقلالاً (و) نذب
(قبل الركوع) نذب
(لفظه) المخصوص (وهو)
أى لفظه (اللهم انا
نستعينك الخ) ولا يضم
إليه اللهم اهدنا فيمن
هديت الخ على المشهور
فلو أتى بقوله اللهم اهدنا
الخ سراً قبل الركوع
بصبح لفاته مندوب واحد وهكذا
يعبر به

وكذا تسميته (الا) تكبيره (في قيامه من اثنين) أي بعد فراغه من تشهد الواقع بعد ركعتين (فلاستقلاله) قائماً وانحراماً موم قيامه حتى يستقل امامه (و) ندب (الجلوس كله) واجبا كان أو سته ومحط التدب قوله (بافضاء) الخ أي ندب كونه بافضاء ورك الرجل (اليسرى) واليتيه (للارض و) نصب الرجل (اليتي عليها) أي على اليسرى (و) باطن (ابهامها) أي اليمنى ١٩٧ (للارض) فتصير رجلاه معاً من الجانب

الايمن مفرجاً خذيه (و)

ندب (وضع يديه على ركبتيه

بركوعه) مكر ومع قوله

وندب (مكسبينهما منها

والاولى كافي بعض النسخ

اسقاط بركوعه وجرف لفظ

وضع عطف على قوله بافضاء

اليسرى فهو من تمام صفة

الجلوس ويكون قوله على

ركبتيه على حذف مضاف

أي على قرب ركبتيه (و)

ندب (وضعهما حذوا ذنيه

أو قربهما) متوجهين إلى

القبلة (بسجود) ندب

(محافة) أي مباحدة (رجل

فيه أي في سجوده) بطنه

نخذه) أي عن نخذه (و)

ندب مباحدة (مرفقيه

ركبتيه) أي عنهما محافيا

لهما عن جنبيه مجنحاً بهما

تجنحاً حواسطاً وندب تفريق

ركبتيه ثم ندب ما ذكره في

فرض كفعل لم يطول فيه

لأن طول فله وضع ذراعيه

على نخذه لطول السجود

فيه ومفهوم رجل أن

المرأة يندب كونها منضمة

في ركوعها وسجودها (و)

ندب (الرداء) لكل مصل

ولو نافذة كما هو ظاهره وهو

ما يليقه على عاتقيه وبين

كفيه فوق ثوبه وطوله ستة

اوله أو آخره الا انه خلاف الاولى وكذا سمع الله من حده (قوله) وكذا تسميته (أي كذا يندب أن يكون تسميته في وقت شروعه في الركن ليعمر به (قوله) فلاستقلاله قائماً) أي فيستحب تأخير عدا استقلاله قائماً للعمل ولانه كفتح صلاة وجل قيام الثلاثة على الرابعة فلو كبر قبل استقلاله ففي اعادته بعده قولاً ولو كان الامام شافعياً يكبر حال القيام فالظاهر وصبر المأموم المالكي بتكبيره حتى يستقل بعده قائماً (قوله) واجبا كان) أي كمين السجدين وللإسلام وقوله أو سته أي كالجلوس للتشهدين (قوله) بافضاء) أي حالة كونه مصوراً بافضاء أي وضع الرجل اليسرى على الأرض ويصح جعل الباء المصاحبة أي حالة كون الجلوس مقارناً لهذه الهيئة فإن لم يكن مقارناً لها حصلت السنة وفات المستحب (قوله) ورك الرجل اليسرى) ويأزم من افضاء ورك اليسرى بالارض افضاء ساقها للارض فترك النص على افضاء الساق لذلك فاندفع ما يقال لاحاجة لتقدير ورك لان افضاء الارض به وبالساق (قوله) واليتيه) الاولى واليتيه بالافراد لان الآية اليتي مرفوعة عن الارض الا ان يقال ان في الكلام حذف مضاف أي واحد يتيه (قوله) ونصب الرجل اليمنى) الاولى ووضع ساق الرجل اليمنى عليها وقوله أي على اليسرى الاولى على قدمها (قوله) وباطن ابهامها) أي والحال ان باطن ابهامها للارض (قوله) مفرجاً خذيه) حال أي فتصير رجلاه معاً كائنتين من الجانب الايمن حالة كونه مفرجاً خذيه (قوله) كافي بعض النسخ) هذه النسخة ذكرها ابن عازي وكانها اصلاح اه بن (قوله) فهو من تمام صفة الجلوس) أي لان وضع اليدين على آخر الفخذين في الجلوس مستحب كما نقله ح عن ابن بشير (قوله) أو قربهما) ظاهر المصنف كالرسالة تساوى الحالين ونص الرسالة تجعل يديك حذوا ذنيلك أو دون ذلك لكن الذي في شب وكبير خش ان اول حكاية الخلاف وانه اشارة لقول آخر ولم يعلم من كلامهما مقدار القرب الذي يقوم مقام المحاذاة في الندب فانه يحتمل ان يكون بحيث تكون اطراف اصابعه محاذية للاذنين ويحتمل ان تكون اطراف الاصابع انزل منهما (قوله) ومحافة رجل الخ) اعلم ان للسجود سبع مندوبات ذكر المصنف منها اثنين وهما مباحدة البطن عن الفخذين ومباحدة المرفقين عن الركبتين وبقي محافة ذراعيه عن نخذه ومحافة رجليه عن جنبيه وتفريقه بين ركبتيه ورفع ذراعيه عن الارض وتجنح بهما بتجنح حواسطاً وقد ذكر الشارح بعض ذلك وترك بعضه (قوله) محافيا) أي مباحداً له أي المرفقين (قوله) في فرض) أي سواء طول فيه أم لا (قوله) يندب كونها منضمة) أي بحيث تلتصق أطرافها بفخذيه أو مرفقيه بركبتيها (قوله) لكل مصل) أي سواء كان اماماً أو فداً أو مأماً وما كان يصلي فرضاً أو نفلًا لا المسافر فلا يسد به استعمال الرداء كما ذكر شيخنا في حاشية خش (قوله) على عاتقيه) ظاهره ان العاتقين غير الكفين وانه لا يضع الرداء على الكفين وليس كذلك فالاولى ان يقول وهو ما يليقه على عاتقيه أي كفيه دون ان يغطي به راسه فان غطاها به ورد طرفه على احد كفيه صار قناعاً وهو مكروه للرجل لانه من سنة النساء الا من ضرورة حر أو ردوالم يكن من قوم شعارهم ذلك والالم يكره كما تقدم في الاقاب كذا في بن (قوله) وتأكد) أي ندب استعمال الرداء (قوله) أي ارسال يديه لجنبيه) أي من حين يكبر تكبيرة الاحرام (قوله) وكبره القبض) أي على ركوع اليمنى باليسرى وكذا عكسه ووضعها فوق السرة (قوله) وهل يجوز القبض في النفل طولاً أو لا) أي وهو المتمد لجواز الاعتماد في النفل من غير ضرورة (قوله) تأويلان) الاول ظاهر المدونة عند غير ابن رشد والثاني لابن رشد (قوله) بأي صفة كانت) علم منه ان القبض في الفرض مكروه بأي صفة كانت وان الذي فيه الخلاف في ابيض النفل اذا لم يطول القبض بصفة خاصة واما على غيرها فالجواز ملحقاً وليس فيه الخلاف المتقدم

اذرع وعرضه ثلاثة وتأكد لا ثمة المساجد فذها قائمة غيرها (و) ندب لكل مصل مطبقاً (سدل) أي ارسال (يديه) لجنبيه وكبره القبض بفرض (وهل يجوز المص) لكوع اليسرى بيده اليمنى واضعاً يده اليمنى على الصدر وفوق السرة (في النفل) طولاً أو لا (أو) يجوز (ان طول) فيه ويكره ان قصر نأ (وهل كراهته) أي القبض (في الفرض) أي صفة كانت فالمراد به انه اقل السدل لا ما سبق فقط (للاعتقاد) اذ هو

شبهه بالمستند فلو فعله لالاعتقاد بل استننا لم يكره وكذا ان لم يقصد شيئا فبما يظهر وهذا التعليل هو المعتمد وعليه في النقل مطلقا لجواز الاعتماد فيه بلا ضرورة (او) كراهته ١٩٨ (خيفة اعتقاد وجوبه) على العوام واستبعد وضعف (او) خيفة (اظهار خشوع) وليس

بخشاع في الباطن وعليه فلا تختص الكراهة بالفرض (تأويلات) خمسة اثنان في الاولى وثلاثة في الثانية ولم يذكر المصنف من العلل كونه مخالفا لعمل اهل المدينة (و) نذب (تقديم يديه في) هوى (سجوده وتأخيرهما عند القيام) منه (و) نذب (عقده يمناه) اى عقد اصابعها (في تشهده) يعنى تشهد السلام وغيره ولو قال في تشهده كان اخصر واشمل (الثلاث) من اصابعها الخصر والبصر والوسطى واطرافها على اللحمة التى تحت الابهام على صفة تسعة (ماذا السبابة) وجاعلا جنبها للسماء (والابهام) بجانبها على الوسطى ممدودة على صورة العشرين فتكون الهيئة صفة التسعة والعشرين وهذا هو قول الأكثر (و) نذب (تصريكها) اى السبابة يمنا وشمالا (دائما) في جميع التشهد واما اليسرى فيسطها مقرونة الاصابع على نخذه (و) نذب (تبانم بالسلام) عند النطق بالكاف والميم بحيث يرى من خلفه صفحة وجهه ومقابلها يشير به قبالة وجهه

(قوله الاعتقاد) اى اذا فعله بقصد الاعتقاد وهذا التأويل لم يبد الوهاب (قوله بل استننا) اى انباء اللان في فعله ذلك (قوله او خيفة اعتقاد وجوبه) هذا التأويل للباجي وابن رشد وهو يقتضى كراهة القبض في التمرض والنفل ويضعفه تفرقة الامام في المدونة بين الفرض والنفل (قوله واستبعد) اى لاداء الكراهة كل المندوبات لان خيفة اعتقاد الوجوب ممكن في جميع المندوبات وبالجملة فهذا التأويل ضعيف من وجهين كما عامت (قوله او خيفة اظهار خشوع) هذا التأويل ليعاض وهو يقتضى كراهة القبض في التمرض والنفل ويضعفه ان ما جـ كـ افـ رـ قـ في المدونة بين الفرض والنفل فذكر ان القبض في النقل جائز وانه يكره في الفرض (قوله اثنان في الاولى) اى في المسئلة الاولى (قوله ونذب تقديم يديه الخ) لما في ابى داود والنسائي من قوله عليه الصلاة والسلام لا يركن احدكم كايبرك البعير ولكن يضع يديه ثم ركبته ومحناه ان المصلى لا يقدم ركبته عند انحطاطه للسجود كما يقدم مهمما البعير عند بروكه ولا يؤخرهما في القيام كما يؤخرهما البعير في قياده والمراد ركبنا البعير اللتان في يديه لانه يقدمهما في بروكه ويؤخرهما عند القيام عكس المصلى (قوله ونذب عقده) اى نذب للمصلى عقده يمناه فالضمير ان للمصلى (قوله واشمل) اى لان تشهده مفرد مخداف بهم الواحد والاثنين وما زاد عليهما (قوله الثلاث من اصابعها) بدل من يمناه بدل بعض من كل (قوله واطرافها على اللحمة) جملة حالية (قوله على الوسطى) اى حالة كون الابهام موضوعة على الوسطى (قوله - لى صورة العشرين) الحاصل ان مد السبابة والابهام صورة العشرين واما قبض الثلاثة الاخرى في كلام المصنف بالنسبة له اجمال لانه يحتل ان يقبض الثلاثة صفة تسعة وهو يجعلها على اللحمة التى تحت الابهام فتصير الهيئة هيئة التسعة والعشرين ويحتمل جعل الثلاثة في وسط الكف وهو صفة ثلاثة فتكون الهيئة هيئته ثلاث وعشرين واختار الاول شارحنا واما احتمال جعلها في وسط الكف مع وضع الابهام على اكمة الوسطى وهى صفة ثلاثة وخسين فهذا لا يصدق عليه قول المصنف ماد السبابة والابهام لان الابهام حينئذ خسر - ودل هو - نحن على اكمة الوسطى الان يراد بالمد ما قبل العقد (قوله يمنا وشمالا) اى لا لآعلى ولا لاسفل اى ان فوق وتحت كما قال بعضهم (قوله في جميع التشهد) اى من اوله وهو التحيات لله لا آخره وهو عبده ورسوله وطاقره انه لا يحركها بعد التشهد في حالة الدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لكن الموافق لما ذكره في علة تحريكها وهو انه يذكروا احوال الصلاة فلا يوقعه الشيطان في سهوانه يحركها دائما للسلام وانما كان تحريكها يذكروا احوال الصلاة لان عروقها متصلة بنيات القلب فاذا تحركت انزعج القلب فيتنبه بذلك (قوله عند النطق بالكاف والميم) اى من عليكم (قوله وما قبلهما) اى الكاف والميم (قوله على المعتمد) اى لانه ظاهر المدونة وقاله الباجي وعبد الحق ومقابلهما متأوله بعضهم ان المأموم يتباين كالامام (قوله يعنى تشهد السلام) اى سواء كان اول او ثانيا او ثالثا ورابع او محل الدعاء بعد التشهد فالبايع في قول المصنف بشهدين ان يعنى - عند (قوله وهل لفظ التشهد الخ) ظاهر المصنف ان الخلاف في خصوص اللفظ الوارد عن عمر واما اسله بأى لفظ كان فهو سنة قطعا وبذلك شرح شارحنا تبعا للباسطى وح والشيخ سالم وعليه ينبنى ما اشتهر من بطلان الصلاة بترك السجود للسهموعه وشرح بهرام على ان الخلاف في اصله فقال وهل لفظ التشهد اى ما يه فيه كانت واما اللفظ الوارد عن عمر فسدوب قطعا وعلى هذا فالمصنف جزم سابقا بالقول بالسنية سمحكي هنا الخلاف في اصله وقواه طنى حيث قال هذا هو الصواب الموافق للنقل وتعبه بن بان هذا وقتى - لى تسخير القول بان اصل التشهد فضيلة ولم يوجد ذلك اه وبالجملة فأصل التشهد سنة قطعا وعلى الراي كافيده بن وخصوص اللفظ مندوب قطعا وعلى الراي وبهذا يعلم ان ما اشتهر من بطلان الصلاة اترك سجود السهموعه عنه ليس متفقا عليه اذ هو ليس عن نقص ثلاث سنن قطعا بل (قوله وهو الذى عامه عمر بن الخطاب

وهدا في الامام والقذ واما المأموم فيا من بجميعه على المعتمدا (و) نذب (دعاء بشهدين) يعنى تشهد السلام بأى صيغة للناس كانت وتقدم ان التشهد بأى لفظ مروى عنه عليه الصلاة والسلام سنة (واها لفظ التشهد) المعهود وهو الذى تلمه عمر بن الخطاب

لناس على المنبر بحضرة جمع من الصحابة ولم يذكره عليه احد جرى مجرى الخبر المتواتر ولذا اختاره الامام (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) بعد التشهد وقبل الدعاء بأي سمعة والافضل فيها ما في الخبر وهو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك خير مجيد (سنة او فضيلة خلاف) ١٩٩

في التشهير (ولا بسملة فيه)
اي في التشهد اي بكره فيما
يظهر (وجازت) البسملة
(كتعوذ بنقل) في الفاتحة
وفي السورة (وكرها) اي
البسملة والتعوذ (بفرض)
قال القراني من المالكية
والعزالي من الشافعية
وغيرهما الورع بالبسملة
اول الفاتحة خروجا من
الخلاف (كدعاء) بعد
احرام و (قبل قراءة)
فيكره ولو سبحانه اللهم
وبحمدك الخ لانه لم يصحبه
عمل (و بعد فاتحة) قبل
السورة والراجح الجواز
(واتناها) اي الفاتحة
بان يخللها به لاشتغالها
على الدعاء فهي اولى وقيد
في الطراز بالفرض واما في
النفل فيجوز (واتناها)
سورة لمن يقصر وهما من
امام وفذو جاز لما موم سرا
ان قل عند سماع سببه
كالخطبة (و) اثناء (ركوع)
لانه انما شرع فيه التسييح
وجاز بعد رفع منه (و)
كره (قبل تشهد وبعد سلام
امام و) بعد (تشهد اول)
لان المطلوب تقصيره
والدعاء يطوله (لا) بكره
الدعاء (بين سجدة) ولا

لناس الخ) اي وهو التحيات لله الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله السلام علينا يا ايها النبي ورحمة الله
وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده
ورسوله (قوله ولذا) اي ولاجل جريان اللفظ الوارد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الخبر المتواتر اخذوا الامام واختاروا
حقيقة واحدة ما روى عن ابن مسعود وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام علينا يا ايها النبي الى آخر
ما روى عن سيدنا عمر واختار الشافعي ما روى عن ابن عباس وهو التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله
السلام علينا يا ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين شهد ان لا اله الا الله واشهد
ن محمد رسول الله (قوله اي بكره فيما يظهر) اي ولو كان تشهد بنقل (قوله وجازت) المراد بالجواز عدم
الكره فلا ينافي ان ذلك خلاف الاول كذا قرر شيخنا ولكن ذكر في حاشية خش ان المراد بالجواز الجواز
المستوى الطرفين في الفاتحة وغيرها (قوله كتعوذ) ظاهره قبل الفاتحة او بعدها وقبل السورة جهرا او سرا
وهو ظاهر المدونة ايضا ومقابلها في العتبية من كراهة الجهر بالتعوذ ومفاد شيب تريجه قاله شيخنا (قوله)
وكرها بفرض) اي للامام وغيره سرا او جهرا في الفاتحة وغيرها من عبد البر وهذا هو المشهور عند مالك
ومحصل مذهبه عند اصحابه وانما كرهت لانها ليست آية من القرآن الا في الميل وقيل باباحتها وندبها وجوبها
(قوله الورع بالبسملة اول الفاتحة) اي وياتي بها سرا ويكره الجهر بها ولا يقال قولها يكره الا تيان بها ينافي
قولهم يستحب الا تيان بها للخروج من الخلاف لانا نقول محل الكراهة اذا اتى بها على وجه انها فرض سواء
قصد الخروج من الخلاف ام لا ومحل النذب اذا قصد بها الخروج من الخلاف من غير ملاحظة كونها فرضا
او نفلا لانه ان قصد القرنية كان آتيا بكمزوه ولو قصد النغلية لم يصح عند الشافعي فلا يقال له حينئذ انه مراعاة
للخلاف وحينئذ فيكره كما اذا قصد القرنية والظاهر الكراهة ايضا اذا لم يقصد شيئا (قوله ولو سبحانه اللهم
وبحمدك الخ) تمامه تبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وجهتي وجهي للذي فطر السموات والارض
خفيفا وما انا من المشركين (قوله لانه لم يصحبه عمل) اي وان ورد الحديث به (قوله و بعد فاتحة قبل السورة)
لقول بالكراهة كقوله المصنف نهى في التوضيح عن بعضهم (قوله والراجح الجواز) اي وهو ما ذكره في شرح
الجلاب والطراز وقال ح انه الظاهر (قوله بان يخللها به) اي بالدعاء وقوله لاشتغالها على الدعاء علة لكرهه
لدعاء في اثنائها وقوله فهي اولى اي فهي لاشتغالها على الدعاء اولى من دعاء اجنبى (قوله وجاز لما موم) اي وجاز
لدعاء لما موم سواء دعا في حال قراءة الامام للفاتحة او للسورة والجواز مفيد بقرينة ثلاثة كون الدعاء سرا وقبلها
وعند سماع سببه كما اشار لذلك الشارح كما ان جواز الدعاء لاسماع الخطبة مقيد بهذه القيود الثلاثة (قوله)
لانه انما شرع فيه التسييح) اي واما الدعاء فهو غيره مشروع فيه فيكون مكرها (قوله وجاز بعد رفع منه) اي
وجاز الدعاء بعد الرفع من الركوع واختلف في الدعاء الموصوف بالجواز الواقع في الرفع من الركوع فقال
بعضهم المراد به دعاء مخصوص وهو اللهم بناولك الحمد لان الحمد لله بطايب اللسان يدمنه وقال بعضهم بل
مطلق دعاء والاول مانع عجب والثاني مانع في شرح الجلاب (قوله و بعد تشهد اول) اي وكره الدعاء بعد التشهد
الاول والمراد ما عدا الشهادتين يعقبه السلام ومن افراد الدعاء الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
وحيث ذكره في التشهد الاول (قوله ولا بعد رفع منه) اي من الركوع وهذا مكره مع ما تقدم (قوله)
وحيث جاز له الدعاء) اي وفي اي محل جاز له الدعاء فيه (قوله من جاز شرعا وعادة) احتراز من طلب الممتنع
شرعا كآية قول اللهم اجعلني بينا والممتنع عادة كاللهم اجعلني سلطانا او اطير في الغراء ومن الممتنع عقلا
كاللهم اجعني بين الضدين والدعاء بما ذكر ممنوع وان صحت الصلاة كما قرر شيخنا (قوله ان لم يكن
دنيا) اي بل باهر من امور الآخرة (قوله لوان كان لطايب دنا) اي كسعة رزق وزوجة حسنة

بعد قراءة وقبل ركوع ولا بعد رفع منه ولا في سجود وبعد تشهد اخير بل يندب في الاخيرين وكذا بين السجدين لما روى عليه الصلاة
والسلام كن يقول بينهما اللهم اغفر وارحمي واسترني واجبرني وارفعني وسمعي وعافني (و) حسب حار له الدعاء (دعا بما احب) من
جاء شرعا وعادة لم يكن لنا (ان) كان لاطال (د)

أو سمي (جوازاً) (من أحب) أن يدعو له ٢٠٠ أو عليه (ولو قال) في دعائه (يا فلان فعل الله بك كذا لم يطل) أن غاب فلان مطلقاً أو حضر

ولم يقصد خطابه ولا يطلعت
(وكره سجود على نوب)
أو بساط لم يعد لفرش
مسجد (لا) على (حصير)
لأرفاهية فيها كلفاء فلا
يكروه (وتركه) أي السجود
على الحصير (احسن)
وأما الحصر الناعمة فيكره
(و) كره (رفع) مصل
(موم) أي فرضه الأئمة
لعجزه عن السجود على
الأرض (ما) أي شيئاً عن
الأرض بين يديه إلى جبهته
(يسجد عليه) ويسجد
عليه وأما القادر على
السجود بالأرض فلا يجزئه
ولو سجد عليه بالفعل
جاهلاً (و) كره (سجود
على كور عمامته) بفتح
الكاف وسكون الواو
مجتمع طاقاتها مما شد على
الجبهة أن كان قدر الطاقين
ولا إعادة فإن كان أكثر
من الطاقين أعاد في الوقت
فإن كانت فوق الجبهة ألا
أنها منعت لصوق الجبهة
بالأرض فباطلة (أو) على
(طرف كم) أو غيره من
ملبوسه إلا لضرورة
سواء برد (و) كره (نقل
حصباء من ظل) أو شمس
(له) أي لأجل السجود
عليه (بمسجد) لتحفيزه
فلا يكره في غير المسجد
(و) كره (قراءة ركوع

(قوله) وسمي من أحب أن يدعو له أو عليه (قوله) ولو قال في دعائه أي وهو
في الصلاة (قوله) يا فلان فعل الله بك كذا أي يا فلان رقت الله وأهلك الله مثلاً (قوله) أن غاب فلان
مطلقاً أي سواء قصد خطابه أم لا (قوله) وكره أي لكل مصل ولو امرأة (قوله) على نوب أي لأن الثياب
منظفة الرفاهية فإذا تحققت أو لها من النوب لكونها ممتنة خشنة لم تنف الكراهة لأن التعديل بالملء
خلاف لابن شيراز (قوله) لم يعد لفرش مسجد أي لم يكن هناك ضرر وداء به ما وجد سبيلاً يكره
أو خشونة أرض والأفلا كراهة كما أنه لو كان البساط معاً لفرش المسجد فلا كراهة في السجود عليه سواء
كان الفرش به من الواقف أو من ريع الوقف أو من اجنبي فرشه بذلك لوفقه لذلك الفرش (قوله) وأما الحصر
الناعمة أي تحصر السمار (قوله) أي نسباً عن الأرض أي سواء كان متصلاً بها أم لا فالأول ككرسي مثلاً
يجعله على الأرض ويسجد عليه والثاني ككرسي رفعة يراه إلى جبهته ويسجد عليه بالنعل إذا فعل ذلك
لم يعد وهذا إذا أواله بجبهته بأن انحط له بها كما هو الواجب في الأعماء فإن رفع لجبهته من غير انحناء من بهالم
يجزه كم في المجموعة عن اشهب ومحل الأجزاء إذا أواله بجبهته إذا نوى حين إيمائه الأرض وأما أن كان به
الإشارة إلى ما رفع له دون الأرض لم يجزه كما نقله المواق عن اللخمي (قوله) وأما القادر على السجود على
الأرض أي إذا رفع شيئاً عن الأرض بين يديه ويسجد عليه فلا يجزئه وهو الذي نفى المدونة خلافاً لقول غير
واحد أنه مكره وقال شيخنا ومحل الخلاف إذا كان ارتفاعه عن الأرض كثيراً كما هو الموضوع وأما إذا كان
قليلاً كسبحة ومفتاح ومحفة فلا خلاف في صحة السجود عليه وإن كان خلاف الأولى كما هو والمناسل
أن السجود على شيء من رفع عن الأرض ارتفاعاً كثيراً متصل بها ككرسي مبطل على المعتمد والسجود على
رض مرتفعة مكره فقط وأما السجود على غير المتصل بالأرض كسري مرتفع فلا خلاف في عدم صحته كما
مرأى والحال أنه غير واقف في ذلك السري والاحتكاك كالصلاة في المحل (قوله) وسجود على كور عمامته
أي لعبر حوا بردوا الأفلا كراهة (قوله) مجتمع طاقاتها أي بلبسة أتم المجتمع المشدودة على الجبهة وحاسله
أن كور العمامة عبارة عن مجموع اللغات المختوى كل لغة منها على طبقات والمراد بالطاقات في كلام الأئمة
الثنات والتعصبات (قوله) أن كان أي الكور المشدودة على الجبهة وقوله قدر الثنتين أي التمهيتين
(قوله) فإن كان أكثر من الطاقين أي والحال أنه لا يمنع من اصق الجبهة بالأرض (قوله) لأنها منعت خ
وذلك كما لو كان لين الطاقات التي على الجبهة يمنع من استقرارها بالأرض (قوله) أو غيره من ملبوسه أي كطرف
ردائه (قوله) ونقل حصباء الخ أي ونقل حصباء من مكان ظل أو مكان شمس حالة كونه في النقل في
المسجد لأجل السجود عليها حيث كان ذلك النقل مؤدياً لتحفيز المسجد وأولى في الكراهة النقل المؤدي
للتحفيز إذا كان لعبر سجود (قوله) فلا يكره أي النقل في غير المسجد كما أنه لا يكره فيه إذا كان لا يؤدي لتحفيزه
والحاصل أن نقل الحصباء والرباب أدى للتحفيز في المسجد كان النقل للسجود عليه أم لا ولا يكره في
غيره وإن لم يؤد للتحفيز فلا كراهة فيه مطلقاً كان في المسجد أو في غيره كان النقل للسجود أو لغيره فلا حوال
تعمية الكراهة في حازن منها (قوله) نهيت أن أفرا القرآن كما أو ساجداً أي لأنهما كانا في الطاهر
والمطهر من المارئ التلبس بحالة الرضة والعظمة طاهر أعظم القرآن لا يقال أن قراءة أمر أن عبادة
فهو إنما يناسبها الدن والأسكسار لا ما يقول المراد بالذل والذكسار المناسب للعبادة القلي وهذا لا ينافي طلب
التلبس بحالة الرضة طاهر تماماً (قوله) فقم أي فحقق أن يستجاب لكم وإن تأخر حصول المدعو به عن
وقت الدعاء (قوله) وكره دعاء خاص أي كره المصلي دعاء خاص يدعو به فيها في السجود أو غيره من المواضع التي
يتم جوار الدعاء بها ولا يدعو به يره وكذا يكره أمير المصلي الدعاء الخاص والدعاء الخاص كلام المصنف
على خصوص المصلي ومحل الكراهة ما لم يكن ذلك الدعاء الخاص معناه عامراً بالأفلا كراهة كقوله اللهم ارزقني
سعادة الدارين وكفى ههما (قوله) لا يدعو به غيره هذا أنه سبيل المراد من الدعاء الخاص (قوله) لا يدي فيه

اي في الدعاء لان المولى واسع الفضل والكرم فلازمة الدعاء بشئ مخصوص هوهم قصر كرمه على اعطاء ذلك
 (قوله وفي عدد التسبيحات) اي في الركوع وهو عطف على ضمير فيه (قوله) ودعاء بصلاة بعجمية اي واما
 الدعاء بها في غير الصلاة فهو جاز كما يجوز الدعاء بها في الصلاة للعاجز عن العربية وكما يكره الدعاء بها في
 الصلاة للقادر على العربية يكره الحلف بها والاحرام بالحج ويكره ايضا التكلم بها قبل اذا كان في المسجد
 خاصة لانها من اللغو الذي تنزه عنه المساجد وقيل ان الكراهة مقيدة بما اذا تكلم بها بحضرة من لا ينهها
 سواء كان في المسجد او غيره لانه من تناسخ اثنين دون ثالث (قوله ولو بجميع جسده الخ) اي هذا اذا كان
 الالتفات ببعض الجسد ولو كان بجميعة لكن يخص ما قبل المبالغة بالتصفيح بالخطيئة او شملا في
 الجلاب انه لا بأس به وكذا ظاهر اللزاز فيحمل ما قبل المبالغة على ما عدا الالتفات بالحد الان ح قال
 الظاهر ان ذلك اي عدم كراهة التصفيح بالحد انما هو للضرورة والافهون الالتفات واذا كان من
 الالتفات فهو بالحد اخف من لي العنق ولي العنق اخف من لي الصدر والصدر اخف من لي البدن كله
 (قوله في الصلاة فقط) اي سواء كان في المسجد او في غيره ومفهوم اطرف ان التشييد في غير الصلاة
 لا كراهة فيه ولو في المسجد لانه خلاف الاولى لان فيه تفاؤلا بتشيتك الامر وصعوبته على الانسان (قوله
 وفرقتها فيها) اي ولو بغير مسجد (قوله على الأرجح) اي وما في ح مما يفيد ان مالك وابن الفاسم اتفقا على
 كراهة فرقة الاصابع في المسجد ولو في غير الصلاة فلا يعول عليه كما يفيد عج لان هذا رواية العتيبة
 وظاهر المدونة حوازي فرقتها بالمسجد بغير صلاة (قوله في جلوسه كله) اي الشامل لجلوس الشاهد والجلوس
 بين السجدين والجلوس للصلاة لمن صلى جالسا (قوله بان يرجع على صدور قدميه) اي بان يرجع من
 السجود للجلوس على صدور قدميه ولو قال بان يجلس على صدور قدميه كان اوضح والمراد بصدورهما
 اطرافهما من جهة الاصابع اي بان يجعل اصابعه على الارض ناصبا لقدميه ويجعل اليه على عقبه
 وينبغي ان يكون مثل الجلوس على صدور القدمين في كونه اقعاء مكرها وجلوسه على القدمين وظهورهما
 للارض وكذلك جلوسه بينهما واليتاء على الارض وظهورهما للارض ايضا وكذلك جلوسه بينهما واليتاء
 على الارض ورجلاه قائمتان على اصابعهما فلا قعاء المكروه اربع حالات (قوله فممنوع) اي حرام والظاهر
 انه لا تبطل به الصلاة كما قال شيخنا (قوله وكره تخصر) اي في الصلاة (قوله في خصره) هو موضع الحرام
 من جنبه (قوله في القيام) اي في حال قيامه للصلاة وانما كره ذلك لان هذه الهيئة تنافي هيئة الصلاة (قوله
 وتغميض بصره) اراد بصره عينه اذ البصر اسم للقوة المدركة للالوان القائمة بالعينين اللتين يتصفان
 بالتغميض فأطلق اسم الحال على المحل مجازا (قوله ثلاثيتوهم انه مطلوب فيها) اي ثلاثيتوهم هو ان كان
 جاهلا او غيره ان كان عالما ان التغميض امر مطلوب في الصلاة ومحل كراهة التغميض ما لم يخف النظر
 لمحررم او يكون فتح بصره يشوشه والافلا يكره التغميض حينئذ (قوله ورفعه رجلا) اي لمافي من قلة
 الادب مع الله لانه واقف بحضرة (قوله واقرانها) اعلم ان الاقران الذي نص المتقدمون على كراهته
 قد وقع الخلاف بين المتأخرين في حقيقته فقيل هو ضم القدمين معا كالمقيد سواء اعتمد عليهما دائما او روق
 بهما بان صار يعتمد على هذه تارة وهذه اخرى او اعتمد عليهما مع الالاء دائما وعلى هذا مشي الشارح وقيل ان
 يجعل خطهما من القيام سواء دائما سواء فرق بينهما او ضمهما لكن الكراهة على هذه الطريقة مقيدة
 بما اذا اعتقد ان الاقران بهذا المعنى امر مطلوب في الصلاة والافلا كراهة وانما كره القرآن ثلاثا
 يشغل به عن الصلاة فعلم من هذا ان تفريق القدمين لا كراهة فيه على الطريقة الاولى سواء بسـ
 خطهما من القيام سواء او لا ما لم يتفاحش التفريق والا كره وضمهما مكره اعتمد عليهما معا دائما او لا
 واما على الطريقة الثانية فالكره اذا اعتمد عليهما معا دائما او لا بشرط اعتقاد انه امر مطلوب
 فيها فان لم يعتقد ذلك ولم يعتمد عليهما معا دائما بان روق بهما او اعتمد عليهما لالاء دائما فرق بينهما او ضمهما
 فلا كراهة (قوله اعاد ابدا) اي وكان التفكير حراما وانما لم ين على النية مع انها حاصلة معه قطعاً

وفي عدد التسبيحات وفي
 تعيين لفظها الاختلاف الاتار
 الواردة في ذلك (او) دعاء
 بصلاة (بعجمية لقادر)
 على العربية (و) كره
 (النقات) عينا او شملا
 ولو بجميع جسده حيث
 بقيت رجلاه للقبلة (بلا
 حاجة) والافلا كراهة
 (وتشيتك اصابع) في
 الصلاة فقط (وفرقتها)
 فيها لا في غير ها ولو في المسجد
 على الأرجح (و) كره
 (اقعاء) في جلوسه كله بان
 يرجع على صدور قدميه
 واما جلوسه على اليه ناصبا
 فخذه واضعا يده بالارض
 كاقعاء الكلب فممنوع (و)
 كره (تخصر) بان يضع
 يده في خصره في القيام
 (وتغميض بصره) ثلاثا
 يتوهم انه مطلوب فيها
 (ورفعه رجلا) عن الارض
 بالضرورة كطول قيام
 (ووضع قدم على اخرى)
 لانه من العبث (واقرانها)
 اي ضمهما معا كالمكبـ
 دائما (وتفكير دنيوى) لم
 يشغله عنها فان شغله حتى
 لا يدري ما صلى اعاد ابدا
 فان شغله زائدا على المعتاد
 ودري ما صلى اعاد بوقت

لان تفكره كذلك بمنزلة الافعال الصكيرة قياسا للافعال الباطنة على الافعال الطاهرة وهذا التعليل يقتضى عموم الحكم وهو البطالان للامام والقذو الماموم (قوله وان شئت) اى فى عدد ماصلى وقوله بنى على اليقين اى وهو الاقل ما لم يكن مستنكحا ولا بنى على الاكثر (فلا يكره) اى ثم ان لم يشغله فى الصلاة بان ضبط عدد ماصلى فالامر ظاهر وان شغله عنها فان شئت فى عدد ماصلى بنى على الاقل ما لم يكن مستنكحا والابنى على الاكثر وان لم يدبر ماصلا اصلا ابتداها من اولها كالتفكير بدنيوى وامازا كان التفكير بما يتعلق بالصلاة كالراقبة والحشوع وملاحظة انه واقف بين بدى الله فان اداء ذلك التفكير الى عدم معرفة ماصلا اصلا بنى على الاحرام وان شئت فى عدده بنى على الاقل ان كان غير مستنكح واصل هذا الكلام للخمى وقال غيره اذ لم يدبر ماصلى بنى على الاحرام وان شئت فى عدده ماصلى بنى على الاقل ان كان غير مستنكح ولا فرق فى ذلك بين كون تفكره بدنيوى واخرى او بما يتعلق بالصلاة وهو الموافق لما ائتمى فى السهو من ان الشاك بنى على اليقين فانهم لم يقيدوه بكون الشاك ناشئا عن تفكر بدنيوى واخرى او بما يتعلق بالصلاة بل اطلقوا ذلك واستصوب هذا القول شيخنا العدى ونقله بن وسلمه (قوله وحمل شئ بكم) اى ولو خبا خبر روث دواب نجس ابناء على المعتمد من ان النار تطهر كما تقدم (قوله ما لم يمنع من اخراج الحروف) اى والا كان الحمل فى الفم حراما (قوله وكذا كتابة فيها) اى ولو كان المكتوب قرآنا (قوله وتزويق مسجد الخ) اشار بهذا الى انه لا مفهوم للقبلة بل كما يكره تزويق القبلة بذهب او غيره بكره ايضا تزويق المسجد سقفه او حيطانه بالذهب ونحوه وامازر ويوق غيره من الاماكن فان كان بالذهب فكرهه وان كان بغيره فخافز (قوله ليصلى له) اى لجهته اولي صلى متوجها اليه (قوله لم يكره) اى لم تكره الصلاة لجهته (قوله وعبت بلحيته او غيرها) اى تكافى يده الا ان يحوله فى اصابعه لضبط عدد الدركات خوفا السهو فذلك جار لان فعله لا صلاحها وليس من العبت فان عبت بسده فى لحيته وهو فى الصلاة فخرج منها شعر فلا تبطل ولو كان كثيرا بناء على المعتمد من ان ميتة آدمى طاهرة واماعلى انها نجسة فلا تبطل ان كان الخارج منها ثلاث شعرات فأقل كن صلى وفى يوبه ثلاث قشرات من الفمل وهوذا كرقادروان كان الخارج اكثر من ثلاث بطلت لان جذور الشعر نجسة (قوله كبناء مسجد غير مربع) اى يفكره ذلك البناء وكذا تكره الصلاة فى مسجد بنى بمال حرام ولا تحرم لان المال يتعلق بالذم (قوله لذلك) اى لعدم سوية الصفوف به (قوله وعدمه) اى وعدم كراهته اى لا لوتر كتنا الصلاة فيه لاجل كراهته بناءه لذلك وذهبنا غيره لضاع الوقف

فصل يجب فرض قيام (قوله ذ كرفيه حكم القيام بالصلاة) اى وهو الوجوب وقوله وبدله اى وهو الجلوس (قوله ومرا تيهما) اى كون كل منهما مستقلا ومستندا للقيام له مرتبتان وكذلك بدله وهو الجلوس له مرتبتان (قوله اى فى صلاة فرض) سواء كان عينيا او كفايا كصلاة الجنارة على القول بفرضيتها لا على القول بسنيتها فينبذ القيام فقط وسواء كان الفرض العيني فرضيته اصلية او عارضة بالنذران نذرفيه القيام اما ان نذر النقل فقط فالظاهر عدم وجوب القيام ثم ان حمل الشارح الفرض فى كلام المصنف على الصلاة المفروضة يجعل الباء للظرفية هو المتبادر للفهم ويحتمل انها للسببية وان المراد يجب بسبب فرض من اجزاء الصلاة كتكبيرة الاحرام وقراءة الفاتحة والهوى للركوع قيام الح وهذا الشاق هو المرئى عند ح قائل لا تلا يخرج من كلامه الوتر وركعتا الفجر مع ان عرفه اقصر على ان القيام فيهما فرض لقولها لا يصليان فى الحجر كالفرض اه لكن ذ كرفيه ابن ابي ان هذا نهيف وان الراجح ما قامه بعض التونسيين منها وهو جواز الجلوس فيهما اختيارا لقولها انهما يصليان فى سفر القصر على الدابة واورد على الاحتمال الاول الذى مشى عليه الشارح بانه يوههم وجوب القيام للسورة ويحجب بان المصنف اطلقها اطلاقا على ما سبق من التفصيل او انه مشى على ما اخذ به ابن عرفة من كلام الخمى وابن رشد من ان القيام للسورة فرض ككالموضوعه للنسافة وورد على

وان شئت بنى على اليقين واتى بما شئت فيه بخلاف الاخرى فلا يكره (وجمل شئ بكم او) فى (فم) مالم يمنع من اخراج الحروف (وتزويق قبلة) اى محراب المسجد بذهب او غيره وكذا كتابة فيها وتزويق مسجد بذهب وشبهه بخلاف تخصيصه فيستحب (و) كره (تعهد مصحف فيه) اى فى المحراب اى جعله فيه عمدا (ليصلى له) اى الى المصحف ومفهوم تعمدانه لو كان موضعه الذى يتعلق فيه لم يكره وهو كذلك (و) كره (عبت بلحيته او غيرها) من جسده (كبناء مسجد غير مربع) بأن يكون دائرة او مثلث الزوايا لعدم استقامة الصفوف فيه وكذا مربع قبلته احد اركانها للعللة المذكورة (وفى كره الصلاة به) لذلك وعدمه (قولان) من غير ترجيح فصل ذ كرفيه حكم القيام بالصلاة وبدله ومرا تيهما (يجب) بفرض اى فى صلاة فرض (قيام) استقلال الاحرام والقراءة وهوى الركوع الاحال السورة فيجوز الاستناد للجلوس لانه يحل بهيتها

(الامشقة) لا يستطيع معها القيام (او) (الخوفه) اى المكلف ٢٠٣ (به) اى بالقيام (فيها) اى فى

الفرصة ضررا (او قبل)
اى قبل الدخول فيها
(ضررا) مفعول خوف
كأن يكون عادته اذا قام
اعمى عليه فيجلس من
اولها حصول الخوف اما
فيها او قبل الدخول
(كالتيمم) اى كالضرر
الموجب للتيمم وهو خوف
حدوث المرض او زيادته
او تأخر برء وشبهه في المستثنى
قوله (تخرج ربح) مثلا
ان صلى قائما لاجالسا
فيجلس محاذة على شرطها
(ثم) ان لم يقدر على القيام
استقلا لا ف (استناد) فى
قيامه لكل شئ ولو حيوانا
(لاجنب وحائض) محرم
فيكره لهما ان وجد غيرهما
والا استند لهما واما لغير
محرم فلا يجوز لمنه اللذة
(و) ان استند (لها) اى
للحائض والجنب مع وجود
غيرهما (اعاد بوقت)
ضرورى (ثم) ان عجز عن
القيام بحالته وجب (جلوس
كذلك) اى استقلا لا ثم
استنادا لجنب وحائض
ولهما اعاد بوقت والمعتمد
ان الترتيب بين القيام مستندا
وبين الجلوس مستقلا
مندوب فقط خلا لما هو
كلامه فالترتيب بين
اليامين واجب وكذا بين
الجلوسين وكذا بين القيام
مستقلا والجلوس مستندا

الاحتمال الثانى بأنه يقتضى وجوب القيام فى النافلة واجب بان المراد يجب سبب فرض من اجزاء الصلاة
المفروضة فخرج النفل بدليل قوله الآتى ولتنفل جلوس ولو فى اثائها (قوله الامشقة) فيه بحث لانه ان
ان اراد المشقة التى ينشأ عنها المرض او زيادته فصحيح الا ان ما عده يتكرر معه وان اراد المشقة الحالية وهى
التي تحصل فى حال الصلاة ولا يخشى عاقبتها ولا ينشأ عنها ما ذكره فقيه نظر لان الذى لا يخاف الا المشقة الحالية
لا يصلى الا قائما على المشهور وعندنا لا يخشى وغيره وهو ظاهر المدونة وذلك لان المشقة الحالية تزول بزوال
زمانها وتنقضى بانقضاء الصلاة وذلك خفيف واجب بحمله على المشقة الحالية فى خصوص المريض بأن كان
مريضا واذا صلى قائما لا يحصل له الا مجرد المشقة وتزول عن قرب قلبه ان يصلى من جلوس بناء على قول
اشهب وابن مسلمة فقد قال ابن ناجي ما نصه ولقد احسن اشهب لمسائل عن مريض لو تكلف الصوم
والصلاة قائما لقد ركن بعشقة وتعب فأجاب بأن له ان يضر وان يصلى جالسا ودين الله يسر اهـ والحاصل
كما قال عجم ان الذى يصلى الفرض جالسا هو من لا يستطيع القيام بجملة ومن يخاف من القيام المرض او
زيادته كالتيمم واما من يحصل له به المشقة الفادحة فالراجح انه لا يصليه جالسا ان كان صحيحا وان كان مريضا
فله ذلك على ما قاله اشهب وابن مسلمة واختاره ابن عبد السلام وظاهر كلام ابن عرفة انه ليس له ان يصليه
جالسا نظر بن (قوله لا يستطيع معها القيام) حمل المصنف على هذا بعيدا لأن هذا عاجز عن القيام بل
مراده من يقدر على الايمان بالقيام لكن بعشقة تحصل له فى الحال كما تقدم (قوله ضررا) اى من انغماء
او حدوث مرض او زيادته او تأخر برء او حصول دونه (قوله كأن يكون عادته الخ) اى او اخبره بذلك موافق
له فى المزاج او طبيب عارف بالطب بأن قال له ان صليت من قيام حصل لك الانغماء او الدوخة او سلاخاف وهو
فى الصلاة او قبلها حصول ذلك بسبب القيام (قوله فيجلس) اى على ما قاله ابن عبد الحكم وقال سندي يصلى
من قيام ويعتقر له خروج الریح لان الركن اولى بالمحافظة عليه من الشرط (قوله محاذة على شرطها) اى
على شرط الصلاة مطلقا فرضا وتقللا والمحافظة عليه اولى من المحافظة على الركن الواجب فى الجملة لان القيام
لا يجب الا فى الفرض وهذا سقط قول سند لم يصل قائما ويعتقر له خروج الریح ويصير كالسلس ولا يترك
الركن لاجله (قوله فاستناد) اى فيجب استناد فى قيامه محافظة على صورة الاصل ما يمكن فان لم يقدر على
الاستناد حال تلبسه بالصلاة الا بالكلام تكلم ويصير من الكلام لاصلاحها فلا تبطل به الصلاة ما لم يكثر
(قوله ولو حيوانا) اى هذا اذا كان جادا بل ولو كان حيوانا (قوله لاجنب وحائض محرم) اى فيكره
لها بعدهما عن الصلاة (قوله ان وجد غيرهما) اى من رجال او نساء محارم لا حيض بهن ولا جنابة (قوله
واما لغير محرم) اى كالزوجة والامة والاجنبية وكذا الامر دو المأبون وقوله فلا يجوز اى ولو كان غير جنب
او حائض فان وقع واستند لغير المحرم فان حصلت اللذة بالفعل بطلت الصلاة والا فلا وقد علمت ان الرجل
للرجل كالمحرم فيجوز استناده اليه على ما فى المجمع اى اذا كان غير جنب والا كره (قوله مع وجود غيرهما) اى
واما اذا استند لهما العدم وجود غيرهما فلا أعادة لوجوب ذلك عليه كما مر (قوله اعاد بوقت) لا غرابة فى
اعادة الصلاة لارتكاب امر مكروه كالاستناد للحائض والجنب مع وجود غيرهما الا ترى الصلاة فى معاطن
الابل فانه مكروه وتعاد الصلاة لاجله فى الوقت فاندفع قول بعضهم ان الكراهة لا تقتضى الاعادة اصلا فلعن
هناك قول بالحرمة (قوله ضرورى) اعلم ان الاعادة هنا كالاعادة للنجاسة قنعا للطهران للاصفرار
والعشا آن لطول الفجر والصبح لطول الشمس اذا علمت ذلك فقول الشارح بوقت ضرورى هذا ظاهر
بالنسبة لغیر العصر واما هى قائما تعاد فى الاختيارى فان اختيارها يعتدل للاصفرار وهى لا تعاد بعد الاصفرار
أمل (قوله مندوب فقط) اى كما ذكره ابن ناجي وزرور وقوله خلا لما هو كلامه اى من وجوب الترتيب
بينهما هذا الذى فى حـ ما نصه ما ذكره المصنف من وجوب الترتيب بين الاستناد قائما والجلوس مستقلا

هو ما ذكره ابن شاس وابن الحاجب ودكر ابن ناجي في شرح الرسالة والشيخ زروق ان ابن رشد ذكر في سماع
اشبه ان ذلك على جهة الاستعجاب فانظره اه وهذا ليس فيه ترجيح على ابن ناجي اختار خلاف ما لابن
رشد وقال انه ظاهر المدونة عندى وايضا ما لابن شاس هو الذى نقله القياص عن المازرى مقتصر عليه وهو
الذى في التوضيح وابن عبد السلام والقاشاني وغيرهم وهذا تعلم ان ما ذكره الشارح تبعا لعقب انه المعتمد
ليس هو المعتمد انظر بن (قوله وكذا بينه) اى بين القيام مستندا وبين الاضطجاع (قوله والحاصل الخ)
حاصله ان القيام استقلا لا تقدمه على كل ما بعده واجب وكذلك الجلوس استقلا لا تقدمه على كل ما بعده واجب
وتقديم الظهر على البطن واجب كتقديم الجلوس استنادا على الاضطجاع وما عدا ذلك فهو مندوب كراتب
الاضطجاع والقيام مستندا على الجلوس مستقلا (قوله والمرتبة الاخيرة) اى وهى الاضطجاع (قوله
تحتها ثلاث صور مستحبة (وتربع) المصلى جالساً) اى والترتيب بين كل منها وبين الجلوس مستندا فهو واجب (قوله وترتيب المصلى جالساً) اى سواء كان
مستقلا ومستندا فيخالف بين رجليه بأن يضع رجله اليمنى تحت ركبته اليسرى ورجله اليسرى تحت ركبته
اليمنى (قوله في محل قيامه) متعلق بترتيب (قوله كالمتنفل) الكاف داخلة على المشبهة لاجل افادة حكم
المتنفل (قوله ليميز بين البدل) اى بين الجلوس الواقع بدلا عن القيام (قوله وجلوس غيره) اى وجلوس
غير البدل وهو الجلوس للشهد وبين السجدين (قوله بكسر الجيم) اى لان المراد الهيئة لا المرة حتى يكون
بفتح الجيم (قوله كالشاهد) اى كما يغيرها في حالة الشهد نديا وبغيرها ايضا في حال السجود لكن استنادا لقول
المصنف وسن على اطراف قدميه وحاصله انه يقرأ متر بعا ويركع كذلك واضعا يديه على ركبتيه ويرفع كذلك
ثم يغير جلسته اذا اراد ان يسجد بأن يثنى رجله في سجوده وبين سجديته ويقع في السجدة الثانية وفي
الرفع منها كذلك ثم يرجع متر بعا للقراءة ثم يفعل في الركعة الثانية كما فعل في الاولى ويجلس للشهد بجلوس
القادر فاذا كمل شهوده رجع متر بعا قبل التكبير الذى ينوب به القيام للثالثة كما انه لو صلى قائما لا يكبر حتى
يستوى قائما فتر بعه بدل قيامه فقد ظهر لك انه لا خصوصية لما بين السجدين بتغيير الجاسة لما عادت انه
يغيرها في السجود وبين السجدين وفي الشهد وان يغيرها في الاول سنة وفي الاخير من مندوب ولعلها انما
اقتصرت على التغيير بين السجدين لثلاثيته ان يجلس بينهما متر بعا وما تغيره في السجود فقد تقدم ما يفهم
منه ذلك وهو سنية السجود على اطراف القدمين (قوله ولو سقط قادر على القيام مستقلا الا انه صلى مستندا
لعماد الخ) قصر كلامه على القادر على القيام تبعا لبعض الشراح ولا مفهوم له بل مثله في قسمي البطلان
والكراهة القادر على الجلوس مستقلا فصلى مستندا لعماد (قوله اى قد سقطه) اى وادى لوسقطه بالفعل
حين زوال العماد (قوله واستند عمدا) اى اوجعلا (قوله واعاد بوقت) ما ذكره الشارح تبعا لعقب
وخش من الاعادة في الوقت قال بن لم ار من ذكره واما الكراهة فلا تستلزم الاعادة ولذا قرر شيخنا ان
الصواب عدم الاعادة (قوله ثم ان عجز الخ) اشار الشارح بهذه الحياطة الى ان في كلام المصنف حذف
المعطوف بهم مع عاطف ندب والاصل ثم اضطجاع وندب عى ايمن ثم ايسر ثم ظهر والندب منصب على التقديم
والا فاحدى الحالات الثلاث واجب لا بعينه وحاصل ما اراده المصنف انه يستحب له ان لا ينتقل عن حاله لما
عدها الا عند العجز فان خالف فلا شئ عليه وهذا الذى قرر به الشارح بهرام وهو مصرح به في كلام ابى
الحسن ونقله عن عبد الحق وابن بونس اه بن (قوله والابطلت) اى والايجعل رجله لالقبلة بل جعل
راسه اليها ورجليه لديرها بطلت لانه صلى لغيرها (قوله وراسه للقبلة وجوبا) اى كاساجد فان جعل رجله
للقبلة وراسه لديرها بطلت لصلاته لغيرها وهذا اى ما ذكره من البطلان لكونه صلى لغير القبلة اذا كان
قادرا على التحول ولو بمحور والافلا بطلان (قوله واوما عاجز الا عن القيام) اى استقلا لا واستنادا فاذا
عاجزه وما حل به الشارح كلام المصنف هو المتين واما حل الشارح بهرام فقيه نظر لانه قال يريد ان العاجز
يباح له الاعاء في كل حال الا عند العجز عن القيام فانه لا يباح له ان يصلى انصلا جالساً بركوعها

القيام بحالتيه والجلوس
كذلك الاضطجاع فتأخذ
كل واحدة مع ما بعدها
يحصل عشر مراتب كلها
واجبة الا واحدة وهو ما بين
القيام مستندا والجلوس
مستقلا والمرتبة الاخيرة
تحتها ثلاث صور مستحبة
(وتربع) المصلى جالساً
محل قيامه المعجوز عنه
ندبا (كالمتنفل) من جلوس
ليميز بين البدل وجلوس
غيره (وغير) المتربع
(جاسته) بكسر الجيم ندبا
(بين سجديته) كالشاهد
(ولو سقط قادر) على القيام
مستقلا الا انه صلى مستندا
لعماد اى قد سقطه
(بروال عماد) استند له
(بطلت) صلاته ان كان
امام او فذا واستند عمدا في
فاتحه بفرض فقط لاساها
فتبطل الركعة التى استند
فيها فقط (والا) بأن كان لو
قد زوال العباد لم يسقط
(كره) استناده واعاد
بوقت (ثم) ان عجز عن
الجلوس بحالتيه وجب
اضطجاع و (ندب على)
شق (ايمن ثم) ندب على
(ايسر ثم) ندب على (ظهر)
ورجله للقبلة والابطلت
فان عجز فعلى بطنه وراسه
للقبلة وجوبا فان قدمها
على الظهر بطلت (واوما)
بالهمز (عاجز) عن كل
افعال الصلاة (الا عن القيام) فقد راعى عليه

وسجوده ويكون الصلاة له اخفض من الائمة للركوع (و) ان قدر عليه (مع الجلوس) او ما للركوع من قيام (و) او ما للجلوس منه (اي من الجلوس) وهل يجب على العاجز عن الركوع والسجود المومي لهما (فيه) اي في الائمة لهما (الوسع) اي انتهاء الطاقة في الانحطاط حتى لو قصر عنه بطلت فلا ينصر على هذا التأويل مساواة الركوع للسجود وعدم تميز احدهما عن الآخر ولا يجب فيه الوسع بل يحزى ما يكون ايماء مع القدرة على ازيد منه ولا بد على هذا من تميز احدهما عن الآخر والسجود على الانف خارج عن حقيقة الائمة فلا يدخل في قوله وهل يجب فيه الوسع ويدل له قوله (و) هل (يحزى) من فرضه الائمة لكن بجبهته قروح لا يستطيع السجود عليها (ان سجد على انفه) وخالف فرضه وهو الائمة لان الائمة ليس له حد ينتهي اليه ولا يحزى لانه لم يأت بالاصل ولا يبدله (تأويلان) في كل من المسئلتين (وهل) المرمي للسجود من قيام ومن

وسجودها ووجه النظر ان العاجز عن القيام فقط لا يوهم فيه ايماء حتى يستثنيه وايضا هذا المعنى الذي قاله وان كان صحيحا من جهة الفقه الا انه لا يلتزم مع قول المتن بعدد مع الجلوس او ما للسجود منه فأمل (قوله فيومي من قيامه لركوعه وسجوده) اي وكذا بقية افعال الصلاة وهل يشترط فيه ان هذا الائمة للركوع او للسجود مثلا ولا يشترط ذلك لان نية الصلاة المعينة أولا كافية تطرفه عجم (قوله او ما للسجود منه) اي من جلوسه وجوابا فان لم يفعل بطلت صلاته والمراد انه يومي للسجدة من معان جلوس وهو الذي قاله للخمى ويحتمل ان ضمير منه فائد على القيام اي انه يومي للسجدة الاولى من قيام لانه لا يجلس قبلها وعزاء ابن بشير الاشياخ اه بن (قوله حتى لو قصر عنه) اي عن الوسع وقوله بطلت اي ان حصل منه التقصير عمدا وجهلا لاسهوا كفي حاشية شيخنا (قوله ويدل له قوله الخ) اي يدل له من حيث افراده بالذكر فان ذلك يقتضي انه خارج عن حقيقة الائمة وانه ليس داخل في قوله وهل يجب فيه الوسع والامامة ذكره بعد فالتأويلان اتفاقا على انه خارج عن حقيقة الائمة لكن اذا وقع وسجد على انفه هل يحزى به او لا (قوله وهل يحزى من فرضه الائمة الخ) حاصله ان من يجبهته قروح تمنعه من السجود فلا يسجد على انفه وانما يومي للارض كما قال ابن القاسم في المدونة فان وقع وزل وسجد على انفه وخالف فرضه وهو الائمة فقال اشهب يحزى به واختلف المتأخرون في مقتضى قول ابن القاسم هل هو الاجزاء كما قال اشهب او عدم الاجزاء فقال بعضهم وحكا عن ابن القصار هو خلاف قول اشهب اي والمعتمد قول ابن القاسم وهذا التأويل جعله بعضهم هو المعتمد وقال بعض الاشياخ هو موافق لاشهب فقول ابن القاسم لا يسجد على انفه اي يمنع ذلك ولو وقع صحت صلاته لان الائمة لا يختص بمحد ينهي اليه ولو قارب المومي الارض اجزاء اتفقا فزيادة اساس الارض بالانف لا يؤثر في الخلاف اشار المصنف بالتأويلين والثناهران ابن القاسم وافق اشهب على الاجزاء اذا نوى الائمة بالجبهة لا السجود على الانف حقيقة فقول المصنف وهل يحزى اي بناء على ان مقتضى قول ابن القاسم في المدونة لا يسجد على انفه وانما يومي بالسجود للارض وفاق لقول اشهب يحزى به وقوله ولا يحزى به اي بناء على انه مخالف لقول اشهب وكلام اشهب مطروح (قوله لان الائمة ليس له حد) تعليل للاجزاء وهو يقتضي ان السجود على الانف من مصدقات الائمة وقوله وخالف فرضه وهو الائمة يقتضي انه ليس من افراد الائمة فلو قال اشار ح وهل يحزى ان سجد على انفه لانه ايماء وزيادة ولا يحزى لانه لم يأت بالاصل ولا يبدله وهو الائمة لانه الاشارة بالظهر والراس الارض فقط كان اولي (قوله في كل من المسئلتين) ذكر بن ان الذي في المسئلة الاولى قولان للخمى لتأويلان على المدونة فالقول الاول اخذه من رواية ابن شعبة عن رفع ما يسجد عليه اذا او ما جهده صحت والافسدت والقول الثاني اخذه من قولها يومي القائم للسجود اخفض من ايمائه للركوع وحينئذ فالاولي للمصنف ان يعبر في جانب المسئلة الاولى بتردد (قوله وهل يومي بيديه الخ) حاصله ان عندنا مسئلتين في كل منهما قولان الاول من قدر على القيام وعجز عن الانحطاط للسجود واومأ له اي للسجود من قيام او قدر على الجلوس وعجز عن السجود واومأ له من جلوس ولم يقدر على وضع يديه بالارض هل يومي بيديه للارض مع ايمائه بظهره ورأسه او لا يومي بهما بل يرسلهما الى خنيبه قولان فعلى الاول لليدين مدخل مع الظهر والراس في الائمة للسجود ولا مدخل لهما على الثاني المسئلة الثانية ما اذا كان له قدرة على الجلوس وعجز عن السجود واومأ له من جلوس وكان يقدر على وضع يديه بالارض هل يضع يديه على الارض بالفعل حين الائمة مع ايمائه بظهره ورأسه او لا يضعهما على الارض بل على ركبتيه قولان فعلى الاول لليدين مدخل مع الظهر والراس في الائمة للسجود ولا مدخل لهما فيه على الثاني اذا علمت هذا فقول المصنف وهل يومي بيديه اي الى الارض اشارة للتأويل الاول في المسئلة الاولى وقوله او يضعهما على الارض او بمعنى الواو اي ويضعهما على الارض بالفعل اشارة للتأويل الاول في المسئلة الثانية والتأويل الثاني

جلوس ولم يقدر على وضع يديه على الارض (يومي) مع ايمائه بظهره ورأسه (بيديه) ايضا الى الارض (او) ان كان يومي له من جلوس (بضعهما على الارض) بالفعل ان قدر ولو عبر بالواو

لأن كان أظهر فهذا تأويل واحد والثاني محذوف تقديره أو لا يؤمى بهما أن كان إيماءه من قيام كجلوس لم يقدر معه ولا يضعهما على الأرض أن كان
 من جلوس بل يضعهما على ٢٠٦ ركبته حيث قدر (وهو) أي التأويل المذكور للمصنف بحالتيه (المختار) عند اللغوي دون

ما حذفه بحالتيه ثم استشهد
 لاختيار اللغوي بما هو
 متفق عليه بقوله (كحسر
 عمامته) أي رفعها عن
 وجهه حين إيماءه فيجب
 عليه حسرها (بسجود)
 تنازعه يومئ ويضع
 وحسر وقوله (تأويلان)
 واجع لما قبل التشبيه
 (وان قدر) المصلى (على
 الكل) أي جميع الأركان
 (و) لكن (أن سجد) أي
 أتى بالسجود (لا ينهض)
 أي لا يقدر على القيام (ثم
 ركعة) بسجودتها وهي
 الأولى (ثم جلس) أي
 استمر جالساً بتم صلاته
 منه لأن السجود أعظم
 من القيام وقيل يصلي قائماً
 إيماءاً إلا الأخيرة فيركع
 ويسجد فيها (وان خف)
 في الصلاة (معذور) بأن
 زال عذره عن حالة أيبحت
 له (الانتقل) وجوباً (للاعلى)
 فيما الترتيب فيه واجب
 كضبط جمع قدر على الجلوس
 وندباً فيما هو مندوب فيه
 كضبط جمع على إسرع قدر
 على الاعن (وان عجز عن
 فاتحه قائماً جلس) اقراءتها
 لأن القيام كان لها ثم يقوم
 ليركع (وان لم يقدر)

في المستثنين مطوى في كلام المصنف (قوله لكان أظهر) أي وان كانت أو بمعنى الواو (قوله فهذا تأويل
 واحد) فيه أن ما ذكره فرداً تأويلين ذكر من كل تأويل طرفاً إلا أن يقال لما كان محصل ما ذكره في المستثنين
 أنه يلزمه أن يفعل بيديه شيئاً ومحصل المطوى أنه لا يلزمه أن يفعل بيديه شيئاً صح ما قاله الشارح من أن ما قاله
 المصنف تأويل واحد (قوله بل يضعهما على ركبته) أي لأن وضعهما على الأرض حالة السجود تابع لوضع
 الجبهة عليها وهو لم يسجد على جبهته (تنبيه) اختلف في حكم الإيماء باليدين للأرض في المسئلة الأولى على
 القول به وكذلك في حكم وضعهما على الأرض بالفعل في المسئلة الثانية على القول به فقيل هو الوجوب وان كان
 الأصل السنة وقيل هو الندب وفي حاشية شيخنا السيد البليدي على عبق أن من عبر بالوجوب ماش على أن
 السجود على اليدين واجب وهو خلاف ما سبق للمصنف (قوله وهو المختار) قال بن حقه التعبير بالفعل لأنه
 من عند نفس اللغوي (قوله دون ما حذفه) أي فانه ليس بمختار للغوي وهو قول أبي عمران مع بعض
 القرويين (قوله بحالتيه) أي ما إذا أو ما للسجود من قيام أو جلوس (قوله فيجب عليه حسرها) أي اتفاقاً لأنه
 لو لم يحسرها لكان مومناً بالوجهية (قوله فيجب عليه حسرها) أي فان ترك ذلك بطلت ما لم يكن الذي على
 جبهته من العمامة شيئاً خفيفاً (قوله تأويلان) حقه تردد لان الواقع أن القولين للمتأخرين فيمن كان يصلي
 جالساً هل يضع يديه على الأرض أن قدر أو يؤمى بهما أن لم يقدر وهو قول اللغوي ولا يفعل بهما شيئاً وهو
 قول أبي عمران وليس هنا خلاف متعلق بفهم المدونة حتى يعبر بتأويلان انظر بن وقد اشار خش في كبره
 لهذا البحث والذي قبله وإذا تأملت ما قاله الشارح تعلم أن الخلاف المذكور محله مسئلة الإيماء للسجود وأما
 مسئلة الإيماء للركوع فقد ترك المصنف الكلام عليها وحاصل الكلام عليها أنه ان أو ما للركوع في حالة قيامه
 فانه يؤمى بيديه لركبته من غير خلاف وان أو ما له من جلوس وضعهما على ركبته من غير خلاف وهل ذلك
 واجب أو مندوب قال عجم وفي كلام الشارح بهرام إشارة للوجوب (قوله ولكن أن سجد) أي ولكن ان
 جلس وسجد لا ينهض (قوله أتم ركعة ثم جلس) أي مبادرة للمقدور عليه وهذا قول اللغوي وابن يونس
 والتونسي (قوله ليتم صلاته منه) أي ليتم صلاته بالركوع والسجود من جلوس (قوله وقيل يصلي قائماً إيماءاً)
 أي للسجود وأما الركوع فانه يفعل به ويلزم على القول الأول الإخلال بقيام ثلاث ركعات ويلزم على الثاني
 الإخلال بسجود ثلاث ركعات (قوله بأن زال عذره عن حالة أيبحت له) أي من اضطجاع وجلوس وإيماء
 وقوله انتقل للأعلى أي من جلوس وقيام وإتمام فان لم ينتقل بطلت صلاته فيما وجب لا فيما ندب (قوله كمنهض جمع
 على أسر) أي وكجالس مستقلاً قدر على القيام مستنداً ببناء على ما تقدم للشارح من أن الترتيب بينهما مندوب
 وتقدم لبن أن الحق أن الترتيب بينهما واجب فان لم ينتقل للأعلى في هذه الصورة بطلت صلاته (قوله جلس)
 أي جلس بعد إحرامه قائماً ان قدر على الجلوس واضطجع ان كان لا يتدبر للأعلى الاضطجاع وقوله لان
 القيام كان لها أي كان واجباً لاجلها لا لذاته وهذا لتعليل لقوله جلس ولا مرة له فكان الأولى أن يقول جلس
 لقراءتها سواء كان يقدر على القيام من غير قراءة أم لا لان القيام كان لها فائماً مل ثم ان قول المصنف وان عجز عن
 فاتحه قائماً جلس نحوه لابن الحاجب قال ابن فرحون ظاهره أنه يسقط عنه القيام جملة حتى لتكبيره الإحرام
 وأيس كذلك بل يقوم لها ثم يجلس للفاتحة ثم يقوم للركوع ولذا قال الشارح جلس لقراءتها ثم يقوم أي ركع وقوله
 وان عجز عن فاتحه قائماً أي لدوخة أو غيرهما يدخل في كلامه من كان غير حافظ لها أو يقدر على قراءتها في
 المصحف جالساً اه (قوله وان لم يقدر الأعلى نية) أي الأعلى قصد الصلاة وملاحظة اجزائها قبله ولم يقدر
 على حركة بعض الأعضاء من رأس أو يداً أو حجاب أو غير ذلك (قوله الا ان ابن بشير قال في مسئلته لاص
 صريحاً) نص كلامه وان عجز عن جميع الأركان فلا يخلو من أن يتدبر على حركة بعض الأعضاء من رأس أو يد

المكلف على شيء من أركانها (الأعلى نية) فقط (أو مع إيماء بطرف) مثلاً (فقال) المارري في الثانية (و) قال أو
 (غيره) وهو ابن بشير في الأولى (لأنه) في المذهب على وجوب إيماء قدر عليه مما ذكر (ومقتضى المذهب الوجوب) أي قال كل منهما
 مسألة لأن نص ومقتضى المذهب الوجوب إلا أن ابن بشير قال في مسألة لأنه لأن نص صريحاً

الوجوب وهو يقتضي
انه لانص صريحاً فيكون
مقوله ضمناً فقد صح
القول بأن كلا منهما
قال بالامرين وان كان
بعض المقول ضمناً
والبعض صريحاً وهذا
اولى من جعله لقاً ونشراً
مشوشاً بالنظر للقائل
والمقول ومرتباً بالنظر
للتصوير والمقول (وجاز)
لمكلف (قدح عين) اى
اخراج ما للسرؤيه اى
لعود بصره بلا وجع والا
جاز ولوا دى الى استلقاء
انفاقاً ولا مفهوم للعين
بل مداواة سائر الاعضاء
كذلك (ادى) ذلك
القدح (الجلوس) فى
صلاته ولو موماً (لا) ان
ادى الى (استلقاء) فيها
فلا يجوز ويجب القيام
وان ذهب عيناه (فيعيد
ابداً) ان صلى مستلقياً
عند ابن القاسم وقال
اشبه هو معذور فيجوز
ابن الحاجب وهو الصحيح
واليه اشار بقوله (وصحح
عسره ايضاً) وهو الذى
تجب به القسوى لانه
مقتضى الشريعة السمحة
(و) جاز (لمريض
ستر) موضع (نجس)
فراش او غيره (بظاهر)
كشيف غير حرير الا ان

اوجاب او غير ذلك من الاعضاء فهذا الخلاف انه يصلى ويومى بما قدر على حركته فان عجز عن جميع ذلك
سوى النية بالقلب فهل يصلى ام لا هذه الصورة لانص فيها في المذهب ووجب الشافعى القصد الى الصلاة وهو
احوط ومذهب ابى حنيفة اسقاط الصلاة عن وصل لهذه الحالة (قوله) وهو يقتضى ان مقتضى المذهب
الوجوب) فيه ان قوله لانص لا يقتضى ان مقتضى المذهب الوجوب اذ هو اعم وقد يجاب بأن المراد انه
يقتضى بواسطة ما انضم اليه من قوله ووجب الشافعى القصد اليها وهو الاحوط لان قوله وهو الاحوط
يتضمن ان مقتضى المذهب الوجوب ولانه اذا لم يقع نص من اصحاب الامام فيها وقال الشافعى بالوجوب
ينبغى ان لا يخالفه في ذلك (قوله) والمأزى قال في مسئلته (الخ) نص كلامه في شرحه للتلقين اذا لم يستطع
المريض ان يومى براسه للركوع والسجود فمقتضى المذهب فيما يظهر لى انه يومى بطرفه وحاجبه ويكون
مصلابه مع النية واعترض عليه بأن هذا قصور منه فان ابن بشرى ذكر مسئلته وصرح فيها بالوجوب كما تقدم
لك نص كلامه تأمل (قوله) فقد صح (الخ) اى واندفع اعتراض ابن غازى وحاصله ان المأزى قال مقتضى
المذهب الوجوب ولم يقل لانص وابن بشرى قال بالعكس وكل واحد منهما كلامه في مسئلة وظاهر كلام
المصنف ان كلامه من الشيخين قال كلاماً من العبارتين في المسئلتين وليس كذلك واجاب الشارح بأجوبة ثلاثة
اولها اولاه لانها اعم فائدة (قوله) وهذا) اى التعيم فى القول اى انه اعم من الصراحة والضمنية (قوله)
بالنظر للقائل) هو ابن بشرى والمأزى والمقول هو قوله لانص ومقتضى المذهب الوجوب فالاول من المقول
راجع للثانى من القائلين والثانى من المقول راجع للاول من القائلين (قوله) بالنظر للتصوير) هو قوله الاعلى
نية او على نية مع ايماء بطرف (قوله) والمقول) هو قوله لانص ومقتضى المذهب الوجوب (قوله) بلا وجع)
الاولى ان يقول لا لوجع اى ان الخلاف محله اذا كان القدح لعود بصره اما القدح لوجع او صداع فلا
خلاف في جوازه وان ادى لاستلقاء (قوله) ادى لجلوس فى صلاته) اى ولو اكثر من اربعين يوماً (قوله) ولو
مومناً) اى هذا اذا كان يصلى وهو جالس من غير ايماء للركوع والسجود بل ولو كان يصلى وهو جالس
بالايماء اليهما (قوله) فلا يجوز) اى القدح ولو تحقق نفعه وقوله ويجب عليه القيام اى اذا خالف وقدح وقوله
فيعيد ابداً اذا خالف وصلى مستلقياً هذا امر ادا المصنف وليس معناه ان له ان يصلى مستلقياً ثم يعيد ابداً كما
توهمه بعضهم لانه توهم فاسد بل معناه كما مر انه يمنع من القدح المؤدى للاستلقاء ويمنع من صلاته مستلقياً
فان صلى مستلقياً اعاد ابداً وانما فرق ابن القاسم بين الجلوس والاستلقاء لان الجلوس يأتى بالعوض عن
الركوع والسجود وهو الايماء بالراس يداً طئه والمستلقى لا يأتى بعوض وانما يأتى عند الركوع والسجود
بالنية من غير فعل (قوله) جاز لمريض) اشار بتقدير جازالى انه عطف على قدح وان جاز مسلط عليه
ويحتمل ان الواو للاستئناف وهو خبر مقدم وستر مبتدأ مؤخر (قوله) ستر نجس بظاهر) اى بشرط ان يكون
ذلك الطاهر ليس ثوبه ولا منع كما سبق ذلك عن شيخنا ثم ذكر هنا عن النفاوى فى شرح الرسالة ميله لجوازه
اخذاً من جواز كون النجاسة اسفل نعله كما سبق (قوله) على الاربع عند ابن يونس) خلافاً لمن قال بالمنع فى
حق الصحيح لانه يصير محرماً كالنكاح (قوله) ولو فى اثنا عشر بعد ايقاع بعضها من قيام) لكن الجلوس حينئذ
اشد في مخالفة الاولى من الجلوس ابتداءً ومحمل ذلك ما لم يكن فى التراويح وكان مسبوفاً ركعة وظن انه ان
اتى بالمسبوق بها بعد سلام الامام من قيام فانه الامام وان اتى بها من جلوس لم يفته والا كان الاثنان بهما من
جلوس اولى قاله شيخنا وقوله وجاز لمن تنفل جالس ولو فى اثنا عشر اى ومن باب اولى عكسه وهو قيام المتنفل
من جلوس فى اثنا عشر لانه انتقال لا على وما ذكره المصنف من حوازل جلوس المتنفل ولو فى اثنا عشر هو
مذهب المدققة ورد المصنف بل على ما قاله اشبه من منع الجلوس اختياراً لمن ابتداء قائماً وظاهر
كلامهم جواز تكرار القيام والجلوس فى النافلة وهل يقيد بما اذا لم يكن من الافعال الكبيرة ام لا
لان هذا مشروع فيها واستظهر بعضهم هذا الثانى واستظهر بعض اشياخ شيخنا الاول

لا يجسد غيره (ليصلى عليه) اى على الطاهر (كالصحيح على الاربع) عند ابن يونس (و) جاز (المتنفل جلوس) مع قدرته
على القيام ابتداءً بل (ولو فى اثنا عشر) بعد ايقاع بعضها من قيام

(قوله واستلزم ذلك) أي جواز الجلوس في اثنتائها وقوله جواز استناده فيها أي قائمًا (قوله بالاولى) أي لان القيام مستندًا اعلى مرتبة من الجلوس ولو مستقلاً فإذا جاز الادنى جاز الاعلى بالاولى ثم ان جواز الاستناد في النفل منصوص عليه وحينئذ فلا حاجة لما ذكره من الاستلزام (قوله ان لم يدخل على الأعمام) أي ان لم يلتزم الأعمام قائمًا بالنذر فالمراد بالدخول على الأعمام التماسه بالنذر وتقبه يشتمل على ثلاث صور: ا) الأعمام قائمًا بالجلوس عدم نية شيء أصلاً فهذه الصور الثلاثة منطبق المصنف يجوز الجلوس فيها ولو في الاثناء على مذهب المدونة بخلاف المذهب وسواء نذر اصل النفل أم لا فان التزم الأعمام بالنذر سواء نذر اصل النفل كما لو قال لله على صلاة ركعتين من قيام أو لا كما لو قال لله على القيام في ركعتي الفجر مشالزمه أعمام ذلك من قيام فان خالف وأتم جالساً بعد التماسه الأعمام قائمًا أتم ولا تبطل صلاته قال شيخنا السيد في حاشيته على عبق ويعيد للنذر وقرر شيخنا العلامة العدوي أنه يخرج من عهدة طلب المندوب بما صلاه من جلوس قائمًا وما ذكره المصنف من عموم محل الخلاف المشار له بالصور الثلاث هو ما ذهب اليه ابن رشد وأبو عمران وظاهر ابن الحاجب ووجه ابن عرفة وذهب بعض شيوخ عبدالحق إلى قصره على غير الاولى وأما الاولى وهي ان ينوي الأعمام قائمًا فيلزمه باقائهما لانه يصير بالنية كندز وذهب اللخمي إلى ان محل الخلاف هو الاولى فقط اما اذا نوى الجلوس او لم ينو شيئاً فله الجلوس باقائهما ووضعفه ابن عرفة وكذا ما قبله (قوله فلا يجوز للمتفل) بل ولا يصح التنفل في هذه الحالة كما في حاشية شيخنا (قوله مع القدرة على ما فوقه) أي ولو دخل على ذلك او بالنذر وظاهره كان صحيحاً او مريضاً وهو كذلك على المعتمد قال ابن الحاجب ولا يتنفل قادر على القعود مضطجعا على الأصح قال في التوضيح ظاهره سواء كان مريضاً وصحيحاً وحكى اللخمي في المسئلة لانه انما اجاز ذلك ابن الجلاب للمريض خاصة وهو ظاهر المدونة وفي النوادر المنع وان كان مريضاً واجاره الابهرى حتى للصحيح ومنشأ الخلاف القياس على الرخص هل يصح او يمتنع ومفهوم قوله مع القدرة على ما فوقه انه اذا كان لا يقدر الا على الاضطجاع ولا قدرة له على ما فوقه جاز له ان يتنفل مضطجعا باتفاق وما في عقب من حكاية الخلاف في هذا القسم وجعل المنع في القسم الاول كالتفريق عليه فهو غير صواب كما في بن

واستلزم ذلك استناده فيها بالاولى والمراد بالجلوس خلاف الاول ان حمل النفل على غير السنن اذ الجلوس فيها مكروه وان اريد ما قبل القرض فالمراد به الاذن الصادق بالكراهة ومحل الجواز (ان لم يدخل على الأعمام) قائمًا بأن لم يلتزمه بالنذر فان نذر القيام باللفظ وجب القيام وامانية ذلك فلا يلزم بها قيام (لا اضطجاع) فلا يجوز للمتفل مع القدرة على ما فوقه وان مستندا هذا ان اضطجع في اثنتائه بل (وان) اضطجع (اولاً) أي ابتداء من حين احرامه فيمتنع * فصل * يذكرفيه اربع مسائل قضاء الفوائت وترتيب الحاضرين والفوائت في انفسها وبسبرها مع حاضرة وذكرها على هذا الترتيب فقال (وجب) فورا (قضاء) صلاة (فاته) على نحو ما فاتته من سفرية وحضر بقوسرية وجهرية فيحرم التأخير الا وقت الضرورة

* فصل وجب قضاء فاته * (قوله يذكرفيه اربع مسائل) اعترض بأنه ذكر في الباب اكثر من اربعة الا ان يقال ان ما عداها من تعلقاتها (قوله قضاء الفوائت) أي حكم قضائها (قوله والفوائت في انفسها) عطف على الحاضرين أي وترتيب الفوائت في انفسها وكذا قوله وبسبرها الخ أي وترتيب بسبرها مع حاضرة (قوله فورا) أي على الراجح خلافاً لمن قال انه واجب على التراخي وخلافاً لمن قال انه ليس بواجب على الفور ولا على التراخي بل الواجب حالة وسطى فيمكن ان يقضى في اليوم الواحد صلاة يومين فأكثر ولا يكفي قضاء صلاة يوم في يوم الا اذا خشي ضياع عياله ان قضى اكثر من يوم في يوم وفي بن تقي عن اجوبة ابن رشد انه انما امر بتعجيل قضاء الفوائت خوف معاجلة الموت وحينئذ يجوز التأخير لمدته بحيث يعلب على الطن وفاؤه بها فيها وعدم عده مفرطاً اهـ واستدل للفورية بآية فاعبدني واقم الصلاة لذكرى ولان تأخير الصلاة بعد الوقت معصية يجب الاقلاع منها فورا (قوله من سفرية الخ) فتقضى السفرية مقصورة ولو قضاها في الحضر وتقضى الحضرية كاملة ولو قضاها في السفر وتقضى النهارية سرا ولو قضاها ليلاً وتقضى الليلية جهراً ولو قضاها نهاراً لان القضاء يحكى ما كان اداءه وحينئذ فيقضيهما بصفتهما الاحالي القدرة على الاركان والماء والعجز عنهما فانها عوارض حاله فن فاتته صلاة حال عجزه عن القيام او عن الماء ثم قدر عليه قضاها بالقيام والماء ومن فاتته صلاة حالة قدرته على القيام والماء ثم عجز عنه قضاها بما قدر عليه من الجلوس والتميم ويقت في قضاء الصبح وفيهم للمقضية وفي التطويل خلاف (قوله فيحرم التأخير) أي للقضاء وهذا مفرع على كون القضاء واجبا على الفور (قوله الا وقت الضرورة) أي الا الوقت الذي يشهله لتحصيل ضروراته ومن جعلتها

درس العلم العيني وتردد بعضهم في درس العلم غير العيني هل يكون عذرا ام لا قال شيخنا الظاهر انه غير عذر وان قضاء الفائتة يقدم عليه لانه عيني وهو مقدم على الكفائي وانما لم يحرم بذلك لا مكان ان يقال ان العلم الكفائي لما كانت الحاجة اليه شديدة ربما يتسامح في شغل الزمان به **(تنبيه)** لا ينتظر الماء عادمه بل يتيمم ولو اقر الاجير بفوائت لم يعذر حتى يفرغ ما عقد عليه ولا تنسخ الاجارة لانهما امر عجم **(قوله)** ويحرم التنفل الخ اي ولو قيام رمضان كافي بن عن ابن ناجي وقال ابن العربي يجوز له ان ينفل ولا يبخس نفسه من الفضيلة وقال القوري ان كان يترك النفل لصلاة الفرض فلا ينفل وان كان للبطالة فتغفله اولى قال زروق ولم اعرف من ابن ابي به انظر ح **(قوله)** مطلقا مر تبط في المعنى بقوله قضاء وبقوله فائتة فهو حال من احدهما ومجذوف مثله من الآخر والمعنى حالة كون القضاء مطلقا في جميع الاوقات ولو وقت طلوع الشمس ووقت غروبها ووقت خطبة الجمعة وزمن السفر والحضر والصحة والمرض وحالة كون الفائتة قاتت مطلقا اي عمدا او سهوا تحقيقا او طمعا او شكلا او هما **(قوله)** ولو فائتة سهوا اي هذا اذا تركها عمدا بل ولو كانت فائتة سهوا هذا اذا تركها من غير فعل لها بالمرة بل ولو فعلها ثم تبين له فسادها هذا اذا تحقق او ظن فواتها بل ولو شك في فواتها وفي ابن ناجي على الرسالة قال عياض سمعت عن مالك قوله شاذة لا تقضى فائتة العمداي لا يلزم قضاؤها ولم تصح هذه المقالة عن احد سوى داود الظاهري وابن عبد الرحمن الشافعي وخرجه صاحب الطراز على قول ابن حبيب بكفره لانه مر تداسلم وخرجه بعض من لقيناه على عين العموس اه وقد رد الشارح على هذه المقالة بالمبالغة المذكورة **(قوله)** او شك في فواتها اي والحال انه مستند لقريته من كونه وجد ماء وضوءه باقيا او وجد فراش صلاته مطويا ونحو ذلك واما مجرد الشك من غير علامة فلا يوجب القضاء واولي الوهم كما قال الشارح **(قوله)** لا مجرد وهم اي فاذا ظن براءة الذمة من صلاة وتوهم شغلها بها فلا قضاء عليه اذ لا عبرة بالوهم ان قلت ان من ظن تمام صلاته وتوهم بقاء ركعة منها فانه يجب عليه العمل بالوهم والاثان ركعة فأي فرق قلت ما هنا ذمته غير مشغولة بتحقيقا بخلاف المسئلة الموردة فان الذمة فيها مشغولة فلا تبرأ الايقين لانه جازم بان الصلاة عليه واما هنا فهو ظان للبراءة وقد مضى الوقت فالاصل الاثان بها كذا ذكر شيخنا **(قوله)** وتوفي اي الشخص القاضي للفوائت **(قوله)** في المشكوك اي في المشكوك في فواتها واما المشكوك في عينها فكالحققة كما ياتي وحينئذ فلا يتوفى في قضائها وقتا من الاوقات **(قوله)** في المحرم اي في اوقات الحرمة وقوله في المكروه اي في اوقات الكراهة **(قوله)** ونذب لمقتدى به الخ اي فاذا تذكر ان في ذمته الصبح او غيرها من الصلوات والامام يحطب او عند طلوع الشمس او غروبها فليقيم بصلها بموضعه فاذا كان ممن يقتدى به فيندب له ان يقول لمن يليه من الناس انا صلى فائتة لتلا بوقع الناس في ايام جواز النفل في ذلك الوقت وان كان ممن لا يقتدى به فلا يندب له اعلامهم **(قوله)** ولو في الاثناء اي ووجب مع ذكر هذا اذا كان في الابتداء بل ولو في الاثناء فاذا احرم ثابته الحاضرين مع تذكره للاولى بطلت تلك الثانية التي احرمها وكذا ان احرم بالثانية غير متذكر للاولى ثم تذكرها في اثناء الصلاة فان الثانية تبطل بمجرد تذكر الاول وما ذكره الشارح من ان ترتيب الحاضرين واجب شرطا في الابتداء وفي الاثناء تبع فيه عقب وخش حيث قالوا ووجب مع ذكر ابتداء وكذا في الاثناء على المعتمد ترتيب حاضرين وهذا القول قال به جماعة كالناصر اللقاني وشرف الدين الطخيشي ومشى عليه نت في قوله

ويحرم التنفل لاستدعائه
التأخير الا السنن والشفع
المتصل بالوتر وركعتي
الفجر (مطلقا) ولو وقت
طلوع شمس وغروبها
وخطبة جمعة سفر او حضرا
صحته ومريضه ولو فائتة
سهوا او تبين له فسادها
او شك في فواتها لا مجرد
وهم وتوفي وقت النهي في
المشكوك وجوبه في المحرم
وندبا في المكروه ونذب
لمقتدى به ان قضى بوقت
نهي ان يعلم من يليه
(و) وجب (مع ذكر) ولو
في الاثناء (ترتيب حاضرين)
مشترك في الوقت وهما
الظهران والعشا آن
وجوبا

اذا ذكر المأموم فرضا بفرضه * او الوتر او يضحك فقد افسد العمل

وتعقبه بن بان قوله على المعتمد يحتاج لدليل من كلام الائمة ومقتضى ما ياتي عن ابن بشير وابن عرفة ما قاله الشيخ احمد الزرقاني من ان الترتيب بين الحاضرين واجب شرطا في الابتداء لا في الاثناء وهو ظاهر تفصل المواق فاذا احرم بالثانية تاسيا للاولى ثم تذكرها في اثناء الصلاة فلا تبطل الصلاة الثانية ويجري فيها التفصيل الا في ذكر سائر الفوائت في حاضرة من القطع والخروج عن شفع الى آخر ما ياتي فان خالف

(شرطا) يلزم من عدمه العدم ولا يكونان حاضرين الا اذا وسعهما الوقت فان ضاق بحيث لا يسع الا الاخيرة اختص بها فيدخل في قدم الحاضرة مع سير الفوائت فان ذكر بعد ان ٢١٠ سلم من الثانية ندب اعادتها بعد الاولى وقت (و) وجب مع ذكر ترتيب (الفوائت)

كثيرة او يسيرة (في انفسها) وانما استحب له اعادتها بعد فعل الاولى (قوله شرطا) صفه لمحدوف اي وجوبه بشرطيا كما اشار لذلك الشارح ويصح ان يكون حاله من ترتيب (قوله فيدخل في قسم الحاضرة مع سير الفوائت) اي فيكون الترتيب بينهما واجبا غير شرط فاذا اخر الظهر والعصر لقرب المغرب بحيث صار الباقي للغروب قدر ما يسع صلاة واحدة منهما فان تذكر الصلاتين قدم الظهر وجوبا ولو خاف خروج وقت العصر فان نكس وصلى العصر قبل الظهر لم يؤمر باعادة العصر بعد الظهر لخروج وقتها سواء قدم العصر عمدا او نسيانا (قوله فان ذكر بعد ان سلم الخ) هذا مضموم قوله وجب شرط ما مع ذكر في الابتداء وفي الانتهاء ترتيب الخ (قوله ندب اعادتها الخ) المناسب لكونه مضموما ان يقول فان صلاة العصر لا تبطل نعم ندب اعادتها بعد صلاة الظهر (قوله وقت) فان ترك اعادتها نسيانا او عمدا حتى خرج الوقت لم يعدها عند ابن القاسم ويعيدها عند غيره والقول ان قلعهما ابن وهبان **تنبية** مثل من قدم الثانية نسيانا وتذكر الاولى بعد فراغه منها في كونه يندب له اعادة الثانية بعد فعل الاولى من اكراه على ترك الترتيب فكان على المصنف ان يزيد وقدرة بعد قوله ومع ذكر وانما يتأتى الاكراه على ترتيب الحاضرتين في العشاءين وفي الجمعة والعصر لافي الظهرين لا مكان نية الاولى بالقلب وان اختلف لفظه (قوله في انفسها) اي حالة ككون تلك الفوائت معتبرة وملاحظة باعتبار ذواتها وما ذكره من ان ترتيب الفوائت في انفسها واجب غير شرط هو المشهور من المذهب وقيل انه واجب شرط وسيأتي التفريع عليه في جهل الفوائت (قوله ولم يعد المنكس) اي لانه بالفراغ منه خرج وقته والاعادة لترك الواجب العبر الشرطي انما هي في الوقت (قوله وجب غير شرط ايضا الخ) هذا هو المشهور وقيل ان ترتيب سير الفوائت مع الحاضرة مندوب (قوله وان خرج وقتها) اي الحاضرة (قوله وهل اكثر اليسير اربع) اي فان جلس من حيز الكثير لا يجب ترتيبها مع الحاضرة وقوله اربع اي عليه فالسنة من حيز الكثير لا يجب ترتيبها مع الحاضرة بخلاف المجلس فاهما من حيز اليسير فيجب ترتيبها مع الحاضرة والذي يلوح من كلامهم كما قال شيخنا قوة هذا القول الثاني (قوله اسلا) اي كما لو ترك ذلك التقدر ابتداء وقوله او بقاء اي كما لو ترك اكثر من ذلك التقدر ابتداء وقضى بعضه حتى بقي ذلك التقدر (قوله فالاربعة بسيرة اخافا الخ) اعلم ان طريقة ابن يونس ان الاربع من حيز اليسير اتفاقا لحكاية القوانين في حد اليسير كما ذكره المصنف وطريقة ابن رشد ان الاربع مختلف فيها كالمجلس لحكاية القوانين في حد اليسير هل هو ثلاث او اربع وفد ذكر الطريقتين عياض وابوالحسن اذا علمت هذا فقول الشارح فالاربعة بسيرة اتفاقا اي من هذين القولين فلا ينافي ان فيها خلافا خارجا عنهما فقد قيل ان اليسير ثلاث فأقل واما الاربع فكثيرة كما علمت (قوله والخلاف في المجلس) اي فهي من حيز اليسير على الثاني ومن حيز الكثير على الاول (قوله والاوجب) اي والابان خاف خروج وقت الحاضرة بفعل الكثير قبلها ووجب تقديمها (قوله وقدم الحاضرة على سير الفوائت سهوا) اي وتذكر سير الفوائت بعد الفراغ من الحاضرة واما لو تذكر في انائها فهو ما يأتى في قوله وان ذكر اليسير الخ وأشار الشارح بقوله وقدم الحاضرة الخ الى ان قول المصنف فان خالف ولو عمدا راجع للمسئلة الاخيرة وهي قوله وسيرها مع حاضرة بدون قوله خرج وقتها فلا يأتى مع خروجه قوله بوقت الضرورة ولا يرجع لقوله ومع ذكر ترتيب حاضرتين شرطا ولا لقوله والفوائت في انفسها العدم تأتي قوله بوقت الضرورة فيهما اد الحاضرة مع الحاضرة يعيد ادا الفوائت بالفراغ منها خرج وقتها (قوله ولو مغربا صليت في جماعة وعشاء بعدوتر) واولى اذا صلى المغرب فذا والعشاء بدون وزوله حين اراد اعادة الحاضرة ان يعيدها في جماعة سواء صلاها او لا فذا اوفي جماعة لان الاعادة ليست لفضل الجماعة بل لاجل الترتيب كما ذكر شيخنا (قوله وقت الضرورة) اي واولى المختار فيعيد الظهرين هنا للغروب والعشاءين للفجر والصبح للطلوع كافي خش (قوله وهو الراجح) اي لانه هو الذي رجع اليه الامام واخذ به ابن القاسم وجماعة من اصحاب الامام ورجحه اللخمي وابو عمر وابن يونس واقتصر عليه ابن المصلي فذا او اماما او مأموما (اليسير في صلاة ولو) كان المدكور بها جمعة

فيضم لها اخرى ويجعلها نافلة ولو ثنائية كصحيح لا مغربا فيقطع ولو ركع لشدة كراهة النفل قبلها فليتأمل (و) قطع (امام) وشفع ان ركع (و) قطع (مأموماً) تبعاله ولا يستخلف (لا) يقطع (مؤتم) ذكر السير خلف امامه بل يتأدى معه واذا اتعها معه (فيعيد) الصلاة ندبا (في الوقت) بعداياته يسير الفوائت للترتيب (ولو) كانت الصلاة المذكور فيها خلف امامه (جعة) ويعيدها جعة ان امكن (وكل) صلاته وجوبا ثم يعيدها وقت بعد اتيانه بالسير (فذ) واولى امام ذكر كل السير (بعد شفع) اي ركعتين تامتين (من المغرب) لثلاث يؤدي الى التنفل قبلها اولان ما قارب الشيء يعطى حكمه (كثلاث) اي كما يكمل ان ذكر السير بعد ثلاث ركعات بسجدة (من غيرها) اي غير المغرب فان ذكره قبل تمام الثالثة رجع فتشهد وسلم بنية النافلة ثم شرع بين ما تباراه الذمة عند جهل الفوائت بقوله (وان جهل عين منسية) يعني متروكة ولو عمد اقليم يدراى صلاة هي (مطلقا) اي البلية هي ام نهارية

عرفة وابن الحاجب اذا علمت هذا فنول عبث وخش تبعاً لشيخهما اللقاني والراجح من القولين الاعادة فيه نظر انظر بن (قوله وهو امام) اي والحال ان ذلك اذا كرر امام وكان الاولي للمصنف ان يؤخر قوله ولو جعة بعد امام ومأموماً (قوله قطع فذ وجوبا) اي وقيل ندبا والاول ظاهر المصنف وهو مبني على القول بوجوب الترتيب بين الحاضرة ويسير الفوائت والثاني مبني على القول بأنه مندوب وانما ابطال العمل لتحصيل مندوب مراعاة للقول بوجوب الترتيب وهذا الخلاف جاريا في قطع الامام وفي قطع مأموماً تبعاله (قوله ولو ثنائية) اي ولو كانت الحاضرة التي ذكر فيها يسير المنسيات بعد ان ركع ثنائية كصحيح او جعة وهذا هو المذهب خلافاً لمن قال انه يتم الثنائية اذا ذكر يسير الفوائت بعد ان عقد منها ركعة ولا يشفعها على انها نافلة لاشرافها على التمام (قوله فيقطع ولو ركع) هذا القول هو ما ذكره في كتاب الصلاة الاول من المدونة واعتمد ابو الحسن في كتاب الصلاة الثاني منها انه يشفعها اذا ذكر بعد ان ركع وضعف هذا القول ورجح ابن عرفة انه يتمها مغربا اذا ذكر بعد ان عقد ركعة فتحصل ان في المغرب اذا عقد ركعة ثلاثة اقوال رجع كل من اولها واخرها (قوله فليتأمل) اي في هذا التعليل فانهم ذكروا ان النفل انما يكره في اوقات الكراهة اذا كان مدخولاً عليه لان جرائبه الحال كاهنا (قوله وشفع ان ركع) هذا مقابل لمخذوف اي قطع فذ ان لم ركع وشفع ان ركع وهذا مذهب المدونة وقيل انه يخرج عن شفع مطلقا سواء تذكر قبل ان يركع او تذكر بعد الركوع وهو ما ذكره ابن رشد في البيان وقيل يقطع مطلقا سواء ركع او لم يركع وهو احد قولين مالك في المدونة وهذه الاقوال الثلاثة تجري فيما اذا تذكر الفذ او الامام حاضرة في حاضرة كما لو تذكر الظهر في صلاة العصر والحاصل ان الصورتين اي تذكر الحاضرة في الحاضرة وتذكر يسير الفوائت في الحاضرة في الحكم سواء وان فيها ثلاثة اقوال وان المعتمد منها مذهب المدونة وهو القطع ان لم يركع او الشفع ان ركع فاذا خالف ولم يشفع ولم يقطع واتعها صحت الا انه يندب له اعادتها بعد فعل التي تذكرها كما مر وهذا كله في تذكر الفذ والامام (قوله ولا يستخلف) اي الامام له من يكمل معه صلاته على المشهور خلافاً لرواية اشهب من انه يستخلف ولا يقطع مأموماً (قوله ذكر السير خلف امامه) اي قبل ان يركع او بعد الركوع الواحد والاكثر (قوله بل يتأدى معه) اي على صلاة صحيحة وهذا مذهب المدونة وقيل يقطع مطلقا وهو لابن زرقون عن ابن كنانة وقيل يقطع ما لم تكن الحاضرة التي تذكر فيها مغربا فلا يقطعها بل يتأدى مع الامام وهو لما زرى عن ابن حبيب ومثل تذكر المأموم يسير الفوائت في الحاضرة تذكره حاضرة في حاضرة فيجوز فيهما القولان الاولان والمعتمد منها مذهب المدونة وهو تعاديه مع امامه مطلقا على صلاة صحيحة (قوله ولو كانت الصلاة المذكور فيها جعة) اي فانه يتأدى ويعيدها جعة بعد فعل يسير المنسيات وقوله ان امكن اي اعادتها جعة والاعادها ظاهرا (قوله وكل صلاته وجوبا) اي بنية الفرضية فذواما ذكر كل السير بعد شفع من المغرب كما يكملها بنية الفرضية اذا تذكر بعد ثلاث من غير المغرب وهذا كما يجري في تذكر الفذ والامام يسير المنسيات في الحاضرة ويجري ايضا في تذكر كل منهما حاضرة في حاضرة فاذا تذكر الفذ والامام حاضرة في حاضرة بعد ثلاث ركعات منها فانه يكملها بنية الفرض كما صرح بذلك سند عن عبد الحق ونحوه لان يونس قال في التوضيح ويكون كمن ذكر بعد ان سلم اه فتكملها بنية الفرض بدل على صحة الصلاة وكذا قول التوضيح ويكون كمن ذكر بعد ان سلم فانه صريح في صحتها وان الاعادة في الوقت فقط وهو مقتضى نقل المواق ايضا وهذا يرشح ما تقدم من ان الترتيب في الحاضرتين انما يشترط عند الذكر ابتداء فقط كما قال الشيخ اجد لافي الاثنا ايضا كما قاله الشارح تبعاً للعبق والحاصل ان ما ذكره المصنف من التفصيل كما يجري في ذكر يسير الفوائت في الحاضرة ويجري في ذكر الحاضرة في الحاضرة فهما سواء في الحكم بناء على المعتمد من ان الترتيب بين الحاضرتين انما يشترط عند الذكر ابتداء لا عند الذكر في الاثناء ايضا كما قيل انظر بن (قوله وان جهل عين منسية) المراد بجهل عينها عدم علمه فيشمل الشك فيه وما اذا ظنه او توهمه (قوله مطلقا)

(صلى تحسنا) يبدأ بالظهر ويختم بالصبح ٢١٢ فان علم انها هاربة صلى ثلاثا واوليلة صلى المغرب والعشاء (وان علمها) بأنه لا الظهر مثلا

حال من منسية اى حالة كون تلك المنسبة مطلقة عن التقيد بكونها ليلية او نهارية (قوله صلى تحسنا) اى لان كل صلاة من الخمس يمكن ان تكون هي المتروكة فصار عدد حالات الشك خمسا فوجب استيقاؤها ويجزئ النية في كل واحدة بالقرضية لتوقف البراءة عليه (قوله فان علم انها هاربة صلى ثلاثا) اى لاجل ان يستوفى ما وقع فيه الشك وكذا يقال فيما بعده (قوله اى لليوم الذى تركت منه) اى لليوم الذى يعلم الله انها هاربة (قوله مندوبة) اى وحيث قد فوله ناوباله اى على جهة الكمال لاجل جهة الوجوب (قوله وان نسي صلاة وثانيتها) اى من خمس صلوات منها اثنتان ليلتان ومنها ثلاث نهاريات ولا يدري اهم من صلاة الليل او من صلاة النهار واوحدهما من صلاة الليل والاخرى من صلاة النهار ولا يدري هل الليل سابق على النهار او النهار سابق على الليل فيحتمل كونهما مظهر او عصرا او مغربا او مغربا وعشاء او عشاء وصباحا او صباحا وظهرا فانه يصلى ست صلوات متوالية يتختم بمدا به وجوب الاحتمال كونه المترولا مع ما قبله فيأتى باعداد تحيط بحالات الشك (قوله ولم يدري من ليل او نهار) فان علم انها ليلتان صلى المغرب والعشاء وان علم انها نهاريتان صلى النهاريات الثلاث فقط وان علم ان احدهما نهارية والاخرى ليلية صلى العصر والمغرب ان علم تقدم النهارية وان علم تقدم الليلية صلى العشاء والصبح فان لم يعلم المتقدم منهما صلى العصر والمغرب والعشاء والصبح (قوله ولان النهار قبل الليل او عكسه) اى وامان نسي صلاة وثانيتها ولم يدري هل هما من ليل او نهار او منهما وتعين عنده تقدم النهار او الليل صلى خمسا فقط وبدأ بالصبح في الاولى وبالمغرب في الثانية (قوله وندب تقديم ظهر في البداية) اى لانها اول صلاة ظهرت في الاسلام فيبدا بها ويختم بها (قوله برى لا يتا به باعداد الخ) ان قلت ان براءة الذمة تحصل بخمس صلوات اذ على تقدير ان المنسى الصبح والظهر قد برئت الذمة بصلاة الظهر او لا والصبح آخر اذ من تكس القوائت ولو عمدا لاعادة عليه وحيث قد قول المصنف صلى ستا صوابه صلى خمسا وحاصل الجواب ان قوله صلى ستا بناء على القول الضعيف من ان ترتيب القوائت في انفسها واجب شرط فهذا فرع مشهور مبنى على ضعف وهذا البناء لا يختص بهذا الفرع بل يجري في غيره مما سألني من مسائل الباب (قوله وصلى في نسيان صلاة وثالثتها) اى والحال انه لا يعلم ما هما فيحتمل ان يكونا الظهر والمغرب والمغرب والصبح او العصر والعشاء والعشاء والظهر (قوله او صلاة ورابعتها) اى وهما ما بينهما صلاتان اى والحال انه لا يعرف عنهما فيحتمل ان يكونا الظهر والعشاء والعشاء والعشاء والعصر والعصر والصبح او الصبح والمغرب او المغرب والظهر (قوله او صلاة وخامستها) اى وهما ما بينهما ثلاث صلوات اى والحال انه لا يعلم عنهما فيحتمل ان يكونا الظهر والصبح او الصبح والعشاء والعشاء والمغرب او المغرب والعصر والعصر والظهر (قوله يثنى بالنسبة لما فعله بفرض انه الاول بباقي المنسى) هذا اشارة لجواب اعتراضين وايرادين على المتن الاول انه لا مفهوم لقوله يثنى بل يثنى ويثلث ويربع ويخمس الثاني ان التثنية ليست بتمام المنسى بل ببعضه لان المنسى مجموع الصلاتين اى الاولى وثالثتها مثلا وهو لا يثنى بهما بل بواحدة منهما وحاصل الجواب عن الاول انه ليس المراد يثنى ضد يثلث ويربع الخ بل المراد انه يوقع المنسى في المرتبة الثانية والجواب عن الثاني ان في الكلام حذف مضاف اى يثنى بباقي المنسى اى انه يوقع باقي المنسى في المرتبة الثانية بالنسبة لما فعله بفرض انه الاول في الواقع (قوله في الاولى) اى في الصورة الاولى اى وهي ما اذا نسي صلاة وثالثتها (قوله يثنى بالمغرب الخ) اى يبدأ بالظهر ثم يثنى بثالثتها وهي المغرب ثم يثنى بثلثتها وهي الصبح ثم يثنى بثلثتها وهي العصر ثم يثنى بثلثتها وهي العشاء ثم يثنى بثلثتها وهي الظهر (قوله وفي الصورة الثانية) اى وهي ما اذا نسي صلاة ورابعتها (قوله يثنى برابعة الظهر) اى انه يبدأ بالظهر ثم يثنى برابعتها وهي العشاء ثم يثنى برابعتها وهي العصر ثم يثنى برابعتها وهي الصبح ثم يثنى برابعتها وهي المغرب ثم يثنى برابعتها وهي الظهر (قوله وفي الثالثة) اى وفي الصورة الثالثة وهي ما اذا نسي صلاة وخامستها (قوله يعقبها) اى الظهر بخامستها اى انه يبدأ اولاً بالظهر ثم يعقبها بخامستها وهي الصبح ثم

(دون) علم (يومها) الذى تركت فيه (صلاها ناولا) بها انها (له) اى لليوم الذى تركت منه مجمل اسم النية المذكورة مندوبة فيما يظهر لان تعيين الزمن لا يشترط في صحة الصلاة (وان نسي صلاة وثانيتها) ولم يدري من ليل او نهار او منهما ولان النهار قبل الليل او عكسه (صلى ستا) مرتبة فيختم بمدا به لاحتمال كونه المترولا مع ما قبله (وندب تقديم ظهر) في البداية فاذا بدا بها فان كانتا ظهر او عصر او عصر ومغربا او مغربا وعشاء او عشاء وصباحا او صباحا وظهرا برى لا يتا به باعداد احاطت بحالات الشك (و) صلى (في) نسيان صلاة و (ثالثتها) وهما ما بينهما واحدة (او) صلاة (ورابعتها او) صلاة (وخامستها كذلك) اى يصلى ستا وندب تقديم الظهر حال كونه (يثنى) بالنسبة لما فعله بفرض انه الاول في الواقع (١) باقى (المنسى) حتى يصلى الست فكما ما شرع في صلاة قدر انها الاولى من المنسى فثني بالباقي منه ثم يفرض انها الاولى وهكذا في الاولى يثنى بالمغرب فالصبح ثم

في نسيان صلاة (سادستها) وهي مماثلتها من اليوم الثاني (و) في نسيان صلاة (وحادية عشرتها) وهي مماثلتها من اليوم الثالث
وكذا سادسة عشرتها وحادية عشرتها وهلم جرا بأن يصلي الخمس متواليه ٢١٣ ثم يعيد هالان من نسي صلاة

من الخمس لا يدري عنها
صلى خسا وهذا عليه
في كل يوم صلاة لا يدري
عنها فيصلي لكل صلاة
خسا (و في) نسيان
(صلاتين من يومين
معيتين) عتاة فولية بعد
النون صفة لصلاتين
كظهر وعصر (لا يدري
السابقة) منهما بأن
لا يعلم سبقه أحد اليومين
او علم ولا يدري أي
الصلاتين له (صلاهما)
ناويا كل صلاة
ليومها معينا أولا (واعاد
الابتداء) فيصير ظهرا
بين عصرين ا وعصرا
بين ظهرين وهذا
كغيره من فروع
هذا المبحث مبني على
وجوب ترتيب القوائت
شرطا واما على الراجح
فلا يعيد الابتداء لان
الترتيب انما يجب قبل
فعلها وبالضراغ منها
خرج وقتها (و) اذا
حصل شك مما سبق (مع
الشك في القصر) ايضا
اي هل كان السترك في
السفر فيقصر او في
الحضر فينم (اعاد) ندبا
(اثر كل) صلاة (حضرية)
بداها وهي مما يقصر
(سفرية) فان بدا بالسفرية

بالشاء ثم بالمغرب ثم بالعصر ثم بالظهر فيعقب كل صلاة بخامستها (قوله في نسيان صلاة وسادستها) اي والحال
انه لا يدري ما هما وكذا يقال فيما يأتي (قوله وكذا في سادسة عشرتها) اي وهي مماثلتها من اليوم الرابع
(قوله وحادية عشرتها) اي وهي مماثلتها من اليوم الخامس (قوله وهلم جرا) اي كسادس عشرتها وهي
مماثلتها من اليوم السادس وحادية ثلاثيتها وهي مماثلتها من اليوم السابع (قوله أن يصلي الخمس متواليه ثم
يعيدها) اعلم ان قول المصنف وصلي الخمس مرتين محتمل لامرين ان يصلي صلوات كل يوم متواليه بأن يصلي
خسا ثم خسا وهو مختار ابن عرفة وعليه اقصر الشارح والثاني ان يصلي كل صلاة من الخمس مرتين فيصلي
الصبح مرتين ثم الظهر كذلك وهكذا العشاء وهو قول الماز ري فان قصر كلام المصنف على الاول لا اختيار
ابن عرفة له يراد بالخمس مرتين صلاة يومين وان قصر على الثاني يراد بالخمس صلوات يوم مكررة (قوله لان من
نسي الخ) اي وانما وجب عليه صلاة الخمس مرتين لان من نسي الخ (قوله صفة لصلاتين) اي واما اليومان
فهما اما غير معينين كأن يعلم ان عليه ظهرا وعصرا من يومين لا يعلمهما ولا يعلم السابق منهما واما معينين
وعرف مال كل يوم من الصلاتين لكن لا يعلم السابق من اليومين كأن يعلم ان عليه الظهر من يوم سبت
والعصر من يوم احد لكن لا يعلم السابق من اليومين على الآخر والحكم في هاتين الصورتين ما قاله المصنف
اتفاقا واما ان عرف اليومين وعرف السابق منهما لكن لا يعرف أي الصلاتين لاي يوم كأن يعلم ان عليه
الظهر والعصر من يوم السبت والاحد ويعلم ان السبت مقدم على الأحد ولكن لا يعلم ما الذي للسبت من
الصلاتين وما للأحد منهما فهدد محل خلاف والراجح فيها ما قاله المصنف ومقابله بقول يصلي ظهرا وعصرا
للسبت مثلا وظهرا وعصرا للأحد مثلا (قوله ناويا كل صلاة ليومها) اي الذي يعلم الله انها له كان اليوم في
ذاته معينا له ام لا (قوله واعاد الابتداء) اي وجوبا كما قال الطخيشي (قوله فيصير ظهرا بين عصرين) اي ان
بدا بالعصر وقوله او عصر بين ظهرين اي ان بدا بالظهر (قوله مبني على وجوب ترتيب القوائت شرطا)
اي والمصلي لما كان يحتمل انه اخل بترتيبها امر باعادة الابتداء لاجل حصول الترتيب (قوله ومع الشك
في القصر الخ) حاصله انه اذا نسي صلاتين معينتين كظهر وعصر من يومين ولا يدري السابقة منهما وشك مع
ذلك هل كان الترتيب لهما في الحضر او في السفر فالصحيح انه يصلي ظهرا حضرة ثم سفرية ثم عصر حضرة
ثم سفرية ثم الظهر حضرة ثم سفرية وليست البداءة بالحضرة متعينة كما يشعر به كلام المصنف بل يصح
العكس نعم البداءة بالحضرة مندوب واعادة السفرية بعدها مندوب واما ان ابتدا اولها بالسفرية
وجبت اعادة الحضرة لانهما تجزى عما ترتب في الذمة سواء كانت حضرة او سفرية بخلاف السفرية
فانها لا تجزى عما ترتب في الذمة اذا كانت حضرة بل اذا كانت سفرية فقط ومقابل الصحيح انه يصلي
ظهرا وعصرا تامين ثم مقصورتين ثم تامين وهو منقول عن ابن القاسم (قوله اعاد ندبا) اي وان كان
القصر سنة ولا غرابة في ندب الاعادة لترك سنة قاله شيخنا في الحاشية واستشكل في التوضيح هذه الاعادة
بأن المسافر اذا تم عدا يعيد في الوقت فقط كما يأتي والوقت هنا خرج بالضراغ منها واجيب بأن الحكم
بندب الاعادة مراعاة لما قاله ابن رشد كافي المواق ان اجزاء الحضرة عن السفرية خاص بالوقفية واما
الفائتة في السفر فلا تجزى عنها الحضرة وهذا القول وان كان ضعيفا لكن مراعاة الخلاف من جملة
الورع المندوب (قوله اثر كل صلاة حضرة الخ) لا مفهوم لاثر بل المراد بعد لان حقيقة الاثر ما كان من
غير اتصال وهو لا يشترط ولو عبر به بدل اثر كان اولي لانه لا يتقيد بالقورية والبعدية تصدق بالترخي
(قوله ولا اعادة في صبح ولا مغرب) اي كما هو المأخوذ من كلام المصنف لانها لا يصح ان خلافا لمن يقول
باعادتهما كما هو قول حكا ابن عرفة ولا فائدة فيها (قوله صلى سبعا) هذا على ما ذكره المصنف واما على
ما يأتي من المتعمد فبإيراد ثلاث صلوات وضابط ما يعرف به الصلاة التي تجب على الناس في هذه المسئلة على
ما مشى عليه المصنف ان تقصر عدد المنسيات في اقل منها بواحد وتحمل على الحاصل بالضرب واحدا

اعادها حضرة وجوبا ولا اعادة في صبح ولا مغرب (و) ان نسي (ثلاثا) من الصلوات (كذلك) اي معينات كصبح وظهر وعصر من
ثلاثة ايام معينات ام لا ولا يدري السابقة منها صلى (سبعا) الثلاثة مرتبة ويعيدها ثم يعيد الابتداء ليجب بحالات الشكولة

وهي ستة وذلك لأنه يحتمل أن تكون الأولى هي الصبح وتليها الظهر والعصر أو عكسه أي يليها العصر فالظهر ويحتمل أن تكون الأولى هي الظهر وتليها العصر فالصبح أو عكسه فهذه ستة ثلاثة منها طبيعية وهي صور غير العكس وثلاثة غير طبيعية وهي صور العكس فإذا أصلاها مرتبة فقد حصلت صورة طبيعية أو لها الصبح فالظهر فالعصر فإذا أعاد الصبح حصلت صورة ٢١٤ نائية طبيعية للظهر وهي ظهر فعصر فصبح فإذا أعاد الظهر حصلت الصورة الثالثة الطبيعية للعصر وهي

عصر فصبح قطهر وبها حصلت أيضا صورة الصبح الغير الطبيعية وهي الصبح الأولي فعصر قطهر وباعادة العصر حصلت صورة الظهر الغير الطبيعية وهي الظهر الأولي فالصبح الثانية فالصبح الثالثة ويجري مثل هذا التوجه في قوله (و) أن نسي (اربعاً) معينات كصبح وظهر وعصر ومغرب ولم يدرك السابقة منها صلى (ثلاث عشرة) صلاة بأن يصلي الأربع ثلاث مرات مرتبة ويعيد المبتدأة ليحيط بحالات الشكوك وهي ثمانية وعشرون أربعة منها طبيعية والأربعة والعشرون غير طبيعية اذ كل صلاة من الأربع مع غيرها تحتمل سبع صور (و) أن نسي

يحصل المطلوب أو تضرب عددها في مثله ثم تنقص من حاصل الضرب عدد المنسيات الواحد أو تضرب عدد المنسيات الواحد في مثله وتر يد على حاصل الضرب عددها (قوله وهي ستة) أي لكل صلاة حالتان على ما قاله الشارح وفي الحقيقة حالات الشكوك ستة أي بالنظر لكل صلاة وذلك لأن كل صلاة من الثلاث إما متقدمة وتحت هذا احتمالان بالنظر للصلاةين بعدها إما أن تليها هذه ثم هذه أو العكس وإما متوسطة وتحت هذا احتمالان لأنها إما متوسطة مع كون هذه قبلها وهذه بعدها أو العكس وإما متأخرة وتحت هذا احتمالان أيضاً لأنها إذا كانت متأخرة عنهما يحتمل أن هذه الأولى وهذه الثانية أو العكس فلكل صلاة ست حالات وللثلاث صلوات في هذه الصورة ثمانية عشر حالاً لا تستوفي إلا بإعادة الثلاث والختم بالمبتدأة ولينينه في الصبح بعد وضعها هكذا صبح ظهر عصر صبح ظهر عصر صبح فبالدور الأول حصل للصبح تقدم على ظهر ثم عصر وبالدور الثاني حصل لها تقدم على عصر في الدور الأول ثم ظهر في الدور الثاني فهذا تقدمان وحصل لها في الثاني توسط بين ظهر في الأول وعصر في الثاني وحصل لها أيضاً توسط بين عصر في الأول وظهر في الثاني فهذا في الوسطان وحصل لها تأخر عن ظهر وعصر في الأول فإذا ختم بها فقد حصل لها تأخر عن عصر في الأول وظهر في الثاني فهذا في آخران فقد استكملت الصبح ست حالات وقس على الصبح غيرها هذا حاصل المسئلة تفصيلاً وما قاله الشارح فهو حاصلها إجمالاً (قوله فإذا أعاد الصبح) أي في أول الدور الثاني وكذا يقال في قوله فإذا أعاد الظهر (قوله وبها) أي بإعادة الظهر حصلت الخ (قوله وباعادة العصر) أي في الدور الثاني (قوله وباعادة الصبح) أي في أول الدور الثالث (قوله وان نسي أربعاً) فيه حذف لدلالة الأول أي وان نسي أربعاً كذلك أي حالة كونها معينات ولا يدري السابقة منها (قوله أربعاً) من غير منها طبيعية وهي احتمال أولية الصبح وتليها الظهر والعصر والمغرب واحتمال أولية الظهر وتليها العصر والمغرب والصبح واحتمال أولية المغرب وتليها الصبح والظهر والعصر (قوله اذ كل صلاة الخ) علة لكون حالات الشكوك ثمانية وعشرين (قوله تحتمل سبع صور) لعل الأولى ست صوراً لأنه على احتمال أولية الصبح يحتمل أن يليها الظهر والواقع بعدها أما العصر والمغرب أو المغرب والعصر ويحتمل أن الذي يليها العصر والواقع بعدها المغرب فالظهر أو الظهر فالمغرب ويحتمل أن الذي يليها المغرب والواقع بعدها الظهر فالعصر أو العصر فالظهر فهذه احتمالات ست للصبح وكذا لكل صلاة غيرهما من بقية الصلوات الأربع المحتمل احتمالات ستة وحينئذ فالجملة أربع وعشرون احتمالاً منها أربعة طبيعية وعشرون غير طبيعية فتأمل (قوله وان نسي خمساً كذلك) أي معينات من خمسة أيام ولا يدري السابقة من تلك الصلوات (قوله وهي خمسة وستون) لعل الأولى حذف الخمسة وقوله اذ كل صلاة من الخمس مع غيرها تحتمل ثلاث عشرة صورة لعل الأولى تحتمل اثنتي عشرة صورة وذلك لأنه على احتمال أولية الصبح مثلاً فالواقع بعدها أما الظهر والعصر أو المغرب أو العشاء وكل واحدة من هذه الأربع له ثلاث حالات لأنه على تقدير أن الواقع بعدها الظهر فيحتمل أن يليها العصر فالمغرب أو العشاء ويحتمل أن يليها المغرب أو العشاء فالعصر ويحتمل أن يليها العشاء فالعصر فالمغرب وكذا يقال في غير الصبح فأمل (قوله مطامناً)

أي

(خمساً) كذلك صلى (أحدى وعشرين) صلاة بأن يصلي الخمس مرتبة أربع

مرات ويعيد المبتدأة ليحيط بحالات الشكوك وهي خمسة وستون خمس منها على الترتيب الأصلي والستون على خلافه اذ كل صلاة من الخمس مع غيرها تحتمل ثلاث عشرة صورة والحاصل أن من نسي صلاتين معيتين من يومين مطلقاً ولم يدرك السابقة صلاتهما مرة واحدة الأولى وثلاثاً كذلك صلاتهما ثلاث مرات وأعاد الأولى وخمساً صلاتها أربع مرات وأعاد الأولى لأجل الترتيب وبرادة الذمة تحصل بقول القوم أن مرة واحدة على ما عند ابن رجب.

في المنسي زادها على الخمس
الثابتة للواحدة بقوله
(وصلى في ثلاث مرتبة
من يوم) وليسلة (لا يعلم
الاولى) منها ولا سبق
الليل على النهار (سبعا)
مرتبة بزيادة واحدة على
الست يخرج بها من
عهدة الشكوك فان بدا
بالصبح ختم بالظهر (و)
ان نسي (اربع) من يوم
ليلة ولا يدري الاولى ولا
سبق الليل على النهار
صلى (ثمانيا) فيزيد
واحدة على السبع (و) ان
نسي (خسا) كذلك صلى
(تسعا) فيزيد واحدة على
المانية

فصل في ذكر فيه
حكم سجود السهو وما
يتعلق به

والسهو الذهول عن الشيء
بحيث لو نبه بأدنى تنبيه
لنبه والنسيان هو الذهول
عن الشيء لكن لا ينتبه له
بأدنى تنبيه واعتقده
للفصل السابق الجامع
الذهول فيهما الا ان
الذهول هنا متعلق ببعض
و بداء بحكمه بقوله (سن
لسهو) من امام وفدولو
حكما كالفاضي بعد سلام
امامه ان لم ينكر السهو
بل (وان ينكر) من
نوع او اكثر وهذا ما لفت

اي معينين وغير معينين (قوله انه لا يطالب باعادة) اي زيادة على فعلها اقولا (قوله ثم عم الخ) حاصله
انه لما قدم ان من جهل عين منسية يصلي خسا وان من نسي صلاة وثانيتها صلى ستا الى آخر ما ذكر من
المسائل بقوله وفي ثالثها وراعتها وامستها كذلك يثنى بالمنسي شرع في تهيم ذلك وفي قول الشارح ثم عم الخ
اشارة الى ان قول المصنف وصلى في ثلاث مرتبة مؤخر من تقديم وحقه ان يصلي بقوله وان نسي صلاة
وثانيتها صلى ستا لانه من تمته ولعل ناسخ المبيضة خرج في غير محله ويمكن الجواب بان المصنف انما فعل
ذلك لاجل ان يشبه بقوله صلى ستا قوله فيما تقدم وفي ثالثها وراعتها وامستها كذلك طلبا للاختصار
(قوله مرتبة) اي متواليه ومتلاصقة والافقد سبق الكلام عليها في قوله وفي ثالثها وراعتها الخ (قوله من
يوم وليلة) فيه انه اذا كانت ثلاثا فهي محتملة لان تكون كلانهارية او بعضها من النهار وبعضها من الليل
واذا كانت اربع او خسا كان جاريا بان بعضها من النهار وبعضها من الليل الا انه يحتمل سبق النهار على
الليل والعكس فالاولى حذف قوله من يوم وليلة من هنا ويقتصر عليها في قوله واربع او خسا فتأمل
(قوله ولا سبق الليل) اي ولا يعلم سبق الليل على النهار ولا عكسه (قوله سبعا) اي لان للواحدة المجهولة
من الثلاث خسا ولكل واحدة من الاثنين الزائدين عليها واحدة (قوله زيادة واحدة على الست) اي
التي للمنسية وثانيتها (قوله ويخرج بها) اي تلك السبعة من عهدة الشكوك اي لانه يحتمل انها صبح
قطر فعصر ويحتمل انها ظهر فعصر فغرب ويحتمل انها عصر فغرب فعشاء ويحتمل انها مغرب فعشاء
فصبح ويحتمل انها عشاء فصبح فظهر فلا تتم الاحاطة بهذه الاحتمالات الخمسة في الترتيب الا بصلاتها
سعا هكذا نزل على هذا صبح ظهر عصر مغرب عشاء صبح ظهر **تنبيه** لوعلم ان الثلاثة من الليل
والنهار وجهل السابق صلى ستا فان علم بالسابق بداهة في اربع فعالم سبق النهار يبدأ بالظهر وعالم سبق
الليل يبدأ بالمغرب فان جوز مع علمه بالسابق ان الكل من احدهما ولا يكون الا النهار صلى خسا يبدأ
بالصبح (قوله وان نسي اربع) اي متواليه (قوله صلى ثمانيا) اي لان للواحدة المجهولة من الاربع
خسا ولما بقي من المنسيات وهو ثلاثة ثلاثة تزداد على الخمسة (قوله فيزيد واحدة على السبع) اي
التي للمنسيات الثلاث وانما امر بصلاة ثمانية لاحتمال ان تكون تلك المنسيات الاربع صبحا قطرها
فعصر فغربا ويحتمل ان تكون ظهرا فعصر فغربا فعشاء ويحتمل انها عصر فغرب فعشاء فصبح
ويحتمل انها مغرب فعشاء فصبح فظهر ويحتمل انها عشاء فصبح فظهر فعصر فلا يستوفى هذه الاحتمالات
الا بصلاة ثمانية نزل على هذا الوضع صبح قطر فعصر فغرب فعشاء فصبح فظهر فعصر (قوله وان نسي
خسا كذلك) اي متواليه من يوم وليلة ولا يعلم الاولى ولا سبق الليل على النهار ولا عكسه (قوله صلى تسعا)
اي لان للواحدة المجهولة من الخمس وما زاد على الخمس فلما زاد على الواحدة وانما زمه التسع لان
الخمس المنسية يحتمل انها صبح قطر فعصر فغرب فعشاء ويحتمل انها ظهر فعصر فغرب فعشاء فصبح
ويحتمل انها عصر فغرب فعشاء فصبح فظهر ويحتمل انها مغرب فعشاء فصبح فظهر فعصر ويحتمل انها
عشاء فصبح قطر فعصر فغرب فعشاء فلا يستوفى هذه الاحتمالات الا بتسع صلوات فزل ذلك على هذا الوضع
صبح قطر فعصر فغرب فعشاء فصبح فظهر فعصر فغرب **تنبيه** لوعلم ان الخمس من يوم وليلة وعلم المتقدم
منها اكتفى بخمس وابتدأ بالمغرب ان علم تقدم الليل وبالصبح ان علم تقدم النهار

فصل سن السهو **تنبيه** (قوله بحيث لو نبه الخ) اي لكون الشيء قد زال من المدركة مع بقائه في الحافظة (قوله
لكن لا ينتبه الخ) اي لكون الشيء قد زال من المدركة والحافظة معا (قوله الا ان الذهول هنا متعلق
بالبعض) اي وما تقدم تعلق بكل الصلاة (قوله سن السهو) اراد به موجب السجود ايشمل الطول بالحل الذي
لم يشرع فيه الطول فانه يسجد له ولا سهو هنا بل هو عمد ثم ان ما ذكره المصنف من سنية السجود للسهو سواء
كان قبل او بعد ياهو المشهور من المذهب وقبل وجوب القبلى قال في الشامل وهو مقضى المذهب (قوله
وان تكرر) اي السهو بمعنى موجب السجود وقوله من نوع اي حالة كون ذلك السهو المتكرر من نوع
كزيادة او نقص وقوله او اكثر اي كزيادة او نقص (قوله اي سن سجدتان) اي لا اكثر لاجل سهو وقوله

في سجدتان الا في اي سن سجدتان لاجل سهو وان ينكر ويحجورانه مبالغة في سن لدفع توهم الوجوب عند التكرار

(بنقص سنة مؤكدة) داخل الصلاة محققا لو مشكوكا في حصوله أو شك في حصوله هل هو نقص أو زيادة (أو) بنقص سنة ولو غير مؤكدة (مع زيادة) وسواء كان النقص والزيادة محققين أو مشكوكين أو أحدهما محققا والثاني مشكوكا (سجدتان قبل سلامه) في الصور السبع ويسجد به بالجامع وغيره في غير ٢١٦ سجده (بالجامع) الذي صلى فيه (في الجمعة) المترتب بقصه فيها

وان تكرر رأى قبل السجود للسهو أو ما كان التكرر بعد السجود فان السجود يتكرر كما إذا سجد المسبوق مع إمامه القبلي ثم سها في قضائه بنقص أو زيادة فانه يسجد لسهو الثاني ولا يجزئى بسجوده السابق مع الإمام أو تكلم المصلي بعد سجوده القبلي وقبل سلامه فانه يسجد بعد السلام أيضا وكذا إذا سجد القبلي ثلاثا فانه يسجد بعد السلام عند اللخمي وقال غيره لا يسجد عليه أما البعدى إذا سجد ثلاثا فلا يسجد له أصلا (قوله بنقص) الباء اللباسة متعلقة بهو أي سن سجدتان قبل سلامه لأجل سهو ملتبس بنقص سنة وتلبسه بنقص السنة لكونه سببا له وهو مسبب عنه وإضافة نقص إلى سنة من إضافة المصدر للمفعول أي بنقص المصلي سنة أو إضافة المصدر للفاعل لأن نقص يأتي لازما ومتعدبا (قوله بنقص سنة مؤكدة داخل الصلاة) وأما المؤكدة الخارجة عنها كالإقامة فلا يسجد لنقصها فان سجد لها قبل السلام بطلت صلاته وكذلك إذا كانت السنة غير مؤكدة وكانت داخلية فيها فلا يسجد لها فان سجد لها قبل السلام بطلت صلاته كما يأتي في قول المصنف والتكبير ويدخل في السنة المؤكدة الفاتحة بناء على أنها سنة في الأقل فإذا سها عنها في أقل الصلاة واتى بها في جملها فانه يسجد لها فإذا لم يسجد لها كان عزلة من ترك السجود القبلي المترتب عن ثلاث سنن (قوله محققا) أي ذلك النقص (قوله ولو غير مؤكدة) أي تكبيرة وقوله مع زيادة أي كقيامه مع ذلك لخامسة وعلم منه أن النقص مع الزيادة لا يشترط في المنقوص أن يكون سنة مؤكدة وهذا هو المشهور خلافا لما قيد بذلك (قوله سجدتان) فلا تجزئ الواحدة فلو سجد واحدة فان تذكر قبل السلام أضاف إليها أخرى وان تذكر بعد السلام سجد الأخرى وتشهد وسلم ولا يسجد عليه وتمتنع الزيادة على اثنتين ولا يسجد عليه أن زاد عليهما قبل أو بعدا وخالف اللخمي في القبلي فقال إن سجد ثلاثا يسجد بعد السلام كما هو ولا يكفي عن السجدين أعاد الصلاة من ترتب عليه سجود قبلي غير مبطل تركه أو بعدى فأعرض عنه وأعاد الصلاة لم تجزه تلك الصلاة عن ذلك السجود لرتبه في ذمته ولا بد أن يأتي بذلك السجود بعدها كما نقله ابن ناجي في شرح المدونة عن ابن بشير وقول الذخيرة رقيع الصلاة بالسجود أولى من إتمامها وأعادت للعلل فقد جلاها أولى فيه على الوجوب كما قال شيخنا (قوله قبل سلامه) أي بعد تشهده ودعائه والطاهر أنه لو سجد قبل التشهد فانه يكفي ويكفيه له وللصلاة تشهد واحد قاله شيخنا (قوله ويسجد بالجامع وغيره) أي سواء كان عن نقص ثلاث سنن أو أقل بناء على أن الخروج من المسجد لا يعد طولاً والطول بالعرف (قوله وبالجامع في الجمعة) مثل الجامع رجبته والطرق المتصلة به بناء على المعتمد من صحة الصلاة فيهما ولو اتى الضيق وأصل الصفوف (قوله فسها عن السورة) أي ثم سلم وتذكر بعد السلام فلا يسجد في غيره (قوله ولا يسجد في غيره) أي إذا خرج من المسجد بل رجع له ويسجد فيه فان سجد في غيره كان كثر كما يفصل بين كونه عن ثلاث سنن أو أقل فان كان الأول بطلت الصلاة أن طال بالعرف والأفلاوان كان الثاني فلا بطلان مطلقا (قوله في أي جامع كان) أي سواء كان الأول الذي سلاها فيه أو غيره وظاهره أنه لا يكفي سجوده في غير مسجد جامع كالزواب وهو ما يفيد كلامه أي الحسن (قوله وأعاد تشهده بعده استنانا) أي على المشهور خلافا لما زرى من عدم إعادة التشهد ولما روى من أن أعادته مندوبة (قوله ثم مثل لنقص السنة) أي الموجب للسجود القبلي (قوله كترك جهر الخ) أدخل بالكاف ترك كل ما كان مؤكدا من سنن الصلاة الثمانية عشر غير السرفالمؤكدة الثمانية السرف والسورة والتشهد الأول والآخر والتكبير غير الأحرام والتسميع والجهر والجلوس بقدر التشهد فترك كل واحد من هذه موجب للسجود لكن ترك السرف وإبداله بالجهر يسجد له بعد السلام وما أعاده يسجد له قبل (قوله في ركعتين) أي لافي ركعة لانه فيها سنة خفيفة وتركها لا يوجب سجودا وكان الأولى أن يقول لانه فيها بعض سنة خفيفة لما مر أن الجهر سنة في محله كله (قوله واتى بدله الخ) راجع لقول

لو أدرك مع الإمام ركعة وقام للقضاء فسها عن السورة مثلا ولا يسجد في غيره وهو مبني على لراجع من أن مجرد الخروج من المسجد لا يعد طولاً وإنما الطول بالعصر وتسميته حينئذ قبلها باعتبار ما كان والافهو الآن واقع بعده وأما السجود البعدى من الجمعة فيسجد في أي جامع كان (وأعاد) من سجد القبلي (تشهده) بعده استنانا ليقع سلامه عقب تشهد ولا يدعو فيه وهذه إحدى مواضع لا يطلب في تشهدها الدعاء ومن أقيمت عليه الصلاة ولو في فرض أو خرج عليه الخطيب وهو في تشهد نافلة ومن سها عن التشهد حتى سلم الإمام أو سلم عليه وهو في اثنا عشر أو بعد تمامه قبل شروعه في الدعاء وفهم من قوله أعاد أن القبلي يكون بعد الفراغ من التشهد بل وبعد الصلاة على النبي والدعاء ثم مثل لنقص السنة المؤكدة بقوله (ترك جهر) لغائصة فقط ولو مرة

وأولى مع سورة أو بصورة فقط في ركعتين لانه فيها سنة خفيفة واتى بدله بادي السرف أنى بإعلاء بان اسمع نفسه فلا المصنف يسجد بجائى (و) ترك (سورة) أي ما زاد على أم القرآن ولو في ركعة (بفرض) لا يقل قيد فيهما (و) ترك (ط تشهدين) واتى بالجلوس

المصنف ترك جهر (قوله تأمل) انما امر بالتأمل اشارة الى ان قول المصنف وترك تشهدين ان جعل على انه
 اتى بالجلوس كان ماشيا على قول ضعيف وهو ان السجود انما يكون لتركهما ولا يسجد لواحد وهو ضعيف
 (قوله والاخ) اى والا يمكن اتى بالجلوس فتركه مرة موجب للسجود وقوله على المذهب الاولى اتفاقا
 والحاصل ان كلاما من التشهد والجلوس له سنة فاذا تركهما مرة سجدا اتفاقا وان اتى بالجلوس وترك التشهد
 فقولان بالسجود وعدمه والمعتد بالسجود لان التشهد المتروك سنة مؤكدة فاذا علمت هذا فقول
 المصنف وترك تشهدين ان جعل على انه ترك الجلوس لهما ايضا فلا يصح لانه يقتضى انه اذا ترك تشهدا
 والجلوس له لا يسجد وليس كذلك اذ يسجد اتفاقا وان جعل على انه اتى بالجلوس لهما وتركهما كان ماشيا على
 القول الضعيف وهو ان السجود انما يكون لتركهما لا لترك واحد منهما (قوله ويتصور الخ) جواب عما
 يقال انه لا يتصور سجود قبل ترك تشهدين لان السجود قبل السلام ترك تشهدين يتضمن ذكره التشهد
 الاخير قبل السلام ومتى ذكره قبله فانه يفعله وحاصل الجواب انه يعقل السهو عن تشهدين قبل السلام في
 اجتماع البناء والقضاء في المسئلة الملقبة بأم التشهدات وذات الجناحين وهى ما اذا ادرك مع الامام الركعة
 الثانية وفاته الثالثة والرابعة لرعاى فانه بعد غسله بأمى الثالثة بالفتحة فقط عند ابن القاسم ويجلس
 لانها ثانية نفسه ثم يأتى بالاربع كذلك ويجلس لانها آخرة الامام ثم يقضى الاولى بفتحة وسورة ويجلس
 فيها ويسلم فقد اجتمع في هذه الصلاة اربع تشهدات وكل واحد منها سنة (قوله بل تمحضت الزيادة) اى
 وكانت محققة او مشكوكا فيها (قوله بعد السلام) اى الواجب بالنسبة للقدوالامام والسني بالنسبة
 للمأموم والسلام السني يشمل تسليمه الرد على الامام وعلى المأمومين (قوله ما لم تكثر الزيادة) سواء كانت
 من اقوال غير الصلاة كالكلام نسبانا وبطول او كانت من افعال غير الصلاة مثل ان ينسى كونه في
 صلاة فياكل ويشرب معا او من جنس افعال الصلاة والكثير منه في الرابعة والثالثة اربع ركعات
 واما اذا كانت من اقوال الصلاة فان كانت تلك الاقوال غير فرائض كالسورة مع ام القرآن في الاخيرتين
 او السورة مع السورة التى تليها مع ام القرآن في الاولين فلا سجود فيه ولا بطلان وان كانت تلك الاقوال
 فرائض كالفاتحة فانه يسجد لتكرارها ان كان التكرار تحقيقا او شككا على ما استظهره بعضهم وكان سهوا واما
 لو كررها عمدا فلا سجود والراجح عدم البطلان مع الائم ومن تكرارها الذى جرى فيه ما تقدم اعادتها لاجل
 سر او جهر (قوله كتم لشن) هذا اذا شن قبل السلام واما ان شن بعد ان سلم على يقين فقال الهوارى اختلف
 فيه فقيل يبنى على يقينه الاول ولا اثر لشن الطارئ بعد السلام وقيل انه يؤثر وهو الراجح (قوله لا جل شن)
 اشار الى ان اللام للتعليل متعلقة بتم اى متم صلاته لاجل وجود شن وتحققه فوجوده وتحققه موجب للاتمام
 او بمحدوف اى واتمامه لاجل دفع شن لا للتعدية متعلقة بتم لانه يقتضى انه يتم شكه اى يزيد فيه وليس كذلك
 (قوله فانه يبنى على الاقل) اى نلغى ببنى على الاكثر بطلت ولو ظهر الكمال حيث سلم على غير يقين (قوله
 ويسجد بعد السلام) اى لاحتمال زيادة المأتى به وهذا مقيد بما اذا تحقق سلامة الركعتين الاوليين من ترك
 قراءتهما والجلوس بعدهما والاسجد قبل السلام لاحتمال الزيادة لما اتى به والنقصان اى نقص الفاتحة
 او السورة او نقص الجلوس او الركوع من الاولين وعلى هذا يحمل ما فى اكثر الروايات من التصريح
 بالسجود قبل السلام (قوله فانه لا يبنى) اى فاذا ظن انه صلى ثلاثا وتوهم انه صلى ركعتين عمل على الوهم فيبنى
 على الاقل ويأتى بما شن فيه ويسجد قبل السلام وما ذكره الشارح من ان المراد بالشن مطلق التردد
 فيشمل الوهم بنوع فيه عجب والذى فى بن ان الشك على حقيقته خلافا لعج (قوله ومقتصر على شفع الخ) يعنى
 ان من لم يدرك شفع الوتر او شفع ثانياه الشفع فانه يجعلها ثانياه الشفع ويسجد بعد السلام ويوتر بواحدة
 ولا يستحب اعادته شفعه وانما كان يسجد بعد السلام لاحتمال ان يكون اضاف ركعة الوتر الى الشفع من غير
 ان يفصل بينهما سلام فيكون قد صلى الشفع ثلاثا وهذا اى سجوده بعد السلام هو المشهور قال عبد الحق

تأمل والاف تركه مرة
 موجب للسجود على
 المذهب ويتصور ترك
 تشهدين قبل السلام في
 اجتماع البناء والقضاء (والا)
 يكن بنقص فقط او مع
 زيادة بل تمحضت الزيادة
 (فبعده) اى يسجد بعد
 السلام ما لم تكثر الزيادة
 والا بطلت كما سيأتى ثم
 مثل للزيادة المشكوك
 فأحرى المحققة بقوله
 (كتم) صلاته (ا) لاجل
 (شن) هل صلى ثلاثا
 او اربع بامثاله فانه يبنى على
 الاقل ويأتى بما شن فيه
 ويسجد بعد السلام والمراد
 بالشن مطلق التردد فيشمل
 الوهم فانه معتبر فى الفرائض
 دون السنن فمن توهم ترك
 تكبيرتين مثلا فلا سجود
 عليه والحاصل ان ظن
 الايمان بالسنن معتبر بخلاف
 ظن الايمان بالفرائض فانه
 لا يكفي في الخروج من
 العهدة بل لابد من الجهر
 والسجود (و) ك(مقتصر
 على شفع) فانه يسجد بعد
 السلام ولما كان الاقتصار
 ليس علة للسجود

فى قوة العلة اى لشكه الخ
اى ان من شك كذلك
فحكمه انه يقتصر على
الشفع لانه المتيقن بأن
يجعل هذه هى ثانية شفعه
ويسجد بعد السلام
لاحتمال ان يكون اضاف
ركعة الوتر لشفعه من غير
فصل بسلام فيكون قد
صلى شفعه ثلاث ركعات
ومثله مقتصر على عشاء
مثلا شك هل هو فى آخرها
اوفى الشفع ومقتصر على
ظهور شك هل هو به او بعصر
فالسجود للزيادة (او ترك
سر فرض) كظهر لاقل
واتيان بما زاد على اقل
الجهر بفتح ا مع سورة
فيسجد بعد السلام فان
ابده بادن الجهر فلا سجود
(او استنكحه الشك) اى
كثمنه بان يعتريه كل يوم
ولو مرة فانه يسجد بعد
السلام ولكن لا اصلاح
عليه بل يبنى على التام
وجوبا وباليه اشار بقوله
(ولم) بكسر الهاء وفتح
الياء كعمى اى اعرض
(عنه) اذ لا دواء له مثل
الاعراض عنه فان اصلح
بأن اى بما شك فيه لم تطل
وسجد بعد السلام ثم شبه
بما يسجد له بعد السلام
قوله (كطول) عمدا
(بمحل لم يشرع به) الطول
كالقيام بعد الركوع والجلوس

والتعليل يقتضى انه يسجد قبل السلام لانه معه نقص السلام وان يادة المشكوكين ومقابل المشهور ما نقل
عن مالك من رواية على بن زياد انه يسجد قبل السلام (قوله بخلاف الامام) اى المتقدم فى قوله وكتم لشك الخ
(قوله بين ذلك) اى وجه الزيادة (قوله فى قوة العلة) اى فقوله وكتمتصر على شفع بيان للحكم وهو جعل تلك
الركعة اى التى هو فيها ثانية الشفع والسجود ايضا بعد السلام من حيث نطفه على قوله متم لشك الذى جعل
تمثيلا لما يسجد له بعد وقوله شك أهويه الخ فى قوة العلة لذلك (قوله كذلك) اى هل هو فى ثانية الشفع اوفى الوتر
(قوله فالسجود الخ) اى انه يجعل هذه الركعة للعشاء ويسجد بعد السلام والسجود هنا للزيادة لا احتمال
ان تكون هذه الركعة من الشفع اضافها للعشاء من غير فصل بسلام فيكون قد صلى العشاء خمس ركعات
(قوله او ترك سر) اى بفتح ف فقط ولو فى ركعة واولى مع السجدة اوفى سورة فقط فى ركعتين لافى ركعة لانه فيها
سنة خفيفة فلا يسجد لها (قوله بادن الجهر) اى وهو اسماع نفسه ومن يليه (قوله فانه يسجد بعد السلام)
قال عبد الوهاب استحبابا قال شب وهو خلاف ظاهر المصنف الا ان البغداديين ومنهم عبد الوهاب يطلقون
المستحب على ما يشمل السنة فليس هذا جاريا على طريقة المصنف من التفرقة بين السنة والمستحب اه
شيخنا عديوى (قوله بل يبنى على التام) اى فاذا شك هل صلى ثلاثا او اربعين على اربعة وجوباً ويسجد بعد
السلام ترغيبا للشيخ فاندفع ما يقال حيث بنى على الاكثر فلا موجب للسجود وحاصل الجواب ان السجود
انما هو لترغيب الشيطان واعلم ان الشك مستنكح وغير مستنكح والسهو كذلك فالشك المستنكح هو ان يعتري
المصلى كثيرا بأن يشك كل يوم ولو مرة هل زاد او نقص او لا وهل صلى ثلاثا او اربعين شيئا يبنى عليه
وحكمه ان يلهمى عنه ولا اصلاح عليه بل يبنى على الاكثر ولكن يسجد بعد السلام استحبابا كفى عبارة
عبد الوهاب والى هذا اشار المصنف بقوله واستنكحه الشك ولم يحرره عنه والشك غير المستنكح هو الذى لا يأتى
كل يوم كمن شك فى بعض الاوقات صلى ثلاثا ثم زاد او نقص او لا فهذا يصلح البناء على الاقل
والا تيان بما شك فيه ويسجد وباليه اشار بقوله كتم شك ومقتصر على شفع الخ فان بنى على الاكثر بطلت
ولو ظهر الكمال حيث سلم عن غير يقين والسهو المستنكح هو الذى يعتري المصلى كثيرا وحكمه انه يصلح ويسجد حسب اسهام
يسهو ويتيقن انه سهوا وحكمه انه يصلح ولا سجود عليه وباليه اشار المصنف بقوله لان استنكحه السهو
وبصلح والسهو غير المستنكح هو الذى لا يعتري المصلى كثيرا وحكمه انه يصلح ويسجد حسب اسهام
زيادة او نقص وباليه اشار بقوله مستنكح لسهو والفرق بين الساهى والشاك ان الاول يضبط ما تركه بخلاف
الثانى (قوله فان اصلح) اى همدا اوجها كفى ح لم تبطل وذلك لان بناءه على الاكثر واعراضه عن
شكه ترخيص له وقد رجح للاصل (قوله كطول عمدا) انما يقيد به لان استظهاره بن رشد انه هو فيه واما
التطويل سهوا فالسجود باتفاق من ابن رشد وغيره فلا يصح حمل المصنف عليه قال فى المنتقى من شك فى
صلاته لزمه ان يتمهل ليتذكر ما ساه عنه فان تذكر سهوا كمل على ما سبق من ان المستنكح يبنى على الكمال
وغيره يبنى على اليقين وان تبين انه لم يسه فلا شئ عليه اذ لم يطول فى عمله فان طال فابن القاسم لا يرى
السجود مطلقا وسحنون يراه مطلقا وفرق اشهب فرأى عليه السجود حيث طول بمحل لم يشرع فيه
التطويل وعدمه حيث طول بمحل يشرع فيه التطويل ابن رشد وهو اصح الاقوال اه وهذا اذا طول
تفكرا لاجل شك حصل عنده فيما يتعلق بصلاته واما لو طول فيما لا يشرع فيه التطويل عبثا وللتذكر
فى شئ لم يتعلق بصلاته فانظر ما حكمه والظاهر عدم البطاين والسجود بالطريق الاولى ما لم يخرج عن الحد
قاله شيخنا واعلم ان محل السجود اذا طول بمحل لم يشرع فيه التطويل حيث ترتب على الطول ترك سنة كما
اذا طول فى الرفع من الركوع او بين السجدين لانه يستترك التطويل فى الرفع من الركوع ومن السجود
زيادة على الطمأنينة وعلى الزائد عليها استئنا فان ترتب على الطول ترك مستحب فقط فلا سجود عليه
اكتطويل الجلسة الاولى فان ترك التطويل فيها مستحب ولا سجود لترك مستحب فان قلت حيث كان السجود

بان زاد على الطمأنينة الواجبة والسنة زيادة منه (على الاظهر) من الاقوال عند ابن رشد واما التطويل فهو اقل جوار على القاعدة فالسجود له باتفاق فان طول يجعل شرع فيه كقيام وركوع وسجود وجلاس فلا سجود عليه ويسجد ٢١٩ البعدى (وان) ذكره (بعد شهر)

او اكثر لانه لترغيم الشيطان
(باحرام) اى نية وجوبا
شرطا (وتشهد) استئنا
كسكير هوى ورفع
(وسلام) وجوب باغير شرط
(جهرا) استئنا واما القبلى
فان اتى به في محله فالسلام
للصلاة ولا يحتاج لنية لانه
داخلها بخلاف لو اخر
(وصح) السجود من
حيث هو (ان قدم) بعديه
(اواخر) قبله فعل ذلك
عمدا او سهوا الا ان تعمد
التقديم حرام وتعمد التأخير
مكروه (لان استنكحه
السهو) بان ياتيه كل يوم
ولو مرة فلا سجود عليه
لما حصل له من زيادة او مع
نقص عند انقلاب ركعاته
لمشفقة (وبصلح) ان امكنه
الاصلاح كسهو عن سجدة
بركعة اولى مثل ان ذكرها
قبل عقد ركوع التى تليها
فيرجع جالس للآتيان بها
ثم اذا قام اعاد القراءة
وجوبا فان لم يمكنه الاصلاح
بان عقد الركوع من التى
تليها انقلبت الثانية اولى
ولاسجود عليه هذا في
القرض واما في السن فان
امكن الاصلاح كان كان
عادته ترك تشهد الوسط
وتذكر قبل مفارقه
الارض يسد به وركبته
رجع للآتيان به كغير
المستكح والافقدات
ولاسجود عليه (اوشن
هل سها) عن شئ يتعلق بالصلاة من زيادة او نقص ام لا ثم ظهر له انه لم يسه فلا سجود عليه (او) شك هل (سلم) ام لا فانه يسلم ولا سجود عليه

مقيد بان يترتب على الطول تركه سنة يكون السجود قبل السلام لا بعده والجواب ان السجود منوط بالطول بالمحل الذى لم يشرع فيه بشرط ان يتضمن ترك سنة فتضمن ترك السنة شرط في كون الطول بمحل لم يشرع فيه فتضمنيا للسجود وليس السجود لترك السنة كذا الجواب عبق واجاب بن بان السجود القبلى انما يترتب على ترك سنة وجودية لانه حينئذ نقص والسنة هنا عدمية فتركها زيادة لا نقص فلذا كان السجود بعديا (قوله بان زاد) تصوير للطول المذكور (قوله فلا سجود عليه) اى الا ان يخرج عن الحد فيسجد اه خش والمراد انه طول بمحل شرع فيه للتقرب الى الله تعالى فلو طول فيه عبثا اولئك كرسى في غير صلاته فانظر ما الحكم قاله عجم قال شيخنا والناهر عدم البطان ويسجد (قوله ويسجد البعدى) اشارة الى ان قوله وان بعد شهر راجع لقوله والافعه اى والافسجد بعده وان ذكره بعد شهر ولا يتقيد التأخير بالشهر لكن المصنف تبع المدققة في التعبير بالشهر وهو كناية عن المدة الطويلة وان في الكلام حذف او مع ما عطفت اى او اكثر كما اشار له الشارح وانظر ما حكم تأخير مدة ما عن الصلاة هل هو مكروه ام لا والاصل انه يفعله متى ما ذكره ولو كان الوقت وقت نهى ما لم يكن في صلاة نافلة او فريضة والامضى على صلاته فاذا كملها سجد ولا يفسد واحدة منهما ولو كانت صاحبة ذلك السجود جمعة (قوله لانه لترغيم الشيطان) جواب عما يقال لاي شئ كان السجود القبلى المترتب على سنتين او سنة مؤكدة لا يوثق به مع الطول والبعدى يوثق به مطلقا وحاصل الجواب ان البعدى لترغيم اقف الشيطان والقبلى جابر والترغيم لا يتقيد بزمان والجواب رخصه ان يتصل بالمجور او يتأخر عنه قليلا (قوله غير شرط) وحينئذ فلا يبطل السجود بتركه واخرى ترك التشهد او تكبير الهوى او الرفع بل لو اتى بالنية وسجد وترك ما عدا ذلك من تكبير وتشهد وسلام فانظر اها الصحة كفى خش (قوله لانه داخلها) اى فنية الصلاة المعينة منسجبة عليه فلو اتفق انه اتى بالسجدين ذاهلا عن كونه ساجدا للسهو لصحت وما في عبق من احتياج القبلى لنية عند تكبيرة الهوى فهو خلاف النقل كما قال شيخنا (قوله وصح ان قدم بعديه) اى ولو كان المقدم له الماء وم دون امامه والقرض انه مأموم لا مسبوق وقوله واخر قبله اى ولو كان ذلك المؤخر للقبلى مأموما بان يسجد الامام القبلى في محله ويؤخره المأموم ولو اخر الامام القبلى فهل يقدمه المأموم ولا يؤخره تبعا لامامه او يؤخره تبعا له قولان الاول منهما لان عرفة والثاني لغيره (قوله وصح ان قدم بعديه) اى مراعاة لقول القائل ان السجود بعديا قبل وقوله واخر قبله اى مراعاة لقول القائل بعديه السجود دائما والاصل انه وقع خلاف في المذهب في محل السجود فقيل محله بعد السلام مطلقا وقيل قبله مطلقا وقيل بالتأخير وقيل ان كان النقص خفيفا كالسرف بما يجهر فيه سجد بعده كالزيادة والاقبله وقيل ان كان عن زيادة فبعده وان كان عن نقص فقط اذ نقص وزيادة فقبله وهذا هو المشهور الذى مشى عليه المصنف وعليه لو قدم البعدى واخر القبلى صح مراعاة لما ذكر من الاقوال (قوله الا ان تعمد التقديم حرام) اى لا دخاله في الصلاة ما ليس منها (قوله بان ياتيه كل يوم مرة) اى وتبين له انه سها (قوله فلا سجود عليه) اى مطلقا امكنه الاصلاح ام لا وانظر ما حكم سجوده هل هو حرام او مكروه والاول ان كان قبلها والثاني ان كان بعديا كذا في بعض الشراح قال عجم فلو سجد في هذه الحالة وكان قبل السلام فهل تبطل صلاته حيث كان متعمدا او جاهلا لانه غير مخاطب بالسجود فهو بمثابة من سجد للسهو ولم يسه اولان هناك من يقول بسجوده قال شيخنا العدوى والظاهر الصحة (قوله هذا في القرض) اى هذا بان لا مكان الاصلاح وعدم امكانه فيما اذا كان المتروك سهوا فرضا (قوله واما في السن) اى واما بان امكان الاصلاح وعدم امكانه فيما اذا كان المتروك سنة (قوله كعب المستكح) ظاهرا كلام اى الحسن على الرسالة انه يصلح ولا يفوت الاصلاح بمفارقه الارض يديه وركبته ولو استقل قائما وليس هو كغير المستكح الذى يفوت صلاحه بذلك (قوله اوشن هل سها الخ) اى بان شك هل سها فزاد ركعة او نقص سورة مثلا ولم يسه اصلا (قوله ثم ظهر له) اى ففكر في ذلك ثم ظهر له انه لم يسه فلا سجود عليه سواء كان التفكير قليلا او طالا لان الشك بافراده لا يوجب سجودا سهوا وتطويل التفكير في ذلك انما هو على وجه العمدة فلا يتعلق به سجود لكن يحتمل ذلك على ما اذا

ان قرب ولم ينحرف عن القبلة ولم يفارق مكانه فان طال جدا بطلت وان انحرف استقبل وسلم وسجد وان طال لاجدا او فارق مكانه بنى باحرام وتشهد وسلم وسجد (او سجد واحدة) عطف على استنكحه اى ولا سجود عليه ان سجد واحدة اخرى لبراءة ذمته (في) اى بسبب (شك) فيه اى في سجود سهوه (هل سجد) له (اثنتين) او واحدة فانه باثنتين ولا سجود عليه ثانيا مراده ان من ترتب عليه سجود سهو قبلها كان او بعد بافساده ثم شك هل ٢٢٠ سجده واحدة او اثنتين فانه يبنى على اليقين فيأبى بالثانية ولا سجود عليه ثانيا لهذا الشك

اذلوا امر بالسجود له لا يمكن ان يشك ايضا في تسلسل وكذا لو شك هل سجد له السجدين او لا فيسجد هما ولا سهو عليه (او زاد) على ام القرآن (سورة في اخرى) او سورة اخرى في اوليه (او خرج من سورة) قبل تمامها (لغيرها) فلا سجود عليه لانه لم يأت بخارج عن الصلاة وكره تعمد ذلك الا ان يفتح بسورة قصيرة في صلاة شرع فيها التطويل (او قاء غلبة او قل) غلبة فلا سجود عليه ولا تبطل ان كان طاهرا يسيرا ولم يزد منه شيئا عمدا فان ازدرد سهوا تمادى وسجد بعد السلام وفي بطلانها بغلبة ازدرداه قولان (ولا) يسجد (لا) بزل (فريضة) لعدم جبرها بل يأتى بها ان امكن والا لفى الركعة بتمامها واتى غيرها على ما يأتى تفصيله ان شاء الله تعالى (ولا) ترك سنة (غير مؤكدة وبطلت) ان سجد لها قبل السلام (كتشهد) اى ترك لفظه واتى بالجلوس له والاسجد

كان المحل يشرع فيه التطويل والاسجد كما تقدم (قوله ان قرب) اى ذلك السلام من الصلاة (قوله فان طال) اى شكه جدا بحيث بعد الامر من الصلاة (قوله باحرام) اى نية (قوله او سجد واحدة) عطف على قوله استنكحه الشك اى واتى بسجدة واحدة بسبب شكه فيه هل سجد اثنتين والمعطوف محذوف اى هل سجد اثنتين او واحدة وقوله هل الخ تفسير اشك اى وصورة شكه هل الخ فقوله او سجد واحدة بيان الحكم المسئلة للصورة شكه اذ ليست الواحدة مشكوكا فيها اى ان الحكم اذا شك هل سجد واحدة او اثنتين فانه يسجد واحدة ولا سجود عليه (قوله في تسلسل) اى فاذا تسلسل حصلت له المشقة الكبرى ولا تفل وهو مستحيل لان التسلسل باعتبار المستقبل لاستحالة فيه (قوله اولا) اى ولم يسجد له اصلا (قوله او زاد سورة في اخرى) اى فلا سجود عليه على المشهور مرعاة لمن يقول بطلب قراءة السورة في الاخيرتين ايضا ومقابل المشهور ما قاله اشهب من السجود اذا زاد السورة في اخرىه ودل كلام المصنف بطريق الاخرية انه لو زاد سورة في احدى اخرىه لا يسجد اتفاقا وهو كذلك (قوله شرع فيها التطويل) اى فله ان يتركها وينتقل الى سورة طويلة (قوله ان كان طاهرا يسيرا) فان كان نجسا وكثيرا بطلت والقرض انه خرج غلبة وكذا ان كان طاهرا يسيرا وازدرد منه شيئا عمدا (قوله فان ازدرد الخ) اى والقرض انه خرج منه غلبة (قوله قولان) اى على حد سواء ولا سجود عليه على القول بعدم البطلان كذا في خش وقرر شيخنا العدوى ان الظاهر من القولين البطلان (قوله ولا لفريضة) عطف على معنى قوله ان استنكحه ولا لئلا كيد النفي اى لا يسجد لاستنكاح السهو ولا لفريضة ويجوز العطف على سنة من قوله بنقص سنة اى سق اسهو سجدتان بنقص سنة لا لفريضة وماروى عن مالك من ان الفاتحة تجبر بالسجود فبنى على القول بعدم وجوبها في الكل (قوله ولا ترك سنة غير مؤكدة) اى كتكبيرة او تسبيحة اى والقرض انه تركها بعفدها واما لو تركها مع زيادة فانه يسجد (قوله كتشهد) ما ذكره المصنف من عدم السجود للتشهد الواحد اذا جلس له نحوه لابن عبد السلام ونص عليه في الجلاب وجعله سند في الطراز المذهب وهو بخلاف ما صرح به اللخمي وابن رشد من انه يسجد للتشهد الواحد وان جلس له وصرح ابن جرير والحواري بانه المشهور وعلى السجود له اقتصر صاحب النوادر وابن عرفة قال ح والحاصل ان فيه طريقتين اظهرهما السجود اه بن (قوله والمعتمد السجود) اى لترك لفظ التشهد اذا جلس له اى لان التشهد في حد ذاته سنة وكونه باللفظ مخصوص سنة على المعتمد (قوله وبسير جهر او سر) معناه لا سجود على من جهر خفيا في السرية بان اسمع نفسه ومن يليه ولا على من اسر خفيا في الجهر بان اسمع نفسه فقط هذا هو الموافق لما في شرح المصنف على المدونة وعزاه لابن ابي زيد في المختصر وكذا هو في ابن يونس وغير واحد وكذا قرر عجاج فقول الشيخ سالم اى اقتصر في الجهر على سيرا الجهر وفي السرية على سيرا السر ونسب ذلك لابن ابي زيد ومتابعة عقب له على ذلك كله وهم اه بن (قوله بكآية) الكاف واقعة في محلها مدخلة للاعلان بايتين فهو مثل الاعلان باية على الظاهر وانظر هل الثلاث كذلك قاله شيخنا وليست مؤخره من تقديم وان الاصل وكاعلان فكون مدخلة للاسرار باية كما قال بعض الشراح لانه يقتضى ان الاعلان بايتين ليس كالاعلان باية مع ان الظاهر انه مثله (قوله كما هو) اى ما ذكر من اعادتها (قوله الى انه ان اعاد الفاتحة لذلك) اى او اعادها مع السورة لذلك فانه يسجد هذا هو الذى في سماع عيسى من ابن القاسم وقيل لا يسجد وهو في المدونة ايضا كالاوّل اه بن

قطعا والمعتمد السجود وما مشى عليه المصنف ضعيف (و) لا سجود في (سير جهر) في سرية بان اسمع نفسه ومن يليه (قوله فقط) (او) سير (سر) في جهرية والمراد اعلى السر ولو عبر به كان اولى بان اسمع نفسه فيها فقط (و) لافى (اعلان) او اسرار (بكآية) في محل سر او جهر (و) لافى (اعادة سورة فقط لهما) اى للجهر او السر اى اعادها لاجل تحصيل سنيتهما من جهر او سر ان كان قراها على خلاف سنيتهما كم هو المطلوب لعدم فوات محله لانه انما يفوت بالانتهاء وشار بقوله فقط الى انه ان اعاد الفاتحة لذلك فانه يسجد

وقد انكرها سهوا
(و) لا سجود (ا) ترك
(تكبيرة) واحدة من
غير تكبير العيد (وفي)
سجوده في (ابدالها) اي
التكبيرة (بسم الله لمن
حمده) سهوا حال هويه
للكوع (او عكسه) بأن
كبر حال رفعه منه لانه نقص
وزاد وعدم سجوده لانه
لم ينقص سنة مؤكدة ولم
يُرد ما توجب زيادته السجود
(تأويلان) محلهما اذا
ابدل في احد المجلدين كما افاده
بأوامان ابدل فيهما معا
فانه يسجد قطعا كما في
المدونة ومحلهما ايضا اذا
فات التدارك بان تلبس
بالركن الذي يليه فان لم
يقتض بالذكر المشروع
(ولا) سجود على
امام (لادارة مؤتم) من
جهة يساره ليمنه من خلفه
كما هو المطلوب لقضية ابن
عباس رضي الله عنه (و)
لا سجود (لادارة مؤتم) من
سقط عن ظهره (او)
اصلاح (سترة سقطت)
وندى الاصلاح فيهما ان
خف ولم ينحط له والا فلا
وبطلت ان انحط مرتين
لانه فعل كثير (او كشي
صفين) وادخلت الكاف

(قوله وكذا انكرها) اي الفاتحة سهوا فانه يسجد بخلاف السورة ومنه اعادتها لتقديعها على الفاتحة ولا
يعول على ما في خش هنا ويظهر من كلام المقدمات خلاف في بطلان صلاة من كرر ام القرآن عمدا ولكن
الراجح منها عدم البطلان كما قال شيخنا العدوي (قوله ولا يسجد لترك تكبيرة) اي لانه سنة تخفيفه فلو
سجد قبل السلام لتركها بطلت ان كان ذلك السجود عمدا او جهلا لاسهوا والاولى حذف قوله او تكبيرة
لاغتناء قوله ولا لغير مؤكدة عنه (قوله من غير تكبير العيد) اي واما تكبير العيد فيسجد لترك واحدة فأكتر
لان كل واحدة سنة مؤكدة واعلم انه كما ترتب السجود القبلي على نقص تكبيرة من تكبير العيد كذلك ترتب
السجود البعدي على زيادتها اما السجود للنقص فقد قال ابن عرفة في الكلام على تكبير العيد ويسجد
للسهو عن شيء منه اه واما الزيادة فقد قال مالك في مختصر ابن شعبان من سهاني العيد فزاد تكبيرة واحدة
سجد بعد السلام اه بن (قوله حال هويه للركوع) مثل ذلك ما اذا ابدل احدي تكبيرتي السجود خفضا
او رفعا بسم الله لمن حمده ففيه الخلاف واما اذا ابدلها معا بسجدة اتفاقا كذا ينبغي قاله شيخنا العدوي
(قوله لانه نقص) اي ما هو المطلوب منه من التكبير في حالة الهوى والتسميع في حالة الرفع من الركوع وزاد
في الاولى التسميع وزاد في الثانية التكبير ومعلوم ان اجتماع الزيادة والنقص موجب للسجود (قوله ولم يرد
ما يوجب زيادته السجود) اي لان الزيادة التي زادها قوله وهي لا توجب سجودا والحاصل ان القول الاول
تطر لكونه نقص وزاد والثاني نظر لكون الزيادة قولية (قوله تأويلان) المفهوم من كلام المواق ان هذا
خلاف واقع في المذهب لانه اختلاف من شراحها في فهمها اذ لا تأويل في كلامها هذا والاقوى منهما عدم
السجود كما قال شيخنا (قوله فانه يسجد قطعا كما في المدونة) اي لنقصه سنتين (قوله بان تلبس بالركن) اي
في المسئلة الاولى فوات التدارك بالرفع من الركوع وفي الثانية بالسجود (قوله ولا لادارة مؤتم) عطف
على لان استنكحه السهواي لا سجود على المصلي ان استنكحه السهو ولا سجود على امام لادارة مؤتم
وفيه ان الادارة مستحبة ومن المعلوم ان السجود لا يكون في فعل امر مستحب فالاولى حذفه اذ لا يتوهم
السجود فيه الان يقال ان المصنف تبع النقل واعلم ان الامور التي ذكرها المصنف انه لا يسجد لها منها
ما هو مطلوب ومنها ما هو جائز ومنها ما هو مكروه فاشار للاول بقوله ولا لادارة مؤتم الى قوله ولا لجائز والى
الثاني بقوله ولا لجائز الى قوله ولا لتبسم والى الثالث بقوله ولا لتبسم (قوله لقضية ابن عباس) اي حيث قام
على يساره صلى الله عليه وسلم فأداره عن يساره ليمنه يده اليمنى (قوله ولا سجود لاصلاح رداء سقط عن
ظهره) بل ذلك مندوب اذا اصلحه وهو جالس بان يمد يده بأخذه عن الارض ويصلحه واما ان كان قائما
ينحط لذلك فتقبل اي انه يكره كراهة شديدة ولا ينط به الصلاة اذا كان مرة والاولى لا ينط لانه فعل كثير واما
الانحطاط لاخذ عمامة او قلب منكاب فبطل ولو مرة لان العمامة لا تصل لرتبة الرداء في الطلب الان
يتنصر رها كما في عقب فلا تبطل بالانحطاط لاخذها (قوله ولم ينحط له) اي لكونه جالسا بالارض وقوله والا فلا
اي والابان كان قائما واراد ان ينحط لهما فلا يندب الاصلاح بل يكره كراهة ثقيلة (قوله او كشي صفين الخ)
اعلم ان الذي في النقل جواز المشي للسترة ولذهاب الدابة ودفع الماران قرب والقرب يرجع فيه للعرف سواء
كان صفين او اكثر والتحديد بكالصفين انما ذكر في الفرجة وحينئذ قاله المصنف من التحديد في الجميع
بكالصفين خلاف النقل الان يقال ان المصنف راي ان القرب في العرف قدر الصفين والثلاثة وحينئذ فهو
موافق لما في النقل (قوله او كشي صفين) الكاف داخلة على المضاف وهو مشي وهي في الحقيقة داخلة على
المضاف اليه قد دخل الثلاثة كما ذكر الشارح ويحتمل ابقاء الكاف داخلة على المضاف قد دخل ما شبه المشي
من الفعل اليسير كغمر او حلق والاولى ملاحظة دخولها على كل منهما قد دخل الامر من وانظر اذا حصل مشي
لكل من السترة والفرجة كسبوق مشي لفرجة ثم استرة بعد سلام امامه والظاهر كما قال عجم اغتفر ذلك
وعدم السجود له وكذا يقال في اصلاح الرداء واصلاح السترة اه كلامه ومظاهره عدم اغتفارا اكثر من

(فرجة) في صف يسدها
(او) لاجل (دفع مار) بين
يديه بناء على ان حريم
المصلي يزيد على قدر ركوعه
وسجوده والا فلا يعشى بل
يرده وهو مكانه ويشير له
ان كان بعيدا (او) لاجل
(ذهاب دابته) ليردها فان
بعدت قطعها وطلبها ان
اتسع الوقت والاتمادى ان
لم يكن في تركها ضرر ودابة
الغير كذلك والمال كالدابة
(وان) كان المشي كالصفيين
في الاربع مسائل (بجنب
او قهقرة) بان يتأخر بظهره
وظاهره ان الاستدبار
مضر (و) لاسجود في
(فتح على امامه ان وقف)
الامام في قراءته وطلب
الفتح فان لم يقف بان اتقل
لاية اخرى كره الفتح
عليه وهذا في غير الفاتحة
والاوجب الفتح (و) لافي
(سدفيه) اي فقه يسده
(لثاوب) بثلاثة فثلثة وهو
مندوب وكرهت القراءة
حال الثاوب واجزاه ان
فهمت والاعادها فان لم
يعدها اجزاه ان لم تكن
الفاتحة (و) لافي (نفث)
اي بصاق بلا صوت (ثوب
او غيره (الحاجة) بان
امتلا فقه بالبصاق وكره لغير
حاجة فان كان بصوت بطلت
احمده وسجد لسهوه
(كتنخ) الحاجة ولو لم تتعلق
بالصلاة فلا سجود في سهوه

اثنتين والظاهر انه اذا كان ذلك مطلوبا فلا يضر قوله شيخنا (قوله الثلاثة) اي غير الخارج منه والذي يقف
فيه (قوله ويشير له ان كان بعيدا) اي ولا يعشى لرده والحاصل انه ان كان قريبا مشى اليه وان كان بعيدا
اشار اليه (قوله او ذهاب دابته) اي سواء كان قذا او اماما او مأموما (قوله فان بعدت) اي الدابة (قوله
ان اتسع الوقت) اي الضرورى وحاصل فقه المسئلة ان الدابة اذا ذهبت وبعدت منه فله ان يقطع الصلاة
ويطلبها ان كان الوقت منسعا وكان عنها يحجب به فان ضاق الوقت او قل عنها فلا يقطعها الا اذا كان يخاف
الضرر على نفسه لكونه بعفازة والا قطعها وغير الدابة من المال يجري على هذا التفصيل فقول الشارح ان
اتسع الوقت اي واحجب عنها به وقوله والا اي بان ضاق الوقت او قل عنها بما دى اي وان ذهبت (قوله ان لم
يكن في تركها ضرر) اي فان كان في تركها ضرر كما لو كان في مقارفة فانه يقطع الصلاة ويطلبها (قوله وان
بجنب) اي عينا وشيئا (قوله او قهقرة) قيل صوابه قهقري بألف التانيث لا بتائه كما عبر به في باب الحج
في طواف الوداع حيث قال ولا يرجع القهقري وذ كر بعضهم ان ذلك لغة وجئت فلا اعتراض (قوله بان
يتأخر بظهره) اي والحال ان وجهه مستقبل للقبلة (قوله مضر) اي فلا يجوز له الاستدبار الا في مسئلة
الدابة فيجوز له فيها ان يستدبر القبلة في الصف والصفين والثلاثة ان كان لا يتمكن منها الا بالاستدبار
والحاصل ان الاستدبار لعذر معتقر والعذر انما يظهر في الدابة كذا قرر شيخنا (قوله وفتح على امامه) قيل
لامفهوم لقوله على امامه بل مثله الفتح على غيره من مصل آخر اخذا بمفهوم ما يأتي وقيل انه ان فتح على غير
امامه بطلت وهو مفهوم ما هنا وارضى عجب وبعضهم مفهوم ما هنا وارضى الشيخ سالم مفهوم ما يأتي (قوله
ولاسجود في فتح الخ) اي بل الفتح في هذه الحالة مندوب (قوله وطلب الفتح اي بان ترد في قراءته) (قوله
بان اتقل لاية اخرى) اي او وقف وسكت ولم يتردد في قراءته وانما لم يفتح عليه في هذه الحالة لاحتمال انه
يتفكر فيما يقرأ (قوله والاوجب الفتح) اي مطلقا سواء وقف او لم يقف فان ترك الفتح عليه فصلاة الامام
صححة بمنزلة من طراله العجز عن ركن وانظر هل تبطل صلاة تارك الفتح بمنزلة من اتم بها جرح ركن ام لا
لانص (قوله لثاوب) اي وامام سده مرة او مرتين لا لثاوب فانه يكره ولا سجود ولا بطلان (قوله وهو
مندوب) اي سواء كان في صلاة او غيرها اذا كان السد بغير باطن اليسرى لان كان به فيكره لملاسته
التجاسة وليس التقل عقب الثاوب مشروعا وما نقل عن مالك من انه كان يتقل عقب الثاوب فلا يجتمع ريق
عنده اذ ذاك انظر ح (قوله بان امتلا فقه) اي وهو جائز في هذه الحالة وان كان بصوت كما في المجمع ولا
سجود فيه اتفاقا (قوله وكره لغير حاجة) وفي لزوم السجود له في هذه الحالة قولان انظر بن وقول الشارح
فان كان اي البصاق الذي لغير حاجة بصوت وقوله وسجد لسهوه اي على المعتمد خلافا لمن قال بعدم سجوده
حينئذ والحاصل ان البصاق في الصلاة اما الحاجة او لغيرها وفي كل اما ان يكون بصوت او بغيره فان كان الحاجة
فهو جائز ان يصوت او لا ولا سجود فيه اتفاقا وان كان لغير حاجة فان كان بغير صوت كان مكروها وفي لزوم
السجود له قولان وان كان بصوت بطلت ان كان عمدا او جهلا وان كان سهوا سجدا على المعتمد ان كان قذا
او اماما لا مأموما لجل الامام له (قوله كتنخ الخ) يريد ان التنخ الحاجة لا يبطل الصلاة ولا سجود فيه
من غير خلاف واما اذا تنخ لغير حاجة بل عباهل يكون كالكلام فيفترق بين العمد والسهو وهو قول مالك
في المختصر ولا تبطل به الصلاة مطلقا ولا سجود فيه وهو قول مالك ايضا واخذ به ابن القاسم واختاره الابهرى
واللخمي واليه اشار المصنف بقوله والمختار الخ والتنخ كالتنخ (قوله الحاجة) فسر ابن عاشر الحاجة
بضرورة الطبع قال المازري التنخ لضرورة الطبع وانين الوجع معتقر واثقال ح تدل على ان المراد
بالحاجة الاحتياج للتنخ لرفع بلغم من راسه (قوله ولولم تتعلق الخ) اي هذا اذا كان لتلك الحاجة تعلق
بالصلاة بان كان لا يقدر على القراءة الا اذا تنخ لرفع البلغم وهو واجب حينئذ في القراءة الواجبة ومندوب في
غيرها بل ولو كانت تلك الحاجة لا تتعلق لها بالصلاة كتسبيحه به انسانا نه في صلاة (قوله فلا سجود في سهوه)

اي ولا بطلان في عمده (قوله اي لغير الحاجة) اي بأن كان عبثا وعدم البطلان مقيد بما اذا قل والابطال
لانه فعل كثير ليس من جنس الصلاة (قوله ولا سجود في تسبيح رجل او امرأة لضرورة) اي بل هو جائز
ولو سجد في غير محل التسبيح وكذا لو ابدله بحقيقة او تهليل كافي عقب وغيره (قوله اي الحاجة) اشار الى ان
المراد بالضرورة الحاجة التي هي اعم من الضرورة (قوله تعلقت باصلاحها) اي كما لو جلس الامام في
الثالثة فقال له المأموم سبحان الله لينبيه على سهوه (قوله بأن تجرد للاعلام الخ) اي كما لو قرع اسنان عليه
الباب فقال له وهو في الصلاة سبحان الله لينبيه على انه في صلاة واستعمل ذلك اللفظ في غير محله فيحمل قول
المصنف الآتي وذ كر قصد التفهيم به بمحله والابطال على ما عدا التسبيح اخذنا ما هنا (قوله ولا يصفقن)
فيه ان المناسب لقوله او امرأة ان يقول ولا تصفق الا ان يقال عبر بذلك اشارة الى ان المراد من المرأة الجنس
وخلاصته ان المرأة بالمرأة جنس المرأة المصلية واحدة واكثر ولاجل ذلك قال المصنف ولا يصفقن بضمير
جمع لنسوة مراد منه المصلية من النساء مطلقا واحدة او اكثر فصيغة الجمع غير مستعملة في حقيقتها ثم ان
النهى في كلام المصنف للكرامة وفيه رد على من قال يندبه للنساء ولعله انما جازها الجهر بالتسبيح وكره لها
الجهر بالقراءة في الصلاة للضرورة (قوله وكلام لا صلاحها بعد سلام) حاصله ان الامام اذا سلم من
ركعتين مثلا فحصل كلام منه او من المأموم او منهما لاجل اصلاحها فلا تبطل به الصلاة ولا سجود عليه بل
هو مطلوب لكن ان كان المتكلم لا صلاحها المأموم فيشترط في عدم بطلان صلاته امران الاول ان لا يكثر
الكلام فان كثر بطلت والثاني ان يتوقف التفهيم على الكلام وان كان الكلام لا صلاحها صادرا من الامام
فيشترط فيه زيادة على ما ذكر امران ايضا ان يسلم معتقدا التمام وان لا يطرأ له بعد سلامه شك من نفسه بأن
لا يحصل له شك اصلا او يحصل له من المأمومين واعلم ان الكلام لا صلاح الصلاة لا سجود فيه ولا بطلان به
سواء وقع بعد السلام او قبله كأن يسلم من اثنتين ولم يفقه بالتسبيح فكلهم بعضهم فسأل بيقينهم فصدقوه او راد
او جلس في غير محل الجلوس ولم يفقه بالتسبيح فكلهم بعضهم ولكن رأى في ثوب امامه نجاسة فدنا منه واخبره
كلاما لعدم فهمه بالتسبيح وكالمستخلف بالفتح ساعة دخوله ولا علم له بما صلاه الامام الذي استخلف فبسألهم
عن عدد ما صلى اذ لم يفقه بالاشارة اذ علمت هذا فقول المصنف بعد سلام امامه لا مفهوم له وانما عاص على
عدم السجود في الكلام بعد السلام لا صلاحها ردا على من قال ان الكلام بعد السلام لا صلاحها لا يجوز
وتبطل به الصلاة وان حديث ذي اليمين منسوخ كذا اجاب بعضهم وفيه ان الرد على من ذكر لا يكون بنفي
السجود انما يكون باتبات الجواز بان يقول وجاز كلام لا صلاحها بعد سلام (قوله ان لم يفهم الاب) اي
واما لو كان الافهام يحصل بالاشارة او التسبيح فعلى من لم يفهم الكلام فالبطلان (قوله وسلم معتقدا
الكمال) اي واما لو سلم على شك فيه بطلت صلاته (قوله لا من نفسه) اي واما ان نشأ له الشك بعد سلامه
من نفسه فلا يجوز لذلك الامام السؤال بل يجب عليه فعل ما تراه به ذمته فان سأل بطلت صلاته بخلاف
ما لو حصل له الشك من كلام المأمومين فله ان يسأل بيقينهم (قوله ورجع امام الخ) حاصل فقه المسئلة ان
الامام اذا اخبره جماعة مستفيضة يفيد خبرهم العلم الضروري بتمام صلاته او بنقصها فانه يجب عليه الرجوع
لخبرهم سواء كانوا من مأموميه او لا سواء يتقن صدقهم او ظنه او شك فيه او جزم بكدبهم ولا يعمل على يقينه
ومثل الامام في ذلك الفذ والمأموم فيجب على كل منهما الرجوع لخبر الجماعة المستفيضة مطلقا وان اخبر
الامام عدلان او اكثر ولم يبلغ مبلغ التواتر فانه كذلك يجب عليه الرجوع لخبرهما سواء اخبراه بالتمام او بالنقص
ان لم يتقن خلاف ما اخبراه به بأن يتقن صدقهما او ظنه او شك فيه فان يتقن كذبهما فلا يرجع لخبرهما بل يعمل
على يقينه من البناء على الأقل ان كان غير مستنكح هذا اذا كانا من مأموميه والا فلا يرجع لخبرهما اخبراه
بالتمام او بالنقص كما هو قول ابن القاسم في المدونة وان اخبر العدلان الفذ والمأموم بنقص او كمال فلا يرجع
واحد منهما لخبرهما بل يعمل على يقين نفسه كما هو ظاهر المصنف وان كان المخبر للامام واحدا فان اخبره

ي لغير الحاجة (و) لا سجود
في (تسبيح رجل او امرأة
لضرورة) اي الحاجة
تعلقت باصلاحها ام لا بان
تجرد للاعلام بانه في صلاة
مثلا لقوله عليه الصلاة
والسلام من نابه شيء في
صلاته فليقل سبحان الله
ومن من الفاظ العموم
في شمل النساء ولذا قال (ولا
يصفقن و) لا سجود في
(كلام) قل عمدا
(لا صلاحها بعد سلام)
لامام من اثنتين او غيرهما
كان الكلام منه او من
المأموم او منهما ان لم يفهم
الاب و سلم معتقدا الكمال
ونشأ شك من كلام
المأمومين لا من نفسه فلا
سجود من اجل هذا
الكلام وان كان عليه
السجود من جهة زيادة
السلام فان اخلل شرط
من هذه الاربعه بطلت
(ورجع امام فقط)

لا فذل ولا مأموم (العدلین) من مأمومیه اخباره بالتأم فشكل في ذلك واولی ان ظن صدقهما فیرجع خبرهما بالتأم ولا یأتی بما شك فيه (ان لم ییقن) خلاف ما خبره به من ۲۲۴ التأم فان یقن کذبهما یرجع لیقینه ولا یرجع لهما ولا لا کثر (الا کثرتهم) ای المأمومین

بالتأم فلا یرجع خبره بل یبني على یقین نفسه وان خبره بالنقص رجع خبره ان کان ذلك الامام غیر مستنکح لحصول الشك بسبب اخباره وان کان مستنکحاً یبني على الاکثر ولا یرجع خبره وان خبره الواحد فذل او مأموماً بنقص او تمام فلا یرجع واحد منهما خبره بل یبني على یقینه (قوله لا فذل ولا مأموم) ای فلا یرجع واحد منهما للعدلین اذا خبره بالتأم عند شک في صلاته یا نهامت او لا واولی عند خبره بعدم تمامها بل یعمل کل واحد منهما على ما قام عنده کان المأموم وحده او کان مع الامام ولا یظن ان لقول غیرهما مالم یبلغ حد التواتر فانه یرجع اليه ویرک ما عنده ولو کان یقیناً وهذا ظاهر المصنف وهو مذهب المدققة وقيل ان کلاً من القذ والمأموم یرجع خبر العدلین کالامام وهو نقل اللخمي عن المذهب وابن الجلاب عن اذهب (قوله لعدلین من مأمومیه) ای واما لو کان من غیر مأمومیه فلا یرجع لهما لان المشارک في الصلاة اضبط من غیره وهذا قول ابن القاسم في المدققة وهذه الطريقة شهرها ابن بشير والذي اعتمده في التوضیح طريقة اللخمي وهي الرجوع للعدلین سواء کانا من مأمومیه او من غیرهم وبها صدر ابن الحاجب لکن الذي اختاره ح حل کلام المصنف على ما شهره ابن بشير اه بن (قوله واولی ان ظن صدقهما) ای او جزم به (قوله ان لم ییقن الخ) ای بان جزم بصدقهما او غلب على ظنه صدقهما او تردد فيه (قوله رجع لیقینه الخ) فان عمل على کلاً منهما وکلام نحوهما بطلت علیه وعليهم واذ اعلم على یقینه ولم یرجع لقولهما فان کانا خبراً بالنقص فعلا معه ما بقى من صلاته واذ اسلم اتباعاً بقى عليهم افذاذ او بامام وان کانا خبراً بالتأم کان کامام قام لخامسة فیاقی فیها تفصيلة کذا فی حاشية شیخنا (قوله الا کثرتهم جدا) ای فانه یرجع اقوالهم ولا یعمل على یقینه وهو قول محمد بن مسلمة واستحسنه اللخمي وقال الرجاء الاصح المشهور انه لا یرجع عن یقینه اليهم ولو کثر والا ان یخالطه یریب فیجب علیه الرجوع الى یقین القوم اه بن (قوله واولی مع شک) ای فی خبرهم (قوله خبره بالنقص او بالتأم) هذا التعميم محقق لقوله فیا یأتی ان الاستثناء منقطع وحاصله انهم اذا کثر واجدا فانه یعتبر قولهم خبر وابتاتام او خبره بالنقص مستنکحاً لم لا کان اخبارهم له قبل السلام او بعده یقن خلاف ما خبره به او شک فیا خبره به (قوله فلا تدخل الخ) ای لان دخولها فيه یقتضی انه اذا لم ییقن خلاف ما خبره به من النقص لا یرجع الا اذا خبره عدلان وليس كذلك (قوله وندب ترکه) ای ندب ترکه لکل منهما سراً وجهاً او كذلك یندب ترک الاسترجاع ایضاً ولم یعلم من کلام المصنف حکم الجدهل هو مکروه او خلاف الاولی والظاهر الاول لقول ابن القاسم لا یجعی لان ما هو فيه اهم بالاشتغال به (قوله ولا سجود الجائز ارتکابه في الصلاة) فيه ان السجود للامر الجائز فعله فیها لا یتوهم وحينئذ فلا یحتاج للنص على عدم السجود فيه (قوله ای جائز في نفسه) هذا جواب عما یقال العطف یقتضی المغایرة فعطف قوله ولا الجائز على ما قبله یقتضی ان ما قبله ليس من الجائز مع ان بعضه جائز وحاصل الجواب ان المراد بالجائز هنا نوع خاص من الجائز وهو الجائز لذاته بخلاف ما تقدم فانه جائز متعلق بالصلاة (قوله ای غالباً) ای وغیر الغالب لا تعلق له بالصلاة کالمشی للدابة (قوله قل) القلة والطول والتوسط معتبرة بالعرف کما فی خش ومفهوم قل انه ان طال الانصات جد أو لوسهوا ابطال الصلاة وان کان متوہطاً بین ذلك ان کان سهواً سجد بعد السلام وان کان عمداً ابطالها (قوله مخبر بکسر الباء) وعلى هذا ففي الکلام حذف مضاف ای لسماع مخبر ویصح فتح الباء على انه اسم مفعول واللام معنی من ای من مخبر لکنه قاصر لا یشمل الانصات لسماع الاخبار لغيره (قوله مع عدم رفع الاخری) ای عن الارض (قوله واما مع رفع الاخری) ای عن الارض سواء وضعها على قدم التي اعتمد عليها او جعلها معلقة في الهواء (قوله وقتل عقرباً) ای او ثعباناً واما غیرهما من طیر

لا یقید العدالة (جدا) بحیث یفید خبرهم العلم الضروري فیرجع خبرهم مع یقینه خلافة واولی مع شک خبره بالنقص او بالتأم بل ولا یشرط ان یکونوا مأمومین حينئذ فالاستثناء منقطع لانه لا یشرط العدالة ولا المأمومیه فی خبر من یبلغ هذا المقدار واما لو خبره العدلان بالنقص وهو غیر مستنکح فکما یبني على الاقل بخبرهما یبني علیه بخبر الواحد ایضاً ولو غیر عدل لحصول الشك بسبب الاخبار کما لو حصل له الشك من نفسه فلا تدخل هذه الصورة في المصنف واما لو کان مستنکحاً یبني على الاکثر فیرجع لهما ولا یرجع للواحد کما هو ظاهر کلامهم (ولا) سجود (لحمد طمس او) حمد (مبشر) بفتح المعجمة في صلاته بما یسرعه ولا استرجاع من مصیبة اخبارها (وندب ترکه) ای ترک الحمد للعاطس والمبشر (ولا) سجود (لجائز) ارتکابه في الصلاة ای جائز في نفسه بخلاف ما تقدم فانه جائز متعلق بالصلاة ای غالباً والمراد بالجائز

هنا ما یشمل خلاف الاولی وکانه قال ولا فی ص ما جار (کاصاب) من مصل (فل یخبر) بکسر الباء اسم فاعل او کان الاخبار للمصلي او لغيره (وتر ویحرجه) بان یعتمد على رجل مع عدم رفع الاخری طال ام لا واما مع رفع الاخری فالجواز مقید بطول القيام والا کره مالم یکن فی جری على الاعمال الکثیرة (وقتل عقرباً) یریده

اي مقبلة عليه فان لم ترده كرهه تعمد قتلها ولا تبطل بالخطا طه لاخذ جري رميها به في القسمين (واشارة) يسد اوراس (سلام) اي لرده
لا ابتداء فانه مكره وامارده باللفظ فبطل والراجح ان الاشارة للرد واجبة (او) ٢٢٥ اشارة (بحاجة) واخرج من قوله لجائز قوله

(لا) الاشارة للرد (على
مشت) اي فليس بجائز
بل مكره اذ يكره له ان
يحمد فيكره تشيئه ان
حمد واولى ان لم يحمد
فيكره الرد من المصلي
بالاشارة على المشت
(كأنين لوجع وبكاء تخشع)
اي خشوع تشيئه في عدم
السجود لاني الجواز لان
ما وقع غلبه لا يوصف
بجواز ولا غيره فلذا حسن
من المصنف التشيئه
دون العطف (والا) يكن
لوجع ولا تخشوع
(فكالكلام) يفرق بين
عمده وسهوه قليلة وكثيره
وهذا في البكاء الممدود
وهو ما كان بصوت واما
المقصود وهو ما كان بلا
صوت فلا يضر ولو اختارا
ما لم يكثر الاختيار
(كسلام) اي ابتداءه
(على) مصل (مقترض)
واولى منتفل فانه يجوز
فهو تشيئه بمقابلته في مطلق
الجواز لا بقيد المنفي عنه
السجود لان المسلم ليس
بمصل ولذا ترك العاطف
(ولا) سجود (لتبسم) ان
قل وكره عمده فان كثر ابطال
مطلقا لانه من الافعال
الكثيرة وان توسط
بالعرف سجد لسهوه فيما

اودودة او محله فيكره قتلها مطلقا اراد به ام لا (قوله اي مقبلة عليه) اشار بهذا الى ان المراد بارادتها اقبالها
وليس المراد بالارادة القصد لانها بهذا المعنى من خواص العقلاء كذا قيل واتطهر مع قولهم الحيوان جسم نام
حساس متحرك بالارادة هذا وقد يقال ان هذا تعريف للمناطقه التابعين فيه للفلاسفة واهل الشرع
لا يقولون بتدقيقاتهم (قوله فان لم ترده كرهه تعمد قتلها) اي وفي سجوده قولان سواء كان عالما به في صلاة
او ساهيا عن ذلك والمعتمد منهما عدم السجود (قوله ولا تبطل بالخطا طه) اي اذا كان قائما وقوله لاخذ
ججراي اول قتلها بخلاف الخطا طه لاخذ ججري به طيرا اول قتلها فانه مبطل لكن الذي يقصده ح ان
الانخطا ط من قيام لاخذ ججراي وقوس من الفعل الكثير المبطل للصلاة مطلقا كان لقتل عقرب لم ترده او
لطائر او لصيد فالتفرق في ذلك غير ظاهر اه بن (قوله لا ابتداء فانه مكره) الصواب انه لا فرق بين
الابتداء والرد في ان كلا منهما ليس بمكره وكافي ح عن سند (قوله والراجح ان الاشارة للرد واجبة) اي
لجائز فقط كما هو ظاهر المصنف واما الاشارة للابتداء فقد علمت ان فيها قولين بالجواز والكراهة والمعتمد
الجواز (قوله وامارده باللفظ فبطل) اي ان كان عمدا او جهلا لان كان سهوا ويسجد له (قوله او اشارة
لحاجة) اي لطلب حاجة او ردها وهذا جائز اذا كانت الاشارة خفيفة ولا منعت (قوله واخرج من قوله لجائز
الخ) الاولى ان يقول من جواز الاشارة للحاجة قوله الخ لان اخراج شيء من امر يقتضي دخوله فيه والاشارة
للرد على المشت لم تدخل في قوله لجائز (قوله كأنين لوجع) اي كأنين غلبه لاجل وجع وبكاء غلبه لاجل
خشوع وظاهره قليلا او كثيرا (قوله لان ما وقع غلبه الخ) اي فاندفع قول ابن غاري صوابه وكأنين بالواو
عظفا على انصاف اذ هو مما اندرج تحت قوله ولا لجائز اه وحاصل رد الشارح انه ليس من افراد الجائز
لان المراد انين غلبه من المريض بحيث يصير كالمجانم يصدر منه وليس المراد ان له فيه اختيار بحيث يمكنه
تركه (قوله والا يكن لوجع ولا تخشوع) اي غلبه بان كان لمصيبة او لوجع من غير غلبة او لتخشوع كذلك
(قوله يفرق بين عمده وسهوه) اي فالعمد مبطل مطلقا قل او كثر والسهوه يبطل ان كان كثيرا ويسجد له ان
قل (قوله وهو ما كان بلا صوت) اي بان كان مجرد ارسال دموع وقوله ولو اختار اي هذا اذا كان غلبه بل
ولو اختار ان كان تخشعا ام لا (قوله لتبسم) اي وهو انبساط الوجه واتساعه مع ظهور البشري من غير صوت
وقوله ان قل اي وكان سهوا (قوله فان كثر ابطال مطلقا) اي عمدا او سهوا (قوله وفرقة اصابع والنفات الخ)
اعلم انهما ان كثر ابطالا الصلاة مطلقا وان توسط ابطال عمدهما وسجد لسهوهما فكل كلام للمصنف محمول على
اليسير منهما (قوله ولا في تعمد بلع ما بين اسنانه) اي لا سجود في ذلك وهو مكره واعتراض بان العمد
لا يتوهم فيه السجود حتى ينفي ويمكن الجواب بان المراد تعمد في ذاته مع كونه ناسيا به في صلاة او يقال انه
لما كان يتوهم ان عمده نل الطول في المحل الذي لم يشرع فيه التطويل في انه يسجد لعمده نص عليه (قوله
ولو مضغه) قال بن فيه نظر اذ المصنع عمل كثير بخلاف البلع ولم يجد في ابى الحسن ما ذكره عنه عقب من
عدم البطان اذا مضغ ما بين اسنانه وبلعه (قوله وكذا تعمد بلع لقمة او تينة) فيه نظر بل الظاهر ان هذا من
العمل الكثير المبطل للصلاة ونص المدونة قال مالك ومن كان بين اسنانه طعام كقذعة الخبثة فابتلعها في صلاته لم
يقطع صلاته او الحسن لان قلته حصة ليست بأكل له بال تبطل به الصلاة الا ترى انه اذا ابتلعها في الصوم
لا يضر على ما في الكتاب فاذا كان الصوم لا يبطل فاحرى الصلاة اه فاسد لاله بالصوم يدل على البطان
في المضغ وفي باع اللقمة والتينة اذ لا يصح ان يتال بصحة الصوم مع ذلك اه بن (قوله ولا في حن جسده)
اي وهو جائز ان كان لحاجة وقل وقوله وكره اعير حاجة اي والحال انه قليل (قوله فان كثر) اي الحن مطلقا كان
لحاجة او لغيرها وقوله ولو سهوا اي هذا اذا كان عمدا بل ولو كان سهوا ابطال فان توسط ابطال عمده وسجد

(٢٩ - دسوقي اول) يظهر وابطل عمده (و) لا سجود في (فرقة اصابع والنفات بلا حاجة) وتقدم كراهة ذلك وجاز النفات
لها (و) لاني (تعمد بلع ما بين اسنانه) ولو مضغه ليس ارته وكذا تعمد بلع لقمة او تينة كانت بفيه قبل الدخول في الصلاة او رفع حبة من الارض
وابتدائها وهو فيها بلا مضغ فيهما والا ابطال (و) لانه (ان جسده) وكره اعير حاجة فان كثر لم يسهوا ابطال (و) لاني (ذكي) قرآن او غيره

في جنات وعيون فيرفع
صوته بقوله ادخلوها
بسلام آمنين لقصد الاذن
في الدخول او يتدنى ذلك
بعد الفراغ من الفاتحة
وهو المراد بمحله وتقدمت
الاشارة يسد او راس
الحاجة (والا) بأن قصد
التفهم به بغير محله كما لو كان
في الفاتحة او غيرها
فاستأذن عليه فقطعها الى
آية ادخلوها بسلام آمنين
(بطلت) صلاته لانه في
معنى المكاملة وهذا في غير
التسبيح فانه يجوز في كل
محله كما هو ظاهر ثم شبه
في البطلان قوله (كفتح
على من ليس معه في صلاة
على الاصح) ولو قال كفتح
على غير امامه لكان
اشمل ثم شرع في مبطلاتها
بقوله (وبطلت) الصلاة
(بفقهه) وهو الضحك
بصوت ولو من مأموم
سهوا بخلاف سهو الكلام
فيجبر بالسجود اذا الكلام
شرع جنسه من حيث
اصلاحها فاغتفر سهوه
اليسير ولكن وقوعه
من الناس بخلاف الضحك
فلم يغتفر بوجه وقطع فذ
وامام ولا يستخلف مطلقا
(وتماذى المأموم) الضاحك
مع امامه على صلاة باطلة
مراعاة لمن يقول بالصحة
(ان لم يقدر) حال ضحكك

سهوه فكلام المصنف محمول على الحلق اليسير وهو بالعرف (قوله كسبيج) الاولى ان يقول كتحميد
او تكبير كما يدل له قوله في آخر العبارة وهذا في غير التسبيح (قوله او يستأذن عليه شخص وهو يقرأ الخ)
من هذا القبيل الاتيان بباء البسمة وسينها لخرة في محل البسمة كان يكون بآية النمل او اتي بها في الفاتحة
للخلاف (قوله والا) بأن قصد التفهيم به بغير محله لا يدخل تحت والا ما اذا لم يصد به التفهيم اصلا لانها لا تبطل
ولا شيء فيه تسبيحا كان الذكر او غيره (قوله بطلت صلاته) اي عند ابن القاسم وقال اشهب بالصحة مع
الكرامة (قوله وهذا في غير التسبيح) مثل التسبيح التهليل والحلقة فلا يضر قصد الافهام بها في اي محل من
الصلاة فالصلاة كلها محل لذلك اه شيخنا عدوى (قوله على الاصح) مقابلة ما قاله اشهب من الصحة كما
ذكره بهرام (قوله على غير امامه) اي اعم من ان يكون ذلك الغير مصليا او تاليا كان المصلي معه في تلك
الصلاة بأن فتح مأموم على مأموم معه في الصلاة او كان ذلك المصلي ليس معه في تلك الصلاة وقوله لكان
اشمل اي بخلاف قول المصنف على من ليس معه في صلاة فان قاصر على ما اذا كان المفتوح عليه تاليا
او مصليا ليس معه في تلك الصلاة ولا يشمل ما اذا كان مصليا معه فيها والحاصل ان من وقف في قراءته فان
كان هو الامام فيفتح عليه ندبا واستنا ناور بما وجب الفتح كما مر وان كان تاليا او مصليا ليس معه في صلاته فلا
يفتح عليه على الاصح والفتح عليه مبطل وان كان مصليا معه في تلك الصلاة بأن فتح مأموم على مأموم معه
في صلاته فاستظهر عجب البطلان والشيخ سالم استظهر الفتح عليه وعدم البطلان عملا بضموم ما هنا واعتمد
شيخنا العدوى ما لم يجز لانه ظاهر قول المدونة ولا يفتح مصلي على مصلي آخر اذ هو شامل لما اذا كان ليس معه
فيها او كان معه فيها (قوله وبطلت بفقهه) اي سواء كثرت او قلت وسواء وقعت عمدا او نسيانا لكونه في
صلاة او غلبة كان يعتمد النظر في صلاته والاستماع لما يضحك فيغلبه الضحك فيها كان المصلي فذا او اماما
او مأموما لکن ان كان فذا قطع مطلقا عمدا او نسيانا او غلبة وان كان اماما قطع ايضا في الاحوال الثلاثة ويقطع
من خلفه ايضا ولا يستخلف ووقع لابن القاسم في العتية والموازية ان الامام يقطع هو ومن خلفه في العمد
ويستخلف في الغلبة والنسيان ويرجع مأموما مراعاة للقول بعدم بطلان الصلاة بالفقهه غلبة او نسيانا
واذا رجع مأموما تم صلاته مع ذلك الخليفة ويعيدها ابد البطلانها وامام مأموم فيتمون صلاتهم مع ذلك
الخليفة ولا اعادة عليهم لافي الوقت ولا في غير لصحتها واقتصر عجب في شرحه على ما لابن القاسم في الموازية
والعتية واعتمد شيخنا العدوى وان كان مأموما قطع ان تعمد ها وان كانت غلبة او نسيانا تعمد اي فيهما مع الامام
على صلاة باطلة مراعاة للقول بصحتها فيهما ويعيدها ابد لکن التماذى مقيد بقيدار بعه ذكرها الشارح
(قوله ولو من مأموم) اي هذا اذا كانت من فذا او امام بل ولو من مأموم هذا اذا كانت عمدا او غلبة بل
ولو سهوا (قوله بخلاف سهو الكلام) اي اذا كان يسيرا (قوله اذ الكلام الخ) هذا اشارة للفرق بين
الفقهه نسيانا والكلام نسيانا حيث بطلت الصلاة بالاول ولو يسيرا ولم تبطل بالثاني اذا كان يسيرا بل يجبر
بالسجود (قوله وقطع فذا امام) اي في الاحوال الثلاثة كانت عمدا او غلبة او نسيانا (قوله ولا يستخلف)
اي الامام مطلقا يعني في الحالات الثلاثة وحينئذ فيقطع مأمومه ايضا وقيل انه يقطع هو مأمومه ولا يستخلف
اذا كانت عمدا او اماما كانت سهوا او غلبة فانه يستخلف ويرجع مأموما وصلاته التي يتمها مع الخليفة باطلة
واما صلاة مأمومية التي يتمونها مع الخليفة فهي صحيحة (قوله وتماذى المأموم) اي وجوبا كما قال الزناتى
وقال عبد الوهاب استحبابا واستبعد طي الاول وفي بن الراح الوجوب وهو ما في ابى الحسن على المدونة وقد
علمت ان محل تماذيه اذا وقعت منه غلبة او نسيانا (قوله مراعاة لمن يقول بالصحة) اي وهو سحنون فانه يرى
ان الفقهه اذا كانت سهوا او غلبة لا تبطل الصلاة قياسا لها على الكلام نسيانا وانما تبطلها اذا كانت عمدا
(قوله ان لم يقدر على الترك) ابتداء ودواما اي ان لم يقدر على تركه في المدة التي ضحك فيها غلبة او نسيانا من اولها
الى آخرها وهذا لا ينافي ان غير المدة التي ضحك فيها له قدرة على الترك فيها وليس المراد انه لا قدرة له على الترك
راسا بل استمر دأما وابتدا يضحك وقد يقال اذا ذهب الضحك بعد عدم قدرته على تركه فأى فائدة في التماذى

بأن وقع منه اختيار أو لوفى بعض أزمته قطع ودخل مع الإمام ولم يكن في الجمعة والأقطع ودخل لثلاثتونه ولم يلزم على محمديه خروج الوقت
لضيقة والأقطع ودخل ليدرك الصلاة ولم يلزم على عماديه فخل المأمومين أو بعضهم ولو ٢٢٧ بالظن والأقطع وخروج فهداه أربعة

شروط للتأدي ثم شبه
في التأدي لا بقيد البطلان
مستلثين الأولى قوله
(تكبيره) أي المأموم
فقط (للكوع) في الركعة
التي أدرك فيها الإمام أولى
أو غيرها (بلاية)
تكبيره (أحرام) بأن نوى
الصلاة المعينة وترك
تكبيره الأحرام نسياناً
كبر للركوع فصلانه
صحيحة على المذهب وإنما
تصور هذه الصورة
للمأموم فقط إذ هو الذي
يركع عقب دخوله ليدرك
الإمام دون الإمام والفد
كذا قرر والحق الذي تجب
به الفتوى أن الصلاة في
هذه الحالة باطلة وأن
التأدي مراعاة لمن يقول
بصحتها الثانية قوله
(وذكر فائته) وهو خلف
الإمام فانه يتأدي على
صلاة صحيحة وأما لو ترك
مشاركة فانه يتأدي أيضاً
لكن على صلاة باطلة
لكونه من مساجين الإمام
(و) بطلت (بمحدث)
أي بحصول ناقض أو
تركه ولا يسري البطلان
للمأموم بمحدث الإمام
الابتعاده لا بالغلبة
والنسيان (وبسجوده)
قبل السلام (لفضيلة)

بدون قطع مع أن الفائدة في قطعه وابتدائها من أولها مع الإمام (تنبيه) * من غلبت عليه الفقهية كلما
صلى فانه يصلى على حالته ولا يؤخر ولا يقدم وأما أن كانت تلازم في إحدى المشتركين فانه يقدم أو يؤخر وأشار
له عجم وهذا بخلاف الصوم فانه يسقط عن كل من إذا صام عطش أو جاع بحيث لا يصبر على عدم الأكل
أو الشرب قاله شيخنا (قوله بان وقع الخ) أي كالموكل في أوله غلبة أو نسياناً وكان آخر المدة اختياراً (قوله ثم
شبه في التأدي الخ) حاصله أن للمأموم المفققة حكمين البطلان وجوب التأدي فشبه المصنف في الثاني
من الحكمين وهو وجوب التأدي بقطع النظر عن البطلان مستلثين والدليل على أن المصنف قصد التشبيه في
التأدي لا في البطلان عدم عطفهما على قوله بفقهه بل قرن الأولى بكاف التشبيه وحرد الثانية من الباء
ولما رجع للعطف على التمهقة كرر الباء فقال وبمحدث الخ (قوله فصلاته صحيحة) أي وبعيداً احتياطاً
لأنها لا تجزئه عند ربيعة (قوله على المذهب) أي على مذهب المدونة وهو المشهور وكذلك في حاشية الفيشي
وفي عجم أنه بعيد صلاته ابتداءً على الراجح ويتأدي مع الإمام على صلاة باطلة قال شيخنا وهو المعول عليه
(قوله وأن التأدي) أي وأن وجوب التأدي وقوله مراعاة لمن يقول بصحتها أي وهو يحيى بن سعيد الأنصاري
والإمام محمد بن شهاب كلاهما من أشياخ مالك فقد قال أن الإمام يحمل عن المأموم تكبيره الأحرام (قوله
إذ هو الذي يركع الخ) قد يقال بل تصور هذه الصورة أيضاً في الفذا إذا كانت القراءة ساقطة عنه لكونه لم
يجد معلماً أو ضاع الوقت عليه أو على القول بعدم وجوب الفاتحة في كل ركعة قاله شيخنا وقد يقال إنما
أقصر وافي التصور على المأموم لأنه هو الذي يتأدي وجوباً مع الإمام إذا ترك ذلك وأما الإمام والفذا فهما
يقطعان كما يأتي في الجماعة وأعلم أن هذه الصورة التي حل الشارح عليها كلام المصنف تبعاً لبهرام وشب
هي عين قول المصنف في الجماعة وإن لم ينوه ناسياله تأدي المأموم فقط ذكرها دمجاً للنظام وحل
عقب كلام المصنف تبعاً لابن غاذي على ما إذا نوى الصلاة المعينة ثم كبر قاصداً الركوع غافلاً عن النية فقد
حصل منه التكبير للركوع ونية الصلاة المعينة قبله يسير فقول المصنف بلانية أحرام معناه ناسياله للأحرام
فيتأدي المأموم مع إمامه على صلاة صحيحة لأنه كن نوى بالتكبير الأحرام والركوع قال شيخنا والمأخوذ من
النقول أن الصلاة باطلة ويتأدي مع إمامه على صلاة باطلة مراعاة لمن يقول بالصحة (قوله لكن على صلاة
باطلة) هذا بناء على ما سبق له من أن الترتيب بين المشتركين الوقت واجب شرط ابتداء ودواماً وقد علمت
أن المعتمد أنه واجب شرط ابتداء لا دواماً فنذكر حاضرة في حاضرة فانه يتأدي على صلاة صحيحة (قوله
أي بحصول ناقض) أي سواء كان حدثاً كرجوع أو سبياً كسذكر أو لمسامع قصداً أو وسواء كان حصول
الناقض عمداً أو نسياناً أو غلبة خلافاً لمن قال أن الصلاة لا تبطل بذلك بل يبنى على ما فعل كالعراق وأشار
الشارح بقوله أي بحصول ناقض إلى أن المصنف أطلق الخاص وأراد العام فهو مجاز مرسل وأنه من عموم
المجاز واستعمل الكلمة في حقيقتها ومجازها (قوله لا بالغلبة والنسيان) أي وهو معنى قولهم كل صلاة بطلت
على الإمام بطلت على المأموم إلا في سبق الحدث ونسيانه فإذا تركه الإمام استخلف فإن لم يستخلف وكل
بهم بطلت على المأموم لتعمد الإمام صلاته بالحدث (قوله وبسجوده قبل السلام لفضيلة) أي عمداً أو جهلاً
لأن سجده هو أفلا بطلان وبسجده بعد السلام (قوله ولو كثرت) أي كفتوت وتسبيح ركوع وسجود (قوله
مالم يقتد بمن يسجد لها في الجميع) أي فإن اقتدى بمن يسجد لذلك سجده معه وجوباً فلو سجده إمامه ولم يسجد
هو فأنظر هل تبطل صلاته أو لا وانظر عدم البطلان كما أفاده بعضهم وأعلم أن المصنف اعتمد في البطلان
بالسجود للفضيلة والتكبير على ما في التوضيح ونصه قد نص أهل المذهب على أن من سجد قبل السلام ترك
فضيلة أعادها بذلك قالوا في المشهور إذا سجده لتكبيره واحدة قبل السلام أه وتعبه بن بأن السجود
للفضيلة قد ذكر ح أن ابن رشد ذكر فيه قولين وأنه صدر بعدم البطلان وأما السجود لترك التكبير لو واحدة

ولو كثرت (أو) سنة خفيفة (تكبيره) واحدة أو سميعه أو مؤكدة خارجة الصلاة كالأفامه مالم يقتد بمن يسجد لها في الجميع

فقال الفاكهاني لا اعلم من قال بالبطلان اذا سجده قبل السلام وقال سيدي عبد الرحمن الفاسي انما وقفت على الخلاف في السجود للتكبير الواحدة ولا يلزم من القول بنفي السجود لها بطلان الصلاة بالسجود لها مع وجود القول به وبالجملة فلم يزم ما يشهد للمصنف في ما ادعاه من البطلان بالسجود لتكبيره اهـ (قوله) وبمغسل اي وبطلت الصلاة بسبب ملابسة مشغل عن فرض فالمبطل ملابسة المشغل لاذاته والباء للسببية (قوله من حقن) هو بالقاف والنون الحصر بالبول واما بالقاف والباء الموحدة فهو الحصر بالعاط وبالفاء والنون الحصر بهما معا ويقال للحصر بهما معا ايضا حقن والحصر بالريح يقال له حقن بالحاء المهملة والفاء والزاي المعجمة (قوله او غثيان) المراد به ثوران النفس واعلم ان محل البطلان بالمشغل عن الفرض اذا كان لا يقدر على الايمان بالفرض معه اصلا او يأتي به معه لكن عسقة ومحله ايضا اذا دام ذلك المشغل واما ان حصل ثم زال فلا إعادة كما في البرزلي (قوله يعيد في الوقت) قال ح ينبغي ان يكون هذا الحكم فيمن ترك سنة من السنن الثمان المؤكدات واما لو ترك سنة غير مؤكدة وفضيلة فلا شيء عليه كان الترك بمشغل او بغيره مشغلا كما صرح به في المقدمات وجبئذ فلا يحمل كلام المصنف على اطلاقه كما فعل عبق تبعا لعمى وقوله يعيد في الوقت اي الذي هو فيه اختياريا او ضروريا وهذا بعد الوقوع والافهوخا طيب القطع كما افاده البدر القرافي (قوله متيقنة) اي واما لو شئت في الزيادة الكثيرة فاتها تحجب بالسجود اتفاقا وقوله سهوا اي واما الزيادة عمدا فاتها تبطل ولو كانت اقل من ركعة (قوله ولو في ثلاثية) اي هذا اذا كانت في رباعية بل ولو في ثلاثية وهذا هو المشهور وقيل ان الثلاثية تبطل بزيادة مثلها وقيل بزيادة ركعتين وانما شهر الاول لانها كان السبب في مشروعيتهما ثلاثا تار ركعات اليوم واليلة اعتنى بأمرها لتقوى جانبها فحلت كل رباعية والظاهر كما قال عبق ان عقد الركعة هنا برفع الرأس من الركوع فاذا رفع رأسه من ثامنه في الرباعية او سابعة في ثلاثية او رابعة من ثنائية بطلت (قوله بجمعة) اي ناء على انها فرض يومها واما على القول بأنها بدل عن الظهر فلا تبطل الا بزيادة اربع والقولان اي انها فرض يومها او بدل عن الظهر شهرا وان (قوله لاسفريه قباربع) اي مراعاة لاصلها بناء على ان الرباعية هي الاصل وهو الصحيح فلا تبطل الا بصلاتها ستا وهو ظاهر اهـ (قوله وبطل الوتر بزيادة ركعتين الخ) مثله في ذلك النفل المحدود كما انفجر والعيسدين والاستسقاء والكسوف ولم يكره الركوع والسجود في الركعتين المزيديتين في الكسوف واما النفل غير المحدود فلا يبطل بزيادة مثله لقولهم اذا قام لخامسة في النافلة رجع ولا يكملها سادسة وسجد بعد السلام (قوله وبتعمد بزيادة ركن فغلي) اي بزيادته عمدا وكذا جهلا وهذا في الفرض والنفل المحدود كالوتر وانظر غيره هذا ما خص ما في عمى (قوله لا قولني) اي كسركم ير الفاتحة وقوله فلا تبطل على المعتمد اي وقيل تبطل (قوله او بتعمد نفي بجم) اي سواء كان كثيرا او قليلا ظهر معه حرف ام لا لانه كالكلام في الصلاة وهذا هو المشهور وقيل انه لا يبطل مطلقا وقيل ان ظهر منه حرف ابطل والا فلا (قوله مالم يكثر او يقصد عبثا) اي او يقصد بفعله العبث واللعب وشار هذا الى ان محل عدم الضرر بالخارج من الانف مالم يكن عبثا فان كان عبثا جرى على الافعال الكثيرة لانه فعل من غير جنس الصلاة وذكر عجم عن النوادر ان المأموم يتأدى على صلاة باطلة اذا نفي عمدا او جهلا واما الفذوالامام فانهما يقطعان (قوله او بتعمدا كل او شرب) اي ولو كان مكرها ولو كان الاكل او الشرب واجبا عليه لانتفاء نفسه ووجب عليه القطع لاجل ذلك ولو خاف خروج الوقت كما قاله عجم (قوله او بتعمد كلام) وفي الحاق اشارة الاخرس به نالها ان قصد الكلام (قوله وان بكره) راجع للجميع من قوله وبتعمد كسجدة حتى اتى باعتبار الاكراه على تعطى سببه كالاكراه على وضع اصبعه في حلقه (قوله او وجب لانتفاء اعمى) اي او لاجابة احد والديه وهو اعمى اصم في نافلة والحاصل انه اذا ناداه احد ابويه فان كان اعمى وكان هو يصلي نافلة وجب عليه اجابة وقيل تلك النافلة لانه قد تعارض معه واجبان فيقدم اوكدهما وهو اجابة الوالدين للاجماع على وجوبها والخلاف في وجوب اتمام النافلة واما ان كان المنادي له

(و بمغسل) اي مانع من حقن او قرقرة او غثيان (عن فرض) من قرائنها كركوع او سجود (و) لو اشغله (عن سنة) مؤكدة (يعيد في الوقت) بطلت (بزيادة اربع) من الركعات متيقنة سهوا ولو في ثلاثية (كركتين في الثانية) اصالة بجمعة وصح لاسفريه قباربع وبطل الوتر بزيادة ركعتين لا واحدة (وبتعمد) زيادة ركن فعلى (كسجدة) لا قولني فلا تبطل على المعتمد (او) بتعمد (نفي) بجم وان لم يظهر منه حرف لا باتق مالم يكثر او يقصد عبثا فيما يظهر (او) بتعمد (اكل او شرب) ولو باتق (او) بتعمد (في) او قلنس (او) بتعمد (كلام) ولو بحرف او صوت ساذج اذا كان اختيارا لم يجب بطل (وان بكره او وجب لانتفاء اعمى) ولو ضاق الوقت

(الا) ان يكون تعمد الكلام (لاصلاحها) اي الصلاة (ة) لا تبطل الا (بكثيرة) وكذا بكثره سهوا وكذا كل فعل كثير ولو سهوا (و) بطلت (بسلام واكل وشرب) حصلت الثلاثة سهوا لكثرة المنافي كما في كتاب الصلاة الاول منها وروى ايضا واشرب بأو (وفيها) ايضا في كتاب الصلاة الثاني منها (ا) كل واشرب) سهوا (انجبر) بالسجود (وهل) ما بين السكابين (اختلاف) ٢٢٩ تطرأ لحصول المنافي ويقطع النظر عن

تعددته واتحاده ففي محل حكم بالبطلان وفي آخر بعده (اولا) اختلاف بينهما وهو التحقيق ووفق بينهما وجهين الاول ان البطلان (ا) حصول (السلام في) الرواية (الاولى) مع غيره لشدة منافاته مع الاكل والشرب او مع احدهما لا سلام وحده ولا بأكل مع شرب وعدم البطلان في الرواية الثانية لعدم وجود السلام الوجه الثاني قوله (او) ان البطلان في الاولى (للجمع) ولو بين اثنين كالاكل مع الشرب او احدهما مع السلام وليس في الكتاب الثاني ذلك للآتيان بأو (تأويلان) وهما في الحقيقة ثلاثة فاذا حصلت الثلاثة اتفق الموققان على البطلان وكذا ان حصل سلام مع اكل واشرب واذا حصل واحد اتفق الموققان على الصحة واذا حصل اكل مع شرب اختلف الموققان واما من قال بالخلاف فطره في حصول الثلاثة وفي حصول واحد

من ابو يه ليس اعمى ولا اصم او كان يصلي في فريضة فليخفف ويسلم ويكلمه اطرح واما اذا وجب لاجابته عليه السلام في حال حياته او بعد موته فهل تبطل به الصلاة ولا تبطل قولان والمعتمد منهما عدم البطلان واذا ترك المصلي الكلام لانفاذا لاعمى وهلك ضمن دينه ولا يجب الكلام لانفاذا لاعمى وان أبطل الصلاة يجب ايضا لتخليص المال اذا كان يخشى بذهابه هلاكا وشديدا اذ كان قليلا او كثيرا ويقطع الصلاة كان الوقت متسعا ولا واما اذا كان لا يخشى بذهابه هلاكا ولا شديدا اذ كان يسيرا فلا يقطع وان كان كثيرا قطع ان اتسع الوقت والكثرة والقلة بالنسبة للمال في حد ذاته (قوله الا لصلاحها) مستثنى من قوله او كلام لا من خصوص قوله او وجب لانفاذا لاعمى كذا ظاهر الشارح والظاهر انه مستثنى من قوله او وجب الخ ليقيدان الكلام لصلاحها واجب بخلاف جعله مستثنى من قوله او كلام فانه لا يقيد وقوله الا ان يكون تعمد الكلام اي قبل السلام او بعده لصلاحها عند تعذر التسليم (قوله حصلت الثلاثة سهوا) اي بأن سلم ساهايا عن كونه في اثناء الصلاة بأن اعتقد التمام وسلم قاصدا التحليل واكل وشرب ساهايا عن كونه في الصلاة هذا هو محل الخلاف الذي ذكره واما ان حصل شيء منها عمد ابطلت اتفاقا وان سلم ساهايا والحال انه لم يعتقد التمام فأكل واشرب ساهايا فالصلاة صحيحة اتفاقا ويسجد كذا قرر شيخنا (قوله كافي كتاب الصلاة الاول منها) ونصها فيه وان انصرف حين سلم فأكل وشرب ابدا وان لم يطل لكثرة المنافي اهـ ابو الحسن وفي بعض رواياتنا حين سلم فأكل واشرب بأو هـ ونصها في الكتاب الثاني ومن تكلم او سلم من اثنين واشرب في الصلاة ناسيا سجد بعد السلام (قوله حكم بالبطلان) اي مع وجود المنافي (قوله وفي آخر بعده) اي مع وجود المنافي فقوله في الرواية الثانية لا تبطل بالاكل والشرب اي ولا بالاكل مع الشرب والسلام واولى بوجود امرين بل تجبر بسجود السهو وقوله في الرواية الاولى وتبطل بالاكل والشرب والسلام اي وبالاكل وحده وبالشرب وحده وبالسلام وحده لان المنافي موجود (قوله لشدة منافاته) اي وانما حكم بالبطلان في هذه الحالة لشدة الخلل اي لان الشارع جعل السلام بذاته علامة على الخروج من الصلاة فكان اجتماعه مع غيره اشد من وجود غيره بدونه (قوله مع الاكل والشرب) هذا ناطر لرواية الواو في الكتاب الاول وقوله او مع حصول احدهما ناطر لرواية او (قوله ولو بين اثنين) اول للجمع بين ثلاثة بل ولو بين اثنين فالجمع بين ثلاثة ناطر لرواية الواو وبين اثنين ناطر لرواية او (قوله ثلاثة) واحد منها بالخلاف واثنان بالوافق (قوله اتفق الموققان على البطلان) اي لحصول السلام مع غيره ولو جودا للجمع بين امرين فاكتر وسواء كان فذا او اماما او مأموما (قوله على الصحة) اي ويسجد الفذوالامام واما المأموم فلا سجود عليه لحل الامام لذلك (قوله اختلف الموققان) اي فينجبر على الاول لانا طته البطلان بالسلام مع غيره ولم يحصل لاعمى الثاني لانا طته البطلان بالجمع وقد حصل والجبر على الاول بالنسبة للفذوالامام لا المأموم (قوله فطره) اي فيجبر به اي فيجعل الخلاف بالبطلان وعدمه جاريا في حصول الثلاثة والاثنين والواحد واعلم ان تعليل المدونة في البطلان في الكتاب الاول بكثرة المنافي يضعف التأويل بالخلاف والتأويل بالوافق بحصول السلام لاقتضائه عدم البطلان اذا حصل الاكل والشرب فقط مع انه قد وجدت كثرة المنافي ويرجح التأويل بالوافق بالجمع قاله شيخنا (قوله اي اعراض الخ) الصواب حمل الانصراف على حقيقة وهو مفارقة مكانه لان الاعراض عن الصلاة بالنية رفض لها وقد مر الكلام على رفضها في قوله والرفض مبطل اطرح ولو حذف المصنف هذه المسئلة من هنا ما ضره لعلمها من قوله في الرعاف ولا يني بغيره قاله عج (قوله كسلم) اي من صلاته عمدا او جهلا واما سهوا فان تذكر عن قرب اصلي وان تذكر عن بعد بطلت صلاته (قوله شك) قال بن المراد بالسك هنا التردد على

منها (و) بطلت (بانصراف) اي اعراض عن صلاته بالنية وان لم يتحول من مكانه (لحدث) تذكره او احس به (ثم تبين نفيه) لحصول الاعراض اذ هو رفض ولا يني ولو قرب (كسلم شك) حال سلامه (في الاتمام) وعدمه (ثم ظهر) له (الكمال) فبطل (على الاظهر)

لها فلقته ماوجب عليه من البناء على اليقين واولى لو ظهر النقصان او لم يظهر شيء (و) بطلت (بسجود المسبوق) عمدا (مع الامام سجودا) (بعديا) مطلقا (او قبلان لم يلحق) معه (ركعة) (بسجودتيها) (والا) بأن لحق ركعة (سجد) القبلي معه قبل قضاء ما عليه ان سجده الامام قبل السلام ولو على رأى الامام كشافى يرى التقديم مطلقا فان اخره بعده فهل يفعله معه قبل قيامه للقضاء وضعف او بعد تمام القضاء قبل سلام نفسه او بعده او ان كان عن ثلاث سنن فعله قبل القضاء والا فبعده تردد ويسجد المسبوق المدرك ركعة القبلي قبل قضاء ما عليه (ولو ترك امامه) السجود عمدا او رأيا او سهوا (او) ولو لم يدرك (المسبوق) (موجبه) واذا تركه الامام وسجده المسبوق وكان عن ثلاث سنن محت للمسبوق وبطلت على الامام وتزاد على قاعده كل صلاة بطلت على الامام بطلت على المأموم الا في سبق الحادث ونسيانه (واخر) المسبوق المدرك ركعة (البعدي) لتمام صلاته فلو قدمه عمدا

حد سواء لا ما قابل الجزم كما هو ظاهر عبق اذ مقتضاه ان السلام مع طن التام مبطل وليس كذلك كما يفيدته نقل ح عن ابن رشد عند قوله ولا سهو على مؤتم الخ ولا مفهوم لقوله شك في الاتمام اذ لو سلم معتقدا عدم تمام كذلك بالاولى (قوله لخالفته الخ) اى ولانه شك في السبب المبيح للسلام وهو الاتمام والشك في السبب ضر ومقابله صحة الصلاة اذا ظهر الكمال وهو قول ابن حبيب لانه لا شك في المانع وهو عدم الاتمام والشك في المانع لا يضر ولكن رد ذلك بأن المانع امر وجودى كالحيض وعدم الاتمام امر عدى فالحق ان الشك هنا من قبيل الشك في السبب (قوله مع الامام) هذا نص على المتوهم والا فالصلاة تبطل بسجود المسبوق البعدي المترتب على الامام قبل قضاء ما عليه سواء سجده مع الامام او قبله او بعده قصص على قوله مع الامام لتوهم الصحة باتباعه وقد يقال ليس المراد بقوله مع الامام المصاحبة في الزمن بل المراد المصاحبة بالحكمة بأن يوافق في السجود قبل قضاء ما عليه وهو صادق بمصاحبة الامام في الزمن وبما اذا كان قبله او بعده فتأمل (قوله وبسجود المسبوق عمدا الخ) اى واما نسيانا فلا تبطل كالناسى عند ابن القاسم وهو الراجح وقال عيسى تبطل كالعامد ابن رشد وهو القياس على المذهب من الخلق الجاهل بالعامد وعذره ابن القاسم بالجهل فحكم به بحكم الناسى مراعاة لقول سفيان بوجوب سجود المسبوق مع الامام القبلي والبعدي قال شيخنا وحل عبق يقتضى ترجيح قول ابن القاسم ولكن الذى رجحه بعض الاشياخ قول عيسى من انه لا يعذر بالجهل وهو الظاهر (قوله مطلقا) اى سواء كان ذلك المسبوق ادرك مع الامام ركعة ام لا وانما بطلت صلاة المأموم بذلك لانه ادخل في الصلاة ما ليس منها بخلاف من قدم السجود البعدي فانها تصح مراعاة لمن يقول بذلك من اهل المذهب وفرق ايضا بان هذا زاد في خلال الصلاة بخلاف ذلك فانه انما زاد بعد ان اتمها غاية الامر انه لم يسلم * (تنبيه) ظاهر قوله وبطلت بسجود المسبوق مع الامام بعديا مطلقا او قبلان لم يلحق ركعة بطلان صلاة المسبوق الذى دخل مع الامام وهو في سجود السهو وقيل بصحتها الظنه ان هذا السجود الذى دخل معه فيه السجود الاصلى والخلاف مذكور في بعض حواشى العزبة اطراف المجمع (قوله مطلقا الخ) هذا يقتضى ان قول المصنف ان لم يلحق ركعة راجع للقبلي فقط واما بعدي فالبطلان مطلقا وفيه ان الاول رجع الشرط الكلى من القبلي والبعدي لاهرين الاول تعرض المصنف لهما في المفهوم حيث قال والاسجد واخر البعدي لان المراد والابان ادرك ركعة سجود القبلي والبعدي لكن القبلي يسجد معه قبل قضاء ما عليه واخر البعدي لتمام صلاته والبطلان حيث سجده البعدي قبل القضاء يؤخذ من قوله واخر البعدي لان الفعل يؤذن بالوجوب والاصل البطلان في ترك الواجب والامر الثانى ان رجوع الشرط للثاني فقط يقتضى انه يسجد البعدي ويؤخره ولو لم يدرك ركعة لان قوله واخر البعدي اى البعدي المتقدم وهو شامل لما اذا لحق ركعة ام لا وليس كذلك بخلاف ترجيعه لهما فان المعنى بصير والابان ادرك ركعة سجود القبلي معه واخر البعدي وهو سديد (قوله قبل قضاء ما عليه) اى فلو خالف واخره لتمام صلاة نفسه عمدا او جهلا بطلت لاسهوا كذا في عبق والذى في شب انه اذا خالف في القبلي واخره لقضاء ما عليه لم تبطل (قوله فان اخره بعده) اى فان اخر الامام السجود القبلي بعد السلام (قوله فهل يفعله معه قبل الخ) اى وهو ما يفيدته بجزء كلام الشيخ كريم الدين (قوله او بعد تمام القضاء) اى وهو ما يفيدته كلام البرزلى وصدر كلام الشيخ كريم الدين (قوله او بعده) اولتخير اى ان الواجب فعله بعد القضاء وهو مخير بعده في فعله قبل سلام نفسه او بعده (قوله وان كان الخ) وذلك لان السجود الذى تبطل الصلاة بتركه بمنزلة جزء منها فهو بمنزلة سجدة منها فاعلمها الامام فيتبعه فيها بخلاف ما لا تبطل الصلاة بتركه وهذا القول لابي مهدى وارتضاه تلميذه ابن ناجي وبعض من لقيه قال شيخنا وهذا القول هو الظاهر لانه كالجمع بين القولين قبله بقى ما لو كان السجود بعديا فاصلة وقدمه الامام فان كان مذهبه ذلك تبعه المأموم وان كان مذهبه تأخيرها فانظر هل يسجد معه المأموم نظر الفعل او لا يسجد معه نظر الاصله وعلى كل حال لا تبطل صلاة المأموم بسجوده مع الامام مراعاة للخلاف في ذلك قاله شيخنا (قوله ولو ترك امامه) اى هذا اذا فعله امامه بل ولو ترك الخ (قوله فلو قدمه) اى قبل قضاء ما عليه بأن سجده

او جهلا بطلت والاولى ان لا يقوم الا بعد سلام الامام منه فان حصل له في القضاء سهو بنقص غلبه وسجد قبل سلامه (ولاسهوا على مؤتم) اي لا يترتب عليه موجب سهو حصل له (حالة القدوة) بفتح القاف بمعنى الاقتداء واما الشخص المقتدى به فهو ماث القاف لجملة الامام عنه ولو نوى عدم جملة ولا مفهوم اسهوا فان انقطعت القدوة بان قام لقضاء ما عليه فلا يحمله الامام عنه لانه صار منفردا ولا يحمل عنه ركنا ولو تركه حالة القدوة (و) بطلت (ترك) سجود سهو (قبلي) ترتب (عن ثلاث سنن) كثلاث تكبيرات وترك السجدة (وطال) ان تركه سهوا واما عدم اقبطل وان لم يطل (لا) ترك قبلي ترتب عن (اقل) من ثلاث سنن كتكبيرتين ٢٣١ واذالم تبطل وطال (فلا سجود) عليه

(وان ذكره) اي القبلي
المسترب عن ثلاث (في)
صلاة (سرع فيها) (و) قد
(طلت) الاولى للطول
الذي حصل بين الخروج
منها والشروع في الثانية التي
ذكر فيها (فكذا كرهما
اي فكذا كر صلاة
في اخرى وتقدم في قوله
وان ذكر اليسير في صلاة
ولو جمعة الى آخره (والا)
تبطل لعدم الطول قبل
الشروع في الاخرى
(فكذا كر) (بعض)
من صلاة ركوع او
سجود في اخرى وله اربعة
احوال لان الاول اما فرض
او نفل والثانية كذلك
فاشار لكون الاولى فرضا
ترك القبلي او البعض منها
وتحسه وجهان بقوله
(ان ترك القبلي او البعض)
(من فرض) وذكره في
فرض او نفل (ان اطال
القراءة) من غير ركوع
بان فرغ من الفاتحة (او
ركع) بالانحناء في غير

مع الامام (قوله او جهلا) اي بناء على ما قاله عيسى لا على ما لابن القاسم من ان الجاهل كالناسي (قوله والاولى
ان لا يقوم) اي المأموم لقضاء ما عليه وقوله الا بعد سلام الامام منه اي من السجود البعدي المترتب عليه
(قوله غلبه) اي غاب ذلك النقص على ما معه من الزيادة التي حصلت من الامام (قوله موجب سهو) اي وهو
السجود و اشار الشارح بهذا الى ان في كلام المصنف حذف مضاف اي ولا سجود سهوا ولا موجب سهو
وانما احتج لذلك لصحة المعنى اذ السهو يقع من المؤتم قطعاً فلا صحة لنفيه (قوله حصل له حالة القدوة) اشار
الشارح بهذا الى ان قول المصنف حالة القدوة معمول لمقدرا يشعر به الكلام اي عرض او حصل السهولة
حالة القدوة وليس راجعاً لقوله ولا سجود لانه يقتضي انه يسجد بعد حالة القدوة وليس كذلك (قوله لجملة الامام
عنه) اي بطريق الاصل (قوله ولو نوى) اي الامام (قوله ولا مفهوم سهو) اي بل اذا تعد ترك السن كلها
فان الامام يحمله عنه (قوله ولا يحمل عنه ركنا) اي مطالباً به كالتبعية وتكبير الاحرام والركوع والسجود
فخرجت الفاتحة (قوله وترك قبلي) فهم منه ان البعدي لا تبطل بتركه ولو طال وحينئذ فيسجد متى ذكره
(قوله وطال) اي الترك بأن لم يأت به بعد السلام بقرب ومثل الطول ما اذا حصل مانع من فعله كالحديث وكذا
اذا تكلم او لابس نجاسة او استدبر قبلة عمداً قاله ابن هرون اه بن (قوله واما عدم اقبطل وان لم يطل) علم
منه ان قوله وترك قبلي شامل للترك سهواً او عمداً لكن الترك سهواً مفيد بقوله وطال دون العدد وقال الشيخ
سالم لا فرق في الترك بين العمداً والسهو واما قوله فيما تقدم وصح ان قدم بعده او اخر قبله فهو مفيد بما اذا كان
لم يعرض عن الايتان به بالمرة والا فلا صحة (قوله فلا سجود عليه) اعترض بانه لا ملازمة بين عدم البطلان
وترك السجود فالوعبر المصنف بالواو كان احسن اي لا اقل فلا بطلان ولا سجود واجاب الشارح بأن قوله فلا
سجود جواب شرط مقدر وما ذكره من عدم السجود هو مذهب ابن القاسم وذلك لان السجود القبلي سنة
مرتبطة بالصلاة وتابعة لها ومن حكم التابع ان يلحق بالمتبوع بالقرب فاذا بعد لم يلحق به ومقابله لابن حبيب
يسجد وان طال (قوله وبطلت) كان الاولى ان يقول وبطلت هي باراز الضمير لجر بان الحال على غير من
هي له ولعله ترك الابراز لان اللبس على مذهب الكوفيين واما للفرقة بين الفعل والوصف وان الابراز انما
يجب مع الوصف دون الفعل وهو مذهب ابي حيان اه بن (قوله وتقدم في قوله وان ذكر اليسير في صلاة
الخ) اي فيقطع الفذان لم يركع ويشفع ان ركع وكذلك الامام ومأمومه واما المؤتم فلا يقطع بل يتأدى ويعبد
تلك الصلاة في الوقت بعد فعل الاولى التي بطلت (قوله ان اطال القراءة) اي في الصلاة الثانية المذكور فيها
(قوله بأن فرغ من الفاتحة) قد تقدم في باب فرائض الصلاة ان الطول فيه قولان قيل بمجرد الفراغ من
لفاتحة وقيل لابد من الزيادة على الفاتحة وتقدم ان هذا هو المعتمد فقد نقله ابن عرفة عن ابن رشد (قوله
داخل الصلاة) اي التي شرع فيها (قوله رجع لاصلاح الاولى) اي ولو كان مأموماً (قوله بلا سلام من
الثانية) اي لتلايدخل على نفسه بالسلام زيادة في الاولى لانسحاب حكم الصلاة الاولى عليه ولذا رجع هنا

قراءة كما موم او امي (بطلت) الصلاة المبرولة منها الفوات التلاقي بالايان بمفات مهم او طول هناك داخل الصلاة فلا ينشأ كون الموضوع
ان لا طول والطول المتقدم قبل التلبس بالصلاة (و) حيث بطلت الاولى (اتم النقل) ان اتسع الوقت لادراك الاولى عقد منه ركعة
ام لا وضايق واتم ركعة بسجودتها والاقطع واحرم بالاولى (وقطع غيره) اي غير النقل وهو الفرض بسلام او غيره لو جوب الترتيب ان كان قد
او اما ما تبعه مأموماً لا مأموماً (ونذب الاشفاق) ولو بصبح وجمعة الا المغرب (ان عقد ركعة) بسجودتها ان اتسع الوقت والاقطع لانه
يقضي بخلاف النقل فيتمه ان عقد الركعة كما تقدم لانه لا يقضى (والا) بأن لم يطل القراءة ولم يركع (رجع) لاصلاح الاولى (بلا سلام) من
الثانية فان سلم بطلت الاولى

وأما قوله وصح ان قدم او اخر فالسلام من التي وقع فيها السهو وما هنا من اخرى بعد ما فيكثر المنا في ثم اشار لكون الاولى ثملا بوجهية بقوله (و) ان ذكر القبلي المبطل تركه والبعض ٢٣٢ ركوع (من نقل في فرض عمادي) مطلقا (كقوله نمل) وان دون المذكور منه

(ان اطالها) اي القراءة (او ركب) والارجع لاصلاح الاولى ولودون المذكور فيه بلاسلام ويشهد ويسلم ويسجد بعد السلام ولا يجب عليه قضاء الثانية اذ لم يعمد باطلها (وهل) تبطل (تعمد ترك سنة) مؤكدة متفق على سنيها داخله الصلاة والمراد الجنس الصادق بالتعدد ومثلها السنتان الخفيفتان الداخلتان من فدا او امام (اولا) تبطل وهو الاربع (ولا سجود) لعدم السهو وانما يستغفر (خلاف) واما المختلف في سنيها ووجوبها كالفاتحة فيما زاد على الجلس بقاء على القول به فالبطالان اتفاقا (و) بطلت (بترك ركن) سهوا (وطال) الترك وشبه في البطلان لا بقيد الطول قوله (كشرط) اي كتركه من طهارة او استقبال او ستر عورة على تفصيله المتقدم (و) حيث لم يطل ترك الركن سهوا (تداركه) اي اني به فقط من غير استئناف ركعة فهو مرتب على مفهوم طال (ان لم يسلم) معتقدا الكمال بان لم يسلم اصلا او سلم ساهيا عن كونه في صلاة او غلطا فيأتي به كسجدة اخيرة ويعيد التشهد فان سلم معتقدا الكمال ولو من اثنتين سواء قصد التحليل شرط

ام لا فان تداركه لان السلام ركن حصل به ركعة بها خلل فاشبهه عقدا ما بعد ما فيأتي بركعة كاملة ان قرب سلامه ولم يخرج من المسجد

كلياتي فانه مرتب على مفهوم هذا الشرط والابتداء الصلاة (ولم يعقد) تارك الركن (ركوعاً) من ركعة أصلية تلي ركعة النقص فان عقده فات تداركه ورجعت الثانية أولى كلياتي فهو مرتب على مفهوم هذا الشرط وخرج بقيد الأصلية عقداً خامسة تلي ركعة النقص سهواً فلا يمنع عقده تداركه ما تركه من الرابعة لانها ليس لها حرمه فيرجع لتكميل ركعة النقص (وهو) أي عقد الركوع المقيت لتداركه الركن الموجب لبطان ركعته (رفع راس) من الركوع عند ابن القاسم معتدلاً لمطمئناً فان رفعه دونهما فكمين لم يرفع لا مجرد الانحناء خلافاً لاشهب (الا) في عشر مسائل فيوافق ابن القاسم فيها اشهب اشارها بقوله (لترك ركوع) من التي ٢٣٣ قبلها سهواً (ة) يقوت تداركه

(بالانحناء) في الركعة التي تليها وان لم يطمئن في انحنائه فبطل ركعة النقص وتقوم هذه مقامها وترك الركوع يستلزم ترك الرفع منه واما لو ترك الرفع فقط فيدخل فيما قبل الاستثناء فلا يقيته الانحناء وانما يقيته رفع الراس فاذا ذكره من خيار رفع رية رفع الركوع السابق واعاد السجود لبطانته (كسر) تركه بمحله وابدله بجهر ولم يتذكره حتى انحنى ومثله ترك الجهر والسورة والتسكيس بأن يقدم السورة على ام القرآن ولم يذكر حتى انحنى (وتكبير عید) كلا او بعضاً (وسجدة تلاوة) تقوت بانحنائه في الركعة التي قراها فيها (وذ كر بعض) من صلاة اخرى حقيقة او حكماً فبشمل السجود القبلي المترتب عن ثلاث

شرط في تداركه الركن المتروك من الركعة الاخيرة وقوله ولم يعقد الخ شرط في تداركه ان كان من غير الاخيرة وحينئذ فالسلام من اثنتين معتقداً التام لا يقيت تداركه الركن المتروك من الثانية وهذا كله في غير المأموم واما المأموم فسيأتي الكلام عليه في قوله وان زوجه مؤتم الخ ثم ان ما ذكره من ان السلام يقيت تداركه الركن من الاخيرة يستثنى منه الجلوس بقدر السلام فاذا سلم سهواً وهو رافع راسه من السجود قبل ان يجلس فلا يقيته السلام كافي المدونة فيجلس بعد التذكير ويتشهد ويسلم ويسجد بعد السلام ان قرب تذكره والا بطلت (قوله كلياتي) أي في قوله وبني ان قرب ولم يخرج من المسجد وقوله فانه أي ما يأتي (قوله على مفهوم هذا الشرط) اعني قول المصنف ان لم يسلم (قوله والابتداء الصلاة) أي والاقرب سلامه ابتداء الصلاة (قوله فان عقد) أي تارك الركن الذي فات تداركه واما لو عقد الامام ركوع الركعة التالية لركعة النقص وكان المأموم التارك للركن لم يعقده فلا يقوت عقد الامام تداركه ذلك المأموم كما هو المعتمد وهو الموافق لقول المصنف وان زوجه مؤتم الخ (قوله كلياتي) أي في قوله ورجعت الثانية أولى لبطانته لصدق وامام (قوله فهو) أي ما يأتي (قوله فكمين لم يرفع) أي وحينئذ يأتى بالركن المتروك (قوله خلافاً لاشهب) أي حيث قال ان عقد الركوع المقيت لتداركه الركن مجرد الانحناء وان لم يطمئن (قوله فيوافق ابن القاسم فيها اشهب) أي فيقول فيها بقوله من ان عقد الركعة المقيت لتداركه بمجرد الانحناء وان لم يطمئن وظاهر كلام شب انه لا بد من تمام الانحناء (قوله فلا يقيته الانحناء) أي عند ابن القاسم (قوله وانما يقيته رفع الراس) أي من الركوع (قوله فاذا ذكره) أي الرفع من الركوع مال كونه منحنياً في الركعة التالية لركعة النقص (قوله حتى انحنى) أي فانه يقيت التدارك ويلزمه السجود (قوله ترك الجهر) أي بمحله وابدله بسر (قوله كلا او بعضاً) أي تركه كلا او بعضاً ولم يذ كر ذلك حتى انحنى فانه يقوت تداركه ذلك ويسجد لما تركه (قوله وذ كر بعض) أي فاذا ذكر بعض صلاة مفروضة او سجود اقباليامن صلاة مفروضة في صلاة اخرى فريضة او نافلة او كان البعض او السجود من نافلة وذ كر ذلك في نافلة اخرى بعد انحنائه للركوع فان ذلك يمنع من الرجوع لا كمال الاولى وبطل كما مر (قوله وهي ما اذا كان البعض) أي المتروك سهواً (قوله في فرض او نفل) أي فهذه اربع صور (قوله وذ كرهما في نفل) أي وهاتان صورتان (قوله ما اذا ذكرهما في فرض) أي والحال انهما من نفل (قوله في فواتهما) أي فوات البعض والقبلي وقوله منه أي من النفل (قوله كما مر) أي في قول المصنف ومن نفل في فرض عمادى مطلقاً (قوله فان الانحناء في الثالثة الخ) لما كان في قول المصنف وهو بها اجمال لانه يحتمل ان الانحناء يقيت القطع في الركعة الاولى او الثانية او الثالثة بين الشارح المراد بقوله فان الانحناء الخ لان هذا هو المنقول عن ابن القاسم كما قال جد حج (قوله فان لم ينحن فيها) أي في الثالثة بأن اقيمت عليه وهو في قيامها وفي الجلوس من اثنتين او في قيامه للشانية (قوله فانه يتم) أي واما ان اقيمت عليه المغرب قبل تمام الركعتين سجودهما فانه يقطع ويدخل مع الامام ولا يمكن حل كلام المصنف على هذا المعتمد لان كلامه فيما يقيته الانحناء ولعل المصنف

(٣٠ - دسوقي اول) سنن وهاتان مسئلتان وتقدم سبعة بمارداه وشمل ذكر البعض ست صور وهي ما اذا كان البعض القبلي من فرض وذ كرهما في فرض او نفل وما اذا كانا من نفل وذ كرهما في نفل ولا يشمل ما اذا ذكرهما في فرض اذا لا يعتبر في فواتهما منه طول ولا ركوع كما مر وشار للعاشرة بقوله (و) كراقامة مغرب) لرايب مسجد (عليه وهو) متلبس (بها) أي المغرب فان الانحناء في الثالثة يقيت القطع والدخول مع الامام ويوجب الاتمام فان لم ينحن فيها قطع ودخل معه والمعتمدان من اقيمت عليه المغرب وهو بها وقد اتم منها ركعتين بسجودهما فانه يتم واما غير المغرب فسيأتي في فصل الجماعة في قوله وان اقيمت عليه وهو في صلاة قطع ان خشى فوات ركعة الى آخره ثم ذكر مفهوم قوله ان لم يسلم فقال (و) ان سلم معتقداً الكمال

قلت التدارك للركن و (بني) على مامعه من الركعات والغى ركعة النقص واتي بدله بركعة كاملة (ان قرب) تذكره بعد سلامه بالعرف
 خروج من المسجد لا عند ابن القاسم (ولم ٢٣٤ يخرج من المسجد) عند اشهب قالوا بمعنى اوفان طال بالعرف او بالخروج

منه بطلت واستأنفها
 فان صلى في غير مسجد
 فالطول عند الثاني ان
 ينتهي الى مكان لا يمكنه
 فيه الاقتداء فان مكث
 مكانه فالطول بالعرف
 اتفاقا وبين كيفية
 البناء بقوله (باحرام)
 اي بنيه الاكمل وبكبير
 ولو قرب البناء جسدا
 وندب رفع يديه عنده (ولم
 تبطل) الصلاة (بتركه)
 اي الاحرام (وجلس له)
 اي للاحرام بمعنى التكبير
 ليأتي به من جلوس ان
 تذكر بعد قيامه من
 السلام لانه الحالة التي
 فارق فيها الصلاة واما
 قيامه قبل التذكر فلم
 يكن بقصد الصلاة (على
 الاظهر) خلافا لمن قال
 يكبر من قيام ولا يجلس
 له ولمن قال يكبر من
 قيام ثم يجلس * ولما
 قدم ان من ترك ركعاه
 يتداركه ان لم يسلم ولم
 يعقد ركوعا والافات
 التدارك كان مظنة سؤال
 وهو ان يقال هذا ظاهر
 اذا لم يكن الركن المتروك
 السلام فلو كان هو
 السلام الذي لا ركن بعده
 فما حكمه فأشار الى جوابه
 وانه على خمسة اقسام
 بقوله (واعاد تارك السلام) سهوا (الشهد) اسنابا بعد الاحرام جالس باليقع سلامه بعد تشهد ويسجد للسهو بعد
 السلام وهذا اذا طال طول لا متوسطا او فارق مكانه (وسجد) للسهو بعد سلامه بلاعادة تشهد (ان انحرف عن القبلة) انحرفا كثيرا بلا
 طول اصلا فان انحرف يسيرا اعتدل وسلم ولا شيء عليه فان طال كثيرا وهو خامس الاقسام بطلت (ورجع تارك الجلوس الاول)

مشي على القول الضعيف قصد الجمع النظائر (قوله فات التدارك للركن) اي المتروك من الركعة الاخيرة
 (قوله بالعرف عند ابن القاسم الخ) نحوه في التوضيح وهو مشكل اذ ابن القاسم عنده الخروج من المسجد
 طول ايضا كما صرح به ابو الحسن فقال في قول المدونة من سها عن ركعة او عن سجدة او عن سجدة
 السهو قبل السلام بني فيما قرب وان تباعد ابتداء الصلاة ما نصه حد القرب عند ابن القاسم الصنفان
 او الثلاثة او الخروج من المسجد اه نقله طي ونقل ابو الحسن ايضا عن ابن المتواز انه لا خلاف ان الخروج
 من المسجد طول بانفاق وحينئذ فتيه عن ان الواو في كلام المصنف على باهما للجمع لا بمعنى او كما قاله الشارح
 تبع العبره اه بن (قوله ولم يخرج من المسجد) اي برجليه معا بان لم يخرج منه اصلا او خرج باحدى رجليه
 (قوله فان طال بالعرف) مثله خروج الحدث وحصول بقية المناقب كالاكل والشرب والكلام (قوله او
 بالخروج منه) اي برجليه معا ولو كان المسجد صغيرا او صلى بازاء بابه (قوله لا يمكنه فيه الاقتداء) اي بمن في
 المحل الذي صلى فيه وذلك بان لا يرى افعال الامام ولا المأمومين ولا يسمع قوله ولا قولهم لان الاقتداء يحصل
 رؤيته فعل الامام او سماع قوله وبرؤية فعل المأمومين او سماع قولهم (قوله وندب رفع يديه عنده) اي عند
 لتكبير (قوله اي الاحرام) اي بمعنى التكبير واما النية فلا بد منها ولو قرب جسدا اتفاقا قاله عبيق قال بن وفي
 الاتفاق نظربل النية انما يحتاج اليها عند من يرى ان السلام مع اعتقاد الكمال يخرج منه من الصلاة قال ابن
 رشد وهو قول مالك وابن القاسم واما من يرى انه لا يخرج منه فلا يحتاج عنده الى نية انظر المواق والتوضيح
 والحاصل انها طريقتان الاولى للباسجي عن ابن القاسم عن مالك وجوب الاحرام ولو قرب البناء جسدا والثانية
 لان شيئا لاتفاق على عدم الاحرام ان قرب جسدا والظاهر مما ذكرناه ان اختلافهما في الاحرام بمعنى النية
 والتكبير لا في التكبير فقط كما قاله عبيق اه كلامه وارتضاء شيخنا قالا الذي تفيده النقول المعقول
 عليهم ان اختلاف الطريقين في كل من النية والتكبير لا في التكبير فقط (قوله وجلس له) اي لاجله
 اي لاجل ان يأتي به من جلوس لانه الحالة التي فارق فيها الصلاة وهذا قول ابن شبلون واستظهره ابن
 رشد اه بن وقوله وجلس له اي وجوبه فان خالف واحرم قائما فالصحة مراعاة لمن يقول يحرم قائما
 وان جلس للاحرام يجلس من غير تكبير ثم يكبر بعد جلوسه ثم يستقل قائما مكبرا يأتي بالركعة التي هي
 بدل عن الركعة التي بطلت وقوله ان تذكر الخ شرط في قول المصنف وجلس له (قوله ولمن قال يكبر من
 قيام ثم يجلس) اي ثم يستقل قائما يأتي بالركعة التي هي بدل عن ركعة النقص وهذا القول لابن القاسم
 وانكره ابن رشد اه بن واعلم ان موضع الخلاف المذكور اذا سلم من الاخيرة معتقدا التمام تارك الركن
 منها وتذكره بعد قيامه ويجري ايضا فيما اذا سلم من اثنتين معتقدا التمام والحال انه لم يترك ركنا وتذكر
 عدم كمال الصلاة بعد قيامه واما الوسلم من واحدة تامة او من ثلاث تامات فانه يرجع لحاله لرفع من السجود
 ويحرم حينئذ لانها الحالة التي فارقها فيها ولا يجلس كما قاله ابن رشد ولا فرق بين كونه تذكر وهو قائم او
 تذكر وهو جالس (قوله وهذا اذا طال طول لا متوسطا) اي ولم يفارق مكانه (قوله ويسجد للسهو بعد سلامه)
 هذا ظاهر فبا اذا فارق موضعه واما مجرد الطول المتوسط فجزم صاحب شرح المرشد انه لا يسجد وهو
 طاهر لانه طول محل شرع فيه التطويل اه بن وارتضاء شيخنا وقد يقال الطاهر ما قاله الشارح تبعا
 لعبيق من السجود لان الطول انما يشرع في التشهد لدعاء ونحوه ولا نسلم ان مجرد الطول مشروع خصوصا
 مع الذهول ولذا احتاج في رجوعه لاحرام واعاد التشهد (قوله فان طال كثيرا بطلت) اي اقوله وترك
 ركن وطال وسواء انحرف في هذا القسم عن القبلة اولا فارق مكانه اولا (قوله ورجع تارك الجلوس
 الاول الخ) الذي ينبغي الجزم به ان الرجوع سنة فان لم يرجع سهوا سجد قبل السلام للنقص وان لم
 يرجع عمدا جرى على ترك السنة عمدا وما ناسبه عبيق الخ من ان الرجوع فيه قولان بالوجوب والسنية

أي جلوس غير السلام سهواً يأتي به (أن لم يفارق الأرض يديه وركبتيه) جميعاً بنى ٢٣٥ بالأرض ولو بدأ أوركبة (ولا سجود) لهذا

الرجوع (والا) بان فارق الأرض يسديه وركبتيه جميعاً (فلا) يرجع ويسجد قبل السلام (ولا تبطل ان رجع) ولو عمداً (ولو استقل وتبعه مأموه) وجوبا في الصور الثلاث أن كان اماماً وإذا رجع بعد المفارقة فإنه يعتد برجوعه فيتشهد فإن قام بلا تشهد عمداً بطلت بناء على بطلانها بتعمد ترك سنة (وسجد) لهذه الزيادة (بعده) أي بعد السلام ثم شبه في الرجوع والسجود بعده قوله (كنفل) قام فيه من اثنين ساهياً (لم يعقد ثالثه) فيرجع ويسجد بعده (والا) بأن عقدها سهواً برفع رأسه من ركوعها (كامل اربعاً) وجوباً بالالفجر والعيد والكسوف والاستسقاء لأن زيادة مثلها يبطلها (و) يرجع وجوباً (في) قيامه في النفل إلى (الخامسة مطلقاً) عقدها أم لا بناء على أنه لا يراعى من الخلاف الأماقوني واشتهر عند الجمهور والخلاف في الأربع قوى بخلافه في غيره فإن لم يرجع بطلت (وسجد

فليس فيه ذلك) (قوله أي جلوس غير السلام) أي سواء كان أولاً أو ثانياً (قوله بان في الأرض) أي يدها وأوركبتها بل ولو كان الباقي يبدأ الخ (قوله والا فلا يرجع) لأنه تلبس بركن فلا يقطع له ما دونه والرجوع مكره عند ابن القاسم القائل بالاعتداد برجوعه وما ذكره المصنف من التهي عن الرجوع في غير المأموم أما هو إذا قام وحده من اثنين واستقل فإنه يرجع لمتابعة الإمام ويفهم هذا بالآخرى من قوله وتبعه مأموه اه بن (قوله ويسجد قبل السلام) أي لنقص الجلوس والتشهد (قوله ولا تبطل ان رجع) أي لعدم الاتفاق على فرضية الفاتحة بخلاف من رجع من الركوع للسورة أو لفرضية القنوت لغير اتباع الإمام (قوله ولو عمداً) هذا إذا لم يستقل اتفاقاً بل وكذا أن رجع بعد استقلاله سهواً فالصحة اتفاقاً وأما عمداً فعلى المشهور خلافه لقاله كها في القائل بالبطان لرجوعه من فرض إلى سنة ووجه المشهور مراعاة من يرى أن عاياه الرجوع وعدم الاتفاق على فرضية الركن المشروع فيه (قوله ولو استقل) مثل الرجوع بعد الاستقلال الرجوع بعد قراءة بعض الفاتحة أما لو قرأها كلها ورجع فالبطلان (قوله في الصور الثلاث) أي في رجوعه إذا لم يفارق الأرض يديه وركبتيه وعدم رجوعه إذا فارق الأرض بهما وفي رجوعه لو خالف ورجع بعد استقلاله فإن خالف المأموم امامه ولم يتبعه بطلت العامة والجاهل لا لساهاى والمتأول (قوله ان كان) أي التارك للجلوس (قوله فان قام) أي بعد رجوعه بلا تشهد الخ بطلت أي كما نقله ح عن نواز ابن الحاج اه بن (قوله وسجد لهذه الزيادة) وهي قيامه سهواً وذلك لأن رجوعه وتشهده معتد بهما فقد أتى بالتشهد والجلوس المطلوب منه فليس معه الإتيان سهواً وهو زيادة محضة فيسجد لها بعد السلام ثم أن قول المصنف وسجد بعده أي فيما إذا لم يستقل بان فارق الأرض فقط ورجع وفيما إذا استقل خلافه قال في الأولى بعدم السجود لیسارة الزيادة وخلافه لا شهابي الثانية حيث قال أن رجوعه بعد الاستقلال حرام ولا يعتد به فإذا رجع وتشهد لم يكن آتياً بما طلب منه من الجلوس والتشهد إذا فعله منهما غير معتد به فمعه نقص التشهد وزيادة القيام وحينئذ فيسجد قبل السلام (قوله فيرجع ويسجد بعده) فإن لم يرجع بطلت كذا قال عبق قال شيخنا العدوي في حاشيته عليه وهو غير مسلم لالصواب صحة الصلاة مراعاة لقول بعض العلماء بجوار النفل اربعاً بل نحن نقول به غاية الكراهة ومخالفة الأفضل لا تقتضي البطلان اه ثم أن عبق جزم هنا بالبطلان وتردد بعد قوله وأما إذا قام لثالثة في النفل عمداً فأنظر هل لا تبطل الخ قال بن والظاهر عدم البطلان رعياً للقول بجوار النفل اربعاً وفي حاشية شيخنا على خش أنه إذا قام لثالثة في النفل عمداً فالبطلان لدخوله في قول المصنف وتعمد كسجدة وقد رجح في حاشية عبق عن هذا مقاله بن لأن غاية كراهة الزيادة على اثنين ومخالفة الأفضل لا تقتضي البطلان (قوله لأن زيادة مثلها يبطلها) أي لأنها نفل محدود بسجد (قوله ويرجع في قيامه إلى الخامسة) أي خلافاً للخمى حيث قال يشفع الخمس والسبع (قوله والخلاف في الأربع) أي والخلاف الموجود عندنا في المذهب بجواز النفل اربع قوى فينبغي مراعاته (قوله بخلافه في غيره) أي بخلاف الخلاف في غير الأربع وهو القول بجوار النفل بست ركعات وثمان ركعات فإنه ضعيف وحينئذ فلا ينبغي مراعاته وحينئذ فلا يتم ما قاله اللخمى من شفع الخمس والسبع مراعاة للخلاف (قوله فان لم يرجع) أي بعد تركه حين قام لخامسة (قوله لنقص السلام في محله) أي في صورتين ولوجود الزيادة أيضاً في صورة ما إذا قام لخامسة وأورد على هذا التعليل أنا لأن سلم أنه إذا نقص السلام بسجدة قبل السلام الأثرى أن من صلى الظهر خمساً فإنه يسجد بعد السلام مع أنه نقص السلام من محله واجب بأن الزيادة في الفرائض محض تعدد فهي بمنزلة العدم باتفاق فكان السلام لم يتأخر عن محله بخلاف الزيادة في النفل فإنه قد قيل بها في الجملة فهناك من يقول بالنفل اربع وعندنا أنه اثنتان فهو قد نقص السلام من اثنين عندنا حال تكميله اربعاً ولا يقال السلام فرض وهو لا يجبر بالسجود لأننا نقول مراعاة كون النفل اربعاً بصير السلام من الركعتين كسنة من حيث أنه تركه فتأمل (قوله وتارك ركوع سهواً) أي تركه قبل أن يعقد ركوع الركعة التالية لركعة النقص

قبله فيهما) أي في تكميله اربعاً وفي قيامه لخامسة لنقص السلام في محله لأنه نقص السلام من اثنين حال تكميله اربعاً فأنظر لمن يقول به وكان الإسلام حينئذ ليس بفرض ثم بين كيفية التدارك حيث أمكن بقوله (وتارك ركوع) سهواً

(قوله يرجع له قائما) اي لان الحركة للركن مقصودة وهذا اذا ذكره وهو في السجود او وهو جالس او رافع من السجود واما ان تذكره وهو قائم فانه يركع حالا وقوله يرجع قائما فلو خالف ورجع محدودا لم تبطل صلاته مراعاة لمن قال ان تارك الركوع يرجع محدودا لا قائما بناء على ان الحركة للركن غير مقصودة (قوله) وندب له ان يقرأ شيئا اي قبل الانحطاط له (قوله من غير الفاتحة) اي لا منها لان تكريرها حرام ولا يتركب لاجل تحصيل مندوب كذا قال شيخنا وظاهره انه يقرأ السورة ولو كان في الاخيرتين وانظرا من محل ندب قراءة السورة ان كان المحل لها ولا فلا يقرأ شيئا أصلا وفي المجمع وعقب وندب قراءته من الفاتحة او غيرها وكما هم اغفر واتكرار الفاتحة وقراءة السورة في الاخيرتين لضرورة ان شأن الركوع ان يعقب قراءة فتأمل (قوله) يرجع محدودا هذا قول محمد بن المواز فلو خالف ورجع قائما لم تبطل مراعاة المقابل خلافا لما ذكره عقب من البطلان كذا قرر شيخنا العدوي (قوله) وقيل يرجع له قائما اي تارك الركوع وهو قول ابن حبيب فيقول انه يرجع قائما بقصد الرفع من الركوع ثم يسجد بعد ذلك الرفع فكما نراه ان المقصود بالرفع من الركوع ان ينحط للسجود من قيام فاذا رجع الى القيام وانحط منه الى السجود فقد حصل المقصود واعلم انه لا يقرأ على كل من القولين اما على قول محمد فلا نه يرجع محدودا ولا قراءة في الركوع واما على مقابله فلا نه يرجع قائما بقصد الرفع من الركوع ولا قراءة في القيام حينئذ (قوله وتارك سجدة) اي سهواً ذكرهم قبل عقد ركوع الركعة التي تلي ركعة النقص (قوله وسجدة) عطف على ركوع وقوله يجلس عطف على قوله يرجع قائما فهو من باب العطف على معمولي عامل واحد وهو تارك لكن جهة المعمولة مختلفة لان احدهما عمل فيه بالاضافة والثاني عمل فيه بالخبرية وقد سبق اول الكتاب ان اختلاف الجهة هل ينزل منزلة اختلاف العامل ام لا ويصح ان يكون وسجدة مضافا المحذوف اي وتارك سجدة محذوف وبقى المضاف اليه على حاله والشرط موجود وهو كون المحذوف مما تالفا عطف عليه وعلى هذا فهو من عطف الجمل (قوله) ان كانت الثانية اي ان كانت السجدة المتركة الثانية فان كانت الاولى فانه ينحط الخ فيسه نظرا لا يتصور ترك الاولى وفعل الثانية لان الفرض انه اتي بسجدة واحدة وهي الاولى قطعاً ولو جلس قبلها فخلوسه ملغى لوقوعه بغير محله ولا يصيرها الجلوس قبلها ثانية ولا فعله لما بقصد انها ثانية وهو واضح ثم بعد هذا فاعلم ان تارك السجدة قيل انه يرجع للجلوس مطلقا ويسجد وقيل انه يرجع ساجدا مطلقا من غير جلوس بأن ينحط للسجدة من قيام بناء على ان الحركة للركن غير مقصودة وقيل ان كان جلس اولاً قبل نهضته للقيام وبعد السجدة الاولى كما اذا سجد اولاً وجلس بعد ذلك السجدة ثم قام ولم يسجد الثانية فانه لا يجلس بل يخرج ساجدا بغير جلوس وان كان لم يجلس قبل نهضته للقيام فانه يجلس وهو مبني ايضا على ان الحركة للركن غير مقصودة والقول الاول لما لك في سماع اشهب وهو المعتمد والثاني رواه اشهب عن مالك والثالث ذكره عبد الحق والمصنف مشى على القول الاول وهو ان تارك السجدة يرجع جالسا مطلقا بناء على ان الحركة للركن مقصودة اذ علمت هذا تعلم ان قول التوضيح محل كون تارك السجدة يرجع جالسا اذ لم يكن جلس اولاً والاخر ساجدا بغير جلوس اتفاقا فيسه نظر لان هذا قول مقابل للمعتمد فلا نسلم حكايته الاتفاق في شيء آخر وهو انه على القول المعتمد من ان تارك السجدة يجلس لو خالف ورجع ساجدا من غير جلوس فاستظهر خش في كبره البطلان لان الجلوس بين السجدين فرض قال شيخنا وقد يقال الظاهر الصحة مراعاة لما رواه اشهب من ان تارك السجدة يخرج للسجود من قيام ولا يجلس (قوله) بل ينحط لهما من قيام) فلو فلهما من جلوس فلا بطلان ويسجد قبل السلام فلا انحطاط لهما غير واجب كما في التوضيح وح عن عبد الحق واعترض بأنه على المشهور من ان الحركة للركن مقصودة فلا انحطاط لهما واجب فكيف يجبر بالسجود وعلى انها غير مقصودة فليس بواجب ولا سنة واجاب بعضهم بمثل ما مر في سلام النفل بأن مراعاة القول بأنها غير مقصودة صيرها كالسنة فلذا جبر بالسجود (قوله) ولا يجبر ركوع اولاه الخ اي ان الركوع الحاصل

(يرجع) له (قائما) لينحط
له من قيام (وندب) له
(ان يقرأ) شيئا من غير
الفاتحة ليكون ركوعه
عقب قراءة وتارك رفع
من ركوع يرجع محدودا
حتى يصل للركوع ثم يرفع
بنية الرفع وقيل يرجع له
قائما لينحط للسجود من
قيام (و) تارك (سجدة
يجلس) ليأتي بها منه ان
كانت الثانية فان كانت
الاولى فانه ينحط لهما من
قيام ثم يأتي بالثانية ولو كان
فعلها اولاً بأن كان اعتقد
انه فعل الاول ثم سجد
بقصد الثانية (لا) تارك
(سجدين) ثم تذكرهما
في قيامه فلا يجلس لهما
بل ينحط لهما من قيام (ولا
يجبر ركوع اولاه)

المنسي سجدة تاء (بوجود ثابته) المنسي ركوعها لأنه فعلهما بنية الركعة الثانية فلا ينصرفان ٢٣٧ للاولى فان ذكرهما جالسا او ساجدا

قام لينحط لهما من قيام
وسجد بعد السلام فان لم
يفعل وسجدهما من
جلوس فقد نقص الانحطاط
فيسجد قبل السلام ذكره
عبدالحق وهو يدل على
ان الانحطاط للسجود
ليس بواجب والالم يجبر
بالسجود (وبطل بأربع
سجدة) تركها (من
أربع ركعات) الركعات
الثلاثة (الاولى) لفوات
تدارك اصلاح كل ركعة
بعقد التي بعدها ونصير
الرابعة أولى فيتداركها
بأن يسجد سجدة ان
لم يسلم والابطلت (و)
ان ترك ركعتين ركعة
وعقد التي بعدها رجعت
الثانية أولى ببطلانها
بترك الركن منها وفوات
التدارك بعقد الثانية
(لفذ وامام) وتقلب
ركعات مأموه تبعاله
وسجد قبل السلام ان
نقص وزاد وبعده ان
زاد وكذا ترجع
الثالثة ثانية بطلان
الثانية والرابعة ثالثة
ومفهوم لفذ وامام ان
ركعات المأموه لا تنقلب
حيث سلمت ركعات
امامه بل تبقى على حالها
لان صلاته مبنية على
صلاة امامه فيأتي بسدل
مكانه لاحتمال كونها من

منه أولا لا يضم الى سجدة ثابته بحيث يصير المجموع كله ركعة فأراد بالجبر الضم (قوله المنسي سجدة تاء) هذا
الحل حل به حلوله وحل المواضع محل آخر حيث صورته بما اذترك سجدة فقط من الاولى واتى ركوع وسجدة
وترك الركوع من الثانية وسجدها فلا يجبر بالركوع في الاولى بشئ من سجود الثانية لأنه انما فعله
بقصد الثانية وسجدها بل يأتي بسجدة يصلح بها الاولى وينبى عليها فالحكم في المستثنين واحد الا ان حل
حلوله هو المتبادر من المتن فلا ينسب حله عليه (قوله فان ذكرهما) اى سجدة في اوله جالسا او ساجدا الخ
اى وامامان ذكرهما وهو قائم انحط لهما من ذلك القيام وسجد بعد السلام لزادة السجدة في الواقعتين
في الركعة الثانية (قوله ليسط لهما من قيام) اى لاجل اصلاح الاولى لان التدارك لا يفوت الا بالركوع
ولا ركوع هنا (قوله ميتة داركها بأن يسجد سجدة) اى ثم يأتي ركعة بأمر القرآن وسورة ويجلس ثم ركعتين
بأمر القرآن فقط ويسجد قبل السلام لان معه زيادة وهي الركعات الاول الملعبة ونقص السورة من الرابعة
التي صارت أولى وكذا لو ترك الثمان سجدة اصل ركوع الرابعة سجدة وتين وبنى عليها وانما ذكر المصنف
هذه المسئلة مع انها مأخوذة مما تقدم له لدفع توهم بطلان الصلاة بتفاحش النقص او لدفع توهم عدم فوات
المدارك بركعة طرفها فساد (قوله ان لم يسلم) اى ان تذكر قبل ان يسلم (قوله والابطلت) اى لان بالسلام
فات تدارك الاخرة وظاهره ولو كان الامر بالقرب وفيه انه اذا ترك ركعتين من الاخرة وسلم وكان الامر بالقرب
فانه يبنى والجواب ان القاعدة مفروضة فيما اذا كان بعض الركعات صحيحا لان كانت كلها باطلة كما هنا لانه
بمنزلة من زاد اربعها سوا كذا في ح والشيخ سالم السهري وردته طئي بأن القواعد تقتضى عدم البطلان والبناء
على الاحرام ان قرب ولم يخرج من المسجد وان قول المصنف وبنى ان قرب ولم يخرج من المسجد كما يجزى في
بطلان بعض الركعات يجزى في بطلان كلها وارضاء شيخنا في حاشية عبق (قوله وان ترك ركعتين ركعة الخ)
اشار الى ان قول المصنف ورجعت الخ مفرع على مفهوم قوله ولم يعقد ركوعا وليس متعلقا بما
قبله بلصقة لانه حكم في التي قبلها بطلان الثلاث الاول فكيف يقال رجعت الثانية أولى (قوله ورجعت
الثانية أولى الخ) ما ذكره من انقلاب الركعات للفساد والامام هو المشهور وقيل لا انقلاب فعلى المشهور الركعة
التي يأتي بها في آخر صلاته بناء يقرأ فيها بأمر القرآن فقط كما يأتي بما قبلها بأمر القرآن فقط وعلى المقابل الركعة
التي يأتي بها آخر صلاته قضاء عن التي بطلت فيأتي بها على صفحتها من سر او جهر وبالفاتحة وسورة او بالفاتحة
فقط والحاصل انه يأتي ركعة على كل حال لكن هل هي بناء او قضاء وعلى المشهور يختلف حال السجود وعلى
مقابله فالسجود دائما بعد السلام (قوله ببطلانها) الباء للسببية وقوله لفذ وامام تنازع قوله ورجعت وقوله
ببطلانها فاعمل الثاني وضم في الاول وحذفه لكونه فضلا اى ورجعت الثانية أولى لهما ببطلانها لفساد وامام
ومحل انقلاب ركعات الامام بناء على المشهور وان وافقه بعض مأموه على السهو والا فلا انقلاب ببطلان
الاولى مثلا وان كان يجب عليه ان يتم صلاته بركعة بدلها لاجل يقينه لان تلك الركعة يكون فيها قاضيا
بخلافها عند الانقلاب فانه يكون فيها بانبا وكل هذا اذا لم يكن واجدا او افلا بنا ولا قضاء (قوله وسجد قبل
السلام ان نقص وزاد) وذلك كالمعقد ركوع الثالثة وتذكر بطلان الاولى فانه يجعل الثالثة ثانية وحينئذ
فيأتي بركتين كل واحدة بالفاتحة فقط ولا يجلس في الرابعة في الفعل لانها ثالثة في نفس الامر وسجد قبل
السلام لنقص السورة من الركعة الثانية (قوله وبعده ان زاد) اى كالمعقد ركوع الثانية وتذكر بطلان
الاولى فانه يجعل الثالثة ثانية ويقرأ فيها بسورة ويجلس فيها والثانية التي تذكر فيها لا يجلس فيها او يسجد
بعد السلام لزادة الركعة (قوله والرابعة ثالثة) اى لبطلان الثالثة (قوله او بغير سورة) فان كانت الركعة
الاولى او الثانية هي التي حصل فيها الحلل فانه يأتي ببدلها بأمر القرآن وسورة جهر ان كانت جهرية وسرا ان
كانت سرية وان كان الحلل انما حصل في الثالثة فانه يأتي ببدلها بأمر القرآن فقط سرا (قوله لم يدر محلها) يدل
من قوله شأن في سجدة بدل كل من كل (قوله سجدها) اى فان ترك الاتيان بها بطلت صلاته لانه تعمد ابطال

ما بطل على صفته من سر او جهر بسورة او بغير سورة بعد سلام الامام (واشئ في سجدة لم يدر محلها سجدها) مكانه لاحتمال كونها من
الركعة التي هو فيها فاذا سجد هافقه ريقين سلامة تلك الركعة وصار الشئ فيما قبلها فلا بد من ازالته وحينئذ فلا يجزى

لكن اولى اى فان حصل له الشك في تشهد الركعة الاخيرة فانه بعد ان يسجد بها (ياى بركة) بالفاتحة فقط لا انقلاب الركعات في حقها اذ يحتمل ان تكون من احدى الثلاث وكل منها يبطل بعقد ما يليها ولا يشهد قبل اتيانه بالركعة لان المحقق له ثلاث ركعات وليس محل تشهد ويسجد قبل السلام للزيادة مع احتمال النقص (و) ان كان في (قيام ثالثه) فيجلس ويسجد لاحتمال انها من الثانية وتبطل عليه الاولى لاحتمال كونها منها وصارت الثانية اولى فقد تم له بالسجدة ركعة فيأتي (بثلاث) من الركعات واحدة بالفاتحة وسورة ويجلس ثم ركعتين بالفاتحة فقط ويسجد بعد السلام (و) ان كان في قيام (رابعته) جلس واتى بها التمه الثالثة ويأتي (ركعتين) لاحتمال كونها من احدى الاولين وقد بطلت بانعقاد التي ثلها فلم يكن معه محقق سوى ركعتين (وتشهد) عقب السجدة قبل الايمان بالركعتين لان

ركعة امكنه اصلاحها فان تحقق تمام تلك الركعة لم يسجد فقوله يسجد ما كان اى ما لم يتحقق تمام تلك الركعة والا فلا يسجد ها اصلا وتقلب ركعاته ويأتي بركعة فقط وقوله يسجد ها هنا تم الكلام وهو بيان لقاعدة على مذهب ابن القاسم وقوله وفي الاخيرة الخ تفصيل لهذه القاعدة وحينئذ فالاولى للمصنف ان يأتي بالقضاء الثفرعية الا ان يقال ان الجلبة مستأنفة استثناء فانيا قصد بها ايضاح الجلبة قبلها للاحال (قوله) اما ان يكون في الاخيرة اى اما ان يكون حصل له الشك وهو في الجلسة الاخيرة (قوله) وان كان شكه في الاخيرة اى وهو في الجلسة الاخيرة (قوله) فانه بعد ان يسجد ها يأتي بركعة هذا مذهب ابن القاسم وخالفه اصبح واشهب فقال لا يأتي بركعة فقط ولا يسجد ها لان المطلوب انما هو رفع الشك بأقل مما يمكن وكل ما زاد على ما يرفع به الشك وجب طرحه (قوله) ولا يشهد الخ هذا قول ابن القاسم وخالفه ابن الماجشون فانه وافقه على كل ما قاله الا انه خالفه في عدم التشهد فقال انه يشهد قبل اتيانه بالركعة لان سجوده انما هو مصحح للرابعة والتشهد من تمامها وقال ابن القاسم المحق له ثلاث ركعات وليس محل للتشهد واخاوه محمد بن الموار كذا في حاشية شيخنا (قوله) مع احتمال النقص اى نقص السورة من احدى الاولين لا انقلاب الركعات وهذا بالنسبة للفرد والامام واما المأموم فانه يسجد السجدة لتكملة الرابعة وبعد سلام الامام يأتي بركعة بالفاتحة وسورة لاحتمال ان يكون الخلل من احدى الاولين ويسجد بعد السلام لاحتمال زيادة هذه الركعة (قوله) وان كان في قيام ثالثه اى او في ركوعها وقبل الرفع منه او كان في تشهد الثانية في الاحوال الثلاثة يسجد لاحتمال انها من الثانية وتبطل عليه الاولى لاحتمال انها منها وصارت الثانية اولى فقد تم له بالسجدة ركعة وحينئذ فيأتي بثلاث ركعات كما قال الشارح واما لو حصل له الشك بعد ان رفع من ركوع الثالثة فلا يسجد لفوات التدارك ويشهد بعد هذه الثالثة ثم يأتي بركعتين بالفاتحة فقط ويسجد قبل السلام لنقص السورة والزيادة هذا اذا كان فذا او اماما او مأموما الذي شذ بعد الرفع من ركوع الثالثة فانه يأتي مع الامام ركعة بعده بركعة بالفاتحة وسورة ويسجد بعد السلام (قوله) من الثانية اى التي لم يفت تداركها (قوله) لاحتمال كونها منها اى وقد بطلت بعقد الثانية (قوله) ثم ركعتين بالفاتحة فقط هذا كله اذا كان فذا او اماما او مأموما كان مأموما فانه يصلي مع الامام ركعتين بعد السجدة التي جبر بها الثانية وبعد سلام الامام يأتي بركعة بالفاتحة وسورة ويسجد بعد السلام لاحتمال زيادة تلك الركعة ولا يضر المأموم اتيانه بالسجدة في صلب الامام لانه تلافي اصلاح لقضاء فلو كان ذلك المأموم مسبوقا جرى على مسائل اجتماع البناء والقضاء (قوله) وان كان في قيام رابعته اى او في ركوعها وقبل الرفع منه واما ان حصل له الشك بعد الرفع منه فلا يسجد ها لفوات التدارك ولا يشهد بعد هذه الرابعة لانها صارت ثالثة ويأتي بركعة بالفاتحة فقط ويسجد قبل السلام لنقص السورة والزيادة (قوله) جلس واتى بها هذا على مذهب ابن القاسم واما على مقابله وهو مالا يصح واشهب فانه ياتي على الركعتين ويأتي بما بقي عليه فقط (قوله) ويأتي بركعتين اى يقرأ فيها بأمر القرآن فقط ويسجد قبل السلام هذا اذا كان فذا او اماما فان كان مأموما فانه يسجد لجبر الثالثة ولا يشهد بعدها ويصلي مع الامام ركعة ثم بعد سلام الامام يأتي بركعة يقرأ فيها بأمر القرآن وسورة ويسجد بعد السلام لاحتمال زيادة تلك الركعة (قوله) وان سجد امام سجدة اى من اى ركعة كانت من الاولى وقام للثانية او من الثانية وقام للثالثة او من الثالثة وقام للرابعة ر قوله وان سجد امام سجدة الخ طاهره سواء انفراد الامام بالسجود او شاركه بعض المأمومين فيه فعلى كل حال لا يتبعه في قيامه المأموم العالم بسهوه وقال بعضهم يتعين ان يحمل كلام المصنف على ما اذا وافق بعض المأمومين الامام في سهوه لان هذه الحالة هي محل الخلاف بين ابن القاسم وسحنون واما اذا لم يشاركه احد من المأمومين في السهوه كان المأمومون مخاطبين بتلك السجدة باتفاق الشيخين وتجزئهم واذا جلس في الثانية او الرابعة جلسوا معه واذا سلموا واجزأتهم والطريقة الاولى طريقة اللخمي والمازري والثانية طريقة ابن

عليه ركعتين يعقبهما تشهد (وان سجد امام سجدة) واحدة وترك الباية سهوا وقام (لم يسجد) في القيام اى لم يتبعه مأمومه بل يجلس (ويسجد به)

اي له لعله يرجع فان لم يسبحوا له بطلت صلاتهم فان لم يرجع لم يكلموه عند سحون الذي مشى المصنف على مذهبه هنالاه يرى ان الكلام لاصلاحها مبطل (فاذا) لم يرجع و(خيف عقده) التي قام لها (قاموا) اعقدها معه ونصير اولي للجميع ان كانت ركعة النقص هي الاولى ولا يسجدونها لانفسهم فان سجدوها لم يجزهم عند سحون لكنها لا تبطل عليهم فان رجع اليها ٣٣٩ الامام وجب عليهم اعادتها معه عنده

واما عند غيره فلا يعيدونها

معه كما يأتي (فاذا جلس)

للتانية في ظنه (قاموا) ولا

يجاسون معه (كقعوده

الثالثة) في الواقع وبالنسبة

لهم وهي رابعة في ظنه

(فاذا سلم) بطلت عليه

(اوا) لانفسهم (ركعة)

بعد سلامه (وامهم) فيها

(احد هم) ان شاؤا وان

شاؤا اتوا افذا او صحت

لهم دونه (وسجدوا قبله)

لنقصان السورة من

الركعة والجلسة الوسطى

وماشى عليه المصنف

مذهب سحون وهو

ضعيف والمعتمد انه ان لم يفهم

بالتسبيح كلوه فان لم يرجع

بالكلام يسجدونها

لانفسهم ولا يتبعونه في

تركها والابطلت عليهم

ويجلسون معه ويسلمون

بسلامه فاذا نذر ركوع

لسجودها فلا يعيدونها

معه على الاصح ولما بين

حكم ما اذا اخل الامام بركن

اخذ بين حكم اخلال

المأموم به وان الامام

لا يحمله عنه وان قوله

ولاسهو على مؤتم حالة

القدوة خاص بالسن فقال

(وان زوحم مؤتم عن

رشد (قوله اي له) اي لاجله اي لاجل سهوه (قوله لعله يرجع) اي فان رجع سجدوها هو مأموه معه (قوله وسبح به) اي والتسبيح فرض كفاية اذا حصل من بعضهم كفي (قوله لكنها) اي الصلاة (قوله لا تبطل عليهم) اي بزيادة تلك السجدة التي سجدوها لانفسهم مراعاة لمذهب ابن القاسم القائل انهم يسجدونها لانفسهم (قوله فان رجع اليها الامام) اي بعد ان سجدوها (قوله ولا يجلسون معه) اي لانه كما لم يجلس بعد الاولى فلا يتبع (قوله وهي رابعة) اي والحال انها رابعة في ظنه فان نذر الامام قبل سلامه اتي بركعة وتابعه فيها المأمومون وصحت للجميع (قوله فاذا سلم) اي ولم يات بركعة بطلت عليه اي مجرد السلام ولو لم يطل لان السلام عند سحون منزلة الحد فقول خش فاذا سلم بطلت عليه ان طال فيه نظر كما قال شيخنا واذا طابت عليه فلا يحمل عن المأمومين سهوا ولا يحصل لهم فضل الجماعة فيعيدون له (قوله وامهم فيها احدهم) ظاهره ان الاستخلاف جائز جواز مستوى الطرفين والحق انه مندوب (قوله وصحت) اي وهذه المسئلة من جملة المستثنيات من قولهم كل صلاة بطلت على الامام بطلت على المأموم (قوله وسجدوا قبله) اي قبل السلام (قوله من الركعة) اي الثانية لان الاولى لما بطلت رجعت الثانية اولى والثالثة تانية فكان الامام اسقط (سورة والجلسة الوسطى) اناسيا عقب الثالثة التي صارت تانية في نفس الامر والنقص الحاصل من الامام لوجب السجود قبل سواء وافقه المأموم على ذلك ام لا (قوله وهو ضعيف) اي لانه مشكل من جهة ان المأمومين اذا ركعوا فعل تلك السجدة لانفسهم صاروا متعمدين لابطال الاولى بتركهم ومن تعمد ابطال ركعة من صلاته بطل جميعها على ان جالسهم حال قيام الامام وقيامهم حال جلوسه فيه مخالفة له ومخالفة الامام لا تجوز (قوله والمعتمد) اي وهو مذهب ابن القاسم (قوله انه ان لم يفهم بالتسبيح كلوه الخ) الاولى ان يقول والمعتمد انهم يسبحون له فان لم يرجع سجدوها لانفسهم الخ وذلك لان ابن القاسم وان كان يقول ان الكلام لاصلاح الصلاة جائز ولا يبطلها يقول بعدم كلام المأمومين للامام في هذه الجزئية فان كلوه فلا بطلان كذا قرر شيخنا العدوي وانظر ما وجهه (قوله فاذا نذر ركوع لسجودها) اي قبل ان يعقد ركوع الركعة الثانية بان رجع في حال قيامه للتانية (قوله فلا يعيدونها معه على الاصح) اي وهو قول ابن المواز وصححه اللخمي والمازري (قوله ولما بين حكم ما اذا اخل الامام بركن) اي وكذلك الفذلان قوله سابقا وتداركه ان لم يسلم ولم يعقد ركوعا بالنسبة للامام والفذل كما مر (قوله وان زوحم مؤتم) ضمنه معنى يوعد فعداه بعن والا فزوحم يتعدى على لبعن يقال ازدجوا على الماء (قوله لا ينقض الوضوء) اي حتى فاته الركوع مع الامام (قوله او نحوه) فاعل لمحدوف اي او حصل نحوه لانه لا يعطف الاسم على الفعل الا اذا اشبهه وهنا ليس كذلك فهو من عطف الجمل (قوله او اصابه مرض الخ) اي واشتعل بحمل ازرارها او ربطها حتى رفع الامام من الركوع (قوله اتبعه في غير الاولى) اي فان لم يتبعه بطلت صلاته كما قال شيخنا (قوله اي فعل المأموم ما فاته به الخ) اي وليس المراد انه يتبع الامام فيها هو فيه ويترك ما فعله الامام وسبقه به من الركوع وما بعده ولا يضر قضاء المأموم في صلب الامام ما فاته به لا يغتفر ذلك هنا (قوله في غير الاولى) اي في غير الركعة الاولى بالنسبة للمأموم بان وقع له هذا في ركوع ثانيته او ثالثته او ربعته (قوله لا تسحب الخ) علة لقول المصنف اتبعه في غير الاولى (قوله ما لم يرفع من سجودها) اي مدة عدم رفع الامام من سجودها اي مدة غلبه ظنه عدم رفع الامام من سجودها وهذا ظرف لا ابتداء الاتباع لانه انما هو والمعنى حينئذ وابتداء الاتباع مدة غلبه ظنه عدم رفع الامام من السجدة تين فيفيدان الامام اذا رفع من السجدة تين فلا يشرع المأموم في الاتيان بما فاته ويقيده ايضا انه اذا علم انه يدرك الامام في ثاني السجدة تين لكنه يفعل السجدة الثانية بعده فانه يتبعه وهو النقل بخلاف

ركوع) حتى فاته مع الامام برفعه منه معدلا (او عس) بعاسا حقيقا لا ينقص الوضوء (او) حصل له (نحوه) كان سهاوا او اصابه مرض منعه من الركوع معه (اتبعه) اي فعل المأموم ما فاته به امامه ليتركه فيها هو فيه اذا حصل المانع (في غير) الركعة (الاولى) للمأموم لاسحاب المأمومية عليه بادراكه معه الاولى بركوعه معها فيها ومحل اتباعه في غيرها (ما) اي مدة كون الامام (لم يرفع) راسه (من) جميع

(سجودها) أي سجود غير الالي فاذا كان يدرك الامام في ثانية سجديته و يشعل الثانية بعد رفع الامام من ثائتته فانه يفعل ما فاتته بسجودها ويتبعه فاذا ظن انه لا يدركه في شيء ٢٤٠ منهم لم يفعل ما زوحم عنه بل يستمر قائما ويقضي ركعة فان خالف وتبعه فان ادر كره في

لوجعل ظر فالانتهاء الاتباع فانه يفسد انه لا يفعل ما فاتته الا اذا كان يظن انه يدرك مع الامام السجدين معا او يسجد الاولى حال رفع الامام من الاولى ويسجد الثانية مع الامام تأمل كذا قرر شيخنا العدوى (قوله من سجودها) مفرد مضاف لمعرفة قيم عموما شموليا فلذا قال من جميع سجودها واعاد الضمير مؤثما مع انه عائد على الغير وهو مذكر لكون الغير واقعا على الركعة قراعى المعنى او اكتسب لفظ غير التأنيث من المضاف اليه (قوله فاذا كان يدرك الامام) اي يظن ادراكه وقوله و يفعل الخ اي ولكنه لا يفعل السجدة الثانية الا بعد رفع الامام منها وقوله ويسجدها اي الثانية بعد رفع الامام (قوله في شيء منهما) اي من السجدين (قوله ويقضي ركعة) اي عوضا عن تلك الركعة (قوله فان ظن الادراك) اي فان ظن انه يدرك الامام في السجود فلما اتى بالركوع فرغ الامام من ذلك السجود فانه لا يعتد بذلك الركوع ويتبع الامام فيها هو فيه والصلاة صحيحة وقضى ركعة (قوله ومفهوم في غير الاولى الخ) حاصله انه اذا فاته ركوع الاولى بما ذكر من الازدحام ومما معه فلا يجوز له الاتيان به بعد رفع الامام ولو علم انه اذا اتى به يدرك الامام قبل رفعه من السجود بل يخر ساجدا ويلغى هذه الركعة لانه لم ينسحب عليه احكام المأمومية فان تبعه واتى بذلك الركوع وادركه في السجود او بعده عمدا او جهلا بطلت سلاته حيث اعتد بتلك الركعة لان العاهات واتى بركعة بدلها ولم من زوحم عن الركوع في الاولى المسبوق اذا اراد الركوع فرفع الامام فانه يخر معه ولا تبطل ان ركع ان الغي تلك الركعة ومن هذا تعلم ان ما يتبع لبعض الجملة من انهم يأتمون فيجدون الامام قد رفع راسه من الركوع فيحرمون ويركعون ويدركون الامام في السجود فان صلاتهم باطلة ان اعتدوا بتلك الركعة الباطلة فان العواها واتوا ركعة بدلها صحت واعلم ان ما ذكره المصنف من التفصيل في ترك المأموم الركوع مع امامه اعذر هو المشهور من المذهب وقيل انه لا يتبعه مطلقا لافي الاولى ولا في غيرها وقيل بعدم الاتباع في الاولى فقط لافي الجملة وقيل بالاتباع مطلقا لم يعقد التالىة انظر بهرام (قوله لكن الراجح انه يتبعه ايضا في غير الاولى) اي حيث لم يرفع من سجودها (قوله واما لو تعمد ترك الركوع مع الامام حتى رفع منه معتد لان كان من الاولى بطلت وان تعمد تركه من غير الاولى فان استمر حتى رفع الامام من سجودها بطلت ايضا واما ان تركه من غير الاولى واتى به قبل رفع الامام من سجودها فالراجح صحتها مع الاثم (قوله او زوحم مثلا عن سجدة الخ) تكلم المصنف على حكم ما اذا زوحم عن ركوع وعن سجدة وسكت عن حكم ما اذا زوحم عن الرفع من الركوع فهل هو كمن زوحم عن الركوع فيأتى به في غير الاولى ما لم يرفع من سجودها او هو كمن زوحم عن سجدة فيجوز فيه ما جرى فيها من التفصيل قولنا والاول هو الراجح وهو مبني على ان عقد الركوع برفع الرأس والثاني مبني على انه بالانحناء اه شيخنا عدوى (قوله من الاولى او غيرها) الفرق بين المزاحمة عن الركوع حيث فصل فيه بين كونه من الاولى او غيرها والمزاحمة عن السجدة حيث سوى بين كونها من الاولى او من غيرها ان المزاحمة عن السجدة انما حصلت بعد ان سجدت بحكم المأمومية عليه بغير رفع راسه من الركوع والمزاحمة عن الركوع تارة تكون بعد ان سجدت بحكم المأمومية عليه وتارة قبل (قوله فان لم يطمع فيها الخ) الطمع هو الرجاء فهو من قبل الطن اي فان لم يظن الادراك لسجدة قبل رفع الامام راسه من ركوع الركعة التالية بان يخرم بعدم الادراك او ظن عدمه او شك فيه (قوله تمادي) اي مع الامام وترك تلك السجدة وذلك لانه لو فعلها فاتته الركعة الثانية مع الامام وكان محصلا لتلك الركعة التي فعل سجدها وان تمادي مع الامام كان محصلا لتلك الركعة الثانية معه وفاته الاولى المتروكة منها السجدة وموافقته للامام اولى (قوله وتبع الامام فيها هو فيه) فلو خالف ولم يتأد بحمت صلاته ان تبين ان سجوده وقع قبل عقد امامه وان تبين انه بعد العقد بطلت (قوله على نحو ما فاتته) اي من كونها سرا او جهرا ومن كونها بالفاتحة فقط او بالفاتحة والسورة لعدم انقلاب الركعات

السجود صحت ولا قضاء جملا بما تبين وان لم يدركه فيه بطلت فان ظن الادراك فتختلف ظنه الغي ما فعل من التكميل وقضى ركعة ومفهوم في غير الاولى العاء الاولى للمأموم برفع الامام من الركوع فيخرم معه ساجدا ويقضى ركعة بعد سلامه فان فعل ما فاتته واتبعه بطلت ولو جهلا كما يقع لكثير من العوام ومفهوم زوحم الخ انه لو تعمد ترك الركوع مع الامام لم يتبعه لكن الراجح انه يتبعه ايضا في غير الاولى كذى العذر فلا فرق بين ذى العذر وغيره الا ان المعتذر لا ياتم ويأتم غيره واما لو تعمد ترك الركوع معه في الاولى لبطلت الصلاة كما يخرم به الاجهري لا الركعة فقط وكذلك لو تعمد ترك الركوع معه في غير الاولى حتى رفع من سجودها (او) زوحم مثلا عن (سجدة) من الاولى او غيرها وعن السجدين حتى قام الامام لما يليها (فان لم يطمع فيها) اي في الاتيان بالسجدة (قبل عقد امامه) التي تلي برفع راسه من ركوعها بان ظن ان امامه يرفع راسه منها قبل ان يدركه (تمادي) على ترك السجدة وتبع الامام فيها هو فيه (وقضى ركعة) بدلها بعد سلام الامام على نحو ما فاتته

(والا) بان طمع فيها قبل عقد امامه (سجدها) وتبعه في عقد ما بعدها فان تخلف ظنه فلم ٢٤١ يدركه بطلت عليه الركعة الاولى

لعدم الاتيان بسجودها على الوجه المطلوب والثانية لعدم ادراك ركوعها مع الامام (و) اذا تمادى على ترك السجدة وقضى ركعة (لا سجود عليه) بعد سلامه لزيادة ركعة النقص (ان يتقن) انه ترك السجدة واما ان شك في تركها وقضى الركعة فانه يسجد بعد السلام لاحتمال ان يكون سجدها وركعة القضاء هذه محض زيادة فهذا راجع لقوله تمادى وقضى ركعة ثم شرع في بيان حكم ما اذا زاد الامام ركعة سهوا هل يتبعه المأموم او لا وحكم ما اذا فعل المأموم ما امر به او خالف فقال (وان قام امام الخامسة) في رابعة ولو قال لزيادة لكان اشمل واستمر فأمومه على خمسة اقسام لانه امان يتقن انها محض زيادة او لا وتحته اربعة اقسام اشار للاول بقوله (يتقن انتفاء موجبها) اي فن جزم بعدم موجبها وعلم انها محض زيادة (يجلس) وجوباً وتصح له ان يسبح له ولم يتغير يقينه فان لم يسبح

في حقه (قوله) والا بان طمع فيها قبل عقد امامه) بان ظن او جزم انه بعد فعلها يدرك الامام قبل ان يرفع راسه من ركوع الركعة التي تليها (قوله على الوجه المطلوب) اي وهو كونه قبل رفع الامام راسه من ركوع التالية (قوله) واذا تمادى على ترك السجدة اي لظنه ان الامام يرفع راسه من ركوع التي تليها قبل اتيانه بتلك السجدة (قوله) لا سجود عليه لزيادة ركعة النقص اي وذلك لان ركعة النقص زيادة في صلب الامام فيحملها الامام عنه (قوله) ان يتقن فيه ان الموضوع انه يتقن تركها وقد يقال ان هذا تعميم يقطع النظر عن الموضوع تأمل (قوله) محض زيادة اي وليست في صلب الامام ولا يقال ان ركعة القضاء المأني بها بعد سلام الامام هذه عمد ولا سجود في العمد لا نقول هو كن لم يدرك على ثلاثا او اربعا (قوله فهذا) اي قول المصنف ولا سجود عليه ان يتقن (قوله) وان قام امام لخاءسة الخ) حاصل هذه المسئلة ان الامام اذا قام لزيادة بحسب الظاهر فللمأموم حالان اما ان يتقن انتفاء الموجب ام لا وفي كل منهما اربع صور لان كل واحد منهما امان يفعل ما امر به او يخالف عمدا او سهوا او تأو ولا يتقن انتفاء الموجب ان فعل ما امر به من الجلوس صحت صلاته بعيد ان يسبح ولم يتبين له وجود الموجب ولا بطلت لقوله ولما قبله ان يسبح ولقوله لالمن لزمه اتباعه في نفس الامر ولم يتبع وان خالف عمدا بان قام بطلت ان لم يتبين له الموجب ولا صحت على قول ابن المواز واختار اللخمي البطلان مطلقا اي سواء تبين له موجب قيام امامه ام لا وما لابن المواز هو الموافق لمفهوم ولم يتبع في قوله لالمن لزمه اتباعه في نفس الامر ولم يتبع وان خالف سهوا فقام لم تبطل اتفاقا وكذا تأو ولا على ما اختاره اللخمي ثم ان استمر الساهي والمتأول على يقين انتفاء الموجب لم يلزمهما شي وان زال يقينهما القول الامام قتل لموجب فهل يكتفيان بتلك الركعة التي فعلها مع الامام او لا بد من ركعة بدل ركعة الخلل وقد جزم المصنف اول كلامه بالثاني في الساهي فأحرى المتأول لكن مفهوم قوله لم تجز الخامسة ان تعمدوا ان الساهي يجزى بهادون المتأول واما من لم يتقن انتفاء الموجب بان يتقن ان قيامه لموجب او ظنه او توهمه او شك فيه فانه يقوم مع الامام فان فعل ما امر به من القيام فواضح وان خالف فجلس عمدا بطلت الا ان يوافق نفس الامر على ما استظهره ح وان جلس سهوا لم تبطل ويأتي بركعة وان خالف متأولا فكلاما مدعى المعتد اه بن (قوله لكان اشمل) اي لصدقه بما اذا زاد اربعة في ثلثية او ثلثة في ثنائية او خامسة في رابعة بخلاف كلام المصنف فانه قاصر على الاخيرة ولا يصدق بغيرها (قوله واستمر) اي الامام على قيامه لعدم علمه بزيادتها (قوله) وتحته اربعة اي لانه امان يتقن موجبها لعلمه بطلان احدى الاربع بوجه من وجوه البطلان او بظن موجبها او بظن عدمه او يشك في موجبها (قوله اشار للاول) اي وهو ما اذا يتقن انتفاء موجبها وانها محض زيادة (قوله) يتقن انتفاء موجبها اي عن نفسه وعن امامه او عن نفسه فقط والاول مبنى على ان كل سهوا لا يحمله الامام عن خلفه فهو عنه سهو لهم وان هم فعلوه والثاني مبنى على ان كل سهو يحمله الامام عن خلفه فلا يكون سهو عنه سهو لهم اذا هم فعلوه والاول قول سحنون والثاني قول ابن القاسم وقوله يتقن انتفاء موجبها يجلس اي سواء كان سبوقا ام لا لكن غير المسبوق يجلس حتى يسلم مع الامام بعد فراغه من تلك الركعة التي قام لها والمسبوق يجلس حتى يسلم الامام من تلك الركعة التي قام لها فيقوم اتصافا عليه فكلام المصنف من هنا لقوله ولم تجز مسبقا الخ يجزى في المسبوق وغيره (قوله) ولم يتغير يقينه اي بانتفاء الموجب (قوله) فان لم يسبح له بطلت اي وكذا ان تغير يقينه بان تبين له عدم انتفاء الموجب فانها تبطل لقول المصنف فيما يأتي لالمن لزمه اتباعه في نفس الامر ولم يتبع (قوله) فان لم يفهم بالسبح كلوه الحق انه اذا لم يفهم بالنسبج يشيرون اليه فان لم يفهم بالاشارة كلوه والنسبج والاشارة وكذا الكلام واجب كفاية اذا قام به بعض المأمومين كفي تنبيه اذا كلمه بعضهم وجب الرجوع لقوله ان يتقن صدقه او شك فيه فان لم يرجع بطلت عليه وعليهم في التيقن وكذا في الشك ان اجتمع مأمومه على نفي الموجب فان يتقن خلاف خبرهم وجب عليه الرجوع ان كثر واجدا لان يقينه

(٣١ - دسوقي اول) له بطلت عليه لانه لو سبح لرجع الامام فصار المأموم بعدم التسبيح متعمدا لزيادة في الصلاة

فان لم يفهم بالنسبج كلوه واشار الى الاربع الباقية بقوله (والا) يتقن المأموم انتفاء موجبها بان يتقن ان قيامه لموجب

أى نقص أو ظنه أو توهمه أو شك فيه (اتبعة) وجوباً فى الأربعة ثم إن ظهر له الموجب فواضح وإن ظهر له بعد الفراغ من الخامسة عدمه وإنما قام سهواً سجد الإمام وسجد معه المتبع له (فإن خالف) المأموم ما وجب عليه من جلوس أو قيام (عمداً) أو جهلاً غير متأول (بطلت) صلاته (فيهما) أى فى الجلوس والاتباع إن لم ٢٤٢ يتبين أن مخالفته موافقة لما فى الواقع (لا) أن خالف ما وجب عليه (سهواً) فلا تبطل

حينئذ بمنزلة الشك فإن لم يرجع بطلت عليه وعليهم وإن لم يكرر واجداً لم يجب عليه الرجوع وهل يسلمون قبله أو ينتظرونه حتى يسلم ويسجد لسهو قولان (قوله أى نقص) أى بأن علم بطلان إحدى الركعات بوجه من أوجه البطلان (قوله ثم إن ظهر له) أى للمأموم بعد الفراغ من الخامسة الموجب الذى يخرجه أو ظنه أو توهمه أو شك فيه فواضح (قوله وإنما قام) أى الإمام (قوله فإن خالف المأموم ما وجب عليه من جلوس أو قيام الخ) أى فإذا لم يتيقن انتفاء الموجب وخالف ما أمر به من الاتباع وجلس عمداً أو جهلاً فإنها تبطل ما لم يتبين أن مخالفته موافقة لما فى نفس الأمر والأفلا بطلان على ما استظهره ح ومن يتيقن انتفاء الموجب إذا خالف ما أمر به من الجلوس واتبعه عمداً أو جهلاً فإنها تبطل ما لم يتبين أن مخالفته موافقة لما فى نفس الأمر والأفلا تبطل كما قال ابن الموزا إلا أن الأظهر أن تلك الركعة التى تبع فيها الإمام الانسوب عن ركعة الخلل عملاً بقصده كما فى الميج وحينئذ يأتى بركعة أخرى واختار اللخمي البطلان مطلقاً أى سواء تبين أن مخالفته موافقة لما فى نفس الأمر أم لا واعتمد بعض الأشياخ قول المواز ونص اللخمي فى التبصرة قال ابن القاسم فى إمام سها فى الظهر فصل فى خمس أقبعة قوم سهواً وقوم عمداً وقوم قعدوا فلم يتبعوه فإنه يعيد من أتبعه عمداً وتمت صلاة من سواه قال محمد وإن قال الإمام بعد سلامه كنت ساهياً عن سجدة بطلت صلاة من جلس وصحت صلاة من أتبعه سهواً أو عمداً والصواب أنه تصح صلاة من جلس ولم يتبعه لأنه جلس متأولاً وهو يرى أنه لا يجوز له اتباعه وهو أعذر من الناس والعافل وتبطل صلاة من أتبعه عمداً إن كان عالماً أنه لا يجوز له اتباعه وإن كان جاهلاً يظن أن عليه اتباعه صحت صلاته (قوله إن لم يتبين الخ) هذا يعين أن معنى قول المصنف بطلت تبيأت للبطلان لأنها ظلت بالفعل (قوله لاسهوا الخ) حاصله أن من يتيقن انتفاء الموجب إذا خالف ما أمر به من الجلوس فبعضه سهواً لا تبطل صلاته وكذلك إذا كان غير متيقن انتفاء الموجب إذا خالف ما أمر به من الاتباع وجلس سهواً فإن صلاته صحيحة فإذا قال الإمام بعد فراغه من الصلاة قمت لموجب فإن هذا الثانى يأتى بركعة وكذا الأول يأتى بركعة ولا تجزئ به التى فعلها مع الإمام سهواً وقيل أنها تجزئ به وعلى الأول فيحصل معه فى الرابعة ست ركعات والقولان مخرجان على الخلاف فيمن ظن كمال صلاته فأتى بركعتين نافلت ثم ندكر أنه بقى عليه من صلاته ركعتان قاله ابن بشير والهاوارى قال ابن عبد السلام وابن هرون وأصل المشهور إعادة كذا فى ح اه قال بن قلت قد أنكر ابن عرفة وجود القول بالاعادة الذى اقتصر عليه المصنف ونصه وأجزأت بابعه سهواً فيها ونقل ابن بشير يقضى ركعة فى قوله اسقطت سجدة لا عرفه وقوله كالحلاف فيمن سلى نقلاً عن فرض اعتقد تمامه فتبين نقصه ركعتين ووضح فرقه (قوله والأفلا) أى والأقل الإمام ذلك فلا يأتى الجالس ركعة ولا يعيدها المتبع (قوله وصحت لمن لزمه اتباعه وبعه) أى سواء قال الإمام قمت لموجب أم لا (قوله إن سبى) أى ولم يتغير يقينه (قوله نخالف عمداً بطلت صلاته) أى وإن خالف سهواً لا تبطل (قوله تأول بجهله وجوبه) أى بأن استند الحديث أنما جعل الإمام ليؤتم به ونحوه (قوله لا لمن لزمه اتباعه) هذا معطوف على محذوف وهو محترز به والتقدير وصحت لمقابلة إن سبى ولم يتغير اعتقاده لا لمن لزمه اتباعه الخ لأن معناه لا أن تغير اعتقاده وحاصل ذلك أنه إذا جلس ليقينه انتفاء الموجب ثم تبين له بعد الصلاة خطأ نفسه بأن قال الإمام قمت لموجب فإن صلاته تبطل فهذا يشارك قوله وصحت لمقابلة إن سبى أى ولم يتغير يقينه وهذا غير عما كان يعتقد وأعمال تصح صلاته لأنه تبين أنه كان يلزمه اتباعه فى نفس الأمر فهو أى من يتيقن انتفاء الموجب مؤاخذاً بما ظهر تارة من حيث أنه أمر بالجلوس والبطلان إن قام وبما فى نفس الأمر تارة أخرى حيث بطلت إن لم يقم بعد أن

فيهما وحينئذ (فيأتى الجالس) أى من وجب عليه الاتباع فجلس سهواً (بركعة ويعيدها) أى الركعة من وجب عليه الجلوس (المتبع) للإمام سهواً إن قال الإمام قمت لموجب والأفلا وصلاة كل صحبه فقوله (وإن قال) الإمام (قمت لموجب) لا فى اسقطت ركعتان من إحدى الركعات فتغير اعتقاد المتبع ولو وهما صوابه اسقاط الواو منه وإدخالها على قوله (صحت) أى وتصح الصلاة (لمن لزمه اتباعه) أى اتباع الإمام لكونه من أحد الأقسام الأربعة (وتبعه) على أن هذا ظاهر لا يحتاج لنص عليه (و) وصحت (لمقابلة) وهو من لزمه الجلوس وجلس (إن سبى) وقد قدمناه ولما ذكرنا من وجب عليه الجلوس فخالف عمداً بطلت صلاته نبه على أن المتأول لا تبطل عليه بقوله مشبهاله فى الصحة (كتبى) أى كصحة صلاة متبع للإمام (تأول) بجهله (وجوبه) أى وجوب الاتباع وقد كان يجب عليه الجلوس

لتيقن انتفاء الموجب (على المختار) عند اللخمي لعدده وتأويله اتباعه إذا لم يقل الإمام قمت لموجب فأولى أن قال (لا) تصح طراً (لمن لزمه اتباعه فى نفس الأمر) وخرجه بانتفاء الموجب فجلس (ولم يتبع) كما هو الواجب عليه بالنظر لا اعتقاده فتبين له القيام لموجب فعلم أن قوله فتبين انتفاء موجبها يجلس معها وصحت صلاته بقيد أن يسبح للإمام وإن لا يتغير يقينه ولا بطلت كما أمر ناله آتفا

(ولم تجز) تلك الزائدة (مسبوقة) بركة مثلاً (علم) المسبوق (بجامسيتها) أي يكونها خامسة وتبعه فيها وسواء كانت أولى المسبوق أم لا ونصح
صلاته وما يأتي بمناقضاته إن قال الإمام قتل موجب ولم يجمع مأموماً على نفيه وإن ٣٤٣ لم يتأول فإن لم يقل قتل موجب أو

اجمع المأموم على نفيه بطلت الصلاة ثم أفاد مفهوم علم قوله (وهل كذا) أي لا تجزئ الخامسة مسبوقة (إن لم يعلم) بجامسيتها مطلقاً اجمع مأموماً على نفي الموجب أم لا بدليل قوله (أو تجزئ) إذا قال الإمام قتل موجب (الأن يجمع مأموماً على نفي الموجب قولان) واعترض عليه بأن القول الأول ليس بموجود إنما الموجودان الإمام إذا قال قتل موجب هل تجزئ غير العالم مطلقاً أو لا أن يجمع المأموم على نفي الموجب فقولان واجزأت أن لم يعلم وهل مطلقاً أو لا أن يجمع الخ لطابق النقل فإن لم يقل الإمام قتل موجب لم تجزئ الركعة قطعاً وصحت الصلاة (وتارك سجدة) مثلاً سهواً (من) ركعة (كأولاه) وفات التدارك ولم يتنبه لذلك واعتقد كمال صلاته وأتى بركة خامسة (لأنجزه) تلك (الخامسة) عن ركعة النقص (أن تعمدتها) أي تعمد زيادتها لأنه لم يأت بها بنية الجبر ولا بد من إتيانها بركة ولم تبطل صلاته مع أن تعمد زيادة (سجدة) في سجود التلاوة (سجدة)

طار إليه الشك (قوله ولم تجز) أي بعد الوقوع والنزول وأما القدوم على أتباعه فهو حرام وإنما لم تجز لأنه لم يفعلها على أنها قضاء عن الركعة وإنما فعلها على أنها زائدة وحاصل المسئلة أن المسبوق ركعة إذا تبع الإمام عمد في الركعة التي قام لها وهو عالم بأنها خامسة لإمامه لا اعتقاده الكمال بسبب حضوره الإمام من أول صلاته والحال أن الإمام قال قتل موجب ولم يجمع المأموم على نفيه فقال مالك إن صلاته صحيحة وهذه الركعة لا تنوب عن الركعة التي سبقه بها الإمام لأنه لم يفعلها على أنها قضاء عنها بل على أنها زائدة وصحت صلاته لأن عليه في الواقع ركعة فكانه قام لها وقال ابن المواز أنها تجزئ به لأن العيب كشف أنها رابعة وأنه ليس مسبوقة لأن الركعة الأولى التي فاتته قبل الدخول ظهر أنها باطلة وهذه الخامسة بدلتها فهي رابعة في نفس الأمر دون الظاهر بالنسبة للإمام ورابعة في الظاهر والواقع بالنسبة للمأموم (قوله ونصح صلاته) لا يقال الحكم بصحة صلاة المسبوق الذي علم بجامسيتها وتبع الإمام فيها بخالف ما مر من أن من وجب عليه الجلوس لتيقنه اتقاء الموجب تبطل صلاته إذا خالف وقام مع الإمام لا نقول لا بخالف لأن محل بطلان صلاته إذا خالف ما لم يتبين أن مخالفته موافقة لما في الواقع والاصح وهنا انما صححت لكون الإمام قال قتل موجب وإن القيام موافق لما في الواقع تأمل اه تقرير شيخنا عدوى (قوله ولم يجمع الخ) أي بأن صدقوه كلاً أو بعضاً (قوله وإن لم يتأول) أي هذا إذا تأول في اتباعه بل ولو كان غير متأول بأن تبعه عمداً والصواب أن يقول ولم يتأول لأن العمدهو محل التفصيل وأما إذا تبعه سهواً أو تأول فلا صلاة صحيحة مطلقاً انظر بن (قوله وهل كذا الخ) حاصله أن المسبوق إذا تبع الإمام في خامسة وهو غير عالم بكونها خامسة فبطلت لأن تجزئ به تلك الركعة عما سبق به سواء اجمع المأمومون على نفي الموجب أم لا وقيل أنها تجزئ به لأن يجمع مأموماً على نفي الموجب فحل الخلاف في اجزائها وعدمه حيث لم يجمع المأمومون على نفي الموجب وأما إذا اجمعوا على ذلك فلا تجزئ اتفاقاً وماذا كرم من اسم إذا لم يجمعوا على نفي الموجب فقولان وإذا اجمعوا فلا تجزئ اتفاقاً محله إذا قال الإمام قتل موجب أما إذا لم يقل قتل موجب فصلاته صحيحة ولا تجزئ به تلك الركعة اتفاقاً (قوله واعترض عليه) أي على المصنف بأن القول الأول ليس بموجود الخ واعتبره طي بأن ابن شير ذكروه وحكاه ابن عرفة وذكروه ابن شاس وابن الحاجب وذلك لأن كل من ذكر ذكر قولين في اجزاء الخامسة للمسبوق وعدم اجزائها إذا قال الإمام قتل موجب ولم يقيدوها بالعالم ولا بعينه والقول بعدم الاجزاء مطلقاً هو الأول في كلام المؤلف وهناك قول ثالث لابن الموار في العالم وغيره وهو الاجزاء لأن يجمع مأموماً على نفي الموجب والمؤلف جزم بعدم الاجزاء في العالم وذكر في غير العالم الخلاف بعدم الاجزاء مطلقاً والآخر أن يجمع مأموماً على نفي الموجب ولم يدكر القول بالاجزاء في العالم ولا في غيره أطر بن (قوله مطلقاً) أي سواء اجمع المأمومون على نفي الموجب أم لا (قوله ولم يتنبه لذلك) أي لذلك الترك الأبعد ما عقد الركعة الزائدة وأما لو تنبه لذلك قبل فعلها فلا يكون ما يأتي به زائداً لأنه عوض عما حصل فيه الخلل ولا يتصور أن ينوي أنها خامسة مع علمه بالخلل قبل عقدها وعلى تقدير أنه لو نوى ذلك فلا تضر هذه النية كنية الإمام أنه لا يحمل عن المأموم ما يحمله (قوله ولم تبطل صلاته) أي نظر الواقع وهو ما قاله ابن غلاب وهو المشهور وقال الهوارى المشهور البطلان حينئذ تنظر التلاعب في قصده والقولان في ح قال بعض الأشياخ ويمكن حل ما قاله الهوارى على القذو الإمام ومالا بن غلاب على المأموم لأن له عذراً في الجملة (قوله من انقلاب ركعته) أي وإن عليه في نفس الأمر ركعة وهم في هذا المبحث براعون ما في نفس الأمر (قوله ومفهوم أن تعمدتها) أي وهو ما إذا أتى بها سهواً (قوله الاجزاء) أي وهو المشهور وقال ابن القاسم لا تجزئ الماهي أيضاً لفقد قصد الحركة للركن وعلى هذا جرى المصنف في قوله السابق ويعيدها المتبع لكن تقدم عن ابن عرفة أنكاره اه بن وعلى كلام ابن القاسم فلا مفهوم لقول المصنف أن تعمدتها

فصل في سجود التلاوة (قوله سجدة) أي طاب منه إجماده ما هي السجود في أقل أفرادها وهو واحد لأنه المحقق فاندفع ما ورد على المؤلف أنه ليس فيه تعرض للوحدة على أنه قد يقال أنه غير بالفعل ولم يقل سجود كسجدة بطلت من الماهي نفس الأمر من انقلاب ركعته بترك سجدة سهواً ومفهوم أن تعمدتها الاجزاء (فصل) في سجود التلاوة (سجدة)

سجدة واحدة (بشرط الصلاة) من طهارة حدث وخبث وسرعة واستقبال (بلا احرام) اى تكبير زائد على تكبير الهوى و بلا رفع يدين
(و) بلا (سلام قارئ) مطلقا (ومستمع) ٢٤٤ اى قاصدا السماع (فقط) اى لا مجرد سماع وينحط لها من قيام ولا يجلس لئلا يها من

التلاوة مشروط بشروط الصلاة مثلا اشارة الى ان الفعل يكفي في تحقق مدلوله واحد من افراد الحقيقة اذ هو
عندهم له حكم التكرات في كلامه تعرض لقيد الوحدة (قوله سجدة واحدة) فلو اضاف اليها اخرى فالظاهر
عدم البطلان اذ لا يتوقف الخروج منها على سلام (قوله بشرط الصلاة) مفرد مضاف بعم اي بشرطها وقوله
من طهارة حدث الخ في الكلام حذف الواو مع ما عطفت اى وغير ذلك من بقية الشروط كترك الكلام وترك
الافعال الكثيرة فبطل سجدة التلاوة بالكلام ونحوه والظاهر وجوب قضائها قياسا على النفل المفسد
(قوله واستقبال) يعنى في الجلبة وفي بعض الاحوال لاجل ان يشمل سجودها على الدابة لغير القبلة في سفر
القصر ويحتمل ان مراد المصنف بالصلاة صلاة النافلة وحيث فلا يحتاج لقولنا في الجلبة (قوله اى تكبير
الخ) اى واما الاحرام يعنى نية الفعل فلا بد منه وكان الاولى للشارح ان يقول اى بلا تكبير زائد على تكبير
الهوى والرفع ثم محل قوله بلا احرام وسلام ان لم يقصد مراعاة خلاف كما قال عبق (قوله مطلقا) اى من غير
شرط سواء صلح للامامة ام لا لجلس لسمع الناس حسن قراءته ام لا (قوله ومستمع) ذكرنا ان اوائى
(قوله فقط) انما اتى به المصنف لان مستمع صفة وهو لا يعتبر بمفهوما فر بما يتوهم انه لا مفهوم له فأتى
بقوله فقط دفعا لذلك التوهم (قوله لا مجرد سماع) اى لا سماع مجرد عن قصد السماع (قوله وينحط لها من
قيام) اى اذا كان ماشيا (قوله وينزل الراكب) اى فلا يسجد لها على الدابة ولا يوتئ بها للارض الا اذا كان
يسوغ له النافلة على الدابة بان كان مسافرا سفره فله فعلها بالايماء لجهة سفره ويوتئ بها للارض على
المعتمد لا الى الاكاف كما مر (قوله ان جلس ليتعلم) عبر بالجلوس تبعا لابن رشد اذ قسمه الى ثلاثة اقسام جلوس
للتعلم وجلوس للاستماع للثواب وجلوس للسجود وكان المقصود به هنا الانحياز للقارئ بجلوس او غيره من قيام
او اضطجاع ولكن عبر بالغالب اه بن (قوله واحكاما) من اظهار وادغام واقلاب واخفاء لاجل ان
يصون قراءته من اللحن (قوله لا مجرد ثواب) اى لان كان استماعه لمجرد ثواب وقوله او غيره اى اتعاط
بكلام الله وتلذذه او كان جلوسه لاجل السجود فقط (قوله ولو ترك القارئ) اى السجود لان تركه لا يسقط
مطلوبه من الاخر الا ان يكون القارئ اماما وتركه في تبعه مأموه على تركه بخلاف كما قاله ابن رشد فلو
فعلها بطلت صلاته فيما يظهر كذا في عبق ورد المصنف بلو على مطرف وعبد الملك وابن عبد الحكم واصبغ
القائلين لا يسجد المستمع اذ اترك القارئ (قوله وكذا متوضئا) اى فلا يسجد المستمع من غير المتوضئ
على الراجح خلافا للناصر اللقاني ومن تبعه (قوله اى في الجلبة) الاولى ان يقول اى ولو في الجلبة اى ولو في
بعض الحالات ولا شأن للمتوضئ العابر خالصا للامامة في بعض الحالات اذ يصلح ان يكون اماما ملته
فتأمل (قوله ولم يجلس القارئ لسمع الناس) اى فان جلس لسمع الناس حسن قراءته فلا يسجد المستمع
له لان الشأن ان تدخل قراءته الرباء فلا يكون اهلا لا تقدا به ان قلت غاية ما فيه فسقه بالرباء والمعتمد صحة
امامة الفاسق قلت اجاب بعضهم بأن القراءة هنا كالصلاة فالمرأى في قراءته تكن تعلق فسقه بالصلاة والفاسق
الذى اعتمدوا صحة امامته من كان فسقه غير متعلق بالصلاة كما يأتى قاله شيخنا (قوله في احدى) متعلق
بسجد (قوله لافى ثابته الحج) اى في فكره وقول اللخمى بمنع معناه يكره كذا قال عجب فلو سجد في
ثانية الحج وما بعدها في الصلاة بطلت صلاته الا ان يكون مقتديا بمن سجدها وقال بعضهم لا بطلان وهو
المعتمد للخلاف فيها فلو سجد دون امامه بطلت وان ترك اتباعه اساء وصحت صلاته اه شيخنا (قوله
ولا في النجم) اى عند قوله واسجدوا لله واعبدوا (قوله تقديما للعمل) اى عمل اهل المدينة من
ترك السجود في هذه المواضع الاربعة وقوله على الحديث اى الدال على طلب السجود فيها وانما قدم
العمل على الحديث لدلالة العمل على نسخ الحديث المذكور اذ لو كانا قايما من غير نسخ ما عدل اهل
المدينة عن العمل به (قوله وهل سنة الخ) هذه الجلبة استثنائية قصد بها تبين الحكم الذي اجمله في قوله

جلوس وينزل الراكب
ويشترط في المستمع
شروط ثلاثة الاول (ان
جلس) المستمع (ليتعلم)
القرآن من القارئ حفظ
او احكاما لا مجرد ثواب او
غيره ويسجد بها (ولو
ترك القارئ) الشرط
الثاني (ان صلح) بفتح
اللام وضمها القارئ
(ليؤم) اى للامامة بأن
يكون ذكرنا محققا بالغا
فاقلا وكذا متوضئا على
الراجح الامستماع صحيحا
من قارئ متوضئ عاجز
عن ركعتانه يسجد
فقوله ليؤم اى في الجلبة
الشرط الثالث قوله
(ولم يجلس) القارئ
(ليسمع) الناس حسن
قراءته (في احدى عشرة)
من المواضع آخر الاعراف
والاصال في الرصد
ويؤمرون في النحل
وخشوعا في الاسراء وبكا
في مريم وما يشاء في الحج
وقصورا في الفرقان
والعظيم في النمل ولا
يستكبرون في السجدة
واناب في ص ويعبدون في
فصلت (لا) في (ثانيه
الحج) عند قوله تعالى
اركعوا واسجدوا الخ (و)

لا في (النجم) لعدم سجود فقهاء المدينة وقراءها فيها (و) لافى (الاشقاق و) لا (القلم) تقديما للعمل
على الحديث لدلالته على نسخه (وهل) السجود (سنة) غير مؤكدة ومقتضى ابن عرفة انه الراجح (او فضيلة) اى مندوب (خلاف) وهو
في البالغ واما الصبي فيخاطب بما ندبنا قطعا (وكبر لخفض ورفع) اذا كان بصلاة بل

سجود شكر) وسكذا الصلاة له عند بشاره بمسرة او دفع مضرة (او) سجود (لزلة) بخلاف الصلاة فلا تكره بل تطلب (و) كره (جهر) اي رفع صوت (بها) اي بالقراءة (بمسجد) والاولى تأخير هذا عن قوله (و) كره (قراءة بتلحين) اي تطريب صوت لا يخرجها عن حد القراءة والاحرم ليكون الضمير عائداً على مذکور (ك) كراهة قراءة (جماعة) يجتمعون فيقرؤن معا ان لم يؤدوا تقطيع الكلمات والاحرم (و) كره (جلوس لها) اي لاجل سجودها خاصة (لالتعليم) او تعلم او قصد ثواب مع قصد السجود فلا يكره الجلوس بل يطلب ثم ان كان متعلماً سجد والا فلا فقوله لالتعليم من تمة ما قبله فلو قال بدله فقط كان اخصر واشمل (واقيم) ندبا (القارئ) جهرا (في المسجد يوم خميس او غيره) اي كل خميس او جمعة ان قصد دوام ذلك والا فلا ويقام وان كره كما قدمه بقوله وجهر بها بمسجد فلو قال بعد قوله وقراءة بتلحين وجهر بها بمسجد واقم ان قصد الدوام لكان اخصر واوضح (وفي كره قراءة الجماعة) مجتمعين (على) الشيخ (الواحد) مخافة التخليط وجوازها (روايتان) عن الامام

سجداً يطلب منه سجود والقول بالسنية شهرة ابن عطاء الله وابن الفاكهاني وعليه الاكثر والقول بأنه فضيلة هو قول الباقي وابن الكاتب وصدر به ابن الحاجب ومن قاعدته تشهير ما صدر به وينبني على الخلاف كثرة الثواب وقلة (قوله ولو بغير صلاة) رد بلو على من قال اذا سجد للتلاوة بغير الصلاة فإنه لا يكبر لافي حال الخفض ولا في حال الرفع بل يسجد سجدة من غير تكبير (قوله وص واناب الخ) ابن ناجي اختار بعض شيوخ شيوخنا انه يسجد في الاخير في كل موضع مختلف فيه أي كما يسجد في الاول ليخرج من الخلاف واليه ذهب بعض المتأخرين من المشاركة اه بن (قوله وكره سجود شكر) واجازه ابن حبيب الحديث ابى بكر اتي النبي صلى الله عليه وسلم امر فسر به فسر ساجدار واه الترمذي ووجه المشهور العمل (قوله بخلاف الصلاة) اي للزلة فلا تكره بل تطلب لانها امر يخاف منه ومثل الصلاة للزلة الصلاة دفع الوباء او الطاعون لانه عقوبة من اجل الزنا وان كان شهادة لغيرهم كما فاده البدر ويصلون لذلك اذا اوجاعة وهل يصلون ركعتين او اكثر ذكر بعضهم عن اللخمي انه يستحب ركعتان ومحل استحباب الصلاة لما ذكره المصنف هو الظاهر واستبعده بعضهم بأن فيه التكرار مع قوله واقم القارئ في المسجد وهو غير صحيح لان الجهر بالقراءة مكروه وان لم يتخذ عادة فاقامة القارئ مشروطة باتخاذ ذلك عادة وان اراد ان هذا يغني عن الاقامة بغير صحيح ايضا لان الكراهة لا توجب اقامة القارئ (قوله بتلحين) اي بانغام وما ذكره المصنف من الكراهة هو المشهور من مذهب الجمهور وذهب الشافعي وابن العربي الى جوازه بل قال انه سنة واستحسنه كثير من فقهاء الامصار لان سماعه بالالخان يزيد غبطة بالقرآن واما نوايكسب القلب خشية ويدل له قوله عليه الصلاة والسلام ليس منا من لم يتغن بالقرآن وقوله زينوا القرآن بأصواتكم واجاب الجمهور عن الاول بأن المراد بالتلحين الاستغناء وعن الثاني بانه مقولوب اه شيخنا عدوى (قوله يجتمعون فيقرؤن معا) انما كرهت القراءة على هذا الوجه لانه خلاف العمل ولزوم تخليط بعضهم على بعض وعدم اصفاء بعضهم لبعض وهو مكروه واما اجتماع جماعة يقرأ واحد ربع حزب مثلاً او آخر ما يلبه وهكذا فذكر بعضهم الكراهة في هذه الصورة ونقل النووي عن مالك جوازها قال بن وهو الصواب اذ لا وجه للكراهة (قوله اي لاجل سجودها) اي بحيث يكون ليس الحامل له على الجلوس لسماع القراءة الا ان يسجد السجدة فقط (قوله واقم القارئ في المسجد) يعني ان القارئ في المسجد يوم الخميس او غيره يقام ندبا ولو كان فقيراً محتاجاً بشرط ثلاثة ان تكون قراءته جهر ارفع صوت وقصد دوام ذلك ويعلم ذلك بقوله او بقرينه ولم يشترط ذلك واقف والاوجب فعله لماسياً في انه يجب اتباع شرطه ولو كره واما قراءة العلم في المساجد فمن السنة القديمة ولا يرفع المدرس في المسجد صوته فوق الحاجة كما سيأتي في احياء الموات (قوله والا فلا يقام) اي والا يقصد دوام ذلك فلا يقام ويؤمر بالسكوت او القراءة سرا وذلك لانه اذا قصد دوام ذلك كان الغالب قصده بالقراءة الدنيا كذا قيل واعلم ان قراءة القرآن على الابواب وفي الطرق قصد الطلب الدنيا حرام ولا يجوز الاعطاء لفاعل ذلك لموافقه من الاعانة على ذلك كذا قرر شيخنا العدوى (قوله قراءة الجماعة) المراد بها ما زاد على الواحد (قوله مخافة التخليط) اي ولانه لا بد ان يفوت الشيخ سماع ما يقرؤه بعضهم حين الاصغاء لغيره فقد يخطئ القارئ الذي لم يصغ الشيخ لقراءته في ذلك الحين ويظن ذلك القارئ ان الشيخ سمعه فيحمل عنه الخطأ ويظنه مذهباً له (قوله وجوازها) اي للمشفقة الداخلة على القراءة بانقراد كل واحد بالقراءة عليه اذ قد يكثر وافلا يجمعهم احسن من القطع لبعضهم (قوله روايتان عن الامام) اي فكان اولاً يكره ذلك ولا يراه صواباً ثم رجع وخففه فان قلت حيث رجع عن الكراهة فلم يعمل به الجواز فكان الاول للمصنف الاقتصار عليه لان الكراهة مرجوع عنها فلا تنسب لقائلها واجيب بأن قواعد المذهب لما كانت تقتضيها صح نسبتها للامام وان رجع عنها قال شيخنا العدوى والظاهر من الروايتين الكراهة لان كلام الله ينبغي مزيد الاحتياط فيه ومحل الخلاف اذا كان في افراد كل قارئ بالقراءة مشقة ان قصد الدوام لكان اخصر واوضح (وفي كره قراءة الجماعة) مجتمعين (على) الشيخ (الواحد) مخافة التخليط وجوازها (روايتان) عن الامام

(و) كره (اجتماع) الناس (لعدم يوم عرفه) بمسجد كغيره ان قصد التشبيه بالحاج او جعل من سنة ذلك اليوم والا فلا كراهة بل يندب
(و) كره (مجاورتها) اى سجدة التلاوة ٢٤٦ اى ترك السجود عند قراءة محلها (لمتطهر وقت جوازها) والا يكن متطهرا وليس

وقت جواز (فهل يجاوز) فان اتفت المشقة فالكره اتفاقا (قوله واجتماع لدعاء) اى باى دعاء كان ومثله الذكر (قوله والا فلا كراهة) اى وان لا يقصد التشبه بالحاج ولا جعل ذلك من سنة اليوم بل قصد اغتنام فضيلة الوقت فلا كراهة ولو كان الاجتماع فى المسجد (قوله وقت جوازها) اى وهو ما عدا وقت الاسفار والاصفرار وخطبة الجمعة (قوله فهل يجاوز محلها او الآية) فى المجرى وينبنى ملاحظة المتجاوز بقلبه لنظام التلاوة بل لا بأس ان يأتى بالباقيات الصالحات كفى تحية المسجد (قوله لتلاغير المعنى) اى لو اقتصر على مجاوزة محل السجود والمراد ان الاقتصار على مجاوزة مظنة لتغير المعنى والا ففى بعض المواضع مجاوزة محل السجود فقط لا تغير المعنى فتأمل (قوله تأويلان) وعليهما اذا جاوز محلها او الآية ثم تطهر او زال وقت الكراهة فلا يرجع لقراءتها النص اهل المذهب على ان القضاء من شعار الفرائض وهذا هو المذهب خلافا للجواب كذا فى عقب قلاعن تن ولا يى عمران قول مقابل للتأويلين وحاصله ان القارئ اذا كان غير متطهر او كان الوقت ليس وقت جوازها فان القارئ لا يتعداها بل يقرأ محلها لانه ان حرم اجراء السجود فلا يحرم اجراء القراءة قال بن وهو ظاهر قوله والا يكن متطهرا وليس وقت جوازها والحال انه ليس فى صلاة فرض فهذا محل التأويلين اما لو كان فى صلاة فرض وكان الوقت وقت نهى فانه يقرأها ويسجد قول واحد (قوله واقتصار عليها) اى على قراءة محل السجدة كان فى صلاة ام لا حيث كان يفعل ذلك لاجل ان يسجد والا فلا كراهة وانما كره ذلك لان قصده السجدة لا التلاوة وهو خلاف العمل واذا اقتصر فلا يسجد حيث فعل ما يكره (قوله كرهه قراءتها) اى قراءة محلها (قوله واما الآيات بجملة فلا كراهة) اى فى الاقتصار عليها ويسجد حيثئذ (قوله واول ايضا) بالاقتصار على الآيات اى وعليه فيكره الاقتصار على الكلمة بالطريق الاولى (قوله قال وهو الاشبه) اى المشابه والموافق للقواعد فهو المعتمد (قوله فعلم الخ) حاصله انه اذا اقتصر على الآية فعلى القول الاشبه من كراهة الاقتصار عليها لا يسجد وعلى القول الآخر وهو اول التأويلين يسجد واذا اقتصر على الكلمة الدالة على السجود لا يسجد باتفاقهما واعلم ان تعبير المصنف هنا بالفعل ليس جاريا على اصطلاحه لان هذا القول مختار للمأزى من خلاف لانهما تأويلان على المدونة واختار للمأزى واحد منهما وليس ذلك القول من عند نفسه حتى يكون تعبيره بالفعل جاريا على اصطلاحه فلو قال وهو الاشبه على المقول للناسب اصطلاحه (قوله وتعمدها بفرضة) اى ولو لم يكن على وجه المداومة كالموافق له ذلك مرة وانما كره تعمدها بفرضة لانه ان لم يسجد داخل فى الوعيد اى اللوم المشار له بقوله تعالى واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون وان سجد زاد فى عدد سجودها كذا قيل وفيه ان تلك العلة موجودة فى النافذة ويمكن ان يقال ان السجود لما كان نافذة والصلاة نافذة صار كأنه ليس زائدا بخلاف الفرض ان قلت ان مقتضى الزيادة فى الفرض البطلان قات ان الشارع لما طلبها من كل قارئ صارت كأنها ليست زائدة محضة اه عدوى (قوله ولو صبح جمعة) اى خلافا لمن قال يندبها فيه لفعله عليه الصلاة والسلام لان عمل اهل المدينة على خلافه فدل على نسخة واعلم ان كراهة تعمدها قراءة آيتها فى الفريضة بالنسبة للفرد والامام واما المأموم فلا يكره تعمده لقراءتها وان كان لا يسجد وليس من تعمدها بفرضة صلاة مالكي خلف شافعى يقرأها صبح جمعة ولو كان غير راتب وحينئذ فلا يكون اقتداؤه به مكروها قاله عقب (قوله او خطبة) اى سواء كانت خطبة جمعة او خطبة غيرها اه عدوى (قوله لا خلا له بنظامها) اى ان سجد وان لم يسجد دخل فى الوعيد (قوله مطلقا) اى فذا او اماما او مأموما فى سفر او حضر كانت القواء فى ذلك النفل سرا او جهرا امن الامام من التخليط على من خلفه ام لا (قوله وان قراها فى فرض) اى وان اقتحم النهى وقراها عمدا او قراها غير متعمد وقوله يسجد وهل سجوده سنة او فضيلة خلاف وهذا اذا كان الفرض

(فهل يجاوز) اى يترك (محلها) اى محل سجودها فقط وهو يسجدون فى الاعراف والاتصال فى الرعد وهكذا (او) يجاوز (الآية) بتامها ابن رشد وهو الصواب لتلاغير المعنى (تأويلان و) كره (اقتصار عليها) قال فيها كرهه قراءتها خاصة لا قبلها شئ ولا بعدها شئ ثم يسجد فى صلاة او غيرها (واول بالكلمة) الدالة على السجود نحو خروا سجدا واسجدوا لله واما الآية بجملة فلا كراهة (و) اول ايضا بالاقتصار على (الآية) مثل واسجدوا لله الذى خلقهن الى تعبدون ومن لم يأتنا الى يستكبرون (قال) المأزى (و) التأويل بالآية (هو الاشبه) بالقواعد من الاول اذا لفرق بين كلمات السجدة وجملة الآية فعلم ان التأويلين فى الآية فاذا اقتصر على الكلمة فلا يسجد باتفاقهما (و) كره (تعمدها) اى السجدة اى قراءة آيتها (بفرضة) ولو صبح جمعة (او خطبة) لا خلا له بنظامها

(لا) تعمدها فى (نفل) فلا يكره (مطلقا) فى سرا وجهرا من التخليط على من خلفه ام لا
سفر او حضرا (وان قراها فى فرض سجدة) ولو بوقت نهى لانها تابعة حينئذ للفرض (لا) ان قراها فى (خطبة) فلا يسجد

أى يكره (وجهر) ندبا (امام) الصلاة (السرية) بقراءته السجدة لعلم الناس بسبب سجوده فيسجدوه (والا) يجهر بها وسجد (اتباع) في سجوده لان الأصل عدم السهو فان لم يتبع حجت صلاتهم (ومجاوزها) في القراءة (يسير) كآية أو آيتين (يسجد) مكانه من غير عادة قراءتها في صلاة أو غيرها لان ما قارب الشيء يعطى حكمه (و) مجاوزها (بكثير يعيدها) أى يعيد (٢٤٧) قراءتها ويسجدها في محلها في صلاة أو غيرها لكن ان كان

بصلاة أعادها (بالفرض)

وأولى النقل (مالم ينحن)

للكوع فان انحنى فات

فعلها في هذه الركعة

ولا يعود لقراءتها في ثانية

الفرض لانه كابتداء

قراءتها فيه وهو مكروه

(و) يعود لقراءتها ندبا

(بالنفس في ثانيته)

ليسجدها (ففي فعلها قبل)

قراءة (الفاتحة) أو بعدها

(قولان وان قصدتها) أى

السجدة بأن انحط بنيتها

فلما وصل لحد الركوع

نسيها (فرجع) أى فقصد

الركوع (سهوا) عنها

(اعتد به) أى بهذا

الركوع عند مالك بناء

على ان الحركة للركن

لا يشترط قصدتها في رفعه

وقد فاتته السجدة ثم ان

كان في اولى نقل أعادها في

ثانيته (ولاسهوا) أى

لا يسجد سهوا عليه

لنقص الحركة ولا زيادة

معه وقال ابن القاسم

لا يعتد به ويحرم ابدا

فان رفعها لم يعتد به

ايضا ويحرم ساجدا

ويسجد ان اطمأن كما يأتى

(بخلاف تكريرها) أى

غير جنازة والا فلا يسجد فيها فان فعل فالظاهر انه يجري فيها ما يأتى في سجوده في الخطبة اه شيخنا عدوى (قوله أى يكره) فان وقع وسجد فهل تبطل الخطبة لزوال نظامها ام لا واستظهره الشيخ كريم الدين البرموني (قوله الصلاة السرية) أى سواء كانت فرضا او نفلا (قوله بقراءته السجدة) متعلق بجهر أى جهر الامام بقراءته الآية المتعلقة بالسجدة في الصلاة السرية فرضا كانت او نفلا وليس المراد انه يجهر بالقراءة كلها كذا قرر شيخنا العدوى (قوله اتبع في سجوده) أى وجوبا كفى كبير خش وهو قول ابن القاسم وقال سحنون يمنع اتباعه لاحتمال سهوه (قوله فان لم يتبع حجت صلاتهم) أى لان اتباعه فيها واجب غير شرط لانها ليست من الافعال المقتدى به فيها اصالته وترك الواجب الذى ليس بشرط لا يوجب البطلان (قوله كآية وآيتين) أى لا اكثر فالكاف استقصائية كما قاله شيخنا (قوله من غير عادة قراءتها) أى من غير عادة الآية التى فيها السجدة (قوله أى يعيد قراءتها) أى قراءة الآية التى فيها السجدة ثم بعد ان يسجد يعود الى حيث انتهى فى القراءة (قوله بالفرض) متعلق بعامل مقدّر مماثل للمذكور أى ويعيدها بالفرض والجملة مستأنفة استئنافا بنا جوابا للسؤال مقدّر تقديره وماذا يفعل اذا جاوزها بكثير في الفرض والنفل وانما لم يجعل متعلقا بيعيدها المذكور لاستلزام ذلك عدم الاعادة في مسئلة مجاوزتها بكثير في غير الصلاة (قوله ولا يعود لقراءتها في ثانية الفرض) أى يكره فان أعادها في ثانيته من غير قراءة لم تبطل على الظاهر لتقدم سببها ويحتمل البطلان لانقطاع السبب بالانحناء (قوله ويعود لقراءتها) أى لقراءة آيتها بالنقل في ثانيته فان لم يذكرها حتى عقد الثانية فانت ولا شيء عليه (قوله ففي فعلها قبل الفاتحة) أى في إعادة آيتها وفعلها قبل الفاتحة بحيث يقوم منها فيقرأ الفاتحة وذلك لتقدم سببها وهذا هو الظاهر وعليه لو اخرها حتى قرأ الفاتحة فعلها بعدها بل وكذا بعد القراءة (قوله أو بعدها) أى او يعود لقراءة آيتها ويسجدها بعد قراءة أم القرآن بحيث يقوم منها لقراءة السورة لانها غير واجبة والفاتحة واجبة فشرعيتها بعد الفاتحة وعلى هذا لو قدمها على الفاتحة فالصلاة صحيحة وهل يكتفي بها او يعيدها بعد الفاتحة الظاهر الاول كما قال شيخنا (قوله قولان) الاول لابي بكر بن عبد الرحمن والثاني لابن ابي زيد وكان الانسب بقاعده ان يعبر برّد لتردد المتأخرين لعدم نص المتقدمين (قوله فقصد الركوع) أى فتحوّل قصده اليه (قوله سهوا عنها) أى حالة كونه ساهيا عن قصدتها وصار الملاحظ له بقلبه انما هو الركوع فانه يعتد به سواء تذكرها قبل ان يطمئن في ذلك الركوع او بعد طمأنينته (قوله بناء على ان الحركة الخ) أى فهو مشهور مبنى على ضعف (قوله أعادها في ثانيته) أى وان كان في ثانيته فلا إعادة عليه (قوله وقال ابن القاسم لا يعتد به) أى سواء تذكرها قبل ان يطمئن في ذلك الركوع او بعد طمأنينته او بعد رفعه منه (قوله ويحرم ساجدا) أى للتلاوة ورجع للركوع بعد ذلك سواء تذكرها قبل ان يطمئن في ذلك الركوع او بعد طمأنينته فيه او بعد رفعه منه الا انه يلزمه السجود بعد السلام في الحالتين الأخيرتين ولا سجود عليه في الحالة الاولى والحاصل انه اذا تذكروا ركعهم فان كان تذكروه قبل ان يطمئن خرساجدا للتلاوة ولا شيء عليه وامان تذكر بعد الطمأنينة او بعد رفعه من الركوع النى ذلك الركوع وسجد للتلاوة وسجد بعد السلام للزيادة (قوله فان رفع ساهيا) أى ولم يتدكر السجدة الا بعد رفعه (قوله ويحرم ساجدا) أى للتلاوة ويلزمه السجود البعدى لزيادة ذلك الركوع (قوله ويسجد) أى للسهو بعد السلام (قوله تكرر يرها) من اضافته المصدر لمفعوله أى بخلاف تكرير الشخص السجدة للتلاوة سهوا والحال انه في صلاة فانه يسجد بعد السلام واما لو كررها عمدا او جهلا فان الصلاة تبطل (قوله وبخلاف سجود) يعنى انه لو سجّد في آية قبلها يظن انها آية السجدة والحال انه في صلاة فانه يسجد لذلك بعد السلام

السجدة بأن يسجد معها أخرى سهوا فانه يسجد بعد السلام (او) بخلاف (سجود) لها (قبلها) أى قبل قراءة محلها يظنها السجدة (سهوا) سواء قراها وسجد لها ثانيا ام لا فانه يسجد للزيادة بعد السلام فقوله سهوا قيد في المسئلتين فلو تعد بطلت فيهما (قال) المازرى من عند نفسه (واصل المذهب) أى قاعده (تكرر يرها) أى السجدة (ان كرر

ثوباً) فيه سجدة أو سجدة ولو في وقت واحد ولا يقتصر على الأولى (الالمعلم والمتعلم) إذا كرر أحدهما والثاني يسمع (فأول مرة) فقط عند مالك وابن القاسم واختاره المازري فلم يكن قوله إلا المعلم الخ مقولاً له من عند نفسه فكان على المصنف أن يزيد بعده قوله فأول مرة على المقول (ونذب أسجد عقب قراءة (ولا يكتفي عنها) أي عن سجدة التلاوة أي بدله (ركوع) أي لا يجعل الركوع عوضاً عنها لأنه أن قصد به الركوع للصلاة فلم يسجد بها وإن قصده به السجود فقد أحاطا عن صفتها وذلك غير جائز لأنه تغيير للموضوع الشرعي (وإن تركها) عمداً (وقصده) أي الركوع بانحطاطه (صح) ركوعه (وكره) له ذلك (وإن تركها) سهواً عنها وركع فذكرها وهو واسع (اعتدبه) أي بركوعه (عند مالك) من رواية أشهب (لا) عند (ابن القاسم) فيخرج ساجداً ثم يقوم فيندعي الركعة ويقرا شيئاً ويركع ويحنّذ (فيسجد بعد السلام) إن أطمأن به) أي بركوعه الذي تذكر فيه أنه تركها لزيادة الركوع وأولى لورفع منه ساهياً وليست هذه مكررة مع قوله وإن قصد ما فرغ سهواً الخ لأنه في تلك قصد السجود فلما وصل لحد

سواء قرأ آيتها في باقي صلاته بعد ذلك وسجدها أم لا (قوله حزباً) أي جملة من القرآن قليلة أو كثيرة فإذا كرر الربع الأخير من الأعراف مثلاً لصعوبة أو غير ذلك فإنه يسجد كل مرة (قوله ولو في وقت واحد) أي ولو كان يكرّر بالحزب في وقت واحد (قوله والثاني يسمع) فيه أن المعلم إذا كان سائداً كيف يسجد مع أن السامع لا يسجد إلا إذا جلس ليتعلم كما هو واجب بان المعلم يسجد مع كونه سامعاً وقول المؤلف فيما مر أن مجلس لتعلم فيه حذف أي أولي علم كذا في حاشية شيخنا على خش (قوله فأول مرة) أي فيسجد كل منهما في أول مرة فقط (قوله واختاره المازري) أي خلافاً لأبوصبغ وابن عبد الحكم حيث قال لا يسجد عليهما ولا في أول مرة وأعلم أن الخلاف محله إذا حصل التكرّر للحزب فيه سجدة وأما قارئ القرآن بتمامه فإنه يسجد جميع سجدهاته باتفاق ولو كان معلماً أو متعلماً كذا قرر شيخنا (قوله فكان على المصنف الخ) وذلك لأن صدر العبارة ليس مختاراً من خلاف فناسب التعبير فيه بالفعل وآخرها مختار من خلاف فللناسب التعبير فيه بالاسم (قوله مثلاً) أشار بذلك إلى أنه لا مفهوم للأعراف وإنما خصها بالذكر لا يتوهم فيها عدم القراءة لأن في القراءة من سورة غيرها عدم الاقتصار على سورة مع أن الأفضل الاقتصار على سورة وعلى هذا فيسنتي هذا من ذلك وقد يقال لاستثناء لأن هذه ليست قراءة لسنّة الصلاة وإنما هي قراءة لأجل أن يكون الركوع واقعا عقب قراءة كما هو طريقته وأما سنّة الصلاة فقد حصلت بالقراءة قبل سجود التلاوة (قوله ليقع الركوع عقب قراءة) أي كما هو سنّته (قوله أي لا يجعل الركوع عوضاً عنها) أي كان في صلاة أو لا وقالت الحنفية يكفي عنها الركوع وكأشبههم رأوا أن المدار على التذلل وأما سجود الصلاة فلا يمكن نياتها عنها لأنها تقوت بالانحناء (قوله فلم يسجد بها) أي كان تاركاً لسجدة التلاوة (قوله وإن قصد به) أي بذلك الركوع الذي فعله السجدة ولم يقصد الركوع الركني (قوله فقد أحاطا) أي غيرها (قوله وذلك غير جائز) ظاهره أنه حرام وإنها تبطل بذلك وبه قال بعضهم وقال بعضهم أن ذلك مكروه ولا تبطل به الصلاة واستظهره شيخنا وعليه فهل يكفي ذلك الركوع أو يبطال بركوع آخر محتمل نظر (قوله وقصده) أي الركوع الركني وقصد نياتاً عنه وأولى أن لم يقصد نياتاً عنه (قوله وركع) أي قاصداً الركوع من أول الأمر (قوله اعتدبه) أي فيحصى عليه ويرفع لركعته (قوله ويقرا شيئاً) تفسير لقوله فيندعي الركعة (قوله كذا قرر) أي كذا قرره ابن غازي وهرام والبساطي (قوله كما ذكره الطخيني) حاصل كلام الطخيني أن تاركاً السجدة له ثلاثة أحوال أمان يتركها نسياناً ويركع قاصداً الركوع من أول انحطاطه وأمان يتركها عمداً ويقصد الركوع وأمان يقصد بها أولاً ينحط بنية فلما وصل لحد الركوع ذهل عنها فنوى الركوع في الوجه الأول يعتد بالركوع باتفاق مالك وابن القاسم كما قال اللخمي لأن قصد الحركة للركوع قد وجد وفي الوجه الثاني يعتد بالركوع أيضاً لكن يكره له ذلك الفعل واليه أشار بقوله وإن تركها وقصده صح وكره وفي الوجه الثالث خلاف بين مالك وابن القاسم فيعتد به عند مالك ولا سهو عليه لا عند ابن القاسم (قوله فيتفق مالك وابن القاسم على الصحة) هذه طريقة اللخمي وأما ابن نونس فطريقته تحكي الخلاف في الصورتين فالتقرير الأول الذي ذكره ابن غازي ومن معه ظاهر على تلك الطريقة أنظر بن

الركوع نسيه فركع وفي هذه لم يقصد السجود بل قصد الركوع ساهياً عن السجود فلما ركع تذكره والحكم فيها عليها واحداً كذا قرر والحق التكرار لأنه أن قصد الركوع ساهياً عن السجدة فقد وجد قصد الحركة للركن فيتفق مالك وابن القاسم على الصحة كما ذكره الطخيني وهو الحق فغيره لا يعول عليه في فصل في بيان حكم صلاة النافلة وما يتعلق بها (نذب نفل) في كل وقت يحل فيه

عليها واما السنة فهي لغة الطريقة واصطلاحا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم واطهره حالة كونه في جماعة
وداوم عليه ولم يدل دليل على وجوبه للمؤكد من السنن ما كثر ثوابه كالوتر واما الرغبة فهي لغة ما حض عليه
من فعل الخير واصطلاحا ما رغب فيه الشارع وحده ولم يفعله في جماعة والمراد انه حده تحديدا بحيث لو
زيد فيه حمدا او نقص عمدا البطل فلا يقال انه صادق بأربع قبل الظهر فقول النبي صلى الله عليه وسلم من صلى
قبل العصر اربع حرمه الله على النار لا يفيد التحديد بحيث لا يصح غيرها (قوله وتأكدا الخ) قال ابن دقيق
العبد في تقديم التوافل على الفرائض وتأخيرها عنها معنى لطيف مناسب اما في التقديم فلان النفوس لا اشتغالها
بأسباب الدنيا بعيدة عن حالة الخشوع والحضور التي هي روح العبادة فاذا قدمت التوافل على الفرائض
الست النفس بالعبادة وتكسبت بحالة تقرب من الخشوع واما تأخيرها عنها فقد ورد ان التوافل جارية
لنقص الفرائض فاذا وقع الفرض ناسب ان يقع بعده ما يجبر الخلل الذي يقع فيه اه بن واعلم ان النقل
البعدى وان كان جابر للفرض في الواقع لكنه يكرهه الجبر به لعدم العمل بل يفوض وان كان حكمه الجبر في
الواقع كذا في المجلد (قوله وقبلها كعصر) اي ان كان الوقت متسعا والامنع واعلم ان الرواتب القبلية
يطالب بها عند سعة الوقت كل مصل سواء كان فذا او جماعة تنتظر غيرها ولا وهذا لا يخالف قول المصنف
سابقا ولا افضل لافذ تقديمها مطلقا لان المراد بتقدمها فعلها في اول الوقت بعد النقل فالتنقل القبلي لا ينافي
تقدمها لا عرفا ولا شرعا لانه من مقدماتها هذا هو الحق كما مر عن ح خلافا لعج حيث قال لا يطالب
بالرواتب القبلية الا لجماعة التي تنتظر غيرها واما الفذ والجماعة التي لا تنتظر غيرها فالاولى لهم الابتداء
بالمسكوت به (قوله فات اصل النذب) اي بحيث لا يكون فيه ثواب اصلا لعدم اتيانه بالمندوب (قوله
وتأكدا الضحى) اشار الشارح الى ان الضحى عطف على الضمير في تأكدا لا على نقل والا لاكتفى
بدخول الضحى في عموم قوله نذب نقل (قوله واوسطه ست) المراد انها اوسطها من جهة الثواب اي ان
من صلى ستا يحصل له نصف ثواب من صلى ثمانيا وليس المراد بكون الستة اوسط ان الثمانية تنقسم
لثناوين كل منهما ست كذا قيل وفيه ان هذا يتوقف على نص من الشارع ولم يرد فالاولى ان يقال جعل
الست اوسطها مشهور مبنى على ضعف وهو ان اكثرها اثنا عشر (قوله وكره ما زاد عليها) اي ان صلاه
نية الضحى لانية نقل مطلق ان قلت الوقت يصرفها للضحى قلت صرفه اذ لم يصل فيه القدر المعلوم
الذي هو الثمان هذا وقال بن ماذ كرم من كراهة الزيادة على الثمانية قول عجم وهو غير ظاهر والصواب
كما قال الباجي انها لا تنحصر في عدد ولا ينافيه قول اهل المذهب اكثرها ثمان لان مرادهم اكثر بحسب
الوارد فيها لا كراهة الزائد على الثمان فلا مخالفة بين الباجي وغيره قاله المسنن اى بن (قوله ونذب
سر) اشار الشارح الى ان قوله وسر عطف على نقل (قوله وفي كراهة الجهر به) اي وعدم الكراهة
بل هو خلاف الاولى (قوله نظر الاصله) اي وهو كونه من نوافل الليل (قوله ما لم يشوش على مصل آخر)
اي والاحرم (قوله والسره) اي فيه اي في نوافل الليل جائز بمعنى انه خلاف الاولى (قوله وتأكد بوتر)
اي سواء صلاه ليلا او بعد الفجر (قوله رنذب تحية مسجد) اشار الشارح الى ان قوله وتحية مسجد عطف
على نقل قال ابن عاشر الصواب عطفه على ما عطف عليه الضحى لان تحية المسجد من جملة المتأكدا والام
يكن لذكره بعد ذكر النقل معنى وانما كانت تحية المسجد من المتأكدا كدليل اياه الا ترم في مغنيه مرفوعا من
قوله صلى الله عليه وسلم اعطوا المساجد حقها قالوا وما حقها يا رسول الله قال صلوا ركعتين قبل ان تجلسوا
وينبغي ان ينوي بهما التقرب الى الله تعالى لا الى المسجد اذ معنى قولهم تحية المسجد تحية رب المسجد لان
الانسان اذا دخل بيت الملك انما يحيي الملك لا يته (قوله لداخل متوضي الخ) ذكر سيدي احمد زروق
عن الغزالي وغيره ان من قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر اربع مرات قامت مقام التحية
فينبغي استعماله في اوقات النهي لمكان الخلاف اه قال ح وهو حسن فينبغي استعماله في وقت
النهي اي في اوقات الجواز اذا كان غير متوضي واما اذا كان في اوقات الجواز والحال انه متوضي

(وتأكد) النذب (بعد)
صلاة (مغرب) وبعد
الذكر الوارد (ك) بعد (ظهر)
وقبها (ك) قبل (عصر) بلا
حد (يتوقف عليه النذب
بحيث لو نقص عنه او زاد
قات اصل النذب بل يأتي
بركعتين وبأربع وست
وان كان الاكمل ما ورد من
اربع قبل الظهر واربع
بعدها واربع قبل العصر
وست بعد المغرب (و)
تأكد (الضحى) واقله
ركعتان واوسطه ست
واكثره ثمانية وكره ما زاد
عليها ووقته من حل النافلة
للزوال (و) نذب (سره)
اي بالنقل (نهارا) وفي
كراهة الجهر به قولان
ماعداد الوارد اذا صلاه نهارا
فانه يجهر به نظرا لاصله
(و) نذب (جهر به ليلا)
ما لم يشوش على مصل
آخر والسر به جائز (وتأكد)
نذب الجهر (بوتر) وعيد
واستسقاء (و) نذب (تحية
مسجد) ركعتان لداخل
متوضي وقت جواز يزيد
جلوسا وكره الجلوس قبلها
ولا تسقط به فان تكرر
دخوله كفته الاولى ان
قرب رجوعه عرفا والا
كررها وتكرر مسجدا

ليعم مسجد الجمعة وغيره
سبب قال عياض ذوات
السبب الصلاة عند
الخروج للسفر وعند
القدوم منه وعند دخول
المسجد وعند الخروج
منه والاستخارة والحاجة
وبين الاذان والاقامة
وعند التوبة من الذنب
ركعتان او يزاد ركعتان
بعد الطهارة وعند توقع
العقوبة كالزلزلة والريح
والظلمة الشديدين والوباء
والخسوف والصواعق
(وجاز ترك ما) بالمسجد
للتحية (وتأدت) التحية
(بفرض) اى قام مقامها
في اشغال البقعة واسقاط
الطلب ويحصل ثوابها
ان نوى الفرض والتحية
او نيابته عنها حيث طلبت
واتمأنص على الفرض
وان كانت الرغبة والسنة
كذلك لانه المتوهم (و)
نذب (بدن) بمسجد
المدينة قبل السلام عليه
صلى الله عليه وسلم لانها
حق لله وهو اوكد من
حق المخلوق ولان من
اكرامه عليه السلام
امثال امره وهى مما امر
به فقيها من اكرامه ما فى
السلام عليه (و) نذب
(ايقاع نقل به) اى بمسجد
المدينة (بمسجد) اى
بوضع صلاه (صلى الله
عليه وسلم) نذب ايقاع (الفرض بالصف الاول) فى مسجد النبي عليه الصلاة والسلام او غيره (وتحية مسجد مكة الطواف) الطواف

فلا بد من الركعتين خلافا لما يوهى ظاهر العبارة من كفاية ذلك مطلقا ولو فى اوقات الجواز والحال انه متوضئ ان قلت فعل التحية وقت النهى عن النفل منهى عنها فكيف يطلب بدله او يثاب عليه قلت لا نسلم ان التحية وقت النهى عن النفل منهى عنها بل هى مطلوبة فى وقت النهى وفى وقت الجواز غير انها فى وقت الجواز يطلب فعلها صلاة وفى وقت النهى يطلب ذكر (قوله) ليعم مسجد الجمعة وغيره (انظر هل المراد بالمسجد ما يطلق عليه مسجد لغة فيشمل ما يتخذ من لا مسجد لهم من بيت شعرا وخص او غيره وما يتخذ من مسجد فى ربه او المراد بالمسجد المسجد المعروف وهو الظاهر وله ان يركعها حيث اراد الجلوس فى المسجد ولو كان جلوسه فى اقصاه وقيل ان المستحب ان يركعها عند دخوله ثم يمضى الى حيث شاء ان يجلس واقتصر ابن عمر على الثانى اه شيخنا عدوى (قوله فى الحرمه) فى الاحترام والتعظيم (قوله والحاجة) اى وعند الشروع فى قضاء اى حاجة كانت (قوله وبين الاذان والاقامة) اى اذا كان الوقت وقت جواز خروج المغرب (قوله وجاز ترك ما) اى جاز لمن مر فى المسجد ان يترك التحية لاجل المشقة لو طلب بها وهذا يقتضى ان المار مخاطب بالتحية وانها انما سقطت عنه لاجل المشقة ولكن صرح بهرام والمصنف فى توضيحه ان المار غير مخاطب بها وهو الموافق لما تقدم من انها انما تطلب من الداخل المر يد للجلوس وحيد فلا وسلاها المار هل تكون من النفل المطاق او تحية وهل يكره ان ينوى بها التحية ام لا رتظهر عمرة كون ما صلاه المار نفلا مطلقا لانه لانه لو نوى الجلوس بعد صلاته فهل يطلب بالتحية اولا اه وفى بن ان التحية لا تقترب لنية تخصها فأى صلاة وقعت عند دخول المسجد فهى التحية صرح به ح وبه يزول ما ذكر ثم ان قوله وجاز ترك ما بالمسجد فيه اشعار بجواز المرور به وهو كذلك كفى المدونة وقيد بها بعضهم بما اذا لم يكثر فان كثر منع اى كره وهذا اذا كان سابقا على الطريق لانه تغيير للمساجد اه عج (قوله وتأدت بفرض) اى غير صلاة الجنائز - لى الاظهر لانها مكرهه فى المسجد فكيف تكون تحية له كذا فى الميج (قوله حيث طلبت) اى بأن كان متوضئا والوقت وقت جواز وذكر بعضهم انه اذا نوى الفرض والتحية او نيابته عنها حصل له ثوابها ولو كان الوقت وقت نهى وقولهم ان التحية تكره فى وقت النهى معناه اذا فعلت صلاة بخصوصها فأنامل (قوله لانه المتوهم) اى لانه ليس من جنسها فربما يتوهم عدم كفايته عنها بخلاف السنة والريعية فأنهم من جنسها فلا يتوهم عدم كفاية احدهما عنها (قوله وان كانت السنة والرغبة كذلك) الظاهر انه اراد بالسنة ذات الركوع والسجود فخرج سجود التلاوة فانه لا يقوم مقامها كذا ذكر بعضهم وتأمله (قوله قبل السلام عليه الخ) يؤخذ من هذا ان من دخل مسجدا وفيه جماعة فانه لا يسلم عليهم الا بعد صلاة التحية الا ان يخشى الشقاء والاسلم عليهم قبل فعلها (قوله وايقاع نقل به الخ) ان قلت هذا يخالف ما تقر من ان صلاة النافلة فى البيوت افضل من فعلها فى المسجد قلت يحمل كلام المصنف على الرواتب فان فعلها فى لمساجد اولى كالفرائض بخلاف نحو عشرين ركعة فى الليل والنهار نفلا مطلقا فان فعلها فى البيوت افضل مالم يكن فى البيت ما يشعل عنها او يحمل كلامه على من صلاته بمسجده عليه السلام افضل من صلاته فى البيت كالعرباء فان صلاتهم النافلة بمسجد النبي افضل من صلاتهم لها فى البيوت وسواء كانت النافلة من الرواتب او كانت نفلا مطلقا بخلاف اهل المدينة فان صلاتهم النفل المطلق فى بيوتهم افضل من فعله فى المسجد (قوله اى يمنع صلاته) اى وهو بجانب العمود المخلق عند ابن القاسم وقال مالك ليس بمصلاه بجانب العمود المخلق ولكنه اقرب شئ اليه والحاصل ان مصلاه عليه السلام مجهولة عند مالك فلم يقل بنذب الصلاة فيها ومعلومه عند ابن القاسم فلذا قال بنذب الصلاة فيها (قوله ونذب ايقاع الفرض الخ) مثل الفرض النفل اذا نزل فى جماعة كالترابيح فى نذب ايقاعه فى الصف الاول وانظر هل يدخل فى الفرض صلاة الجنائز اولا كما تقول الشافعية من استواء صفوفها (قوله وتحية مسجد مكة الطواف) ظاهر المصنف ان تحيته نفس الطواف لا الركعتان بعده وظاهر كلام الجزولى والقلشائى وغيرهما ان تحيته هى الركعتان بعد الطواف ولكن زيد عليهما

لمن طلب به ولو نذبا واراده آفاقيا فيهما ام لا ولم يردده وهو آفاقى فان كان مكيا قال صلاة ان كان وقت جواز والاجلس كثيرا من المساجد
(و) تأكد (تراويح) وهو قيام رمضان ووقته كالوتر والجماعة فيه مستحبة (و) نذب (انفراد بها) اى فعلها في البيوت ولو جماعة (ان لم تعطل
المساجد) اى ان لم يلزم على الانفراد تعطيل المساجد عن فعلها فيها ولو فرادى وكان ينشط بيته (و) نذب للامام (الحتم) لجمع القرآن
(فيها) اى في التراويح في الشهر كله ليسمعهم جميعه (وسورة) في جميع الشهر (تجزئ) ٢٥١ وان كان خلاف الاولى وهى ثلاث

وعشرون) ركعة بالشفع^٢
والوتر كما كان عليه العمل
(ثم جعلت) في زمن عمر
ابن عبد العزيز (سنا
وثلاثين) بغير الشفع
والوتر لكن الذى جرى
عليه العمل سلفا وخلفا
الاول (وخفف) نذبا
(مبسوقها) بركة
(ثانيته) التى قام لقضاها
وهى اولى امامه (ولحق)
الامام فى اول التروية
الثانية وقيل يخفف بحيث
يدرك ركعة من التروية
التى تلى ما وقع فيه السبق
وهو قول ابن القاسم
وظاهر الذخيرة انه الاربع
وفائدة التخفيف جئنا
ادراك الجماعة (و) نذب
(قراءة شفع بسج) فى
الاولى (والكافرون) فى
الثانية بعد الفاتحة فيهما
(و) نذب قراءة (وتر) وهو
ركعة واحدة (باخلاص
ومعوذتين بعد الفاتحة
(الامن له حزب) اى قدر
معين من القرآن يقرؤه
بنفله لئلا (فنه) اى فيقروا
من حزبه (فيهما) اى فى
الشفع والوتر والراجح انه

الطواف اه بن ويؤيد ما للمصنف المبادرة بالطواف وقوله تعالى وطهر بيتى للطائفين والى كعتان تبع عكس
ما فى بن وعليه اذ اركعهما خارجا لم يأت بالتعجئة اه حج (قوله لمن طلب به ولو نذبا) وذلك بمن دخل المسجد
والحال انه قدم بحج او عمرة او مرید الطواف الافاضة والوداع (قوله او اراده) اى انه دخل المسجد
لارادة الطواف النفل (قوله آفاقيا فيهما ام لا) اى فهذه اربعة وقوله ولم يردده وهو آفاقى هذه خامسة تحية
مسجد مكة فيها الطواف (قوله ولم يردده) بان دخل المسجد الحرام لاجل مشاهدة البيت والصلاة او قراءة
علم او قرآن (قوله فان كان مكيا) اى ودخله لاجل الطواف بل للمشاهدة والصلاة والقراءة علم او قرآن
(قوله فالصلاة) اى فحجة المسجد فى حقه الصلاة (قوله وتراويح) جعله الشارح عطفًا على معمول تأكد
تبعًا للبساطى والشيخ سالم وهو ظاهر خلافًا للبرام حيث جعله عطفًا على معمول نذب (قوله ووقته كالوتر)
اى بعد عشاء صحيحة وشفق ويستمر للفجر (قوله اى فعلها في البيوت ولو جماعة) فيه نظر اذا لائمة علوا
افضلية الانفراد بالسلامة من الرباء ولا يسلم منه الا اذا صلى فى بيته وحده واما اذا صلى فى بيته جماعة فانه
لا يسلم منه نعم اذا كان يصلى فى بيته بزوجته واهل داره فهذا بعيدى الغالب من الرباء فانه ابو على المستناوى
اه بن (قوله ان لم يلزم على الافراد) اى على فعلها في البيوت (قوله وكان ينشط بيته) حاصله ان نذب فعلها
فى البيوت مشروط بشروط ثلاثة ان لا تعطل المساجد وان ينشط لفعلها فى بيته وان يكون غير آفاقى
بالحرمين فان تخلف منها شرط كان فعلها فى المسجد افضل والمصنف ذكر شرط واحد من هذه الثلاثة
والشارح ذكر شرطان يوترك الشرط الثالث (قوله وسورة تجزئ) اى وقراءة سورة فى تراويح جميع
الشهر تجزئ وكذا قراءة سورة فى كل ركعة او كل ركعتين من تراويح كل ليلة فى جميع الشهر تجزئ وكلام
المصنف صادق بالصورتين (قوله وان كان خلاف الاولى) اى اذا كان يحفظ نذرهما او كان هناك من يحفظ
القرآن غيره وحاله مرضى والام لم يكن خلاف الاولى قال ابن عرفة فيها المالك ولبس الحتم بسنة ولم يبعه لواقم
بسورة اجزا للخمى والحتم احسن اه قال ابو الحسن معناه اذ لم يكن يحفظ الا هذه السورة ولم يكن هناك
من يحفظ القرآن او كان ولا يرضى حاله اه بن (قوله كان عليه العمل) اى عمل الصحابة والتابعين (قوله
والراجح الخ) اى وما قاله المصنف فهو اسنظهار للماررى مخالف للمذهب (قوله اى يكره اعادته الخ) اى لعوله
عليه الصلاة والسلام لا وتران فى ليلة (قوله وجار التنفل بعد الوتر) ولم يقدمه يومى ولا يعيد الوتر بعد
ذلك النفل تقديم للنهى المأخوذ من حديث لا وتران فى ليلة على الامر فى حديث اجمعوا آخر صلاتكم من
الليل و ترا (قوله اذا طرأ له نية التنفل بعد الوتر اوفيه) اى لاقبله وهذا الشرط ذكره ابن عبيد السلام وابن
هرون والتوضيح وتبعه الشراح وهو مأخوذ من قول المدونة ومن اوترى المسجد فاراد ان ينفل بعد ذلك
تربص قليلا فقله فاراد الخ فيفيد القيد المذكور وبهذا تعلم ان قول طفى ان القيد المذكور لا اصل له فيه
نظر اه بن (قوله ونذب فعله عقيب شفع) قال ابن الحاجب والشفع قبله للفضيلة وقيل للصحة وفى كونه لاجله
قولان التوضيح كلامه يقتضى ان المشهور كون الشفع للفضيلة والذى فى الباجى تشهير السائى فانه قال ولا يكون
الوتر الا عقب شفع رواه ابن حبيب عن مالك وهو المشهور من المذهب ثم فى التوضيح وفى المدونة لا ينبغي
ان يوتر بواحدة فقولها لا ينبغي يقتضى انه فضيلة وكونه لم يرخص فيه يقتضى انه للصحة اه اى لم يرخص فيه

يقرا فيهما بالسور المذكورة ولو كان له حزب ولا عبرة بشنيع ابن العربى على من يقرأ فيهما بالسور المذكورة وله حزب (و) نذب (فعله) اى
الوتر مع الحزب آخر الليل (لمن به) اى لمن شأنه الانباه (آخر الليل) ينارعه من فعله ومنتهى فى عاداته عدم الانباه واستوى عنده
الامر ان يندب التقديم احتياطا لى البانية والارجح ما فى الرسالة من نذب التأخير فى البانية (ولم يعده) اى الوتر شخص (مقدم له) اول الليل
اذا اتبه آخره (ثم صلى) فلا اى يكره اعادته فيا يظهر (وجار) التنفل بعد الوتر ولم يقدم له يوم اذا طرأ له نية التنفل بعد الوتر اوفيه ولم
يؤمله بدتره بان فصل بينهما بفاصلا عادى والا كره (و) نذب فعله (عقيب شفع منفصل عنه) نذبا (بسلام

الالاقدامواصل) فيوصله معه وينوي بالأولين الشفع وبالاخيرة الوتر واحدتها ان لم يعلم الا عند قيام امامه له (وتره وصله) بغير سلام لغير مقتدواصل او) كره (وتر واحدة) من غير تقدم شفع ولو لم يرض او مسافر (و) كره (قراءة) امام (ثان) في التراويح (من غير انتهاء) قراءة الامام (الاول) اذا كان حافظا ٢٥٢ لان الغرض اسماعهم جميعه (و) كره (نظر بمصحف) اي قراءته فيه (في فرض او)

للمسافر لقولها لا بوتر المسافر واحدة وقول ابن الحاجب في كونه لاجله الخ قال في التوضيح اي اختلف في ركعتي الشفع هل يشترط ان يخصهما بالنية او يكفي بأي ركعتين كانتا وهو الطاهر فانه للخمى وغيره اه قال طي انظر كيف مشى المصنف على ما صدر به ابن الحاجب من كون الشفع قبله للفضيلة مع تركه عليه في التوضيح بتشهيد الباجي انه للصحة قلت لعنه مشى على انه للفضيلة لموافقته قول المدونة لا ينبغي ان يوتر واحدة كما تقدم عن التوضيح اه بن فتحصل من كلامه ان المعتمد من المذهب ان تقدم الشفع شرط كمال وانه لا يقتدر لنية تخصه وارتضاء شيخنا العدوي (قوله الاقدامواصل) اي الا اذا وقع وارتكب الكراهة واقتدى بواصل فيوصله معه فالاقداء بالواصل مكروه كما يفيد كلام المدونة انظر نصها في بن فان اقتدى بالواصل ولم يوصله معه بل خالفه وسلم لم تبطل مراعاة لقول اشهب بذلك (قوله واحدتها) اي نية الوتر وقوله ان لم يعلم اي بوصل الامام وفي عجم وعبي وخش ان فات المأموم مع الامام الواصل ركعة قضى ركعة الشفع وكان وتره بين ركعتي شفع وان فاته ركعتان قضاهما بعد سلام الامام وكان وتره قبل شفع قال في الميج وقد يقال يدخل بنية الشفع ثم يوتر والنقل خلف النقل جائز مطلقا على ان المحافظة على الترتيب بين الشفع والوتر اولى وكانهم راعوا ان موافقة الامام اولى من مخالفة لكن المخالفة لازمة لان الثلاث كلها وتر عند الواصل وقد قالوا لا تنصر مخالفة المأموم له في هذا فليتأمل (قوله وكره وصله) اي الشفع بالوتر وقوله بغير سلام تصوير لوصله به (قوله لعبر مقتدواصل) اي واما المقتدى بالواصل فلا كراهة في وصله بل هو مطلوب وان كان حكم الاقدام به الكراهة (قوله امام ثان) اي صلى بالقوم نصف التراويح الثاني مثلا بعد صلاة الامام الاول بهم نصف التراويح الاول (قوله في فرض) اي سواء كان في اثناؤه او في اتره (قوله في غير التراويح) حاصله انه يكره الجمع في النافلة غير التراويح ان كرت الجماعة كان المكان الذي ارى بالجمع فيه مشتهرا كالمسجد او لا كالبيت او قلت وكان المكان مشتهرا فان قلت وكان المكان غير مشتهر فلا كراهة الا في الاوقات التي صرح العلماء ببدعة الجمع فيها (قوله ولكنها الاهواء الخ) هذا شرط يثبت من ثمانية سببى عمر بن القارض وصادره

ونهم سببى واضع لمن اهتدى * ولكنها الاهواء عمت فأعمت

(قوله وكره ضخمة بين صبح وركعتي فجر) اي خلا فلن قال بسندها لانها تذكّر القبر (قوله آكد السن) اي التي دكرها بعد واما صلاة الجنائز على القول بسنيتها فهي آكد من الوتر كافي المقدمات والذي في البيان انه آكد منها ونحوه في الجواهر انظر ح وقر وشيخنا ان الطاهر ان آكد السن ركعتا الطواف الواجب كالجنازة على القول بسنيتها لان قول ابن الجهم وجوبهما ثم ركعتا الطواف غير الواجب لانه اختلف في وجوبهما وسنيتها على حد سواء ثم العمرة لان قول ابن الجهم وجوبها ضعيف ثم الوتر ثم العبدان ثم الكسوف ثم الاستسقاء واما المحسوف فسيأتي انه مدبوع على المعتمد (قوله للصبح) اي لصلاة الصبح اي التمام صلاته بالفعل والحاصل ان مراد المصنف ان ضروري الوتر يمتد من الفجر الى صلاة الصبح مطلقا اي بالنسبة للفقد والامام والمأموم ولا يقضى بعد صلاة الصبح اتفاقا كما في ابن عرفة وما قيل من انها تقضى بعد الصبح لطول الشمس فهو قول خارج المذهب لطاوس وما ذكره الشارح من امتداد ضررها التمام صلاة الصبح ولو للامام هو الصواب واما قول خش ان ضروريه من الفجر لصلاة الصبح اي لا شروع فيها بالنسبة للامام على احدي الروايتين ولا نفضاها بالنسبة للفقد والمأموم كالامام على الرواية الاخرى فهو سهو وصوابه لا فراغ منها مطلقا لان الامام يجوز له القطع على كتب الروايتين وانما الروايتان في السدب وعدمه بل الامام اولى

في (اثناء تفصل) لكثرة الشغل بذلك (لا اتره) فلا يكره لانه يغتفر في النفل ما لا يغتفر في الفرض (و) كره (جمع كثير) صلاة (نفل) في غير التراويح (او) جمع قليل كالربلين والثلاثة (بمكان مشتهر) خوف الرباء (والا) بان كان المكان غير مشتهر والجمع قليل (فلا) كراهة ما لم يكن في الاوقات التي صرح العلماء ببدعة الجمع فيها كليلة النصف من شعبان واول جمعة من رجب وليلة عاشوراء فانه لا يختلف في الكراهة مطلقا (و) كره (كلام) بدنيوي (بعد) صلاة (صبح لقرب الطلوع) للشمس بل الافضل الاشتغال بالذكر والاستغفار والدعاء حتى تطلع الشمس ويصلى ركعتين كما في الحديث من صلى الصبح في جماعة وجلس في مصلاه يذكّر الله حتى تطلع الشمس وصلى ركعتين كان له ثواب حجة وعمرة تامتين تامتين ثابته كره عليه الصلاة والسلام ثلاثا فلا ينبغي لعافل فوات هذا الفضل العظيم * ولكنها الاهواء

عمت فأعمت (لا) كراهة لكلام (بعد فجر) وقبل صبح (و) كره (جميعه) بكسر الضاد اي اهبطه الحاصه بان يصطحج على يمينه بان (بين صبح وركعتي فجر) اذا فعله استنانا لا استراحه فلا يدره (والوتر) بفتح الواو وكسر ها (سنة آكد) السن (ثم عيّد) فطر واجبى وهما في رتبة واحدة (ثم كسوف ثم استسقاء ووقت) اي الوتر اي المختار (بعد عشاء صحیحه و) بعد (شفق) ففعله قبل العشاء او بعدها قبل شفق كما في ليلة المطر لغو وينتهي (الفجر) اي لطلوعه (وضروريه) من طلوع الفجر (للصبح) اي لتمامها ولولم يؤم وكره تأخيرها لوقت الضرورة بلا

(ولتب قطعها) أي الصبح (له) أي لأجل الوتر إذا نذر فيه فاللام للعلّة متعلّقة بقطعها (لقد) متعلق بنذب عقد ركعة أم لا ما لم يصف خروج الوقت بنشأه فيأتي بالشفع والوتر ويعيد الفجر (لا مؤتم) فلا يندب له القطع بل يجوز (وفي) نذب قطع (الامام) وجوازه (روايتان) عن الامام وعلى القطع فهل يقطع مأموه أو يستخلف قولان (وان لم يتسع الوقت) الضروري ٢٥٣ (الار كعتين) يدرك بهما الصبح

(ركه) أي الوتر وصلى

الصبح وقضى الفجر (لا)

ان اتسع (الثلاث) اواربع

فلا يتركه بل يصليه ويصلي

الصبح ويقضى الفجر

(و) ان اتسع الوقت

(لخس) اوست (صلى

الشفع) ايضا مع الوتر

والصبح وقضى الفجر

(ولو قدم) الشفع اقل

الليل فيعيده لأجل وصله

بالوتر والمعتمده ان كان

قدمه لا يعيده بل يصلي

الفجر بدله بعقد الوتر

(و) ان اتسع الوقت (لسبع

راد الفجر) على ما قدم

(وهي) أي صلاة الفجر

(رغية) أي رتبة ادون

السنة وفوق النافلة) تقتصر

لنيه تخصها) أي تميزها

عن مطلق النافلة بخلاف

غيرها من النوافل المطلقة

فيكني فيه نية الصلاة فان

كان في اول النهار سميت

نحي وعند دخول المسجد

سميت تحية وفي رمضان

سميت تراويح وكذا

النوافل التابعة للفرائض

وسائر العبادات المطلقة

من حج وعمره وصيام

لا تقتصر لنية التعيين

بأن ينادى ضروري الوتر بالنسبة اليه الى اداء قضاء الصبح من المأموم كما يفهم من كلام المؤلف اه بن (قوله ونذب قطعها) أي الصبح له اذا نذر فيه أي وأما لو نذر فيه أي الوتر وهو في صلاة الفجر فهل يمهأ بمفعله ويعيد الفجر أو يقطع كالصبح قولان (قوله عقد ركعة أم لا) هذا قول الاكثر وقال ابن زرقون ان نذر كركل ان يعقد ركعة قطع وان نذر كركل بعد ان قد انقطع (قوله ما لم يخف خروج الوقت) أي بحيث لا يخشى ان يوقعا أو ركعة منها بعد اتمام الموعود الشمس فان شئ ذلك فلا يقطعها ويوقوت الوتر حينئذ (قوله فيأتي بالشفع) أي اذا قطع الفذ الصبح لأجل الوتر فيأتي الخ (قوله ويعيد الفجر) أي لأجل ان يتصل بالصبح وهذا هو المعتمد وقيل انه لا يعيدها بل يأتي بالشفع والوتر ثم يصلي الصبح (قوله فلا يندب له القطع بل يجوز) أي فهو مخير بين القطع وعدمه فهو ليس من مساجين الامام والقول بجواز انقطع للمأموم هو الذي رجح اليه الامام وهو الرابع وكان أولا يقول بنذب التبادي وعابه فهو من مساجين الامام وقدمشي عليه تت في نظمه المشهور لمساجين الامام وهو

اذا ذكر المأموم فرضا بفرضه * او الوتر او يصح فلا يقطع العمل

الخ (قوله وفي الامام روايتان الخ) حاصله ان الفذ يندب له القطع اتفاقا والمأموم يجوز له القطع على الرابع والامام فيه روايتان قيل يندب له القطع كالقذ وقيل يجوز فقط كالمأموم ومقتضى كلام الشيخ احمد الزرقاني ترجيح الرواية الاولى فانه عزاه لابن القاسم وابن وهب ومطرف والذي يظهر من كلامه ان المعتمد في الامام نذب التبادي وعدم القطع فان هذا هو رواية ابن القاسم فيكون في الامام ثلاث روايات نذب القطع ونذب التبادي والتخير (قوله وعلى القطع) أي على نذبه (قوله ويستخلف) أي وهو الظاهر كما في عقب (قوله وان لم يتسع الوقت الار كعتين تركه) هذا مذهب المدونة اللخمي وقال اصبح يصلي الصبح والوتر (قوله ويصلي الصبح ويقضى الفجر) وخالف فيما اذا كان الباقي سبع اربعا اصبح فقال يصلي الشفع والوتر ويدرك الصبح ركعة (قوله اوست) خالف اصبح فيما اذا كان الباقي من الوقت يسع ستا فقال يصلي الشفع والوتر والفجر ويدرك الصبح ركعة (قوله ولسبع زاد الفجر) أي فيصلي الشفع والوتر والفجر والصبح وهذا اتفاق من اصبح وغيره (قوله وهي رغبة) أي مرغوب فيها زيادة على المندوب واعلم ان القول بأنها سنة له قوة ايضا كان المناسب ذكره مع القول بأنها رغبة قاله شيخنا (قوله من النوافل المطلقة) أي وهي التي لم يقيد بمن ولا سبب (قوله فيكني فيه نية الصلاة) أي ولا يحتاج لتعيين بالنية (قوله وكذا النوافل التابعة) أي كالرواب (قوله من حج وعمره) أي فيكني نية الحج والعمرة ولا يحتاج لنية فرسخية أو فقلية وحاله من كونه ضرورة ولا يعين الفرض من النفل (قوله بخلاف الفرائض) أي من الصلوات وكذلك السنن منها (قوله فالسورست) حاصله انه اذا احرم بالفجر فاما ان يتحرى ويحتج في دخول الوقت واما ان لا يتحرى بان احرم بها وهو شاك في دخول الوقت في الحالة الثانية صلاته باطلة سواء تبين بعد الفراغ منها ان احرامه بها وقع قبل دخول الوقت او وقع بعد دخوله اولم تبين شئ واما اذا احرم بها بعد التحري والاجتهاد فان تبين بعد الفراغ منها ان الاحرام بها وقع قبل دخول الوقت فهي باطلة وان تبين ان الاحرام وقع بعد دخول الوقت اولم تبين شئ فهي صحيحة سواء حصل عنده بالتحرى جرم او طلق بدخول الوقت اذا علمت هذا: فعلم ان المباحة في كلام المصنف فيها شئ وذلك لان ظاهره انه في حالة الشك الذي هو قبل المباحة اذا تبين ان الاحرام وقع بعد دخول الوقت اولم تبين شئ فانها تجزئ به وليس كذلك فكان الاولى حذف قوله ولو الا ان تجعل الواو لاجال ولو زائدة (قوله ونذب الاقتصار على الفاتحة) في شرح الرسالة للشيخ احمد زروق ابن وهب كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها

بخلاف الفرائض والسنن والرغبة وايس عند رغبة الا الفجر (ولا يتحرى) صلاة الفجر (ان تبين عدم احرامها للفجر) أي تقدم احرامه بها على طلوع الفجر ان لم يتحرى طلوع الفجر بل (ولو يتحرى) أي اجتهاد حتى ظن الطلوع فبين انه احرم قبله فان تبين انه احرم بها بعده اولم تبين شئ اجزأت مع التحري لا مع الشك فالصوردست لا تجزئ في اربع منها (ونذب الاقتصار) فيها (علي الفاتحة

(ف) ندب (إيقاعها بمسجد ونابت) لمن دخله بعد طلوع الفجر (عن التحية) ويحصل له ثواب التحية أن خواها بناء على طلبها في هذا الوقت (وإن فعلها) أي صلاحها (بيته) ثم أتى المسجد (لميركع) فقرأوا تحية بل يجازي وقال ابن القيم (يركع التحية) (ولا يتقاضى غيره فرض) أي يصح (كما قال بعض (الاهلي) تقضى من محل ٢٥٤ النافلة (للزوال) ومن نام حتى طلعت الشمس قدم الصبح على المعتمد (وإن أقيمت

بقولها الكافرون وذل هو الله احد وهو في مسلم من حديث ابى هريرة وفي ابى داود من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وقال به الشافعي وقد جرب لوجع الاسنان فصنع وما يذكر من فوائدها بالم والم لم يصبه الم لا يمل له وهو بدعة اقرب منها اه بن لکن ذکر الامة العزالي في كتاب وسائل الحاجات وآداب المناجاة من الاحياء ان صاحب لدفع المكاره وفصول يد كل عدو ولم يجعل لهم اليه سبيلا قراءة الم شرح والم تركيف في ركعتي الفجر قال وهذا صحيح لاشن فيه (قوله ونذب ايقاعها بمسجد) اي ففعلها في البيت بسبب الاتيان للمسجد. خلاف الاول ونذب فعلها في المسجد جار على كل من القواين بأنها سنة وانها رعية اما على الاول فلا ن اظهار السنن خير من كتمانها واما على الاول بأمر رغبة فلا أنها شوب عن التحية ففعلها في المسجد محصل التحية بخلاف فعلها في البيت فانه محل بذلك وايضا هي اقوى من الروايات التي يذبح اظهارها ففعلها في المسجد ليقصد الناس بعضهم بعض في فعلها فقول محقق ان نذب ايقاعها في المسجد بناء على انها سنة واما على انها رتبة فلا يندب ايقاعها بالمسجد فيه نظرا له شيئا (قوله ونابت من التحية) اي في احوال المبتدعة وفي سقوط الطلب رد المصنف بهذا قول الماسي ركن التحية ثم ركن الفجر (قوله ان تراها) اي نوى نيا بها ع. (قوله لم ركن فجرا) اي لانه صلاة في بيته ولا تحية اي لانه لا يلبس بالتحية في ذلك الوقت لكرامته الساقطة بعد صلاة الفجر الى ان يرتفع الله من وهذا قول مالك ورجحه ابن يونس كذا في (قوله قال ابن القاسم ركن التحية) بناء على انه مختاطب بها في ذلك الوقت وانها سنة سنة من كرامته النافذة فيه قال ابن عرفة ونقل ابن بشير عن بعض المتأخرين اعادتها به اعادته ركني التجر لا اعمره (قوله ولا يضمن غير فرض) اي فاذا فاتته الاربع ركعات قبل العصر مثلا لا يضمن بعده وقوله اي يضمن الخ مال شيخنا العاوي هذا بعيد جدا واياس منقول لا سيما والامام الشافعي يجوز القضاء والمأهران قضاء غير الفرائض مكروه فقط (قوله ومن نام حتى طلعت عليه الشمس) لا مفهوم لانام بل كذلك المؤخر لا عمد استي طاعت الله مس وقوله بعدم الصبح اي على الفجر وقوله على المنة دمقابلة انه يقدم الفجر على الصبح والنولان لمالك (قوله ركعها وجوباً ودخل مع الامام) اي ولا يصليها ولو كان الامام يطيل القيام في الركعة الاولى بحيث يدرك فيها ولا يخرج من المسجد ليركعها خارجا (قوله ولا يسكت الامام المقيم) هذا هو الذي رواه ابن يونس والذي نقله اباجي انه يسكته ولم يحل غيره وعليه اقتصر سنده (قوله لمحاجهما مع اتحاد زمانهما) اي واما اذا نشا وتا زمانا لا اهل منهما ما كان اطول زمانا اتفا (قوله واجل الاظهر الاول) الذي الميج ان الراجح الثاني اي افضايه لاول القيام

الصبح (على من لم يصلها
 وهو بمسجد) اور حبتہ
 (رکھا) وجوباً ودخل
 مع الامام ثم قضاها وقت
 حل النافلة ولايسكت
 الامام المقيم ايركعها بخلاف
 الوتر فيسكته (و) ان
 اقيمت عليه الصبح حال
 كونه (خارجاً) الى المسجد
 وخارج رجسته (ركعها
 ان لم يخف فوات ركعة)
 من الصبح مع الامام والا
 دخل معه ندبا وقضاها
 وقت حل النافلة لا قبله
 (وهل الافضل) في
 النفل (كثرة السجود)
 اى الى ركعات لخبر علي بن
 بكثرة السجود فان كان
 تسجد لله سجدة الارفع الله
 بها درجة وحط بها
 عنك خطيئة (او طول
 القيام) بالقراءة لخبر
 افضل الصلاة طول
 القنوت اى القيام اى مع
 قلة الركعات (قولان)
 محلها مع اتحاد زمانيهما
 ولعل الاظهر الاول لما
 فيه من كبر الفرائض
 وماتنهل عليه من صعب
 وتحميد وتهليل وملافة
 عليه الصلاة والسلام

[illegible]

(فصل في بيان حكم صلاة الجنازة وما يتعلق بها) (الجماعة) أي قبل الصلاة جماعة من المؤمنين يوم القيامة
(بشرط) ولو فاتته (غير جمعة) تركه كذا وما عدا الغرض من الجماعة فيه سنة. يجب عليه أكيد وكسوف واسد. وما وراءه ومنه ما سكره
فيه جميع كبر في فعله أو قليل. مكانه. شهره الذي دار به الجماعة يوم فيها فرس.

العلماء والصلحاء والكثير

من اهل الخير افضل من

غيرها لشمول الدعاء

وسرعة الاجابة وكثرة

الرحمة وقبول الشفاعة

ليكن لم يدل دليل على

جعل هذه الفضائل سببا

للاعادة (وانما يحصل

فضلها) الوارد به الخبر

وهو صلاة الجماعة افضل

من صلاة احدىكم

وحده بخمس وعشرين

جزا وفي رواية صلاة

الجماعة تفضل صلاة

الفرد بسبع وعشرين

درجة (بركة) كاملة

يدركها مع الامام بأن

يمكن يديه من ركبته او

مما قاربها قبل رفع

الامام وان لم يطمئن الا

بعد رفعه فذكر ما دون

ركعة لا يحصل له فضل

الجماعة وان كان مأمورا

بالدخول مع الامام وانه

مأجور بلا نزاع ما لم يعد

لفضل الجماعة والا فلا

يؤمر بذلك فلا يوجب

(وندى لمن لم يحصله) اى

فضل الجماعة (كمصل

بصبي) واولى منفردا

ولو حكمنا كن ادرك دون

ركعة (لا) مصل مع

(امرأة) لحصول فضل

الجماعة معها بخلاف

الصبي لان صلاته نقل (ان

يعيد) صلاته ولو بوقت

غير مرة لا بعده او بالفرض (مفوضا)

امر الله تعالى في قبول ايها شاء لفرضه (مأموما)

لا اجمالا لان صلاة المعيد تشبه النقل

لشارح بهرام والصواب ما في ح ونصه اماخراج النوافل فظاهر لان الجماعة لا تطلب فيها الا في قيام رمضان على جهة الاستحباب واما السنن فغير نفاها لان الجماعة في العيدين والكسوف والاستسقاء سنة كما سيأتي قال طي وقد صرح عياض في قواعد السنية في الثلاث اه نعم ذكر ابن الحاجب في باب الكسوف قولنا باستحباب الجماعة فيها وسلمه ح هناك والله اعلم اه بن (قوله وشمل قوله بفرض الجنائز) اى فالجماعة فيها سنة كما قاله الاخميمي فان صلوا عليها وحدثنا استصحاب اعادتها جماعة (قوله وقيل بندها قها) اى وهو المشهور ولا بن رشد ان الجماعة شرط فيها كالجعة فان صلوا عليها غير امام اعيدت ما لم تدفن مراعاة للمقابل (قوله تفاضلا) او المراد لا تفاضل الجماعات في الكمية وهذا لا ينافي تفاضلا في الكيفية (قوله وانما يحصل فضلها بركعة) نحوه لابن الحاجب وهو خلاف ما نقله ابن عرفة عن ابن يونس وابن رشد كافي المواق وح من ان فضل الجماعة يدرك بجزء قبل سلام الامام نعم ذكر ابن عرفة ان حكمها لا يثبت الا بركعة دون اقل منها وحكمها هو ان لا يتدى به وان لا يعيد في جماعة وان يترتب عليه سهو الامام وان يسلم على الامام او على من على يساره وان يصح استخلافه انظر ح اه بن (قوله جزا) قيل ان الجزء انظم من الدرجة وحينئذ فجمعوا الخمسة والعشرين خرامسا ودية السبع والعشرين درجة وحينئذ فلا معارضة بين الحائذين وقيل ان الجزء والدرجة شئ واحد الا ان النبي اخبر اولا بالاول ثم بعد ذلك تفضل المولى بالزيادة فأخبر بها وقيل غير ذلك في الجمع بين الحديثين في وارحين قولنا مذكورة في شرح الموطا (قوله وانما يحصل فضلها بركعة كاملة) قيده حفيد بن رشد دلا على ما ذكره بأن فاته ما قبلها اضطرابا وعياه اقتصر ابو الحسن في شرح الرسالة فقال عقب مقتضاه اعتماده وتبعه من تبعه حتى ذكروا ان من فرط في ركعة لم يحصل له الفضل وفي النفس كمال بعض العارفين شئ ثان مقتضاه ان يعيد للفضل وها هو ح هل عن الافهسي ان ظاهر الرسالة حصول الفضل وانه ينظر هل ما قاله الحنفية من رافق للمذهب او لا والمعاني كافي حاشية شيخنا على خش قال ان كلام الحنفية مخالف لظاهر الروايات اه بن (قوله بأن يمكن يديه من ركبته الخ) قد تقدم ان هذا ليس بشرط وانه لو سلم لهما الصلوات فالاولى ان يقول بأن يحثي ظهره قبل رفع الامام راسه وان لم يطمئن الا بعد رفعه ولا بد من ادراك سجدة بها قبل سلام الامام فان زحم او نسي منهما حتى سلم الامام ثم فعلهما بعد سلامه فهل يكون كراهيا لهما مع فيحصل لهما الاول لاسه والاساني لابن القاسم كذا في بن ويعكس شيخنا في حاشيته النسبة للشيخين (قوله ما لم يعد) اى ما لم يكن معبدا الخ واللمن من وجد الامام في الشهود ودخل معه قطعه سلامه انه في الشهود الاخير من الواجب عليه اتمام فرضه الذي احرم به من ادراك جماعة اعادتهم ان شاء وكانت الصلاة مع اعادتها هو المنصوص في المسئلة في العتبية ويراها ولم يذكر وفي هذه امره لا يقطع ولا ياتئنا الى ثقل وهو حكم ظاهر لانه يسرع في فرض فلا بطله لصلاة الجماعة وهي سنة الا ترى ان من استقل قائما سائلا للجلسة الوسطى لا يرجع الى الجملوس لان قيامه فرض والجاروس سنة وانما يتخير بين القطع والانتقال الى ثقل من دخل مع الامام في صلاة معادة اذا كان صلاها وحده ثم وجب الامام جالس فدخل معه معيد الفضل الجماعة قطعه سلام الامام انه في الشهود الاخير وربما انبست المسئلة على من لا يعرف فأجرى التخفيف في غير ذلك اه بن تتل عن المبار وحاصله ان من لم يدرك ركعة ان كان غير معيدا ثم فرضه وجب باثم له الاعادة في جماعة وان كان معيدا ان شاء قطع وان شاء شفع والذي ذكره غيره ان من لم يدرك ركعة والحال انه غير معيد وجب جاعته اخرى جاز له ان يطمئنه لانه لم ينسحب عليه حكم المأمومية فلا يستخافه الا بتمام بل يجوز الاقتداء به ومقتضى ما اذا ان طلت صلاة الامام لا يسرى البطالة وفي ح يبيد احتياطاً لما لانيته الا في ذلك الامام (قوله ما بالفرض مفترضا) طاهره انه لا بد من زيادة الفرض مع التقيؤ وهو ما نقله ح عن ابن القاكهاني وابن فرحين وذكر ان ظاهرا كلام غيرهما ان زيادة التقيؤ لا تنويها فرض ولا غيره وجمع بينهما وذهب به بأن التقيؤ يتضمن زيادة الفرض اذ شاء التقيؤ في قبر اي الفرضين فن قال لا بد منه من زيادة الفرض

فرضه لا بعده او بالفرض (مفوضا) امر الله تعالى في قبول ايها شاء لفرضه (مأموما) لا اجمالا لان صلاة المعيد تشبه النقل

ومن صلى في غيرها جماعة
أعادها جماعة لا فساداً
ويعد (ولو مع واحد)
والراجح أنه لا يعيد مع
الواحد إلا إذا كان إماماً
وإنما (غير مغرب) وإما
المغرب فيحرم أعادتها
لأنها تصير مع الأخرى
شفعاً ولما يلزم من النقل
بثلاث ولا تفسير له في
الشرع (كعشاء بعد
وتر) فلا يعاد أي يمنع
لأنه إن أعاد الوتر لزم
مخالفة قوله عليه
السلام لا وتران في ليلة
وان لم يعده لزم مخالفة
أجعلوا آخر صلاتكم
من الليل وتراً وفي إفادة
هذه العلى المنع نظر
ومفهوم الطرف أعادتها
قبيل الوتر وهو كذلك
اتفاقاً (فإن أعاد) أي
شرع في إعادة المغرب
سواء كان كونه صلاتها
أولاً (ولم يعقد) ركعة
(قطع) وجوباً (والأ)
بأن عقدها برفع رأسه
من الركوع (شفع)
فدبا مع الإمام وسلم قبله
وتصير نافلة ولو فصل
بين ركعتيه بجلاس كن
دخل مع الإمام في ثانية
المغرب وإما العشاء
فيقطع مطلقاً عقده ركعة
أم لا كما لو أعاد عمداً (وان
اتم) المغرب سهواً مع
الإمام ولم يسلم معه بل
(ولو سلم) معه (أي

لم يرد أن ذلك شرط بل أشار لما تضمنته نية التفويض ومن قال لا يسوي معه فرض مراده أنه لا يحتاج لنية
الفرض مطابقة لتضمن نية التفويض لها قول عبق فان ترك نية الفرض صححت أن لم يتبين عدم الأولى
أو فسادها فيه نظر بل صرح اللخمي بأنه إذا لم ينو إلا التفويض وبطلت أحدهما لا إعادة عليه وسواء
الأولى والثانية قلها ابن هلال في نوازله ونحوه لأن عرفته عنه وهو ظاهر لما علمت أن التفويض يتضمن نية
الفرضية وما ذكره المصنف من كون المعيد ينوي التفويض قال الفاكهاني هو المشهور وقيل ينوي
الفرض وقيل ينوي النقل وقيل ينوي كمال الفرضية وتظم بعضهم هذه الأقوال الأربع بقوله

في نية العود للمفروض أقوال * فرض ونقل وتفويض وإكمال

وكلاهما مشكلة كافي التوضيح اه بن (قوله الأمن لم يحصله) أي فضل الجماعة (قوله فإنه لا يعيد في غيرها
جماعة) أي ولا منفرداً وإنما يعيد بها جماعة ولا فرق بين فاضل ومفضل (قوله ومن صلى في غيرها جماعة أعاد
بها جماعة) أي وحينئذ تستثنى هذه من مفهوم قول المصنف ونذب لمن لم يحصله الخ وهذا هو المذهب خلافاً
لقول اللخمي وسند لا يعيد على ظاهر المذهب وإذا أعاد فيها من صلى في غيرها جماعة فإنه يعيده أموماً إذا صلى
في غيرها إماماً أو أموماً ولا تبطل صلاة المأموم إلا بإعادة الواجبة كالأظهر بعد الجمعة عند الشافعية أو
بالاقتداء به في نفس الإعادة قاله شيخنا (قوله لا فساداً) هذا هو الأصح وقيل لمن صلى غيرها جماعة أن يعيد فيها ولو
فداً لأن فذها أفضل من جماعة غيرها وورد بأنه لا يلزم من أفضلية شيء الإعادة لأجله إلا ترى ما سبق في تفاوت
الجماعات (قوله والراجح أنه لا يعيد مع الواحد الخ) فإن أعاد مع واحد غير راتب فليس له ولا لإمامه الإعادة على
ما مشى عليه المصنف وإما على الراجح فالظاهر أنهما الإعادة كذا ذكر عبق في صغيره (قوله غير مغرب
كعشاء بعد وتر) قال أبو اسحق إجازاً وإعادة العصر مع كراهة التنفل بعدهما وإمكان أن تكون الثانية نافلة
وكذلك الصبح لرجاء أن تكون فريضة وكره إعادة المغرب لأن النافلة لا تكون ثلاثاً مع إمكان أن تكون هي
الفريضة لأن صلاة النافلة بعد العصر والصبح أخف من أن يتنفل بثلاث ركعات وبه أعلم ما في كلام خش اه
ابن (قوله نظر) أي لا احتمال أن يكون انتهى في قوله لا وتران في ليلة على جهة الكراهة والأمر في قوله أجمعوا
الخ للندب بخالفة الأمر المذكور والدخول في النهي المذكور حينئذ لا يقتضي المنع (قوله ولم يعقد) أي
وتذكر قبل أن يعقد الخ وفوله قطع أي وخرج واضعاً يده على أنه كالرافع خوف أن الطعن في الإمام
نخر وجهه على غير هذا الوجه (قوله والأبأن عقدها) أي والأبأن لم يتذكر صلاتها أو لا منفرداً إلا بعد أن
عقدتها (قوله شفيع ندبا الخ) ما ذكره من أن الأولى الشفع هو ما في المدونة ونصها ومن صلى وحده فله أعادتها
في جماعة إلا المغرب فإن أعادها فأنجب إلى أن يشفعها إن عقد ركعة اه وفي المواق تقلاع عن عيسى إن انقطع
أولى والعجب للمواق كيف غفل عن نصها مع أن الغالب عليه الاستدلال بكلامها قاله طفي ثم إن ظاهر
المصنف أنه إذا تذكر أنه صلاها بعد أن عقد ركعة يشفع ولو كان ترك الفاتحة مع الإمام في الركعة التي ذكر
بعدها وهو كذلك لأنه أنما تركها بوجه جائز خصوصاً وقد قيل أنما تجب الفاتحة في البعض (قوله وسلم قبله)
أي ولم ينظر هنا لمشية الطعن في الإمام (قوله ولو فصل الخ) مبالغة في قوله شفيع (قوله وإما العشاء الخ) أي إذا
شرع في أعادتها بعد الوتر سهواً فيقطع مطلقاً عقده ركعة أم لا كما قال الشارح نبعاً لغيره والذي لأن عاشر
أن العشاء كالمغرب أن تذكر قبل أن يعقد ركعة قطع وإن تذكر بعد أن عقدتها شفيع وهو الظاهر من
التوضيح أيضاً وإن كان النص أنما وجد في المغرب وغاية هذا أنه تنفل بعد الوتر وهو جائز إذا اراده وحدته
نية فأحرى أن كان غيره مدخول عليه وقد نصوا على أن من شرع في العصر ثم تبين له أنه صلاه شفيع لأنه غير
مدخول عليه اه بن وذ كر شيخنا أن المعتمد ما قاله ابن عاشر (قوله كما لو أعاد عمداً) أي أوجهاً فإنه يقطع
مطلقاً عقده ركعة أم لا لم يرفض الأولى والأفلا يقطع بناء على تأثير الرفض بعد الفراغ وإما على القول بعدم
تأثيره فإنه يقطع مطلقاً ولو رفض الأولى كما قرر شيخنا (قوله وإما أن تذكر قبل السلام فيأتي بالرابعة)

متفعل ومن اتهم به مفترض ولا يصح فرض خاف نقل واذا وجبت عليه الاعادة فيعيد ولو في جماعة وقول المصنف يعيد المؤتم (افذا) ضعيف والاولى فزالكنه راعى المعنى اذ المؤتم قد يكون جماعة (وان تبين) للمعبد (عدم) الصلاة (الاولى) بان ظن انه صلاها فتبين له انه لم يكن صلاها اصلا (او) تبين له (فسادها) لفقد شرط او ركن (اجزات) الثانية المعادة ان نوى الفرض مع التقويض او نوى بالتقويض التسليم لله في جعل ايها فرضه (ولا يبطال ركوع) لداخل (اي يكره) للامام ان يطيل الركوع لاجل داخل معه في الصلاة لادراك الركعة ان لم يتخس ضرر الداخل اذ لم يطل او فساد صلاته لا اعتداده بالركعة التي لم يدرك ركوعها معه واما القذفه ان يطيل للداخل (والامام الراتب) بمسجدا وغيره من كل مكان جرت العادة بالجمع فيه ولو في بعض الصلوات (بجماعة) فيها هو راتب فيه فضلا وحكما فينوى الامامة اذ اصلى وحده ولا يعيد في اخرى ولا يصلى بعده جماعة ويعيد معه مرید الفضل اتفاقا

اي قبل سلام الامام على الاله اهل لانه ليس من مساجينه كذا قرر شيخنا (قوله ولا سجود عليه) ان قلت ان المتفعل بأر بع يلزمه السجود قبل السلام كما مر لنقص السلام من ركعتين الخ قلب ذالك فيما اذا كان داخل على النفل بأر بع وما هنا ليس كذلك (قوله انه ان بعد) اي تذكره بعد ان اتم المغرب وسلم منها (قوله واعاد مؤتم بمعيد صلاته) صورة المسئلة انه اذا صلى منفردا ثم خالف ما امر به من الاعادة مأموما وصلى اماما فيعيد ذلك المؤتم به ابدأ فذا وظاهره كائن الحاجب ولو كان هذا الامام نوى بالثانية الفرض او التقويض وهو كذلك وقوله افذا هو قول ابن حبيب بن يونس ووجهه ان هذه قد تكون صلاة الامام فصحت تلك الصلاة للمأمومين جماعة فلا يعيدونها في جماعة ووجبت عليهم الاعادة خوف ان تكون الاولى صلاته وهذه نافذة فاحتيط للوجهين ابن ناجي ولم يحل ابن شبر غير هذا القول والذي صدر به الشاذلي انهم يعيدون جماعة ان شأوا على ظاهر المذهب والمدونة وهو الراجح لبطان صلاتهم خلف معيد وعدم حكاية ابن شبر غير ما لابن حبيب لا يعادل نسبة المقابل لظاهر المذهب والمدونة واما الامام المرتكب للنهي فلا يعيد لاحتمال ان تكون هذه فرضه ولا يحصل له فضل الجماعة على التحقيق وقول عبق ويحصل له فضل الجماعة كفى الناصر فيه نظر اذ ليس ذلك فيه قاله شيخنا فعلم مما ذكر ان مسئلة المصنف فيها خلاف وامان اقتدى بما وم سواء كان ذلك المأموم مسبقا ام لا كان معيدا صلاته ام لا فصلاة ذلك المقتدى به باطلة وحينئذ فيجب عليه اعادتها فذا اوفى جماعة اتفاقا قاله في المجموع **تنبيه** مقتضى النظر ان المسائل التي تبطل فيها صلاة الامام دون المأموم ان يعيد المأموم فيها في جماعة لانعدام الاقتصاد وفي ح عن الاقهسي ان تبين حدث الامام فصلاة المأموم صحيحة ولا يعيد فيها في جماعة وان تبين حدث المأموم في اعادة الامام خلاف هكذا فرق بين المستثنين وينظر ما وجهه (قوله والاولى الخ) اي لاجل ان تطابق الحال صاحبها في الافراد لفظا (قوله لكنه راعى المعنى) اي لان المراد بالمؤتم الجنس الصادق بمتعدد (قوله ان نوى) اي بالثانية الفرض مع التقويض او نوى التقويض فقط بان قصد التسليم لله في ايها فرضه واما لو قصد بالثانية النفل او الاكل فلا تجزئ هذه الثانية عن فرضه ثم ان قوله وان تبين عدم الاولى راجع لقوله وتنبه لمن لم يحصل ان يعيد مفوضا مأموما فكأنه قال فان اعاد وتبين عدم الاولى افسادها اجزات هذه الثانية وينبغي رجوعه ايضا لقوله واعاد مؤتم الخ اي وان تبين عدم الاولى افسادها للمعبد المؤتم به اجزات صلاة من اتهم به لان صلاته حينئذ فرض فلم يأتموا في فريضة بتقل (قوله ولا يبطال ركوع) اي واما التطويل في القراءة لاجل ادراك الداخل اوفى السجود فذكر عبق انه كذلك تكره اطالته للداخل وفيه نظر اذ لم يذكر ابن عرفة والتوضيح والبرزلي في غير الركوع الاجواز كما قال ابن واما كره اطالة الامام الركوع لاجل ان يدرك معه الداخل الركعة لانه من قبيل التثريب في العمل لغير الله كذا قال عياض ولم يجعله تشرى كاحقيقة حتى يقضى بالحكمة كالرباء لانه انما فعله ليحوز به اجزاد الداخل (قوله ضرر الداخل) اي بما يحصل به الاكراه على الدلاق على اظاهر (قوله واما فذا) هذا محترزا للامام واما اختصاص الكراهة بالامام للطلب التخفيف منه دون افذا (قوله والامام الراتب) اي وهو من نصبه من له ولاية نصبه من واقف او سلطان او نائبه في جميع الصلوات او بعضها على وجه يجوز او يكره بان قال جعلت امام مسجدي هذا فلانا لا قطع لان الواقف اذا شرط المكر وه مضى وكذا الماطان او نائبه اذا امر بتكره وتجب طاعته على احد القولين والاذن لانسان بالامامة تنص من امر الناس بالصلوة خلفه (قوله فضلا) اي فيحصل له الخمسة والعشرون جزا وقوله وسكاي من حيث انه لا يعيد في جماعة وحيث كان الامام الراتب بجماعة في الفضل فيكره له اذا لم يجدا احدا يصلى معه طلب امام آخر بل يصلى منفردا (قوله فينوى الامامة الخ) اعلم ان الامام اذا كان معه جماعة فقير للخمي يقول لا بد في حصول فضل الجماعة من بنة الامامة والخمي يقول الفضل يحصل مطلقا ولا يقف على نيته اياها واما ان لا يكن معه جماعة وكان راتبا فاتفق للخمي وغيره على انه لا يكون كالجماعة بحيث يحصل له فضلها الا اذا نوى الامامة لانه لا تتميز صلاته منفردا عن صلاته اماما بالالبسة بخلاف

ويجمع ليل المطر ومحل سكونه بجماعة ان حصل اذان واقامة وانظر الناس في وقته المعتاد (ولا تبدأ صلاة) فرضاً وتغلب من قنأ وبجاعة اي يحرم ابتدائها بالمسجد اورحبته (٢٥٨) (بعد الشروع في الاقامة) للراتب (وان اقيمت) الصلاة للراتب (وهو) اي المصلي

ما اذا صلى معه جماعة (قوله ويجمع ليل المطر) وهل يجمع بين سماع الله من جده وبنائه والحداد ولا يجمع بينهما بل يقتصر على سماع الله من جده قولان قال شيخنا والظاهر جمعة بينهما لا يجيب له (قوله) ان حصل اذان واقامة اي ولو من غيره (قوله اي يحرم ابتدائها) اي لما في ذلك من الطعن في الامام وجلت الكراهة في المدقونة وان الحاجب على التحريم قال ح واذا فعل احزانه واساءه وصرح بذلك التوضيح والقباب والبرزى والآي اه بن (قوله اورحبته) اي لا الطرق المنتصلة به فيجوز على اظهر القوانين (قوله بعد الاقامة) اي فالموضوع ان صلاة الامام ذات اقامة فهي فرض فان كانت صلاة الامام بقلام منع الشروع في الغنل فقط فاذا شرع الامام الراتب في التراويح في المسجد فذلك ان تصلي العشاء الحاضرة او الفوائت في صلبه ولو اردت ان تصلي الوتر فليلك ذلك وقيل لا وهو الظاهر وأما لو اردت زيادة التراويح والحال انه يصلي التراويح فانه يحرم كذا قرر شيخنا العدوي وقوله للراتب اي والا فيجوز كما فعل والتقييد به يدل على تخصيص النهي بالمسجد كما صرح به ابن حبيب قال ابن يوسف لان النهي من صلاة من معانما كان بالمسجد قاله بن والظاهر ان المراد بالمسجد الموضع الذي اعتد بالصلوة وله راتب كما مر في صلاة الطعن اه شيخنا عدوي (قوله وهو في صلاة) اي والحال انه مخاطب بالدخول مع الامام في المقامة بان كان لم يصل تلك المقامة اصلاً او صلها من فردا كما يشعر بذلك قوله قطع ان خشى فوات ركعة فبطل الدخول معه فان كان غير مخاطب بالدخول معه كصلاته لها جماعة قبل ذلك او كانت مما لا تعاد افضل كالمغرب فانه لا يقطع ما هو فيه لدخوله بوجه جائز وعدم توجه الخطاب بالمقامة كذا قال الشيخ سالم على سبيل الاستظهار لعدم اطلاعه على نص في المسئلة كما قال وفي شب ان الاولى التعميم في كلام المصنف ي سوا كان مخاطب بالدخول او لا اذا تعارض امر ان حق آدمي وهو الطعن في الامام وحق الله وهو لزوم الزيادة بالشروع فيها فقدم حق الا آدمي لانه مبني على المشاحة اه (قوله ان خشى باتمامها) اي ان كانت نافلة او فريضة غير المقامة او بالخر وج عن شفع ان كانت هي المقامة بدليل ما يأتي وليس المراد ان خشى باتمامها مطلتها في الشيخ سالم ومن تبعه فانه طي والحاصل ان غير المقامة يطلب بتأديتها فيها ان لم يحش فوات ركعة ولا فريضة ولو امكنه الخروج عن شفع قبل فوات ركعة والمقامة يطلب بشفعها ان لم يحش فوات ركعة والافزع وهذا قول مالك الذي درج عليه المصنف لانه فرق بين المقامة وغيرها كذا ذكر شيخنا (قوله باتمامها) اي الصلاة هوفها (قوله فوات ركعة) اي من المقامة (قوله اتم النافلة) اي ويندب ان يتمها بالساعة في المواق (قوله والا بان كانت عيما) اي والموضوع انه لا يخاف فوات ركعة من المسامة اذا شفع ما هو فيها على ما مر (قوله انصرف في الثالثة) اي اذا اقيمت الصلاة عليه وهو متلبس بالركعة الثالثة (قوله على المعتمد) بيع في ذلك عيج والشيخ احمد الزرقاني وهو صواب اذ هو ظاهر المدقونة وصرح به ابو الحسن خلافاً لبرام وتب والشيخ سالم في قوله ان العقد هو ما رفع الراس من الركوع اطرفي اه بن (قوله كلفا فريضة) اي لم يدخل مع الامام (قوله فاقبمت عليه) اي فانه يتبها من يرضه ولا يدخل مع الامام لراتب لان المغرب لا يعاد (قوله كالأولى) اي كما انه ينصرف عن شفع اذا اقيمت عليه الصلاة وهو في الركعة الاولى من الصلاة لمة اقامة ان كان قد عقد بالفراغ من سجودها واما لو اقيمت عليه الصلاة في الركعة لاربي قبل عقدها فانه يتبها (قوله وهذا) اي شفع الاولى ان عقدها في غير المحرب والصبح واما ما هي فنية بلعهم اربعة ركعة اما سائر المعرب فصحيح لقول المدقونة وان كانت المغرب قطع ودخل مع الامام عقد ركعة ام لا وان صلى اثنين اتما ثلاثا وخرج وان صلى ثلاثا سلم وخرج ولم يعدها واما الصبح فلم يستثنها ابن عرفة ولا غيره بل طاهره انها كغيرها تمنع ما لم يعقد ركعة والا انصرف عن شفع لان الوقت وقت نفل في الجملة لا نرى ذيل الورد انما عنه

(في صلاة) نافلة او فريضة بالمسجد اورحبته (قطع) صلاته ودخل مع الامام عقد ركعة ام لا (ان خشى) باتمامها (فوات ركعة) قبل الدخول معه (والا) يحش فوات ركعة معه (ام) النافلة عقد منها ركعة ام لا (او فريضة غيرها) اي غير المقامة بان كان في طهر فاقبمت عليه العصر عقد ركعة ام لا (والا) بان كانت عيما كان اقيمت العصر وهو فيها (انصرف في) الركعة (الثالثة) التي لم يعقدها (عن شفع) بان يرجع ويجلس ويسلم ثم يدخل مع الامام فان عقدتها بالفراغ من سجودها على المعتمد كلها فريضة ركعة ولا يجعلها نافلة كما اذا اتم ركعتين من المغرب فاقبمت عليه وكذا اذا اتم الصبح فيما يظهر الا انه في المغرب يخرج وفي الصبح يدخل معه وشبهه في الانصراف من شفع قوله (٥) الركعة (الاولى) من الصلاة التي اقيمت عليه وهو بها (ان) عقدتها بالفراغ من سجودها ايضا وهذا في غير المغرب والصبح واما

هما فنية بلعهما ولو عقد ركعة لئلا يصير مستفلاً بوقت هي (والقطع) حيث قيل به (بسلام او) مطلق في (مناف) من كلامه او رفض (والا) بان لم يأت بسلام ولا مناف ودخل مع الامام (اعاد) كلامه من الصلوات لانه احرم بصلاته وهو في صلاة ولكنه انما يعيد الاولى حيث كانه فريضة (وان)

أقيمت صلاة راتب (بمسجد) أو ما هو بمنزلة (على محصل الفضل) في تلك الصلاة بأن ٢٥٩ سبق لها إيقاعها بجماعة (وهو به) أي

بالمسجد أو رجبته (خرج) منه أو من رجبته وجوبا للأيضين في الإمام (ولم يصلها) معه لا متاع أعادتها جماعة (ولا) يصلي فرضا (غيرها ولا) يكن حصل الفضل بأن صلاها وحده أو بصبي وهي مما تعاد لفضل الجماعة (لزمته) مع الإمام خوف الطعن عليه بخروجه أو مكثه وينوي مقوضا مأموفاً كان مغرباً أو عشاء بعد وتر خرج (كن لم يصلها) وقد أقيمت عليه فيلزمه الدخول معه (و) ان أقيمت بالمسجد وقد أحرم بها (وبينه) يعني خارج المسجد ورجبته فإنه (يتمها) وجوبا كانت المقامة أو غيرها عقد منها ركعة أم لا خشى فوات ركعة من المقامة أم لا ثم سرع في بيان شروط الإمامة بذكر موانعها ولو صرح بها كأن يقول وشروطه اسلام وتحقق ذكره وعقل وعدالة الخ لكان أوضح فقال (وبطلت) الصلاة باقتداء (بمن) أي بإمام (بان) أي طهر فيها أو بعدها (كافرا) لان شرطه ان يكون مسلماً وفي عده من شروط الإمامة مسامحة أذ هو شرط في الصلاة مطلقاً ولا يبعد من شروط

في ذلك الوقت ولذا قال الشيخ أبو علي المسناوي ان استثناء الصبح مخالف لطاهر كلام الأئمة أو صريحه اه بن (قوله خرج وجوبا) أي وأضاعيدته على انفة كالراعف وقوله لا يظعن في الإمام أي ان بقي من غير خروج ومن غير صلاة معه قال شيخنا وفي هذا التعليل إشارة إلى ان وجوب الخروج مقيد بما إذا حصل الطعن بالفعل عند المكث لعدم جريان العادة به في المسجد عند الإفاة للراتب فان جرت العادة بالمكث فيه عند الإفاة كالأهر فلا يجب الخروج تأمل (قوله ولا يصلي فرضاً غيرها) أي لما فيه من الطعن على الإمام وأما الوصلى خلفه فلا جاركما يدل له قوله فيما يأتي الا فلا خلف فرض (قوله ولا يكن حصل الفضل الخ) بقي ما إذا أقيمت الصلاة على من بالمسجد والحال انه لم يصلها وعليه ما قبلها ايضاً كما لو أقيمت العصر على من بالمسجد ولم يكن صلى الظهر فقبل يلزمه الدخول مع الإمام بنية النقل وقيل يجب عليه الخروج من المسجد والأول نقل ابن رشد عن أحمد بن أبي القاسم والثاني للخمسي عن بن عبد الحَكَم وهو موافق لقول ابن القاسم فيها لا ينقل من عليه فرض ويظهر من كلام ابن عرفة ترجيح الثاني لكن في ح عن الهواري ان الأول هو المشهور والجاري على ما قاله المؤلف فبأن إذا أقيمت عليه صلاة وهو في فريضة غير هاتين فوات ركعة انظر بن وفي المسئلة قوله ان آخران قبل يدخل مع الإمام بنية العصر ويتأدى على صلاة باطله واستبعد وقيل يدخل معه بنية الظهر ويتأبعه في الأفعال بحيث يكون مقتدياً به صورة فقط وهذا أقوى الأقوال كما قرر شيخنا (قوله فيلزمه الدخول معه) أي اذا كان محصلاً لشروطها ولم يكن إماماً بمسجد آخر فكلام المصنف متيد بهذين القيدين كما قاله الشيخ ميارة (قوله كانت المقامة أو غيرها) الأولى حذف هذا التعميم والاقتصار على ما بعده لان الموضوع ان الصلاة التي أقيمت بالمسجد أحرم بها خارجه الا ان يقال ان هذا التعميم يقطع النظر عن قوله وقد أحرم بها بنية (قوله بذكره وإعها) أي لانه لما حكم بأن الصلاة بطلت بكفر الإمام مثلاً علم ان الكفر مانع للإمامة وان شرطها الاسلام وهذا المعنى صحيح سواء بني على ان عدم المانع شرط أو لا فتأمل (قوله كافراً) تبيح محمول عن الفاعل والتقدير بان كفره أو بان كونه امرأة وان كان مشتقاً فهو من القليل وليس مفقوداً به لان بان لازم لا ينص المفعول به ولا حالاً لانه اس المعنى بان في حال كفره وانما المراد بان انه كافر وما ذكره المصنف من بطلان صلاة من صلى تخف امام يظنه مسلماً فظهر انه كافر احد اقوال الثلاثة أشار لها ابن عرفة بقوله وفي إعادة مأموماً كافر ظنه مسلماً ابداً مطلقاً وصحتها في جهر فيه ثابته ان كان آمناً واسلم لم يعد الأول لسماح يحيى ورواية ابن القاسم مع قوله وقول الاخوين والثاني لابن حارث عن يحيى وعن سحنون والثالث للعتبي عن سحنون ونقله المارري عنه بدون قيد ان كان آمناً قال وتأول قوله واسلم بأنه تعالى على اسلامه وتعقبه بعضهم بأنه صلى جنباً جهلاً والحاصل ان من صلى خلف امام يظنه مسلماً فظهر انه كافر فقبل بعيد مطلقاً ولو كان زنديقاً وطالت مدة صلاته اماماً بالناس وقيل لا يبعد مأموماً مباح فيه وبعد ما اسرفه وقيل ان كان آمناً واستمر على اسلامه بحيث طالت مدة صلاته اماماً بالناس فالصلاة التي صليت خلفه صحيحة ولا إعادة للمشقة ورد هذا القول بأنه قد صلى جنباً جاهلاً وهذا الخلاف بالسبب لإعادة الصلاة خلفه وعدم أعادتها وان كان يحكم باسلامه بحصول الصلاة منه اذا تحقق منه النطق فيها بالشهادتين على المعتمد كإتاي لا يقال حيث حكم باسلامه بصحة صلاته لانا نتول اسلامه امر حكمي ولا يؤمن من صدور مكفر في خلال الصلاة (قوله لان شرطه) أي الإمام (قوله ولا يحكم باسلامه الخ) اعلم ان الكافر اذا صلى فقبل انه يكون مسلماً بصلاته فاداً لم يتأدى على اسلامه فانه يقتل لجريان حكم الرد عليه وقيل لا يكون مسلماً بصلاته ولكن بشكل وبطلان سجده سواء كان آمناً على نفسه ام لا وقيل سكل وبطلان سجته ان كان آمناً لا عذر له الأول لابن رشد عن الاخوين واشهب والثاني لابن القاسم وابن حارث والثالث للعتبي عن سحنون وظاهر ابن رشد ترجيح القول باسلامه بالصلاة فيكون مرتداً ان رجوع عن الاسلام وذلك لانه قال بعد قول العتبية سئل مالك عن الأعجمي يتألم له صل فيصلي ثم يموت هل يصلي عليه قال نعم ما نصه هو كمال لان من صلى فقد اسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاتنا واستقبل

الشيء الا ما كان خاصاً به ولا يحكم باسلامه الا اذا علم منه النطق بالشهادتين (أو) بان (امراً) ولولم يثب

في فرض او نفل (او) بان (خشي مشكلا) ولولم انه كذلك لان شرطه تحقق الذ كورة وصلاهما صحيحة ولو نوى كل الامامة (او) بان (مجنونا) م طبقا و يفيق احبانا وام حال جنونه ٢٦٠ واما لو ام حال فاقتة فصحيحة على التحقيق وليس في ابن عرفة ما يخالفه كما هو لان شرطه

العقل وفي عده شرطاهنا
مساححة لما مر (او) بان
(فاسقا بجارحة) كران
وشارب خمر وعاق لوالديه
ونحو ذلك لان شرطه
العدالة والمعتد انه
لا تشترط عدالته فتصح
امامة الفاسق بالجارحة
ما لم يتعاق فسقه بالصلاة
كان يقصد بتقديمه الكبر
او يخلص بركن او شرط
او سنة على احد القوانين
في بطلان صلاة تاركها
عمدا على ان عدم الاخلال
بما ذكر شرط في صحة
الصلاة مطلقا (او) بان
(مأموما) بان يظهر انه
م سبوق ادركه ركعة كاملة
وقام يقضى او اقتدى بمن
يظن انه الامام فاذا هو
مأموم وليس منه م
ادرك دون ركعة فتصح
امامته وينوى الامامة
بعد ان كان نوى المأمومية
لان شرطه ان لا يكون
مأموما (او) بان (محدثا
ان تعمد) الحديث فيها
او قبلها وصلى عالم بحديثه
او تركه في اثنائها وعمل
عملا منها لان نسيه ولم
يتذكر حتى فرغ منها
اوسبقه او تركه في الاناء
فخرج ولم يعمل بهم عملا
فهى صحيحة لهم ولو جمعة و يحصل لهم فضل الجماعة ان استخلفوا وهو واجب في الجمعة فقط

قبلتنا ذلك المسلم الذي له ذمة الله ومن ابي فهو كافر وعليه الجزية اه ولما ذكر ابن ناجي هذا الخلاف قال
وهذا الخلاف عندي ضعيف لنقل اسحق بن راهويه الاجماع على ان من رايانه يصلى فان ذلك دليل على
ايمانه اه بن وقوله فان ذلك دليل على ايمانه اي اذا تحقق منه النطق بالشهادتين وظاهره ولو لم يكرر الصلاة
(قوله في فرض او نفل) اي ولو لم يكرر رجل يؤتم به (قوله مشكلا) اي ولو اتضحت ذكورة بعد ذلك فيها
او بعدها ان اعتقد المأموم وفي حال الدخول معه اشكاله واما لو اعتقد ذكورة ريته والناس يقولون باشكاله
فاتضحت ذكورة بعد ذلك كما اعتقد فالصلاة صحيحة واما غير المشكل فله حكم ما اوضح به (قوله كدلال) اي
في فرض او نفل (قوله لان شرطه) اي شرط الامام (قوله بتحقيق الذ كورة) من هذا قبل بعدم صحة امامة
الملك وما وقع للنبي صلى الله عليه وسلم من صلاة جبريل به بصيغة الاسراء فهو خصوصية او انها صورة امامة
للتعليم وقيل بصحتها واعتمده بعضهم وعليه فالمراد بتحقيق الذ كورة ان لا يكون محقق الاثونة والخنونة
او يقال ان وصف الذ كورة شرط في الامام اذا كان آدميا لا يقال ان صلاتهم نقل لانا نقول الحق انهم
مكلفون على انه قد قيل بجواز الفرض خلف النقل وكما يصح الاقتداء بالملك على المعتد يصح الاقتداء بالجنى
لان لهم احكامنا مل (قوله وصلاتها) اي المرأة التي اتمت غيرها والخنثى الذي ام غيره (قوله ولو نوى كل
الامامة) انما حكم بالصحة اذا نوى كل الامامة مع انه متلاعب مراعاة لمن قال بصحة امامة كل منهما مثله
كذا قرر شيخنا العدوي (قوله او بان مجنونا مطبقا) اي لان المجنون لا ينصح منه نية وجيند فيعيد من اثم
به ابدا (قوله فصحيحة) اي كما رواه الشيخ ابن ابي ريد عن ابن عبد الحكم (قوله وليس في ابن عرفة ما يخالفه)
بل كلامه موافق لذلك ونصه سمع ابن القاسم لا يؤتم المعتوه سحنون ويعيند مأموما الشيخ روى ابن عبد
الحكم لا بأس بامامة المجنون حال افاقته اه والمراد بالمعتوه الذاهب العقل كما قاله ابن رشد وبه يتبين ان السماع
موافق لرواية ابن عبد الحكم وبه قرره الشيخ سالم خلافا لعج ومن تبعه في زعمه ان المعتوه عام يشمل المجنون
حال افاقته فيكون خلافا مع رواية ابن عبد الحكم وهو غير صحيح لما علمت من كلام ابن رشد اطر طفي
(قوله لان شرطه العقل) علة لقول المصنف او بان مجنونا (قوله او بان فاسقا بجارحة) اي بسبب ارتكابه
كبيرة غير كفره لما ورد ان اتمتكم شغواؤكم والقاسق غير صالح للشفاعة فلا تصح امامته ولو استغنى بهذا
الشرط عن قوله بمن بان كافرا لا غنا (قوله او يخل بركن او شرط) اي بان كان يتساهل بالصلاة ويترك
الرفع من الركوع مثلا او يصلى بدون وضوء والمراد ان شأنه الاخلال بما ذكر في غير هذه الصلاة والافهذه
الصلاة باطلة قطعان المحافظة على الاركان والشروط امر لا بد منه في كل صلاة لانه شرط في الامامة فقط
واعلم ان من كان شأنه الاخلال بما ذكر اذا اقتدى به شخص وتحقق او ظن انه ذو ماع من صحتها بطلت
الصلاة خلفه انما قال ان شئ في ذلك فتقتضى كلام ابن عرفة صحتها وقضى ما للقباب بطلانها (قوله لى ان
عدم الاخلال بما ذكر الخ) على هنا للاستدلال بمعنى اكن وقوله مطلقا اي سواء كان المصلى اماما او غيره
وجيند فلا يحسن عدم الاخلال بما ذكره من شروط الامام لانه لا بعد من شروط الشئ الاما كان
خاصا به (قوله لان شرطه ان لا يكون مأموما) علة لقول المصنف او بان مأموما وضمير شرطه راجع للامام
(قوله لان نسيه) اي لان احدث قبلها ونسيه (قوله ولم يعمل بهم عملا) اي بعد تركه (قوله ان
استخلفوا) اشتراط الاستخلاف في حصول فضل الجماعة محل اذ لم يدركوا ركعة مع الاول قبل
حديثه والا حصل لهم فضل الجماعة وان لم يستخلفوا (قوله او علم مؤتمه بحديثه فيها) اي بحصول حديثه فيها
او قبلها طاهره انها تبطل ولو اعلمه امامه بذلك فور او هو ما قاله عقب وفيه نظر فقد نقل ح اول الاستخلاف
عن ابن رشد ان حكم من علم بحديث امامه حكم من راي النجاسة في ثوب امامه فان اعلمه بذلك فور فلا يضر
وامان عمل معه عملا بعد ذلك ولو الاسلام فقد بطلت عليه اه بن وقوله او علم مؤتمه بحديثه فيها او قبلها

(و) ظلت باقدا (باجز عن ركن) قولي اوفعلي (او) عاجز عن (علم) على الاصح الصلاة ٢٢١ الابه من كيفية غسل وضوء وصلاة

لان شرطه القدرة على الاركان والعلم بما تصح به الصلاة والمراد بالعلم الذي هو شرط في صحتها ان يعلم كيفية ما ذكر ولولم يميز الفرض من غيره بشرط ان يعلم ان فيها فرائض وسنن او يعتقد ان الصلاة مثلاً فرض على سبيل الاجال واما اذا اعتقد ان جميع اجزاها سنن او ان الفرض سنة وكذا اعتقاد ان كل جزء منها فرض على قول فلا تصح له ولا لهم والظاهر في هذا الاخير الصحة (الا) ان يساوي المأموم امامه في العجز (كالتقاعد) يقتدى (بمثله) لعجز (بخائر) فالاستثناء من قوله عن ركن ولو قدمه على قوله او علم لكان احسن لانصالة بالمستثنى منه وهو استثناء متصل لان قوله وباجز عن ركن شامل لعاجز مماثل ومخالف لمن اقتدى به في العجز ولمن ام قادرا اخرج من ذلك المماثل وفهم منه ان من اقتدى بشيخ مقسوس النهر لانصاح صلاته وهو ظاهر والمشهور ان المومني

اي واما لو علم به بعد هافلا بطلان واعلم ان صلاة المأموم باطلة في هاتين الصورتين مطلقاً تبين حديث الامام اوتبين عدمه اولم يتبين شيء والمراد بالعلم الاعتقاد الجازم فهذه ست صور ومثل ذلك شكك قبل الدخول فيها فتبطل سواء تبين حديث الامام اوتبين عدمه اولم يتبين شيء واما لو شك فيها في حديثه فانه يتماهى وتبطل ان تبين حديثه اولم يتبين شيء لان تبين عدمه فهذه ستة ايضا تبطل صلاة المأموم في احدى عشرة وتصح في واحدة (قوله وباجز عن ركن قولي) كافتاحه وقوله اوفعلي اي كالركوع والسجود والقيام والفرض ان ذلك المقتدى قادر على ذلك الركن الذي لا يقدر عليه امامه وشمل قوله وباجز عن ركن العاجز عن القيام لكن بقوله باعانة غيره كما نقله شيخنا عن بعض شيوخه (قوله ولولم يميز الفرض من غيره) اي وذلك بان اخذ كلاماً من الوضوء والغسل والصلاة عن عالم ولكن لا يعرف الفرض من غيره (قوله او يعتقد ان الصلاة مثلاً فرض) اي استقدر ضربة جميعها والموضوع سلامتها من الخلل (قوله او ان الفرض سنة) قال عبق وانظروا اعتقد ان السنة فرض او فضيلة وقد يقال قد ذكر والبطلان فيما اذا اعتقد ان الصلاة كلها فرائض فوزان هذا ان يقال هنا بالبطلان ولكن الحق انها صحيحة ان سلمت من الخلل كما يأتي (قوله وكذا اعتقاد ان كل جزء منها فرض) البطلان في هذه الصورة ذكره العوفي قائلاً من غير خلاف ونقله في فرائض الوضوء لكن قال شيخنا العدوي وكلام العوفي مفروض فيما اذا حصل خلل والافلا بطلان والحاصل انه اذا اخذ صفحتها عن عالم ولم يميز الفرض من غيره فان صلاته صحيحة اذا سلمت من الخلل سواء علم ان فيها فرائض وسنن او اعتقد فرضية جميعها على الاجال او اعتقد ان جميع اجزائها سنن او اعتقد ان الفرض سنة او العكس او انها فضيلة او اعتقد ان كل جزء منها فرض وان لم تسلم صلاته من الخلل فهي باطلة في الجميع هذا هو المعتمد كما قرره شيخنا ويدل له قوله عليه الصلاة والسلام صلوا كما رايتموني افعلي فلم يأمرهم الا بفعل ما راوا واهل العلم نوابه عليه الصلاة والسلام فهم مثله في الاقتداء بكل فكانه قال صلوا كما رايتموني افعلي اورايتم نوابي يصلون اذا علمت هذا تعلم ان قول الشارح بشرط ان يعلم الخ خلاف المعتمد (قوله وباجز مماثل) اي في العجز لمن اقتدى به (قوله ومخالف الخ) اي وشامل لعاجز مخالف لمن اقتدى به في العجز كما لو اقتدى شخص قادر على القيام وعاجز عن الركوع بامام عاجز عن القيام وقادر على الركوع (قوله ولمن ام قادرا) اي على الركن الذي يجز عنه الامام (قوله لانصاح صلاته) وهو ما اتفق به العبدوسي وهو المعتمد كما قال شيخنا العدوي وافق ابن عرفة والقوري بصحة امامته وخرج المازري تلك الفتوى على امامة صاحب السلس للصحيح والمشهور لكرهه مع الصحة (قوله والمشهور ان المومني لا يصح اقتداؤه بعمومي) اي في غير قتال المسابقة كمر بص مضطجع صلى بمثله واما فيه فيجوز وانما منع في غيره لان الائمة لا ينضبط فقد يكون ائمة الماء وم اخف من ائمة الامام وهذا ينصق المأموم الامام في الائمة وهذا المشهور سماع موسى بن معاوية عن ابن القاسم ومثله لابن رشد والمازري (قوله ان وجد قارئ) في التوضيح وشارح ابن عبد الله الامام ان الخلاف في الاخرس والاي مقيد بعدم وجود القارئ انهما اذا امكهما ان يصليا خلف القارئ فلا لاز القراءة لما كان الامام يحمله كان تركهما الصلاة خلفه تركاً للقراءة اختياراً وفيه نظر فقد قال سند طاهر المذهب بطلان صلاة الای اذا امكنه الائتمام بالقارئ فلم يفعل وقال اشهب لا يجب الائتمام كالمريض الجالس لا يجب عليه ان يأتم بالقائم اه بن فعل منه ان الخلاف انما هو فيما اذا وجد قارئ واما اذا لم يوجد فالصحة اتفاقاً فلو اقتدى الای بمثله عند عدم القارئ فطر قارئ بعد الاقتداء لم تطع له ان كان الوقت ضيقاً والاقطع (قوله وتبطل عليهما معا) اي على ما قاله سند من ان ظاهر المذهب بطلان صلاة الای اذا امكنه الائتمام بالقارئ فلم يفعل وعلى كلام اشهب القائل لا يجب على الای الائتمام بالقارئ اذا امكنه كالمريض الجالس لا يجب عليه ان يأتم بالقائم صلاة كل منهما صحيحة (قوله او قارئ بكفاءة ابن مسعود) اي او باقتداء بقارئ بكفاءة ابن مسعود (قوله مخالف لرسم المصحف) اي كقراءة فامضوا الى ذكر الله بدل فاسعوا الى ذكر الله وكقراءة فیری

لا يصح اقتداؤه بعمومي (او) بافسداء من ابي (بمى ن وجد) بمثل الدخول في الصلاة (قارئ) وتبطل عامهما معا (او قارئ بكفاءة ابن مسعود) رضي الله عنه من كل شاذ مخالف لرسم المصحف العناني لاشاذ

والله مما قالوا وكان عند الله وجبها (قوله) وافق له اي كقراءة افلا ينظر ون الى الابل كيف خلقت انهم التاء في الجميع (قوله) وان حرمت القراءة علم منه ان القراءة بالشاذ حرام مطلقا ولا تبطل الصلاة بالشاذ الا اذا خالف الرسم (قوله) او بعبد في جمعة) اراد بالعبء الذي ان شائبة كبعض ولوام في الجمعة يوم حرمة (قوله) اوصي الخ) اسلم ان الصبي اذا صلى فانه لا ينوي فريضا ولا نفلا وله ان ينوي النفل فان نوى الفرض فهل تبطل صلاته لانه متلا - ب ان لا يفرض عليه ولا تبطل في ذلك روايتان والطاهر منهما الثاني كما قرر شيخنا - د في صلاته نفسه وامان اقتدى به واحد فصلاة ذلك المقتدى به باطله على الاطلاق اذا ام في فرض ان ام في النفل صحت الصلاة وان لم تجزأ ابتداء على المشهور وقيل بجواز امامته في النافلة وكل هذا اذا كان المومثم به بالعا واما امامته لمشله بخاترة ولو في الفرض (قوله) او في الفاتحة فقط) اي غير المعنى ام لا (قوله) وان - د المعنى) اي في الفاتحة او في غيرها (قوله) مع وجود غيره) اي مع وجود قارئ غير ذلك الا ان (قوله) اركره) - ططف على امتنع وكذا قوله واجبر اي وان امتنع ابتداء وان اجبر ابتداء والحاصل ان من قال بالصحة مطلقا بعضهم قال بالمنع ابتداء وقال بعضهم بالكراهة ابتداء وقال بعضهم بالجواز (قوله) فالاقوال ستة) - د في مطلبه عن التقيد الا القول الذي اختاره للخمى وهو المنع ابتداء مع الصحة قد قدده وجوده اى لا فالح فانه جعل محل الخلاف مقيدا بعدم وجود القارئ مع ان من جملة الخلاف قول الخمى المقيد بوجود القارئ وكذا تقيد محل الخلاف في المسئلة الثانية بعدم امكان التعلم لضيق الوقت او عدم وجود معلم اصله في ح ردبانه لاسلف له فيه الكلام ابن حبيب وهو محتمل لذلك ولغيره كافي التوضيح فلا حجة فيه وحاصل المسئلة ان الاذن ان كان عامدا بطلت صلاته وصلاة من خافه باتفاق وان كان ساهيا صحت باتفاق وان كان عاجزا طبعيا لا يقبل التعليم فكذلك لانه الكن وان كان جاهلا يقبل التعليم فهو محل الخلاف سواء امكنه التعلم ام لا وسواء امكنه الاقتداء بمن لا يلحن ام لا وان ارجح الاقوال فيه صحة صلاة من خافه واخرى صلاته هو لا فالح للخمى وابن رشد عليها واما حكم الاندنام على الاقتداء باللاحن فبالعدم حرام وبالا لکن جائز وبالجائز مكره ان لم يجد من يقتدى به والا فالحرام كما يدل عليه النقل ولا فرق بين اللحن الجلي والحفي في جميع ما تقدم قاله ابو على المسناوى اه بن (قوله) وبغير ميم بين ضاد وطاء الخ) ابن عاسر كان المصنف صرح بهذه المسئلة لاجل التنصيص على عينا وان كانت داخلة في الاذن على كل حال فقد كان الاسبان يقول كغير ميم بين ضاد وطاء او ومنه غير ميم ونحو ذلك اه وهو كما قال فان ذلك هو طاهر كلام الائمة كابن رشد وابن شاس وابن الحالب فافهم لماذا كروا الخلاف في اللحن قالوا ومنه من لا يعبر بين ضاد وطاء فهذه المسئلة من افراد ما قبلها وبه تعلم ان جل الشارح تبع المبعق وغيره الخلاف هنا على غير ما ذكر قبله مع انه عينه غير صواب بل قرر بالبطان مطلقا وفي الفاتحة اذ هما القولان المشهوران فاده بن (قوله) خلافا لما وقع في بعض الشراح) اي من تقيد محل الخلاف في المسئلة الاولى بما اذا وجد قارئ وتفيد محل الخلاف في المسئلة الثانية بعدم مكان التعلم لضيق الوقت او عدم وجود معلم (قوله) واعاد بوقت في كروري) هدايان للحكم بعد الوقوع واما لاقتداء به فقبيل ممنوع وفيل مكر وهوالاول هو المعتمد (قوله) مختلف في تكفيره الخ) خرج المقطوع بكفره كن يزعم ان الله لا يعلم الاشياء مفصلة بل بجملة فقط فالاعتداء به باطل وبعد المقتدى به ابتداء وخرج المقطوع بعدم كفره كذا بدعة خفيفة كفضل على على ابي بكر وعمر وعثمان فهذه الاعادة على من اقتدى به (قوله) نعموا عليه) اي عابوا عليه (قوله) في التحكيم) اي سب تحكيمه لابي موسى الاشعري وقالوا ان هذا ذنب مكره وكل ذنب مكفر لفاعله فانت كافر فأتوا كفرة وامعا وبه تجز وجهه على على ثم كفر واعليا بتحكيمه لابي موسى الاشعري وخرجوا عن طاعته فقاتلهم على قتلا عظميا (قوله) وكرهه اقطع) اي وان حسن حاله كان القطع سب جنائيه ولا يعين او شامالا كان القطع باليد او بالرجل والاشال س اليد (قوله) حيث لا يضعان العضو) اي المقطوع والاشل بالارض فان وضعه عليه فلا كراهة

متنفل (وبغيره) اي بغير الفرض (باللغيره) تصح امامته (وان لم تجز) فصح المثناة القوقية (وهل) تبطل باقتداء (بلاحن مطلقا) بفاتحة او غيرها غير المعنى اول او في الفاتحة فقط وان غير المعنى كضم تاء انعمت او تصح مطلقا وهو المعتمد وان امتنع ابتداء مع وجود غيره عند اللخمى وهو الاظهر اركره عند ابن رشد واجيز عند غيرهما فالاقوال ستة (و) هل تبطل صلاة مقتد (غير ميم بين ضاد وطاء) اوصاد وسين اذال وزاي مطلقا وتصح صلاة المقتدى به واما صلاته هو فصحيحة على كل حال ما لم يفعل ذلك اختيارا وهو المعتمد (خلاف) وظاهر النقل في هذا وما قبله عدم التقيد بقيد خلافا لما وقع في بعض الشراح نعم - د في غير المعتمد كما يفهم من قول المصنف غير ميم (واعاد بوقت) اختياري (في) اقتداء بامام بدعي مختلف في تكفيره والاصح عدم الكفر (كروري) وقدري والحرورية قوم خرجوا

والمعتد عدم الكراهة مطلقا (واعرابي لغيره) من الحضرة بنو لو بسفر (وان) كان الاعرابي (اقرا) من مأموه اى اكثر قرأنا واحكم قراءة (و) كره (ذوسلس وقر ووح) سائلة (الصحيح) وكذا سائر المعقولات فن ٢٦٣ تبس شئ منها كرهه ان يؤم غيره ممن

هو سائل (و) كره (امامة من يكره) اى كرهه اقل القوم غير ذوى الفضل منهم ولما اذا كرهه كل القوم او جلهم او ذوى الفضل منهم وان قوا في حرم هذا هو التحقيق * ولما ذكر من تكره امامته مطلقا ذكر من تكره امامته

ان كان راتبافعال (و) كره (ترتب خصي ومأبون) في القرائن والسنة بخصر لافي تراويح او سفير او غير راتب والمراد بالمأبون من يتكسر في كلامه كالنساء ومن يشنهي ان يفعل به

الفاحشة ولم يفعل به ومن كان يفعل به وناب ودارت الاسن تسكلم فيه فلا ينال ماودمه المصنف من ان القاسق بجارحة لا يصح امامته وان كان ضعيفا (و) ترتب (اعلف) وهو من لم يحتن والراجح كراهه امامته

مطلعا (و) رتب (وله) ربا ومجهول حال) اى لا يعلم هل هو عدل او فاسق ومثله مجهول اب والتفعل ان كراهه المجهول ادالم يكن رابا

ماني بعنهما ومثل الفرض

والحاصل ان المصنف قد شئ على قول ابن وهب بكراهه امامه الا قطع والاشل ولولم يثلمها ومحل الكراهه عنده اذا كانا يضعان العضو المقطوع بالارض والافلا كراهه (قوله والمعتد عدم الكراهه) اى في الاقطع والاشل وقوله مطلقا اى لمثلها ولا غير مثلها كما في الجواهر ونصه المازري والباجي جمهورا صحابنا على رواية ابن نافع عن مالك انه لا بأس بامامة الاقطع والاشل لمثلها ولا غير مثلها ولو في الجملة والاعباد وسواء كانا يضعان العضو على الارض ام لا (قوله واعرابي) ابو الحسن عن عياض الاعرابي فيهم الهمة هو البدوي كان عربيا او عجميا اى ساكن البادية سواء كان يتكلم بالعربية او بالعجمية وحاصله انه يكره امامة البدوي اى ساكن البادية لا حضري سواء كانا في الحاضرة او في البادية بأن كان الحضري مسافرا ولو كان الاعرابي اكثر قرأنا واحكم قراءة ولو كانا ينزل ذلك البدوي ومحل تعديهم رب المنزل ان لم يتصف بمباح نقص او كره كما يأتي وعللة الكراهه ما عنده من الجفاء والعاطة والامام شافع والشافع ذواين ورجسة (قوله وكره ذوسلس) اى امامة ذى سلس وامامة ذى قر ووح سائلة لصحيح وقوله وكذا سائر المعقولات اى يكره امامه صاحبها المتبلس بها لغيره (قوله كرهه ان يؤم غيره ممن هو سائل) هذا هو المشهور وان كان مبينا على ضعيف وهو ان الاحداث اذا عني عنها في حق صاحبها لا يعنى عنها في حق غيره ولا يقال مقتضى هذا المع لا نه لما كان بين صلاة الامام والمأموم ارتباط صححت مع الكراهه والمشهور انه اذا عني عنها في حق صاحبها عني عنها في حق غيره وسليه فلا كراهه في امامة صاحبها بغيره وامام صلاة غيره بثوبه فاقصر في الذخيرة على عدم الجوارق الا انما عني عن الجاسة للمعذور خاصة فلا يجوز ابعيره ان يصلي به وذ كر ابر زلى في شرح ابن الحاجب في ذلك قولين ثم تفيد المصنف الكراهه بالصحيح تبع فيه ابن الحاجب مع انه في التوضيح تعذبه بأن طاهر عياض وغيره ان الخلاف لا يختص بامامة الصحيح ثم قال وبالجملة ففقد المصنف بالصحيح فيه نظر وقد خالفه ابن شير وابن شاس في التقييد واطلقا واما ابن عبد السلام وابن عرفة فقد اقر اكلام ابن الحاجب اه طفي (قوله اى كرهه اقل القوم) اى لتأبسه بالامور المر رية الموجهة للرهد فيه والكراهه له اولئسادله في ترك السن كالوتر والعيد بن وزله النوافل كما قرر شيخنا (قوله في حرم) اى لما ورد من اعنه وهو قوله عليه الصلاة والسلام لعن الله من اقم قوما وهم له كاهون ولقول عمر لان تضرب عنق احب الي من ذلك (قوله مطلقا) اى سواء كان اماما راتبام لا (قوله او ممن يشهي ان يفعل به الفاحشة) اى لعلة في دبره (قوله فلا ينال ماودمه) اى لان المنفاة انما تحصل اذا فسر المأبون بمن يفعل به الفاحشة ولم يتب (قوله وترتب ولدربا) اى وامامامته من غير ترتب فلا كراهه فيها وكذا يقال في مجهول الحال الى ما قاله المصنف (قوله والنهل) كراهه المجهول) ظاهره سواء كان مجهول الدين او النسب وفيه نظر بل مجهول الاب كوله الزنا انما تكره امامته ان كان راتب كما هو صريح المدققة اه بن والمراد بمجهول الاب اللقيط لا الطاري لان الناس مؤمنون على اسماهم (قوله وعبد) اى وترتب عبد في فرض واما ترتبه للامامه في النوافل او بعلة اماما غير راتب في الفرائض فهو جائز وهذا في غير الجمعة واما امامته فيها فلا تجوز سواء كان راتب او لا والحاصل ان امامة العبد على ثلاث مراتب جائزة ومكر وهه ومنعوه فيجوز ان يكون اماما راتب في النوافل واما اماما غير راتب في الفرائض وكره ان يكون اماما راتب في الفرائض وكذا في السن كالعبد والكسوف والاستسقاء فان ام في ذلك اجزأ ولم يؤمر بالاعادة وينع ان يكون اماما في الجمعة رابا او غير راتب وما ذكر من كراهه ترتبه في الفرض ولو كان اصلح القوم واعلمهم هو قول ابن الماسم وقال عبد الملك بجواز ترتبه في لفرائض كالتوافل وقال الاخمي ان كان اصحابهم فلا يكره (قوله راجع للامام اهل الست) اى وهى المدكورة في قول المصنف وترتب خصي ذابون واعلم ولدربا ومجهول حال وعبد (قوله وقد علمت) اى في بعضهما اى وهو مجهول الحال والاعلف (تأبيه) الاصل فيما كرهه للشخص فعله ان يكره لغيره الاقتداء به

لان كان راتبافلا يكره (وعبد) قين او فيه شائبة حربة (بفرض) راجع للمسانل الست وقد علمت السنن كره

قال كراهة متعاقبة بالمقتضى والمقتضى به وهو المترتب ممن ذكره قاله شيخنا (قوله وصلاة بين الاساطين) لان هذا المحل معد لوضع النعال وهي لا تخلو غالباً من نجاسة اولاً لانه محل الشياطين ومحلهم ينبغي التبعاد عنه فمدار تخل عليه الصلاة والسلام عن الوادى الذى ناموا فيه عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس وقال ان به شيطاناً (قوله او امام الامام) اى ولو تقدم الجميع لان مخالفة الرتبة لا تفسد الصلاة كالموقف عن يسار الامام فان صلاة المأموم لا تبطل وراى بعضهم ان وقوف المأموم امام الامام من غير ضرورة مبطل لصلاته وهو ضعيف كما ان القول بأنه اذا تقدم جميع المأمومين عليه تبطل عليه وعليهم والا فلا بطلان كذلك ضعيف قال ابو الحسن على قول المدونة وان صلى الامام بالناس فى السفينة اسفل وهم فوق اجزاهم ان كان امامهم قدامهم مانعه مذهبهم لو لم يكن قدامهم لم يحزهم وليس كذلك بل هي مجزئة ولو لم يكن قدامهم وانما المعنى اذا كان قدامهم يحزهم بلا كراهة اهـ بن (قوله راجع للمسئلتين) اى وهي مسئلة الاساطين وما بعدها فلا كراهة فيها عند الضرورة (قوله بخلاف العكس) اى وهو اقتداء من بأعلى السفينة بمن بأسفلها فلا كراهة فيه وذلك لتمكنهم من مراعاة الامام وسهولة ضبط افعاله (قوله اى يكره لمن على جبل اى قيس ان يتدبى امام المسجد الحرام) اى لبعدي قيس من المسجد الحرام فيعسر على المأموم ضبط افعال الامام واثقلاته فان قلت صحة صلاة من بأبى قيس مشككة لان من بمكة يجب عليه مسامحة عين الكعبة كمن ومن كان بأبى قيس لا يكون مسامطاً لارتناحه عنها قلت صحة صلاة من بأبى قيس مبنية على ان الواجب على من بمكة استقبال هوائها وهو من الارض للسماء او يقال ان الواجب على من كان بأبى قيس ونحوه ان يلاحظ انه مسامت للبناء وقولهم الواجب على من بمكة مسامحة العين اى ولو بالملاحظة كما ذكره ابن الافاضل (قوله بين نساء) اى بين صفوف النساء وكذا محاذاته طعن بأن تكون امرأة عن يمينه واخرى عن يساره وقوله بين رجال اى بين صفوف الرجال وكذا محاذاتها لم يشمل كلامه المرأة المحرم لمن تصلى معه من الرجال (قوله بل ارداء) اى ولو كانتا كافه مستورة بثوب لا بس له وكره لغير الامام ترك الرداء اذا كان ايس على اكتافه شئ والا فلا كراهة بل هو خلاف الاولى ومثل الفذ والمأموم فيما ذكر الائمة في غير المسجد كسفر او نزل او نحو ذلك (قوله وتقبله بمحراه) وكذا يكره للمأموم تنقله بموضع فريضته كدافى ح نقلا من المدخل اكنه خلاف قول المدونة قال مالك لا ينقل الامام فى موضعه وليقيم عنه بخلاف الفذ والمأموم فلهما ذلك اهـ بن (قوله وكذا جلوسه به على هيئته) اى لثلاثيهم العيرانه فى صلاة فريضته بمعية بنى به تنبيه المشهور ان الامام يقف فى المحراب حال صلاته الفريضة كيف اتفق وقيل انه ينف خارجة ويسجد فيه انظر (قوله اى المسجد) الاولى جعل الضمير راجعاً للامام كإى شب اى قنقله بمحراب الامام اى بموضع صلاته كان بمسجد او غيره فى حضر او سفر (قوله وكره اعادة جماعة) اى ولو فى صحن المسجد لان صحنه مثله وكرهه الجمع قبل الراتب وبعده لا ينافى حصول فضل الجماعة لمن جمع قبله او بعده بل حرمة الجمع معه لا تنافى حصول فضل الجماعة لمن جمع معه كما قال شيخنا الا ترى الصلاة جماعة فى الدار المعصوبة خلافاً لما فى عقب (قوله اى صلاة جماعة) سمي صلاة الجماعة بعد الدار واتباعاً لعادة النظر لفضل الامام السابق على فعلهم (قوله بعد الراتب) اى سواء كان الراتب صلى وحده او صلى بجماعة واعلم ان المصنف حرم بالكراهة تبعا لرسالة الجلاب وغير ابن بشير واللخمى وغيرهما باليمن وهو ظاهر قول المدونة ولا يجمع صلاة فى مسجد منين الا مسجد ايس له امام راتب ونسب ابو الحسن الجوار لجماعه من اهل العلم قال ابن باجى ومحل الخلاف اذا صلى الراتب فى وقت المعام فلو قدم عن وقته وات الجماعة فاهم يعيدون فيه جماعة اهـ بن (قوله ولو راتبى البعض) اى فى بعض المسجد وذلك كإى مسجد المؤيد بمصر ونحوه من المساجد التى ترتب فيها الواقف اربعة اعمه على المذاهب الاربعة كالمسجد الحرام كل واحد يصلى فى موضع وحاصل ما فى هذه المسئلة انه اذا امام احدى الصلاة مع صلاة الآخر فهذا النزاع فى حرمة وامام اذا كان احدى يصلى فى موضعه فادفع صلى الذى يليه ثم كذلك فاقى بعضهم بالكراهة واقى بعضهم بالجواز شتى

(صلاة بين الاساطين)
 اى الائمة (او) صلاة
 (امام) اى قدام (الامام)
 او محاذيه (بلا ضرورة)
 راجع للمسئلتين قبله
 (و) كره (اقتداء من
 بأسفل السفينة بمن
 بأعلىها) لعدم تمكّنهم
 من مراعاة الامام وقد
 تدور فيختل عليهم امر
 صلاتهم بخلاف العكس
 (كأبى قيس) اسم جبل
 من شرقية الحرم اى
 يكره لمن على جبل اى
 قيس ان يقتدى بامام
 المسجد الحرام (وصلاة
 وجبل بين نساء) واولى
 خلفهن (وبالعكس)
 صلاة امرأة بين رجال
 لا خلفهم (و) كره (امامة
 بمسجد بلا رداء) يليه
 على كفيه (و) كره
 (تنفله) اى الامام
 (بمحراه) اى المسجد
 وكذا جلوسه به على
 هيئته فى الصلاة ويخرج
 من الكراهة بتغير هيئته
 لمجرد ان اذ صلى عليه الصلاة
 والسلام صلاة اقبل على
 الناس بوجهه (و) كره
 (اعادة) اى صلاة (جماعة
 بعد) صلاة الامام (الراتب)
 للمسجد وكذا قبله ومعه
 معه ولو راتبى البعض
 وفعل ذلك فيها هو راتب فيه
 فقط

هَذَا إِذَا لَمْ يَأْذِنْ الرَّائِبُ بِالْجَمْعِ بَلْ (وَأَنْ أَذِنَ وَلَهُ) هُوَ (الْجَمْعُ أَنْ جُمِعَ غَيْرُهُ قَبْلَهُ) بِغَيْرِ إِذْنِهِ (أَنْ لَمْ يُوْخَرْ) عَنْ عَادَتِهِ (كَثِيرًا) فَإِنْ أَذِنَ لِأَحَدٍ أَنْ يَصَلِّيَ مَكَانَهُ أَوْ آخَرَ عَنْ عَادَتِهِ تَأْخِيرًا كَثِيرًا يَضُرُّ بِالْمُصَلِّينَ فَجَمَعُوا كَرَاهَةً لِلْجَمْعِ حِينَئِذٍ ٣٦٥ (و) أَنْ وَجَدُوا الرَّائِبَ قَدْ صَلَّى وَقَلْنَا

بِأَنْ مَوَاضِعَهُمْ كَمَا جَدُّهُمْ مَعْدَّةً خُصُوصًا وَقَدْ قَرَّرَهُ وَلِي الْأَمْرِ وَاقْتَبَى بَعْضُهُمْ بِالْمَنْعِ مَحْتَجًا بِأَنْ الَّذِي اخْتَلَفَ فِيهِ الْأُئِمَّةُ اعْنَى قَوْلَ الْمُصَنِّفِ وَأَعَادَةَ جَمَاعَةٍ بَعْدَ الرَّائِبِ أَعْمًا هُوَ فِي مَسْجِدِهِ أَمَامَ رَائِبٍ فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فِيهِ ثُمَّ بَعْدَ فَرَاغِهَا جَاءَهُ جَمَاعَةٌ آخَرُونَ فَأَرَادُوا أَقَامَةَ تِلْكَ الصَّلَاةِ جَمَاعَةً فَهَذَا مَوْضِعُ الْخِلَافِ وَأَمَّا حُضُورُ جَمَاعَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرٍ فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ ثُمَّ تَقَامُ الصَّلَاةُ فَيَتَقَدَّمُ الْأَمَامُ الرَّائِبَ فَيَصَلِّيُ وَأُولَئِكَ عَكُوفٌ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ يَدْعُوهُمْ لِذَلِكَ تَارِكُونَ أَقَامَةَ الصَّلَاةِ مَعَ الْأَمَامِ الرَّائِبِ مُتَشَاغِلُونَ بِالنَّوَافِلِ أَوِ الْحَدِيثِ حَتَّى انْقَضَتْ صَلَاةُ الْأَوَّلِ ثُمَّ يَقُومُ الَّذِي يَلِيهِ وَتَبْقَى الْجَمَاعَةُ الْآخَرُونَ عَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرْنَا فَلَا أُئِمَّةٌ يَجْتَمِعُونَ عَلَى أَنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا تَجُوزُ أَنْ تَرَى الْقَوْلَ بِالْكَرَاهَةِ اعْتِمَادُهُ عَبْقُ وَاقْتِصَرَّ عَلَيْهِ شَارِحُنَا كَذَلِكَ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَإِذَا تَمَّ لِحَاقُ الْبَقَاعِ بِالْمَسْجِدِ لَمْ يَحْرَمِ الْمَكْتُبُ فِي بَقْعَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ أَقَامَةَ أَمَامٍ غَيْرِهَا مِنَ الْبَقْعِ (قَوْلُهُ هَذَا إِذَا لَمْ يَأْذِنْ الرَّائِبُ) أَيْ لَغَيْرِهِ بِالْجَمْعِ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ (قَوْلُهُ أَنْ جُمِعَ غَيْرُهُ قَبْلَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ) أَيْ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الَّذِي جُمِعَ بِهِمْ مِنْ عَادَتِهِ النَّبَاةُ عِنْدَ غَيْبَتِهِ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَنْ اللَّخْمِيِّ وَمَنْ كَانَ شَأْنُهُ يَصَلِّيُ إِذَا عَابَ أَمَامَهُمْ فَصَلَّى بِهِمْ فِي وَقْتِ صَلَاةِ الْأَمَامِ الْمُعْتَادِ أَوْ بَعْدَهُ وَيُسِيرُ كَانَ لِلْأَمَامِ أَنْ يَبْعِدَ الصَّلَاةَ لِأَنَّ هَذِهِ مُسَابِقَةٌ وَتَعَدُّ مِنْهُ (قَوْلُهُ لِيَجْمَعُوا خَارِجَهُ أَوْ مَعَ رَائِبٍ آخَرَ) أَيْ لِأَجْلِ أَنْ يَصَلُّوا جَمَاعَةً فِي غَيْرِهِ أَمَّا فِي مَسْجِدٍ آخَرَ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ ثُمَّ إِنْ نَدَبَ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ خَارِجَهُ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ سَنَةً وَلَوْ فِيهِ (قَوْلُهُ أَنْ دَخَلُوهَا) اعْتَرَضَ بِأَنْ الْأَوَّلَى حَذَفَتْ لِأَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ يَفِيدُهُ وَاجِبٌ بِأَنَّهُ صَرَّحَ بِهِ دَفْعًا لِمَا يَتَوَهَّمُ أَنْ الْأَسْتِثْنَاءَ مُنْقَطِعٌ وَأَنَّهُمْ مَطَالِبُونَ بِالصَّلَاةِ فِيهَا إِذَا دَا وَأَنْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ (قَوْلُهُ وَأَمَّا أَنْ عِلْمُهَا بِصَلَاتِهِ قَبْلَ دُخُولِهِمْ فَانْهَمَ يَجْمَعُونَ خَارِجَهَا وَلَا يَدْخُلُونَهَا) هَذَا مَقِيدٌ بِمَا إِذَا امْتَكَنَهُمُ الْجَمْعُ بِغَيْرِهَا وَلَا دَخُلُوهَا وَصَلُّوا بِهَا إِذَا دَا فِي مَفْهُومِ قَوْلِهِ أَنْ دَخَلُوهَا فَتَقْصِيلُ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَدْخُلُوهَا أَنْ امْتَكَنَهُمُ الْجَمْعُ بِغَيْرِهَا لَمْ يَطْلُبُوا بِدُخُولِهَا وَأَنْ لَمْ يَمْكَنَهُمُ الْجَمْعُ بِغَيْرِهَا طَلَبُوا بِدُخُولِهَا وَالصَّلَاةُ فِيهَا إِذَا دَا (قَوْلُهُ وَقَتْلُ كِبْرَغُوثٍ بِمَسْجِدٍ) أَيْ وَلَوْ فِي صَلَاةٍ وَقَوْلُ خَشٍ مَا عَادَ الْقَسْمَةُ يَوْمَهُمْ حَرَمَةً قَتْلُهَا فِي الصَّلَاةِ وَفِيهِ تَطَرُّقُ لِقَوْلِ الْمُدَوِّنَةِ قَالَ مَالِكٌ كَرِهَ قَتْلَ الْبَرِغُوثِ وَالْقَمَلَةِ فِي الصَّلَاةِ ابْنُ رَشْدٍ وَقَتْلُ الْبَرِغُوثِ أَخَفُّ عِنْدَهُ وَمَقَارَنُهَا مَعَ الْبَرِغُوثِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَرَاهَةَ عَلَى بَابِهَا تَنْظُرُ الْمَوَاقِفُ أَهْ بَنَ فَلَمْ يَنْهَ أَنْ قَتْلُ الْقَمَلَةِ فِي الصَّلَاةِ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةً تَنْزِيهِ نَعْمَ قَتْلُ الْقَمَلِ فِي الصَّلَاةِ مَبْطُلٌ لَهَا أَنْ كَثُرَ بِأَنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ وَقَدْ سَبَقَ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ (قَوْلُهُ وَلِلْقَوْلِ) أَيْ وَمَرَاةٌ لِلْقَوْلِ الْخ (قَوْلُهُ وَقِيلَ بِحَرَمِ طَرَحِهَا حِيَةِ الْخ) أَيْ فَالْحَاصِلُ أَنَّ طَرَحَهَا حِيَةَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ قِيلَ بِجَوَازِهِ وَقِيلَ بِحَرَمَتِهِ وَأَمَّا طَرَحُهَا حِيَةَ فِي الْمَسْجِدِ قِيلَ بِكَرَاهَتِهِ وَقِيلَ بِحَرَمَتِهِ وَقَتْلُهَا فِيهِ مَكْرُوهٌ وَرَمَى قَشْرَ هَافِيهِ حَرَامٌ لِنَجَاسَتِهِ وَأَمَّا الْبَرِغُوثُ وَمَا شَبَّهَهُ مِنَ الْبَقِ وَالذَّبَابِ بِجَوَازِ طَرَحِهِ حِيَةَ فِي الْمَسْجِدِ وَخَارِجِهِ وَيَكْرَهُ قَتْلَهُ فِي الْمَسْجِدِ وَكَذَلِكَ يَكْرَهُ رَمَى قَشْرِهِ بَعْدَ قَتْلِهِ فِيهِ لِأَنَّهُ مِنَ التَّعْفِيشِ بِالطَّاهِرِ وَتَعْفِيشِ الْمَسْجِدِ بِالْيَاسِ الطَّاهِرِ مَكْرُوهٌ بِخِلَافِ تَعْفِيشِهِ بِالْيَاسِ النَّجِسِ فَانْهَ حَرَامٌ كَتَقْذِيرِهِ بِالْمَنْعِ مُطْلَقًا وَأَنْ كَانَ طَاهِرًا (قَوْلُهُ أَفْضَلُ) أَيْ لِأَنَّهُ أَشَدُّ تَحْفِظًا مِنَ النِّجَاسَاتِ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَقِيلَ أَنَّ إِمَامَةَ الْأَعْمَى الْمَسَاوِي فِي الْفَضْلِ لِلْبَصِيرِ أَفْضَلُ لِأَنَّهُ أَخْشَعُ لِبَعْدِهِ عَنِ الْأَشْغَالِ وَقِيلَ أَنَّهُمَا سَيَانِ (قَوْلُهُ وَلَوْ أَنَّ بِنَافٍ) أَيْ وَلَوْ أَنَّ ذَلِكَ الْأَمَامَ الْخَالَفَ فِي الْقُرُوعِ بِمَنَافٍ لَصَحَّتِ الصَّلَاةُ أَيْ بِمَنَافٍ عَلَى مَذْهَبِ الْمُأْمُومِ وَالْحَالُ أَنَّهُ غَيْرُ مَنَافٍ عَلَى مَذْهَبِ ذَلِكَ الْأَمَامِ (قَوْلُهُ لِأَنَّ مَا كَانَ شَرْطًا) أَيْ خَارِجًا عَنْ مَا هِيَ الصَّلَاةُ وَأَمَّا مَا كَانَ رُكْنًا أَوْ خِلَافًا فِي مَا هِيَ فَالْعَبْرَةُ فِيهِ بِمَذْهَبِ الْمُأْمُومِ مِثْلُ شَرْطِ الْأَقْدَاءِ فَلَوْ اقْتَدَى مَا لَمْ يَحْتَجْ لِابْرِي رُكْنِيَةِ السَّلَامِ وَلَا الرُّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ فَإِنْ اتَّبَعْنَا صِحَّةَ صَلَاةِ مُأْمُومِ الْمَالِكِيِّ وَإِنْ تَرَكْنَا الْأَمَامَ الْخَلْفِي الرُّفْعَ مِنَ الرُّكُوعِ أَوْ خَرَجَ مِنَ الصَّلَاةِ بِأَجْنَبِيٍّ كَانَتْ صَلَاةُ مُأْمُومِ الْمَالِكِيِّ بَاطِلَةً وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ

بِأَنْ مَوَاضِعَهُمْ كَمَا جَدُّهُمْ مَعْدَّةً خُصُوصًا وَقَدْ قَرَّرَهُ وَلِي الْأَمْرِ وَاقْتَبَى بَعْضُهُمْ بِالْمَنْعِ مَحْتَجًا بِأَنْ الَّذِي اخْتَلَفَ فِيهِ الْأُئِمَّةُ اعْنَى قَوْلَ الْمُصَنِّفِ وَأَعَادَةَ جَمَاعَةٍ بَعْدَ الرَّائِبِ أَعْمًا هُوَ فِي مَسْجِدِهِ أَمَامَ رَائِبٍ فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فِيهِ ثُمَّ بَعْدَ فَرَاغِهَا جَاءَهُ جَمَاعَةٌ آخَرُونَ فَأَرَادُوا أَقَامَةَ تِلْكَ الصَّلَاةِ جَمَاعَةً فَهَذَا مَوْضِعُ الْخِلَافِ وَأَمَّا حُضُورُ جَمَاعَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرٍ فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ ثُمَّ تَقَامُ الصَّلَاةُ فَيَتَقَدَّمُ الْأَمَامُ الرَّائِبَ فَيَصَلِّيُ وَأُولَئِكَ عَكُوفٌ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ يَدْعُوهُمْ لِذَلِكَ تَارِكُونَ أَقَامَةَ الصَّلَاةِ مَعَ الْأَمَامِ الرَّائِبِ مُتَشَاغِلُونَ بِالنَّوَافِلِ أَوِ الْحَدِيثِ حَتَّى انْقَضَتْ صَلَاةُ الْأَوَّلِ ثُمَّ يَقُومُ الَّذِي يَلِيهِ وَتَبْقَى الْجَمَاعَةُ الْآخَرُونَ عَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرْنَا فَلَا أُئِمَّةٌ يَجْتَمِعُونَ عَلَى أَنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا تَجُوزُ أَنْ تَرَى الْقَوْلَ بِالْكَرَاهَةِ اعْتِمَادُهُ عَبْقُ وَاقْتِصَرَّ عَلَيْهِ شَارِحُنَا كَذَلِكَ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَإِذَا تَمَّ لِحَاقُ الْبَقَاعِ بِالْمَسْجِدِ لَمْ يَحْرَمِ الْمَكْتُبُ فِي بَقْعَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ أَقَامَةَ أَمَامٍ غَيْرِهَا مِنَ الْبَقْعِ (قَوْلُهُ هَذَا إِذَا لَمْ يَأْذِنْ الرَّائِبُ) أَيْ لَغَيْرِهِ بِالْجَمْعِ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ (قَوْلُهُ أَنْ جُمِعَ غَيْرُهُ قَبْلَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ) أَيْ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الَّذِي جُمِعَ بِهِمْ مِنْ عَادَتِهِ النَّبَاةُ عِنْدَ غَيْبَتِهِ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَنْ اللَّخْمِيِّ وَمَنْ كَانَ شَأْنُهُ يَصَلِّيُ إِذَا عَابَ أَمَامَهُمْ فَصَلَّى بِهِمْ فِي وَقْتِ صَلَاةِ الْأَمَامِ الْمُعْتَادِ أَوْ بَعْدَهُ وَيُسِيرُ كَانَ لِلْأَمَامِ أَنْ يَبْعِدَ الصَّلَاةَ لِأَنَّ هَذِهِ مُسَابِقَةٌ وَتَعَدُّ مِنْهُ (قَوْلُهُ لِيَجْمَعُوا خَارِجَهُ أَوْ مَعَ رَائِبٍ آخَرَ) أَيْ لِأَجْلِ أَنْ يَصَلُّوا جَمَاعَةً فِي غَيْرِهِ أَمَّا فِي مَسْجِدٍ آخَرَ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ ثُمَّ إِنْ نَدَبَ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ خَارِجَهُ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ سَنَةً وَلَوْ فِيهِ (قَوْلُهُ أَنْ دَخَلُوهَا) اعْتَرَضَ بِأَنْ الْأَوَّلَى حَذَفَتْ لِأَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ يَفِيدُهُ وَاجِبٌ بِأَنَّهُ صَرَّحَ بِهِ دَفْعًا لِمَا يَتَوَهَّمُ أَنْ الْأَسْتِثْنَاءَ مُنْقَطِعٌ وَأَنَّهُمْ مَطَالِبُونَ بِالصَّلَاةِ فِيهَا إِذَا دَا وَأَنْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ (قَوْلُهُ وَأَمَّا أَنْ عِلْمُهَا بِصَلَاتِهِ قَبْلَ دُخُولِهِمْ فَانْهَمَ يَجْمَعُونَ خَارِجَهَا وَلَا يَدْخُلُونَهَا) هَذَا مَقِيدٌ بِمَا إِذَا امْتَكَنَهُمُ الْجَمْعُ بِغَيْرِهَا وَلَا دَخُلُوهَا وَصَلُّوا بِهَا إِذَا دَا فِي مَفْهُومِ قَوْلِهِ أَنْ دَخَلُوهَا فَتَقْصِيلُ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَدْخُلُوهَا أَنْ امْتَكَنَهُمُ الْجَمْعُ بِغَيْرِهَا لَمْ يَطْلُبُوا بِدُخُولِهَا وَأَنْ لَمْ يَمْكَنَهُمُ الْجَمْعُ بِغَيْرِهَا طَلَبُوا بِدُخُولِهَا وَالصَّلَاةُ فِيهَا إِذَا دَا (قَوْلُهُ وَقَتْلُ كِبْرَغُوثٍ بِمَسْجِدٍ) أَيْ وَلَوْ فِي صَلَاةٍ وَقَوْلُ خَشٍ مَا عَادَ الْقَسْمَةُ يَوْمَهُمْ حَرَمَةً قَتْلُهَا فِي الصَّلَاةِ وَفِيهِ تَطَرُّقُ لِقَوْلِ الْمُدَوِّنَةِ قَالَ مَالِكٌ كَرِهَ قَتْلَ الْبَرِغُوثِ وَالْقَمَلَةِ فِي الصَّلَاةِ ابْنُ رَشْدٍ وَقَتْلُ الْبَرِغُوثِ أَخَفُّ عِنْدَهُ وَمَقَارَنُهَا مَعَ الْبَرِغُوثِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَرَاهَةَ عَلَى بَابِهَا تَنْظُرُ الْمَوَاقِفُ أَهْ بَنَ فَلَمْ يَنْهَ أَنْ قَتْلُ الْقَمَلَةِ فِي الصَّلَاةِ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةً تَنْزِيهِ نَعْمَ قَتْلُ الْقَمَلِ فِي الصَّلَاةِ مَبْطُلٌ لَهَا أَنْ كَثُرَ بِأَنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ وَقَدْ سَبَقَ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ (قَوْلُهُ وَلِلْقَوْلِ) أَيْ وَمَرَاةٌ لِلْقَوْلِ الْخ (قَوْلُهُ وَقِيلَ بِحَرَمِ طَرَحِهَا حِيَةِ الْخ) أَيْ فَالْحَاصِلُ أَنَّ طَرَحَهَا حِيَةَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ قِيلَ بِجَوَازِهِ وَقِيلَ بِحَرَمَتِهِ وَأَمَّا طَرَحُهَا حِيَةَ فِي الْمَسْجِدِ قِيلَ بِكَرَاهَتِهِ وَقِيلَ بِحَرَمَتِهِ وَقَتْلُهَا فِيهِ مَكْرُوهٌ وَرَمَى قَشْرَ هَافِيهِ حَرَامٌ لِنَجَاسَتِهِ وَأَمَّا الْبَرِغُوثُ وَمَا شَبَّهَهُ مِنَ الْبَقِ وَالذَّبَابِ بِجَوَازِ طَرَحِهِ حِيَةَ فِي الْمَسْجِدِ وَخَارِجِهِ وَيَكْرَهُ قَتْلَهُ فِي الْمَسْجِدِ وَكَذَلِكَ يَكْرَهُ رَمَى قَشْرِهِ بَعْدَ قَتْلِهِ فِيهِ لِأَنَّهُ مِنَ التَّعْفِيشِ بِالطَّاهِرِ وَتَعْفِيشِ الْمَسْجِدِ بِالْيَاسِ الطَّاهِرِ مَكْرُوهٌ بِخِلَافِ تَعْفِيشِهِ بِالْيَاسِ النَّجِسِ فَانْهَ حَرَامٌ كَتَقْذِيرِهِ بِالْمَنْعِ مُطْلَقًا وَأَنْ كَانَ طَاهِرًا (قَوْلُهُ أَفْضَلُ) أَيْ لِأَنَّهُ أَشَدُّ تَحْفِظًا مِنَ النِّجَاسَاتِ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَقِيلَ أَنَّ إِمَامَةَ الْأَعْمَى الْمَسَاوِي فِي الْفَضْلِ لِلْبَصِيرِ أَفْضَلُ لِأَنَّهُ أَخْشَعُ لِبَعْدِهِ عَنِ الْأَشْغَالِ وَقِيلَ أَنَّهُمَا سَيَانِ (قَوْلُهُ وَلَوْ أَنَّ بِنَافٍ) أَيْ وَلَوْ أَنَّ ذَلِكَ الْأَمَامَ الْخَالَفَ فِي الْقُرُوعِ بِمَنَافٍ لَصَحَّتِ الصَّلَاةُ أَيْ بِمَنَافٍ عَلَى مَذْهَبِ الْمُأْمُومِ وَالْحَالُ أَنَّهُ غَيْرُ مَنَافٍ عَلَى مَذْهَبِ ذَلِكَ الْأَمَامِ (قَوْلُهُ لِأَنَّ مَا كَانَ شَرْطًا) أَيْ خَارِجًا عَنْ مَا هِيَ الصَّلَاةُ وَأَمَّا مَا كَانَ رُكْنًا أَوْ خِلَافًا فِي مَا هِيَ فَالْعَبْرَةُ فِيهِ بِمَذْهَبِ الْمُأْمُومِ مِثْلُ شَرْطِ الْأَقْدَاءِ فَلَوْ اقْتَدَى مَا لَمْ يَحْتَجْ لِابْرِي رُكْنِيَةِ السَّلَامِ وَلَا الرُّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ فَإِنْ اتَّبَعْنَا صِحَّةَ صَلَاةِ مُأْمُومِ الْمَالِكِيِّ وَإِنْ تَرَكْنَا الْأَمَامَ الْخَلْفِي الرُّفْعَ مِنَ الرُّكُوعِ أَوْ خَرَجَ مِنَ الصَّلَاةِ بِأَجْنَبِيٍّ كَانَتْ صَلَاةُ مُأْمُومِ الْمَالِكِيِّ بَاطِلَةً وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ

(٣٤ - دسوقي أول) حرام وقيل يحرم طرحها حية بمسجد وغيره (وجار) بمسجد حية (اقتداء بأعمى) إذا امامه البصير المساوي في الفضل للأعمى أفضل (و) اقتداء بامام (مخالف في القروع) الظنية كشافي وخفي ولوائى بمناف لصحة الصلاة كسبح بعض الراس أو مس ذكره لأن ما كان شرطاً في صحة الصلاة فاتمعه بل فيه على مذهب الامام

وما كان شرطاً في صحة الاقتداء فالعبرة بمذهب المأموم فلا تصح خلفه معيد ولا متفعل ولا مفترض بغير صلاة المأموم (و) اقتداء أسالم بأمام (الكن) وهو من لا يستطيع اخراج بعض الحروف من مخارجها العجمة أو غيرها سواء كان لا ينطق بالحرف البتة أو ينطق به مغيراً كأن يجعل اللام تاء مثله أو تاء مثناة أو يجعل الراء ٢٦٦ لا ما أو غير ذلك (و) اقتداء بأمام (محدود) بالفعل في نحو شرب (وعنين) وهو من لا ينتشر

ذكره أو من له ذكر صغير لا يتأتى به جاع (ومجندم) أي قام به داء الجذام (الا) ان يشتد جذامه بأن يؤذى غيره (فليخ) وجوبا عن الامامة وكذا عن الجماعة (و) جاز اقتداء (صبي بمثله) لابلغ به كما تقدم (و) جاز (عدم الصاق من على عين الامام او) من على (يساره) من حذوه) أي خلفه راجع لهما واولم الخلو والمراد بالجواز غير مستوي الطرفين اذا افضل تركه لما فيه من تقطيع الصفوف (و) جاز (صلاة منفرد خلف صف) ان تعسر عليه الدخول فيه والا كره ويحصل له فضل الجماعة مطلقا (ولا يجذب) المنفرد خلف الصف (احدا) من الصف ولا يطيعه المجذوب (وهو) أي كل من الجذب والاطاعة (خطأ منهما) أي مكروه (و) جاز (اسراع) في المشي (لها) أي للصلاة لتحصيل فضل الجماعة (بلاخيب) أي هرولة لانه يذهب الخشوع فيكره الخيب ولو خاف فوات ادراكها الا ان يخاف فوات الوقت فيجب (و) جاز (قتل عقرب) ارادته ام لا (او فأر بمسجد) اذا تمها ولا تبطل بذلك (و) جاز (احضار صبي به) أي بالمسجد شأنه (لا يعيب ويكف اذنه) عنه الواو بمعنى اوال التي لمنع الخلو فاحدهما كاف على المعتمد فان اتفيا حرم (و) جاز ولو بصلاة (بصق) او تنخم

المأموم المذكور كذا قرر شيخنا العدوي وفي ح عن ابن القاسم لو علمت ان رجلاً يترك القراءة في الاخيرتين لم اصل خلفه نقله عن الذخيرة (قوله وما كان شرطاً في صحة الاقتداء فالعبرة بمذهب المأموم) يعلم من هذا صحة صلاة مالكي الظهر خلف شافعي فيها بعد دخول وقت العصر لا اتحاد عين الصلاة والمأموم يراها اداء كافٍ كبير خش (قوله وهو من لا يستطيع اخراج بعض الحروف) أي لعجزه طبعاً عن التعلم وما مر من الخلاف فيمن لم يميز بين ضاد وطاء فيمن يقدر على التعلم وعمدة المؤلف في الجواز قوله في التوضيح نقل اللخمي ان لمالك في المجموعة اجازة ذلك ابتداء وحكي في الجلاب ايضا الجواز وحكي ابن العربي الجواز في قليل اللكنة والكره في بينها ولا ينشأ في الا لكن لا يعيد مأموماً اتفاقاً وتكره امامته مع وجود مرضى غيره لكن ابن عرفة قد صدر بالجواز وهذا يدل على رجحانه اه بن (قوله ومحدود بالفعل) أي ان حسنت حاله وثاب بناء على ان الحدود زاجر والصحيح انها جوار فيكفي الشرط الاول وهو لا يتضمن التوبة لانه لو جدمع عدم العزم على انه لا يعود ومع عدم الندم على ما فعل ومفهوم محدود انه لو فعل موجب الحد ولم يحد بالفعل فيه تفصيل فان سقط عنه الحد بعفو في حق مخلوق او بائتان الامام طاعتا وترك ما هو عليه في حراية جاز الاقتداء به ان حسنت حاله والا فلا (قوله بان يؤذى غيره) أي برأئته (قوله فليخ وجوبا عن الامامة) وكذا عن الجماعة فان ابي جابر على التنحية (قوله لابلغ) أي لا اقتداء بابلغ به أي بالصبي (قوله وعدم الصاق من على عين الامام) أي من كان على جهة يمينه او من كان على جهة يساره لا الملاصق ليمينه او يساره فقط وحاصله انه اذا وقفت طائفة خلف الامام ثم جاءت طائفة فوقف جهة يمين الامام او جهة يساره ولم تلتصق بالطائفة التي خلف الامام فلا بأس بذلك (قوله واولم الخلو) أي فيجوز ايضا عدم الصاق من على جهة يمينه ويساره من خلفه وكذا يجوز عدم الصاق من على يمينه من على جهة يساره والمراد بالجواز في هذا كله خلاف الاولى لا المستوى الطرفين كما قال الشارح (قوله اذا افضل تركه) أي ترك عدم الصاق (قوله من تقطيع الصفوف) الاولى الصف الان تجعل ال للجنس (قوله ويحصل له) أي لمن صلى خلف الصف وقوله مطلقاً أي سواء صلى خلف الصف تعسر الدخول عليه فيه اولا واما فضيلة الصف فلا تحصل له الا اذا صلى خلفه لعدم فرجة فيه (قوله ولا يجذب الخ) نص في القاموس على ان جذب ليس مقلوب جاذ لان كلا من البناءين كامل التصريف والقلب لا يكون في كامل التصريف اه بن (قوله بلاخيب) أي بل بسكينة وقوله ولو خاف فوات ادراكها أي الجماعة كانت الصلاة جمعة او غيرها (قوله وقتل عقرب او فأر بمسجد) أي مع التحفظ من تقديره وتغيبه ما يمكن (قوله ولا تبطل بذلك) أي ولا تبطل الصلاة بقتل ماذ كرفها سواء اراده ام لا (قوله ويكف الخ) أي او يعيب ولكنه يكف عن العيب اذا نهى عنه (قوله فأحدهما كاف) أي في الجواز فاذا كان لا يعيب اصلاً جاز احضاره وكذلك اذا كان يعيب ولكن كان اذا نهى عن العيب يكف عنه (قوله الواو بمعنى او) ماذ كره من ان احدهما كاف هو ما يفيد كلام ابن عبد السلام وابن فرحون واما ابن عرفة فكلما به يشهد توقف الجواز على الامر من معاكس ما نسبه له عقب ونصه سماع ابن القاسم فيها يجنب الصبي المسجد اذا كان يعيب ولا يكف اذنه انتهى فاذا كان يجنب مع احدهما لم يجر اجزاءه الا مع فقد هما معا بان كان لا يعيب اصلاً وكان على تقديره اذا عيب يكف عنه اذنه ونسبة هذا القول للمدونة تفيد ترجيحها وعليه فالواو على حالها انظر بن (قوله فان اتفيا) أي بأن كان شأنه العيب ولا يكف عنه اذنه (قوله وبصق به) ملخص المسئلة ان تقول لا يخلو المسجد اما ان يكون محصياً او مبلطاً فالثاني لا يصق فيه لعدم تأني دفن البصاق فيه والاول اما محصور او لا فالاول يصق تحت حصيره لافوقه وان ذلك والثاني يصق فيه

فوات الوقت فيجب (و) جاز (قتل عقرب) ارادته ام لا (او فأر بمسجد) اذا تمها ولا تبطل بذلك (و) جاز (احضار صبي به) أي بالمسجد شأنه (لا يعيب ويكف اذنه) عنه الواو بمعنى اوال التي لمنع الخلو فاحدهما كاف على المعتمد فان اتفيا حرم (و) جاز ولو بصلاة (بصق) او تنخم

لا يخط فيكره (به) أي في المسجد (ان حصب) أي فرش بالحصبا (او تحت حصيره) ٢٦٧ ان فرش الحصب ومثله المترب فيما يظهر

ثم يدفن البصاق في الحصبا وأما المبلط المحصر قطاير فنقل الطخيشي عن القرافي جواز البصق تحت حصيره أيضا وصوبه طفي وأبو علي المناوي واختار غيرهما منع البصاق فيه أي في المبلط محصرا أو غير محصر وهو الظاهر لقول ابن بشير وإن لم يكن محصبا فلا ينبغي أن يبصق فيه بحال وإن ذلك لأن ذلك لا يذهب أثره ثم إن صاحب التنبيهات ذكر أنه يطلب في البصق في الحصب ترتيب في الجهات وذلك أنه يبصق أولا عن يساره أو تحت قدمه إلا أن يكون عن يساره أحد ولا يأتي له تحت قدمه فيحسب ينقل لجهة اليمن لتزنيه اليمن وجهتها عن الأقدار الأضرورة فإن لم يمكن بصقه على يمينه لكون تلك الجهة فيها أحد مثلا فأمامه لتزنيه القبلة عن القدر الأضرورة لكن جزم عجم ومن تبعه بأن هذا الترتيب خاص بالصلاة فلا يطلب من غير المصلي وبه قرار المناوي واختار طفي مثل ما للشيخ أحمد الزرقاني أن هذا الترتيب يطلب في الصلاة وفي غيرها قال لا إطلاق عياض وابن الحاجب وابن عرفة والمؤلف ولقول الأبي في شرح مسلم أن كان النهي تعظيما لجهة القبلة في غير الصلاة وغير المسجد لكن يتأكد في المسجد إذا علمت هذا فكلام المصنف فيه قلق من وجوه الأول أنه يؤهم أن قوله أو تحت حصيره في غير الحصب فقط لاقتضاء العطف المغيرة وليس كذلك بل هو في الحصب وغيره وهو المبلط على ما للطحيشي وفي الحصب فقط على ما لغيره كما تقدم وعليه في تكلفه بتقدير معطوف عليه بعد حصب أي فوق الحصبا أو تحت حصيره الثاني أن قوله ثم قدمه لم تقدم له ما يصح عطفه عليه وجعله ابن غازي عطفًا على حصيره وفيه أنه لا ترتيب بين الحصير والقدم إذ هما سئلان لأنسبة بين أحدهما والآخرى كما قال ابن عاشر وجعله عطفًا على محذوف تقديره أو تحت حصيره في جهة يساره ثم قدمه قال وكأنه تركه لكونه أول الجهات التي ذكرها في التنبهات فلما ذكر ما عداها معطوفًا ثم علم أنها هي الأولى وفيه أنه يقتضي تقدم جهة اليسار على جهة القدم مع أنها في مرتبة واحدة كافي التنبهات وغيرها فالصواب إذا حذف ثم الداخلة على قدمه بأن يقول تحت قدمه فيكون تفصيلا لاجال قوله و بصق به أن حصب لاله ولما بعده من مسألة المحصر ويكون مخصوصا بحالة الصلاة على ما تقدم لعج أو فيها وفي غيرها وهو ظاهره على ما تقدم لطف وغيره هذا ما لخصه المناوي اه بن وأما شارحا فجعل قوله ثم قدمه عطفًا على مقدر والأصل و بصق بشوب ثم قدمه والكلام الأول عام في المصلي وغيره والثاني خاص بالمصلي تأمل ولو قال المصنف أو بصق بحصب فوق الحصبا أو تحت حصيره كفي طرف ثوب المصل وان غيره ثم على يساره أو تحت قدمه ثم يمينه ثم أمامه في حصب لا حصير به لو في بالمسئلة (قوله لا يخط فيكره) أي قيا على المضمضة في المسجد ومحل كراهة الخط والمضمضة في المسجد ما لم يؤدلاستقذار والأحر كذا إذا كان يتأذى بهما الغير قاله شيخنا (قوله ان وقع مرة الخ) شرط في قوله وجاز بصق به أن حصب (قوله كبلط) أي كما لا يجوز البصق في المبلط أي سواء كان مفرا وشال محصر أو غير مفروش وكما لا يجوز البصق فوق الحصير سواء جعل فرشا للحصب أو مبلط (قوله وهذا الترتيب) أي بين طرف الثوب وجهة اليسار والقدم واليمين والأمام وقوله أذ ليس في الحصب مرتبة الخ أي حتى يعطف عليها ثم الأولى وقوله بل التي قبلها أي قبل ثم الأولى وقوله خارجة عن ذلك أي وحينئذ فلا يصح العطف بتم الأولى على ما قبلها وتعين أن يكون العطف على مقدر كما مر (قوله فقط) أي لا مبلط وأما المترب فكالحصب (قوله فوق الحصبا) أي إذا كان غير محصر وقوله أو تحت حصيره أي إذا كان محصرا (قوله أو تحت قدمه) أي فهو في مرتبة جهة اليسار فيخير في البصق في أيهما (قوله وجاز خروج متجالة) أي جاز جواز امر جوا بمعنى أنه خلاف الأولى قال ابن رشد تحقيق القول في هذه المسئلة عندى أن النساء ربيع يجوز أن تقطع حاجة الرجال منها فهد كالأرجل فتخرج للمسجد للفرص ولجالس الذكر والعلم وتخرج للصحراء للعيدين والاستسقاء ولجنائز أهلها وأقاربها ولقضاء حوائجها ومتجالة لم تنقطع حاجة الرجال منها بالجلية فهذه تخرج للمسجد للقراءة ومجالس العلم والذكر ولا تكثر التردد في قضاء حوائجها أي يكره لها ذلك كما قاله في الرواية وشابهة غير فارقه في الشباب والنساء تخرج للمسجد لصلاة الفرض جماعة وفي جنازة أهلها وأقاربها ولا تخرج لعيد والاستسقاء ولجالس

بالحصير ان وقس مرة أو مرتين لا أكثر فلا يجوز كبلط وفوق حصير وحائط وكسأذى الغصيره (ثم) تحت (قدمه) اليسار أو اليمين ومثله جهة يساره (ثم يمينه) بالنصب عطف على تحت لا على حصيره لفساده إذا المراد جهة يمينه (ثم أمامه) بالنصب كذلك وفاته البصق بطرف الثوب كما فاته بجهة اليسار وهذا الترتيب في المصلي إذا وجه له في غيره فالأحسن ذكر المرتبة المتعلقة بالمصلي قبل ثم الأولى إذا ليس في الحصب مرتبة قبل القدم متعلقة بالبصق خلال الحصبا في حق المصلي بل التي قبلها مرتبة خارجة عن ذلك وهي البصق في الثوب والحاصل أنه يجوز بصلاة وغيره بالبصق بحصب فقط فوق الحصبا أو تحت حصيره كما يجوز لمصل وان غيره مسجدان يبصق بشوبه ثم جهة يساره أو تحت قدمه ثم جهة يمينه ثم أمامه بشرط كون المسجد محصبا فقط إذا المبلط لا يجوز ذلك فيه بحال ولو تحت حصيره وتعين الثوب أو الخروج منه والمترب (و) جاز (خروج متجالة)

كالحصب فيما يظهر

(لعيد واستسقاء) والفرض
اولى (و) جاز خروج
(شابة لمسجد) لصلاة
الجماعة والجنابة اهلها
وقرباتها بشرط عدم
الطيب والزينة وان
لا تكون مخشبة الفتنة
وان تخرج في خشن
ثيابها وان لا تراحم الرجال
وان تكون الطريق
مأمونة من توقع المفسدة
والاحرم (ولا يقضى على
زوجها) اي بالخروج
للمسجد ان طلبته وظاهره
ولو متجالة وهو ظاهر
السمع ايضا وان كان
الاولى لزوجه عدم منعها
واما مخشبة الفتنة
فيقضى له بمنعها (و) جاز
(اقتداء ذوى سفن)
مقاربة ولو سائرة (بامام)
واحد يسمعون تكبيره
او يرون افعاله او من
يسمع عنده ويستحب ان
يكون في السبي تلى القبلة
(و) جاز (فصل مأموم)
عن امامه (بمنه صغير)
لا يمنع من سماع الامام
او مأمومه او رؤية فعل
احدهما (او طريق و)
جاز (علوما موم) على
امامه (ولو بسطح) في
غير الجمعة (لا عكسه)
وهو علو الامام على
المأموم فلا يجوز اي
يكره على المعتمد

ذكر او علم وشابة فارهة في الشباب والتجابة فهذه الاختيار لها ان لا تخرج اصلا اه وظاهر كلام المصنف
ان القسم الثاني كالاتى في الحكم وبه صرح ابو الحسن فقال عند قول المدونة وتخرج المتجالة ان احبت
ما نصه ظاهره انقطعت حاجة الرجال منها ام لا (قوله لا ارب) اي لاحاجة (قوله غالباً) ومن باب اولى اذ لم
يكن فيها حاجة للرجال اصلا (قوله والفرض اولى) اي وكذا الجنابة اهلها وقرباتها (قوله وخروج شابة)
اي غير فارهة في الشباب والتجابة واما الفارهة فلا تخرج اصلا (قوله لصلاة الجماعة) اي غير الجمعة ولا
تخرج لعيد ولا لاستسقاء ولا لجمعة لانها مظنة الازدحام ولا لجماس علم او ذكر وان كانت منعزلة عن
الرجال وخروجها الماذ كرموع كافي شب وقال شيخنا الظاهر ان المراد بالمنع الكراهة الشديدة (قوله)
وظاهره ولو متجالة) الاولى ان يقول وظاهره انه يقضى على زوج المتجالة بالخروج اذا طلبته لان ضمير زوجها
لشابة الا ان يقال قوله وظاهره اي على اعتبار ان الضمير عائدة على المرأة مطلقا وحاصل المسئلة ان الشابة
غير مخشبة الفتنة لا يقضى على زوجها بخروجها اذا طلبته واما المتجالة فيقضى على زوجها بخروجها على
ما يفيسده كلام ابن رشد وظاهر السماع والابى عدم القضاء لها به ايضا وكلام المصنف محتمل لكل من
الطريقتين يجعل الضمير للشابة والمرأة مطلقا وظاهر المصنف عدم القضاء به ولو اشترط لها في عقد النكاح
وهو كذلك وان كان الاولى الوفاء لها به كافي السماع (قوله ولو سائرة) اي هذا اذا كانت واقفة في المرمى
بل ولو كانت سائرة على المشهور لان الاصل السلامة من طر وما يفرقها من ربح او غيره خلافا لمن قال
محل الجواز اذا كانت واقفة لان كانت سائرة فان فرقهم الربح استخلفوا وان شاوروا صلوا وحدانا فان
اجتمعوا بعد ذلك رجعوا لامامهم والابطلت الا ان يكونوا عملا لا انفسهم عملا غير القراءة والافلاير رجعون
اليه ولا يلغون ما عملوا والحاصل انهم اذا لم يعملوا عملا اصلا او عملوا القراءة رجعوا واذا كان الامام
لم يعمل عملا فلا امر ظاهر وان كان عمل عملا جرى فيه قول المصنف وان زوحم مؤتم الخ واما ان عملوا عملا
غير القراءة فلا يرجعون اليه بخلاف مسبق ظن فراغ امامه فقام للقضاء فبين خطأ ظنه فانه يرجع
ويلغى ما فعله في صلب الامام والفرق ان فريق السفن ضروري فلذا اعتذروا بما فعلوا بخلاف المسبق
فان مفارقتهم للامام ناشئة عن نوع تقييد ومثل ما اذا عملوا لا انفسهم عملا في انهم لا يرجعون للامام ما لو
استخلفوا ولم يعملوا عملا فلا يرجعون اليه لانهم خرجوا من امامته (قوله او من يسمع) اي او يسمعون من
يسمع الناس حال كونه عنده في سفينة (قوله ويستحب ان يكون) اي الامام في السفينة التي تلى القبلة
(قوله لا يمنع الخ) بيان للصغير واما الفصل بالنهر الكبير وهو ما يمنع من سماع الامام ومأمومه ومن رؤية
فعل احدهما فلا يجوز (قوله او طريق) اي ولذا قال اللخمي يجوز لاهل الاسواق ان يصلوا جماعة وان
فرقت الطريق بينهم وبين امامهم (قوله وجاز علوما موم على امامه) اي مع كونه يضبط احوال الامام من
غير تعذر فلا يشكل بكرهه اقتداء من بأي قبس عن المسجد الحرام لان ذلك قد تعذر عليه ضبط احوال
امامه فلو فرض التعذر او عدمه بأن اتصلت الصفوف فيهما استويا (قوله ولو بسطح) رد بوقول مالك
المرجوع اليه في المدونة قال مالك ولا بأس ان يصلي في غير الجمعة على ظهر المسجد بصلاة الامام والامام
في المسجد ثم كره ذلك وبأول قوله اقول اه بن (قوله في غير الجمعة) انما قيد بذلك لان الجمعة لا تصح بسطح
المسجد كما ياتي (قوله اي يكره على المعتمد) اي وقيل بالمنع ومحل الخلاف ما لم يقصد التكبير بتقديمه والاحرم
اتفاقا (قوله وبطلت بقصد امام ومأموم به التكبير) ظاهره سواء كان العلوك كثيرا او يسيرا وظاهره ايضا
انه لو قصد التكبير بتقديمه للامامة او بتقديم بعض المأمومين على بعض او بصلاة على نحو سجادة فانها
لا تبطل وان كان المسئلة لا نص فيها واستظهر بعضهم البطلان اه شيخنا عدي (قوله من قوله)
لا عكسه) اي خلافا للطخيني حيث جعل قوله الا بكسيرا استثناء من قوله بقصد امام ومأموم به التكبير
لما علمت من بطلان الصلاة مع قصده ولو بالعلو اليسير هذا والذي نقله العلامة ابو على المناوي عن المازري
عدم بطلانها بقصد التكبير بالعلو اليسير واخرى اذا كان بدون علو فانظر اه بن وارتضاء شيخنا

(الابكشبر) * اوقصد تعليم او ضرورة كضيق مكان اولم يدخل على ذلك بان صلى رجل بجماعة او منفردا في مكان عال فاقضى به شخص او اكثر في مكان اسفل من غير دخول على ذلك (وهل يجوز) صلوا الامام ٢٦٩ على المأموم بأكثر من كسبر (ان كان مع

الامام) في المكان العالي (طائفة كغيرهم) اي مماثلة لغيرهم من الذين اقتدوا به في المكان السافل في الشرف والمقدار واولى لو كان من معه ادنى رتبة من الذين اقتدوا به في الاسفل ولا يجوز (تردد) للمتأخرين (و) جاز (مسمع) اي اتخاذه ونصبه ليسمع المأمومين برفع صوته بالتكبير فيعلمون فعل الامام (و) جاز (اقتداء به) اي الاقتداء بالامام بسبب سماعه والافضل ان يرفع الامام صوته ويستغنى عن المسمع (او) اقتداء (برؤية) للامام اولاً ومومه (وان) كان المأموم (بمدار) والامام بمسجد او غيره * ولما ذكر شروط الامام اتبعها بشروط الاقتداء وهي ثلاثة نية الاقتداء والمساواة في عين الصلاة والمتابعة في الاحرام والسلام فقال (وشرط) صحة (لاقتداء) للمأموم بامامه (نيته) اي نية اقتدائه بالامام اول صلاته فلو احرم منفردا ثم نوى الاقتداء بغيره بطلت لعدم نية الاقتداء اول

في حاشيته على كبير عبق وعليه فيصح جعل قوله الابكشبر استثناء من قوله وبطلت بقصد امام ومأموم به السكبر كما قال الطخيني (قوله الابكشبر) اي الا ان يكون علوا للامام على المأموم يسيرا بان كان ذلك العلو قدر شبر او ذراع او كان علوا للامام بأزيد من ذلك بقصد تعليم الخ (قوله وهل ان كان الخ) الا نسب ان يقول وهل مطلقا وان لم يكن معه طائفة كغيرهم تردد اي ان ماذ كره من عدم جواز علو الامام على المأموم كثير سواء جل على السكراهة او الحرمه هل ذلك مطلقا اي سواء كان الامام يصلي وحده او كان معه طائفة من المأمومين من خواص الناس او من عمومهم او محل النهي اذا كان الامام وحده في المكان المرتفع او معه جماعة من خواص الناس واما لو كان معه غيره من عموم الناس او مثل غيرهم في الشرف فلا منع وهو المعتمد ومحل الخلاف اذا لم يكن محل العالي مع اللامام والمأمومين امالو كان معدا لهما وكسل بعض المأمومين فصلى اسفل فلا كراهة ولا منع اتفاقا فقررره شيخنا العدوي (قوله وجاز مسمع) ظاهره ولو قصد بتكبيره وتحميده مجرد سماع المأمومين وهو كذلك خلافا للشافعية حيث قالوا ان قصد ذلك بطلت صلاته وان قصد الذكرك فقط او الذكرو والاعلام فصلاته صحيحة وان لم يكن له قصد فباطلة (قوله وجاز اقتداء به) ظاهره ولو كان صديدا او امرأة او محدثا او كافرا وهو مبني على ان المسمع علامة على صلاة الامام واما على القول بان المسمع نائب وكييل عن الامام فلا يجوز له التسميع حتى يستوفي شرائط الامام وهذه المسئلة احدى المسائل التي زادها سيدي عبد الواحد بن احمد الوائش رسي في نظم ايضاح المسالك لوالده فقال

هل المسمع وكيل او علم * على صلاة من تقدم فأم

عليه تسميع صبي او مرء * او محدث او غيره كالكفره

اه بن واختار الاول المازري واللقاني كما قاله شيخنا (قوله اي الاقتداء بالامام بسبب الخ) اشار الى ان في كلام المصنف حذفا وان الباء في به للسببية لانها صلة للاقتداء والالا فاد غير المراد لان الاقتداء بالامام لا بالمسمع (قوله بسبب سماعه) اي سماع المسمع واولى سماع الامام (قوله واقتداء برؤية) اي جاز الاقتداء بالامام بسبب رؤية له اولاً ومومه فقد اشتمل كلامه على مراتب الاقتداء الاربع وهي الاقتداء برؤية الامام او المأموم والاقتداء بالامام بسبب سماع المسمع او سماع الامام وان لم يعرف عينه ومما يلغز به هنا شخص تصح صلاته فذا لو امالا موما وهو الاعمى الاصم (قوله وان بدار) راجع للامر من قبله اي وان كان المقتدى في الاربع بدار والامام خارجها كان بمسجد او غيره كان بينهما حائل ام لا قال اللخمي اذا اراد من في الدار التي يقرب المسجد ان يصلوا بصلاة المسجد جاز ذلك اذا كان امام المسجد في قبلتهم بسمعونه ويرونه ويكرهه اذا كان بعيدا ورونه ولا يسمعونه لان صلاتهم معه على التخمين والتقدير وكذلك اذا كانوا على قرب بسمعونه ولا يرونه لحائل بينهم لانهم لا يدرون ما يحدث عليه وقد يذهب عليهم علم الركعة التي هو فيها فان ترك جميع ذلك مضت اجزائهم صلاتهم اه ونقله ابو الحسن واقروه به تعلم ان المراد بالجواز هنا مطلق الاذن الشامل للسكراهة اه بن (قوله ثم نوى الاقتداء بغيره) اي في ثانی ركعة مثلاً (قوله فحط الشرطية قولنا اول صلاته) اي فاندفع ما يقال ان ظاهر المصنف يقتضي ان الاقتداء يتحقق خارجا بدون النية لكنه لا يصح الا اذا وجدت النية مع انه لا يتحقق خارجا الا بها فحطها شرطا لا يصح وحاصل الجواب ان الشرطية منصبة على الاولى لاعلى النية فلو حصل تاخير النية لثاني ركعة حصل الاقتداء ولكن تبطل الصلاة لفقد شرط الاقتداء وهو الاولية واما كون النية في حد ذاتها ركنا او شرطا فهو شيء آخر مسكوت عنه (قوله بخلاف الامام فليست نية الامامة شرطا الخ) نعم لو نوى الامامة ثم رفضها ونوى الفدية فان الصلاة تبطل لتلاعبه ولا نهان الامور التي تلزم بالشروع (قوله ولو بجنائز) اي ولو كان الاقتداء به في جنازة ورد بلو على من قال لابد من نية الامامة في صلاة الجنائز والالم تصح صلاة الامام والاقتداء به (قوله بل كال على التحقيق) اي ان التحقيق ان الجماعة فيها مندوبه وقيل سنة وقال ابن رشد انها واجبة فان صلى عليها فادى اعيدت

الصلاة فحط الشرطية قولنا اول صلاته فكان عليه ان يصرح به ويتفرع عليه ان لا ينتقل منفردا لجماعة (بخلاف الامام) فليست نية الامامة شطرا في امامته ولا في الاقتداء به (ولو بجنائز) ان لم يست الجماعة فيها شرط صحة بل كمال على التحقيق

(الاجعة) فانه يشترط فيها نية الامامة لان الجماعة شرط صحة فيها فلم ينوها بطلت عليه وعليهم لا فقراده (وجعا) لیسلة المطر فقط لانه الذي يشترط فيه الجماعة فلا بد فيه من نية الامامة ٢٧٠ في الصلاتين على المشهور وقيل في الثانية فقط ولا بد فيه من نية الجمع ايضا وتكون عند الاولى فقط على الاصح ولا تبطل بتركها اذ هي واجب غير شرط بخلاف ترك نية الامامة فيهما فانه يبطلهما وان تركها في الثانية بطلت فقط (وخوفا) اذيت الصلاة فيه على الصفة الثانية من قسمهم طائفتين اذ لا يصح ذلك الا بجماعة فان لم ينوها بطلت عليه وعلى الطائفتين (وهستخلفا) لانه كان مأموما فلا بد من نية الامامة ليميز بين النبيين فان لم ينوها فصلاته صحيحة غايته انه منفرد ما لم ينو انه خليفة الامام مع كونه مأموما قبطل صلواته لتلاعبه واما الجماعة فان اقتدوا به بطلت في الحالين والا فلا يولوا كانت نية الامامة في الاربع السابقة شرط في صحتها بحيث تنعدم بعدهم وكان فضل الجماعة كذلك ينعدم للامام بعدم نية الامامة عند الاكثر وان لم يكن شرطاً في صحة الصلاة صح تشبيهاً بها جدا الاعتبار فقال (كفضل الجماعة) في الصلاة فانه لا يحصل عند الاكثر الابنية الامامة ولو في الاثناء فلوصلى منفردا ثم جاء

من اثمهم ولم يشعر بذلك لحصل الفضل لما مومه لاله (واختار) اللخمى من عند نفسه (في) هذا الفرع (الاخير) قرر وهو قوله كفضل الجماعة (خلاف) قول (الاكثر) وان فضل الجماعة يحصل للامام ايضا ورجح (و) ثاني شروط الاقتداء (مساواة) من الامام وما مومه (في) عين (الصلاة) فلا تصح ظهر خلاف عصر ولا عكسه فان لم تحصل المساواة بطلت (وان) كانت المخالفة (بادا وقضاء)

من اثمهم ولم يشعر بذلك لحصل الفضل لما مومه لاله (الاخير) قرر وهو قوله كفضل الجماعة (خلاف) قول (الاكثر) وان فضل الجماعة يحصل للامام ايضا ورجح (و) ثاني شروط الاقتداء (مساواة) من الامام وما مومه (في) عين (الصلاة) فلا تصح ظهر خلاف عصر ولا عكسه فان لم تحصل المساواة بطلت (وان) كانت المخالفة (بادا وقضاء)

كل ظهر قضاء خلف ظهر اداء وامام صلاة مالكي الظهر خلف شافعي فيها بعد دخول وقت العصر فصحيحة لانها في الواقع اما اداء وامام قضاء وقول المالكي اداء والشافعي قضاء انما هو بحسب ما ظهر له (او بظهرين) مثلا (من يومين) مختلفين كظهر يوم السبت الماضي خلف ظهر الاحد فاستفيد من كلامه انه لا بد من الاتحاد في عين الصلاة وصفتهما وزمنهما (الاتفالا خلف ٢٧١ فرض) كضحي خلف صبح بعد شمس

وركتين خلف سفريه
او اربع خلف حضريه
بناء على جواز النقل
بأربع (ولا ينتقل منفرد)
بصلاة (لجماعة) بالنية
بحيث يصير ما موما لقوات
محل نية الاقتداء وهو اول
الصلاة فهذا من فوائد
قوله وشرط الاقتداء بنية
فلوفره عليه بالقاء كما فعل
ابن الحاجب كان اظهر
(كالعكس) اي لا ينتقل
من في جماعة لا تفرد
فان اتقل بطلت فيهما واما
انتقال المنفرد لجماعة
بحيث يصير اماما كما ن
يقتدى بالمنفرد احد بخات
(وفي) لزوم اتباع (مريض
اقتدى بمثله فصحيح) المقتدى
فقط فيلزمه اتباعه لكن
من قيام وعدم لزومه
بل يلزمه الانتقال عنه
ويتمها اذا كما موم طرا
لامامه عذر (قولان و)
ثالث شروط الاقتداء
(متابعة) من المأموم
لامامه (في احرام وسلام)
بأن يوقع كلا منهما بعد
الامام فان سبقه ولو بحرف
اوساواه في البدء كما سيجي
طلت ولو ختم بعده فهذه
سته فان سبقه الامام ولو
بحرف صحت ان ختم معه
او بعده لا قبله قبطل في
سبع ونصح في اثنين وسواء

قرر بهرام في الوسط والكبير قال ابن عاشر وهو الاظهر حسبا بظهر من التوضيح لكن اعترض ح على بهرام من جهة الفقه بأن الراجح المنع في صورة ظهرين من يومين والمعتمد هو ما في صغيره وعليه اقتصر ابن عرفة وحينئذ فالاولى جعل المبالغ راجعة للمفهوم كاحل به شارحنا وان كان خلاف ظاهر المصنف (قوله كظهر قضاء) اي كن يصلي ظهر امس خلف من يصلي ظهر اليوم او العكس (قوله فصحيحة لانها في الواقع الخ) اي وانما عارض المخالفة في الأدائيه والقضائية اذا كانت باتفاق مذهب الامام والمأموم وما ذكره الشارح من الصحة في هذه الصورة تبع فيه ما في كبير خش وهو الصواب كما قال شيخنا وما في عقب من عدم الصحة لا يعول عليه (قوله بعد شمس) اي ولا ينظر هنا لاداء وقضاء لانهم اغتفر واهنا المخالفة في العين فأولى المخالفة في الصفة (قوله بناء الخ) هذا البناء انما يحتاج له اذا قلنا ان الاستثناء في كلام المصنف يفيد الجواز والظاهر انه يفيد الصحة فقط لانه استثناء من مفهوم الكلام السابق وهو البطلان والمعنى فان لم تحصل المساواة بطلت الاتفالا خلف فرض فانه صحيح وان كان مكررها وحينئذ فلا حاجة لذلك البناء **تنبيه** لو اقتدى متثل بمقتضى وترتب على الامام سهو في الفرض لا يقتضي السجود في النقل كترك سورة فالظاهر اتباعه في السجود كسبق لم يدركه موجب ومقتضى بمخالف كذا في المبح (قوله كالعكس) يستثنى من هذا مسائل الخوف والاستخلاف والسهو والراف وباستثنائها يندفع ما ذكره ح من ان قوله كالعكس مبني على قول ابن عبد الحكم بوجوب الاستخلاف ان طرا عذر للامام اما على قول ابن القاسم من ان لهم ان يتموا اذا فلا اه او يقال وهو الاحسن قوله كالعكس اي لا ينتقل عن الجماعة مع بقائها وفي المستثنيات انتقل عنها بعد ذهابها اه بن (قوله اي لا ينتقل من في جماعة لا تفرد) اي لان المأمومية تلزم بالسرور وان لم تجب ابتداء كالنقل ومحل عدم جواز الانتقال المذكور ما لم يضر الامام بالمأموم في الطول والاجار له الانتقال كذا في المبح فالقاعدة غير كلية (قوله قولان) اي وعلى الثاني فالظاهر انه لا يصح الاقتداء به لانه كالمسبق اذا قام لا كمال صلاته كذا في عقب ويؤخذ منه انه يحصل له فضل الجماعة وهو ظاهر ان كان فعل مع امامه ركعة قبل صحتة والا فلا وتأمله واعلم ان في مفهوم قوله وفي مريض اقتدى بمثله فصحيح تفصيلا فان اقتدى المريض بصحيح ثم صح المقتدى او اقتدى المريض بمثله فصحيح الامام او اقتدى الصحيح بمثله ثم مرض المأموم فصحيح صلاته في الصور الثلاث واما اذا اقتدى الصحيح بمثله فرض الامام فلا تصح صلاة المأموم الصحيح لان امامه عاجز عن ركن فيلزمه الانتقال ويتمها اذا (قوله ومتابعة الخ) المفاعلة ليست على بابها (قوله بان يوقع كلا منهما بعد الامام) اي بعد فراغ الامام منه وهذا بيان للكل فلا ينافي ما ذكره بعد من انه اذا سبقه الامام ولو بحرف صحت ان ختم معه او بعده (قوله قبطل في سبع) لكن البطلان في اربعة منها اتفاقا وهي ما اذا سبق الامام ولو بحرف وختم معه او قبله او بعده اوساواه في البدء وختم قبله واما اذا ساواه في البدء وختم معه او بعده فالبطلان فيهما على الراجح وهو قول ابن حبيب واصبغ ومقابله لابن القاسم وابن عبد الحكم وكذلك اذا سبقه الامام في البدء وختم قبل الامام فالبطلان فيهما على المعتمد خلافا للاستظهار ابن عرفة الصحة فيها تبعا لليان (قوله سواء فعل ذلك) اي ما ذكر من السبق والمساواة وقوله فيهما اي في الاحرام والسلام وحاصله ان الصور التسع المذكورة تجري في كل من الاحرام والسلام عمدا او جهلا مطلقا وفي الساهي فيما يتعلق بالاحرام فيلغى احرامه معه او قبله سهوا واما ان سلم قبله سهوا فانه يسلم بعده ويحمل الامام السهو عنه فان لم يسلم بعده الامع الطول بطلت (قوله فالمساواة في الاحرام والسلام) اي في الاتداء بهما (قوله وان بشك) اي هذا اذا لم يحصل شك منهما ولا من احدهما بان جزم الامام بانه امام وجزم المأموم بانه مأموم بل وان حصل شك

فعل ذلك عمدا اوسهوا فيهما الا من سلم سهوا قبل امامه فانه يسلم بعده ولا شيء عليه فان لم يسلم ثانيا بعده ولو سهوا واطال بطلت (فالمساواة) من المأموم لامامه في الاحرام والسلام واولى السبق (وان بشك) منهما او من احدهما (في المأمومية) والامامية او القذية

(مبطله) الصلاة ولو ختم بعده فلا شئ هل هو مأموم أو أمام أو فذ أو في موممية مع أحدهما وسواء أو سبقه بطلت عليه وكذا لو شك هل هو مأموم أو أمام بطلت عليهما إن تساوى أو لا فلي السابق ومفهوم قوله في المأمومية أنه إذا شك أحدهما في الإمامية والفدية لا تبطل بسلامه قبل الآخر ما لم يبين أنه كان مأموماً في الواقع وكذا لو شك كل ٢٧٢ منهما في الإمامية والفدية أو في كل منهما إمامة الآخر صححت لكل منهما

(قوله مبطله) وفي قطعه إذا حصلت المساواة أو السبق في الاحرام بسلام أو دونه قولاً أو الثاني للمدونة والاول قال التونسي أنه ليسخون (قوله ولو ختم) أي ذلك المساوي الجازم بالمأمومية أو الشاك فيها وقوله بعده أي بعد صاحبه وأولى إذا ختم معه أو قبله (قوله أو في مأمومية مع أحدهما) أي أنه شك هل هو مأموم أو أمام أو هل هو مأموم أو فذ (قوله إذا شك الخ) حاصله أنه إذا وقع الشك بينهما في المأمومية بطلت عليهما معاً في المساواة وأما في السبق من أحدهما فبطلت صلاة السابق مطلقاً وكذا صلاة المتأخر إن ختمها قبل السابق السابق والاصح وأما أن وقع الشك من أحدهما فصلاته باطله في المساواة والسبق أيضاً وكذا صلاة المتأخر إن ختم قبل الآخر (قوله أي المتابعة قورا) أي بأن يأتي بالاحرام والاحرام عقب فراغ الامام منه قورا من غير فصل بزمان لطيف (قوله فإن السبق والمساواة لا يبطل) المراد بالسبق الذي لا يبطل مع كونه حراماً بالسبق للركن بأن يشرع فيه قبل الامام ويستمر حتى يأخذ فرضه معه وأما السبق بركن كأن يركع ويرفع قبل الامام فهو مبطل لأنه لم يأخذ فرضه معه إلا أن يكون ذلك سهواً فيرجع له كذا في المجمع (قوله فالمندوب أن يفعل بعده) عياض اختلف في المختار في اتباعه في غير الاحرام والسلام هل هو بائس شر وعه أو بائس تمام فعله كاستوائه قائماً (قوله في غير الاولى) أي وأما فيها فهو مبطل للصلاة كما مر في وان زوحم مؤتم الخ (قوله وأمر الرفع الخ) لما ذكر أن السبق في غير الاحرام والسلام لا يبطل ذكر ما يفعل من حصل منه ذلك وقوله الرفع أي عمداً أو جهلاً أو سهواً أو ظناً أن امامه رفع (قوله بعده) أي ولا يقف ينتظره فإن لم يعد فلا شئ عليه (قوله لما رفع منه) أي من ركوع أو سجود وقوله ويرفع بعده أي بعد الامام (قوله ان علم ادراكه) أي ادراك الامام في ذلك الركوع أو السجود قبل رفعه منه وقوله ان علم أي اوطن وقوله والالم يرجع أي والابان علم عدم ادراكه اوطن ذلك او شك في الادراك وعدمه لم يرجع (قوله لركوع أو سجود) أي والحال أنه أخذ فرضه مع الامام من القيام المحفوض منه ويعلم ادراك الامام في القيام الذي فارقه فيه أن لو عاد (قوله بل ثبت) أي رآه أو سجد على حاله (قوله لان الخفض ليس مقصود الذاته) أي اتفاقاً كذا في عقب وخش وبهذا علل في التوضيح قال ابن عاشور تأمله مع ما تقرر من الخلاف من أن الحركة للركن هل هي مقصودة أم لا وعلى قصدها ينبنى قوله وتارك ركوع يرجع قائماً قال والذي يظهر لي في جوابه أن المنق هنا قصدها في نفسها والمثبت على الخلاف قصدها لغيرها وكان المعلل بهذا التعليل يحوم به على أن الركن من الركوع والسجود إنما هو الانحناء والاتصال بالأرض وأما الهوى نفسه فوسيلة ولاحق له في الركنية بخلاف الرفع منهما فإنه نفس الركن وليس الركن كونه قائماً بعد الركوع ولا كونه جالساً بعد السجود فتأمله والحاصل أن مراد المعلل بهذا التعليل أن الخفض ليس مقصود الذات بل مقصود تبعاً لغيره لأن الحركة للركن مقصودة بالتبع ولذا قال الشارح بل هو مقصود للركوع الخ (قوله بل للركوع أو السجود) أي وحيث كان المقصود الركوع أو السجود فلا يرجع حيث انخفض ويرجع إذا رفع لأجل حصول المقصود الذي هو الركوع أو السجود (قوله والمعتمد أنه يؤمر بالرجوع) أي وحيث شك فقله لأن خفض كان الاولى أن يقول كأن خفض (قوله وهل العود) أي عوده لما رفع منه قبل الامام من ركوع أو سجود وللقيام الذي انخفض منه قبل الامام (قوله ولم يرجع واحداً) أي لكن المواق اقتصر على الثاني فيفيد ترجيحه (قوله ومحلهما) أي محل القولين وقوله ان أخذ أي ان كان قد أخذ قبل رفعه أو خفضه فرضه مع الامام بأن اطمان معه في الركوع والسجود ثم رفع قبله وفي القيام ثم خفض قبله (قوله والاعاد وجوباً اتفاقاً) أي والابان كان رفعه أو خفضه قبل ان يأخذ فرضه مع الامام بان لم يطمئن معه وجر

(للمساواة) أي المتابعة فوراً فلا تبطل والأفضل أنه لا يحرم أو يسلم الأبعد سكونه (كغيرهما) أي غير الاحرام والسلام من ركوع أو سجود أو رفع منهما وفي كلامه حذف مضافين أي كعدم متابعتهم في غيرهما فإن السبق والمساواة لا يبطل (لكن سبقه) للامام عمداً (ممنوع) أي حرام (والا) يسبقه في غيرهما بل سواء (كره) فالمندوب أن يفعل بعده ويدرك فيه وأما فعله بعد الفراغ من الركوع أو السجود في غير الاولى فحرام كان يسجد بعده رفعه منه وكذا استمراره ساجداً في السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة حتى سلم (وأمر الرفع) لراسه من الركوع أو السجود قبل رفع امامه (بعوده) لما رفع منه ويرفع بعده (ان علم) المأموم (ادراكه قبل رفعه) والالم يرجع (لان خفض) قبل امامه لركوع أو سجود فلا يؤمر بالعود بل ثبت كما هو حتى يأتيه الامام لان الخفض ليس مقصود الذات بل للركوع أو السجود والمعتمد أنه يؤمر بالرجوع له كالرفع وهل العود سنة وهو مالك أو واجب وهو الساجد ذكرهما المصنف في التوضيح ولم يرجع واحداً منهما ومحلهما ان أخذ فرضه مع الامام والاعاد وجوباً اتفاقاً

عوده اتفاقا اي ان كان رفعه قبل اخذ فرضه سهوا (قوله فان تركه) اي العود عمدا بطلت صلاته لانه كان سبق الامام بركن (قوله واما لو رفع عمدا) اي قبل ان يأخذ فرضه بعد انحطاط الامام (قوله قنطل بمجرد الرفع) اي سواء اعتد بما فعله او لم يعتد به لانه ان اعتد بما فعله كان متعمدا ترك ركن وان لم يعتد به بل اعاده كان متعمدا الزيادة ركن واعلم ان حاصل ما في المسئلة ان تقول ان من رفع من الركوع والسجود قبل الامام فتارة يكون رفعه منها قبل اخذه فرضه منها مع الامام وتارة يكون بعده فان كان رفعه بعد ان اخذ فرضه فان صلاته صحيحة وكذلك الركعة مطلقا كأن انحني في ذلك الركوع والسجود قبل الامام عمدا او جهلا وسهوا او بعد الامام كما هو المطلوب وسواء رفع قبل الامام عمدا او جهلا وسهوا فهذه اثنا عشرة صورة ويؤمر الرفع فيها بالعود بالشرط الذي ذكره المصنف فان لم يعد مع تمكنه فلا شيء عليه واما ان كان رفعه قبل ان يأخذ فرضه فالصلاة باطلة في ثمانية وهي ما اذا انحني قبل الامام في ذلك الركوع او السجود عمدا او جهلا وسهوا او انحني بعده ورفع في هذه الاحوال الاربعة قبله عمدا او جهلا وذلك لانه متعمد ترك ركن ان اعتد بما فعله ولم يعده فان لم يعتد بما فعله واعاد فقد تعمذ زيادة ركن واما ان كان رفعه في الاحوال الاربعة سهوا او وجب الرجوع اتفاقا فان لم يرجع عمدا بطلت وان لم يرجع سهوا احتج رفع الامام كان بمنزلة من زوحم عنه فان كان ركوعا فأتى به حيث يدرك الامام في سجود تلك الركعة وهذا حيث كان في غير الاولى وان كان منها تركه وفعل مع الامام ما هو فيه ويأتي به ان كان سجودا ما لم يعقد الامام ركوع الركعة التي تليها كان من الركعة الاولى او من غيرها حتى يتبين كذا ابن رشد انه لا صلاة لمن رفع راسه قبل امامه سهوا في صلاته كلها قبل اخذ فرضه في الجميع اه وانظر هل معناه انها تبطل او المراد انه لا يعتد بما فعله من الركعات وينبى على احرامه وهذا هو الطاهر كما قاله شيخنا (قوله كل منهم صالح لها) اي لاستحقاقها وانما قدرنا ذلك لاجل دخول المرأة في المنزل ونحوها لانه لا يصلح لمباشرتها (قوله وندب تقديم تقديم سلطان الخ) اعلم ان لنا مقامين احدهما مقام بيان من هو احق بالتقديم فيقضى له به وهذا هو المشار له بقول المصنف وان تشاح متساوون لا لكبر اقترعوا فيفهم منه ان غير المتساو ين يقضى للافضل منهم بالتقديم وثانيهما مقام بيان ما تخاطب به الجماعة دون تشاح وهذا هو المشار له هنا بقوله وندب تقديم سلطان الخ (قوله او نائبه) فيه حل السلطان على حقيقته وقال اللقاني المراد بالسلطان من له سلطة كان السلطان الاعظم او نائبه ويدخل في ذلك القاضي والباشا ونحوهما كما افاده شب فان اجتمع مقدم القاضي لانه الذي يتولى امر العباد كما استظهره بعضهم (قوله ثم رب منزل) وحكم امام المسجد الراتب حكم رب المنزل والمراد بالمنزل الذي يقدم به المنزل المجتمع فيه (قوله وان كان غيره اقله وافضل منه) هذه طريقة وسيأتي عند قوله واستنابة الناقص عن ابن حبيب طريقة اخرى تخالف هذه (قوله لانه احق بداره من غيره) اي ولانه ادري بقبلتها وعورتها وماتليق الصلاة فيه (قوله وندب تقديم المستأجر على المالك) اي للملك لمنفعتا وخبرته بطهارة المكان والندب لا ينافي القضاء له عند التنازع (قوله وان عبدا) مباحة في تقديم رب المنزل على نسبه به تقديم المستأجر على المالك فتقول الشارح هذا اذا كان رب المنزل حرا فيه حذف الواو مع ما عطف والاصل هذا اذا كان رب المنزل ومالك المنفعة حرا بدليل ما بعده وهو قوله بل وان كان مالك ذاتها او منفعتها عبدا والمراد بمالك المنفعة من ملكها باجارة او اعارة او عمري فالمعار والمعمّر بالفتح يقدمان على رب المنزل خلافا لما في عقب (قوله او منفعتها) انت الضمير العائد على المنزل لانه في معنى الدار (قوله كاهراة) اي كما ان الحق في الامامة للمرأة في منزلها (قوله واستخلفت) قال ابن عاشر المرأة من جملة ما يندرج في قوله واستنابة الناقص فذكرها هنا تشويش وحشو (قوله ندبا) اي وقيل وجوبها بالحق ان الخلف لفظي لان من قال وجوبها مراده انها لا تباشر الامامة بنفسها ومن قال ندبا اراد انها لا تترك القوم هملا والحاصل انه يجب عليها ان لا تتقدم وهذا لا ينافي انه يندب لها ان

فان تركه عمدا بطلت وان تركه سهوا فكمن زوحم وقد تقدم حكمه والموضوع انه رفع او خفض قبل ان يأخذ فرضه سهوا واما لو رفع عمدا قنطل بمجرد الرفع بخلاف من اخذ فرضه * ثم شرع بين من هو الاولى بالامامة اذا اجتمع جماعة كل منهم صالح لها فتأمل (وندب تقديم سلطان) او نائبه ولو كان غيره اقله وافضل منه لانه احق بداره من غيره (وندب تقديم المستأجر) او المستعير فيما يظهر (على المالك) هذا اذا كان رب المنزل حرا بل (وان) كان المالك لذاتها او منفعتها (عبدا) ما لم يكن سيده حاضرا لا يقدم عليه لانه المالك حقيقة (كاهراة) في منزلها (واستخلفت) ندبا من يصلح لها والاولى استخلافها الافضل

ومثلها ذ كر مسلم لا يصلح للامامة (ثم) ان لم يكن رب منزل نذب تقديم (زائد فقه) اى علم بأحكام الصلاة على من دونه فيه ولو زاد عليه في غيره (ثم) زائد (حديث) اى واسع روايه وحفظ وهو افضل من زائد فقه ولكن قدم عليه لزيادة علمه بأحكام الصلاة (ثم) زائد (قراءة) اى ادرى بالقراءة وامكن من غيره في مخارج الحروف او اكثر قرأنا واشد اتفاقنا (ثم) زائد (عبادة) من صوم وصلاة وغيرهما (ثم) عند التساوى فالتقديم (بسن اسلام) اى تقدمه ٢٧٤ فيه ويعتبر من حين الولادة او الاسلام فان العشرين من اولاد المسلمين يقدم

على ابن ستمين اسلم من منذ خمس عشرة سنة مثلا (ثم بنسب) فعند التساوى يقدم القرشي على غيره فعلاوم النسب على مجهوله (ثم بخلق) بفتح الخاء اى الاحسن فيه (ثم بخلق) بضم الخاء بضمين اى الاكمل فيه ومن الناس من عكس الضبط واستظهره المصنف والمثنى يحتملها (ثم بلباس) حسن شرعا ولو غير ابيض لا كحير ومحل استحقاق من ذكر التقديم (ان عدم نقص) اى ان خلا من نقص مانع من الامامة كالعجز عن ركعتين من مرض او زمانه او غير ذلك (او) عدم نقص (كراهه) بأن سلم من نقص نكرهه معه الامامة من طع وشلل وابنة وغيرها مما مر وهذا هو معنى قولهم واذا اجتمع جماعة كل منهم يصلح للامامة قدم كذا الخ فكأنه قال ونذب تقدم من ذكر اذا كان كل يصلح لها بأن كان سالما

يقدم رجلا ولا تترك القوم هملا (قوله ومثلها) اى في نذب الاستخلاف ذ كر مسلم لا يصلح للامامة والحال انه رب منزل (قوله واسع روايه وحفظ) كان يكون تلقى الكتب الستة مثلا وحفظها فواسع الرواية هو الملتقى لكثير من كتب الحديث سواء حفظ ما تلقاه ام لا واسع الحفظ هو الذى يحفظ كثيرا من الاحاديث (قوله ثم زائد قراءة) اى ثم مع تساويهم في الحديث وفيما قبله وهو الفقه يقدم زائد قراءة (قوله اى ادرى بالقراءة) اى فيقدم الاحسن تجويدا ولو كان غير حافظ له بنامه على غيره ولو كان حافظا له بنامه (قوله او اكثر قرأنا) فيقدم حافظ الثلثين على حافظ النصف وقوله واشد اتفاقا فيقدم من لا يغلط فيه على من يغلط فيه (قوله ثم زائد عبادة) اى ثم مع تساويهم في القراءة وما قبلها يقدم زائد عبادة (قوله ثم عند التساوى) اى في جميع ما مر وقوله فالتقديم بس اسلام اى لزيادة عمله (قوله ويعتبر) اى سن الاسلام والتقدم فيه (قوله ثم بنسب) يحتمل ان المراد ثم بشرف نسب ويحتمل ان المراد ثم بمعرفة نسب ويحتمل ان المراد ما هو اعم وهو الذى قرره شارحنا ونسب حله على الاول تبعاً لتت وعقب وشب جلاء على الثانى (قوله بفتح الخاء) اى وهى الصورة الحسنه لان العقل الكامل والخير قد يتبعانها غالباً وقد قالت الحكماء حسن التركيب وتناسب الاعضاء يدل على اعتدال المزاج واذا اعتدل المزاج ينشأ عنه كل فعل حسن قال بن تقيلا عن عياض قرات في بعض الكتب عن ابن ابي مليكة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من آتاه الله وجهاً حسناً واسما حسناً وخلقا حسناً وجعله في موضع حسن فهو من صفوة الله من خلقه (قوله ثم بخلق بضمين) اى بحسن خلق اى بخلق حسن اى لانه من اعلى صفات الشرف والخلق الحسن شرعا هو التحلى بالفضائل والتزهد عن الرذائل لا ما يعتقدوه العوام من انه سيرة الناس والمجى على ريجهم لان هذا ربما كان مذموماً (قوله ومن الناس) المراد به ابن هرون (قوله واستظهره المصنف) اى في التوضيح لكن الذى تلقاه المصنف عن شيخه ما تقدم للشارح وان كان استظهر خلافه (قوله ثم بلباس حسن) اى جليل وقوله شرعا الاولى عرفاى وهو الجليل مطلقا من غير الحرير لان اللباس الحسن شرعا هو البياض خاصة جديدا او لا فلا يصح قوله ولو غير ابيض وانما قدم صاحب اللباس الحسن على من بعده دلالة لحسن اللباس على شرف النفس والبعد عن المستقذرات وقدمه الشافعية على الجليل في الحلقة كانه لتعلق الثياب بالصلاة (قوله ومحل استحقاق من ذكر التقديم الخ) حاصل تقرير الشارح ان هذا شرط في استحقاق من ذكر التقديم وفي مفهومه وهو ما اذا وجد نقص مانع او موجب للكرهه تفصيل فان كان سلطانا او رب منزل فلا يسقط حقهما ونذب لهما الاستخلاف وعدم اهمال الامر لغيرهما اذا كان النقص غير كفر وخون وان كان غيرهما سقط حقه (قوله واذا اجتمع جماعة كل منهم يصلح للامامة) اذ من المعلوم انه لا يكون كل واحد منهم صالحا للامامة الا اذا كان خاليا من الامور الموجبة للمنع او الكراهه (قوله ونذب استنابة الناقص) كونه عطف على معمول نذب لا يقتضى تخصيصه بنقص الكره لما تقدم ان المتلبس بنقص المنع كالمراة نذب لها الاستنابة وهو هذا التقرير يرجع للسلطان ورب المنزل للسلطان فقط واعلم ان في كلام المصنف وجهين آخرين احدهما للباطى والمواق وجرام ان من له المباشرة لا تنفك عن النقص المنع والكره يستحب له اذا حضر من هو اعلم منه واولى ان يستنبيه لقول ابن حبيب احب الى ان حضر من هو اعلم من

من نقص يوجب منعها او كرها (و) نذب (استنابة لناقص) نقص منع او كره ان كان له استحقاق اصلى فيها صاحب وهو السلطان ورب المنزل فقط واما غيرهما فليس له حق فيها فالأفقه ان قام به مانع سقط حقه وصار كالعدم والحق لمن بعده وهكذا ثم شبه في النذب قوله (كوقوف ذكر) بالغ (عن عيئه) ونذب ايضا تأخره عنه قليلا فان جاء آخر نذب لمن على اليمن ان يتأخر حتى يكون خلفه ولا يتقدم الامام (و) نذب وقوف (اثنين) فأكثر (خلفه وصبي) مبتدا وقوله (عقل القرية) نعت اى ادرك ان الطاعة ثابتة على فعلها ويعاقب على تركها (كالبالغ) خبره فوقف عن عيئه ومع غيره خلفه فان لم يعقل القرية ترك يوقف حيث شاء

(ونساء) واحدة فاكثرت برب وقوفهن (خلف الجميع) أي جميع من تقدم مع امام وحده خلفه ومع رجل عن يمينه خلفهما ومع رجال خلفه خلفهم (ورب الدابة) إذا جرى شخص على جملة معه ولم يشترط تقديم ٢٧٥ احدهما (أولى بمقدمها) لأنه اعلم بطباعها

ومواضع الضرب منها
وذ كرت هذه للدلالة
على ان الاقصة مقدم
لأنه اعلم بمصالح الصلاة
ومفاسدها ومقدم
يحتمل انه بكسر الدال
مخففة وبفتحها مشددة
(و) قدم (الأورع) وهو
الشارك لبعض المباحات
خوف الوقوع في الشبهات
على الورع وهو الشاركة
للشبهات خوف الوقوع
في المحرمات (و) قدم
(العدل) على مجهول
حال او المراد بالعدل
الاعدل أي على العدل
واما الفاسق فلاحق
له فيها (والحر) على العبد
(والاب) على الابن ولوزاد
فتها (والعم) على ابن
اخيه ولوزائد فقه او
اكبر سنا من عمه فقوله
(على غيرهم) راجع
للأورع ومن بعده
(وان تشاح) أي تنارع
في طلب التقديم جماعة
(متساوون) في المرتبة
(الأكبر) بسكون الباء
لطلب الثواب
(اقتروا) وامالوتشاجروا
لكبر سقط حقهم
لأنهم حينئذ فاسق لاحق
لهم فيها بل تبطل به
صلاتهم (وكبر المسبوق)
تكبيرة غير تكبيرة
الاحرام (لركوع) وجد
الامام متلبس به ويعتد
بتلك الركعة ان ادركها (اوسجود) أي وكبر لسجود وجد الامام به غير تكبيرة الاحرام ايضا ولا يعتد بركعتيه

صاحب المنزل او اعدل منه ان يوليه ذلك الوجه الثاني للناصر الثاني وهو ان يجعل قوله واستنابة الناقص عطفًا على معمول عدم ولا يختص بنقص الكره وعلى الثمرات الثلاثة يكون كلام المصنف أي قوله واستنابة الناقص مختصا برب المنزل والسلطان دون غيرهما اه بن ان قلت ان هذا الوجه الثالث غير صحيح لان المعنى عليه ومحل استحقاق من ذكر التقديم ان عدم نقص منع او كره وعدم استنابة الناقص وهذا يقيدان السلطان لا يقدم بالفعل الا اذا عدم استنابة الناقص فيقتضي ان هناك من يقدم على السلطان وان السلطان لا يقدم الا اذا عدم استنابة ذلك الغير اذا قام به نقص مع انه ليس هناك من يقدم عليه واجب بأن عدم استنابة الناقص شرط باعتبار الثاني وما بعده فقط أي ان رب المنزل وزائد الفقه انما يقدم اذا عدم استنابة الناقص وهو السلطان ورب المنزل وهذا هو المراد بكون كلام المصنف مختصا برب المنزل والسلطان على هذا الوجه (قوله ونساء خلف الجميع) ويقف الخنثى امامها في توسط بين الرجال والنساء وفي ح ويكره للرجل ان يؤم الاجنيات وحدهن والكراهة في الواحدة اشد اه وكأنهم لم يحرموا ذلك كالحلوة لان الصلاة ماعة (قوله خلفهما) أي بحيث يكون بعضها خلف الامام وبعضها خلف من على يمينه والظاهر كما قال شيخنا انه اذا وقف على عين الامام اكثر من واحد فانها تنفخ خلف الامام وخلف من بلمقه (قوله ورب الدابة أولى بمقدمها) كذا في المدونة ونصها والاولى بمقدم الدابة صاحبتها وصاحب الدار اولى بالامامة اذا صلوا في منزله الا ان يأذن لاحد اه قال ابو الحسن لان صاحب الدابة اعلم بطباعها وبمواضع الضرب منها وصاحب الدار اولى لأنه اعلم بالقبلة فيها وبالموضع الطاهر منها وكلاهما دليل على ان الفقيه اولى بالامامة من غيره وهي دلالة حسنة والحاصل انهما كان صاحب الدابة اولى لأنه اعلم بطباعها وصاحب الدار اولى لكونه اعلم بقبلتها كان الفقيه اولى لكونه اعلم بما تصح به الصلاة اه بن (قوله وذ كرت هذه) أي المسئلة هنا مع ان محلها باب الاجارة (قوله والأورع والعدل والحر) مرتبة هذه الثلاثة بعد قوله ثم زائد فقه ثم حديث فكان حقه ان يقدمها هناك ولا يستغنى عما تقدم عن ذكر الثلاثة كما قيل لان ما تقدم من باب التحلي بالحاء المهمة وهذه من باب التخلي بالخاء المعجمة فلا بد من ذكرها لكن الاولى تقدمها اه بن (قوله وقدم العدل الخ) أي ما لم يكن مقابله ازيد فقها وكذا يقال في الأورع والحر واعترض قوله والعدل بما حاصله ان الذي يقابل العدل هو الفاسق فينحل المعنى وقدم العدل على الفاسق فيقتضي ان الفاسق له حق في الامامة وليس كذلك واجاب نت بأن المراد قدم العدل على مجهول الحال وفيه نظر لان الشيء انما يقابل بنقيضه كقولك هذا انسان او ليس باسان او بالمساوي لنقيضه كقولك هذا الشيء اما قديم او حادث ومجهول الحال ليس بنقيض للعدل ولا مساو بالنقيض بل اخص من نقيضه فان عدل نقيضه لا عدل ومجهول الحال اخص من لا عدل لصدقه بمجهول الحال وبالعقل وقال ابن غازي المراد بالعدل في كلام المصنف الاعدل فانه يقدم الاعدل على العدل وفيه ان هذا تكلف لانه صرف اللفظ عن ظاهره فالاولى ان يراد بالعدل عدل الشهادة ولا يلزم ان يكون مقابله فاسقا لانهم قايلوه في باب الشهادة بالعقل وهو ليس بفاسق لان المراد به من يفعل الفعل بحضرة ولا يتنبه له (قوله والاب والعم الخ) مرتبة هذين بعد رب المنزل فكان حقه ان يقدمهما هناك كذا في عيج وهو يدل على ان رب المنزل والسلطان يقدم على غيره ولو ايا (قوله ولو راد فقها) أي ولو كان الابن زائدا في الفقه على ابيه وهذا عند المتساحة واما عند التراضي فالابن الاقვე اولى من ابيه بالامامة وكذا يقال فيما بعده من العم وابن اخيه كما في أبي الحسن (قوله ولو زاد فقه) أي ولو كان ابن الاخ زائدا فقه او اكبر سنا وخالف في ذلك سحنون وقال ان كان ابن الاخ زائدا فقه او اكبر سنا قدم على عمه اه بن (قوله لا لكبر) يدخل في منطوقه اذا كان تشاحهم لاجل حيازة فائضها وخراجها كوقوف على الامام فليس ذلك مما يفسقهم كما قاله ابو علي المسناوي اه بن وفي حاشية شيخنا عن البرموني انه لو كان تشاحهم لاجل حيازة فائض الوظيفة فالظاهر انه ينظر للفقر ويقدم به والاقرع بينهم (قوله ويعتد تلك الركعة ان ادركها) أي ان يقن ادراكها بركوعه مع الامام وان لم يطمئن الاعدد فان لم يتبين ادراكها

(بلا تأخير) راجع للمستثنين أي ولا يؤخر حتى يرفع الإمام أي يحرم التأخير في الركوع وركعه في السجود إلا أن يشك في إدراكه الركعة
ففي رد التأخير (لا) يكبر غير تكبيرة الأحرام (جلوس) أول أو ثان وجد الإمام به بل يكبر للأحرام من قيام ويجلس بلا تكبير (وقام) المسبوق
للقضاء بعد سلام الإمام (تكبيران جلس في ثابته) أي ثانية المسبوق بأن أدرك الركعتين الأخيرتين من رابعة أو ثلثية ومفهوم الشرط
أنه إن جلس في أوله كدرك الرابعة أو الثالثة من ٢٧٦ ثلثية أو الثانية من ثنائية أو جلس في ثالثة كمن فاتته الأولى من رابعة قام بلا

تكبير لأن جلوسه في غير محله وإنما هو لموافقة الإمام وقد رفع معه بتكبير وهو في الحقيقة للقيام ثم استثنى من عموم المفهوم قوله (إلا مدرك التشهد) الأخير أو ما دون ركعة فية أو ما دون ركعة صلاة (وقضى) هذا المسبوق بعد تمام سلام إمامه (القول) الذي فات مع الإمام وهو القراءة بأن يجعل ما فات قبل الدخول مع الإمام أول صلاته وما أدركه آخرها (و بنى الفعل) وهو ما عدا القراءة بأن يجعل ما أدركه معه أول صلاته وما فاته آخرها فيجمع بين التسميع والتحميد ويقت في الصبح لأنها ملحقة بالأفعال فن أدرك أخيرة المغرب قام بلا تكبير يأتي ركعة بأم القرآن وسورة جهر لأنه قاضي القول ويجلس لأنه بان في الفعل ثم ركعة بأم القرآن وسورة جهر لأنه قاضي القول ومن أدرك الثانية منه أتى ركعة كذلك ومن أدرك الأخيرة

العاها وأتى ركعة بدلها (قوله بلا تأخير) متعلق بمقدراى ودخل بلا تأخير (قوله أي يحرم التأخير في الركوع) أي لأن في ترك الدخول معه والتأخير طعن في الإمام والموضوع أن الإمام راتب (قوله وركعه في السجود) أي وركعه التأخير في السجود وقيل أنه حرام (قوله إلا أن يشك الخ) هذا استثناء من حرمة التأخير في الركوع وحاصله أن محل النهي عن التأخير في الركوع ما لم يشك في إدراك الركعة والاندب له التأخير ومحل النهي عن التأخير في السجود إذا لم يكن معيد الفضل الجماعة والأخذ دخوله فيه حتى يتم تلك الركعة ويعلم هل بقي معه ركعة فأكثرت فدخل أو لا فلا يدخل وهل تأخير الدخول حينئذ واجب للنهي عن إيتاع صلاة مرتين أو مندوب (قوله وقام المسبوق للقضاء بعد سلام الإمام) فإن قام له قبل سلامه بطلت وأجار الشافعية فيه المارقة وهذا إذا قام عمد أو جهلا فإن قام سهوا التي ما فغسل رجع للإمام فإن لم يتذكر إلا بعد سلام الإمام فلا يرجع ويبنى كل ما فله قبل سلام الإمام (قوله بأن أدرك الركعتين الأخيرتين الخ) أي فإذا قام لقضاء ما فاتته قام بتكبير أي يأتي به بعد استقلاله لأنه يكبر حال قيامه قبل استقلاله كما هو ظاهر المصنف (قوله إلا مدرك التشهد) أي فإنه يقوم بتكبير كما هو مذهب المدونة ومقابلها ما أخرجه سند من قول مالك إذا جلس في ثابته يقوم بلا تكبير لأنه هنا يقوم بلا تكبير أيضا وما نقله زوق عن عبد الملك أنه يقوم بتكبير مطلقا قال وكان شيخنا القوري يفتي به العامة لتلايخطوا كذا نقل ح والماصل أن المسئلة ذات أقوال ثلاثة يقوم بتكبير مطلقا وبغير تكبير مطلقا ويقوم بتكبيران جلس في ثابته لا في غيرها إلا مدرك التشهد (قوله لأنه كفتح صلاة) يؤخذ منه أنه يؤخر التكبير حتى يستقل قائما لأنه يكبر حالة القيام (قوله وقضى الجول و بنى الفعل) أي أنه يفعل الفعل كفعل الباني المصلي وحده وذهب أبو حنيفة إلى أنه يقضى القول والفعل وذهب الشافعي إلى أنه يبنى فيهما ومنشأ الخلاف خبر إذا أتم الصلاة فلا تأتوها وأتم تسعون وأتوها وعليكم السكينة والوقار فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتمروا وروى فاقضوا فافخذوا الشافعي رواية فأتوا وأخذوا أبو حنيفة رواية فاقضوا وعمل مالك بكليهما لقاعدة الأصوليين والمحدثين إذا أمكن الجمع بين الدليلين جمع فحمل رواية فأتوا على الأفعال ورواية فاقضوا على الأقوال فإذا أدرك أخيرة المغرب فعلى مذهب الشافعي يأتي ركعة بأم القرآن وسورة جهر أو يجلس ثم ركعة بأم القرآن فقط ويشهد وعلى المالكية يأتي ركعتين بأم القرآن وسورة جهر أو لا يجلس بينهما لأنه قاض فيهما قولاً وفعلًا وأما على مالك يأتي ركعتين بالقراءة وسورة فيهما ويجلس بينهما (قوله فيجمع) أي في حال قضاء ما فاتته بين التسميع والتحميد أي لأنهما من جملة الأفعال والمسبوق في قضاء الركعات التي فاتته بالنسبة للأفعال يفعل كفعل المنفرد وهو يجمع بينهما فلو قلنا إن سمع الله لمن حده و بناولك الحمد من جملة الأقوال التي تقضى لا تقصر على بناولك الحمد لأن الركعات التي فاتته بالنسبة للأفعال يفعل فيها فعل المأموم وهو يقتصر على بناولك الحمد هذا هو الصواب خلافا لما في عقب (قوله ويقت في الصبح) ما ذكره من أن مدرك ثانية الصبح يقتل إذا قام لقضاء الأولى وإن القنوت ملحق بالأفعال تبع فيه عجب وفاق الجزولي وابن عمر وهو خلاف المعتمد والمعتمد ما في العتبية والبيان واقتصر عليه في التوضيح والقلشاني وابن ناجي وغيرهم أن مدرك ثانية الصبح لا يقتل إذا قام لقضاء الأولى التي فاتته وإن المراد بالتول الذي يقضى القراءة (١) والقنوت انظر بن (قوله لأنها ملحقة بالأفعال) الضمير لسمع الله لمن حده

وربنا

من العشاء قام بعد سلام الإمام فأتى ركعة بأم القرآن وسورة جهر إلا أنها أول صلاته بالنسبة للقول

ثم يجلس لأن التي أدركها كالأولى بالنسبة للفعل فيبنى عليها ثم يأتي ركعة بأم القرآن وسورة جهر لأنها الثانية بالنسبة للقول ولا يجلس لأنها الثالثة بالنسبة للفعل بل يقوم يأتي رابعة بأم القرآن فقط سرا ومن أدرك الأخيرتين منها أتى ركعتين بعد سلام الإمام بأم القرآن وسورة جهر ومن أدرك ثانية الصبح قنوت في ركعة القضاء ويجمع في القضاء بين سمع الله لمن حده و بناولك الحمد كما تقدم (وركم)

(١) لعل الأولى لا القنوت تأمل اه مصححه

اي احرم ندبا (من خشى) باستمراره بسكينة الى دخول الصف (فوات ركعة) ان لم يحرم (دون الصف) معمول ركن (ان ظن ادراكه)
اي ادراك الصف في ركوعه دابا اليه (قبل الرفع) اي رفع الامام راسه من الركوع ٢٧٧ فان لم يظن ادراكه قبله بما دى اليه

ولا يركع دونه فان فصل
اساء واخرته ركعته الا ان
تكون الاخيرة فيركع دونه
لئلا تقوته الصلاة في
مفهوم الشرط تفصيل
(يدب) بكسر الدال اي
يمشي ولو خيبا (كالصفيين)
الكاف استقصائية
لا تدخل شبا على الراح
ولا يحسب ما خرج منه
او دخل فيه (لا آخر
فرجة) ان تعددت سواء
كانت امامه او يمينه
او شماله (فاعا) في ركعته
الناية ان خاب ظنه بعد
احرامه في دبه للركوع
لا قائما في رفعه وان كان
ظاهر المصنف والمدونة
فانه خلاف المعتمد
(اورا كعا) في اولاه
حيث لم يحسب طنسه فأو
للتوقيع فاقول را كعا
اوقائما في ثابته لكان
احسن (لا) يدب (ساجدا
اوجالسا) لقبح الهيئة
(وان) احرم المسبوق
والامام را كعو (شن)
اي تردد (في الادراك)
لهذه الركعة (العاه)
ويتامد مع الامام ويرفع
معه ويقضيها بعد سلام
امامه سواء استوى ترده
او ظن الادراك او عدمه
فهذه ثلاث صور فان جزم
بالادراك فالامر ظاهر

وربنا ولك الحمد والقنوت (قوله اي احرم) الاولى احرم وركع دون الصف وقوله من خشى فوات ركعة اي
من خاف فوات ركعة ان استمر بسكينة الى دخول الصف وان ركع خارجا ادركها والطاهر ان المراد بالخوف
غلبة الظن كما قال شيخنا وانما احرم بالركوع دون الصف لان المحافظة على الركعة والصف معا خير من
المحافظة على احدهما فقط وهو الصف (قوله فان لم يظن ادراكه قبله) اي فان لم يظن ادراك الصف اذ ادب
قبل رفع الامام راسه من الركوع (قوله بما دى اليه) اي اني الصف على جهة التدب ولا يركع دونه ولو فاتته
الركعة وهذا قول مالك وقال ابن القاسم في المدونة انه يركع دون الصف ويدرك الركعة فرائ المحافظة
على الركعة الاولى من المحافظة على الصف عكس ما قاله مالك ورجح التونسي قول ابن القاسم وقال ابن رشد
قول مالك الاولى عندي بالصواب انظر بن (قوله فان فعل) اي فان ركع دونه وقوله اساء اي فعل مكرها
(قوله الا ان تكون الاخيرة الخ) هذا القيد ذكره اللخمي وابو اسحق التونسي قال ح وهو تقييد حسن
لا ينبغي ان يختلف فيه وصرح ابن حزم بالاتفاق عليه فلو شئت في كونها الاخيرة او لا فيحتاج بجعلها الاخيرة
كما قال شيخنا (قوله يدب الخ) جملة مستأنفة جوابا لسؤال مقدركا نه قيل وماذا يفعل بعد ركوعه دون
الصف فأجاب بقوله يدب وقوله ولو خيبا اي لان الخيب فيها غير منهي عنه وانما ينهي عنه اذا كان لها اي
اذا كان خارجا عنها لاجلها كذا قيل قال المسناوي وهو في غاية البعد وافسد وذلك لان الخيب انما كره
لها كما لا ين رشد لئلا تذهب سكنته واذا كان الخيب بكره خارج الصلاة لاجل السكينة فكيف لا كرهه في
الصلاة التي طلب فيها الخشوع والتواضع هذا لا يقوله احده ادنى تفصيل اه بن ولذا قال شيخنا الصواب
انه يدب من غير خيب لمنافاة للخشوع فان قلت اذا كان لا يحسب فيها فكيف يتأني انه اذا استمر بلا احرام
لا يدرك الركعة في الصف واذا احرم خارج الصف ودب في ركوعه ادركها مع ان الزمن والفعل واحد قلت
ان هذا الذي خشى فوات الركعة اذا تمادى للصف معناه انه خشى الفوات عند عدم الديب اي المشي
بسرعة بغير هرولة يؤمر بالركوع خارج الصف ويدب في حاله تركوعه وانما لم يقل يدب قبل الدخول لئلا
يتخلف ظنه فقوته الركعة فقلنا له ادركها ثم دب للصف فان ادركه فذاك والا فيدب في الثانية كذا اقرره
شيخنا (قوله على الراح) اي خلافا لما في خش من ادخالها للصف الثالث (قوله لا آخر فرجة) اي بالنسبة
لجهة الداخل وان كانت اولى بالنسبة لجهة الامام (قوله ان خاب ظنه) اي انه اذا احرم خلف الصف طامعا
في ادراكه فدب في حاله الركوع فرفع الامام قبل ان يصل للصف وتختلف ظنه فانه يدب في حاله قيامه للركعة
الثانية حتى يدرك الصف (قوله لا قائما في رفعه) من ركوع اولاه فلو دب في حال رفعه من الركوع فالظاهر
عدم البطلان مراعاة لظاهر المدونة ولعل الفرق بين الركوع والرفع ان الديب مظنة الطول وهو غير
مشروع في القيام من الركوع (قوله اورا كعا في اولاه) هذا هو المعتمد خلافا للشبه في انه لا يدب را كعا
اذ لو فعل تجافت يده عن ركبته والحاصل انه لا يدب ساجدا ولا جالسا اتفاقا ويدب في حال قيامه للثانية
وهل يدب في حال الرفع من ركوع الاولى او لا خلاف وهل يدب في حال الركوع او لا خلاف وقد علمت المعتمد
في ذلك (قوله لا ساجدا اوجالسا) اي انه اذا كان لا يدرك الصف بدب في ركوع اولاه وترك الديب حال
الركوع فلا يدب حال سجوده لا ولا في حال جلوسه بين سجديها بل يصبر حتى يقوم للثانية ويدب في حال
قيامه لها (قوله لقبح الهيئة) انظر هل هو حرام ومكره والطاهر الثاني وعلى كل فالظاهر عدم البطلان
(قوله ويرفع معه) اي فان لم يرفع معه فالظاهر البطلان حيث فعل ذلك عمدا او جهلا قاله شيخنا (قوله فان
تحقق) اي بعد احرامه (قوله قبل ان يركع) اي قبل شروعه في الركوع وهذا الطرف تنازعه الافعال
الثلاثة قبله وهي تحقق ورفع واستقل (قوله فهذا لا يجوز له الركوع حينئذ) اي بل يحرم ويخر ساجدا مع
الامام وبلغى تلك الركعة الناقصة (قوله وان ركع لا يجوز له الرفع) اي بل هو ساجد من ذلك لركوع

وان جزم بعدمه فان تحقق ان امامه رفع من ركوعه واستقل قائما قبل ان يركع فهذا لا يجوز له الركوع حينئذ وان ركع لا يجوز له الرفع فان رفع
يطلب صلاته ولا ينبغي ان يكون فيها خلاف

الظهور يستند زيادة الركن ولا يبعدر بأجله وكثيرا ما يقع ذلك للعوام وان لم يتحقق استقلال امامه فاعلموا ان رفع الادرال لرفع الاحرام
واسه واستقلاله قائم قبل وضع يديه على ركبتيه فالالغاء ظاهر وانما الكلام هل يرفع من ركوعه او لا يرفع وعلى تقدير الرفع هل تبطل قطاهر
مالزوق انه لا يرفع وان رفع عمدا او جهلا بطلت مطلقا وظاهر ان عبد السلام عدم البطلان بل طلب الرفع وقيل ان كان حين التحناه جازما
او ظانا عدم الادرال بطلت ان رفع عمدا ٢٧٨ او جهلا وان كان جازما بالادرال او ظانا له او شا كافيه فبين له خلافه فلا يرفع فان

بدون رفع وقوله فان رفع اى عمدا او جهلا (قوله لظهور تعمد زيادة الركن) اى الذى هو الر كوع (قوله
وان لم يتحقق استقلال امامه قائما) اى قبل ان يركع (قوله فالالغاء) اى لتلك الر كعة ظاهرا (قوله بطلت
مطلقا) اى سواء كان قبل الاحرام جازما بالادرال او بعدمه او ظانا بالادرال او بعدمه او كان شاكيا
الادرال او عدمه (قوله بل طلب الرفع) اى بل يطلب بالرفع فى الاحوال الخمسة التى قلناها فان لم يرفع فلا
تبطل عنده (قوله وقيل الخ) هذا القول للهواري (قوله وهو الاظهر) الذى قرره شيخنا العدوى ان المعتمد
ما قاله زروق (قوله فى احوال ما قبل تكبيرة الاحرام) اى وهى خمسة لانه حين التكبير ما جازم بادرال
الر كوع او بعدم ادرا كذا او يظن ادرا كذا او يشك فى الادرال وعدمه فاذا احرم فاما
ان يظن الادرال او يظن عدمه او يشك فيه او يجزم بالادرال او بعدمه والحاصل من ضرب خمسة فى خمسة
خمس وعشرون صورة (قوله ثم محل الخمسة الخ) صوابه ثم محل صحة الر كعة والاعتداد بها ان حرم بادرال كها
ان اتى الخ لانه اذا شك فى الادرال او ظنه او ظن عدمه او جزم بعدمه فالر كعة باطلة قطعا ولا يتأتى التأويلان
لصحة الر كعة وعدم صحتها تأمل (قوله من وجد الامام را كعا) اى سواء كان مسوقا بر كعة قاترا ولا وهذا
يرشد الى ان ما ذكره المصنف لا يتأتى الا فى المأموم لا فى الفذولا فى الامام اللهم الا ان يكون كل منهما من تسقط
عنه الفاتحة تأمل (قوله اى فيه او عنده) اشار الى ان لام الر كوع ليست للتعليل والانا فى ما بعده بل هى بمعنى
فى او بمعنى عند (قوله اى الاحرام) اى الدخول فى حرمت الصلاة (قوله اجزاء) اما فى الاولتين فظاهر لنبته
بالتكبير الاحرام فهما واما فى الثالثة فلانه اذا لم ينشأ انصرف للاحرام وذلك لان النية تقدمت عند القيام
للمصلاة وانضمت تلك النية للتكبير الذى اوقعه عند الر كوع وشأن تكبيرة الر كوع ان لا يقارن النية
واما هذا شأن تكبيرة الاحرام (قوله لان اتى به بعد الانحطاط) اى والا كانت الر كعة باطلة (قوله
والا لعاها) اى والا يجزم بادرال الامام بل شك فى الادرال او ظنه او ظن عدمه او جزم بعدمه لعاها
(قوله وان لم ينوه الخ) صورته انه نوى الصلاة المعينة وكبر ناويا بذلك التكبير الر كوع ناسيا
تكبيرة الاحرام فانه يتأدى المأموم فقط على صلاة باطلة وانما امر بالتأدى مراعاة لمن يقول بالصحة
واما الفذالذى كان اميا لا يقرأ وكذلك الامام الاى فانه لا يتأدى بل يقطع كل منهما (قوله اى الاحرام)
اى بمعنى تكبيرة الاحرام ونسيانها لا ينافى انه نوى الصلاة المعينة كما قلنا (قوله على المعتمد) راجع
لقوله وجوب اى خلافا لما نقله ت عن الجلاب من انه انما يتأدى ندبا على صلاة باطلة وقوله على صلاة
باطلة اى خلافا للفاى القائل انه يتأدى على صلاة صحيحة على الراح (قوله مراعاة لمن يقول بالصحة)
وهو ابن شهاب وسعيد بن المسيب القائلان بحمل الامام تكبيرة الاحرام عن مأمومه اه بن (قوله لافرق
بين جمعة وغيرها) هذا تعميم فى قول المصنف عمداى المأموم اى عمداى على صلاة باطلة لافرق بين كون تلك
الصلاة جمعة او غيرها كما هو ظاهر المدونة ورواية ابن القاسم اى ولا فرق ايضا بين ان يكون ذلك فى الر كعة
الاولى او غيرها خلافا لابن حبيب القائل ان كان ذلك فى غير الاولى قطع وابتدا وان كان ذلك فى الاولى
بعمداى (قوله وقيل الخ) وهو قول ابن حبيب ونقله ارضاع ابن القاسم فقد علمت ان ابن حبيب يخالف
فى كل من التعميم (قوله ان العام يقطع) تعبيرة بالقطع بشعر بانعقادها والظاهر عدم انعقادها وانه
يجوز بالقطع عن البطلان (قوله او كرا الخ) اى او تابا بالنية وكبرا للر كوع (قوله وفهم منه انه اذا لم يكبر)

رفع لم تبطل وهو الاظهر
فالمصور خمس ثلثاته
بالمندوق واثنتان بالمفهوم
وفى الخامسة التفصيل
الذى علمته فلتحفظ على
هذا الوجه فانها مسئلة
كثيرة الوقوع ولا حاجة لك
بتكثير الصور بان تضرب
الصور المتقدمة فى احوال
ما قبل تكبيرة الاحرام
فانه لا فائدة فيه سوى
تثبيت الذهن وعدم
ضبط المسئلة الكثيرة
الوقوع ثم محل الخمسة
ان اى بتكبيرة الاحرام
كلها من قيام امان اتى بها
بعد انحطاطه فالر كعة تلغى
قطعا ولو ادرك الامام
را كعا واما ان اتى بها عند
انحطاطه وكلها حاله او بعده
بلا فصل كثير فالتأويلان
المتقدمان فى قوله الا
لمسبوق قتا ويلان (وان
كبر) من وجد الامام
را كعا (الر كوع) اى فيه
او عنده فلا ينافى قوله
(ونوى به العقد) اى
الاحرام فقط (او فواهما)
اى الاحرام والر كوع
بهذا التكبير (اولم ينوهما)
اى لم ينوه به واحدا منهما

(اجزاء) التكبير بمعنى الاحرام اى صح احرامه فى الصور الثلاث وتجزئه
الر كعة ايضا ان اتى به كله من قيام لان اتى به بعد الانحطاط وفى حاله التأويلان هذا ان جزم بادرال الامام والا لعاها على ما تقدم (وان لم
ينوه) اى الاحرام بتكبير الر كوع (ناسياله) اى للاحرام (عمداى المأموم فقط) وجوبه على صلاة باطلة على المعتمد مراعاة لمن يقول بالصحة
لا فرق بين جمعة وغيرها وقيل يقطع فى الجمعة ثلاثا تقوته وهو ظاهر ومفهوم ناسيا ان العام يقطع ومفهوم فقط ان الامام والفذ يقطعان
ويستأثران الاحرام متى ذكرهما ايتا بالنية فقط او كبرا للر كوع وفهم منه انه اذا لم يكبر للر كوع لا يتأدى

(وفي تكبير السجود) أي إذا تكبر المنيب في الذي وجد الامام ساجدا للسجود ناسيا لتكبير الاحرام فهل يتأدى على صلاة باطلة وجوب تأمير بعيدا
ان عقد الركعة التي بعده هذا السجود وهو الرابع او يقطع مطلقا عقد الركعة ام لا ٢٧٩ (زرد) فان لم يعقد الثانية اتفق على القطع كذا

قيل ومقتضى النقل
الاطلاق كما هو ظاهر
المصنف وان تكبر
للسجود ونوى به العقد
او نواها او لم ينوها اجزا
على الرابع تكبيره ركوع
كما تقدم (وان لم يكبر)
المصلي تكبير الاحرام
ولا الركوع ناسيا بان أتى
بمجرد النية وتذكر قبل
الركوع او بعده او ادرك
الامام في السجود ودخل
معه بالتكبير احرام
(استأف) صلاته باحرام
من غير احتياج لقطع
بسلام وان كان مأموما
لعدم حمل الامام تكبيره
الاحرام ولما كان
الاستخلاف من جملة
مندوبات الامام وكان في
الكلام عليه طول افرده
بفصل لذكر حكمه واسبابه
المعبر عنها بالشرط وما
يفعله المستخلف بالفتح
وبدا بحكمه مضمنا له
اسبابه فقال
فصل ندب لامام
ثابتة امامته لامن ركن
النية او تكبير الاحرام
(خشي) تأديه (تلف
مال) له او لغيره ان خشي
بتركه هلاكا او شديدا
اذي مطلقا ولم يخش وكثر
واتسع الوقت فان لم يخش

(الخ) أي بل نوى الصلاة المعينة وركع ولم يكبر اصلا للاحرام ولا بقصد الركوع وقوله لا يتأدى أي بل يقطع
ويستأف وهذا المفهوم قد صرح به المصنف بعد بقوله وان لم يكبر استأف (قوله وفي تكبير السجود الخ)
حاصله انه اذا نوى الصلاة المعينة وجد الامام ساجدا فكبر بقصد السجود ناسيا لتكبير الاحرام ولم تذكر
تركها الا بعد عقد الركعة التالية لذلك السجود فقبل يقطع وقيل لا يقطع ويتأدى وجوب باعلى صلاة باطلة
وهذا هو المعتمد واما ان تذكر ترك تكبير الاحرام قبل ان يعقد الركعة التالية لذلك السجود فانه يقطع قولا
واحدا واما لو نوى بذلك التكبير الاحرام او الاحرام والسجود معا ولم ينو به شيئا فانه يجزيه (قوله ان عقد)
أي ان تذكر تركه لتكبير الاحرام بعد ان عقد الخ وهذا شرط في قوله يتأدى (قوله عقد الركعة ام لا) أي
ان تذكر بعد ان عقد ركعة او قبل عقدها (قوله فان لم يعقد) أي بأن تذكر قبل ان يعقد الثانية اتفق على
القطع فالخلاف محله اذا حصل التذكر بعد عقد الثانية هكذا ذكر عجم وتبعه تلامذته وهو خلاف الصواب
لان اللخمي نقل عن ابن المواز انه يتأدى مطلقا عقد ركعة ام لا فلا يصح ما ذكره من الاتفاق والى هذا اشار
الشارح بقوله كذا قيل ومقتضى النقل الاطلاق وحاصل ما في المسئلة ان ابن رشد وابن يونس واللخمي نقلوا
عن ابن المواز انه اذا كبر للسجود ناسيا للاحرام تمادى ونقل سند عن المذهب انه يقطع متى ما ذكر الى
هذا الخلاف اشار المصنف بالتردد فهو لتردد المتأخرين في النقل عن المتقدمين وعلى التماضي فان رشد وابن
يونس نقلوا عن رواية ابن المواز انه يتأدى اذا تذكر بعد ركوع الثانية وان تذكر قبله قطع واللخمي نقل عن
قول ابن المواز انه يتأدى مطلقا كما في الركوع وهذا خلاف لا تردد خلافا لمن حل المصنف عليه اه بن
(قوله وان لم يكبر استأف) وان كان مأموما لعدم حمل الامام تكبير الاحرام انظر لم يصل هنا وجوب
تمادى المأموم على صلاة باطلة مراعاة لقول سعيد بن المسيب وابن شهاب بحمل الامام تكبير الاحرام مثل
ما قيل فيما اذا كبر عند الركوع ناسيا لتكبير الركوع ناسيا لتكبير الاحرام ولعله لكون هذا اسوا
حالا من ذلك ترك هذا التكبير بالمرءة بخلاف ذلك فانه قد وجد منه التكبير في الجملة فأمله (قوله المعبر عنها
بالشرط) أي في بعض كتب اهل المذهب (قوله وما يفعله المستخلف) أي من تقدمه محل الامام الاصل
ان قرب ومن قراءته من انتهاء الاقل ان علمه (قوله مضمنا له اسبابه) أي ضام لذلك الحكم اسبابه
فصل في الاستخلاف (قوله لامام) متعلق بنصب بالاستخلاف لما يلزم عليه من تقديم معمول المصدر
عليه مع كثرة الفصل ومعمول المصدر وان جار تقدمه اذا كان ظرفا لكن مع عدم الفصل (قوله لامن ترك
النية) أي فلا يستخلف لخشية تلف المال او النفس او غيرهما من الاسباب الآتية من تحقق ترك النية
او تكبير الاحرام اتفاقا وكذا من شك فيهما على المعتمد لانه لم يتحقق امامته بل ولا دخوله في الصلاة (قوله
خشى تلف مال) كافتلات دابة والمراد بالخشية الظن والشك لا الوهم فلا يستخلف الامام لاجله خلافا
لما يفيد عبق قاله شيخنا (قوله او لغيره) أي ولو كان ذلك الغير كافرا لذا انكر مال (قوله ان خشي بتركه
هلاكا او شديدا) أي لنفسه او صاحبه (قوله مطلقا) أي سواء قل المال او كثر ضايق الوقت واتسع (قوله
فان لم يخش وضاق الوقت مطلقا) أي قل المال او كثر (قوله المأموم والفقد) أي فالامام انما اخذ ندب
الاستخلاف فقط (قوله او نفس) أي معصومة بالنسبة له تنكوفه على صبي او اعمى ان يقع في بئر او نار فيهلك
او يحصل له شدة اذى وأشار الشارح بقوله او شدة اذى الى ان في كلام المصنف حذف او مع ما عطف
ويصح ان يكون التلف في كلام المصنف استعمالا في حقيقة ومجازة (قوله او مع الامامة لعجز) أي
كعجزه عن الركوع او قراءة الفاتحة أي طريان عجزه عن ذلك في بقية صلاته واما طريان عجزه عن
السورة فليس من موجبات الاستخلاف وقوله الامامة نصب بنزع الخافض أي منع من الامامة لاجل
طرو عجزه او منع من الصلاة بسبب طرو عاف (قوله اعترض الخ) قد تبع الشارح في ذلك عجم وشيخه الشيخ

وضاق الوقت مطلقا او قل واتسع تمادى في هذه الثلاث ومثل الامام في لقطع وعنده المأموم والفقد (او) خشي تلف او شدة اذى
(نفس او منع الامامة لعجز) عن ركن لا سنة (او) منع (الصلاة برعاف) اعترض

سالم السهوري ولا مستند لهما في ذلك بل التحقيق ان الرعاف مقتضى الاستخلاف وان كان موجبا للقطع
اذ لا يز يدعى غيره من النجاسات وقد شهر ابن رشد فيها اي النجاسات سواء تذكرها او سقطت عليه
الاستخلاف بل ما ذكرناه من الاستخلاف في رعايف القطع هو ظاهر المدونة وابن بونس وابن عرفة وحينئذ
فكلام المصنف يحمل على رعايف النجاسة كما هو ظاهره ويستفاد منه رعايف البناء بالاولى ويكون فيه اشارة
لموافقة ما شهره ابن رشد في سقوط النجاسة او ذكرها ابن الحارث ان التحقيق ان الرعاف الموجب
للقطع يندب فيه الاستخلاف للامام ولا تبطل الصلاة بسببه على المأمومين على المعتمد وكذلك سقوط
النجاسة على الامام او تذكرها فاعلم على المعتمد فالاعتراض مبنى على مقابل التحقيق (قوله بطلت عليه وعليهم) اي
الرعاف وقوله ان اوجب القطع اي بأن زاد عن درهم وطلخه (قوله بطلت عليه وعليهم) اي ولا استخلاف
في هذه الحالة (قوله وان اقتضى البناء) اي اباح البناء اي بان كان يمكن قتله ولم يردع درهم (قوله وطما
تظار) اي في بطلان صلاة الامام دون المأمومين وندب الاستخلاف لهم من الامام (قوله من شئ وهو في
الصلاة الخ) اي انه اذا شئ وهو في الصلاة هل دخلها بوضوء او بغير وضوء استخلف وخرج (قوله او تحتق
الخ) ما ذكره من انه يستخلف في هذه الصورة تبعا لعبق قال بن فيه نظر فتدبر فندم لعبق نفسه عند
قوله وان شئ في صلاته ثم بان الطهر لم يعد الجزم في هذه الصورة بأنه يتأدى وان بان الطهر لم يعد فانظره
(قوله نائب فاعل ندب) اي وهو محط الندب فكأنه يتولى يندب الامام استخلاف عند وجود سبب من
هذه ويكره ترك الاستخلاف ويدع القوم هملا فلا يرد عليه ان كلامه يوهم ان الامام لا يندب له
الاستخلاف عند عدم هذه الاسباب بل يجوز له مع انه لا يجوز واعلم ان محل ندب الاستخلاف للامام
اذا تعدد من خلفه فان كان من خلفه واحدا فلا اذ لا يكون خليفة على نفسه فيتم وحده فانه ابن القاسم
وظاهر كلام الشيخ سالم السهوري انه الراجح وقيل يقطع وينتدئ قاله اصبح وقيل له ان يستخلف من خلفه
اذا كان واحدا وحينئذ فعمل عمل الخليفة فاذا ادرك رجل ثاية الصبح وقد استخلفه الامام قبل
اكمال التراء في الركعة الثانية وكان ذلك المأموم وحده فعلى الاول يصلي ركعتي الصبح كصلاة الفرد
ولا يني على قراءة الامام وعلى الثاني يقطعها وعلى الثالث يصلي الركعة الثانية وينى فيها على قراءة
الامام ويجلس بعدها ثم يفتي الركعة الاولى ومحل الخلاف ما لم يكن الاستخلاف لمنع الامامة لعجز
والاستخلف من وراه ولو واحد لانه يتأخر وراه مؤتمرا كافي بن (قوله وان حصل سببه) اي الذي
هو خشية تلف المال وما بعده في كلام المصنف (قوله ويرفع راسه الخ) اي ويرفع الامام الاول وهو
المستخلف بالكسر راسه من الركوع بلا تسميع ان حصل له سبب الاستخلاف فيه ويرفع راسه من
السجود بلا تكبير ان حصل له سبب الاستخلاف فيه (قوله فيدب كذلك) اي فيدب ذلك الخليفة راكعا
او ساجدا حتى يأتي محل الامام ثم يرفع بهم (قوله ولا تبطل ان رفعوا برفعه قبله) اي على الاصح ومقابلته
وهو البطلان مخرج لابن بشير على ان الحركة للركن مقصودة اه بن وقوله ان رفعوا برفعه اي
وكذا ان خفضوا بخفضه قبله واثار الشارح بقوله قبله اي قبل الاستخلاف الخ الى ان ضمير قبله
يحمل رجوعه للاستخلاف بأن حدث العذر في الركوع ولم يستخلف ورفعه وبجته لرجوعه للمستخلف
بالفتح بأن كان العذر حصل في حالة الركوع واستخلف في هذه الحالة ثم رفع بعده (قوله وطاهره ولو علموا
بجده الخ) تبع في ذلك عبق وهو غير صحيح بل اذا علموا بجده ورفعوا معه عمدا بطلت صلاتهم كما يقتضيه
كلام عبد الحق وابن بشير وابن شامس وابن عرفة والتوضيح والحاصل ان محل الخلاف حيث رفعوا برفعه
جهلا او غلطا فان اقتدوا به عمدا مع علم حدثه بالبطلان بلا خلاف انظر بن (قوله ثم لا بد الخ) اي انهم اذا
رفعوا برفعه قبل الاستخلاف او بعده وقبل رفع المستخلف بالفتح فلا بد من العود مع الخليفة اي فيركعون
معه ويرفعون برفعه وهذا صريح في ان المستخلف بالفتح بعيد الركوع ويعيدونه معه ولو كان المستخلف
بالفتح مع المأمومين قد اخذوا فرضهم مع الاول (قوله لم تبطل ان اخذوا فرضهم الخ) اي بان ركعوا

حذف لفظ الصلاة والباء
لطابق النقل اي ويأتى
بهما في قوله (او) منع
الصلاة بسبب (سبق
حدث) اي خروجه منه
غلبه فيها (او) بسبب
(ذكره) اي الحدث بعد
دخوله فيها وهذا معنى
قولهم كل صلاة بطلت على
الامام بطلت على الماء وم
الاقى سبق الحدث او نسيانه
وله نظائره ناسن شئ وهو
في الصلاة هل دخلها
بوضوء او تحتق الحدث
واللهارة وشئ في السابق
منهما ومنها وان لم يتحقق
الاستخلاف بالامام جزئيه
او مونه (استخلاف)
نائب فاعل ندب اي ندب
له الاستخلاف وان وجب
عليه المنع (وان) حصل
سببه (بركوع او سجود)
ويرفع راسه بلا تسميع
من الركوع ولا تكبير
من السجود لئلا يتدوا
به وانما يرفع بهم الخليفة
فيدب كذلك ليرفع بهم (ولا
تبطل) صلاتهم (ان رفعوا
برفعه) اي يرفع الاول
(قوله) اي قبل الاستخلاف
او المستخلف بالفتح وظاهره
ولو علموا بجده حال
رفعهم معه ثم لا بد من
العود مع الخليفة ولو اخذوا
فرضهم مع الاول قبل
العذر فان لم يعودوا لم تبطل
ان انما يرفع بهم مع الاول

(و) نذب (لم) الاستخلاف

(ان لم يستخلف) الامام

(ولو اشار لهم بالانتظار)

حتى يرجع لهم خلافا

لقول ابن نافع ان اشار

لهم بذلك فحق عليهم ان لا

يقدموا غيره حتى يرجع

فيتمهم وسيأتي للمصنف

ان ذلك لا يصح (و) نذب

(استخلاف الاقرب)

من الصف الذي يليه

ليتأني لهم الاقتداء

به ولانه ادري بافعاله

(و) نذب (ترك) كلام في

تحدث سبقة او ذكره

(وتأخر) الاول (مؤتمما)

وجوب بالنسبة بأن ينوي

المأمومية (في العجز)

عن ركن واغفر تغيير

النسبة هنا للضرورة واما

تأخره عن محله فنسب

(و) نذب له (مسك) انه

(في) حال (خروجه)

ليوهم ان به رعا (و) نذب

(تقدمه) اي المستخلف

بالفتح (ان قرب) من

موضع الاصل كقرب

ما يدب فيه لقربه فيما

يظهر والامنع واذا تقدم

فعلى حاله التي هو بها

(وان بجلوته) او سجوده

للعذر هنا دون ما صر في

عدم دبه للصف ساجدا

او جالسا (وان تقدم

غيره) اي غير من استخلفه

في الصحة اربعة قروغ فقال

واطمأناوا قبل حصول المانع وما ذكره من عدم البطلان هو قول ابن رشد ونقل اللخمي عن ابن المواز البطلان
واما لو كانوا لم يأخذوا فرضه مع الامام قبل العذر بالبطلان قول واحد ان كان تركهم العود عمدا وان كان
الترك لعذر وفات التدارك بطلت تلك الركعة (قوله وان اخذ فرضه مع الاول) اي قبل العذر (قوله لان
ركوعه الاول الخ) حاصله ان هذا الخليفة نزل منزلة من استخلفه وركوع من استخلفه غير معتد به فيكون
ركوع الخليفة كذلك (قوله ونذب لهم الاستخلاف) اي ولهم ان يصلوا اذا اذا واپس مقابله ان لهم الانتظار
حتى يرجع اليهم لان صلاتهم تبطل حينئذ كما هو مبني اعتراض ابن غاري ومثل استخلافهم ان لم يفعلوا
لاقتسامهم فعلا بعد حصول مانع الاول فان فعلوا لاقتسامهم فعلا بعده ثم استخلفوا بطلت كما حكى ح نخرج
بعضهم له على امتناع الاتباع بعد القطع في النحو (قوله ولو اشار لهم الخ) رد بلو على ما قاله ابن نافع من ان
الامام اذا انصرف ولم يقدم احدا وأشار اليهم ان امك والكان حقا عليهم ان لا يقوموا حتى يرجع فيتمهم اذ
فلو وقع وأشار لهم بالانتظار فانتظر وهو حتى عاد واتمهم بطلت عليهم بناء على القول المشهور الذي مشى عليه
المصنف لا على ما قاله ابن نافع وسيأتي هذا في قول المصنف كعود الامام لتمامها ولا منافاة بينه وبين ما هنا
لان المقصود من هنا بيان نذب استخلافهم ولا يلزم منه جواز الانتظار بل جواز عدم الاستخلاف الصادق
بجواز اتعاهم اذ اذا هو المراد (قوله واستخلاف الاقرب) اي اليه بأن يكون ذلك الخليفة من الصف
الذي يليه فان استخلف غيره خالف الاولى كافي شب (قوله ليتأني لهم الاقتداء به) اي بسهولة والافتقار
يتأني بغير الاقرب ولو قال ليسهل لهم الاقتداء به كان اوضح (قوله في) تحدث اي في استخلافه لعذر مبطل
لصلاته تحدث سبقة او ذكره او رعا قطع فيشير لمن يقدمه ولا يتكلم لابل ان يستتر في خروجه وام
استخلافه لعذر لا يبطلها كعاف بناء وعجز ترك الكلام في هذه الحالة واجب (قوله وتأخر مؤتمما) المراد
بالتأخر الصبر وورد بدليل قوله وجوب بالان التأخر عن المحل مندوب اي وصار الاول مؤتمما او يرجع الاول مؤتمما
لو وجوب (قوله في العجز) اي في الاستخلاف لعجز (قوله بان ينوي المأمومية) اي والابطلت (قوله واغفر
تغيير النسبة هنا) اي اغفر كون النسبة في اثناء الصلاة مع انية الاقتداء لا بد ان تكون اول للضرورة (قوله
ليوهم) اي لاجل ان يقع في وهم اي ذهن من رآه انه حصل له رعا وليس هذا من باب الرياء والكذب بل
من باب التجميل واستعمال الحياء وطلب السلامة من تكلم الناس فيه (قوله وتقدمه) اي الى موضع الامام
الاصلي (قوله ان قرب من موضع الاصل) اي بان كان قريبا منه كالصفيين فان بعد محل الخليفة من محل
الامام الاصل اتهم الخليفة في موضعه ولا يشي لمحل الامام لان المشي الكثير يشهدا (قوله واذا تقدم
اي واذا تقدم ذلك الخليفة لمحل الامام الاصل لقرب محله من محله (قوله فعلى حاله) اي في تقدمه وهو على
حالته التي هو عليها قبل الاستخلاف من كونه راكعا او رافعا او جالسا او ساجدا (قوله والعذر هنا) اي وهو
التمييز فلا يحصل لبس على القوم من جهة عدم تعيين المستخلف (قول ولو اشر اشتباه) اي هذا اذا تقدم غيره
لاشتباهه وله يافلان يريدوا في القوم اكثر منه يسمى باسمه فتقدم وامهم بل وان تقدم لغير اشتباه بل
عمدا (قوله صحت) هذا مبني على ان المستخلف لا يحصل له رتبة الامامة بنفس الاستخلاف بل حتى يتقبل
ويفعل بهم بعض الفعل وهو مذهب سحنون واختاره اللخمي وقيل انه عجز الاستخلاف وقول المستخلف
له يافلان تقدم حصل له رتبة الامامة فاذا تقدم حينئذ غيره بطلت وهذا قول بعض شيوخ عبد الحق (قوله
فان اقتدوا به بطلت) اي فان اقتدوا به وعملوا معه عملا بطلت لانه بمجرد رتبة الاقتداء تبطل وذلك لما علمت ان
المستخلف لا يكون اماما حتى يعمل بالمأمومية في الصلاة كما قال سحنون ولو كان اماما بمجرد الاستخلاف
كما عند بعض شيوخ عبد الحق لطلعت عليهم ولو لم يقتدوا به وهذا طريقه اخرى اعتمدنا عليها وحاصلها ان
المستخلف لا يحصل له رتبة الامامة بمجرد الاستخلاف بل حتى يقتدوا به وان لم يعملوا معه عملا فاذا استخلف
لهم بمؤناوا اقتدوا به بطلت عليهم ولو كانوا غير عالمين ولو لم يعملوا معه عملا وهذه الطريقة مبنية عليها الشارح

(٣٦ - دسوقي اول)

(كان استخلف مجنونا) او مجنونا مما لا تصح امامته (ولم يقدوا به) فليقتدوا به بطاعة

(او اتموا وحدا) وترگوا الخليفة (او) اتم (بعضهم) وحدا (او البعض بالخليفة) (او بامامين) قصص (الاجمعة) فلا تصح وحدا (او تصح لبعض الذي بامام ان كمل العدد واما في القرع الاخير فصح لمن قدمه الامام ان كمل معه العدد فان لم يقدم واحدا منه جهاحت للسابق ان كمل معه العدد وان تساوا باطلت ٢٨٢ عليهما قائل (وقرا) الخليفة (من انتهاء) قراءة الامام (الاول) ندبا فيما يظهر

(قوله) او اتموا وحدا (او ترگوا الخليفة) ظاهره الصحة ولو كانوا تركوا الفاتحة مع الامام الاول وهو كذلك لانهم تركوها بوجه جائز وانما صححت لهم اذا اتموا وحدا (او ترگوا الخليفة) لانه لم يثبت له رتبة الامامة كالاصيل الا اذا اتبع اي عملا ومعه عملا والظاهر عدم اتمهم واعلم انهم اذا صلاوا كلهم وحدا مع كونه استخلف عليهم وصلى الخليفة وحده ولم يدركوا مع الاصل ركعة فذلك من الخليفة والمؤمنين ان يعيدوا في جماعة وبها يلغز ويقال شخص صلى بنية الامامة ويعيد في جماعة ومأموم صلى بنية المأمومية ويعيد في جماعة (قوله) او بامامين اي وقد اساءت الطائفة الثانية اي فعلت فعلا حراما بمنزلة جماعة وجدوا جماعة يصلون في المسجد بامام فقد موأرجلا منهم وصلوا خلفه (قوله) فلا تصح وحدا (اي لا تصح للمتممين وحدا) لاننا فقد شروطها من لجماعة والامام وظاهره عدم الصحة ولو حصل العذر بعد ركعة وهو المشهور ولو لسوا كالسبوق الذي ادرك ركعة من الجمعة لانه بقضى ركعة تقدمت بشرطها بخلافهم فان الركعة المأتم بها بناء ولا تصح صلاة ولا شيء من الجمعة مما هو بناء فذا ومقابل المشهور انها تصح للمتممين وحدا اذا حصل العذر بعد ركعة لان من ادرك ركعة فقد ادرك الصلاة (قوله) بطلت عليهما اي وحينئذ فيعيدونها جماعة مادام الوقت باقيا (قوله) وقران من انتهاء الاول اي ان علم بانتهاء قراءته كما اذا كانت جهرية واخبره الامام بأنه قد انتهى في قراءته الى كذا او كان قريبا منه فسمع قراءته (قوله) وابتدأ بسرية خص السرية بالذكر لان الجهرية شأنها العلم بحقيقته الحال فيها فله شيخنا (قوله) وصحته بادرال ما اي بادرال جزء قبل تمام الركوع وذلك كما لو كان الامام في الصيام للقراءة ودخل معه المأموم فحصل له العذر فانه يستخلفه او وجد الامام منحنيا فاحرم وهو واقف فحصل له العذر وهو منحن قبل ركوع ذلك المأموم وكان الامام منحنيا ودخل معه شخص وهو منحن فحصل له العذر بعد انحنا المأموم اعم من ان يكون العذر حصل قبل الطمأنينة او بعدها وقبل الرفع او حصل العذر في حالة الرفع وقبل تمامه فاذا دخل معه في حالة الرفع وقبل عامه وحصل له العذر قبل تمامه فانه يصح الاستخلاف فيما ذكر ويأتي بالركوع من اوله لانه لما حصل له العذر قبل تمام الرفع واستخلفه حينئذ لم يعتد بما فعله الامام منه وكان استخلفه قبل شروعه في الرفع فبأقرب من السجود معتد به فلا يؤدي الى اقتداء مفترض بمن تنفل والحاصل انه متى حصل له العذر قبل تمام الرفع من الركوع كان له استخلاف من دخل معه قبل العذر بكثير ومن دخل معه حين حصوله واما لو حصل للامام العذر بعد تمام الرفع فليس له ان يستخلف الا من ادرك معه ركوع تلك الركعة بأن انحني معه قبل حصول العذر واما اذا لم يدرك معه ذلك فلا يصح استخلافه كما لو دخل معه بعد تمام الرفع ثم حصل له العذر ايضا بعد الرفع (قوله) قبل عقد الركوع اي قبل تمامه وتمامه يكون بتمام الرفع منه (قوله) بان ادرك الركوع فقط اي كما لو جاء المأموم فوجد الامام منحنيا فدخل معه وهو منحن وحصل له العذر بعد انحنا المأموم اعم من ان يكون العذر حصل قبل الطمأنينة او بعدها وقبل الرفع (قوله) او ما قبله اي او ادرك مع الامام ما قبل الركوع هذا اذا كان ما قبل الركوع القراءة بل ولو كان تكبيرة الاحرام (قوله) او بعد ذلك اي او حصل له العذر بعد القراءة بان حصل له قبل الركوع او في حالة الركوع او في حالة الرفع منه او في حالة السجود (قوله) من الركعة المستخلف فيها اي وهي الركعة الثانية (قوله) بان ادركه بعد رفعه منه اي بعد تمام رفعه منه بان ادركه في السجود او في الجلوس بين السجدين فحصل للامام العذر (قوله) وكذا لو ادركه قبل الركوع وغفلا او نسي حتى رفع الامام راسه منه اي فحصل له العذر بعد رفعه فانه لا يصح استخلافه في باقي تلك الركعة لان ما فعله ذلك الخليفة من بقيتها لا يعتد به وهم يعتدون به فاذا واهم به كافتداء مفترض بمن تنفل فانه عيج (قوله) فلا يصح استخلافه اي وان قدمه الامام وجب عليه ان يستمر مع الامام حتى قام لا بعدا حصل له العذر حينئذ فانه يصح استخلافه لانه درك ما قبل الركوع من الركعة يقدم المستخلف فيها (والا) يدرك ما قبل تمام الركوع بان ادركه بعد رفعه منه الصادق بالسجود والجلوس وكذا لو ادركه قبل الركوع وغفلا او نسي حتى رفع الامام راسه منه وجوب الشرط محذوف تقديره فلا يصح استخلافه وبطلت عليهم ان اقتدوا به

(وابتدا) وجوبا (بسرية) او جهرية (ان لم يعلم) فلو قال من انتهاء (الاول) ان علم والابتدا كان اخصر واوضح واشمل (وصحته) اي الاستخلاف (بادرال ما قبل) تمام (الركوع) اي بان يدرك المستخلف مع الاصل قبل العذر من الركعة المستخلف فيها جزا قبل عقد الركوع بان ادرك الركوع فقط وان لم يطمئن الا بعد حصول العذر او ما قبله ولو الاحرام فنكبر للاحرام بعد تكبير الامام فحصل العذر بمجرد تكبيره او في اثناء القراءة او بعد ذلك ولو في السجود صح استخلافه او احرم حال رفع الامام ووضع يديه على ركبتيه قبل تمام رفعه صح استخلافه وان لم يطمئن الا بعد حصول العذر كما تقدم ويستمر واكعوا بركع بهم ثانيا ان رفع ليرفع بهم كما هي وحينئذ فبأقرب من ركوع او سجود معتد به وهو واضح وقولنا من الركعة المستخلف فيها ليسهل ما لو فاته ركوع ركعة وادركه سجودا

واستمر مع الامام حتى قام لا بعدا حصل له العذر حينئذ فانه يصح استخلافه لانه درك ما قبل الركوع من الركعة يقدم المستخلف فيها (والا) يدرك ما قبل تمام الركوع بان ادركه بعد رفعه منه الصادق بالسجود والجلوس وكذا لو ادركه قبل الركوع وغفلا او نسي حتى رفع الامام راسه منه وجوب الشرط محذوف تقديره فلا يصح استخلافه وبطلت عليهم ان اقتدوا به

لأنه إنما يفعل موافقة للإمام لأنه واجب أصالة فلا وجب استخلافه في هذه الحالة لم اتمام ٢٨٣ المفترض بحسبه المتنفذ لأن لم يقتدوا به

وأما صلواته فهو فصيح
ان بنى على فعل الاصل
والابطلت عليه ايضا ولو
صرح به لكان احسن
ولعله سقط من ناسخ
المبيضة سهوا وقوله (فان
صلى لنفسه) الخ مفرع
على قوله الا ترى وان جاء
بعد العذر فكاجنبى
ان يقدمه هنا وكان
ناسخ المبيضة اخره سهوا
ومساقه هكذا وان جاء
المستخلف بالفتح واحرم بعد
حصول العذر فكاجنبى
لا لم يدرك مع الامام جزا
البتة فلم يصح استخلافه
اتفاقا وتبطل صلاة من
اتم به منهم وأما صلواته
هو فان صلى لنفسه
صلاة منفرد بان ابتدا
القراءة ولم يبن على
صلاة الامام صحت صلواته
(او بنى) على صلاة الامام
ظنا منه صحة الاستخلاف
وكان بناؤه (ب) الركعة
(الاولى) مطلقا (او بالثالثة)
من رابعة واقصر على
الفاتحة كالامام (صحت)
صلواته لانه لا مخالفة بينه
وبين المنفرد للجلوسه في
محل الجلوس وقيامه في
محل القيام وهذا مبني على
ان تارك السنن عمدا
لا تبطل صلواته لانه اذا
بنى في الثالثة من رابعة

يقدم غيره فان لم يتأخر وتمادى بالقوم بطلت عليهم ان اقتدوا به كما قاله الشارح وهو المشهور وقيل لا تبطل
صلواتهم لانه وان كان لا يعتد بذلك السجود الا انه واجب عليه لوجوب متابعتة للامام لو لم يحدث مثلا فصار
باستخلافه كأن الامام لم يذهب قاله ابن شاس وغيره (قوله لانه إنما يفعل موافقة للإمام) اى لان ذلك
السجود الذى اقتدى بالامام فيه وهو متلبس به فحصل له فيه العذر لا يعتد به ذلك الخليفة وإنما يفعل موافقة
للإمام والقوم يعتدون به فلا وجب الخ (قوله ان بنى على فعل الاصل) اى بأن اتى بما كان يأتى به الامام لو لم
يحصل له عذر (قوله ولو صرح به) اى بجواب الشرط وهو قوله فلا يصح استخلافه (قوله فحقه ان يقدمه)
اى المفرع عليه وهو قوله فان جاء بعد العذر فكاجنبى وقوله هنا اى قبل ذلك المفرع (قوله واحرم بعد
حصول العذر) اى احرم بعد حصول العذر مقتديا به لظنه انه في صلاة وأما الواحرم مقتديا به مع علمه بعذره
فصلواته باطلة مطلقا من غير تفصيل لتلاعبه (قوله فكاجنبى) الكاف زائدة لانه اجنبى حقيقة (قوله فان
صلى لنفسه صلاة منفرد الخ) قال في التوضيح لا اشكال ان صلواته صحيحة قال ح والذى يظهر انه يدخل
الخلاف في صلواته لانه احرم خلف شخص يظنه في الصلاة فتبين انه في غير الصلاة وقد ذكر في النوادر ما صه
ومن كتاب ابن سبعون ما صه ولو احرم قوم قبل امامهم ثم احدث هو قبل ان يحرم فقدم احدهم وصلى
باسمها فصلاهم فاسدة وكذلك ان صلاوا فرادى حتى يجددوا احراما اه وانما بطلت عليهم اذا صلاوا فرادى
لاقتنائهم عن ظنوه في صلاة فتبين انه ليس فيها (قوله ولم يبن الخ) اى لكونه لم يقبل الاستخلاف بل صلى
ناويا للقدبة (قوله او بنى على صلاة الامام) اى حاله كونه ناويا بالامامة والمراد ببنائه على صلاة الامام بناؤه
على ما فعله الامام من الصلاة بحيث لو وجد الامام قرأ بعض الفاتحة كلها ولم يتدبها ولو وجد الامام قرأ
الفاتحة ابتداء بالسورة ولم يقرأ الفاتحة او وجده بعد القراءة وحصل له العذر ودخل معه فركع وانما صحت
صلواته في هذه الحالة مع انه اجنبى من الامام وقد دخلت ركعة من صلواته من الفاتحة بناء على ان الفاتحة واجبة
في الحل فان كان في الرابعة او الثلاثية فالأمر ظاهر واتما ان كانت الصلاة ثنائية وكان البناء في اولها فقال
الشيخ احمد لا يصح البناء لانه لا جل لها فعمل قوله او بنى في الاولى على ما عدا الثانية وقيل بالصحة بناء على
ان الفاتحة واجبة في كل ركعة وعلى هذا يمشى قول الشارح او بنى بالاولى مطلقا (قوله بالركعة الاولى) الباء
في قوله بالاولى ظرفية والجار والمجرور خبر لكان المحذوفة مع اسمها كما اشار له الشارح احوال اى بنى حال
كونه مستخلفا في الاولى والثانية (قوله مطلقا) اى كانت الصلاة ثنائية او ثلاثية او رابعة (قوله واقصر
على الفاتحة كالامام) يعنى انه استخلف في ثالثة الرابعة واقصر على القراءة فيها وفي الرابعة على ام القرآن
كما ان الامام الاصل كان يقتصر عليها فيهما لو لم يستخلف لاعتداده صحة الاستخلاف جهلا منه وليس
المراد انه طالب بالقراءة بما ذكر والحاصل ان الموضوع انه جاء بعد العذر واستخلفه الامام جهلا
منه وقبل هو الاستخلاف جهلا منه ايضا ثم انه بنى في الاولى او الثانية على ما حصل من الامام من الاحرام
فقط او من بعض الفاتحة او من كلها وليس المراد انه يطلب بقراءة الفاتحة كذا قرر شيخنا العدوى كلام
عقب (قوله وهذا) اى ما ذكر من الصحة اذا كان بناؤه بالثالثة من الرابعة (قوله على ما هو مقتضى البناء
الخ) فيه انه اذا بنى في الثالثة كان ما حصل فيه النيابة عن الامام بالنظر لما اعتقده جهلا منه من الثالثة
والرابعة فيترك السورة منه ما وان كانا في الحقيقة اوليين له ومقتضى جهله انه يقضى الاولين بالفاتحة
وسورة فقول الشارح وهذا مبني على ان تارك السنن عمدا لا تبطل صلواته ظاهرا بالنسبة للثالثة والرابعة
التي اعتقدها نافع فيهما عن الامام اذ هما في الواقع اوليان له وأما قوله لانه اذا بنى في الثالثة من رابعة
تكون صلواته بأم القرآن فقط فهو تعالى فاسد والحق انه يقضى الاولين بالفاتحة وسورة كما ذكر ذلك
شيخنا العلامة العدوى في حاشية عقب ولذا قال في المجمع ثم هو ان صلى لنفسه او بنى بقيام الاولى او بالثالثة
الرابعة صحت للجلوسه بمحله ولا يضره انقلاب الصلاة في السورة (قوله في الثانية) اى من ثنائية او ثلاثية
او رابعة (قوله لا اختلال نظامها) اى للجلوسه في غير محل الجلوس (قوله كعود الامام لانما هما) ما ذكره

تكون صلواته بأم القرآن فقط على ما هو مقتضى البناء (والا) بنى بالاولى او الثالثة من رابعة بان بنى في الثانية او الرابعة او الثالثة من ثلاثية
(فلا) نعم صلواته لا اختلال نظامها وشبهه في عدم الصحة قوله (كعود الامام) بعذر زوال عذره المبطل لصلواته (لانما هما) هم

فبطل عليهم ان اقدوا به استخلف ام لا فعلا قبل عوده لهم ام لا لان كان رعا فبطل ان اقدوا به حيث لم يعملوا لانفسهم عملا ولم يستخلف عليهم والابطلت عليهم ٢٨٤ (وان جاء بعد العذر فكأنجي) تقدم انه مؤخر من تقديم وان قوله فان صلى لنفسه الخ

المصنف من البطلان هو المشهور وهو قول يحيى بن عمر وقال ابن القاسم بالصحة ابن رشد راعى ابن القاسم قول العراقيين بالبناء في الحديث ومقتضى المذهب بطلانها عليه لانه بجذبه بطلت صلاته فصار مبتدئا لها من وسطها وعليهم لانهم احرموه اياه ونص ابن عرفة سمع عيسى ابن القاسم من استخلف لخدمته بعد ركعة فتوضأ ثم رجع فخرج خليفة وتقدم اتم صلاته وجلسوا حتى يتم لنفسه وسلم بهم صحت لتأخير ابي بكر الصديق رضي الله عنه لقدومه صلى الله عليه وسلم وتقدمه ثم قال ابن عرفة وقصر ابن عبد السلام الخلاف على الامام الراعي غير الباقي وهم وقصور اه فكللام ابن عرفة نص في ان الخلاف جار في رعا فبطل البناء وغيره خلافا لابن عبد السلام في قصره على رعا غير البناء وبه تعلم ان ما ذكره الشارح تبعا لعج من عدم البطلان في الامام الراعي الباقي اذا اتم بالقوم بعد غسل دمه غير صحيح انظر بن والحاصل ان الامام اذا عاد بعد زوال عذره لانما هما بهم فقال ابن القاسم بالصحة مطلقا اى كان العذر حدثا او رعا فقطع او بناء بشرط ان لا يعملوا لانفسهم عملا قبل عوده وقال يحيى بن عمر بالبطان مطلقا استخلف عليهم قبل خروجه ام لا فعلا قبل عوده لهم ام لا وعليه مشى المصنف حيث قال كعود الامام لانما هما فان ظاهره طلان الصلاة مطلقا كان العذر حدثا او رعا فاقام وجبا للقطع اورعا فبطل بناء وقد جعل عج كلام المصنف على ما اذا كان العذر حدثا او رعا فقطع واما رعا فبطل البناء فلا وفيه ما علمته (قوله استخلف ام لا) اى استخلف لم عند خروجه ام لا (قوله لان كان الخ) اى لان كان عذره الذى استخلف لاجله رعا فبطل بناء وهذا محترز قوله بعد زوال عذره المبطل لصلاته (قوله لان من لم يدرك) اى قبل العذر من الركعة التى وقع الاستخلاف فيها (قوله يستحيل بناؤه فى الاولى والثالثة) وذلك لان بناءه فيها يقتضى ادراكه جزاء من قبل الرفع من ركوعهما والفرض انه لم يدرك جزا قبل الرفع من الركوع هذا خلف (قوله واذا استخلف الامام) اى لاصلى (قوله وكان فيهم) اى فى المؤمنين وقوله ايضا اى كالحليفة اى وفيهم غير مسبوق (قوله اشار لهم) اى للمؤمنين كلهم مسبوقين وغير مسبوقين (قوله وجلس لسلامه المسبوق) اى واذا قام لقضاء ماعليه جلس لسلامه المسبوق اى وكذا غير المسبوق فلا يسلم قبل سلامه (قوله فيقوم لقضاء ماعليه) اى فاذا سلم ذلك الخليفة قام ذلك المسبوق لقضاء ماعليه منفردا وسلم غير المسبوق مع الخليفة (قوله فان لم يجلس بطلت) اى فان لم يجلس ذلك المسبوق وقام لقضاء ماعليه عند قيام الخليفة للقضاء بطلت وهذا هو المشهور ومقابله للخمى بخبر المسبوق بين ان يقوم قضاء ماعليه وحده اذا قام الخليفة للقضاء قياسا على الطائفة الاولى فى صلاة الخوف او يستخلف من يصلى به اماما فيسلم معه لان كليهما قاض والسلامان واحد او ينتظر فراغ مامه من قضائه ثم يفضى منفردا فله شيخنا (قوله كان سبق هو) ابرزالضمير لاجل افادة نصر السابق فى الخليفة وايضا لو لم يرزلتهم ان الضمير عائد على المسبوق اى كان سبق المسبوق ولا معنى له فاذا ابرز دفعا ذلك التوهم وقد اشار الشارح للاول بقوله اى المستخلف وحده (قوله فانهم ينتظرونه) اى لقضاء ماعليه بعد اتمام صلاة الاول (قوله والابطلت) اى والا ينتظروه بل سلموا بين قام لقضاء ماعليه بطلت وذلك لان السلام من بقية صلاة الاول وقد حل هذه الخليفة محلها فيه فلا يخرج القوم عن امامته لغير معنى يقتضيه وانتظار القوم اقراغه من القضاء اخف من الخروج من امامته وقيل ان ذلك الخليفة يستخلف لهم من يسلم هم قبل ان يقوم لقضاء ماعليه (قوله لا المقيم) هو بالجر عطف على الضمير المضاف اليه سلام من غير اعادة الخافض اى جلس المؤمن والممسبوق لسلام الخليفة المسبوق لا يجلس المؤمن المسبوق لسلام الخليفة المقيم كذا قيل لكن فيه ان هذا يقتضى تقييد المؤمن هنا بالمسبوق وليس كذلك ولعل الاحسن قراءته بالرفع عطف على معنى قوله وجلس لسلامه المسبوق والمعنى حينئذ الخليفة المسبوق يجلس المؤمن لا تظاره لا الخليفة المقيم او طفا على المسبوق قائل وحاصله ان الامام المسافر اذا استخلف قبا على مسافرين ومقيمين واكمل

مفرع عليه وانما لم يجعلوه جواب الشرط بل قدره وجعلوا فان صلى مفرعا على هذا لان من لم يدرك جزا يعتد به يستحيل بناؤه فى الاولى والثالثة (و) اذا استخلف الامام مسبوقا وكان فيهم مسبوقا ايضا واتم الخليفة ما بقى من صلاة الاول اشار لهم ان اجلسوا وقام لقضاء ماعليه (جاس لسلامه) اى الى سلام الخليفة (المسبوق) من المؤمنين الى ان يكمل صلاته ويسلم فيقوم لقضاء ماعليه فان لم يجلس بطلت ولو لم يسلم قبل لقضائه فى صلب من صار اماما له وشبهه فى وجوب الانتظار قوله (كان سبق هو) اى المستخلف وحده فانهم ينتظرونه ويسلمون لسلامه والابطلت عليهم (لا) يجلس مؤموم لسلام الخليفة (المقيم يستخلفه) امام (مسافر) على مقيمين ومسافرين وكان قائل لا قال له كيف يستخلف مقيما مع ان امامة المقيم للمسافر مكروهة فاجاب بقوله (لتعذر) استخلاف (مسافر) لعدم صلاحية للامامة (او جهله) اى جهل

(و يقوم غيره) أي غير

المسافر يومه من قضاء

صلاة الاوّل (للقضاء) أي

للاتيان بما عليه اذ اذا

لدخولهم على عسدم

السلام مع الاوّل وهذا

ضعيف والمتقدم انه

يجلس المسافر والمقيم

لسلام الخليفة كالمسبوق

المتقدم (وان جهل)

الخليفة (ما صلى) الاوّل

وقد ذهب (اشار) لهم

ليعلموه بعدد ما صلى

(فاشاروا) بما يفيد العلم

فان فهم فواضح (والا)

يفهم او كانوا في ظلام

(سبح به) فان فهم والا

كلوه (وان قال) الامام

الاصلي (للمسبوق) الذي

استخلفه وللمأمومين

(اسقطت ركوعا) او

بحره مما يبطل الركعة

(عمل عليه) أي على قوله

ذلك (من لم يعلم خلافه)

بان علم صحة قوله او ظنها

اوشكها او توهمها واما

من علم خلافه من مأوموم

ومستخلف فيعمل على

ما علم (وسجد) الخليفة

المسبوق في الوجه التي

عمل فيها بقول الامام

(قبله) أي قبل السلام

لكن عقب فراغ صلاة

الامام الاصلي وقبل اتمام

صلاته هو كما سيقول

المصنف (ان لم تمحض

وبادة)

صلاة الاوّل فان من خلقه من الميمنية ومون لاتمام ما عليهم اذ اذا وسلمون لانفسهم لدخولهم على عدم السلام مع الاوّل ولا يلزمهم ان يسلموا مع الثاني والمسافر ينسلمون لانفسهم عند قيام ذلك المستخلف المقيم لما عليه ولا ينتظر منه السلام معه اذ لم يدخل هذا الخليفة المقيم على ان يقتدى بالاوّل في السلام حتى ينتظره المسافرون ليسلموا بسلامه (قوله ويقوم غيره للقضاء) اطلاق القضاء على اتيا به بما بقي من صلاته هنا سماح لانه مكمل لصلاته فهذا بناء لا قضاء لان القضاء عبارة عن فعل ما فات قبل الدخول مع الامام وهذا لم يقته شيء مع هذا الامام ولا مع الاوّل لانه دخل مع الامام المسافر من اقل صلاته فان قلت لم يصح ان يقتدى المأموم المقيم بهذا المستخلف المقيم المساوي له في الدخول مع الامام المسافر فيما بقي عليه مع ان كلا منهما بان فيه قلت لانه يؤدى الى اقتداء شخص في صلاة واحدة بامامين ثانيهما غير مستخلف عن الاوّل فيما يفعله لانه لم يستخلفه على الركعتين اللتين يتم بهما المقيم صلاته ولا يرد على هذا الجواب ما تقدم من قول المصنف في السهو وامهم احدثهم لانه استخلاف حقيقة لما سبق ان سلام الامام عند دخولهم بمنزلة الحدث فلذا طلب من القوم ان يستخلفوا لانفسهم واعلم انه يصح الاجنبى من غيره مأومومى المستخلف بالكسر ان يقتدى بالمستخلف بالفتح فيما هو بان فيه سواء كان المستخلف بالكسر يفعل ام لا ولا يصح الاقتداء به فيما هو قاض فيه فاذا استخلف المسافر مقبلا مسبوقا في الركعة الثانية فيجوز الاقتداء بذلك المستخلف بالفتح فيما هو بان فيه مما كان يفعله الامام الاصلي وهى الركعة التي حصل الاستخلاف فيها التي هي ثابته للاولى والاولى للثاني المستخلف ومما يفعله وهما الركعتان بعد ركعة الاستخلاف لان ذلك المستخلف بان فيهما واما الركعة الرابعة التي ياتي بها ذلك المستخلف بدلا عن الاولى التي فاتته قبل الدخول مع الامام وهى ركعة القضاء فلا يصح الاقتداء به فيها فاذا كان اقتدى به اجنبى في شيء من ركعات البناء فانه يجلس اذا قام ذلك الخليفة لركعة القضاء فاذا اتى بها وسلم قام ذلك المستخلف الاجنبى لاتمام صلاته كذا ذكر عبق والحق خلافة وان ذلك الخليفة لا يصح اقتداء الاجنبى به الا فيما يبنى فيه مما يفعله المستخلف بالكسر لانها لا يفعله ولا فيها هو فيه فاصح للاجنبى ان يقتدى به في الركعة التي حصل الاستخلاف فيها التي هي ثابته للمستخلف واولى للخليفة واما ما يفعله الخليفة دون المستخلف وهما الركعتان بعد ركعة الاستخلاف فلا يصح اقتداء به فيهما كما لا يصح اقتداء به في الركعة الرابعة وهى ركعة القضاء كذا ذكر ذلك شيخنا العلامة العدوى (قوله وهذا ضعيف) أي لانه قول ابن كنانة ومثاله لابن القاسم وسحقون والمصريين قاطبة اهـ بن (قوله لسلام الخليفة) أي فاداسلم الخليفة سلم معه المسافر وقام المقيم للقضاء (قوله وان جهل ما صلى) أي وان جهل عدد اصلي (قوله فاشار) بما يفيد العلم) أي بما يفيد العلم بعدد ما صلى فان جهلوا ايضا عمل على المحقق ولو تكبيرة الاحرام ويلغى غيره (قوله والافهم) أي والافهم ما اشار والبه وهذا متقابل لمحدوف أي فان فهم فواضح والا (قوله سبح به) أي لاجله أي لاجل افهامه قالوا بمعنى اللام والمراد انهم يسبحون له بعدد ما صلى فان كان صلى واحدة سبحوه مرة ويحتمل ان الباء على حالها وفي الكلام حذف مضاف أي سبحوه بعدده ولا يضر تقديم التسبيح على الاشارة اذا تحقق حصول الافهام بها سواء كان الافهام يحصل بالتسبيح ايضا وتحقق عدم حصوله بخلاف ما في عبق من البطلان في الثانية قاله شيخنا العدوى وبن (قوله والا كلوه) أي كفى سماع مؤمنين معاوية عن ابن الناسم وقال ابن رشد وهو الجارى على المشهور من ان الكلام لاصلاح الصلاة غير مبطل لها خلافا لسحقون الا ان ان الكلام في الصلاة مبطل لها ولو لاصلاحها فالعقب ويضر بهديم الكلام على التسبيح او الاشارة اذا كان يوجد الفهم بأحد هما (قوله وللمأمومين) أي مطلقا مسبوقين ام لا (قوله عمل عليه من لم يعلم خلافه) أي فاذا حصل الاستخلاف في الثانية ولم يعلموا خلاف ما قال المستخلف جعلوا الثانية اولى وهكذا (قوله ومستخلف) أي لانه قد يعلم ذلك قبل الدخول معه (قوله فيعمل على ما علم) أي من خلاف قوله فاذا استخلفه بعد ثابته الطهر وقال له الاصلي بعدما استخلفه قد اسقطت ركوعا من الاولى ولم يعلم المستخلف خلاف قوله فن علم من المأمومين

بأم القرآن فقط فدخل في صلاته نقص وزيادة او اخبره بذلك في قيام الرابعة او بعد عقدها لاحتمال ان تكون من الاولى قصير الثانية اولى والثالثة ثانية وهى بأم القرآن فقط فان تمحضت الزيادة كالمو اخبره قبل ركوع الثانية انه اسقط ركوعا او سجودا فالتدارك يمكن وكذلك استخلفه في الرابعة وعين له انه من الثالثة سجد بعد سلامه وقوله (بعد) كمال (صلاة امامه) وقبل قضاء ما عليه راجع لقوله وسجد قبله كما تقدم التنبية عليه لانه موضع سجود امامه الذى كان يفعله وهذا نائبه

فصل في احكام صلاة السفر ﴿سن﴾ سنة مؤكدة (لمسافر) رجل او امرأة (غير عاصيه) اى بالسفر فيمنع قصر عاص به كاتق وقاطع طريق وعاق فان تاب قصر ان بق بعدها المسافة وان عصى به في اثنتائه اتم وجوبا حينئذ فان قصر لم يعد على الا صوب (و) غير (لاه) بهو كره قصر الالهى على المعتمد فان قصر لم

خلاف قوله فلا يجلس مع الخليفة بعد فعل الثالثة التى صارت ثانية ويجلس معه من لم يعلم خلافه ثم يأتى برعدة بعد اثالثة التى جلس فيها بالفاتحة فقط ومن علم خلافه يجلس فيها لانه اربعة رعاته ومن لم يعلم خلافه يقوم مع الامام ولا يجلس لانها ثلثه ثم يأتى برعدة خامسة بالفاتحة فقط ويشهد فاذا فرغ منه سجد للسهو وتبعه في تلك الركعة والسجود من لم يعلم خلافه دون من علم فاذا سجد الامام قام واتى برعدة القضاء ثم سلم وسلم معه من لم يعلم خلافه وكذلك من علم خلافه وانما سجد قبل السلام لنقص السورة من الثانية وزيادة الركعة الملعاة هذا حكم ما اذا كان الخليفة مع بعض المأمومين لم يعلم خلافه وبعضهم يعلم خلافه فلو كان الذى لا يعلم خلافه الخليفة فقط فانه يجلس في الثالثة ويقوم المأمومون ثم اذا اتى برعدة بعد الثالثة التى جلس فيها فانهم يجلسون دونهم يأتى برعدة ولا يتبعه فيها احد وهذا قول والقول الثانى يتبعه المأموم في الجلوس وفي الركعة والقولان مبنيان على الخلاف في هل سهو الامام عما لا يحمله عن المأمومين سهو لهم وان هم فعلوه او ليس سهوا لهم اذا هم فعلوه وهذه المسئلة يعنى عنهما ما تقدم من قوله وان قام امام الخامسة الخ واعادها لاجل قوله وسجد قبله الخ وانما فرضها في الخليفة المسبوق مع ان غيره كذلك انه يعمل على قول المستخلف حيث لم يعلم خلافه لاجل قوله وسجد قبله بعد صلاة امامه اذ لا يتأتى هذا في غير المسبوق (قوله كما اذا اخبره بعد عدة الثالثة الخ) هذا مثال للنفي وقوله بعد عدة الثالثة اى التى استخلفه فيها وانما قلنا ذلك لاجل ان يكون السجود قبل السلام بعد كل صلاة امامه وقبل اتمام صلاته هو وامامو كان استخلافه في الثانية وقال له بعد ان عدة الثالثة اسقطت ركوعا من الاولى فانه في هذه الحالة يسجد القبلى قبل السلام وعب تمام صلاة امامه وصلاته هو لان اتمام صلاة امامه له اذ لا قضاء عليه لان الثالثة رجعت ثانية لكل منهما وصير ورته مسبوقة بالظاهر (قوله وصار استخلافه على ثانية الامام) وقد قرأ فيها بأم القرآن اى وجلس لانه حين اخبره بعد عدة الثالثة وقبل استقلاله للارابعة فانه يجلس للشهد ثم يكمل صلاة امامه برعتين بالفاتحة فقط فاذا شهد بعدهما سجد للسهو ثم قام لركعة القضاء لان الفرض انه مسبوق ثم سلم وسلم معه من علم خلافه ما قال الامام الاصلى ومن لم يعلم خلافه ويتبعه في السجود من لم يعلم خلافه قوله (قوله فدخل في صلاته نقص) اى للسورة من الثانية وقوله وزيادة اى للركعة الملعاة (قوله وسجد قبله) اى بعد كل صلاة امامه وهذا واضح ان كان ذلك الخليفة ادرك مع الامام ركعة والا فلا يسجد كما تقدم في السهو وقد يقال وهو الظاهر انه لنائبه عن الامام بصير مطلوب بما يطلب به الامام فيطلب حينئذ سجود السهو وان لم يدرك ركعة وعلى هذا فيقيد ما تقدم في السهو بغير ما هنا كذا في عقب وخش

فصل في احكام صلاة السفر ﴿قوله سنة مؤكدة﴾ هذا هو الراجح قال عياض في الاكمل كونه سنة هو المشهور من مذهب مالك واكثر اصحابه واكثر العلماء من السلف والخلف اه وقيل ان القصر فرض وقيل مستحب وقيل مباح وعلى السنية في اكدتها على سنية الجماعة وعكسه قول ابن رشد والخنمي وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا عارضا كما اذا لم يجد المسافر احدا ياتم به الا مقيا فهل لا ياتم به وهو الاول ويؤيده اطلاق المصنف كراهة الائتمام به فيما يأتى او ياتم به من غير كراهة بل ذلك مطلوب وهو القول الثانى (قوله لمسافر) اى ولو كان سفره على خلاف العادة بان كان بطيران او بخطوة فمن كان يقطع المسافة لانه بسفره قصر ولو كان يقطعها في لحظة بطيران ونحوه واراد المصنف بالمسافر مريدا السفر على جهة الحجاز المرسل من اطلاق اسم المسبب على السبب (قوله غير عاصيه) اى سببه وفهم من قوله به ان العاصى فيه كل زانى وشارب الخمر يقصر الصلاة وهو كذلك اتفاقا (قوله وان عصى به) اى طراله العصيان في اثنتائه (قوله اتم وجوبا) اى ولا يقصر (قوله فان قصر) اى العاصى بالسفر سواء كان عصيانه في اول السفر او في اثنتائه والموضوع ان المسافة مسافة قصر واعلم ان في قصر العاصى بالسفر قوانين بالحرمة والكراهة وفي قصر الالهى قولان

مركبتان أي سير يومين
معتدلين أو يوم وليلة يسير
الابل المثقلة بالأجال على
المعتاد (ولو) كان سفرها
(ببحر) أي جميعها
أو بعضها تقدمت مسافة
البحر وتأخرت حيث كان
السير فيه بالمخاض أو بها
وبالريح كان بالريح
فقط وتأخرت مسافة البر
أو تقدمت وكانت قدر
المسافة الشرعية والأفلا
يتصر حتى ينزل البحر
ويسير بالريح وكان فيه
المسافة معتبرة (ذهابا) أي
غير مضموم إليها الرجوع
(قصدت) تلك المسافة
(دفعه) بفتح الدال فإن لم
تقصدا أصلا كها ثم وطالب
رعي أو قصدت لادفعه
بل نوى إقامة في اثنتائها
تقطع حكم السفر لم يقصر
(ان عدت) أي جاوز
(البلدي) أي الحضري
(الساكنين) المتصلة ولو
حكما بأن يرتفق سكانها
بالبلد رتفاق الانصال
من نار وطبخ ونسب
(المسكونة) بالأهل ولو في
بعض العام ولا عبرة بالمزارع
أو البساتين المنفصلة أو غير
المسكونة ولا عبرة بالحارس
والعامل فيها ولا فرق بين
قرية الجمعة ونفسرها وهو
المحتمد وظاهر قولها ويتم
المسافر حتى يبرز من قريته
(وتنزلت) أيضا على مجازة

بالكرهية والجواز والراجع الحرمه في العاصي والكرهية في اللاهي فلو قصر العاصي فلا إعادة عليه على
الاصوب كما اقتصر عليه ح وغيره فقول خش فان قصر العاصي اعاد ابداعا على الراجع وان قصر اللاهي اعاد في
الوقت غير ظاهر اه بن (قوله وهي) أي الاربعه برد (قوله يومين معتدلين) هذا هو ما في الشيخ احمد الزرقاني
وقوله او يوم وليلة هو ما للشاذلي ورجمه بعضهم وهو قريب من الاول والظاهر كما قال شيخنا تبعنا لنخش في
كبيره ان اليوم يعتبر من طلوع الشمس لانه المعتاد للسير غالبا لا من طلوع الفجر خلافا لبعضهم ويقتصر وقت
الزول المعتاد لراحه او اصلاح متاع مثلا (قوله ولو كان سفرها ببحر) اشار بهذا الى ان المبالغة في التحديد
بالمسافة خلافا لمن قال العبرة في البحر بالزمان مطلقا ولمن قال العبرة فيه بالزمان ان سافر فيه لا بجانب البر وان
سافر بجانبه فالعبرة بالاربعه برد وليست المبالغة راجعة لمسافر لانه لا خلاف في قصر المسافر في البحر (قوله
تقدمت الخ) هذا التفصيل لابن المواز وعليه اقتصر العوفي في شرح قواعد عياض وهرام واعتدله عجم
وارتضاه شيخنا العدري وحاصله انه يلقى بين المسافتين سواء تقدمت مسافة البحر وتأخرت سواء كان كل من
المسافتين مسافة قصر او احداهما دون الاخرى او كان مجموعهما مسافة قصر اذا كان السير في البحر
بالمقاذيف او بها وبالريح وكذا ان كان بالريح فقط وكانت مسافة البحر متقدمة او تقدمت مسافة البر
وتأخرت مسافة البحر وكانت مسافة البر على حدتها مسافة شرعية فان كانت اقل منها فلا يتصر حتى ينزل
البحر ويسير بالريح لاحتمال تعذر الريح عليه وكانت فيه المسافة الشرعية على حدتها ذهابا وبما لا ين
المواز قول عبد الملك انه اذا اتفق للشخص سفر بر وبحر فانه يتصر ويلقى مسافة البر لمسافة البحر مطلقا
من غير تفصيل فتحصل مما ذكر ان البحر قيل لا تعتبر فيه المسافة بل الزمان وهو يوم وليلة وقيل باعتبارها
فيه كالبر وهو المعتمد وعليه اذا سافر وكان بعض سفره في البر وبعض سفره في البحر فيسل بلفظ مسافة
احدهما للمسافة الاخرى مطلقا من غير تفصيل وقيل لا بد فيه من التفصيل على ما مر وهو المعتمد (قوله حتى
ينزل البحر) أي لاحتمال تعذر الريح عليه (قوله ذهابا) حال من اربعة بردى حالة كونها ذهابا او يؤول
ذهابا بعد هو بأي حالة كونها مذهبا فافهم اوانه معمول لحال محذوفة كما اشار له الشارح فلو كانت ملفقة من
الذهاب والرجوع لم يقصر (قوله قصدت دفعه) المراد بقصد هادفة ان لا ينوي ان يتم فيها ينه اقامه توجب
الاتمام كاربعة ايام صحاح فن قصد اربعة بردى نوى ان يسير منها بر يدين ثم يتم اربعة ايام صحاح ثم يسافر باقها
فانه يتم فان نوى اقامة يومين او ثلاثة فانه يقصر وليس المراد بكونها قصدت دفعه ان يقصد قطعها في سيرة
واحدة بحيث لا يقيم في اثناء سفرها اسلا لان العادة قاضية بخلاف ذلك (قوله فان لم تقصدا أصلا) أي فان لم
يتصد بسفره تلك المسافة أصلا (قوله ان عدى البلدي البساتين الخ) اعلم ان شرط تعديتها اذا سافر من
ناحيتها او من غير ناحيتها وكان محاذيا لها والا يقصر بمجرد مجاوزة البيوت كذا في عبق وفي بن انه لا يشترط
مجاورتها الا اذا سافر من ناحيتها فان سافر من غير ناحيتها فلا يشترط مجاورتها ولو كان محاذيا لها اذا غاب البساتين
ان تكون كجزء من البلد تنبيه على مثل البساتين المسكونة الغريتان اللتان يرتفق اهل احدهما بأهل الاخرى
بالفعل والافضل قرية تعتبر عمقها ان كان عدم الارتفاق لنحو عدوة وفي شب اذا كان بعض ساكنها
يرتفق بالبلد الاخرى كالجانب الايمن دون الاخر فالظاهر ان حكمها حكمها كالحكم المتصلة (قوله أي
الحضري) قال بن الصواب اسقاطه اذا المراد بالبلدي من كان يكمل الصلاة في البلد سواء كان حضري أو بدوي
عاز دخل البلدي بلاد أو نوى ان يتم فيها اربعة ايام صحاح ثم اراد الانتقال فلا يقصر حتى يحاذي البساتين اذا
سافر من ناحيتها (قوله ولا عبرة بالمزارع) أي فلا يشترط مجاورتها وكذا ما بعدها (قوله ولا عبرة بالحارس الخ)
أي لا عبرة بامامته فيها بل لا بد من قرية الجمعة وغيرها أي في ارتباط مجاورة البساتين المسكونة المتصلة
بالبلد (قوله ويتم المسافر حتى يبرز من قريته) أي فان المتبادر منه هو من اقرية مجاورتها بالمدينة ثم انما
يكون كذلك اذا حاز زماني حكمها من البساتين المسكونة والحاصل ان المحول عليه اعم من مجاورة البساتين

المسكونة ولا يشترط مجاوزة المزارع ولا فرق في ذلك بين قرية الجمعة وغيرها وروى مطرف وابن المباحثون عن مالك أن كانت قرية الجمعة قلاية صر المسافر منها حتى يجاوز بيوتها بثلاثة أميال من السوران كان للبلد سور والافن آخر بناها وان لم تكن قرية الجمعة فيكنى مجاورة البساتين فقط واختلف هل هذه الرواية تفسير للمدونة وهو اختيار ابن رشد له وعلى هذا فكل كلام المدونة خلاف المعتمد المتمدن أو خلاف أي أو قول مخالف لما في المدونة وان المدونة موافقة للقول المعتمد المتمدن وان قولها حتى يزرع قرية بمجاوزة البساتين وهو رأي الباجي وغيره وإلى ما ذكر من التأويلين أشار المصنف بقوله وتوالت الخ أي وتوالت على مجاوزة ثلاثة أميال بقرية الجمعة كأن توالت على مجاوزة البساتين مطلقا والمعول عليه أن هذه الرواية مخالفة لظاهر المدونة وليست تفسير لها كما قال ابن رشد ثم أعلم أنه على القول الأول وهو المعتمد فالاربعة بردان تعتبر بعد مجاوزة البساتين المسكونة وأما على القول الثاني فهل تحسب الثلاثة أميال من جملة الاربعة بردان كان لا يصح حتى يجاوزها وهو ظاهر كلامهم واختاره البرزلي وغيره وصوبه بعضهم ولا تحسب من جملتها وصوبه ابن ناجي قال عبق وخش والطاهران محل الخلاف أي في اعتبار مجاوزة البساتين فقط في قرية الجمعة أو الثلاثة أميال حيث لم تزد البساتين على مجاوزة ثلاثة أميال فإن رادت عليها انفق القولان على اعتبار مجاوزة البساتين وكذا أن كانت ثلاثة أميال وأما إذا كانت الثلاثة أميال تزيد على البساتين المسكونة فيجوز فيها التأويلان في اعتبار مجاورتها وعدمه ورد هذا بن بأن الحق أن الخلاف مطلق فإذا زادت البساتين على الثلاثة أميال أو زادت الاربعة أميال على البساتين المسكونة تحرى الخلاف بينهما ونتمل عن المواقف عن نوازل ابن الحاج ما يفيد ذلك اطره (قوله بقرية الجمعة) أي التي تقام فيها ولو في زمن دون زمن كذا في عبق ورده بن بأن ظاهر ابن رشد أن المراد بقرية الجمعة ما كانت الجمعة تقام فيها بالفعل دائما (قوله والعمودي) أي وهو ساكن البادية سمي بذلك لأنه يجعل بيته على عمد وقوله حلت كسر الحاء أي محلتها وهي منزل قومه فالحيلة والمنزل بمعنى (قوله حيث جمعهم اسم الحى والدار والدار فقط) المراد بالحقى القبيصة والمراد بالدار المنزل الذي ينزلون فيه وحاصله أنه إذا جمعهم اسم الحى والدار والدار فقط فإنه لا يقصر في هاتين الحالتين إلا إذا جاوز جميع البيوت لأنها بمنزلة القضاء والرحاب المجاورة للابنية فكأنه لا بد من مجاوزة القضاء لا بد من مجاوزة جميع البيوت وأما لجمعهم اسم الحى فقط دون الدار بأن كان كل فرقة في دار فاتها تعتبر كل دار على حدة حيث كان لا يرتفع بعضهم ببعض والافهم كاهل الدار الواحدة وكذا إذا لم يجمعهم اسم الحى والدار فإنه صرا إذا جاوز بيوت حلتها هو (قوله كساكن الجبال) أي فإنه يقصر إذا جاوز محله وساكن القرية التي لا بساتين بها مسكونة فإنه يقصر إذا جاوز بيوت القرية والابنية الخراب التي في طرفها وكذلك ساكن البساتين يقصر بمجرد انفصاله عن مسكنه سواء كانت تلك البساتين متصلة بالبلد أو منفصلة عنها (قوله ووقية) فيه أن الأولى أبداله بحاضرة لأن الفائتة إنما تقابل الحاضرة لا الوقية لأن الفائتة وقية أيضا إلا أن يقال الوقت إذا أطلق إنما ينصرف لوقت الأداء (قوله وان نوبيا بأهله) أي خلافا للإمام أحمد بن حنبل وأخرى غير النوبى إذا سافر بأهله والنوبى إذا سافر بغير أهله فالمصنف نص على المتوهم (قوله إلى محل البدء) المتبادر من المصنف أن المعنى حتى يأتي المسكن الذي قصر منه في خروجه فإذا تاه أتم وحينئذ فتمت القصر في الرجوع هو مبسوطه في الخروج فيعترض عليه بأن هذا خلاف قول المدونة وإذا رجع من سفره فليقتصر حتى يدخل البيوت أو قريتها فان هذا يدل على أن منتهى القصر ليس ببدءه وأجاب بعضهم بحمل كلام المصنف على منتهى سفره في الدخول لاني الرجوع فهو ساكن عنه أي أنه سافر إذا بلغ منتهى سفره إلى تطير محل البدء فالكلام على حذف مضاف والمراد إلى المحل المعتاد لبدء السفر منه في حق من خرج من ذلك البلد الذي وصل إليه وهو البساتين في البلد الذي له ذلك أو أهلته في البدوى ومحله الاتصال في غيرهما وأما كلام المدونة فمحمول على منتهى السفر في الرجوع للبلد الذي سافر منه لكن يرد على المدونة شيء

بقرية الجمعة) بحمل قولها حتى يبرز عن قريته على مجاوزة الثلاثة في قريتها (و) أن عدى (العمودي حلتها) أي بيوت حلتها ولو تفرقت حيث جمعهم اسم الحى والدار أو الدار فقط (و) أن (انفصل غيرهما) أي غير البلد والعمودي عن مكانه كساكن الجبال وقرية لا بساتين بها متصلة (قصر رابعة) نائب فاعل سن لأصبح ومعرب (وقية) أي سافر في وقتها ولو الضرورى فيقتصر الظاهر بن من عدى البساتين قبل الغروب ثلاث ركعات فأكثر ولو آخرهما عمدا ولركعتين أو ركعة صلى العصر فقط سفريه (أو فائتة فيه) أي في السفر ولو إذا هاء في الحضر لفائتة في الحضر فخرية ولو إذا هاء السفر (وان) كان المسافر (نوبيا) أي خادم سفينة مافر (بأهله) ثم بين نهاية القصر بقوله (إلى محل البدء)

أى جلسه فيصدق بعوده لما قصر منه وبدخوله لبلد أخرى (لا اقل) من أربعة برد فلا يقصر أى يحرم وتبطل في خمسة وثلاثين ميلا وصحت في أربعين إلى ثمانين واربعين ولا إعادة قطعاً وان حرم وتصح فيما بينهما على المعتمد ولا إعادة وقيل بعيد في الوقت وانما صرح بقوله لا اقل وان فهم مما تقدم ليرتب عليه قوله (الاكسكى) ومتوى ومن دلتى ومحصى فانه يسئل له القصر (في خروجه) من محله (لعرفة) للحج (و) في (رجوعه) لبلده حيث بقي عليه عمل من النسك بغيرها والا تم حال رجوعه كمسوى راجع ٢٨٩ من مكة بعد الافاضة لمضى لان ما عليه من الرمي انما

وهو انه يلزم من الدخول القرب وحينئذ فامعنى العطف واجيب باجوبة منها ان او بمعنى الواو والعطف تفسيرى أى ان المراد بدخولها الدنو والقرب منها والمراد بالقرب اقل من ميل ومنها ان الدخول لمن استمر سائراً وقوله او قربها بالنسبة لمن نزل خارجها لاستراحة مثلاً ومنها ان قوله حتى يدخل قول وقوله او يقاربها قول آخر وتظهر عمرة الخلاف فيمن نزل خارجها بأقل من الميل وعليه العصر ولم يدخل البلد حتى غربت الشمس فعلى الاول يصلى العصر سفريه وعلى الثانى حضرة وامام اشار خنا فجعل كلام المصنف شاملاً لمتنهي السفر في الذهاب والرجوع وفيه انه على شموله لمتناه في الرجوع يكون ماشياً على ضعيف وهو قول ابن بشير وابن الحاجب لا على كلام المدققة تأمل (قوله أى جنسه) أى الى ان يصل الى محل جنس البدء فيصدق بعوده للبلد الذى قصر منه وهى التى ابتدا السير منها وهى النهاية في الرجوع وبدخوله لبلد أخرى أى وهى منتهى السفر في الذهاب (قوله أى يحرم) أى وليس المراد ما يعطيه ظاهره من انه لا يسئل القصر فى اقل من أربعة برد الصادق بجوازها وبندبه (قوله وتبطل الخ) اعلم ان القصر فيادون أربعة برد ممنوع اتفاقاً والنزاع انما هو فيما بعد الوقوع كما قال الشارح وما ذكر من الخلاف في الاعادة في الصلاة لا يأتى في الصوم بل متى كانت المسافة اقل من أربعة برد واظفر لزمته الكفارة ما لم يكن متأولاً (قوله وتصح فيما بينهما) أى فيما بين الخمسة والثلاثين والاربعة (قوله فانه يسئل له القصر فى حال خروجه) أى ولا يشترط مجاوزة البساتين ان لو كان فيها ذلك (قوله حيث بقي عليه عمل الخ) أى كسكى في حال رجوعه من منى لبلده لانه بقي عليه عمل يعمل في غير محله وهو النزول بالمحصب هذا وما ذكره الشارح من التقييد بغيره فقيه نظر بل يقصر في رجوعه لبلده مطلقاً وان لم يبق عليه شئ من النسك لا بها ولا بغيرها على ما رجع اليه مالك كفى ح فالصواب ابقاء المصنف على اطلاقه اهـ بن وعلى هذا فكل من المحصى والمزدلتى يقصر في حال رجوعه من منى لبلده (قوله والمعتمد انه كالمسكى) أى وعليه اقتصر فى التوضيح ونقله عياض فى الاكمال عن مالك ومقابله ما ذكره الشيخ احمد الزرقانى ان العرفى لا يقصر وهذا القول ذكره ابن عرفة عن البايجى (قوله وصلاته قبل الرجوع صحيحة) أى صلاته التى صلاحها مقصورة قبل رجوعه صحيحة ومفهوم قوله لدونها انه اذا رجع بعدها قصر في رجوعه كما يرشد له ما ذكره الشارح من التعليل بقوله لان الرجوع يعتبر سفرًا بنفسه (قوله ولولشئ نسيه) قال طفى هذا اذا رجع للبلد الذى سافر منه واما لو رجع لغيره لشيئ نسيه لنفسه لقصر في رجوعه قاله ابن عبد السلام اهـ بن ورد المصنف بالوعلى ابن الماجشون القائل اذا رجع لشيئ نسيه فانه يقصر لانه لم يرفض سفره ومحل هذا الخلاف اذا لم يدخل قبل رجوعه وطنه الذى نوى الاقامة فيه على التأيد فان دخله فلا خلاف فى اتمامه فى حالة الرجوع (قوله ولا عادل عن قصير) مقتضى ما ذكره ح من تعليلهم بأن ذلك مبنى على عدم قصر اللاهى انه اذا قصر لا يعيد وهو الظاهر لان العدول عن القصير للطو بل غير محرم وفى التوضيح هذا مبنى على ان اللاهى يصيد وشبهه لا يقصر واما على القول بأنه يقصر فلا شك فى قصر هذا اهـ بن (قوله وهو المتجرد) أى عن التعلق بالدنيا (قوله برتع) أى يقيم (قوله الا ان يعلم الخ) أى كما اذا خرج سائحاً فى الارض حتى يصل لبيت المقدس مثلاً او سافر طالبا للري الى ان يصل لغزة مثلاً له القصر حيث علم قطع المسافة قبل غزوة بيت المقدس (قوله ولا منفصل الخ) حاصله انه اذا خرج من البلد اعاز ما على السفر ثم اقام قبل مسافته ينتظر رفقه لاحقة له فان جزم انه لا يسافر دونها ولم يعلم وقت مجيئها فانه لا يقصر بل يتم مدة انتظاره لها فان نوى انتظارها اقل من أربعة ايام فان لم تأت سافر

هو فى محله وفهم من قوله فى خروجه ورجوعه ان كلا من اهل هذه الامكنة يتم مكانه ولو كان يعمل بغيره عملاً كسكى رجع يوم النحر لمكة للافاضة ويقصر بغيره ولم يعلم من كلامه حكم العرفى لقوله فى خروجه لعرفة والمعتمد انه كالمسكى فيقصر فى خروجه منها للنسك من افاضة وغيرها ويتم بها ثم سئل القصر لمن ذكر مع قصر المسافة للسنة (ولا) يقصر (راجع) بعد انفصاله عن محله سواء كان وطناً ومحل اقامة (لدونها) أى دون المسافة لان الرجوع معتبر سفرًا بنفسه هذا ان رجع تاركاً للسفر وصلاته قبل الرجوع صحيحة بل (ولو) رجع (لشيئ نسيه) ويعود لسفره (ولا) يقصر (عادل عن) طريق (قصير) دون مسافة قصر الى طويل فيه المسافة (بلا عذر) بل لمجرد قصد القصر اولا قصده فان عدل لعذر اولا لم ولو مباحفاً يظهر

(٣٧ - دسوقى اول)

قصر (ولاهاثم) وهو المتجرد السائح فى الارض أى بلد طابت له اقام فيها ماشياً (و) (لا) (طال برعى) يرتع حيث وجد الكلا (الا ان يعلم) كل منهما (قطع المسافة) الشرعية (قبسه) أى قبل الحل المقصود للهاثم والراعى أى وقد عزم عليه عند الخروج (ولا منفصل) عن البلد (ينتظر رفقه) يسافر معهم (الا ان يحرم بالسير دونها) او بجيئها له قبل اقامة أربعة ايام فلو عزم على السير دونها

دونها او جزم بمجيئها قبل الاربعه ايام قصر مدة انتظارها (قوله لكن بعد اربعه ايام) اي بان جالس في انتظارها وعزم على انها ان جاءت في مدة الاربعه ايام سافر معها فان لم تأت سافر دونها بعد الاربعه ايام (قوله وقطعه دخول بلده) الظاهر كما قال شارحنا تبعاً للحق وابن غازي وطفي ان المراد بالدخول هنا الدخول الناشئ عن الرجوع بدليل قوله في الاستثناء ورجع الخ وفي الاستثناء الدخول الناشئ عن المرور فلا تكرار بينهما وان كان في الاول تكرار مع قوله الى محل البدء خلافاً للمواق وعقب حيث جلا الدخول على دخول المرور فيها فلزمهم التكرار وما دفعوه به من ان المراد ببلده اصله وبوطنه محل انتقاله اليه بنيسه السكن فيه على التأيد الخ بعيد مع ان الاستثناء يمنع من ذلك وعلى ما لابن غازي فالريح هنا الجأته لدخول الرجوع وفي التي بعدها الجأته لدخول المرور واما على ما قاله المواق وعقب الريح الجأته لدخول المرور وفيها ثم ان مراد المصنف كما يدل عليه كلام ابن غازي رجوعه بعد ان سار مسافة القصر بدليل اسناده القطع للدخول اي فلا يزال في رجوعه يقصر الى ان يدخل فينقطع القصر خلافاً لما جله عليه ح من ان مراده الرجوع من دون مسافة القصر وان مجرد الاخذ في الرجوع ينقطع حكم السفر لانه غير ظاهر المصنف وغير مناسب للاستثناء بعده وفيه التكرار مع قوله ولا راجع لدونها (قوله سواء كانت وطنه) اي مقياً فيها بنية التأيد كانت بلده الاصلية او غيرها وقوله ام لا اي بان مكث فيها مدة طويلة لا بنية التأيد وهذا التعميم صح الاستثناء بعد ذلك بقوله الامتوطن كسكة فالمستثنى منه عام لصورتين والمستثنى احدى صورتين وانما كان دخول البلد قاطعاً للقصر لان دخول البلد مظنة للاقامة فاذا كفت نية الاقامة في قطع القصر فالقصر المحصل لها بالظن اولى (قوله وان يرجع) بالغ عليه رد اعلى سحنون القائل بجواز القصر لمن غلبته الرجوع وورده لبلده ومثل الرجوع جوح الدابة (قوله لا مكان الخلاص منه) اي بحيلة كأن يهرب منه او يستشفع بأخرا ويستعين عليه بأعلى منه فهو بمنزلة عدم اقامة اربعه ايام فهو حينئذ على حكم السفر بخلاف الرجوع فانها لا تنفع معها حيلة (قوله فليتلأمل) اي في هذا الفرق الذي فرقوا به بين الرجوع والغاصب هل هو مفيد للمقصود او العكس كما ادعاه شب (قوله الامتوطن كسكة الخ) جله ح والمواق وغيرها ولم يظهر لي كونه مفيد للعكس المقصود كما ادعاه شب (قوله الامتوطن كسكة الخ) جله ح والمواق وغيرها على مسئلة المدونة ونصها ومن دخل مكة واقام بضعة عشر يوماً فوطنها ثم اراد ان يخرج الى الجحفة ثم يعود الى مكة ويقوم بها اليوم واليومين ثم يخرج منها فقال مالك يتم في يوميه ثم قال يقصر قال ابن القاسم وهو احب الى اه ووجه ابن يونس الاول بأن الاقامة فيها اكسبتها حكم الوطن ووجه الثاني بأنها ليست وطنه حقيقة وعلى هذا القول جمل طفي كلام المؤلف لكن اعترض قوله رفض سككها بانه لا حاجة اليه وليس في المدونة وغيرها ولا فائدة فيه في القرض المذكور والاولى جمل المصنف على مسئلة ابن المواز وهي ما اذا خرج من وطن سككها لموضع تنصرف فيه الصلاة رافضاً سكني وطنه ثم رجع له غير ناوياً الاقامة كان ناوياً للسفر او خالي الذهن فانه يقصر فان لم يرفض سككها ثم قاله ابن المواز ونقله طفي وغيره وحينئذ يكون التوطن في كلام المصنف على حقيقته ويكون قوله رفض سككها شرطاً معتبراً اه بن (قوله يعني مقياً بها اقامة تقطع حكم السفر) اي فالتوطن ليس على حقيقته وهذا يقتضي جمل المؤلف على مسئلة المدونة لكن قد علمت انه على هذا لا يكون قوله رفض سككها محتاجاً اليه فالاولى للشارح جعل التوطن في كلام المصنف على حقيقته وجمل كلام المصنف على فرع ابن المواز (قوله اودونها) لا يقال هذا يعارض قوله ولا راجع لدونها لانه محمول على ما اذا لم يرفض سكني الراجع اليها كما قال بعض الشراح ورده طفي بانه يتعين جله على ما اذا رجع بعد سيره مسافة القصر اذ لو رجع قبل مسافة القصر لا يتم لقول المصنف ولا راجع لدونها (قوله فالمدار على عدم نية الاقامة) اي فان رجع ناوياً باقامة تقطع حكم السفر فانه يتم والحاصل ان دخول بلده او وطنه يقطع القصر ولو كان ناوياً للسفر حيث لم يرفض سككها فان رفض سككها فلا يكون دخوله موجبا للاتمام الا اذا توى اقامة اربعه ايام ومحل اعتبار الرفض اذ لم يكن له بها اهل حين الرفض فان كان له بها

لكن بعد اربعه ايام او تحقق مجيئها بعد الاربعه اوشك فيه اتم (وقطعه) اي القصر احد امور خمسة اولها (دخول بلده) الراجع هو اليها سواء كانت وطنه ام لا وان لم ينو اقامة اربعه ايام ان دخل اختياراً بل (وان) دخل مغلوباً (بريح) من بحر بخلاف رده بغاصب فلا قطع لا مكان الخلاص منه بخلاف الرجوع فليتلأمل (الامتوطن كسكة) من البلاد يعني مقياً بها اقامة تقطع حكم السفر كالمجاورين من اهل الاتفاق بمكة ولو قال الا مقياً ببلد كان اوضح (رفض سككها) وخرج منها للتوطن غيرها على مسافة القصر (ورجع) لها بعد سير المسافة اودونها (ناوياً السفر) فيقصر في اقامته بها اقامة غير قاطعة ومثل نية السفر خلو الذهن فالمدار على عدم نية الاقامة القاطعة تأنيهاً اشار له بقوله

(وقطعه) ايضا (دخول وطنه) المار عليه بان كان بمحل غير وطنه وسافر منه الى بلد آخر ووطنه في اثناء الطريق فلما هم عليه دخله فانه يتم ولولم ينو اقامته اربعة ايام وحينئذ فلا يتكرر مع قوله وقطعه دخول بلده ثالثا قوله (او) دخول (مكان زوجه دخل بها فقط) قيد في دخل اذا ما به سرية او ام ولد كذلك ويحتمل انه قيد في زوجه ايضا يحترز به عن الاقارب كام اواب وانما كان مكان الزوجه قاطعا لانه في حكم الوطن (وان) كان دخوله (بريح غالبه) الجأته لذلك (و) رابعها (نية دخوله) ووطنه او ٢٩١ مكان زوجته الذي في اثناء طريقه

(وليس بينه) اي بين البلد

الذي سافر منه (و بينه)

اي بين المحل المنوي دخوله

(المسافة) الشرعية كمن

كان مقيما بمكة ووطنه

او مكان زوجه الجعرانة

مثلا وسافر من مكة

للمدينة ونوى حين

خروجه ان يدخل الجعرانة

فانه يتم فيما بين مكة والجعرانة

لانه اقل من المسافة وان

لم ينو اقامة اربعة ايام بهام

اذا خرج اعتبر باقي سفره

فان كان اربعة بردد قصر

والا تم ايضا فان كان بين

محل النية والمكان المسافة

قصر واعتبر باقي سفره

ايضا فالاقسام اربعة

وقولنا اي بين البلد الذي

سافر منه احترازا مما اذا

طرات نية الدخول اثناء

السفر فانه يستمر على

القصر ولو كان بين محل

النية والمحل المنوي دخوله

اقل من المسافة على

المعتمد (و) خامسها (نية

اقامة اربعة ايام صحاح)

مع وجوب عشرين صلاة

في مدة الاقامة فن دخل

اهل اي زوجه فلا عبرة به (قوله وقطعه دخول وطنه او مكان زوجه) اي واتما مجرد المرور بهما من غير دخول فلا يقطع حكم السفر ولو حاذاه ولذا قال في التوضيح انما يمنع المرور بشرط دخوله او نية دخوله لان اجتاز والمراد بمكان الزوجه البلد التي هي بها لا خصوص المنزل التي هي به (قوله فلا يتكرر) اي لان هذا دخول مرور وما مر دخول ناشئ عن الرجوع (قوله دخل بها) اي فيه ولو لم يتخذها وطنها اي محل اقامته على الدوام (قوله قيد في دخل) اخرج به ما اذا عقد عليها ولم يدخل بها وفي المخرج ان الزوجه الناشئة لا عبرة بها وحينئذ فلا يكون دخول بلدها قاطعا للقصر (قوله اذا ما به سرية او ام ولد كذلك) رده على الشارح بهرام في الوسط من اخراج السرية قال ح وقد نص ابن الحاجب وابن عرفة على الحاقها بالزوجه انظر بن (قوله يحترز به عن الاقارب) اي لاعن السرية وام الولد (قوله ونية دخوله) انت خبير بان جعل نية الدخول قاطعة للقصر يقتضي حصوله قبلها وهنا ليس كذلك فحق العبارة ان يقول ومنعه نية دخوله في التعبير بالقطع تسع والضمير في دخوله للوطن ومكان الزوجه كما ذكر الشارح وحينئذ فافراد المصنف الضمير باعتبار ما ذكر (قوله اي بين البلد الذي سافر منه) اي ونوى وهو فيه الدخول لوطنه او المكان الزوجه (قوله لانه اقل الخ) اي لان المسافة التي بين مكة والجعرانة اقل من مسافة القصر (قوله وان لم ينو اقامة اربعة ايام) اي فالمدار على نية دخوله الوطن او مكان الزوجه (قوله ثم اذا اخرج) اي من الجعرانة وقوله اعتبر باقي سفره اي للمدينة او لغيرها (قوله محل النية) اي وهو مكة وقوله والمكان اي الذي نوى دخوله وهذا مفهوم قول المصنف وليس بينه وبين المسافة (قوله فالاقسام اربعة) الاول ان يستقل ما قبل وطنه وما بعده بالمسافة وفي هذه يقصر قبل دخوله لوطنه وبعده الثاني عكسه والمجموع مستقل وفي هذه ان نوى دخوله قبل سيره اتم قبل دخوله وطنه وبعده وان لم ينو دخوله قصر وان نوى دخوله بعد سيره شيئا في قصره قولاسحنون وغيره الثالث ان يكون قبل وطنه اقل من المسافة وبعده مسافة مستقلة فان نوى الدخول قبل سفره فلا يقصر قبله وان لم ينو الدخول قصر واتما بعده في قصر مطلقا ولو نوى دخوله في اثناء سفره فحكمي في التوضيح في هذه قولين القصر لسحنون والاتمام لغيره الرابع ان يكون قبل وطنه مسافة مستقلة وبعده اقل منها يقصر قبل وطنه مطلقا نوى الدخول ام لا واتما بعده فلا يقصر مطلقا (قوله ونية اقامة اربعة ايام الخ) الاولى ونزول بمكان نوى اقامة اربعة ايام صحاح فيه ولو بخلاله وذلك لان ظاهره انه بمجرد النية المذكورة ينقطع حكم السفر ولو كان بين محلها ومحل الاقامة المسافة وليس كذلك فاذا سافر بعد ذلك من ذلك المكان الذي نوى به الاقامة المذكورة فلا يقصر الا اذا وصل لمحل القصر بالنسبة لمن كان مقيما به لا بمجرد العزم على السفر على اقوى الطريق يقتضي اتمال نوى الاقامة بمحل ورجع عن النية قبل دخوله فانه يقصر بمجرد ذلك (قوله مع وجوب عشرين صلاة في مدة الاقامة) بان دخل قبل فجر السبت ونوى الارتحال بعد عشاء يوم الثلاثاء (قوله واعتبر سحنون العشرين فقط) اي سواء كانت في اربعة ايام صحاح او لا وعليه فيتم في المثال المذكور (قوله في ابتداء سفره) اي وفي آخره (قوله ولو حدث بخلاله) يعني ان نية الاقامة معتبرة في قطع القصر ولو حدث بخلاله السفر اي في اثنا من غير ان تكون مقارنة لا قوله ولا آخره ورد بهذه المبالغة على ما رجحه ابن نونس من ان نية اقامة المدة المذكورة لا تنقطع حكم السفر الا اذا كانت في انتهاء السفر او في ابتدائه وانما اذا كانت في خلاله فلا تنقطع حكم السفر فله القصر اذا خلل المسافة باقامات وكما سافر قصر ولو دون المسافة انظر بن (قوله الا العسكر) افه

قبل فجر السبت مثلا ونوى ان يقيم الى غروب يوم الثلاثاء ويخرج قبل العشاء لم ينقطع حكم سفره لانه وان كانت الاربعة الايام صحاحا لانه لم يجب عليه عشرين صلاة ومن دخل قبل عصره ولم يكن صلى الظهر ونوى الارتحال بعد صبح الخامس لم ينقطع حكم سفره لانه وان وجب عليه عشرين صلاة لانه ليس معه الاثلاثة ايام صحاح فلا بد من الامر بن واعتبر سحنون العشرين فقط هذا اذا كانت نية الاقامة في ابتداء سفره بل (ولو) حدثت (بخلاله الا العسكر) ينوي اقامة اربعة ايام فأكثر

وهو (بدار الحرب) فلا ينقطع حكم سفره (او العلم بها) اي باقامة الاربعه في محل (عادة) فيتم واحترز به عن الشك فيها فيستمر على قصره (لا الاقامة) المجردة عن نية ما رفعه ٢٩٢ كقامته لحاجة نظن قضاءها قبل الاربعه فلا يقطع القصر (وان تأخر سفره وان نواها)

قوله العسكران الاسير بدار الحرب يتم مادام مقبها فان هرب للجيش فانه يقصر بمجرد انفصاله من البيت الذي كان فيه ولا يشترط مجاوزة بناء البلد ولا سائنها لانه صار من الجيش وهو يقصر في بلاد الحرب وان هرب لغير الجيش قصر بعد مجاوزة البساتين او البناء على ما مر كما حكاه ابن فرحون في الغازة عن ابي ابراهيم الاعرج (قوله وهو بدار الحرب) المراد بها المحل الذي يخاف فيه العدو سواء كانت دار كفر او اسلام واما لو اقام العسكر بدار الاسلام والمراد به المحل الذي لا يخاف فيه من العدو فانه يتم (قوله او العلم بها) اي وان لم ينوها كما يعلم من عادة الحاج انه اذا دخل مكة يقيم فيها اكثر من اربعة ايام فيتم سواء نوى الاقامة تلك المدة ام لا (قوله فلا يقطع القصر) اي لاجل تلك الاقامة ولو مكث مدة طويلة (قوله وان تأخر سفره) هو بالتاء المنشأة الفوقية اي ولو طالت اقامته فهو بمعنى قول الباجي ولو كثرت اقامته وفي نسخة ولو باخر سفره بيا البحر اى ولو كانت الاقامة المجردة باخر سفره وفيها نظر فقد قال ابن عرفة ولا يقصر في الاقامة التي في منتهى سفره الا ان يعلم الرجوع قبل الاربعه قال ح او يظن ولو تخلف بعد ذلك لامع الاحتمال وقد سئل الاستاذ ابو القاسم ابن سراج عن المسافر يقيم في البلاد ولا يدري كم يجلس هل يبقى على قصره ام لا فأجاب ان كان البلد في اثنا السفر قصر مدة اقامته وان كان في منتهى اتم وحينئذ فاقاله المصنف تبعا لابن الحاجب لا يسلم (قوله اي الاقامة القاطعة) اي وهي اقامة اربعة ايام ومثل نية الاقامة المذكورة ما اذا ادخلته الریح في الصلاة التي احرم بها سفره محلا يقطع دخوله حكم السفر من وطنه او محل زوجه بنى بها (قوله شفيع) اي ثم يتدنى صلواته حضرية (قوله ان عقد ركعة) اي والاقطعها (قوله ولا سفره) اي اذا لم يتمها رعايا قصر على ركعتين (قوله وبعدها اعاد الخ) اي وان نوى الاقامة بعد تمامها سفرية مثل ما احرم بها اعاد الخ واستشكل بأن الصلاة قد وقعت مستجمعة للشرائط قبل نية الاقامة وحينئذ فلا رجة للاعادة وقد يقال ان نية الاقامة على جرى العادة لا بد لها من تردد قبلها في الاقامة وعدمها فاذا جزم بالاقامة بعد الصلاة فلعلمه كان عند نيته الصلاة سفرية عنده تزد في الاقامة وعدمها فاحتيط له بالاعادة (قوله وكره) اي الا اذا كان ذلك المسافر ذا فضل اوسن والا فلا كراهة كما في سماع ابن القاسم واشهب وذكر العلامة ابن رشد انه المذهب ونقله ح على وجه يقتضي اعتماده وذكر طي ان المعتمد اطلاق الكراهة وبالجملة فكل من القولين قد رجع (قوله لمخالفة المسافر سته) اي وهو القصر والكراهة مبنية على ما قال ابن رشد من ان سنة القصر اكدم من سنة الجماعة واما على ما قال اللخمي من ان سنة الجماعة اكدم فلا كراهة (قوله ولو نوى القصر كما في النقل) استشكل اتامه مع ما يأتي في قوله وكان اتم وما مومه الخ من بطلان صلاة من نوى القصر واتم عمد او مع قوله الاتي وان ظنهم سفرا الخ واجاب طي بأن نيته عدد الركعات ومخالفة فعله لتلك النية اصل مختلف فيه فتارة يلغونه وتارة يعتبرونه ففي كل موضع مر على قول فرهناء على اغتفار مخالفة الفعل للنية لاجل متابعة الامام وفيما يأتي مر على عدم اغتفار مخالفة النية ولا معارضة مع الاختلاف اه بن (قوله ان ادرك الخ) شرط في قول المصنف وتبعه والحاصل ان المسافر اذا اقتدى بالمقيم فان نوى الاتمام اتم صلاته مطلقا ادرك مع الامام ركعة او اكثر ولم يدرك معه ركعة واما ان نوى القصر فان ادرك مع الامام ركعة او اكثر فانه يتم صلاته وان لم يدرك معه ركعة فانه يقصر ولا يتم وبهذا يعلم انه اذا اقتدى المسافر بالمقيم في اخيرتي الرباعية فانه يتم سواء نوى القصر او الاتمام (قوله ولم يعد) اي لانه لا خلل في صلاة امامه (قوله والمعتمد الاعادة الخ) قد صرح ابو الحسن بأن القول هنا بعدم الاعادة قول ابن رشد وهو خلاف مذهب المدونة من الاعادة قال وهو الراجح لان الصلاة في الجماعة فضيلة والقصر سنة والفضيلة لا تسد له مسد السنة (قوله عن كونه في سفرا عن كون المسافر يقصر) كذا في التوضيح ومثله في نقل المواق عن مالك فقول ابن عاشر الصواب ان السهو هنا عما هو عن السفر غير ظاهر

اي الاقامة القاطعة (بصلاة) احرم بها سفرية (شفيع) باخرى ندبان عقد ركعة وجعلها نافذة (ولم تجز حضرية) ان اتمها ار بعالم عدم دخوله عليها (ولاسفريه) لتغير نيته في اثنائها (و) ان نواها (بعدها) اي بعد تمامها (اعاد) حضرية ندبا (في الوقت) المختار (وان اقتدى بمقيم به) اي بالمسافر (فكل) منهما (على سته) اي على طريقته (وكره) ذلك لمخالفته نية امامه (كعكسه) وهو اقتداء المسافر بالمقيم (وتاكد) الكره لمخالفة المسافر سته بلزومه الاعام ولذا قال (وتبعه) بأن يتم معه ولو نوى القصر كما في النقل ان ادرك معه ركعة (ولم يعد) صلاته والمعتمد الاعادة بوقت فان لم يدرك ركعة معه قصر ان لم ينو الاتمام والاتمام واعاد بوقت قاله سند (وان اتم مسافر نوى الاتماما) عمدا او جهلا او تأويا لا بدليل ما بعده (اعاد) صلاته سفرية ان لم يحضر وحضريه ان حضر (بوقت) ولا سجود عليه وسواء اتمها عمدا او جهلا او تأويا ولا وسهوا لانه فعل ما يلزمه فعله حيث

قوله
نوى الاتمام وقوله اعاد بوقت هو ثابت في بعض النسخ وساقط في اكثرها فيجب تنديره (وان) نوى الاتمام (سهوا) عن كونه في سفرا
عن كون المسافر يقصر واعاها سهوا او عمدا او جهلا او تأويا (سجدا) في الرابع مع مراعاة الحصول السهوي نيته

وتبعه مأمومه ولا يعيد على القول به وهو ضعيف (والاصح اعادته) كأنواى عمدا (كأمومه) لتبجته له (بوقت) ولا يسجد عليه على القول بها (والارجح) عند ابن يونس ان الوقت هنا (الضرورى) وقبل الاختيارى ومحل اعادة مأمومه بوقت في عمده وسهوه على القول بها وسجود السهو معه على القول الاول وصحت صلاته (ان تبعه) في الاعمام (والا) يتبعه عمدا او جهلا وتأوى لا (بطلت) صلاته لمخالفته امامه (كان قصر) المسافر صلاته (عمدا) مراده به ما شمل الجهل والتأوى بعدنية ٢٩٣ الاعمام ولو سهر اقتبطل في الاثنى عشر

(و) المقصر (الساهى) عمدا دخل عليه من نية الاعمام مطلقا (كأحكام السهو) الحاصل للمقيم يسلم من ركعتين فان طال أو خرج من المسجد بطلت وان قرب جبرها وسجد بعد السلام واعاد بالوقت كسافرائم (وكان أتم) المسافر (و) تبعه (مأمومه) في الاعمام ولم يتبعه (بعدنية قصر عمدا) معمول أتم فبطل صلاته وصلاة مأمومه لمخالفته لمادخل عليه من نية القصر (و) ان أتم (سهوا او جهلا) وأولى تأوى لا وقد نوى القصر (ففى الوقت) والتأوى له هنا هو مراعاة لمن يقول بعدم جواز القصر وان الاعمام افضل (و) ان قام الامام سهوا او جهلا للاعمام بعد نية القصر (سج مأمومه) ان علم سهوه او جهله فان رجع سجدا لسهوه وصحت (و) ان تمادى (لا يتبعه) بل يجلس لفراغه مقيما كان او مسافرا (وسلم) مأمومه (المسافر) سلامه

(قوله وتبعه مأمومه) اى فى السجود وقوله على القول به اى بالسجود (قوله والاصح اعادته الخ) هذه احدى الروايتين عن مالك ورجع اليه ابن القاسم واختاره سحنون بقوله ولو كان عليه سجود سهو لكان عليه فى عمده ان يعيد ابدولعل المصنف اشار بالاصح لكلام سحنون (قوله على القول بها) اى بالاعادة (قوله والارجح الضرورى) فى جامع ابن يونس قال ابو محمد والوقت فى ذلك النهار كله وقال الايمانى الوقت فى ذلك وقت الصلاة المفروضة والاول اصوب اه منه بلفظه (قوله فى عمده) اى اذا نوى الاعمام عمدا وقوله وسهوه اى اذا نواه سهوا (قوله ان تبعه فى الاعمام) اى بان نوى المأموم الاعمام كأنواه امامه (قوله ولا يتبعه) بأن احرم ركعتين طائنان امامه احرم كذلك قتبين ان الامام نوى الاعمام فلم يتبعه بطلت صلاته لمخالفته للامام نية وفعل (قوله فبطل فى الاثنى عشر) اى وهى ما اذا نوى الاعمام عمدا او جهلا وسهوا او تأوى لا وقصر عمدا او جهلا وتأوى لا (قوله والساهى الخ) اى انه اذا نوى الاعمام عمدا او سهوا او جهلا وتأوى لا ثم قصرها سهوا فحكمه حكم المقيم يسلم من ركعتين سهوا (قوله وكان أتم) عطف على قوله كان قصر عمدا وهذه عكس ما قبلها لانه فى السابقة نوى الاعمام ثم قصر وهنا نوى القصر ثم أتم ثم ان عبارة المصنف تقتضى ان المأموم لا تبطل صلاته الا اذا أتم كالامام وليس كذلك بل تبطل مطلقا أتم لا كفى المواق عن ابن بشير ولذا اخط الشارح بقوله وتبعه مأمومه ولم يتبعه اه (قوله مراعاة لمن يقول الخ) انظر من ذكر هذين القولين ولم اقف فى القصر الا على اربعة اقوال القرضية والسنية والاستحباب والاباحة ذكرها ابن الحاجب وغيره من وقد يقال لعل الشارح اراد مراعاة لمن يقول بذلك ولو خارج المذهب فى كتب الحديث ان بعض السلف كان يرى ان القصر مقيد بالخوف من الكفار كفى الآية وكانت عائشة لا تقصر وربما احتجت بأنهم المومنين بجميع الارض ووطن لها فاقبل (قوله سج مأمومه) اى يسبحا يحصل به التنية وسكت المصنف عن الاشارة وهى مقدمه على التسبيح كما قيل فان ترك المأموم التسبيح فاستظهر ابن عاشر البطلان جملا على ما مر فى الخامسة فان لم يفهم بالتسبيح لم يكلمه على ما لسخنون وتركه من غير اتباع وقد مر ان المعتمد انه يكلمه كما قال غيره فان كلف ولم يرجع لم يتبعه (قوله ولا يتبعه) اى فان تبعه فهل تبطل او لا والذى استظهره عبق جريه على حكم قيام الامام لخامسة وتيقن المأموم اتقاء موجبا من انه اذا تبعه فيها عمدا او جهلا بتأوى لا فالبطلان وان تبعه سهوا او تأوى لا فلا تبطل (قوله وان ظنهم سفرا) اى مسافرين فنوى القصر ودخل معهم (قوله اسم جمع لسافر) اى بمعنى مسافر وما ذكره من انه اسم جمع لسافر لاجع له بناء على ما قاله الجمهور من ان فعلا لا يكون جعلا لفاعل اما على ما قاله الاخفش فهو جمع له وعلى كل حال فهو ليس اسم جمع لمسافر ولا جعاله (قوله فظهر خلافه) اى واما اذا لم يظهر خلافه بل ظهر ما يوافق ظنه فصلاته صحيحة (قوله ولم يظهر شئ) هذا هو النقل عن ابن رشد كفى التوضيح وح وان كان مفهوم المصنف يصدق بالصحة فى صورتين اى ما اذا ظهرت الموافقة ولم يظهر شئ فالمفهوم فيه تفصيل (قوله لانه) اى ذلك الداخل (قوله خالفه نية وفعل) اى لان هذا الداخل نوى القصر وسلم من اثنتين والامام نوى الاعمام وسلم من اربع (قوله وان أتم) اى ذلك الداخل الذى نوى القصر (قوله وفعل خلاف مادخل عليه) اى فهو كمن نوى القصر وأتم عمدا (قوله واما اذا لم يظهر شئ) اى بان ذهبوا حين سلم الامام من ركعتين ولم يدرا هى صلاتهم واخبرنا

واتم غيره (اى غير المسافر بعده) اى بعد سلامه (اذا اذا) لا مؤتمين بغيره لا متتابعين فى صلاة واحدة فى غير الاستخلاف (واعاد) الامام (فقط بالوقت) الضرورى دون المأمومين اذا دخل فى صلاتهم لعدم اتباعهم له (وان) دخل مصل مع قوم (ظنهم سفرا) يسكون الفاء اسم جمع لسافر كركب وراكب (فظهر خلافه) وانهم مقيمون ولم يظهر شئ (اعاد ابدان كان) الداخل (مسافرا) لمخالفته امامه لانه ان سلم من اثنتين خالفه نية وفعل وان أتم فقد خالفه نية وفعل خلاف مادخل عليه هذا ان ظهر خلافه واما اذا لم يظهر شئ فوجه البطلان

احتمال حصول المخالفة المذكورة فقد حصل الشك في الصحة وهو يوجب البطلان ومفهوم ان كان مسافرا انه لو كان الداخل مقبلا لم صلاته ولا يضرك كونهم على خلاف ظنه لموافقته للامام نية وفعله (كعكسه) وهو ان يظنهم مقيمين فينوي الاتمام فيظهر انهم مسافرون ولم يتبين شيء فانه بعيدا بان كان مسافرا وهو ظاهر ان قصر لمخالفة فعله لنيته وامان اتم فكان مقتضى القياس الصحة كاقصداء مقيم بمسافر وفرق بان المسافر لما دخل على الموافقة ٢٩٤ قتين له المخالفة لم يغتفر له ذلك بخلاف المقيم فانه داخل على المخالفة من اول الامر

ثامة (قوله احتمال حصول المخالفة) اي انه يحتمل موافقة الجماعة له في كونهم مسافرين فتكون الصلاة صحيحة ويحتمل انهم مقيمون فيلزم اما مخالفة الامام نية وفعله ان سلم من اثنين وان اتم يلزم مخالفتهم لامامه نية ومخالفة نيته لفعله (قوله انه لو كان الداخل) اي الذي ظنهم مسافرين مقيما فنوي الاتمام ودخل معهم فظهر خلاف ما ظن وانهم مقيمون (قوله كعكسه) تشبيه في الاعادة ابا ان كان ذلك الداخل مسافرا (قوله فكان مقتضى القياس الصحة) اي مع ان ظاهر المصنف كظاهر كلامهم بطلان صلاته (قوله وفرق بان المسافر) اي الذي ظنهم مقيمين فظهر خلافه وحاصل الفرق ان المأموم هنا مخالفتهم وهو القصر وعدل الى الاتمام لاعتقاده ان الامام متم كانت نيته معلقة فكأنه نوى الاتمام ان كان الامام متما وقد ظهر بطلان المعلق عليه وحينئذ فيبطل المعلق وهو نيته الاتمام بخلاف المسئلة الاخرى فانه ناء الاتمام على كل حال (قوله على الموافقة) اي في الاتمام (قوله لم يغتفر له ذلك) اي ما ذكر من مخالفة الامام في الفعل والنية (قوله بخلاف المقيم) اي الذي اقتدى بمسافر (قوله واما ان كان الداخل) اي مع القوم الذين ظنهم مقيمين فظهر انهم مسافرون (قوله تردد في الصحة والبطلان) اي سواء صلاها حضريه او سفريه هذا هو الصواب خلافا لعبيق حيث قال ان محل التردد ان صلاها سفريه والاصح اتفاقا قال شيخنا ينبغي ان يكون محله التردد في اول صلاة صلاها في السفر فان كان قد سبق له نية القصر فانه يتفق على الصحة فيما بعد اذ قصر لان نية القصر قد انسحبت عليه فهي موجودة حكما وكذا يقال فيما اذا نوى الاتمام في اول صلاة ثم ترك نية القصر والاتمام فيما بعدها واتم (قوله قيل يجب عليه تمامها) اي وهو ما قاله سند (قوله وقيل الواجب الخ) الاوضح وقيل بخبر في تمامها وعدمه لان الواجب عليه صلاة لا بعينها وهذا القول للخمسي (قوله وقد استفيد من هذا الخلاف) اي الذي ذكره المصنف وقوله انه لا بد الخ اي لاجل ان تكون الصلاة صحيحة اتفاقا وانت خبير بان هذا يعكس على ما تقدم قريبا من ان الذي ينبغي ان محل الخلاف انما هو في اول صلاة صلاها في السفر والحق ما مر فتأمل (قوله وندب تعجيل الاوبة) اي فكنته بعد قضاء حاجته في المكان الذي سافر اليه خلاف المنسحب والظاهر انه خلاف الاولى كما قال شيخنا (قوله ويكره ليلا في حق ذي زوجة) ففي مسلم والنسائي من طريق جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بطرق الرجل اهله ليه لا يتخونهم او يطلب عثراتهم والطروق هو الدخول من بعد واعلم انه يستحب لمن خرج للسفر ان يذهب لاختوانه يسلم عليهم يأخذ خطايرهم واما اذا قدم من السفر فالمستحب لاختوانه ان يأتوا اليه ويسلموا عليه واما ما يقع من قراءة الفاتحة عند الوداع فانكره الشيخ عبد الرحمن التاجوري وقال انه لم يرد في السنة وقال عجم بل ورد فيها ما يدل لجوازه فهو غير منكر وما ذكره من كراهة القدوم ليلا في حق ذي الزوجة ظاهرة كانت الغيبة قربة او بعيدة وهو كذلك على المعتمد خلافا لما يفيد عبق من اختصاص الكراهة بطويل الغيبة (قوله لغير معلوم القدوم) واما من اعلم اهله بأنه يقدم في وقت كذا من الليل فلا يكره له القدوم ليلا (قوله وسيد كر الباقي) اي وهو عرفة والمزدلفة وقوله في محله اي وهو باب الحج (قوله رجلا او امرأة) اي وسواء كان راكبا او ماشيا على ما في طر ابن عات وهو المعتمد خلافا لابن علق من اختصاصه بالراكب (قوله ون قصر عن مسافة القصر) اي لكن لا بد في الجواز من كونه غير عاص بالسفر وغير لاه به فان جاء فلا عادة بالاولى من

فاغتصره واما ان كان الداخل مقبلا صحت ولا اعادة لانه مقيم اقتضى بمسافر (وفي) صلاة المسافر ان يدخل على ترك نية القصر والاتمام معا عمدا او سهوا اما ان كان او مأموما او فذا بان نوى صلاة الظهر مثلا من غير تعرض لنية قصر او تمام (تردد) في الصحة والبطلان وعلى الصحة قيل يجب عليه تمامها وقيل الواجب عليه صلاة لا بعينها اي انه ان صلاها اربعا اجزا وان صلاها ركعتين اجزا واستفيد من هذا الخلاف انه لا بد من نية القصر عند كل صلاة بخلافها عند الشروع في السفر فلا يلزم (وندب) للمسافر (تعجيل الاوبة) اي الرجوع لوطنه بعد فضاء موطنه واستصحاب هدية بقدر حاله (والدخول ضحى) لانه بلغ في السرور ويكره ليلا في حق ذي زوجة لغير معلوم القدوم ولما انتهى الكلام على قصر الصلاة بالسفر تكلم على الجمع بين الصلاتين

القصر

المشتركتي الوقت ولجمعها سبب السفر والمطر والوحل

مع الظلمة والمرض وعرفة ومزدلفة وتكلم هنا على الاربعة الاول وسيد كر الباقي في محله فقال (ورخص له) اي للمسافر رجلا او امرأة بجوازا بمعنى خلاف الاول (جمع الظهرين) لمشقة فعل كل منهما في وقته ومشقة السفر (بر) اي فيه لافي بحر قصر للرخصة على موردها ان طال سفره بل (وان قصر) عن مسافة القصر

ان جدسيرة بل (و) ان (لم يجد بلا كره) اي كراهة متعلق برخص اي بلا خلاف الاولى (وفيها شرط الجدل) في السير (لادراك امر) لا مجرد قطع المسافة والمشهور الاول (بمنه) هو مكان نزول المسافر وان لم يكن به ما و ان كان في الاصل المود ترده الابل وهو بدل بعض من قوله بر (زالت) الشمس وهو (به) اي بالمنهل (ونوى) عند الرحيل (النزول بعد الغروب) فيجمعهما جميع تقديم بان يصلى الظهر في اول وقتها الاختياري ويقدم العصر في صليها معها قبل رحيله لانه وقت ضروري لها اغتفر ايقاعها ٢٩٥ فيمشفة النزول (و) ان نوى

النزول (قبل الاصفرار) يصلى الظهر ازل وقتها و (آخر العصر) وجوبا فيما يظهر ليوقعها في وقتها الاختياري فان قدمها مع الظهر اجزأت (و) ان نوى النزول (بعده) اي بعد دخول الاصفرار وقبل الغروب (خير فيها) اي العصر ان شاء جمع فقدمها وان شاء اخرها اليه وهو الاولى لانه ضروريها الاصل فهذه ثلاثة اشياء والاولى اذ زالت عليه بالمنهل و اشار الى ثلاثة ايضا فيما اذا زالت عليه راكبا بقوله (وان زالت) عليه الشئ (داكرا) اي سائر (اخرهما) بان يسمح - مع - ا - به (ان نوى) بسنة وله (الاصفرار او) نوى النزول (قبله) اي الاصفرار فقها تان صورتان و اشار للثالثة بقوله (والا) ان نوى النزول بعد الغروب (ففي رقبتهما) المختار جمعا صوريا الظهر آخر القامة الاولى والعصر اول الثانية وهذا حكم من

القصر (قوله ان جدسيرة) اي ان جد في سيرة لاجل ادراك رقة او لاجل قطع المسافة وقوله بل وان لم يجد اي بل وان لم يجد في سيرة اسلا (قوله وفيها شرط الجدل) اي الاجتهاد في السير ونصها ولا يجمع المسافر الا اذا جد به السير ويخاف فوات امر فيجمع وظاهرها سواء كان ذلك الامر مهما لا (قوله لادراك امر) اي كراهة او مال او يخاف فواته (قوله والمشهور الاول) وهو جواز الجمع مطلقا سواء جد في السير لا كان جد لادراك امر لاجل قطع المسافة والذي حكى تشهيره هو الامام ابن رشد (قوله وان كان في الاصل) اي وان كان المنهل في الاصل (قوله وهو بدل بعض) اي وحيدة ذال عامل فيه مقدر اي جمعها بمنهل واما قول عبق ان قوله بر متعلق برخص و بمنهل متعلق بجمع فهو فاسد معنى وهو ظاهر وذلك لان الترخيص فعل الشارع وهو متعلق بالجمع بقطع النظر عن كونه برا وبحر فهو غير مقيد بهما فاسد صناعة لما فيه من الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبى (قوله فيجمعهما جميع تقديم) اي يؤذن لكل منهما (قوله لانه وقت ضروري لها) اي بالنسبة للمسافر (قوله لمشفة النزول) اي لاجل صلاة العصر في وقتها الاختياري (قوله واخر العصر وجوبا) اي غير شرطي قاله شيخنا العدوي ويؤذن لكل من الصلاتين في هذه الحالة لان كلا منهما وقعت في وقتها الاختياري (قوله فان قدمها مع الظهر اجزأت) وندب اعادتها بوقت (قوله ان شاء جمع مقدمها) اي يؤذن لكل من الصلاتين في هذه الحالة وقوله وان شاء اخرها اليه الخ اي ولا يؤذن لها حينئذ لما امر في الاذان من كراهته في الضرورى المؤخر (قوله فيما اذا زالت عليه بالمنهل) اي وهو نازل بالمنهل (قوله اي سائر) اي سواء كان راكبا او ماشيا وانما فسر الشارح راكبا سائرا لانه يكون ماشيا على المعتمد وهو قول ابن عات من ان الجمع بين الصلاتين جائز للمسافر مطلقا سواء كان راكبا او ماشيا كما مر (قوله اخرهما) اي وجوبا كذا قيل وفيه شئ اذ مقتضى التماس جواز تأخيرهما في المسئلة الاولى واما في الثانية فتأخير الصلاة الاولى جائز والثانية واجب لنزوله بوقتها الاختياري كذا كتب والد عبق وللخمى ان تأخيرهما جائز ويحوز ايقاع كل صلاة في وقتها ولو جمعا صوريا ولا يجوز جمعهما جميع تقديم لكن ان وقع فالظاهر الاجزاء وندب اعادة الثانية في الوقت ويمكن الجمع بان قال بوجوب تأخيرهما ساردا انه لا يجوز له ان يقدمهما معا فلا ينافي انه يجوز له ايقاع كل صلاة في وقتها والجواز في كلام للخمى بالمعنى المتقدم فالخلف لفظي قاله شيخنا العدوي (قوله جمعا صوريا) اي في الصورة لانه حقيقى لان حقيفة الجمع تأخير احدى الصلاتين وتقدم الثانية عن وقتها (قوله كمن لا يضبط نزوله) اي نارة ينزل بعد الغروب وتارة في الاصفرار وتارة قبله (قوله وقد زلت عليه وهو راكب) اي فيجمع جمعا صوريا يحصل له فضيلة اول الوقت (قوله فان زالت عليه) اي على من لا يضبط نزوله حالة كونه نارا (قوله واخر العصر) اي لوقتها فلو اخر الظهر لاخر القامة الاولى وجمع جمعا صوريا لم يحصل له فضيلة اول الوقت فلو صلى الظهر والعصر ايضا قبل ارتحاله صحت العصر وندب اعادتها في الوقت ان زل قبل لا سفرار (قوله ونحوه) اي من كل من تلحقه مشقة بالوضوء او بالقيام اكل صلاة لا تلحقه اذا صلاهما مجتمعين (قوله اي كالتأخيرين في التفصيل المتقدم الخ) وعليه اذا غربت عليه الشمس وهو نازل ونوى الارتحال والنزول بعد الفجر جمعهما جميع تقديم قبل ارتحاله وان نوى النزول في الثلث الاول اخر العشاء وجوبا وان نوى النزول بعد الثلث الاول وقبل الفجر خير في العشاء واما ان غربت عليه الشمس وهو سائر ونوى النزول في الثلث الاول او بعده وقبل الفجر اخرهما جواز اعلى ما مروا ونوى النزول بعد الفجر جمع جمعا صوريا او الجمع الصوري مبنى على امتداد مختار المغرب للشفق وتقدم انه قول قوى (قوله تأويلان)

يضبط نزوله شبه في حكم الاخيرة وهو الجمع الصوري قوله (كمن لا يضبط نزوله) وقد زالت عليه وهو راكب فان زالت عليه نارا لم يصلى الظهر قبل رحيله واخر العصر (وكالمبطون) ونحوه فيجمع جمعا صوريا (والصحيح فعلة) اي الجمع الصوري مع فوات فضيلة اول الوقت دون المعدور (وهل العشاء آن كذلك) اي كالتأخيرين في التفصيل المتقدم ينزل الفجر مرة الغروب والثلث الاول منزلة ما قبل الاصفرار وما بعده الشجر منزلة الاصفرار اذ ليس كذلك فلا يجمعهما بحال بل يصلى كل صلاة في وقتها لان وقتها ليس رقت رحيل (تأويلان) فمن غربت عليه نارا لا

لفظ المدونة ولم يذكر مالك المغرب والعشاء في الجمع عند الرحيل كالظهر والعصر وقال سحنون الحكم مساو
 فقيل ان كلام سحنون تفسير وقيل خلاف اه وعز ابن بشير الاول لبعض المتأخرين والثاني للباحي ورجح
 الاول ابن بشير وابن هررون اه بن (قوله والاتفق) اى والابان غر بت عليه الشمس وهو سائر (قوله وقدم
 العصر اول وقت الظهر والعشاء اول وقت المغرب) اى بعد فعل الصلاة الاولى فيهما وقوله جواز اى عند
 ابن عبد السلام وندبا عند ابن يونس وهو المعتمد كما قال بعضهم وفى بن ما يفيضان المشهور ما قاله ابن عبد
 السلام من الجواز وقال ابن نافع منع الجمع بين الصلاة وبصل كل صلاة بوقتها بقدر الطاقة ولو بالاعاء فان اغنى
 عليه حتى ذهب وقتها لم يكن عليه قضاءها واستظهر ذلك لانه على تقدير استغراق الاعناء للوقت فلا ضرورة
 تدعو للجمع وكما اذا خافت ان تموت او تحيض فانه لا يشرع لها الجمع وقرق بين الاعناء والحيض بان الحيض
 يسقط الصلاة قطعاً بخلاف الاعناء فان فيه خلافاً بان الغالب في الحيض ان يعم الوقت بخلاف الاعناء
 وهذا يقتضى مساواة الجنون اه خش كبير (قوله عند الثانية) اى سواء خاف استغراقه لوقت الثانية كله او
 لبعضه كما هو ظاهره لا مكان تخالف ظنه (قوله وان سلم الخ) اعترضه المواق بان الذى نص عليه اصبح وغيره
 انه بعيد ومثله قول الجزولى ان سلم اعاد قطاهر ذلك انه بعيد ابد اخلاف ما عند المصنف قلت فى التوضيح اذا
 جمع اول الوقت لاجل الخوف على عقله ثم لم يذهب عقله فقال عيسى بن دينار بعيداً لاخيرة قال سنده يريد
 فى الوقت وعند بن شعبان لا بعيد اه وعلى كلام سنده اعتمد المصنف اه بن (قوله او قدم المسافر
 الثانية مع الاولى) اى لكونه زالت عليه الشمس وهو نازل ونوى الارتحال والزول بعد الغروب وقوله ولم
 يرتحل اى طرأ له عدم الارتحال اما الامر او لغير امر هذا ظاهره (قوله ونوى الرحيل بعد الغروب) اى لجمع
 لظنه جواز الجمع جهلاً منه وكان الاولى ان يقول ونزل عنده فجمع غيرنا والرحيل بعده اعم من ان يكون
 ناوياً للرحيل بعد الغروب ولم ينو اصلاً واعلم ان فى كل من الفرع الثانى والثالث صورتين احدهما ان يجمع
 ناوياً للرحيل بعد الجمع لحد السير ثم يسدوله فلا يرتحل والثانية ان يجمع ولا يه فى الرحيل بعد الجمع اعم
 من كونه ناوياً به بعد ذلك او لم ينو اصلاً لكنه غير رافض للسفر بالاقامة التى تقطعه فى الاولى لاعادة عليه
 فى الفرعين وفى الثانية بعيد العصر فى الوقت وهذا كله يفهم من نقل ح فان جل الفرعان فى المصنف على
 الصورة الثانية سقط الاعتراض عنه اه بن والاعتراض الوارد عليه هو ما اشار له الشارح بقوله والمعتمد
 الخ وحاصله ان كلام المصنف مطلق قطاهره انه يطالب بالاعادة فى الفرعين الاخيرين سواء جمع
 ناوياً بالارتحال بعده ولم يرتحل او جمع غيرنا والارتحال بعده وهو مسلم فى الحالة الثانية دون الاولى لان
 المعتمد انه اذا جمع فى الفرعين ناوياً بالارتحال ولم يرتحل فلا اعادة عليه وحاصل الجواب ان كلام المصنف
 محمول على ما اذا جمع غيرنا والارتحال بعده فى الفرعين وحينئذ لا اعتراض (قوله لاعادة عليه
 اصلاً) اى لا فى وقت ولا فى غيره حيث كان عند التقديم ناوياً بالارتحال (قوله ورخص ندبا الخ) اشار
 الشارح بهذا الى ان قول المصنف فى جمع العشاء من متعلق بمحذوف بعد الواو اى ورخص فى جمع الخ
 والنائب عن الفاعل بكل مسجد ويحتمل ان يكون متعلقاً باذن للمغرب الا فى ويحتمل عطفه على له من
 قوله سابقاً ورخص له ولا يصح عطفه على قوله جمع الظهر من المتعلق بالمسافر تأمل (قوله ولو لمسجد
 غير جهة) بل ولو كان خصاً كالذى فعله اهل القرى للصلاة (قوله لمطر) اى او برد وما التمس در كفى المعيار انه
 شل عنه ابن سراج فأجاب بأنى لا عرف فيه نصاً والذى يظهر انه ان كثر بحيث يتعدى نصفه جاز الجمع والادلا
 بن ثم ان ظاهر قوله لمطر ولو حصل قبل المحيى المسجد وهو كذلك ولا ينافى ان المطر الشديد المسوق للجمع
 مبيح للتخلف عن الجماعة لان اباحة التخلف لا تنافى انهم يجمعون اذ لم يتخلفوا (قوله او متوقع) ان
 قلت المطر انما يبيح الجمع اذا كثر والمتوقع لا يتأتى فيه ذلك قلت يمكن علم انه كذلك بالقرينة ثم انه اذا جمع
 فى هذه الحالة ولم يحصل المطر فينبغى اعادة الثانية فى الوقت كما فى مسئلة وان سلم ادا بوقت اه
 خش (قوله او طين مع ظلمة للشهر) اى شرط كون ذلك الطين كثيراً يمنع واسط الناس من مشى

كذلك والراجع التأويل
 الاول (وقدم) العصر
 اول وقت الظهر والعشاء
 اول وقت المغرب جوازاً
 وقيل ندبا فيجمع جمع
 تقديم (خائف) حصول
 (الاعناء) عند الثانية
 (و) خائف الجمسى
 (النافض و) خائف
 (الميد) اى الدوخة التى
 لا يستطيع معها الصلاة
 على وجهها فان حصل
 ما ذكر من الاعناء
 والنافض والميد وقت
 الثانية فالامر ظاهر
 (وان سلم) بأن لم يحصل
 له ما ذكر (او قسم)
 المسافر الثانية مع الاولى
 (ولم يرتحل او ارتحل قبل
 الزوال) وادراكه
 الزوال راكباً (وزل
 عنده) ونوى الرحيل
 بعد الغروب قطن جواز
 الجمع (فجمع) جمع
 تقديم (اعاد) الصلاة
 (الثانية) وهى العصر
 او العشاء (فى الوقت)
 الضرورى فى القروع
 الثلاثة والمعتمد فى
 الثانى انه لاعادة عليه
 اصلاً (و) رخص
 ندماً المشقة (فى
 ماين فقط)
 لا الظهر بن
 بما غالباً
 مسجد

(كالعادة و آخر) صلاتها
 ندبا (قليل) قدر ما يدخل
 وقت الاشتراك لاختصاص
 الاولى بثلاث بعد الغروب
 (ثم صليا و لا) بلا فصل
 (الاقدر اذان) اي فعمله
 بدليل قوله (منخفض)
 للسنة ولا يسقط به سنته
 عند وقتها (مسجد) اي
 فيه لاسي المنار لثلايلبس
 على الناس بل عند محرابه
 وقيل بصحته (واقامة
 ولا تنفل بينهما) اي يمنع
 معنى يكره فيما يظهر
 اذ لا وحه للحرمة قاله
 شيخنا وكذا كل جمع يمنع
 فيه التنفل بين الصلاتين
 (ولم يمنع) اي ان التنفل
 ان وقع لا يمنع الجمع (ولا)
 تنفل (عهما) ايضا اي
 يمنع في المسجد لان القصد
 من الجمع ان ينصرفوا في
 الصوة والتنفل يفيت ذلك
 (وجار) الجمع (لمنفرد
 بالمغرب) اي عن جماعة
 الجمع وان صلاها مع
 غيرهم جماعة (يجزئهم
 بالعشاء) فيدخل معهم
 ولو بادراك ركعة لادراك
 فصل الجماعة (و) جار
 الجمع (لمعتكف) ومجاور
 (بمسجد) تبعاهم ولذا
 كان الامام معتكفا وجب
 عليه ان ينيب من يصلي
 بهم ويتأخر موما (كان
 انقطع المطر بعد الشروع)

المداس واسلم ان الجمع للطين مع الظلمة ظاهر اذا عم الطين جميع الطرق فان كان في بعضها فهل لمن لم يكن
 في طرفة الجمع تعالى في طرفة وجهه الطاهر اولا (قوله لا ظلمة عيم) اعلم انتم لا تهازلون وقد لا تشتر
 (قوله لا المين او ظلمة) اي ولو كان مع كل منهما مع شديدة (قوله و آخر قليلا) وقال ابن شيراز لا يؤخر المغرب
 اصلا قال المناخرون وهو الصواب اذ لا معنى لتأخيرها قليلا اذ في ذلك خروج الصلاتين معا عن وقتها المختار
 اطر بس واعلم لم تؤخر الطهر قليلا في جمعها مع العصر في السفر وقتها بالمسافر (قوله الا قدر اذان) اي الا قدر
 اذان اي الا فعمله بدليل قوله من خفض فانه يدل على ان المراد بذكره فعله لانه هو الذي يوصف بالانخفاض
 او الارتفاع فالدفع ما يقال الاولى حذف قدر بان قول الابدان منخفض وذلك لان كلامه لا يدل على
 حصول الادن الفاعل مع انه المطلوب (قوله للسنة) اعلم ان الاذان للعشاء بعد صلاة المغرب مسجدا لانه
 من جماعة لم تطاب غيرهما واذا جرى قرا في اعادته وقت الشفق وان كان المعتكف اعادته لاجل السنة
 ولا يسعد بالاول سنته سدر في خلاف اذان المغرب فانه سنة فتقول الشارح للسنة اراهم اطرقة النبي
 اصادق بالمستحب كما هو المراد (قوله انسلا بلبس على اناس) اي يطمسون ان وقت العشاء دخل وهذه العلة
 حرمة على المدار (قوله ل عند محرابه) اي بل يؤذن امام محرابه كما في المأونة وارتضاء اللباس
 وهو المعتكف وقوله وقيل بصحته هو قول ابن حبيب (قوله ولا تنفل بينهما) اعلم ان الواقع في التنفل يمنع
 الفصل بين الصلاتين المجموعتين بالفضل وكذا بالاكلام وقد استظهر شيخنا اعدوى ان المراد بالمنع الكراهة
 في الفصل بكل من النفل والكلام اذ لا وجب للحرمة (قوله وكذا كل جمع) اي سواء كان جمع قديم
 او تأخير (قوله ولم يمنع) الاولى ولا يمنع اي ولا يمنع التنفل الجمع فلم ينشئ الماضي والتمية اعما تكلم على
 الاحكام المستقبلية ومحل كون التنفل بينهما لا يمنع جمعهما اعلم ان التنفل الى الشفق في دخول الشفق
 والامنع الجمع حينئذ (قوله اي يمنع) اي على جهة الكراهة ولو اسمر بالتنفل في مسجد عدهما حتى غاب
 الشفق فهل طالت باعادة العشاء اولا قولان (قوله لان القصد الح) مقاده منهم لو لمسوا في المسجد حتى غاب
 الشفق انهم يعيدون العشاء وهو قول ابن بلهم وقيل لا يعدون وقيل ان قصد الحل اعدوا والا فلا والراجح
 الثاني انه سماع القرين اشهب وان باع والمالك للشيخ ابن ابي زيد والمأثر ان الاعداء واجبه على
 الاولها كما نأده شيخنا اعدوى (قوله وبارك) اي هذا الجوار ان بشير وان شاس وان علماء الله
 وابن الحامد على القول بأن نية الجمع تحرى سدائيه وبنوا على مقابل هذا القول قول لمصنف
 الا في ولا ان حدثت السب عند الاولى واعلم انه اعبر بالجوار مع ان الجمع مزدوب لتحصيل فضل
 الجماعة لاجل المخرجات الاتية وهم منه انه لم يكن صلى المغرب وبعده في العشاء انه لا يدخل معهم
 ويؤخره لوقتها لان الترتيب واجب ولا يصلي الاولى في المسجد لانه لا يجوز ان يصلي به صلاة مع صلاة
 الامام اهـ ش (قوله وان صلاها مع غيرهم جماعة) اي هذا ان صلاها فادبل ون صلاها جماعة
 مع غير جماعة الجمع (قوله وجار الجمع لمعتكف) المراد بالجوار اذان الصادق باسند وهو المراد لاجل
 تحصيل فصل الجماعة (قوله ومجاور) اي وغريبات وخادم ما كفيه (قوله ولذا) اي ولا لاجل ان
 جمعية من دكر لتيمة اذا كان الخ (قوله وجب عليه ان يبرأ) اي لانه لو صلى هم لكان تابعاهم وهم
 تابعون له والتابع لا يكون متبوعا ومحل الاستغلا ادا كان ثم من يبلغ الامامة والاصلي هم هو كماله
 طعن عن عند الحق في تبيينه قل ان سيد السلام والتوسيع ان استحال المعتكف مستحب وعرضه
 بن سرفه نأه لا يعرف التول بالاستتجاب وبأن طاهر كلام عا الحق الوحوب وسلمه ح وغيره
 وقال لمساوي قدي ال جرباسن من بعد الصلاة ان مصداق الاستتجاب في كلامه هو استخلاف الامام
 المعتكف لا تأخره عن الامامة كجهنم من ارضه ليه وكلامه طاهر في ذلك ان تأمله واصه ولذا
 استحب من لم يلزم المعتكف ان يستخلف من يصلي بالناس ويصلي وراءه مستخلفه اهـ ولا ريب ان
 الاستخلاف غير واجب عليه وان كان آخره واحدا اهـ بن (قوله كان انقطع الخ) تشبه في جوار الجمع

الاخبر فان ظنه الاول
فدخل معهم فاذا هو الاخير
وجبان يشفع اذ من شرط
الجمع الجماعة وحيث
(فيؤخر) العشاء وجوبا
(الشقق) اى لغيبه (الا
بالمساجد الثلاثة) فانه اذا لم
يدرك الجمع فى واحد
منها فله ان يصلى العشاء
قبل مغيب الشفق بنية
الجمع حيث صلى المغرب
غيرها فان لم يكن صلاه
جمع بها منفرا ايضا العظم
فضلها على جماعة غيرها
(ولا) يجوز الجمع (ان
حدث السبب) من مطر
اوسفر (بعد) الشروع
فى (الاولى) واولى بعد
الفراغ منها بناء على وجوب
نية الجمع عند الاول وهو
الراجح (ولا) تجمع (المراة
والضعيف بيتهما) المجاور
للمسجد اذا لضر رعايهما
فى عدم الجمع (ولا) يجمع
(منفرد بمسجد) متعلق
بجمع المقدر اى بل
ينصرف ليصلى العشاء
بيته الا ان يكون راتبا
فيجمع كما تقدم (بجماعة
لاخرج) اى لا مشقة
(عليهم) فى ايقاع كل صلاة
فى وقتها كأهل الزوايا
والربط وكل منقطعين
بمدرسة أو تربة الا ان
يجمعوا تبعاً لمن يأتى
الى صلاة معهم من امام او غيره

اى لانه لا يؤمن عودته ولا اعادة عليهم ان ظهر عدم عودته وقوله ولو فى الاولى اى هذا اذا كان الاندفاع
بعد الشروع فى الثانية بل ولو فى الاولى (قوله لا قبل الشروع) اى لان انقطع المطر قبل الشروع فلا
يجوز الجمع اى لاجل ذلك المطر نعم ان كان هناك طين وظلمة جمع لهما (قوله وجب ان يشفع) اى ولا يجوز
فيه القولان اللذان جرى فى المجد لفضل الجماعة بدخل مع الامام والباقي معه دون ركعة من انه يقطع
او يشفع واستحسن المواقى الثاني لانه لم يصل ازال ما دخل مع الامام فيه فلذا اشفع قطعاً ولا وجه لقطعه (قوله
اذ من شرط الجمع الخ) = لانه محذوف اى ولا يجوز له ان يجمع لنفسه اذ من شرط الجمع الجماعة واعلم انه
اذا وجدهم فرغوا من صلاة العشاء فكلا يجوز له ان يجمع لنفسه لا يجوز له ان يجمع مع جماعة اخرى فى
ذلك المسجد لما فيه من اعادة جماعة بعد الراتب فلو جعوا فلا اعادة عليهم اه شيخنا عدوى (قوله فيؤخر
للشق) يجوز فيه الرفع على الاستئناف والنصب بأن مضرة فى جواب الشرط لتزيله منزلة الاستفهام
والجزم عطف على جواب الشرط بالفاء لان المعنى لا يجوز الجمع ان فرغوا فيؤخر قال ابن مالك
والفعل من بعد الجزا ان يقترن * بالفا او الواو تثليث فن

(قوله الا بالمساجد الثلاثة) اى انه اذا دخلها بالفعل فوجد امامها قد جمع والحال انه كان قد صلى المغرب
غيرها قبل دخولها فله ان يصلى العشاء بها قبل دخول الشفق بنية الجمع فان دخلها بالفعل فوجد امامها
قد جمع ولم يكن صلى المغرب غيرها قبل دخوله صلى المغرب مع العشاء جمعاً منفرداً واما اذا لم يدخل وعلم وهو
خارجها ان امامها قد جمع فلا يطالب بدخولها ويبقى العشاء للشفق هذا هو الموافق لما مر من قوله فبصار
بها اذا كان دخلها فقيدها هنا بما هناك كما جزم بعضهم وان كان بعضهم تردد فى الدخول وتنهاه اه
شيخنا عدوى (قوله بناء على وجوب نية الجمع عند الاولى) لكن لو جعوا لحدث السبب ود الاولى فلا شئ
عليهم مراعاة للقول وجوبها عند الثانية على ان نية الجمع واجبة غير شرط كما مر فى الجماعة (قوله وهو
الراجح) اى وامانية الامامة قاطعاً تكون عند كل واحدة من الصلاتين اتفاقاً (قوله ولا المراة) اى ولا يجوز
الجمع للمراة والضعيف بيتهما المجاور لله سبحانه مستقلاً لان جمعا تبعاً للجماعة التى فى المسجد فلا شئ عليهما
مراعاة للقول بجوارجهما اه خش (قوله ولا منفرد بمسجد) اى سواء كان مقياً به او ينصرف منه لمنزله
(قوله الا ان يكون راتبا) اى والحال انه ينصرف لمنزله والا فلا يجمع وما تقدم من ان الراتب يستتلف
ولا ينقضه ويصلى بها فذلك فى المعتكف الذى لا يخرج من المسجد وهذا يذهب لمنزله فلا يحتاج لا ستخلاف
بل يجمع عنقه ويخرج فى الضوء (قوله بجماعة لاخرج عليهم فى اى كل صلاة فى وقتها) اى لا قامتهم فى
المسجد (قوله كأهل الزوايا والربط وكل منقطعين بمدرسة) اى والحال انه ليس لهم اما كن ينصرفون
اليها والاجار لهم الجمع استقلاً لا كقائه الشيخ كريم الدين البرموني واقى المسناوى ان اعمل المدارس
يجمعون فى المسجد الذى فيه المدرسة استقلاً لان الساكن بها يجوز له الجمع بها ما قال لا ٣٠٠ م ايروا
كالمعتكف يقيمون فى المسجد بل هم جوار المسجد فقط وقال ابن عرفة يجمع جوار المسجد ولم يقيس
بتبعه قال ولا يمارضه قول المصنف بجماعة لاخرج عليهم لان موضوعه فى الجماعة المقيمة فى المسجد
واستال على ما قال بما ثبت فى الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع اماماً وحرته ملتصقة بالمسجد ولها
خوخة اليه وعليه فيحمل قول الشارح وكل منقطعين بمدرسة على مدرسة التحمل السكى بها ومحمل الصلاة
كالجامع الازهر بمصر قلت وفيما قاله طراز قدس ابن يونس على ان قريب الدار من المسجد انما يجمع تبعاً
للبيد ونصه وانما يجمع الجمع ارباب الدار والمعتكف لادراك فضل الجماعة اه قتله او الحسن بن
والحاصل ان المنقطعين بمدرسة ان التحمل السكى بها ومحمل الصلاة لا يجوز لهم الجمع استقلاً لا بل تبعاً
اتفاقاً وان كان محل سكناهم غير محل الصلاة فهل يجوز لهم الجمع استقلاً لا ولا يجوز لهم الجمع استقلاً لا بل
تبعاً فى ذلك خلاف مختار بن ثاينها ومختار البرموني والمسناوى اولهما

صلاة الجمعة) بضم الميم
وحكى اسم مكانها وقبحها
وكسرهما (وقوع كلها)
اي جميعها (بالخطبة)
اي مع جنسها الصادق
بالخطبتين (وقت الظهر)
فلما وقع شيأ من ذلك
قبل الزوال لم يصح ويمتد
وقتها من الزوال (للغروب
وهل ان ادرك) بعد
صلاتها بخطبتين (ركعة
من العصر) فقولها
للعروب معنا لقربه
فان لم يفضل للعصر ركعة
سقط وجوبها (وصحح)
هذا القول (اولا)
يشترط ادراك شيء من
العصر قبل الغروب
بل الشرط فعلها بخطبتين
قبليه وهو الأرجح فقله
للعروب على هذا
حقيقة قولان (رويت)
المدقونة (عليهما باسطنبول)
بلد الباء للمعية وهو
العزم على الإقامة بنية
التأيد (او اخصاص)
جمع خص وهو اليد
من قصب ونحوه (لا)
تصح باقامة في (خيم)
من فاش او شعر لأن
العاب على أهلها
الارتحال فأشبهت السفن
نعم اذا كانوا مقيمين على
كفر سمح من بلدها وجبت
عليهم زجعا ولا تعقد
بهم (وبجامع) الباء
نعم في (مبي) بناء معتاد لاهل البلد فيسجل بناءه من نوصي لاهل الإخصاص

فصل في الجمعة (قوله ومسقطاتها) اراد بها الاعذار المبيحة للتخلف عنها (قوله ووقوع كلها) اي وقوعها كلها فالمراد بمحذوف فاندفع ما يقال ان كلاً المضافة للضمير انما تستعمل مؤكدة او مبداء ولا تأثر بمباشرة العوامل اللفظية والمصنف استعملها مضافاً اليه ثم ان حذف المؤكد بالقض جائز عند الخليل وسيبويه والصنار خلافاً للاخفش والفارسي وابن جني وابن مالك (قوله فلما وقع شيأ من ذلك) اي كالخطبة قبل الزوال اي اوقع الخطبة بعد الزوال والصلاة بعد العروب لم تصح (قوله للغروب) اي وان لم يبق ركعة للعصر وعلى هذا فتوهم الوقت اذا ضاق يختص بالاخيرة يستثنى منه الجمعة وهذا القول هو المعتمد في المذهب خلافاً لمن قال انه يمتد للاصفرار واجار الامام احمد فعلها قبل الزوال فدخل وقها عنده من اجل لئلا يتم ان الوقت المذكور ليس كله اختياراً بل هو فيه وفي الضرورى كالظهر سواء قلنا انها بديل عن الظهر او فرض يومها قاله شيخنا ثم اعلم ان المصنف صدر بهذا القول لكونه هو المعتمد في المسئلة ثم حكى ما فيها من الخلاف بعد ذلك وانه استعمل العرب كما قال الشارح في حقيقته ومجازه فلا يقال بخرمه بذلك اولا ينال حكاية الخلاف بعده (قوله وهل ان ادرك ركعة من العصر) اي وهل يشترط ان يدرك ركعة من العصر بعد صلاتها بخطبتين قبل الغروب فان لم يفضل للعصر ركعة سقط وجوبها وهذا رواية يسن عن ابن القاسم (قوله وصحح هذا القول) اي صححه عياض وهو ضعيف كفي حاشية شيخنا (قوله بل الشرط فعلها بخطبتين قبله) اي وهذا رواية مطرف وابن الماجشون عن مالك وظاهر هذا انما لا تصح بادراك ركعة بسجدة تليها قبل الغروب والمعول عليه صحتها قال الشيخ ابو بكر التونسي فان عقد ركعة سجدة تليها قبل الغروب فخرج وقتها اتمها الجمعة وان لم يبعث بذلك بنى واعها ظهرا وهذا اذا دخل معتقدا اتساع الوقت لركعتين او ثلاث اما لو دخل على ان الوقت لا يسع الا ركعة بعد الخطبة فانه لا يعتد بذلك الركعة ولا يتمها الجمعة بعد الغروب هذا حاصل ما ارتضاه طي خلافاً لعج ومن تبعه (قوله رويت المدقونة عليهما) في رواية ابن عتاب للمدقونة واذا اخر الامام الصلاة حتى دخل وقت العصر فليصل الجمعة ما لم تعبر الشمس وان كان لا يدرك العصر الا بعد الغروب وفي رواية غير ابن عتاب واذا اخر الامام الصلاة حتى دخل وقت العصر فليصل الجمعة ما لم تعبر الشمس وان كان لا يدرك العصر الا بعد الغروب عياض وهذه اصح واشبه برواية ابن القاسم عن مالك اطرح اهـ بن (قوله الباء للمعية الخ) اي فالمعنى شرط صحة الجمعة وقوعها كلها بالخطبة وقت الظهر حال كون ذلك الوقوع مصاحباً للعزم على الإقامة بنية التأيد في بلد واعترض على المصنف بأن الاستيطان وهو العزم المدكور شرط وجوب كياتي وذكره هنا في اثناء شروء الصحة يتنص الى انه منها وليس كذلك فالاولى ان تجعل اضافة بلاد الاستيطان من اضافة الصفة للموصوف وان الباء بمعنى في وهي متعلقة بوقوع اي وقوعها في بلد مستوطنة ولا شأن ان كون البلد مستوطنة شرط في صحتها وامامنا ياتي من ان الاستيطان شرط وجوب فالمراد استيطان الشخص نفسه اي عزمه على الإقامة في البلد على التأيد والحاصل ان استيطان بلد ما اي كون البلد مستوطنة شرط صحة واستيطان لشخص في نفسه شرط وجوب وينبى على هذا كما قال ابن الحاجب انه لو امرت جماعة بـرية خالية فنوا الإقامة فيها شهر اوصلوا الجمعة بهم لم تصح لهم كما لا تجب عليهم واعلم انه متى كانت البلد مستوطنة والجماعة مستوطنة وجبت عليهم وصحت منهم مطلقاً ولو كانت تلك البلد تحت حكم الكفار كـلوا تعلقوا على بلد من بلاد الاسلام واخذوها ولم ينعموا المسلمين المتوطنين بها من اقامة اشعار الاسلام فيها كما هو ظاهر اطلاقهم (قوله نعم الخ) استدراك على ما يتوهم من عدم صحتها لاهل الخيم انها لا تجب عليهم (قوله وبجامع الخ) نص ابي الحسن عن المقدمات واما المسجد فليس من شرائط الوجوب والاصح دمجها كالامام واجتباؤه وهذا على قول من يرى انه لا يكون سجداً الا اذا كان مياديه سقفه اذ قد يعدم مسجد يكون على هذه الصفة وقد وجد فاذا عدم فلا تجب الجمعة فصيح كونه من شرائط الوجوب لموقفه عليه واذا وجد صحت الجمعة فيه فلذا كان من شرائط الصحة وعلى قياس هذا ابي الباسجى في اهل فر بنهم مـ مسجدهم

نعم في (مبي) بناء معتاد لاهل البلد فيسجل بناءه من نوصي لاهل الإخصاص

فلا تصح في براح حجر
 باحجار مشلا ولا في ابني
 بما هو ادنى من بناء اهل
 البلد كما يأتي قريبا
 ويشترط ايضا ان يكون
 داخل البلد او قريبا
 منها بالعرف (متحد)
 فان تعدد لم تصح في
 السك (والجمعة للعتيق)
 اى ما اقيمت فيه أولا ولو
 تأخر بناءه (وان تأخر)
 العتيق (اداء) بأن اقيمت
 فيها وفرعوا من صلاتها
 في الجديد قبل جماعة
 العتيق فهي في الجديد
 باطله ومحل بطلانها في
 الجديد ما لم يجر العتيق
 وما لم يحكم حاكم بصحتها
 في الجديد تبعاً لحكمه
 بصحة عتيق عبد معين
 مثلاً علق على صحة
 الجمعة فيه وما لم يحتاجوا
 للجديد لضيق العتيق
 وعدم امكان توسعته
 فليتم امل (لاذى بناء
 خف) بان يكون ادنى
 من بنية اهل البلد فلم
 ان شرطه البناء المعتاد
 والاتحاد

وبقي لاستيف له فحضرت الجمعة قبل ان ينوّه انه لا يصح لهم ان يجمعوا فيه وهذا بعيد لان المسجد اذا جعل
 مسجد الا يعود غير مسجد اذا اتهم وان كان لا يصح ان يسمى الموضع الذي يتخذ لبناء المسجد فيه مسجداً
 قبل ان يبنى وهو قضاء وقيل ان المسجد بالوصاف المذكورة من شرائط الصحة دون الوجوب وهذا على
 قول من يقول ان المكان من القضاء يكون مسجداً يسمى مسجداً بمجرد تعيينه وتعيينه للصلاة فيه فلا
 يعدم موضع يصح ان يتخذ مسجداً او حينئذ يكون بالوصاف المذكورة لا يكون الا شرط صحة والحاصل
 ان وجوب الجمعة منوط بوجود الجامع والجامع موجود متحقق بمجرد التعيين والتعيين لا كلفه فيه فصار
 الجامع متقرباً بالاصالة ومحتماً ليست منوطه بمجرد تحقق الجامع المتحقق بالتعيين بل بالوصاف المشار لها
 بقوله مبنى الخ وحينئذ فلا يكون الجامع بالوصاف المذكورة الا شرط صحة (قوله فلا تصح في براح حجر)
 اى احيط باحجار مثلاً من غير بناء لان هذا لا يسمى مسجداً لانه انما يتفرع مسمى المسجد اذا كان ذائباً
 وسقف على المعتمد وعليه فقول المصنف مبنى وصف كاشف الا ان يلاحظ قوله بناء معتاد او الا كان مخصصاً
 (قوله او قريبا منها) اى بحيث ينعكس عليه دخانها وحده بعضهم بأربعين ذراعاً او باعافلو كان بعيداً
 عنها فلا تصح فيه ما لم يكن بنى او قريبا منها اقتراماً ما بينه وبينها من البنيان وصار بعيداً فان كان كذلك فلا
 يضر بعده (قوله متحد) اى فلا يجوز تعدده على المشهور ولو كان البنا كبراً امرأعاً لما كان عليه الساف
 وجعل لكل وطالب الجلاء الصدور ومقابلته قول يحيى بن عمر بجواز تعدده ان كان البنا كبراً وقدر جرى
 العمل به (قوله والجمعة للعتيق) اى ولا تصح في الجديد ولو صلى فيه السلطان فان لم يكن هنالك عتيق
 بأن يبنى في وقت واحد ولم يصل في واحد منهما صححت الجمعة فيما اقيمت فيه باذن السلطان او نائبه فان اقيمت
 فيهما بغير اذنه صححت للسابق بالأحرام ان علم والاحكم بفسادها في كل منهما كذات الواليتين ووجب
 اعادة الشك في السابق جمعة ان كان وقتها باقياً والاطهر (قوله اى ما اقيمت فيه أولاً) اشار بهذا
 الى ان العتاقة تعتبر بالنسبة للصلاة لا بالنسبة للبناء (قوله وان تأخر اداء) اى فلا يصح في غير الجمعة الاولى
 التي اثبت له كونه عتيقاً وقوله وان تأخر العتيق اداء اى واولى اذا ساوى الجديد او سبقه في الاداء (قوله
 ما لم يجر العتيق) اى وينقلوا له الجديد فان هجر العتيق وصلوا في الجديد فقط صححت كما قال اللخمي وظاهره
 كان هجر العتيق لغير موجب او لموجب كخطل حصل فيه وظاهره دخلوا على دوام هجران العتيق او على
 عدم دوام ذلك فان رجعوا بعد هجران العتيق مع الجديد فالجمعة للعتيق اللهم الا ان يتناسى العتيق
 بالمرة والا كان الحكم للناسي كذا قرر شيخنا (قوله وما لم يحكم حاكم بصحتها في الجديد تبعاً لحكمه بصحة عتيق
 عبد معين الخ) الاولى تبعاً لحكمه بعتيق عبد الخ وقوله علق اى ذلك العتيق وقوله فيه اى في الجديد وحاصله
 ان باقى المسجد او غيره يتولاهم عبد معين مملوك له ان صحّت صلاة الجمعة في هذا المسجد فأذن حرفة عبد
 الصلاة فيه يذهب ذلك العبد الى قاض خفي يرى صحة التعدد فيقول ادعى على سيدى انه علق عتيق على صحة
 صلاة الجمعة في ذلك المسجد ويثبت عنده انه صلى في المسجد جمعة صحيحة فيقول ذلك الناضي لا اعتقاده
 صحته في الجديد حكمت بعتيق فيسرى حكمه بالعتيق الى صحة الجمعة المعلق عاينها العتيق لا فرق بين
 الجمعة السابقة على الحكم والمتأخرة عنه فالحكم بالصحة تابع للحكم بالعتيق لان الحكم بالمعلق يتضمن الحكم
 بحصول المعلق عليه وانما لم يحكم بالصحة من اول الامر لان حكم الحاكم لا يدخل العبادات استقلالاً بل تبعاً
 كما للقرافى وهو المعتمد خلافه لابن راشد حيث قال حكم الحاكم بدخولها استقلالاً كالعامات (قوله
 اضيق العتيق) اى اول حدوث عداوة فاذا حصلت عداوة بين اهل البلد وصاروا فرقتين وكان الجامع
 الذى في البلد في ناحية فرقة وحافت الفرقة الاخرى على نفسها اذا اوادك الجامع فله ان يحد ثواباً معاً
 في ناحيتهم ويصلون فيه الجمعة فان زالت العداوة فلا تصح الجمعة للكل الا في العتيق فان عادت العداوة
 صححت في الجديد لان الحكم بدور مع علته وجوداً وعدماً وقد اشار لما قلناه عيج وقرره شيخنا
 ايضا (قوله فليتم امل) اشار بهذا لما يرد على الشرط الثالث من البحث وحاصله انه لا يتأتى الاستيلاج

(قصد تأييدها) أي الجمعة
 (به) وعدمه وهو الارجح
 تردد ومحل قصد التأيد
 على السؤل به حيث نقلت من
 مسجد إلى آخر ما ان اقيمت
 فيه ابتداء فالشرط ان لا
 يقصد واعدمه بأن قصدوا
 التأيد اولم يقصدوا
 شيئاً (و) في اشتراط
 (اقامة) الصلوات الخمس
 لصحتها فان بنى على
 ان لا تنقام الا الجمعة او
 تعطلت به الخمس عنه لم
 تصح به وعدم اشتراطه
 فتصح وهو المعتمد (تردد)
 حذفه من الاولين لدلالة
 هذا عليه (وسحت)
 لما مرم لا امام سلى
 (برجسته) وهى ما زيد
 خارج محيطه لتوسعته
 (وطرق متصلة) به من
 غير حائل من يوت
 او حوائث ومثلها دور
 وحوائث غير محجورة
 وكذا مدرسة فيما يظهر
 كالمدراس التي حول الجامع
 الازهر ومحل الصحة
 بهما (ان ضاق) الجامع
 (او اتصلت الصفوف) ولم
 يضق لمنع التخطى بعد
 جلوس الخطيب على المنبر
 (لا تنقيا) أي الضيق
 والاتصال فلا تصح
 والمعتمد الصحة مطلقا
 لكنه عند اتفانها قلة
 اساء والطاهر الحرمه

للجديد لضيق العتيق لان العتيق اذا ضاق يوسع ولو بالطريق والمذبة ويجوز الجار على البيع اتوسعته ولو وقفا
 ويمكن الجواب ان الكلام يفرض فيها لو كان العتيق بجوار مجرى جبل فلا يمكن توسعته اوليس بجوارهما
 لكن توسعته تؤدى للاختلاط على المصلين أكثر المسمعين مثلاً اه تقرير عدوى (قوله وفي اشتراط سقفه)
 أي في اشتراط دوام سقفه وعدم اشتراط ذلك فان الذي يدل عليه نقل المواق عن الباجي وابن رشد ان التردد
 بينهما انما هو في الدوام مع اتناقهما على انه لا يسمى مسجدا اذا بنى ابتداء الا اذا كان مستوفيا فاذا هدم
 مسجد فهل يزول عنه اسم المسجدية وهو ما للباجي ولا وهو ما لابن رشد (قوله لصحتها فيه) أي اتفاقا
 والحال انه غير مسقوف (قوله وعدم اشتراطه) أي وعدم اشتراط دوام سقفه فتصح فيما هدم سقفه والذي
 ذكره الشيخ سالم وت وعج ان التردد في الابتداء والدوام والذي رجحه عدم اشتراطه ابتداء ودواما كما
 في حاشية شيخنا (قوله وعدمه) أي وعدم اشتراط قصد تأييدها به (قوله ومحل قصد التأيد الخ) أي ومحل
 اشتراط قصد التأيد (قوله فالشرط ان لا يتصدوا عدمه) أي عدم التأيد (قوله وتعطلت به الخمس) لا بد
 من تقييد التعطيل بكونه لغير عذر واما العذر فالصحة محل اتفاق لان ابن بشير النائل بالشرطية معترف بأن
 التعطيل اذا كان لعذر فانه يعترف بانه طئي (قوله وعدم اشتراطه فتصح) أي في مسجد بنى لقصد اقامة
 الجمعة فقط وفيما بنى لها لغيرها ثم تعطل لغيرها ولو لغير عذر وكلام المصنف يوهن ان هذا المقابل مصرح به
 وليس كذلك بل انما اشار بالتردد في هذا الفرع الاخير لما ذكر ابن بشير من الاشتراط وسكوت غيره عنه
 فنزل ذلك منزلة التصريح بعدم اشتراطه اذ لو كان شرط لنهوا عليه (قوله لا امام) أي ولو ضاق المسجد فلا بد
 في صحتها من كون صلاة الامام والخطبة بالمسجد (قوله وطرق متصلة) أي ولا حد لها ولو قدر ميلين ولا فرق
 بين كونها مساوية لاه مسجد او كان مرتفعاً عنها بحيث ينزل لها منه بدرج كما قال شيخنا وظاهر صحتها في
 الطرق ولو كان فيها ارواث ودواب وابو الهالك فيده عبد الحق بما اذالم تكن عين النجاسة فيها قائمة والاعاد
 ابدا اذا وجد ما يسطه عليها والا كان كمن صلى بثوب نجس لا يجد غيره انظر طئي وقد يقال ليس الكلام
 الا في الصلاة عليها بل الكلام في ضرر الفصل بها خلافا لمن قال ان الفاصل النجس يضر كالحنفية (قوله
 من غير حائل من بيوت او حوائث) فلو فصل بين حيطانه وبين الطرق بحوائث كالجامع الازهر بمصر من
 ناحية باب المعارة فظاهره انه يضر وهو ما يفيد كلام الشيخ سالم واستظهر شيخنا عدم الضرر اذا صلى على
 مساطب تلك الحوائث (قوله ومثلها) أي مثل الطرق المتصلة في صحتها دور الخ وهذا يفيد ان قول
 المصنف ان ضاق الخ ليس مختصا بالطرق والرحاب بل هو شرط في كل ما خرج عن المسجد منها ومن غيرها
 وهو كذلك في المدونة ولذا اتى ابن عرفة بعبارة عامة فقال وخارجة غير محجورة مثله ان ضاق وانسلت
 الصفوف اه طئي (قوله كالمدراس التي حول الجامع الازهر) أي واما الاروقه التي فيه فهي منه قصص
 الجمعة فيها ما لم تكن محجورة والا كانت كبيت القناديل ومقامات الاواباء التي في المسجد كقمام أبي محمود
 الحنفي والمسين والسيدة فهي من قبيل الطرق المتصلة فتصح فيها الجمعة ولو كان ذلك المقام لا ينفع الا في
 بعض الاوقات كذا قرر شيخنا العدوى (قوله والمعتمد الصحة مطلقا) أي لان هذا مذهب مالك في المدونة
 وسامع ابن القاسم كفي المواق عن ابن رشد (قوله والطاهر الحرمه) الذي استظهره شيخنا العدوى ان
 اساءته بالكرامة الشديدة لا بالحرمه (قوله كبيت القناديل الخ) في معنى ذلك بيت الحصر والبسط والسقاية
 لانها محجورة وظاهر عدم الصحة في بيت القناديل ولو مع ضيق المسجد هذا وقد بحث القاضي سند في ذلك
 بأن اصله من المسجد وانما قصر على بعض مصالحه فهو اخف من الصلاة في حجر النبي صلى الله عليه وسلم فان
 نساءه كن يصلين الجمعة في حجره على عهده والى ان من وهى اشد تحجيرا من بيت القناديل وقد يحجب بان
 هذا من خصوصيات امهات المؤمنين فلما تردد عليهن في لزوم الحجرات كما قال تعالى وقرن في وتكن جوار
 هن صلاة الجمعة فيها (قوله وسطحه ولو ضاق) افهم كلامه صحتها كالمبطلين وهو كذلك ان لم تكن محجورة
 والقول بعدم حاجتها على صح المسجد مطلقا لابن القاسم في المدونة ويبدأ ابن شاش وهو المشهور

وشبه في عدم الصحة قوله (كبيت القناديل) لانه محجور (وسطحه) ولو ضاق (ودار حوائث) متصليين

تستغنى وتأمين (بهم قرية) بحيث يمكنهم المتوى صيفا وشتاء والدفع عن انفسهم فى الغالب (بلا حد) محصور فى خمسين او ثلاثين او غير ذلك (اولا) اى ابتداء اى شرط صحتها وقوعها بالجماعة المذكورة اول جمعة اقيمت فان حضر منهم ما لا تقرى بهم القرية ولو اثني عشر لم تصح (والا) بان لم يكن اول بل فيها بعدها (فتجوز باثني عشر) رجلا احارا متوطنين غير الامام (باقين مع الامام بحيث لم يفسد صلاة واحد منهم (لسلامها) اى الى سلامهم منها فان فسدت صلاة واحد منهم ولو بعد سلام الامام طابت على الجميع وما درج عليه المصنف خلاف التحرير وان تحرير ان الجماعة التى تقرى بهم القرية شرط وجوب لا اقامتها وصحة لها ويشترط لصحتها ايضا حضور الاثني عشر ولو فى اول جمعة فلو قال وبحضور اثني عشر الخ من جماعة تقرى الخ لوافق المعول عليه (بامام) اى حال كون الاثني عشر مع امام (مقيم) بالبلد اقامه قطع حكم السفر ولو لم يكن

والفرق بين سطحه والطرق ان الطرق متصلة بأرضه وقيل بصحتها عليه مطلقا وهو لما لك واشبهه ومطرف وابن الماجشون واصبغ قالوا وانما يكره ابتداء وقيل بصحتها عليه للمؤذن لا لغيره وهو لا بن الماجشون ايضا وقيل ان ضاق المسجد جازت صلاة على سطحه وهو قول جديس (قوله ان كانا مجبورين) اى ولو اذن اهلها بالدخول للصلاة فيهما (قوله وبجماعة) عطف على قوله وبجماع والباء فيه يحتمل ان تكون للمعية اى شرط صحتها وقوعها فى الجامع مع جماعة ويحتمل ان تكون للظرفية اى شرط صحتها ان تكون فى جامع وفى جماعة (قوله المتوى) اى الاقامة (قوله اول جمعة اقيمت) اى فى البلد وقوله فان حضر منهم اى فى اول جمعة اقيمت بالبلد (قوله بل فيها بعدها) اى بل فى الجمعة التى بعد الاولى اى بعد التى اقيمت فى البلد او لا (قوله متوطنين) فان كان بعضهم غير متوطن لم تصح جمعهم ولو كان ذلك الغير المتوطن ممن تجب عليه الجمعة لكون منزله خارجا عن تلك القرية بكفره بغيره فبالجمعة وان وجبت عليه لكن لا تتعقد به (قوله غير الامام) اى وان يكونوا مالكيين او حنفيين او شافعيين قلدوا واحدا منهما الا ان لم يتلدا ولا تصح جمعة المالكي مع اثني عشر شافعيين لم يقدوا لانه يشترط فى صحتها عندهم اربعون يحفظون الفاتحة بشداتها (قوله باقين لسلامها) اى حقيقة او حكما كما لو حصل لاحدهم عاف بناء اه عدوى (قوله فان فسدت الخ) فلو دخل معهم مسبوق فى الركعة الثانية وحدث واحد من الاثني عشر بعد دخول المسبوق بحيث بقي العدد اثني عشر بالمسبوق فهل تصح هذه الجمعة ام لا وهو الذى يظهر اه شب لان ذلك المسبوق لم يحضر الخطبة وحضور الاثني عشر لها شرط فى صحتها تأمل (قوله والتحرير الخ) هذا التحرير لم يفهمه من كلام ابن عبد السلام خلافا لما فهمه منه المصنف من التفرقة بين الجمعة الاولى وغيرها وقدر رضى الاشياخ ما قاله ح (قوله شرط وجوب لاقامتها) اى على اهل البلد فلا تجب اقامتها فى البلد الا اذا كان فيها جماعة تقرى بهم القرية ولو كان بعضهم حرو بعضهم رقيقا ولا تقع صحيحة من الاثني عشر الا اذا كان فى البلد الجماعة المذكورة ولا فرق بين الجمعة الاولى وغيرها وحاصل هذا التحرير ان الجماعة الذين تقرى بهم القرية وجودهم فيها شرط وجوب وصحة وان لم يحضر والجمعة والاثني عشر الاحرار حضورهم فى المسجد شرط صحة توقف الصحة على حضور الاثني عشر وعلى وجود الجماعة الذين تقرى بهم القرية فى البلد وان لم يحضر والجمعة ولا فرق فى ذلك بين الجمعة الاولى وغيرها ويمكن جعل كلام المصنف على هذا التحرير بأن يقال قوله اول اى عند الطلب اى عند توجه الخطاب بها ووجوبها عليهم وقوله والا فتجوز الخ اى والا يمكن حال الطلب والخطاب بأن كان حال الحضور فى المسجد فتجوز باثني عشر الخ فلو تفرق من تقرى بهم القرية يوم الجمعة فى اشغالهم من حرث او حصاد ولم يبق فى القرية الا ثلثا عشر رجلا والامام جمعوا كما قاله ابن عرفة فان ارتحلوا منها ولم يبق فيها الا ثلثا عشر رجلا والامام جمعوا ان رحلوا فى اماكن قريبة من قريتهم بحيث يمكنهم الذب عنها والا فلا (قوله بامام الخ) لو عطفه بالواو على ما قبله من الشرط كان اولى (قوله ولو لم يكن من اهل البلد اى المتوطنين فيها) (قوله فيصح الخ) بل وكذا يجوز ابتداء ولا يشترط فى الجوار عدم وجود خطيب بالبلد خلافا للجزولى وابن عمر قال ح والجواز طلقا هو الطاهر من اطلاق اهل المذهب اه بن (قوله لغير قصد الخطبة) اى واما لو نوى الاقامة لاجلها فلا تصح امامته معاملة له بنقبض مقصوده (قوله ولو سافر بعد الصلاة) اى ولو من غير طر و عذر (قوله وكذا خارج عن قريتها) اى وكذا يصح ان يؤمهم شخص منزله خارج عن قريتها وما ذكره من صحة امامة المقيم اقامة تقطع حكم السفر ومن كان منزله خارجا عن بلد الجمعة بكفره بغيره هو ما لابن غلاب والشيخ يوسف بن عمر وهو المعتمد وما فى حاشية الطرابلسى على المدونة من انه لا تصح امامة غير المتوطن بقرية الجمعة فى الجمعة فهو ضعيف كما قاله شيخنا العدوى واسلم ان ذلك المقيم والخارج المذكورين لو اجتمع واحد منهما مع اثني عشر متوطنين نعين ان يكون اماما لهم ولا يصح ان يكون مأموما ويؤمهم احد المتوطنين ويهدى لعز ويقال شخص ان صلى اماما صحت صلاته وصلاة مأمومية وان صلى مأموما ففسدت صلاة الجميع (قوله بخلاف الخارج) اى بخلاف ما اذا كان منزله خارجا عن قريتها بأكثر من كفره بغيره

أوثابه في الحكم والصلاة: (عمر بقرية جعة) من قرى عمله قبل صلاتهم (و) (الحال انه) (لا يجب عليه) لكونه مسافرا فيصبح بل يشد بان
يجمع بهم (و) (ان مر) (بغيرها) (اي بقرية جعة) بأن لم تتوفر فيها الشروط (نفد عليه ٣٠٣) وعليهم) وقوله (وبكونه الخاطب)

وصف ثان لامام اي

يشترط فيه ان يكون

مقيما وان يكون هو

الخطاب (الاعسدر)

طرا عليه بعد الخطبة

يكنون ورعاف مع بعد

الماء فيصلي بهم غيره ولا

يعيد الخطبة (ووجب

انتظاره لعذر قرب)

زواله بالعرف كحدث

حصل بعد الخطبة

اورعاف يسير والماء

قريب (على الاسح)

وقيل لا يجب كالموعد

واشار لخامس شروط

الصحة بتوله (وبخطبتين

قبل الصلاة) فلو خطب

بعدها اعاد الصلاة فقط

ان قرب والاستثناء

لان من شرطها وصل

الصلاة بها وكونها

داخل المسجد وكونها

عريضة والجهر بها

وكونها (مما تسميه

العرب خطبة) بأن يكون

كلاما مسجعا يشتمل على

وعظ فان هلك او كبر لم يجزه

ونذب ثناء على الله وصلاة

على نبيه وامر بتقوى ودعاء

بغفرة وقراءة شيء من

القرآن كإسائي ووجب

ذلك الشافعي فاذا قال

الحمد لله والصلاة

والسلام على رسول الله

فلا تصح امامته لاهل قرى بها الا اذا نوى اقامته او بعدة ايام فيها لا تصد الخطبة كما مر لان حينئذ مسافر
(قوله أوثابه في الحكم والصلاة) اي وذلك كالباشا وخرج الراضى فانه نائبه في الحكم فقط (قوله قبل
صلاتهم) اي لما احتراز اعمالا اذا قدم بعد صلاتهم لها وكان وقتها باقيا فانه لا يقيمها على الاصح بل يصلي ذلك
الخطبة الظهر ويحرم عليه اقامة الجمعة فلو حضر بعد الاحرام بها بل ولو بعد ان عتدوا ركعة قام انبطل
عليهم ويصلي هو او غيره باذنه ولا يفتي على الخطبة بل بتدبيرها كما يتبدد عيج وقيل تصح ان قدم بعد ركعة
كما ذكره خش في كبره (قوله ان يجمع بهم) اي يصلي بهم الجمعة وليس المراد ان يجمع بهم بين الظهر
والعصر (قوله بان لم تتوفر) اي بان مر بقرية لم تتوفر فيها شروط الوجوب اي بان كان اهلها المقيمون بها
لا تقري بهم قرية غالبيا (قوله تفسد عليه وعليهم) اي اذا جمعوا معه ولو اتوا بعده (قوله وصف ثان الخ)
فيه نظر بل هو عطف على الشروط السابقة لصحة الجمعة كما هو المتبادر من كلامه ولو كان وصفا لامام ال
خاطب وان كان جعله وصفا لامام محرز ذلك لان الشرط في الشرط شرط (قوله طرا عليه بعد الخطبة)
اي او بعد الشرع فيها (قوله ووجب انتظاره لعذر قرب) اي والفرض ان ذلك العذر طرا بعد الشرع
في الخطبة سواء كان قبل تمامها او بعده اما لو حصل العذر قبل الشرع وع فيها فانه ينتظر الى ان يبقى لدخول
وقت العصر ما يسع الخطبة والجمعة ثم يصلون الجمعة هذا اذا امكنهم الجمعة دونها وما اذا كانوا لا يمكنهم الجمعة
دونه فانه ينتظر الى ان يبقى مقدرا يصلون فيه الظهر ثم يصلون الظهر اذا ذاق آخر الوقت المختار وهذا
هو المنقول اه عدوى (قوله قرب زواله بالعرف) اعتبارا القرب بالعرف كما قال الشارح قريب من قول
البساطي القرب بـ درأوتى الرباعية والقراءة فيها بالافتاحة وما تحصل به السنة من السورة (قوله
على الاصح) اي وهو قول ابن كنانة وابن ابي حازم وعزاه ابن يونس اسحقون (قوله وقيل لا يجب كالموعد
الخ) اي وهو ظاهر المدونة وعليه فيندب للامام ان يستخلف لهم من يتمهم فان لم يستخلف استخلفوا
رجوبا من يتمهم ولا ينتظر ونه فان تقدم امام من غير استخلاف احدثت هذا هو الصواب لا ما ذكره
عضهم من ان استخلاف الامام واجب (قوله قبل الصلاة) اي ولا بد ان يكون داخل المسجد فلا يكفي
إتاعها في رحابه ولا في الطرق المتصلة به (قوله والاستثناء فيها) اي الخطبة (قوله لان من شرطها وصل
الصلاة بها) اي ووصل بعضها ببعض كذلك ويسير الفصل مغفر اه ترشيعنا عدوى (قوله وكونها
عريضة) اي ولو كان الجماعة نجما لا يعرفون العريضة فلو كان ليس فيهم من يحسن الاتيان بالخطبة عريضة
لم يلزمهم جعة اه عدوى (قوله والجهر بها) اي ولو كان الجماعة صما لا يسمعون فلو كان الجماعة كلهم
بكاسقطت الجماعة عنهم فعلم من هذا ان القدرة على الخطبة من شروط وجوب الجمعة (قوله مما تسميه العرب
خطبة) قال بعض المحققين الخطبة عند العرب تطلق على ما يقال في المحافل من الكلام المنبث به على
مر مهم لديهم والمرشد لمصلحة تعود عليهم حاله او مآلية وان لم يكن فيه موعظة اصلا فضلا عن تحذير
وتبشير وقرآن تلى وقول ابن العربي اقل الخطبة حمد الله والصلاة والسلام على نبيه صلى الله عليه وسلم
وتحذير وتبشير وقرآن اه مقابل للمشهور كافي ابن الحاجب وعلى المشهور في كل من الحمد والصلاة
على النبي والقرآن مستحب اه بن (قوله بأن يكون كلاما مسجعا) الطاهر ان كونها مسجعا ليس
شرط صحة فلو اتى بها نظما او نثرا صحت نعم يستحب اعادتها ان لم يصل فان صلى فلا اعادة قاله شيخنا (قوله
شتمل على وعظ) اي ونذب كونها على منبر (قوله فان هلك او كبر) اي فقط وقوله لم يجزه اي خلافا
للمحنفية فاهم قالوا باجزاء ذلك (قوله وقراءة شيء من القرآن) اي وكذا يندب فيها الترضي على الصحابة
والدعاء لجميع المسلمين واما الدعاء فيها للسلطان فهو بدعة ما لم يخف على نفسه من اتباعه والاوجب
اه عدوى (قوله وارجب ذلك الشافعي) اي جميع ما ذكر من التناء على الله وما بعده بخبره

صلى الله عليه وسلم ام بعد اوصيكم بتقوى الله واطاعته واحذركم عن معصيته ومخالفته قال تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل
مثقال ذرة شرا يره ثم يجلس ويقول بعد قيامه بعد التناء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ام بعد فاتقوا الله فيا امرؤ اتقوا الله
نهي عنه وزجر يغفر الله لنا ولكم لكان آتياها على الوجه الاكل باختلاف

(تخضرهما الجماعة) الاثنا عشر فان لم يخضر وهما او بعضهم من اوطسالم يصكتف بذلك لانهما منزلتان منزلة وكعتين من الظهر (واستقبله) وجوبا وقبل سنة ورجح (غير الصف الاول) بذواتهم وكذا الصف الاول على الارجح (وفي وجوب قيامه لهما) وهو قول الاكثر وسنيته وهو لابن العربي (تردد) ولما فرغ من شروط الصحة الخمسة شرع في شروط وجوبها وهي خمسة ايضا فقال (ولزمت المكلف) في عده من شروطها قطراذ الشيء لا بعد شرط الشيء الا اذا كان خاصا بذلك الشيء (الحراذكر) فان حضرها رقيق او امرأة اجزائه (بلا عذر) فان كان معذورا بعذرهما سيأتي لم تجب عليه (المتوطن) ببلدها بل (وان) كان توطنه (بقرية ثابتة) اى بعيدة عن بلدها (بقرسخ من المنار) الذي في طرف البلد مما يليه ان جاز تعدد المنار والا فالعبرة بالعتيق وادخلت الكاف ثلث الميسل لا اكثر وعلم من كلامه ان التوطن

لا يضرتقديم الخطبة الثانية على الاولى كفى كبير خش (قوله تخضرهما الجماعة) اى سواء حصل منهم اصغاء واستماع ام لا فالذى هو من شرط الصحة انما هو الحضور والاستماع والاصغاء وكون الاستماع والاصغاء للخطبة ليس شرطا في صحة الجمعة لا ينافي انهم طالبون به بعد الحضور لكن للصحة الجمعة اه عدى وذكر بعضهم ان حضور الخطبة فرض عين ولو كثر العدد وهو بعيد والظاهر ان العينة اذا كان العدد اثني عشر فما زاد على ذلك لا يجب عليه حضور الخطبة (قوله واستقبله) اى اقوله عليه الصلاة والسلام اذا قعد الامام على المنبر يوم الجمعة فاستقبلوه بوجوهكم واصغوا اليه باسما عكم وارمقوه بأبصاركم وظاهر الحديث طلب استقباله بمجرد قعوده على المنبر ولو لم ينطق لكس الذي في عقب ان طلب استقباله عند نطقه لا قبله ولو كان قبل النطق جالس على المنبر وسلمه من كتب عليه من الحواشي (قوله وجوبا) اى وهو ما عليه الاكثر كما قال ح وهو ظاهر المدونة او صريحها ونصها واذا قام الامام يجتنب الخندة يجب قطع الكلام واستقباله والاصوات اليه (قوله وقبل سنة) اى وهو قول للمالك واعتمده بعضهم كما قال شيخنا وقيل انه مستحب وصرح به ابو الحسن في شرح المدونة (قوله غير الصف الاول بذواتهم) اى وحينئذ يغيرون جلستهم التي كانت للقبلة واما اهل الصف الاول فلا يطالبون باستقباله وقد تبع المصنف في استثنائه من الصف الاول ابن الحاجب قال ابن عرفة وجعله بعض من لايته خلاف المذهب والمذهب استئصال ذاته للجميع اه بن (قوله وكذا الصف الاول) اى يستقبلونه بذواتهم من يراه ومن لا يراه من سمعه ومن لم يسمعه كما هو ظاهر الحديث (قوله على الارجح) مقابله لابن حبيب ان اهل الصف الاول يستقبلونه بوجوههم لا بذواتهم فلا ينفقون من موضعهم والحاصل ان من قال بطلب اهل الصف الاول بالاستقبال اختلفوا فبعضهم قال يستقبلون جهته فقط وبعضهم قال يستقبلون ذاته كغيرهم وهو الارجح (قوله وفي وجوب قيامه لهما) اى على جهة الشريطة (قوله وسنيته) اى فان خطب جالس اساء وصحت والظاهر ان المراد بالاساءة الكراهة لا الحرمة وان كانت هي المتبادرة من الاساءة قاله شيخنا (قوله وهو لابن العربي) اى وابن القصار وعبد الوهاب (قوله وهي خمسة) اى فترددت لزمت وثبت اتم تاركها وعقوبته وهل يفسق بتركها ولو مرة او لاثنا عشر مرة من غير تردد ولان الاول لا يصح والثاني لا يحسن وهو الحق لان تركها مرة صغيرة كان تركها لاثنا عشر مرة تواليه كذلك ولا يجرح العدل بصغائر الخمسة الا اذا كثرت للدلالة ذلك على تهاونه اه عدى (قوله ولزمت المكلف) اى لا يصح والمجنون وقوله الحراى لا الرقيق ولو كان فيه شائبة حرة ولو اذن له سيده على المشهور وقوله لذكر اى لا المرأة فلا تجب عليها وقوله المتوطن اى فلا تجب على مسافر ولا على مقيم ولو نرى الإقامة زمة مناطولا الاتباع والحاصل ان اشتراط هذه الشروط يقتضى ان المتصنف باضدادها لا تجب عليه بالجمعة والواجب عليه اصاله انما هو الظاهر لكن الشارع جعل له الجمعة بدلا عن الظهر فاذا حضرها وصلاها حصل له ثواب من حيث الحضور وسقط عنه الظهر ففعل الجمعة فيه الواجب وزيادة كبراء المعسر من الدين وليست الجمعة واجبة على التخير وقال القرافي انها واجبة على العبد والمرأة والمسافر على التخير اذ لو كان حضورها مندوبا فقط لورد عليه ان المندوب لا يقوم مقام الواجب ورد عليه ان الواجب الخيراتما يكون بين امور متساوية بأن يقال الواجب اما هذا او اما هذا والشارع انما اوجب على من لم يستوف شروط الجمعة الظهر ابتداء لكن لما كانت الجمعة فيها الواجب من حيث انها صلاة وزيادة من حيث حضور الجماعة والخطبة كفت عن الظهر (قوله بلا عذر) اشار بذلك الى ان هذه الشروط انما تكون موجبة للجمعة حيث اتقى العذر واما معه فلا تجب وانما يستحب له حضورها فقط (قوله المتوطن ببلدها) اى النواى الإقامة ببلدها على جهة الدوام ولو كان بين منزله والمسجد ستة اميال بانفاق (قوله مما يليه) اى من الجهة التي تلي ذلك المتوطن اى تلي قريته المتوطن فيها (قوله والا فالعبرة بالعتيق) اى والا فيعتبر القرسخ من القرية النسائية الى العتيق (قوله لا اكثر) اى فاذا كان متوطنا في قرية ثانية عن بلاد الجمعة بأربعة اميال او

شرط في صحته وجوبها معالانه قدم ان الاستيطان شرط في الصحة وذكره هنا في شروط الوجوب وان المسارح عن بلدها **كفر** لا تتعدي به فهي واجبة عليه تبعاً لاهل البلد التي استيطانها شرط صحة فقوله (٣٠٥) فيما مر باستيطان بلدها استيطانها **كفر** فالحارج لا تتعدي به ثم

شبه في الحكم أربعة فروع فقال (كأن ادرك المسافر) أي الذي ابتدا السفر من بلدها وهو من أهلها (النداء) أي الاذان فادل ادرك أي وصل النداء اليه (قبله) أي قبل مجاوزة كالفريخ ولو حكما كدخول الوقت ولو لم يحصل اذان بالفعل فيجب عليه الرجوع ان علم ادراك ركعة منها والا فلا (او صلى) المسافر (الظهر) قبل قدومه (ثم قدم) وطنه او غيره نأوا باقامة تقطع حكمه فوجدتهم لم يصلوها فوجب عليه معهم (او) صلى الصبح الظهر ثم (بلغ) قبل اقامتها فوجب عليه معهم فان لم يتمكنه الجمعة عاد الظهر لان فضله الاول ولو جمعة فضل لا يغني عن القرض (او) صلى الظهر معذور ثم زال عذره قبل اقامتها (لا بالاقامة) أي تجب بالوطن لا باقامة بلدها تقطع حكم السفر (الاتباع) لاهل البلد فلا يعد من الاثنى عشر وان صحت امامته ومثله الثاني على كفره ثم كادهم (ونذب) لمريد

ثلاثة اميال ونصف فلا يجب عليه السعي اليها (قوله شرط في صحتها) أي فاذا وصلوها في بلد غير متوطنة كانت باطلة (قوله وجوبها) أي فالحارج عن بلد الجمعة بأكثر من كفره لا يجب عليه (قوله لانه قدم ان الاستيطان الخ) لكن المراد بالاستيطان الذي جعل شرط صحة استيطان بلدها أي كون البلد مستوطنة والمراد بالاستيطان الذي جعل شرط وجوب استيطان الشخص في نفسه أي بقية الاقامة دائماً فاذا نزل جماعة في بلدة خراب ونحو الاقامة فيها شهر افارادوا صلاة الجمعة فيها فلا تصح منهم ولا يجب عليهم (قوله فهي واجبة عليه) أي لانها واجبة عليه تبعاً الخ (قوله وهو من أهلها) يقتضي ان غير المتوطن وان كان مقبلاً باقامة تقطع حكم السفر اذا خرج وادركه النداء انها لا تلتزمه وحينئذ فلا يؤمر بالرجوع ومال لذلك شيخنا العدوي ونقل بعضهم عن الناصر انه اعترض ذلك وقال لا فرق بين كونه من أهلها او كان مقبلاً فيها وماله في بن اه (قوله أي قبل مجاوزة كالفريخ) أي واما لو ادركه النداء بعد مجاوزة كالفريخ كما لو خرج من بلده مسافراً فصار قبل الزوال ثلاثة اميال وثلاثاً وادركه النداء على راس هذه المسافة فهل يجب عليه الجمعة اعتباراً بشخصه لان شخصه غير مسافر شرعاً وتصح امامته لاهل تلك البلد التي على راس هذه المسافة وبه قال سيدي محمد الصغير ونقله عنه شيخنا العدوي في حاشيته على ابن تركي او لا يجب عليه اعتباراً ببلده لان بلده خارجة عن الثلاثة اميال وثلاث ومن كان كذلك لا يجب عليه الجمعة لا تبعاً ولا استقلالاً وحينئذ فلا تصح امامته لاهل تلك البلد ما لم ينو اقامة اربعة ايام صحاح واستظهره شيخنا العدوي (قوله ولو حكما) أي ولو كان وصول النداء اليه حكماً كدخول الوقت هذا على ما لابن بشير وابن عرفة من تعليق الرجوع بالزوال سماع النداء او لا وعلقه الباجي وسند على الاذان وهو ظاهر المصنف وحينئذ فلا يلزمه الرجوع لاسماع النداء اه بن (قوله او صلى المسافر الظهر) أي فذا وفي جماعة او صلاها مجموعة مع العصر كذلك (قوله فتجب عليه معهم) فان كان قد صلى العصر ايضاً وهو مسافر ثم قدم فوجدتهم لم يصلوا الجمعة وجب عليه صلاة الجمعة معهم واما العصر فالظاهر اعادتها بالاستحباب بالاجوب بمنزلة من صلى العصر قبل الظهر نسباً فان لم يعد الجمعة معهم فهل يعيدها ظهر اقضاء عماله من اعادتها الجمعة او لا تقدم صلاته لها قبل لزومها له جمعة وظاهر قوله الآتي وغير المعذور الخ الثاني اعذره بالسفر الذي اوقعها فيه اه عدوي (قوله او صلى الصبح الظهر ثم بلغ) مفهومه انه لو صلى الجمعة ثم بلغ ووجد جمعة اخرى فالظاهر وجوبها عليه من غير تردد في ذلك فان لم يجد جمعة اخرى صلاها ظهراً (قوله نقل) أي كان نقلاً في حقه ساعة ابقاعه (قوله او صلى الظهر معذور) أي لسجن او مرض او مرض او مرض ثم زال عذره قبل اقامتها فانها تجب عليه لان العاقبة اظهرت انه من أهلها (قوله لا بالاقامة) عطف على المعنى أي لزمتم بالاستيطان لا بالاقامة (قوله ومثله الثاني) أي في كونه لا بعد من الاثنى عشر وان صحت امامته ظراً لوجوبها عليه تبعاً (قوله ونذب تحسين هيئته) المراد تأكل النذب والافتحسينها مندوب مطلقاً (قوله واستحداد) أي خلق عاتوه وكذا خلق راس (قوله وسؤال) أي مطلقاً وجعله من تحسين الهيئته لان فيه تنظيف الفم من اللزجات (قوله ان اكل كتوم) أي وتوقفت ازاله رائحته عليه (قوله وجبل ثياب) أي ولبس ثياب جيلة (قوله وهو هنا) أي والجميل هنا أي في الجمعة (قوله فيندب الجديد ولو اسود) اعلم ان لبس الثياب الجيلة يوم الجمعة مندوب لا لاجل اليوم بل لاجل الصلاة فيجوز لبس غير البياض في غير الصلاة ولبس الابيض فيها بخلاف العيد فان لبس الجديد فيه مندوب اليوم للصلاة فان كان يوم الجمعة يوم عيد لبس الجديد غير الابيض اول النهار والابيض عند حضور الجمعة فاذا صلى الجمعة عاد الجديد ولو اسود (قوله ونذب طيب) أي استعماله سواء كان مؤنثاً كالمسك او مذكراً كما في الورد واما نذب استعمال الطيب يومها لاجل الملائكة الذين يقفون على ابواب المساجد يكتبون الاول فالاول وربما صافوه او لمصوه (قوله في الثلاثة) أي في تحسين الهيئته ولبس جبل الثياب واستعمال الطيب واما للنساء فهو حرام

(٣٩ - دسوقي اول)

حضورها (تحسين هيئته) كقص شارب وظفر وتنظيف واستحداد ان احتاج لذلك وسؤاله وقد يجب ان اكل كتوم (وجبل ثياب) وهو هنا الابيض ولو عتيقاً بخلاف العيد فيندب الجديد ولو اسود (ونذب) طيب (طيب) لغير نساء في البلافة

(ومشي في ذهابه) أي ٦. سادس ذهاب في الهاجرة أي شدة الحر ويكره التكبير خشية الرياء والمراد الذهاب في الساعة السادسة

وهي التي يليها الزوال (و) ندب للامام (اقامة اهل السوق) منه (مطلقا) من تلزمه ومن لا تلزمه (بوقتها) أي في وقتها وهو الاذان الثاني (و) ندب (سلام خطيب لوجهه) أي عند خروجه على الناس ليرقى المنبر وندبه في هذه الحالة لا ينافي انه في ذاته سنة تقولنا ندب الوتر آخر الليل ورده فرض كفاية (لا) وقت انتهاء (صعوده) على المنبر فلا يندب بل يكره ولا يجبر رده كاجزء به بعضهم (و) ندب (جلوسه أولا) أي اترصوده الى ان يفرغ الاذان (و) جلوسه (بينهما) أي الخطيبين للفصل والاستراحة وهذا من السهولان الجلوس الاول سنة على المشهور والثاني سنة اتفاقا بل قيل فرضيته (وتقصيرهما) والثانية اقصر من الاولى (ورفع صوته) بهما للاسماع واما اصل الجهر فشرط (فيهما) واستخلافه) أي الخطيب (لعذر) حصل له فيهما او بعدهما فان لم يستخلفا ندب لهما ان يستخلفوا (حاضرها) هو محط الندب والافاضل الاستخلاف واجب (وقراءة فيهما) أي في خطبتيه وكان صلى الله

(قوله ومشي في ذهابه) أي لما فيه من التواضع لله عز وجل لانه عبد ذاهب لمولاه فيطلب منه التواضع له فيكون ذلك سببا في اقباله عليه لقوله صلى الله عليه وسلم من اغبرت قدماه في سبيل الله في طاعته حرمه الله على النار وشأن الماشي الاغبر وان اتفق عدم الاغبر ارفق من منزله قريب واغبر ارقى الراكب نادر اوانه مظنة لعدم ذلك غالبا والحاصل ان الاغبر لا لازم للمشي فأطلق اسم اللازم واريد به الملزوم الذي هو المشي على طريق الكناية (قوله في ذهابه فقط) أي واما في رجوعه فلا يندب المشي لان العبادة قد انقضت (قوله ويكره التكبير خشية الرياء) أي ولانه لم يفعله النبي ولا الخلفاء بعده (قوله والمراد) أي بالذهاب في الهاجرة الذهاب في الساعة السادسة أي وهي المقسمة الى الساعات أي الاجزاء في حديث الموطأ وهو قوله عليه الصلاة والسلام من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الاولى فكنما يقرب بدنه ومن راح في الساعة الثانية فكنما يقرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكنما يقرب كبشا اقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكنما يقرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكنما يقرب بيضة فاذا خرج الامام أي في اول السابعة حضرت الملائكة يستمعون الذكر وما قلناه من ان تلك الساعات اجزاء للسابعة التي يليها الزوال هو ما ذهب اليه الباجي وشهره الرجراجي خلافا لابن العربي القائل انه تقسيم للساعة السابعة وذلك لان الامام يطلب خروجه في اولها وبخروجه يحضر الملائكة لسماع الذكر (قوله وندب للامام اقامة الخ) الندب منصب على اقامة الامام بنفسه او بوكيل من ناحيته واما من في السوق وانما ندب اقامته من عليه القيام ومن لا تلزمه فلا يجب عليه فالمتصف ساكت عن قيام من في السوق وانما ندب اقامته من لا تلزمه ولو كان كافرا للامام لا تلزمه بال من تلزمه لاختصاص من لا تلزمه بالارباح فيدخل الضرر على من تلزمه فأقيم من لا تلزمه لاجل صلاح العامة (قوله وهو الاذان الثاني) أي في الفعل وهو الذي يفعل بين يدي الخطيب وهو اول في المشروعية (قوله عند خروجه على الناس) أي من الحسوة او من البيت واعلم ان الحسوة قد جرى العمل باتخاذها وانظر هل اتخذها مستحب او جازئ فقط وعلى انه مستحب هل يستحب جعلها على سائر المنبر ام كيف الحال اه عدوى (قوله وندبه في هذه الحالة) أي حالة الخروج وقوله لا ينافي انه في ذاته سنة أي فهو متصف بالسنة باعتبار رذاته وبالندب باعتبار كونه عند خروجه على الناس (قوله ورده) أي اذ سلم على الناس حال خروجه عليهم (قوله لا وقت انتهاء) أي لا تأخير له لوقت الخ (قوله ولا يجبر رده) أي لان المعدوم شرعا كالمعدوم حسا وقوله كاجزء به بعضهم أي وهو الشيخ كرم الدين البرموني خلافا لما استظهره البدر القرافي من وجوب الرد (قوله وجلوسه بينهما) قال ابن عات قد رقل هو الله احد (قوله والاستراحة) أي من تعب القيام (قوله لان الجلوس الاول سنة على المشهور) أي وقيل بندبه وهو ضعيف وقوله والثاني سنة الخ أي ولم يقل احد بندبه (قوله والثانية اقصر) أي ويستحب ان تكون الثانية اقصر من الاولى فهو مندوب ثان وكذا يندب تقصير الصلاة لما مر ان التخفيف لكل امام مجمع على ندبه (قوله ورفع صوته بهما) أي زيادة على الجهر وقوله للاسماع أي ولاجل ندب رفع الصوت للاسماع ندب للخطيب ان يكون مرتفعا على منبر (قوله واستخلافه الخ) لوقال واستخلاف الخ بخذف الضمير كان اولي ليشمل الامام والمأموم عند عدم استخلاف الامام (قوله او بعدهما) أي في الصلاة (قوله حاضرها) أي كلا او بعضا ويخطب الثاني من انتهاء الاول ان علم والابتدائها كذا ينبغي كافي عبق (قوله والافاضل الاستخلاف واجب) ظاهره في حق الامام والمأمومين واسب كذا لا بل الاستخلاف للامام مستحب فقط في الجمعة كغيرها فان تركه وجب على المأمومين في الجمعة كما يدل عليه كلامهم اه بن (قوله وقراءة فيهما) أي في مجموعهما لان القراءة اعانت ندب في الاولى كافي عبق (قوله وكان صلى الله عليه وسلم يقرأ فيهما الخ) الواقع في عبارة غيره وكان صلى الله عليه وسلم يقرأ في خطبته الاولى بالها الذين آمنوا الخ (قوله قيل الخ) قائله ابن تونس ونص كلامه وينبغي قراءة سورة تامة في الاولى من قصار المفصل (قوله واجزأ في حصول الندب) أي وكفى فيه ان يقول بدل قوله يعفر الله لنا ولكم

عليه وسلم يقرأ فيهما يا ايها الذين آمنوا الله وقولوا قولا سديدا الى قوله فوزا عظيما قيل وينبغي ان يقرأ سورة من اذكرها (وختم الثانية يعفر الله لنا ولكم واجزا) في حصول الندب ان يقول في ختيمها (اذكروا الله بذكركم وتوكلوا على الله) أي اعتمد

(على كفوس) من سيف
وعصا وهي اولى منهما
(وقراءة) سورة (الجمعة)
في الركعة الاولى (وان
لمسبوق) فتدب له قراءتها
في ركعة القضاء (و) في الثانية
(هل اناك واجاز) الامام
رضي الله عنه ان يقرأ
(بالثانية بسج او المنافقون)
قياسا على هل اناك (و) ندب
(حضور مكاتب) حضور
(صبي) ولو لم يأذن السيد
والولي (و) حضور (عبد
ومدير اذن سيدهما) كبعض
في يوم سيده والاحضر
بدون اذن (واخر الظهر)
ندبا معذور (راج زوال
عذره) كحجوس ظن
الخلاص قبل صلاتها (والا)
يرج بأن شك او ظن عدم
ادراكها على تقدير زوال
عذره (فله التعجيل) للظهر
بل هو الافضل (وغير
المعذور) ممن تجب عليه
ولو لم تعتقده (ان صلى
الظهر) فذا وفي جماعة
(مدركا) اي ظانا ادراكه
(لركعة) على تقدير لو سعى
لها (لم يجزه) ظهره وبعيده
ان لم تمكنه الجمعة ابدا
(ولا يجمع الظهر) من فاتته
الجمعة اي لا يصلبه جماعة
بل اذا اذاي يكره جمعه (الا
فوعذر) كثير الوقوع

اذكروا الله يذكركم وان كان هذا الثاني دون الاول في الفضل فكل منهما مندوب الا ان الاول اقوى
في الندب وتعبير المصنف بالاجزاء لا يفيد ذلك بل يقتضي انه منهي عنه ابتداء وليس كذلك بل كل منهما
حسن لكن الاول احسن واما ختمها بقوله تعالى ان الله يأمر بالعدل والاحسان الآية قطاها كلامه انه
غير مطلوب في ختمها واول من قرأ في آخرها ان الله يأمر بالعدل عمر بن عبد العزيز فانه احدث ذلك بدلا
عما كان يجتم به بنو امية خطيبهم من سبهم لعل رضي الله عنه لكن عمل اهل المدينة على خلافه (قوله على
كفوس) اي قوس الشباب والمراد القوس العربية لطولها واستقامتها لا العجمة لانها قصيرة وغير مستقيمة
(قوله وهي اولى) اي والعصى اولى من القوس والسيف كافي المدونة (قوله فيندب له قراءتها في ركعة
القضاء) طاهره كالمدة وان لم يكن الامام قراها هو كذلك (قوله واجاز الامام) اي في تحصيل المندوب ان
يقرأ الخ فيكون الخطيب مخيرا بين الثلاثة وهذا هو الذي فهم عليه في التوضيح قول ابن الحاجب وفي الثانية
هل اناك اوسع او المنافقون واحتج لذلك بكلام ابن عبد البر والبايجي والمازري ولم يعرج على ما ذكر ابن عبد
السلام من انها قول ابن والحاصل انه مخير في القراءة في الركعة الثانية بين الثلاثة وان كلاً يحصل به
الندب لكن هل اناك اقوى في الندب وهذا ما اعتمدته طي وفي كلام بعضهم ما يفيد ان المسئلة اذات قواني
وان الاقتصار على هل اناك مذهب المدونة وان التخير بين الثلاثة قول الكافي (قوله وحضور مكاتب
وصبي) اي لاجل ان يعتاد ذلك وكذلك المسافر يستحب له الحضور اذا كان لامضرة عليه في الحضور
ولا يشعله عن حوائجه والاخير كذا ينبغي قاله في التوضيح (قوله ولو لم يأذن السيد) اي لسقوط تصرفه فيه
بالكتابة (قوله اذن سيدهما) والظاهر انه يتدب للسيد الاذن لهما لانه وسيلة للمندوب واعلم ان المكاتب اذا
حضر هالزمته فيما يظهر لئلا يطعن على الامام بخلاف المسافر والاشي والعبد فلا يلزمهم اذا حضر وها
الدخول مع الامام آتكن اذا دخلوا مع الامام اجزائهم عن الظهر هكذا استظهر عبق الروم في المكاتب قال
طي وتبعه بن وفيه نظر بل الظاهر عدم لزوم وای فرق بينه وبين المسافر واما اذا حضر واحد من ارباب
الاعداد الاية فانها تلزمه لزوال عذره بحضوره قال ع

من يحضر الجمعة من ذي العذر * عليه ان يدخل معهم قادر

وما على اتى ولا هل السفر * والعبد فعلها وان لها حضر

كذا قرر شيخنا العدوي (قوله واخر الظهر ندبا معذور راج زوال عذره الخ) اي قبل صلاتها فقول الشارح
قبل صلاتها تنازه زوال عذره وظن الخلاص وقوله واخر الظهر اي عن اول وقتها فان خالف المندوب
وقدم الظهر ثم زال العذر بحيث يدرك ركعة من الجمعة وجبت عليه الجمعة (قوله فله التعجيل) اي في اول
الوقت لكن بعد فراغ الامام من صلاة الجمعة (قوله وغير المعذور ان صلى الظهر مدركا لركعة لم يجزه) اي
على الاصح وهو قول ابن القاسم واشهب وعبد الملك بناء على ان الجمعة قرض يومها والظهر بدل عنها في
الفعل فالواجب عليه جمعة ولم يأت بها وسواء احرم بالظهر عازما على انه لا يصلي الجمعة ام لا عمد او سهوا فان
لم يكن وف احرامه بالظهر مدركا لركعة من الجمعة توسع اليها اجزائه ظهره ومقابل الاصح ما في التوضيح
عن ابن نافع ان غير المعذور اذا صلى الظهر مدركا لركعة فانها تجزئه قال اذ كيف يعيدها ر بعاودة صلى
ار بها لانه قد اتى بالاصل وهو الظهر وذكر ابن عرفة ان المازري بنى هذا الفرع على الخلاف في الجمعة هل
هي فرض يومها او بدل عن الظهر (قوله ولو لم تعتقده) اي كالمسافر الذي اقام بمحل الجمعة اقامه تقطع حكم
السفر واما من لا تجب عليه اصلا لكونه من المعذورين او غير مكلف فتجزئه صلاة الظهر ولو كان يدرك
صلاة الجمعة بتمامها (قوله كثير الوقوع) اشار بذلك الى ان التنوين في عذر التنوع اي الامن فاتته
لنوع من العذر وهو العذر الكثير الوقوع وهو لا يمكن الحضور معه لصلاة الجمعة احتراز بذلك
عن فاتته اعذر يسبح التخلف ويمكن معه حضورها بخوف بعبه الامير الظالم وعن فاتته لغير عذر كن
فاتته نسيانا وعمدا فانها يكره له الجمع واذا جمعوا لم يعيدوا على الاظهر خلافا لمن قال باعادتهم اذا جمعوا

كمرض وسجن وسفر فالاولى لهم الجمع ويندب صبرهم الى فراغ صلاة الجمعة واخفاء جامعهم لئلا يهتموا بالرغبة عن الجمعة (واستؤذن امام) اى سلطان ندب الى ابتداء ٣٠٨ اقامتها فان اجاب قطاهر (ووجبت) اقامة الجمعة (ان منع) من اقامتها

كفى بهرام ابن رشد لان المنع لم يرجع لاصل الصلاة وانما يرجع لوصفها وهو الجمع فهي مجزئة باصلها مكروهة بوصفها (قوله كمرض وسجن وسفر) قصر العذر الكثير الوقوع على الثلاثة هو الواقع في الرواية وزاد ابن عرفة المطر العال وبغزة لابن القاسم اه بن (قوله فالاولى لهم الجمع) اى ولا يحرمون فضل الجماعة (قوله واخفاء جامعهم) اى فاذا جعوا فلا يؤذون ويجمعون في غير مسجد او في مسجد لا راتب له وما جمعهم في مسجد بعد راتبه فهو مكروه (قوله في ابتداء اقامتها) اى في بلاد توفرت فيها شروط الاقامة (قوله فان اجاب قطاهر) اى قطاهر وجوب اقامتها عليهم ومثل ما اذا اجاب ما اذا اهل ولم يجب باجازه ولا منع (قوله اى لم تصح) مقتضاه دخول حكم الحاكم في العبادات قصد اقاله شيخنا (قوله واستظهر بعضهم) هو العلامة ابن غازى قائلا ان هذا التعليل فيه شى لان جعل علة عدم الاجزاء المخالفة مع انهم موجوده فيها اذا امنوا والنص وجوب اقامتها في تلك الحالة (قوله ونسب المصنف الخ) اى لم يجز لهم اقامتها فلو وقع وخالفوا واقاموها صحت لهم ولا اعاده عليهم وحاصل فقه المسئلة على ما قاله الشيخ ابو زيد القاسم واخبره ابو على المساوى ان الامام اذا امتنع من اقامتها فاما ان يكون ذلك اجتهادا منه بان رأى ان شروط وجوبها غير متوفرة واما ان يكون ذلك جورا منه فان كان الاول وجبت طاعته ولا تحل مخالفته ولو امنوا فان خالفوا وصلوا لم تجزهم ويعيدونها اذا وان كان الثانى فقيه تفصيل فان امنوا على انفسهم منه وجبت عليهم والا لم تجزهم مخالفته ولكن اذا وقع وزل اجزأتهم وعلى ما اذا كان منعهم جورا منه يحمل كلام المصنف وعليه فيقرا قوله لم تجز بفتح التاء وضم الجيم من الجوازى واذا وقع وزل اجزأتهم وهذا الجمل موافق لما فى ابن غازى وان كان خلاف ظاهره فافى التوضيح والمواق عن الباب وقد اشار ابن غازى لتأويل ما يخالفه من النص اه بن وحاصل ما فى التوضيح والمواق انه اذا منعهم من اقامتها وجب عليهم اقامتها ان امنوا على انفسهم منه سواء منعهم جورا واجتهادا فان منعهم من اقامتها ولم يأمنوا على انفسهم منه لم تجزهم سواء منعهم جورا واجتهادا فالمسئلة ذات طريقتين وقدرج بن اولادهما (قوله وسن لمريد صلاة الجمعة غسل) اى لا لغيره لان الغسل للصلاة لليوم وما ذكره من سنية الغسل للجمعة هو المشهور من المذهب وقيل انه واجب رقيقيل مندوب ومحمل الخلاف اذا لم يكن له رائحة لا يذهبها الا الغسل والاوجب تقا فان عرفه المعروف من المذهب انه سنة لا يتبها ولو لم تلزمه والمشهور بشرط وصله بالروح الهيا وكونه نهارا فلا يجزى قبل الفجر اه وفي افتقاره لنية قولان ذكرهما ح عن المازرى وذكر لشيبى ان الصحيح افتقاره الهيا (قوله متصل بالروح) اى المطلوب عندنا وهو وقت الهاجرة فلو راح قبله متصلا به غسله لم يجزه وفيه خلاف قال ابو الحسن قال ابن القاسم فى كتاب محمدان اغتسل عند طلوع الفجر وراح فلا يجزه وقال مالك لا يعجنى وقال ابن وهب يجزيه واستحسنه اللخمي اه بن (قوله ولا يضر سيرا الفصل) اى بين الغسل والذهاب للمسجد كما كل خف واصلاح ثيابه وتبخيرها ونحو ذلك (قوله تتوقف ازاؤها عليه) اى على الغسل (قوله ان تغذى بعد) اى او حصل له عرق او صنان ولو فى المسجد او خرج من المسجد متباعدة (قوله خارج المسجد) اى فى بيت لان تغذى ماشيا فى الطريق او فى المسجد فلا يضر كفى حاشية شيخنا وقوله للفصل اى بينه وبين الروح للمسجد (قوله اختيارا) قال عبق ينبغى تقييد الاكل به قال بن فيه نظر بل هو خلاف اطلاقهم فى الاكل واعايد به عبدا الحق النوم وقال شيخنا العندوى قوله اختيارا راجع لكل من الاكل والنوم على المعتمد للنوم فقط كما قيل وقوله بخلاف المغلوب اى على الاكل والنوم اى فلا يطلب باعادته (قوله وبخلاف ما اذا كان مادكر) اى من الاكل والنوم داخل المسجد فلا يبطله اى وكذا اذا كان الاكل فى الطريق وانظر لواء غسل ودخل المسجد لا يريد الصلاة به وطال مكثه فيه او نام او تغذى ثم اتقى لغيره فهل يبطل غسله ام لا واستظهر شيخنا الثانى قائلا لان له ان يصلى فى الاول ولا يبطل غسله

(وامنوا) على انفسهم منه (والا) بان لم يأمنوا ان منع (لم تجز) بضم اوله وسكون ثانية من الاجزاء اى لم تصح ويعيدونها لان مخالفة الامام لا تحل وما لا يحل لا يجزى فعله عن الواجب كذا نقل عن مالك رضى الله عنه واستظهر بعضهم الاجزاء وضبط المصنف بفتح التاء وضم الجيم * ولما فرغ من المندوبات شرع فى السنن وكان الاولى تقديمها فقال (وسن) لمريد صلاة الجمعة (غسل) صفته لغسل الجنابة (متصل بالروح) اى الذهاب الى الجامع ولو قبل الزوال ولا يضر سيرا الفصل والتحقيق لغد ان الروح الذهاب مطلقا لا بقيد كونه بعد الزوال خلافا لجمع اذا كان مريده تلزمه بل (ولو لم تلزمه) كعبد وامرأة ومساfer وصبي ومحمل السنية مالم يكن ذارائحه كرهية تتوقف ازاؤها عليه والا وجب (واعاد) غسله استئنا لبطلانه (ان تغذى) بعده خارج المسجد للفصل والغذاء بالذال المعجمة الاكل مطلقا وبالمهمل الاكل وسط النهار والمراد الاول (او ناء) اختيارا) خارجه لانه مظنة الطول بخلاف المغلوب مالم يطل وبخلاف ما اذا كان مادكر داخل المسجد فلا يبطل

(لا) يعيد (لاكل خف) ككل فعل خفيف (وجاز) داخل (تخط) لرقاب الناس لفرجة وكره لغيرها (قبل جلوس الخطيب) على المنبر الجلسة الاولى وحرم بعده ولولفرجة وجاز بعد الخطبة وقبل الصلاة ولواخير فرجة كشي بين الصفوف ولو حال الخطبة (و) جاز (احتباء) ثوب او يد (فيها) اي حال الخطبة (وكلام بعدها) ومنتهى الجواز (الاقامة) الصلاة وكره حينها وبعدها الاحرام وحرم بعد الاحرام الامام والذي في النقل الكراهة والجواز قبله ولا يختص ذلك بالجمعة (و) جاز (خروج) ٣٠٩ معذور (كحدث) وراعى لازلالة مانعه

(بلاذن) من الخطيب هذا هو محط الجواز فلا ينافي ان الخروج واجب (و) جاز بمعنى خلاف الاولى على المعتمد (اقبال على ذكر) من تسبيح وتهليل وغير ذلك (قل سرا) ومنع الكثير والجهر باليسير قال بعض ولعل المراد بالمنع الكراهة واما الجهر بالكثير فيحرم قطعا ومنه ما يفعل بدكة المبلغين فانه بدعة مذمومة (كتأمين وتعوذ) واستغفار ونصليبة (عند ذكر السبب) لهاتشيه لا تميل كما قيل لان هذه غير مفيدة باليسارة ولان جواز ما ذكر عند سبيه المراد منه الندب على المعتمد (تحمدا عطس) تشبيه في الجواز بمعنى الذنب كالذي قبله بخلاف ما قبلها فانه جائز بمعنى خلاف الاولى كافي النقل (سرا) قيد فيه وفيما قبله ويكره جهرا (و) جاز (نهى خطيب او امره) انسانا لافعل مالا يليق كقوله لا تكلم وانا نصت

(قوله لا يعيد لأكل خف) اي خارج المسجد وقصره الخفة على الاكل يقتضي ان النوم الخفيف ليس كذلك وكلام ابن حبيب يفيد انه لا فرق بين الاكل والنوم الخفيفين فالنوم اذا لم يطل لا يضر كما لا يضر النوم الوضوء ولو قبل دخول المسجد قاله شيخنا (قوله والذي في النقل الخ) ما ذكره او لا من كراهة الكلام حين الاقامة وحرمة بعده احرام الامام هو ما ذكره عقب وغيره من الشراح فبعد ذكر الشارح له استدرك عليه بقوله والذي في النقل الخ وعبارة بن الذي يدل عليه نقل المواقف هنا وح في آخر الاذان جواز الكلام حين الاقامة وفي المدونة ويجوز الكلام بعد فراغه من الخطبة وقبل الصلاة وفي ح في المحل المذكور عن عروة بن الزبير كانت الصلاة تقام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يناجي الرجل طويلا قبل ان يكبر واما الكلام بعد الاحرام فقد نص ابن رشد على انه مكره ونقله ح في المحل المذكور قال الا ان يكون فيه تشويش على غيره من المصلين فيحرم اه بن وبالجمل فالمسئلة ذات طريقتين وكل منهما قد رجح كما قرر شيخنا (قوله الكراهة) اي كراهة الكلام بعد احرام الامام (قوله والجواز قبله) اي سواء كان قبل الاقامة او حينها او بعدها وقبل الاحرام (قوله وجاز خروج كحدث بلاذن) اي وان كان الاستئذان اولى (قوله بمعنى خلاف الاولى) اي لان ترك ذلك مندوب كما في المدونة وقوله على المعتمد مقابله ما ذكره عقب من ان ذلك مندوب (قوله اقبال) اي حال الخطبة والمراد بالاقبال على الذكرك فعله مطلقا عند السبب وغيره (قوله ومنع الكثير) اي سرا (قوله ولعل المراد بالمنع) اي بمنع الكثير سرا ومنع الجهر باليسير والمراد بذلك البعض بن (قوله كما بين) اي كما يجوز تأمين وتعوذ واستغفار وتصلية اي وكذا دعاء وطاب خسه او نجاة من النار كما قرر شيخنا (قوله لان هذه غير مفيدة باليسارة) اي بل تجوز مطلقا عند السبب سواء كانت قليلة او كثيرة بشرط كونها سرا (قوله المراد منه الذنب) اي لا خلاف الاولى كافي الذي قبله ولا المستوى الطرفين كما يفيد ح (قوله بمعنى الذنب) فيه اشارة كما قال طفي الى ان الجواز في كلام المصنف منصب على الاقدام عليه في هذه الحالة والافه وفي نفسه مطلوب وفي المدونة ومن عطس والامام يخطب حمد الله سرا اه بن وهل الحمد مطلوب على جهة الذنب او السنة قولان رجع عقب وشب الاول واقتصرت على الثاني واقره طفي (قوله قيد فيه وفيما قبله) اي وهو التأمين والتعوذ عند ذكر السبب وهذا التقييد مبني على قول مالك ان التأمين والتعوذ عند السبب لا يفعلان الا سرا والجهر بهما ممنوع وقال ابن حبيب يفعلان ولو جهر الكن ليس بالعالى لان العلو بدعة والمعتمد الاول كذا قرر شيخنا (قوله وجاز اجابته) اي جاز لمن امره الخطيب بامر او نهاه عن امر اجابته واملو وقف الخطيب في الخطبة فلا يرد عليه احد لانه اجابة للامام من غير ان يطلب منه الكلام (قوله فيما يجوز له التكلم فيه) اي كما اذا تكلم لاهرا ونهى لا غيا وفاعل فعل لا يلدق وكلام الشارح يقتضي ان قول المصنف واجابته من اضافة المصدر لمفعوله اي ان الخطيب اذا خاطب انسانا في شأن امر جاز له اجابته ويصح ان يكون من اضافة المصدر لمفاعله اي اذا خاطبه احد في شأن امر جاز له اجابته كقول على لسائله وهو على المنبر صار عنها تسعا (قوله وجاز للاستراحة) اي ما لم يترتب عليه ضياع عياله والاحرام (قوله وكره بيع كعب الخ) ما ذكره من الكراهة اعترضه طفي بأن النص حرمة البيع وقها لمن تلزمه ومن لا تلزمه وفي المدونة واذا قعد الامام على المنبر واذن المؤذن حرم البيع حينئذ ومنع منه من تلزمه الجمعة ومن لا تلزمه فقال الوانوي عني قيده ابن رشد بما اذا كان في الاسواق ويجوز في

يا فلان حال خطبته (و) جاز (اجابته) فيما يجوز له التكلم فيه كان يقول للخطيب عند نهيه او امره انما جلني على هذا الامر الفلاني مثلا ولا بعد كل من الخطيب والحبيب لا غيا * ثم ذكر المكر وهات فتال (وكره) للخطيب (ترك طهر) اصغروا كبر (فيهما) فليس من شرطهما الظهارة على المشهور انما هي شرط كمال وان حرم عليه المكث في المسجد ان كان جنبا (و) كره ترك (العمل يومها) ان قصد تعظيم اليوم وجاز للاستراحة ونادب للاشتغال بتحصيل مندوباتها (و) كره (بيع) من لا تلزمه (كعبه) ومما افترعه مثله (يسوق وقها) اي

واما من تلزمه فيحرم عليه البيع والشراء وقتها (و) كره (تفضل امام قبلها) حيث دخل ليرقى المتبر فان دخل قبل وقته اولا تنظار الجماعة تدب التحية (او) تتفضل (جالس) بالمسجد ممن يقتدى به (عند الاذان) الاول خوف اعتقاد العامة وجوبه لا لداخل عنده ولا جالس تتفضل قبل الاذان واستمر على تفعله ولا تغير من يقتدى به وكذا يكره التنفل بعد صلاتها الى ان ينصرف الناس او يأتي وقت انصرافهم ولم ينصرفوا والافضل ان يتنفل في بيته (و) كره (حضور شابة) غير مخشبة الفتنة لكثرة الزحام في الجمعة بخلاف غير الجمعة فيجوز زلة ذلك واما المخشبة فيحرم مطلقا حضورها وجاز لتجالة لارب للرجال فيها (و) كره لمن تلزمه (سفر بعد الفجر) يومها (وجاز قبله وحرم بالزوال) الا ان يعمل ادراكها ببلد في طريقه او يخشى بذهاب رفقته دونه على نفسه او ماله ان سافر وحده (ككلام) من غير الخطيب فانه يحرم (في)

غير الاسواق لمن لا تجب عليه ويمتنع في الاسواق للعيد وغيرهم اه وكلام ابن رشد هذا نقله ح عند قول المصنف الا في وفتح بيع الخ وفهمه على الحرمة مطلقا وتعقب بعضهم ذلك بأن قول المدونة ومنع منه من تلزمه ومن لا تلزمه ليس معناه حرم بل معناه ان الامام يمنعهم من ذلك فلا يدل على الحرمة مطلقا ويرد بأن اطلاق قولها حرم البيع حينئذ وتسويتها من تلزمه ومن لا تلزمه دليل على ارادتها الحرمة مطلقا كما هو ظاهرها وعبارة الوانوغني صريحة في الحرمة اه بن (قوله من حين جلوس الخطيب على المنبر) اي عند الاذان الثاني لاقبله (قوله واما من تلزمه فيحرم عليه البيع والشراء وقتها) اي سواء كان بسوق او غيره سواء وقع البيع بينه وبين من تلزمه او من لا تلزمه وتعلق الحرمة بمن لا يلزمه ايضا كالعبد على المعتد لانه اشغل من تلزمه خلافا لمن قال بالكراهة في حق من لا تلزمه كذا قرر رشيخنا (قوله اولا تنظار الجماعة) اي او دخل بعد ولكن جلس لا تنظار الجماعة (قوله ممن يقتدى به) هل يقيد ايضا بما اذا كان احدا من الجهال الذين يقتدون به حاضرا او مطلقا لان فعله ذلك مظنة الاقتراب به انظر اه تقرر رشيخنا عدوى (قوله عند الاذان الاول) اي الذي قبل خروج الخطيب فلا يعارضه قوله في المحرمات وابتداء صلاة بخروجه وتقييده بالاذان الاول تبع فيه ح وتنت وهو اولي مما قاله ابن غاري من انه محمول على اذان غير الجمعة والناقض ما يأتي من تحريم ابتداء صلاة بخروجه الامام اه وذلك لان خروج الامام عند الاذان الثاني وكلامنا هنا في الاذان الاول وحينئذ فلا مناقضة نعم لو حمل الاذان في كلام المصنف على الاذان الثاني حصلت المناقضة في تنبيه كما يكره التنفل للجالس في المسجد يوم الجمعة عند الاذان الاول بالقيد المذكور يكره ايضا المبادرة به عند الاذان للجالس في المسجد في غير الجمعة فينبغي له ان يؤخره حتى يفرغ الاذان بخلاف الداخل (قوله لارب للرجال الخ) اي واما مال للرجال فيها ارب فهي كالشابة غير المخشبة الفتنة اه عدوى (قوله وكره لمن تلزمه سفر بعد الفجر) هذا هو المشهور بخلاف ما رواه علي بن زياد وابن وهب عن مالك من اباحته لعدم تناول الخطابة وقوله بعد الفجر يومها اي واما السفر بعد الفجر يوم العيد فقال ابن رشد وكره السفر بعد فخر يوم العيد وقبل طلوع الشمس ويحرم بعد طلوعها قال ح وفيه نظر اذ كيف يكون السفر حراما مع انه انما ترك سنة وتركها في ذاتها ليس حراما وحاصل الجواب ان ما ذكره من الحرمة مشهور مبني على ضعف وهو القول بأن العيد فرض عين او كفاية حيث لم يقم بها غيره ولا غرامة في بناء مشهور على ضعف اه ولكن الحق ان كلاما من المبنى والمبنى عليه ضعيف وان السفر بعد طلوع شمس يوم العيد مكره فقط اه عدوى (قوله او يخشى بذهاب رفقته دونه) اي اذا جلس للصلاة سلى نفسه الخ اي فيباح له السفر حينئذ واستظهره في التوضيح (قوله فانه يحرم) اي لوجوب الانصات لهما (قوله بقيامه) الباء للترفية وهي متعة بمحدوف صفة لخطبته اي الكائنين في حال قيامه لانه بدل من خطبته لايامه ان بالقيام لهما يحرم الكلام ولو من غير اخذ في الخطبة وليس كذلك تأمل (قوله ولو حال الترضية وكذا حال الدعاء الخ) مبالغة في عدم حرمة الكلام بعدهما وذلك لان الكلام في حال الترضية مكره وفي حال الدعاء للسلطان جائز على ما قيل وهو غير مسلم بالنظر الاول اعني حال الترضية اذ الكلام في هذه الحالة ممنوع لان الترضية على الصحابة من جملة الخطبة لتدب اشتغالها على ذلك ولا تنفي حرمة الكلام حال الخطبة الا اذا دعا الخطيب والذي في النص ان اللعان يتكلم بما لا يعني الناس او يخرج الى اللعن والشم كما في ابى الحسن عن ابن حبيب واللخمى والمجموعة والترضى لا يدخل في ذلك اطر بن وقوله وهو غير مسلم بالنظر الاول اي وكذا هو غير مسلم بالنظر الثاني وهو الدعاء للسلطان اذا كان واجبا لان المصنف انما استثنى جواز الكلام اذا دعا الخطيب والترضية والدعاء للسلطان يسال العوايل مطلوبان وحينئذ فيحرم الكلام في حالتيهما ولا يقال ان الخطبة قد انتهت قبل الترضي والدعاء للخليفة وقد قال المصنف ساقا وجار كلام بعدهما لا نقول هما لمحققان بها لطلب اشتغالها على ذلك فقول المصنف وكلام بعدهما اي بعد فراغها حقيقة وحكما

وهو مكروه الآن يخاف على نفسه كما هو الآن ويحرم الكلام حال الخطبة (ولو لم يسمع) لما كان بالمسجد وأرجته لا خارجهما ولو سمعها ومثل الكلام كل وشرب وتحرير ما له صوت كورق (الآن يلقو) ٣١١ الخطيب أى يتكلم بالكلام اللائق

أى الساقط أى الخارج عن نظام الخطبة كسب من لا يجوز سببه أو مدح من لا يجوز مدحه أو يقرأ كتابا غير متعلق بالخطبة أو يتكلم بما لا يعنى فلا يحرم (على المختار وكلام) فيحرم ممن يجب عليه الانصات (ورده) عليه ولو بالإشارة (ونهى) لاغ) يحرم من غير الخطيب كأن يقول له يحرم عليك اللغو حال الخطبة (وحصه) أى رضى اللائق بالحضباء زجوا له (وأشاره) له) أى اللائق بأن يسكت تحرم وأولى الكتابة (وابتداء صلاة) نافذة (بخروجه) للخطبة الجالس ويقطع مطلقا بل (وان لدخل) ويقطع أيضا ان أحرم عامدا عقد ركعة أم لا لان أحرم جاهلا أو ناسيا فلا يقطع عقد ركعة أم لا (ولا يقطع) المتنفس (ان دخل) الخطيب للخطبة وهو متلبس بها ولو علم أنه يدخل عليه قبل تمام صلاته عقد ركعة أم لا فالاقسام ثلاثة فى كل قسم ستصور (وفسخ بيع) حرام وهو ما حصل ممن تلزمه ولو لمع من لا تلزمه

كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وهو مكروه) أى الدعاء فى الخطبة للسلطان وقوله الآن يخاف أى الخطيب على نفسه من اتباع السلطان بترك الدعاء له فى حال الخطبة والا كان الدعاء له واجبا حينئذ لا يعدوا بل من ملحقات الخطبة كالترضية فله شيخنا (قوله ولو لم يسمع) أبو الحسن أنما منع الكلام لغير السامع سدا للذريعة لئلا يسترسل الناس على الكلام حتى يتكلم من يسمع الامام وأشار المصنف بولوله ما نقله ابن زرقون عن ابن نافع من جواز الكلام لغير السامع ولو دخل المسجد كما حكاه ابن عرفة اه بن (قوله لا خارجهما) أى بأن كان فى الطرق المتصلة بالمسجد ولو سمعها وفيه نظر بل الراجح حرمة الكلام وقت الخطبة مطلقا كان فى المسجد أو فى رحابه أو كان خارجا عنهما بأن كان بالطرق المتصلة بالمسجد وسواء سمع الخطبة أو لم يسمعها القول ابن عرفة الا كثر على ان الصمت واجب على غير السامع ولو لم يسمع مسجد اه موق وفى المدونة ومن اتى والامام بخطب فانه يجب عليه الانصات فى الموضع الذى يجوز له ان يصلى فيه الجمعة اه وقال الاخوان لا يجب حتى يدخل المسجد وقيل يجب اذا دخل رحاب المسجد قلله ح اه بن والحاصل ان حرمة الكلام وقت الخطبة قبل خاصة بمن فى المسجد وقيل بمن فيه والرحاب وقيل بمن فيها وفى الطرق والثانى ربحه بعضهم وبن قدرج الثالث ووافقه شيخنا فى حاشية عقب على ذلك (قوله ومثل الكلام) أى فى الحرمة حال الخطبة (قوله الآن يلقو الخ) أى فليس على الناس الانصات له ويجوز لهم الكلام حينئذ سواء كان اللغو محرما كالمثاليين الا فى الخارج او غير محرم كالمثاليين الاخيرين فيه وكذا يجوز لهم التنقل كما نقله البرزلى عن ابن العربى ولا عبرة بظاهر المصنف وابن عرفة لانه لا يرد المنصوص كدافى سبق وكذا يجوز تخطى رقاب الجالسين على ما استظهره ح وارتضاء شيخنا خلافا لعقب (قوله ممن يجب عليه الانصات) أى سواء كان فى المسجد أو فى رحابه أو فى الطرق المتصلة بالمسجد (قوله ورده عليه ولو بالإشارة) نمل ابن هرون عن مالك جواز الرد بالإشارة وانكره فى التوضيح واعتز به طى بأن ابا الحسن نقل جواز الرد بالإشارة عن اللخمي وحينئذ فلا محل لانكار المصنف على ابن هرون اه قلت لم اجد فى سكتين من ابى الحسن ما نقله عنه طى اه بن (قوله من غير الخطيب) أى وأما هو فيجوز له الامر والهسى كما مر (قوله ويقطع مطلقا) أى احرم عمدا او جهلا بالحكم او ناسيا بجيئة عقد ركعة أم لا (قوله وان لدخل) أى بل وان كان ذلك الذى ابتدأ صلاة الثالثة فى حال خروج الخطيب داخل المسجد ولو قال ولو لدخل كان أولى لان السيورى جوره للدخل حال خروج الامام للخطبة وهو من اهل المذهب قال فى التوضيح وهو مذهب الشافعى لحديث سليمان العطار فى وفيه انه عليه الصلاة والسلام قال له لما جاس اذا جاء احدكم للجمعة والامام بخطب فليصل ركعتين خفيفتين ثم يجلس وتأوله ابن العربى على ان سليكا كان صعلو كا ودخل ليطلب شيئا فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بأن يصلى لاجل ان يفتن له فيصدق عليه اه بن (قوله ولو علم الخ) أى هذا اذا علم تمامها قبل دخوله أو شك فى ذلك بل ولو علم انه يدخل عليه قبل تمام تلك النافذة وقوله عقد ركعة أى قبل دخول الخطيب وقوله ام لا أى بأن دخل الخطيب قبل ان يركعة (قوله وفسخ بيع الخ) أى على المشهور وقيل لافسخ والبيع ماض ويستعذر الله (قوله وهو ما حصل ممن تلزمه ولو لمع من لا تلزمه) نص المدونة ان تباع اثنتان تلزمهما او احدهما ففسخ البيع وان كان ممن لا تجب الجمعة على واحد منهما لم يفسخ اه وانما اطاق المصنف هنا لان حكمه بالكرهه فيما مر على من لا تجب عليه يستلزم عدم الفسخ فاكل عليه هارن كانت الكراهة مبجونا فيها كما مر اه بن واعلم ان محل حرمة البيع اذا حصل ممن تلزمه مع غيره مالم ينتقض وضوءه واحتاج لشراء ماء الوضوء والاجار له الشراء واختلف اشياخ ابن ناجى فى جوازه للبايع واستظهره ابن ناجى ورح جوازه وهو صريح قول ابى الحسن فى تعليل الجوار مانصه لان المنع من الشراء والبيع انما هو لاجل الصلاة وبيع الماء وشراؤه حينئذ انما هو ليتوصل به للصلاة فلذلك جار اه بن (قوله أى عثده) أى عند الشروع

(وأجارة) هى بيع المنافع (وتولييه) بأن يولى غيره ما اشتراه بما اشتراه (وشركه) بأن يبيعه بعض ما اشتراه (وأقالة) وهى قبول رد السلعة لها (وشنعة) أى أخذها لآخر كما ان وقع شي مما ذكر (ناذان مان) أى عنده

الصلاة فاشتغل به عن السعي فيصيح (فان فات) عند المشتري بزيادة او نقص او تغيير سوق (فالقيمة) اى فالواجب القيمة وتعتبر (حين القبض) لاحد العقد او الفوات (كالبيع الفاسد) من غير وقوعه بأذان ثان او المتفق على فسادهما لان هذاهما اختلف فيه فلم يلزم تشبيه الشئ بنفسه (لا) يفسخ (نكاح) وان حرم العقد (وهبة وصدقة) وكفاية وخلع ثم شرع في بيان الاعذار المبيحة للتخلف عنها وعن الجماعة وهى اربعة لانها اما ان تتعلق بالنفس او الادل او المال او الدين فقل (وعذر) اباحة (تركها) ترك الجماعة شدة وحل بالتحرير الى الافصح وهو ما يحمل واسط الناس على ترك المدارس (وشدة مطر) يحملهم على تغذية رؤسهم (وجدام) تضرر محتسبه بالناس (ومرض) يشق معه الاتيان وان لم يشتد (ومريض) لاجنبى ليس له من يقوم به وخشى عليه تركه الضيعة اوله ريب خاص كولد والدور زوج فعذر مطلقا وغير الخاص كالاجنبى فلا بد من القيد

فيه خلافا لمن قال ان الحرمة بالفراغ منه فان تعدد المؤذنون فالعبرة بالاول في وجوب السعي وحرمة المذكورات على الظاهر وقيل العبرة بالآخر وظاهره فصيح ما ذكر اذا وقع عند الاذان وهو في المسجد او في حالة السعي وهو كذلك اتفاقا في الاول وعلى احد قواين في الثانى سدا للمزيعه كفى عبق عن ابن عمر (قوله) وهو ما يفعل حال الجلوس على المنبر) فهو ثان في الفعل وان كان اولاً في المشروعية واتماما يفعل على المنارة فهو اول في الفعل وثان في المشروعية لانه حدثه بنوامية (قوله) فان فات فالقيمة حين القبض) هذاهو المشهور وقيل اذا فات فالواجب القيمة حين العقد وقال المغيرة اذا فات فانه يمضى بالثمن (قوله) لان هذاهما اختلف فيه) اى في فسخه ووضيه واما الاقدام عليه مع اشغاله عن السعي الواب فلا يجزئه احد كما قال ح فان قلت ان البيع المختلف فيه اذا فات يمضى بالثمن كما سياتى للمصنفية ول فان فات يمضى المختلف فيه بالثمن مع ان هذا قد مضى بالقيمة على المشهور وهو مختلف فيه قلت هذا سنثى مما يأتى على المشهور واما على القول بأنه يمضى بالثمن فالامر ظاهر (قوله) فلم يلزم تشبيه الشئ بنفسه) اى لاختلاف المشبه والمشبّه به لان المشبه البيع الفاسد لوقوعه عند الاذان الثانى والمشبّه به البيع الفاسد المتفق على فسادهما كاشار الثانى او يقال ان المشبه بيع فاسد مختلف في فسادهما والمشبّه به البيع الفاسد المتفق على فسادهما كما اشار لذلك الشارح (قوله) لا نكاح وهبة) اى لغير ثواب واتمامه الثواب فهى كالبيع وانما يفسخ النكاح ومأمومه كالبيع ومأمومه لان البيع ومأمومه ليس في فسخه ضرر على احد لان كل واحد يرجع له عوضه بخلاف النكاح ومأمومه فانه ليس فيه عوض متمول فاذا فسخت عاد الضرر على من لم يخرج من يده شئ (قوله) وكفاية وخلع) اى لالحاق الخلع بالنكاح والكفاية بالصدقة (قوله) والجماعة) عطف على الضمير المحرور من غير اعادة الجار مثل قولهم ما فيها غيره وفروسه اى والعدو المبيع لتركها ولترك الجماعة شدة وحل اى ولشد يد (قوله) بالتحرير الى الافصح) اى ويجمع حينئذ على احوال كسباب واسباب ومقابل الافصح السكون كفاس ويجمع على احول كافس (قوله) وجدام) اى وشدة جدام فالجدام غير الشريد لا يكون عذرا خلافا لعقب واصل التوضيح واختاف في الجدام فقال سحنون انه مسقط وقال ابن حبيب انه لا يسقط والتحقيق الفرق بين ما تضرر رثته وما تضرر اه فقول المصنف وجدام بالجرح عطف على وحل اه بن واعلم ان محل الخلاف في كون الجدماء تجب عليهم الجماعة ولا تجب عليهم اذا كانوا لا يجحدون موضعاً يتميزون فيه اموالاً وجداً وموضعاً يصح فيه الجماعة يتميزون فيه بحيث لا يلحق ضررهم بالناس فاتهم تجب عليهم اتمه فالامكان الجمع بين حق الله وحق الناس ولو كان ذلك المكان من الطرق المتصلة ومقابل في الجدام يقال في البرص (قوله) ومريض) اى ومنه كبر السن الذى يشق معه الاتيان اليها ركباً وما شيا (قوله) يشق معه الاتيان) اى ركباً وما شيا فان شق معه الاتيان ما شيا لارا كبا وجبت عليه ان كانت الابرة لا تجحف به والالم تجب عليه اه تزيير عدوى (قوله) وخشى عليه تركه الضيعة) اى كالعطش او الجوع او الوقوع في نار او مهواة او التمرغ في نجاسة (قوله) فعذر مطلقاً) اى كان له من يقوم به غيره والا كان يحشى عليه الضيعة ترك تمر يرضه له ام لا (قوله) وغير الخاص) اى وتمريض القريب غير الخاص كالعم وابن العم (قوله) فلا بد من القيد) اى وهما ان لا يكون له من يقوم به وان يحشى عليه الضيعة لو ترك وجعل القريب الغير الخاص كالاجنبى هو ما لا بد من عرفة وهو المعتمة خلافاً لابن الحاجب حيث جعل تمرريض القريب مطلقاً سواء كان خاصاً او غير خاص عذراً من غير اعتبار شئ من القيد من المعتمة من تمرريض الاجنبى (قوله) واشراف قريب) اى مطلقاً ولو لم يكن خاصاً وقوله وان لم يعرضه اى بأن كان الذى يعرضه غيره (قوله) واولى موت كل بن القاسم عن مالك ويجوز التخلف لاجل النظر في امر الميت من اخوانه من مؤن تجهيزه قال ابن رشد ان خاف عليه الضيعة او التغير والمعتمة ما في المدخل من جواز التخلف للنظر في شأه مطلقاً ولو لم يخف عليه ضيعة ولا تعباً كما قال شيخنا العدوى (قوله) وكذا شدة مرضه) اى القريب كاحد الابوين والولد والزوجة ونحوه وان لم يشرف وذلك لان التخلف عن الجماعة والجماعة ليس لاجل تمرريضه بل لما علم

فيه (واشراف قريب) على الموت (ونحوه) كصديق ومملوك وزوج وان لم يعرضه واولى موت كل وكذا شدة مرضه وان لم يشرف مما

ضَرْبٍ) أَيْ خَوْفُهُمَا
(وَالْأَظْهَرُ) عِنْدَ ابْنِ رَشْدٍ
(وَالْأَصَحُّ) عِنْدَ اللَّخْمِيِّ
فَالْأُولَى وَالْخِتَارُ (أَوْ حَبْسٍ
مَعْسَرٍ) أَيْ خَوْفُهُ مِنَ الْأَعْذَارِ
الْمِيسِيحَةِ أَلْتَعْتَافُ بِأَنْ كَانَ
ظَاهِرَ الْمَلَأِ وَهُوَ فِي الْبَاطِنِ
مَعْسَرٌ نَخَافُ بِالْخُرُوجِ
أَنْ يَحْبِسَ لَا نَبَاتَ عِسْرِهِ
(وَعَرَى) بِأَنْ لَا يَجِدُ مَا يَسْتَرْبِيهِ
عَوْرَتِهِ (و) مِنَ الْأَعْدَاءِ نَارٍ
(رَجَا) بِالْقَصْرِ أَيْ طَمَعٌ فِي
(عَفْوٍ قُوْدٍ) وَجِبَ عَلَيْهِ -
بِاخْتِفَائِهِ وَبِخُلْفِهِ (و) مِنْهَا
(أَكْلُ كُتُومٍ) وَبِصَلِّ
وَكُلِّ مَالِهِ رَائِحَةٌ كَرِيهَةٌ
وَحَرَمُ كُلِّ يَوْمٍ الْجُمُعَةِ
عَلَى مَنْ تَلَزَمَهُ وَلَوْ خَارِجَ
الْمَسْجِدِ وَحَرَمُ أَكْلِهِ
بِمَسْجِدٍ وَلَوْ فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ ثُمَّ
شَبَّهَ بِمَقْطَعِ الْجُمُعَةِ وَالْجُمُعَةِ
مَا هُوَ خَاصٌ بِالثَّانِي فَقَالَ
(كَرِهَ عَصَافَةً) أَيْ شَدِيدَةً
(بِلَيْلٍ) أَشَدُّهُ الْمَشَقَّةُ
بِخِلَافِهَا نَارًا (لَا عَرَسَ)
بِالْكُسْرِ أَمْرًا لِلرَّجُلِ أَيْ
لَيْسَ الْإِبْتِنَاءُ بِهِ مِنَ الْأَعْذَارِ
إِذَا لَحِقَ لَهَا بِإِقَامَةِ زَوْجِهَا
عِنْدَهَا بِحَيْثُ يَبِيعُ لَهُ ذَلِكَ
أَلْتَخَلُّفُ - عَنِ الْجُمُعَةِ
وَالْجُمُعَةِ (أَوْ عَمَى) إِلَّا أَنْ
لَا يَجِدُ قَائِدًا وَلَمْ يَهْتَدِ
لِلطَّرِيقِ بِنَفْسِهِ (أَوْ شُهِدَ
عَبْدٌ) وَافَقَ يَوْمُهَا

مِمَّا يَدُهُمْ وَيَتَعَبُ الْأَقَارِبُ مِنْ شِدَّةِ الْمَصِيبَةِ وَأَمَّا الصَّدِيقُ فَلَا يَبِيعُ أَلْتَخَلُّفُ شِدَّةَ مَرَضِهِ وَيَبِيعُهُ الْأَشْرَافُ كَمَا
فِي عَجٍّ (قَوْلُهُ فَلَوْ لَفْهَمُ الْمُصَنِّفِ عَلَى شِدَّةِ مَرَضِهِ) أَيْ الْقَرِيبُ (قَوْلُهُ وَخَوْفٌ عَلَى مَالٍ) أَيْ مِنْ ظَالِمٍ أَوْ لَاحِظٍ
أَوْ مِنْ نَارٍ وَقَوْلُهُ لَهُ بِالْأُولَى وَهُوَ الَّذِي يَجْحَفُ بِصَاحِبِهِ وَمِثْلُ الْخَوْفِ عَلَى الْمَالِ الْمَذْكُورِ الْخَوْفُ عَلَى الْعَرَضِ
أَوِ الْدِينِ كَانَ يَخَافُ قَذْفَ أَحَدٍ مِنَ السَّهْمَاءِ لَهُ أَوْ الزَّامَ قَتْلَ الشَّخْصِ أَوْ ضَرْبَهُ ظُلْمًا أَوْ الزَّامَ بِعِصْيَةِ ظَالِمٍ
لَا يَتَدَرَّى عَلَى خِلَافَتِهِ بِمَعْنَى يَحْلِفُهَا لَظَالِمٍ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنْ طَاعَتِهِ وَلَا مِنْ تَحْتِ يَدِهِ (قَوْلُهُ أَوْ حَبْسٍ أَوْ ضَرْبٍ)
بِالرَّفْعِ عُلْفٌ عَلَى خَوْفٍ بَعْدَ حَذْفِ الْمَضَافِ وَأَقَامَةُ الْمَضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ أَيْ وَخَوْفُ حَبْسٍ أَوْ ضَرْبٍ وَظَاهِرُهُ
وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ قَلِيلًا لَا بِالْجُرْعَةِ فَاعْلَمْ أَنَّ الْمَعْنَى لَانِ الْمَعْنَى أَوْ خَوْفٌ عَلَى حَبْسٍ أَوْ ضَرْبٍ إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ
عَلَى مَعْنَى مِنْ (قَوْلُهُ وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ) خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ أَيْ وَهُوَ الْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ وَالْجُمْلَةُ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ
الْمَعْطُوفِ وَهُوَ أَوْ حَبْسٍ مَعْسَرٍ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَهُوَ ضَرْبٌ وَلَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ كَحَبْسٍ مَعْسَرٍ عَلَى الْأَظْهَرِ
وَالْخِتَارِ لَكَانَ أَظْهَرَ وَطَائِقُ النُّقْلِ أَمَّا مَطَابَقَةُ النُّقْلِ فِي جِهَةِ أَنْ هَذَا لَيْسَ الْأَخْتَارُ اللَّخْمِيُّ لِاخْتِلَافِ غَيْرِهِ كَمَا
يُقْبِدُهُ التَّعْبِيرُ بِالْأَصَحِّ وَأَمَّا كَوْنُهُ أَظْهَرَ مِنْ حَيْثُ أَنَّ قَوْلَهُ وَالْأَظْهَرُ الْخُ تَعْلُقُ بِحَبْسٍ مَعْسَرٍ لَا بِمَقَابِلِهِ (قَوْلُهُ
أَيْ خَوْفُهُ) أَيْ خَوْفُ حَبْسٍ مَعْسَرٍ مِنَ الْأَعْذَارِ الْمِيسِيحَةِ وَأَشَارَ الشَّارِحُ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ حَذْفَ
الْمَضَافِ (قَوْلُهُ نَخَافُ بِالْخُرُوجِ) أَيْ خَوْفُهُ الْمَذْكُورُ عَزْزٌ يَبِيعُ لَهُ أَلْتَخَلُّفُ عَنِ الْجُمُعَةِ وَالْجُمَاعَةِ عِنْدَ ابْنِ
رَشْدٍ وَاللَّخْمِيِّ لِأَنَّهُ مَظَالُومٌ فِي الْبَاطِنِ وَأَنْ كَانَ مُحْكَمًا عَلَيْهِ بِحَقِّ الظَّاهِرِ وَقَالَ سَحْنُونُ لَا يَبْعُذُ هَذَا عَذْرًا لَأَنَّ
الْحُكْمَ عَلَيْهِ بِالْحَبْسِ حَتَّى يَثْبُتَ عِسْرُهُ أَمْ حَقٌّ وَأَمَّا مَنْ عَلَّمَ أَعْسَارَهُ وَكَانَ ثَابِتًا فَلَا عَذْرَ لَهُ وَلَا يَبَاحُ تَخْلُفُهُ لِأَنَّهُ
لَا يَجُوزُ حَبْسُهُ نَعَمْ أَنْ خَافَ الْحَبْسَ ظُلْمًا كَانَ مِنْ أَفْرَادِ مَا مَرَّ (قَوْلُهُ بِأَنْ لَا يَجِدُ خَارِجًا) كَذَا تَقْلِيلٌ عَنْ هَرَامٍ
وَالْبَسَاطِي بْنِ عَاشِرٍ وَلَا يَتَّبِعُ دَجْرَاعَةً مَا يَدُلُّ بِأَهْلِ الْمَرْوَةِ أَهْ بَنُ فَعَلِي هَذَا إِذَا وَجَدَ مَا يَسْتَرْبِيهِ عَوْرَتُهُ
فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَلْتَخَلُّفُ وَلَوْ كَانَ مِنْ ذَوِي الْمَرْوَاتِ وَقَوْلُهُ مَا يَسْتَرْبِيهِ عَوْرَتُهُ زَادَ خَشِشٌ الَّتِي تَبْطُلُ الصَّلَاةُ
بِتَرْكِهَا فَعَلِيَ هَذَا لَوْ جَدَّ خَرْقَةً تَسْتَرْسُوَاتِيهِ دُونَ الْيَتِيهِ وَجِبَتْ عَلَيْهِ وَلَا عَذْرَ لَهُ فِي أَلْتَخَلُّفِ كَانَ ذَلِكَ فِي
يَزْرِي بِهِ لَكُونُهُ مِنْ ذَوِي الْمَرْوَاتِ أَمْ لَا وَهَذَا عَبْدٌ وَهَنَّاكَ طَرِيقَةً ثَانِيَةً وَحَاصِلُهَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَرَى الَّذِي
جَعَلَ عَذْرًا أَنْ لَا يَجِدُ مَا يَسْتَرْبِيهِ بِمَا بَيْنَ السَّرَةِ لِلرَّكْبَةِ فَذَا لَمْ يَجِدْ مَا يَسْتَرْبِيهِ ذَلِكَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ وَأَنْ جَدَّ مَا يَسْتَرْبِيهِ
ذَلِكَ وَجِبَتْ عَلَيْهِ كَانَ ذَلِكَ يَزْرِي بِهِ أَمْ لَا وَاعْتَمَدَ بَعْضُهُمْ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ وَهَنَّاكَ طَرِيقَةً ثَالِثَةً قَرَّرَهَا شَيْخُنَا
عَنْ شَيْخِهِ سَيِّدِي مُحَمَّدٍ الصَّخِيرِ وَحَاصِلُهَا أَنَّهُ أَنْ جَدَّ مَا يَلِيقُ بِأَمَالِهِ وَلَا يَزْرِي بِهِ وَجِبَتْ عَلَيْهِ وَاللَّهُ يَجِبُ
عَلَيْهِ وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ هِيَ الْأَلِيقُ بِالْخَنِيْفَةِ السَّمِيعَةِ أَهْ تَقَرَّرُ بِشَيْخِنَا عَدُوٌّ قَالَ فِي الْمَجِجِ وَالظَّاهِرَانِ
لَا يَخْرُجُ لَهَا بِالنَّجْسِ لِأَنَّ لَهَا دَلَالَةً كَمَا قَالُوا لَا يَتِمُّ لَهَا لِأَنَّ لَهَا دَلَالَةً (قَوْلُهُ قُوْدٍ) بِشَمْلِ النَّفْسِ وَغَيْرِهَا وَمِثْلُ
أَنَّهُ وَدَسَارُ مَا يَقْدِرُ فِيهِ الْعَفْوُ مِنَ الْحُدُودِ كَذَا تَهْدِيفٌ عَلَى تَفْصِيلٍ بِخِلَافِ مَا لَا يَقْدِرُ فِيهِ الْعَفْوُ كَذَا السَّرِقَةُ
وَالشَّرْبُ (قَوْلُهُ بِاخْتِفَائِهِ) مُتَعْلِقٌ بِرَجَا (قَوْلُهُ وَأَكْلُ كُتُومٍ) أَيْ مَالٌ يَكُنْ مَعَهُ مَا يَزِيلُ بِهِ رَائِحَتَهُ
(قَوْلُهُ وَحَرَمُ كُلِّ يَوْمٍ الْجُمُعَةِ الْخُ) وَأَمَّا كُلُّ خَارِجِ الْمَسْجِدِ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ فَفَكَرَ وَهْ أَنْ لَمْ يَرِدْ الذَّهَابُ لِلْمَسْجِدِ
وَالْأَقْفُولَانِ بِالْحَرَمَةِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَالْكَرَاعَةُ وَمَحَلُّهَا مَا لَمْ يَأْذُبْ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْمَسْجِدِ وَالْحَرَمُ أَتَقَافَا أَهْ
عَدُوٌّ (قَوْلُهُ بِخِلَافِهَا نَارًا) أَيْ فَلَا يَكُونُ عَذْرًا مِمَّا يَبِيعُ أَلْتَخَلُّفُ عَنِ الْجُمُعَةِ فَكَذَا الْإِبْرَدُ وَالْحَرَمُ أَلْتَشَدُّ أَجْدَا
بِحَيْثُ يَجْفَقَانِ الْمَاءَ لِأَهْلِ الْبُودَى وَلَا كَانَ كُلُّ عَذْرٍ مِمَّا يَبِيعُ أَلْتَخَلُّفُ كَالزَّجْسَةِ الشَّدِيدَةِ لِأَضْرَارِهَا
لَا مُطْلَقَ زَجْسَةٍ قَالَهُ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ أَيْ لَيْسَ الْإِبْتِنَاءُ بِهِ مِنَ الْأَعْذَارِ) أَيْ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ قَالَ لِأَنَّ لَهَا حَقَاقِي
إِقَامَةَ زَوْجِهَا عِنْدَهَا سَبْعَانِ كَانَتْ بِكْرًا أَوْ ثَلَاثَانِ كَانَتْ ثِيَابًا (قَوْلُهُ أَوْ عَمَى) أَيْ أَنَّ الْعَمَى لَا يَكُونُ
عَذْرًا يَبِيعُ أَلْتَخَلُّفُ عَنِ الْجُمُعَةِ وَالْجُمَاعَةِ إِذَا كَانَ مِنْ قَامَ بِهِ الْعَمَى مِمَّنْ يَهْتَدِي لِلْجُمَاعَةِ بِإِقَادَةٍ أَوْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْ
يَتَوَدُّ إِلَيْهِ وَالْإِفْيَاحُ لَهُ أَلْتَخَلُّفُ فَلَوْ جَدَّ قَائِدًا بِأَجْرَةٍ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ حَيْثُ كَانَتْ تِلْكَ الْأَجْرَةُ أَجْرَةَ الْمَثَلِ
وَكَانَتْ لَا تَجْحَفُ بِهِ (قَوْلُهُ أَوْ شُهِدَ عَبْدًا الْخُ) يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا وَافَقَ الْعِيدُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلَا يَبَاحُ لِمَنْ شَهِدَ الْعِيدَ
أَلْتَخَلُّفُ عَنِ الْجُمُعَةِ وَلَا عَنْ جُمَاعَةِ الظَّاهِرِ إِذَا كَانَ الْعِيدُ غَيْرَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَسِوَاهُ مِنْ شَهِدَ الْعِيدَ مَنَزَلَهُ فِي الْبَلَدِ

(١) قَوْلُ الشَّارِحِ بِالْقَصْرِ
لَعَلَّهُ بِالْمَدِّ مَا لَمْ يَرِدِ الْفِعْلُ
الْمَاضِي وَلَكِنَّهُ يَعِيدُ مِنْ
نَسْخِ الْمَتْنِ أَهْ مَصْحُوحُهُ

(وان اذن له) له (الامام) في
التخلف اذ لاحق للامام في
ذلك (فصل) يذكر فيه حكم
صلاة الخوف وصفتها وما
يتعلق بها (رخص) استئنا
على الرابع (لقتال جائز) اى
ما اذن فيه واجبا كان
كقتال المشركين والمخاربين
والبغاة القاصدين الدم او
هنا الحريم او مباحا كقتال
مريد المال من المسلمين
لاحرام (امكن تركه) اى
ترك القتال (لبعض) منهم
والبعض الاخر فيه مقاومة
للعُدُو (قسمهم) نائب فاعل
رخص ان لم يكن المسلمون
وجاه القبلة بل (وان) كانوا
(وجاه) اى متوجهين جهة
(القبلة) خلافا لمن قال
بعدم القسم حينئذ (او)
كان المسلمون ركبانا (على
دوابهم) يصلون بالايماء
للضرورة (قسمين) معمول
قسمهم تساويا ولا كانوا
مسافرين او حاضرين
(وعلمهم) الامام كيفيتها
وجوب ان جهلوا او خاف
تخليطهم والا فندبا الاحتمال
تطرق الخلل (وصلى) الامام
(بأذان واقامة بالاولى)
من الطائفتين (في) الصلاة
(الثانية) كالصباح
والمقصورة (ركعة)
والطائفة الاخرى تحرس
العدو (والا) تكن ثنائية بل
رباعية او ثلاثية (فركتين)
بالاولى (ثم قام) الامام بهم
مؤمنين به في القسام

او خارجها على كفر سخ من المنار (قوله وان اذن له الامام في التخلف) اى فاذا نه لهم في التخلف لا ينقضهم
ولا يكون عذرا يبيح لهم التخلف ورد المصنف بالمبالغة على مطرف وابن وهب وابن الماسجشون الثنائين ان
الامام اذا اذن لاهل القرى التى حول قرية الجمعة بتخلفهم عن الجمعة حين سعيوا او اتوا الصلاة العيد فان اذنه
يكون عذرا لهم واما اذنه لاهل قرية الجمعة فلا يكون عذرا
(قوله يذكر فيه حكم صلاة الخوف) اى حكم ايقاع الصلاة على السكينة
المخصوصة التى تفعل حالة الخوف والموت عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها في ثلاثه مواضع ذات
الرفاع وذات النخيل وعسفان خلافا لمن قال صلاها في عشرة مواضع (قوله استئنا) اى وهو الذى في الرسالة
ونقله ابن ناجي عن ابن يونس وقوله على الرابع ومقابله انها مندوبة وهو ما تله سند عن ابن المواز وكلام
المصنف محتمل لكل من التولين (قوله والمخاربين) اى قطاع الطريق وقوله والبغاة اى الخارجين عن
طاعة السلطان (قوله القاصدين الخ) صفة لكل من المخاربين والبغاة (قوله كقتال مريد المال) ان قلت
ان حفظ المال واجب وحينئذ يقتضاه ان يكون قتال مريدا خذوا وجابا حتى يتحقق الحفظ الواجب قلت
معنى وجوب حفظه انه لا يجوز اتلافه بنحو احراق او تغريق مثلا وهذا لا ينافي جواز تمكن غيره من اخذ له
ما لم يحصل موجب لتحريمه كان يخاف على نفسه التلغ ان امكن غيره منه وقوله من المسلمين حال من مريد
المال (قوله لاحرام) اى كقتال الامام العدل (قوله والبعض الاخر) اى ليكون البعض الاخر فيه
مقاومة للعدو قالوا وللتعليل ومفاد حل الشارح ان قول المصنف لبعض متعلق بامكن اى امكن لبعضهم
تركه لكون البعض الاخر فيه مقاومة للعدو (قوله قسمهم) اى وصلى بهم في الوقت فلا يسون من
انكشافه يصلون اول المختار والمترددون وسطه والراجون آخروه وفي بن طريقة بعدم هذا التفصيل هنا
وانهم يصلون اول المختار طلقا (قوله وجاه القبلة) اى متوجهين جهة القبلة (قوله خلافا لمن قال بعدم
القسم حينئذ) اى ويصلون جاسنة واحدة (قوله او على دوابهم يصلون بالايماء) اى وكذلك امامهم
يصلى بالايماء وهذه سنة ميامر من ان الموحى لا يؤم الموحى لان المحل محل ضرورة واعلم انهم يصلون على
الدواب ايماء مع القسم مؤتمين لا مكانه بخلاف ما يأتى فاهم يصلون على دوابهم اذ اذا عدم امكان القسم
والحاصل انهم في حالة عدم امكان القسم يصلون اذ اذا مطلقا ركبانا او مشاة واما في حالة امكانه فان
هم ان يصلوا على دوابهم ايماء بامام لكن لا يصلون على الدواب الا عند الحاجة لها (قوله تساويا ام لا)
اى فلا يشترط تساوى الطائفتين في العدد وسواء كثروا او قلوا كثلاثة يصلون اثنان ويحرس الثالث
كفى الطراز والذخيرة (قوله كانوا مسافرين او حاضرين) اى كان السفر في البحر او في البر والجمعة
وغيرها سواء والطاهر انه لا بد في كل طائفة في الجمعة من اثني عشر غير الامام ممن تتعقد بهم وما ذكره من
الاطلاق هو المشهور خلافا لما نقل عن مالك من انها لا تكون الا في السفر (قوله او خاف تخليطهم)
المراد بالخوف ما يشمل الشك في ذلك وتوهمه (قوله والا فندبا) اى والا يخف التخليط فندبا (قوله
وصلى باذان) اما عطف على قوله وعلمهم اى والحكم انه يصلى باذان واقامة ويحمل ان تكون هذه
الجملة مستأنفة استئنا فاباينا كائن قائلا قال له اذا قسمهم فما كيفية ما يفعل فأجاب بقوله وصلى قالوا
للاستئناف والبناء في قوله باذان للملاسة وفي قوله الاولى للمصاحبة ركل من منامه حلق يصلى فلا يلزم
تعلق حرفي جرم تحدى المعنى بعامل واحد اى وصلى الامام مع الطائفة الاولى صلاة لمبسة بأذان واقامة
والاقامة سنة وكذا الاذان ان كانوا بحضر والا كان مندوبا ان لم يطلبوا غيرهم كما مر (قوله كالصباح
والمقصورة) اى والجمعة فاهم من الثانية لكن لا يقسمهم الا بعد ان يسمع كل طائفة الخطبة
ولا بد ان تكون كل طائفة اثني عشر فان كان كل طائفة اكثر من اثني عشر فلا بد من سماع الخطبة لاثني
عشر من كل طائفة ثم انه يصلى بالطائفة الاولى ركعة وتقوم تكمل صلاتها وتسلم اذ انتم تأتى الطائفة
الثانية تدرك معه الركعة الباقية ويسلمون بها كمال صلاتهم وهذا مستثنى من قول المصنف باقين لسلامها

لا تظار الطائفة الثانية ساكتا اوداعيا (بغيرها) اى بغير لثانية من رابعة او ثلثية وهو المعتمد وعدم قيامه بل يستمر جالسا ساكتا اوداعيا ويشير لهم بالقيام عند تمام التشهد (ردد) ولو قال بدله قولان اشارة لقول ابن القاسم مع ظاهر المدونة وقول ابن وهب كان احسن (واتمت الاولى) صلاتها افاذا (وانصرفت) للعدو (ثم صلى بالثانية) بعد مجيئها (مايق) من ركعة او اثنين (وسلم فأتوا لانفسهم) مايق عليهم قضاء فيقرؤن بالقائحة وسورة (ولو صلاوا بامامين) كل طائفة بامام (او صلى (بعض فذا) والبعض الآخر بامام (جاز) وان كره لمخالفة السنة (وان لم يمكن) ترك القتال لبعض لكثرة العدو (اخرى) الصلاة ندبا فاما يظهر (لاخر) الوقت كذا فى النقل زاد المصنف من عند نفسه (الاختيارى) واستظهر ابن هرون الضرورى ومافاه المصنف اظهر قياسا على راجى الماء فان انكشف العدو قطا (و) اذ لم ينكشف وبقي منه درم يسعها (صلوا ايماء) فذا او يكون السجود خفض من الركوع ان لم يمكنهم ركوع وسجود (كان دهمهم) اى غشيهم (عدوها) اى فيها فيتمون ايماء ان لم يمكنهم ركوع وسجود

لان الحمل محل ضرورة (قوله فاذا استقل فارقوه) المراد بالاستقلال محام القيام وهل المراد بشماهم القيام مع الاطمئنان او مجرد الانصباب والظاهر الاول كما فى عيج كذا قرر شيخنا (قوله او قارئاً) اى بما يعلم انه لا يمتنع حتى تفرغ الاولى من صلاتها وتكبر معه الطائفة الثانية (قوله فى الصلاة الثانية) متعلق بقوله ثم قام الامام بهم (قوله ساكتا اوداعيا) اى لا قارئاً لان قراءته هنا بأمر القرآن فقط فقد يفرغ منها قبل مجيئ الطائفة الثانية وهى لا تكرر فى ركعة (قوله وفى قيامه) اى وفى تعيين قيامه لا انتظار الطائفة الثانية وقوله ويستمر جالسا اى ويتعين استمراره جالسا كذا فى البدل القرائى (قوله وهو المعتمد) اى وهو قول ابن القاسم ومطرف ومدب المدونة وعليه فيأتمون به فى حال قيامه فاذا استقل فارقوه وقف داعيا او ساكتا وعلى هذا القول فاذا احدث فى حالة قيامه عمدا بطلت على الطائفة الاولى كهو واملو احدث بعد قيامه فلا تبطل على الاولى وتبطل على الثانية اذا دخلوا معه واما على القول الثانى فلا تبطل على الاولى اذا احدث فى حال قيامه لانه انما يقوم اذا جاءت الطائفة الثانية وذلك بعد اكمال الاولى صلاتها (قوله وعدم قيامه) وهذا قول ابن وهب مع ابن عبد الحكم وابن كنانة وهذا اعنى حكاية الخلاف فى غير الثانية والاتفاق على القيام فى الثانية هو طريقة ابن شبر وعياض والطريقة الثانية طريقة ابن زبيرة تحسب الخلاف فى الثانية والاتفاق على الجالس فى غيرهما والطريقة الاولى اصح لموافقته المدونة (قوله كان احسن) اى لان اشارته بالتردد لقول ابن من اقوال المتقدمين خلاف اصطلاحه (قوله واتمت الاولى) اى ولا يرد احد منهم السلام على الامام وانما يسلم على من على يمينه وعلى من على يساره ولا يسلم على الامام لانه لم يسلم عليه واذا بطلت صلاة الامام بعد مفارقتهم لم تبطل عليهم (قوله ثم صلى بالثانية) اى بعد سلام الاولى والمعتبر سلام من دخل معه من الطائفة الاولى اول صلاته فلا ينتظر به صلاته مع الثانية تمام صلاة مسبوقة من الاولى اه عدوى (قوله فأتوا لانفسهم) اى افاذا فان امهم احدهم سواء كان باستخلافهم له ام لا فصلاته تامه وان نوى الامامة الاللاعب وصلاتهم فاسدة كما فى الطراز عن ابن حبيب وكذا يقال فى قوله واتمت الاولى صلاتها افاذا وانصرفت وانما فسدت عليهم لانه لا يصلى بامامين فى صلاة واحدة فى غير الاستخلاف واعلم ان ما تاتى به الطائفة الاولى بعد مفارقة الامام بناء وما تاتى به الطائفة الثانية بعد مفارقتها قضاء فيقرؤن فيه بالقائحة وسورة كذا فى المواق (قوله ولو صلاوا بامامين) اى او بأئمة وهذا الفرع ليس بمنصوص وانما هو مخرج خرج الخصى على ما اذا صلى بعض فذا وبعض بامام كفى الجوهر وابن عرفة وغيرهما (قوله جاز) اى مضى ذلك بعد الوقوع وان كان الدخول على ذلك مكررها لمخالفة السنة او المندوب لما حران ايعام الصلاة على الوجه السابق فى حالة الخوف قيل انه سنة وقيل مندوب وليس المراد بالجواز المستوى الطرفين والاقتضى ان صلاة الخوف مباحة ولم يقل به احد (قوله وان لم يمكن ترك القتال) اى وذلك بأن كان العدو لا يقاومهم الاجاعة المسلمين تمامهم (قوله اخرى والاخرى الاختيارى) هذا اذا رجوا الانكشاف قبل خروج الوقت بحيث يدركون الصلاة فيه واما ان اسوا من انكشافه فى الوقت صلاوا صلاة مسايفة فى اول الوقت فان ترددوا اخرجوا الصلاة لوسطه اه عدوى (قوله واستظهر الخ) قال ابن ناجي ولا يبعد ان تكون المسئلة اى ما اذا لم يمكن قسم القوم ورجوا انكشاف العدو قبل خروج الوقت ذات قولين كالحلاف فى الراعى اذا تبادى به الدم قبل دخوله فى الصلاة وخاف خروج الوقت فانه يعتبر الاختيارى ونقل ابن رشد قولانه يعتبر الضرورى اه وفى كلام الذخيرة ما يؤيد ما اخبره المصنف من انه الاختيارى انظر ح اه بن (قوله زاد المصنف من عند نفسه) اى فى اترضيه على سبيل الاستظهار ومضى على ذلك الذى استظهره هنا (قوله وبقي منه) اى من الوقت (قوله صلوا ايماء) اى ركبا ناومشة وقوله افاذا اى لان مشقة الاقتداء هنا اشد من مشقة اقتداء امكن التسم (قوله ان لم يمكنهم) المسترط فى قوله صلوا ايماء فان امكنهم الركوع والسجود فلا بد منه (قوله كان دهمهم الخ) هذا شبهة فى النوعين اعنى

(وحل للضرورة) ما حرم في غيرها من ذلك (مشى) وجرى (وركض) أي تحريراً الدابة (وطعن وعدم توجه) للقبلة (وكلام) احتاج له من تحذير واغراء واهم ونهى (وامسالك) شيء (ملطخ) بدم كبغيره ان احتيج له (وان امنوا بها) أي فيها (اتمت صلاة امن) ففي صلاة المسايقة يتم كل منهم صلاته على حدته وفي صلاة القسم فإن حصل الامن مع الاولى استمرت معه ودخلت الثانية معه وان حصل بعد مفارقتها وقبل دخول الثانية رجع اليه وجوباً من لم يفعل لنفسه شيئاً ومن فعل شيئاً انظر الامام حتى يفعل ما فعله ثم يقتدي به فيما بقي ولو السلام وان حصل مع الثانية فصلاة الاولى التي اتمت لانفسها صحيحة (و) ان امنوا (بعدها) فالحكم (لاعادة) عليهم في وقت ولاغيره (كسواد ظن) عند رؤيته (عدوا) فصلاوا صلاة خوف (قطهر نقيه) أي انه غير عدو فلا إعادة (وان سها) الامام (مع) الطائفة (الاولى سجدت بعدا كلها) صلاتها القبلي قبل سلامها

ما اذا لم يمكن قسم القوم طائفتين وما اذا امكن وحاصله انهم اذا اقتضوا صلاتهم آمنين من غير قسم ثم فجاءهم العدو في اثنتاهما فهم يكملون اقداداً على حسب ما يستطيعون مشاة وركباً انما من ايمان لم يقدر واعلى الركوع والسجود والاكلوها بالركوع والسجود وفي الاول يصير بعضها ركوع وسجود وبعضها بالايماه ومافاله المصنف هو المشهور خلافاً لمن قال اذا دهمهم العدو فأنهم لا يذنون على مائة دم ويقطعون وهذا كله اذا دهمهم العدو وكان لا يمكنهم القسم فإن امكنهم فلا بد من قطع طائفة تقف وجاء العدو ويصلي الامام بالطائفة الباقية معه بانها على ما فعله ركعة من النائية او ركعتين من غيرها على نحو ما دهم خلافاً لمن قال انهم يقطعون ويتبدئ القسم من اولها ولا يبنى مع الطائفة الاولى على ما دهم لهم وشغل القسم على ما قلنا ان كان الامام لم يشرع في النصف الثاني من الصلاة فإن جاءهم العدو بعد ما شرع فيه وامكن القسم وجب القطع على جماعة وجوباً كفاً ياتى بادرته جماعة بالقطع حصل الواجب واذا قطعت جماعة وقفت نجاه العدو واتم الباقيون صلاتهم مع الامام فاذا اتعوا وقضوا نجاه العدو وابتدأت التي قطعت صلاتها من اولها اما اذا او بامام (قوله وحل للضرورة) أي في صلاة المسايقة المشار لها ببول المصنف وان لم يمكن الخ (قوله وكلام) أي تغير صلاحها ولو كان كثيراً ان احتاج له (قوله وامسالك ملطخ) أي سواء كان محتاجاً للمسكة او في غنية عنه لان المحل محل ضرورة وقيل لا يجوز له مسك الملطخ بالنجاسة سواء كان سلاحاً او غيره الا اذا كان محتاجاً له والا فلا وهذا هو المعتمد اه عدوى (قوله كبغيره) أي كملطخ بغير الدم من النجاسات (قوله أي فيها) الضمير راجع لصلاة الخوف مطلقاً كانت صلاة مسايقة او قسمة وقوله اتمت جواب الشرط وفاعله ضمير مستتر راجع لصلاة الخوف أي اتمت ان سفرية فسفرية وان حضرية فحضرية وقوله صلاة امن حال من ضمير اتمت (قوله ودخلت الثانية معه) أي على ما رجع اليه ان القامع بعد ان كان يقول نصلي الثانية بامام ولا تدخل معه لانه لما عقد الاحرام صلاة خوف وكان امامها منا بحكم الحال صار كن احرام جالساً ثم صح بعد ركعة فقام فانه لا يحرم احد خلفه قائماً اه عدوى (قوله رجع اليه وجوباً من لم يفعل لنفسه شيئاً) أي من الطائفة الاولى وانظر هذا مع قولهم اذا فرق الريح السفن ثم اجتمعوا فلا يرجع للامام من عمل لنفسه شيئاً واستخلف قال عيج ويمكن الفرق بانهم هنالم لم يمكن الاستخلاف كان ارتباطهم بالامام اشدهم من فرقهم الريح في السفن تنبيه اذا حصل للطائفة الاولى سهو بعد مفارقتهم الامام ثم حصل الامن قبل سلامهم ورجعوا فاطاها رانه لا يحمله عنهم ويسجدون القبلي قبل سلامهم وبعد سلام الامام والبعدي بعد سلامهم والظاهر انه لو سها الامام وحده بعد مفارقتهم له ثم رجعوا اليه انهم يسجدون معه تبعاً لوجوب متابعة المأموم للامام في السجود وان لم يدركه فوجه (قوله ومن فعل شيئاً انظر الامام الخ) فان لم ينتظره وكل صلاته وحده قبل الامام عمداً او جهلاً بطلت وان كملها قبله سهواً فلا بطلان ويعيد ما فعله فان لم ينتظر الامام ودخل معه واعاد مع الامام ما سبق به الامام فان كان عمداً او جهلاً بطلت لاسهوا فنهى صحيحة لحمل الامام عنه ذلك السهو اه عدوى (قوله وبعدها) عطف على الجار والمجرور كما اشار له الشارح بالحياطة وقوله لا إعادة خبر لمحذوف والجملة جواب الشرط فاندفع ما يقال كان الواجب ادخال الفاء على الجملة الاسمية لان حذف الفاء منها شاذ وحاصل الجواب ان المبتدأ محذوف مع الفاء وهو غير شاذ والشاذ انما هو حذفها وحدها وما كره المصنف من عدم الاعادة ان امنوا بعدها هو المشهور خلافاً لقول المعية بالاعادة في الوقت (قوله وان امنوا بعدها) أي بعد تمامها على صفة صلاة الخوف (قوله كسواد) أي جماعة من الناس (قوله فصلاوا صلاة خوف) أي على وجه المسايقة او على وجه القسم وحاصل المسئلة انهم اذا راوا جماعة من الناس مضبوطين بالعدد او غير مضبوطين فطنوهم عدواً فصلاوا صلاة التحام او صلاة قسم ثم تبين انه لا عدو فلا إعادة عليهم لافي الوقت ولا في غيره (قوله سجدت بعدا كلها صلاتها) فان لم تسجده بطلت صلاتهم ان ترتب عن تنص ثلاث سنن وطال ثم ان كان موجب السجود مما لا يخفى كالكلام او زيادة ركوع او سجود

والبعدى بعد سلامها الا

ان يترتب عليها سجود
قبلي بعد مفارقة سجده
جانبه وتسجد قبل (والا)
بان سها مع الثانية هذا
ما يتنصيه كلامه مع ان
الساينة حكمها ما يأتي
وان حمله على السهو ومع
الاولى لما قدم من لزوم
السجود له من المداورة
ركعة فالوجه حذف والا
ويقول (سجدت) الثانية
(القبلي معه) قبل اكتمالها
(و) (سجدت) (العدي
بعد القضاء وان صلى)
الامام (في ثلثية او رباعية
بكل) من الطوائف
(ركعة بطلت) صلاة
الطائفة (الاولى) لانها
فارقت في غير محل المفارقة
(و) (طائفة الصلاة) الطائفة
(اشارة في رباعية) لما
ذكر وصحت صلاة
طائفة الثانية مطلقا
والثالثة في الثلاثية
الرابعة في الرباعية كصلاة
الامام وقال سحنون
تبطل صلاته وصلاة غيره
الطوائف وصونه ابن
يونس واليه اشار بقوله
(كغيرهما) وهو الامام
وبنية الطوائف (على
الارجح وصحيح خلافه)
وعرف القول الاول وينبغي
ان يكون هو الراجح كما
يشير اليه المصنف بتقديمه
(فصل) في احكام صلاة العبد

او تشهد فلا يحتاج لاشارة الامام لها وان كان مما يخفى اشار لها فان لم تفهم بالاشارة سبغ لها فان لم تفهم به
كلمها ان كان النص مما يوجب البطلان والا فلا كذا ينبغي قاله عيج (قوله والبعدى بعد سلامها) وجاز
سجودها القبلي والبعدى قبل امامها للضرورة (قوله الا ان يترتب عليها الخ) هذا استثناء من قوله والبعدى
بعد سلامها وحاصله ان محل كونها تسجد البعدى بعد سلامها ما لم يترتب عليها بعد مفارقة الامام قبلي وكان
سهوا للامام بعد ياء الاغلب جانب ذلك القبلي وسجدت قبل السلام (قوله مع ان الثانية حكمها ما يأتي)
اي في قوله سجدت القبلي معه الخ سواء كان سهوه معها او مع الاولى والحاصل ان ظاهر قوله والاسجدت
القبلي معه الخ والايه مع الاولى بان سها مع الثانية سجدت الثانية القبلي الخ فقصده ان الثانية لا تسجد
اذا سها مع الاولى او بعد مفارقتها وقبل دخول الثانية مع انها تسجد فالاولى حذف قوله والا وقد يجاب بان
التي ليس راجعاً للسهو مع الاولى بل راجعاً لطائفة الاولى بالسجود المفهوم من قوله سجدت بعدا كما لها
وحيث قد علمنا والايه ان المحاطب بالسجود الاولى بل الثانية سجدت الخ وهذا صادق بكون الامام سهوا
معها او مع الاولى او بعد مفارقة الاولى وقبل دخول الثانية واعلم انه لا يلزم الاولى سجود لسهوه مع الثانية
لانقصا لها عن امامته حتى لو افسدها لم تفسد عليها كذا في خش وظاهره ولو في الجمعة لان كل طائفة
اثناعشر وفركا كانت الاولى في حال صلاتها مع صلاتها صحيحة وهو الظاهر واستظهار عبق البطلان في
الجمعة لا يسلم اه عدوى فتحصل ان الطائفة الاولى تخاطب بالسجود اذا سها الامام معها فقط واما لالبه
فتخاطب به سواء سها معها او مع الاولى او بعد مفارقة الاولى وقبل دخول الثانية (قوله وسجدت القبلي
معه) انظر لو اخرته لا كمال صلاتها وسجدته قبل سلامها والظاهر انه يجري فيه ما جرى في المسبوق المتقدم
في سجود السهو وتقدم ان البطلان قول ابن التامس واختاره حبق وان الصححة قول عيسى بن دينار
واختاره شب ثم انها تسجد القبلي ولو تركها امامهم وبطل صلاته اذا كان ترتبا عن نقص ثلاث سنن
وطال اه عدوى (قوله وسجدت البعدى بعد القضاء) اي وبعد سلامها فان سجدته معه بطلت صلاتهم
كما في المسبوق (قوله وان صلى في ثلثية الخ) هذا مفهوما قوله سابقا قسمهم قسمين وحاصله ان الامام
اذا قسم القوم اقسام اعمدا او جهلا وصلى بكل طائفة ركعة في الثلاثية والرباعية فان صلاته صحيحة و
صلاة القوم تبطل صلاة من فارقه في غير محل المفارقة وهي الطائفة الاولى في الثلاثية والرباعية والاولى
في الرباعية وتصح صلاة الطائفة الثانية في الثلاثية والرباعية والثالثة في الثلاثية والرابعة في الرباعية (قوله
لانها فارقت في غير محل المفارقة) اي ولا يلهيهم كذا واصلون الى ركعة الثانية مأموين فصاروا يصلونها اذ زاد
(قوله مطلقا) اي في الثلاثية والرباعية اي لانهم صاروا كمن فاتته ركعة من الطائفة الاولى وادرك الثانية
فوجب ان يصلي ركعتي البناء ثم ركعة القضاء وهذا وقد فعل هؤلاء كذلك (قوله والثالثة في الثلاثية الخ)
اي وكذا تصح للثالثة في الثلاثية لما وافقتهم بها سنة صلاة الخوف وللرابعة في الرباعية لانها كمن فاتته ركعة
من الطائفة الثانية فيأتي بالثلاث ركعات قضاء وقد فعلوا هؤلاء كذلك (قوله كغيرهما) اي كالبطلان على
غير الطائفة الاولى والثالثة في الرباعية وهي الثانية فيهما والثالثة في الثلاثية والرابعة في الرباعية وكذا
صلاة الامام (قوله على الارجح) اي على قول سحنون المرجح عند ابن يونس اي وانما بطلت صلاة الجميع
الامام وبقية الطوائف لمخالفة السنة وقوله وصحيح خلافه اشار به لتصحيح ابن الحاجب القول الاول وهو
قول الاخوين واصبح وهو قصر البطلان على الطائفة الاولى والثالثة في الرباعية دون ماء داخما من الطوائف
ودون الامام

فصل في احكام صلاة العبد (قوله في احكام صلاة العبد) اي في احكام الصلاة التي تفعل في اليوم المسمى
عبدا وسمى ذلك اليوم عبدا لاشتقاقه من العود وهو الرجوع لتكرره ولا يردان ايام الاسبوع والشمس
تتكبر ايضا ولا يسمى شيئا منها عبدا لان هذه مناسبة ولا يلزم اطرا دها وقال عياض لعوده على النار
بالفرح وقيل تغاؤلا بان يعود على من ادركه من الناس وليست هذه الاقوال متباينة وهو من ذوات الوارقلبت

(فصل) في احكام صلاة العبد

(سن) عينا (لعيد) اي
جنسه الصادق بالفطر
والاضحى وليس احدهما
او كد من الاخرى سن
فيه اولاجله (ركعتان)
لأموال الجمعة متعلق
بسن اي لمن يؤمر بالجمعة
وجوبه باق داخل من على
كفرسخ ومقيم ببلد اقامة
تقطع حكم السفر لا عيبد
وامرأة وصبي ومسافر وخارج
عن كفرسخ بل تندب لهم
ولا تشرع لحاج استناؤا ولا
دباؤا ولا أهل منى ولو غير
حجاج ووقتها (من حل
النافلة للزوال) ولو بادر الـ
ركعة منها قبله (ولا ينادى)
لاقامتها (الصلاة جامعة)
اي لا يسن ولا يندب بل
هو مكروه واختلف الاولى
(واقترح) قبل القراءة
(بسبع تكبيرات بالاحرام)
اي بعدها منها فاذا اقتدى
مالكي بشافعي فلا يكبر
معه الثامنة (ثم) اقتح في
الركعة الثانية قبل القراءة
(بخمسة غير) تكبيرة
(القيام) ولو اقتدى بخنفي
يؤخره عن القراءة فلا
يؤخره تبعا خلافا للخطاب
وكل واحدة من هذا التكبير
سنة مؤكدة بسجد الامام
او المنفرد لتركهاسهوا
ويكون (موالي) اي
لا يفصل بين آحاده (الا
بتكبير المؤتم) فيفصل
الامام (بلا قول) حال فصله
لتكبير المؤتم من تهليل او
تحميد او تكبير اي يكبراه
بخلاف الاولى (ويحراه مؤتم لم يسمع) تكبيرا من امام ولا ماموم

بأكبران وجمعها وحقه ان يرد لاصله فراقينه و بين اعواد الخشب واول عيبد صلاها النبي صلى الله عليه
وسلم عيبد الفطر في السنة الثانية من الهجرة (قوله سن عينا) هذا هو المشهور وقيل انه سنة كفاية وقيل انه
فرض عين وهو ما نقله ابن حارث عن ابن حبيب وقيل انها فرض كفاية وحكاها ابن رشد في المقدمات قال
واليه كان يذهب شيخنا الفقيه ابن رزق فان قلت يؤخذ من استحباب اقامتها لمن فاتته انها سنة كفاية اذ لو
كانت سنة عين لسن في حق من فاتته قلت انها سنة عين في حق من يؤمر بالجمعة وجوبه باشرط ايقاعها مع
الامام فلا ينافي استحبابها لمن لم يحضرها في جماعة او يقال ان استحباب فعلها لمن فاتته فرع مشهور مبني على
ضعف وهو القول بانها سنة كفاية (قوله لعيد) متعلق بسن وكذا قوله لأموال الجمعة ولا يلزم تعلق حرف جر
متحدى المعنى بعامل واحد لان الامم هنا بمعنى اولي التعليل ولا مأمور بمعنى من (قوله اي لمن يؤمر بالجمعة
وجوبا) وهو المكلف الحر الذي كره غير المعذور المـ ستوطن وان بقية نائية بكفرسخ من المنار (قوله ولا
تشرع لحاج) اي لان وقوفهم بالمسعى يوم النحر منزل منزلة صلاتهم فيكفيهم عنها (قوله ولا لأهل منى) اي
لا تشرع في حقهم ندبا جماعة بل تندب لهم فرادى اذا كانوا غير حجاج وانما لم تشرع في حقهم جماعة لثلاث
تكون ذريعة لاصلاة الحجاج معهم وهذا كله بالنسبة لعيبد الاضحى اما عيبد الفطر فصلاته سنة في حقهم جماعة
كغيرهم (قوله ووقتها من حل النافلة للزوال) هذا ما ذهب مالك واجماد والجمهور وقال الشافعي وقتها من
طلوع الشمس للغروب وقوله من حل النافلة للزوال الظاهر ان هذا بيان لوقتها الذي لا كراهة فيه وانه لو
فعلها بعد الطلوع وقبل ارتفاعها قد ربح فاتها تكون صحيحة مع الكراهة بمنزلة غيرهما من النوافل ويكون
الخلاف بيننا وبين الشافعية انما هو في مجرد هل صلاتها في ذلك الوقت مكروهة ام لا في الصحة والبطالان
اذ هي صحيحة على كل من المذهبين تأمل اه شيخنا عدوى (قوله الصلاة جامعة) اي طالبة جمع
المكففين اليها واسناد الجمع اليها مجاز عتلى لان الطالب انما هو الشارع (قوله بل هو مكروه) واختلف
الاولى) اي لعدم ورود ذلك فيها وبالكراهة صرح في التوضيح والشامل والجزولى وصرح ابن ناجي
وابن عمر وغيرهما بانه بدعة وما ذكره خش من انه جائز هنا غير صواب وما ذكره من ان الحديث ورد
بذلك فيها فهو مردود بان الحديث لم يرد في العيد وانما ورد في الكسوف كافي التوضيح والمواق وغيرهما
عن الاكمال وقياس العيد عليه غير ظاهر لتكرار العيد وشهرته وندور الكسوف نعم في المواق في اول باب
الاذان ان عياضا استحس ان يقال عند كل صلاة لا يؤذن لها الصلاة جامعة لكن لم يعرج عليه المصنف
اه بن وفي المجمع ان الاعلام بك الصلاة جامعة جائز وان محل النهي في المنى اذا اعتقد ان الاعلام
مطلوب بخصوص هذا اللفظ فانظره (قوله واقترح) اي ندبا على ماللقاني وعج اي واتي اولاي
قبل القراءة ندبا بسبع تكبيرات والحاصل ان كل تكبيرة منها سنة كما ياتي وتقديم ذلك التكبير على القراءة
مندوب فلواخر التكبير بعد القراءة فانه المندوب فقط (قوله بالاحرام) اي متحصلا بالاحرام فالباء
للصيرورة كما اشار له الشارح لا للمصاحبة والا لا يقتضى انه يكبر سبعا غير الاحرام كما يقول الشافعي (قوله فلا
يكبر معه الثامنة) اشار بهذا الى ما ذكره سند من ان الامام اذا زاد على السبع او الخمس فانه لا يتبع
وظاهره زاد عددا اوسهوا اورآه مذهبا وكذلك لا يتبع في نقص التكبير واعلم ان العدد الذي ذكره المصنف
وارد عن ابى هريرة في الموطا ومرفوع في مسند الترمذي قال الترمذي سألت عنه البخاري فقال صحيح (قوله
ولو اقتدى بخنفي الخ) حاصله ان الخنفي يكبر في الركعة الثانية ثلاثا بعد القراءة وقبل الركوع فان اقتدى
مالكي به فلا يؤخر التكبير تبعا خلافا لـ (قوله بسجد الامام او المنفرد لتركهاسهوا) اي قبل السلام
ويسجد كل منهما لزيادتها بعد السلام بخلاف تكبير الصلاة فاه شيخنا (قوله موالي) خبر لكان المحذوفة مع
اسمها كما اشار له الشارح واصله مواليات تحركت الباء واقترح ما قبلها قبلت الفـ (قوله اي لا يفصل بين
آحاده) اي لا يسكوت ولا يقول (قوله لا بتكبير المؤتم) اي لا بقدر تكبير المؤتم (قوله بلا قول) متعلق
بمحذوف كما اشار له الشارح (قوله وتحراه مؤتم) اي تحرى تكبير العيد ندبا غير تكبيرة الاحرام واماهى

(وذكر ناسبه) حيث نذكر في أثناء القراءة أو بعدها أو أعاد القراءة (أن لم يركع وسجد بعده) ٣١٩ أي بعد السلام في زيادة القراءة التي

أعادها فاستغنى عنه ولم يسجد بعده عن قوله أو أعاد القراءة أو لا سبيل له سواها (والأولى أن ركع أي انحنى) (نمادى) لفوات التدارك ولا يرجع للتكبير فان رجعه فاستظهر البطلان (وسجد غير المؤتم) وهو الامام والفرد (قبله) لنقص التكبير وأما المؤتم اذا نذر كره وهو راءع فلا سجود عليه لان الامام يحمله عنه (ومدرك القراءة) مع الامام (يكبر) وأولى مدرك بعض التكبير فتابعه فيما أدركه منه ثم يأتي ما فاتته ولا يكبر ما فاتته في خلال تكبير الامام وإذا كان مدرك القراءة يكبر (فدرك) قراءة الركعة (الثانية يكبر خسا) غير الاحرام (ثم) في ركعة (لغضاء يكبر) (سجعا بالقيام) قاله ابن القاسم واستشكل بأن مدرك ركعة لا يقوم بتكبير واجب بأنه مبني على القول بأنه يقوم بالتكبير (وان فاتت الصلاة) بأن أدرك دون ركعة (قضى الأولى يست وهل يغيب القيام) ظاهره انه يكبر للقيام قطعاً والخلاف في كونها تعد من الست وليس كذلك فلو قال وهل يكبر للقيام (تأويلان) لو اُتفق النقل ووجه من قال بأنه لا يكبر له مع أن مدرك دون

فلا يجوز فيها التحري بل لا بد فيها من اليقين أي ثبوت أنها بعد احرام الامام فان كبر بلا تحريفه مندوب وإتي بالسنة (قوله وكبر ناسبه) أي كلاً أو بعضاً (قوله أو أعاد القراءة) أي في الحالتين والظاهر أن الاعادة على سبيل الاستحباب لمساخمة ان الافتتاح بالتكبير مندوب باتفاق عجم والفقهاء فان ترك أعادتها لم تبطل صلاته اهـ عدوى (قوله في زيادة القراءة التي أعادها) هذا يقيدان سبب السجود القراءة الثانية وليس كذلك بل هي مطلوبة وأما الأولى فهي في غير محلها هي السبب والحاصل أن السبب في السجود في الحقيقة القراءة الأولى لانها هي التي لم تصادف محلها فهي الزائدة في الجملة وإنما قلنا في الجملة لانه لو فرض اقتصاره عليها لاجتزأت هذا وقد سبق لنا ان الزيادة القولية يسجد لها اذا كانت ركناً كفي المقدمات كمن كرر الفاتحة سهواً وجنثاً فلا يرد قول القلشاني عورض هذا بقوله فيمن قدم السورة على الفاتحة بعيد السورة بعد الفاتحة ولا سجود عليه ولا حاجة لفرق بعضهم بأنه في هذه قدم قرآناً على قرآن وفي مسئلة العيدة قدم قرآناً على غيره وذلك لان المكرر في مسئلة المدونة السورة والمكرر في مسئلة العيد الفاتحة (قوله فاستظهر البطلان) أي وليس كمن رجع للجلوس الوسط بعد ان استقل قائماً لان الركن المتلبس به هنا وهو الركوع اقوى من المتلبس به هناك لوجوب الركوع باتفاق والاختلاف في الفاتحة في كل ركعة (قوله غير المؤتم) تنازعه كل من قوله وسجد بعده وقوله وسجد قبله (قوله لان الامام يحمله عنه) أي وهو قد أتى به (قوله يكبر) أي يأتي بالتكبير بتمامه حال قراءة الامام (قوله يكبر خسا غير الاحرام) أي بناء على أن ما أدرك آخر صلاته وحينئذ فيكبر في ركعة القضاء سبعاً بالتيام كما يقول المصنف وأما على القول بأن ما أدركه المسبوق مع الامام أول صلاته فإنه يكبر سبعاً بالاحرام ويقضى خسا غير التيام فان جاء المأموم فوجد الامام في القراءة ولم يعلم هل هو في الركعة الأولى والثانية فتعال عجم الظاهر انه يكبر سبعاً بالاحرام احتياطاً ثم ان تبين انها الأولى قطاهر وان تبين انها الثانية قضى الأولى يست غير القيام ولا يحجب ما كبره زيادة على الخمس من تكبير الركعة الثانية وقال القلشاني انه يشير للمأمومين فان افهموه عمل على ما فهمه والارجع لمقاله عجم كذا قرر شيخنا (قوله بأنه مبني على القول بأنه يقوم بالتكبير) أي بأن المسبوق يقوم بتكبير مطلقاً سواء جلس مع الامام في ثانية نفسه ام لا ولا غرابة في بقاء مشهور على ضعف بل قال زروق كان شيخنا القوري يعني به العامة ثلاثاً يخلط وافي ذلك القول نوع قوة وليس ضعيفاً بالمرّة (قوله قضى الأولى يست) أي قضى الأولى بعد سلام الامام يست تكبيرات خلافاً لان وهب حيث قال من فاتته الركعة الثانية فإنه لا يدخل مع الامام (قوله تعد من الست) أي بحيث لا يكبر الاستا بتكبيره القيام أي ولا تعد بل يكبر ستاً غير تكبيره القيام (قوله وليس كذلك) أي بل يكبر ستاً قولاً واحداً والخلاف انما هو في هل يكبر للقيام زيادة على ذلك او لا يكبر له هذا وما قاله شارحنا تبع فيه ابن غازي وهو الصواب خلافاً لخش وت حيث جلا المصنف على ظاهره واستدل بلكلام التوضيح ورد عليهما بأن كلام التوضيح شاهد عليهما لهما كافي بن (قوله وهل يكبر للقيام) وعليه فيكون التكبير سبعاً ولا يكبر له بل يقوم من غير تكبير ويأتي بعد استتالاه بست فقط والأول منهما هو الاظهر كما قاله شيخنا عدوى (قوله تأويلان) الأول لابن رشد وسند وابن راشد والثاني لعبد الحق اهـ ابن (قوله ونذب احياء اليته) أي لقوله عليه الصلاة والسلام من احيا ليلة العيد وليلة النصف من شعبان لم يموت قلبه يوم موت القلوب ومعنى عدم موت قلبه عدم تحييره عند النزوع والقيامة بل يكون قلبه عند النزوع مطمئناً وكذا في القيامة والمراد باليوم الزمن الشامل لوقت النزوع وقت القيامة الحاصل فيهما التحير (قوله وذكر) من جملة الذكرك قراءة القرآن (قوله ويحصل بالثلث الاخير من الليل) واستظهر ابن الفرات انه يحصل باحياء معظم الليل وقيل يحصل بساعة ونحوه للنووي في الاذكار وقيل يحصل بصلاة العشاء والصبح في جماعة وقرر شيخنا ان هذا القول والذي قبله اقوى الاقوال فانظره (قوله وغسل) ذكر في التوضيح ان مشهوراً استحبابه كإهنا وهو مقتضى نقل المواق عن ابن رشد ولم يشترط فيه اتصاله بالغدولانه لليوم للصلاة

ركعة يقوم بتكبير ان تكبيره للعيد بعد قيامه قام مقام تكبيره القيام فلم يخل انتهاء قيامه من تكبير (ونذب احياء اليته) بالعبادة من صلاة وذكر واستغفار ويحصل بالثلث الاخير من الليل والأولى كل الليلة (وغسل) ومبدأ وقته

السُّدُسُ الْآخِرُ مِنَ اللَّيْلِ
الْجَدِيدَةِ (وَأَنْ لِّغَيْرِ مَصْلٍ)
أَوَّاجِعَ لِجَمِيعِ مَا قَبْلَهُ (وَمَشَى
فِي ذَهَابِهِ) لِلْمَصْحُورِ لَافِي
وَجُوعِهِ وَرَجُوعِهِ فِي طَرِيقِ
غَيْرِ التَّيِّبِ مِنْهَا (وَفَطَرَ
قَبْلَهُ) أَيْ قَبْلَ ذَهَابِهِ (فِي)
هَيْدِ (الْفَطْرِ) وَكَوْنِهِ عَلَى
تَمَرُّورٍ (وَأَخْبِرَهُ فِي النَّحْرِ)
وَأَنْ لِّمَصْحُورٍ فَيَاظْهَرُ
(وَخُرُوجِ بَعْدِ الشَّمْسِ)
أَنْ قَرِبتْ دَارُهُ وَالْأَخْرَجَ
بِقَدَرِ أَدْرَاكِهَا وَمَصَّبَ
النَّدْبَ قَوْلُهُ بَعْدَ الشَّمْسِ
وَأَمَّا أَصْلُ الْخُرُوجِ فَسَنَةٌ
لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ لِّلسَّنَةِ وَنَدْبٌ
تَأْخِيرُ خُرُوجِ الْإِمَامِ عَنِ
الْمَأْمُومِينَ (وَتَكْبِيرُ فِيهِ)
أَيْ فِي خُرُوجِهِ (حِينَئِذٍ) أَيْ
بَعْدَ الشَّمْسِ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى
حَدِّهِ لِاجْتِمَاعِ فِدْعَةٍ
وَأَنْ اسْتَحْسَنَ (لِقَبْلِهِ)
أَيْ قَبْلَ الطَّلُوعِ أَنْ خَرَجَ
قَبْلَهُ بَلْ يَسْكُتُ حَتَّى تَطْلُعَ
(وَصَحَّحَ خِلَافَهُ) وَأَنَّهُ يَكْبَرُ
أَنْ خَرَجَ قَبْلَهُ (و) نَدْبٌ
(جَهْرُ بِهِ) أَيْ بِالْأَكْبَرِ
بِحَيْثُ يَسْمَعُ نَفْسُهُ وَمِنْ
يَلِيهِ وَفَوْقَ ذَلِكَ قَلِيلٌ لِأَوَّلَا
يَرْفَعُ صَوْتَهُ حَتَّى يَعْقُرَهُ فَانْهَ
بِدْعَةٍ (وَهَلْ) يَنْتَهِي التَّكْبِيرُ
(لِحُجَى الْإِمَامِ) لِلْمَصْلِيِّ
(أَوَّلِيَّامِهِ لِلصَّلَاةِ) أَيْ
دُخُولِهِ فِيهَا (تَأْوِيلًا)
(و) نَدْبٌ لِلْإِمَامِ (نَحْرُهُ)
أَخْبِيئَهُ بِالْمَصْلِيِّ (لِيَعْلَمَ النَّاسُ
نَحْرَهُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ فَلَا يَنْدُبُ
بَلْ يَجُوزُ وَهَذَا فِي الْأَمْصَارِ

طَالِحٌ وَرَحِمَ اللَّحْمَى وَسَدَسِيَّتُهُ وَقَالَ الْفَاكِهِانِ أَنَّهُ سَنَةٌ أَيْ بَنَ (قَوْلُهُ السُّدُسُ الْآخِرُ) أَيْ فَلَوْ اغْتَسَلَ
قَبْلَهُ كَانَ كَالْعَدَمِ وَلَا يَكُونُ كَافِيًا لِتَحْصِيلِ الْمُنْدُوبِ أَوِ السَّنَةِ (قَوْلُهُ وَتَطْيِيبُ وَتَزِينُ) هَذَا فِي حَقِّ غَيْرِ النِّسَاءِ
وَأَمَّا النِّسَاءُ إِذَا خَرَجْنَ بِأَنْ كُنَّ بِغَارٍ فَلا يَتَطَيَّبْنَ وَلَا يَتَزَيَّنْنَ لِخَوْفِ الْإِفْتِنَانِ مِنْهُنَّ أَيْ تَقَرَّرَ عَسَدُ (قَوْلُهُ
رَاجِعٌ لِجَمِيعِ مَا قَبْلَهُ) أَيْ حَتَّى الْأَحْيَاءُ كَقَوْلِهِ وَالدَّعْبُ بِتَبْيِيهِ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَتَطَيَّبَ وَلَا يَتَزَيَّنَّ وَلَا يَتَطَيَّبَ
فِي الْأَعْيَادِ شَقَاقِ السَّدْرِ عَلَيْهِ فَنَ تَرَكُّرُ غَبَّةٍ عَنْهُ فَهُوَ مُبْتَدَعٌ قَالَهُ ح وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ جَعَلَ ذَلِكَ الْيَوْمَ
يَوْمَ فَرَحٍ وَسُرُورٍ يَنْتَهِي لِلْمُسْلِمِينَ وَوَرَدَ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرِ نَعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ قَالَ ح وَلَا يَكْفُرُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمَ
أَبَ الصَّيَّانِ وَضَرْبَ الدَّفِّ فَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ (قَوْلُهُ وَمَشَى فِي ذَهَابِهِ) أَيْ لِأَنَّهُ عَبْدٌ ذَاهِبٌ لِحَدِّهِ مَوْلَاهُ فَيَطْلُبُ
مِنْهُ التَّوَاضُعَ لِأَجْلِ إِقْبَالِهِ عَلَيْهِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ مَا لَمْ يَشُقَّ عَلَيْهِ الْمَشْيُ وَالْأَفْلَاكُ يَنْدُبُ لَهُ ذَلِكَ (قَوْلُهُ لَافِي رَجُوعِهِ)
أَيْ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ قَدْ انْقَضَتْ (قَوْلُهُ وَرَجُوعٌ فِي طَرِيقِ الْخ) أَيْ لِأَجْلِ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ كُلُّ مَنْ اطَّرَقَ قَيْنِ
أَرَأَيْتَ تَصَدَّقَهُ عَلَى فِتْرَتِهِمَا (قَوْلُهُ وَفَطَرَ قَبْلَهُ فِي الْفَطْرِ) أَيْ لِأَجْلِ أَنْ يَقَارَنَ فَطْرَهُ أَخْرَاجَ زَكَاةِ
فَطْرِهِ الْمَأْمُورَ بِأَخْرَاجِهَا قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ (قَوْلُهُ عَلَى تَمَرُّورٍ) ظَاهِرُهُ أَنَّهَا مُنْدُوبٌ وَاحِدٌ وَالظَّاهِرُ
أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْدُوبٌ مُسْتَقِلٌّ وَقَوْلُهُ عَلَى تَمَرُّورٍ أَيْ لِيَجِدَ رَطْبًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ رَطْبًا فَحَسَّاسًا حَسَّاسَاتٍ
مِنْ مَاءٍ كَذَا قَرَّرَ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَأَنْ لِّمَصْحُورٍ) تَعْلِيلُ التَّأْخِيرِ بِقَوْلِهِمْ لِيَكُونَ أَوَّلَ طَعْمَتِهِ مِنْ كِبْدِ أَخْبِيئَتِهِ
يَنْبَغِي عَدَمُ نَدْبِ التَّأْخِيرِ لِمَنْ لَمْ يَصْحُحْ لِكُلِّهِمْ الْحَقُّ وَأَمَّا الْأَخْبِيئَةُ لَهُ مِنْ لَهْ أَخْبِيئَةٍ صَوْنًا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ وَهُوَ تَأْخِيرُ الْفَطْرِ عَنْ التَّرَكُّ (قَوْلُهُ وَنَدْبٌ تَأْخِيرُ خُرُوجِ الْإِمَامِ الْخ) أَيْ فَلَا يَخْرُجُ لِلْمَصْلِيِّ
الْأَبْعَدُ اجْتِمَاعِ النَّاسِ فِيهَا بَحَيْثُ يَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا ذَهَبَ إِلَيْهَا تَنَامُ الصَّلَاةُ وَلَا يَنْتَظِرُونَ أَحَدًا لِعَدَمِ غِيَابِ
السُّدُسِ (قَوْلُهُ وَتَكْبِيرُ فِيهِ) أَيْ صَبْغَةُ التَّكْبِيرِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ الْآتِيَةِ (قَوْلُهُ لِاجْتِمَاعِ فِدْعَةٍ)
وَالْمَوْضُوعُ أَنَّ التَّكْبِيرَ فِي الطَّرِيقِ وَأَمَّا التَّكْبِيرُ بِجَاغَةٍ وَهُمْ جَالِسُونَ فِي الْمَصْلِيِّ فَهَذَا هُوَ الَّذِي اسْتَحْسَنَ
قَالَ ابْنُ نَاجِيٍّ أَفْتَرَقَ النَّاسُ بِالْقَبْرِ وَأَنْ فَرَقَيْنِ بَعْضُهُمَا ابْنُ عِمْرَانَ الْفَاسِيَّ وَابْنُ كُرَيْبٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَذَا فَرَقَتْ
أَحَدُهُمَا مِنَ التَّكْبِيرِ كَبَّرَتْ الْآخَرَى فَسَلَّ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ أَنَّهُ لِحَسَنِ أَيْ تَقَرَّرَ شَيْخَانَا عَدُ (قَوْلُهُ
لِقَبْلِهِ) أَيْ لِأَنَّ التَّكْبِيرَ الْمَذْكُورَ مِنْ تَعْلِقَاتِ صَلَاةِ الْعِيدِ فَلَا يُؤْتَى بِهِ قَبْلَ وَقْتِهَا وَقَوْلُهُ لَا تَقْبَلُهُ هَذَا هُوَ ظَاهِرُ
الْمَدُونَةِ (قَوْلُهُ أَنْ خَرَجَ قَبْلَهُ) أَيْ قَبْلَ الطَّلُوعِ وَبَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ فَابْتِدَاءُ وَقْتِ التَّكْبِيرِ عَلَى ذَلِكَ الْقَوْلِ
الْمَصْحُوحِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَنَصَحَ ح وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ وَفِي ابْتِدَاءِ طُلُوعِ الشَّمْسِ أَوِ الْإِسْفَارِ أَوِ الْإِنْصِرَافِ
مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ رَابِعًا وَقَدْ خَدَّوْا الْإِمَامَ تَحْرِيًا لِأَوَّلِ اللَّحْمَى عَنْهَا وَالثَّانِي لِأَنَّ حَبِيبَ وَالثَّلَاثَ لِرَوَايَةِ الْمَبْسُوطِ
وَالرَّابِعَ لِأَنَّ سَلْمَةَ أَيْ قَالَ ح وَرَوَايَةُ الْمَبْسُوطِ هِيَ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الْمَصْنُفُ بِقَوْلِهِ وَصَحَّحَ خِلَافَهُ أَيْ وَصَحَّحَ
ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ خِلَافَ ظَاهِرِ الْمَدُونَةِ وَهُوَ مَا فِي الْمَبْسُوطِ عَنْ مَا لَمْ يَحِثْ قَالَ أَنَّهُ الْأَوَّلُ (قَوْلُهُ وَهَلْ لِحُجَى الْإِمَامِ
لِلْمَصْلِيِّ) أَيْ وَهُوَ فَمِنْ ابْنِ يُونُسَ وَقَوْلُهُ أَوَّلِيَّامِهِ لِلصَّلَاةِ وَهُوَ فَمِنْ اللَّحْمَى وَالتَّأْوِيلُ أَنَّ الْمَذْكُورَ جَارِيَانِ
فِي تَكْبِيرِ الْإِمَامِ وَفِي تَكْبِيرِ غَيْرِهِ مِنَ الْمَأْمُومِينَ كَمَا فِي بَنٍ وَقَوْلُهُ لِلْمَصْلِيِّ أَيْ لِلْمَحَلِّ الَّذِي اجْتَمَعَ فِيهِ النَّاسُ لِلصَّلَاةِ
مِنْ الْمَصْلِيِّ بَحَيْثُ يَظْهَرُ لِلنَّاسِ وَقَوْلُهُ أَيْ دُخُولُهُ فِيهَا الْمَرَادُ دُخُولُهُ فِي مَحَلِّ صَلَاتِهِ الْخَاصَّةِ بِهِ كَالْحَرَابِ وَأَنْ لَمْ
يَدْخُلِ الصَّلَاةَ بِالْفِعْلِ وَهَذَا هُوَ الْمَوَافِقُ لِلتَّنْقِيلِ خِلَافَ الْعَجِّ حَيْثُ قَالَ أَيْ أَنْ يَدْخُلَ الصَّلَاةَ بِالْفِعْلِ كَذَا قَرَّرَ شَيْخُنَا
الْعَدُوى تَبْعًا لَطْفِيٍّ وَبَنَ (قَوْلُهُ فَلَا يَنْدُبُ بَلْ يَجُوزُ) نَصُ الْمَدُونَةِ وَلَوْ أَنَّ غَيْرَ الْإِمَامِ ذَمَّ أَخْبِيئَتَهُ فِي الْمَصْلِيِّ بَعْدَ
ذَمِّ الْإِمَامِ لَجَازَ وَكَانَ صَوَابًا وَقَدْ فَعَلَهُ عَمْرُؤُا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْ قَالَ شَيْخُنَا الْعَدُوى قَوْلُهَا لَجَازًا لِيَكُنْ مَا ذَمَّ فِيهِ
فِي ثَابِتٍ عَلَيْهِ كُنْ أَيْ مِثْلُ الثَّوَابِ الْحَاصِلِ لِلْإِمَامِ وَالْحَاصِلُ أَنْ ذَمَّ كُلُّ مَنْ مِنَ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ أَخْبِيئَتَهُ
بِالْمَصْلِيِّ مُنْدُوبٌ إِلَّا أَنْ ذَمَّ الْإِمَامُ أَكْدَنْدَبًا أَيْ وَهَذَا يَعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ (قَوْلُهُ وَأَمَّا الْقُرَى الصَّغَارُ)
الْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ وَأَمَّا غَيْرُهَا مِنَ الْأَمْصَارِ وَالْقُرَى مُطَاقَا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِرَادَةُ الْأَمْصَارِ الْكِبَارِ مَا لَا يَعْلَمُ
مِنْ فِيهَا يَنْبَغِي إِذَا ذَمَّ وَارَادَ بِالْقُرَى الصَّغَارِ مَا يَعْلَمُ مِنْ فِيهَا يَنْبَغِي إِذَا ذَمَّ (قَوْلُهُ فَلَا يَطْلُبُ مِنْهُ) أَيْ فَلَا

بالمسجد من غير ضرورة
داعية بدعة لم يفعلها
النبي صلى الله عليه وسلم
ولا خلفاؤه (الاجمعة)
فبالمسجد لما فيه من مشاهدة
البيت وهي عبادة مفقودة
في غيرها (و) ندب (رفع
يديه في اولاه) أي اولى
التكبير وهي تكبيرة الاحرام
(فقط) ورفعه بغيرها
مكروه واخلاف الاولى
(وقراءتها) أي صلاة العيد
(بكسب) في الاولى
(والشمس) في الثانية (و)
ندب (خطبتان) لها (كالجمعة)
أي تخطبتيها في الصفة
من الجلوس في اولهما
وبينهما والجهر وغير
ذلك مما مر (و) ندب
(سماعهما) أي استماعهما
أي الانصات وان لم يسمع
(و) ندب (استقباله) أي
الخطيب حال الخطبة (و)
ندب (بعديتهما) أي
كونهما بعد الصلاة والراجح
سنة البعدي (واعيدتا)
دبا (ان قدمت) وقرب ذلك
(و) ندب (استفتاح) لها
(بتكبير) ندب (تخللها به)
أي بالتكبير (بالحمد) في
الاستفتاح بسبع والتخلل
بثلاث كما قيل وندب لسامعه
تكبيره بتكبيره سرا (و)
ندب (اقامة) من لم يؤمر
بها) أي بالجمعة وجوبا
من صبي وعبد وامرأة

يطلب من الامام ذلك أي يحرمه اضحيته بالمصلي (قوله وندب إيقاعها به) أي لاجل المباحة بين الرجال والنساء لان المساجد وان كبرت يقع الازدحام فيها في ابوابها بين الرجال والنساء دخولاً وخروجاً فتوقع الفتنة في محل العبادة (قوله صلاتها بالمسجد) أي ولو مسجد المدينة المنورة (قوله بدعة) أي مكروهة واما صلاتها في المسجد لضرورة كطرا وحل او خوف من الاصوص فلا كراهة فيه قال مالك ولا يصلي العيد عومضين في مصر أي كل موضع بخطبة كالجمعة خلافاً للشافعي وكما يشترط في امام القرية كونه غير معيد كذلك العيد فلا يصح لمن صلاها في محل اماماً أو مأموماً جاء لمحل آخر ان يصلي اماماً باهله على ما يظهر وان اقتدوا به اعيدت ما لم يحصل الزوال كذا في شرح الرسالة للزفر اوى (قوله وهي عبادة الخ) الخبر ينزل على البيت في كل يوم مائة وعشرون رجلة تستول للطاقنين واربعون للمصلين وعشرون للناظرين اليه (قوله أي اولى التكبير) أي الكائن في العيد الشامل للمزيد والاصل وحيداً أو لاوله تكبيرة الاحرام حقيقة واما ان جعل الضمير عائداً على التكبير المزيدي في العيد كان جعل الاحرام اولى له مجازاً لعلاقته الجاورة والاقل ظاهر والثاني بعيد (قوله بكسب) أي سبج والشمس وندبها وما شام ما من وسط المفصل (قوله وندب خطبتان) انظر هل هما مندوب واحد كما هو المتبادر من المصنف او كل واحد مندوب مستقل قال شيخنا والاول هو الظاهر هذا وقد اقتصر ابن عرفة على سنة الخطبتين ونصه خطبة العيد اثر الصلاة سنة اه ابن حبيب ويذكر في خطبة عيد الفطر زكاة الفطر وما يتعلق بها وفي خطبة عيد الاضحية وما يتعلق بها واذا احدث فيهما فانه يتبادر ولا يستخلف لان فعلها بعد الصلاة (قوله من الجلوس في اولهما) الظاهر ان الجلوس فيهما مندوب لاسنة كافي للجمعة خلافاً لظاهره وانظر هل يندب القيام فيهما ام لا (قوله أي استماعهما) انما اخبر بذلك لانه هو الذي في قدرة الشخص دون السماع فكيف يكلف به وما ذكره المصنف من ندب الاستماع لهما وكرهه الكلام فيهما جار على رواية القرينين وابن وهب وظاهر سماع ابن القاسم الوجوب ابن عرفة سمع ابن القاسم نصت في العيدين والاستسقاء كالجمعة وروى القرينان وابن وهب ليس الكلام فيهما كالجمعة اه وقرر ابن رشد السماع لما كور على ظاهره من الوجوب وآثره ح بأن المراد يطلب لها الانصات كما يطلب لخطبة الجمعة وان اختلف الطلب فيهما قال طيني وهو تأويل بعيد اه بن (قوله أي الانصات) فان تكلم ولم نصت كرهه ذلك (قوله واستقباله) أي وندب استقبال الامام في حال الخطبتين أي استقبال ذاته ولا يكفي استقبال جهته ولا فرق بين من في الصف الاول ومن في غيره لانهم ليسوا متظرين صلاة حتى يفرق بين الصف الاول وغيره كالجمعة بناء على ما تقدم للمصنف وان كان المعتمد انه لا فرق بين الصف الاول وغيره في طلب الاستقبال في الجمعة مل ما هنا (قوله واعيدتا دبا ان قدمت) ما ذكره من ندب اعادتهما ان قدمت ابني على ما مشى عليه المصنف من ان بعديتهما سنة واحدة واما على ان بعديتهما سنة فنكون اعادتهما اذا قدمت سنة (قوله واستفتاح لها بتكبير) أي بخلاف خطبة الجمعة فانه يطلب افتتاحها وتخليلها بالتحميد وسياً في أن خطبة الاستسقاء تنتج بالاستسقاء وما ذكره المصنف من ان اقتتاح خطبة العيد بالتكبير مندوب خلاف ما في المواق فانه قد اقتصر على سنينه ونص الواضحة والسنة ان يفتتح خطبته الاولى والثانية بالتكبير وليس في ذلك حد اه بن وقدة قال لعل الظاهر ان المراد بالسنة هنا الطريقة فلا خلافه فتأمل (قوله أي بالجمعة الخ) سادس: ان من امر الجماعة ترجع ما يؤمر به العبد استئنا ومن لم يؤمر بها وجوباً وهم النساء والصبيان والبيد والمساكين واهل القرى الصغار امر بالعيد استحباباً بالضمير فيهما عائد على الجمعة من قرله لما مور الجمعة لا على العيد وصدق عوده على العيد ويراد بالامر المنفي السنية والمعنى وندب اقامة العيد لمن لم يؤمر بصلاة العيد استئنا (قوله ومسافر) يستثنى منه الحاج فاتهم لا يطالبون بها لا بدوا ولا استئنا لاجتماعه ولافرادي بل ذكره في حقهم كما مر (قوله لصلاة العيد) متعلق باقامة أي يندب لمن لم يؤمر بالجمعة ان يقيم صلاة العيد أي ان يفعلها فذا او ولو جماعة ورد المصنف بهذا على من قال لا يفعلها اصلاً والحاصل ان من لم يؤمر بصلاة الجمعة وجوباً قيل انه يندب له

(تكميله) أي المصلي ولو صبيا وتسبح المرأة نفسها خاصة ويسمع الذكركم من يابه (أثر خمس عشرة فريضة) ماضرة (و) (أثر سجودها البعدي) أن كان وقبل المعقبات (من ظهور يوم النحر) لصباح الرابع (لا) أثر (نافلة ومقضية فيها مطلقا) أي كانت من أيام العيد أو غيرها فيكره (وكبر ناسيه) أو متعمدا تركه (أن قرب) كالتقدم في البناء (و) كبر (المؤتم) أن تركه أمامه (و ندب له تنبيهه عليه ولو بالكلام) (و) ندب (لفظه) الوارد (وهو) كافي المدونة (الله أكبر ثلاثا) متواليات من غير زيادة (وإن قال) المكبر (بعد تكبيرتين لا اله الا الله ثم تكبيرتين) مدخلا عليهما أو العطف (ولله الحمد) بعدهما (فحسن) والاول احسن اتباعا للوارد (وكره تنقل بمصلي قبلها وبعدها) أن صليت (بمسجد) فلا يكره (فيهما) أي لا قبل ولا بعد والله أعلم

فصل في ذكر فيه حكم صلاة الكسوف والخسوف وما يتعلق بها (سن) عينا للمأمور بالصلاة (وإن لعمودي) وصبي (ومسافر لم يجزئ)

صلاة العيد فذا لا جاعة فيكره وقيل يندب له فعلها فذا جاعة وقيل لا يؤمر بفعلها أصلا ويكره لها فعلها فذا جاعة والراجح من هذه الأقوال الثلاثة أولها فقول المصنف وندب إقامة من لم يؤمر بها رده على القول الثالث وأطاق المصنف في الإقامة فلم يبين كونهما إذا فقط أو فذا جاعة وهو المتبادر من إطلاقه لكن قد علمت أن الراجح القول بندب إقامتها لمن لا تلزمه فذا فقط وحكاية الأقوال الثلاثة في هذه المسئلة على ما قلناه هو الصواب كما في بن تقي عن ابن عرفة والنووي وابن الحسن وليس فيها إقامتها جاعة لا فذا انظر بن (قوله فذا جاعة) وقيل بل يصالحونها فذا فقط ورجح وقيل إن فاتتهم لعذر سلوها جاعة وإن فاتتهم لغير عذر سلوها فذا إذا مثل ما مر فيمن فاتته الجمعة قال ح وعلى القول بجواز صلاة من فاتته جاعة فمن فاتته من أهل مصر لا يخطب لها بلا خلاف وكذا من تخلف عنها العذر وكذا العيد والمسافرون واختلف في أهل القرى الصغار على قولين اه (قوله أثر خمس عشرة فريضة) هذا هو المعتمد خلافا لابن بشير القائل أثر ست عشرة فريضة من ظهور يوم النحر لظهر الرابع (قوله كالتقدم) أي كالتقدم الذي تقدم في البناء وهو بالعرف أو بعدم الخروج من المسجد ولا يشترط رجوعه لموضعه بل متى كان الأمر قريبا رجع للتكبير سواء رجع لموضعه إن كان قام منه أولا (قوله من غير زيادة) أي فإن زاد شيئا كان خلاف الأولى لأن هذا هو الوارد في الحديث فإذا اقتصر على التكبيرات الثلاث كان آتيا بمندوبين ندب التكبير وندب لفظه الوارد وإن زاد شيئا كما هو الواقع الآن فقد أتى بمندوب وترك مندوبا (قوله فحسن والاول احسن) لأنه الذي في المدونة والثاني في مختصر ابن عبد الحكم وقيل إن الأول حسن والثاني احسن فقد علمت أن المسئلة ذات قولين والراجح ما مشى عليه المصنف وهو أولهما (قوله وكره تنقل بمصلي قبلها) أي لأن الخروج للصالح من منزله منزلة طلوع الفجر وكما لا يصلي بعد طلوع الفجر نافلة غيره فكذلك لا يصلي بعد الخروج للصالح نافلة غير العيد (قوله وبعدها) أي ثلاثا يكون ذلك ذريعة لاعادة أهل البدع الذين يرون عدم صحة الصلاة خلف غير المعصوم (قوله لا أن صليت) أي العيد مسجدا وقوله فلا يكره أي التنقل فيه قبل صلاتها ولا بعد صلاتها ما عدم كراهته قبل صلاتها فإعادة للقول بطلت التحية في المسجد بعد الفجر وبه قال جمع من العلماء وإن كان ضعيفا عندنا وأما عدم كراهته بعد صلاتها فلندور حضور أهل البدع أصالة الجماعة في المسجد

فصل في صلاة الكسوف والخسوف (قوله الكسوف) اعلم أن الكسوف والخسوف قيل مترادفان وإن ذهب الضوء كلا أو بعضا يقال له كسوف وخسوف وقيل الكسوف ذهاب ضوء الشمس والخسوف ذهاب ضوء القمر قال في القاموس وهو المختار وقيل عكسه ورد بقوله تعالى وخسف القمر وقيل الكسوف اسم لذهاب بعض الضوء والخسوف اسم لذهاب جميعه وقيل الكسوف اسم لذهاب الضوء كله والخسوف اسم لتغير اللون وهذه الأقوال كلها في أبي الحسن لأنه عكس الأخير اه بن (قوله عينا) أي على المشهور وقيل سنة كفاية (قوله للمأمور بالصلاة) أي للمأمور بالصلاة الخمس وجوبا وهو البالغ العاقل سواء كان ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا حاضرا أو مسافرا أو مائلا أو أصيب فلا تسن في حق صلاة الكسوف بل تندب فقط (قوله وإن لعمودي) لم يأت بلو المشيرة للخلاف في المذهب إشارة إلى أنه لم يرتض ما نسبته للخمى لما لك من أنه لا يؤمر بها إلا من تلزمه الجمعة لأن صاحب الطراز وغيره اعترضوا على الخمى ذلك انظر ح اه بن وكان الأولى للمصنف أن يحذف اللام من قوله وإن لعمودي إذ التقدير سن لما مور الصلاة هذا إذا كان بلديا بل وإن كان عموديا (قوله وصبي) جعله مخاطبا بصلاة الكسوف على جهة السنة فيه نظر قال بن لم أر من ذكر السنة في حق الصبي إلا ما نقله ح عن ابن حبيب وهو يحتمل أن يكون أنما عبر بالسنة تغليباً للصبي عليه وأنما عبر ابن بشير وابن شاس وابن عرفة بلفظ يؤمر بالصبي بما في حمل الأمر على الذنب كما هو حقيقته وإذا صح هذا استلزم استغراب أمر الصبي بالكسوف استئناؤا بالقرائن الخمس ندبا اه كلام بن (قوله ومسافر) أي ونساء وعبيد

أوجب تغير مهم فان جلدتهم فلا تسق (لكسوف الشمس) أي ذهاب ضوءها كالأوبعضا مالم ٣٣٣ بقلي جذا (ركعتان) يقرأ فيهما

(سرا) لأنها لا خطبة ولا اذان ولا إقامة لها (زيادة قيامين وركوعين) أي بزيادة قيام وركوع في كل ركعة على القيام والركوع الأصليين (وركعتان ركعتان) أي فركعتان ففيه حذف العاطف وهكذا حتى ينحلي أو يغيب أو يطلع الفجر واصل التسبب يحصل بركعتين وما زاد فتدوب آخر (لكسوف قمر) أي لذهاب ضوءه أو بعضه (كأن وافل) في الحكم وهو التسبب والصفة فقوله وركعتان مبتدا وقوله كأن وافل خبر (جهرا) لأنه نقل ليل (بلا جمع) أي بكره بل يندب فعلها في البيوت ووقتها الليل كله (ونذب) صلاة كسوف الشمس (بالمسجد) لا بالمصلي وهذا ان وقعت في جماعة كما هو المنسودب فاما القذفه فعلها في يتسه (و) نذب (قراءة البقرة) بعد الفاتحة في القيام الأول من الركعة الأولى (ثم) نذب قراءة (موالياتها) بعد بقية (القيامات) بعد الفاتحة في القيام الثاني من الأولى آل عمران وفي الأول من الثانية النساء وفي الثاني منها المائة (و) نذب

مكشفين (قوله أوجب تغير مهم) أي كتنطع المسافة وقوله فان جذا لمهم أي كان يجذ لا إدراك أمر يخاف فواته وأشار الشارح إلى ان في مفهوم المصنف تفصيلا باعتبار عبق ومفاد المواق انه اذا جذا السير مطلنا لاتسن في حقه وهو ظاهر المصنف وهو المعتمد (قوله لكسوف الشمس) أي لا تغيرها من الآيات وفي ح قال في الذخيرة ولا يصلي للزلازل وغيرها من الآيات وحكي اللغوي عن اشهب الصلاة واختاره اه بن (قوله مالم يقل) أي ما ذهب من نوتها والافلا يصلي لذلك (قوله سرا) هذا هو المشهور وقيل جهرا ثلاثا سأم الناس واستحسنه اللغوي ابن ناجي وبه عمل بعض شيوخنا بجامع الزيتونة (قوله لانها لا خطبة الخ) ومن المعامون ان كل صلاة نهارية لا خطبة لها ولا إقامة لها فالقراءة فيها سرا (قوله بزيادة قيامين) أي مع زيادة قيامين أي مصاحبين للزيادة المذكورة (قوله أي بزيادة قيام وركوع في كل ركعة) اعلم ان الزائد في كل من الركعتين القيام الأول والركوع الأول فكل واحد منهما سنة وأما القيام الثاني والركوع الثاني في كل ركعة فهو الأصلي وهو واجب ويترتب على سنة الأول منهما السجود لتركه وأما تطويل الركوع كالقيام والسجود كالركوع ففيه خلاف بالنذب والسنة كاسيأتي ويترتب على النول بالسنة السجود اذا ترك (قوله وهكذا) أشار إلى ان في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطفت كما ان فيه حذف العاطف (قوله أي لذهاب ضوءه أو بعضه) أي مالم يقل الذاهب جذا والالم يصل لذلك (قوله في الحكم وهو النذب والصفة) متعلق بمحذوف أي تشبيه في الحكم والصفة وما ذكره من الاستحباب هو المعتمد وهو الظاهر من كلامهم والذي لا نعرفه مانصه وصلاة خسوف القمر اللغوي والجواب سنة ابن بشير والتلقين فضيلة اه وفي ح ان الأول اعني السنة شهره ابن عطاء الله والثاني وهو المندب اقتصر عليه في التوضيح وصححه غير واحد وصرح القلشاني بأنه المشهور اه بن وبالجملة فكل من التولين قد شهره ولكن المعتمد القول بالنذب فلذا جمل الشارح كلام المصنف عليه وان كان المتبادر منه القول بالسنة (قوله مبتدا) أي وليس عطف على ركعتان من قوله سن لكسوف الشمس ركعتان لأنه يتضمن السنة مع ان المعتمد ان صلاة خسوف القمر مندوبة (قوله بل يندب فعلها في البيوت) أي وحينئذ ففعلها في المساجد مكروه سواء كانت جماعة أو فرادى الا انها ان فعلت جماعة في المسجد كانت الكراهة من جهتين وان فعلت فيه فرادى كانت الكراهة من جهة كما ان فعلها في البيوت جماعة مكروه من جهة (قوله ووقتها الليل كله) في ح ان الجزولي ذكر في صلاتها بعد الفجر أي اذا غاب عند الفجر من خسفا وطلع عند الفجر من خسفا قولين وان التمساني اقتصر على الجواز وان صاحب الذخيرة اقتصر على عدم الجواز اه بن ووجه القول بعدم الجواز ما مر انه لا يصلي نقل بعد طلوع الفجر الأركعتا الفجر والورد لنا ثم عنه ووجه القول بالجواز وجود السبب لتلك الصلاة وهو حصول الانخفاض للقمر (قوله وهذا) أي نذب فعلها في المسجد (قوله ونذب قراءة البقرة الخ) ظاهره انه يندب قراءة موالياتها من السور بخصوصها وكلام المدونة في بيان المندوب انما هو الطول بقدرها سواء قرأتك اسورة أو قرأ غيرها وله وان نذب ان يقرأ نحو البقرة والمعقول عليه كلام المدونة ويمكن رجوع كلام المصنف لكلامها بان يجعل في كلام المصنف حذف مضاف أي وقراءة البقرة وقبل ان المعقول عليه ظاهر كلام المصنف وهو ان المندوب قراءة خصوص هذه السورة ويرجع كلام المدونة لكلام المصنف بأن يقال ان الاضافة في قولها نحو البقرة للبيان وهذا القول هو الظاهر نذا قرر شيخنا (قوله ثم موالياتها في القيامات بعد الفاتحة الخ) ما ذكره من قراءة الفاتحة في كل قيام هو المشهور وكافي التوضيح وابن عرفة وح نص ابن عرفة وفي إعادة الفاتحة في القيام الثاني والرابع قول المشهور وابن مسلمة اه فقول خش ان مالا بن مسلمة هو المشهور وشيخ صحيح اه بن (قوله أي يقرب منه طولا) أي انه يقرب في ركوعه من قراءته في الطول لانه يطول في الركوع قدرا القراءة وفي السجود قدرا الركوع فكلام المصنف مفيد للمراد لان الاصل قصور المشبه عن المشبه به في وجه الشبه الا ترى انك اذا قلت زيد كالاسد في الجراء لا ينم ان يساويه فيها بل الاصل التصور

(وعظ بعدها) أي بعد الصلاة (وركع) في كل ركوع (كانتراءة) التي قبله في الطول أي يقرب منه طولا لانه يساويه فيها (وسجد) طويلا

بالمأمومين أو يخفف خروج وقتها (ووقتها كالعيد) من حل النافلة للزوال فإن جاء الزوال أو كسفت بعده لم تصل (وتدرك الركعة) مع الإمام من كل ركعة (بالمكوع) الثاني لأنه الفرض كالفاتحة قبله وأما الركوع الأول فسنه كالفاتحة الأولى والراجح أن الفاتحة فرض مطلقا وإن ما زاد عليها مندوب (ولا تكرر) الصلاة أن أعوها قبل الانجلاء والزوال أي يمنع فبا يظهر ما لم تنجل ثم تكسف قبل الزوال فتكرر كالمكوع استمرت مكسوفة ثاني يوم (وإن انجلت) كلها (في اثنتائها) أي اثناء الصلاة بعد اتمام ركعة بسجديتها (ففي اتمامها كالمكوف) بقيام وركوع فقط من غير تطويل وهو قول سحنون لأنها شرعت لعلها قد زالت أو على سنتها لكن لا تطويل وهو قول أصبغ (قولان) بالترجيح وأما إذا لم يتم ركعة بسجديتها فإنه يتمها كالمكوف بخمسة والقول بالعطف ضعيف جدا حتى قال ابن محرز لا خلاف أنها لا تقطع فلا ينبغي حل كلام المصنف

(قوله ندبا) راجع لقول المصنف وركع كالمكوع الخ واعلم أن تطويل الركوع كالفاتحة والتطويل السجود كالمكوع قبل أنه مندوب وهو لعبد الوهاب كما في المواق وقال سنده سنة ويرتب السجود على تركه واقتصر عليه ح والشخ زروق وهو الذي يظهر من المؤلف حيث غير الأسلوب ولم يقل وركوع كالفاتحة أي ونذب ركوع كالفاتحة وسجود كالمكوع اه بن (قوله أو يخفف خروج وقتها) فإذا كسفت وقد بقي للزوال ما يسع منها ركعة بسجديتها ان صليت على سنتها وطولت وإن ترك تطويلها صلاها بتمامها بصنعتها فإنه يستحب تمصيرها ليذكر كلفها في الوقت (قوله وروفا كالعيد) قال أبو الحسن حكى ابن الجلاب في وقتها ثلاث روايات عن مالك أحداها أنها من حل النافلة للزوال كصلاة العيدين والاستسقاء والثانية أنها من طلوع الشمس للغروب والثالثة أنها من طلوع الشمس إلى العصر والأولى هي التي في المدونة اه بن (قوله من حل النافلة) أي فلو طلعت الشمس مكسوفة لم يصل لها حتى يأتي وقت حل النافلة وكذلك إذا جاء الزوال وهي مكسوفة أو كسفت بعده لم يصل لها هذا على رواية المدونة وأما على الرواية الثانية إذا طلعت مكسوفة فله يصل لها حالاً لأن الصلاة علقته برؤيه الكسوف وهي ممكنة في كل وقت وكذا يصل لها إذا جاء الزوال أو دخل وقت العصر وهي مكسوفة أو كسفت بعده لم يصل لها واتفق الأقوال الثلاثة على عدم الصلاة إذا غربت مكسوفة أو كسفت عند الغروب (قوله وتدرك الركعة بالمكوع الثاني) أي حينئذ فن أدرك مع الإمام الركوع الثاني من الأولى لم يقض شيئا وإن أدرك الركوع الثاني من الركعة الثانية قضى الركعة الأولى بقيامها فقط ولا يقضى القيام الثالث (قوله فرض مطلقا) أي في القيامات الأربع وهو الذي يظهر مما نقله ح عن سند وظاهر نقل المواق عن ابن نونس وذلك لأن كل قراءة يعقبها ركوع بحسب أن يكون فيها أم القرآن وتحصل من كلام الشارح قولان في الفاتحة قيل إن الفرض الواقعة قبل الركوع الثاني وأما الواقعة قبل الركوع الأول فسنه وقيل إن الفاتحة واجبة في القيامين وهو المشهور وإن كان مشكلا من جهة أن القيام الأول في كل ركعة ذكرها أنه سنة والظاهر أن قيام الفاتحة تابع لها فأكمل وبق ثلاث وحاصله في قراءة الفاتحة قبل الركوع الثاني وهذا قول ابن مسلمة وهو شاذ وجهه أن صلاة الكسوف ركعتان وأما ركعة الواحدة لا تكرر فيها الفاتحة وعلم من الشارح أيضا أن الركوع الأول سنة والفرض اتمامها الثاني (قوله وإن ما زاد عليها) أي على الفاتحة من الأربعة مندوب أي وإن تطويل الأربعة على الوجه السابق مندوبان (قوله وإن انجلت في اثنتائها الخ) اطرح ما إذا زالت تنبيه الشمس في اثنتائها هل يكون بمرة لما إذا انجلت في اثنتائها فيجوز فيه الخلاف على الوجهين المذكورين من كون الزوال تارة يكون بعد أن عقدر ركعة أو قبل أن يعقد ركعة أو يفصل بين كونه أدرك ركعة قبل الزوال فيتمها على سنتها لأن الوقت يدرك بركعة وبين ما إذا لم يدرك ركعة فيحتمل أن يقال بالقطع أو يتمها كالفاتحة والظاهر الثاني أنه عدوى وقوله كلها احترازا عما لو انجلت بعضها في اثنتائها فإنه مأثور باتمامها على صحتها قولاً واحداً (قوله لأنها) أي الصلاة على الكيفية المتقدمة شرعت لعلها أي لسبب وهو الكسوف (قوله والبول بالقطع) أي إذا انجلت في صلاة الصلاة قبل اتمام ركعة (قوله فلا ينبغي حل كلام المصنف عليه) أي على ذلك القول الذي يفيد بحيث يقال وإن انجلت في اثنتائها أي وقبل أن يعقد ركعة ففي اتمامها كالمكوف أي وقطعها وتولاه المصنف حله على ذلك لأن القول الثاني ضعيف وهو لا يعبر بقولان إلا إذا لم توجد أراجيح لأحدهم وسنده لا يرد (قوله لا يرد ح) أي وعادته لا يعبر بقولان إلا عند عدم وجود الأراجيح (قوله وقد قدم فرص خيف فواته) أي وقد سبق خيف فواته على صلاة الكسوف وجوبا وقوله ثم كسوفه على عداي ثم تقدم الكسوف على العيد ندبا وقوله ثم عيدين أي على استسقاء أي ثم يقدم العيد على الاستسقاء ندبا قال ت بين هذه الأمور منه ما هو واجب ومنه ما هو مندوب (قوله كفيج عدو) أي فإذا غاب العدو بأدائه ثم كسوف وخيف تقديم صلاة الكسوف على الجهاد

(ثم كسوف) على عبدوان كان أو كذا لحرف انجلاؤها بتقديم الاوكد عليها فثقت والعيد يستمر للزوال ولا بد (ثم عيد) على الاستسقاء (واخر الاستسقاء) عن العيد نداء (اليوم آخر) لان يوم العيد يوم تجمل وزينة ٣٢٥ والاستسقاء يتأنيه ان لم ينظر له لوجود سببه

الا تقي والافصل مع العيد

فصل في ذكر فيه حكم صلاة الاستسقاء وما يتعلق بها (سن) عينا نذكر بالغ ولو عيد (الاستسقاء) اي صلاته ونذب لصبي (لزرع) اي لاجل اناؤه اوجابه (او) لاجل (شرب) لا دمي او غيره (نهر) اي سبب تخلفه او توقفه (او) بسبب تخلف (غيره) اي غير النهر كخلفه طرا وجرى عين ان لم يكن بسفينته بان كان

اشتغال المسلمين وطفر العدو وجب تقديم الجهاد على صلاة الكسوف اربعة اعين في شرأوى نهر وخيف بتقديم الكسوف على اتقائه هلا كدوبت تقديم انما على الصلاة المذكورة واذا حضرب نارة وخيف بتقديم صلاة الكسوف عليها وسيرها قدمت الصلاة على الجنارة على صلاة الكسوف وبجمل الشارح الفرض على ما ذكره يندفع ما يقال ان وقت الكسوف من حل النافلة للزوال وهذا ليس وقما الشيء من الصلوات الفرائض حتى يخاف فواته ففعل الكسوف (قوله ثم كسوف على عيدا) استشكل بأن عمل الهيئة احوال اجتماع العيد والكسوف لان الكسوف لا يكون الا في التاسع والعشرين من الشهر والعيد اما قبل يوم من الشهر او عاشره والحاصل انهم؛ ولون ان الكسوف سببه حيولة المجر بيننا وبين الشمس ولا تكون الحيولة الا عند اجتماع التمر مع الشمس في منزلة واحدة وفي عيد الفطر يكون بينهما منزلة كاملة ثلاث عشرة درجة وفي عيد الاضحى نحو ما وثلاثين درجة وحشد فلا يتاخر اجتماع العيد والكسوف وورد ابن العربي عليهم ان لئلا ينخلق الكسوف في اي وقت شاء لان الله فاسل مختار في تصرف في كل وقت بما يريد وفي حاشية الرسالة ملح ان الرافعي فعل ان الشمس كسفت يوم مات الحسين وكان يوم عاشوراء وورد انها كسفت يوم مات ابراهيم ولد النبي صلى الله عليه وسلم وكان موته في العاشر من الشهر عند الاكثر وقيل في رابعه وقيل في رابع عشره وكان ذلك الشهر ربيعا الاول وقيل رمضان وقيل ذال الحجة (قوله ثم عيده على استسقاء) اي لان العيد او كذا لا يعدم على خلافه اذ لم يكن مقتض لتقديم غير الاوكد (قوله والا فقل مع العيد) اي في يوم واحد وبه ذم العيد في الفعل كالأول بجمع الاستسقاء والكسوف فانهما فعه لان في يوم واحد يؤخر الاستسقاء خوفا من انجلا الشمس

فصل في حكم صلاة الاستسقاء (قوله سن عينا نذكر كراخ) اعلم ان شرط وقوعها سنة عين ذكر اذا وقعت في الجماعة فن فاتته مع الجماعة تدب له الصلاة فقط فهي كالعيد كما مر (قوله اي صلاته) اي لان الاستسقاء طلب السقي وطلبه ليس سنة والسنة انما هو الصلاة التي تفعل عنده (قوله ونذب اصبي) اي وكذا متجالة (قوله اي بسبب تخلفه الخ) قال بن هدا، كلف والصواب كالأول بن عاشر ان قوله نهر مته او بارسة انما فيه من معنى السقي اي سن طاب لسقي نهر تاتيل لافل مصر او غيره كالمدر يرد و من كذا في الاستسقاء لا احتياج زرع ولا الحاجة شرب الماء سنة والمراد من نضال الله يس من نضال الله يس وسدود وما في عقب من اباحه فقيه ورايد لا يوجد عبادة مستوية الطريقين اللهم الا ان به لمراد بانه الاذن فلا يتاخر في انما مندوبة كد در شيخنا (قوله لا طلب السقي) اي بدن صلاة (قوله وقرأ فيها جهر اذبا) اي لانها صلاة ذات خطبة وكل صلاة لها خطبة فالقراءة فيها جهر لاجتماع الناس وسمعونها لا يرد الصلاة يوم عرفة لان الخطبة ليست للصلاة بل لاجل تعليم الوقوف والاصراف (قوله وكرر الاستسقاء) اي صلاته وقوله لاحد السببين وهما الاحتياج للشرب واحتياج الزرع وما ذكره الشارح تبعا اميق من ان تكرير الاستسقاء لاحد السببين المذكورين ان تأخر المطلوب استمنا فقه استتبه الامامة طاق وبعه بن بان المدونة وغيرها انما عرابا لجوارحه وحمل كلام المصنف عليه اي وجار ذكره بالاسماء لاحد السببين ان تأخر المطلوب وقال بجا لما مر حل كلام المصنف على نذب رل لخدمته لمر وود قال الطاهر ما قاله الشارح وان الحواشي اي نداء لان الاستسقاء بتا تله مرسل كذا في الاستسقاء

التياب بالسبب للاداء (سنة زرع) في شرع واضح وجب تركه اقرب الى الاجابة لان الله تعالى عند اكسرة قلوبهم (ما يخج) انما بهم لرجال

(ومتجالة وصية) لأنها مندوبة منهم وحرم على مخشية النفسه وكره لشأبه غير مخشية فان خرجت لم تمنع (لا يخرج) (من لا يعقل) القربة (منهم) أي من الصبية (و) (لا) (هيمة و) (لا) (حائض) (ولا نفساء) (ولا يمنع ذى) أي يكره منعه من الخروج (وانفرد) بمكان عن المسلمين ندبا (لا يوم) أي وقت فيكره خشية ان ٣٢٦ يسبق القدر بالسبق في يومه فيفتن بذلك ضعفاء المسلمين (ثم) اذا فرغ الامام من الصلاة

(خطب) خطبتين
(كالعيد) يجلس في أوّلها
وسطحهما ويتوكأ على
كعصا ولا يدعو لاحد
من المخلوقين بل يرفع ما
نزل بهم (وبدل التكبير)
الذي في خطبة العيد
(بالاستغفار) بأن يستغفر
بلاحد (وبالغ) الامام
وكذا من حضر (في الدعاء
آخر) الخطبة (الثانية)
أي بعد الفراغ منها حال
كونه (مستقبلا) للقبلة
وظهر للناس حال دعائه
(ثم حول) الامام (رداه)
يبدأ يمينه فبأخذ ما على
عاتقه الايسر من خلفه
يجعله على عاتقه الايمن
ويأخذ يسراه ما على
عاتقه الايمن يجعله على
الايسر فيصير ما كان على
ظهره للسواء وبالعكس
وهذا معنى قوله يجعل
(يمينه يساره) بلا تكيس
فلا يجعل حاشيته التي على
عجزه على كتفيه فتأولا
بأن الله تعالى حول حاله
من الجذب الى الخصب
والمصنف ظاهر في ان
التحويل بعد الدعاء
ولكن المذهب انه قبله

عمره على ستين سنة (قوله ومتجالة) انما كرهها ولم يستغن بذكرها في الجماعة فتوله ونخرج متجالة
لعيد واستسقاء لكون هذا الموضع موضع ذكرها الخاص بها الذي يرجع اليه (قوله لا من لا يعقل) عطف
على محذوف أي صبية يعقلون لا من لا يعقل منهم ولا بهيمة فليس خروجهم بمشروع بل هو مكره وعلى
المشهور خلافا لمن قال بنسب خروج من ذكر قوله عليه الصلاة والسلام لولا اشياخ ركم واطفال رضع
وبهائم رزع لص عليكم العذاب صبا واجب بأن المراد لولا وجودهم وليس المراد لولا حضورهم تأمل
(قوله ولا حائض ولا نفساء) أي فيمنعان من الخروج على جهة الكراهة ولا فرق بين حال جريان دمهما
وبين انقطاعه وقبل الغسل منه (قوله ولا يمنع ذى) أي من الخروج كما لا يؤمر به وقوله ولا يمنع الخ أي
سواء خرج من غير شيء بصحبته او خرج معه صليبه فلا يمنع من اخراجه معه ولا من اظهاره حيث تنحى به
عن الجماعة والامنع (قوله أي وقت) اشار بهذا الى ان المصنف عبر باليوم واراد به مطلق الزمن والمعنى
وانفراد بمكان يجلس فيه عن المسلمين لا بوقت يخرج فيه قال ابن حبيب يخرجون وقت خروج الناس
ويعتزلون في ناحية ولا يخرجون قبل الناس ولا بعدهم (قوله ولا يدعو) أي الامام في خطبته لاحد من
المخلوقين لا للسلطان ولا لغيره وهذا ما لم يخش من السلطان او من نوابه والادعائه فيها (قوله وبدل) أي ترك
وغير التكبير وقوله بالاستغفار أي فأخذه ويفعله فالباء داخلة على المأخوذ لا على المتروك كما اشار له المخرج
بقوله بأن يستغفر الخ (قوله وبالغ في الدعاء الخ) المراد بالمبالغة في الدعاء الاطالة فيه كما هو المأخوذ من كلام ابن
حبيب (قوله رداه) أي واما البراءات والغفائر فانها لا تحوّل الا ان تلبس كالرداء (قوله يجعل يمينه الخ) اشار
بهذا الى ان يمينه منصوب بعامل محذوف ويجوز ان يكون منصوبا على انه بدل بعض من كل (قوله والمصنف
ظاهر الخ) أي لان المتبادر ان قوله ثم حول الخ عطف على قوله وبالغ في الدعاء وذلك ان تجعل قوله ثم حول
عطفا على قوله مستقبلا أي ثم بعد الاستقبال حول الخ وحينئذ يكون ماشيا على المذهب كذا في ح او ان ثم
لترتيب الذكري (قوله دون النساء) أي الحاضرات فلا يحوّلن لئلا ينكشفن ولا يكره الامام والرجال
التحويل (قوله وندب خطبة بالارض) الظاهر ان الخطبة في ذاتها مستحبة وكونها بالارض مستحب آخر
قاله شيخنا (قوله فيخرجون مفطرين للتقوى على الدعاء ككيوم عرفة) فيه أنهم في يوم عرفة لكونهم
مسافرين بضعتهم الصوم وهن ليس كذلك ولذا اعتمد البناني ما لا بن حبيب من خروجهم صائمين وبه قال
ابن الماجشون ايضا كما قال البدر القرافي وارتضاء شيخنا (قوله والمعتد انه يأمرهما الامام) هذا قول
ابن حبيب ونص البيان في كتاب الصيام قال ابن حبيب ولو امرهم الامام ان يصوموا ثلاثة ايام آخرها اليوم
الذي يبرزون فيه كان احب الى اه بلفظه وهو يقتضى انهم يخرجون صائمين وهو خلاف ما ترضيه المصنف
اه وفي المواق ان ما لك قال فيه من تطوع خيرا فهو خير له ولا يصح في الصوم على العموم غاية الامر انهم
يوكون لا اختيارهم ولا يأمر به الامام كما قال المصنف خلافا لابن حبيب التائل ان الامام يأمر بالصوم فسد
علمت ان في الصوم قولين هل يأمر به الامام او لا وانه لم يقل احداً بأنه يأمر به الامام الا ابن حبيب واما الصدقة
ففي ح قال ابن عرفة ابن حبيب ويحض الامام على الصدقة ويأمر بالطاعة ويحذر من المعصية اه وفي بهرام
قال ابن شاش يأمرهم بالتقرب والصدقة بل حتى الجزولى الاتفاق على ذلك اه قال تت ولعل ما ذكره
الجزولى طريقة فلا تظر قال طئي لم نعمل احداً في العلم انه طريقة لابن عرفة ولا غيره بل لم يقل به احداً في
اعلم انه لا يأمر بالصدقة فضلا عن ان يكون طريقة اه بن اذا علمت ذلك تعلم ان المعتد في الصدقة انه يأمر

وبعد الاستقبال فبعد فراغه من الخطبة يستقبل فيحول فيدعو (وكذا الرجال)
بحوّلون على نحو نحو بل الامام (فتط) دون النساء حال كونهم (قعودا وندب خطبة بالارض) اظهار للتواضع ويكره بالمنبر (و) (ندب) صيام
ثلاثة ايام قبله) فيخرجون مفطرين للتقوى على الدعاء كيوم عرفة (و) (ندب) (صدقة) قبله ايضا لان الصدقة تدفع البلاء (ولا يأمر بهما)
أي بالصوم والصدقة (الامام) ضعيف والمعتمد انه يأمر بهما الامام ثم اذا امر بهما

وجب طاعته (بل) يا امرئهم (نبوة) وهي الندم على ما وقع من الذنب ونية عدم العود اليه فان عاد لم تنقض (و) (رد تبعة) بفتح المشاة وكسر الموحدة أي المظلمة إلى أهلها (وبازنقل قبلها) أي صلاة الاستسقاء (وبعدها) ولو بمصلي بخلاف العيد فيكره بالمصلي كإمرا (واختار) من عند نفسه (أقامة غير المحتاج) أي صلاته الاستسقاء ندبا (بمحله المحتاج) جلد ب عنده ٣٣٧ ولو بعد مكانه لأنه من باب التعاون على

البر والتقوى (قال) معترضا عليه (وفيه نظر) لأنه لم يفعل السلف ولو فصله لنفسنا لينا فالوجه الكراهة وإنما المطلوب الدعاء له كما نفهده السنة المطهرة والله اعلم

* (فصل) ذكر فيه أحكام الموتي * (في وجوب

غسل الميت) المسلم ولو حكما المتقدم له استقرار

حياة وليس بشهيد معترضا الموجود ولو جعله لا كافر

وسقط لم يستهل وشهيد بدون الجل كما يأتي ودخل

كافر حكمه بإسلامه تبعاً لإسلام سائيه كما يأتي

(بظهر) أي بماء مطلق (ولو برزهم) خلافا

أقول ابن شعبان لا يجوز به غسل ميت ولا نجاسة

(و) في وجوب (الصلاة عليه) ثفاية فيهما وشبه

في الوجوب كفاية فقط قوله (كدفنه وكفنه)

يسكون الفاء فيهما أي مواراته في التراب وإدراجه

في الكفن (وسنيتها) أي الغسل والصلاة (خلاف)

في التشهير أوجه الأول (وتلازما) أي الغسل

والصلاة فكل من طلب

بها وإن المعتمد في الصوم عدم الأمر به (قوله وجبت طاعته) أي لأنه إن أمر بمندوب أو مباح وجبت طاعته وإن أمر بمكروه ففي وجوب طاعته قولان وإن أمر بحرم فلا يطاع قولاً واحداً إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وأعلم أن محل كون الإمام إذا أمر بمباح أو مندوب يجب طاعته إذا كان ما أمر به من المصالح العامة وما هنا ليس كذلك فقول الشارح ثم إذا أمر بهما وجبت طاعته فيه نظر انظرين هذا وقد أفتى الشيخ زيد الجبيري بعدم الوجوب حيث أمر بالباش بذلك ومال تلميذه البدر القرافي للوجوب (قوله وهي الندم على ما وقع من الذنب) أي لأجل قبحة شرعاً لأجل إضراره بالبدن أو إزدراء الناس به فلا يكون ذلك توبة (قوله لم تنقض) أعلم أن توبة الكافر مقبولة قطعاً وأما توبة المؤمن العاصي فتقبولة ظناً على التحقيق وقيل قطعاً وعلى كل إذا أذن ببعدها لا تعود توبته به على الصحيح والذي عليه الجمهور عدم قبول التوبة من الكافر ومن المعصية عند الغرغرة وعند طلوع الشمس من مغربها وقال بعضهم إن توبة المؤمن عند الغرغرة وعند طلوع الشمس من مغربها مقبولة وحل ما ورد من عدم قبول التوبة عند الغرغرة وبعد طلوع الشمس على الكافر دون المؤمن انظرين (قوله ورد تبعة) أي بآية عينها وهذا تضمنه التوبة والأعدم الإقلاع الذي هو من جملة أركانها فإن عدمت عينها فرد العوض واجب مستقبل لا توقف التوبة عليه لصحة التوبة من بعض الذنوب دون بعض (قوله أقامة غير المحتاج بمحله) أي وأما لو ذهب غير المحتاج لحل المحتاج لصار من جملة المحتاجين فيخاطب معهم بالسنة ويجوز له إقامتها باتفاق (قوله قال) أي المازري ولم يصرح به للعلم به مما قدمه في الخطبة * (فصل) ذكر فيه أحكام الجنائز * (قوله في وجوب غسل الميت الخ) أما وجوب الغسل فهو قول عبد الوهاب وابن محرز وابن عبد البر وشهره ابن راشد وابن فرحون وأما سنته فحكاه ابن أبي زيد وابن يونس وابن الجلاب وشهره ابن بزيرة وأما وجوب الصلاة فهو قول سعد بن ابن ناجي وعليه الأكثر وشهره الفاكهاني وأما سنتها فلم ينعز في التوضيح ولا ابن عرفة إلا لا يصح وفي المواضع المازري أن بعض المتأخرين استنبطه من كلام مالك وذ كرح عن سندان المشهور فيها عدم القرصية وهو يفيد تشهير السنة على ما فهمه منه اهـ بن (قوله ودخل) أي بقوله ولو حكما (قوله أي بماء مطلق) هذا هو المشهور ومقابله قول ابن شعبان بماء الورد ونحوه بماء على أن الغسل للنظافة (قوله لا يجوز الخ) أي لتشريفه وتكريمه لالتجاسه وحل بعضهم عدم الجواز في كلامه على الكراهة ليكون وقفاً للمذهب وذكر ابن عبد السلام أنه لا يكف بماء غسل بماء زمزم ورده ابن عرفة بأن ذلك إنما يجري على قول ابن شعبان وبأن أجزاء الماء قد ذهبت منه انظر اهـ بن وقوله ولا يجوز به غسل ميت ولا نجاسة أي لتشريفه وتكريمه لالتجاسه (قوله وإدراجه في الكفن) قال ح لا خلاف في وجوب ستر عورة الميت وما حكا بهرام عن ابن يونس من أن كفنه سنة يحمل على ما زاد على العورة إذ لا خلاف في وجوب سترها اهـ بن (قوله أوجه الأول) أي وهو وجوب كل منهما (قوله وتلازما) أي في الطلب كما أشار له الشارح بقوله فكل من طلب غسله الخ وليس المراد أنهما متلازمان في الفعل وجوداً وعدمه لأنه قد يتعذر الغسل وتجب الصلاة عليه وقوله ومن لا يغسل أي ومن لا يطلب تغسيله لفقد الخ وأما من تعذر غسله وتيممه كما إذا كثرت الموتي جداً فغسله مطلوب ابتداء لكن يسقط للتعذر ولا تسقط الصلاة عليه وهذا قرر طي فيأتي عند قوله وعدم ذلك لكثرة الموتي (قوله على الأرجح) وعليه فيوضه عند الغسلة الأولى ثلاثاً لأمرة قاله في التوضيح عند قول ابن الحاجب وفي استحباب توضئته قولان وعلى المشهور في تكرره مع تكرر الغسل قولان اهـ ونصه الباجي وينبغي على القول بتكريره بتكرير الغسل أنه لا يوضئ في كل غسلة ثلاثاً بل مرة مرة حتى لا يقع التكرار المنهي عنه وإذا لم ينقل بتكريره أتى ثلاثاً أولاً وما ذكره

غسله أي أو بدله من التيمم طلبت الصلاة عليه ومن لا يغسل لفقد وصف من الأوصاف الأربع المتقدمة لا يصلي عليه (وغسل) الميت (كالجنابة) أجزاءً كالآلة لا ما يختص به الميت من تكرار غسل وسدر وغير ذلك مما يأتي ولا يتكرر الوضوء بتكرير الغسل على الأرجح فيغسل

يديه أولاً ثلاثاً ثم يبدأ بغسل الأذى

وقد يقال محل كون الكافر ليس من اهله في التعبد المقتضى نية وهو ما كان في النفس كالصلاة لاما كان في الغير كاهنا (واباحه الوطء) اباحه مستمرة (للموت برق) اي سببه ولو هاربة حرية كدرة وام ولد ولو كان السيد ٣٢٩ عبدا (تابع الغسل من الجانبين) للسيد عليها ولها عليه

لكن لا يقضى لها على عصبة السيد اتفاقا فلا بد من اذنهم لها (ثم) ان لم يكن احد زوجين او اسقط حقه او غاب قدم (اقرب اوليائه) فالاقرب فيقدم ان فابنه قاب فأخ فابنه بخد فابنه وشقيق على ذي اب على ترتهن في ولاية النكاح بالقضاء (ثم) ان لم يكن اقرب ولا قريب او غاب او اسقط حقه فغسله (اجنبي) ذكر (ثم) ان لم يوجد غسلته (امراة محرم) بنسب او رضاع كصهر كزوجة ابنة على المعتمد (وهل تستره) جبيعه وجو با (او) تستر (عورته) فقط بالنسبة لها وهي كرجل مع مثله كامر (أو يسلان ثم) ان لم يكن محرم بل اجنبية فقط (بعم لم رقيقه) لا كوكوعه فقط كما قبل (كعدم الماء) فيعم لم رقيقه فان وجد الماء قبل الدخول في الصلاة غسل والا فلا (و) تكوف (تقطيع الجسد) اي انفصال بعضه من بعض (وتزليعه) اي

اللتطافه قولان وعليهما اختلف في - سل لذى ليس من اضافته المصدر لفاء - له - حتى يتم ما قاله الشارح من البناء بل من اضافته المصدر لمفعوله ككفرض النية له ابن عبد البر وغيره في تسيل المساء قرب الكفر كتردم وحينئذ فتغسل الذمية زوجها مسل يأتى لي كل من لتوايه (قوله وقا) يقال الخ) ويحينئذ فهذا الفرع هرمبني - لي كل من التوايه (قوله واباحه الوطء اباحه مستمرة للموت) احتراز بذلك من المكتبة والمبعضنة والمعتنة لاجل واهة القراض والامة المشتركة كدوامه المديون بعد الحجر عليه والامة المتروجة فلا تغسل واحدة منهم ببدها ولا يغسلها سيدها كذا في خش وكذا خرج الامة المولى منها اي المحلوف على ترك وطئها ولو كانت المدة اقل من اربعة اشهر والامة المطاع منها لعدم اباحه الوطء فيها وفي النواذر كل امة لا يغسل السيد وطئها لا يغسلها ولا يغسل له ولا معنى لتفرقة عبق بين المولى منها والمطاع منها حيث قال لا يغسله الاولى ولا يغسلها بخلاف الثانية فالحق ما استظهره ح من المنع فيها لكن ال على ما استظهره ح من المنع فها ما الترق بينهما وبين الزوجة المولى منها والزوجة المطاع منها وقرق طفي بأن النسل في الامة وفي المالك منوط باباحه الوطء وبي الزوجة الطربن ولا يضر منع الوطء بحيض او نفاس لافي الامة ولا في الزوجة كما قال شيخنا وفي قول المصنف واباحه الوطء الخ اشارة الى ان مجرد الاباحه كاف وان لم يحصل واما بالنسبة (قوله لكن لا يقضى لها الخ) اي باتفاق كما ساء ابن رشد في سماع موسى ونقله في التوضيح قال طفي واما السيد فالظاهر تقدمه على ارباء امته بالتقضاء لانها ملكه مع اباحه وطئها اه بن (قوله ثم اقرب اوليائه) اي من المسلمين وامام من الكفار فلا ذلا علفه لم يه كياتي المصنف بقول ولا يرك مسلم لوليه الكافر وقيل ان الولي الكافر ينسل المسلم ومحل الخلاف متبدعا اذ لم يجد معه الا اساء الا جانب امان وحده معه مسلم ولو اجنبي اذ لا يجوز ان يغسله الكافر ولو من اوليائه وهذا الخلاف قد نهله ان ناجي ونهه وقد استنف في ذلك فقال مالك ائلمه النساء ويغسله وقال اشهب في المجموعه لا يلب ذلك كافر ولا كافرة وقال سحنون يغسله الكافر ثم يحتاط بتيممه انلر بن (قوله فيقيد ام ابن الخ) استفيده منه ان الاخ وانته يندمان على الجدهنا وما احسن قول عيج

يغسل رابعا ولا جندارة * نكاح اخا وابنا على الجد قدم
و - دل ووسطه باب حنثانة * وسوومه مع الآباء في الارث والدم

(تتبعه) اقرب في كلام المصنف مستعمل في - يفته بالنظر لما قبل التريب الاخير لان كل واحد اقرب مما بعده بخلاف الاخير فانه قريب لا اقرب فأقرب مجازيه (قوله بنسب او رضاع كصهر) اي ومحرم النسب تقدم على محرم الرضاع ومحرم الرضاع تقدم على محرم الصهاره عند الاجتماع (قوله على المعتمد) اي كما قال ابن عرفة خلافا للسند القتال ان محرمه من الصهاره لا تغسله (قوله وهل تستره جبيعه) اي ولا تبشره الا بخرقه (قوله او تستر عورته فقط) اي وهو الراجح وعليها فان لم يوجد استرغت نصرها ولا نه كسله وقوله وهي كرجل الخ اي ان عورته بالنسبة اليها ما بين السر والركبة كعورة الرجل مع رجل مثله (قوله بعم لم رقيقه) اي يعمته تلك الاجنبية لم رقيقه (قوله والا فلا) اي والابان لم يجد الماء الا بعد الدخول في الصلاة عليه فلا يغسل وهذا التفصيل يجري فما اذا عمت الرجل امرأة اجنبية ثم جاء رجل فان كان مجيئه قبل الدخول في الصلاة غسله وان جاء بعد الدخول فيها فلا يغسله (قوله وتكوف تقطيع الجسد الخ) حله على الحرف تبع فيه ح وهرام وحله تن على حصول التقطيع والتابع بالقل وقيد بما اذا كان فاحشا ووصوبه طافي واعترض ما حله عليه ح وهن تبعه بانه يوجب الشكر مع قول المصنف الآتي وصب على محروح امكن ماء ان

(٤٢ - د ر ق اول) تسليخه فيحرم غسله وييم في الحالتين لم رقيقه (وصب على محروح امكن) الصب عليه من غير خشة تقطع وتزاع (ماء) من غير ذلك (كمجدور) ونحوه فيصب الماء عليه (ان لم ينفذ ترلعه) او تقطعه راجع الجرح وح والمجدور

ولاحاجة له للاستغناء عنه بقوله أمكن فإن لم يمكن بأن خيف ما ذكرهم (والمرأة) أن لم يمكن لها زوج أو سيد أو تعذر تفسيره لها أو لم يباشره
يغسلها (أقرب امرأه) نت فبت ابن فألم ٣٣٠ فأخت فبت اخ بخرة فبنت عم وتدم الشقيقة (ثم) أن لم توجد أقرب امرأة

لم يحف ترلعه اطربن (قوله ولا حاجة له) أي لقوله أن لم يحف ترلعه (قوله أو تعذر) أي أو كان لها زوج أو
سيد أو تعذر تفسيره لمرض أو سفر وقوله أو لم يباشره لاسقاطه لحقه أو لعدم معرفته بذلك (قوله أقرب
مرأة) المراد بالأقرب ما يشمل القرية بدليل قوله ثم اجنبية لأن الاجنبية أعانت كون بعد القرية (قوله
ثم اجنبية) أي ولو كافرة بحضرة مسلم اجنبي ومعناه أنه يعلمها لأنه يحضر العسل (قوله فلا تباسر عورتها
يدها) أي بل تلف على يدها خرقه وأما قول عقب وتباسر الاجنبية غسلها بلا خرقه حتى عورتها سير صحيح
لأنه إذا كان يمنع النظر فنع الجس باليد من باب أول وفي المواق عن المازري ما نصه وأما غسل المرأة للمرأة
فالظاهر من المذهب أنها تستمر ما يسترا الرجل من الرجل من السرة إلى الركبة اه بن (قوله ولغسلها) أي
أي ادير على رأسها كالعمامة كذا قال شيخنا (قوله المعتمدانه يندب ضفره) حل بعضهم كلام المتن على أن
المعنى ولا يضفر وجوبه بابل ندبا لأنه حل ابن رشد لقول ابن القاسم يفعل بالشعر كيف شاء من لفه وأما الضفر
فلا يعرفه فقال ابن رشد يدانه لا يعرفه من الأمر الواجب وهو أن شاء الله حسن في الفعل انظر المواق
اه بن (قوله غسلها محرم) أي رجل من محارمها (قوله نسبا أو صهرا أو رضاعا) التعميم في المحرم هنا وفي
محرم الرجل فيما هو ظاهر الخطاب لا إطلاقه وقال بعضهم أن التعميم فيه هو مذهب المدونة وحينئذ
ما عترض بن ساقط كذا قرر شيخنا (قوله فوق ثوب) المناسب تحت ثوب والجواب أن المرأة فوق خلف أو
أن المعنى حالة كونه ناظرا فوق ثوب اه (قوله وان كان الخ) أي هذا إذا كان العاسل شيعر زوج وسيد له
وان كان الخ (قوله وندبا فيما بعدها) هذا قول ابن ناجي خلافا للشاذلي وتبعه عقب من وجوب السرة حتى
للزوج (قوله النية) أي وحينئذ فتعادل على من لم ينو الصلاة عليه كائنا من اعتد هما واحدا إلا أن يعين واحد
سهما فتعادل على غيره وأما أن اعتقد الواحد متعديا فإنه لا يضر لأن الجماعة تتضمن الواحد دون العكس
(قوله ولا يضر عدم استحضار كونها فرض كفاية) أي لا يضر عدم وضعها عن الاعتناق على الظاهر
كما قال شيخنا (قوله حينئذ) أي حين كونه لم يعرف هل هو ذكرا أو أنثى وقوله بالتدبير أي نظرا لكون الميت
شخصا وقوله وان شاء بالتأنيث أي نظر الكونه نسمة (قوله وارب تكبيرات) أي لا تعقاد الإجماع زمن الفاروق
عليها بعد أن كان بعضهم يرى التكبير ثلاثا وبعضهم أربعا وبعضهم خمسة وهكذا إلى تسع والذي لا ينحى أن
الإجماع انعقد بعد زمن الصحابة على أربع ماعدا ابن أبي ليلى فإنه يقول أنها خمس ومثل ما لا ينحى للتأنيث
على مسلم (قوله فلا يشركها معها) أي بل يتأدى في صلاته على الأولى حتى يتمها ثم يتدنى الصلاة على
الثانية قال أبو الحسن لأنه لا يخلو ما من يقطع الصلاة ويتدنى عليها جميعا وهذا لا يصح لقوله الله عز وجل
ولا تبطلوا أعمالكم ولا يقطع ويتأدى عليها ما إلى أن يتم تكبيرا الأولى ويسلم وهذا يؤدي إلى أن يكبر على
الثانية أقل من أربع أو يتأدى إلى أن يتم التكبير على الثانية فيكون قد كبر على الأولى أكثر من أربع فلذا
قل لا يدخلها معها اه بن (قوله لم ينتظر) هذا مذهب ابن القاسم وهل انتظره حرام أو مكروه وهو الظاهر
كما قال شيخنا وقال شهابه ينتظر ليسلموا معه ونص ابن يونس قال ابن المواق قال شهاب لو كبر الإمام في
صلاة الجنائز خمساً فليسكنوا حتى يسلم فيسلمون سلامه وقال ابن القاسم يقطعون في الخامسة اه وظاهره
الإطلاق أي كبر الخامسة عمدا أو سهوا أو تأويلا (قوله صحت فيما يظهر) أي مراعاة أقوال شهاب (قوله
فإن نقص) أي سهوا أو عمدا فهو قول المصنف لا حتى وان سلم ثلاث أعاد وحاصله أن الإمام إذا سلم عن
أقل من أربع تكبيرات فإن مأموه لا يبعه بل أن كان نص سلهما سبج له فإن رجع وكل سلموا معه وان
لم يرجع وتركهم كبروا لأنفسهم وصحت صلاتهم مطلقا تنبيه عن قرب وكل صلاته أم لا وقيل أن لم يتنبه
عن قرب فإن صلاتهم تبطل تبع البطلان صلاة الإمام والأول هو المعتمد وان كان نقص عمدا وهو براه مذهبنا

غسلتها (اجنبية) فلا
تباسر عورتها يدها (و)
إذا غسلت (لغسلها) ولا
يضفر (المعتمدانه يندب
ضفره) (ثم) أن لم تكن
اجنبية غسلها (محرم)
نسبا أو صهرا أو رضاعا
ويلف على يديه خرقه
غليظه ثلاثا يباشر جسدها
ويجول بينه وبينها حائلا
تسبب يعلق بالسقف
بينه وبينها وهو معنى
قوله (فوق ثوب) يمنع
النظر إليها (ثم) أن لم
يوجد محرم وليس إلا
رجال أجاب (يمت)
أي بمسها واحد منهم
(لكنوعها) فقط وجاز
مسها للضرورة مع ضعف
اللدنة بالموت (وستر)
العاسل الميت (من سرته
لركبته وان) كان (زوجا
أو سيدا) وجوباً فيما قبل
المبالغة وندبا فيما بعدها
فالمبالغة في مجرد طلب
الستر (وركنها) أي صلاة
الجنائز أربعة على ما ذكر
وسبأني خامس أولها
(النية) بأن يقصد الصلاة
على هذا الميت ولا يضر
عدم استحضار كونها فرض
كفاية ولا اعتقاد أنها

ذكر فبين أنها أتت ولا عكسه إذا المقصود بالدعاء عند الميت ولا عدم معرفته كونه ذكرا أو أنثى
ودعا حينئذ إن شاء بالتدبير وان شاء بالتأنيث (و) ثانيا (أربع تكبيرات) كل تكبيرة بمنزلة ركعة في الجملة فلو جئ بجنازة بعد أن كبر على
أخرى فلا يشركها معها (وان زاد) الإمام عمدا أو تأويلا وكذا سهوا كما هو ظاهر النقل (لم ينتظر) بل يسلمون وصحت لهم الصلاة
لأن التكبير ليس كالركعة من كل وجهه فان انتظر صحت فيما يظهر فان نقص سبج له فان رجع وكل سلموا معه

وَالْأَكْبَرُ وَأَسْمُوهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي الْمَيِّتِينَ وَيُمْسِكُ بِالنَّفْسِ الْيَوْنِ وَالْعُرْوَةِ الْأُولَىٰ وَالْجَبَلِ الْأَشْرَفِ وَمِنْ أَمَامِهِمْ (و) نَأْتَاهَا (الدُّعَاءُ) مِنْ إِمَامٍ وَمَأْمُومٍ بِسَدِّ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ أَقْبَهُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ أَحْسَنُهُ دُعَاءُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ عَالِي الصَّلَاةِ عَلَى نَبِيِّهِ اللَّهُمَّ

انه عبدك وابن عبدك
وابن امك كان يشهد
ان لا اله الا انت وان محمدا
عبدك ورسولك وانت
اعلم به اللهم ان كان
محسنا فزد في احسانه وان
كان مسيئا فتجاوز عن
سيئاته اللهم لا تحرمنا
اجره ولا تقتلنا بعده ويقول
في المرأة اللهم انها امك
وبنت عبدك وبنت امك
ويتماذى على التأنيث
وفي الطفل الذكر اللهم
انه عبدك وابن عبدك
انت خلقته ورزقته
وانت امته وانت تحييه
اللهم اجعله لوالديه سلفا
ودخرا وفرطا واجرا
وثلما به موازينهما واعظم
به اجورهما ولا تقتلنا وابائهما
ببذمه اللهم الحق بصالح
سلف المؤمنين في كفالة
ابراهيم وابدله دارا خيرا
من داره واهلا خيرا من
اهله وعافه من فتنة القبر
وعذاب جهنم وغلب
الذكر على المؤنث في
التثنية فيقول اللهم
انهما عبدك وابنا
عبدك وابنا امك الخ
وكذا في الجمع (ودعا)
وجوبا (بعد الرابعة على
المختار) والجمهور على
عدم الدعاء وخير ابن ابى
لفس قدرتها وهو الدعاء في

لم يتبعوه واقتوا اجتماع الاربع وصحت لهم وله وان كان لا يراه مذمهاً بطلت عليهم ولو اتوا اربعة تبعوا بطلانها على الامام وحينئذ تقعد ما لم يدفن فان دفنت صلى على القبر على ما قال المصنف وسيأتي ما فيه (قوله والا كبروا وسلموا لانفسهم) ظاهره انه اذا لم يبقه بالتسييح لا يكلمونه وتقدم ان المشهور قول ابن التاسم انهم يكلمونه خلافاً للحنون (قوله وقيل تبطل) اى صلاتهم ان لم يتنبه عن قرب وهذا ضعيف فان الذى فى ح عن سند ظاهره يخالف هذا (قوله من امام ومأموم) اى لان المطلوب كثرة الدعاء للميت قال فى المجلد الذى يظهر كفاية من سمع من المأمومين دعاء الامام فأمن عليه لان المؤمن احد الداعين كما قالوا فى قد اجبت دعوتك ان موسى كان يدعو وهرون يؤمن (قوله واحسنه دعاء ابي هريرة الخ) اى وما قول ابن الحاجب تبعاً لابن شير ولا يستحب دعاء معين فقد تعقبه ابن عبد السلام بأن مالكا فى المدونة استحب دعاء ابي هريرة (قوله وهو ان يقول) اى بعد كل تكبيرة (قوله كان يشهد ان لا اله الا انت) زاد فى رواية وحدك لا شريك لك بعد قوله لا اله الا انت والاحسن الجمع بين الرويتين (قوله من قنسه القبر) اى وهى السؤال فيه ويؤخذ من هذا ان الاطفال يستلون وقيل لا يستلون وقيل بالوقوف وهو الحق لانه لم يرد نص شئ واعلم ان هذا الدعاء يقال عقب كل تكبيرة حتى بعد الرابعة ويريد بعده لكن عقب الرابعة فقط اللهم اغفر لاسلافنا وافرطانا ومن سبقنا بالايمان اللهم من احبته منافقاً حبسه على الايمان ومن توفيته منا فتوفه على الاسلام واغفر للمسلمين والمسلمات ثم يسلم (قوله والجمهور على عدم الدعاء) اى بعد الرابعة وحينئذ فالمشهور خلاف ما للخمى لقول سند كافى ح وقال سائر اصحابنا لم يثبت الدعاء بعد الرابعة ولقول الجرولى ان ثبت سحر الدعاء بعد الرابعة وخالفه سائر الاصحاب اهـ ومثله فى الذخيرة اهـ بن وكان شيخنا اولاً يقر بذلك ثم يرجع عنه وقران المعتمد كلام للخمى كما صرح بذلك الافاضل وكلام غيره ضعيف وان المصنف انما ذكر مختار للخمى لكونه هو المعتمد فى الواقع لا للتنبيه على قرنه فى الجملة (قوله وخبر ابن ابي زيد) اى فى الدعاء بعد الرابعة وعدم الدعاء بعدها (قوله وطال) راجع للنسيان فقط فان سلم بعد ثلاث نسياناً لم يحصل طول يمنع البناء رجع بالنية واتم التكبير ولا يرجع بتكبير ثلاثين الزيادة فى عدده فان كثر حسبه من الاربع قاله العلامة ابن عبد السلام وصوب ابن ناجي رجوعه بتكبيره ولا يحسب تكبيرة الربوع من الاربع وانما جعلنا قوله وطال راجعاً للنسيان لانه اذا سلم بعد ثلاث عمداتها تبطل بمجرد السلام وان لم يحصل طول (قوله وان دفن فعلى القبر) ظاهره سواء فات اخراجه اولاً (قوله راجع للثانية الخ) حاصل ما فى المواق ان الصلاة الناقصة بعد التكبير اما ان يجعلها كترك الصلاة راساً اولاً فان جعلناها كتركها راساً كما عند ابن شاش وابن الحاجب جرى فيها ما جرى فى ترك الصلاة راساً وقد اشاله ابن عرفة بقوله من دفن دون صلاة اخرج لها ما لم يفت فان فات فى الصلاة على قبره قولان لابن القاسم وابن وهب والثانى اسحنون واشهب وشرط الاول ما لم يطل حتى يذهب الميت بفناء او غيره وفى كون القوت اهالة التراب عليه او الفراغ من دفنه ثالثها خوف تغييره الاول لاشهب والثانى لاسماع عيسى من ابن وهب والثالث لسنحون وعيسى وابن القاسم اهـ وان جعلناها ليست كترك الصلاة وجب ان يقال فيها اى فى مسئلة نقص بعض التكبير بما نقله ابن يونس فيها كأنه المذهب من عدم الصلاة على القبر وكلام المصنف مخالف لكل من الوجهين ولا يندفع هذا الاشكال بما نقله عبق عن الشارح بهرام من ان القول بالصلاة على القبر هو مذهب الجمهور ولا يقول ح انه المشهور لان قول الجمهور والمشهور انما فى اثبات الصلاة على القبر فى الجملة قلت والظاهر ان يحمل المصنف على الوجه الاول ويمد قوله فعلى القبر بما اذا فات الاخراج لحوف التغيير وقال طن ان المصنف جرى على مخار اللخمى فانه فى التوضيح بعد ان نقل الخلاف لتقدم قال والظاهر انه لا يخرج مطلقاً ويصلى على القبر كما هو اختيار اللخمى لا مكان ان يكون حدث

زيد (وان والاه) اى التسكبه بالادعاء اثر كل تكبيره (اوسلم بعد
الاولى والتكبيره فى السببه قوته (وان: دفن فعلى القبر) راجع

لثانية فقط على الصواب ومع رجوعه لها ضعيف فلو قال اعاد الم تدفن لما بق ما به الفتوى بل قيل بعدم الاعادة في الأولى أصلاً ورجح
 ايضاً (و) رابعها (تسليمه خفيفة) أي يسرها ندباً (وسمع الامام) ندباً (من يليه وصبر المسبوق) وجوباً اذا جاء وقد فرغ الامام ومأمومه
 من التكبير واشتعلوا بالدعاء (التكبير) أي إلى أن يكبر ولا يكبر حال اشتغالهم بالدعاء فان كبر حكت ولا يعتد بها عند الاكثر فان ادركهم
 في التكبير كبر معهم (ودعا) بعد سلام ٣٣٢ امامه بعد كل تكبيرة (ان تركت والا) ترك بأن رفعت يده فوراً (والى) بين

التكبير ولا بدعولثلا
 تصير صلاة على غائب
 والركن الخامس القيام
 لها الا لعذر (وكفن)
 ندباً (يلبوسه لجمعه)
 وقضى له به عند التنازع
 الا ان يوصى بأقل من
 ذلك (وقدم) الكفن من
 رأس المال (كمؤنة الدفن)
 أي مؤن المسواة من
 غسل وحنوط وحل وحفر
 قبر وحراسة ان احتج
 (على) ما يتعلق بالذمة
 من (دين غير المرتن)
 بخلاف ما يتعلق بالاعيان
 كالرهن والعبد الخاني
 وام الولد وزكاة الحرث
 والماشية فقدمة على
 الكفن (ولو سرق)
 الكفن قبل الدفن او
 بعده فيقدم في كفن
 آخر ولو قسم المال (ثم
 ان وجد) المسروق
 (و) قد (عوض) بالآخر
 (ورث) الموجود على
 الفرائض (ان فقد
 الدين) والاجعل فيه
 (كامل السبع الميت)
 فان الكفن يورث ان فقد
 الدين (وهو) أي الكفن
 ومأمومه من مؤن التجهيز
 واجب (على المنفق)

من الله شيء قال لكن لا ينبغي له اعتماد اختيار للخمي واستظهاره وترك المضموص اه بن (قوله) لا اياه
 فقط (اي) واما الاولى وهي ما اذا والى بين التكبير فانه اعاد الم تدفن فان دفنت قد ستم امرها ولا اعاد على
 السبر هذا وجعله راجعاً للثانية كما قال الشارح تبعاً لعقب هو ما ارتضاه طفي وحده وتوجد ساج راجعاً
 للاولى ورده طفي بما يعلم بالوقوف عليه (قوله) ضعيف (اي) والمعمدانه اذا سلم بعد ثلاث اعاد الم تدفن فان
 دفنت فلا اعادة والحاصل ان المعتمد على ما ارتضاه طفي وقبه شيخنا ان اذا دفن فلا اعادة لافي المسئلة
 الاولى ولا في الثانية كما هو قول ابن يونس (قوله) وتسليمه خفيفة (اي) لكل من الامام والمأموم ولا يرد المأموم
 على امامه ولا على من على يساره خلافاً لابن حبيب الفاضل انه يدب رده على الامام ان سمعه ونسلاً فالساج
 ان غاتم من ندب رد المأموم على الامام وعلى من على يساره (قوله) وسمع الامام من يليه (المرد بن بله) جـ
 المأمومين كما هو ظاهر المواق وقال عجب اهل الصنف الاول فقط (قوله) وقد فرغ الخ (اي) والمأمومين والامام في
 حالة التكبير ووجد المأمومين يكبرون فانه يكبر كما اشار لذلك الشارح بقوله فان ادركهم في التكبير كبر معهم
 (قوله) ولا يكبر حال اشتغالهم بالدعاء (اي) لان كل تكبيرة بمنزلة ركعة فيلزم القضاء في صلب الامام (قوله) ولا
 يعتد بها عند الاكثر (قال) عبق ومفتضى سماع اشهب اعتداده بها وات خبير بأن هذا يقتضي ان سماع
 شهب يقول بالا تنظاراً ولا لكن يعتد بالتكبيرة ان لم ينتظر وليس كذلك بل يذني في سماع شهب نه
 جاء وقد فرغ الامام ومأمومه من التكبير واشتعلوا بالدعاء فانه يدخل معهم ولا يطر لانه لا يتوب كل تكبيرة
 الا بالتي بعدها اه بن (قوله) لثلاث تصير صلاة على غائب (استشكل هذا بان الصلاة على الغائب مكروهه
 يأتي والدعاء ركن كما تقدم وكيف يترك الركن خشية الوقوع في مكر وهو واجب أن ادعاه وان كان ركناً لكن
 خففوه بالنسبة للمسبوق أي انه ركن بالنسبة لغيره كما قالوا في القيام لتكبيرة الاحرام في امره ايجـ سـ نه
 فرض بالنسبة لغير المسبوق على احد التأويلين وما ذكره المصنف من التفسير بين ما ذكره في سوسو و
 لم ترك فيو الى التكبير وجه لنفع الميت بالدعاء واهده بن والذي ارتضاه شيخنا تبعاً للطائي ان المسبوق ذ سلم
 امامه فانه يوالى التكبير مطلقاً أي سواء تركت أو رفعت فوراً (قوله) والركن الخامس القيام لها جعل ليام
 فيها واجبات على القول بوجوبها ما على القول بسنيتها فهو مندوب (قوله) ركن ندباً يلبوسه لجمعه (اي
 ولو كان قديماً وهذا عند اتفاق الورثة على تكفينه فيه وقوله وقضى به عند التنازع أي عند تنازع
 الورثة أن طلب بعضهم تكفينه فيه وبعضهم تكفينه في غيره وفيه ان المصنف انما يكون واجب
 لا يعتد به ولذا قال بن ما ذكره عقب من التدب فيه نظر والطاهر من عباراتهم الوجوب لذا عبر المصنف
 بالفعل الدال عليه (قوله) لار وجه الخ (ما ذكره من ان الزوج لا يلزمه كفن الزوجة ولو فتره هو المعتد
 وقيل انه لازم له مطلقاً وقيل يلزمه ان كانت فقيرة لان كانت غنية (قوله) لمن حضرته الخ (اشار بهذا
 الى ان الضمير في قوله ولكنه راجع للميت لا معني من قام به الموت بل معني من حضرته سلامته وذن
 الميت عليه باعتبار المآل (قوله) اي ان يحسن (اشار الى ان اضافته تحسين الخ من ان لا يهـ ر
 لمفعوله (قوله) زيادة على حال الصحة (اي) زيادة على رجائه ما ذكر في حال صحته (قوله) لا
 انما طلب الخ (ذكر العلامة ابن حجر ان المختصر وقع الاتفاق على طلب تحسين ظنه فيرجح ترجـ سـ لي
 الخوف واما الصحيح ففيه ثلاثة اقوال قيل انه من المحتمل لا احتمال لموت الموتى على نفس ومـ

على الميت (بقرابة) من اب او ابن (او اولاد وجهه) ولو فقيرة لا يسلطع اعصمه بالموت (والفتير) مؤن جهيره من يات المال ان لدى
 كان وامكن الاخذ منه (والافعلي المسلمين) فرض كفايه ثم سرع بكلم على المتدورات المتعلقة بالمختصر ريب فقال (وذهب) لمن
 حضرته علامات الموت (تحسين ظنه) أي ان يحسن ظنه (بانه حي) بأن يرجح رجاءه به وهو يادة على حالة الصحة فانه نهـ سـ نهـ
 يغلب الخوف حال الصحة لجهله على كثرة العمى وفي هذه المسئلة من الجهل فطلب بعينه لرجاء

(و) نذب الحاضرة (تقبيله) للقبيلة (عند احداه) اي شخص من نهر للساء (جلى) شق (ايمن ثم) ان لم يمكن فعلى (ظهر) ورجلاه للقبيلة (و) نذب (تجنب حائض) وتفساء (وجنبه) لاجل الملائكة وكذا

٣٣٣

تكبره الملائكة ونذب

حضور طيب واحسن

اهله واصحابه وكثرة الدعاء

له وللحاضرين اذ هو

من مواطن الاجابة وعدم

بكاو كونه طاهر او ما عليه

طاهر (وبلقينه الشهادة)

فيقال بحضرته اشهد ان

لا اله الا الله وان محمدا

رسول الله ولا يزال له قل

(وتعني منه) لما في فتح

غيبه من قبح المنظر

(وسد لجيبه) بعصاة

عريضة ويربطها من

نرق اسه (اذا قضى) اي

حقق خروج روحه

شرط في الامر من قبله

(وتلين فافصله) عقب

موته فيرد ذراعيه لعضديه

رخديه لبطنه (برفق

رفعه عن الارض) لئلا

يسرع اليه الفساد وتاله

لهوام (وسد ثوبه)

سواته عن الاعيين

(ووضع شئ) (تقبيل)

كسيف او حديد او حجر

(على بطنه) خوف

انتفاخه فان لم يمكن

طين مبالول (واسراع

تجهيزه) ودفنه خيفة

تعبه (الاعرق) ونحوه

كالصعق ومن مات جفاة

او تحت هسدم او بحر

السكنة فلا يندب الاسراع

الذي لابن سري الحاتمي وقيل يعتدل حسده جابا الخوف والرجاء فيكونان كجناحي الطائر متى رجع احدهما
سقط والثالث انه يطلب منه غلبة الخوف ليجعله على كثرة العمل وهذا هو التحقيق وحل حديثنا عند ظن
عبدى بن الخ على المحضر اه بن (قوله ونذب الحاضرة) اي للحاضر عنده اي عند المحتضر الذي حضرته
علامات الموت (قوله عند احداه) اي لاقبله لئلا يفزعه (قوله على شق ايمن) اي ورجلاه للمشرق وراسه
للمغرب (قوله ثم ظاهر) ظاهره انه لا يجعل على شقه الا يسر قبل الظاهر وهو كذلك بناء على قول ابن القاسم في
حالة المريض من تديم انههر على الاسر وحينئذ في عبارة المصنف حذف اي ثم اسر (قوله وتجنب
حائض الخ) المراد تجنب المذكورات له ان لا يكونوا في البيت الذي هو فيه (قوله لاجل الملائكة) اي الذين
يحضرون عنده في ذلك الوقت لدفع الفسادات (قوله ونذب حضور طيب) اي سنده كان يلقى بخنور عنده
نلا او برش ماء ورد (قوله واحسن اغله) اي خافوا وخلقوا لا يبنون حضور الوارث الا ان يكون ابنا او زوجة
وزوجها (قوله وكثرة الدعاء له) اي سهيل الامر الذي هو فيه (قوله اذهو من مواطن الاجابة) اي
تأمين الملائكة على الدعاء في ذلك الوقت (قوله وعدم بكا) بالمعسر وهو مجرد ارسال الدمع عن غير ضرر
المراد عدم بكائه لافى الامة وانما ندب عدم ذلك لان التصبر اجل واما البكاء بالمدفون والعويل والصراخ
فهو حرام فعده واجب مطلقا عنده او خارج البيت (قوله وتقبيله الشهادة) اي ولو كان صبيا على ظاهر
الرسالة وهو الراجح ولا يكره التامه من على الميت اذا لحق باله هاتين الا ان يتكلم بأجنبي من الشهداءتين بعد
طوبه بهما فانه يلحق ثانيا لا يكون آخر كلامه من الدين ان ينطق بهما (قوله ولا يقال له قل) اي لانه قد
يقول للقاتل ان لا يفسد به الا ان (قوله اذا قضى) اي اذا قضى اجله اي فرغ اجله (قوله شرط في
الامر من) وهما اميضة وشدة الحية في كره فعل شئ سها قبل خروج روحه لئلا يفزعه (قوله ورفعته عن
لارض) بأن يرفع فوق ذكاة او باب او طراحة او شئ مرتفع (قوله الفساد) اي التعر يسب نسل الهوام
وهو يرفع عن الارض بعد للهوام عنه (قوله وسد ثوبه) اي حتى وجهه والمراد ستره بموب زيادة على
ما عليه من الثياب حالة الموت كما فعل به صلى الله عليه وسلم فانه بهرام وارتضاه عجم والذي اختاره ح مافاله
سند وصاحب المدخل انه يستردوب بعد نزعه اعليه من الباب ما سدا القميص (قوله خيفته تعيره) اي
عند التأخير (قوله ونذب للعسل سدر) اي في العسل التي بعد الاولى ادهى بالماء الفراح للتطهير والثانية
الماء والسدر للتنظيف والثالثة بالماء والسكر لاجل لطيب والمراد بالثانية ما تحلل بين الاولى
والاخيرة فيسددق بأكبر من واحدة (قوله ويحرك به جسد الميت) اي يمسح عليه الماء ويص ابن ناجي في
شرح الرسالة وقول الشيخ عطاء وسر منتهى المدونة واخذ للخمى منه جوار غسله بالمضاف كقول ابن شجبان
اجيب بان المراد انه لا يخلط الماء بالسدر بل يخلط الميت بالسدر ويصب عليه الماء وهذا الجواب عندى
متجه وهو اختيار اشياخي والمدونة تأييد لذلك فان قلت انه اذا سرك جسده بالسدر ثم صب الماء عليه يتغير
لماء قلت اختار اشياخي ابن ناجي ان الماء الطهور اذا ورد على العضو طهره وراز ضاف بذلك لا يضره (قوله
ما في معنى ذلك) من اطرون وخطمي وهو برز الخبيزي (قوله ونذب نجبر يده) اي ولو اخل المرض جسده
خلاف ابياض قال في المجمع وتوسيله صلى الله عليه وسلم في ربه طيموسله اجناس وعلى وفضل وامة
سقران مولاه صلى الله عليه وسلم واسمهم موصو بقما ورد ما راى احد عورتى الا وضعت عيناه ومات
نحوه الاثنين وان طهر هل غسل نالما وخمس وغير ذلك ودفن ايلة الاربعاء فانه لاسمه من ثلاثة ايام الا دفن
فيه جعل الليلة يرمي ما عليا وتأخير له لاجل جتمع راس وول من على خفيه عجم اجناس سم ودهان
م الملاحرون ثم الاصل انهم اسل نقرى وجملة من صلى عليه من الملائكة ستون ثمة او من غيرهم لا يؤن انفا

بل يجب اكيرهم حتى يتحقق موهم ولو يوميرون ولاه لاجل جياهم ثم سرع في مناب الحسل ومعال (و) رب (للعسل سدر) وهو
ورق شجر انشبق يدي ما عاير يجعل في ماء ويحض حتى تبور عوته ويعرله به جسد الميت فان لم يوجد فغير من اشنان وصايرن واسول
وما في معناه ذلك يوم متناه (را) س (جبر يده) من شيئا

أما هذا العورة ليسهل الانتقاء (ووضعه) حال الغسل (على مرتفع) لأنه يمكن ولئلا يقع شيء من ماء غسله على رأسه (و) ندب (أي غسله)
أي الغسل بأي كونه وترى أن حصل ٣٣٤ انتقاء بما قبله للسبع ثم المطلوب الانتقاء (كأنك تكتف السبع) راجع لما لكن

وصلوا عليه كلهم فرادى لأنه لم يكن خليفه يجعل أمامه شيئا (قوله) ما عدا العورة (قوله) فأنما لا تجرد بل يجب سترها وقوله ليسهل الانتقاء أي انتقاء ما على بدنه من الأساخ والنجاسة (قوله) ولئلا يقع شيء من ماء غسله (على رأسه) أي فينحسه أن كان الماء نجسا أو يتسذنتا به أن كان غير نجس (قوله) ثم المطلوب الانتقاء (قوله) حاصله أنه إذا حصل الانتقاء بمرتبتين كانت العلة الثالثة مستحبة وإذا حصل الانتقاء بمرتبتين كانت العلة الخامسة مستحبة وإذا حصل الانتقاء بمرتبتين كانت السابعة مستحبة ثم بعد السبع فالمطلوب الانتقاء لا لا يثار إذا لا يثار ينتهي ندبه بالسبع فلا تندب التاسعة إذا حصل الانتقاء بثمان وهكذا (قوله) في حق المرأة (قوله) أي بحلاف السبع في الغسل إذا احتيج له فلا ينحس بالرجل ولا بالمرأة (قوله) ولم يعد كالوضوء لنجاسة (قوله) ولا لا يبلج (قوله) وكفنه) أي إذا خرجت بعد تكفينه (قوله) وعصر بطنه) أي قبل الشروع في غسله ليغسل ما يخرج من الأذى قبل تغيبه (قوله) متواليا) هدامصبا للندب والأفصل الصب واجب (قوله) بحرقة) أي حال كونه ملتصا بحرقة أو مصابا بحرقة وجوبا (قوله) يلقها يسه) أي اليسرى فيعسل المخرجين يساره وبقية الجسد يمينه (قوله) ولا يفضى يسه) أي لمخرج الميت ما يمكنه أي مدة مكانه العسل بالحرقة (قوله) وله الإفشاء الخ) هدامثل قوله في المدونة وأن احتاج أن يباشر يده فعل اه قال اللخمي ومنعه ابن سبيب وهو أحسن لأن الحي إذا كان لا يستطيع ارتها العلة أو غيرها لا بمباشرة غيره ذلك فإنه لا يجوز أن يركل من عس فرجه لاراة ذلك منه ويجوز أن يصلي على حاله فهو في الموت أولى بذلك فلا يكشف ويباشر ذلك منه إذا لا يكون الميت في الرألة تلك النجاسة أعلى من الحي (قوله) مرة مرة) في التوضيح عن الباقي أنه على القول بتكرير الوضوء بتكرير العسل لا يوضأ ثلاثا بل مرة مرة ثلاثا ليقع التكرار المهي عنه وأما على القول بعدم تكرار الوضوء بتكرار العسل فإنه يوضأ ثلاثا ثلاثا في العسل الأولى اه بن (قوله) وافيه بحرقة) أي حرقة أخرى عبر الحرقة الأولى التي غسل بها مخرجه كما في التوضيح ويفهم ذلك من إعادة النكرة تكررة اه بن وتعهدا لسان والاهب بالحرقة قبل الوضوء بما يظهر قاله شيخنا (قوله) وأما لمراسه) أي لصدرة (قوله) لمضمضة) أي وكذا الاستشاق (قوله) وندب كافور في العسل الأخيرة) اعلم أن الندب يحصل بوضع أي نوع من الطيب في ماء العسل الأخيرة لكن كونه كافورا أفضل من غيره فهو مستحب ثان (قوله) يسد المسام) أي كما يسد الجسد فيمنع سرعة التعبر ويؤخذ منه أن الدهن في الأرض التي لا تبلى أفضل وعكس الشافعية فقالوا بأفضلية التي تبلى فالدفن فيها عندهم أولى وصفه العسل بالكافور ونحوه في العسل الأخيرة أن يحلظ الكافور بالماء يغسل به بدن الميت ولا يتبع بعد ذلك بما بخلاف عسل الصدر فأنما ص لماء بعد عرك البدن به كذا نقل شيخنا عن بعض شيوخه لكن الذي في المدخل وصفته أن يؤخذ شيء من الكافور فيجعل في إناء فيه ماء ويديه فيه ثم يغسل الميت به فهذا يقتضي أن غسل الكافور كغسله لسدر في الصفة ولعل هذه الطريقة أولى (قوله) وسف ندبا) أي لا وجوبا كما هو التعبير بالقول ولو قال وتضيف كان أطهر (قوله) واغتسال غاسله) أي لأمير النبي صلى الله عليه وسلم به كما في حديث أبي هريرة الذي في المواطن من غسل ميتا فليغتسل وقد اختلف العلماء في ذلك فقال بعضهم إن الأمر هنا تعبدى لا معلى وحله على مقتضا من الوجوب وقال بعضهم إن الأمر معلى وحله على أنه للندب ثم اختلفوا في العلة منهم من قال إنما أمر به بالغسل لأجل أن يبالي في غسل الميت لأنه إذا غسل الميت موطن على الغسل لم يبال بما طار عا به منه فكان سببا لمبا لعمته في غسله ومنهم من قال ليس معنى أمره بالغسل أن يغسل جميع بدنه كغسل الجنابة وأما معناه أنه يغسل ما باشره به أو يطاير عليه منه لأنه ينحس بالموت وإلى هذا ذهب ابن شعبان اه وعلى كلا القولين لا يحتاج هذا العسل لنية فليس كغسل الجنابة وإنما لم يؤمر بغسل يابه على الثاني للمسئنة (قوله) ويأض الكفن) أي جملة أيضا قال ح عن سندويندب أن يكون قطناً لأنه استرقا شح وفيه نظرا لأن من المكان ما هو أستر من القطن والطاهر أن يقال لأن النبي صلى الله عليه وسلم

السبع في الكفن في حق المرأة والزياة عليها مرف (ولم يعد) غسله أي يكره فيما يظهر (كالوضوء لنجاسة) نرجت من قبله أو دبره لأنه غير مكلف والقدر المأمور به على وجه التعبد قد حصل (وغسلت) من جسده وكفنه وجوبا أو استئنا على ما مرف أزالها (و) ندب (عصر بطنه) خوف خروج شيء من النجاسة بعد تكفينه (برفق) لئلا يخرج شيء من أمعائه (و) ندب (صب الماء) متواليا (في) حال (غسل مخرجه بحرقة) كثيفة يلقها يسه وجوبا ولا يفضى يسه ما يمكنه (وله الإفشاء أن اضطرو) ندب (توضئته) قبل غسله وبعد إزالة النجاسة مرة مرة كما يفهمه قوله آفقا وغسل كالجنازة (وتعهدا لسانه وافيه بحرقة) مبالغة (وأما لمراسه برفق لمضمضة وعدم حضور غير معين) للعاسل بل يكره حضوره (و) ندب (كافور) نوع من الطيب (في) الغسل (الأخيرة)

لأنه شدة برودته يسد المسام فيمنع سرعة التعبر ولطيف رائحته (وسف) ندبا قبل تكفينه (و) ندب (اعتسال غاسله) بعد كفن فهاهه ثم ذكر مستحبات الكفن فقال (و) ندب (ياض المسكة) بالجماء أي تطيبه بالبخور (وعدم تأخيرها) أي التكفين (عن العسل)

ولم يوص بسرف بأن
يوصى بأكثر من سبعة
والا طلت الوصية من
اسلمها (وهل الواجب)
في كفن الرجل (نوب
منه) جيعه بخلاف
الملى قال المصنف وهو
ما في كلامهم (و)
لوجب (ستر العورة)
تلقى (و) ستر (الباقى
سبعة خلاف) واما المرأة
فأوجب ستر جميع بدن
مناثا (و) ديب (وتره)
والا يسل خمسة للرجل
سبعة للمرأة وهذا مكرر
مع قوله سادسا وابتاره
تلك كفن (و) ندب (الانثان
على الواحد) وصرح
بأنه يكره لاقصا
سليمة (والثلاثة على
الارعة) لحصول التورية
الستر معا والخسة على
السة (و) ديب (تتميمه
وعميمه) اى جعل قيص
وعمامة من جملة اكفانه
(و) ندب (عدة فيها) اى
في العمامة قدر ذراع
اطرح على وجهه (و) ندب
(اررة) تحت القميص
(ولفان) فوقه فهذه
خسة للرجل (والسبع
للرأة) اررة وقص ونجار
واربع الخائف (و) ندب
(خسوط) بالفتح يذر
يرفيه اى في الخسوط يعنى

(داخل كل لقافه زعلي قضي يلسو عتانه ببدل لاله سيار - يرقن سمر - ر - (و) ب (ك)
الافضل ان يكون كافورا (و) يندب ايضا ان يجعل (في مساجده) اى اعضاء مسجوده السبعه من خير قطن

(وحواسه) هي بعض منافذه (ومراقه) اي مارق من بدنه كاطيه وورغيه اي باطن نخذه وعكن بطنه وخلف اذنيه وتحت حلقه وركبته قال المصنف الحذر من الحذر مما يفعله احض الجهلة من ادخال الطن داخل دبره وكذا يحشون به انفه وفه فانه لا يجوز ان يمس ويدب الحنوط على ما مر (وان) كان الميت (محرم او معتدة) من وفاة لانه طاع التكليف بالموت (ولا يتولاه) اي المحرم والمعتدة اي ان غسل الميت محرم او معتدة فلا يجوز لهما ان يتوليا تحنيطه لحرمة مس اليبس عليهما ولو كان الميت زوج المعتدة الا ان تكون وضعت اثر موته فانها تحنطه ولو فاء عدها جئتذ ثم شرع في مندوبات ٣٣٦ التشيع فقال (و) نذب (مشي مشيع) للجنائز في ذهابه وكرهه ولا بأس به في

اي وكذا يقال في الحواس وما بعدها (قوله في بعض منافذه) اي لان المراد بحواسه حسناه وادناه وانه فقط (قوله وركبته) اي وتحت ركبته واما فوقه فما فهو داخل في مساجده (قوله لحرمة مس الطيب عليهما) يؤخذ منه انه يجوز طهما قولته اذا تحيل في عدم مسه ويد وغيرهما ولو كان هنالك من يتولاه غيرهما وهو كذلك (قوله في ذهابه) اي في حال الذهاب به لانه مبرة وللمصلي (قوله ودون الخبب) اي ودون الهرواة لانها تنافي السكنية واستحب الشافعية القرب من الميت في حال تشييعه للاعتبار واستحب الحنفية التأخر في صفوف الصلاة تواضعاً في الشفاعة (قوله عن الجنارة) اي لاعتن الماشي الصادق بدمه على الجنارة (قوله وسترها بقبة) اي في حال الخجل والدفن وفي المواق عن ابن حبيب لا بأس ان يجعل على النعش اي فوق القبة للمرأة بكر او ثيباً اشاح اوردها لم يجعل مثل الاخرة الملوثة فلا حجة وكذا لا بأس ان يستتر كفن الذكر بشب ساذج ونحوه وينزع عند الحاجة اهـ واما ما يفعله الآن من وضع الثياب الملوثة والحلي والتعود والجواهر فوق النعش فهو امر منكرو (قوله ورفع اليدين بأولى التكبير فقط) اي واما رفع يديه في غير اوله خلاف الاول وهذا هو المشهور ومذاهب قولان لا يرفعهما اصلاً ورفعهما عند الجميع (قوله للدعاء) اي الحاصل عقب كل تكبيرة في الصلاة (قوله اترك كل كبيرة) ظرف افعوله وابتداء بحمد وصلاته على نبيه وهذا هو المعتمد وفي الطرار لا تكون الصلاة والتحميد في كل تكبيرة بل في الاولى ويدعو في غيرها وعزاه ابن يونس للتوادر (قوله الان يقصد الخروج من خلاف الشافعي) اي القائل بوجودها بعد التكبيرة الاولى فان قصد بقراءتها الخروج من خلاف الشافعي فلا كراهة لكن لا بد من الدعاء قبلها وبعدها (قوله ولوليل) اي ولو صلى عليها لولا لا يتوهم الجهر بالدعاء ان صلى عليها لئلا يجهر بهاء في صلاة الليل (قوله ووقوف امام بالوسط) اي عند وسط الميت من غير ملاصقة له بل يسبق ان يكون بينهما فرجة قدر شبر وتيل قدر ذراع (قوله ومنكبى المرأة) عطف على الوسط اي عند الوسط وعند منكبى المرأة وقوله راس الميت عن يمينه جهة حالية من امام وقوله الا في الروضة الشريفة اي فانه يجعل راس الميت على يسار الامام جهة اليسار الشريف (قوله فيسطح) اي فيجعل عليه سطح كالمسطبة ولكن لا يسرى ذلك السطح بالارض بل يرفع كسبر وويل يرفع قليلاً كما يعرف به واعلم ان ثمر النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر روى انها مسطحة ورواية التسليم اثبت (قوله ثلاثاً) رواية عند المرات الاولى منها خلتا كما وفي المرات الثانية وفيها نعيد كم وفي المرة الثالثة ومنها نخرجكم تارة اخرى كما ورد ذلك في الخبر (قوله من ترابه) الاولى من التراب (قوله وتهية طعام لاهله) اي ان يكون لهم حل بهم ما يتعالجهم بالاحتيمعوا النياحة اي تكاء برفع صوت والاحرم ارسال الطعام لهم لانهم عصاة واما جمع الناس على طعام بيت الميت فبإيه مكرهه (قوله وتعزية) اي ان كان الميت مسلماً فلا يبرى المسلم بتربيه الكافر كما هو قول مالك واختار ابن رشد تعزية المسلم بايه الكافر مخالفاً لما لاك اظهر المواق اهـ بن (قوله وهي الجملة الخ) اي كان: ولله عظيم الله اجره واحسن عزاءه ونفرتك وابسر في الفاظ التعزية حدمعين (قوله الاغشية الفتحة والصبي) اي فانها لا يبريان (قوله والافضل كونها بعد الدفن وفي بيت المصاب) اي وانما كونها عند الدفن

ورجوعه لفرغ العبادة (واسراعه) اي المشيع حامل للميت اولا والمراد به ما فوق المشي المعتاد ودون الخبب (وتقدمه) اي المشيع الماشي وتأخر راكب عن الجنارة (و) تأخر (مراة) عن الراكب من الرجال (و) نذب (سترها) اي المرأة الميتة (بقبة) تجعل فوق ظهر النعش لانه بلغ في الستر (و) نذب (رفع اليدين بأولى التكبير فقط) (و) نذب (ابتداء للدعاء الواجب بحمد الله تعالى) (وصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم) عقب الحدائر كل تكبيرة ولا يقرأ فاتحة اي يكره الان يقصد الخروج من خلاف الشافعي (و) نذب (اسرار دعاء) ولو ليل (و) نذب (رفع صغير على اكف) لا على نعش لما فيه من التفاخر (ووقوف امام بالوسط) بفتح السين للميت الذكر

(ومنكبى المرأة راس الميت عن يمينه) نذب الا في الروضة الشريفة ثم ذكر مندوبات تتعلق بالدفن فقال (و) نذب (رفع قبر كسبر سناً) اي كسنام البعيرها. اهـ المذهب وقوله (وتؤول ايضا على كراهته) اي التسليم وحيثئذ فيسطح نذباً بضعيف (وحنوق ب) من القبر (فيه) اي في التبر (ثلاثاً) اي يديه معاً من ترابه (و) نذب (تهية طعام لاهله) اي الميت (و) نذب (تعزية) لاهله وهي الجملة الخ الصبر بـ الجبر و ادعاء الميت والمصاب الاغشية الفتحة والصبي كونهما بعد الدفن في بيت المصاب واما مداه ثلاثاً ايام ولا يعر به بعدها

الا ان يكون غائبا (وعدم عمقه) اى القبر (واللحد) وهو افضل من الشق في ارض صلبة لا يخاف ثمايلها والاف الشق افضل (و) ندب (ضجع) للميت (فيه على) شق (ايمن مقبلا) القبلة وقول واضعه باسم الله وعلى سنة ٣٣٧ رسول الله اللهم تقبله بأحسن قبول او

نحو ذلك وجعل يده اليمنى على جسده ويسند راسه ورجليه شئ من التراب (وتدورك) ندبا (ان خولف بالحضرة) وهى عدم تسوية التراب ومثل للمخالفة بقوله (كنكيس رجلية) موضع راسه او غير مقبل او على ظهر وشبهه في مطلق التدارك قوله (وترك الغسل) او الصلاة عليه (ودفن من اسلم عقبرة الكفار) فيتدارك (ان لم يخف) عليه (التعير تحقيقا وظنا والقيد راجع لما بعد كاف التشبيه لا لخصوص من اسلم على ما هو الحق والنقل خلافا لمن وهم (و) ندب (سده) اى اللحد (بلبن) وهو الطوب التى (ثم لوح) ان لم يوجد لبن (ثم قرمود) بفتح القاف شئ يجعل من الطين على هيئة وجوه الخيل (ثم آجر) بالمد وضم الجيم ان لم يوجد قرمود ثم يحجر (ثم قصب وسن التراب) باب اللحد عند عدم ما تقدم (اولى من) دفنه في (التابوت) لانه من زى النصارى وكره فرس مضرية مثلاتحته ومخدة تحت راسه (وجاز غسل

عدم تسوية التراب كما هو الشائع الا ان خلاف الافضل (قوله الا ان يكون) اى ولى الميت الذى يعزى غائبا وقت الموت (قوله وعدم عمقه) اى القبر اى لان خير الارض اعلاها وشرها اسفلها لان اعلى الارض محل للذكر والطاعات فيحصل للميت بالقرب منه بركة ذلك قاله شيخنا (قوله واللحد) هو ان يحفر في اسفل القبر جهة القبلة من المغرب المشرق بقدر ما يوضع فيه الميت في الارض الصلبة اى المسكة (قوله من الشق) وهو ان يحفر في اسفل القبر اضيق من اعلاه بقدر ما يسع الميت ثم يغطى فم الشق ثم يصب فوقه التراب وانما فضل اللحد على الشق لخبر اللحد لنا اى معشر الامة المحمدية والشق لغيرنا اى معشر اهل الكتاب (قوله مقبلا) اى ورأسه جهة المغرب ورجلاه جهة المشرق (قوله على جسده) اى ملاصقة بجسده (قوله وهى عدم تسوية التراب) اى فان سوى عليه التراب فات التدارك (قوله كنكيس رجلية موضع راسه) اى بان يجعل راسه جهة المشرق ورجلاه جهة المغرب (قوله وشبهه في مطلق التدارك) اى لان التدارك في المشبه به بالحضرة وفي المشبه ما لم يخف التغير (قوله وترك الغسل) اى فانه يتدارك بأن يخرج من الذر يغسل ويصلى عليه ما لم يخش تغيره وكذا اذا دفن بغير صلاة قال ابن رشد ترك الغسل والصلاة والغسل فقط او الصلاة فقط في الحكم سواء وان القوات الذى يمنع من اخراج الميت من قبره للصلاة عليه هو ان يخشى عليه التغير اه عدوى (قوله ان لم يخف عليه التغير) اى فان خيف فانه لا يخرج ويصلى على القبر في مسئلة ترك الصلاة اذا غسل ما بقي به ولو بعد سنين كما هو قول ابن القاسم على ما مر كواما في مسئلة ترك الغسل فلا يصلى على القبر لتول المصنف وتلازما كذا قال عجم والمعول عليه ما قاله غيره من الصلاة على القبر في مسئلة ترك الغسل ايضا وان معنى قول المصنف وتلازما اى في الطلب فن طلب تغسيله تطلب الصلاة عليه وان لم يغسل بالفعل كما تقدم ذلك (قوله راجع لما بعد كاف التشبيه) وهو ترك الغسل ودفن من اسلم بمقبرة الكفار قال بن وهو الصواب وعليه جملة المواق لانه قول سحنون وعيسى بن دينار وروايته عن ابن القاسم (قوله خلافا لمن وهم) وهو ح قال طي والعجب من ح كيف جعل القيد خاصا بالاخيرة وان بقية المسائل نفوت بالفراغ من الدفن الذى هو الحضرة اه كلامه ولم يتنبه طي الى ان هذا قول ابن وهب فقط وحيث كان منصوبا فلا عجب غايته ان تمسح المصنف على ذلك تمسحه له على قول ضعيف انظر بن (قوله وهو الطوب التى) هذا التفسير بمعنى قول المواق هو ما يصنع من الطين بالتبن وور بما عمل بدونه وكما يندب سده باللبن يندب سد الخلل الذى بين اللبن (قوله ثم آجر) وهو الطوب الاجر (قوله وسن التراب) اى وسد اللحد بالتراب عند عدم ما تقدم لكن بعد مجئ بالماء ورش الماء عليه لاجل ان يثبت اولى من الدفن في التابوت وهو الخشب المسماة في زماننا بالسحلية واعترض بعضهم على المصنف بان الاولى ان يقول ثم بالتراب وفيه نظر بل ما فعله المصنف اولى اذ لا يكون ما ذكره المعترض اولى الا لو كان بعد سده بالتراب مرتبة اخرى مع انه لا مرتبة بعده وكان ذلك المعترض نظره مع ما قبله كذا قرر شيخنا (قوله وادخلت الكاف الثامنة) اى من جاوز السنة الثامنة (قوله للمراة) اى الى ان يصل لحد المراة بقاى ثلثي عشرة سنة اما ابن ثلاثة عشر فلا يجوز لها النظر لعورته كالا يجوز لها تغسيله والحاصل ان الاقسام ثلاثة فابن ثمانية فأقل يجوز لها تغسيله والنظر لعورته وابن تسع لاثني عشر يجوز لها نظر لعورته لا تغسيله واما ابن ثلاثة عشر فأكثر فلا يجوز لها تغسيله ولا النظر لعورته لان ابن ثلاثة عشر مناهز والمناهر كالكبير كفى به بقى فلمن هذا انه لا يلزم من جواز النظر للعورة جواز التغسيل لان في التغسيل زيادة الجس باليد (قوله وجاز غسل رجل صبيحة الخ) قال في التوضيح اذا كانت الصبيحة مطيقة الطوط لم يجز للرجل تغسيلها اتفاقا وان كانت رضية جاز اتفاقا واختلف فيما بينه ما فذهب ابن القاسم لا يغسلها وما ذهب اشهب يغسلها ابن الفاكهاني والاول مذموم المدونة

(٢٣ - دسوقى ول)

امرأه (ابن سبع) سن اسين ودحب سده الثامنة لان تسع وان جاز لها

نظر لعورة للمراة (و) جاز غسل (رجل) صبية (كرضية) وما قارب مدة الرضاعة كشهرين زائدتين اما على الجوليين

وأما على الشهرين الملتحقين بهما لا بنت ثلاث سنين (و) جاز للفعل (الماء المسخن) كالبرد (و) جاز (عدم الدلك أكثره الموتي) كثرة توجب المشقة أي الفادحة فيما يظهر وكذا ٣٣٨ عدم الغسل ويمنع من أمكن تجمعه منهم والأصل على عليهم بلا غسل وتيمم على الأصح

(وتكفين بلبوس نظيف) طاهر لم يشهد به مشاهد الخبر والألا كره في الأولين كما يأتي ونذب في الأخيرة كما تقدم (أو من غير) أي مصبوع بالزعفران (أو مرس) أي مصبوع بالورس لأنهما من الطيب (وجل غير ربعة) للنعش إذا لم يزد على عدد خلافا لمن قال يندب الأربعة (و) جاز في جملة (بدء بأي ناحية) شاء الحامل من اليمين أو اليسار من مقدمه أو مؤخره (والمعين) للبدء بشئ من ذلك (مبتدع) لتخصيصه في حكم الشرع مالا أصل له ولا نص ولا إجماع وهذه سمة البدعة (و) جاز (خروج متجالة) لأرب للرجال فيها لجنارة كل أحد (أو) شابة (إن لم يخش منها الفتنة في) جنارة من عظمت مصيبتها عليها (كأب) وأم (زوج وابن) وبنت (واخ) واخت مطلقا وكره لغير من ذكر وحرم على المخشبة مطلقا (و) جاز لمشيح (سبقها) لموضع دفعها للموضع الصلاة فغسل الأولى (و) جاز (جالوس) المشيعين مشاة

(قوله) وأما على الشهرين الملتحقين (الخ) ينبغي أن يكون من القريب لمدة الرضاع ستة أشهر فيجوز للرجل أن يغسل بنت سنتين وثمانية أشهر كما يجوز له النظر لعورتها وأما إذا كانت شتهى كبت سنتين فلا يجوز له تغسيلها ولا نظر عورتها وأما بنت ثلاث سنين أو أربع فلا يجوز له تغسيلها وإن جاز له النظر لعورتها وهذا وقد تقدم للمصنف جواز تغسيل الرجل للذكر سواء كان بالغا أو صبيًا بقوله ثم اقرب أوليائه ثم اجنبي وتقدم له أيضا جواز تغسيل المرأة للأنثى بالغة أو صبية بقوله والمرأة اقرب امرأة ثم اجنبي فقد استوفى المصنف الأقسام الأربعة (قوله المشقة الفادحة) أي في الدلالة والمراد بها الخارجة عن المعتاد (قوله) وكذا عدم الغسل) أي وكذا يجوز عدم الغسل لكثرة الموتى كثرة توجب المشقة الفادحة في تغسيلهم بلا ذلك (قوله) (والأصل) أي والأبان كان يشق تيممهم مشقة فادحة صلى عليهم بلا غسل ولا تيمم وهذا لا يعارض ما مر من قوله وتلازم ما علمت أن المراد تلازم في الطلب ولا شأن بالغسل مطلوب عند كثرة الموتى ابتداء وإن اغتفر تركه للمشقة الفادحة وهذا الذي قاله الشارح هو ما قاله الشيخ إبراهيم القاني وصوبه بن خلافا لعج القائل بعدم الصلاة عليهم وإن المراد بقول المصنف وتلازم أي في الفعل (قوله) وتكفين بلبوس) أي وإن كان الحديد أفضل فالجواز هنا بمعنى خلاف الأولى (قوله) والألا كره) أي والألا كره طاهرًا طيقابان كان وسخا وكان نجسا كره في هذين وقوله ونذب في الأخيرة إذا شهد به مشاهد بالخبر (قوله) غير ربعة) أي كاتنين أو ثلاثة (قوله) خلافا لمن قال يندب الأربعة) أي وهو أشبه وابن حبيب وفي خش أن ابن الحاجب شهر قول أشهب وابن حبيب باستحباب الأربعة ومثله في عجب وهو سهو منه ما فإن ابن الحاجب لم يشهر إلا ما عند المصنف ونصه ولا يستحب جل ربعة على المشهور اه فأت تراها أشبه في الاستحباب وهو خلاف ما نسباه له اه بن (قوله) بأي ناحية (الخ) قال عقب استعمل أي هنا بمعنى كل البدلية أي الدالة على العموم بطريق البدل لا الشمول مجازا أي وجار البدء بكل ناحية شاء الحامل البدء بها من اليمين أو اليسار من مقدمه أو مؤخره وفيه أن هذا خلاف الطاهر والطاهر أنها موصولة ببناء على قول أن عصفور بن الصانع من جواز أضافتها للنكرة وجعلنا من ذلك قول الله تعالى وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون والتقدير وسيعلم الدين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه وكذلك التقدير هنا وبه بالناحية التي شاء الحامل البدء بها عناية ما فيه حذف الصلاة وهو جائز كقوله نحن الأئمة فاجمع جو * علم ثم وجههم إلينا أي نحن الأئمة عرفوا بالشجاعة (قوله من اليمين) أي بأن يبدأ من يمين النعش أو من يساره (قوله) والمعين للبدء) كاشبه وابن حبيب فاشبه يقول يبدأ بمقدم السرير الأيمن فيضعه الحامل على منكبيه الأيمن ثم بمؤخره الأيمن ثم بمقدمه الأيسر ثم بمؤخره الأيسر وابن حبيب يقول يبدأ بمقدم يسار السرير ثم بمؤخر يساره ثم بمؤخر يمينه ثم بمقدم يمينه كذا في عقب (قوله) مبتدع) أي مخترع لا مرسلا أصل له (قوله) لجنارة كل أحد) أي سواء كان قريبا أو اجنبيا (قوله) أو شابة) ومنها متجالة للرجال فيها أرب (قوله) وابن) مراده به ما يشمل بن الابن (قوله) وكره لغير من ذكر) أي كاتن عم وابن أخ وابن اخت وأما العلم فمقتضى كلامه أنها لا تخرج له ولكن عبارة ابن عرفة وابن رشد تقتضي أن العلم تخرج له تأمل (قوله) وجار جالوس قبل وضعها) أي وجار البقاء على القيام حتى توضع (قوله) بشرط أن لا ينفجر الخ) فإن تخلف شرط من هذه الشرط الثلاث كان النقل حراما (قوله) وإن لا تنهك حرمة) انتهاك حرمة أن يكون نقله على وجه يكون فيه تحقير له وعدم الاتيهاك يحقق بقرب المسافة واعتدال الزمن وتعام الخفاف مع اللطف في جملة قاله شيخنا (قوله) وإن كان النقل الخ) طاهره إن المعنى هذا إذا كان النقل من حضر ليدو بل وإن كان من بدو لحضر (قوله) حقه قاب المباحة) أي با

أوركبانا (قبل وضعها) من على أعصاب الرجال بالارص (و) جاز (نقل) لميل قبل الدفن وكذا بعده من مكان إلى آخر يقول بشرط أن لا ينفجر حال نقله وإن لا تنهك حرمة وإن يكون لمصلحة كأن يخاف عليه نيا كلة البحر أو ترجي بركة الموضع المنقول إليه أو ليدفن بين أهله أو لأجل قرب زبادة أهله (وإن) كان الذي (من بدو) إلى حضر حقه قلب المباحة إلا أن تجعل من معني أي

(و) جاز بمعنى خلاف الاولى (بكي) بالقصر (عند موته وبعده) وقوله (بلا رفع صوت) كالتفسير لقوله بكي لان ما كان برفع صوت لا يسمى بكي بالقصر بل بكاء بالمد (و) بلا (قول قبيح) وحرم معهما اومع احدهما (و) جاز (جمع اموات بغير واحد) (الضرورة) كضيق مكان او تعذر حافر ولو بأوقات فلا يجوز فتح قبره دفن آخر فيه الا للضرورة ذكورا واناثا والبعض ولو اجانب ولا يجوز لم العظام وكره جمعهم في آن واحد للضرورة (وولي) ندبا (القبلة الافضل) وقدم الذكرك على الانثى ٣٣٩ والكبير على الصغير والحر على العبد كما يأتي في الصلاة

(او بصلاة) عطف على بقبر لا يقيد الضرورة بل الجمع افضل من افراد كل جنازة بصلاة (بلي) ندبا (الامام رجل حر (فطفل) حر (فعبث) كبير فصغير (نقصي كذلك) اي حركيه فصغير فعبد كبير فصغير فعبد كبير كذلك (نقشي كذلك) اي حركيه فصغير فعبد كبير فصغير فالانثى كذلك فالمراتب عشرة (و) جار (في الصنف) الواحد رجال احرار فقط او عبيد فقط الى آخر المراتب (ايضا الصنف) اي من المغرب للمشرق ويقف الامام عند افضلهم والمفضل على يمينه رجلا عند راس الفضل فالأقل منه على يساره ثم على يمينه ثم على يساره وهكذا وجاز جعل المفضل على يمينه والبقية الى المشرق بتقديم الافضل لكن لا مفهوم (تقول المصنف بل المتعدد كذلك الا ان يحمل على الجنس) (و) جاز

يعمل وان من حضر لبس وذللك لانه انما يبالغ على المتوهم والمتوهم عدم جواز النقل من الحضر للبدول (عكس) (قوله بكي بالقصر) هو ارسال الدموع من غير رفع صوت (قوله لان ما كان الخ) اي لان ارسال الدموع الذي برفع صوت لا يسمى الخ وهذه التفرقة بين المفصور والمدود هي احد قولين في اللغة والقول لا تخراهم ما مترادفان وهو الذي في القاموس فارسل الدموع سواء كان برفع صوت او بدون يقال له بكي وكاء (قوله وحرم معهما) اي حرم البكاء بمعنى ارسال الدموع مع رفع الصوت ومع القول القبيح اومع احدهما والقول التيسير كياتال الاعداء وياتهاب الاموال وما يقوله النساء من التعديد والحاصل ان البكاء يجوز عند الموت وبعده بقيدين عدم رفع الصوت وعدم القول القبيح وامام معهما اومع احدهما فهو حرام كما تحرم اللطم على الصواب ومحمل جواز البكي بالقيدين المذكورين ان لم يجتمعوا له والا كره (قوله وجع اموات بقبر ضرورة) اي ولو كانوا اجانب (قوله كضيق مكان) اي كفي قرافة مصر فانه لو افر دكل من وعدها بقبر لم تسعهم القرافة (قوله ولو بأوقات) اي ولو كان الجمع أوقات (قوله فلا يجوز فتح قبره دفن آخر ايه) (ولو كان الثاني من محارم الاول) (قوله ذكورا) اي سواء كان الاموات الذين جعلوا للضرورة ذكورا مو اناثا وبعضهم ذكورا والبعض اناثا اذا كانوا اقارب بل ولو اجانب (قوله وكره الخ) هذا محترز قوله لا يجوز فتح قبر الخ (قوله وقدم الذكرك) اي في الايلاء للقبلة (قوله فجيب كذلك) اي حركيه فصغير فعبد كبير فصغير (قوله فالاشي كذلك) اي حرة كبيرة مصعيرة فامة كبيرة فصعيرة (قوله وجاز في الصنف الواحد ايضا الصنف) اي وجاز جعل الصنف الواحد صفا كما جاز جعل الاصناف صفا واحدا وحاصله انه اذا اجتمع جناز من صنف واحد بان كانوا كلهم رجالا احرارا او عبيدا او مخاصي او مجاريب او خنثى او اناثا جعلوا صفا واحدا من المشرق للمغرب وقوله ايضا غير طاهر اذ لم يتقدم له في الصنف الواحد شيء واجاب تمت ابأن في الكلام حذف اي جاز في الصنف الواحد ما تقدم وجاز فيه ايضا الصنف وان إلى في الصنف للجنس لصادق بجميعها كما يأتي للشارح وهذا اولى من ارتكاب الحذف (قوله وجاز جعل المفضل على يمينه) اي على عين الامام فوق راس الفضل وقوله بتقديم الافضل اي منهم فالأفضل (قوله بل المعتد) اي من الاصناف كذلك يجوز جعلهم صفا واحدا من المشرق للمغرب (قوله الا ان يحمل على الجنس) اي فقوله وجاز في الصنف اي في جنس الصنف الشامل لجميع الاصناف المتقدمة وهذا الحمل هو الصواب ويدل عليه قول المصنف ايضا اي وجاز في الاصناف المجتمعة الصنف من المشرق للمغرب ايضا كما جاز فيهم ما مر من جعلهم واحدا خلف واحد (قوله بل هي مندوبة) اي لقوله عليه الصلاة والسلام كتبتم بكم عن زيارة القبور فرروها ولا حديث اخر يقتضي الحث على الزيارة وذكر في المدخل في زيارة النساء للقبور ثلاثه اقوال المنع والجواز على ما يعلم في الشرع من الستر والتحفظ عكس ما يفعل اليوم والثالث الفرق بين المتجالة والشابة اه وبهذا الثالث جزم النعالي ونصه واما النساء فيباح للقواعد ويحرم على الشواب اللاتي بحشي منهن الفتنة (قوله بلا حد الخ) اشار بهذا القول مالك بلعي ان الارواح بمناء الما ر فلا يختص بارتها بوقت يمينه وانما يختص يوم الجمعة لفضله والفراع فيه تله الشيخ زروق وقد سهل في الميعار يصبح القبور محتجعا عاذ كره ابن طائوس ان السلف كانوا يفعلونه اه بن (قوله وليحد من اخذ شيء من صدقات الخ) اي وامامنا نفعه الناس من حمل تراب المقابر للتبرك فدكر في المعيار انه جاز قال ما زالت الناس

زيارة القبور (ل هي مندوبة) (بلاحد) يوم او وقت او في مدة دار ما تمكث عند ها او فيما يدعي به او الجميع وينبغي مزيد الاعتبار رجال الزيارة والاستعمال بالدعاء والضرع وعدم الاكل والشرب على القبور خصوصا لاهل العلم والعبادة وليحد من اخذ شيء من صدقات اهل المقابر فانه من اقبح ما يكون (وكره) لحي (خلق شعره) اي شعر الميت الذي

لا يحرّم حلقه حال الحياة والاحرم (وقلم ظفره وهو) اي ماذ كرم من الحلق والقلم (بدعة) فبيحه لم تعهد في زمن السلف (وضم) ماذ كرم من الشعر والقلم تدب على الوجة (ان فعل) ماذ كرم (معه) في كفته (ولا تنكأ فرجه) اي يكره (ويؤخذ) اي يزال بالغسل او غيره تدب كما هو مقتضى كلامهم (عفوها) اي ٣٤٠ ما يعني عنه مما سال منها بنفسه بعد الغسل ولودون درهم للنظافة (و) كره (قراءة عند

موته) ان فعلت استنا (كتجمير الدار) اي تبخيرها الا ان يقصد زوال رائحة كريهة (و) كره قراءة (بعده) اي بعد موته (وعلى قبره) لانه ليس من عمل السلف لكن المتأخرون على انه لا بأس بقراءة القرآن والذكر وجعل ثوابه للميت ويحصل له الاجر ان شاء الله وهو مذهب الصالحين من اهل الكشف (و) كره (صباح خلفها) لما فيه من اظهار الجزع وعدم الرضا بالقضاء وهذا يناقض ما تقدم في قوله وبكى عند موته الخ واجيب بحمل ما هنا على قول وما تقدم على آخر والاظهر ما تقدم وقيل غير ذلك (وقول استغفروا لها) لمخالفة السلف (وانصرف عنها بالصلاة) عليها ولو طوتوا والحاجة او باذن اهلها (او) بعد الصلاة (لا اذن) من اهلها (ان لم يوطوا) (و) كره (حملها بلا وضوء) لتأديها الى عدم الصلاة عليها الا ان يعلم ان بموضع الصلاة ما يتوضأ به (وادخاله) اي الميت (بمسجد) ولو على القول

بحملونه ويتركون قبور العلماء والشهداء والصالحين اه بن (قوله لا يحرّم حلقه) اي كشعر الراس وقوله والاى بان كان يحرّم حلقه حال الحياة كحلق لحيته وشاربه (قوله ويؤخذ الخ) اي انه اذا سال منها شيئ بنفسه بعد الغسل ولودون درهم فانه يندب ازالته بالغسل او غيره لاجل النظافة وان كان معفو عنه لكونه سال بنفسه (قوله ان فعلت استنا) ظاهر السماع الكراهة مطلقا وذهب ابن حبيب الى الاستحباب وتأول ما في السماع من الكراهة قائلان كما كره ذلك مالك اذا فعل ذلك استنا ما نقله عنه ابن رشد وقاله ايضا ابن يونس واقتصر اللخمي على استحباب القراءة ولم يعول على السماع وظاهر الرسالة ان ابن حبيب لم يستحب الا قراءة سوطا هر كلام غيرها انه استحباب القراءة مطلقا اه بن (قوله اي تبخيرها) اي لاجل زوال رائحة الموت في زعمه (قوله لانه ليس من عمل السلف) اي فقد كان عملهم التصديق والدعاء لا القراءة ونص المصنف في التوضيح في باب الحج على ان مذهب مالك كراهة القراءة على القبور ونقله ابن ابي جرة في شرحه على مختصر البخاري قال لانا مكلفون بالتفكير فيما قيل لهم وماذا فعلوا مكلفون بالتدبر في القرآن فال الامر الى اسقاط حد العملين اه وهذا صريح في الكراهة مطلقا (تنبيه) قال في التوضيح في باب الحج المذهب ان لقراءة لا تصل للميت كحكاة القراني في قواعده والشيخ ابن ابي جرة اه وفيها ثلاثة اقوال نصل مطلقا لا نصل مطلقة والثالث ان كانت عند القبر وصلت والا فلا وفي آخر نوازل ابن رشد في السؤال عن قوله تعالى وان ليس لادسان الاماسى قال وان قر الرجل واهدى ثواب قراءة للميت جاز ذلك وحصل للميت اجره اه وقال ابن هلال في نوازيله الذي افتى به ابن رشد وذهب اليه غير واحد من ائمة الاندلسيين ان الميت يتفجع بقراءة لقرآن الكريم ويصل اليه نفعه ويحصل له اجره اذا وهب القارئ ثوابه له وبه جرى عمل المسلمين شرافا وغربا وقفوا على ذلك اوقافا واستمر عليه الامر منذ ازمة سالفه ثم قال ومن اللطائف ان عز الدين بن عبد السلام اشافى روى في المنام بعد موته فقيس له ما يقول فيما كنت تنكر من وصول ما يهدى من قراءة القرآن للموتى فان هيات وجدت الامر على خلاف ما كنت اظن اه بن (قوله خافها) لا مفهوم له كما قال ابن عاشر بل الصباح منهى عنه مطلقا بن (قوله وهذا يناقض ما تقدم) اي من ان الصباح اي البكاء مع رفع الصوت حرام (قوله وقول استغفروا لها) وذلك كما يقع عصر عشي رجل قدام الجنائز ويقول هذه جنازة فلان استغفروا له (قوله ولو طوتوا) اي ولو حصل طول في تجهيزها (قوله والحاجة) اي او كان الانصراف للحاجة (قوله او بعد الصلاة) اي او كان الانصراف بعد الصلاة وقبل الدفن وحاصل الفقه ان الانصراف قبل الصلاة مكره ومطلقة سواء حصل طول في تجهيزها ولا كان الانصراف للحاجة او له بحاجة كان الانصراف باذن من اهلها ام لا واما ان كان الانصراف بعد الصلاة وقبل الدفن فيكره ان كان بعير اذن من اهلها والحال هم لم يطولوا فان كان باذن اهلها فلا كراهة طوتوا او لا وان طولوا فلا كراهة كان باذن اهلها ام لا (قوله لا وضوء) اي للحامل (قوله ولو على القول بطهارته) اي لاحتمال خروج قدر منه ومراعاة للقول بنجاسته (قوله وكره الصلاة عليه فيه) فان صلى عليه فيه كره له من حيث ايقاع الصلاة في المسجد واثيب على الصلاة من حيث انه مأثور بها وقول ابن رشد وعلى الكراهة فلا يثم في صلاته ولا يؤجر مراده انه لا يثم في ايقاعها في المسجد ولا يؤخر في ايقاعها فيه فني الاثم والاحرم صرف الى الايقاع في المسجد لا الى الصلاة نفسها (قوله والاندب اعادتها) اي والافتقار لاجاعة بامام ان وقعت اولاً من فذندب اعادتها اي جاعة ولو تعدد افتد (قوله كسقط) اي كما يكره ايضا تغسيل سبط نعم يندب غسل دمه ووجب لفه بخرقه ومواراته وندب كونها حبيدار (قوله وهو من لم يستهل صار خالجا) اي ولو تحرك او عطس او بال او رضع قليلا

بطهارته (و) كره (الصلاة عليه فيه) اي في المسجد والميت خارجة اثلا يكون وسيلة لادخاله فيه في ادخاله والصلاة عليه فيه قوله مكره وان (وتكرارها) اي الصلاة ان وقعت اولاً جاعة بامام والاندب اعادتها (وتغسيل جنب) من اضافة المصدر لفاعله (كسقط) وهو من لم يستهل صار خالوا ولد بعد تمام امد الحجل وهو من اضافة المصدر لمفعوله اي ككراهة تغسيل سقط (و) كره (تحنيطه وتسميته وصلاة عليه

ودفنه بدار وليس) أي دفنه في الدار (عيا) وجب عليه شترى ردها لانه ليس له حرمة الموتى (بخلاف) دفن (الكبير) وهو من استهل فحيتا
 يوجب الرد (لا) يكره تغسيل (حائض) للميت لعدم قدرتها على رفع حدثها بخلاف الجنب ولذا لو انقطع عنها صارت كالجنب (و) كره
 (صلاة فاضل) يعلم او عمل او امامة (على بدعي) ردعالم هو مثله (او مظهر كبرية) كرها وشرب خمران لم يخف عايم الضيعة (و) كره صلاة
 (الامام) واهل الفضل (على من حذاه القتل) اما (بحد) كحارب وتارك صلاة وزان محصن (او قود) كقاتل متافئ زجرا لامثالهم (ولو تولاه)
 اي القتل (الناس دونه) اي دون الامام (وان مات) من حذاه القتل (قبله) اي قبل القتل (ففيه) اي في كراهة صلاة الامام واهل الفضل
 عليه وهو الراجح وعدم كراهتها (تردد) كره (مكفين بحري) ونخر (ونجس) وكأخضر ٣٤١ ومعضف (من كل ما ليس ببيض ماعدا

الزعفر والمورس كما
 (امكن غيره) اي غير
 ما ذكر من الحرير وما
 بعده (و) كره (زيادة
 رجل على خمسة) عمامة
 ومئزر وقيص ولقافدين
 وكذا زيادة امرأة على
 سبعة (و) كره (اجتماع
 ساء لبكي) بالقصر
 ارسال الدموع بلا رفع
 صوت فالواو في قوله
 (وان سرا) للحال لا
 للمبالغة (وتكبير نغش)
 لما فيه من انبهاة او
 اظهار عظم المصيبة
 (وفرشه بحري) ولو
 لامرأة ومفهوم فرش
 ان ستره بجائز (واتباعه
 بنار) للتساؤم وان كان
 فيها بخور فكرهه اخرى
 للسرف (و) كره (نداء
 به) اي باليت بان يقال
 بصوت مرتفع فلان
 مات فاسعوا لجناته
 (بمسجد) لكرهه رفع
 الصوت فيه (او بابه)
 لانه ذريعة لدخوله ولان

(قوله ودفنه بدار) انما كره لانه لا يؤمن عليه ان يبش مع انتقال الملك (قوله بخلاف دفن الكبير)
 راجع الى الحكمين قبله فيجوز دفنه في الدار كما قال المواق وان كان الافضل مقابر المسلمين وهو عيب يوجب
 ردها اه بن (قوله صارت كالجنب) اي في كراهة تغسيل الميت (قوله ان لم يخف الخ) اي والافلا
 كراهة في صلاة الفاضل عليهما (قوله وكره صلاة الامام على من حذاه القتل) اي بخلاف من حذاه الجلد
 فانه لا يكره صلاته عليه ولو مات بالجلد (قوله فقيه تردد) اي لابي عمران واللخمي قال عبق وانظر هل
 يدخل فيه من مات بالحدس قلت كلام التوضيح صريح في ان من قدم للقتل فأت خوف من القتل قبل اقامة
 الحد عليه من محل التردد المذكور وان ابا عمران يقول يصلى عليه الامام واللخمي يقول يستحب للامام
 ان لا يصلى عليه فانظره وحينئذ تقتض عبق قصور اه بن (قوله ونجس) يؤخذ منه انه لا يشترط في
 صلاة الميت طهارته بل طهارة المصلى (قوله وكره زيادة رجل على خمسة) اي لانه غلو (قوله واجتماع ساء
 لبكي) اي سواء كان عند الموت او بعده وهذا مقيد لقوله ساء اوجار بكى اي ما لم يجتمع عواله والا كره وكان
 الاولى تقديمه هناك ولا مفهوم للنساء بل الرجال كذلك وانما خص النساء بالذكر لان الاجتماع لذلك
 شأنهن (قوله للحال لا للمبالغة) فيه نظر بل المبالغة على بابها لان المحرم انما هو البكاء بالصوت العالي واما
 مطلقة فكعدمه وقد قال ابن عاشر كافي طفي ما قبل المبالغة اجتماعهن للبكاء جهرا فهو محكوم له بالكره
 وقد نص البرزلي على ان الصراخ العالي ممنوع اه بن (قوله ان ستره بجائز) اي اذا كان ذلك الحرير ساذجا
 غير ملون والا كره كافي نقل المواق (قوله للسرف) اي ان كان لذلك الطيب بال اه بن (قوله لا النداء
 بكخلق بصوت خفي) اي في المسجد واولى في غيره (قوله فالمراد الاعلام) اي اعلام المحافل بموته واشار الى
 انه ليس المراد بالنداء عتيقة الذي هو رفع الصوت بل المراد به الاعلام بجارا (قوله وقيام لها) اعلم ان
 القيام للجنائز كان مطلوبا ولا ثم انه نسخ فقهم ابن عرفة ان نسخه من الوجوب للإباحة او التذنب قولان
 وما ذكره المصنف من الكراهة فلعله فهمه من قول ابن رشد ثم نسخ عمار وى ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يقوم للجنائز ثم جلس وامرهم بالجلوس قال ح وفهم الكراهة من كلام الباجي وسند فاطر اه بن
 (قوله وتطين قرا وتبييضه) اكثر عباراتهم في تطينه من فوق وذلك ان عاشر عن شيخه انه يشمل
 تطينه طاهرا وباطنا وعله الكراهة ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اذا طين القبر لم يسمع صاحبه
 الاذان ولا الدعاء ولا يعلم من يزوره اه بن (قوله امير مباهاة) اي وكان ذلك التحوير لغيره باهاة (قوله
 وما عطف عليه) اي من التبييض والتحوير والبناء عليه في الاراضي الثلاثة المتقدمة في الشارح (قوله
 اوصار) اي اتبر بسبب ما بنى عليه او حوله مأوى لاهل الفساد (قوله او في ارض محبسة الخ) اي
 او كان ذلك القبر في ارض محبسة او مرصدة اي في حرم البناء عليه وتحويره بالبناء وان لم يقدح بذلك مباهاة

النداء من محل الجاهلية (لا) لنداء (بكخلق) كسر الخاء المهملة وفتح اللام جمع حذاه بفتح فسكون (اصور) اي فالمراد الاعلام بموته
 من غير نداء فلا يكره بل يندب لانه وسيلة لمطلوب (و) كره الجلوس مرت به جنائز او مشيع سبقتها للمصبرة وجلوس (قيام لها) وكذا استمرار
 من معها قائم حتى توضع (و) كره (تطين قبر) اي تليسه بالطين (او تبييضه) بالجير (و بناء عليه) اي على امير كعبه او بيت او مدرسة
 (او تحوير) عليه بأن يبنى حوله حيطان تحديق به ان كان ذلك بأرض مملو كذله او اعيه باذن او مرات اعيه مباهاة ومن غير ان تصير مأوى
 للناس ولا يهدم حينئذ (وان بوهي به) اي بما ذكر من التطين وما عطف به اوصار مأوى لاهل الفساد او في ارض محبسة كقرافة
 مصر او مرصدة للدفن او في ملك الغير غير اذنه (حرم) ووجب هدمه ومن الضلال الجمع عليه ان كثيرا من الاغبياء ينشون بقرافة مصر
 اسئلة ومدارس ومساجد وينشون الاموات ويجعلون محلها الا كنفه وهذه الخرافات ويزعمون انهم فعلوا الخيرات كلا

ما فعلوا الالمهلكات (وجاز) ماذكر (للتمييز) وهو انما يكون في غير كعبة ومدرسة وشبه في الجواز قوله (كحجر او خشبة) يوضع على القبر (بلا نقش) لاسمه او تاريخ موته والا ٣٤٣ كره وان يوهى به محرم وظاهره ان النفس مكر وه ولو قرأنا وينبغي الحرمة لانه يؤدى الى

امتناعه كذا ذكرنا ومثله نقش القرآن واسماء الله في الجدران ولما انتهى الكلام على غسل الميت والصلاة عليه وانهما متلازمان وكانا مطلوبين لكل مسلم حاضر كلة او جله تقدم له استقرار حياة غير شهيد معترك شرع في الكلام على اضداد تلك الاوصاف استغناء بذكر اضدادها عنها وبنو احد المتلازمين وهو الغسل عن نفي الآخر وهو الصلاة واطلق انني من غير بيان لنين الحكم فقال (ولا يغسل شهيد معترك) اى يحرم نفسه له كما قال بعضهم وهو من قتل في قتال الحر بين (فقط) ولا حاجة له بعد قوله معترك (ولو) قتل (ببلد الاسلام) بأن غزا الحر بين المسلمين (او لم يقاتل) بان كان غافلا او انما اوقته مسلم يظنه كافرا او داسه الخيل) فيه نظرا لمد كرمواق وح في هاتين الصورتين الا انه غسل ويصلى عليه فهو المعتمد اه بن (قوله وان اجنب على الاحسن) في المواق قال اشهب لا يغسل لشهيد ولا يصلى عليه وان كان جنبا وقاله اصبع وابن المباحشون خلافا لسخنون ورجع ابن رشد ترك غسل الجنب اه وصوابه لو قال ولو اجنب على الاظهر اه بن (قوله لان رفع حيا الخ) حاصل كلام المصنف انه اذا رفع حيا فانه يغسل ولو منقوذ المقاتل ما لم يكن مغمورا وهو المشهور من قول ابن القاسم كانه في التوضيح عن ابن بشير وقل المواق عن ابن عرفة وابن يونس والمازري ما يوافقهم وطريقه سخنون انه متى رفعه منقوذ المقاتل ومغمورا فلا يغسل وهو الذي اقتصر عليه ابن عبد البر في الكافي وصاحب المعونة والمعول عليه لاول وقول سخنون ضعيف وقد اعترضه المواق بتغسيل عمر رضي الله عنه بحضور الصحابة مع انه رفعه منقوذ لمقاتل ثم قل اى المواق عن ابن عرفة وابن يونس والمازري ما ظاهره يوافق المصنف وجعل قول سخنون

امتناعه كذا ذكرنا ومثله نقش القرآن واسماء الله في الجدران ولما انتهى الكلام على غسل الميت والصلاة عليه وانهما متلازمان وكانا مطلوبين لكل مسلم حاضر كلة او جله تقدم له استقرار حياة غير شهيد معترك شرع في الكلام على اضداد تلك الاوصاف استغناء بذكر اضدادها عنها وبنو احد المتلازمين وهو الغسل عن نفي الآخر وهو الصلاة واطلق انني من غير بيان لنين الحكم فقال (ولا يغسل شهيد معترك) اى يحرم نفسه له كما قال بعضهم وهو من قتل في قتال الحر بين (فقط) ولا حاجة له بعد قوله معترك (ولو) قتل (ببلد الاسلام) بأن غزا الحر بين المسلمين (او لم يقاتل) بان كان غافلا او انما اوقته مسلم يظنه كافرا او داسه الخيل) فيه نظرا لمد كرمواق وح في هاتين الصورتين الا انه غسل ويصلى عليه فهو المعتمد اه بن (قوله وان اجنب على الاحسن) في المواق قال اشهب لا يغسل لشهيد ولا يصلى عليه وان كان جنبا وقاله اصبع وابن المباحشون خلافا لسخنون ورجع ابن رشد ترك غسل الجنب اه وصوابه لو قال ولو اجنب على الاظهر اه بن (قوله لان رفع حيا الخ) حاصل كلام المصنف انه اذا رفع حيا فانه يغسل ولو منقوذ المقاتل ما لم يكن مغمورا وهو المشهور من قول ابن القاسم كانه في التوضيح عن ابن بشير وقل المواق عن ابن عرفة وابن يونس والمازري ما يوافقهم وطريقه سخنون انه متى رفعه منقوذ المقاتل ومغمورا فلا يغسل وهو الذي اقتصر عليه ابن عبد البر في الكافي وصاحب المعونة والمعول عليه لاول وقول سخنون ضعيف وقد اعترضه المواق بتغسيل عمر رضي الله عنه بحضور الصحابة مع انه رفعه منقوذ لمقاتل ثم قل اى المواق عن ابن عرفة وابن يونس والمازري ما ظاهره يوافق المصنف وجعل قول سخنون

لان رفع حيا) من الحركة ثم مات (وان انقضت مقاتله) المعتمدان منقوذ المقاتل لا يغسل ولورفع غير مغمور (الا لمغمور) مقابلا مستثنى من قوله لان رفع حيا وهو من لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم الى ان مات ولم تنفذ مقاتله (ودفن) وجوبا (بثيابه) اى فيها المباحة (ان سترته) اى جميع جسده ويمنع ان يزد عليها جثثا (والا) تستره (زيد) عليها ما يستره فان وجد عريها ستر جميع جسده (بحف) الباء فيه

بمعنى مع أى مع خفف (وقلنسوة) يعنى ما يتعمم عليه من عرقية وغيرها (ومنطقة) ما يشد به ٣٤٣ الوسط (قل ثمتها وخاتم) من فضة (قل)

فصه) أى قيمة قصه (لا)
بالآلة حرب من (درج
وسلاح) كسيف (ولا)
يغسل (دون الجبل) يعنى دون
أثنى الجسد والمراد بالجسد
ماعد الراس فاذا وجد
نصف الجسد أو أكثر منه
ودون الثلثين مع الراس
لم يغسل على المعتدلى
يكراه لان شرط الغسل
وجود الميت فان وجد
بعضه فالحكم للغالب ولا
حكم لليسير وهو ما دونها
(ولا) يغسل (محكوم
بكفره) أى يحرم (وان
صغيرا) ميمرا (ارتد) لان
ردته معتبرة بكاسلامه
وان كان يؤخر قبله لم يؤخره
ان لم يقب (أوفى به سايه)
أو مشترى به ولو قال ملكه
كان اشمل (الاسلام)
وهذا فى الكفاي ولو غير
ميمز وما يأتى فى الردة من انه
يحكم بأسلامه تبعاً لاسلام
سايه فهو فى الجوسى (الا
ان يسلم) الكفاي المميز بالفعل
فيغسل (كأن اسلم) من
غير سبى (وقتر من بويه)
الينا بل ولومات بدار الحرب
فاه يغسل ويصلى عليه
(وان اختلطوا) أى
المحكوم بكفرهم مع
مسلمين غير شهداء (غسلوا)
جبا (وكفنا) وهين المسلم
بالنية فى الصلاة) ودفنوا
فى مقابر المسلمين (ولا)
يسلم (سقط لم يسلم)
تبارخا (ولو بحرك) اذ

مقابلا للمشهور فانظر قول الشارح نجا اعقب المعتدانه لا يغسل من ابن اثنى به انظر بن (قوله بمعنى مع)
أى ودفن بنباه حاله كونها مصاحبة تخلف قد فنه بنباه لازم وجعله بدلا من قوله بنباه وكأنه قيل بحقه الخ
فاسد لان الميت دل منه فى نية الطرح فيقتضى انه أعيايدفن بالخف والقلنسوة وما معهما فغظ وأيس كذلك
(قوله لا بالآلة حرب) أى لا بدفن مع آلة حرب (قوله ولا يغسل دون الجبل) النهى هنا على جهة الكراهة
بخلافه فيما مر فانه للتحریم فالعلة فى ترك الصلاة على ما دون الجبل خوف الوقوع فى المكروه وهو الصلاة على
غائب ان قلت ان ترك الصلاة على ما دون الجبل يؤدى لترك الصلاة راسا وكيف يترك واجب وهو الصلاة
عليه خوف ارتكاب مكروه وهو الصلاة على غائب قلت اجاب فى التوضيح بما حصله انا لا تخاطب بالصلاة
على الميت الا بشرط الحضور وحضور رجله كحضور كله وحضور الاقل بمنزلة العدم (قوله على المعتد) فيه
نظر فان عدم الغسل فى هذا انما نقله فى التوضيح عن اشبه على وجه يقتضى انه مقابل للمشهور الذى هو
غسل الجبل اه بن فعلى هذا المراد بالجبل ثلثا الجسد ولو مع الراس بناء على المشهور وعلى كلام اشبه
فلا يغسل الا الكامل واما البعض فلا يغسل ولو كان ثلاثة ارباعه (قوله فان وجد بعضه فالحكم لله الب) كما
ذا وجد ثلثاه وقد ثلثه فاستخفوا الصلاة عليه لان اليسير تبع للكثير فلا حكم لليسير حينئذ (قوله وهو
ما دونهما) أى ما دون الثلثين (قوله ولا يغسل محكوم بكفره) أى من زندق وساحر ومجوسى وكأبى
ومرئى الى أى دين (قوله أوفى به) أى بالصغير وهو عطف على ارتد أى وان صغيرا ارتد أو صغيرا فوفى به
سايه الاسلام (قوله وهذا فى الكفاي) لان صغار الكفايين لا يجبرون على الاسلام على الراجح وكبارهم
لا يجبرون عليه اتفاقا والمراد بالكبير من يعقل دينه لا البالغ فقط (قوله وما يأتى فى الردة من انه) أى الصغير
(قوله فهو فى الجوسى) أى لانه يجبر على الاسلام وهل الجوسى الذى يجبر على الاسلام يكون مسلما
بمجرد ملك المسلم له وهو لابن دينار مع رواية معن اوى حتى ينوى ملكه اسلامه وهو لابن وهب اوى حتى يقدم
ملكه ويرثه بزي الاسلام ويشترعه بشرائه وهو لابن حبيب اوى حتى يعقل ويحجب حينئذ عاره ونمليه ابن
رشد خامسها حتى يجب بعد احتلامه وهو لسحنون قال ابن عرفة وعز اعياض الاولين لروايتى فيها فلم
منه ترجع الاوابين وعليهما اذا مات قبل الجبر فانه يغسل ويصلى عليه والحاصل ان الصغير من سبى الجوس
لا خلاف فى انه يجبر على الاسلام الا ان يكون معه ابواه واحدهما فان مات قبل الجبر فعلى الخلاف المتقدم
(قوله بل ولومات بدار الحرب الخ) اشار بهذا الى ان قول المصنف ونقر من ابويه لا مفهوم له لانه لو اسلم
بدار الحرب وبقي فيها حتى مات فاه يغسل ايضا وكذا من اسلم من اولاد اهل الذمة المالكين عند اهل كتاب
ام لا وبقي عند اهل حتى مات فاه يغسل لان اسلامه معتبر (قوله غسلوا وكفوا الخ) أى ومؤنة غسلهم
وكفهم من بيت المال ان كان المسلم منهم فقيرا لا مال له ولا مال الكافر لاحق له فى بيت المال لا ناقول غسل
المسلم وتكفينه ومواراته لا يتحقق الا بفعل ذلك فى الكافر وما لا يتم الواجب الابه فهو واجب اتمان كان
للمسلم مال سواء كان معه ام لا فان مؤنة جميعهم تؤخذ من مال المسلم واحترز السارح بقوله غير شهيد عما اذا
اختلط المحكوم بكفره بشهيد معركة فاه لا يغسل واحد منهم ودفنوا بمقبرة المسلمين بعليل الحق المسلم ببقى
مالوا اختلط مسلم يغسل بشهيد معتزك والظاهر ان يعمل الجميع ويكفونوا مع دفنهم بنباههم احتياطا
الجانبين وصلى عليهم وهل غير الشهيد بانيه اولا لانه قد قيل بالصلاة على الشهيد فليس كالكافر (قوله
ولا يغسل سقط) أى يكراه كقول الشارح بعد (قوله ولو تحرك) اللغوى اختلف فى الحركة والرضاع
والعطاس فقال مالك لا يكون له بذلك حكم الحياة وعارضه المازرى بأن يعلم يقينا انه محال بالعادة ان يرضع
الميت واجاب المواق بما حاصله ان المراد انه محكوم له بحكم الميت لانه ميت حين رضاعه حقيقة اه بن
(قوله اذ قد يتحرك المقتول) أى وقد يكون العتاس من الریح وقد يكون البول من استرخاء الموائس
(قوله اورضع) أى يسيرا واما كثرة الرضاع فمعتبرة والكثير ما تقول اهل المعرفة ان لا يتبع مثله الا من فيه
حياة مسقرة (قوله اذ واحد الخ) أى لان كل واحد منها لا يدل الخ (قوله فيهما) أى فى نية بحرقه

الحركة لا تدل على احياء اذ قد يتحرك المقتول (اوسطس اوبل اورضع) اذ واحد منها لا يدل على استقرار الحياة أى يكراه (الا ان تتحقق
الحياة) بسلامة من علاماتها من صياح او طول مدة فيجب غسله (وغسل منه) أى لسقط (ولف بحرقه ويرى) وجوبها فيها

وفي غسل الدم تظفر (ولا يصلي على قبر) أي يكره على الأوجه (الآن يدفن غيرها) أي بغير صلاة فيصلي على القبر وجوبا ولا يخرج إن شئف عليه التغير والأخرج على ٣٤٤ المعتمد ومحل الصلاة على القبر ما لم يطل حتى يظن فناءه (و) لا يصلي غلى (غائب) من غرق

ومواراته (قوله وفي غسل الدم تظفر) قال شيخنا العدوي الظاهر أنه مستحب (قوله ولا يصلي على قبر) أي بعد أن صلى عليه قبل دفنه (قوله على الأوجه) أي خلا فالقول عبق أي يمنع على المشهور فإنه لا وجه للمنع إذ غاية ما يلزم على الصلاة على القبر تكرار الصلاة والحكم فيه الكراهة كما قدمه المصنف وما وقع لابن عرفة من التعبير هنا بالمنع فيحمل على الكراهة لما ذكرناه اه بن (قوله ومحل الصلاة على الأبر) أي إذا خيف عليه التعبير وقوله ما لم يطل الخ أي والأفلا يصلي على التبر (قوله ولا يصلي على غائب) أي يكره وأما صلواته عليه الصلاة والسلام وهو بالدينه على النجاشي لما بلغه موته بالحبشة فذلك من خصوصياته وإن صلواته عليه لم تكن على غائب لرفع له صلى الله عليه وسلم حتى رآه فتكون صلواته عليه كصلواته على الإمام على ميت رآه ولم يره المأمومون ولا خلاف في جوازها ورد ابن العربي الجوابين معا بأن كلا من الخصوصية والرفع يقتضيان دليل وليس بوجود اه بن (قوله ولا تكرر الصلاة على من صلى عليه) أي يكره ذلك إذا كان صلى عليه ولا جماعة ولا ندب أعادتها جماعة كما تقدم (قوله أو صاه لرجاء خيره) أي وده أو صاه لا غاظة من بعده لعداوة ونهم لم تنفذ وصيته بذلك لعدم حوازه أو كان من بعده أحق بالإمامة أن رجي خيره أو صاه أو أقدم الوصي لأن من بعده إذا كان لا يرجي خيره والفرض أن بينهما عداوة فيخشى أن يقصر في ادعائه والإمام عموم الصلاة وصالاة المأمومين مرتبطة به (قوله لا مع الخطبة) أي مع مباشرتها على الظاهر لأن المراد مع تواترها لا غير كما ناضى المولى على الحكم والتقرير في الخطبة والصلاة (ثم أقرب العصبية) أي ولا مدخل للزوج وأما السيد فله مدخل بالعنق (قوله وإن تعدد العاصب لجنابة) أي والحال أنهم نسأوا في القرب (قوله أو أكثر) أي أو تعدد العاصب لا أكثر من جنازة كالأجتماع مبيتان أو أكثر وكان لكل جنازة ولي فيقدم الأفضل من هؤلاء الأولياء (قوله أو غيرهما) أي من المريجات المستدمة في باب الإمامة (قوله ولو ولي امرأة) كالأجتماع مبيتان ذكر واثني بكل منهما ولي وكان ولي المرأة أفضل من ولي الرجل فيقدم ولي امرأة الأفضل إذا صلى عليهما مع الصلاة واحدة (قوله أي النول بترتيب) أي بجواز ترتيبهن والحاصل أن القول الأول يقول أنهن يصلين دفعة ويكره ترتيبهن والقول الثاني يقول بجواز كل من الأمرين صلاتهن دفعة وترتيبهن (قوله والقبر حبس) أي على الدفن فإن نقل منه الميت أو بلى لم يتصرف فيه بغير الدفن كالزرع وبناء بيتا لا تتفاح به (قوله حيث كان مسنما والطريق دونه) أي وظن دوام شيء من عظامه فيه كما قال المصنف فكراهة المشي مقيدة بقيود ثلاثة (قوله والأجار) أي والأبأن كان مسطحاً أو كان مسنماً وكان في الطريق أو ظن فناءه وعدم بناء شيء منه في القبر جار المشي عليه وأولى لو كان مسطحاً في الطريق (قوله ولو بنعل) ظاهره ولو كانت متنجسة ولو كثر المرور ولو كان المسار كافراً والظاهر جواز المشي بالدواب قياساً على النهل المتنجسة قاله شيخنا (قوله وكذا الجلوس عليه) أي يجوز مطلقاً كما هو ظاهر ح لأنه أخف من المشي خلافاً لما في عبق من أن الجلوس كالمشي يكره أن كان البرسم والطريق دونه وظن بقاء شيء من الميت فيه فإن اتقى قيد من القيود الثلاثة جاز فإن هذا لم يله أحد كذا فروش شيخنا وأما ما ورد من حرمة الجلوس على القبر فهو محمول على الجلوس اقتضاء الحاجة (قوله مادام به) هذا قيد للنقيض فقط أي نفي المشي ونفي النباش لا لقوله أيضاً بس أذهو حبس وإن لم يبق فيه شيء لا يجنب الذنب وأشار لذلك الشارح بقوله لا بناؤه دارا الخ ولا يجوز اندحار المأبر الفانيه لبناء قطرة أو مسجد أو دار بالاولى وقوله ولا حرته للزراعة لكن لو حرثت جعل كرازه في مؤنة دثن الفراء اه خش (قوله مسائل) أي ثلاثة وتقدمت رابعة وهي نبشه لأجل نقله في جواز الشرط المتقدم وخامسة وهي نبشه لدفن غيره عند الضرورة (قوله إن أبي) أي ربه من أخذ

واكيل سبع أوفى بلد أخرى (ولا تكرر) الصلاة على من صلى عليه وهذا مكرر مع قوله وتكرارها (والأولى) أي الأحق بالصلاة على الميت أماً (وصى) أو صاه بالصلاة عليه (رجى خيره) صفة توصى تفيد التعليل كأنه قال أو صاه لرجاء خيره (ثم) إن لم يكن وصى فالأولى (الخليفة لأفرعه) أي نائبه في الحكم (الأ) إن يوليه حكماً (مع الخطبة) للجمعة (ثم أقرب العصبية) فيقدم ابن فأنه فاب فأخ فأنه فحذف فأنه (و) أن تعدد العاصب لجنابة أو أكثر قدم (أفضل ولي) بزيادة فقهه أو حدث أو غيرهما (ولو) كان الأفضل (ولي امرأة) فيقدم على ولي الرجل المفضل اعتباراً بفضل ولي المرأة الميتة (وصلى النساء) على الجنابة عند عدم الرجال (دفعة) أفذاذاً ولا ينظر لسبق بعضهن بعضاً بالتكبير أو السلام فإذا فرغن كره لمن فاتته منهن أن تصلي (وحجج ترتيبهن) أي القول بترتيبهن واحدة بعد أخرى وضعف بأنه تكرر الصلاة وهو مكروه (والقبر) أخير السقط (حبس) لا يمشي

عليه (أي يكره حيث كان مسنماً والطريق دونه) والأجار ولو بنعل وكذا الجلوس عليه (ولا يباش) أي يحرم (مادام) الميت القيمة أي مدة ظن دوام شيء من عظامه غير ببدن (به) أي فيه والأجار المشي والنبش للدفن فيه لا بناؤه داراً ولا حرته للزراعة واستثنى من جميع النباش مسائل (الآن) يتبع ربه أو غير غصبه (بأبناء المهج) بل غصبه الميت أو غيره فينبش إن أبي من أخذ القيمة ولم يتغير الميت

(أو يشعرب قبر) حفر (ملكه) بغير اذنه (أونسى معه مال) لغيره ولو قل اوله وشع الوارث وكان له بال ان لم يتغير الميت والاجبر غير الوارث على اخذ القيمة او المثل ولا شئ للوارث (وان كان) القبر المحفور (بما) اى يمكن (يملك فيه الدفن) كارض محبسة له او مباحة فدفن فيه ميت بغير اذن حافره (بق) الميت فيه (وعليهم) اى على ورثة المدفون فيه (قيمه) اى قيمة الحفر (واقله) اى القبر عمقا (مامنع رائحته) اى رائحة الميت (وحرسه) من اكل كسبع ولا حلا كثره ونذب عدم عمقه كاهم (وبقر) ٣٤٥ اى شق بطن ميت (عن مال) له او لغيره

ابتلعه حيا (كثر) بأن كان نصابا (ولو) ثبت (بشاهد ويمين) ومحل التقييد بالكثير اذا ابتلعه لحوف عليه او لمداواة اما لقصد حرمان الوارث فيبقر ولو قل (لا) يبقر (عن جنين) رجي لاخرجه ولا تدفن به الا بعد تحقق موته ولو تغيرت (وتؤولت ايضا على البقر) وهو قول سحنون واصبح تأولها عليه عبد الوهاب (ان رجي) خلاصه حيا وكان فى السابع والتاسع فاكثروا (وان قدر على اخراجه من محله) بحيلة (فصل) اللخمى وهو مما لا استطاع (والنص) المعول عليه (عدم جواز اكله) اى اكل الآدمى الميت ولو كافرا (للمضطر) ولو مسلما لم يجد غيره اذ لا تنتهك حرمة آدمى لا آخر (وصحح اكله) اى صحح ابن عبد السلام القول بجواز اكله للمضطر (ودفنت مشركة) اى كافرة (جلت من مسلم)

القيمة (قوله) او يشعرب قبر حفر بملكه الخ) حاصله انه اذا دفن فى ملك غيره بدون اذنه فقال ابن رشد للمالك اخراجه مطلقا سواء طال الزمن ام لا وقال اللخمى له اخراجه ان كان بالقور واما مع الطول فليس له اخراجه وجبر على اخذ القيمة وقال الشيخ ابن ابي زيد ان كان بالقرب فله اخراجه وان طال فله الا ارتفاع بظاهر الارض ولا يخرج به اقطر بن (قوله) اونسى معه مال) اى كنوب عطى به فى القبر او خاتم ودنانير وفى المواق ان لرب المال ان يخرج به بمجرد دعواه من غير توقف على ينسه او تصديق بخلاف الكفن المغصوب وانظر الفرق بينهما اه وقد يقال الفرق ان التكفين حوز لوضع البدن فلا بد فى نهله عن الحائز من ينسه او تصديق بخلاف مصاحبة المال له فلا يعد حوزا (قوله) بما يملك فيه الدفن) اى فى مكان يملك فيه الميت الدفن خاصة وقوله كارض محبسة له اى الدفن وقرر رشيخنا ان القبور التى بقرافة مصر كالمملوك كالكففة فيها وحينئذ فينبش القبر ويخرج الميت على الخلاف السابق فيه (قوله) فدفن فيه) اى فى ذلك التبر المحفور فى الارض المذكورة (قوله) وعليهم) اى من تركته فان لم يكن له تركة كانت قيمته من بيت المال ولا تلزم الورثة من مالهم (قوله) اى قيمة الحفر) اى وليس المراد قيمة القبر لثلاثا فى الموضوع من ان القبر حفر فى ارض ليست ملكا لاحد وانما يملك كل احد الدفن فيها فالخافركن سبق لمباح وما ذكره من لزوم قيمة الحفر هو قول ابن اللباد وهو المعتمد وقيل عليهم حفر مثله وقيل الاكثر من قيمة الحفر وقيمة الارض المحفورة وقيل الاقل منهما (قوله) بان كان نصابا) استحسنت بعض الاشياخ ان المراد به نصاب الزكاة لا نصاب السرقة اه شيخنا عدوى (قوله) ولو ثبت) اى ابتلاعه له بشاهد ويمين والظاهر انه لا يتأتى هنا عين استظهار اعدم تعلق المدعى به بذمة الميت وحينئذ فيلغز بها ويقال دعوى على ميت ليس فيها عين استظهار واذا بقر على المال فلم يوجد عزركل من المدعى والشاهد وقوله اما المقصد الخ اى اما ابتلاعه لقصد الخ (قوله) لا يبقر عن جنين) اى ولو رجي خروجه حيا وهذا قول ابن القاسم وهو المعتمد وذلك لان سلامته مشكوك فلا تنتهك حرمتها لاجله بخلاف المال فانه محقق (قوله) وتؤولت ايضا على البقر) اى من خاضعها اليسرى حيث كان الحمل انشئ اما ان كان ذكر فانه يكون من خاضعها اليمنى اه عدوى وذكر ارضان محل الخلاف فى جنين الآدمى اما جنين غيره فانه يبقر عنه اذا رجي قول واحد (قوله) وهو) اى اخراجه بحيلة من الميتة مما لا استطاع لانه لا بد لاخرجه من الزوة والدافعة وشرط وجودها الحياة الا لخرق العادة اه عدوى (قوله) عدم جواز اكله) اى ولو ادى عدم الاكل لموت ذلك المضطر (قوله) لم يجد غيره) هذا محل الخلاف اما لو وجد غيره فلا يجوز اكله قول واحد (قوله) وصحح اكله) وعلى هذا فانظر هل يتعين اكله نأى ويجوز له طبخه بالنار وللشافعية يحرم طبخه وشبه لمافيه من هتك حرمة مع اندفاع الضرر بدونه (قوله) اى كافرة) سواء كانت كآية او مجوسية (قوله) شبهة) اى شبهة ملك او نكاح مطلقا اى سواء كانت كآية او مجوسية (قوله) ولا تعرض لهم) اى سواء استقبلوا بها قبلتنا او قبلتهم (قوله) وعلى واحد) اى ويجب على واحد من البحر الذى رى فيه مكفنا وكذا ميت البحر الغريق فيه (قوله) ولا يعذب ببكاء) اى لا يتألم به كقال عياض فليس المراد به التعذيب بالنار او المناقشة لكن وردانه الى الميت اجب فأنحل فحمل على ايضائه كقال المصنف وهذا يناسب

(٤٤ - دسوقى اول) بوطء شبهة مطلقا او نكاح فى كآية وبتصور نكاح فى غيرها ايضا حيث اسلم عنها (بمقبرتهم) لعدم حرمة جنينها ولا تعرض لهم وقوله (ولا يستقبل) بها (قبلتنا ولا قبلتهم) حقه التأخير بعد قوله الا ان يضيق فليؤاره (ورمى ميت البحر به) اى فيه مغسلا مختطا (مكفنا) مصلى عليه مستقبل القبلة على الشق الايمن غير مثقل (ان لم يرج البر قبل تغيره) والاوجب تأخير به اليه وعلى واحد دفته (ولا يعذب) ميت (ببكاء) حرام (لم يوص به) فان اوصى عذب وكذا ان علمه منهم ولم يوص بتركه حيث ظن امته عليهم

يسخه قبره) أي لا يجوز له ذلك (الآن) يخاف عليه ان (يضيق فليؤاره) وجوبا مكفنا في شيء ولا خصوصية للاب ولا يستقبل به قبلتنا لانه ليس من اهلها ولا قبلتهم اذ لا نعظمها فلا نقصد جهة مخصوصة (والصلاة) على الجنائز (احب) أي افضل عند مالك (من) صلاة (النفل) بشرطين الاول (اذا قام بها الغير) والاثني الثاني (ان كان) الميت (بكار) للمصلي من قريب او صديق (او) كان (صالحا) ترجى بركته والا كان النفل والجلاوس في المسجد أي مسجد كان افضل * ولما انهي الكلام على كتاب الصلاة اتبعه بكتاب الزكاة لقرنها في كتاب الله تعالى والزكاة لغة النمو والبركة أي زيادة الخير يقال زكا المال اذا زاد وزكا الزرع أي نما وطاب وشرعا اخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصابا لمستحقه ان تم الملك وحول غير معان وحرث وتطلق على الجزء المذكور ايضا فقال

باب *

(تجب زكاة نصاب النعم) الابل والبقر والغنم (بملك) فلا تجب على غاصب ومردع بالفتح رملط (وحول

بقاء العذاب على حقيقته) (قوله ولا يترك مسلم لوليه الكافر) أي يحرم (قوله ولا يغسل مسلم أباه) أي بناء على 'ن غسل الميت بعد لا للنظافة والاجاز (قوله أي لا يجوز له ذلك) أي لزوال حرمة ابوته بموته (قوله ولا خصوصية للاب) أي بل غيره من الاقارب كذلك بل لو وجد كافر ميت وليس معه احد من اهل دينه ولا من اقارب به المسلمين وخيف ضياعه وجبت مواراته كما في المدونة وظاهره ولو كان حريا وقيل ان الحر بي يترك للكلاب تأكله (قوله والا كان النفل والجلاوس في المسجد أي مسجد كان افضل) اعترض بأن المصلي على الجنائز يحصل له ثواب القرض وهو اعظم من ثواب النفل فكيف يكون النفل احب منه واجب بأن هذا مبنى على القول بسقوط فرض الكفاية عن الغير بالشروع فيه لا بالفراغ منه وفي هذا الجواب نظر لما قرر في فرض الكفاية من ان اللاحق بالداخل فيه يتبع فعله فرضا وان قيل يستعوطه بالشروع فيه فالبحت باق على القولين اهـ بن ولعل الاولى ان يقال انهم قوسطوا هتافهم بقولوا بأفضليتها من النفل مطلقا نظر لما قيل انها صلاة لغوية المقصد منها الدعاء حتى اجازها بعضهم بلا وضوء وليس فيها السجود الذي هو اقرب ما يكون لبعده من ربه اذا كان متلبسا به وقوى النظر لقرضيتها حق الجار وبركة الصالح

باب الزكاة *

(قوله وشرعا اخراج الخ) هذا تعريف لها بالمعنى المصدري وقوله وتطلق على الجزء المذكور أي الجزء لمخصوص المخرج من المال المخصوص اذا بلغ نصابا المدفوع لمستحقه ان تم الملك وحول غير المعدن وهذا تعريف لها بالمعنى الاسمي وسمى ذلك الجزء المأخوذ زكاة مع كونه ينقص المال حسنا نموه في نفسه عند الله تعالى كما في حديث ما نصدق عبد بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله الا الطيب الا كما يضعها في كف الرحمن فيرهبها لكبير في احسبك اقلوه وافصيله حتى تكون كالجلجل اولانه يعود على المال بالبركة والتسمية باعتبار الارباح اولان صاحبها يركو بأدائها قال الله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها (قوله من مال مخصوص) وهو النعم والحراث والغنم والاعوان وعروض التجارة والمعادن (قوله تجب زكاة الخ) هذا في قوة قولنا كل نصاب من انواع النعم تجب فيه الزكاة وظاهره كان ملكا لواحد او لا اثر وهو كذلك والمراد بالزكاة المعنى المصدري وهو الاخراج للمعنى الاسمي اذ لا تكليف الا بفعل (قوله نصاب النعم) النصاب لغة الاصل وشرعا القدر الذي اذا بلغه المال وجبت الزكاة فيه وسمى نصابا اخذاله من النصب لانه كعلامة نصبت على وجوب الزكاة اولان للفقراء فيه نصيبا والنعم واحد الانعام وهي المال الراعية فيصدق بالابل والبقر والغنم سمي ما ذكر نعبا لكثرة نعم الله فيه على خلقه من النعم وعموم الاتقاع والنعم اسم جمع لاسم جنس لانه لا واحد له من انطه بل من معناه واسم الجنس هو الذي يفرق بينه وبين واحدته بالبناء غالبا (قوله بملك) أي بسبب ملك للنصاب وبسبب حول أي مهور وحول عليه او على اصله فالاول كالأول كان يملك اربعين نعجة تمام الحول والثاني كالأول كان ملك عشرين نعجة حوامل ثم ولدت قبل تمام الحول فقد حال الحول على اصله واعلم ان الحول شرط بلا خلاف اصدق تعريف الشرط عليه لانه يلزم من عدمه عدم وجوب الزكاة ولا يلزم من وجوده وجوبها ولا عدمه لتوقف وجوبها على ملك النصاب وقد دلت المانع كالدين في العين واما الملك فمال القرافي انه سبب لانه يلزم من عدمه عدم الوجوب ومن وجوده وجود الوجوب بالنظر لانه وقال ابن الحاجب انه شرط نظر الظاهر وهو انه يلزم من عدمه عدم الوجوب ولا يلزم من وجوده وجود الوجوب ولا عده لتوقفه على شروط اخر كالحول واتقاء مانع كالدين وقرن المؤلف له بالشرط يؤكده كونه شرطا ولا يشكك عليه التعبير بالياء التي للسببية لان جعلها للسببية غير متعين لجواز ان تكون للمعية او انه استعمالها في حقيقتهما وهو السببية ومحازها وهو المعية (قوله كمال العبد ومن فيه شائبة رق) أي كمال كمال والمدبر لان كلامهم وان كان يملك لكن ملكه غير تام لان تصرفه مردود لالان اسيدته اتزاعه لعدم صدق هذه العمل على المكاتب (قوله بشرطه) أي بان كان ما يسده من المال قدر ما عليه من الدين وازيد منه

فرخصة هذا اذا كانت النعم سائمة وهي الرابعة بل (وان) كانت (معلوفة) ولو في كل ٣٤٧ الحول (وعاملة) في حرث او حبل اوسقى

أقل من نصاب (قوله فرخصة) اي ولان ما قارب الشيء يعطى حكمه (قوله وهي الرابعة) اي التي ترى الكلال والعشب النبات واعلم ان السائمة تجب الزكاة فيها اذا توفرت فيها الشروط واختلفت في المعلوفة في كل الحول او بعضه وفي العاملة في حرث ونحوه فذهبنا وجوب الزكاة فيهما وقال الشافعي اذا علقت في الحول ولو جعة لازكاة فيها وقال ابو حنيفة واحدا اذا علقت كل الحول او غالبه فلا زكاة فيها والا فالزكاة والعاملة لازكاة فيها عند الشافعي وابي حنيفة ولو سائمة (قوله بل وان كانت معلوفة) اي والتقييد بالسائمة في الحديث لانه العالب على مواشي العرب فهو لبيان الواقع لا مفهوم له (قوله وعاملة) اي هذا اذا كانت مهمة بل وان كانت عاملة (قوله وتاجا) اي هذا اذا كانت غير تاج بل وان كانت كلها تاجا خلافا لادود الظاهري القائل ان التاج لا يزكى ولا يلزم من وجوب الزكاة في التاج الاخذ منه بل يكلف ربها شرا ما يجزئ وقوله وتاجا ولو كان التاج من غير صنف الاصل كمالو تجت الابل والبقر غنا تزكى التاج على حول الامهات ان كان فيها نصاب او مكملته لنصاب الامهات فاذا ماتت الامهات كلها ركنى التاج على حول الامهات اذا كان فيها نصاب وكذا اذا مات بعض الامهات وكان الباقي منها مع التاج نصابا ركنى الجميع لحول الامهات (قوله لانها ومن الوحش) اي مطلقا هذا هو المشهور وقيل بالزكاة مطلقا وقيل ان كانت الام وحشية فلا زكاة والا فالزكاة (قوله او بواسطة) اي واحدة او اكثر كذا في خش وعقب قال بن وفيه نظر بل ظاهر النقل خلافة ذلك لان ظاهر نقل المواق قصر ذلك التاج الذي لا زكاة فيه على المتولد منها ومن الوحش مباشرة واما اذا كان ذلك التاج بواسطة او تفرأل زكاة واجبة فيه من غير خلاف واستظهر ذلك البدراعي (قوله وضمت الفائدة له) اي سواء كانت نصابا او اقل منه وحاصله ان من كان له ماشية وكانت نصابا ثم استفاد ماشية اخرى شرا او دية او هبة نصابا او اقل فان الثانية تضم للاولى وتركنى على حوله سواء حصل استفادة الثانية قبل كمال حول الاول بشهر او يوم فان كانت الاولى اقل من نصاب فلا تضم الثانية لها ولو كانت الثانية نصابا ويستقبل بهما من يوم حصول الثانية الا ان حصلت الفائدة بولادة الامهات فحولها حولهن وان كانت الامهات اقل من نصاب اتفقا لان التاج كالمح يقدركمنا في اصله ثم ان ضم الفائدة للنصاب ميسر بما اذا كانت من جنسه اما لو كانت من غير جنسه كابل وغنم فكان كل على حوله اتفقا فاذا كان عنده اربعون من الغنم وقبل كمال حولها ولو يوم ملك خمس من الابل او كان عنده اربعون من الغنم فدخل عليها الحول ثم قبل مجي الساعي ملكا خمس من الابل فكل على حوله فيستقبل بالابل حولها من يوم ملكها (قوله لا اقل من نصاب) فلا تضم الفائدة له ولو صارت اقل قبل الحول بيوم وبعده وقبل مجي الساعي في كلام المصنف حذف من الاخر لالة الاول (قوله وهذا الخ) هذا مقابل اتموله وضمت الفائدة من النعم له (قوله فانها موكولة لاربائها) اي ولا مشتمة عليهم في اخراج زكاة كل مال عند حوله وهذا الفرق اعترضه اللخمي وغيره بان في العتية ان هذا الحكم جار فيمن لاسعاه لم اواسحق ولعله لما كان الحكم هكذا في السعاه صار اصلا مطردا اه طي (قوله فيشمل الذكرو الانثى) اي فكل منهما مال له ضائفة ويجزئ اخراجه هنا لان الشاة المأخوذة زكاة عن الابل كالشاة المأخوذة زكاة عن الغنم كما صرح بذلك في الجواهر وغيره وانص الباب كما في ح الشاة المأخوذة عن الابل سنهوا وصفتها كالشاة المأخوذة عن الغنم وسيأتي انه يؤخذ عنها الذكرو الانثى وهذا مذهب ابن القاسم واشهب واشترط ابن التصار الانثى في البابين واما التفريق بين البابين فقال ح لم اقف عليه لا أحد (نبيه) لا بد ان تكون تلك الضائفة بلغت السن المجزئ بأن تكون جذعة او جذعا ولعل المصنف اعتمر ذلك اعتمادا على ما يأتي في زكاة النعم (قوله او تساوا بالخ) مثله في عبارة ابن الحاجب واعترضه ابن عبد السلام وابن هر ون بأن ظاهره انه اذا تساوا يؤخذ من الضأن والا قرب من هذا انه يجزئ الساعي (قوله وجب منه) اي وجب ان يخرج منه اما ذكر او انثى فيخير في اخراج الافضل او الادنى

اوتاجا) بكسر النون كلها او بعضها (لا) تجب في المتولد (منها ومن الوحش) كمالو ضربت فحول الطيائناث الغنم او العكس مباشرة او بواسطة (وضمت لفائدة) من النعم والمراد بها هنا ما تجدد منها ولو بشراء او دية لا خصوص ما يأتي في قوله واستقبل بفائدة تجددت لاعن مال (له) اي للنصاب اذا كانت من جنسه (وان) حصلت (قبل) تمام (حوله) اي حول النصاب (يوم) اي جزء من الزمن ولو لحظة (الاقل) من نصاب فلا تضم الفائدة له نصابا كانت او اقل ويستقبل بها حولا وتضم الاولى للثانية وحولهما من الثانية الا لتتاج كما تقدم وهذا بخلاف فائدة العين فاتها لا تضم لنصاب قبلها بل يستقبل بها ويبقى كل مال على حوله والفرق ان زكاة الماشية موكولة للساعي فلولم تضم الثانية للنصاب الاول لا دى ذلك لخروجه مرتين وفيه مشقة واضحة بخلاف العين فانها موكولة لاربائها واما اذا كانت الماشية الاولى دون النصاب وقلنا يستقبل فلامشقة ولما تكلم على وجوب زكاة النعم اجالا شرع في الكلام على كل نوع منها فصلا فقال

(الابل) يجب (في كل خمس) منها (ضائفة) بتقديم الهيرة على النون من الضأن وهو مهمول لا بالياء التحية وبأوله للوحدة فيشمل الذكرو الانثى وهو خلاف المعز (ان لم يكن جل غنم البلد المعز) بان كانت كلها او بعضها ضأنا وتساوا فان غلب المعز وجب منه

الان يتطوع المالك بدفع الضأن فالعبرة بغنم البلد (وان خالفته) اء خالفت غنم المالك جل غنم البلد فان عدم الصنفان في البلد طولب بـ كسب اقرب بلد اليه (والاصح اجزاء بعير) عن الشاة ان وقت قيمته بقيمتها وينتهي ما يجب فيه ان كاة من الابل بالغنم (الى خمس وعشرين) باخراج الغاية فاذا بلغت (فبت مخاض) ان كانت له سليمة (فان لم تكن له) بنت مخاض (سليمة) بأن لم تكن اصلا او كانت معيه (فابن لبون) ذكر ان كان عنده والاكلف بنت مخاض فحكم عدمهما حكم وجودهما الى خمس وثلاثين (وفي ست وثلاثين بنت لبون) ولا يجزى عنها حق الى خمس واربعين (و) في (ست واربعين حقة) الى ستين (و) في (احدى وستين جذعة) الى خمس وسبعين (و) في (ست وسبعين بنتا لبون) الى تسعين (و) في (احدى وتسعين حقتان) الى مائة وعشرين (و) في (مائة واحدى وعشرين الى تسع وعشرين حقتان او ثلاث بنات لبون الخيار للساعي) ان

(قوله الان يتطوع المالك بدفع الضأن) اى فانه يجزئ وهو يجبر الساعي على قبوله وهذا بخلاف ما لو خالف في صورة منطوق المصنف واخرج معزافه لايجزيه (قوله وان خالفته) مبالغة في المفهوم اى فان كان جل غنم البلد المعز وجب منه وان خالفته غنم المالك بأن كانت ضأنا او مبالغة في المنطوق اى تجب الضائنة حيث كان جلها غير معز وان خالفت غنم المالك جل غنم البلد بأن كانت غنمه معزا او مبالغة في المنطوق والمفهوم معا كما اشار له الشارح بقوله اى فالعبرة بغنم البلد وان خالفته (قوله والاصح) اى كما قاله عبد المذم القروى وصححه ابن عبد السلام خلافا للباجي وابن العربي القائلين بعدم الاجزاء وخرجه المازرى على اخراج القيم في الزكاة قال ابن عرفة وهو بعيد لان القيم بالعين اه قال ح ولا بعد اذ ليس مراده حقيقة القيم وانما مراده انه من بابها لا ترى انهم قالوا في مصرف الزكاة لايجزوا اخراج القيم وجعلوا منه اخراج العرض عن العين (قوله اجزاء بعير) تعبيرة بالاجزاء يفيد انه غير جائز ابتداء وهو كذلك وقوله بعير اى ذكر او اتى لاطلاق البعير على كل منهما وظاهر اجزاء البعير عن الشاة ولو كان سنة اقل من عام وهو ما رضاه حج قائلا خلافا لما عليه بعض الشراح ومراده به ح حيث قال لا بد في اجزاء البعير عن الشاة من بلوغه السن الواجب فيها وقوله عن الشاة اى وامام عن شاتين فأكثر فلا يجزى قولوا واحدا ولو زادت قيمته على قيمتها (قوله ان كانت له سليمة) اى ان كانت موجودة ملكا له حال كونها سليمة وهل ولو كانت كرمه لانها الاصل ولا ينتقل للبدل مع امكان الاصل وهو ظاهر المصنف او محله ما لم تكن كرمه والاخذ ابن اللبون للنهي عن اخذ كرائم الناس انظر في ذلك (قوله فابن لبون ذكر) وتجزى بنت اللبون بالاولى وهل يخبر الساعي في قبولها ولا يخبر بل يجبر على قبولها قولان واقتصر في التوضيح على القول بجبره ونسبه للمدونة فهو المعتمد وليس في الابل ذكر يؤخذ عن اتى الابن اللبون فانه يؤخذ عن بنت المخاض كما علمت وحيث لا يجزى ابن المخاض عن بنت المخاض ولا ابن اللبون عن بنت اللبون وهكذا (قوله حكم وجودهما) في تعين بنت المخاض وانما يكفي بابن اللبون اذا عذمت بنت المخاض فقط حقيقة او حكما والحاصل انه ان وجد واحد الشيتين تعين وان وجد اما تعين بنت المخاض وكذا ان عدمها لكن ان اتى في هذه الحالة الاخيرة بابن اللبون بعد الزامه بنت المخاض كان للساعي اخذها ان رآه نظر الكونه اكثر لجلالكبرسته او اكثر ثمننا والا الزمه بنت المخاض احب او كره كما لابن القاسم في المدونة فان عدم الامران وقبل الزامه بنت المخاض اتى بابن اللبون فقال ابن القاسم يجبر الساعي على قبوله ويكون بمنزلة ما لو كان موجودا فيها وقال اصبح لايجزى (قوله ولا يجزى عنها حق) اى ولو لم توجد او وجدت معية واما اخذ الحقة عن بنت اللبون فتجزى والفرق بين ابن اللبون يجزى عن بنت المخاض والحق لايجزى عن بنت اللبون ان ابن اللبون بمنع من صغار السباع ويرد الما ويرعى الشجر فقا بلت هذه الفضيلة فضيلة الانوثة التي في بنت المخاض والحق ليس فيه ما يريده بنت اللبون فليس فيه ما يعادل فضيلة الانوثة التي فيها (قوله وفي مائة واحدى وعشرين الى تسع وعشرين حقتان او ثلاث بنات لبون الخيار للساعي) اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان بين ما تقدم من التقادير وبين ان في الاحدى وتسعين الى مائة وعشرين حقتين قال ثم ما زاد في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ففهم الامام مالك ان المراد بالزيادة زيادة عقد اى عشرة وهو الراجح وجل ابن القاسم الزيادة على مطلق الزيادة ولو حصلت بواحدة في مائة وثلاثين حقة وبنتا لبون باتفاق واما في مائة واحدى وعشرين الى تسع الخلاف بينهما فعند الامام بخير الساعي بين اخذ حقتين او ثلاث بنات لبون وهو ما مشى عليه المصنف وذلك لان المائة والواحد والعشرين يصلح فيها حقتان ويصلح فيها ثلاث بنات لبون اذ فيها اكثر من خمسين واكثر من ثلاث اربعينات فلذا اخيرا المعامى وقال ابن القاسم تعين ثلاث بنات لبون (قوله الخيار للساعي) اى فان اختار الساعي احدا الصنفين وكان عند رب المال الصنف الاخر افضل اجزاه ما اخذه الساعي ولا يستحب له اخراج شئ زائد قاله سند (قوله ان وجد او فقدا) فان وجد احدا الصنفين تعين رفقا بـ باب المواشى ومثله ما اذا وجد احدهما معيا فهو كالعدم وكذا اذا كان احدهما من كرائم الاموال

(وتعني احدهما) ان وجد (منفردا) للرفق (ثم في) تحقق (كل عشر) بعد المائة والتسعة والعشرين (بتغير الواجب) فيجب (في كل) اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة (في مائة وثلاثين حقة وبتسعون فان زادت ٣٤٩ عشرة وسارت مائة واربعين ففيها

حقتان و بنت لبون فان زادت عشرة ففيها ثلاث حقتان وفي مائة وستين اربع بنات لبون وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة وفي مائة ومائتين بنتان لبون وحقتان وفي مائة وتسعين ثلاث حقتان و بنت لبون وفي مائتين وخمسين اربع حقتان و بنت لبون وفي مائة وستين و عشرة حقة و اربع بنات لبون وهكذا ولما ذكر القدر المأخوذ في النصب شرع في بيان سنة فقال (و بنت لبون) هي (الموفية سنة) ودخلت في الثانية سميت بذلك لان الابل سنة تحمل وسنة تربي فأمها حامل قد محض الجنين بطنها وفي حكمها (ثم كذلك) بقية الاسنان المرتبة فبنت اللبون ما وفت سنتين ودخلت في الثالثة لان امها صارت لبونا اي ذات لبن والحقة ما وفت ثلاث سنتين ودخلت في الرابعة لانها استحققت الحمل وان يحمل على ظهرها والجذعة ما وفت اربعة ودخلت في الخامسة لانها تجرد اسنانها اي تسطها اي (البقر) يجب (في كل ثلاثين) منها

فيتعين الصنف الاخر الا ان يشاء به يدفع الكرام فان وجد الصنفان سليمين واختار الساعي احدهما وكان الصنف الاخر افضل عند رب الماشية اجزاه ما اخذه الساعي ولا يستحب له اخراج شيء زائد قاله سنده (قوله وتعني احدهما) اي الحقتان والثلاث بنات لبون حال كونه منفردا في الوجود فاذا وجد احدهما وفقد الاخر اخذ الساعي ما وجد ولم يكفه ما فقد (قوله ثم في تحقق كل عشر) انما قدر الشارح تحقيقه لاجل ان يدخل في كلام المصنف المائة والثلاثون فان الواجب بتغير فيها ولو ابقى كلام المصنف على ظاهره لم تدخل هذه الصورة فيه لان ظاهره ثم في كل عشر بعد المائة والتسعة والعشرين بتغير الواجب وضابط الاخراج فيما اذا زادت الابل على المائة والثلاثين ان تقسم عدد عقود ما يراد تركه على عدد عقود الخمسين او على عدد عقود الاربعين فان انقسمت على الخمس فقط دون كسر فالواجب عدد الخارج حقا فالواحد على الاربع فقط دون كسر فعدد الخارج بنات لبون او عليهما معادون كسر فالواجب عدد خارج احدهما وياتي الخيار كافي مائتي الابل وان انكسر عليهما فالع قسمتها على الخمسة واقسمها على الاربعه وخذ بعدد الخارج الصحيح بنات لبون وانسب الكسر للاربعة المة سمر عليهما فان كان رعا فابدل واحدة من بنات اللبون بحقة وان كان اربعين فابدل ثنتين وان كان ثلاثه اربع فابدل ثلاثة (قوله هي الموفية سنة) واما قبل تمام السنة قسمي حوارا ولا يأخذها الساعي عن بنت الحماض مع زيادة ثمن ولا يأخذ ما فوق الواجب ويدفع ثمنها قاله ابن القاسم واشبه فان وقع ذلك ونزل اجزا اه عدوى (قوله فأمها حامل) اي فادامت سنة التريبة على الولد فأمها حامل (قوله قد محض الجنين) اي تحرك الجنين في بطنها (قوله لان امها صارت لبونا) اي صار لها لبن جديد (قوله استحققت الحمل) اي طرقت الفحل وقوله وان يحمل اي واستحققت ان يحمل على ظهرها فالعطف مغار (قوله البقر) انما لم يطفها فيقول والبقر والعنم لان هذه نصب مستقلة ليس فيها تابع ولا متبوع ثم ان البقر مأخوذ من البقر وهو الشق لانه يشق الارض بحوافره وهو اسم جنس جعي والبقرة تقع على المذكر والمؤنث لان ناء الوحدة لا للتأنيث (قوله والاشي افضل) اي وحينئذ فيجب الساعي على قبولها ولا يجبر المالك على دفعها (قوله ذوسنتين) اي ودخلت في الثالثة سمي تبعان لان قريه يتبعان اذ نه اولانه يتبع امه (قوله وفي اربعين مسنة) وتسمى المسنة الى تسع وخمسين فاذا بلغت ستين ففيها تبعان الى تسعة وستين فاذا بلغت سبعين ففيها مسنة وتبيع فاذا بلغت ثمانين ففيها مستان فاذا بلغت تسعين ففيها ثلاثة تبعه فاذا بلغت مائة ففيها تبعان ومسنه فاذا صارت مائة وعشرة ففيها تبيع ومستان فاذا بلغت مائة وعشرين خبير الساعي كما قال الشارح قال ابن عرفة والضابط في معرفه واجبا قسم عقود ما ريدز كانه فان انقسمت على عدد عقود الاربعين من غير كسر فالواجب عدد الخارج مسنات وعلى عقود الثلاثين فالواجب عدد الخارج اتبعه وان انقسم عليها فالواجب عدد خارج احدهما وياتي الخيار كافي الابل وانكسرها على عقود الثلاثين والاربعين لغى قسمها على عقود الاربعين ويقسم على عقود الثلاثين فالواجب عدد صحيح خارج اتبعه وبدل لكل ثلث من كسره مسنة من صحيح خارج (قوله بخير الساعي الخ) اي اذا وجد الصنفان او عدما وتعني احدهما اذا وجد منفردا (قوله كمن في الابل) تشبيه في مطلق التخيير وشبه بجائتي الابل وان لم يمتد له ذكر التخيير فيها الاخذ بذلك من ضابطه المتقدم في قوله ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فليس فيه احواله على مجهول (قوله العنم) هو مبداء اول وشاة مبتدأ ثان وفي اربعين خبر الثاني والجملة خبر الاول والرابط محذوف اي العنم شاة في اربعين منها (قوله شاة) انما فيها واحدة اي للدلالة على ان المراد راحته من اثر ادب اس وابنت ثلثا ثمن ولذا ابدل من الساء المذكر والمؤنث ببوله جذع ارجذعة اي ذكر او انثى (قوله ذوسنة) اي ثامة كما قال ابن خبيب وهو صحيح

(بيع) ذكر والاشي افضل (ذوسنتين) اي ودخلت في الثانية (في) من (اربعين) سنة (اي) ذوات ثلاث من السنتين اي اوفتها ودخلت في الرابعة (ومائة وعشرون) من البقر بخير الساعي في اخذ ثلاث مسنات او اربعة اتبعه (ك) تخييره في (مائتي الابل) المعطوف من الضابط المأخوذ في اربع حقتان وخمسين بنتان لبون (العنم في اربعين) منها (شاة) جذع ارجذعة ذوسنة

فيكون (معزاً) خلافاً لمن قال يتعين الضأن حتى عن المعز إلى مائة وعشرين (وفي مائة وأحدى وعشرين شائناً) إلى مائتين (وفي مائتين
عشرة ثلاث) إلى ثلثمائة وتسعة وتسعين ٣٥٠ (وفي أربعمائة أربع) من الشياه (ثم لكل مائة شاة) ذكراً أو أنثى (ولزم الوسط) في

الابل والبقر والغنم كانت
من نوع أو نوعين (ولو انفرد
الجبار) كالحض وذات
البقر وفحل الا ان يتطوع
المالك (او الشرار)
كسبغلة وذات مرض
وعيب (الا ان يرى الساعي
أخذ المعيبة) لكثرة لجها
يذهبها للفقراء أو غيرها
بريديعها لهم (لا الصغيرة)
التي لم تبلغ سن الاجزاء
فليس له أخذها (وضم)
لتكميل النصاب (بخت)
ابل خراسان (لعراب)
بكسر العين (وجاموس
لبقر وضأن لغز وخير
الساعي ان وجبت واحدة)
في صنفين (وتساويا)
تكملة عشر من الجاموس
ومثلها من البقر وعشرين
من الضأن ومثلها من المعز
في أخذها من أيها شاء
(والا) يتساويا كعشرين
بختاً وستة عشر عراباً
وعشرين جاموساً
وعشرة بقرًا وثلثين
ضأنًا وعشرين معزاً او
العكس (فمن الاكثر)
أذا الحكم للغائب (و) ان
وجبت (ثنتان) في
الصنفين أخذتا (من
كل) أي أخذ من كل
صنف واحدة (ان تساويا)
كائنين وستين ضأنًا ومثلها

وقيل ابن عشرة أشهر وقيل ابن ثمانية وقيل ابن ستة أشهر وكان الاولى للمصنف ان يريداً وثني بان يقول
جذع او جذعة ذوسنة أو ثني كافي المدونة والرسالة والجواهر وعليه يأتي هل الخيار للساعي او للمالك قولان
ابن عرفة كون التخيير بين الجذع والثني للساعي اولها قولنا اشهب وابن نافع قاله طي وقد قال ان المصنف
أنما تكلم على اقل ما يجزئ وهو الجذع واما الثاني فهو كبر من الجذع لان الجذع من الضأن والمعز ذوسنة
تامة على ما حرقه من الخلاف واما الثاني منهما فهو ما اوفى سنة ودخل في الثانية أنظر بن (قوله ولو معزاً)
مبالغة في قوله جذع او جذعة لان الخلاف موجود فيهما تقول ابن جنيب لا يجزئ الجذع ولا الجذعة من
المعز لان الضأن ولا عن المعز وتقول ابن القصار لا يجزئ الا لا شيء من المعز دون الذكر منه ولو اراد الرد على
ابن القصار فقط لقال ولو معزاً ذكراً اهـ عدوى وقوله ولو معزاً أي اذا كانت الشياه المرعى عنها معزاً
أخذ ما يأتي (قوله ثم لكل مائة) أي بعد الاربع مائة شاة فلا يتغير الواجب بعد الاربع مائة الا بزيادة المئين
(قوله ولزم الوسط) أي ان الانعام كانت من نوع او من نوعين اذا كان فيها الوسط فلا اشكال في أخذه فان
لم يكن فيها وسط بأن كانت كلها خياراً او شراراً فان الساعي لا يأخذ منها شيئاً يلزم به بالوسط ما لم يتطوع
المالك بدفع الخيار ومحل الزامه بالوسط عند عدم التطوع بالخيار الا ان يرى الساعي أخذ المعيبة احظ
للفقراء فله أخذها (قوله الا ان يرى الساعي أخذ المعيبة) أي احظ للفقراء فله ذلك لبعدها عن الاجزاء
لكن برضار بها ثم ان هذا جاز في فيه الوسط وما انفرد بالخيار او الشرار فالاستثناء راجع للحالات كلها كما
يدل عليه كلام التوضيح والجواهر وتخصيص عجم رجوعه لغير الاولى بخلاف لاطلاق اهل المذهب وظواهر
نصوصهم اهـ طي (قوله بخت) هي ابل ضخمة مائة للقصر لها سنامان احدهما خلف الآخر تأتي من ناحية
خراسان وانما ضمت البخت للعراب لانها صنفان مندرجان تحت نوع الابل وكذا الضأن والمعز صنفان
مندرجان تحت نوع الغنم وكذلك الجاموس صنف من البقر (قوله وجاموس لبقر) اعلم ان الجاموس والحمر
صنفان مندرجان تحت البقر والحمر يسكون الميم جمع جراء كانه لعبة الحرة على لونها سميت بذلك فاذا علمت
هذا تعلم ان الاولى للمصنف ان يتول جاموس الحمر لان الشأن ان الصنف انما يضم للصنف الاخر المندرج
معه تحت نوع لان الصنف يضم للنوع المندرج تحته كذا في الباسطى (قوله وخير الساعي) دليل لجواب
لشرط وقوله وخير مفرع على قوله وضم بخت لعراب اي واذا ضم احد الصنفين للآخر فان وجبت واحدة
في الصنفين وتساوا بخير الساعي في أخذها من أيها شاء وهذا اذا وجد السن الواجب في الصنفين او فقد
منهما وتعين المفرد كما نقله ح عن البايع عند قوله وفي اربعين جاموساً اهـ بن (قوله تكمة عشر
من الجاموس) أي وثلثانة عشر بعيراً من البخت ومثلها من العراب (قوله كعشرين بختاً) أي فالواجب
فيها اي في الستة والثلاثين بنت لبون (قوله وكعشرين جاموساً الخ) أي فالواجب فيها تسعة كما مر (قوله فن
الاكثر) أي فتؤخذ تلك الواحدة من الاكثر (قوله اذا الحكم للعالم) قال ابن عبد السلام وهذا متجه ان
كانت الكثرة ظاهرة واما ان كانت كالشاة والشاتين فالظاهر انهما كالتساويين اهـ شيخنا عدوى (قوله كائنين
وستين ضأنًا) أي وكثمانية وثلثين عراباً ومثلها بختاً فالجملة ستة وسبعون فيها بنتا لبون وثلثين جاموساً
ومثلها بقرًا فالجملة ستون فيها تبعان (قوله أي نأخذ من الاقل) أي نأخذ الواحدة من الاقل كما
تؤخذ واحدة من الاكثر بشرطين الخ (قوله أي اوجب الثانية) أي فالأقل لما كان له تأثير في وجوب الثانية
صار كالتساوي (قوله ولو غير وقص) أي هذا اذا كان الاقل من النصاب وقصاً كائناً وتلاتين معزاً وثلثين
ضأنًا بل ولو كان غير وقص كما مثل (قوله كائنة وعشرين ضأنًا) أي وكائنة من الضأن واحدى وعشرين

معزاً (او) لم يتساوا (او) الاقل نصاب غير وقص (كائنة وعشرين ضأنًا او اربعين معزاً أي اعما
تؤخذ من الاقل بشرطين كونه نصاباً أي لو انفرد لوجب فيه الزكاة وكونه غير وقص أي اوجب الثانية (والا) بان لم يكن الاقل نصاباً ولو
غير وقص كائنة وعشرين ضأنًا وثلثين معزاً او كان نصاباً الا انه وقص كائنة واحدى وعشرين ضأنًا او اربعين معزاً (فالاكثر)

بأن يؤخذان منه (و) ان وجب في الصنفين (ثلاث وتسوايا) كائنه واحدة ضاؤها ومثلها معزاة (ثلاثان) (منهما) اى من كل واحدة (وخير) (السامى
(فى) (اخذ) (الثلة) من ايمها شاء (والا) بأن لم يتساويا (فكذلك) اى فكالحكم السابق ٣٥١ فى الشاين فان كان الاقل نصا بغير وقص

اخذ منه شاة واخذ الباقي
من الاكثر والاخذ الجميع
من الاكثر (و) ان وجب
اربع من الغنم فأكثر
(اعتبرنى) الشاة (الرابعة)
فأكثر كل مائة على حديثها
فيعتبر الخالص على حدة
والمضموم على حدة فإذا
كانت اربع مائة منها ثلث مائة
ضاؤها ومائة بعضها ضاؤها
وبعضها معزى يخرج ثلاثة
من الضأن واعتبرت الرابعة
على حديثها فى التساوى خير
السامى والاقل الاكثر (و)
يؤخذ (فى) اربعين جاموسا
وعشرين بقرة) تبعان
(منهما) من كل صنف تباع
لان فى الثلاثين من
الجواميس تبعا تبقى عشرة
قضم للعشرين من البقر
فيخرج التسع الثانية منها
لانها الاكثر ولا يخالف
هذا ما مر من انه انما يؤخذ
من الاقل بشرطين كون
الاقل نصا وهو غير وقص
مع ان الاقل هنادون
النصاب لان ذلك حيث لم
تقرر النصب وما هنا بعد
تقررها وهى اذا تقرر
نظر لكل ما يجب فيه شئ
واحد بانقراده فيؤخذ من
لاكثر ان كان والاخر كما مر
فى المائة الرابعة من الغنم
والمراد بتقرر النصب ان
يستقر النصاب فى عدد
مضبوط (ومن هرب)
اى من الزكاة (بإبدال)

من المعز (قوله يؤخذان منه) اى من الاكثر ولا يؤخذ من الاقل شئ فى هذه المسائل الثلاث الداخلة تحت
الا (قوله وتسوايا) اى حقيقة او حكما كتفاوت احدى هلالا آخر باثنين او بثلاثة كفى التوضيح عن ابن
عبد السلام (قوله غير وقص) بأن كان هو الموجب للشاة الثالثة وذلك كائنه وسبعين ضائنه واربعين معزاة
فالجملة مائتان وعشرة فيها ثلاث شياه (قوله والاخذ الجميع من الاكثر) اى والا بآن كان الاقل اقل من
نصاب وهو وقص كائنين وشاة ضاؤها وثلاثين معزاة او كان غير وقص كائنين من الضأن وثلاثين من المعزاة او كان
نصا با وهو وقص اى لم يوجب اثلاثة كائنين وشاة من الضأن واربعين معزاة وهذا مذهب ابن القاسم ومقايده
مالسحنون من ان الحكم لا اكثر فيؤخذ الكل منه مطلقا (قوله واعتبرنى الشاة الرابعة) اى فى مقام اخذها
اوفى وجوبها وقوله كل مائة نائب فاعل اعتبر اى انه فى مقام اخذ الرابعة تعتبر كل مائة على حديثها من
خالص وضم فالمائة الخالصة يؤخذ زكاتها منها شاة والمائة التى فيها ضم ان تساوى صنفاه اخير فى اخذ
زكاتها من اى الصنفين وان اختلفا اخذت زكاتها من اكثرهما (قوله فيخرج التبع الثانى منها) تطير ذلك
مالو كان عنده ثلث مائة واربعون ضاؤها وستون معزاة فانه يؤخذ منه ثلاث من الضأن وواحدة من المعز
لكونه الاكثر من المائة الرابعة فالمائة الرابعة تنظر فيها على حديثها كالمائة الاولى ولذا عقب المؤلف هذه
المسئلة بقوله واعتبرنى الرابعة فأكثر كل مائة (قوله مع ان الاقل) اى فى كلام المصنف وهو البقر (قوله
لم تقرر النصب) اى لم يتحقق الموجب فى عدد معين الا ترى لما مثل له سابقا من مائة وعشرين ضائنة
واربعين معزاة فان الموجب للثانية لا يتوقف على كونه اربعين بل يتحقق فيها وفى اقل منها (قوله وما هنا بعد
تقررها) الانسب وما هنا عند تقرر النصب اى يتحقق الموجب فى عدد معين الا ترى ان الموجب للتبع الثانى
الثلثون لا اقل منها وتقرر الموجب فى عدد معين اما ثلثون كفى الغنم فان فى كل مائة شاة من الاربع مائة
لما لانها تله واما ابتداء كفى البقر فان فى كل ثلاثين تبعا وفى كل اربعين مسنة (قوله وتظر لكل ما يجب) اى
لكل قدر يجب فيه شئ وقوله بانقراده راجع لكل اى تظر لكل قدر بانقراده يجب فيه شئ واحد (قوله
فيؤخذ) اى الشئ الواحد وقوله من الاكثر اى من اكثر الصنفين ان كان اكثر وقوله والاى بأن تساويا
(قوله ان يستقر) اى يتحقق النصاب اى الموجب فى شئ معين كائنه من الغنم بعد الثلث مائة فان المائة
موجبة لشاة والثلاثين موجبة لتبع والاربعين موجبة لثلاثة (قوله ومن هرب الخ) الباء
فى قوله بإبدال ماشية للاستعانة بالباء السببية ولا المصاحبة اى من هرب من الزكاة مستعينا على هرو به بإبدال
ماشية فالإبدال هروب به والزكاة مهروب منها وحاصله ان من ملك نصا بامن الماشية سواء كان للتجارة
او للكنية ثم ابدله بعد الحول او قبله بقرب بماشية اخرى من نوعها او من غير نوعها كانت الاخرى نصا با واقل
من نصاب او ابدلها بعرض او بنقد فرار من الزكاة ويعلم ذلك من اقراره او من قرائن الاحوال فان ذلك
الابدال لا يسقط عنه زكاة المبدلة بل يؤخذ بزكاتها معاملة له بنقيض قصده ولا يؤخذ بزكاة البدل وان
كانت زكاتها اكثر لان البدل لم تجب فيه زكاة الا ان لعدم مرور الحول عليه (قوله او بتراثن الاحوال) اى
كان يسمع الهارب يقول يريد السامى ان يأخذ منى زكاة فى هذا العام هيئات ما بعده منها ثم بعد ذلك ابدلها
(قوله وهى نصاب) اى الماشية التى ابدلها نصاب وهذا مأخوذ من قول المصنف اخذ بزكاتها اذا لزكاة
لدون النصاب (قوله ولو وقع الابدال قبل الحول) اى اى هذا اذا وقع الابدال بعد الحول بل ولو وقع الابدال
قبل الحول بقرب اى كشهر ولا يحتاج فيما بعده اقرينة تدل على الهروب او اقرار لان الابدال حينئذ نفسه
قرينة عليه وأشار الشارح بقوله ولو وقع الابدال الخ الى ان المباحة فى الهروب والابدال لا فى الاخذ بالزكاة
لان الزكاة لا تؤخذ قبل الحول لامن الزوال من غيره (قوله على الارح) اى عند ابن يوسف خلافا لغيره

اى ببيع (ماشية) ويعلم هرو به بآمره او بقرائن الاحوال كانت لتجارة او قنيه ابدلها بتوعها او بعيره او بعرض او نقد وهى نصاب (اخذ بزكاتها)
عملاله بنقيض قصده لا بزكاة المأخوذة ولواكثر اعدم مرور الحول (ولو) وقع الابدال (قبل الحول) بقرب كعرب الخيلين كإياضى (على الارح)

الكاتب انه لا يؤخذ بزكاتها الا اذا كان الابدال بعدم رور الحول وقيل مجيء الساعي اما اذا وقع الابدال قبل الحول ولو بقرب فلا يكون هاربا وانما خبر بصيغة الاسم لان ابن يونس قال عن عبد الحق مثل ما صوبه كما نقله عنه في التوضيح فهو اختيار من خلاف لا قول من عند نفسه (قوله لا بعد) اي لان كان الابدال قبل الحول بعد فانه لا يؤخذ بزكاتها ولو قامت الدرائن على هروبه هذا ظاهره وهو الصواب نلافا لما في عبق كذا قرر شيخنا (قوله فان كان المبدل دون نصاب) هذا مفهوم قوله وهي نصاب (قوله لم يتصور هروبه) اي لانه لا زكاة فيما دون النصاب (قوله وانما ينظر للبذل) اي فهو الذي يزكي (قوله وبني بائع الماشية) اي سواء باعها بعين او بنوعها او بمخالفها وحاصله ان من باع ماشية بعد ما مكث عنده نصف عام مثلا سواء باعها بعين او بعرض او بنوعها او بمخالفها كان فارا من الزكاة به ام لا خشيت عند المشتري مدة ثم ردت على بائعها بعين او بسبب فليس المشتري او بسبب فساد البيع فانه يبنى على حولها عنده ولا يلغى الايام التي مكثها عند المشتري بحيث لا يحسبها من الحول بل تحسب معه ويفهم من قول المصنف بني انها رجعت قبل تمام الحول كما صورنا فان رجعت بعد ذلك كاهاتين الرجوع فان زكاهما المشتري عنده ثم ردها رجعت على البائع بما اداه ان لم يكن دفع منها (قوله واولى فساد بيع) كان الفساد مختلفا فيه كالبيع وقت نداء الجمعة او متفقا عليه كالبيع لاجل مجهول والموضوع ان تلك الماشية المبيعة لم تفت عند المشتري بمقوت من مفوات البيع الفاسد وانما كان الرجوع فسادا لبيع اولى لان البيع الفاسد لا ينقل الملك (قوله كبذل ماشية تجارة) لما كان النظر هنا انما هو في زكاة البذل واما المبدلة فلا زكاة فيها قطع لعدم قصد الفرار شرطوا هنا في البذل ان يكون نصابا اذ لا زكاة فيما دون النصاب واما المبدل فلا يشترط ان يكون نصابا تكس ما تقدم في الهارب فانه لا بد في المبدل ان يكون نصابا واما البذل فلا يشترط فيه ذلك لكونها غير مزكاة وحاصله ان من ابدل ماشية للتجارة سواء كانت نصابا او اقل منه فاما ان يبدلها بعين او بعرض او بنوعها فان ابدلها بعرض او بعين وكان نصابا فقال اشهب يستقبل بالعين والعرض وقال ابن القاسم يبنى على حول الاصل اي الثمن الذي اشريت به ماشية التجارة فان كان ذلك الثمن عرض تجارة فالحول من يوم ملك ذلك العرض وان كان عرض فنية فن يوم اشتريت به تلك الماشية وان كان اشتراها بعين فالحول من يوم ملكه ان لم يزكها والا فن يوم زكاه هذا كله ان ابدلها قبل جريان الزكاة في عينها لكونها دون نصاب او لم يحل عليها الحول واما ان وقع الابدال بعد ان زكاهما فالحول الذي يزكي فيه بدها العين والعرض حول زكاة عينها لان زكاة عينها ابطلت حول الاصل الذي هو ثمنها وان ابدلها بنوعها كبخت بعرب او بربيعا موس او ضأن بمزني على حول المبدلة وهو يوم ملكها اوز كاهابا اتفاق الشيخين لا على حول الاصل وهو الثمن الذي اشتريت به المبدلة اذا امت هذا تعلم ان في كلام المصنف اجالا لاختلاف كيفية بناء المبدل بعين والمبدل بنوعها (قوله بنصاب عين) المراد باعين ما قبل الماشية فيشمل العرض كافي كبير خش (قوله في بني) اي في زكاة العين او العرض الذي ابدل به ماشية التجارة وقوله على حول اصلها اي اصل الماشية المبدلة (قوله وهو النقد الذي اشتريت به) وحوله من يوم ملكه ان لم يزكها ومن يوم زكاه ان كان قدر كاه (قوله ولو كان الابدال المذكور) وهو الابدال بعين او نوعها (قوله فانه يبنى) اي في زكاة ذلك البذل وقوله على حول اصلها اي اصل الماشية المستهلكة فان صالح عنها بنوعها زكي ذلك البذل لحول المستهلكة وهو يوم ملكها اوز كاهها وان صالح عنها بعين فيزكي تلك العين لحول النقد الذي اشترى به المستهلكة وهو يوم ملكه ان لم يزكها ويوم زكاته ان زكاه ان لم تجز الزكاة في عين المستهلكة والا فن يوم زكاتها واعلم ان ابدلها في الاستهلاك بنوعها فيه قولان لابن القاسم في المدونة الاقول انه يبنى في زكاة البذل على حول الاصل المبدلة وهو ماشية عليه المصنف والثاني انه يستعمل بذلك البذل حولان

نصاب لم يتصور هروبه وانما ينظر للبذل ويكون من قبيل قوله كبذل ماشية تجارة الخ (و بني) بائع الماشية ولو غير فار (في) ماشية (راجعة) له (يعيب او) راجعة له بسبب (فلس) من المشتري واولى بفساد بيع على حولها الاصل ويزكيها عند تمامه وكانها لم تخرج عن ملكه ثم شبه في البناء على حول الاصل مفهوم القار بقوله (كبذل ماشية تجارة) وكانت نصابا بل (وان) كانت (دون نصاب بعين) متعلق بمبدل اي ابدلها بنصاب عين فيبنى على حول اصلها وهو النقد الذي اشترى به ما لم تجز الزكاة في عينها فان جرت في عينها بان حال عليها الحول عنده وهي نصاب بني على حول زكاة عينها لانها ابطلت حول الاصل (او) ابدلها بنصاب من (نوعها) كبخت بعرب ومعز بضأن فيبنى على حول اصلها وهو هنا المبدل مطلقا زكي عينها ام لا لا الثمن الذي اشترى به (ولو) كان الابدال المذكور (لاستهلاك) لها ادعاه ربا على شخص فصالحه على نصاب من نوعها واعطاه القيمة عين فانه يبنى على حول اصلها (كنصاب فنية) من الماشية

أبدله بنصاب عين أو ماشية من نوعها ولو لاستهلك فإنه يبنى على حول أصلها وهو المبدلة فيهما فإن لم تكن نصاباً كارتبع من الأبل فإن أبدلها بنصاب عين استقبل و بنصاب من نوعها نى (لا) أن أبدل ماشية التجارة أو القنية ٣٥٣ (بمخالفتها) نوعاً كابل بقر أو غنم فلا

يسمى بل يستقبل (أو راجعة) لبائعها (بأقالة) فلا يبنى لأنها ابتداء بيع وأولى الرجعة شبهة أو صدقة (أو) أبدل (عيناً بماشية) يعنى اشترى ماشية للتجارة أو القنية يعنى فإنه يستقبل بها ولا يبنى على حول الثمن ثم شرع تكلم على زكاة الخلطة فتعال (وخطأه الماشية) المتحددة النوع (كذلك) واحد (فيما وجب) عليهم (من قدر) كثلاثة لكل واحد اربعون من الغنم فعليهم شاة واحدة كالمالك الواحد على كل ثلثها (وسن) كاتنين لكل واحد ست وثلاثون من الأبل فعليهم جذعة على كل نصفها ولولا الخلطة لكان على كل بنت لبون فحصل بها تغير في السن كالمالك الواحد (وصنف) كاتنين لواحد ثمانون من المعز ولثاني اربعون من الضأن فعليهم ماشاة من المعز كالمالك الواحد على صاحب الثمانين ثلثها ولولا الخلطة لكان على كل واحدة من صنف ماله فقد حصل بها تعبير في الصنف بالنسبة لمالك الضأن ولها شروط ستة أشار إليها قوله (ان فويت)

لوم اخذته قال بن وهذا القول امامه ما للاول او اقوى منه فلدا عيب على المصنف في اقتصاره على الاول وورده على الثاني بل هو ما أبدلها في الاستهلاك بعين فإن القاسم يقول فيه بالبناء على حول الأصل واشتهب بقول بالاستقبال فليس الاستقبال حينئذ متفقاً عليه خلافاً للعقب لقول ابن الحاجب اخذ العين في الاستهلاك كالمبادلة اتفاقاً فقد حكى الاتفاق على الحاق اخذ العين في الاستهلاك بالمبادلة الاختيارية ومذهب ابن القاسم فيها البناء على حول الأصل ومذهب اشهب الاستقبال كهم قرى باعند قول المصنف كبذل ماشية تجارة الخروا إذا علمت ذلك ظهر لك ان الأولى جعل المبالغة في قول المصنف وان لاستهلاك راجعة للعين والنوع كما قال ح وتبعه شارحنا حيث قال ولو كان الأبدال المدكور وان المردود عليه بلوقول ابن القاسم الثاني في النوع وقول اشهب بالاستقبال في العين والنوع كذا ذكر شيخنا ثم انه على قول ابن القاسم بالبناء على حول الأصل في ابدال الاستهلاك قال عبدالحق محلّه مالم تشهد بينه بالاستهلاك والاستقبال به وقال غيره ان الخلاف الذي لابن القاسم مطلق اى كان الاستهلاك مجرد الدعوى او كان ثابتاً بينه انظر بن (قوله) أبدله بنصاب عين (فلا بدله باقل من نصاب العين أو الماشية فلا زكاة عليه اتفاقاً) (قوله) فإنه يبنى على حول أصلها (اى من يوم ملك رقبها وزكاه) (قوله) فيها (اى فى ابداله بعين أو نوعها ولا يقال اذا كان الأبدال بعين انه يبنى على حول الثمن الذى اشترى به الماشية المبدلة اى من يوم ملكه او زكاه كما تقدم فى مسألة التجارة خلافاً لما قاله بعضهم اذ ما قاله الشارح هو النقل (قوله) فان لم تكن (اى ماشية القنية المبدلة) (قوله) لان ابدال ماشية التجارة (اى سواء كانت نصاباً ام لا وقوله أو القنية اى والحال انها نصاب بمخالفتها وهذا مخرج من قوله سابقاً بنى لكن بالنظر لقوله أو نوعها وقوله أو راجعة بأقالة عطف على المخرج لكن بالنظر لقوله يعيب فهو من ألف والنشر المسوش والتقدير بنى فى راجعة يعيب لافى راجعة بأقالة كبذلها بنوعها اى كايبنى بمبدل الماشية التى للتجارة وللقنية اذا بذلها بنوعها الان ابدالها بمخالفتها (قوله) أو راجعة بأقالة (اى سواء وقعت الاقالة قبل قبض الثمن أو بعده (قوله) يعنى اشترى ماشية للتجارة أو القنية بعين) اى كانت تلك العين عنده ام لا وكانت عنده ماشية باعها بعين ثم قبل قبض الثمن أو بعده اخذ فيه ماشية مخالفة لنوعها من المشتري فإنه كبذل ماشية بماشية فيجوز على ما تقدم من قوله كنصاب قنية لا بمخالفتها وهذا اذا اخذ من المشتري ماشية غير التى باعها له ام لا واخذ منه نفس تلك الماشية كان أقالة (قوله) فإنه يستقبل بها (اى من يوم اشتراها سواء اشتراها لائنية أو للتجارة) (قوله) وخاطئ الماشية (كذلك الخ) اى واما الخلطاء فى غيرهما فالعبرة بمالك كل واحد (قوله) المتحددة النوع (قال بعض هذا قيد لا بد منه فى كون الخليطين بزكاة المالك الواحد ولم يذكره المصنف وقد يجاب بأنه مأخوذ من قوله لكان فيما وجب لان الأبل والبقر لا تجمع فى الزكاة ولو جمعهم امك فكيف بالخلطة (قوله) فيما وجب من قدر الخ) اى لافى كل الوجوه التى يوجبها المالك من ضمان ونقطة وغيرهما اذ حكم لخلطاء فى ذلك حكم الافراد (قوله وسن) الواو بمعنى او ولا يضر ان الثمرة معه ومع الصنف حاصلة فى القدر ايضا (قوله) فصل بها تغير فى السن) اى والتنقيص فى القدر ايضا (قوله) فقد حصل بها تعبير فى الصنف الخ) اى وتنقيص فى القدر ايضا فالثمره فى السن والصنف وهى تعبير كل منهما صاحب لا قدر ولا ضرر فى ذلك واعلم ان الخلطة كما توجب التخفيف كما فى الامثلة التى ذكرها الشارح قد توجب التثقل كاتنين لكل واحد منهما مائة وشاة عليهما ثلاث شياه وقد كان الواجب على كل واحد لو لم توجد الخلطة شاة واحدة فقد اوجبت الخلطة عليهما زيادة واحدة على كل واحد نصفها وقد لا توجب الخلطة شيئاً كاتنين لكل منهما مائة شاة فان كل واحد عليه شاة سواء اختلفا ام لا (قوله) وفى الحقيقة الخ) هذا جواب عما عاين ان النية الحكيمة كافية وتوجهها للخلطة نية لها حكمها حينئذ فلا يمكن خلطة بدون نية فلا حاجة لاشتراطها وحاصل الجواب ان المراد بنية الخلطة عدم نية القرار بالخلطة (قوله) عدم نية القرار (اى ان لا يذوب بالواحد وهما القرار بالخلطة

كان فقدأوا أحدهما فلا عبرة بالخلة وزكى محصل الشرط زكاة أنفرادا ولا يعها بقوله (ملك نصابا) وخالط به أو بعضه وتلما مسها بقوله (بحول)
 أي ملكا مصاحبا لمرور الحول ٣٥٤ من يوم ملكه أو زكاة فلو حال على ماشية أحد همدون الآخر لم تؤثر الخلة

ولا يشترط مرور الحول من يوم الاختلاط بل يكفي اختلاطهما في الأثناء ما لم يقرب جدا كشهر ولسادسها بقوله (واجتمعا) أي المالكان (ملك) للذات (أو منفعة) بأجرة أو إباحة للناس كنهرومراح وميت بارض موات أو بأجرة ولو لفحل يضرب في الجميع أو لمنفعة راع ترع لهماها (في الأكثر) وهو ثلاثة أو أكثر (من) خمسة أشياء (مراح) بالفتح المحل الذي تقبل فيه واجتمع فيه ثم تساق منه للميت وأما المحل الذي تبيت فيه فبالضم وسيأتي (وماء) مباح أو مملوك لهما أو لأحد همداء لا يمنع الآخر كما هو (وميت) ولو تعدد ان احتاج له (وراع) لجميعها أو لكل ماشية راع وتعاونوا ولو لم يتحج لهما (بأذهما) والألم يصح عده من الأكثر (وخل) يضرب في الجميع ان كانت من صنف واحد (برفق) راجع للجميع كما تبين (و) ان أخذ الساعي من أحد الخليطين ماعليهما أو أكثر ماعليه (راجع المأخوذ منه شريكه) يعني

من تكثير الواجب لتقليله سواء نو بالخلة أم لا (قوله فان فقدنا) بان كان أحد الخليطين عبدا كافرا وقوله أو أحد همداء أي بان كان أحد الخليطين عبدا مسلما أو حرا كافرا أو خليط الثاني حرم مسلم (قوله وخالط به أو بعضه) أي صاحب نصاب فيضم مالم يخالط به إلى مال الخلة ويرزى الجميع زكاة مالك واحد وكذا لو كان عند كل نصاب وخط كل بعض نصابه ببعض نصاب الآخر بحيث صار ما وقع فيه الخلة نصابا هدا ظاهرا كلام المصنف لانه قال ملك نصابا ولم يقل خط بنصاب وهو الموافق لما قاله ابن عبد السلام وعليه تمشي قول المصنف الآخر وذو نمائين الخ واعتمده بن وشيخنا العدوي وضعفا قول التوضيح شرط الخلة ان يكون لكل واحد نصاب وخالط به (قوله مصاحبا لمرور الحول) أي فالمشترط انما هو مصاحبة الحول للملك لا للخلة واعلم ان الحول الذي يزكى في آخره الخليطان ان دأوه من وقت الخلة ان كان كل من الخليطين ملك النصاب حينها ومن وقت الملك أو التزكية له ان كان ذلك قبلها متفقا عليه والآخرى كل على انفراد (قوله لم تؤثر الخلة) أي وزكى من حال الحول على ماشيته زكاة أنفراد ولا زكاة على من لم يجاور ملكه حولا (قوله بل يكفي الخ) أي فإذا مكنت الماشية عند كل واحد ستة أشهر ثم اختلط ومضت ستة أشهر من الخلة فزكاة الخلة لان الحول قد صاحب الملك وان لم يصاحب الخلة (قوله أو منفعة) أي أو ملك منفعة وهو عطف على مدة در كما اشار له الشارح واعلم ان ملك رقبه الجس متأت وكذلك ملك منفعتها بأجرة أو عارة وأما ملك المنفعة بالأباحة لعموم الناس فالمتأتي في البعض أعني الماء والمراح والميت كما اشار لذلك الشارح (قوله مراح) أي فلا بد ان يكون مملوكا لهما ذنا أو منفعة أو أحد همداء ملك نصف ذاته والاخر يملك نصف منفعة وكذا يقال فيما بعد (قوله ثم تساق منه للميت) أي أو للسروح (قوله ولو تعدد) أي وكذا يقال في المراح والحاصل انه اذا كان كل من الميت والمراح متعددا فلا يضرب شرط الحاجة لذلك (قوله ولو لم يتحج لهما) أي أقله الماشية على المعتمد خلافا للباجي حيث قال لا بد من اشتراط الاحتياج في تعدد الراعي وهو الذي صححه في التوضيح ولم يدكر المواق غير له لكن اعترض ابن عرفة كلام الباجي بانه خلاف ظاهر قول الشيخ عن ابن حبيب وابن القاسم من الاكتفاء بالتعاون في تعدد الراعي كثرت الغنم أو قلت (قوله بأذهما) أي للراعي في الراعي ان كان الراعي واحدا أو للرعاة في التعاون ان تعددوا (قوله والألم يصح الخ) أي الا يكن هناك إذن من المالكين للراعي بان اجتمعت مواش غير اذن اربابها واشترك رعاها في الراعي والمعاونة لم يصح عده الراعي من الأكثر لان ارباب الماشية لم تجتمع فيه فلا بد من اجتماعها في ثلاثة غيره (قوله وخل) أي ان كان يكون واحدا مشتركا ومختصا بأحد همداء يضرب في الجميع أو لكل ماشية خل يضرب في الجميع ايضا (قوله ان كانت الخ) أي والأفلا يشترط ذلك أي الاجتماع في الفحل لانه لا يتأتى ضرب الفحل في جميعها حينئذ (قوله برفق) أي بقصد الترافق والتعاون في جميع ما تقدم لا بقصد الفراق من الزكاة (قوله راجع للجميع) والمراد به بالنسبة للميت والمراح الارتفاق بكل من الموضوعين ان تعددوا بالنسبة للماء الاشتراك في منفعة الماء كان يملك كاشرا أو يستأجره على اخذ قدر معلوم ككل يوم مائة دلو مثلا أو يستأجر أحد همداء من الآخر لانه يجوز الاستئجار على شرب يوم أو يومين مثلا كل يوم كذا وفي الفحل جعل مالكة اياه يضرب في الجميع وفي الراعي التعاون حيث تعدد (قوله يعني رجع الخ) اشار بهذا الى ان المفاعلة على غير اربابها وان المراد شريكه خليطه ولو قال المصنف ورجع المأخوذ منه على صاحبه كان أولى (قوله بنسبة عديديهما) أي بنسبة عدد كل منهما مجموع العددين (قوله ان لم ينفر داحد همداء أو قص) بان كان لا وقص لأحد همداء كالأول لكل منهما خمسة من الابل أو كان لكل منهما وقص ثم ان ظاهرا المصنف انه اذا كان الوقص بين الجاهلين يتفق على رجوع المأخوذ منه على صاحبه بالنسبة سواء كان يتلفق من مجموع الوقص

نصاب

رجع على خليطه (بنسبة عديديهما) بان تنص قيمة المأخوذ على عدد مالكل

منهما ويرجع المأخوذ منه على الآخر ماعليه ان لم ينفر داحد همداء أو قص كسرع من الابل لأحد همداء وللثاني ست فاعليهما ثلاث شياه

نصاب كتسعة وستة او كان لا يتلفق منهما نصاب كثمانية وستة ومثله في التوضيح اغترار انظار ابن الحاجب وليس كذلك بل ان كان يتلفق من مجموع الوقفين نصاب كان رجوع المأخوذ منه على صاحبه بالنسبة بائناق وان كان لا يتلفق منهما نصاب فهو من محل الخلاف كما لو افرد احدهما بالوقص كما ذكره ابن عرفة وابن عبد السلام والباقي وغيرهم فلو قال المصنف ولو بوقص غير مؤثر كما قال ابن عرفة لاجاداه بن (قوله على صاحب التسعة ثلاثة اجناسها) اي الثلاث شياء لان نسبة التسعة للخمسة عشر ثلاثة اجناس ونسبة الستة للخمسة عشر مجموع الماشيتين خسان فاذا اخذ الساعي الثلاث شياء من صاحب التسعة رجوع على صاحب الستة بخمسي قيمتها وان اخذها من صاحب الستة رجوع على صاحب التسعة بثلاثة اجناس قيمتها (قوله بل ولو افرد وقص لاحدهما) اي بناء على المشهور من ان الاوقاص من كاة فاذا كان لاحدا الخليطين تسع وللآخر خمس فكان مالك يقول على كل واحد منهما شاة ثم رجوع الى القول بان على صاحب التسع شاة وسبعين وعلى الاخر خمسة اسباع شاهة والقولان في المدونة والاخير منهما هو المشهور فلذا مشى المصنف عليه ورد على القول الاول بلو (قوله على صاحب التسعة تسعة اسباع) وذلك لان الاربعه عشر بعيرا اذا قسمت عليها الشاتان الواجبتان فيها خرج سبع شاة فكل بعير من الاربعه عشر عليه سبع شاة فاذا اعتبرت الاربعه عشر سبعاً ونسبت تسعة اليها كانت تسعة اسباع واذا نسبت خمسة اليها كانت خمسة اسباع فاذا اخذ الساعي الثاني من صاحب التسعة رجوع على صاحبه بنسبة الخمسة للاربعه عشر وهو سبعان ونصف سبع الثاني وذلك خمسة اسباع شاهة وان اخذها من صاحب الخمسة رجوع على صاحبه بنسبة التسعة للاربعه عشر وذلك اربعه اسباع ونصف سبع الثاني وهو تسعة اسباع شاهة واحدة وذلك شاهة كاملة وسبعان (قوله والرجوع يكون في القيمة) اي في قيمة ما اخذ الساعي و اشار الشارح بقوله والرجوع يكون الى ان قول المصنف في القيمة متعلق برابع واعلم ان الواجب على المرجوع عليه اما ان يكون جزاً من شاهة او شاهة فالاول كما اذا كان لاحداً من تسع من الابل وللآخر خمسة وفي هذه الحالة يتفق ابن التاسم واشهب على ان الرجوع في القيمة لكن ابن القاسم يقول تعتبر القيمة يوم الاخذ بناء على ان اخذ الشاة عنهما في معنى الاستهلاك فكان احدهما استهلكها على دافعها ومن استهلك شيئاً من قيمته يوم الاستهلاك وقال اشهب يوم التراجع بناء على ان المرجوع عليه كالمستلف ومن تسلف شيئاً وعجز عن رده واراد ان يرد قيمته تعتبر قيمته يوم القضاء واما ان كان الواجب على المرجوع عليه شاهة كما لو كان لاحداً من خمسة عشر وللآخر خمسة فاختلف ابن التاسم واشهب فقال ابن القاسم ان الرجوع في القيمة يوم الاخذ كالجزم لانه بمعنى الاستهلاك وقال اشهب يرجع عثمان بناء على ان المرجوع عليه كالمستلف فقول الشارح والرجوع في القيمة يوم الاخذ اي عند ابن التاسم سواء كان الرجوع بجزء او بشاة كاملة خلافاً لاشهب فيهما (قوله تناول الساعي الاخذ الخ) بأن راي في مذهبه انه اذا اجتمع لهما نصاب تجب الزكاة عليهما ولو لم يكن لواحد منهما نصاب قبل الخلطة (قوله كما لو كان لكل منهما عشرون من الغنم) واخذ الساعي واحدة من احدهما اي او كانوا اربعة لكل واحد عشرة واخذ الساعي من احدهم واحدة فيقع التراجع في قيمة تلك الشاة المأخوذة ففي المثال الاول يرجع المأخوذ منه على صاحبه بنصف قيمتها وفي الثاني يرجع على كل واحد من اصحابه ربع قيمتها فلو اخذ الساعي من احداً الحظاء شاتين كانت احدهما مظلمة وتراد في الثانية بينهما ان استوت قيمتهما بان كانت قيمة كل واحدة تساوي اربعة وان اختلفت فنصف قيمة كل منهما مظلمة وتراد النصفين الآخرين (قوله فعلى صاحب المائة اربعة اجناسها) تدل على ما مر ان المذهب لزوم شاهة واحدة لصاحب المائة لكن لما كان اخذها بالتأويل اشبه حكم الحاكم في مسائل الخلاف فلا ينقص (قوله لان اخذ من احدهما غصبا) اي فيها امر وهو ما اذا اجتمع للخليطين نصاب او كان لاحدهما نصاب واصاحبه اقل من نصاب واخذ من احدهما واحدة غير متأول (قوله ولم يكمل لهما نصاب) اي ومن

كسع لاحدهما وللآخر خمس فعليهما شاتان على صاحب التسعة تسعة اسباع وعلى صاحب الخمسة خمسة اسباع فاما اخذ منه برجع على صاحبه بما عليه والرجوع يكون (في القيمة) يوم الاخذ وشبه في التراجع بنسبة العددين قوله (تناول الساعي الاخذ لشاة) (من نصاب) فقط (لها) كما لو كان لكل منهما عشرون من الغنم (او) من نصاب فقط (لاحدهما) كما شاهة (وزاد) الاخذ على شاهة مثلاً (للخلطة) كما لو كان للاخر خمسة وعشرون فأخذ شاتين فعلى صاحب المائة اربعة اجناسها وعلى الاخر خمسة (لا) ان اخذ من احدهما (غصبا) ولم يكمل لهما نصاب واخذ من احدهما فلا تراجع وهي مصيبة ممن اخذ منه وهذا من العصب ايضاً الا ان الاول العصب فيه متصود وهذا ليس بقصود بل هو جهل محض (وذو ثمانين) من الغنم (خالط بنصفها) اي بكل اربعين منها (ذو ثمانين) اي صاحبي ثمانين لكل

منهما اربعون منفردا بها عن الاخر (او) خالط ذو الثمانين (بنصف) منها (فقط) وهو اربعون (دار بعين) وابقى الاربعين الاخرى

لم يكمل لهما فالمطوف محذوف وذلك بأن كان لكل واحد منهما خمسة عشر من الغنم واخذ الساعي واحدة من احدهما (قوله كالحليط الواحد) خبر المبتدأ وهو ذو وجوب عن المستثنين اى كالحياط الواحد وان كان مخالط الاثنين حقيقة في الاولى ولا تنبى احدهما حقيقة والاخر حكاي في الثانية لان صاحب الثمانين خليط حكاي بالنسبة للاربعين التي يسده لم يخالط بها فلم يلزم تشبيه الشيء بنفسه (قوله بناء على ان خليط الحليط الخ) اعترضه البساطي بان هذا لا يجري في المسئلة لثانيه لان معناه ان المخالط لشخص مخالط لشخص آخر مخالط لذلك الشخص الاخر حكاي في المسئلة الاولى فان صاحب الثمانين مخالط لكل من صاحبي الاربعين فيكون كل من صاحبي الاربعين مخالط الاخر لان مخالط المخالط لشخص مخالط لذلك الشخص ولا يتأتى في المسئلة الثانية لانه ليس فيها الا واحد مخالط لا آخر وليس فيها خليط واجب بان فيها خليط خليط باعتبار الاربعين التي لم يخالط بها فذو الثمانين معه خليط وهو صاحب الاربعين وخليط خليط وهو الاربعون التي لم يخالط بها والحاصل ان صاحب الثمانين خليط لصاحب الاربعين والاربعين التي لم يخالط بها خليط بالنسبة له ايضا (قوله وهو المشهور) اى وقيل ان خليط الحليط غير خليط واعترض على المصنف بان الحكم في المسئلة الاولى لا يختلف اذ على صاحب الثمانين شاة وعلى غيره نصف بالقيمة سواء قلنا ان خليط الحليط خليط او قلنا ان خليط الحليط لشخص ليس بخليط لذلك الشخص فالمثال الذي يظهر فيه ثمرة الخلاف ذو خمسة عشر عبرا خالط بخمسة منها صاحب خمسة وعشرة منها صاحب خمسة على الجميع بنت مخاض بناء على ان خليط الحليط خليط وعلى مقابلة خمس شياه (قوله يغني عنه) اى لان المعنى على صاحب الثمانين شاة وعلى كل من غيره نصف ويرجع دافعا على صاحبيه بالقيمة وقال خش وليس قوله بها بالقيمة تكرارا مع قوله وراجع المأخوذ منه شريكه بالقيمة لان ذلك في تراجع الخطا وهذه في الساعي يغني اذ اوجب له جزء من شاة او من غير اخذ القيمة لاجزا وعليه فيقدر له عامل يتعلق به اى وان وجب له ساعي جزء شاة او جزء غير على احد الحليطين اخذ القيمة والباء زائدة على حذف قوله وبأخذ بعده بذياب عيس * احب الطهر ليس له سام اه كلامه وهو تختصج لكلام المصنف على ما قال ابن عبد السلام وارتضاه في التوضيح لكنه معترض قال طفي اعل المؤلف اراد ما قاله ابن عبد السلام ان الواجب على كل من الطرفين في المسئلة الاولى القيمة وعلى الوسط شاة وارتضاه في التوضيح واستظهره لكن اعترضه ابن ادريس الزاوي قائلا هذا غلط فاحش اذ لو كان الامر كما قال لما كان تراجع بن الخطا لان من وجبت عليه شاة دفعها ومن وجب عليه جزء دفع قيمته فلا تراجع وهو مخالف للحديث والقواعد اه فكلامه في التوضيح بدل على ما ارتضاه هنا وان كان غير صحيح اه بن الاولى حمل ما هنا وما تقدم على تراجع الخطا بعضهم على بعض وارتكاب التكرار خبر من ارتكاب الفساد تأمل (قوله وخرج الساعي) اى لجباية الزكاة كل عام وجوبا كقضى سماع ابن القاسم لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة وحينئذ فلا يلزم رب الماشية ان يسوق صدقته للساعي بل هو يأتيها الا ان يبعد عن محل اجتماع المواشي على الماء فيلزمه ان يسوقها اليه وهذا الوجوب ظاهر ان كان ساعا واما احداث الامام ساعيا ونوليته فقد قيل انه واجب ايضا وفيه نظر اه بن والحاصل انه اختلف في توليه الامام الساعي فقيس بوجوبه وقيل بعدم وجوبه وعلى كل اذا ولاه وجب خروجه فلا يلزم رب الماشية سوق صدقته اليه بل هو يأتيها وكون الخروج وقت طلوع الثريا فهو مندوب كايأتي (قوله اى مع جذب) اى لان الضيق على الفقراء اشد فيحصل لهم ما يستحقون به خلافا لاشبه القائل انه لا يخرج سنة الجذب وعليه فهل تسقط الزكاة عن اربابها في ذلك العام ولا تسقط ويحاسب بها اربابها في العام الثاني قولان وعلى المعتمد من خروجه عام الجذب فيقبل من ارباب الماشية ولو الشراء (قوله طلوع الثريا) اى ونسب ان يكون خروجه زمن طلوع الثريا بالفجر فطلوع مصدر نائب عن ظرف الزمان واعلم ان الثريا عدة نجوم في رج الثور طلوعها نارة يكون مع العروب ونارة عند راس

(كالحليط الواحد) بناء على ان خليط الحليط خليط وهو المشهور فعلى الثلاثة شاتان في الاولى وعلى الاثنين شاة في الثانية وحينئذ يكون (عليه) اى على صاحب الثمانين في الاولى (شاة وعلى) كل من (غيره نصف) وحذف جواب الثانية وهو عليه ثلثاها وعلى صاحب الاربعين ثلثها وقوله (بالقيمة) يغني عنه في القيمة المتقدم وتأمل المقام (وخرج الساعي ولو بجذب) اى مع جذب بدل مهمل ضد الحصب بكسر الحاء المعجمة (طلوع الثريا) اى زمن طلوعها (بالفجر) وذلك في السابع والعشرين من بشن

وقال بالساعي وأرباب المواشي لا اجتماع المواشي على الماء اذ ذلك (وهو) أي الماشي أي يجيئه (شرط وجوب) الزكاة (ان كان) ثم ساع (و. بلغ) أي وصل فالشرط وصوله لا رباب المواشي فاذ مات شيء من المواشي اوضاع ٣٥٧ بغير تفریط بعد الحول وقبل مجيئه

فلا يحسب وانما يركى
الباقي ان كان فيه الزكاة
وكذا اذا حصل شيء مما
ذكر بعد بلوغه وعنده
وقبل اخذه لان البلوغ
شرط في الوجوب وجوبا
موسعا الى الاخذ كدخول
وقت الصلاة فقد يطرأ
اثنا الوقت ما يستعظمها
كالحيض كذلك الموت
ملا بعد الحيض والعقد بعد
والاخذ لا يشرط يتوقف
عليهما الوجوب كما وهم
واما لو ذبح منها شيئا بغير
قصد الفرار او باع شيئا
كذلك بعد مجيئه الساعي
ومل الاخذ ففيه الزكاة
ويحسب على المعتمد فان
لم يكن ساع اولم يبلغ وتعذر
وصوله فالوجوب بمرور
الحول (و) لو مات رب
ماشية (قبله) أي قبل بلوغ
الساعي ولو بعد مرور
الحول (يستقبل الوارث)
ان لم يكن عنده نصاب
والاضم ما ورثه وزكى
الجميع لقوله وضمت الفائدة
له فان مات بعد البلوغ
وقبل العدو لاخذ فلا
يستقبل بل تؤخذ الزكاة
(ولا تبدأ) لو صية بها على
ما يخرج قبلها من الثلث
من فلا يسير وصداق
مريض ونحوهما (ان

الليل وتارة عند نصفه وتارة عند غير ذلك فهي موجودة دائما ولا تعيب الامدة الحاسن لانها حينئذ تظهر في
النهار وتارة يكون طلوعها وقت الفجر وذلك في السابع والعشرين من شتنس والشحس في منتصف برج
الجوزاء قبل فصل الصيف (قوله رققا بالساعي) أي لوجود المواشي مجتمعة على الماء فلو خرج في غير ذلك
الوقت كزمن الربيع مثلا وجد الماشية متفرقة بعضها على الماء وبعضها في المرعى فيشقق عليه السير لكل
(قوله و بأرباب المواشي) أي لان من وجب عليه سن وأيس عنده واحتاج لشراؤه يسهل عليه ان يقش
عليه وان يشتره لا اجتماع المواشي على الماء (قوله أي يجيئه) انما قدر الشارح ذلك لان الساعي اسم ذاب
وهو لا يكون شرطا وانما الذي يكون شرطا اسم المعنى ولو قال المصنف و بلوغه شرط وجوب ان كان
يحدث قوله و بلغ كان أولى (قوله و بلغ) أي امكن بلوغه و وصوله لا رباب المواشي وأيس المراد وبلغ بالفعل
والا لزم اشتراط الشيء في نفسه لان بلوغه بالفعل عين مجيئه (قوله بمأذ كر) أي من الموت والضياح بغير
تفریط (قوله لان البلوغ الخ) أي لان مجيئه الساعي شرط في وجوبها وجوبا موسعا (قوله كدخول
وقت الصلاة) أي كان دخول وقت الصلاة شرط في وجوبها وجوبا موسعا (قوله كذلك الموت بعد المجيء
والعد) أي فانه يستقط زكاة ما نقص بعد مما قبل الاخذ لانه بغير صنعه فكما ان الحيض مانع للحكم كذلك الثلث
قبل الاخذ بدون تفریط مانع للحكم وقوله مثلا أي او الصياح (قوله لا يباشر شرط يتوقف عليهما الوجوب)
أي بل انما يتوقف على المجيء (قوله كما وهم) أي ان بعضهم وهو الشيخ سالم السنهوري فوهم ان العد
والاخذ شرطان يتوقف عليهما الوجوب وان الاولى للصنف ان ول ان كان وبلغ وعنده واخذ واعترض
عليه بأن الصواب عدم هذه الزيادة اذ لو توقف الوجوب على العد والاختلاف لاسبق الوارث اذا مات مورثه
بعد مجيئه وقبل عده واخذه وليس كذلك وايضا الوجوب هو المقتضى للعد والاختلاف فهو سابق عليهما ولا نه
لوجعل الاخذ شرطا في الوجوب للزم انها لا تجب الا بعد الاختلاف فيكون الاختلاف عاقبة لوجوب وهو باطل
واما الزيادة والنقص فيبحث آخر أي (قوله بغير قصد الفرار) أي واما بقصد الفرار فتجب ركاته ولو كان ذلك
قبل الحول اضافا كما مر (قوله ففيه الزكاة ويحسب على المعتمد) أي وهو قول ابن سرفه وذلك لحصول كل من
الذبح والبيع صنعه خلافا لما في التوضيح تبعا لابن عبد السلام من عدم وجوب الزكاة فيه بناء على ان الاختلاف
بالفعل شرط في الوجوب (قوله فان لم يكن ساع الخ) هذا مفهوم قول المصنف ومجيئه شرط ان كان وقوله
اولم يبلغ أي اولم يمكن بلوغه وله وتعذر الخ عطف تفسير وهذا مفهوم قول المصنف وبلغ لان المراد كما مر
وامكن بلوغه (قوله ولا تبدأ الخ) اشار بهذا القول مالك في المدونة من له ماشية تجب فيها الزكاة فبات جدد
حوها وقبل مجيئه الساعي واوصى بزكاتها فهي من الثلث غير مبدأة وعلى الورثة ان يصرفوها لاهلها من
التي تحمل لهم الصدقة وليس للساعي قبضها لاهلها لم تجب على الميود فمات قبل حوها ادحوها مجيء
الساعي بعد مضي عام اه وحاصله انه ان اوصى بها ومات قبل مجيء الساعي فهي من الثلث تصرف للفقراء
لا للساعي لاهلها لم تجب عليه ولا يبدأ بثلث الوصية على ما يخرج من الثلث اولا بل هي في مرتبة الوصية بالمال
فيقدم عليها ما يخرج من الثلث اولا كما يأتي بيانه آخر الكتاب وان مات بعد مجيء الساعي دفعت للساعي من
راس المال لانه قد وجبت اوصى بها ام لا اذ الفائدة في الوصية حينئذ وقيد اخراجها من الثلث في صورة
المصنف بما اذا لم يعتقد وجوبها لان مراده حينئذ انما هو الصدقة فذلك كانت من الثلث وامان اعتقد
وجوبها فانها لا تنفذ لان الوصية حينئذ مسببة على نية فاسدة فيقيد كلام المصنف بهذا كفا في ح واما ركة
العين فافترط فيه واوصى باخراجها فانه من الثلث مبدأ على ما سواه من العتق والتدبير في المرض ونحوها
وان اعترف بحوها عليه في المرض واوصى باخراجها فهي من راس المال لانه لم يفرط وان لم يوص بها لم
يلزم الورثة اخراجها بل يستحب فقط (قوله من اها) أي ركة لماشية (قوله ولا تجرى) هذا مفرع على

اوصى بها) ومات قبل بلوغ الساعي بل تكون في مرتبة الوصية بالمال يقدم عليها فلن لا يسير وما معه الا
فلن لا يسير وما يأتي له في الوصية من انها تخرج من راس المال فيحمل على ما اذا لم يكن ساع او كان ومات بعد بلوغه (قوله ولا تجرى)

ان اخرجها قبل مجيئ الساعي ولو بعد مرور الحول حقه التقسيم على قوله وقبله يستقبل الخ وشبهه في الاستقبال قوله (كمرره) اي الساعي (بها) اي بالماشية (ناقصة) عن نصاب (ممرجع) عليها وان كان لا ينبغي له الرجوع (وقد كملت) بولادة او بابدال من نوعها واولى بغير نوعها او بفائدة من هبة او صدقة فان ربهما يستقبل بها حولا من يوم مروره (فان تخلف) لعذر كفتنسه مع امكان الوصول (واخرجت اجزا) الاخراج وان لم تجب بل وجاز ابتداء (على المختار) وانما يصدق بينه واما لغير عذر فينبغي الاجزاء اتفاقا فعلم انه ان امكن وصوله وتخلف لعذر او لغيره لم تجب الزكاة بمرور الحول ولكنه ان اخرجها اجزات وليس للساعي المطالبة بها ان ثبت الاخراج (والا) يخرجها عند تخلفه ثم جاء بعد اعوام (عمل على) ما وجد من (الزبد والنسب) الى ما مضى من الاعوام التي تخلف فيها اي اخذ عما مضى على حكم ما وجد من زيادة او نقص حال مجيئه كما انه يأخذ عن عام مجيئه على ما وجد اتفاقا فلو تخلف اربعة اعوام عن خمسة من الابل ثم جاء فوجدها عشرين او بالعكس ففي الاول يأخذ ٢٥٨ ست عشرة شاة وفي الثاني اربعة شياه فان وجدها اقل من النصاب فلا زكاة فيها (بتبدئه

العام الاول) في الاخذ ثم بما بعده الى عام المجيء ولو قال المصنف والاعمل على ما وجد للماضى لكان اوضح واخصر واشمل له جموله ما اذا وجدها بجالها الذي فارقه عليه ثم اشار لفائدة التبديئة بالعام الاول بقوله (الا ان ينقص الاخذ النصاب) وكان الاولى التفريع بالفاء بأن يقول فان نقص الاخذ النصاب والصفة اعتبر كتخلفه عن مائة وثلاثين شاة اربعة اعوام ثم جاء وهي اثنان واربعون فانه يأخذ للعام الاول والثاني والثالث ثلاث شياه ويسقط الرابع لتقص ما اخذ عن النصاب (او) بنقص الاخذ (الصفة فيعتبر) النقص كتخلفه عن ستين من الابل خمسة اعوام وجاء وقد وجدها سبعا واربعين فانه يأخذ عن العامين الاولين حصين لهما نصاب الحقا وعن البقية الاعوام الاخر

ثلاث شياه لكون نقص النصاب عن المائة ولو جاء فوجدها خمسة وعشرين لاحد عن العام لا حول بنت مخاض وعن كل عام بعده اربع شياه ولو تخلف عن ستين من البقر ثمانية عشر عاما فوجدها اربعة عشر من الاول سنة ثم عشرة اربعة وسقطت الحام الثاني عشر لتقصي الاخذ النصاب والصفة معا فوفي كلامه مانعة خلو فقط (ك) ما يعمل بتبدئه العام الاول في (تحاقفه) اي الساعي (عن اقل) من نصاب كتخلفه عن الاثنين شاة اربعة اعوام (و) جاء وقا (كمل) النصاب كان وجدها احدي واربعين واخبرنا اكمال في العام الثاني فانه يأخذ للعام الثاني والثالث ويسقط الرابع لتقصي الاخذ النصاب لا حول لعدم كاله فيه (وصدق) في تعيين وقت الكمال بغير عيب ولو تمها واخرج من قوله وصدق قوله (لان نقصت) ماشية المالك عما كانت عليه حال كونه (هاربا) بها كاملة كتدائها شاة فوجدها اربعة عشر في العام الثاني فانه يأخذ

الابينة فلو قدر عليه في القرض المذكور بعد خمسة اعوام اخذ منه عن الاعوام الماضية اثنا عشرة شاة وعن الخامس شاة واحدة ويراعى هنا كون الاخذ ينقص النصاب او الصفة بالنسبة لما مضى الاعوام لالعام القدرة لانه يعمل فيه على ما وجد قبل الاخراج لما مضى الاعوام (وان زادت) ماشية الهارب (له) عما كانت عليه قبل هروبه (ف) يؤخذ (لكل) من الاعوام (ما) وجد فيه (اي) في ذلك العام من قليل او كثير (بتبدئة) العام (الاول) فاذا هرب ثلاث سنين وكانت في العام الاول اربعين شاة ٣٥٩ وفي الثاني مائة واحدة وعشرين

وفي الثالث اربع مائة اخذ منه عن الاول شاة وعن الثاني شاتين وعن الثالث اربعة ولا يأخذ ركة ما افاد آخر لما مضى من السنين فان قامت له ينسبة على دعواه بأن الزيادة انما حصلت هذا العام مثلا عمل عليها (و) ان تجردت دعواه (هل يصدق) وهو الأرجح أولا (قولان) محلها ما لم يجزئ ثابا والاصدق اتفاقا ويعتبر بتبدئة العام الاول على كلا القولين فان نقص النصاب او الصفة اعتبر مثال تنقيص النصاب ان يهربها وهي احدى واربعون شاة واستمرت كذلك ثلاثة اعوام ثم زادت بعد ذلك فيؤخذ للعام الاول والثاني شاتان وبسقط الثالث ويؤخذ لما زاد على الاعوام الثلاثة بحسب الزيادة ومثال تنقيص الصفة ان يهرب بها وهي سبعة واربعون من الابل واستمرت

ابن عرفة خلا فالقول ابن عبيد السلام يصدق اذا جاء ثابا (قوله الابينة) اي فان قامت بينة على كل عام بما فيه عمل عليها كافي للمواقح (قوله ويراعى هنا الخ) فاذا هرب بها وهي مائتان وتسع شياه ثم قدر عاياه بعد خمسة اعوام فوجدها اربعين فانه يأخذ عن العام الاول والثاني والثالث تسع شياه وعن الرابع شاتين وعن الخامس شاة واحدة (قوله بالنسبة لما مضى الاعوام لالعام القدرة) هذا الذي قاله الشارح تبين فيه عبق وتعقبه بن بأنه على القول بتبدئة العام الاول الذي مر عليه المصنف وهو الاشهر تعتبر التبدئة به حتى على عام القدرة ويعتبر النقص فيما بعد العام الاول حتى في عام القدرة ونقصه في المواقح للخمي ان يهرب بماشية وهي اربعون شاة خمس سنين ثم قدر عليه الساعي وهي بحاله افعال ابن القاسم يؤخذ منه شاة خاصة لانه يبدا بول عام وبالباقى تسعة وثلاثون فلاز ركة فيها للخمي وهذا احسن ثم قال للخمي وعلى القول بأنه يبدأ بآخر عام يؤخذ من الاربعين خمس شياه اه فهذا صريح في انه على المشهور لا يبدا بعام القدرة بل بالعام الاول وانه يعتبر بنقص الاخذ للنصاب حتى بالنسبة لعام الاطلاع اه فهاذا صريح في انه على المشهور لا يبدا بعام القدرة بل بالعام الآخر لما مضى (اي) ولا يأخذ ركة الاربع مائة مثلا التي استفادها في العام الاخير لما مضى من الاعوام قبله وهذا الذي ذكره المصنف من انه يركى لكل عام ما وجد به قول مالك قال للخمي وهو قول جميع اصحابنا المالكيين والمصريين والاشهب فانه قال يؤخذ لما مضى على ما وجد ولا يكرن الهارب احسن حالا بمن تخلف عنه السعاة فانه لا يتهم ومع ذلك اخذ منه لما مضى على ما وجد فيكون هذا مثله بالاولى قال سند ويكنى في رده اتفاق اهل المذهب على خلافه (قوله فان نامت له بينة الخ) اي انه على المشهور يقال ان قامت له بينة الخ فهذا التفصيل على القول المشهور واما الشهب فيقول يؤخذ بركة ما وجد لما مضى والحاضر كانت له بينة ام لا وقوله فان قامت له بينة على دعواه عمل عليها اي وعلى هذا يحمل قول المصنف وان زادت فلكل ما فيه واقل البينة هنا شاهد ويمين لانها دعوى مالية وقوله انما حصلت هذا العام اي وزادت في العام الثاني كذا وفي العام الثالث كذا (قوله فهل يصدق) اي في تعيين عام الزيادة بلا يمين الابينة على نذبه وقوله اولاي لا يصدق اي وحينئذ تؤخذ منه ركة ما مضى من الاعوام على ما وجد الا ان وكذا عام القدرة واستشكل البساطى هذا القول بقوله كيف لا يصدق مع عدم البينة مع ان حاله في تلك الاعوام لا يعلم الامنه وهذا القول لابن الماجشون (قوله وهو الأرجح) اي وهو قول ابن التميمي وسحنون وابن حارث وابن رشد واللخمي كافي ابن عرفة اه واعلم ان محل الخلاف فيما عدا العام الذي هرب به اياه واما هو فيصدق فيه من غير خلاف وحينئذ فيؤخذ بركة ما اقرب به فيه اتفاقا كافي ح عن ابن عرفة قال وهو ظاهر كلام ابن رشد اه بن (قوله والاصدق اتفاقا) فيه نظر بل كلام ابن عرفة يستضي ان الثائب لا يصدق في الموضوعين اي ما ذرقت ماشية الهارب وعين عام النقص او زادت وعين عام الزيادة ووصه وفيها القدرة عليه كوابته وقتل ابن عبد السلام تصديق الثائب دون من قدر عليه لا اعرفه الا في عقوبته شاهد الزور والمال اشد من العقوبة استعوط الحد بالشبهة دونه اطربن وقوله القدرة عليه اي على الهارب وقوله كوابته اي في كونه لا يصدق (قوله ورجع عليه) اي في ذلك العام نفسه (قوله فوجدها نقصت) اي بموت او ذبح لم يقصد به الفرار كذا قال ابن عبد السلام وتبعه خش واعترضه ابن عرفة بان الصواب قصر النقص على ما اذا كان سواى كالموت واما المذوح فيحسب اما التسوية بينهما لخلاف النقل اعتمد شيخنا اما لابن عرفة (قوله اورادت) اي بولادة او هائدة (قوله حين

كذلك ثلاثة اعوام وورادت به ذلك فيؤخذ للعام الاول والثاني سقتان ولما بعده بتليون ولما راد من الاعوام على حسب الزيادة (وان سأل) الساعي رب الماشية عن عددها فآخبره بعدد ثم غاب عنه ورجع عليه فعددها عليه (ف) وجدها (نقصت) عما أخبره به (اوزادت) (المعتبر) الموجود (من زيادة او نقص) (ان لم يصدق) (الساعي) بها حين

الاخبار (او صدق) ر بها (ونقصت) عما خبره به ٣٣٠ (وفي الزيد) على ما خبره بأن خبره بمائة شاة فوجدها مائة واحد وعشرين

الاخبار اي حين اخباره اولاً بعددها (قوله او صدق ر بها) اي او صدق الساعي ر بها فيما خبره به اولاً والحال انها نقصت عما خبره به فالمعتبر الموجود ايضا ومحله ان كانت الزكاة من عينها او مالوا خبره بانها عشرين جبلا فصدقه في عددها ثم رجع فوجدها قد نقصت قبل الاخذ فلا بد من اربع شياء انظر المواق اه بن (قوله وفي الزيد) يعني زيادتها بولادة كمال ابن بشير وابن الحاجب او بقائه كمال ابن عبد السلام (قوله تردد) اي طريقتان وقوله وهل العبرة بما وجد اي وتصديقه بما خبره به لا يعدك حكم الحاكم وقوله او بما خبر به اي لانه لما صدقه فيه عد تصديقه بمنزلة حكم الحاكم وفي ح ان التردد يجري في الزيادة بعد العد وقبل الاخذ ايضا وان العدو والتصديق سواء ونسبه للخمي ^{في تنبيه} لوعزل من ماشيته شيئا للساعي فولدت قبل اخذه لا يلزمه دفع الاولاد قاله سند قال ولوعين له طعاما تعين فلا يجوز له ان يتصرف فيه ببيع ونحوه فان باعه مضى ولا يفسخ وضمن مثله لان الزكاة في ذمة ربه كالدين فاذا تصرف فيها كان التصرف ماضيا وبضمنها كمن سلف الوديعة وتسلف الوصي من مال المحجور (قوله فلو حذف الخ) اي لانه يعمل على ما وجد مطلقا سواء ساوى ذلك الموجود العدد الذي اخبره به ر بها او زاد عليه او نقص عنه وسواء في الثلاثة صدقه الساعي او كذبه (قوله واخذ الخوارج) اي الطوائف الخوارج اي الذين خرجوا عن طاعة الامام (قوله بالماضى من الاعوام) اي بزكاة الماضى من الاعوام وبعاملون معاملته من تخلف عنه الساعي فيؤخذون بزكاة ما وجد معهم حال القدرة عليهم لما مضى من الاعوام ولعام القدرة ولا ياملون بمعاملة الهارب بحيث يؤخذون بزكاة ما كان معهم حال الخروج لما مضى من الاعوام ولعام القدرة ولا يلغى النقص اذا كان ما وجد معهم عام القدرة اقل مما كان معهم حال الخروج وهذا اذا كانوا متاولين في خروجهم واما اذا كان خروجهم لمنعهما فائهم بعاملون بمعاملة الهارب (قوله فيصدقون) اي ولو في عام القدرة وهذا اذا تأولوا في خروجهم على الامام بأن كانوا يزعمون انهم على الحق وان هذا الامام غير عادل فلا تدفع له الزكاة (قوله فلا يصدقون في ادعائهم انهم اخرجوها) اي لاتهمهم في دعواهم حينئذ (قوله وفي خمسة اوسق) اي بشرط ان تكون في ملك واحد فلو خرج من الزرع المشترك ثمانية اوسق وقسمت بين الشرى يكتن فلاز كاة فيها (قوله وان بأرض خراجية) اي وان حصلت من ارض خراجية اي فالخراج الذي على الارض لا يضعز كاة ما خرج منها من الزرع كانت الارض له او لغيره كافي المدونة قال ابن يونس لان الخراج كراء قال ح والخراج نوعان ما رضع على ارض الخوة والثاني ما يباح له الكفار على ارضهم فيشتريها مسلم من الصلحى ويتحمل عنه الخراج وعد عقد البيع ورد المصنف بقوله وان بأرض خراجية على الخنفة القائلين لاز كاة في زرع الارض الخراجية وفي البدر القراني ان الزرع الذي يوجد في الارض المباحة لاز كاة فيه وهو لمن اخذه (قوله كل صاع اربعة امداد) فالجملة الف ومائتا مدر المدمل اليدين المتوسطين لا مقبوضتين ولا مسرطنتين وبالوزن رطل ومائتا وقد حرر النصاب بالكيل عن قريب فوجد اربعة ارادب وريسة بكيلى بولا ولاق وذلك لان كل ربع مصرى الآن ثلاثة اصع والاربعة ارادب وريسة ثمانمائة صاع وذلك قدر الخمسة اوسق (قوله ووزنا الف وستائة رطل) اي فيوزن القدر المذكور من الشعير ويكال ويحجل مقدار الكيل ضابطا فيعمل عليه فاندفع ما يتال ان الوزن يختلف باختلاف الحبوب فيلزم اختلاف النصاب باختلاف الحبوب والثمار وهو بعيد (قوله اي متوسط) هذا تفسير مرادوا لاقطاق الشعير يصدق بالضاهر والمتملى اي العايط والمتوسط ولذا قال بعضهم كان الاولى للمصنف ان يقول من متوسط الشعير لان مطلق الشعير يصدق بما ذكر من الامور الثلاثة مع ان المراد واحد منها وهو المتوسط (قوله بيان للخمسة اوسق) الاولى نعت للخمسة اوسق لان من هنا ابست بناية (قوله القطاني السبعة) هي الحصى والبول والوينا والعدس والترمس والجلبان والبسيلة (قوله وحب الفجل) اي الاحمر واما الفجل الايض فلاز كاة في حبه اذ لاز يسهله (قوله وغير ذلك) اي كالبرسيم والحلبة والساجور والبن خلفا لمن الحقه بالتمه كالا ^{في موضع} مو حوب الزكاة فما ذكر وغيره ماله تكن

(تردد) هل العبرة بما وجد وهو المعتمد او بما خبر به فلو حذف قوله ان لم يصدق الخ لكان احسن واخصر (واخذ الخوارج) على الامام (بالماضى) من الاعوام (ان لم يخرجوا الاداء) فيصدقون (الا ان يخرجوا) اي الا ان يخرجوا كون خروجهم (لمنعها) اي الزكاة فلا يصدقون في ادعائهم ^{انهم اخرجوها} ثم شرع يشكلم على زكاة الحرث فقال (وفي خمسة اوسق) جمع وسق بفتح الواو ومعناه لغة الجمع وشرع استون صاعا (فاكثر) فلا وقص في الحب (وان بارض خراجية) فالنصاب كيلا ثلثا صاع كل صاع اربعة امداد ووزنا (الف وستائة رطل) بغدادى والرطل (مائة وثمانية وعشرون درهما) سكا (كل) اي كل درهم منها (خسون وخساجبة من مطلق) اي متوسط (الشعير من حب) بيان للخمسة اوسق ودخل فيه خمائسة عشر صنفا القطاني السبعة والقمح والسلت والشعير والذرة والبن والارز والعسل وذوات الزبوت

(منق) أي حال كون القدر المذكور منق من تنه وصوانه الذي لا يجزئ به تفشر القول الأعلى (مقدرا الجفاف) بالتخريف إذا أخذ
 فريكا قبل يسه من قول وجص وشعير وقح وغيرها وكذا البلح والعنب يؤكل قبل ٣٣١ اليس بعد الطيب فيقال ما ينقص هذا

إذا جف فان قيل ثلثه
 اعتبر الباقي هذا إذا كان
 لوزك جف كفسول
 الارياق وجصها بل (وان)
 كان لوزك (لم يجف)
 كالقول المساوي والخص
 كذلك وكبلغ مصر وعنبها
 وزيتونها وسأني قريبا
 بيان ما يخرج منه (نصف
 عشرة) مبتدأ خبره وفي
 خمسة أوسق أي نصف
 عشر جبه (كم) اخراج
 نصف العشر من (زيت
 ماله زيت) من زيتون
 وجب لخل وقرطم وسمن
 ان بلغ حب كل نصابا وان
 قل زيته فان اخرج من
 جبه اجزائي غير الزيتون
 واما هو فلا بد من الاخراج
 من زيته ان كان له زيت
 (و) نصف عشر (ثمن
 غير ذي الزيت) من
 جنس ماله زيت كزيتون
 مصران بيع والاخراج
 نصف عشر قيمته يوم
 طيبه (و) نصف عشر
 ثمن (مالي جف) كعنب
 مصر ورطبها ان بيع
 والا نصف عشر القيمة
 واما ما يجف فلا بد من
 الاخراج من جبه ولو
 اكاه او باعه رطباً (و)
 نصف عشر ثمن (قول
 اخضر) وجص مما شأنه

من عروض التجارة والار كيت على الوجه الآتي (قوله منق) أي إذا أخذ بعد يسه وقوله ممدرا الجفاف إذا
 اخذ فريكا (قوله الذي لا يجزئ به) احتراز بذلك عن قشر الارز فلا يشترط النقاء منه (قوله فيقال) أي لاهل
 المعرفة الذين شأنهم التخريف وهذا بيان له (قوله فان قيل ثلثه) أي مثلاً وقوله اعتبر الباقي أي فان كان
 خمسة أوسق فأكثر زكي والا فلا (قوله هذا إذا كان) أي الذي أخذ قبل يسه (قوله بيان ما يخرج منه) أي
 فيما يجف وما لا يجف وماله زيت وما لا زيت له من جنس ماله زيت (قوله نصف عشرة) ذكر الضمير له أنه
 على الخمسة أوسق باعتبار كونها نصاباً وهذا بيان للقدر المخرج (قوله خبره وفي خمسة أوسق) هو واجب
 التقديم لاشتغال المبتدأ على ضمير يعود عليه فلو اخرج عن المبتدأ العاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز
 (قوله أي نصف عشر جبه) هذا بالنسبة لما شأنه الجفاف من الحب سواء ترك حتى جف بالفعل أم لا (قوله
 ان بلغ حب كل نصابا) أي فنتي بلغ جبه نصاباً اخرج نصف عشر زيته وان قل الزيت (قوله فلا بد
 من الاخراج من زيته) أي سواء عصره أو اكاه أو باعه ولا يجزئ اخراج حب او من الثمن أو القيمة وهذا
 إذا امكن معرفة قدر الزيت ولو بالتحرى أو باخبار موثوق به والا اخرج من قيمته ان اكاه أو اهداه أو
 من ثمنه ان باعه (قوله والا نصف عشر القيمة) أي والا يبعه بل اكاه أو اهداه أو تصدق به فيلزمه نصف
 عشر القيمة فلو اخرج زبيبا أو غرافاً لا يجزئ (قوله إذا يقال فيما لا زيت له من جنس ماله زيت أنه يتعين
 الاخراج من ثمنه أو قيمته فان اخرج من جبه أو اخرج عنه زيتاً فإنه لا يجزئ والحاصل ان ظاهر المصنف
 تعيين الاخراج من الثمن في هاتين المسألتين فلا يجزئ ان يخرج عنه من جبه بان يخرج عنه تمرار
 زبيبا أو رطباً أو عنباً أو زيتاً وهو كذلك ابن عرفة ما لا يتزب قال محمد يخرج من ثمنه أو قيمته ان اكاه
 لاز بيابور وي على ابن نافع من ثمنه الا ان يجذر زبيبا فيلزم شراءه ابن حبيب من ثمنه وان اخرج عنباً اخرج
 وكذا الزيتون الذي لازيت له والرطب الذي لا يتمر ان اخرج من جبه اجزاء اه والقول الاول هو
 مذهب المدونة كفي المواق اه بن (قوله واما ما يجف) أي بالفعل من العنب والتمر سواء كان شأنه
 الجفاف أو كان شأنه عدم الجفاف لكن فرض أنه بقي حتى جف كافي المص (قوله او باعه رطباً) أي لمن
 يخفضه أو لمن لا يخفضه كما هو مذهب المدونة ما لم يعجز عن تحريره اذا باعه والا اخرج من ثمنه اه بن (قول
 وان شاء اخرج عنه حباباً) أي خلافاً لما يقتضيه ظاهر المصنف من تعيين الاخراج من ثمنه أو قيمته
 كالمثلين قبله (قوله تعين الاخراج من جبه) هذا قول مالك في العتية وقواه بن واقتصر عليه خسر
 وقوله ورجح بعضهم هو العلامة طفي وسلمه شيخنا العدوي وهذا القول قول مالك في كتاب محمد بن الموار
 وما ذكره الشارح من جريان الخلاف في القول الذي شأنه ان يبيع دون ما شأنه انه لا يبيع لأوجه له
 كما قال بن فان ظاهر النقل جريان الخلاف فيهما في العتية عن مالك ان القول اذا اكل او بيع اخضر
 يتعين الاخراج من جبه ابن رشد وهو كما قال لان الزكاة قد وجب في ذلك بالاقرار فيبيع ذلك اخضر
 بمنزلة بيع الحائط من النخل والكرم اذا اذهى ثم قال ولما كان في كتاب ابن الموار في القول والخص انه
 ان ادى من ثمنه فلا بأس ولم يقل ذلك في النخل والكرم فتصديره بالاول مع توجيهه فيصدانه المعتمد ولذا
 صدر به ابن عرفة فقال مالك ما كل من قطنية خضراء او بيع ان بلغ خرصه يأساً نصاباً كاه بحب يأس
 وروى محمد او من ثمنه اه بن واعلم ان وجوب الزكاة في القول الاخضر والقربى الاخضر والخص والشعير
 الاخضر بن موافق لقول المصنف الآتي والوجوب بافراك الحب فهو مبني عليه وسأني انه المشهور وان
 القول بان الوجوب يبيع الحب ضعيف وحيث قد اتفق وجوب الزكاة في القول الاخضر ومما معه مشهور
 مبني على مشهور لا على ضعيف كما قال عبق (قوله فان كان شأنه مما يبيع) أي وا كل اربع اخضر قبل

(٤٦ - دسوقي أول) ان لا يبيع كالمساوي الذي يسقى بالسواقي ان يبيع و نصف عشر القيمة ان لم يبيع وان شاء اخرج عنه حباباً
 بعد استبارجفافه فان كان شأنه مما يبيع كالذي يزرع في الارياق موضع النيل مصر تعين الاخراج من جبه مذهب اعتبار جفافه لكن رجع
 بعضهم جواز الاخراج من ثمنه أو قيمته فخالصه ان القول الاخضر مطلقاً يجوز الاخراج

من ثمنه اوجبه الان اخراج الحب ملحوظ ابتداء فيما ييس والذين في عكسه (ان سقى بالآلة) قيد في نصف العشر (والا) يسقى بالآلة بان سقى بغيرها كالنيل والمطر ٣٦٢ والسهم والعيون (فالعشر ولو اشذى السهم) ممن نزل بأرضه (او اتفق عليه) الى ان حرى من

ارض مباحة الى ارضه لقلة المؤنة (وان سقى) زرع (بهما) اى بالآلة وبغيرها وتساوى عدده او مدته او قارب بأن لم يبلغ الثلثين (فعلى حكميهما) فيؤخذ لماسقى بالسهم العشر ولما سقى بالآلة نصفه (وهل) اذا لم يتساويا بان كان باحدهما الثلثين فاكثر وبالاخر الثلث (يغلب الاكثر) فيخرج منه لان الحكم للتألب او كل على حكمه (خلاف) وهل المراد بالاكثر الاكثر مدة ولو كان السقى فيها اقل او الاكثر سقيا وان قلت مدته خلاف الاظهر الثاني لان الشارع اناط العشر ونصفه بالسقى بالآلة وغيرها الان بعضهم رجع الاول ولا وجه له (وتضم القطاى) كما صنف التمر والزبيب لانها جنس واحد فى الزكاة فاذا اجتمع من جميعها خمسة اوسق زكاة واخرج من كل بحسبه ويجزى اخراج الاعلى منها والمساوى عن الادنى او المساوى لا الادنى عن الاعلى (ك) نعم (فح) وشعير (وسلت) بعضها لبعض لانها جنس واحد

لخفاف (قوله من ثمنه اوجبه) الضمير ان للقول الاخضر (قوله ان سقى بالآلة) اى كالسواقي واما النقايات من البحر وهى النطالة والشادوف كما قرر شيخنا فى قال عبق وخش انها داخله فى الآلة وفى شب انها لا تدخل وحررافقه (قوله والا فالعشر) وبما يجب فيه العشر ما يزرع من الذرة ويصب عليه عند زرعها فقط قليل من الماء (قوله ولو اشذى السهم) اى الماء الجارى على وجه الارض ورد بلوى على القائل وجوب نصف العشر اذا اشترى السهم وافترق عليه (قوله وتساوى عدده) اى عدد السقى بهما وان اختلفت المدة وتساوت مدة السقى بهما وان اختلف العدد وقوله او قارب اى السقى بأحدهما السقى بالآلة اخرى فى العدد او فى المدة وقوله بأن لم يبلغ اى السقى بأحدهما ثلثى السقى بالآلة اخرى فى العدد او المدة واعلم ان ما ذكره الشارح من ان ما لم يبلغ الثلثين مقارب مثله فى عبارة ابن رشد عن ابن التماسم وان الاكثر ما بلغ الثلثين والذى فى عبارة ابن يونس عنه ان ما قارب الثلثين من الاكثر وما اراد على النصف بتبديل من المساوى اهـ بن (قوله فيؤخذ لماسقى الخ) اى انه يقسم الحب نصفين ويرى كى احدهما بالعشر والثانى بنصف العشر (قوله او كل على حكمه) اى فيقسم الحب الثلث والثلثين مثلا ويرى كى احدهما بالعشر والاخر بنصف العشر (قوله خلاف) الاول منهما شهره فى الجواهر والثانى شهره فى الارشاد (قوله وهل المراد بالاكثر) اى الذى جرى فيه الخلاف فى كونه يغلب على غيره ولا يغلب بل كل على حكمه (قوله الاكثر مدة ولو كان الخ) وذلك كما لو كانت مدة السقى ستة اشهر فيها شهران بالسهم واربعة بالآلة لكن سقيه بالسهم عشر مرات وسقيه بالآلة خمس مرات، ثم ان قوله وهل المراد بالاكثر الاكثر مدة الخ هذا هو الذى رجع له لموافق وعزاه بعضهم لابن عرفة وقوله او الاكثر سقيا هو قول الباجى وظاهر كلام الشيخ احمد ترجيحه (قوله الاظهر الثاني) وهو ان المراد بالاكثر الاكثر سقيا وان قلت مدته (قوله بالسقى بالآلة) اى لا بمدة سقى بها (قوله كأصناف التمر) اى كما تضم اصناف التمر واصناف الزبيب فالكاف للتشبيه (قوله اخرج من كل بحسبه) اى اخرج من كل صنف بقدر ما يخصه (قوله ويجزى اخراج الاعلى منها والمساوى عن الادنى) لا مفهوم لقوله منها اذا اخراج الاعلى عن الادنى اجزائه لا يختص بالقطاى والتمر والزبيب متى اراد ان يخرج من صنف عن صنف آخر ما وجب عليه فيه جاز ان يخرج من الاعلى الى الادنى لا فرق بين القطاى والتمر والزبيب وغيرها لكن مع اتحاد الجنس واختلاف الاصناف المضمومة كما هو السياق فلا يجزى قح عن عدس والظاهر ان الاعلى والادنى والمساوى يعتبر بما عذاهل كل محل واذا اخرج الاعلى عن الادنى فانه يخرج بقدر مكياله المخرج عنه لانه عوض عنه ولا يخرج عنه اقل من مكياله لئلا يكون رجوعا لايمة (قوله وانما يضم الخ) اشار بهذا الى ان قوله ان زرع الخ شرط لضم الصنفين والاصناف مطلقا اى حيث قلنا بضمها زرعت ببلدا وبلدان سواء كان المضمومان من القطاى او من قح وشعير وسلت فلا بد ان يزرع الخ وتختلف وتجعل هذا شرط لضم ما زرع ببلدان واما ما زرع ببلد فيضم وان لم يوجدها هذا اشرط وهو ضعيف (قوله ان زرع احدهما) اى المضمومين المفهومين من قوله يضم الخ وهذا الشرط ذكره ابن رشد ونسبه لابن القاسم (قوله ولو بقر به) اى بقرب استحقاقه الحصاد (قوله وبقي من حب الاول الخ) عطف على قول المصنف ان زرع احدهما الخ فهو شرط نان للضم مطلقا وقوله وبقي من حب الاول اى شتده وقوله ما يكمل به النصاب اى من الثاني فاعل بقى (قوله الى استحقاق حصاد الثاني) اى الى وقت وجوب الزكاة فيه بالاقرار او بيس الحب ما ملوا كل الاول قبل وجوب الزكاة فى الثاني فلا يضم الثاني للاول بل ان كان الثاني نصا يزرع والا فلا (قوله لانهم) كما كفائتين جمعها ملك وحول وذلك لان استحقاق

(وان) زرعت الاصناف المضمومة (بلدان) متفرقة وانما يضم صنف لا آخر (ان زرع احدهما الحصد قبل) استحقاق (حصاد الاخر) وهو وقت وجوب الزكاة فيه ولو بقر به وبقي من حب الاول الى استحقاق حصاد الثاني وان لم يحصد ما يكمل به النصاب لانها كفائتين جمعها ملك وحول

(فيضم الوسط لهما) أي الطرفين على سبيل البدلية إذا كان فيه مع كل منهما نصاب، مثل أن يكون فيه ثلاثة وفي كل منهما خمسة إن ولم يخرج زكاة الأولين حتى حصدا الثالث فيزكي الجميع زكاة واحدة (لا يضم زرع) (أول زكاة) ٣٦٣ إذا لم يكن في الوسط مع كل منهما على

البدلية نصاب مثل أن يكون في كل وسقان وزرع الثالث بعد حصاد الأول ولو كان في الوسط مع أحد الطرفين ففيه نصاب كما لو كان الوسط اثنين والأول ثلاثة والثالث اثنين أو العكس فإنه يضم له ما يكمله نصاباً ولازكاة في الآخر وقال ابن عرفة إن كمل مع الأول زكي الثالث معه ما دون العكس أي لانه إذا كمل من الأول والثاني فالأول مضموم للثاني فالحول للثاني فهو خابط الثالث وإذا كمل من الثاني والثالث فالمضموم ثاني للثالث فالحول للثالث ولا خلطة للأول ورجح ما لابن عرفة (لا يضم قمح أو غيره (لعس) حب طويل باليمن يشبه خلقة البر (و) لا (لدخن) ولا (لذرة) ولا (أرز وهي) في نفسها (اجناس) لا يضم بعضها البعض (والسمسم وبرز الفجل) (الاجر) (و) برز (القرطم كالزيتون) في وجوب الزكاة ولو قال جناس بدل قوله كالزيتون كان انساب لأن كلامه هنا في الضم وعدمه ولعله إنما قال كالزيتون لاخراج برز

الحصد في الحب كتمام الحول في غيره فلوز زرع أحدهما بعد حصاد الآخر لم يجتمع في الحول فلا يضم أحدهما للآخر (قوله يضم الوسط) أي بسبب اشتراط الاجتماع في الأرض لأجل أن يجتمع في الملك والحول لو كانت الزرع ثلاثة زرع ثانياً قبل حصاد الأول وثالثاً بعده وقبل حصاد الثاني ضم الوسط لهما (قوله ولم يخرج زكاة الأولين الخ) عطف على قوله إذا كان فيه الخ أي وأما لو كان أخرج زكاة الأولين قبل حصاد الثالث فلا يضم الوسط لذلك الثالث والحاصل أن ضم الوسط للطرفين مديد بقيد أن يكون فيه مع كل منهما نصاب وأن لا يخرج زكاة الأولين حتى يحصد الثالث وأما إذا أخرج زكاة الأولين قبل حصد الثالث فإنه لا يضم الوسط لذلك الثالث ويركى الثالث وحده إن كان نصاباً ولا فلا ووجه عدم الضم أن الثاني لما ركى أولاً وحصل فيه نقص بسبب الزكاة في المثال المذكور لم يبق من الثاني ما يكمل به النصاب إن ضم الثالث فلا يضم له لما تقدم في الشرط الأول هذا محصل الشارح وبقي قيد ثالث وهو أن يبقى حب السابق لحصاد اللاحق فإن أكل حب الأول قبل حصاد الثاني أو أكل حب الثاني قبل حصاد الثالث فلا يضم الوسط لهما (قوله لا يضم زرع أول) أي لا يعتبر ضم أول ثالث بحيث لو اجتمع من الجميع أي الثلاثة نصاب زكي كافي مثال الشارح (قوله على البدلية) أي وإن كان فيه معهما على سبيل المعية نصاب (قوله وزرع الثالث) أي والحال أنه زرع الثالث الخ (قوله بعد حصاد الأول) أي وقبل حصاد الثاني وأما لو كان الثالث زرع قبل حصاد الأول كان الثاني كذلك زكي الجميع وإن زرع الثالث بعد حصاد الثاني وقبل حصاد الأول ضم الأول للثالث لأن الأول صار وسطاً حكماً (قوله والعكس) أي الأول اثنين والثالث ثلاثة والوسط اثنان على كل حال (قوله فإنه يضم له) أي للوسط الطرف الذي يكمل نصاباً سواء كان الطرف الأول أو الثالث (قوله ولا زكاة في الآخر) أي في الطرف الآخر (قوله إن كمل) أي النصاب من الوسط مع الأول كما لو كان الأول ثلاثة والثاني اثنان والثالث أيضاً (قوله دون العكس) أي دون ما إذا كمل النصاب من الوسط والآخر كما لو كان الأول وسقيين والثاني اثنان والثالث ثلاثة فيزكي الأخير دون الأول (قوله لا يضم قمح أو غيره) أي من الحبوب التي تدمت للعلس وعدم ضم التمتع للعلس هو قول ابن القاسم وابن وهب وأصبغ وقيل أنه يضم إليه وهو قول مالك وإسحاق بن القاسم وهو قول ابن كنانة ومختار ابن يونس واستقر به في التوضيح (قوله وعي) أي المذكورات من العلس وما بعده اجناس (قوله لا يضم بعضها البعض) أي فلا يضم العلس لدخن ولا لذرة ولا أرز وهكذا (قوله الأجر) صفة للفجل لا لبزر والفجل الأجر موجود بالمغرب (قوله في وجوب الزكاة) أي إذا بلغت نصاباً (قوله في الضم وعدمه) أي لا في بيان ما يجب فيه الزكاة وما لا يجب فيه لأن هذا قد سبق في قوله من حب وغير (قوله لا الكنان) أي فليس كالزيتون في وجوب الزكاة (قوله وحسب في النصاب قشر الأرض) أي حسب على المالك من النصاب الشرحي قشر الأرض ولو كان الأرض مشعوراً ربعه أو سق فإن كان بقشره خمسة أو سق زكي وإن كان أقل فلا زكاة وله أن يخرج عن الأرض مشعوراً وله أن يخرج غير مشعور خلا للثمن قال يعين الثاني (قوله وحسب ما تصدق به على الفقراء) أي لأجل أن يزكي عنه وكذا يقال فيما بعده واستثنى ابن يونس وابن رشد الشيء التافه البسيف فإنه لا يحسبه إذا تصدق به أو أهده أو وهبه قاله أبو الحسن وهو تقييد الأمدونة نظرح وهذا كله فيما تصدق به أو أهده أو وهبه بعد الطيب وأما قبله فلا يحسب وتسقط عنه ركانة كانه لا زكاة عليه ذات تصدق بالزرع كله فكلام المصنف مقيد بقيد ثلاثة أن يكون ما تصدق به بعض الزرع لا كله وإن يكون ذلك البعض ليس تافهاً وإن يكون التصديق بعد الطيب (قوله وحسب ما استأجر به) أشار بهذا إلى أن استأجر عطف على صدق به الواقع صلتهما (قوله قنا) أي حال كونه قنا أي مقنوتاً ومخزوماً (قوله أو غيره) أي انما أركب

الكنان بقوله (لا) برز (الكنان) بالفتح فلا زكاة فيه ولا في زيمته كالمسلم (وحسب) أي النصاب (قشر الأرض) أي الذي يغرنان به قشر الشعير (و) حسب (ما تصدق به) على الفقراء أو أهده أو وهبه لأحد بعد الأفران أن لم ينو بما تصدق به الزكاة (و) حسب (ما استأجر به) أي حصاده أو دراسه (قنا) أو غيره فلو حذف قنا لكان انحصار

(الأنجب) (أكل دابة) بضم الهمزة بمعنى ٣٣٤ مأكولها (في حال) (درسها) وأما ما نكله حال استراحتها فيحسب (والوجوب) يتعلق

(بأفراك الحب) لا يبيسه
خسلافان يقول المعتمد
بيسه لخالفته النخل والعادة
والمراد بأفراكه طيبه
واستعناؤه عن الماء وإن
بقي في الأرض لتمام طيبه
(وطيب الثمر) بفتح الميم
مكره ثم النخل وظهور
حلاوة الكرم وإذا كان
وجوب الزكاة بالأفراك
والطيب (فلا شيء) على
وارث) مات مورثه (قبلهما)
أي قبل الأفراك والطيب
ولو قال قبله أي الوجوب
كان انحصار (لم يصرفه
نصاب) مما ورثه إلا أن
يكون له زرع فيضمه له فإن
بلغت حصة بعضهم نصاباً
دون غيره لوجب على من
بلغ حصته النصاب دون
من لم تبلغ ومفهوم قبلهما
أنه إن ورث بعد الوجوب
وجبت الزكاة حصل لكل
نصاب أم لا حيث كان
المجموع نصاباً يتعلق الزكاة
بالمورث قبل الموت
(والزكاة) واجبة (على
البائع بعدهما) أي الأفراك
والطيب ويصدق المشتري
في مبلغ ما حصل فيه أن كان
مأموناً ولا تحرى البائع
قدره ويجوز اشتراطها على
المشتري (إلا أن يعدم)
البائع بضم الياء وكسر الدال

فكل هذا يحسب ويخرج زكاته وكذلك يحسب لقط الذي مع الحصاد لأنه في معنى الإجارة لا لقط اللقاط
لم تركه به على أن لا يعود إليه وهو حلال لمن أخذه كما قاله أبو الحسن (قوله لا يحسب أكل دابة في حال درسها)
أي لشقة التحرز منه قتل منزلة الآفات السماوية وكل الوحوش والطيور وإذا علمت أن مأكول الدابة
حال درسها لا يحسب فلا يجب عليه تكميمها لأنه يضر بها وفي حاشية عج على الرسالة أنه يعني عن نجاسة
الدواب حال دوسها فلا يغسل الحب من بولها النجس (قوله والوجوب بأفراك الحب) أي كما صرح به في
الامهات ونص اللخمي الزكاة تجب عندما ملك بالطيب أي ببلوغه حداً لا كل الأكل فإذا ازهى النخل أو طاب السكر
وحل بيعه وأفرك الزرع واستغنى عن الماء وسود الزيتون أو قارب الأسود ودجبت فيه الزكاة اه فقد
اقتصر في الزرع على الأفراك وذكر أباحه البيع في غيره كذا في بن ثم بعد أن ذكر كلا ما طويلاً قال فتحصل
أن المشهور بعاق الوجوب بالأفراك كالمصنف وابن الحاجب وابن شاس والمدقونة وشهره ابن الحاجب وإن
ما لابن عرفة من أن الوجوب باليس ضعيف (قوله خلافاً لمن يقول) أي وهو عجب وتبعه عبق قال شيخنا
والظاهر أن اليس يرجع للأفراك إذا مراد باليس بلوغ الحب حد الطيب ونمايه بحيث لو حصده لم يحصل فيه
فساد ولا تلف وعلى أنهما مختلفان كما حققه طي من أن الأفراك بلوغ الحب حداً لا كل وأنه قبل اليس فالمعتمد
أن الوجوب بالأفراك ولا يرد قوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده لأن المراد وأخرجوا حقه يوم حصاده
فالوجوب بالأفراك وإن كان الإخراج بعد اليس (قوله لم يصرفه نصاب) أي ولو كان المتردداً أكثر من نصاب
لأن الموت حصل قبل الوجوب فهو بمنزلة ما يركى على ملك الوارث فإن ورث نصاباً زكاه وإن ورث أقل منه فلا
زكاة عليه إلا أن يكون له زرع يضمه له وقيد عبد الحق كون زكاة الزرع الذي مات مالكة قبل الوجوب على
ملك الوارث بما إذا حصل للوارث شيء من أمواله قبلهما وقد أغترق ذمته دين لوجب أن يركى على ملك
الميت لأنه باق على ملكه ولا ميراث للوارث فيه لتقدم الدين وتملحه ح اه بن (قوله فإن بلغت حصة بعضهم الخ)
أي كالموت عن أخ لام وعم وترك زرعاً خرج منه ستة أوسق فلا زكاة على الأخ للام وعلى العم الزكاة والفرض
أن المورث مات قبل الوجوب (قوله حيث كان المجموع نصاباً) أي فإن كان مجموع المتردداً أقل من نصاب
فلا زكاة فيه ولا يضم الوارث ما خصه منه لزعه ويركبه خلافاً لعلق لأن الموضوع أن الزكاة على ملك المورث
لألوارث فلا وجه للضم والحاصل أن المالك إذا مات بعد الوجوب فإن الحب يركى على ملك الميت وإن مات
قبل الوجوب فكذلك أن كان عليه دين ولا يركى على ملك الوارث (قوله أي يقتصر) تفسير لكل من الضمطين
لأن كلا من اعدم وعدم بمعنى اقترع ولعدم معنى آخر غير مراده هنا وهو فسد (قوله أن بقي الخ) هذا التفصيل
الذي ذكره الشارح مثله في أبي الحسن قال إذا اعدم البائع أخذت الزكاة من المشتري إن كان قائماً
بعينه أو تلفه بأكل ونحوه وإن تلف بسماوى أو اتلفه اجنبى فلا تؤخذ من المشتري وهو موافق لقول ابن
القاسم في الرجوع على المشتري في الامهات قال ابن القاسم فإن لم يكن عند البائع شيء يأخذه منه المصدق
ووجد المصدق الطعام بعينه عند المشتري أخذ المصدق منه الصدقة ورجع المشتري على البائع بقدر ذلك
من الثمن وقال سحنون وقد قال بعض أصحاب مالك ليس على المشتري شيء مطلقاً كان المبيع قائماً أو تلف
بسماوى أو تلفه هو أو اجنبى لأن البيع كان له جائزاً أو يتبع بها البائع إذا أيسر اه بلفظه والقول الثاني
قول أشهب وصوبه سحنون والتونسي وقال اللخمي هذا أي قول أشهب إن باع ليخرج الزكاة وإن كان البائع
ممن يعلم أنه لا يخرج الزكاة أخذ من المشتري قائماً أو فائتاه انظر بن (قوله بشمن ما أدى من ركته) أي بشمن
الفدر الذي إذا زكاة والصواب يرجع على البائع بما ينوب ما إذا زكاة من الثمن كما هو الواقع في عبارة ابن رشد
(قوله فإن تلف بسماوى أو اتلفه اجنبى لم يتبع بركاته المشتري) أي في الحالتين وقوله واتبع بها البائع
إذا أيسر هذا في المال الثانية أعني ما إذا اتلفه اجنبى وأما الحالة الأولى وهى ما إذا تلف بسماوى فلا زكاة
فيه لأنه جائحة على الفقراء وحينئذ فلا يتبع بها أحد والحاصل أنه إذا اتلفه اجنبى فإنه لا يتبع بها المشتري

بل

من اعدم وبفتحهما من عدم أي يقتصر (فعلى المشتري) ركاته فإنه إن بقي المبيع بعينه عنده أو اتلفه هو ثم
يرجع على البائع بشمن ما أدى من ركاته فإن تلف بسماوى أو اتلفه اجنبى لم يتبع بركاته المشتري واتبع بها البائع إذا أيسر

كنصف ودخل في الجزء
وصيته بركة زرعه لزيد
مثلا و كانه اوصى بالعشر او
نصفه وذكر مختار المعين
بقوله (لا المساكين) فانها
على الموصى سواء اوصى
لهم بجزء او كليل وذكر
مختار الجزء بقوله (او)
اوصى لمعين (بكيل)
تكملة اوسق من زرع
لزيد (فعلى الميت) النفقة
من ثلثه في المسائل الثلاث
وسكت المصنف عن الزكاة
وكان الاولى بالباب ذكرها
فان كانت الوصية بعد
الوجوب او قبضه ومات
بعده فعلى الموصى مطلقا
وان كلف قبله ومات قبله
ففي ماله ايضا ان كانت بكيل
لمساكين او لمعين فان
كانت بجزء كربع لمعين
زكاها المعين ان كانت
نصا باولو باضمام لماله
ولمساكين زكيت على
ذمتهم ان كانت نصا باولا
ترجع على الورثة بما اخذ
من الزكاة * ولما كان
الحرص بالقبح وهو الحذر
انما يدخل في القبح والعنب
دون غيرهما افاد المؤلف
ذلك بصيغة الحصر مع
بيان وقته مشيرا لليلة في
ذلك بقوله (وانما يحرص
التمس) بمشاة (والعنب)
سواء كان شأنهما الخفاف
ام لا كليل مصر وعنه

بل البائع اذا ايسر والطاهر ان الرجوع الى الاجنبى يكون من البائع وان تلف بسماوى فلا ينبع واحدا
منهما لم يمسوطها بالجاهة هذا هو الصواب خلافا لظاهر الشارح وعقب من انه في حالة التلف بسماوى
يتبع بها البائع انظر المصنف والطاهر ان الرجوع على الاجنبى من المشتري لانه المالك لما تلفه (قوله والنفقة
على الزرع والتمر الموصى به) اى على الجزء الموصى به من الزرع فالمراد بالزرع الموصى به الجزء الذى حصلت
به الوصية لا الزرع الذى وقعت الوصية فيه فاذا اوصى لزيد ثلث زرعه او ثمره قبل الطيب او بعده فان نفقة ذلك
الجزء الذى وقعت الوصية به من سقى وعلاج تكون لازمة لزيد الموصى له لانه بمجرد الوصية والموت يستحق
ذلك الجزء وله فيه النظر والتصرف العام فصا شريكا (قوله ودخل الخ) اى فتكون النفقة على جزء
الزكاة على الموصى له (قوله في المسائل الثلاث) اى وهى الوصية لمعين بكيل والوصية لعين بجزء او كليل
ولو قال المصنف والنفقة على الموصى له المعين بجزء والا فعلى الميت كان انصر (قوله وسكت المصنف عن
الزكاة) اى عن زكاة الوصية هل تكون للموصى او للموصى له والحال ان المصنف تكلم على النفقة
على الوصية وسكت عن حكم زكاتها (قوله فعلى الموصى) اى فزكاة تلك الوصية على الموصى في ماله (قوله
مطلما) اى سواء كانت الوصية لمعين او غيره كانت بكيل او بجزء شائع كما وصيت لزيد والفقراء ربع زرعى او
عشرة ارادب (قوله وان كانت قبله) اى قبل الوجوب (قوله ومات قبله) اى قبل الوجوب وقوله ففي ماله
ايضا هذا مشكل مع ما مر من انه لا زكاة عليه اذ اقامت قبل الوجوب الا ان مال ما مر لم يتعلق بالزكاة وصية
وهنا اوصى بها (قوله ان كانت بكيل لمساكين او لمعين) كما وصيت عشرة ارادب للمساكين او لفلان (قوله
كربع لمعين) اى كما وصيت ربع زرعى لفلان (قوله ولمساكين) عطف على قوله لمعين (قوله زكيت على
ذمتهم) اى ولو كان كل واحد من المساكين يخصه مد واحد لانهم كلك واحد (قوله ولا ترجع) اى المساكين
على الورثة وقوله بما اخذ اى بما ادوم من الزكاة (قوله وهو الحذر) اى حذر ما على النخل من البلع تمر او اما
الحرص بالكسر فهو الشئ المقدر (قوله مشير الالة) اى وهى الاحتياج (قوله وانما يحرص القرح والعنب الخ)
اى وانما يحرص القرح والعنب على رؤس الاشجار ليعلم هل منه نصاب ام لا اذ احل بيعه واحتاج اهله للتصرف
فيه هذا و كانه اراد ما يصير تمر الاله بعد صيرورته تمر الا يحرص لانه يقطع وينتفع به في نخره حينئذ اتتال
من معلوم مجهول وقد يمنع ضبطه بالمتنا فوق بل يضبط بالثلثة ويكون من اطلاق العام وارادة الحاصل هو
تمر النخل واعتراض الحصر في كلام المصنف بالشعر الاخضر اذا افرك واكل او بيع زمن المسغبة وبالفول
الاخضر والحصل الاخضر فان كلا منهما يحرص اذا اكل او بيع في زمن المسغبة او غيره بناء على المشهور
الذى مشى عليه المصنف من ان الوجوب بالاقرار واجيب بان الحصر منصب على اول شروطه قال طي
وهذا الاعتراض لا وروله اصلان البات في هذه تحرى مقدار ما اكل او بيع وليس هذا هو التحريص
لان التحريص حذر الشئ على اصوله والحاصل ان الذى تندم في القول ونحوه انه اذا اكل او بيع اخضر فانه
يحرص ما اكل او بيع منه وهذا غير التحريص الذى كلفنا فيه هنا اذ فرق بين احصاء ما اكل بالتحريص اى
بالحزرو التخمين وبين حذر الشئ باقيا على اصوله اه عدوى (قوله سواء كان شأنهما الخفاف ام لا) هذا
التعميم صرح به في الجواهر وقال بعض الشراح اراد المصنف التمر الذى لو بقي يتمر باله والعتب الذى
يترب بالقل ان لو بقي نخرج بلع مصر وعنه اناته لا بد من تحريصهما ولو لم يكن حاجة من اكل ونحوه لتوقف
زكتهما على تحريصهما مع حل بيعهما اه وهما به بقوله نخرج الخ ان ما ذكر خارج عن التقيد بحاجة
الاهل للتصرف بدليل قوله فانه لا بد الخ ورد هذا طي بانه غير صحيح بل كلام المصنف شاه لى ما يتمر ويترب
ولما لا يتمر ولا يترب وقوله لا بد من تحريصهما غير صحيح ايضا لان الذى لا يتمر ولا يترب اذا لم يترب اهلهما
للاكل مثلا لا يعنى عن تحريصهما باحصاء الكيل في الرطب والوزن في العنب بعد الجسنة سدير بخلاف
ذلك بعد الاحصاء المذكور الذى لا بد منه تقدير جفا فيهما وفرن بين تقدير الجفاف والتخريص فالزيتون

(إذا أحل بيعهما) يبدو صلاحهما أو أثار لعل التخريص بجعل ما شرط التوقف المعامل على هلته كتوقف المشروط على شرطه بشروطه (واختلف حاجة أهلها) لا كل ويبع واهدا وتبقي بعض لعلم بالحرص ما تجب فيه الزكاة وما لا تجب وقد روي الواجب يعني أخص الشارع هذين النوعين بالحرص دون غيرهما ٣٣٦ لان شأنهما اختلاف الحاجة إليهما واعتراض بان العلة هنا مجرد الحاجة وان لم تختلف

ربحوه لا يحرص ويقدربحافه فعنب مصر ورطبها ان خوصا فعلى رؤس الاشجار وان لم يحرصا كيلام قدر جفافهما وهذا كله اذ شئت فيما لا يتم وفيما لا يترب هل يبلغ النصاب ام لا اما اذا تحقق بلوغه النصاب فلا يحتاج تقدير جفاف اصلا لان المزمى حينئذ كالمصر اه كلامه والحاصل ان العنب والتمر مطلقا ان احتاج اهله للتصرف فيه حرص على رؤس الاشجار وان لم يحتاجوا للتصرف فيه فالذي يتم ويترب ينتظر جفافه وتخرج ركاته والذي لا يتم ولا يترب ينتظر جدهما ويكال البيع ويوزن العنب ثم يقدربحافهما هذا اذا شئت في كونه يبلغ نصابا ام لا اما ما تحقق بلوغه النصاب فلا يحتاج تقدير جفاف اصلا (قوله اذا حل بيعهما يبدو صلاحهما) اي ولا يكتفى هنا ما في البيع من بدو صلاح البعض (قوله لعلم بالحرص الخ) اي انما يحرص التمر والعنب اذا اختاعت حاجة أهلها اليه الخ (قوله دون غيرهما) اي من الزيتون والفل والخص والشعير اذا اكل اخضر فهذه وان كان يحسب بالتحري ما اكل منها لكما لا يحرص قائمه على اصولها (قوله واعترض الخ) قد يجاب بان المصنف قد اطاق المزموم وهو الاختلاف واراد لازمه وهو الوجود لانه يلزم من الاختلاف الوجود اه عدوى (قوله نصب على الحال) اي من نائب فاعل يحرص اي انما يحرص التمر والعنب حالة كون كل منهما مفصلا نخلة نخلة (قوله اي انه يجوز كل نخلة على حدة) اي ولا يجمع الحارص الحائط في الحزر ولا يجوز ان يباعا او اثنائا مثلا ويجز كل ربع او ثلث على حدة وكذا لا يجمع ما زاد على واحدة كالاثنتين والثلاثة مثلا ولو علم ما فيها جلة هذا اذا اختلفت في الجفاف ولو كانت من صنف واحد فان اتحدت في الجفاف جاز جمعها في الحرص ولو كانت عشرة ولو اختلفت اصنافها في مفهوم نخلة تفصيل بين تخريص الحائط كله وجلة من النخل فقول لشارح ما لم تنحدر النخلات المجموعة وقوله والاجاز جمع اكثر من نخلة فيه اي في الحزر (قوله باسقاط نصها) اي موصو ذلك التخريص باسقاط نصها الخ يعني ان الحارص يسقط باجتهاد ما يعلم عادة انه اذا جف التمر او الرطب ينقص منه يفعل ذلك في كل نخلة بان يول هذه النخلة عليها من البيع والعنب وسق لكنه اذا جف وصار تمر اوز بيا نقص ثلثه وصار الباقي ثلثي وسق وهكذا وامامنا ربه الهواء او يأكله الطير وما شابه ذلك فانه لا يسقط لاجله شيئا تعليقا لحق الفقهاء (قوله وينظر للباقي) اي فان بقي ما تجب فيه الزكاة ركاها والا فلا (قوله والا فلاول) اشار بذلك لما نقله ح عن الدخيرة ونصه قال ابن القاسم واذا ادعى رب الحائط حيف الحارص واتى بحارص آخر لم يوافق لا عبرة بقوله لان الحارص حاكم (قوله ركي عن تسعة) اي لان اثلث مجموع الاقوال الثلاثة وذلك لان اثنان تجمع العشرة والنسبة يكتسبة وعشرين تأخذ ثلثها يكتسبة تسعة ولو كانوا ثلاثة قال احدهم ستة وقال الثاني ثمانية وقال الثالث عشرة ركي عن ثمانية لانها لمثل الاربعه والعشرين بمجموع الاقوال الثلاثة وهكذا (قوله وان اصابته جائحة الخ) جله بعضهم على العموم اي على ما يبيع بعد الطيب ثم اجمع وعلى ما يبيع اصلا وحله الشيخ عبد الرحمن على ما يبيع بعد الطيب اي انه اذا بيع بعد الطيب ما اصابته جائحة فان دنت بشافا كترسطة عن البائع ركاة ما اجمع لوجوب رجوع المشتري بحمسه من الثمن على البائع ونظر لما بقي فان كان اصابا زكاة والا فلا وان كانت دون الثلث ركي جميع ما عا وصاهره ولو كان الباقي بعد هادون النصاب والاصل ان الجائحة التي لا توضع عن المشتري لا توضع عن البائع في الركاة وما توضع عن المشتري توضع عن البائع زكاتها والحال الثاني اولى لان حل الاول يؤدي الى نوع تكرار مع مفاد قوله وان تلف جزء نصاب ولم يمكن الاداء سقطت اه عدوى (قوله اعتبرت الخ) طاهره وان لم يرجع بها المشتري على البائع بالفعل وهو ما نقله المواق عن فتوى ابن تاسم ووجهه ان المشتري اذا لم يرجع بالفعل فكأنه قد وهب للبائع ذلك القدر الذي ملك

كافي المدونة فكان الظاهر ان يقول لاحتياج أهلها وهذا تعليل بالشأن والمظنة فلا يتوقف التخريص على وجودها بالفعل (نخلة نخلة) نصب على الحال بتأويله بمفصل مثل بابا بابا اي انه يجوز كل نخلة على حدة لانها اقرب للصواب في التخريص ما لم تتحد في الجفاف والاجاز جمع اكثر من نخلة فيه (باسقاط قصصها) اي ما قصصه على تقدير الجفاف لتسقط زكاته (لا سقطها) اي الساقط بالهواء وما يأكله الطير ونحوه فلا يسقط عن المالك تعليقا لحق الفقهاء لكن ان حصل بعد التخريص شيء من ذلك اعتبره وينظر للباقي كما سيقول وان اصابته جائحة اعتبرت (وكفى) الحارص (الواحد) ان كان عدلا عارفا لانه حاكم لا يتعدد (وان) تعددوا اختلفوا (فالا عرف) منهم هو المعمول بقوله ان اتحد الزمن والا فلاول (والا) يكن فيهم اعرف بل استوا (فن) قول (كل) يؤخذ (جزء) بنسبة عددهم فان كانوا ثلاثة اخذ من قول كل

الثلث واربعة الربع وهكذا فان كانوا ثلاثة اخذ من ثلثه والباقي ثمانية ركي عن تسعة (وان اصابته) الرجوع اي المخرصة (جائحة) قبل جائحة (اعتبرت) في جانب المخرصة فان بقي بعد ما تجب فيه الزكاة والا فلا (وان زادت) الثمرة بعد ما اذا

(على تخير بص) عدل (عارف فالاحب) كما قال الامام (الخراج) عما زاد لقلة اصابة الخراس اليوم (وهل) الاحب (على ظاهره) من
التدب (او) محمول على (الوجوب) وهو تأويل الاكثر والارجح (تأويلان) فان نقصت ٣٦٧ عن تخير بصه فيعمل بالتخير بص لا بما

وجدت لاحتمال كون
النقص من اهل الخيرة لا
ان يثبت بالينة (واخذ)
الواجب (من الحب كيف
كان) طيبا كله او رديا
او بعضه وبعضه نوعا
كان او نوعين او انواعا
ويخرج من كل بتدريه
لا من الوسط (كالتمرنوعا)
فقط (او نوعين) يؤخذ
من كل منهما بحسبه
(والا) بان كان اكثر من
نوعين (فن اوسطها) اي
الانواع يؤخذ الواجب
قياسا على المواشي ولكثرة
انواع التمرفلواخذ من كل
ادى للمشفقة والزيب
كالتمرنوعا المذهب ثم شرع
في بيان زكاة النوع الثالث
مما تجب فيه الزكاة وهو
التقدفقال (وفي مائتي
درهم شرعي) فأكثر وهي
بدرهم مصر لكبرها
مائة وخمسة وثمانون
ونصف وممن درهم (او
عشرين دينارا) شرعية
(فأكثر) فلا وقص في العين
كالحرث (او جمع منها)
كعشرة دنانير ومائة درهم
او خمسة دنانير ومائة
وخمسين درهما لان كل
دينار يتقابل عشرة دراهم
وهو مراده (بالجزء) اي

الرجوع به والتعليل الذي لابن رشد يوافقه انظر المواق (قوله على تخير بص الخ) مفهومه انه لو كان غير
عارف اولم يكن عدلا عمل على ما تبين اذا فوجب الارجح عما زاد انفا فاقفه في التوضيح عن ابن بشير اه بن
(قوله وهل على ظاهره من التدب) اي لتعليل الامام بـ صلة اصابة الخراس ولو كان على الوجوب لم يتفق
لى اصابة الخراس ولا الى خطئهم وهذا ما يدل عياض وابن رشد (قوله او على الوجوب) اي لان تخير بص
لخترص في الحالة المذكورة بمنزلة حكم الحاكم ثم يظهر انه خطأ (قوله واخذ الواجب من الحب كيف كان)
يعنى ان الحب اذا اجتمع من انواعه نصاب فان الزكاة تؤخذ من كل نوع بـ دره فان كان الحب نوعا واحدا
كالقمح مثلا فانه يؤخذ منه جيدا كان او رديا او وسطا فان اختلف صفته كسمراء ومحمولة فانه يؤخذ من
كل بـ درهم وان كان نوعين كقمح وشعير اخذ من كل منهما بـ درهم وكذا ان كان ثلاثة انواع كقمح وشعير
وسلت فن كل بـ درهم ولا يلزمه ان يدفع الوسط عن الطرفين نعم ان اطاع بالخراج النوع الاعلى عن النوع
الادنى اجزاء حيث كان الجنس متحدا واما ان اخرج النوع الادنى عن الاعلى فلا يجزئ كما لا يجزئ الارجح
من جنس عن جنس آخر ولو كان النوع المخرج اعلى من المخرج عنه كزر عن عدس مثلا (قوله طيبا) اي
سواء كان كله طيبا الخ (قوله كالتمرنوعا الخ) اراد بالنوع الصنف لان التمرنوع تحته اصناف برني وصيحاني
ومحمولة فضوله نوعا اي بان كان برنيا وقوله ونوعين اي صنفين مثل برني وصيحاني واشار المصنف بقوله كالتمرنوعا
وعالقول المدونة اذا كان في الحائط صنف واحد من اعلى التمر او من ادناه اخذ منه والحق به المصنف
لصنفين لمافهم من قول الجواهر وان اختلف نوع التمرنوع على صنفين اخذ من كل صنف بقسطه (قوله
كالتمرنوعا) تشبيه فيما علم من قوله واخذ من الحب كيف كان اي يؤخذ من كل بـ درهم كالتمر حالة كونه نوعا
او نوعين (قوله والابان كان اكثر من نوعين) اي والابان اختلف نوع التمرنوع على اكثر من صنفين وقوله
فن اوسطها اي فيؤخذ الواجب من اوسط الاصناف واشار المصنف بهذا القول المدونة واذا كان في
الحائط اجناس من التمر اخذ من اوسطها والمراد بالاجناس في كلامها الاصناف والحاصل انه اذا
اجتمع اصناف حب اخذ من كل صنف قسطه كالتمر اذا كان صنفا او صنفين فان كان اكثر منهم لم يلزمه
ان يخرج من اوسط تلك الاصناف (قوله قياسا الخ) اشار به الفرق بين التمر وعيره عند الزيادة على
لنوعين (قوله وفي مائتي درهم شرعي) قد تقدم ان قدره خمسون وخمسة من مطلق الشعير (قوله او
عشرين دينارا) قدره اثنان وسبعون جبة من مطلق الشعير (قوله فأكثر) عطف على مائتين فيكون
حذفه من الثاني لدلالة الاول او عطف على عشرين لحذفه من الاول لدلالة الثاني وهذا اولى لسلامته من
افصل بين المتعاطفين اجنبى (قوله فلا وقص في العين) اي خلافا لابي حنيفة حيث قال لاشئ في الزائد
عن النصاب حتى يبلغ اربعة دنانير في الذهب واربعة دراهم في الفضة وقوله كالحرث اي بخلاف الماشية
الفرق ان الماشية لما كانت تتاج الى كثرة كلفة خفف عن صاحبها بخلاف الحرث فكلفه يسيرة والعين
كذلك فائدة لا زكاة على الانبياء لان ما يديهم ودائع لله تعالى وهذا اعلى مذهبنا كما قال بعضهم من
هم لا يملكون وهو خلاف مذهب الشافعي كما ناله بعض شراح الرسالة اه عدوى (قوله اي التجربة)
والمقابلة) بان يجعل كل دينار في مقابلة عشرة دراهم (قوله لا بالجودة) اي لا يجمع منها بالجودة (قوله
والسيسة) لا يخفى ان القيمة تابعة للجودة والرداء فالنقبات لاحد هما النقبات لاخر فاعطف كالتفسير
(قوله من باب خطاب الوضع) اي وهو يتعلق بالطفل والمجنون وغيرهما ويصدق الولي في اخراجهم
اذا ادعى عليه الولد او المجنون بنقص المال بعد ذلك بلايين ان لم يهرم والافسجين (قوله والعبرة بمذهب
الوصي) اي لان التصرف منوذه (قوله ولا بمذهب ابيه) اي ابي الطفل لمونه واتتمال امواله عنه

التجربة والمقابلة لا بالجودة والرداء والقيمة فلا زكاة في مائة درهم وخمسة دنانير لجودتها مائة درهم (ربع العشر) مبتدأ خبره وفي
مائتي درهم واشعر اقتصاره على الورق والذهب انه لا زكاة في الفلوس ان اجاس وهو المذهب (وان) كان كل من الدراهم والدنانير (الطفل)
او مجنون) لان الخطاب بهما من باب خطاب الوضع والعبرة بمذهب الوصي في الوجوب وعدمه لا بمذهب ابيه ولا بمذهب الطفل

ولا يذهب الطفل لانه غير مخاطب بها فلا يزكيها الوصي ان كان مذهبه يرى سقوطها عن الطفل كالخفي والا
اخرجها من غير رفع لمالككم ان لم يكن في السدح كما اصلا او كان فيها لكن كان مالها ط او كان
فيها مالكي وخفي وخفي امر الصبي على ذلك الخفي والارفع الوصي فيها الامر للمالكي فان لم يكن الا خفي
اخرجها الوصي للمالكي ان خفي امر الصبي على الخفي والائترك فاذا بلغ الصبي فانه يعمل بالمذهب الذي
يقلده فان قلده من يرى الوجوب وجبت عليه في الماضي وان قلده من يرى السقوط سقطت عنه في الماضي
وانظر اذا كان مذهب الوصي الوجوب ولم يخرجها حتى بلغ الصبي ومذهبه سقوطها وانفك عنه الحجر فهل
تؤخذ عن الاعوام الماضية من المال او تؤخذ من الوصي او تسقط وانظر في عكسه ايضا وهو مالو كان
مذهب الوصي تدم وجوبها وبلغ الصبي وقلده من يول وجوبها هل تؤخذ من المال او تسقط اه عجم قال
بن وكل من النظر بن قصور والنقل اعتبار مذهب الصبي بعد بلوغه حيث لم يخرجها وبه قبله فان قلده
من قال بسقوطها فلا زكاة عليه ولا على الوصي وان قلده من قال بوجوبها وجبت الزكاة عليه في الاعوام
الماضية (قوله او وان نقصت العين) اي التي هي مائة درهم او عشرة ودينارا وقوله في الوزن اي لافي
العدد بدليل قوله وراجت ككاملة لان اشتراط الواج كالكاملة انما هو في ناقصة الوزن واما لو نقصت في
لعدد وكمات في الوزن كالمجوز زكيت من غير شرط كان التعامل بها وزنا وعدا فان نقصت في الوزن والعدد
فلا زكاة فيها باتفاق ان كان التعامل بها عددا وان كان التعامل بها وزنا فزكاة في الوزن ان راجت ككاملة
زكيت والا فلا (قوله كعبة او حبتين) اي من كل دينار من النصاب اي لانه لا يضرا اذا كان كل دينار
ماقصحة او حبتين كان التعامل بها عددا او وزنا بشرط رواجها واج الكاملة بان تكون السلعة التي
تشتري بدينار كامل تشتري بذلك الدينار ناقصا لاتحاد صرفهما وهذا معنى قوله وراجت ككاملة
بالنسبة للناقصة ويقال مثله في المضافة وليس المراد ان كلا يشتري به السلامة وان اختلفت الصرف وقوله
كعبة او حبتين اي او ثلثه فالمدار على الواج كرواج الكاملة قل نقص الوزن او اكثر كذا قال ابن الحاجب
وهو ظاهر المصنف وارتضاء طي وخلاصته ان الدنانير اذا نقصت في الوزن فقط كان التعامل بها وزنا
او عددا ان راجت رواج الكاملة زكيت والا فلا وقيد الشارح بهرام وتبعهما شارحا وجوب
الزكاة بكون النقص قليلا والاسقط وهو الصواب اذ هو قول مالك وابن القاسم وسحقون قال ابن هر
وهو المشهور وقوله ابن ناجي في شرح الرسالة ثم قال وجعل ابن الحاجب الوجوب مطلقا قل النص او اكثر
قال ابن هر ون وليس كذا قال اه وبه تعلم ان ارتضاء طي من جعل المصنف على ظاهره من الاطلاق في
النقص اعتمادا على تشهير ابن الحاجب قائلا لم ار من شهر القول بالتفصيل خلاف الصواب لاعتراض ابن
هر ون تشهير ابن الحاجب كما علمت وقصوره لعدم اطلاعه على ذلك ثم قال ابن ناجي واختلف في حد اليسير
فقال عبد الوهاب هو كالحبة والحبتين وان اتفقت الموازين عليه وقال الأبهري وابن القصار انما ذلك اذا
اختلفت الموازين في النقص واما اذا اتفقت عليه فهو كالكثير اه بن وقد شهر في الشامل الاول من
التمويلين (قوله او نقصت في الصفة برداءة اصل الخ) فيه انه لا داعي لتقدير النقص في هذا وما بعده بل المعنى
او كانت ملتبسة برداءة اصل او اضافة تأمل (قوله من ناقصة الوزن) فيه اشارة الى ان قوامه وراجت الخ راجع
للطرفين ولا يرجع للثانية اي وهي الناقصة في الصفة برداءة اصل (قوله واما ناقصة الوزن) اي والحال
انها عدد النصاب ولا ترجع رواج الكاملة (قوله وزن كل واحد منها نصف دينار الخ) فيه ان عدم وجوب
الزكاة فيها لكون النقص فيها كثيرا لا لكونها لا ترجع رواج الكاملة فالاولى ان يقول كعشرين دينارا
مقصصة كل واحد منها ناقص قدر حبة او حبتين والحال انها لا ترجع كالكاملة (قوله ولا يعقل فيها
خلوص) هذا اشارة للرد على خش حيث قال ان القيد هو قوله وراجت كالكاملة راجع لدينية
الاصل ايضا ان كان يخرج منها شي بالتصفية وان كان لا يخرج منها شي بالتصفية زكيت مطلبا من غير

(او) وان (نقصت)
العين في الوزن نقصا
لا يحطها عن الرواج
كحبة او حبتين (او)
نقصت في الصفة (رداءة
اصل) من معدنها (او)
نقصت في الواقع سبب
كالحاف في الظاهر (بإضافة)
من نحو نحاس وهي
المغشوشة (وراجت)
كل واحدة من ناقصة
الوزن ومن المضافة في
التعامل (ككاملة) فحجب
الزكاة (والا) بأن لم
ترج كالكاملة (حسب
الخالص) على تقدير
التصفية في المضافة فان
بلغ نصابا زكي والافلا
واما ناقصة الوزن فلا
زكاة فيها قطعا كعشرين
دينارا وزن كل واحد منها
نصف دينار شرعي حتى
يكمل النصاب بأن تبلغ
اربعين منها واما رديئة
المعدن الكاملة وزنا
فالزكاة فيها قطعا وان لم
ترج ولا يعقل فيها خلوص
اذ ليس فيها دخيل حتى
تخلص منه فقوله وراجت
ككاملة راجع للطرفين
وقوله والاحسب الخالص
راجع للاخير و اشار
لشرط وجوبها في العين
بقوله

اعتبار ذلك القيد وحاصل الرد عليه ان هذا التفصيل لا يتأتى فيها اذا لم يعقل خروج شئ منها بالتصفية اذ ليس فيها شئ دخل كالمغشوشة حتى يخرج منها وتخلص منه وانما معدن هاردي وحيث قال سيدليس راجعا لها (قوله ان تم الملك الخ) جعله الملك شرطا طريقه لابن الحاجب وجعله القرافي سببا قال بعض وهو الظاهر لصديق حده عليه (قوله وهو) اي شرط الوجوب المذكور مركب من امرين (قوله فلا زكاة على غاصب) قيده ح بما اذا لم يكن عنده وفاء بما يعوضه به والا زكاة وعلى هذا يحمل قول الشيخ احمد الزرقاني قال ابن القاسم المال المغصوب في ضمان الغاصب حين غصبه فعلى الغاصب فيه الزكاة اه بن قال بعضهم يؤخذ من شرط تمام الملك عدم زكاة على الكعبة والمساجد من قنابل وعلائق وصفائح ابواب وصدره عبدالحق قائلا وهو الصواب عندي وقال ابن شعبان يزكيه الامام كالعين الموقوفة للقرض اه عندوى لكن سبأني في النذر ان نذر ذلك لا يلزم والوصية به باطلة وحيث ذهبت على ملك ربها فهو الذي يزكيا لاخرته الكعبة ولا تظار المساجد ولا الامام تأمل (قوله لعدم محامه) اي لان للسيد وارباب الدين اتزاناه فلهم فيه حق (قوله واما هما فالزكاة بالوجود في الركاز) كذا ذكر ابن الحاجب واعترضه ابن عبد السلام بان الركاز فيه الخمس وليس بزكاة واجاب في التوضيح بأن فيه الزكاة في بعض صورته كما يأتي اي ان احتاج لكبير نفقة او عمل في تحليصه ولا يشترط مرور الحول (قوله بعد اعوام) اي ولو غاب المودع بها (قوله فانه يزكياها لكل عام مضي) اي مبتدأ بالعام الاول فابعد الا ان ينقص الاخذ بالنصاب وما ذكره من تعدد زكاة المودعة بتعدد الحول هو المشهور ومقابلته ما روى عن مالك من زكاتها لعام واحد بعد قبضها لعدم التسمية وما رواه ابن نافع عن مالك من انه يستقبل بها حولا بعد قبضها (قوله بعد قبضها) ظاهره انه قبل القبض لا يزكياها وانما تركي بعد القبض واستظهر ابن عاشر ان المال يزكياها كل عام وقت الوجوب من عنده اه بن (قوله ومتجر فيها بأجر) حاصله انه اذا دفع مال لمن يتجر فيه وجعل له اجرة كل يوم عشرة انصاف فضة مثلا والربح لرب المال فان الزكاة تجب في ذلك المال على المالك فيزكيه من عنده كل عام مضي عليه وهو عند العامل لان تحريك العامل له كتحريره لانه كالوكيل عنه لكن تركته كل عام وقت الوجوب حيث لم يقبضه من العامل مقيد بقيد من الاول علم المالك بقدره والثاني ان يكون المالك مديرا فيقوم ما يمد العامل من البضاعة كل عام وزكياها مع ماله فان غاب العامل ولم يعلم قدر المال اخرت زكاته الى وقت علمه بقدره وزكياها ماضي وان كان رب المال محتكرا فانه يزكي لعام واحد بعد قبضها من العامل (قوله واولى بغيره) اي فلا مفهوم لقول المصنف بأجر بل يزكياها كل عام وهي عند العامل كانت مدفوعة له بأجر او بدون اجر كما يفيد كلام ابن رشد وتقله الموافق واما يؤخذ من كلام عجم من ان المتجر فيها بدون اجر تعدد فيها لكن انما يزكياها بعد قبضها بغير صواب انظر بن (قوله وانما يزكياها لعام واحد) اي مما مضى لان جميع الاعوام الماضية لانه لا يقدر على تحريكها لنفسه فاشبهت للقطعة وهذا القول هو المشهور وقال ابن شعبان يزكياها لكل عام مضي وقيل انه يستقبل بها حولا كالفوائد كما في بهرام واعلم ان العين المغصوبة تجب على الغاصب ان يزكياها كل سنة من ماله في المدة التي هي فيها عنده حيث كان عنده ما يجعله في مقابلة تلك العين المغصوبة وهذه غير زكاة ربها اذا قبضها فتحصل انما تركي زكاتها احدى من ربه اذا اخذها لعام واحد ماضي والثانية زكاة الغاصب لها كل عام ولا يرجع الغاصب على المالك بما دفعه زكاة عنها واما المشايبة اذا غصبت وردت بعد اعوام فالمشهور انما تركي لكل عام مضي الا ان تكون السعاة اخذوا زكاتها من الغاصب هذا ما رجع اليه مالك ورجه ابن عبد السلام ووصوه ابن يونس وقيل انما تركي لعام واحد كالعين وعزاه ابن عرفة للمدونة واما النخلة اذا غصبت ثم ردت بعد اعوام مع ثمرها فان ثمرها تركي لكل عام مضي بلا خلاف ان لم يكن زكاهها الغاصب وعلم ان فيها في كل سنة نصابا (قوله ولا مدفونة بصحراء او عمران) اي موضع لا يحاط به فهي كالمغصوبة تركي لعام واحد وان دفنت في البيت والموضع الذي يحاط به اي في موضع لا يحاط به فهي كالمغصوبة تركي لعام واحد وان دفنت في البيت والموضع الذي يحاط به

(ان تم الملك) وهو مركب
من امرين الملك وتماه فلا
زكاة على غاصب وملتقط
لعدم الملك ولا على عبد
ومدين لعدم تمامه (و) تم
(حول غير المعدن) والركاز
واما هما فالزكاة بالوجود في
الركاز وبأجره او تصفيته
في المعدن كما يأتي (وتعددت)
الزكاة على المالك (بتعدده)
اي الحول (في) عين
(مودعة) قبضها المالك
بعد اعوام فانه يزكياها لكل
عام مضي بعد قبضها (و) في
عين (متجر فيها بأجر)
واولى بغيره وزكياها وهي
عند التاجر حيث علم قدرها
وكان مديرا ولو احتكر
التاجر فان لم يعلم قدرها صبر
لعلمه (لا) عين (مغصوبة)
فلا تعدد الزكاة بتعدد
الاعوام وانما يزكياها لعام
واحد بعد قبضها ولورد
الغاصب بربحها معها (و) لا
(مدفونة) بصحراء او عمران

زكاها لكل عام وعكس هذا ابن حبيب اه شيخنا عدوى ونحوه في الشامل وزاد فيه قولاً رابعاً وهو
 ركاها لكل عام مالم يقاسوا بدفت بصحراء او يبيد لكن الذي نقله بن عن ابن يونس ان محل كون المدفونة
 التي ضل صاحبها عنها اعواماً ثم وجدها يزكيا لعام واحد اذا دفنت بمحل لا يحاط به وما لو دفنها بموضع
 يحاط به ثم وجدها بعد ان ضل عنها اعواماً فانه يزكيا لسائر الاعوام اتفاقاً ولعل مراده اتفاق طريقة
 اذ هذا الذي ذكره طريقة ابن الموارثا مل (قوله ضل صاحبها عنها) اي وما لو كان عالماً بمحلها وتركها
 مدفونة اختياراً فانها تزكي لسائر الاعوام اتفاقاً (قوله مالم يتو الملتقط تملكها) اي بل نوى جسيها لربها
 او التصديق عنه بها ولم يتصدق بها (قوله فانها تجب على الملتقط) اي ان كان عنده ما يجزى في مقابلها
 والالتجيب عليه (قوله بعد قبضها) واما العامل فيستقبل بالربح بلا خلاف كافي ح (قوله ان لم يكن
 مدير او الا فكل عام) هكذا في السماع كما نقله ح والموافق به اعتراض طي وغيره على المصنف فقال ان
 هذه المسئلة مساوية لقوله او متجرفها بأجر في ان المدير يزكي لكل عام دون غيره فلا وجه لثرفي المصنف
 بينهما اه قال بن قلت بينهما فرق وذلك ان المدفوعة على ان الربح للعامل بلا ضمان لا يعتبر فيه حال
 العامل من ادارة واحتكار بل هي كالدين ان كان ربها مديراً زكاها العامل على حكم الادارة مطلماً وان
 كان محتكراً زكاها العام واحد على حكم الاحتكار مالم يقابل بخلاف السابقة في ربحي فيها كل منها كما يدل عليه
 كلام التوضيح فان احتكر العامل وادار رب المال فان تساوبا او كان ما يمد العامل اكثر فكل على حكمه
 والا فالجميع للادارة كما يأتي في قوله وان اجتمع ادارة واحتكار الخ وان احتكر او العامل فكالدين وانما
 روي كل منهما لان العامل في هذه الحالة وكيله فشرائه كشراؤه بنفسه اه كلامه وقديقال ان الدين الذي
 يزكيه المدير كل عام هو دين التجرة كما يأتي وحيث كان الربح كله للعامل فهو كالقرض وحينئذ فيقتضاه انه
 لا يزكي الا لعام بعد قبضه ولو كان مديراً كما هو ظاهر نص التوضيح لكنه خلاف السماع الذي في الموازن من
 انه يزكيه لكل عام فتأمل (قوله حيث علم بقاءها) اي واما ان لم يعلم فانه يصبر حتى يعلم فان علم زكاها لما صي
 الاعوام (قوله وان كان على ان الضمان على العامل) اي وان دفعت للعامل بتجرفها والربح له خاصة
 وشرط الضمان عليه (قوله فالحكم كافي المصنف) اي من ان ربحها يزكيها العام واحد بعد قبضها وان
 اختلفا من جهة انه في صورة اشتراط الضمان على العامل يجب على العامل ان يزكي تلك العين كل عام من
 عنده ان كان عنده من العروض ما يساويها لتعلقها بذمته كالدين واما في صورة اشتراط عدم الضمان
 فلا يزكيها العام لاصلها ولو كان عنده من العروض ما يقابلها لعدم تعلقها بذمته وانما يزكيها ربها
 لعام بعد قبضها كما قال المصنف (قوله الى القرض) اي فصارت ديناً في ذمته ودين القرض لا يختلف فيه
 المدير والمحتكر فكل منهما يزكيه امام بعد قبضه ممن هو عليه (قوله واقامت اسواما) اي قبل ان يبيعها
 الوارث (قوله ان لم يعلم) اي ان اتى علم الوارث بها واتى ايتهاها من ذمته حتى يأتي الوارث (قوله بمعنى
 الواو) انما لم يجعل او على حالها لانه لو بقيت على معناها لزم عليه خلل اذ منطوق الاول يحذف مفعول الثاني
 ومنطوق الثاني يخالف مفهوم الاول اذ منطوق الشرط الاول انه اذا لم يعلم بها فلا زكاة لما مضى وذا اهره
 وقفت ام لا ومنطوق الشرط الثاني انها اذا لم توقف فلا زكاة لما مضى وظاهره علم بها ام لا وهو مفهوم الاول
 انه اذا علم بها زكيت لما مضى وقفت ام لا ومفهوم الثاني انها اذا وقفت زكيت علم بها ام لا فمنطوق الاول
 يخالف مفهوم الثاني ومنطوق الثاني يخالف مفهوم الاول كذا ذكر الشيخ احمد الزرقاني قال بن ونسبه
 نظر بل لا يخالف ولا تدافع في كلامه لان العطف بأو يفيد ان المراد اني احدهما فيصدق منطوقه بثلاث
 صور في العلم دون الايقاف وعكسه ونفيهما معا ومفهومه صورة واحدة وهي وجودهما فدل كلامه على نفي
 الزكاة في صور المنطوق الثلاث وهو صحيح ودل على وجوبها في صورة المفهوم وهو محال الاعتراض على
 المصنف اذ هو مخالف لمذهب المدونة فان مدتها باعتبار القبض فقط اه والحاصل ان كلام المدونة
 يتضمن انه لا زكاة في تلك العين الا اذا قبضت فاذا قبضت استقبل بها حولا ولا زكاة لما مضى من الاعوام

ضل صاحبها عنها ثم وجدها
 بعد اعوام قتركي لعام واحد
 (وضائفة) سقطت من ربحها
 ثم وجدها بعد اعوام قتركي
 لعام واحد ولو التقطت مالم
 يتو الملتقط تملكها ثم عرفها
 عام من يوم نوى التملك
 فانها تجب على الملتقط
 ونسبة عن ربحها (و) لافي
 عين (مدفوعة) قراضا
 (على ان الربح للعامل بلا
 ضمان) عليه فيما تلف منها
 فيزكيها العام واحد بعد
 قبضها ان لم يكن مديراً او الا
 فلكل عام مع ما يده حيث
 علم بقاءها فان كان على ان
 الربح لربها فهو قوله ومتج
 فيها بأجر وان كان على ان
 الربح بينهما فهو قوله
 الاتي والقراض الحاضر
 الخ وان كان على ان الضمان
 على العامل فالحكم كافي
 المصنف الا انه خرج عن
 القراض الى القرض (ولا
 زكاة في عين فقط ورثت)
 واقامت اعواماً (ان لم يعلم
 بها) بمعنى الواو اي (لم
 توقف) اي لم يوقفها حكم
 للوارث عند ادمين (الا بعد
 حول) يعنى بعد قسمها بين
 الورثة ان تعددوا

والمعتمدان العين الموروثة
فائدة يستقبل بها حولاً بعد
قبضها وسيصرح به
المصنف في قوله واستقبل
بفائدة الخ واحترر بقوله
دع عن الحرث والماشية وقد
بق الكلام عليهما (ولا)
زكاة في عيين (موصى
بتفرقتها) على معينين أو
غيرهم ومراعيا يسد
الوصى حول قبل التفرقة
ومات الموصى قبل الحول
لانها خرجت عن ملكه
بموته فان فرقت بعد الحول
وهو حي زكاه على ملكه
ان كانت نصاباً ولو مع
ما يسده ولا يزكيها من
صارت له الا بعد حول من
قبضها الا انها فائدة واما
الماشية اذا وصى بها و مات
قبل الحول فلا زكاة فيها
ان كانت لغيره معينين والا
زكيت ان صار لكل نصاب
لماضى الاعوام كارتها
واما الحرث ففيه تفصيل
تعدم عند قوله والنفقة
على الموصى له المعين (ولا)
في (مال رقيق) وان
شائبه كمكاتب لعدم تمام
ملكه فان استزعه منه
سيده استقبل به (ولا) في
(مال مدين) ان كان المال
عيناً كان الدين عيناً أو
عرضاً حالاً أو مؤجلاً وليس
عنده من العروض ما يجعله

ولو وقت وعلم بها ومفهوم المصنف يقتضى انها اذا وقت وعلم بها فانه تركة لمضى الاعوام والموت
عليه مذهب المدونة من اعتبار القبض فقط في الوجوب ولا يعتبر القسم فيه ولو كان هناك شركاء ففى
في ضوئه استقيلوا حولا ولو لم يتسمر كما يدل عليه قول المدونة وكذلك الوصى يقبض للاصغر عينا ومن
عز رباعه لهم فايرك ذلك الحول من يوم قبضه الوصى اه وقبض الشركاء الباعين لانفسهم يقبض
الوصى لمن في حجره بل افوى نعم اذا كان في الورثة صغار وكبار يقبض الوصى كالا قبض كافي المدونة فتقول عجب
ان اعتبار القسم ان كان شركاهو المعتمد من المذهب فيه نظر بل القبض كاف كما قاله طي وارتضاء ب
(قوله او بعد قبضها) اى ان لم يتعد الوارث (قوله يستقبل بها حولا بعد قبضها) اى ولو وقت وعلم بها
قوله واحترز بقوله فقط عن الحرث والماشية اى فانها ماز كان مطلقا من غير قيد الايقاف والعلم لحصول
الم ففهما من غير كبير محاولة (قوله وقد سبق الكلام عليهما) حاصل ما مر انه ان مات المورث قبل افرال
الح وطب الثمر حتى على ملك الوارث فنابيه نصابز كاة والا فلا مال يمكن عنده ما يكمل به نصابا من زرع
آخر وان مات بعد الافرال حتى على ملك الميت وان لم ينس كل وارث نصاب واما الماشية فتترك كل عام من
يوم موت المورث ولو لم يقبضها الوارث الابد اعوام سواء علم بها الوارث ام لا وقت على يد امين ام لا (قوله
ولا موصى بتغرقتها) سواء كانت الوصية في الصحة او المرض ويؤخذ من كلام المصنف انه لا ركة فيما تجدد
عند النظر للمسته حثين واما ما تجدد عنده بمجرد مصالح الوقف فانها تركة حتى قاله شيخنا (قوله ومات الموصى
قبل الحول) اى والفرض انه احبته عنه افرق اه بن (قوله فالفرق بعد الحول وهو الخ) الاولى
فان مات الموصى بعد الحول وهى نصاب اى وهى مع ما عنده نصاب فانها تركة حتى على ملكه لانها اذا فرقت
عند الحول وهى لا تكون وصية وان كان الحكم مسلما تأمل (قوله ولا يزكها الخ) اى واذا فرقت فلا
يزكها الخ (قوله واما الماشية اذا اوصى بها الخ) ما ذكره من زكاتها اذا كانت لمعينين وصار لكل نصاب هو
قول ابن القاسم في المدونة لانهم كان كل طباء واما قوله في غير هافهو عدم الزكاة فيها مطلقا كالعين وهو ضعيف
ومشى عليه خش وعقب (قوله تفصيل) تقدم عند قوله والنفقة على الموصى له المعين وحاصل ما تقدم
نه اذا اوصى شئ من الحرث فان كانت الوصية بعد الوجوب او قبله ومات بعده فالزكاة على الموصى مطلقا
كانت الوصية لمعين او لغيره كانت بكيل او بجزء شائع وان كانت الوصية قبل الوجوب ومات الموصى قبله
فالزكاة ايضا في مال الموصى ان كانت بكيل كانت الوصية لمساكين اربعين وان كانت بجزء شائع فان كانت
لمعين زكاهها ذلك المعين ان كانت نصابا ولو بالاضمام لماله وان كانت لمساكين زكيت على ذمتهم ان كانت
نصابا (قوله ولا في مال رقيق) اى سواء كان عينا وماشية او حرثا او تجارة (قوله استقبل به) اى ان كان عينا
وماشية واما الحرث اذا اترعه منه قبل وجوب الزكاة فيه فانه يزكيه عند طبيه وكذا لو اعتق فانه يستقبل
حولا بما يده من النقد والماشية واما الحرث اذا اعتق قبل وجوبها فيه فانه يزكيه عند طبيه (قوله ان
كان المال عينا) اى بخلاف ما اذا كان حرثا وماشية او معدنا فان الزكاة في اديانها فلا يستطها الدين (قوله
ما يجعله فيه) اى ما يجعله في مقابلة الدين الذي عليه امالو كان عنده من العروض ما يجعله في مقابلة الدين
الذى عليه ولو كانت كتب فانه يزكها كالحق (قوله وسكة) عطف على عين لان المعاطيف اذ تكررت
تكون على الاول على التحقيق او عطف على مقابلة على خلافه واعلم ان الوصف القائم بالعين يقال له سكة
والقائم بالحلي يقال له صياغة واما اوردتها تكون في العين والحلي لكن تارة تكون باهتبارها وتارة
يكون باعتبار السكة والصياغة فلا يلزم من حودة السكة والصياغة اى حسن ما حسن الذات ولا العكس
(قوله في قيمة سكة) اشار الشارح بتقدير قيمة الى ان النقيض ليس مسالما على السكة والصياغة والجودة لان
هذه الثلاثة اعراض والزكاة اما تكون في الذوات (قوله ولو اسكنها) اى اذا كانت نقد او قوله او صياغتها
اذا كانت حليا وقوله فلا زكاة عليه اى سواء كانت الصياغة محرومة كبخرة وقبض واه او جائزة كالحلي للنساء

فیه (و) لار کاه فی قیسه (سکه و صیایه وجوده) بهر کل سنه هجریه شش دینار اولسکنها ارضیات، ارجو دها تساوی انصاب فلا
رکاه علیه و کدالو کان عنه انصاب ولما ذکر بساوی اکبر فلا رکاه علی الزائد

ان لم يتشم (فان تشم) فان تشم
بحيث لا يمكن اصلاحه الا
بسبكه وجبت فيه لحول
بعد تشمه لانه صار كالنبر
وسواء نوى اصلاحه ام لا
(و) الحال انه (لم ينو عدم
اصلاحه) اي المتكسر
بأن نوى اصلاحه اولا
نسيته والمعتد الزكاة
في الثانية فلو قال ونوى
اصلاحه لوافق المذهب
فالزكاة في خمس صوري
المتشم مطلقا والمتكسر
اذا لم ينو اصلاحه بأن
نوى عدم الاصلاح اولا
نيه له (او كان) الحلي
الجائز (لرجل) اتخذه
لنفسه بتمام واقف واسنان
وحلية مصحف وسيف
او اتخذه لمن يجوز له
استعماله كزوجه وابنته
وامته الموجودات عنده
حالا وصلح للترزين لكبرهن
فان اتخذه لمن سيوجد
اولم سيصلح لصغره
الا ن فالزكاة (او)
متخذ الا لرجل (كراه)
ولولرجل فيما يجوز استعماله
للنساء كالا ساور على
الارجح خلافا لاشهير الباجي
او اعارة فلازكاة (الا
محرم) كالا واني والمباخر
وسكحة ومردود لولا امرأة
(او معد العاقبة) ففيه
الزكاة ولو امرأة اعادته

(قوله وافي حلي الخ) حاصل الفقه في هذه المسئلة على ما قال المصنف ان الحلي اذا انكسر فلا يخجل او اما
ان يتشم اولا فان تشم وجبت كانه سواء نوى اصلاحه او نوى عدم اصلاحه اولا لم ينوشيا وان لم يتشم
بأن كان يمكن اصلاحه وعوده على ما كان عليه فلا يخجل او اما ان ينوى عدم اصلاحه اولا فان نوى عدم
اصلاحه فالزكاة وان نوى اصلاحه اولا لم ينوشيا فلازكاة فيه فعني كلام المصنف انه لازكاة في الحلي المتخذ
للقنية وان تكسر ان اتقى تشمه ونية عدم اصلاحه بأن نوى اصلاحه اولا لم ينوشيا ومفهومه صادق
بأربع صور تجب فيها الزكاة احدها التشم ونية عدم اصلاحه ثانيا التشم مع نية اصلاحه ثالثها
التشم مع عدم نية شئ اصالا رابعها عدم التشم مع نية عدم اصلاحه (قوله وسواء نوى) اي بعد تشمه
اصلاحه وقوله ام لا اي اولى بنو اصلاحه بأن لم ينوشيا او نوى عدم اصلاحه (قوله ولم ينو عدم اصلاحه)
قيد في قوله وان تكسر (قوله والمعتد الزكاة في الثانية) اي وهي ما اذا تكسر ولم ينوشيا لا اصلاحه ولا عدم
اصلاحه (قوله فالزكاة في خمس صور) اي وعدم الزكاة في صورتين ما اذا كان صحيحا لم يتكسر او تكسر
ونوى اصلاحه (قوله في التشم مطلقا) اي سواء نوى اصلاحه او عدم اصلاحه او كان لانيه له (قوله
او كان لرجل الخ) اي او وان كان لرجل فهو داخل في حيز المبالغة لعطفه على المبالغ عليه وهو قوله تكسر
(قوله وسيف) قال الناصر واطرلو كان السيف محلي واتخذته المرأة لزوجها حل لازكاة فيه كالمواخذ
الرجل الحلي لنسائه اه قال شيخنا العدوي والظاهر وجوب الزكاة فيه لان الشأن اتخاذه الرجل الحلي
انسائه لا العكس (قوله واتخذته لمن يجوز له استعماله كزوجه وابنته) اي والحال انه باق على ملكه واما
لو ملكه ما اياه فهو داخل فيما قبل المبالغة (قوله او متخذ الا لرجل كراه) حاصل كلام الشارح ان الحلي اذا
اتخذته انسان لا لرجل الكراه فانه لازكاة فيه سواء كان المتخذ له رجلا او امرأة وانما نص على عدم وجوب
الزكاة فيه لثلاثتهم انه كالمشترى به التجارة فيكون فيه الزكاة ثم ان ظاهر المصنف ان المتخذ للكراه لا زكاة
فيه سواء كان يباح استعماله كالا ساور او خلخال لاهل البيت او كان لا يباح استعماله كالا ساور
او خلخال لرجل وهو كذلك خلافا لقول الباجي المشهور ان ما يتخذ الرجل للكراه من حلي النساء فيه
الزكاة والحاصل ان الراجح على ما قال الشارح تبعا لطفي ان المتخذ للكراه لا زكاة فيه مطلقا كان المالك
له يحرم عليه استعماله ام لا وان قول المصنف الا محرم في غير المعدل للكراه وارضى ما قاله طفي شيخنا
العدوي في حاشيته على خش والذي اعتمدته بن مافي خش وعقب وهو ما قاله الباجي من ان محل
كون المعدل للكراه لا زكاة فيه اذا كان يباح لمالكه استعماله كالا ساور او خلخال لاهل البيت او كان ذلك
لرجل لو جبت الزكاة فيه ونص بن بعد كلام طويل قلخص ان المعتد ما عده هذا الشارح اي
عقب ومن واقفه اي ينكس قاله الشيخ المسناوي وهو ظاهر المدونة وبه تعلم ان ما ذكره طفي من
المعتد غير صواب اذ لا مستند له الا مافي التوضيح وظاهر ابن الحاجب وقد علمت مافي ذلك اه كلامه
(قوله او اعارة) عطف على قول المصنف او كراه (قوله الا محرم) اي سواء كان معدلا للاستعمال او
للعاقبة ولا يدخل في ذلك الحلي الذي اتخذه لولد صغير لان ذلك ليس من المحرم على الراجح اه عدوي (قوله
كالا واني) اي كدواة وعدة فرس من الجام وسرج (قوله او معد العاقبة) اي مع كونه مباحا كسيف
لرجل وخلخال لاهل البيت معدن العاقبة فتجب الزكاة فيها واما المحرم المعدل للعاقبة فهو داخل في قوله الا
محرم اه شيخنا عدوي وقوله لعاقبة اي حوادث الدهر وقوله ففيه الزكاة اي على المشهور خلافا لمن
قال بعدمها فيه اه شيخنا عدوي (قوله ولولا امرأة) اي هذا اذا كان لرجل بل ولو كان لاهل البيت
هذا اذا اتخذه للعاقبة ابتداء بل ولو اتخذه لذلك انتهاء كالمواخذ فلما كبرت اتخذه للعاقبة
(قوله او صدق الخ) اي انه تجب الزكاة في الحلي اذا اتخذه الرجل لا لرجل ان يصدق لاهل البيت زوجها
او يشتري به امة ياتسرى بها وهذا هو المشهور خلافا لمن قال بسقوط الزكاة فيه (قوله او منوبه التجارة)
يريد لو كان اولاد لانيه ثم نوى به التجارة فيزكيه لعام من حين نوى به التجارة كذا في خش والذي

هذا ان لم يرصع اى ركب بشئ بل وان رصع بجوهر) كما قوت ولؤلؤ (وزكى الزنة) اى وزن ما فيه من عين (ان نزع) الجوهر اى امكن نزع (بلا ضرر) اى فساد او غرم ويزكى الجوهر زكاة العروض (والا) بأن لم ٣٧٣ يمكن نزع او امكن بضرر (بحرى)

ما فيه من العين وزكاه
ثم شرع في الكلام على
نماء العين وهو ثلاثة انواع
ربح وغسلة وفائدة وبدا
بالاول فقال (وضم الربح)
وهو كمال ابن عرفة زائد
ثمن مبيع تجر على ثمنه
الاول ذهب او فضة والقيود
ابيان الواقع لا مفهوم لها
التجرفا حترز به عن مبيع
الغنية (لاصله) اى لحول
اصله ولو اقل من نصاب
ولا يستقبل به من حين
ظهوره فن عنده دينار
اول المحرم فتاجر فيه فصار
ربحه عشرة بن خوطها
المحرم فان تم النصاب
بالربح بعد الحول زكى
حينئذ ولما كانت غلة
المكترى للتجارة ربحا
حكما فضم لاصله لفائدة
على المشهور فاذا حكمها
مشبهاله بما قبله بقوله
(كغلة) شئ (مكترى
للتجارة) فضم للاصل
فيكون حولها حول الاصل
ولو كان قل من نصاب
فن عنده خمسة دنانير او
نصاب زكاه في المحرم ثم
ا كسرى به دارا مثلا
للتجارة في رجب فأكرها
في رمضان بأربعين دينارا
فالحول المحرم واحتز بمكترى
للتجارة عن غلة مشترى
للتجارة او مكترى للغنية
فأكرها لا امر حدث فانه

في من انه اذا اتخذ الحل للغنية ابتداء ثم نوى به التجارة فلا زكاة واما اذا اتخذ للتجارة ثم نوى بالغنية فلا يتقبل بها ولا عبرة بتلك الغنية لانها ناقلة عن الاصل والنسبة انما تنقل للاصل ولا تنقل عنه (قوله) هذا ان لم يرصع الخ) المشار اليه المحرم والمعد للعاقبة والصدوق والمنوى به التجارة (قوله) وزكى الزنة الخ) يعنى ان كل عام يزكاه بعد قلع الجواهر منه ويزكاه ان امكن نزع الجواهر منه بلا ضرر ومفهومه انه ان لم يمكن نزعها منه اصلا او امكن نزعها منه لكن بضرر فكسرت الجواهر او كان يترتب على نزعها منه غرم دراهم لمن يتردها منه فانه يتجرى الزنة كما اشار له المصنف بقوله ولا يتجرى اى في كل سنة ان كان يستعمل وينقصه الاستعمال والا اكتفى بالتجرى في اول عام (قوله) ويزكى الجوهر زكاة العروض) اى من ادارة واحتكار ان كان شأنه التجارة فيها والا فلا زكاة فيها اصلا اه عدوى (قوله) ثم شرع في الكلام على نماء العين) اى ثم بعد فراغه من الكلام على زكاة العين شرع في الكلام على نمائها (قوله) ربح وغسلة وفائدة) اما الربح فقا عرفه الشارح هنا واما الغسلة فسيأتى انها ما تجدد من سلع التجارة قبل بيع رقابها كغلة العبد ونجوم الكلابية وثمر النخل المشتري للتجارة وحكمها انه يستقبل بها حولا من يوم قبضها واما الفائدة فسيأتى انها ما تجدد لاعتن مال او عن مال غير مذكور كعطية وميراث وثمان عرض الغنية وحكمها الاستقبال بها من يوم حصولها (قوله) وضم الربح لاصله) معناه ان من عنده نصاب من العين فالتجرف فيه فربح او دون نصاب منها فالتجرف فيه فربح وصرار بربحه نصابا فانه يزكى الاصل والربح لتمام حول من يوم ملك الاصل كالنتاج على المشهور لا من يوم الشراء ولا من يوم الربح وهذا قول ابن القاسم وقال ابن عبد الحكم انه يستقبل بالربح حولا كالفائدة سواء كان يملك اصله او لا بأن تسلفه فان كان الاصل اقل من نصاب استأنف بالجميع حولا وان كان نصابا زكاه ولا يزكى ربحه الا اذا تم له حول (قوله) زائد الخ) لم يقل زائدة لان الربح في اصطلاحهم العدد الزائد لا الزيادة واحترز بثمن من زيادة ذات المبيع كتموه في ذاته فانه لا يسمى ربحا بل هو غلة فاذا اشترى صغيرا للتجارة بعشرين ثم باعه بثمانين بعد كبره زكى من الثمن قدر ما يباع به الا ان كسرتين مثلا لوى صغيرا وما بقي بنوب نماء فلا يزكاه لانه غلة لاربح (قوله) ذهب او فضة) اى حال كون ذلك الزائد ذهب او فضة واحترز به عمالو كان الزائد عرضا فانه لا يسمى ربحا وهو كعرض التجارة من ادارة واحتكار فالاول يقوم كل عام دون الثاني (قوله) لا مفهوم لها) فيه نظر لما علمت مما قلناه (قوله) فاحترز به عن مبيع الغنية) اى كما اذا اشترى سلعة للغنية عشرة ثم باعها بعشرين فالثلاثة الزائدة لا تسمى ربحا اصطلاحا ولا تزكى لحول العشرة الاصل وقوله على ثمنه الاول احترز به عن زيادة ثمن مبيع التجرة اذا عاد ذلك الثمن في نفسه اى بطل النظر عن كونه زائدا على الثمن الاول والا وصورة ذلك ان يشتري سلعة بعشرة فيبيعها بعشرين ولم ينظر لكون العشرين زائدا على العشرة الاول وان كانت زائدة عليها في الواقع وهذا انما يكون فيما اشترى للغنية (قوله) فان تم النصاب بالربح بعد الحول) اى كولو ملك دينار او اقام عنده احد عشر شهرا ثم اشترى به سلعة باعها بعشرين بعشرين فانه يزكى الا ان رصار حولها فبأنى من يوم التمام (قوله) ربحا حكما) فيه نظر بل هو ربح حقيقة عند ابن القاسم لانه انما اشترى منافع الدار بصدد الربح والتجارة فاذا اكرها فقد باع ما اشتراه فقد ظهر انه ربح حقيقة لا حكما فقوله مشبهاله بالصواب انه مال اه بن (قوله) لا فائدة على المهور) اى خلافا للشه القائل ان غلة المكترى للتجارة فائدة يستقبل بها بعد قبضها (قوله) فن عنده خمسة دنانير) اى ملكها في المحرم (قوله) عن غلة مشترى للتجارة) اى مثل غلة عبيد التجارة واجرة الدار المشتراة للتجارة (قوله) فانه يستقبل بها حولا) اى لانها غلة لاربح (قوله) ولوربح دين) هلحق بالربح قبله وما بينهما كالا عنراض بناء على ما قاله الشارح من ان غلة المكترى للتجارة ليس ربحا حقيقة اى ضم الربح لاصله وان كان ربح دين لا عوض له عنده ومعنى ضمها هنا انه يزكى لحول من يوم السلف حيث تسلف الثمن واشترى به ومن يوم الشراء حيث اشترى بدين (قوله) كان يتسلف عشرين دينارا

يستقبل بها خمسة دنانير الخ) اى ضم الربح لاصله بقوله (وله) كذا في المحرم) كان يتسلف عشرين دينارا واشترى بها او اشترى سلعة بعشرين في ذمته (لا عوض له) اى للدين (عنده) فباعها بخمسين بعد حول فانه يزكى الثلاثين من يوم السلف او الشراء

ماولى ان كان عنده عوض ويرسكى الخمسين (و) ضم الى (منفق) اسم مفعول صفة لمال محذوف (بعد) تمام (حوله) اى حول المال المنفق (مع اصله) متعلق بتمام المقدر لا بحوله ٣٧٤ لجوده اى اصل الرخ المقدر (وقت) تقرر (اشراء) ومنى كان الاتفاق وقت

تقرر الشراء كان بعد الشراء ولو عبر بعد لكان اوضح فبعد وقت متعلقان بمنفق اى ضم الى محال انفق بعد حوله مع اصله الذى اشترى به الساعه وبعد شرائها مثاله ان يكون عنده عشرة دنانير حال عليها الحول فاشترى بخمسة منها سلعة ثم انفق الخمسة الباقية ثم باع السلعة بخمسة عشر فانه يزكى عشرين منها الخمسة المنفقة لحولان الحول عليها مع الخمسة التى هى اصل الرخ المقدر فلوافق الخمسة قبل شراء السلعة فلا زكاة الا اذا باعها بنصاب ثم شرع فى بيان حكم الفائدة بقوله (واستقبل) حولاً (فائدة) وهى التى (تجددت) لاعن مال (فقلوه) تجددت كالجنس وقوله لاعن مال اخرج به الرخ والعلة ومثله بقوله (كعطية) وميراث (او) تجددت عن مال (غيره) (كى) ومثله بما لا قدره غيره اى بناء على ان ماتجدد عن سلع التجارة لا يبيع لايسمى فائدة بقوله (كمن) عرض (مقتنى) من عقار او ميوان او غيرهما باعه بعين مستقبل به حولاً من يوم قبضه ولو اخر قبضه فمرأى الى الراجح فعلم منه ان الفائدة نوعان ثم تكفل على حكم تعدد القوائد قوله (وتضم) الفائدة الاولى حال كونها (زكاة) من خصال (وان) كان قصداً (بذلك تمام) باركانه نصاً فثبت قبل ان حال الثانية نصاً باو اقل فان حصل منها نصاب حسب حولهما من يوم النائية ويصير ان كاشى الواحد كما لو كانت الاولى فى المحرم عشرة

استقبل به حولاً من يوم قبضه ولو اخر قبضه فمرأى الى الراجح فعلم منه ان الفائدة نوعان ثم تكفل على حكم تعدد القوائد قوله (وتضم) الفائدة الاولى حال كونها (زكاة) من خصال (وان) كان قصداً (بذلك تمام) باركانه نصاً فثبت قبل ان حال الثانية نصاً باو اقل فان حصل منها نصاب حسب حولهما من يوم النائية ويصير ان كاشى الواحد كما لو كانت الاولى فى المحرم عشرة

والثانية في رمضان كذلك فان حولهما معارضان وتبقى الثالثة على حولها (او) يضمان (الثالثة) ان لم يحصل من مجموع الاولين نصاب كما لو كانت الاولى خمسة والثانية خمسة والثالثة عشرة وهكذا الى اربعة وخامسة (الا) ان تنقص الاولى (بعد حولها كاملة) وتزكيتها وفيها مع ما بعدها نصاب (فعلى حولها) ولا تنضم لما بعدها ويركى كلا على حولها بالنظر للآخرى ٣٧٥ مادام في مجموعهما نصاب كعشرين

محرمية حال عليها الحول
فأتفق منها عشرة واستفاد
عشرة رجبية فاذا جاء المحرم
ركى عشرته واذا جاء رجب
ركى الاخرى (كالكمال)
اولا) وبقيت على كمالها
فلا تنضم لما بعدها بالاوى
فهى كالدليل لما قبلها كانه
قال لانها كالكمال (وان
نقصنا) معان النصاب
بعد تقرر الحول لهما
كصيرورة المحرمية خمسة
والرجبية مثلها فان حال
عليهما الحول لاني ناقصتين
بطل حولهما ورجعتا كمال
واحد لازكاة فيه وان تجز
قبل مرور الحول الثاني
عليهما (فرجح فيهما اوى
احدهما تمام نصاب) فلا
يخلو وقت التمام من خمسة
اوجه اشارة لاول منها بقوله
فان حصل التمام (عند
حول الاولى) محرم (اوقبله)
لذى الحجة (فعلى حوليها)
محرم ورجب (وقض
بجهما) عليهما على حسب
تدديهما ان خلطتهما والا
ركى كل راحة ورجحها
قل او تثر وشار الى الثاني
بقوله (و) ان حصل الرجح

لا يضم اسبقه بالكمال والناقص يضم للناقص بعده كما يضم للكمال بعده (قوله والثانية في رمضان كذلك) اء
عشرة اى او عشرين او اكثر (قوله وتبقى الثالثة على حولها) اى فركى على حولها وان كانت اقل من نصاب
لان الكامل لا يضم لغيره والناقص لا يضم للكمال قبله كما علمت وهذا كله بالنسبة للعين واما المناسبة فقد
تقدم ان ما حصل من فائدها ولو بعد النصاب فانه يضم والحاصل ان الفائدة في العين لا تنضم لما قبلها اذا كان
نصابا وتنضم له اذا كان اقل واما المناسبة فنضم الفائدة فيها لما قبلها ان كان نصابا كانت هي نصابا بالان لا ان كان
اقل من نصاب فلا تنضم له مطلما كانت نصابا او اقل (قوله وهكذا لاربعة) اى وهكذا انضم الثلاثة لاربعة
والاربعة لخامسة الى ان يكمل النصاب فاذا اكمل النصاب وقف عن الضم ويصير لما بعده حول مؤتلف
فيركى لحوله وان كان اقل من النصاب (قوله الا بعد حولها كاملة) ههنا مستثنى من قوله وتنضم ناقصة لانية
اى الا اذا قصت الاولى بعد ان حال حولها وهى كاملة فاما لا تنضم لما بعدها ويركى على حولها (قوله
وتزكيتها) اى واستحقاقها للزكية سواء ركبت بالفعل ام لا فهو لا رى لما قبله كذا قرر ابن عبيد وسلمه
شيخنا (قوله فاذا جاء المحرم ركى عشرته) استشكله في التوضيح بما حاصله انه اذا ركى الاولى عند مجي
حولها فاما ان ننظر في ركبتها الثانية اولا فان نظرا في ركبتها الثانية قال شارحنا ورد عليه ان الثانية لم تجتمع
مع الاولى في كل الحول وحينئذ يلزم استتار المال قبل حوله في وجوب الزكاة لان الفرض ان الثانية لم يجل
حولها وان لم تنظر للثانية لزم زكاة ما دون النصاب ولاجل استشكله بذلك استظهر قول ابن مسلمة من ضم
الاولى للثانية في الحول كالتقصت الاولى قبل ان يحول عليها الحول وهى كاملة وقد اوجب عن ذلك الاشكال
باختيار الشق الاول ونقول ان هذا فرع مشهور مبنى على ضعف وهو قول اشهب انه يكفي في ايجاب الزكاة في
المالين القاصر كل منهما عن النصاب ومجموعهما نصاب اجتماعهما في الملك وبعض الحول (قوله واذا جاء
رجب ركى الاخرى) اى وهكذا مادام في مجموعهما نصاب فان نقصنا ضمنا لما بعدهما ان مر عليهما الحول
ناقصتين واما ان مكنتا قبل مروره عليهما ناقصتين بنية على حوليها (قوله فلا تنضم لما بعدها) اى ولا يضاف
ايضا ما بعدها اليها ولو كان ناقصا (قوله وان نقصنا معا) اى والحال انه ليس بعدهما ما يكمل به النصاب بدليل
قوله فرجح تمام نصاب واما ان نقصنا عن النصاب وبقي من مجموعهما نصاب فكل على حولها وكذا لو كان
فيهما مع ما بعدهما نصاب فكل على حوله اى انه يركى الاولى في حولها نظرا للثانية والثالثة والثانية يركى
حولها نظرا لاولى والثالثة والدالة يركىها في حولها نظرا لثانية واولى (قوله ناقصتين) اى وليس بعدهما
ما يضمان اليه (قوله ورجعا كمال الخ) فان افاد من غيرهما ما يتم به معهما ما فيه الزكاة استقبل بالجميع حولا من
يوم افاد المال الثالث هذا كله ما لم يتجز فيهما اوى احدهما قبل مضى الحول انا في ربح ما يكمل به النصاب
(قوله عند حول الاول اقبله) عدهذين وجها واحدا وعد قوله وعند حول الثانية ارسد فيعلاهم وجهين
واظا هرا العكس اه بن (قوله فعلى حوليها) اى فيقيان على حوليها او فجهما باقيتان على حوليها ما كن
جعل الجواب جملة اسمية اكثر فانه البدر (قوله والار كى) اى ولا يخلط لهما ركى كل واحدة ورجحها عند
حولها فل ربحها او كثر (قوله فنه) اى انه لم يزل الى حول الثانية وركبها معا عند (قوله اى عند ايهما)
اشار الى ان اللام بمعنى عند (قوله وان علم وقته) او اواللحال وان رائدة (قوله اعتبر) اى ويجرى على ما ذكر
من التفصيل وقوله وجعل اى الرجح للثانية فان حصل الرجح عند حول الاولى اقبله وشكى الرجح لى
الفائدين فكل على حولها ويركى الرجح مع الثانية وان حصل الرجح عند حول الاولى بشهراة قل حول

(بعد شهر) من حول الارى كى رجح فنه اى ان فعل اليه حول الاولى وصار منه (و) تبقى (لثانية على حوله) و اشارة لثالثة بقوله (و) ان
حصل الرجح (عند حول الثانية) رجب فنه والرابع بقوله (او) انجز في احدهما رجح ورجحها (و) اى في وقت حصوله (لايهما)
ى عند ايهما حصل هل عند حول الاولى او الثانية او بينهما او بعدهما (فنه) اى ويركان من حول الثانية واسو المراد لثانى الرجح لاي
الفائدين وان علم وقته لانه اذا علم الوقت اعتبر وجعل للثانية وللخامسة بقوله (كعهده)

الاتقال لاني المنتقل اليه
(وان حال حولها) اي
الفائدة الكاملة (فأققها)
بصدر كاتها اوضاع
قبل حول الثانية الناقصة
(ثم حال حول الثانية)
الرجية (ناقصة فلازكاة)
فهيا لانها لم تجتمع مع الاولى
في كل الحول مع فسادها
بخلاف لو بقيت لزكى
الثانية نظر الاولى * ولما
انهى الكلام على الفوائد
اتبعه بالكلام على الغلة
فقال عاطفا على بفائدة
(و) استقبال (بالتجدد)
من نقدناشي (عن سلع
التجارة) واولى سلع
الغنية او المكثرة للغنية
واما المكثرة للتجارة فقد
ان غلتها كل ربح تضم
لاصلها حال كون المتجدد
(بلايسع) لها والا كان
الزائد على غنها بحايز كى
لحول اصله ومثل للمتجدد
بلايسع بقوله (كعلة عبد)
مشتري للتجارة فأكره
وكراء دار مثلا مشتراة
للتجارة (و) نجوم (كتابة)
لعبدا اشتراه للتجارة (و)
نمن (ثمرة) شجر (مشتري
للتجارة وجدت بعد الشراء
او قبله ولم تطب وصوف
غنم ولبن وسمن (الا) ثمرة
الاصول (المؤبرة)

الاولى اليه والثانية على حولها ترى فيه مع الربح وان حصل الربح عند حول الثانية انتقلت الاولى لحول الثانية
وركتها معا والربح عنده (قوله اي كحصول الربح بعد الحول اي حول الثانية الخ) اشار الشارح بهذا الى ان
الكاف في قول المصنف كبعده داخلة على محذوف لا على بعد فاندفع ما يقال ان بعد ملازمة للنصب على
الظرفية ولا تجزى الا بمن فكيف يجزىها المصنف بالكاف (قوله في مطلق الانتقال) الاولى في مطلق الانتقال
لما أخر (قوله وان حال حولها فأققها الخ) اعلم ان كلام المصنف محمول على ما اذا كان للشخص فائدتان لا تضم
احدهما للآخرى كما لو كان عنده عشرون محرمية حال حولها ثم صارت بعد الحول عشرة واستفاد بعد ذلك في
رجب عشرة فانه اذا جاء المحرم وعنده العشرون فانه يرى العشرة المحرمية بالنظر للعشرة الرجبية فاذا اتفقها اي
المحرمية او تلفت بعد الزكاة فلازكاة عليه في العشرة الرجبية لقصورها عن النصاب لانها انما كانت ترمى نظرا
للاولى وانما جلنا كلام المصنف على ما اذا كانت الفائدتان لا تضم احدهما للآخرى لانه ان ثبت لكل من
الاولى والثانية حولها وهذا الحل للشيخ احمد الزرقالي وحله بعضهم وهو الشارح بهرام والمواقى وقت على ما اذا
كانت الفائدتان تضم احدهما للآخرى مثل ان يستفيد عشرة فبقي بيده ستة اشهر ثم يستفيد عشرة فأقامت
بيده ستة اشهر فحال الحول على الاولى فأنفقتها ثم اقامت الثانية ستة اشهر فتم حولها فلازكاة عليه لانه لم
يجمعهما حول وهذا التبرير وان كان صحيحا فحقها لكونه بعيد من كلام المصنف وذلك لان انتقال الحول للاولى
لانها تضم الثانية والمصنف قد اثبت لها حولا كما ثبت لثانية الا ان يقال انه جعل لكل واحدة حولا نظرا
بما هو وان لم يكن للاولى حول شرعا لان الحول في عرفهم انما يكون للكاملة ويجعل ح كلام المصنف
شاملا لهما فهو اتم فائدة كذا قرر شيخنا (قوله والمتجدد من نقدناشي عن سلع التجارة) اي كعلة الحيوان
المشتري للتجارة (قوله واولى سلع الغنية) اي واولى النقد الناشئ عن سلع الغنية كاحرة عقار وحيوان
غنية (قوله او المكثرة للغنية) كع اراكته لسكاته ثم استغنى عنه فأكره (قوله كالربح) الاولى حذف
اكاف لان غاتها ربح حقيقة عند ابن القاسم كامر (قوله بلايسع لها) اي للسلع التي للتجارة (قوله والا
كان الخ) اي والا بان يبعث تلك السلع التي للتجارة كان الزائد الخ (قوله ونجوم كتابة) اي لان الكتابة
يست بها حقيقيا والاربع العبد بما دفع ان يحجز (قوله وثمره مشتري) وسواء باع الثمرة مفردة او باعها
مع الاصل لكن ان باعها مع الاصل فان كان بعد طيبها فاض النمن على قيمة الاصل والثمره فثابت الاصل
ر كاه لحول الاصل ومات بالثمره فانه يستقبل به حولا من يوم يقبضه فيصير حول الاصل على حدة والثمره
على حدة وان باعها مع الاصل قبل طيبها ركن ثمنها لانه تبع لحول الاصل كضمن الاصل (قوله وجدت) اي
سدت تلك الثمرة بعد الشراء وقوله ولم تطب الاولى ولم يؤبر (قوله وصوف) اي وضمن صوف غنم اشترى
بثمنه وكذا مال فيما بعده (قوله الا المؤبرة الخ) هذا استثناء من قوله والمتجدد عن سلع التجارة فهو استثناء
متصل بالنسبة لكل من المؤبرة والصوف التام ولا يصح استثناءه من قوله وثمره مشتري لانه يصير متصلا
مفصلا متصلا بالنسبة للمؤبرة ومفصلا بالنسبة للصوف التام (قوله فلا يستقبل منهنهما بل يركبه الخ) اي
لان كلاما من الثمرة المؤبرة والصوف التام يوم الشراء بمنزلة سلعة ثانية اشترىها للتجارة وما ذكره المصنف نص
فيه عبد الحق والخمى (قوله لكن المعتمد في الثمرة المؤبرة الخ) اعلم ان ما ذكره المصنف في المؤبرة انما
هو تحريج ذكره عبد الحق عن بعض شيوخه فقيده به المصنف كلام ابن الحاجب واعدته هنا والصواب
خلافه اقول بعض الحقبة من منسراج ابن الحاجب المؤبرة حين الشراء المنصوص انها غلة وقال ابن
محرز اهل المذهب قالوا انه يستقبل بثمن الثمرة وان كانت مأبورة يوم الشراء نعم ان كانت حين الشراء
ودطابت فقال بعض منسراج ابن الحاجب انها كساعة واما ما ذكره في الصوف التام فهو منصوص لا يخرج
كايديده عبارة للخمى على ما في ح ونصها اختلف اذا اشترى الغنم وعليها صوف تام فخره ثم باعها
وال ابن القاسم انه مشتري يركبه لحول الاصل الذي اشترى به الغنم وعندا شهابه غلة ولاول ابن

المشتراة للتجارة (و) الا (الصوف التام) المستحق لاجروته شراء الغنم للتجارة فلا يستقبل
فيمنهما بل يركبه لحول الغنم الذي اشترى به الاصول لكن المعتمد في الثمرة المؤبرة الاستقبال

أذا بيعت مفردة أو مع الأصل بدطبيها كغيرها ولو زكيت عينها (وان اكرى) ارضاً للتجارة (وذرع) فيها (للتجارة) ايضاً (زكى) ثمن ما حصل من غلتها لحول الأصل أي الذي اكرى به الأرض ولو قال كائن اكرى الخ ٣٧٧ وحذف زكى لكان اظهر وانصر

(وهل يشترط) في زكاة ما ذكر لحول الأصل (كون البذر لها) أي للتجارة فسلو كان لقوته استقبال ثمن ما حصل من زرعها لانه كفائفة او لا يشترط (تردد) والاولى تأويلان (لان لم يكن احدهما) أي الاكثر والزرع (للتجارة) بأن كاماً بالقنية فانه يستقبل وامالو كان احدهما للتجارة والاخره قنية فلا يستقبل هذا ظاهره والحق ما افاده قوله اولا وان اكرى وزرع للتجارة زكى من انه اذا كانا واحداً للقنية استقبال فلو قال لان كان احدهما للسنية لطابق النقل (وان وجبت زكاة في عينها) أي عين ما ذكر من ثمر الاصول المستترة للتجارة مؤبرة ام لا وما حصل من الزرع امدكور بأن حصل نصاب (زكى) عينها بأن يخرج العشر او نصفه (ثم) اذا باعها (زكى) الثمن لحول الزكاة (أي لحول من يوم زكى عينها) لكن يجب تخصيص قوله ثم زكى

لانه مشتري يراى في الثمن لاجله اه بن (قوله اذا بيعت مفردة) ولا يكون ذلك الا بعد بدو اصلاح وقوله او مع الأصل ولا يشترط في ذلك بدو اصلاح لكن ان بدا اصلاح استقبل بما قابل الثمرة من الثمن وان لم يبد اصلاح فلا عبرة بالثمره بل هي بمنزلة العدم والعبرة بالاصول والحول حول الأصل ولذا قال الشارح بعد طيباً (قوله كغيرها) أي كغير المؤبرة والحاصل ان الثمر اذا كان غير مؤبّر وقت شراء الشجر فان ثمنه يستقبل به انصافاً وان كان مؤبّر اقبل ان ثمنه يزكى لحول الأصل وقيل يستقبل به حولا كمن غير المؤبّر وهو المعتمد بخلاف الصوف التام فانه ليس كغير التام اذ ثمن غير التام غلة يستقبل به بخلاف ثمن التام فانه يزكى لحول الثمن الذي اشترى به الأصل على المعتمد وقوله ولو زكيت عينها أي عين الثمرة فانه يستقبل بثمنها ولا خلاف انه قول المصنف الآتي ثم زكى الثمن لحول الزكاة (قوله وان اكرى الخ) أي وان اكرى الخ التجارة ارضاً بقصد التجارة (قوله زكى عن الخ) أي حيث كان ذلك الثمن نصاباً وكانت العلة الخارجية من الزرع المبيعة بذلك الثمن اقل من نصاب وامالو كانت نصاباً فسيأتي انه يزكى عينها ثم اذا باعها زكى ثمنها ما حول الزكاة لا لحول الأصل والحاصل ان ما ذكره المصنف من ان ثمن الحب يزكى لحول الأصل مقيد بما اذا كان الحب اقل من نصاب والارزكى الثمن لحول من يوم زكى الحب كأي ثمنه ياتي مقيداً هنا (قوله لحول أصل الذي اكرى به الأرض) وهو يوم الزكاة ان كان قد زكاه والا فيوم ملكه ولا يستقبل به حولا من يوم البيع فثمن ما حصل من غلتها من قبيل الرخ لا من قبيل العلة ولا من قبيل الفائدة ولذلك قال بن تاهران هذه المسئلة من افراد قوله فيما تقدم كعلة مكترى للتجارة ويدل عليه كلام ح وحيث ذكرنا ان اولي المصنف تقديمها هنا (قوله كون البذر) أي المبدور من علة مشترة للتجارة فلو كان المبدور مما اتخذته زرعاً فانه يستقبل ثمن ما حصل من الزرع حولا بعد قبضه (قوله او لا يشترط) أي لان بذر الزرع مستهلك فلا يقبله وحيث ذكرنا بضر كونه لقوته (قوله والاولى تأويلان) لان الاول تأويل بن يونس واكثر تروين وابن شبلون والثاني تأويل لابي عمران والتأويلان للفظ المدقونه على الصواب لان احدهما كلام المدقونه والاخر لكلام الامهات كما قال بعضهم اطربن (قوله لان لم يكن احدهما للتجارة) أي ان اتنى الكون للتجارة عن كل واحد منهما بأن كاماً بالقنية فلا يزكى ثمن الزرع لحول الأصل بل يستقبل فهو ما به لو كان احدهما للقنية والاخر للتجارة فانه لا يستقبل ويرزكى لحول الأصل وهو بحالف ما دل به منطوق قوله وان اكرى وزرع للتجارة زكى أي عن الزرع لحول الأصل فانه يقبضه لا يزكى لحول أصل الا اذا ثبت الكون للتجارة لكل منهما لان ثبت لاحدهما ساعد محصل كلام الشارح (قوله بأن كانا للقنية) أي بأن اكرى بقصد القنية وزرع به صدها (قوله فلو قال لان كان احدهما للسنية الخ) فيه راد لو قال ذلك لا قضى انه اكرى بشيئاً فالتجارة وليس كذلك بل كلفية كفي التوضيح فكان الصواب ان يقول تبي ح لان لم يكونا للتجارة وهو ظاهره بن واجاب شيخنا عن المصنف بان كلامه من باب سب العموم وان معناه لان انتف الكون للتجارة عنهما معا وهذا صادق بما اذا كانا معالاً بنيه لو احدهما لها والاخر للتجارة لان باب عموم السلب حتى أي الاعتراض تأويل (قوله لكن يجب الخ) أي ان الواجب ان يعم في اول الكلام ثم يخص في آخره لاجل ان يكون ما شيا على الراجح اذ رعم في آخره كآوله لكان ما شيا على القول الضعيف ولو خصص في اوله وأخر الكان فيه قصور (قوله من ان ما سداها) أي وهي سلة ثمر الاصول المستترة للتجارة (قوله على زكاة الدين) أي اذا كان قرضاً سواء كان من مدير او محتكر او من غيرهما وكان ثمن عرض تجارة لمحتكر بدليل قول المصنف لسنة من اصله وامالو كان الدين ثمن عرض تجارة لمدير فانه يقوم ويرزكه كل عام بالمدير والمحتكر انما يفرقان في دين التجارة (قوله ومحط الحصر الخ)

(٤٨ - دسوقي اول)

ما عداها باستقبال من قبض الثمن ثم شرع يسكنهم على زكاة الدين قال (وانما يزكى دين) ومحط الحصر قوله الا في لسنة من اصله وقوله ان كان الخ شرط وليس من المحصور ولا من المحصور فيه الشرط الاول قوله (ان كان اصله عيناً بيده) او يدوكيله

اي فالمعنى انما يزكى الدين لسنة من اصله اي لسنة من يوم زكى اصله ان كان قد زكاه او من يوم ملك اصله ان لم يجز الزكاة فيه بأن لم يقم عنده حولا ولو اقام عند المدين اعواما بشروط اشار لها المصنف بقوله ان كان الخ (قوله فأقرضه) اي للمدين سواء كان ذلك المقرض مديرا او محتكرا او غيرهما (قوله او نحو ذلك) بأن كان اصله من ميراث وكان في يد الوصي على تفرقة التركة (قوله الابدحول من قبضه) اي ولو اخر قبضه فرار من الزكاة ففائدة كقولنا بقيت العطية بيد معطيه قبل القبول والقبض سنين فلاز كاته فيها الماضي الاعوام لاعلى المعطى بالفتح لعدم القبض ولا على المعطى بالكسر لانه يقبل المعطى بالفتح تبين انها على ملكه من يوم الصدقة فانه سحنون (قوله او كان اصله عرض تجارة) اي سواء ملكه بشراء او هبة او ميراث او نحوهما وقصد به التجارة وكان محتكرا او باعه بدين واحتراز المصنف عما اذا كان اصل الدين عرضا من عروض القنية او الميراث ولم يقصد به التجارة وباعه بدين فلاز كاته الابدحول من قبضه (قوله ان كان اصله قرضا الخ) هذا شرط فيما قبله والمعنى فلاز كاته فيما لم يقبض من الدين ان كان قرضا للمدير والمحتكر او لغيرهما او كان ممن عرض تجارة لمحتكر لان كان ممن عرض تجارة لمدير والاز كاه كل عام وان لم يقبضه (قوله او عرض محتكر) اي او ممن عرض محتكر (قوله غير القرض) بأن كان ممن سلعة باعها بالدين واما الترض فاما يزكىه لسنة من اصله كما علمت (قوله يزكىه) اي لكل عام وان لم يقبضه (قوله لان قبضه عرضا) اي لان قبض عرضا عوضا عن الدين فانه لا يجب عليه الزكاة حتى يبيعه فاذا باع ذلك العرض زكى ثمنه لحول من يوم قبض العرض لا من حول الاصل وهذا اذا كان محتكرا او امانا كان مديرا فانه يوم ذلك العرض الذي قبضه كل عام يزكىه وان لم يبيعه وكلام الشارح غير واف بذلك (قوله ولو هبة) اشار بولرد قول اشهب لاز كاته في الموهوب اغير من عليه الدين انظر التوضيح (قوله فان الواهب يزكىه) اي لسنة من اصله (قوله لانها) اي الهبة لا تتم الا به اي الا بالقبض فكان رب الدين قد قبضه حين قبضه الموهوب له (قوله الا لشرط) اي الا ان يشترط الواهب على الموهوب له ان يخرج زكاة ذلك الدين الموهوب منه وقوله او ادعى اي الواهب ان حين الهبة اراد ان يزكاه تكون منه فيعمل بتوبله وهل مطلقا او بعد حلفه انظره والحاصل ان زكاة الدين الموهوب منه ان نوى ذلك الواهب او شرط ذلك على الموهوب له فان لم ينو ولم يكن شرط فان الواهب يزكىه من غيره هذا محصل كلام الشارح وهو قول ابي الحسن القاسبي وظاهر كلام ابن عرفة ان الدين الموهوب زكاه منه مطلقا سواء شرط الواهب ذلك او نواه ولم يكن شرط ولا نية وهو قول ابن رشد (قوله لعدم قبضه) اي بل هو ابراء وكذا لاز كاته ايضا على المدين الا ان يكون عنده ما يجعله في مقابلته فانه يزكىه لكل عام قبل البراء (قوله او باحالة) اي او كان قبضه باحالة والحاصل ان كلاما من الهبة والحالة قبض حكيم للدين الا انه لا بد في زكاة الدين الموهوب لغير المدين من قبض الموهوب له بخلاف ما وقعت فيه الحوالة فانه يجب على المحيل بمجرد حصول الحوالة الشرعية ان يزكى ذلك الدين لحول اصله وان لم يقبضه المحال على المذهب خلافا لابن لبابة والفرق بين الحوالة والهبة ان الهبة وان كانت تلزم بالقول قد يطرأ عليها ما يطلها من فلس او موت فلا تتم الا بالقبض بخلاف الحوالة (قوله واما المحال فيزكىه منه) اي لسنة من اصله (قوله ان كان عنده الخ) اي فاذا كان عنده ما ذكر فانه يزكىه بمجرد الحول عليه وهو يده فقد ظهر لك ان المال المحال به يخاطب بزكاه ثلاثه ولو من غيره (قوله كمل نصابا) اي كمل المقبوض نصابا بنفسه اي بذاته من غير انضمام شيء اليه سواء قبض النصاب في مرة او في مرات هذا اذا استمر البعض المقبوض او لا عنده لقبض الباقي بل ولو لم يستمر بل تلف الماتم اي البعض الذي قبضه او لا قبل قبض الباقي (قوله لا بانضمام شيء معه) اي ما لم يكن فائدة جمعها معه ملك وحول فقول الشارح لا بانضمام شيء معه اي غير ما سياتي في المصنف لا مطلقا (قوله ولو تلف الماتم) اي حيث قبض نصابا فانه يزكىه ولو تلف بعضه قبل كمله وهو مراده بالماتم اسم مفعول كما اذا قبض من دينه عشرة فلتفت منه باثنا عشر او ضياع ثم قبض منه ايضا عشرة فانه يزكى عن العشرين

قبضه (او) كان اصله (عرض تجارة) باعه محتكرا الشرط الثاني قوله (وقبض) فلاز كاته قبل قبضه ان كان اصله قرضا او عرض محتكر واما دين المدير غير القرض فيزكىه وان لم يقبضه كما يأتي الشرط الثالث ان يقبض (عينا) ذهب او فضة لان قبضه عرضا حتى يبيعه على ما يأتي من احتكاك او ادارة ولا فرق بين القبض الحسي والحكمي كما اشار له بقوله (ولو) كان قبضه (هبة) لغير المدين فان الواهب يزكىه بقبض الموهوب له لانها لا تتم الا به يزكىه من غيره الا لشرط او ادعى انه اراد الزكاة منه فان وهبه للمدين فلاز كاته على الواهب لعدم قبضه (او) (احالة) لمن له دين على المحيل يزكىه المحيل بمجرد الحوالة من غيره واما المحال فيزكىه منه ان قبضه ويزكىه المحال عليه ان كان عنده ما يجعله فيه الرابع قوله (كمل) المقبوض نصابا (بنفسه) لا بانضمام شيء معه كأن يقبض عشرين دينارا جملة او عشرة ثم عشرة فيزكىهما عند قبض الثانية اذا

بقيت الاولى لقبض الثانية بل (ولو تلف الماتم) اسم مفعول وهو العشرة الاولى قبل قبض الثانية وكذا ان تلفت الثانية او هما

أن تلقى بعد إمكان تركيته (أو كمل بقائه) أو غيرها (جمعها) أي المقبوض من ٣٧٩ الدين والفائدة (ملك وحول) كالمالك

عشرة دنانير حال عليها
الحول عنده واقضى
من دينه الذي حال عليه
الحول ولو كان بعض
الحول عنده وبعضه
عند المدين عشرة فانه
يركبهما (أو) كمل
المقبوض من الدين
نصابا (بمعدن) لأن
المعدن لا يشترط فيه
الحول (على المتحول)
وإنما يركى الدين المقبوض
بشروطه (لسنة) فقط
ولو أقام عند المدين
سنتين (من) يوم ملك
(أصله) أو تركيته أن
كان زكاه ومحمل تركيته
لعام فقط أن لم يؤخر
قبضه فإرا من الزكاة
والأزكاه لكل عام مضى
عند ابن القاسم بخلاف
ماذا كان الدين أصله
هبة أو صدقة واستمر أبدا
الواهب والمتصدق أو صداقا
يبدل الزوج أو خلعا يبدل
دفعه أو أورش جناية
يبدل الجاني أو وكيل كل
فلاز كاه فيه الأبعد
حول من قبضه ولو أخره
فإرا كما أشار به بقوله
واستقبل حولا (ولو فر
بته خيره أن كان عن كهبة
أو أورش) فهو مبالغه في
مخدوف لا دليل عليه وفي بعض
النسخ ولو فر بتأخيره استقبال
أن الخ وفي بعضها تأخير
استقبل عن قوله أو أورش

عند قبض الثانية ولا يضر تلقى العشرة الأولى لأن العشرين جمعها ملك وحول خلافا لابن المواز حيث
قال إذا تلقى المثل من غير سببه سقطت زكاته وسقطت زكاة باقي الدين أن لم يكن فيه نصاب وأما إذا تلقى بسببه
فالزكاة اتفاقا وقد رده المصنف بل واستظهره ابن رشد (قوله أن تلقى بعد إمكان تركيته) هذا شرط في
قول المصنف ولو تلقى المثل وحاصله أن محل كونه يركى المثل بالفتح عند قبض ما يتمه ولو تلقى ذلك المثل قبل
قبض ما يتمه إذا كان تلقى بعد إمكان تركيته أن لو كان نصابا كما إذا كان تلقى بعد حلول حول الأصل
وأما لو كان تلقى قبل إمكان تركيته بأن كان قبل حلول حول الأصل فانه لا يركى ما قبض بعده إلا إذا كان
نصابا (قوله أو بقائه) أي أو كمل المقبوض من الدين نصابا بسبب فائدة وليس المراد بالفائدة هنا ما تجدد
لأعن مال فقط بل المراد بها هنا ما تجدد أعم من أن يكون عن مال أو غيره فقول الشارح وغيرها لا حاجة له
ولا حاجة لقول المصنف ملك لأن الفائدة لا يقال لها فائدة إلا إذا كانت جملة أو الدين لا يكون إلا جملة كما
(قوله وحول) أي وكل الحول ثم إن هذا يفيد أنه لو مر للفائدة عنده ثمانية أشهر واقضى من دينه ما يصيرها
صاها فأكثر فانه لا يركى ما اقتضاه إلا إذا بقي ما اقتضاه تمام حول الفائدة وبقيت أيضا تمامه ليحصل جمع
الحول للفائدة والاقتضاء وجمع الملك لهما فيه فلو قبض عشرة فأنتفقا بعد حصولها وقبل حول الفائدة
واستفادوا نطق بعد حولها ثم اقضى من دينه قبل الحول ما يكمل النصاب فلاز كاه عدوى (قوله
كالمالك عشرة دنانير) أي بعطية مثلا (قوله فانه يركبهما) أي الحول من أصل الدين وأعلم أنه لا يشترط تقدم
ملك الفائدة على الاقتضاء بل لا فرق بين أن تكون الفائدة تقدمت أو تأخرت لكن أن تأخرت يشترط بقاء
لاقتضاء حتى يتم حولها وإن تقدمت فالشرط مضى حول بعد هاسواء بقيت الفائدة للاقتضاء أو تلفت
تبله فإذا استفاد عشرة في محرم ثم اقضى عشرة في رجب الذي في العام القابل فانه يركى العشرين حاله سواء
بقيت المحرمية حتى قبض الرجبية أو انتفقا قبل قبضها كما يأتي للمصنف في قوله وإن اقضى خمسة بعد حول
الخ (قوله أو كمل المقبوض من الدين نصابا بمعدن) أي فيركى ذلك المقبوض بمجرد كاله نصابا بالخارج من
المعدن على المقول أي على ما اختاره المازري من الخلاف وهو قول القاضي عياض واختار الصقلي عدم
ضم المعدن للمقبوض (قوله لأن المعدن لا يشترط فيه الحول) أي لأن خروج العين من المعدن بمنزلة حلول
الحول (قوله لسنة) متعلق بقوله يركى كما أشار لذلك الشارح بقوله وإنما يركى الدين المقبوض وليس متعلقا
بقبض وقد يقال أنه يصح تعلقه بقبض والمعنى وقبض لسنة من أصله لأن ما قبض قبل مضى سنة من أصله
لا يركى ولا يضم لما قبض بعدها فاعل الأولى جعل العاملين المذكورين متنازعين فيه فتأمل (قوله ولو أقام
عند المدين سنتين) أي هذا إذا أقام عند المدين سنة أو بعضها كالمواظام عند مالكه بعدز كانه أو بعد ملكه
له ستة أشهر ومثلها عند المدين بل ولو أقام عند المدين سنتين (قوله من أصله) أي لا من حين قبضه وقوله
من يوم ملك أصله أي أن كانت الزكاة لا تجب في عينه لعدم إقامته عنده حولا (قوله والأزكاه لكل
عام مضى عند ابن القاسم) قال ابن عرفة ولو أخره فإرا فقبضها زكاه لعام واحد وسمع أصبغ ابن القاسم
لكل عام أه وقال ابن الحاجب بعد قوله زكاه بعد قبضه زكاة واحدة مانعه وعند ابن القاسم ما لم يؤخر
قبضه فإرا أو خولف أه وقد ذكر ابن غازي أن كلامها غير صحيح والمعول عليه كلام ابن القاسم
(قوله بخلاف ماذا كان الدين الخ) هذا مفهوم الشرط الأول وهو قول المصنف أن كان أصله عينا يبدل
أو عرض تجارة (قوله أن كان عن كهبة) أي أن كان الدين الذي ليس أصله عينا يبدل ولا عرض تجارة
ترتب عن كهبة عند الواهب أو أورش جناية عند الجاني (قوله فهو مبالغه في مخدوف) أي والكلام
مستأنف لبيان مفهوم الشرط الأول (قوله لا دليل عليه) فيه أن هذا ممنوع لإيهام الفساد فاعل النسخة
التي ليس فيها قوله استقبال تكون المبالغه في مفهوم الشرط المتقدم في قوله أن كان أصله عينا يبدل أو
عرض تجارة أي فإن لم يكن أصله ذلك استقبال به ولو فر بتأخيره وقوله أن كان عن كهبة الخ تفصيل في ذلك
(لا) أن كان الدين ترتب (عن) عرض (مشتري للقبض) بنقد كان اشتري بغير إبدنار لها (وباعه لأجل) بنصاب فأكثر

والآخر قبضه فرارا واولى ان يباعه على الحلول (فلعل) اى قبضه كنه لكل عام مضى من يوم قبضه فله ان يرده وهو غير مستحق للمنفعة
يستقبل به حولا من قبضه ولو يباعه على الحلول واخره فرارا فلو حذفت قوله ولو فر بتأخيرته الى قوله قولان لكان احسن والمسئلة الموافقة
للتقل تدمت في قوله واستقبل بفائدة تجددت الخ وقيدنا المشتري بالذلة لانه الذى فيه كلام ابن رشد وامالوا شترى عرض الثانية بعرض
ملكه بارت او كهبه ثم يباعه بدين فانه يستقبل به حولا بعد قبضه حتى عند ابن رشد (و) لو كان الدين الذى فر بتأخيرته ترتب (عن اجارة)
لعبد مثلا وعن كراء (او) كان ٣٨٠ اصله عن (عرض مفاد) ككبريات او هبة قبضه وباعه بدين فى الاستسالة بال به مد

المفهوم تأمل (قوله واخر قبضه) اى بعد مضى الاجل وقوله واولى اذا يباعه على الحلول اى واخر قبضه فرارا
(قوله قاله ابن رشد) حاصل ما لا ينشأ على ما فى المواق انه اما ان يبيع العرس المشتري القنية بغير مال
او بموئل وفى كل امان يترك قبضه فرارا من الزكاة او لافان باسبحال ولم يؤخره فرارا استسالة بل حولا من
يوم قبضه وان يباعه بموئل ولم يؤخر قبضه فرارا من الزكاة لعام من يوم يبيع وان فر بتأخيرته كذا اكل عام من
يوم البيع مطلقا يباعه بحال او بموئل لكن ما قاله ابن رشد فى قصد الفرار قال لو اطلق العرس حولا لاف ديار
كلام ابن يونس وجزم ابن ناجي فى شرح المدونة ان قصد الفرار كدومه ومات فى البيع لا بل دون قصد
فرار قال ابن عرفة طريقة مخالفة للطريقة الاخيرة يشترط ان يكون المشتري مستقبلا بالتمن من قبضه - ام
المواق (قوله الموافقة للتقل) اى باعتبار ظاهرهما من الاطلاق وحاصل ما تقدم ان كل - بن ج - درو كاه -
ناشئة عن غير مال او عن مال غير مزرعى فانه يستقبل به حولا من يوم قبضه ولو اخر قبضه فرارا من الزكاة
وهذا يشمل العطية والهبة والصدقة والخلع والارش الجناية ومن سلع القنية سواء كانت مائة دراهم وعرض
ويشمل غير ذلك (قوله بعد قبضه) اى ولو اخر قبضه اعواما فرارا من الزكاة (قوله بركى و -
الثانية) ولا يصرف المثل المتبقي بالفتح قبل التمام كما مر (قوله من وقت قبض الثانية) - لا بل - هب - امثال -
كلام من العشرتين حوله من شهر قبضه (قوله بركى كلاً على حوله) فى ركنى الاولى - الى - بركى - ام -
وكذا نرى ركنى الثانية عند حوله اطراف الاول (قوله مادام للنصاب فيها) اى فلو تمت الثانية فى الاول -
حوله وز كاه ان بقى من الدين على المدين ما يكمل النصاب وقبض منه ما يكمله وما ذل - بركى - منه -
ملار كاه قاله شيخنا الهدوى (قوله بركى) اى ما قبض اولاً لما قبضه ثانياً او تلف قبل - بركى - او بركى -
ان المراد بركى ذلك النصاب الذى قبضه فى مرة او مرات لما قبضه بعد ذلك او تلف قبل قبضه - بركى -
(قوله ثم زكى المقبوض وان قل) راجع لقوله وحول المتم من التمام ولقوله لان نقص مد - بركى -
كان فيه مع ما بعده نصاب اى ثم بعد قبض تمام النصاب فى مرة او مرات ركنى المقبوض - بركى -
ما اقتضاء على حوله واذا نقص المقبوض بعد الوجوب وبكى كل على حوله ركنى المقبوض - بركى -
والتسارع اقتصر على رجوعه لقوله وحول المتم من التمام (قوله وان قل) هذا قول ابن - بركى -
وقال ابن المواز اذا اقتضى نصابا فى مرة او مرات لا يزكى المقبوض بعده الا اذا كان - بركى -
قال اما اذا تلف بتفريطه او انقضى فلا كلام فى تزكياته ما قبض بعده وان قل (قوله بركى) -
على حوله) اى مادام الحول معلوما ما ان حوّل الحول فهو ما اشار له المصنف بقوله لا - بركى -
احواله آخر الاول (قوله فالمراد الخ) اى وانما فرضها فى اقل ما تجب فيه زكاة وهو اربعة اشهر - بركى -
ذلك على المبتدى (قوله فان باعها معا) اى حالة كونهما مصطحبين فى البيع واولا - بركى -
اساعتان (قوله وهما فى الصور الثلاث) اى وهما مضر وبان فى الاحوال الثلاث - بركى -
او بالاول قبل الثاني والعكس (قوله اى فيما اذا باعها معا) اى واما كان - بركى -

وقبضه وتر كنه لما مضى
قوله الاغوام (قولان) المعتمد
منهما الاول واما اذا لم
يضر بتأخيرته استقبل
اتفاقا (وحول) مادون
النصاب المقتضى من
الدين (التم) بفتح التاء
نصا بابا قضاء شئ آخر
(من) وقت (التمام)
كل اقتضاء بعقد على
حوله كان اقضى
عشرة فى المحرم فمشرقة
رجب ثم بالنصاب وركى
وقت قبض الثانية فالحول
فى المستقبل من وقت قبض
الثانية (لا ان نقص)
المقبوض عن النصاب
(بعد الوجوب) اى وجب
الزكاة فيه بتمام النصاب
ثم قبض ما يكمله فلا يكون
حوله من التمام بل زكى
كل على حوله فن اقتضى
عشرين فى المحرم فزكاة
قدصت عن النصاب
بافاق وغيره ثم قبض
عشرة فى رجب وزكاة
فيه فبال حول الاول
ناقصة لكنهما مع ما بعده

نصاب ركنى كلاً على حوله مادام النصاب فيهما (ثم) بعد قبض النصاب فى مرة او مرات فى اول تلف ركنى
المقبوض) بعد (وان قل) ولودون درهم حال قبضه ويبقى كل اقتضاء على حوله (وان اقتضى) من دينه الى حال - بركى -
المدين او عندهما (ديارا) فى محرم مثلا (فاخر) فى رجب مثلا (فاشترى كل) منهما (سلعة) ونحوه صور لا - بركى -
فيها فى وقت واحد او بالاول او بالعكس (باعها) اى باع سلعة كل منهما (بعشرين) مثلا فالمراد باع كل سلعة منهما اربعة اشهر كذا
فان (باعها معا) فى الصور الثلاث بالاربعين (او) باع (احدهما بعد شراء الاخرى) بحيث لا يبيع فى - بركى -
صورتان لان المبيعة او الامسلة الدينار الاول والثانى وهما فى الصور الثلاث - بركى -
وقوله بعد شراء الاخرى اى وباع الاخرى ايضا كما هو ظاهر

(زكى الاربعين) دينار في الصور التسع لان الرمح بقدر وجوده يوم الشراء الا ان زكيه الاربعين في الثلاثة الاولى حين بيعهما معا واملأى الستة فزكى حين يبيع الاولى احد او عشرين وحين يبيع الثانية تسعة عشر وحول الجميع من وقت يبيع الاولى (والا) بان باع الاولى قبل شراء الثانية او باع الثانية قبل شراء الاولى زكى (احد او عشرين) عشرين عنهما والدينار الذي لم يهتر به ويستقبل بالثانية حولاً من يوم زكى الاولى لانهم هم مال: كى معتبره منه. له ما كانت له من كلامه على الاحدى ٣٨١ عشرة صورة التي ذكرها ابن عرفة

وغيره ثلاثة في الاولى وست في الثانية واثنان في الاخيرة لكن المعتمد انه انما يركى الاربعين في ثلاث صور وهي ما اذا اشترى السلعتين بالدينارين معا وباعهما اماما معا او الاولى قبل الثانية او الثانية قبل الاولى وما عدا هذه يركى احد او عشرين ولما قدم ان لاقتضا آت بعد تمام النصاب تبقى على احوالها وان قلت ولا يضم منها شيء لا تخبر به على ان ذلك ان علمت الاحوال لان التيسر فقال (وضم لا خلاط) اى التباس (احواله) اى احوال الاقتضاء جمع حول اى اعوامه التي يركى فيها لاجمع حال (آخر) منها متلبس حوله (الاول) منها علم حوله ويجعل الحول منه يعنى اذا اختلطت عليه اوقات الاقتضا آت اى نسبها مع علمه المتقدم عليه سواء علم التأخر منها ايضا ام لا علمه المتقدم عليه ايضا ام لا يهتبه بضم ما جهل وقته للمتقدم عليه المعلوم فليس المراد بالاول والاخر

او بالعكس (قولدر كى الدر مدين دينار في الصور التسع) ي وهو مقتضى كلام ابن الحاجب وابن شاس والقرائى واللغوى (قوله فزكى حين يبيع الاولى احد او عشرين) عشرين عنهما والدينار الذي اشترى به الاخرى (قوله بان باع الاولى) اى الساعه التي اشترى بها بالمقبوض والا وقوله او باع الثانية اى السلعة المشترقة بالمقبوض ثانيا (قوله ويستقبل بالثانية) اى بمن الثانية (قوله ثلاثة في الاولى) اى في الحالة الاولى وهي ما اذا باع الساعتين معا (قوله وست في الثانية) اى في الحالة الثانية وهي ما اذا باع احدى الساعتين الاولى او الثانية بعد شراء الاخرى (قوله في الاخيرة) اى في الحالة الاخيرة وهي ما اذا باع الاول قبل شراء الثانية او باع الثانية قبل شراء الاولى (قوله لكن المعتمد الخ) اى كراهة ذلك صاحب النوادر وابن يونس واختاره ابن عرفة وادعاه طي ولوقال المصنف وان اقتضى دينارا فاشترى بكل سلعة باعها بعشرين فان اشترى بها معار كى الاربعين والا احد او عشرين لطابق ما لابن يونس (قوله وضم لا خلاط احواله) حاصله انه قد سدم انه اذا قبض من الدين نصابا في مرتين فانه يركى به حول من اصله من حين التمام وكل ما اقتضاء بعد ذلك فانه يركى به حوله هذا اذا علم اوقات الاقتضا آت فاذا نسي اوقات الاقتضا آت مع علمه بوقت المتقدم منها سواء علم وقت التأخر منها ايضا ام لا فانه يضم ما جهل وقته للمتقدم عليه المعلوم وقته ولا يضم المنسى وقته للاخر المعلوم وقته كذا لو اقتضى ثلاثا اقتضا آت كل اقتضاء عشرة اوقا عشرة وعشرين خمسة عشر والثالث خمسة وعلم ان الاقتضاء الاول في المحرم وجهل وقت الباقي والثالث وجهل وقت الثاني فقط وعلم ان وقت الثالث رجب وجهل وقت الثالث فقط وعلم ان وقت الاول المحرم ووقت الثاني جادى فان جهل وقت الثاني والثالث كان حول الثلاثة المحرم وان جهل وقت الثاني فقط وعلم وقت الثالث والا اول المحرم وكان حول الثالث رجب ولا يضم الثاني للثالث بحيث يكون حوله رجب وان نسي وقت الثالث فقط كان حوله حول الثاني وهو جادى وان نسي وقت الاول منها دون ما بعده ضم لارل للثاني على الظاهر (قوله آخر منها) اى من الاقتضا آت (قوله ويجعل الحول) اى حول الثاني منه اى من حول الاول (قوله مع علمه المتقدم) اى مع علمه وقت الاقتضاء المتقدم وقوله سواء علم التأخر اى سواء علم وقت التأخر منها ايضا ام لا (قوله بل مطلق منقسم ومتأخر) اى الاضم من الحقة والاضاى (قوله وسواء علم الخ) اى كفى المثال الذي قلناه وقوله ام لا كذا اقتضى ثلاثا اقتضا آت او طافى المحرم ولم يعلم وقت الثاني والثالث وكان يعلم ان مجموع الاقتضا آت ثلاثون او عشرين ولم يعلم وقت كل اقتضاء على سدمه فيجعل المحرم حولا للثلاثة (قوله عكس الفوائد) اعلم انه قد تقدم ان اقسام النواثر اربعة اما ناقصة او كاملة او ملتان او الاولى كاملة والثانية ناقصة او العكس فالناقصة تضم اولاهما للثانية في الحول بحيث يركى ان عند حلول الثانية والكاملتان كل على حوله ولا تضم احداهما للآخرى وكذا اذا كانت الاولى كاملة والثانية ناقصة واما اذا كانت الاولى ناقصة والثانية كاملة نمت الاولى لثانية كانتا قسمتين ومحل كون الكاملة لا تضم لما بعدها كانت ما بعدها كاملة وناقصة اذا علم حول الاولى واما اذا نسي فانه يضم للثانية في الحول فان نسي وقت آخر الفوائد الظاهر كلفانه شيخنا به يضم لما قبله المعلوم احد من مفهوم قول المصنف عكس الفوائد (قوله قد يكون كل منهما معلوما

في كلامه الاول الحقيقي الذي لم يدمه شيء والاخر الحقيقي الذي ليس بعده شيء بل مطلق متقدم ومتأخر فكل منسى وقته يضمه لمعلوم قبله وسواء علم قدر ما اقتضى في كل واحد من الاقتضا آت ام لا ولا يضم المنسى وقته للاخر المعلوم (عكس الفوائد) المنسى ارباعه ما عدا الاخيرة فانه يضم المنسى للاخيرة المعلوم وقته يهتبه بضم المنسى وقته لما بعده المعلوم وقته كان اخيرا حقيقة ام لا فالعكس قد يكون في الحكم لافى التصوير وقد يكون فيهما لان ما قبل المنسى وقته وما بعده قد يكون كل منهما معلوما

في الاقتضا آت والفوائد العكس في الحكم وهو الضم فقط وقد يكون المعلوم في الاقتضا آت اولها فقط وفي الفوائد آخرها فقط فالتعكس فيهما معا وانما ضم لا آخر في الفوائد ٣٨٢ لان اولها لم تجز فيه زكاة فلو ضم له كان فيه الزكاة قبل الحول بخلاف الدين فان الاصل

فيه الزكاة لانه مملوك وانما منع منها وهو على المدين خوف عدم القبض (و) ضم (الاقتضاء) الناقص عن النصاب (المثل) في الاقتضاء وان لم يمتلئه في القدر (مطلقا) بقيت الاقتضا آت السابقة اولها لا تخلل بينهما فائدة اول (و) ضمت (الفائدة للمتأخر منه) اي من الاقتضاء لا المتقدم منه المنفق قبل حصولها او حوّلها ثم اوضح ذلك بقوله (فان اقتضى) من دينه (خمس بعد حوّل) من زكاته او ملكه اي وافقها (ثم استفاد عشرة) وحوّل حوّلها عنده (وافقها بعد حوّلها) واولى ان اباقها (ثم اقتضى عشرة) من دينه (زكى العشرين) الفائدة والتي اقتضاها بعد هادون الخمسة الاولى لعدم كمال النصاب بالاقتضاء من والفائدة التي بعد الخمسة لا يضم لها (و) انما يزكى الخمسة (الاولى ان اقتضى خمسة) اخرى مع تركية هذه الخمسة المقضاة ايضا لحصول النصاب من مجموع الاقتضا آت والموضوع اتفاق الخمسة التي اقتضاها قبل حوّل الفائدة كما اشترنا له اذ لو بقيت لحولها ضمت اليها ولما تكلم على زكاة الدين اعقبه بالكلام على زكاة العروض لمشاركته اله

في الاقتضا آت والفوائد) وذلك كان يقتضى ثلاث اقتضا آت ويعلم وقت الاول وهو المحرم ووقت الثالث وهو رجب. ينسب وقت الثاني فيضم الثاني للاول واذا استفاد ثلاث فوائد كل منها كامل وعلم وقت الاولى والثالثة دون الثانية ضمت الثانية للثالثة (قوله) وقد يكون المعلوم في الاقتضا آت اولها فقط (الخ) اي كمالواقتضى ثلاث اقتضا آت كل واحد منها عشرة وعلم وقت الاولى منها وهو محرم ونسب وقت الثاني منها والثالث فيضم الثاني والثالث للاول في الحول ويجعل المحرم حول الثلاثة واذا استفاد ثلاث فوائد كوامل وجعل وقت الاولى والثانية وعلم وقت الثالثة ضمت الاولى والثانية للثالثة في الحول وجعل حول الثالثة المعلوم حول الثلاثة والحاصل انه لا يضم الا المختلط دون غيره فان اختلط عليه الاواسط فقط دون الاول والاخر في الاقتضا آت تضم الاواسط فقط للاول ويستمر الاول والاخر على حاله وفي الفوائد عكسه واما اذ لم يعلم شيء اصلا فالظاهر انه يحتاط لجانب الفقراء في الاقتضا آت ولنفسه في الفوائد قاله شيخنا عدوى (قوله) فلو ضم له اي فلو ضم آخرها للاول وقوله كان فيه الزكاة قبل الحول اي كان في ذلك الاخر المضموم للاول الزكاة قبل الحول (قوله) وانما منع منها وهو على المدين خوف عدم القبض) اي فاذا حصل اقتضا آت زكى ما مضى فلما كانت الاقتضا آت تزكى ما مضى كانت انسب لتقديم (قوله) مطلقا) فيه نوع تكرار مع قوله سابقا ولولتلف المثل لكن التكرار مبني على ان المراد بالاطلاق ما قاله الشارح وحينئذ فالاولى ان يفسر الاطلاق بقولنا سواء كان ذلك المماثل له في الاقتضاء مماثل له في القدر ايضا ام لا (قوله) وضمت الفائدة للمتأخر منه) اي كمالواستفاد عشرة في المحرم وحال عليها الحول عنده. ثم اقتضى عشرة في رجب ثاني عام فيزكيها في رجب بمجرد الاقتضاء سواء بقيت الفائدة لوقت اقتضائه او انفق قبله وفي هذا تكرار مع قوله او بفائدة جمعها ملك وحول الا ان يقال ان ما هنا زاد بتخصيص الفائدة بالمتأخر لا المتقدم الا ان يبقى المتقدم لحول حوّلها والاضمت له (قوله) لا للمتقدم) اي لا للاقتضاء المتقدم المنفق قبل حصولها لعدم اجتماعهما في الحول والملك كأن اقتضى عشرة في المحرم ثم استفاد عشرة في رجب بعد اتفاق العشرة الاولى سواء كانت الاولى حال حوّلها قبل حصول الثانية ام لا (قوله) المنفق قبل حصولها (الخ) اما لو استمر الاقتضاء المتقدم باقيا حال حول الفائدة فانه يضم اليها (قوله) او حوّلها) اي او المنفقة بعد حصولها وقبل حوّلها كمالواقتضى في المحرم واستفاد في رجب وافق ما اقتضاء في رمضان (قوله) وافقها) اي قبل حصول العشرة المستفادة او بعد حصولها وقبل حوّلها ولا بد في هذا القيد من زكاة العشرين دون الخمسة اما لو بقيت الى تمام حوّلها فاما تضم للفائدة وترزكى الخمسة والعشرون ولا يحتاج في زكاة الخمسة الى اقتضاء خمسة اخرى بعد ذلك وربما ارشد للتقيد المذكور قول المصنف او بفائدة جمعها ملك وحول (قوله) زكى العشرين) اخذنا من قول المصنف وضمت الفائدة للمتأخر منه سواء انفق قبل اقتضائه او بقيت (قوله) دون الخمسة) اي بناء على ان خليط الخليط غير خليط والازكى خمسة وعشرين ولا يحتاج الى اقتضاء خمسة اخرى وذلك لان العشرة المفاد خليط لعشرة الاقتضاء وعشرة الاقتضاء خليط لخمس الاقتضاء ولولم يجتمع في الحول عند رب الدين لان الحول قد حال عليهما عند المدين ولا خلطة بين عشرة الفائدة وخمس الاقتضاء لانها انفقت قبل حوّلها (قوله) والاولى ان اقتضى خمسة) اي انه اذا اقتضى خمسة فانه يزكى الاولى والاخيرة فقط اذا كان زكى العشرين قبل اقتضاء الاخيرة والازكى الجميع لما علمت انه يضم بعضها لبعض (قوله) مع تركية هذه الخمسة المقضاة) اي فان اقتضاها زكاهما مع تركية الخ (قوله) لحصول النصاب في مجموع الاقتضا آت) اي وقد علمت مما سبق ان حول المتم من التمام (قوله) لمشاركته اله في حكمه) اي لمشاركة العروض للدين في حكمه وهو الزكاة بعد القبض لسنة من اصله (قوله) لان احد قسميها) اي لان احد قسمي العروض وهي عروض المحتكرز كاتها مقيمة على زكاة دينه فكل منهما يزكى بعد القبض لسنة من اصله كمر (قوله) اي عوض عرض) قدر الشارح عوض دفعا للتنافي الواقع في كلام المصنف

زكاتها فافشار لاوطا بقوله
(لا زكاة في عينه) ككتاب وما
دون نصاب من حوت
وماشيه وكنصاب حوت زكي
لعدم زكاة عينه بعد اتمامه في
عينه زكاة كنصاب ماشيه
وحلى وحوت فلا يقوم ولو
كان ربه مدبر اولثانها بقوله
(ملك بمعاوضة) ماله لاهية
اوارث او خلع او صداق
فيستقبل بشمن كل حولا
من قبضه كما مر ولثانها
بقوله (بنية تجر) اي ملك
مع نية تجر مجردة (او مع
نية غلة) بان ينوي عند
شرائه ان يكرهه وان وجد
رجحانه (او) مع نية
(قنية) بان ينوي الاتفاق
به من ركوب او حل عليه
او وطه وان وجد رجحان
او منع الحل وان انضمهما
لنيه التجركا فاضام احدهما
لها (على المختار والمرجح)
فيهما (لا) ان ملك (بلانية)
اصلا (او) مع (نية قنية)
فقط (او) نية (غلة) فقط
(او هما) اي القنية والغلة
معا فلا زكاة ولرباعها بقوله
(وكان كاصله) هذا من
عكس التشبيه اي وكان
اصله كهو اي كان اصله
عرضا ملك بمعاوضة سواء
كان عرض تجارة او قنية
فاذا كان عنده عرض قنية
باعه بعرض نوي به
التجارة ثم باعه فانه يركي
منه لحوال اصله الثاني فان ان اصله عرضا ملك بمعاوضة ماله كارت وصادق استقبل بشمنه حولا من قبضه

حيث اثبت الزكاة للعرض اولثانها فاعا عنه ثانيا (قوله في شمل الخ) الاو بتقدير عرض دون ثمن صار كلام
المصنف شاملا لامر من المدكورين بخلاف تقدير ثمن فانه يصير على احد هما (قوله ككتاب)
اي وعبيد وعقار وحيد ونحاس وغير ذلك (قوله فلا يقوم) الاولى فلا يركي عوضه اي ثمنه ولا قيمته بل
تركي ذاته ممن ظاهر قوله كنصاب ماشيه وحلى ان الحلى اذا كان اقل من نصاب فانه يقوم وليس كذلك
بل الحلى لا يقوم ولو كان اقل من نصاب وانما يعتبر وزنه مع ما يكمل به ان كان كافي بن (قوله بمعاوضة)
هذا هو المقصود واما قوله ملك فهو عام في كل ما يركي لانه يشترط في كل ما يركي ان يكون ملكا (قوله اي
ملك مع نية تجر مجردة) احتراز بذلك عما اذا لم ينو شيئا او نوى به القنية لانها هي الاصل في العروض حتى
ينوي بها غير القنية (قوله او مع نية غلة) اي او كانت نية التجارة مصاحبة لنية الغلة وانما وجبت الزكاة
حينئذ لان مصاحبة نية القنية لنية التجارة حيث لم تؤثر عدم الزكاة في مصاحبة نية الغلة لنية التجارة
لان نية القنية اقوى من نية الغلة فاذا لم تؤثر مصاحبة الاقوى فالقوى مصاحبة الاضعف (قوله لان
انضمامهما لنية التجر) اي بان ينوي عند شرائه انه يكرهه وينتفع به بنفسه بركوب او حل عليه وان وجد
رجحان (قوله على المختار) اي عند اللخمي والمرجح عند ابن يونس وهو رواية اشهب عن مالك خلافا
لابن القاسم وابن المواز والاختيار والترجيح يرجحان للتجر مع القنية كفي التوضيح قال ابن غازي واما التجر
مع الغلة فهذا الحكم فيه ايب فكانه قطع به من غير احتياج للاستظهار عليه بقول من اختاره وهو اللخمي
واما ابن يونس فلم يذكره اصلا اه بن والحاصل ان اختيار اللخمي واقع في المسئلتين الاخيرتين واما ترجيح
ابن يونس فانما صدر منه في الاخيرة فقط لكنه يجري فيما قبلها بطريق الاولى واذا علمت هذا ظهر لك صحة
قول الشارح فيهما تأمل (قوله او نية غلة فقط) اي كشرائه بنية كرائه فلا زكاة على ما رجح اليه مالك
خلافا لاختيار اللخمي الزكاة فيه قائلا لافرق بين التماس الرجح من رقاب او منافع (قوله او هما) اصله
او بينهما فخذف المضاف واقم المضاف اليه مقامه فان فصل الضمير وحينئذ هو في محل جر بطريق النيابة لا
الاصالة لان هاليس من ضمائر الجر لان ضمير الجر لا يكون الا متصلا (قوله هذا من عكس التشبيه) المحجوج
لذلك امر ان الاول ان في كلامه تشبيه المعلوم بالمجهول لانه شبه العرض المنوي به التجارة الذي قد علم حكمه
بما مر انه لا بد ان يكون ملك بمعاوضة ماله بأصله الذي لم يعلم حكمه مما مر اذ لم يعلم ما هو ذلك الاصل وتشبيه
المعلوم بالمجهول عكس ما تقرر عندهم من انه يشبه المجهول بالمعلوم الا ترى لعلك زيد كالاسد فان الجرارة
معلومة في الاسد ومجهولة في زيد فنسبه به لافادة ثبوتها له الامر الثاني عدم صحة قوله او عينايده عن
ابقائه على حاله اذ تقديره او كان العرض عينا وفي هذا قلب الحقيقة (قوله اي كان اصله عرضا ملك
بمعاوضة) اي ماله وتقييد الاصل اذا كان عرضا بكونه ملك بمعاوضة طريقه لابن حارث وطريقه اللخمي
الاطلاق (قوله سواء كان اصله عرض تجارة الخ) اي فلا يشترط في اصله ان يكون لتجارة كهو فقوله اي وكان
اصله كهو اي في الجملة فهو تشبيه غير تام وهذا هو الصواب في تقرير الموائف كما ارتضاه ح وطني خلافا لما
اقتضاه ظاهره من ان الذي اصله عرض القنية لا يركي لحول من اصله بل يستقبل به لقول ابن عبد السلام
انه لا يكاد يقبل لشذوذه وضعفه اه بن والقولان لابن القاسم (قوله لحول اصله الثاني) اي لا لحول اصله الاول
والمراد بأصله الثاني عرض التجارة وبأصله الاول عرض القنية ونظيره ذلك فيما اذا مضى حول من اصله
الاول ولم يعض حول من اصله الثاني فلا زكاة (قوله فان كان اصله عرضا الخ) هذا صادق بصورتين ماد
ملك بغير معاوضة اصلا كالارث والهبة وما اذا ملك بمعاوضة بغير ماله كالخلع والصادق وقوله فان كان
اصله الخ هذا مختار قول المصنف وكان اصله كهو وعينا يده والحاصل ان الصور ثلاث ما اصله عرض
تجر يركي لحول من اصله كالدائن اتفاقا وما اصله عرض قنية ملك بمعاوضة المشهور زكاة عوضه لحول
من اصله وقيل انه يستقبل به حولا وما اصله عرض ملك بغير معاوضة ماله بأن ملك بغير معاوضة اصلا
او بمعاوضة بغير ماله فقيه طريقان الاولى للخمي تحكي القولين المتقدمين والثانية لابن حارث تقول انه

(أو) كان أصله (عينا) يدها اشتراها بها (وان قل) عن نصاب حيث باعه بنصاب ونحوها وسها وسادسها بقوله (وبيع بعين) لان لم يبع او يبيع بعرض لكن المشتكر لا بد ان يبيع بنصاب ولو في مرات وبعد ذلك النصاب بركى ما باعه به وان قل والمدير لا يقوم حتى يبيع شي ولو قل كدرهم لا اقل فاذا انقص له درهم فاكتر اخرج عما قومه عينا لا عرضا ولو نقص آخر الحلول فان لم ينص له شي لا بعد الحلول قوم ويكون حوله من حينئذ (وان لاستهلاك) يصح ان

٣٨٤

استعمل بالتمن اتفاقا (قوله او كان أصله عينا يده) اطلق في العين فيشمل ما اذا جاءته من هبة او صدقة او نحو ذلك بخلاف ما اذا كان أصله عرضا (قوله لكن لمحتكر الخ) قال ابن بشير فان اقامت عروض الا-تكار ا-والا لم تجب عليه الا زكاة سنة واحدة لان الزكاة متعلقة بالنماء او بالعين لا بالعروض فاذا اقامت احوالا لم يبع لم يحصل فيها النماء الامرة واحدة فلا تجب الزكاة الامرة واحدة ولا يجوز ان يتطوع بالانخراج قبل البيع فان فعل فهل يجزئه قولان والمشهور عدم الاجزاء لان الزكاة لم تجب -سد وكذلك القولان عندنا في اخراج زكاة الدين قبل قبضه والمشهور المنع اي عدم الاجزاء وهو قول ابن القاسم والاخر قول اشهب السمر بن (قوله وبيع بعين) اي انه يشترط في وجوب الزكاة في العرض ان يبيع منه وان يكون الثمن الذي باعه به عينا وأشار الشارح بقوله لكن لمحتكر الخ الى ان هذين الشرطين وما قبلهما تم المدير والمحتكر وانما يختلفان من جهة ان المحتكر لا بد ان تكون العين التي باعها نصا يساوي في ما باعه به ام لا بخلاف المدير ان الشرط يبعه بشي من العين ولو قل (قوله او يبيع بعرض) اي فلا زكاة عليه الا ان يفعل ذلك فرارا من الزكاة فان فعل ذلك فرارا منها اخذ بها كما نقله ح عن الرجائي وابن حزم ويؤخذ من هذا ان من ملك ماله قبل الحلول لولده او لغيره ثم سزعه منه بعد الحلول انه لا ينفعه ذلك ولا يسقط عنه الزكاة بخلاف ما اذا ملك ماله له بعده ولو لم يبعه له لا غنى عن الجمل في التبرع وكلما تقى السيد شي من ذلك المال نوى اقتراعه فلا زكاة عليه (قوله لا قل) أصله اصح فهم من د كرههم الدرهم في المدونة وغيرها لتحديد لا قل ما تكن في التضيوع واصلها ود نص للمدير في السنة درهم واحد في وسط السنة او طرفها قوم عروضه لتتمام السنة وركى ا- وفي فهمه نظره ان كلام بي الحسن سليمان صريح في ان ذلك درهم مال القليل لا تحديد به فهمه نص له شي وان قل لزمه الزكاة وهو الصواب اه بن (قوله اخرج عما قوم عينا لا بركى) اي يشبهه ومشاده المشهور بخلافه من اجازله اخراجه عرضا بجميه (قوله شروط) وفيه ان لا يكون لار كدة في عينه وملك معاوضة الخ فالشروط المدكورة شروط لزكاة العرض وما قوله ان رصدا الخ فهو شرط ليكون ر كاته كالدين (قوله وهو الذي يبيع بالسعر الواقع) اي ولو كان فيه خسر (قوله كارباب الخوانيت اح) ابن عاتر الطاهر ان ارباب الصنائع كالخا كه والدبا عين مديرون وقد نص في المدونة على ان اصحاب الاسفار الذين يجهزون الامتعة الى البلدان نههم مديرون وفي المواق عند قوله ولا تقوم الاواني ما نصه ورايت قتيلا بن اب ان البسطر بين جمع بسطرى وهو صانع البلغ والنعال لا يقومون ستعائهم بل يستقبلون باعمالها الحلول لاهافا واند تسهم استفادوها وقت بجههم وقال ابو اسحق الشاطبي في مسئلة الصانع المد كور حكمه حكم التاجر المدير لانه يصنع ويبيع ويعرض ما سعه للبيع فيقوم كل سام ما يدهه من اسلع وصيف الديمه الى ما يسيده من الناصر وير كى بجمع ان مع اصابعه وطاهره بحا قتيلا بن اب وكن رده اليه انظر بن اي بان يحمل الصانع في كلام الشاطبي على من يشتري للسجارة ماله بال وبعده في كاهعقادين بمصر والمراد بالصانع الذي يستقبل في كلام ابن لصانع له عمل اليد فقط واشترى مالا بال له عمل فيه فيستقبل بما يابل عمل يده ودرجهم في التفصيل سند في المواق (قوله وار كى عينه) اعانص المصنف على زكاة العين مع انه لا خصوصية للمدير بركااتها لاجل ان يمتري في الكلام على اموال المدير (قوله ودينه) اي الكائن من التجارة كما اشار لذلك الشارح بقوله المعدل للماء واحترى ا- ر دين

اختارية او جبرية كما قد استهلك شخص سلعة من سلعة التجارة فأخذ ربحها في قيمتها عرضا نوى به التجارة وان يكون مبالغة في قوله يبيع بعين اي ولو كان البيع جبريا كاستهلاك شخص عرضا فآخذ ربحه منه قيمته عين (افكلا دين) ان جعل هذا هو المحصور فيه كما قدمنا كانت القاء زائدة وان جعل المحصور فيه قوله لازكاة في عينه الخ وهو الظاهر وكانه قال وانما يركى العرض بشروط كانت القاء واقعة في جواب شرط مقدراى واذا حصل هذه الشروط فيركى كالدين اي لسنة من اصله مع قبض ثمنه عينا نصا با ككل بنفسه او بقائدة بجمعها ملك وحول او بعد ان تم النصاب ولو تلف المتم وحول المتم من التمام (ان رصده) اي بعرض التجارة (السوق) بأن انتظر ارتفاع الامنان ويسمى بالمحتكر وهذا شرط في زكاته بالشروط السابقة كالدين

العرض

والطاصل ان الشروط السابقة شروط في وجوب زكاة العرض كان

عرض احتسار او ادارة واحدة لا فشرط ليكون الزكاة كالدين اي اذا حصلت الشروط زكاه به كالدين ان كان محتكرا (والا) يريه الاسواق بان كان مديرا وهو الذي يبيع بالسعر الواقع ويحفظه بحيره كارباب الخوانيت (ركى عينه) رلوحا (ودينه) رلوحا (قوله) الحال المرجو للمعدل للماء (والا) كمن سداح الا بان كس عرضا او موحلا مرجو من المرجع رله التذلل الحال فقط (قوله) بما يباع به - لى المفسر العرض يتقدها عند بعرض ثمنه

وركي القيمة ويأتى مفهوم المرجو (ولو) كان دينه (طعام سلم) اذ ليس تقويمه لمعرفة قيمته ببعاله حتى يؤدى الى بيعه قبل قبضه ثم شبهه في التقويم ما هو المقصود من الادارة قوله (كسلعه) اى المدير (ولو بارت) سنين اذ بوارها بضم الباء اى كسادها لا ينقلها للقيمة ولا الاحتكا (لان لم يرجه) بان كان على معدوم او ظالم فلا يقومه ليركيه حتى يقبضه فان قبضه ٣٨٥ زكاة لعام واحد قياسا على العين

الضائعة والمقصوبة كذا
استظهر (او كان) الدين
(قرضا) ولو على ملى فلا
يقومه لعدم النماء فيه فهو
خارج عن حكم التجارة فان
قبضه زكاة لعام واحد الا
ان يؤخر قبضه فرار من
الزكاة فيركبه لكل سنة
(وتؤول ايضا بتقويم
القرض) وهو ضعيف ثم
افاد حكم ما اذا طرات عليه
الادارة بعد ملك العين او
تركبته بمدة طويلة بقوله
(وهل حوله) اى المدير
الذى يركب فيه عينه ودينه
وسلعه اذا تأخرت ادارته
عن وقت ملك الاصل او
تركبته (للاصل) اى ابتداء
حوله من يوم ملك الاصل
او زكاه (او) ابتداءه وقت
(وسط منه) اى من حمل
الاصل (ومن) وقت
(الادارة) والاول اوفق
بظهور الشرع واسلم للدين
والعرض فينبغى الاعتاد
عليه (تأويلان) مثاله ان
يملك نصابا او يركبه في
المحرم وادار في رجب فعلى
الاول يكون حوله المحرم
وعلى الثانى يكون حوله
ابتداء ربيع الثانى (ثم)
اذا قوم المدير سلعه وزكى
فلما باعها زاد ثمنها على
القيمة فلا زكاة في هذه

القرض فانه لا يركبه كل عام بل اسنة بعد قبضه (قوله وزكى القيمة) اى لانها هى التى تملك لو قام غرماء ذلك
المدين (قوله ولو طعام سلم) كذا قال ابو بكر بن عبد الرحمن وصوبه ابن يونس ورد بلوقول الايبانى وابى
عمران بعدم تقويمه اه بن (قوله كسلعه) اعلم ان الذى يقومه المدير من السلع هو ما دفع ثمنه وما حال عليه
الحول عنده وان لم يدفع ثمنه وحكمه فى الثانى حكم من عليه دين ويده مال واما ان لم يدفع ثمنه ولم يحل عليه
الحول عنده فلا زكاة عليه فيه ولا يسقط عنه من زكاة ما حال حوله عنده شئ بسبب دين ثمن هذا العرض
الذى لم يحل حوله ان لم يكن عنده ما يجعل فى مقابلته نص عليه ابن رشد فى المقدمات اه بن (قوله
اذ بوارها لا ينقلها للقيمة ولا الاحتكا) هذا هو المشهور وهو قول ابن القاسم ومقابله ما لابن نافع
وسخون لا يقوم ما بار منها وينقل للاحتكا وخص اللخمى وابن يونس الخلاف بما اذا بار الاقل قالان
بار النصف والاكثريه يقوم اتفاقا وقال ابن بشير بل الخلاف مطلقا بناء على ان الحكم للنيسة لانه لو وجد
مشتري بالباع او للموجود وهو الاحتكا فانه فى التوضيح اه بن (قوله بضم الباء) اى واما البوار بالفتح فهو
الهلاك كذا فى المصباح والذى فى الصحاح والقاموس ان البوار بالفتح بمعنى الكساد والهلاك معا (قوله
وتؤول الخ) محل التأويلين هو قولها زكاة المدير والمدير الذى لا يكاد يجتمع ماله كله عينا كالحيات
والباز والذى يجزى الا متعة للبلدان يجعل لنفسه شهرا يقوم فيه عروضه التى للتجارة فيزكى ذلك مع
ما يده من عين وماله من دين يرتجى قضاءه اه فحمل بعضهم الدين على المعدل للنماء وهو دين غير القرض
واما دين القرض فلا يتقوم لقولها فى محل آخر ومن حال الحول على مال عنده ولم يركبه حتى اقرضه ثم قبضه
بعد سنين زكاة لعامين فقد اسقط عنه مالك زكاته مدة القرض الاسنة قبضه وبعضهم عهم فى الدين
والتأويل الثانى لعياض ابن رشد وهو ظاهرها والاول للباسجى (قوله الذى يركب فيه عينه) اى الناض
ودينه بمعنى النقد الحال المرجو وقوله وسلعه اى ويقوم عنده سلعه وكان الاولى للشارح ان يقول وهل
حوله الذى يقوم عند تمامه ما يجب تقويمه اذا تأخر الخ لان محل الخلاف فى الحول الذى يقوم عند
تمامه واما حوله ناضه اذا بلغ نصابا فانه حوله الاصل قطعاً كما فى الشيخ سالم وتبعه عجم وعقب وخش
واصله فى التوضيح واعترضه طنى بأن الحق ان التأويلين فى الناض والعرض من كل ما يركبه المدير كايديل
عليه عموم لفظها ولم تفصل هى ولا شراحها بين الناض وغيره وانما يعرف هذا الاشبه كما نقله اللخمى
وابن عرفة وغيرهما وحينئذ فكلام الشارح ظاهر لا غبار عليه (قوله للاصل) اى الحول المنسوب للاصل
(قوله ومن وقت الادارة) الاولى ومن شهر الادارة كايديل عليه مثاله بعد (قوله تأويلان) الاولى للباسجى
ورجحه جماعة من الشيوخ وهو قول مالك واستحسنه ابن يونس حتى قال طنى كان من حق المصنف
الاقتصار عليه والتأويل الثانى للخمى قال المازرى وهو ظاهر الروايات اه بن (قوله فعلى الاول يكون
حوله المحرم) اى ابتداء المحرم وقد علمت ان محل هذا الخلاف اذا اختلف وقت الملك والادارة اما اذا لم يختلفا
فحوله الذى يقوم فيه ويركى الشهر الذى ملك فيه الاصل اتفاقا (قوله لاحتمال ارتفاع الخ) اى لاحتمال
ان هذه الزيادة من ارتفاع سوق او رغبة مشتر وليس هناك خطأ فى التقويم (قوله فلذا الخ) اى فلاجل
كون الزيادة تحتل الاحتمال المذكور لو كانت تلك الزيادة لتحقق الخطأ لم تلغ (قوله فلا تلغى الزيادة)
اى لظهور الخطأ قطعاً (قوله واقصم) مبتدأ وقوله كعبه خبره اى كغيره مما سبق فى التقويم (قوله
ويركى القيمة) اى مضافه للماعه من النقد (قوله او كان فى غير العام الخ) اى او كان نصابا لكن كان فى غير

(٤٩ - دسوقى اول) الزيادة (ورباده ملعة) لاحتمال ارتفاع سوق او رغبة مشتر فلذا لم تلغ (بخلاف) زيادة (-) الى
التحرى) المرصع بالجواهر اذ اذكى وزنه تحرى بالعسر زعنه ثم زرع فرد وزنه على ما تحرى فيه فلا تلغى الزيادة (والقمح) وبقية المعشرات
كغيره من العروض يقومه المدير ويركى النيسة اذا لم تجب الزكاة فيه بآن كان دون نصاب او كان فى غير العام الذى زكى عينه فيه

التجارة تغيره من العرض
في التقويم (و) العرض
(المقصح) لمالكه (من)
مفلس) اشتراه كغيره من
العرض في التقويم (و)
العبد المشتري للتجارة
(المكاتب بغير كغيره)
من عروض التجارة لان
بغيره ليس ابتداء ملك فلا
يحتاج واحد من هذه الثلاثة
الى تجديد نية تجارة ثانيا
بمختلف رجوعها اليه باقالة
فهي على القنية حتى ينوي
بها التجارة (واتقل)
العرض (المدار للاحتكار)
بالنية (وهما) اى المدار
والمحتكر ينتقل كل منهما
(القنية بالنية لا العكس)
اى ان المحتكر لا ينتقل
للادارة بالنية والمقتنى
لا ينتقل لواحد منهما
بالنية (ولو كان) اشتراه
(اولا للتجارة) ثم نوى به
القنية فلا ينتقل عنها الى
التجارة ثانيا بالنية لان
النية سبب ضعيف تنقل
الى الاصل ولا تنتقل عنه
والاصل في العروض القنية
فالمبالغة راجعة لبعض
ما صدق عليه قوله لا العكس
وهو ما اذا نوى بعرض
القنية الادارة والاحتكار
ولا ترجع للصورة الاولى
لعدم محبتها كما هو ظاهر
(وان اجتمع) عند شخص
(ادارة) في عرض
(واحتكار) في آخر (وتساويا واحتكرا لا كثر) وادارا لا قل (فكل على حكمه) فيهما

لعام الذي زكيت فيه عينه (قوله) واما العام الذي وجبت فيه الزكاة في عينه فيزكى عينه ولا يقوم) اى واذا
باعه بعد ذلك زكى الثمن لحول من يوم زكى عينه وكذا يقال في الماشية التي وجبت الزكاة في عينها لا تقوم بل
تزكى من رقابها واذا باعها زكى الثمن لحول من يوم زكى عينها واما اذا كانت الماشية اقل من نصاب فانها
تقوم (قوله) وفي نسخه والقسخ) وعليها في الكلام حذف مضاف اى وذو القسخ اى السلعة التي فسح
يعها واعلم انه انما تظهر فائدة التنبيه على القسخ والمرجع من المفلس فيما اذا لم ينو به شيئا عند رجوعه
اليه فعلى انه حل بيع وهو المشهور يرجع لما كان عليه قبل البيع من ادارة واحتكار وعلى انه ابتداء
بيع يحمل على القنية واما اذا نوى به القنية او التجارة فالامر واضح اه بن (قوله) والعرض المرتجع
الخ) اى فاذا باع المدير سلعة لشخص بشئ مؤجل في ذمته ثم فليس المشتري فوجد البائع سلعته فأخذها
فانه يقومها كغيرها من عروض الادارة الباقية عنده من غير بيع (قوله) والعبد المشتري للتجارة) اى
انه اذا اشترى عبدا بقصد التجارة فكتبه ثم عجز عن ادائه بنحوهما فانه يرجع على ما كان عليه قبل الكتابة
من كونه عرضا من عروض التجارة فيقوم حيث كان سيده مديرا (قوله) ليس ابتداء ملك) اى لان ما كان
للتجارة لا يبطل الابنية القنية والكتابة ليس فيها ذلك (قوله) من هذه الثلاثة) اى وهى السلعة الراجعة
لفسح البيع او فليس المشتري والمكاتب اذا عجزوا عما لم يحتج لتجديده نية التجارة ثانيا لان نية التجارة
لا تبطل الابنية القنية كما يتأتى ولم يحصل وظاهر المصنف تقويم الراجعة بالقسخ ومن المفلس والمكاتب اذا
عجز ولو حصل القسخ والارتجاع من المفلس والعجز للمكاتب بعد عام او اكثر فيزكى له لماضى الاعوام مراعاة
لحق الفقراء واستظهره عجم (قوله) بخلاف رجوعها) اى سلعة التجارة التي باعها اليه باقالة او هبة او صدقة
فانها ترجع على القنية وتبطل نية التجارة حتى ينوي بها التجارة ثانيا (قوله) واتقل العرض المدار) اى
بالنية او الفعل للاحتكار بالنية فاذا اشترى عرضا بنية الادارة ثم نوى به الاحتكار فانه ينتقل اليه بمجرد النية
الا ان يقصد الفرار من الزكاة والا فلا ينتقل عما هو عليه بمجرد النية ويقوم كل عام على مائة دم كذا في عبق
والمراد انه ثبت عليه انه قصد ذلك باقراره امام مجرد التهمة فلا كفى الموافق ونصه قال ابن القاسم لو نوى حكرته
قبل حوله بشهر صار محتكرا وتعقبه المازرى بتهمة الفرار واجاب بأن الاصل سقوط زكاة العرض (قوله)
ينتقل كل منهما للقنية بالنية) فاذا اشترى عرضا بنية الادارة او بنية الاحتكار ثم نوى به التنبيه فان ذلك
ينتقل اليها على المشهور خلافا لما رواه ابن الجلاب من عدم النقل وانه يزكى ثم انه على المشهور هل يقيد
بغير قصد الفرار ام لا وهو ظاهر بعض الشراح اه عدوى (قوله) اى ان المحتكر لا ينتقل للادارة بالنية)
هذا هو الراجح خلافا لما في الشامل من ان عرض الاحتكار ينتقل للادارة بالنية والفرق بينهما على الراجح ان
الاحتكار قريب من الاصل وهو القنية لدوام العرض معها فينتقل اليه بالنية بخلاف الادارة فانها لبعدها
عن الاصل لا ينتقل اليها بالنية كذا في تكميل التقيد لابن غازى فظهر لك ان قول المصنف لا العكس راجع
للمستثنين قبله على الراجح لا للاخيرة منهما فقط (قوله) والمقتنى لا ينتقل لواحد منهما بالنية) وذلك لان الاصل
في العروض القنية والنية وان قلت للاصل وما شبهه لا تنتقل عنه لانها سبب ضعيف (قوله) فلا ينتقل عنها
الى التجارة ثانيا بالنية) اى كما هو قول مالك وابن القاسم خلافا لالشهاب القائل بنقلها للتجارة كما كانت اولاهو
المردود عليه بل وفي كلام المصنف ونسبة العول بعدم النقل للتجارة لما للابن القاسم كاف في ترجيحه فاندفع
قول الموافق انظر من رجه (قوله) ولا ترجع للصورة الاولى) اى من صورتي العكس وهو ما اذا نوى الادارة
بعرض الاحتكار (قوله) كما هو ظاهر) اى لانه لو رجعت المبالغة للصورة الاولى من صورتي العكس كان
المعنى لا ينتقل العرض المحتكر للادارة بالنية هذا اذا لم يشتره او لا للتجارة بان اشتراه او لا للقنية ثم نوى به
الحكرة بل وان اشتراه او لا لتجارة ولا شأنان هذا المعنى فاسد لان المقتنى لا ينتقل للاحتكار بالنية فما قبل
المبالغة غير صحيح (قوله) واحتكار في آخره) اى سواء كان من جنس العرض الاول ام لا وسواء اجتمع

(ولا تقوم الاواني) التي تدار فيها البضائع ولا الآلات التي تصنع بها السلع وكذا الابل التي تحملها وبها الحث لبقاء عينها فاشبهت القنينة الا ان تجب الزكاة في عينها (وفي تقويم الكافر) المدير اذا نض له ولو درهما بعد اسلامه (لحلول من اسلامه واستقباله باليمن) ان بلغ نصابا حولا من قبضه (قولان) واما المحتكر اذا اسلم فيستقبل حولا باليمن من قبضه انفاقا * ولما فرغ من الكلام على ما يدبره به او يحتكره بنفسه شرع يتكلم على ما يدبره او يحتكره عامله فقال (والقراض الحاضر) ببلد ربه ولو حكما بأن علم حاله في غيبته (بزكبه ربه) اي تجب زكاته عليه زكاة ادارة فيزكي راس ماله وحصته من الربح واما العامل فاتمايز في حصته من الربح بعد المفاصلة لسنة كما يأتي (ان ادارا) اي رب القراض والعامل (او) ادار (العامل) وحده فيقوم ما يدبره ويد العامل في الاولى وما يد العامل فقط في الثانية وسواء كان ما يدبره مساويا لما يدرب المال او اكثر او اقل لان المنظور اليه مال القراض في ذاته (من غيره) اي يزكيه من غير مال القراض لانه لا ينقص مال القراض

العرضان بيده او يدوكيله او كان اجتماعهما بيده ويدوكيله (قوله يزكي المدا كل عام) اي اذا باع منه ولو بدرهم على مام (قوله والمحتكر بعديعه) اي والعرض المحتكر يزكيه اذا باعه لعام واحد من اصله واعلم ان ما ذكره المصنف من ان كلا على حكمه متفق عليه اذا تساوى العرضان واما اذا لم يتساويا فالمسئلة ذات اقوال ثلاثة المشهور منها ما عند المصنف وهو قول ابن القاسم وعيسى بن دينار في العتبية وقال ابن الماجشون يتبع الاقل الاكثر مطلقا وقال ايضا هو ومطرف كل على حكمه مطلقا وتأول ابن لبابة المدونة على ان الجيع للادارة ادير الاقل والاكثر والنصف وهو ظاهر سماع اصبح فهو قول رابع اه بن (قوله) الا ان تجب الزكاة في عينها اي في عين الابل المعدة لخل سلع التجارة والبقر المعد للحث بأن بلغت نصابا فاذا بلغت نصابا يزكي عينها كل سنة (قوله وفي تقويم الكافر) اي من كان كافرا ثم اسلم المدير اخذ من قوله تقويم اي حيث باع ولو بدوهم كالمدير المسلم ابتداء وحاصله ان الكافر اذا اسلم وكان مديرا فقيصل انه اذا نض له شيء بعد اسلامه ولو درهما فانه يقوم عروضة ودونونه يزكيها مع ما بيده من العين لحلول من اسلامه وقيل انه يستقبل بثمان مائة من عروص الادارة حولا بعد قبضه اذا كان نصابا لانه كالفائدة فان كان اقل من نصاب فلا زكاة عليه (قوله والقراض الحاضر) اي ومال القراض الحاضر يزكيه ربه اي كل سنة قبل المفاصلة ببديل ما بعده من غيره ان كان كل من العامل ورب المال مديرا او كان العامل وحده مديرا لكن في الاولى يقوم المالك ما بيده وما يد العامل من راس المال وحصته المالك من الربح ويزكي عنهما وفي الثانية يقوم المالك ما بيده العامل فقط من راس المال وحصته من الربح ويزكيهما واما حصته العامل من الربح في صورتين فاتمايز في سنة واحدة بعد المفاصلة هذا حاصل كلام الشارح ثم ان ما ذهب اليه المصنف من ان رب المال يزكيه كل عام قبل المفاصلة احد اقوال ثلاثة وهو طريقة لابن يونس وهما اللخمي لابن حبيب كما في المواق قال في التوضيح وهو ظاهر المذهب قال طفي لا ادري كيف يكون ظاهر المذهب مع كون ابن رشد لم يرجع عليه والثاني وهو المعتمد انه لا يزكي الا بعد المفاصلة ويزكي حينئذ للسنتين الماضية كلها كالفائت في سنة قوله فر في سنة الفصل ما فيها الخ وهذا القول هو الذي اقتصر عليه ابن رشد وعزاه لقراض المدونة والواضحة ولرواية اي زيد وسامع عيسى قول ابن القاسم وعزاه للخمى لابن القاسم وسحنون كما ذكره ابن عرفة قال طفي وقد اشتهر عند الشيوخ انه لا يعدل عن قول ابن القاسم مع سحنون والثالث انه لا يزكي الا بعد المفاصلة ولكن يزكي لسنة واحدة كالدين حكاه ابن بشير وابن شاش انظر التوضيح اه بن (قوله فاتمايز في حصته من الربح) بعد المفاصلة لسنة) نحوه للمواق عن ابن يونس والذي لابن رشد في البيان والمقدمات ذكره لكل عام ايضا بعد المفاصلة ان ادارا او العامل (قوله ان ادارا الخ) تقدم ان المدير لا بد في وجوب الزكاة عليه ان ينض له ولو درهما فهل اذا كان كل من العامل ورب المال مديرا يكتفي بالنضوض لاحدهما اذا ادارا العامل فقط فلا بد ان ينض له شيء وهو ظاهر ما لابن عبد السلام ام لا قاله الشيخ احمد الزرقاني وقال اللقاني بشرط النضوض فيمن له الحكم اه شيخنا عدوى (قوله وحده) اي وكان رب القراض محتكرا (قوله فيقوم) اي رب المال ما بيده كل سنة وقوله ويد العامل اي وما يد العامل من راس المال وحصته المالك من الربح اي وبعده ان يقوم هذه الامور الثلاثة يزكي عنها وقوله في الاولى اي ان ادارا او المراد بالثانية ما اذا ادار العامل وحده (قوله وما يد العامل فقط) اي من راس المال وحصته المالك من الربح ويزكي عنهما واما حصته العامل من الربح فلا تقوم في الحالتين لان العامل انما يزكيها بعد المفاصلة لسنة على ماتقدم للشارح (قوله وسواء كان ما يدبره الخ) هذا الاطلاق صرح به ابن رشد كما في المواق وهو الصواب كما قال ابن عرفة واما تقييد بعض الشراح بتوله محمل كون ربه يزكيه كل عام ان ادارا العامل فقط ان كان ما يدبره من مال ربه اكثر وما يدبر به المحتكر اقل فخلاص الصواب انظر بن (قوله من غيره) قال الزجاجي

حاله حتى يعلمه او يرجع اليه ولا يركيه العامل الان يأمره ربه بذلك او يؤخذ بها فتجزئه وبحسبه العامل على ربه من راس المال ثم اذا حضر المال فلا يخلو حاله في السنين السابقة على سنة الحضور اما ان يكون مساويا لها او زائدا عنها او ناقصا او زائدا او ناقصا فأشار لذلك بقوله (فيزكى لسنة الفصل) اي عن سنة الحضور ولو لم يحصل مفاصلة (ما فيها) من قليل او كثير ثم ان كان ما قبلها مساويا لها زكاه على حكمه ولو وضوحه تركه وان كان ازيد منها فأشار له بقوله (وسقط مازاد قبلها) لانه لم يصل له ولم ينتفع به ويبدأ في الاخراج بسنة الفصل ثم بما قبلها وهكذا ويراعى تنقيص الاخذ النصاب (وان قص) ما قبلها فيها (فلكل) من السنين الماضية (ما فيها) كما اذا كان في الاولى مائة وفي الثانية مائة وخمسين وفي الثالثة مائتين (و) ان كان ما قبلها (ازيد) مما فيها (واقص) منه كما اذا كان فيها اربعمائة وفي السنتي

ر كانه من عند ربه او من المال مشكل لان في اخراجها من غيره اي من عند ربه المال زيادة في القراض وفي اخراجها من مال القراض نقص منه واكل من الزيادة في القراض والنقص منه ممنوع وقد سبق الرجح في هذا الاشكال ابن يونس واجاب عنه بأن الزيادة التي لا تجوز هي التي تحصل ليد العامل وينتفع بها وهذه بخلاف ذلك وحينئذ فلا اشكال في اخراجها من عند ربه اه نقله ح عند قوله وهل هي بيده كذلك (قوله والرجح يحبره) اي والحال ان الرجح يحبر النقص الحاصل فيه (قوله الان يرضى العامل) اي باخراج زكاته منه اي ويحسبه ربه على نفسه والامنع (قوله ولم يعلم حاله) اي من بقاء او تلف ومن ربح او خسر (قوله ولا يركيه العامل) اي لاحتمال دين ربه او موته فان وقع وزكاه ربه قبل علمه بحاله فالظاهر الاجزاء ثم ان تبين زيادة المال على ما ذكر في اخراج عن الزيادة وان تبين نقصه عما اخرج رجح بهار به على الفقير ان كانت باقية بيده والا فلا رجوع له قاله المستاوي وارتضاه بن معترضا على عبق في قوله ان تبين نقص مما اخرج فالظاهر انه لا يرجع به على من دفعه له ولو كان باقيا بيده لانه مغرط باخراجه قبل علم قدره (قوله او يؤخذ بها) اي او يأخذها السلطان منه قهر اعنه (قوله ثم اذا حضر المال) اي واذا صبر ربه رزقائه او ما لغيره وعدم علمه بحاله ثم حضر المال فلا يخلو حاله الخ (قوله اما ان يكون) اي في السنين الماضية وقوله مساويا لها اي لسنة الحضور (قوله وان لم يحصل مفاصلة) اي انفصال احدهما من الآخر (قوله وسقط مازاد قبلها) اي وسقط عنه بالنسبة لزكاة ما قبلها مازاد فيها يعني ان مازاد في السنين الماضية عن سنة الحضور تسقط عنه زكاته لانه لم يصل ليد ربه ولم يرضى العامل عما اخرج زكاه عليه (قوله ويبدأ في الاخراج بسنة الفصل) هذا ظاهر المصنف واعتزله طي بأن الذي قاله ابن رشد وغيره انه يبدأ بالاولى فالاولى فاذا كان المال في اول سنة اربعمائة دينار وفي الثانية ثلثمائة وفي الثالثة وهي سنة الحضور مائتين وخمسين فانه يزكى عن الاولى في المثال المذكور وعن مائتين وخمسين ويسقط عنه في السنة الثانية والثالثة ما نقصته الزكاة فيما قبلها قلت والظاهر كما قاله بعض الشيوخ ان المال واحد سواء بدأ بالسنة الاولى او سنة المفاصلة ومثل هذا يقال في بقية الصور اه بن (قوله ويراعى) اي في غير سنة الفصل تنقيص الاخذ النصاب اي ويراعى ايضا تنقيصه لجزء الزكاة فالاول كالمال كان عنده احدى عشر دينارا فغاب بها العامل خمس سنين ووجدت بعد الحضور كما هي فيسدا بالعام الاول في الاخراج فابعده ويراعى تنقيص الاخذ النصاب وحينئذ فلا يزكى عن الاعوام الثلاث والثاني كان يكون المال في العام الاول اربعمائة وفي الثانية ثلثمائة وفي الثالث وهو العام الذي حضر فيه مائتين وخمسين فاذا زكى عنها العام الفصل واخرج ستة دنانير وربعها زكى عن العام الذي قبله عن مائتين وخمسين الاستدانة زكى بها التي اخرجها زكاة عن عام الفصل وزكى عن العام الاول عن مائتين وخمسين الا اني عشر دينار ونصف دينار تقر بيا ولا يقال ان اعتبار تنقيص الاخذ للنصاب وجزء الزكاة مقيد بما اذا لم يكن له ما يجعل في مقابلة دين الزكاة والا فزكى عن الجميع كل عام كما هو المعهود في دين الزكاة لانه لا يتول لا يجري ذلك هنا لان هذا لم يقع فيه تهرب فلم يتعلق بالذمة بل بالمال فيعتبر بقصه مطلقا ويدل على عدم تعلقها بالذمة وعلى اعتبار النقص مطلقا قوله وسقط مازاد قبلها وما ذكره ح عن ابن القاسم وغيره من انه ان تلف قبل عام المفاصلة فلا زكاة اه بن (قوله كما اذا كان في الاولى مائة الخ) اي فزكى عن مائتين ثم عن مائة وخمسين ثم عن مائة ولا يتأتى اذا زكى عن كل سنة ما فيها اعتبار تنقيص الاخذ النصاب ولا تنقيصه لجزء الزكاة (قوله وان كان ما قبلها ازيد مما فيها واقص) اي وان كان ما قبل سنة الانفصال بعضه ازيد مما فيها وبعضه انقص منه (قوله قضى بالنقص على ما قبله) هذا ظاهر فبما اذا تقدم الأزيد على الانقص كما في مثال الشارح واما ان تقدم الانقص على الأزيد كما لو كان في سنة الفصل اربعمائة وفي التي قبلها خمسمائة وفي التي قبلها مائتين فانه يزكى عن اربعمائة لسنة الفصل ولما قبلها يزكى عن مائتين للعام الاول

سائة (قضى بالنقص على ما قبله) فزكى سنة الفصل عن اربعمائة وعن اللتين قبلها مائتين (قوله) مائتين لان الزائد لم يصل لرب المال ولا انتفع به (وان احتسرا) معارب المال فيما بيده والعامل في القراض (او) احتسرا (العامل)

فقط (فكالدین) وافاد به فائدتين الاولى انه لا يزكيه قبل رجوعه له به بالاقتضال ولو نض بيد العامل والثانية انه انما يزكيه بعد قبضه لسنة واحدة ولو اقام اعموا وهذا اذا كان ما بيد العامل مساويا لما بيد ٣٨٩ رب المال او اكثر والا كان تابعا لالاكثر

الذي يسد به وانما يعتبر ما يسد به حيث كان يتجر به والا فالعبرة بما بيد العامل فقط (وجملت زكاة ماشية القراض) المشتراة به او منه وكذا زكاة حرته (مطلقا) حضر او غاب ادارا او احتكرا او اختلفا (وحسبت على ربه) من راس ماله فلا تجبر بالربح كالخسارة وهذا ان غابت واما ان حضرت فهل يأخذها السامح اور بها منها وتحسب على ربه ايضا او من عند ربه تأويلان (وهل عيده) اي زكاة فطر رقيق القراض اذا اخرجها العامل (كذلك) تحسب على ربه ولا تجبر بالربح (او تلغى كالنفقة) والخسر وتجب بالربح (تأويلان) هذا تقرير كلامه وهو غير صحيح لقوله فيها زكاة الفطر عن عييد القراض على رب المال خاصة واما نفقتهم فن مال القراض انتهى فهذا صريح لا يقبل التأويل ولم تأوله احد وانما التأويلان في ماشية القراض الحاضرة هل تزكى منها وتحسب على ربه او من عند ربه كما

(قوله فقط) اي وكان رب المال مديرا وقوله فكالدین اي فلا يزكيه ربه الا لسنة واحدة بعد قبضه له ولو طالت اقامته بيد العامل (قوله والا كان تابعا لالاكثر) اي ويبطل حكم الاحتكار وجنثا فيقوم رب المال ما بيد العامل كل سنة ويركبه ان علم به (قوله وانما يعتبر ما بيد ربه) اي من جهة كونه اقل مما بيد العامل او مساويا او اكثر منه وقوله ما بيد العامل فقط اي قليلا كان او كثيرا فان كان العامل مديرا زكاه ربه كل عام وان كان محتكرا زكاه عام واحد بعد قبضه (قوله وجملت زكاة الخ) اي فتخرج من عينها كل عام حيث كانت نضابا ولا ينتظر بها المفاصلة والعلم بحاطها التعلق الزكاة بعينها (قوله حضر) اي ببلد ربه (قوله وحسبت الخ) فلو كان راس المال اربعين دينارا اشترى بها العامل اربعين شاة اخذ السامح منها بعد مرور الحول شاة تساوي دينارا ثم باع الباقي بستين دينارا فالربح على المشهور واحد وعشرون دينارا وراس المال تسعة وثلاثون لحسان الشاة على رب المال وعلى مقابلة الربح عشرون ويحسب راس المال ويبقى المال على حاله الاول اربعين (قوله فلا تجبر بالربح) اي فلا تلغى عليهم ما وتجبر بالربح كما ان الخسارة ان كانت تلغى عليهم ما وتجبر بالربح وهذا هو المشهور ومما يله قول اشهب انما تلغى عليهم ما وتجبر بالربح كالخسارة (قوله وهذا) اي اخذ الزكاة من رقباه وحسابها على رب المال ان كانت تلك الماشية عائبة عن بلد رب المال (قوله فهل يأخذها) اي زكاة تلك الماشية وقوله منها اي من رقباه (قوله او من عند ربه) اي او تؤخذ من عند رب المال ولا تؤخذ من رقباه (قوله وتجب بالربح) بيان لمعنى الغائبا (قوله اي يزكيه العامل) اي لرب المال خلافا للبرام حيث قال ان ما خص العامل من الربح يزكيه رب المال ولو قال المصنف وزكى العامل ربحه لكان اولى لتصر يحه بأن ما ينوبه من الزكاة على العامل كما هو مذهب المدونة وابن رشد لا على رب المال لانه خلاف المشهور كما في ح وقوله وزكى ربح العامل اي لسنة واحدة بعد القبض كافي المواع عن ابن بونس سواء كان العامل ورب المال مديرين او محتكرين او مختلفين والحاصل ان العامل هو الذي يزكى مانابه من الربح الحاصل في مال القراض عند المقاسمة لسنة واحدة ولو اقام مال القراض بيده اعموا مساويا كان العامل مديرا او محتكرا سواء كان في حصته نصاب او اقل لكن الذي لابن رشد في البيان والمقدمات انهما ان ادارا او العامل لزم العامل زكاة حصته لكل عام بعد المفاصلة واقتصر عليه ابن عرفة ورجحه بعضهم وقال انه مذهب المدونة (قوله وان قل) لوعبر بلو كان اولى لرد قول الموازية لاز زكاة فيما قل وقصر عن النصاب قال في التوضيح والمشهور مبنى على انه اجبر ومقابلته مبنى على انه شريك اد قال الناصر وفيه بحث ظاهرا لأن كونه اجبرية تضي استقباله لاز كانه لسنة وكونه شريك يقتضى سقوط الزكاة عنه اذا كان جزؤه اقل من نصاب اذ لاز زكاة على شريك حتى تبلغ حصته نصابا قلت اصل الزكاة في ربح العامل مع قطع النظر عن قلته مبنى على انه شريك ووجوبها في القليل مع قطع النظر عن كونها على العامل مبنى على انه اجبر وهذا هو الذي عناه في التوضيح فلا بحث ويدل لذلك ان الزكاة كما علم مبنية على انه شريك وبعض شر وطها مبنى على انه اجبر وما ذاك الا لقطع النظر عن كونها على العامل (قوله بناء على انه اجبر) اي فربح العامل منظوره فيه لكونه بعضا من المال الذي اتجر فيه اخذ اجرة فزكاة ذلك الربح تبعا للمال فلذا لم يشترط كونه نصابا (قوله ان اقام بسده حولا) اشتراط هذا الشرط في العامل مبنى على انه شريك لرب المال لا اجبره والا فلا يشترط للاكتفاء بحول الاصل (قوله بلا دين) اعلم ان اشتراط هذه الشروط الثلاثة في رب المال بناء على ان العامل اجبر اما لو نظرنا اكونه شريكا فلا يشترط ما ذكر في رب المال بالنسبة لتزكية حصته العامل لان المنظور له ذات المالك واشترطها في العامل بناء على انه شريك اذ لو قانساه اجبر لا كتنفي بحصول ما ذكر في رب المال

تقدم فلو قال بعد قوله مطلقا واخذت من عينها ان غابت وحسبت على ربه وهل كذلك ان حضرت او من ربه كما زكاة فطر رقيقه تأويلان لوافق النقل (وزكى) بالبناء للمفعول ونائبه (ربح العامل) اي يزكيه العامل (وان قل) عن النصاب ولو لم يكن عنده ما يضمه اليه بناء على انه اجبر بشرط خمسة اشار لها بقوله (ان اقام) مال القراض (بيده حولا) فأنكره يوم التجرة (وكنا حرين) مسلمين (بلا دين) عليهما

عند زبه بالوضع اليه هذا
الناقص لكان نصابا وحال
الحول عليهم ما فانه يزكى
ويزكى العامل ايضا
ربحه وان قل ففي مفهوم
قوله وحصة ز به الخ تفصيل
ويبقى شرط سادس وهو
ان ينض ويقبضه (وفي
كونه) اى العامل (شريكا)
لكونه يضمن حصته من
الربح لوتلف فلا يرجع
على رب المال بشئ ولو
اشترى من يعتق عليه
عتق ولا حد عليه ان وطئ
امة القراض ويلحقه
الولد وتقوم عليه ويشترط
فيه اهلية الزكاة بالنسبة
لزكاة حصته (او اجيرا)
اذ ليس له في اصل المال
شرك وحول ربح المال
حول اصله ويركى نصيبه
وان قل وتسقط عنه تبعا
لسقوطها عن رب المال
(خلاف) فليس الخلاف
في كونه شريكا واجيرا كما
هو ظاهر بل في مسائل
مبنية على كل منهما كما
شرحنا عليه فقدر (ولا
يسقط زكاة حرث) اى حب
ونمار (ومعدن وماشية
بدين) اى بسببه (او)
بسبب (فقد واسر) لجله
على الحياة وكذا زكاة
الفطر لا تسقط بما ذكر
(وان ساوى) الدين
(ما يده) من ذلك او زاد

(قوله وحصة ز به) اى وكان راس المال مع ربح المال مجموعهما نصاب والواو في قوله وحصة واو
الحال اى زكى ربح العامل ان اقام يده حولا والحال ان حصة ز به الخ والمراد بالحصصة راس المال وقوله
وان مابه نصاب بناء على ان العامل اجير فاذا كان راس المال عشرة دنانير ودفعها بها للعامل على ان يكون
لربها جزء من مائة جزء من الربح فربح المال مائة فان ز به لا يزكى لان مجموع راس المال وحصته من
الربح احدى عشر وكذا العامل لا يزكى بل يستعمل بما خصه وهو تسعة وتسعون حولا من وقت قبضه
(قوله الا ان يكون الخ) هكذا في نقل ابن بونس ونصه قال ابن المواز قال اشهب فيمن عنده احدى عشر دينارا
فربح فيها خمسة وله مال حال حوله ان ضمه الى هذا صار فيه اربعة زكاة يريد وقد حال على اصل هذا المال حول
فليرك العامل حصته لان المال وجبت فيه الزكاة وبه اخذ سحنون قال ابو محمد قال ابن القاسم ولا يضم
العامل ما ربح الى مال له آخر ليزكى بخلاف رب المال وقاله اصبيغ في العتية اه بن (قوله ان ينض)
اى يبيع بنقد (قوله بالنسبة لزكاة حصته) اى فكل هذه المسائل مبنية على انه شريك وينبى على انه اجير
خلاف ما ذكر (قوله وحول ربح المال الخ) هذه المسائل مبنية على انه اجير وينبى على انه شريك بخلاف
ما ذكره فيها (قوله وتسقط عنه تبعا) كما اذا كان راس المال مع حصة ز به من الربح اقل من نصاب
وناب العامل من الربح نصاب (قوله فليس الخلاف الخ) حاصله انه اعترض على المصنف بأن ظاهره ان
الخلاف في التشهير في كونه شريكا واجيرا وليس كذلك لان المشهور منهما انه اجير واما القول بأنه شريك
فلم يشهروا بما الخلاف في المبنى على القولين فبعضهم شهر ما انبنى على هذا القول وبعضهم شهر ما انبنى على
الاخر هذا حاصله لكن اللقاني ذكر ان في الذخيرة ما يشهد لظاهر المتن وحينئذ فلا حاجة لجعل الخلاف
في التشهير في المسائل المبنية على القولين (قوله زكاة حرث) اى محروث (قوله ومعدن) مثله الركا اذا
وجبت فيه الزكاة فلا يسقطها الدين ولا مامعه بل وكذلك اذا وجب فيه الخمس فلا يسقطه دين ولا فقد ولا
اسر (قوله بدین) اى بسبب دين على اربابها سواء كان الدين عينا بأن استقرضه واشترى به في الذمة او كان
عرضا او طعاما بان كان سلما فيهما (قوله لجله على الحياة) يؤخذ من هذا انه اذا فقد واسر واخرجت زكاة
ماشيته وحرثه وهو مأسور ومفقود فاتها تجزى ولا يضر عدم نيته لان نيته المخرج تقوم مقام نيته (قوله
وان ساوى الخ) اى هذا اذا نقص الدين عما يده من الحرث والماشية والمعدن بل وان ساواه وكذا اذا زاد
الدين على ما يده فهو مفهوم موافقة واعلم ان صورتي المساواة والزيادة فيهما الخلاف فرد المصنف بالمبالغة
على المساواة على المخالف فيها و يعلم منه صورة الزيادة بطريق الاولى ولو بالغ على الزيادة لا تقضى ان المساواة
متفق فيها على عدم السقوط مع ان فيها الخلاف كذا قيل وتأمل وجه الاولوية (قوله ما يده من ذلك) اى
من ذلك الحرث والمعدن والماشية (قوله الا زكاة فطر عن عبد) استثناء منقطع قال في المدونة ومن له عبد
وعليه عبد مثله في صفته فلا يزكى الفطر عنه ان لم يكن له مال ابو الحسن قوله ان لم يكن له مال ظاهره ليس له
مال يقابل به الدين وان كان له ما يخرج منه زكاة الفطر عبد الحق وفيه نظر لان العبد الذى في يده ليس كالعين
المستحقة انما عليه عبد في ذمته ولو هلك لطول به فيجب ان يكون عليه زكاة الفطر ان قدر ان يزكيا واما
ان لم يكن عنده شئ فلا شئ عليه لانه ان باعه ادى عنه زكاة الفطر من ثمنه فالدين اولى به وقد قال ابن
القاسم الذى جنى عبده فغضى عليه يوم الفطر قيل ان يسلمه عليه زكاة فطره مع كون عين العبد كاللستحقة
لكون الجنابة متعلقة به لا بالذمة فاذا كان هذا العبد الذى كاللستحق عليه زكاة فطره فكيف هذا الذى
هو غير مستحق ولو هلك لبقى الدين في ذمته ولعل ابن القاسم انما اراد انه ليس له مال يؤدى منه زكاة الفطر
اه فقد ناقض كلام المدونة ان جلت على ظاهرها بمسئلة الجنابة ويظهر من كلامه ومن كلام المدونة
ان المسئلة مخصوصة بما اذا كان في ذمته عبد مثله فاما ان كان في ذمته مثل قيمته فلا
تسقط عنه زكاة فطره لما علوه به فيما تقدم من ان العبد الذى في يده ليس كعين مستحقة وليس

كذلك

كن عليه خمسة اوسق او خمسة من الابل ويده مثلها او عليه عشرة ويده خمسة واخرى لو خالف
ما يده كن عليه حرث ويده ماشية او عكسه (الا زكاة فطر عن عبد)

كذلك اذا كان عليه قيمته وقد تردد ابن عاشر في ذلك اه بن (قوله وعليه مثله) اي عبد مثله اي سلما
او قرضا وقوله في مقابله اي في مقابلة العبد وحاصله انه اذا كان عنده عبد وعليه دين عبد مماثل للعبد
الذي عنده من قرض او سلم وليس عنده ما يجعله في مقابلة ذلك العبد الدين سوى ذلك العبد الذي بيده
وان كان عنده ما يؤدي منه زكاة الفطر ولو طولب بها فانه لا تجب عليه زكاة فطر ذلك العبد الذي عنده وهذا
مذهب المدونة وخالف عبد الحق فقال بوجوبها (قوله بمخلاف العين) اي ويدخل فيها قيمة عروض التجارة
فتسقط زكاتها بالدين مطلقا وبالغنى والاسر (قوله فان الدين) اي سواء كان عينا او عرضا او ماشية وقوله
يسقطها اي يسقط زكاة القدر المساوي له من العين وذلك لان المدين ليس كامل الملك اذ هو بصدد الاتزاع
منه كالعبد والمفقود والاسير مغلوبان على التنمية فاشبه ما ملهما الاموال الضائعة ولاجل كون اموالهما
كالااموال الضائعة ينبغي انه اذا زال المانع وهو الفقير والاسر ان يزكى لسنة واحدة كذا في خش وخالف
عقب تبع العج قال ظاهر المصنف انه اذا حضر المفقود والاسير فلا يزكيها بعد زوال مانعه لسنة بل يستقبل
حوالا بعد حضوره وزوال المانع والفرق بينها وبين الضائعة ونحوها ان رب الضائعة عنده من الضريبة
ماليس عند المفقود والمأسور قال بن وكل هذا غير ظاهر بل ظاهر كلامهم كما افاده طي التزكية لكل
عام وذكر ان معنى كون الفقير والاسر يسقطان الزكاة انهما يسقطان وجوب اخراجها الا لان احتمال
موته فلا ينافي انه اذا حضر يزكى لكل عام فالفقير والاسر ليسا مسقطين للزكاة بالمرة وانما يوجبان التوقف
عن اخراجها مخافة حدوث الموت (قوله ولو دين زكاة) اي سواء كان دين الزكاة المترتب في ذمته من حرث
او عين او ماشية (قوله ويعتبر عدده) اي فلو كان بيده احد وعشرون دينارا وعليه ديناران مؤجلان فان
الزكاة تسقط عنه وان كانت قيمتهما دينارا واحدا (قوله لاقيمته) مثله في المواق وهذا بمخلاف دين له مؤجل
على غيره فاعلم انما يجعل ما عليه في قيمته كما يأتي وعلته ذلك فيها كما لا ينوبس انه لو مات او فلس لحل الدين الذي
عليه ويسع دينه المؤجل لغرمائه انظر المواق (قوله واكان كهر) هذا هو قول مالك وابن القاسم وهو
المشهور وقال ابن حبيب تسقط الزكاة بكل دين الامهور والنساء اذ ليس شأنهن القيام به الا في موت او فراق
فلم يكن في القوة كغيره اه عدوى (قوله لزوجة) اي مطلقة او في العصمة وقوله ولو مؤجلا اي بأجل
معلوم او لموت او فراق على مذهب الحنفي (قوله او نفقة زوجة) اي متجدة عليه لما مضى (قوله او ولدان
حكم) انظر هل يقوم مقام الحكم ما اذا اتفق على الولد شخص غير متبرع وانظر هل حكم المحكم يقوم مقام
حكم الحاكم في ذلك ام لا اه شيخنا عدوى (قوله فاندفع ماورد) اي ماورده البساطي واجاب باختيار
الاول لكن المراد بالحكم الفرض اي ان فرضها وقدرها كما وفرضه ليس حكما حقيقيا وامام اذ كره
الشارح من الجواب فهو للقيش وحاصله اختيار الشق الثاني لكن المراد انه حكم بها غير المالكى للحنفي
الذي يرى عدم سقوط نفقة الاولاد ببعض الزمان وصوب بن وطى ماقاله البساطي من ان المراد بالفرض
التقدير فنفقة الاولاد الماضية تسقط ببعض الزمان ما لم يكن فرضها القاضي وقدرها والا كانت ديناعليه
فتسقط بهاز كاة العين فاذا كان عند الاب عشر ودينارا حال حو لها وعليه نفقة شهر عشرة دراهم لولده قد
فرضها عليه القاضي قبل الحول بشهر مثلا فلتجعل النفقة فيما بيده من النصاب فتسقط عنه زكاته (قوله
وان حكم بالماضي فلا يلزمه الخ) اي فلا يصح الحكم لانه لا يلزمه الخ (قوله وسواء تقدم للولد يسر) اي وسواء
حصل للولد يسر في ايام ترك النفقة عليه ام لا باتفاق من ابن القاسم واشبه لان الموضوع انه حكم بها
(قوله فقال ابن القاسم لا تسقط) اي لا تسقط تلك النفقة الزكاة فتسقط بضم التاء من اسقط (قوله ان
تقدم) اي ان حصل (قوله او يتي الخ) اي بأن يقال قول ابن القاسم اذ لم يحكم كما حكم بها فلا تسقط الزكاة
عن الاب مطلقا سواء حصل للولد يسر ايام قطع النفقة عنه ام لا ويحمل قول اشهب سقوطها عن الاب

والاسر يسقطها (ولو)

كان الدين (دين زكاة)

ترتب في ذمته ولو زكاة

فطر كما هو ظاهره (او)

كان الدين الذي عليه

(مؤجلا) ويعتبر عدده

لاقيمته (او) كان (كهر)

لزوجة ولو مؤجلا ودخلت

الكاف دين الوالدين

والصديق بما شأنه ان

لا يطلب (او نفقة زوجة

مطلقا) حكم بها كما ولا

لانها في تطهير الاستمتاع

(او) نفقة (ولدان حكم

بها) اي قضى بما تجمد

منها في الماضي كما غير

مالكي يرى ذلك وصورتها

انه تجمد عليه فيما مضى

شي من النفقة فطالب

الولد اباه به فامتنع فرفع

لحاكم يرى ذلك فحكم

بها فاندفع ماورد بان ان

حكم بالمستقبلة لا يصح لان

الحكم لا يدخل المستقبلات

وان حكم بالماضي فلا

يلزمه لسقوطها بعض

الزمن وانما سقطت بالحكم

المذكور لان الحكم

صيرها كالدين في الزوم

وسواء تقدم للولد يسر ام

لا باتفاق فان لم يحكم بها

حاكم فقال ابن القاسم

لا تسقط وقال اشهب تسقط

باعتلاف هل بينهما خلاف

او فاق والى ذلك اشار

مفرا على مفهوم الشرط بقوله (وهل) عدم سقوط الزكاة عن الاب ان لم يحكم بها عند ابن القاسم (ان تقدم للولد يسر) ايام قطع

النفقة عنه فان لم تقدم له يسر فتسقط كما هو قول اشهب فيهما وفاق او يتي كل على اطلاقه فيهما خلاف (تأولان) فالمدكور

تأويل الوفاق والمخلاف وتأويل الخلاف وفي بعض النسخ وهل ان لم يتقدم يتسرى تأويلان وصوابه وهل وان لم يلج بواو قبل ان ويكون المذكور
تأويل الخلاف والمخلاف وتأويل الوفاق وهي مفرعة على المفهوم ايضا وانت خبير بانه لا يفهم الفقه من ذات المتن ٣٩٢

فلو قال او ولدان حكم بها
والا فلا وهل ان تقدم له
يسرا ومطلقا وتأويلان
لكان احسن (او) كان
الدين تجمده من فقهه (والد)
اب او ام قسقط زكاة آلان
بشرطين اشار لهما بقوله
(بحكم ان تسلف) الاب
ما ينقعه على نفسه حتى
ياخذ بدله من ولده فان لم
يحكم بها وحكم بها ولم يتسلف
بأن تحيل في الاتفاق على
نفسه بسؤال او غيره لم
تسقط عن الابن ثم عطف
على مقدر اى قسقط
الزكاة بما ذكر من
الدين قوله (لابدين
كفارة) وجبت عليه (او
هدى) وجبت عليه لنقص
في حج او عمرة فلا تسقط
زكاة العين بمماثم استنى
من المقدار المتقدم قبل قوله
لابدين كفارة او مما
افهمته المخالفة في قوله
بمخلاف العين قوله (الا ان
يكون عنده) اى المدين
(معشر) اى ما يجب فيه
العشر او نصفه من حب
او عمر (زكى) واولى ان لم
تجب فيه زكاة ومثل
المعشرات المشابهة فلا
تسقط الزكاة عنه لجعله
ذلك فيما عليه من الدين (او
معدن او قيمة كتابة او)

على اطلاقه اى حصل للولد يسرا لا (قوله تأويل الوفاق) وهو لبعض القرويين واماتأويل الخلاف فهو
لبعد الحق (قوله ويكون المذكور تأويل الخلاف) اى لان المصرح به حينئذ الاطلاق وهو تأويل الخلاف
(قوله بحكم) المراد بالحكم هنا الفرض والتقدير او حقيقته على ما مر (قوله فان لم يحكم بها) اى سواء تسلف
الوالد ام لا وقوله لم تسقط عن الابن اى لم تسقط زكاة العين عن الابن وانما شدد في بقية الولد حيث جعلت
دينا مسقطا لزكاة العين بمجرد الحكم بها دون بقية الابوين فانها لا تكون دينا مسقطا الا اذا انضم للحكم بها
تسلف لان الوالد يساع ولده اكثر من مساحة الوالد ولده لان حب الوالد ولده موروث من آدم ولم يكن يعرف
حب الولد لوالده (قوله لابدين كفارة او هدى) قال في التوضيح: فعلا عن ابن راشد والفرق بينهما وبين دين
الزكاة ان دين الزكاة توجه المطالبة به من الامام العادل وبأخذها كرها من مانعي الزكاة بخلاف الكفارة
والهدى فانه لا يتوجه فيها ذلك اه وتعب هذا الفرق ابو عبد الله بن عتاب من ا كبار اصحاب ابن عرفة
قائلا لافرق بين دين الزكاة ودين الهدى والكفارة في مطالبة الامام بهما ونقل ذلك عن اللخمي والمارري كما
في المعيار قلت ونص اللخمي الذي يقتضيه المذهب ان الكفارات مما يجبر الانسان على اخراجها ولا تؤثر كل
لاماته قال وهذا هو الاصل في الحقوق التي لله في الاموال فن كان لا يؤدى زكاته او وجبت عليه كفارات
او هدى وامتنع من اداء ذلك فانه يجبر على اتقائه وقاله ابن الموازين وجبت عليه كفارات فاقبل
اخراجها انها تؤخذ من تركته اذا لم يفرط اه بن والحاصل ان دين الكفارة والهدى في اسقاطه لزكاة
العين كدين الزكاة وعدم اسقاطه لهما طر يقنان الاولى مختار ابن عتاب والثانية مختار المصنف وابن راشد
(قوله او مما افهمته المخالفة في قوله بمخلاف العين) فكانه قال بمخلاف العين فانه تسقط زكاته بكل دين
بما ذكر الا ان يكون عنده الخ (قوله زكى) اى وجبت فيه الزكاة لكونه صابا تكسبه اوسق فاكثرو قوله
ان لم تجب فيه زكاة اى لكونه اقل من خمسة اوسق ولا يشترط في المعشر والنعم غير المرمى ما شترط في
العرض وهو اقامة ذلك عنده حولا كما يأتى (قوله او معدن) ليس المراد ان ذات المعدن تجعل في مقابلة
الدين بل المراد ان ما خرج من المعدن يجعله في دينه ابن الحاجب اتفاقا اه بن (قوله او قيمة كتابة) اى
فاذا كان عليه اربعون دينار ادناو يده اربعون دينار او قيمة الكتابة عشرون جعلها في مقابلة عشرين
من الدين ويجعل العشرين الباقية من الدين في مقابلة عشرين مما يده وركى عن العشرين الباقية فلو
كانت قيمة الكتابة عشرة فلا زكاة عليه لان الباقي في يده ليس في مقابلة الدين عشرة فقط وهي اقل من
نصاب ثم ما ذكره المصنف من جعل قيمة الكتابة فيما عليه من الدين وهو قول ابن القاسم وهو المشهور وقال
اشهب يجعل في قيمة المكاتب على انه مكاتب وقال اصبح قيمة المكاتب على انه عبد اه ثم انه على الاول اذا
كانت الكتابة عروضا قوم بعين وان كانت هينا قوم بعرض ثم قوم بعين فان عجز المكاتب وفي رقبته
فضل اى زيادة على الكتابة زكى من ماله مقدار ذلك الفضل بناء على مذهب ابن القاسم القائل بجعل قيمة
الكتابة في الدين فاذا كان عليه اربعون دينار او يسده اربعون وقيمة الكتابة عشرة فلا زكاة فيما يده كما
مر فلو عجز المكاتب والحال ان رقبته تسليح عشرين في رقبته فضل عن الكتابة وهي عشرة فاذا جعلت
قيمة ذلك العبد في مقابلة الدين كان الباقي مما يده عشرين فيز كها فقد زكى الفضل بين الرقبة والكتابة
وهو عشرة (قوله كان التدبير ساقا الخ) ما ذكره من جعل قيمة رقبة المدبر في الدين ظاهرا فيما اذا كان التدبير
حادثا بعد الدين لبطان التدبير حينئذ يسع العبد في الدين وامالو كان التدبير ساقا على الدين فجعل قيمة
رقبه في الدين مشكلا لا يجوز يسع المدبر حينئذ يقال هذا مراعاة لمن يقول ان المدبر يجوز بيعه كالقن
واعلم ان جعل قيمة رقبة المدبر في الدين اذا كان الدين ساقا على التدبير لا خلاف فيه بخلاف ما اذا تقدم
التدبير على الدين فقبه خلاف فقال ابن القاسم يجعل الدين في رقبته ايضا وقال اشهب يجعل في خده
قال في التوضيح وكان ابن القاسم راعى قول من قال يجوز بيعه قبيين ان قول المصنف او رقبة مدبر على

أخذه له الغير سنين أحيائه (أو قيمة رقبته) وذلك (لمن مر بجهاله) بأن أخذه له يزيد سنين معينة وبعدها يكون لعمر ومالكاً فان عمراً يجعل قيمته في نظير الدين ويرضى مامعه من العين (أو يكون له) (عدد دين حل) ورجى (أو قيمة) دين مؤجل (مرجواً) يكون له (عرض) بشرطين أفاد الأول بقوله (حل حوله) أي العرض وظاهره أن غير العرض مما تقدم لا يشترط فيه حلول الحول وهو كذلك على ما حققه بعض الحقوقيين خلافاً لما في بعض الشراح والثاني بقوله (ان بيع) أي ان كان مبيعاً على المفسس (٣٩٣) كتاباً جمعه وكتبه لثياب جسده

ودار سكناه التي لا فضل فيها (وقوم) ما ذكر أي اعتبرت قيمته (وقت الوجوب) أي وجوب الزكاة وهو آخر الحول وقوله (على مفسس) متعلق بقوله بيع فالأولى تقديمه ثم إخراج ما لا يجعل في مقابلة الدين بقوله (لا) ان كان له (آبق) أو بعير شارد ونحو ذلك (وان رجي) اذا لا يجوز بيعه بحال (أو دين لم يرج) لعسر المدين أو ظلمه فلا يجعله في دينه كالعدم (وان وهب الدين) الذي تسقط به زكاة العين لمن هو عليه ولم يحل حول الموهوب فلا زكاة عليه فيما عنده من العين لان هبة الدين منشيئ الملك النصاب فلا بد من استقبال حول من يوم الهبة (أو) وهب لمالك النصاب المدين (ما) أي شيء (يجعل) الدين (فيه) أي في مقابله (ولم يحل) بكسر الحاء وتشديد اللام (حوله) عنده فلا زكاة عليه فيما بيده من العين لانه يشترط في العرض الذي يجعل في الدين ان يحول عليه الحول وهذا تصرح بمفهوم قوله أو عرض حل حوله لا تكرار فالضامير

أطلاقه اتفاقاً في تأخير التدبير عن الدين وعلى المشهور في تقدمه عليه انظر بن (قوله) أخذه له الغير سنين أحيائه) هكذا في نص ابن الموار كافي التوضيح لكن قال اللخمي قوله يجعل الدين في قيمة الخدمة اذا كانت حياته ليس بحسن لان ذلك مما لا يجوز بيعه بنقد ولا بغيره واطنه قاس ذلك على المدبر وليس مثله لان الجواز في المدبر مراعاة للخلاف في جواز بيعه في الحياة ولا خلاف انه لا يجوز للمخدم ان يبيع تلك الخدمة حياته فكذلك لا يجوز ان يجعل فيه الدين لان بيعه لا يجوز له بن والحاصل ان المخدم ان اخذ منه صاحبه سنين فان قيمة الخدمة تجعل في مقابلة الدين اتفاقاً وان اخذ منه صاحبه حياته ففي جعل قيمة خدمته في الدين قولان لان الموار والرخمي (قوله) فان عمر يجعل قيمته) بان يتال ما تساوى هذه الرقبة على ان يأخذها المبتاع بعد استيفاء الخدمة ولا يقال ان فيه بيع معين يتأخر قبضه لانا نقول ان قبض المخدم ينزل منزلة قبض المشتري اه عدوى (قوله) حل حوله) أي مضى له حول وهو عنده والمراد بالحول السنة كما هو المأخوذ من كلامهم كما قال طي ومافي عقب عن الشيخ سالم من ان حول كل شيء بحسبه الخ فقيه نظر وانما يشترط هذا الشرط اذا مر على الدين حول على المدين والأفلا فالشرط مساواة الدين لما يجعل فيه زماناً كذا في بن عن ابن عاشر واشترط مرور الحول على ما يجعل في الدين من العروض قول ابن القاسم وقال اشهب بعدم اشتراطه بل تجعل قيمته في مقابلة الدين وان لم يمر عليه حول عنده قال طي وبنوا هذا الخلاف على ان ملك العرض في آخر الحول هل هو منشيئ الملك العين التي بيده من الآن وحينئذ فلا زكاة عليه فيها فقد الحول وهو قول ابن القاسم او كاشف انه كان مالاً كما هو وحينئذ فيزكى وهو قول اشهب واستخير بان هذا البناء واجب عموم شرط الحول عند ابن القاسم في كل ما يجعل في مقابلة الدين من معشر ومعدن وغيرهما لكنهم لم يشترطوا مرور الحول الا في العرض ولم يشترطوه في المعشر والمعدن وغيرهما كما في المواق انظر بن (قوله) وظاهره ان غير العرض مما تقدم) أي وهو المعشر والمخرج من المعدن والكتابة ورقية المدبر وخدمة المخدم ورقية وخدمة المعتق لاجل (قوله) بعض الحقوقيين) اراد به العلامة طي واراد ببعض الشراح عقب تبعا لعم (قوله) وكتبه لثياب جسده) أي ودار سكن فيها فضل (قوله) وقت الوجوب) تنازعه بيع وقوم على الظاهر لان العبرة في كونه يباع على المفسس او لا وقت الوجوب (قوله) متعلق بقوله بيع) أي والجملة قبله اعتراض بين بيع ومتعلقه (قوله) لا آبق) عطف على معشر أي الا ان يكون عنده معشر لان كان عنده آبق ولو قال لا آبق أي لا مثل آبق كان أولى ليدخل البعير الشارد (قوله) اذا لا يجوز بيعه الخ) أي فلا يجعل ذلك في دينه بل تسقط زكاة مامعه من العين اذا لا يجوز الخ (قوله) أو دين لم يرج) أي سواء كان حالاً او مؤجلاً (قوله) فلا يجعله في دينه) أي لاجل ان يزكى مامعه من التقديرات تسقط زكاته (قوله) منشيئ الملك النصاب) أي الا ان فلم يجعل حوله وقوله فلا بد أي في وجوب الزكاة وقوله من استقبال حول أي بذلك النصاب (قوله) لا تكرار) أي لان ذكر المحترق بعد التقيد ليس بكرر او المصنف لا يعتبر غير مفهوم الشرط (قوله) فاذا مر الحول الثاني الخ) الحاصل انه انما لم يركب العشرين الاولى آخر الحول الاول لانها كانت عنده بمثابة الوديعة ولم يتحقق ملكها الا في آخر الحول الاول فاذا مر الحول الثاني زكاه وكذا العشرون الثانية عنده وديعة فلا يتملكها الا في آخر الحول الثاني فاذا مر الحول الثالث زكاه وهكذا (قوله) هو المعتمد) أي لقول ابن رشد في البيان انه الذي يأتي على مذهب الامام مالك في المدونة في الذي وهبه له الدين بعد حلول الحول

(٥٠ - دسوقي اول) في حوله يعود لكل من الدين الموهوب وما بعده واقر دلان العطف بأو (او مر لكم حرقه سبتين ديناراً ثلاث سنين) كل سنة بعشر بن وقبضها معجلة ولا شيء له غيرها (حول) فاعل مر (فلا زكاة) عليه لان العشرين الاولى لم يتحقق ملكها الا الآن فلم يملكها حولا كاملاً فاذا مر الحول الثاني زكى وعشرين فاذا مر الثالث زكى اربعين الاما نقصته الزكاة فاذا مر الرابع زكى الجميع فقوله فلا زكاة محذوف من الاولين لدلالة الثالث عليه وما مشي عليه المصنف في الاخير هو المعتمد

ثلاثاً فالأول رجعة على الإجهوري من أنه تجب زكاة العشرين بجزء واحد من الحول الأول لأن الغيب كشف أنه ملكهما من أول الحول (ومدين مائة) أي مدين بمائة أي عليه مائة ٣٩٤ (له) أي يملك مائتين في يده (مائة محرمة) أي ابتداء حولها من محرم (ومائة رجبية)

على المال الذي يده أو أفاد ما لافانه يستقبل اه نقله في التوضيح (قوله خلافاً لما رجحه عجم الخ) هذا الذي رجحه عجم قول مالك وفي المواق ما يفيد أنه الذي تجب به الفتوى لما قصر عليه المصنف ورده طفي بأن كلام ابن رشد في البيان والمقدمات يقتضي ترجيح ما مشى عليه المصنف اه عدوى (قوله ويجعل الرجبية) أي قبل حلول حولها في مقابلة الدين فلا يزكيها إذا جاء حولها رجب الثاني (قوله على المشهور) ومقابله يزكي المائتين كل واحدة عند حولها فيجعل الأخرى في الدين (قوله وقفت للسلف) أي وقفت لكون المحتاج يتسلفها ويرد بها عند يساره وسواء وقفت على معينين وغير معينين وما ذكره مبني على الاعتماد من جواز وقف العين للسلف وقيل بعدم صحة ذلك والخلاف في ذلك يأتي في باب الوقف (قوله أو المتولى عليها) أي وهو الناظر (قوله ان مراخ) شرط أول وقوله وكانت نصاباً بشرط نان (قوله ما لم يوقف) أي من مال الواقف (قوله اذ وقفها لا يسقط زكاتها عنه منها) أي لبقائه ملك الواقف تشديراً كما يأتي في باب الوقف ان شاء الله (قوله كل عام) أي ويزكيها من ذكر من الواقف والمتولى عليها كل عام (قوله ويزكيها المتسلف) أي كل عام أيضاً وقوله ويرجى بها أي ويزكي المتسلف بها أيضاً ان تجزئها وقوله ان مراخ شرط في زكاة رجبها وحاصل ما ذكره ان العين الموقوفة للسلف اذ لم يتسلفها احد وجب على الناظر والواقف زكاتها كل عام ان مر لها حول من يوم ملكها وزكيت وكانت نصاباً بذاتها أو بانضمامها لمالم يوقف وأما اذا تسلفها احد وجبت زكاتها لتمام بعد قبضها كغيرها من الديون ويجب على المتسلف زكاتها أيضاً كل عام ان كان عنده ما يجعل في مقابلتها واذا تجزئ فيها فرجى كى رجبها ان مضى حول من يوم تسلفها ولو ردّها قبل ان يتم لرجحها حول (قوله ان مراخ) فلو مكث المال عنده نصف عام ثم رجع فيه ورد الاصل ثم رجع عنده النصف الثاني فانه يزكى عند انقضاء النصف الثاني لانه يصدق عليه حينئذ انه مر حول من يوم تسلفها والحاصل ان حول رجبها من السلف على ما سبق ولورد الاصل قبل عام وهذا بخلاف رجع القراض اذا رد العامل راس المال قبل السنة فانه يستقبل به حولاً من يوم المفاضلة (قوله وقف ليزرع) وأما الحب الذي وقف للسلف فلا زكاة فيه كما يفيد قوله وزكيت عين وقف للسلف اه عدوى (قوله ليزرع كل عام في ارض مملوكة) أي للواقف أو مستأجرة أو موات (قوله ويفرق ما زاد على القدر الموقوف) أي وأما الموقوف فيبقى ليزرع كل سنة (قوله ويزكي الحب) أي الخارج من الزرع وزكاته من عينه (قوله ان وجد) أي والا فلا زكاة فالنصاب المذكور زكاته على ملك الواقف (قوله ليفرق لبنه) أي وأما الحيوان الذي وقف لثفرق عينه فلا زكاة فيها اذا كان الوقف على غير معينين لاني جلته ولا في ابعاضه لا على المالك لانه خرج عن ملكه لانه اوصى بفرقه اعيانه ولا على المساكين لانهم غير معينين وان كان على معينين فن بلغت حصته نصاباً كى لحول من يوم الوقف والا فلا وان وقف الحيوان لثفرق انما نه فلا زكاة كان الوقف على معينين ام لا ولذا لم يحمل الشارح المصنف على ذلك (قوله تبع له) أي في الوقفية أي هذا اذا شرط دخولها في الوقفية بل ولو سكت عن ذلك (قوله او لثفرق تسله) قدرا لشارح الثفرقة إشارة الى ان قوله او تسله عطف على محذوف أي وحيوان لثفرق غلته او تسله (قوله دون الوسط) أي وهو الحيوان الموقوف لثفرق غلته وذلك لان التفصيل الذي ذكره المصنف لم يقله احد في وقف الحيوان لاجل ثفرقته غلته كما قال الشارح (قوله ان تولى الخ) شرط في قوله كعليهم أي وأما ان كان الوقف على مساجد او على غير معينين فالزكاة في جلته على ملك الواقف ان بلغ نصاباً وانقص عن النصاب وكان عند الواقف ما يكمل به النصاب ولو ناب كل واحد شيئاً قليلاً سواء تولى المالك علاجه ام لا (قوله وسقيه وعلاجه) هذا إشارة الى ان قول المصنف ثفرقته ليس المراد خصوص الثفرقة بل المراد ان تولى ثفرقته وغيرها والفرق ان المالك اذا تولى ثفرقته وعلاجه فكان الملك لم يخرج عنه فلذلك اعتبرت الجملة وان لم يتول المالك ما ذكر فكأنه خرج عن ملكه فصار

أي ابتداء حولها رجب (بركي الأولى) المحرمة عند حولها ويجعل الرجبية في مقابلة الدين على المشهور (وزكيت) وجوباً (عين) ذهب أو فضة (وقفت للسلف) أي يزكيها الواقف أو المتولى عليها منها ان مر عليها حول من يوم ملكها اوز كاهها وكانت نصاباً او هي مع ما لم يوقف نصاب اذ وقفها لا يسقط زكاتها عنه منها كل عام ان لم يتسلفها احد فان تسلفها احد زكيت بعد قبضها منه لتمام واحد ولو اقامت اعدوا ما يوزكيها المتسلف ان كان عنده ما يجعله في الدين ويرجى بها ان مر حول من يوم تسلفها اخذاً من قوله وضم الرجى لا صلة ولو رجع دين لا عوض له عنده (كسبات) أي كما يزكي نبات أي حب وقف ليزرع كل عام في ارض مملوكة أو مستأجرة ويفرق ما زاد على القدر الموقوف او حوائط وقفت ليفرق ثمسرها ويزكي الحب والتمر ان كان فيه نصاب ولو بالضم لحب الواقف ان وجد (وحيوان) من الأنعام وقف ليفرق لبنه او صوفه او يجمع عليه او يركب وسله تبع له ولو سكت عنه (او) لثفرقه (سله) كما صدقه

وقوله على (مساجد او) على (غير معينين) كما فسروا او بنى تميم راجع لقوله كسبات ولقوله او تسله فهو راجع للطرفين دون الوسط وكذا قوله (كعليهم) أي على المعين (ان تولى المالك ثفرقته) وسقيه وعلاجه بنفسه او نائبه

ولو قال ان تولى المالك القيام به كان اولى اى بان كان النبات تحت يد الواقف برزعه و يعالجه حتى يثمر فيفرقه على المعينين وكذا الامهات تحت يده يقوم بها حتى اذا حصل النسل فرقه عليهم فيزكى الجسلة ان كان فيه نصاب او عنده مما لم يوقف ما يكمل به النصاب سواء حصل لكل واحد من المعينين نصاب ام لا (والا) يتولى المالك القيام به بل المعينون الموقوف ٣٩٥ عليهم هم الذين وضعوا ايديهم على ذلك وحازوه وصاروا

يزرعون النبات ويحرقون ما حصل على انفسهم وكذا يحرقون النسل بعد وضع ايديهم على القيام بالامهات فلا تزكى الجسلة بل (ان حصل لكل نصاب) زكاه والا فلا مال يمكن عنده ما يرضه له ويكمل به النصاب واما الوسط وهو قوله وحيوان فلا يرجع له واحد منهما ان حمل على انه وقف لفرقة غلته او ليحمل عليه كاذ كرنا فانه لافرق بين كونه على معينين او غير معينين في انه ان كان في جلته نصاب زكى والا فلا تولى المالك القيام به ام لا ثم ما ذكره المصنف من التفصيل ضعيف والمذهب ان النبات والنسل كالحیوان تزكى جلته على ملك الواقف ان بلغ نصابا او عنده ما يكمل به النصاب كان على معينين ام لا تولى المالك التفرقة ام لا (وفي الحاق) الحبس على (ولد فلان) كوله زيد (بالمعينين) نظرا الى الاب فيزكى جلته على

كالصدقة المسبلة فلذلك اعتبر نصيب كل واحد (قوله ولو قال الخ) اى لان هذا القيد معتبر في الحيوانات كالنبات كاذ كر الشيخ سالم ان العوفي نقل القيد المذكور عن اللخمي فيهما وظاهر المصنف ان القيد المذكور معتبر في النبات فقط وقول بهرام لم ار هذا القيد الا في النبات قصور لما علمت (قوله وحازوه) المراد بجوزهم له توليهم لذلك الموقوف فقوله وصاروا يزرعون الخ تفسيره لا يقيد اذ كما استظهره طي (قوله فلا يرجع له واحد منهما) اى من المعينين وغيرهم (قوله فانه لافرق) اى باتفاق والحاصل ان الحيوان الذى وقف لفرقة غلته او ليحمل عليه لم يرد في نقل من الاقال التفرقة فيه بين وقفه على معينين او غيرهم بل تزكى جلته على ملك الواقف مطلقا وانما ورد الخلاف في النبات الموقوف والحيوان الموقوف لفرقة تسله (قوله ثم ما ذكره المصنف من التفصيل الخ) حاصل ما ذكره المصنف من التفصيل ان الموقوف اذا كان حيوانا وقف لفرقة غلته فانه تزكى جلته على ملك الواقف ان بلغ نصابا كان الوقف على معينين ام لا تولى المالك علاجه ام لا وان كان الموقوف نباتا او حيوانا وقف لفرقة تسله فان كان على مساجد او على غير معينين فكذلك تزكى جلته على ملك الواقف وكذا ان كان على معينين ان تولى المالك علاجه وان تولاه الموقوف عليهم ان حصل لكل نصاب زكاه والا فلا مال يمكن عنده ما يكمل به نصابا او اعلم ان هذا الذى درج عليه المصنف من التفصيل بين المعينين وغيرهم تسع فيه تشهير ابن الحاجب مع قوله في التوضيح لم ار من صرح بمشهوره كفاعل المؤلف ونسبه في الجواهر لابن القاسم ونسبه اللخمي وغيره لابن المواز واقتصر عليه التوسى واللخمي ثم قيد اللخمي ما ذكره من اعتبار الانصاف في المعينين بما اذا كانوا يستعملون ويلون النظر له لانها طابت على املاكهم وذكروا المؤلف هذا القيد تبعاله واما مقابل ما درج عليه من التفصيل فهو لسحنون والمدنيين وفهم صاحب المقدمات وابو عمران المدقونة عليه اطرح اه بن (قوله نظرا الى الاب) اى فانه معين وقوله نظرا الى انفسهم اى فانهم غير معينين وان كان ابوهم معينا (قوله وقد علمت المذهب) اى من انه لافرق بين المعينين وغيرهم من ان الموقوف يزكى جلته على ملك الواقف اى وحينئذ فالخلاف المذكور وانما يأتى على الطريقة الضعيفة التى ذكرها المصنف (قوله وانما يزكى الخ) فهم من قوله يزكى اشتراط ما يشترط في الزكاة اى من حرية المالك له واسلامه لاهل ورالحول وهذا هو الذى اقتصر عليه ابن الحاجب وقيل لا يشترط فيه حرية ولا اسلام وان الشراكه فيه كالا واحد قال الجزولي وهذا هو المشهور نقله ح (قوله معدن عين) اى فاذا خرج منه نصاب زكى وزكاه ربع العشر كازكاة في غيره (قوله كنحاس وحديد) ادخل بالنحاس الرصاص والقردير والكحل والعقيق والباقوت والزمرد والزئبق والزرنيخ والمغرة والكبريت فان هذه المعادن كلها لازكاة فيها (قوله يتطعمه لمن يشاء) اى يعطيه لمن يعمل فيه لنفسه مدة من الزمان او مدة حياة المقطع بفتح الطاء وسواء كان في نظير شئ يأخذه الامام من المقطع او من غير شئ واذا اقطعه لمن شاء في مقابلة عين كانت تلك العين لبيت المال فلا يأخذ الامام منها الا بقدر حاجته قال الباجي واذا اقطعه لاحد فانما يتطعمه له اتفعا لا تملك كالا يجوز لمن اقطعه له الامام ان يبيع ابن القاسم ولا يورث عن اقطعه له لان مال الملك لا يورث اه بن وقوله او يجعله للمسلمين اى فيقيم فيه من يعمل للمسلمين باجرة واذا جعله للمسلمين فلا زكاة فيه لانه ليس بمملوك للمعين حتى انه يزكى وان اقطعه لشخص وجب عليه زكاته ان خرج منه نصاب على ماهر والمعدن لا يزكى مطلقا بل في بعض الاحوال (قوله ان كان الخ) راجع لقول المصنف وحكمه الخ (قوله كالغياثي) اى فهو غير مملوك لاحد ولو كانت في بلاد المسلمين (قوله او ما انجلى عنها اهلها) اى بغير قتال بأن ماؤها جميعا بعير قتال (قوله ولو لمسلمين) اى هذا اذا كان اهلها الذين

ملك الواقف ان تولى التفرقة والا رضى منهم من حصل له نصاب (او غيرهم) نظرا الى انفسهم لا الى ايهم (قوله) وقد علمت المذهب واما بتوزيع متلافين غير المعينين اتفاقا ولذا قال ولد ولم يقل بنى * ثم شرع يتكلم على زكاة المعدن قتال (وانما يزكى معدن عين) ذهب او فضة لا غيرهما من المعادن كنحاس وحديد (وحكمه) اى المعدن من حيث هو لا بقيد العين (للامام) او نائبه يقطعه لمن يشاء او يجعله للمسلمين ان كان بأرض غير مملوك كالغياثي او ما انجلى عنها اهلها ولو لمسلمين او مملوك كغير معين

انجلى عنها كغارا بل ولو كانوا مسلمين على المعتمد والحاصل ان الصواب ان الارض التي انجلى عنها اصحابها المسلمون ما وجد فيها من المعادن فهو للامام خلافا لقول بعضهم ان المسلمين لا يسهط ملكهم عن اراضيهم بانجلاهم وحينئذ فيكون ما وجد فيها من المعادن لهم ولورثتهم وفي المبالغة تسمح لاقضاءها ان الارض التي انجلى عنها اهلها المسلمون غير مملوكة فامل (قوله كارض العنوة) فيه ان ارض العنوة بمجرد فتحها تكون وقفا فلا يتأني فيها ملك فامعنى جعل الشارع لها مملوكة واجب بأنه اراد بالملك ما يشتمل ملك المنفعة ومعلوم ان الوقف ملك منافعه وان لم تملك ذاته فأرض العنوة لا تملك ذاتها وملك منفعتها كل من ملكه منها الامام وانائبه (قوله ولو بأرض معين) اي ولو كان المعدن بأرض مملوكة ذاتها لشخص معين كزيد (قوله ويقتصر اقطاعه في الاراضي الاربع الى حيازة) اي ويقتصر اقطاع الامام للمعدن اذا كان في الاراضي الاربع الى حيازة (قوله على المشهور) اي بناء على المشهور من ان اقطاعات الامام تقتصر لحيازة وذكري المج ان هذا هو المعتمد وان امضاء عطية تميم مع انه لم يعزها في حياته عليه الصلاة والسلام خصوصية له ومقابل المشهور ما لابن الهندي من ان عطية الامام لا تقتصر لحوزة اذ اقامت الامام قبل ان نحاز عنه لم تبطل وقوى بن القول بعدم الاقتراح حيث قال جعل القول بالاقتراح هو المشهور فيه نظر فقد قال المتبسط في النهاية في باب ما يقطع الامام مائه ولا يحتاج الاقطاع لحيازة بخلاف الهبة وقيل لا بد فيه من الحيازة وبالأول العمل اه قطا هره ان عدم اقتراحه لحيازة هو المشهور المعمول به قال ابو على المناوي وهو ظاهر لان الامام ليس بواهب حقيقة انما هو نائب عن المسلمين وهم احياء ولذا قالوا لا ينزل القاضي بموت الامير اه كلام بن (قوله الاملو كالمصالح) الحاصل ان مواضع المعدن خمسة ارض غير مملوكة لاحد كضيا في وما انجلى عنها اهلها وارض مملوكة لغير معين كارض العنوة وارض مملوكة لمعين وارض الصلح فالثلاثة الاولى داخلية قبل لو والرابعة محل الخلاف والخامسة المستثناة ورد المصنف بل وفي قوله ولو بأرض معين على من قال ان المعدن الذي يوجد فيها يكون لمالكها مطلقا وعلى من قال ان كان المعدن عينا فلا لامام وان كان غير عين فليملك الارض المعين والمعتمد انهما للامام لان المعدن قديم جدا هاشرا للناس فلو لم يكن حكمه للامام لادى الى الفتن والهرج وقوله لمصالح بكسر اللام وقعها ومفهوم مملوكة ان ما وجد من المعادن في موات ارض الصلح الغير المملوكة فحكمه للامام (قوله فله) اي فبا وجد فيها من المعدن فهو له ولا يزكى فقوله الاملو كة مخرج من قوله يزكى ومن قوله وحكمه للامام اي انه مخرج من الامر بن معا (قوله الا ان يسلم فيرجع حكمه للامام) اي على مذهب المدونة وهو الراجح لزال احكام الصلح بالاسلام خلافا لسمخون القائل انها تبقى له ولا ترجع للامام (قوله وضم بقية عرقه) يعني ان العرق الواحد من المعدن ذهبا كان او فضة او كان بعضه ذهبا وبعضه فضة يضم بعضه الى بعض اذا كان متصلا فاذا اخرج من العرق نصابا زكى ما يخرج بعد ذلك ولو كان الخارج شيئا قليلا ولو تلف الخارج اولا (قوله المتصل) اخذه من قول المصنف بقية اذ يقال بقية الا عند اتصاله (قوله واضطرازا) اي لقاعدة آله او مرض العامل (قوله فليس المراد بالتراخي العمل على الهبنة) اي بأن يعمل كل يوم عملا قليلا لان هذا من قبيل اتصال العمل (قوله والى الثاني والرابع بقوله الخ) في الحقيقة الاشارة لهما انما هي بقوله ولا يضم عرق آخر للذي كان يعمل فيه اولا في معدن واحد اي سواء اقطع العمل او اتصل (قوله فلا يضم ما خرج من واحد منها ما خرج من آخر) اي بل يعتبر كل معدن على حدته ولو اتحد جنسها فان خرج منه نصاب زكى والا فلا (قوله ولو في وقت) اي هذا اذا كان الخروج منها في ايام لا تقطع العمل بل ولو كان في وقت واحد لعدم اقطاعه (قوله ولا يضم عرق آخر) ظاهر المصنف عدم ضم احد العرقين للآخر من معدن واحد ولو وجد الثاني قبل فراغ الاول وفي ح ما يفيد انه يضم حيث بدا العرق الثاني قبل انقطاع الاول سواء ترك العمل فيه حتى اتم الاول او انتقل للثاني قبل تمام الاول وهذا هو المعتمد كما قرر شيخنا ثم ان قوله ولا عرق آخر يعني عما قبله لانه اذا كان لا يضم عرق من معدن لعرق آخر منه فأولى ان لا يضم معدن لمعدن آخر (قوله وفي وجوب ضم فائدة الخ) يعني لو كان

الاراضي الاربع الى حيازة على المشهور فان مات الامام قبلها بطلت العطية (الا) ارضا (مملو كالمصالح) معين او غيره (فله) اي فهمي للمصالح لالامام الا ان يسلم فيرجع حكمه للامام (وضم) في الزكاة (بقية عرقه) المتصل لما خرج منه اولا وان تلف ولما كانت الاقسام اربعة بالنظر الى العرق والعمل وهي اتصالها واقطاعها واتصال العرق دون العمل وعكسه اشار الى الاول والثالث بقوله وضم بقية عرقه ان اتصل العمل بل (وان تراخي العمل) اي انقطع اختيارا او اضطرازا فليس المراد بالتراخي العمل على الهبنة والى الثاني والرابع بقوله (لامعدن) فلا يضم ما خرج من واحد منها لما خرج من آخر ولو في وقت واحد (ولا يضم) عرق آخر للذي كان يعمل فيه اولا في معدن واحد ويعتبر كل عرق بانفسه فان حصل منه نصاب زكى ثم يزكى ما يخرج منه بعد ذلك وان قل وسواء اتصل العمل او انقطع (وفي) وجوب (ضم فائدة) اي مال ييده

باصبا او دونه (حال حوطها) عنده لما اخرج من معدن دون نصاب وهو المول عليه فكان عليه الاقتصار عليه وعدم ضمها له لاختلاف نوعهما باشتراط الحول فيها دون تردده وفي قوله ضم اشارة الى بقاء الفائدة يسده حتى يخرج من المعدن ما يكمل به النصاب اذ لو تلتفت قبل الاخراج فلازم كاة قطعاً (و) في (تعلق الوجوب) بركاة ما يخرج من المعدن (باخرجه) منه ولا يتوقف على التصفية وانما المتوقف عليها الاعطاء للفقر (او تصفيته) من ترابه وسبكه (تردد) وثمره الخلاف تطهر لو اتفق شيئاً بعد ٣٩٧

الخروج وقبل التصفية او

تلف بعد امكان الاداء

فعلى الاول بحسب دون

الثاني (وجاز دفعه) اى

معدن العين لمن يعمل فيه

(بأجرة) معلومة يأخذها

من العامل في نظير اخذه

ما يخرج منه من المعدن

بشرط كون العمل

مضبوطاً بزمان او عمل

خاص كحفر قامة او قاتين

نقياً للجهالة في الاجارة

وسمى العوض المدفوع

اجرة لانه ليس في مقابلة

ذات بل في مقابلة اسقاط

الاستحقاق ((غير نقد)

لثلايق في اخذ العين

في العين خصوصاً وهي

مجهولة نظر للصورة فلا

ينافي ان الاجرة انما هي

في نظير الاستحقاق كما

قدمنا ولذا كان يجوز

دفع معدن غير النقد

كالحاس بأجرة نقد وغير

نقد (على ان يخرج) من

العين (للمدفع له)

وز كانه عليه وامالو

استأجره على ان ما يخرج

لر به والاجرة يدفعها به

للعامل فيجوز ولو بأجرة

نقد (واعتبر ملك كل)

عنده مال دون نصاب من فائدة وحال عليه الحول وهو عنده ثم اخرج من المعدن ما يكمل به النصاب فهل يجب ان تضم تلك الفائدة لما اخرج من المعدن ويركاه او لا في ذلك قولان فالقول بالضم للقاضي عبد الوهاب والخمسي والقول بعدمه لسحنون قياساً على عدم ضم المعدن وفهم ابن نونس المدونة عليه ولكن المعتمد ما قاله عبد الوهاب من الضم (قوله نصاباً ودونه) به صرح في التوضيح وهو المفهوم من كلام غيره لكنه خلاف ما في الذخيرة عن سند من ان عبد الوهاب انما يقول بالضم اذا كانت الفائدة دون نصاب فان كانت نصاباً واخرج من المعدن دون نصاب لم يركاه انظر ح اه بن والحاصل ان محل الخلاف على ما قال سند اذا كانت الفائدة اقل من نصاب والا فلا تضم اتفاقاً (قوله او تصفيته) اى اولا يتعلق الوجوب به لا عند تصفيته من ترابه وسبكه لا بمجرد اخرجه من المعدن والقول الاول للبايجي واستظهره بعضهم كما قال شيخنا (قوله وثمره الخلاف تطهر الخ) من ثمرته ايضا كما في ح عن الجرولي انه لو اخرج ولم يصفه وبقي عنده من غير تصفية اعموا ثم صفاه فعلى الثاني يركبه زكاة واحدة وعلى الاول يركبه لكل عام (قوله او تلف بعد امكان الاداء) اى وكان التلف بعد الاخراج وقبل التصفية (قوله وجاز دفعه) من اضافة المصدر لمفعوله اى وجاز ان يدفع السلطان او نائبه او المقطع له المعدن (قوله بأجرة) اى يأخذها الامام او نائبه او المقطع له وقوله في نظير اخذه اى اخذ العامل ما يخرج منه (قوله نقياً للجهالة في الاجارة) الاولى تعليلاً للجهالة في التدر المسقط فيه الحق لانه ليس هنا اجارة لشي لا يقال المستأجر هنا الارض التي فيها المعدن لانه لا يقول بشرط صحة الاجارة السلامة من استيفاء عدين قصدوا ولافدت (قوله وسمى العوض المدفوع) اى للامام او نائبه اول رب المعدن وهو المقطع له وكان الاولى ان يقول وسمى المدفوع اجرة لانما لانه الخ تأمل (قوله بل في مقابلة اسقاط الاستحقاق) اى فلما كان المدفوع في مقابلة اسقاط الحق والاختصاص عبر بأجرة دون نعم (قوله ولذا) اى ولا لاجل ان العلة في منع اخذ الاجرة من النقد الوقوع في اخذ العين في العين نظر للصورة جاز دفع الخ (قوله نقد وغير نقد) اى بشرط ان يكون غير النقد ليس من جنس المعدن والامنع للمزبنة وهي بيع معلوم بمجهول من جنسه نظر للصورة والحاصل ان معدن العين يجوز دفعه بأجرة غير نقد ويمتنع بها للنسبة صورة ومعدن غير النقد يجوز دفعه بأجرة من النقد ومن العرض لكن من غير جنس المعدن والامنع للمزبنة صورة (قوله واعتبر ملك كل من العمال) اى سواء كان المعدن دفع لهم مجاناً او بأجرة يأخذها الامام منهم وانما كان العامل يركبه في هذه الحالة مع ان من اشترى شيئاً يركبه لانه ليس شراً حقيقة بل الذي دفعوه اعماء في نظير اسقاط الحق كما علمت (قوله يجرى للعامل مما يخرج منه) اى في مقابلة عمله والقول بالجزر المالك وعمله بان المعدن لما لم يجرى بيعها جازت المعاملة عليها بجزء كالساقاة والقراض والقول بالمنع لا يصح (قوله وبين القراض) اى وان كان في القراض غير رايضا (قوله بان القراض فيه راس مال) اى معلوم تخفت الجهالة فيه لانه قد يحمل على ربحه بخلاف ما هنا (قوله لان العامل هنا) اى على القول بجوار دفعه له بجزء مما يخرج منه في مقابلة عمله (قوله وفي ندرته الخمس) اى عند ابن القاسم وعند ابن نافع فيها الزكاة ربع العشر لان الخمس مختص بالركاز وهي عنده ليست من الركاز بل من المعدن لان الركاز عنده مختص بمادته آدمى واما عند ابن القاسم فهي من الركاز لانه عنده ما وجد من ذهب وفضة في باطن

اى كل واحد من العمال ان تعدوا فاقبلت حصته نصاباً زكاة والا فلا (وفي) جواز دفع المعدن (بجزء) للعامل مما يخرج منه كنصف او ربع (كالقراض) ومنعه لانه غرر ويفرق بينه وبين القراض بان القراض فيه راس مال دون ما هنا وبان الاصل في كل المنع ورد الجواز في القرض وبقي هذا على الاصل (قولان) رجع كل منهما فكان الاولى التعبير بخلاف والتشبيه غير تام لان العامل هنا اعباراً بحصته اذا كان فيها نصاب وان كان حصته به دون نصاب وعامل القراض يركب ما ينوبه وان دون نصاب بحيث كان حصته به من راس المال ويربحه نصاباً (وفي ندرته) اى معدن العين بفتح النون وسكون المهملة

وهي القطعة من الذهب
أو الفضة الخالصة التي
لا تحتاج لتصفية (الحس)
مطلقا وجدها حرا وعبد
مسلم أو كافر بلغت نصابا
أم لا (كالركاز) فيه الحس
(وهو) أي الركاز (دفن)
بكسر فسكون أي مدفون
(جاهلي) أي غير مسلم
وذمي والمراد ماله ولولم
يكن مدفونا (وإن بشك)
في كونه دفن جاهلي أو مسلم
بأن لا يكون عليه علامة
أو انطمست (أو) وإن
(قل) كل من الندرة
والركاز عن نصاب (أو
عرضا) كنعاس ومسك
ورخام وهو خاص بالركاز
(أو وجده) أي مازر
من الندرة والركاز (عبد
أو كافر) أو صبي أو مدين
(الأكبر نفقة) حيث
لم يعمل بنفسه (أو) كبير
(محمل) بنفسه أو عبيده
(في تحليصه) أي إخراج
من الأرض وفي نسخة
تخصيله وهو أظهر (فقط)
راجع للتخليص احترازا
عن نفقة السفر فانها
لا تخرج منه عن الركاز
في خمس والراجح أنها تخرجه
أيضا في زكاة (فإن زكاة)
ربع العشر دون الحس
والاستثناء راجع للركاز
والندرة

الأرض مخلصا سواء دفن فيها أو كان خاليا عن الدفن (قوله وهي القطعة الخ) كذلك فسر هاعياض وغيره
وفسرها أبو عمران بالتراب الكثير الذهب السهل التصفية وهذا ليس مخالفا لما قبله لأن المراد ما ينيل من
المعدن مما لا يحتاج لكبير عمل فهو الندرة وفيه الحس وعلى هذا يدل كلامهم قاله طئي ولاشك أن ما ينيل من
المعدن مما لا يحتاج لكبير عمل يشمل القطعة الكبيرة الخالصة والقطع الصغار الخالصة المبثوثة في التراب
ويشمل التراب الكثير الذهب السهل التصفية (قوله الخالصة) أي التي توجد في الأرض من أصل خلقها
لا بوضع واضح لها في الأرض (قوله كالركاز فيه الحس) أعلم أن مصرف الحس في الندرة والركاز غير مصرف
الركاز أما حس الركاز فقد قال اللخمي أن مصرفه ليس كمصرف الزكاة وإنما هو كحس العناس كمصرفه
مصالح المسلمين فيحل للأغنياء وغيرهم نقله المواق ثم قال وأما مصرف حس الندرة من المعدن فلم يجرده
ومقتضى رواية ابن القاسم أنه كالمعلم والركاز أي مصرفه مصالح المسلمين ولا يختص بالأصناف الثمانية اه
بن فنول عبق ويدفع حس كل للإمام العدل لفرقه على المساكين فيه نظر (قوله دفن جاهلي) الجاهلية كما
في التوضيح ما عدا الإسلام كان لهم كتاب أم لا وقال أبو الحسن في كتاب الولاء اصطلاحهم أن الجاهلية أهل
الفترة الذين لا كتاب لهم وأما أهل الكتاب قبل الإسلام فلا يقال لهم جاهلية والخاصل أن من قبل الإسلام
أن لم يكونوا أهل كتاب فهم جاهلية بائنا التوضيح وأبي الحسن وإن كان لهم كتاب كاليهود والنصارى فيقال
لهم جاهلية على كلام التوضيح لا على كلام أبي الحسن وعلى كل حال دفنهم ركاز فلو قال المصنف وهو دفن كافر
غير ذمي لكان أحسن لشموله من قبل الإسلام ومن بعده من كل كافر غير ذمي كتابيا وغيره بدليل قوله الآتي
ودفن مسلم وذمي لقطعة اه تقرير عدوي (قوله أو غير مسلم وذمي) أي من كل كافر قبل الإسلام أو بعده
كان له كتاب أم لا وهذا تفسير مراد الجاهلي (قوله والمراد ماله ولولم يكن مدفونا) هذا الكلام أنت وتبعه
بعض الشراح وهو يقتضي أن ما وجد فوق الأرض من أموالهم فهو ركاز وإن المصنف إنما اقتصر على
الدفن لأنه شأن الجاهلية في الغالب قال طئي وهو غير ظاهر لأن المصنف فسر الركاز بأنه دفن جاهلي وكذا
فسره في المدونة والموطأ وأهل المذهب فلم يقتصر المصنف على الغالب بل غير المدفون أبس ركاز وإن كان فيه
الحس قياسا عليه نعم يعترض على التعريف المذكور بأنه لا يشمل ما وجد في الأرض من ذهب أو فضة مخلصا
من غير دفن بل من أصل خلقته وهو المسمى بالندرة فإنه من جملة أفراد الركاز عند ابن القاسم كافي أبي الحسن
والتعريف لا يشمل (قوله وإن بشك) أي وإن كان ملتبسًا بشك لأن الغالب في الدفن أن يكون دفن جاهلي
(قوله بأن لا يكون عليه علامة) أي أصلا وقوله أو انطمست أي أو كان عليه علامة وانطمست أو كان عليه
العلامتان كما قاله سند (قوله أو وإن قل كل من الندرة والركاز) هذا بالغة في تخميسهما وما ذكره المصنف
من تخميسهما وإن قل هو المشهور ومقاله ابن سحنون من أن اليسير لا يخمس (قوله أو عرضا) أي
أو كان الركاز عرضا كنعاس وحديد وجوهر ورخام وصخور وهي الحجارة الكبار كالحجادة لم تكن مبنية
والأغصان كما حكم جدرها فإن كانت الأرض عنوة كانت تلك الصخور المبنية حسبها على المسلمين تبعًا
للأرض وإن كانت الأرض مملوكة لأحد فلكل الحجارة ملك الأرض وما ذكره من أن الركاز يخمس إذا
كان عرضا هو المشهور بخلاف الماروي عن مالك من أنه لا يخمس في العرض (قوله وهو خاص الخ)
الضمير راجع للعرض أي أن العرض خاص بالركاز ولا يتعداه للندرة إذ لا تكون عرضا كما تقدم في
تعريفها بخلاف الركاز فإنه يكون عينا ويكون عرضا (قوله أي إخراجها من الأرض) أي بالحفر عليه
(قوله وهو أظهر) أي من قوله تخليصه لأن المتبادر تخليصه بالتصفية ولا معنى لها في الركاز لعدم احتياجه
لها (قوله فإن زكاة) أي فالواجب القدر المخرج في الزكاة وهو ربع العشر من غير اشتراط بلوغ
النصاب ولا غيره من شروط الزكاة كما قاله ابن عاشر وما ذكره من وجوب الزكاة إذا توقف تخليصه على
كبير نفقة أو عمل هو تأويل اللخمي وتأول ابن يونس المدونة على وجوب الحس مطلقا ولو توقف

على المعتمد (وكره حفر قبره)
 أى الجاهلى لا تخلاله بالمرأه
 وخوف مصادفة صالح
 (والطلب) الدنيا (فيه)
 كالعلة لما قبله ويخمس ما وجد
 فيه (وباقية) أى الى كاز
 الذى فيه الخمس او الزكاة
 (المالك الارض) باحياء
 لا يشراء فللبائع على الاصول
 وجده هو او غيره (ولو)
 كان المالك لها (جيشا) اقتسحها
 عنوة لانها تصير وقفا عليه
 بمجرد الاستيلاء فهى
 كالمملوكة فان لم يوجد الجيش
 فلو ارثه ان وجد والا
 فلهم مسلمين او هذا مبنى على
 الضعيف وهو ان الارض
 تنقسم كالغنيمة واماباقى
 النذرة وما فى حكمها فحكمه
 حكم المعدن (والا) تكن
 الارض مملوكة لاحد كوات
 ارض الاسلام وارض
 الحرب (فلواجده) أى
 الباقي ثم عطف على قوله
 الا لكبير نفقة قوله (والا)
 (دفن) ارض (المصالحين)
 بجده ولو غيرهم (فلهم) بلا
 تخميس ولو دفنه غيرهم
 (الان) بجده رب دار منهم
 (بها) أى بداره او بجده غيره
 بها (فله) أى فللمالكها
 دونهم فان كان دخيلا فيهم
 فلهم لاله

اخراجهم من الارض على كبر نفقة او عمل انظر بن (قوله على المعتمد) أى كما قال طنى وايد ذلك بالنقول
 خلافا لما قاله بعض الشراح من ان الاستثناء راجع للركاز فقط فعليه يكون فى النذرة الخمس مطلقا كما كان
 المعدن فيه الزكاة مطلقا والركاز فيه الخمس الا فى هاتين الحالتين وهما ما اذا توقف اخراجه من الارض على
 كبر نفقة او عمل واماميهما فالواجب اخراج ربع العشر (قوله وكره حفر قبره) هذا هو المشهور خلافا
 لاشبه التائل يجوز نبش قبر الجاهلى واخذ ما فيه من مال او عرض وفيه الخمس (قوله أى الجاهلى) أى
 لاجل اخذ ما فيه من الدنيا (قوله وخوف مصادفة صالح) أى قبر شخص صالح من نبي اوولى واعلم ان مثل
 قبر الجاهلى فى كراهة الحفر لاجل اخذ ما فيه من المال قبر من لا يعرف هل هو من المسلمين او الكفار وكذا
 قبور اهل الذمة أى الكفار تحقيقا وامانبش قبور المسلمين فحرام وحكم ما وجد فيها حكم اللقطة فان عرف ان
 اربابه موجودون عرف والوضع فى بيت المال بدون تعريف ومثل ما وجد فى قبور المسلمين من كونه لقطة
 ما وجد فى قبور اهل الذمة او فى قبر من شك فى كونه ذميا او مسلما اه عدوى (قوله كالعلة الخ) أى فالمعنى
 كره حفر قبره لاجل طلب الدنيا فيه ويحتمل ان المعنى والطلب فيه بلا حفر كفعل بخور او عزيمة او يحمل
 الاول على حفر شئ يعلم وجوده والثانى على حفر لطلب ما لم يعلم وجوده وعلم من ذلك الكراهة فى كل
 بانفراده (قوله وباقية) أى وهو الاربعه اخماس اذا كان الواجب فيه الخمس والباقي بعد ربع العشر اذا
 كان الواجب فيه الزكاة (قوله لا يشراء فللبائع على الاصول) قال بهرام فرع لو اشترى رجل ارضا من
 اهل العوة او الصلح فوجد فيها ركازا هل يكون له او لهم فحكى اللخمي عن مالك انه يكون للبائع دون
 المشتري وحكى عن ابن القاسم انه يكون للمشتري ثم قال وقول مالك اصوب اه عدوى (قوله وجده هو)
 أى المالك او وجده غيره (قوله ولو جيشا) أى هذا اذا كان مالك الارض مالكا حقيقيا بل ولو كان مالكا
 حكما بان كان جيشا وجعله مالكا حكما بناء على المعتمد من ان ارض العوة لملك للجيش ويحتمل ان مراد
 المصنف المالك الحقيقي وان المعنى هذا اذا كان المالك الحقيقي غير جيش بل ولو كان جيشا وجعله
 الجيش مالكا حقيقيا بناء على القول الضعيف من ان ارض العوة مملوكة للجيش هذا محصل كلام الشارح
 ورد بل على مطرف وابن الماجشون القائلين انه اذا لم يوجد المالك الحقيقي بأن كانت الارض ارض
 عنوة كان الباقي لواجده ولا يدفع للجيش ولا لوارثه والحاصل انه اذا لم يوجد المالك الحقيقي للارض التى
 وجد فيها الركاز بأن كانت الارض ارض عنوة فقال مطرف وابن الماجشون وابن نافع ان الباقي يكون
 لواجده ولا يدفع للجيش ومقابل ذلك يقول انه لما ملك تلك الارض حكما وهو الجيش الذى فتحها عنوة فيدفع
 الباقي لمن وجده منهم فان لم يوجد الجيش فلو ارثه ان وجد فان انقرض الوارث فقال سحنون انه لقطة
 فيجوز التصديق به عن اربابه ويعمل فيه ما يعمل فى اللقطة وحكا عنه ابن شاس وقال بعضهم اذا انقرض
 الوارث محله بيت المال من اول الامر لانه مال جهلت اربابه وهذا هو المعتمد وهو ما مشى عليه الشارح
 (قوله او هذا) أى قول المصنف ولو جيشا وهو عطف على قوله فهى كالمملوكة (قوله واماباقى النذرة
 وما فى حكمها) أى من القطع الصغار المبثوثة فى التراب التى لا تحتاج لتصفية وقوله فحكمه حكم المعدن
 أى فالتصرف فيه الامام (قوله والا فلواجده) أى والا فللباقى بعد التخميس لواجده (قوله كوات
 ارض الاسلام) أى التى فتحت عنوة ومن ذلك ما وجد من الدفائن فى الكيمان الكفرى فهى لواجدها
 بعد التخميس لان الكيمان غير مملوكة لاحد كما قرره شيخنا ومثلا فى ارض العرب أى الفيا فى التى تحمل
 فيها العرب وتنتقل من موضع لموضع ولم تتصف بالفتح عنوة ولا اسلم عليها اهلها كالفيا فى التى
 بين برقة والاسكندرية (قوله والادفن ارض المصالحين بجده) أى فى ارضهم شخص ولو من غيرهم
 (قوله فلهم) أى فلوا تقرضوا كان كمال جهلت اربابه محله بيت المال وقوله فلهم أى بتمامهم ولا
 يخص به واحد منهم فان كان واجده منهم شارك فيه والا فلا شئ له (قوله ولو دفنه غيرهم) أى ولو كان الذى
 دفنه فى ارضهم غيرهم (قوله الان) بجده رب دار منهم بها او بجده غيره بها (قوله) حاصل تقرير الشارح

فان اسلم رب الدار عاده حكمه
للامام كالمعدن (ودفن
مسلم او ذى) علم بعلمه
(لقطة وما لفظه البحر كعبر)
مما لم يسبق عليه ملك لاحد
(فلو اجدته بلا تخميس) فان
تقدم ملك عليه فان كان
لجاهلى او شكن فيه فركاز
وان كان لمسلم او ذى فلقطة
﴿فصل﴾ فى بيان من
تصرف له الزكاة وما يتعلق
بذلك (ومصرفها) اى محل
صرفها اى الذى تصرف
اليه (فقير) لا يملك قوت
عامه (ومسكين وهو احوج)
من الفقير لكونه الذى
لا يملك شيئاً بالكلية (وصدقاً)
فى دعواهما الفقر والمسكنة
(الاربية) نكذبها بان
يكون ظاهرهما مخالفاً
دعواهما فلا يصدقان الا
بينه (ان اسلم) كل منهما
فلا تعطى لكافراً ولا تجزئ
كاهل المعاصى ان ظن انهم
يصرفونها فيها والاجاز
الاعطاء لها (وتحسد) فلا
تعطى لمن فيه شائبة رقية

ان الدار اذا كانت لصلحى فوجد بهار كاز فهو لربها مطلة ما وجد بهار غيره كما ستأجلها او اجبر على حقها
هدم وهذا تاويل عبدالحق وان محرز هو قول ابن التاسم فى كتاب ابن المواز لكنه خلاف ظاهر المصنف
بل ظاهره ان الدار اذا كانت لصلحى فان وجد بهار بها فهو له وان وجد بهار غيره فهو لجميع المصالحين وهذا
تاويل ابى سعيد وابن ابى زيد ولما لم يرجع عند المصنف الاول تباع الثانى فاعتراض عبق وخش
عليه تباع العج غير ظاهر وحاصل اعتراضهم ان ظاهر المصنف ان الركاز انما يكون لرب الدار اذا
وجد بهار ولا ان كان الواجد غيره وليس كذلك فان الذى يجب به الفتوى انه لربها اذا كان من اهل الصلح
سواء وجد بهار او غيره اذ ليس الاول باولى من الثانى حتى يجب المصير اليه انظر طنى وهذا كله اذا كانت
الدار لصلحى فان كانت الدار فى ارض الصلح وكانت لغير صلحى بان كان دخيلاً فيهم اى ليس منهم وملك منهم
دار بشراء او هبة ووجد بهار كاز فهو لاهل الصلح لالربها ووجد بهار غيرها كذا قال الشارح وهو قول
مالك وصوبه اللخمي وقال ابن القاسم انه لرب الدار وهو المشهور ولا يعارضه ما يأتى فى تناول البناء والشجر
من ان من اشترى ارضاً او داراً فوجد فيها دفناً فانه يكون لبائعه او لوارثه ان ادعاه واشبهه والافلتة لان
ما يأتى فيما اذا كان الدفن لمسلم او ذى وما هنا فى كافر غير ذى (قوله فان اسلم) اى الصلحى رب الدار التى
وجد الركاز فيها عاده حكمه للامام كالمعدن تباع الشارح فى ذلك الشيخ سالم وفيه نظر بل فرق بينه وبين
المعدن لان المعدن مظنة التنازع لدوام العمل فيه بخلاف الركاز على ان قوله الا ان يجد بهار دارها الخ
انما تظهر فائدته اذا اسلم الصلحى رب الدار وتنازع اهل الصلح معه والافلا تعرض لهم الا ان يرفعوا
البناء اه بن (قوله لقطة) اى فيعرف سنة ما لم يغلب على الظن انقراض اربابها والافلا وضعت فى بيت المال
من اول الامر بدون تعريف ولا مفهوم لقول المصنف ودفن ولو قال المصنف ومال مسلم او ذى لقطة ليشمل
غير المدفون كان اولى الا ان يقال انما اقتصر على المدفون لدفع توهم انه ركاز (قوله كعبر) اى راؤلو
ومرجان ويسر (قوله فلوا جده) فلوراه جماعة فبادر اليه احدهم كان له خاصة كالصيد بملكه
المبادر له (قوله وان كان لمسلم او ذى فلقطة) فيه نظر بل الذى فى المدونة انه ان كان لذى النظر فيه للامام
ولا يكون لقطة وفصل ابن رشد فيما هو لمسلم فقال ان كان ربه تركه لكونه معطوياً فلقطة وان كان انما
ربه للنجاة فلوا جده انظر ح والمواق اه بن

﴿فصل ومصرفها فقير ومسكين﴾ (قوله لا يملك قوت عامه) الاولى ان يقول هو من يملك شيئاً لا يكفيه
قوت عامه والافلا كلامه يقتضى ان الفقير اعلم من المسكين تأمل (قوله وهو احوج الخ) افهم كلامه ان
الفقير والمسكين صنفان متبايران خلافاً لمن قال انهما صنف واحد وهو من لا يملك قوت عامه سواء كان
لا يملك شيئاً او يملك دون قوت العام وتظهر ثمره الخلاف اذا وصى شئ الفقراء دون المساكين او العكس
فهى صحيحة على الاول دون الثانى (قوله وصدقاً فى دعواهما الخ) اى بغير يمين كما هو ظاهره (قوله
فلا يصدقان الا بينه) انظر هل يكفى فيها الشاهد مع اليمين ولا بد من شاهدين كما ذكره فى دعوى المسكين
العدم ودعوى الولد العدم لاجل ان لا تلزمه نفقة والديه وعلى انه لا بد من شاهدين فهل يختلف معهما كما
فى المسئلتين المذكورتين او لا يختلف كما فى مسئلة دعوى الولد العدم لاجل ان ينفق عليه ولده (قوله ان
اسلم وتحسد) فى تعبيره بالفعل اشارة الى كتمانها ولو حذرنا بعد وجوب الزكاة كذا ذكر شيخنا قال
بن وكان الاولى ان يؤخر الحرية والاسلام وعدم بنوة هاشم عن الاصناف الثمانية كما فعله ابن الحاجب
وابن شاس لانها لا تختص بالفقير والمسكين بل الاسلام شرط فيما عدا المؤلف والحرية شرط فى غير
الرقاب وعدم بنوة هاشم شرط فى الجميع انظر طنى اه كلامه (قوله فلا تعطى لكافر) اى ما لم
يكن جاسوساً ومؤلفاً (قوله كاهل المعاصى) اى كما انه لا يجزئ دفعها لاهل المعاصى ان ظن الخ (قوله
فلا تعطى لمن فيه شائبة رقية) اى لان العبد غنى بسيدته كازوجة برزجها والولد بوالده ولا يرد المكاتب
فان نفقته على نفسه لا على سيده لان نفقته كانتا اشتربت عليه بكتابتة فهى فى الحقيقة على سيده لانه

(وعدم) كل منهما (كفاية بقليل) الباء التعدية متعلقة بكفاية وهو صادق بأن لا يكون ٤٠١ عنده قليل أصلا وهو المسكين أو يكون

عنده قليل لا يكفيه عامه
وهو الفقير فإن كان عنده
قليل يكفيه عامه فلا يعطى
ولا تجزئ ولو حذف هذا
ماضر (أو) عدم كفاية
(إتفاق) عليه من نحو والد
أو بيت المال بأن كان له فيه
مرتب لا يكفيه من الكل
وكسوة فمن لزمته نفقته
مليا لا يعطى منها (أو صنعت)
عطف على قليل أى عدم
كفاية بصناعة أى كسب
فيعطى تمام كفايته وصدق
أن ادعى كسادها (وعدم
بنوة لهاشم) ثانياً إحداده
صلى الله عليه وسلم فهو أبو
عبد المطلب (لا المطلب)
أخوهاشم وهما شقيقان
وأما من بنى مخزوم وهما
ولد عبد مناف وأما عبد
شمس ونوفل فالصحيح
أنهما ليسا ولدى عبد مناف
وأما هما بنو زوجته وأما
من بنى عدى وكان تحت
كفالة فنسب إليه فصرعها
ليس بآل قطعاً وفرع هاشم
آل قطعاً وفرع المطلب ليس
بآل على المشهور وأما
نفس هاشم والمطلب فليس
بآل كما هو ظاهر والمراد
بنوة هاشم كل من الهاشم
عليه ولادة من ذكر أو
أنثى بلا واسطة أو بواسطة
غير أنثى فلا يدخل فى بنى
هاشم ولد بنته وشبهه فى
عدم الأجزاء المستفاد من

ما كاتبه بثلاثين مثلاً لا تكونه ينفق على نفسه ولو لاداك لكتابه بأربعين فالعشرة قد أسقطها السيد عنه
فى مقابلة النفقة (قوله وعدم كفاية بقليل) أى وكانت كفاية كل منهما بالقليل من المال معدومة ومنفية
(قوله ولو حذف هذا ماضر) أى بل الأولى حذفه لأن اشتراطه من قبيل اشتراط الشئ فى نفسه (قوله أو
اتفاق) عطف على قليل كما اشار له الشارح وهو صادق بصورتين لأن المعنى ولم يكن له منفق ينفق عليه نفقة
كفاية بأن لا يكون له منفق أصلاً وله منفق ينفق عليه ما لا يكفيه فى الأولى يعطى ما يكفيه وفى الثانية
يعطى تمام ما يكفيه (قوله فمن لزمته نفقته ملياً) أى أو كان له مرتب فى بيت المال يكفيه لا يعطى منها وظاهره
ولو كانت ذلك المنفق لم يجز النفقة عليه بالفعل وهو كذلك لأنه قادر على أخذها منه بالحكم وقيد بالزوم ولم
يقبل فمن كانت نفقته على ملي لا يعطى منها تبعاً للتوضيح وغيره وهو صحيح فمن كان له منفق ملي ينفق عليه
تطوعاً فله أخذها كما ذكره ح فى التنبيه الأول وذلك لأنه لا لمنفق المذكور قطع النفقة ولا فرق بين كون ذلك
المنفق المتطوع قريباً أو أجنبياً بن عرفة روى الشيخ لا يعطى للمنى بآل كل فى عياله غير لازمة نفقته له قريباً أو
أجنبياً فإن فصله جهلاً لا بأساً وأجزائه ان بقى فى نفقته ابن حبيب ان تطوع بذلك لم تجزئه ونقله الباقى فى
القريب فقط ولم يقيد بأجزاء إعطائه بجهله اهـ والحاصل ان من كانت نفقته لازمة لملى لا يعطى اتفاقاً وان
تطوع بهاملى ففيها أربعة أقوال قيل يجوز له أخذها وتجزئ ربهاماً مطلقاً وهو الذى فى ح وهو المعتمد وقيل
لا تجزئ مطلقاً وهو لابن حبيب وقيل لا تجزئ أن كان المنفق قريباً وتجزئ أن كان أجنبياً وهو ما نقله الباقى
وقيل أنها تجزئ مطلقاً مع الحرمة وهو ما رواه ابن أبى زيد * (فائدة) * نقل المواق عن ابن الفخار أنه لا يعطى
من الزكاة شئ فى شوارب قيمته وفى ح عن البرزلى عن بعض شيوخه الجواز ومثله فى المعيار عن ابن عرفة أنه
سئل عن ذلك فأجاب بأن اليتيم يعطى من الزكاة ما يصلحها من ضروريات النكاح والأمر الذى يراه القاضى
حسناً فى حق المحجور اهـ بن (قوله أى عدم كفاية بصناعة) أى وأما لو كان له صناعة يتعاطاها تكفيه
وعياله وكانت غير كسادة فانه لا يعطى شيئاً منها (قوله لا المطلب) أى لا يشترط فى أخذ الزكاة عدم بنوة
المطلب فيجوز إعطاؤه للمطلب عليه ولادة (قوله أخوهاشم) أى الذى هو أبو عبد المطلب فعبد
المطلب ابن أخى المطلب وكان عبد المطلب اسمه شبيه الخلد وكان فى لونه سمرة ومات أبوه هاشم وهو صغير
فكفله عمه المطلب وكان يردفه خلفه فظن لسمره ولونه أنه عبده فقبل فيه عبد المطلب (قوله فالصحيح
أنهما ليسا ولدى عبد مناف وأما هما بنو زوجته الخ) هذا الذى قاله الشارح يدل على أن بنى هاشم
والمطلب أنساباً وقد سرى ذلك فى أولادهما من بعدهما وكذا عبد شمس ونوفل ولهذا لما كتبت قريش
الصحيفة بينهم وبين بنى هاشم وحصرهم فى الشعب دخل بنو المطلب مع بنى هاشم ولم يدخل بنو نوفل
ولا بنو عبد شمس معهم وهذا يشهد للقول الضعيف بأن بنى المطلب آل وبه قال الإمام الشافعى وقوله
فالصحيح الخ مقابلة أن الأربعة هاشم والمطلب وعبد شمس ونوفل أولاد عبد مناف وأن الأولين
شقيقان أمهما من بنى مخزوم والأخيرين شقيقان أمهما من بنى عدى والذى فى صحيح البخارى فى
كتاب فرض الخمس أن عبد شمس شقيق لهاشم والمطلب ونصه قال ابن اسحق عبد شمس والمطلب وهاشم
أخوة لام وأما عاتكة بنت مرة وكان نوفل أخاهم لا يهيم وقال الكلاعى ولد عبد مناف أربعة هاشم وعبد
شمس والمطلب ونوفل وكلهم لعاتكة بنت مرة بن هلال السلمية إلا أنوفلاً منهم فانه لو أودة بنت عمرو من بنى
مازن ابن صعصعة (قوله ليس بآل قطعاً) أى وحينئذ يعطون من الزكاة ولعله أراد بنى خلاف معتبروا لا
فى البدر القرافى وغيره الخلاف فى ذلك (قوله آل قطعاً) أى وحينئذ فلا يعطون من الزكاة
(قوله ليس بآل على المشهور) أى وحينئذ يعطون من الزكاة ومقابل المشهور أنهم آل فلا يعطون منها ومن
جمله فرع المطلب الإمام الشافعى رضى الله عنه (قوله فلا يدخل فى بنى هاشم ولد بنته) أى لأنهم أولاد الغير
وحينئذ يعطون من الزكاة وأعلم أن محل عدم إعطاء بنى هاشم منها إذا أعطوا ما يسهل حقونه من بيت المال فإن
لم يعطوا وأضر بهم الفقر أعطوا منها وأعطوا هم حينئذ أفضل من إعطاء غيرهم وقيد الباقى بما إذا وصلوا الحالة

يباح لهم فيها اكل الميتة لا مجرد ضرر والظاهر خلافه وانهم يعطون عند الاحتياج ولو لم يصلوا الحالة اباحة
اكل الميتة اذا عطاؤهم افضل من خدمتهم لذى اوطالم اه تقر يرشعنا عدوى وهذا كله في الصدقة الواجبة
كما هو الموضوع واما صدقة التطوع فيجوز لهم اخذها مع الكراهة الى المعتد وما يأتي في الخصائص من
حرمتها عليهم ايضا فهو ضعيف وان شهره ابن عبد السلام (قوله ليس عنده ما يجعله في الدين) هذا تفسير
مراد للقديم وقوله أن يقول الخ تصور لحسابها على المدين وقوله اوله قبة دون اى قليلة جدا فهي كالعديم
(قوله وقال اشهب يجرى) قال ح متى علم من حال من تجب عليه الزكاة انه ان لم يحسب ما على العديم من
زكاته لم يرك فانه ينبغي العمل بما قاله اشهب لان اخراج الزكاة على قول احسن من لزومها على كل قول
(قوله فيجوز حسبه عليه) هذا هو الذي يفهم من المدونة واعترضه ابو الحسن بأن لدين في هذه الحالة
وان لم يكن ثاو يا اى هالك لكن قيمته دون فلا يجوز حسبه وسامه ح قال وعليه مفهوم فلا قوله عديم
اه بن فتحصل ان في حسب ما على المدين الملى من الزكاة وان بالاجزاء عديمه وكل منها قدر ح (قوله
وجاز اعطاؤها لمولاهم) اى عند ابن القاسم وهو المعتد ومنع منه اسبغ والاخوان (قوله وفادى على
الكسب) اى على تكسب ما يكفيه بصنعة تارك لها وغيره تشتعل بها ولو كان تركه التاكسب بها اختيارا
على المشهور خلافا لبحي بن عمر القائل لا يجوز دفعها لقادر على الكسب وفي الموانى عن اللخمي سند قول
المصنف او صنعة ان الشخص ثلاثة احوال احداها ان يكون له صنعة تشتعل بها وومها يشبه هذا
ان كانت تكفيه وعياله لم يعط وان لم تكفه اعطى تمام كفايته والى هذا اشار بقوله قبل او صنعة
الثانية ان لا يكون له صنعة او تكون وكسب ولم يجز ما يجزى به فهو ذاب اى الثالثة ان يجد ما يحترف
به ولو تكلف ذلك ان كان له صنعة مهملا لها وغيره تشتعل بها اختيارا وهذا مثل الخلاف هنا وهكذا في فضل
التوضيح عن اللخمي ايضا اه بن (قوله ولما لا) اب اى وجاردها المالك نصاب او كثر ولو كان
له الخادم والدار التي تناسبه حيث كان لا يكفيه ما لديه اذ لا كثره عياله وارباهما يكمل به العام
وهذا هو المشهور خلافا لما رواه المعيرة عن مالك انها لا تعلو لمالك النصاب (قوله يدفع اكثر منه)
اى يجوز ان يدفع من زكاته اى يروا احدا اكثر من نصاب ولو صار به نصابا لا يدفع له بوجه نصاب واحد
قوله ودفع اكثر منه ولو كان ذلك يكفيه سنين وظاهر قوله وكفاية سنة انه لا يعطى اكثر من ذلك في
كلامه بدافع والجواب ان قوله ودفع اكثر من نصاب اى بشرط ان يكون كفاية سنة لا اكثر كما اشار لذلك
الشارح بقوله فالمدار الخ وقد يقال اذا كان كذلك صار قوله وكفاية سنة معينا عن قوله ودفع اكثر
منه لان قوله ودفع اكثر منه صار عناه ودفع كفاية سنة اكثر من نصاب وهو فرد من افراد كفاية سنة
لانه صادق بنصاب وابلر بأكثر امل (قوله وكفاية سنة) يعنى انه يجوز ان يدفع من زكاة السنة
في مرة واحدة من عين او حرث او ماشية كفاية سنة من نفقه وكسوة وفى ح عن لدخيرة انه ان تسع
المال ريد العبد ومهر الزوجة قال المسناوى وفيدوا الله انه ان يكون لا يدخل في بقية العام شئ قال
وربما يؤخذ من هذا انه اذا كانت الزكاة لا تنرق كل عام انه اذا اكثر من كفاية سنة وهو الظاهر بن
(قوله فلا يعطى اكثر من كفاية سنة) اى لان وصفت الفقر والمسك لم يبقا حتى يأخذ بها (قوله وفى جوار
دفعها لمدين) وهو المعتد اى وعدم جوار ذلك (قوله حيث لم يتواطأ على ذلك) اى فان وطأ الى ذلك
لم يجزها قال لانه لم يعطها وهذا الذى قاله الشارح هو الظاهر وهو الذى فى ح ويكون لمصنف اشار
بالتردد كفى ابن غارى وح يقول ابن عبد السلام بالجواز وما يفهم من كلام الباحى من المنع فهو لعدم
نص المصنف رجحان لت محل التردد اذا وطأ على ذلك والاجار انما اشارنا وادارنا رد لراى ابن جسد
السلام بالجواز اى انما نص بانفسح اد به وقوله ثم اسد هاهنا فى ح ثم لجردا ريب لا للترتيب
والاخر اقول طين الظاهر من كلامه انه لا فرق بين ان يأخذ منه حينه اى راحته اخذها وارجح شرطا

ليس عنده ما يجعله في الدين
بان يقول له اسقطت ما عليك
في زكاتي لانه هالك
لا قيمة له اوله قيمة دون
وقال اشهب يجرى وعلى
المشهور فالظاهر عدم
سقوط الدين عن المدين
لانه معلق على شئ لم يحصل
واما من عنده ما يجعله في
دينه او يدرب الدين رهن
فيجوز حسبه عليه لان
دينه ليس بهالك (وجاز)
اعطاؤها (لمولاهم) اى
لعتيق بنى هاشم ولذا جمع
الضمير (و) جاز دفعها
لصحيح (فادى على الكسب)
ولو تركه اختيارا (ولما لا
نصاب) او اكثر حيث
لا يكفيه لعامه (و) جار
(دفع اكثر منه) اى من
النصاب (و) دفع (كفاية سنة)
فالمدار على كفاية سنة ولو
اكثر من نصاب فلا يعطى
اكثر من كفاية سنة ولو اقل
من نصاب (وفى جوار دفعها
لمدين) عديم (ثم اخذها
منه) فى دينه (تردد) محله
حيث لم يتواطأ على ذلك
واشار الى الصنف الثالث
وهو العامل عليها بقوله

(دجالته مفرق) وهو القاسم وكذا كاتيب حاشر وهو جامع از باب الاموال للاخذ منهم لاراع وخارس وشار لشرط العامل بقوله (حر) فلا يستعمل صليها بعد (عبدل) المراد به هنا ضد القاسق اي عدالة كل احد فيما

٤٣٠

ولي فيه فعدالة الجاني في جيبها

وعدالة المفرق في تفرقها

وليس المراد عدل الشهادة

والالم يمتنع الى الحر وغير

الكافر واقضى انه يشترط

فيه ان يكون ذا مروءة

بتركه غير لائق الى آخر

ما يعتبر فيه وليس كذلك ولا

عدل رواية والا كان قوله

غير كافر مكررا ايضا ولم

يصح قوله حر لان العبد

عدل رواية (عالم بحكمهما)

لئلا يأخذ غير حقه او

يضيع حقا ويمنع مستحقا

(غير هاشمي) لحرمتها على

آل البيت لانها اوساخ

الناس وهي تنافي نقاسمهم

(و) غير (كافر) ولا بد ان

يكون ذكرا كما اشعر

به تذكير الاوصاف وان

يكون بالعافية (وان)

كان (غنيا) لانها اجرة فلا

تنافي الغنى (وبدي) اي

بالعامل ويدفع له جميعها

ان كانت قدر عمله فأقل

كأيا في (واخذ) العامل

(الفقير بوصفيه) اي

وصف الفقر والعمل ان

لم يعنه حظ العمل وكذا

كل من جمع بين وصفين

فأكثر (ولا يعطى حارس)

كاه (الفطرة منها) بل من

بيت المال وكذا حارس

زكاة المال اي من حيث

الحراسة وما بغيره كالفقر

لا يمكن اسلامه (وحكمه)

في محل الخلاف التراخي وسلمه بن وافهم كلام المصنف الاجزاء اتفاقا فاذ دفعه للمدين واخذ غيرهما واخذ دينه ثم دفعها له (قوله وجاب) اي وهو القابض لها (قوله وحاشر وهو الذي يجمع از باب الاموال للاخذ منهم) اعترض بأن السعاة عليهم ان يأثروا از باب الماشية وهم على المياه ولا يقعدون في قرية ويعنون لارباب الماشية اذ لا يلزمهم السير لقرية اخرى كما في ح عند قوله فان تخلف واخرجت الخ وحيث فلا حاجة للحاشر واجيب بأن مراد الشارح كما قال غيره ان الحاشر هو الذي يجمع از باب الاموال من مواسعة في قرية ثم الى الساعي بعد ايانها اليها (قوله لاراع وحارس) اي لان الشأن عدم احتياج الزكاة لها لكونها تفرق غالبا عند اخذها بخلاف الجاني ومن معه فان شأن الزكاة احتياجها اليهم فان دعت الضرورة لاراع اولسائق او لحارس على خلاف الشأن فأجرهم من بيت المال مثل حارس الفطرة الا في (قوله اي عدالة كل احد فيما رلى فيه) المراد بالعدالة عدم القسق اي عدم فسق كل احد فيما رلى فيه اي عدم مخالفته للامر المطلوب فيما رلى فيه واذا علمت ان المراد بالبعد التماذ كر كان هذا شاملا للكافر فاحتاج لاجراجه بقوله غير كافر (قوله عالم حكمهما) اي من تدفع له ومن تؤخذ منه وفردما يؤخذون في المأخوذ منه (قوله لانها اوساخ الناس) اي واخذها على وجه الاستعمال عليها لا يخرجها عن كونها اوساخ الناس وهذا يفيد انه لا بد في المجاهد ان يكون غير هاشمي وكذا في الجاسوس حيث كان مسلما واما الكافر فانه يعطى ولو هاشميا لم يسنه بالكفر واسلم ان كون العامل عدلا سالما بحكمهما شرطان في كونه عاملا وفي اعطائه منها ايضا واما كونه حرا غير هاشمي وغير كافر فشرط في اعطائه منها فقط فان كان عبدا او كافرا او هاشميا صح كونه عاملا ولكن لا يعطى نه بل يعطى اجرة مثله من بيت المال اذا علمت هذا تعلم ان قول الشارح سابقا وشار لشرط الاولى ان يقول وشار لشرط اعطاء العامل منها بقوله الخ (قوله فيعطى) اي العامل من جاب ومفرق وكاتب وحاشر (قوله اي بالعامل) الشامل للجاني والمفرق وكان الاولى ان يقول اي من ذكر لان العامل لم يتقدم له ذكر بهذا العنوان (قوله واخذ العالم الفقير الخ) لكن لا يأخذ الا باعطاء الامام وكذا لا يأخذ العامل بوصف العزيم اذا كان مدبانا لا باعطاء الامام لان العامل يتسمه فلا يحكم لنفسه (قوله وكذا كل من جمع بين وصفين فأكثر) كان يكون فقيرا ومديارا فانه يأخذ بالوصفين ان لم يصبر غنيا يحظ احدهما (قوله وهو كافر الخ) هذا القول الذي اقصصر عليه المصنف قول ابن حبيب (قوله وقيل الخ) بهذا صدر ابن عرفة ومقتضى عزوه انه ارجح (قوله وحكمه باز لم ينسخ) هذا قول عبد الوهاب وصححه ابن بسير وان الحاجب قال بلني والراجح خلافه فقد قال القباب في شرح قواعد عياض المشهور ان المذهب اقطاع سهم هؤلاء بعة الاسلام والقول الاول مبني على القول بأن المقصود من دفعها اليه ترغيبه في الاسلام لاجل اباذمه جته من النار والاني مبني على القول بان المقصود من دفعها له ترغيبه في الاسلام لاجل اعافته لنا وقال بعضهم ان دعت الحاجة الى استلاف في بعض الاوقات رد اليهم سهمهم وهذا هو الذي رجحه اللخمي وابن عطفية فكان على المؤلف الاقتصار على المشهور او يذ كر القول الذي ذكره وينبه على ترجيح اللخمي اه بن واعلم ان هذا الخلاف الواحد في كون التأليف بالدفع من الزكاة باقيا او نسخ مفرع على القول الذي شئ عاياه المصنف من ان المؤلف كافر يعطى ترغيبا له في الاسلام اما على القول المقابل له الذي ذكره الشارح فحكمه باق انما (قوله ورقين) ذكره او اثني وقوله مؤمن قال عبق المفسر المصنف ولو هاشميا هر كذا ذلك كما لو تزوج هاشمي امه غيره فحملت به اسمي رقين اسيدها اه وآتب بن قرله وهو كذا لانه غير صحيح لما تقدم من عدم نبوة هاشم شرط في جميع الاصناف كما نص عليه ابن عبد السلام اه وقا ارتضى شيخنا ما قاله عبيد لان تحليل الهاشمي من الرق اولى ولانه لم يسئل له من تلك الاوساخ شئ وابيه في حرار ان يؤلف منها فيعطى وشار للمصنف الرابع بقوله (ومؤلف) فله وهو (كافر) يعطى منها (ليسلم) وقيل مسلم حديث عهد به وهو تأليفه بالدفع اليه (بان) لم ينسخ وشار للمصنف الخامس بقوله (ورقيق مؤمن)

ولم يجزه (وولاؤه) أي المعتق منها (يعتق منها) بأن يشتري منها ويكفي عتق مملوكه بغير شراء منها على الرابح (لا عقد حرية فيه) ككتاب ومدبر فان فعل لم يجزه (وولاؤه) أي المعتق منها ٤٠٤ (للمسلمين) لأن المال لهم (وان اشترطه) المزمي أي اشترط الولاء (له) أي انفسه

المهاشمي ايضا لان تخلصه من الكفر اهرم ولكن الكفر قد حط قدره فلا يضر اخذه الاوساخ (قوله ولو عيب) أي هذا اذا كان سالما بل ولو كان ملتسبا بعيب ورد بلو قول اصبح بعدم اغتفار العيب مطلقا وقول ابن القاسم باغتفار الخفيف فقط وما اختاره المصنف عزاء اللخمي للمالك واصحابه ونقله الباجي عن ابن حبيب عن مالك وقوله كثيرا اثار الى ان التنوين للتعظيم (قوله بأن يشتري منها) أي ثم يعتق بشرط ان يكون ذلك الرقيق لا يعتق بنفس المالك على رب المال كلابون والاولاد فان اشترى بر كاته من يعتق عليه فلا يجزه الا ان يدفعها للامام فيرى هوان يشتري بها والدرب المال اولده ويعتقه فيجزى حيث لا تواطؤ اه تقرير عدوى (قوله ويكفي عتق مملوكه بغير شراء منها على الرابح) وذلك بأن يعتق المالك رقبة بقيمتها عن زكاته واثار بقوله على الرابح لقول ابي الحسن سوى اللخمي بن شراء الرقيق منها وعتق المالك رقبة بقيمتها عن زكاته ومقابل الرابح ظاهرا بن الحبيب حيث قيد الرقيق بأن يشتري منها (قوله فان فعل لم يجزه) أي عن الزكاة ويرد العبد لما كان عليه وهذا قول مالك المرجوع عنه والمرجوع اليه انه لا يجزى عن الزكاة ولا برد العبد لما كان عليه بل بمضى عتقه كذا في ح عن النوادر (قوله وولاؤه للمسلمين) أي فاذا مات ذلك العتيق ولا وارث له اصلا وله وارث لا يستغرق جميع المال كان المال كله في الاولى وما بقي عن الوارث في الثانية لبيت المال لا لمعتقه وقوله وولاؤه للمسلمين سواء صرح المعتق بذلك او سكت عنه بل ولو شرطه لنفسه (قوله وعليه) أي على الاستئناف وقوله فالضمير البار زاي في اشترطه (قوله فلا يجزه العتق عن زكاته) ومن باب اولي ما اذا قال حرعتي واطلق ولم يقل والولاء للمسلمين فلا يجزى خلافا لاشبه في الصورتين اه عدوى (قوله او فلت بها اسيرا) أي غيره او نفسه هدا طاهره وهو المذهب واما قول بعض الشراح كتب او فلت بها اسيرا أي غيره واما فكه بزكاة نفسه فانها تجزى كافي ح ونصه لو اخرجها فأسر قبل صرفها جاز فداؤه بها ولو افتقر لم يعط منها وفرق بعوده له وفي الفداء لغيره قاله في الشامل ونقله ابن بونس وغيره اه فقد تعقب بأن ح نزل هذا القرع هنا عن ابن بونس وغيره ونقله عند قوله وهل يمنع اعطاء زوجة زوجها عن اللخمي عن ابن عبد الحكم ومذهب ابن عبد الحكم هو جوار فلت الاسير بالزكاة مطلقا كالمعتق وحينئذ فيكون ما ذكره ح معابلا للمذهب لا ما قاله فالاولى ابقاء المصنف على ظاهره من العموم انظر بن واشعر قوله او فلت اسيرا انه لو اطلق الاسير بقداء دينه عليه انه يعطى منها وهو كذلك اتفاقا لانه غارم ذ كرم ابن عرفة اه شب (قوله لم يجزه) أي والفلن ماض كالمعتق (قوله ان كان حراما لغيرهاشمي) فلا تدفع للمدين اذا كان هاشميا لانها اوساخ الناس وقد رأتهم والدين نصحه الناس الا كابر فقد تدان افضل الخلق ومات وعليه الدين فذاتها اعظم من مذلة الدين (قوله ولو مات) رد بلو على من قال لا يتنقى دين الميت من الزكاة لوجوب وفاته من بيت المال (قوله فيوفي دينه منها) بل قال بعضهم دين الميت احق من دين الحي في اخذه من الزكاة لانه لا يرجي قضاؤه بخلاف دين الحي (قوله ووصف الدين الخ) اشار بهذا الى ان جملة تجبس فيه صفة تحذف أي ومدين دينه شأنه ان يمس فيه وان لم تجبس بالفعل لما منع كتبوت العسر فيما اذا كان الدين على معدوم وكالعتق فيما اذا كان الدين للولد على والده وحينئذ فتعطى للوالد لاجل قضاء دين ولده على المعتد دخلا لما في الفيشى على العزبة (قوله أي شأنه ان تجبس فيه) هذا التاويل متعين والاخرج من ثبت عدمه والوالد (قوله وخرج دين الكفارات والزكاة) أي لان الدين الذي شأنه ان تجبس المدين فيه الدين الذي لا دمي لا الدين الذي لله (قوله واستدان في مصلحة) الاولى ان يقول تدبيره ومدين استدان دينه تجبس فيه وصرفه في مصلحة شرعية لافي فساد الخ (قوله كان يكون عنده ما يكفيه) أي بالمعروف (قوله وتوسع في الاتفاق بالدين) أي فاستدان وتوسع في الاتفاق بسبب الدين بحيث صرف ما عنده والدين معا (قوله الا ان يتوب) رجعه بهرام وغيره لقوله لافي فساد وهل يقال ايضا فيمن تدان لاخذها او يتال التدان لاخذها ليس محرم فلا يحتاج

فشرطه باطل وعتقه عن الزكاة صحيح والولاء لهم فهو مبالغه في كون الولاء لهم وبجتميل ان يكون استئنافا وجوابه قوله لم يجزه الا في وعليه فالضمير البار زالعق للولاء واللام في له بمعنى عن بأن يقول انت حر عسنى وولاؤه للمسلمين فلا يجزه العتق عن زكاته ولكنه بمعنى والولاء له اذا لولاه لمن اعتق ويكون قوله (او فلت بها) اسيرا معطوفا على اشترطه وجوابها قوله (لم يجزه) وعلى الاحتمال الاول يكون معمولا لمقدر أي او ان فلت الخ وأشار للمصنف السادس بقوله (ومدين) يعطى منها ما وفي به دينه ان كان حراما مسلما غير هاشمي (ولو مات) المدين فيوفي دينه منها ووصف الدين بقوله (تجسس) أي شأنه ان تجبس فيه) فيدخل دين الولد على والده والدين على المعسر وخرج دين الكفارات والزكاة وعطف على مقدرت قدره واستدان في مصلحة شرعية قوله (لا في فساد) كشر بخر وقار (ولا) ان استدان (لاخذها) كأن يكون

عنده ما يكفيه وتوسع في الاتفاق بالدين لاجل ان يأخذ منها فلا يعطى منها لانه قصد مذموم بخلاف فقير تدان للضرورة ناويا لاخذ منها فانه يعطى منها لحسن قصده (الا ان يتوب) عماد كرم الفساد والقصد الذم فانه يعطى

لتوبة

غير العين كمن له دار في سلمى ٢
مائة وعليه مائة ونكفيه دار
بخمسة بن قسلا يعطى حتى
تباع ويدفع الزائد في دونه
فلو كان الفاسل بين مائة فانه
يعطى مائة نصف النهر
لا العرم وطاهره انه لا بد
من اعطاء ما يبدىه بالفعل
وليس كذلك بل المدار على
اعطائه منها ما بقى عليه على
تقدير اعطاء ما يبدىه وأشار
للسابع بقوله (ومجاهد)
اى المتلس به ان كان ممن
يجب عليه لكونه حرام مسلما
ذكر ابا القادر اولا لبيان
يكون غير هاشمى ويدخل
فيه المراط (وآله) كسيف
ورمح يشتري منها (ولو)
كان المجاهد (غنيا) حين
غزوه (بجاسوس) يرسل
الاطلاع على عورات العدو
يعلمنا ما يعطى ولو كافر
(لا) تصرف الزكاة في (سور)
حول البلد ليتحفظ به من
الكفار (و) لافى عمل
(مركب) اى اقل فيها العدو
واشار للصنف الثامن وهو
ابن السبيل بقوله (وغريب)
حرام مسلم غير هاشمى (محتاج)
لما يوصله لبلده (ولو غنيا)
فيها لان كان معه ما يوصله
مرب (في غير معصية) والالم
يط مالم ياب لان لم تب
ونخشى حياه الموت (ولم
يخدم مسلما) في حربيه (وهو
ملى بابه) الو والاحال
اى لم يخدم مسلما في هذه الحالة بان لم يخدم اساءا وجدوه هو عديم بابه فلو وجدوه هو ملى بها لم يعط

لتوبة وعلى هذا من تدين لانه لا يعطى منها بحال كداد كره عقب وظاهر الاول كما قال شيخنا العدوى
وتبعه الشارح لان من تدين وعنده كفايته كان سفها والسفه حرام يحتاج لتوبة (قوله على الاحسن) هو
قول ابن عبد الحكم واستحسنه ابن عبد السلام وتبعه في التوضيح اه بن (قوله وفضلت عليه بقية) كما
لو كان عليه اربعون ديناراه بابه عشرون ديناراه لا يعطى من الزكاة شيئا الا بعد اعطاء العشرين التى يبدىه
للعمر ما فيبقى عليه عشرون فيعطى حتى يندى ويكون من العاروين (قوله وفضل غيرهما) اى مما يباع على
المفلس كدار السكنى والداية (قوله وفضل غيرهما) اى حيث كان ذلك الغير فضلا اى زيادة على ما يحتاجه
(قوله ويدفع الزائد) اى ما زاد على قيمة الدار التى تكفيه واعترض بانهم قد ذكروا ان المفلس تباع دار
سكناه ويسكن بالكراء الا ان يحمل ما هنا على ما اذا كان بخشى عليه المضايح واعلم انهم نظروا فى الدار
التي تستبدل هل يشترط ان تكون مناسبة او تكون صالحة للسكنى وان لم تكن مناسبة قال عجم طاهر
كلامهم الثانى ومثل ذلك يقال فى المادم والمركوب اذا علمت ذلك قول الشارح وتكفيه دار اشارة لما قاله
عجم من ان الملتفت له كون الدار صالحة للسكنى من حيث انها تكفيه لا كونها مناسبة لمقامه اه تقرير
شيخنا العدوى (قوله فلو كان الفاضل) اى من قيمة الدار التى تكفيه (قوله اى المتلس به) اى والتلس به
يحمل بالشروع فيه اوفى السفر له حيث احتج له كما قال عقب وظاهره ان من عزم على الخروج للجهاد او
على السفر له لا يعطى منها قال بن وهو غير ظاهر فى المواق عن ابن عرفة انه يعطى من عزم على الخروج
للجهاد او السفر له (قوله ان كان) اى ذلك المجاهد ممن يجب الجهاد عليه لكونه حرا الخ فان تحلف وصف من
هذه الاوصاف فلا يعطى ذلك المجاهد منها شيئا وقوله ويدخل فيه اى فى المجاهد (قوله وآله) لا يشترط فيها
ان يكون المقاتل بها غير هاشمى لانها تبقى للجهاد ولا يأخذها (قوله ولو غنيا) رد بل على ما نقل عن عيسى بن
دينار من انه اذا كان معه فى غزوه ما يعنيه فانه لا يأخذ منها وهو ضعيف (قوله فيعطى) اى بشرط الحرية
وقوله ولو كافر اى هذا اذا كان مسلما بل ولو كان كافرا الكفر ان كان مسلما فلا بد من كونه حرا غير هاشمى
واما ان كان كافرا فلا بد من كونه حرا فقط ولا يشترط فيه كونه غير هاشمى بل تدفع له ولو كان هاشميا
لخسه بالكفر (قوله لاسود ومركب) هذا قول ابن بشير ومقابله ما لابن عبد الحكم فيجوز عنده عمل الاسوار
والمراكب منها ولم ينقل اللخمي غيره واستظهره فى التوضيح وقال ابن عبد السلام هو الصحيح ولذا اعترض
المراق على المصنف بانه تبع تشهير ابن بشير وقال انه لم ير المنع لغير ابن بشير فضلا عن تشهيره اه بن
توبه لا يعطى الزكاة للعالم والمفتى والقاضى الا ان يمنعوا حقهم من بيت المال والاجاز لهم الاخذ
بوصف الفقرا ما العنى فلا يجوز له الاخذ وقال اللخمي وابن رشد اذا منعوا حقهم من بيت المال جار لهم اخذ
الزكاة مطلقا سواء كانوا فقراء او اغنيا بالاولى من الاصناف المذكورة فى الآية كذا ذكر شيخنا فى
حاشية خش وقرران الرابع من القولين الاول (قوله تعرب فى غير معصية) اشار الى ان المجرور متعلق
بغير لما فيه من رائحة الفعل اى تعرب فى غير معصية بالسفر بان كان غير عاصر اصلا او كان عاصيا
السنن فيعطى فى هاتين الحالتين ومفهومه انه لو كان عاصيا بالسفر لم يعط كما قال الشارح (قوله ولو خشى
عليه الموت) اى لان نجاة فى بد نفسه بالتوبة وقيل اذا خيف عليه الموت فانه يعطى ولو لم ينب لانه وان عصى
هو لا نعصى نحن فانه ابن عرفة ونقل ابو على المساوى عن التبصرة ما يفيد تفصيلا ونصها ولا يعطى ابن
السبيل منها ان خرج فى معصية كان يرد قتل نفس او هتك حرمة وان خيف عليه الموت الا ان يتوب ولا
يعطى منها ما يستعين به على الرجوع الا ان يكون قد تاب او يخاف عليه الموت فى قائم لم يعط فقد فصل
بين مسير الرجوع وهو ظاهر اه بن (قوله ولم يجده سافرا) اى فى ذلك الموضع الذى هو فيه يسافره ما
يوصله لبلده (قوله اى لم يجده سافرا فى هذه الحالة) اسار اى ان هذا الشرط عديم مفيد بقدر وجردى يعنى
انه انما يعطى اذا لم يجده سافرا شرط ان يكون غنيا ببلده فان وجد مسلما وهو غنى بابه فقد اتى احدهما
فيتنقى الحكم وهو الاخذ من الزكاة وان وجد مسلما وهو فقير ببلده فقد اتى الشرطان فوجود المسلف
اى لم يجده مسلما فى هذه الحالة بان لم يجده اساءا وجدوه هو عديم بابه فلو وجدوه هو ملى بها لم يعط

كعدمه وحينئذ قنيت الحكم وهو الاخذ من الزكاة لا تفاء شرط ضده فصد الاخذ عدمه وشرطه الغنى ببلده فان لم يجد مسلفا وهو فقير ببلده بأن اتى الشرط الثاني ثبت الحكم ايضا وهو الاخذ من الزكاة ففهوم الثاني مفهوم موافقة وحاصل الفقه ان الغريب اذا كان محتاجا لما يوصله وكان تغربه في غير معصية بالسفر فان لم يجد مسلفا اصلا اعطى منها كان معدما ببلده او مليا وان وجد مسلفا اعطى ان كان عديما ببلده لان كان مليا امالو كان معه ما يوصله فلا يعطى منها كما انه لو كان تغربه في معصية لا يعطى منها (قوله) وصدق في دعواه الغربة اى لانه لا يجد من يعرفه في ذلك الموضع حتى يكلف بالينة (قوله نزعته منه) اى ان كانت باقية كما يشعر به تعبيره بنزعته فان ذهب لم يرجع عليه كما هو المنصوص للخمى وغيره (قوله) الا ان يكون فقيرا ببلده اى فيسوغ له اخذها لفقره ولا تنزع منه (قوله) واتبع بها ان انفقها اى فهمى دين في ذمته فليس الغازى كالغريب عند عدم بقائها في يده (قوله) وفي نزعها من غارم يستغنى اى لانه اخذ شئ ولم يحصل وقوله وعدم نزعها اى لانه اخذ بوجه جائز (قوله) للخمى وحده اى اشار الشارح بهذا الى ان المراد بالتردد هنا التحير من شخص ونص كلامه على ما في المواق وح وفي الغارم يأخذ ما يقضى به دينه ثم يستغنى قبل ادائه اشكال ولو قيل تنزع منه لكان وجبها (قوله) فكان الاولى للمصنف الخ اى لان حكاية التردد انما تحسن لو كان للخمى باقيا عليه مع انه قد اختار بعد التردد النزاع فتأمل (قوله) دون عموم الاصناف الثمانية فلا يندب فيجوز دفع جميعها للصنف واحد الا العامل فلا تدفع اليه كلها الا اذا كانت قدره له فقل كفى ح (قوله) الا ان يقصد الخروج من خد ف الشافعى اى فيندب التعميم حينئذ فالمنعى اولا الندب الذاتى الاصلى والمثبت الندب العرضى وفهم احكامنا ان الواو في قوله تعالى نعم الصدقات للفقراء الآية بمعنى او وان معنى الاختصاص فى الآية عدم خروجهما عنهم فانه في المبح (قوله) خوف قصد المحمدة اى خوفا عليه من انه اذا تولى فقرتها بنفسه يقصد حمد الناس ونساءهم عليه (قوله) ان كان لا تلزمه اى لا يلزم رب المال نفقة ذلك القريب المخصص والامنع التخصيص بل يمنع الاعطاء له وان لم يكن على وجه التخصيص واما تخصيص النائب قريبه مطلقا سواء كانت تلزمه نفقته ام لا فهو مكر وه حيث كان اجنبيا من رب المال (قوله) والامنع (في البرزى عن السيورى من له ولد غنى وابى من طلب نفقته منه فانه يعطى من الزكاة البرزى لانها لا تجب الا بالحكم فكانه لم يكن له ولد فان كان الامر على العكس ففيه نظر على مذهب ابن القاسم واشبه فان القاسم يقول نفقة الولد تمنع الاخذ من الزكاة ان حكمها واشبه يقول ولولم يحكم بها اه ولادلالة في هذا على ان للاب ان يأخذ الزكاة من ولده ولا عكسه لان الناصر ان مراده الاخذ من زكاة الغير وحينئذ فلا دلالة فيه لما ادعاه عقب من جواز اخذ الاب من زكاة ولده وفي التوضيح عن ابن عبد السلام ان فقرا الاب له حالان الاولى ان يضيق حاله ويحتاج لكن لا يشتد عليه ذلك فهذا يجوز اعطاؤه من الزكاة ولا تلزمه نفقته بل تبقى ساقية عن ابنه الثانية ان يشتد ضيق حاله ويصير في فقره الى الغاية وهذا يجب على ابنه ان ينفق عليه ولا يجوز لابنه ان يدفع له زكاته اه بن (قوله) تأويلان لفظ المدونة ولا تعطى المرأة وجهها من زكاتها فاختلف الانسياخ في ذلك فحملها ابن زرقون ومن وافقه على المنع وعليه فلا يجوزها وحملها ابن القصار وجاعة على الكراهة وهو الراجح (قوله) ومحمل المنع اى فى مسألة المصنف وفي عكسها ما لم الخ وقوله والاجازى اتفاقا ومثل ذلك اعطاء الولد لوالده حيث تجب نفقته عليه وعكسه ليدفعه في دينه فانه جائز ايضا كما في عقب (قوله) فالمشهور الاجزاء خلافا لمن يقول بعدم الاجزاء لانه بن باب اخراج التيمة عرضا (قوله) مع الكراهة هكذا في التوضيح وح نمله عن النوادر وقال وشهره غير واحد ولم يجد المواق في ذلك نصا قال ابو زيد القاسمى وهذا في اخراجها عن احد النقادين اما اخراجها عن نفسها بان تعطى عن الواجب فيها اذا نرى بها التجارة فلا يختلف في الاجزاء وليس من اخراج القيمة اه بن وقول الشارح فالمشهور الاجزاء اى بناء على القول بنعديتها ومقابل

يكون فقيرا ببلده (كغاز) جلس عن الغزو وتنزع منه واتبع بها ان انفقها وكان غنيا (وفي) نزعها من (غارم) اى مدين (يستغنى) بعد اخذها وقبل دفعها في دينه وعدم نزعها (تردد) للخمى وحده قال ولو قيل تنزع منه لكان وجبها فقد رجع الاول فكان الاولى للمصنف ان يقول واختار نزعها من غارم استغنى (وندى) اشار لمضطر اى المحتاج على غيره بان يزداد في اعطائه منها (دون عموم الاصناف الثمانية) فلا يندب الا ان يقصد الخروج من خلاف الشافعى (و) ندب للمالك (الاستنباه) خوف قصد المحمدة (وقد نجب) ان علم من نفسه ذلك اوجهل من يستحقها (وكرهه) اى للنائب (حينئذ) اى حين الاستنباه (تخصيص قريبه) اى قريب رب المال وكذا قريبه هو ان كان لا تلزمه نفقته والامنع (وهل يمنع اعطاء وجهه) زكاتها (زوجا) اهودها عليها في النفقة (او يكره تأويلان) واما عكسه فيمنع قلعا ومحمل المنع ما لم يكن اعطاء احدهما الاخر

ليدفعه في دينه او ينفقه على غيره والاجاز (وجاز اخراج ذهب عن ورق وعكسه) من غير اولوية لاحدهما على الاخر وقيل بالولوية الورق عن الذهب ليس اتفاقا اكثر من الذهب واما اخراج الفلوس عن احد النقادين فالمشهور الاجزاء مع الكراهة

(بصرف وقته) أي ويعتبر في الإخراج صرف وقت الإخراج ولو بعد زمن الوجوب بمدة (مطلقة) سواء تساوى الصرف الشرعي أو نقص
 أو زاد أو سواء تساوى وقت الوجوب أو لا (بقيمة السكة) فنوجب عليه دينار من أربعين مسكوكة وأراد أن يخرج عنه فضة غير مسكوكة
 وجب عليه مراعاة سكة الدينار زيادة على صرفه غير مسكوك لأن الأربعين المسكوكة يجب فيها واحد مسكوك وكذا أن أراد أن
 يخرج عنه دينار غير مسكوك من التبرئة لا وجب عليه مراعاة السكة ٤٠٧ فيزیدها على وزن الدينار وإليه

المشهور يقول بعدم الأجزاء لأن إخراجها عنهم من باب إخراج القيمة عرضاً (قوله بصرف وقته) الباء
 للملابسة متعلقة بإخراج أي ما يتبادر لذلك الإخراج بصرف وقته وأما الباء في قوله بقيمة السكة فهي بمعنى مع
 متعلقة بإخراج أي حالة كون الإخراج مصاحباً بقيمة سكة المخرج عنه (قوله ولو بعد زمن الوجوب) أي
 ولو كان وقت الإخراج بعد الخ (قوله سواء تساوى الصرف الشرعي) أي وهو كل دينار بعشرة دراهم أو نقص
 أو زاد ويسمى هذا الصرف أيضاً الصرف الأول لكونه أولاً في النشر بيع وهذا الإطلاق هو قول ابن المواز
 قال عبد الوهاب وهو الصواب وقال المازري هو المشهور وعزاه الباجي لابن القاسم ومقابلته ما قاله ابن حبيب
 يعتبر صرف وقت الإخراج مالم يتنقص عن الصرف الشرعي والاعتبار بالصرف الشرعي وشهره ابن الحبيب
 ولكن المعتمد الأول (قوله وسواء تساوى وقت الوجوب أو لا) أي وسواء تساوى الصرف وقت الإخراج
 الصرف وقت الوجوب أو لا بأن زاد عنه أو نقص (قوله ويجب عليه مراعاة سكة الدينار الخ) فإذا كان صرف
 الدينار المسكوك عشرة دراهم وصرف غير المسكوك تسعة اعتبر في الإخراج قيمة السكة فيخرج عن الدينار
 المسكوك الواجب عليه في الأربعين المسكوكة عشرة دراهم (قوله فيزیدها على وزن الدينار) لأن صرف
 الدينار المسكوك أربعين درهمين غير مسكوك (قوله وإليه) أي وإلى هذا الفرع المشار له بقوله وكذا أن أراد
 الخ إشارته بقوله ولو في نوع أي هذا إذا أخرج من غير نوع المخرج عنه بل وإن كان المخرج من نوع المخرج عنه
 ففي معنى من وما ذكره من إخراج قيمة السكة إذا أخرج من نوعه غير مسكوك مثله لابن الحبيب وابن بشير
 وابن عبد السلام والتوضيح وغير واحد وقال ابن حبيب إذا أخرج من نوعه غير مسكوك فلا يدفع قيمة السكة
 بل يخرج وزن الجزء الذي يجب إخراجها فقط (قوله فالمراد) أي من قوله بقيمة السكة ولو من نوعه أنه أخرج
 عن المسكوك غير المسكوك يعني من غير نوعه أو منه وقوله والأفصر الخ أي والأفضل أن هذا هو المراد
 بل المراد أنه أخرج عن المسكوك مسكوكاً من نوعه أو غيره أو ما هو أعم أي أخرج عن المسكوك مسكوكاً أو
 غير مسكوك من نوعه أو غيره فلا يصح لأن صرف الوقت الخ (قوله يتضمن السكة) أي وحينئذ فلا يحتاج
 لقول المصنف بقيمة السكة بعد قوله بصرف وقته (قوله كان ابن) أي وعليه فيكون قوله بصرف وقته مطلقاً
 فيما إذا أخرج مسكوكاً عن مسكوك من غير نوعه وقوله بقيمة السكة الخ فيما إذا أخرج غير مسكوك عن
 مسكوك من نوعه أو من غير نوعه (قوله فالمعتبر الوزن) أي ولا يعتبر زيادة قيمة السكة فعلم أن السكة أعمتعتبر
 إذا كانت في المخرج عنه لا في المخرج (قوله هو المسكوك) أي والمخرج غير مسكوك (قوله وإن كان العكس)
 أي بأن أخرج المسكوك عن غير المسكوك (قوله كإخراج ورق) حاصله أنه إذا كان عنده ذهب مصوغ وزنه
 أربعون ديناراً وأصياغته يساوي خمسين ديناراً وأراد أن يخرج عنه ورقاً فهل يخرج من الورق عن أربعين
 ديناراً أو عن خمسين ترد أي خلاف بين ابن الكاتب وأبي عمران فابن الكاتب يقول تلغى قيمة الصياغة وأما
 يرمى عن الزنة وأبو عمران يقول تعتبر قيمة الصياغة حيث اختلف نوع المخرج والمخرج عنه وحينئذ فيزكى عن
 الزنة وقيمة الصياغة (قوله ليخرج قدر الخ) الأولى وإن كان ليخرج الخ (قوله إلا سبيل) أي لا لتصد سبيل
 وإن لم يحصل سبيل بالفعل خلافاً لما ظهروه من أن الحرمة لا تنفي إلا إذا حصل سبيل بالفعل (قوله ويجب على
 المزكى) أي عن نفسه أو عن صبي أو مجنون نيتها بأن ينوي إداها ويجب في ماله أو في مال محجوره ولو نوى زكاة
 ماله أو مال محجوره أجزاء كإقال سند والنيسة الحكيمة كافية فإذا عدها درهمه وأخرج ما يجب فيها ولم يلاحظ

خمسین فإنه يخرج عن الأربعين ويغني الزائد (وي) العاء قيمة الصياغة في (غيره) أي غير أنوع كإخراج ورق عن ذهب مصوغ كأنوع
 الواحد وهو الرابح وعدم إعادته بأن يعتبر قيمتها مع الوزن (تردد) وأخرج من الجوار قوله (لا) يجوز (كسر مسكوك) من ذهب أو
 فضة ليخرج ذمراً عليه من نصف دينار أو درهم لانه من القسار (ال) أن يكسره (السبيل) بأن يجعله حلياً وزنه أو يحل به مصحفاً أو
 شيئاً مما يجوز اتخاذه (ووجب) على المزكى (نيتها) أي نية الزكاة

صندعز لها ودفعها مستحقها ولا يشترط اعلامه او علمه بانها زكاة بل قال اللقائي يكره اعلامه لمسافيه من كسر قلب الفقير وهو ظاهر
 خلافا لمن قال بالاشتراط فان لم يزول وجهه الا ونسيان لم يجزه (و) وجب (تفرقها) على الثور (بموضع الوجوب) وهو الموضع الذي
 جبت منه في حرث وماشية ان ٤٠٨ وجد به مستحق وفي النقد ومثله عرض التجارة موضع المال (او ثوبه) وهو ما دون مسافة النحر

ان هذا المخرج زكاة لكن لو سأل ما يعل لأجاب ان هدار زكاة ماله اجزاء ان قلت اذا كانت النية الحكيمية
 كافية في المحترز عنه بقوله ووجب نيتها قلت المحترز عنه ما لو كانت عاذنه يعطى زيدا كل سنة دينارا مثلا فلما
 اعطاه له نوى به بعد الدفع الزكاة كذا قرر شيخنا (قوله عند عز لها ودفعها المستحقها) هكذا نقله ح عن سند
 وهو انه اذا نوى عند عز لها كفاه عن النية عند دفعها وان لم ينو عند عز لها وجبت النية عند دفعها قال بعض
 الشيوخ ويفهم من كلام سنده انه لا يشترط اعلام المدفوع له انها زكاة وهو ظاهر اه بن بل ذكر بعضهم
 انه لا يشترط علم المدفوع له اسم الزكاة من المزكى ولا من غيره وهو المعتمد (قوله فان لم ينو) اي لا عسد
 عز لها ولا عند دفعها وانما نوى عده او قبلها لم يجزه ومن هنا يعلم انه اذا نوى رب مال بما يسرق منه الزكاة
 لم يقده هذه النية لان شرطها ان تكون عند عز لها ودفعها (قوله على الفور) واما بتأوها عنده وكل ما يأتى
 احد يعطيه منها فلا يجوز كما قاله شيخنا عدوى (قوله بموضع الوجوب) اي ولو لمسافر لها وليس اتى له
 كنقلها على اظهر الطرق ولو لم يقر بربع ايام كذا في المجمع (قوله في حرث) اي بالنسبة للحرث والمماشية (قوله
 ان وجد به مستحق) والا قلت لغيره (قوله وفي النقد) اي بالنسبة للنقد (قوله موضع المال) وقيل بموضع
 المال ونص ابن شاس وهل المعتبر مكان المال وقت تمام الحول او مكان المال قولان (قوله كان المستحق
 فيه) اي في موضع الوجوب اعدم اول (قوله فلا تنقل اليه) اي حيث كان بمحل الوجوب او قر به مستحق
 وأشار بذلك الى ان الاستثناء من مقدم اي بموضع الوجوب او قر به لا في غير ذلك الا لا عسد فينقل اثره الى
 الاقرب فالاقرب (قوله فأكثرها ينقل له وجوبا) الاظهر ما قاله العجوة اوى من ان النقلة تدوب لمصر من
 ان اثار المضطر مندوب فقط تأله شيخنا (قوله فان نقلها كلها) اي لذلك الاعداد الذي في غير محل الوجوب
 او قر به (قوله وتنقل باجرة الخ) اي وتنقل للاهدم الذي في غير محل الوجوب باجرة من النية واما نقلها لمحل
 قريب من محل الوجوب فهي باجرة منها كما قرر شيخنا (قوله بأجرة من النية) اي لا منها ولا من عند مخرجها
 (قوله مثاها) اي في الجندية لافي القدر (قوله هنا) اي بمحل الوجوب وقوله هناك اي في محل المنقول اليه
 (قوله كالعين) اي كما اذا كانت عيناها فافرق عليهم ولا ضمان على المخرج اذا نزع العين او العين المنقولة
 في أثناء الطريق او تلف الزكاة التي نقلها بأجرة من النية كما قرر شيخنا (قوله كعدم مستحق الخ) حاصل فقه
 المسئلة انه ان لم يكن بمحل الوجوب او قر به مستحق فانها تنقل كلها وجوبا لمحل فيه مستحق ولو على مسافة
 القصر وان كان في محل الوجوب او قر به مستحق عين تفرقها في محل الوجوب او قر به ولا يجوز نقلها لمسافة
 القصر الا ان يكون المنتول اليهم اعدم فيندب نقل اكثرها لهم فان نقلها كلها او فرقة كلها بمحل الوجوب
 اخذت (قوله وقدم الخ) هذا تقدم نقل اي ونقل المركب المال قبل الحول لمحل الفرقه يحصل لموضع التفرقة
 عند الحول حيث لم يكن بمحل الوجوب او قر به مستحق وهذا قول ابن المراز وهو المشهور وقال الباكي لا ينقل
 حتى يتم الحول (قوله وان قدم معشرا) هذا تقديم اخراج اي وان اخرج زكاة ما فيه العشر قبل وجوبه
 ولو بسير لم يجزه واما لو اخرجها بعد الافراغ وقبل التصفية فانها تجزى كما في خش (قوله فابس المراد
 قدم نقله الخ) اي لانه لا يعتد بتقديم النقل على الوجوب هنا ولا يأتى نقله قبل الافراغ والحاصل ان
 تقديم المتعلق بالعين والمماشية تقدم نقل والمتعلق بالحرب تقدم اخراج واما تقديم العين والمماشية تقدم
 اخراج فبسيأتي في قول المصنف او قدمت بكشهر في عين وماشية (قوله لم يجزه) اي لانه زكاة عما لا يملكه
 ملكا كاه الا ترى انه لا يجوز له بيعه وهذا جواب قوله وان قدم (قوله حال حوله) اي من يوم ملكه
 اور كاه (قوله او عرضنا) اي اوزكى ممن عرض محتكر بعد حوله وبعديه (قوله فان لم يبع عرض الاحتكار)

سواء وجد في موضع
 الوجوب مستحق او لا
 كان المستحق فيه اعدم
 اول لانه في حكم موضع
 الوجوب واما ما تقصر
 فيه الصلاة فلا تنقل اليه
 (الا) ان تنقل (لا عدم
 فأكثرها) تنقل (له) وجوبا
 و يقدم الاقرب فالاقرب
 فان نقلها كلها او فرق
 لكل بموضع الوجوب
 اخذت فيهما فيما يظهر
 ومفهوم اعدم من مساو
 اودون في العدم سيأتي
 (وتة) لاجرة من النية
 في حرث وماشية ان كان في
 واما ان اخذ منه (والا
 بيعت) هنا واشترى
 مثلها) هنالك ان امكن
 والافرق الثمن عليهم
 كالعين (كعدم مستحق)
 يبدل الزكاة فنقل كلها
 بأجرة من النية ولا بيعت
 واشترى مثلها (وقدم)
 بالبناء للفاعل اي الامام
 او المراكى وبالنسبة
 للمفتول اي قدم المال
 وجوبا قبل الحول (لصل)
 لم ينع التفرقة (عند
 الحول) في عين وماشية
 لاساعى لها والا فوها
 محي الساعى كما في (وان
 قدم) اي اخرج (معشرا)
 اي زكاة ما فيه العشر او نصفه

كتب وتقر قبل وجوبه ولو بسير بأن قدم كانه من غيره اذ الفرض عدم طيبه وافر كنه فليس المراد قدم نقله اذ يصل عند
 الحول لم يجزه (او) زكى (دينا) حال حوله (او عرضا) محتكرا بعد الحول وبيعه (قبل القبض) اي قبل قبض الدين ممن هو عليه وقبل
 قبض من العرض فهو راجع اليه لانه لم يجزه فان لم يبع عرض الاحتكار فاولى بعدم الاجزاء ومن الاحتكار

دين المدير على معسرا ومن قرض واماه على ملي ومن يسع فيدخل في قوله او قدمت بكشهر في عين وماشية ولما كان قوله الا لا اعدم فيسد منع نقلها للمساوي في الحاجة والادون ولا يلزم من المنع عدم الاجزاء بل فيه تفصيل اشار اليكم الثانية بقوله (او نقلت) الزكاة لمسافة القصر فأكثر (لديهم) في الاحتياج لم يجزوا وما ملئهم قسياً في انه لا يجوز ونجزي فقوله لا اعدم له مفهوم ان نملها دون ونملها وامان نقلها لساكن مسافة القصر فقد مر انها في حكم ما في موضع الوجوب (او دفعت باجتهاد لغير مستحق) ٤٠٩ في الواقع كغني وذري وقافر مع ظنه انه

مستحق (وتعذر ردها) منه لم يجزها فان امكن ردها اخذها واخذ عوضها منه ان فانت بغير مساوي او به وغره لان لم يغيره (الا الامام) يدفعها باجتهاد قبيين انه اخذها غير مستحق فتجزي لان اجتهاده حكم لا يتعقب وظاهره ولو امكن ردها والوصى ومقدم القاضي تجزي ان تعذر ردها فاقسام الدافع ثلاثة ردها لا تجزي مطلقا والامام تجزي مطلقا ومقدم القاضي والوصى تجزي ان تعذر ردها (اوطاع) ردها (بدفعها لجائر) معروف بالجور (في صرفها) وجار بالفعل لم تجزها والواجب بجدها والحرب بهما امكن فان لم يجز بان دفعها لمستحقها اجزأت (او طاع) بقيمة كعروض دفعها عن عين او حرث او ماشية (لم تجز) جواب الشرط في المسائل السبع والحاصل في اخراج القيمة ان اخراج العين عن الحرث والماشية يجزي مع الكراهة واما اخراج العرض عنها او عن العين لم يجز كاخراج الحرث او الماشية عن العين او

اي وزكي قيمته (قوله دين المدير) اي الكائن للتجارة بأن كان من يسع والحال انه على معسرا ومن قرض كان على معسرا وملي وذلك لما تقدم ان المدير لا يزني دين القرض مطلقا ولا دين التجارة على المعدم الا بعد قبضه لعام مضى فاذا زكاة قبل قبضه لم يجز ولا بد من زكاته بعد القبض (قوله على معسرا) اي اذا زكاة قبل قبضه لم يجز ولا بد من زكاته بعد قبضه (قوله واماه على ملي) اي والحال انه مرجو (قوله او نقلت) لدونهم في الاحتياج لم يجزها اعترضه المواق بأن المذهب الاجزاء ونقله عن ابن رشد والكافي وهو ظاهر لانها لم تخرج عن مصارفها ٥١ بن (قوله اخذها) اي ان كانت باقية (قوله بغير مساوي) اي بل بأكل او بيع او هبة سواء غره في هذه الحالة ام لا (قوله وغره) وغير الاخذ الدافع بأن اظهر له الفقر والحريه وبوالاسلام (قوله لان لم يغيره) اي فلا يرجع عليه بعوضها وبغير مهاربها للفقراء والقرض انها تلقت عند الاخذ بمساوي (قوله ولو امكن ردها) فيه نظر في كلام ابن عرفة والتوضيح وغيرهما ما يفيد انها تنزع من يد من دفع له الحاكم اذا كان غير مستحق ان امكن وهو ظاهر اذا كيف تكون الزكاة بيد الاغنياء ولا تنزع من ايديهم ويدل لذلك ما في المواق عن القاضي وان اقسام الدافع اثنان لا ثلاثة (قوله لجائر في صرفها) اي لامام جائز في صرفها بأن يصرفها في غير الاصناف الثمانية (قوله واطاع بقيمة) اي بدفع قيمة لم تجز ما ذكره المصنف من عدم الاجزاء تبين فيه ان الحاجب وابن بشير وقد اعترضه في التوضيح لانه خلاف ما في المدونة ونصه المشهور في اعطاء القيمة انه مكروه لا يحرم قال في المدونة ولا يعطى عما لزمه من زكاة العين عرضا او طعما او بكره للرجل اشتراء صدقته ٥١ فجعله من شراء الصدقة وانه مكروه ومثله لابن عبد السلام قال الباجي ظاهر المدونة وغيرها انه من باب شراء الصدقة والمشهور فيه انه مكروه لا يحرم فقول المصنف او بقيمة لم تجز خلاف ما اعتمده في التوضيح قال ابو علي المساوي ظاهر كلامه ان ما في التوضيح وابن عبد السلام هو الراجح ويدل له اختيار ابن رشد حيث قال الاجزاء اظهر الاقوال وتصويب ابن بونس له كما نقله الشيخ احمد الزرقاني قال ابو علي المساوي واما تفصيل عيج وهو الذي ذكره شارحنا فلم اره لاحد ٥١ بن اي بل الموجود في المذهب الطريقتان السابقتان عدم اجزاء القيمة مطلقا واجزائها مطلقا (قوله لان اكرهه على دفعها او دفع قيمتها) اي فانها تجزي ولو اخذها الجائر لنفسه كما يدل عليه كلام ابي الحسن وصرح به ابن رشد وقال البرزلي انه المشهور الذي عليه العمل وان كان في ابن عبد السلام ما يخالفه وهذا كله اذا اخذها باسم الزكاة والا فلا تجزي كما صرح به البرزلي وزروق وغيرهما ٥١ بن (قوله فهو راجع للاخيرتين) اي قوله اوطاع بدفعها لجائر او قيمتها (قوله على المعتمد) اي وهو رواية عيسى عن ابن القاسم وقيل حد اليسير الذي يغفر فيه التقديم الشهران ونحوهما وقيل يوم ويومان وقيل ثلاثة ايام وقيل خمسة وقيل عشرة وقوله او قدمت بكشهر اي فتجزي مع كراهة التقديم وسواء كان التقديم لاربابها او لوكيل بوصلها لهم (قوله من يسع) وامان قرض اذا زكاة قبل قبضه لا يجزيه ولا بد من زكاته بعد قبضه ومثله دين المحتكر القرض (قوله بخلاف ما لها ساع فكل الحرث لا تجزي) اي اذا قدم اخراجها قبل الحول لغير الساعي واما اذا دفعت للساعي قبل الحول بكشهر فانها تجزي كما صرح بذلك ح عن الطراز عند قول المصنف وان ضاع المقدم فقال ان الماشية اذا كان لها ساع ودفعت له قبل الحول بكشهر فانها تجزي ٥١ بن (قوله لا يجوز)

(٥٢ - دسوقي اول) الحرث عن الماشية او عكسه فهدت تسع الجزئ منها اثنان (لان اكرهه) على دفعها او دفع

قيمتها لجائر فتجزي فهو راجع للاخيرتين (او نقلت لملهم) في الحاجة على مسافة القصر فتجزي وان كان لا يجوز كما مر (او قدمت بكشهر) قبل الحول الصواب حذف الكاف اذا تجزى في أكثر من شهر على المعتمد (في زكاة عين) ومنها عرض المدير اودينه المرجو من يسع (وماشية) لاساعي لها فتجزي مع كراهة التقديم بخلاف ما لها ساع فكل الحرث لا تجزي (فان ضاع المقدم) على الحول من عين وماشية تقدما لا يجوز بان قدمت بكشهر او أكثر

قبل وصوله لمستحقه بان ضاع من الوكيل او الرسول (فمن الباقي) يخرج ان كان فيه النصاب والا فلا واما في التقسيم الجائر كنفقها
للاعدم لتصل عند الحول فيكون ولا يخرج عن الباقي واما قوله الاتي كعزلها فضاقت فضاها بعد الحول (وان تلف جزء نصاب) بلا
تقريب بعد الحول واولى جميعه ٤١٠ (و) الحال انه (لم يمكن الاداء) منه اما لعدم مستحق او لعدم امكن الوصول اليه اولغية

المال (سقطت) الزكاة
فان امكن الاداء وفطر
ضمن واما تلف قبل
الحول فيعتبر الباقي بلا
تفصيل ومنه ما قبل
هذه (كعزلها) بعد
الحول لمستحقها
(فضاقت) او تلفت بلا
تقريب ولا امكان اداء
سقطت فان وجدها
لزمت اخراجها واما لو
عزلها قبل الحول
فضاقت ضمن اي
يعتبر ما بقي (لان ضاع
اصلها) بعد الحول فلا
تسقط ويعطى لمستحقها
قرط ام لا ثم صرح بمفهوم
قوله ولم يمكن الاداء فقال
(وضمن ان اخرها) اي
الزكاة (عن الحول) اياها
مع التمكن من الاخراج
لا يوما او يومين فلا ضمان
الا ان يقصر في حفظها (او
ادخل عشرة) اي زكاة
حرثه يته في جملة زرع او
منفردا (مقرطا) في دفعه
لمستحقه بان كان يمكنه
الاداء قبل ادخاله او لا
يمكنه وفطر في
حفظه فانه يضمن
بخلاف ما لو ضاع في
الجري (لا) ان ادخله
(محصنا) بان لم يمكن الاداء وتلف بلا تقريظ فلا ضمان (والا) بان لم يدخله مقرطا ولا محصنا اي لم يعلم
قصده في ادخاله يته وادعى التحصين (فتردد) هل يصدق في دعواه او لا (واخذت من تركه الميث) على الوجه الاتي في باب الوصية في قوا
مميز كاه اوصى بها الا ان يعترف بحلولها و يوصى فن راس المال الخ (و) اخذت من الممتنع من اداها (كرها) بضم الكاف وفتحها (وار
يقتال) واجزات نية الامام على الصحيح بخلاف ما لو سرق المستحق بقدرها فلا يكفي لعدم النية

المراد بعدم الجرار ما يشمل الكراهة والحرمه لانها ان قدمت بكشهر كره و بأكثر حرم (قوله قبل وصوله)
متعلق بضاع (قوله من الوكيل او من الرسول) الفرق بينهما التفويض في الوكيل دون الرسول (قوله
الجائر) الاولى الواجب لان نفقها قبل الحول للاعدم لتصل عند الحول واجب كما امر الا ان يتال اراد بالجائر
ما قابل الممنوع فيشمل الواجب كما مثل والجائر المستوى الطرفين وذلك كما اذا عمل الزكاة قبل الحول بالزمن
اليسير كاليومين والثلاثة وضاع ما عجله قبل وصوله لمستحقه فقد قال ابن المواز انها تجزى به ولا يضمنها و ذكر
في الطراز انه مقتضى المذهب قال لانها زكاة وقعت موقعها لان ذلك الوقت في حكم وقت وجوبها خلافا لما
يجزم به ابن رشد من عدم الاجزاء وهو ظاهر المصنف انظر بن (قوله ولا يخرج عن الباقي) اي يكفي ابي الحسن
وكافي نقل ابن عرفة عن النواذر (قوله وان تلف جزء نصاب) اي بحيث صار الباقي اقل من نصاب وقوله بعد
الحول اي كابدل له قوله ولم يمكن الاداء لانه يشعر بأنه خوطب بها (قوله فيعتبر الباقي بلا تفصيل) اي فان كان
الباقي نصابا زكاه والا فلا وسواء فطر او لم يفطر امكن الاداء ولم يمكن (قوله ومنه ما قبل هذه) اي وهو قوله
فان ضاع المقدم فعن الباقي وقد يقال ان ما قبل هذه التي تظرف فيها الباقي فيما اذا تلف جزء الزكاة قبل الحول
بعد عزلها واما هذه فقد تلف النصاب او جزءه قبل عزلها فتأمل (قوله لزمه اخراجها) اي ولو كان حين
وجدها فقير امدينا (قوله واما لو عزلها قبل الحول) اي بكشهر واستمرت عنده او عند الوكيل او الرسول الذي
يوصلها فضاقت (قوله لان ضاع اصلها بعد الحول) اي دونها وذلك بان عزل الزكاة من ماله بعد الحول ثم
ضاع المال الذي هو اصلها دون الزكاة فلا تسقط عنه ومفهوم قوله بعد الحول انه لو عزلها قبله فلف او ضاع
اصلها قبل تمامه لم يلزمه اخراجها (قوله وضمن ان اخرها) اي اخر اخراجها وحاصله انه اذا حال الحول
واخر اخراجها عن الحول اياها مع تمكنه من الاخراج فلف المال كله او بعضه بحيث صار الباقي اقل من
نصاب فانه يضمن جزء الزكاة لتقريبه بعدم اخراجه مع التمكن منه واما لو اخر اخراجها عن الحول يوما او
يومين مع تمكنه من الاخراج حتى تلف المال او بعضه بحيث صار الباقي اقل من نصاب فانه لا ضمان عليه
حيث لم يقصر في حفظ المال والا ضمن جزء الزكاة فقول الشارح الا ان يقصر في حفظها الاولى في حفظه اي
المال (قوله بان كان يمكنه الاداء) اي ثم ضاع ذلك العشر وحده او مع زرع (قوله ولا يمكنه وفطر في
حفظه) اي حتى ضاع وحده او مع بقية الزرع فقول المصنف مقرطا اي منسو بالتقريب فيشمل صورتين
والاولى حمل المصنف على الثانية لان الاولى داخله في قوله وضمن ان اخرها عن الحول كذا في بن (قوله
بخلاف ما لو ضاع في الجري) اي وحده لكونه كان معزولا او ضاع مع الزرع فانه لا ضمان عليه مالم يؤخر
اخراجها مع امكان الاداء (قوله لا محصنا) اي لان ادخله محصنا له حتى يفرقه على مستحقه (قوله هل
يصدق في دعواه) اي لان التحصين هو الغالب في ادخال البيت وقوله ام لا اي لان الاصل بقاء الضمان والظاهر
من القولين الاول لانه حيث تنفت القرائن الدالة على التقريظ والتحصين فلا يعلم كون الادخال للتحصين او
لغيره الا منه (قوله على الوجه الاتي) اي من كونها تخرج تارة من راس المال وتارة من الثلث فان اوصى
بها فن الثلث وان اعترف بحلولها و اوصى باخراجها فن راس المال (قوله واخذت من الممتنع) اي اذا كان
له مال ظاهر فان كان ليس له مال ظاهر وكان معزولا بالمال فانه يحبس حتى يظهر ماله فان اظهر بعض
المال واتهم في اخفاء غيره فقال مالك يصدق ولا يخلف انه ما اخفى وان اتهم واخطأ من يخلف الناس
(قوله بضم الكاف وفتحها) وعلى كل حال هو اسم مصدر بمعنى اكراه (قوله وان يقتال) اي ولا يقصد
قتله فان اتفق انه قتل احدا قتل به وان قتله احدا كان هذرا (قوله واجزات نية الامام) اي الاخذ لها كرها

(قوله)
قصده في ادخاله يته وادعى التحصين (فتردد) هل يصدق في دعواه او لا (واخذت من تركه الميث) على الوجه الاتي في باب الوصية في قوا
مميز كاه اوصى بها الا ان يعترف بحلولها و يوصى فن راس المال الخ (و) اخذت من الممتنع من اداها (كرها) بضم الكاف وفتحها (وار
يقتال) واجزات نية الامام على الصحيح بخلاف ما لو سرق المستحق بقدرها فلا يكفي لعدم النية

(وإدب) الممتنع (ودفعت) وجوباً (للامام العدل) في صرفها واخذها وان كان جائزاً في غيرهما ان كانت ماهية او حثايل (وان) كانت (عيناً) فان طلبها العدل فادعى اخراجها لم يصدق (وان غر عبد بحرية) فدفعت له قطهر ٤١١ رقه (بخناية) في رقبته ان لم توجد معه (على الاربع) فيخبر سيده بين فداءه واسلامه فيباع فيها وقيل بذمته يتبعها ان عتق يوماً (ما) (وركي مسافر مامعه) من المال وان لم يكن نصاباً (وماغاب) عنه اذا كان الجميع نصاباً فأكثر بشرطين في الغائب اشاراً ولهما بقوله (ان لم يكن) ثم (مخرج) عنه بتوكيل او يأخذها الامام ببلده واثار لثاني بقوله (ولا ضرورة) عليه من نفقة ونحوها فيما يخرجها مما معه عن الغائب فان اضطر اي احتاج اخر الاخراج لبلده فالمراد بالضرورة ما يشمل الحاجة لما ينفقه والواو في قوله ولا ضرورة للحال ولما انتهى الكلام على زكاة الاموال اتبعه بالكلام على زكاة الابدان وهي زكاة الفطر فقال

(قوله وإدب الممتنع) اي من ادائها بعد اخذها منه كرها من غير قتال والا كفي في الادب ولو قال المصنف او ادب باوكان اظهر (قوله وان كان جائزاً في غيرهما) هذا يقتضي ان الدفع له حيث جاز في غير الصرف والاخذ واجب كدفعها للعدل وليس كذلك بل هو مكر وه كافي ح والتوضيح (قوله على الاربع) مقتضى نقل المواق ان هذا ترجيح لابن بونس من عند نفسه فيكون الاولى لو عبر بالفعل ثم راي لفظ ابن بونس ونصه قيل فان غر عبد ففقال انى سرفاه طاه من زكاته فأفادت ذلك فقال بعض اصحابنا في ذلك نظر هل يكون في رقبته كالجناية لانه غره او يكون في ذمته لان هذا متطوع بالدفع ابن بونس والصواب انه جناية الخ وبهذا يظهر صحة تعبيره بالاسم دون الفعل اه بن (قوله بين فدائه) اي بقدر ما اخذه من الزكاة (قوله مسافر) لا مفهوم له بل كذلك الحاضر يزكي مامعه وماغاب عنه كذا في خش وعبق واصله للشيخ سالم وفيه نظر بل ظاهر كلامهم ان الشرطين في الغائب فقط فلا يؤخر الحاضر زكاة ماغاب عنه من المال لضرورة اتفاق وغيره خلافهما والحاصل ان الحاضر يزكي ما حضر وماغاب من غير تأخير مطلقاً ولو دعت الضرورة لصرف ما حضر بخلاف المسافر فانه لا يزكيهما الا بشرطين (قوله مامعه من المال) هذا شامل للماشية يعني اذا لم يكن له اساع امان كان له اساع فانها ترك في محلها فلا يشملها كلامه اه بن وما ذكره المصنف من ان المسافر يزكي ماغاب عنه ولا يؤخر زكاته حتى يرجع لا احد قولي مالم قال ايضا انه يؤخر زكاته مطلقاً اعتباراً بموضع المال ويتفرع على الخلاف في اعتبار موضع المال او المالك لومات شخص ولا وارث له الا بيت المال ببلد سلطان وماله ببلد سلطان آخر والذي في اجوبة ابن رشد ان ماله لمن مات ببلده (قوله في الغائب) اي وامام مامعه فيزكيه بكل حال اتفاقاً لاجتماع المال مع ربه (قوله او يأخذها) بالجزم عطفاً على يكن اي ولم يأخذها الامام الذي في بلد الغائب (قوله ولا ضرورة عليه) اي والحال انه لا يلحقه ضرورة في اخراج الزكاة عن الغائب مامعه ولو كان عدم الضرر والاحتياج بوجود مسلف (قوله اي احتاج) اي لما يخرج زكاة عن الغائب في نفقة مثلاً وقوله اخر الاخراج اي عن ذلك الغائب عنه حتى يرجع لبلده والحاصل ان محل اخراج المسافر عما غاب عنه ان لم تدعه الضرورة لعدم اخراجه عنه في ذلك الموضع الذي هو فيه فان كان محتاجاً لما يخرج زكاة عنه ولو لم يوصله في عودته لوطنه فانه يخرج عما معه ولا يخرج عما غاب عنه ويؤخر الاخراج عنه حتى يرجع لبلده (قوله على زكاة الابدان) هذا يقتضي ان المراد بالفطر الذي اضيفت اليه الزكاة في قولهم زكاة الفطر الفطرة بمعنى الخلقة وبه قيل وقيل المراد به المقابل للصوم لوجوبها عنده على هذا فاختلف هل المراد به الفطر الجائز او الواجب فلذا وقع الخلاف في وجوبها بأول ليلة العيد او بغيره في فصل في زكاة الفطر (قوله يجب بالسنة) اي لا بالقرآن لان آيات الزكاة العامة ساكنة عليها فلم انها غير مرادة منها وانما غير صريحة في وجوبها خلافاً لمن قال ان وجوبها ثابت بعموم اقيموا الصلاة وآتوا الآية (قوله في رمضان) اي الكاثر في رمضان اي منه (قوله وحمل الفرض على التقدير) كما هو قول من قال ان زكاة الفطر سنة وقوله بعيد اي لان فرض وان كان في اصل اللغة بمعنى قدر لكن نقل في عرف الشرع الى الوجوب فيتعين الحمل عليه (قوله في فجاج المدينة) اي في طرقها والصواب في فجاج مكة كافي سنن الترمذي ولا يقال ان فرضها في السنة الثانية من الهجرة ومكة حينئذ اذ احرقت كيف يتأتى فيها النداء بما ذكرنا نقول بعث المنادي يحتمل انه سنة فتهجوا وهي سنة ثمان من الهجرة وبه يحتمل انه سنة حج ابي بكر بالناس وهو سنة تسع ويحتمل انه سنة حجة الوداع وهي سنة عشر وليس بلازم ان يكون بعث المنادي عقب الفرض ولذا لم يقل الترمذي بعث حين فرضت وكون البعث عام الفتح هو الاظهر لان الاصل المبادرة بطهار الشعار في البلد بمجرد فتحها ولا موجب للتأخير بعد زوال المانع (قوله وقد حرر الصاع) اي الذي حرار بعبادة و قوله فوجد اربع حفنات الخ مراده بالحفنة المتوسطة ملء اليدين المتوسطتين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين وليس مراده

بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم منادياً ينادي في فجاج المدينة الا ان صدقه الفطر واجبة على كل مسلم (صاع) اربعة امداد كل مد رطل وثلاث بالبغدادى وقد حرر الصاع فوجد اربع حفنات متوسطة

وذلك قدسح وثالث بالكيل المصري (او جزؤه) ان لم يقدر على الصاع او في عبء مشترك او ببعض (عنه) اى عن المخرج المستفاد من المعنى لان قوله صاع معناه اخراج صاع (فضل) اى الصاع او جزؤه في ذلك اليوم (عن قوته وقوت عياله) اللازم له ولو خشى الجوع بعده وهم من يأتي في قوله وعن كل ٤١٢ مسلم عنه بقرابة اوراق وزوجية (وان) قدر عليه (بتسلف) يرجو النذرة على وفائه وقيل

لا يجب التسلف واخذ
منه عدم سقوطها بالدين
لانه اذا وجب تسلفها
فالدين السابق عليها
اولى ان لا يسقطها وهو
المذهب فليتأمل (وهل)
تجب زكاة الفطر (؟) أوّل
(ليلة العيد) وهو غروب
شمس آخر يوم من
رمضان ولا يمتد بعده
على المشهور (او بفجره)
اي فجر يوم العيد (خلاف)
ولا يمتد على القولين فن
ولدا واشترى او تزوجت
بعد الغروب ومات او
بيع او طلق قبل الفجر
لم تجب ولو ولدا واشترى
او تزوجت قبل الغروب
وحصل المانع قبل الفجر
وجبت على الاول دون
الثاني ولو حصل ما ذكر
بعد الغروب واستمر
للفجر وجبت على الثاني
لا الاول ثم بين جنس الصاع
بقوله (من اغلب القوت)
بالبلد (من معشر) وهو
القمح والشعير والسمات
والذرة والدخن والتمر والزبيب
والارز فهذه ثمانية فراه
معشر خاص (اواقط)
وهو خثر اللبن المخرج زده
فالتى يخرج منه تسعة فقط
واشارة (وله (غير علس)

بالخضه مل اليه الواحدة (قوله وذلك قدح وثلاث الخ) فعلى هذا الربع المصرى يجزئ عن ثلاثة (قوله
 اوفى عبد الخ) ما حمل عليه قوله او جزؤه من الصور الثلاث هو مختار ح وجهه الشارحان على الثالثة فقط
 وجهه ابن غازى على الاولين (قوله فضل) نعت لقوله صاع او جزؤه اى فضل ما ذكر من الصاع او جزؤه فأفرد
 الضمير باعتبار ما ذكرنا من كون العطف بأوفى قدر على الزكاة يومها اخرجها فان دفعها لمعطيه
 فالظاهر تجزيه على ما مر من دفع الزكاة لغريم واخذها منه وقوله اللازم له صفة لقوت عياله وقوله بعده اى
 بعد ذلك اليوم وقوله وهم اى عياله وقوله وان قدر عليه اى على ذلك الصاع او جزؤه يتسلف وهذا مبالغة فى
 وجوب الصاع او جزئه ثم ما اقتضاه كلامه من وجوب التسلف هو ظاهر المدونة (قوله وقيل لا يجب
 التسلف) اى بل يستحب وعليه اقتصر ابن رشد و اشار المصنف بالمبالغة للرد عليه (قوله خلاف) الاول لابن
 القاسم فى المدونة وشهره ابن الحاجب وغيره والثانى لرواية ابن القاسم والاخوين عن مالك وشهره الاهرى
 وصححه ابن رشد وابن العرى قال بعضهم والاول مبنى على ان الفطر الذى اضيفت اليه فى خبر فرض رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر فى رمضان الفطر الجائز وهو ما يدخل وقته بغروب شمس رمضان والقول
 الثانى مبسنى على ان المراد بالفطر الذى اضيفت اليه الفطر الواجب الذى يدخل وقته بطول الفجر اه
 واعترض ذلك شيخنا بأن عدم نية الصوم واجب فيها وتناول المفطر جائز فيها وحينئذ فلا وجه لجعل الفطر
 الاول جائزا والثانى واجبا قائل وبقي ثلاثة اقوال اخرى احدها ان الوجوب يتعلق بطول الشمس
 يوم العيد ولا يمتد وقت الوجوب على هذا القول ايضا الثانى ان وقته يمتد من غروب ليلة العيد الى غروب
 يومه الثالث انه يمتد من غروب ليلة العيد الى زوال يومه ذكره فى التوضيح وعزاه لابن المباحشون اه بن
 (قوله لم تجب) اى على كل من القولين ومثل من ذكر من ولده واسلم بعد الفجر فلا تجب اتفاقا (قوله وحصل
 المانع) اى وهو الموت والبيع والطلاق (قوله من اغلب القوت بالبلد) اى من غير نظر لقوت المخرج واعلم
 ان المنظور له انما هو غالب قوت اهل البلد فى رمضان على ما يظهر من ح ترجيحه لافى العام كله ولا فى
 يوم الوجوب اه بن واستظهر فى الميجان المعتبر الاغلب وقت الانخراج (قوله من معشر) اى حالة كون
 ذلك الاغلب من معشر اى من ركني بالعشر وقوله فهذه ثمانية جمعها بعضهم بقوله

فح شعيروز ييب سلت * تمر مع الارز و دخن ذرة

(قوله خاص) اي لا مطلق معشر والا لا تقضى انها تخرج من عشرين صنفا وهي الحبوب والثمار التي تجبز كلها بالعشر وليس كذلك (قوله خثر اللبن) اي يخبئه (قوله الذي زاده على التسعة) اي فأجاز الانخراج منه ان غلب اقتبائه على التسعة او ساوى الموجود منه في الاقتيات وروى ذلك ابن حبيب في مختصر الواضحة عن مالك (قوله الا ان يقتات غيره) اي في زمن الرخاء والشدة معا لا في زمن الشدة فقط كما قاله ابو الحسن وابن رشد والذي يظهر من عبارات اهل المذهب ان غير التسعة اذا كان غالبا لا يخرج منه وانما يخرج منه اذا كان عيشهم دون غيره من التسعة كافي المدونة وغيرها ولذا قال المصنف الا ان يقتات غيره اي الا ان يغرد غيره بالاقتيات فيخرج منه حينئذ انظر بن (قوله فيدخل فيه) اي في غير ما ذكر وقوله فيخرج مما غلب اي اقتبائه من الغيران تعدد ذلك العير كالمكان المقتات فولا وجسا وغلب احدهما في الاقتيات وقوله ومما انحداى كالمكان المقتات فولا فقط او جسا فقط (قوله والاثني الخ) اي والابان وجد شي منها عين الانخراج منه اي من ذلك الموجود من التسعة وان كان غير مقتات وما ذكره من التعيين ضعيف كما يأتي للشارح (قوله فني وجدت الخ) في قوة قوله والحاصل مكانه قال والحاصل انه متى وجدت الخ وقد اشتمل هذا الحاصل على خمس صور (قوله ومع غلبه واحد

الرد- لى ابن حبيب الذى رآه على التسعة المتقدمة (الآن يمتد عيره) اى عير ماد كرم من المعشر والافط منها
 فدخل فيه العلس وغيره من اللحم ولبن وفول وحصص وغيره فافى خرج مما علب ان تعددا ومما احدث ان لم يوجد شئ من التسعة والاعين
 الاخراج منه فيكلف الايتان به فحقى ووجدت التسعة او بعضها وتساوت فى الاقيات خير فى الاخراج من اياها شاء ومع غلبه واحد

منها عين الأخراج منه كان انفراد وان وجدت او بعضها واقبت غيرها عين الأخراج منها تخيرا هذا حاصل ما ذكره الخطاب وتبعه الجماعة ورده بعض المحققين بأن ظاهر النصوص كالمصنف انه متى اقبت غير التسعة أخرج مما ٤١٣ اقبت ولو وجدت التسعة او بعضها فلا

يعول على ما في الخطاب ومن تبعه والصواب انه يخرج صاعا بالكيل من العلس واخطائي وبالوزن من نحو اللحم (و) يجب الأخراج (عن كل مسلم بمونه) من مائه مونا اذا احتمل مؤنته وقام بكفايته اي تلزمه نفقته (بقرابة) متعلق بمونه والباء سببية كالاولاد الذكور للبساوغ والانات للدخول والدعاء له بشرطه والوالدين الفقيرين (او زوجة) هذا اذا كانت له بل (وان) كانت (لاب) اما لو غيرها والمراد المدخول بها ولو مطلقة رجعيًا او من دعي للدخول بها (وخادمها) اي خادم الجهة التي بها النفقة من قرابة او زوجة اولايه ان كان خادم الزوجة او احد الوالدين رقيقا لاجرة وان لم ينفقته وهذه من المسائل التي تجب فيها النفقة دون الزكاة كن يعمونه المزمي بالتزام او باجرة كن جعل اجرة طعامه او بحمل كطلقة بائن حامل وهذه الثلاثة خارجة من كلام المصنف لانه حصر الاسباب في ثلاثة القرابة والزوجة والرق (اورق)

منها) اي في الاقبات وقوله كان انفراد اي واحد منها في الاقبات ولو كان غيره موجودا وقوله وتبعه الجماعة اي جماعة الشراح تكسح وعقب وشب وعج (قوله ورده بعض المحققين) هو العلامة طي وحاصل كلامه ان عبارة المدونة والبيان واللحمة وابن عرفة ان غير التسعة اذا كان غالبا لا يخرج منه وان كان هو عيشهم فقط اجزا الأخراج منه ولو وجد شيء من التسعة وهو ظاهر قول المصنف الا ان يقتاتوا غيره اي يخرج من ذلك المقتات ظاهره وجد شيء من التسعة التي هي غير مقتاة اولاً (قوله يخرج صاعا بالكيل الخ) قال ابن عرفة وفيها لا يخرج من الدقيق ابن حبيب يجزئ بر يعه وكذلك الخبر الصقلي وبعض القرويين قول ابن حبيب تفسيره والباقي خلاف اي وعليه فالمعتمد ظاهرها من عدم اجزاء الدقيق ولو بر يعه لكن مقتضى نقل المواق ترجيح الاجزاء وهو التأويل الاول واما اخراج دقيق من غير ريع فلا يجزئ قطعا (قوله وبالوزن من نحو اللحم) اي من اللحم ونحوه كاللبن بأن يخرج خمسة ارطال وثلاثا بالبغدادى كما مر للشارح ورد بقوله والصواب على من قال يخرج من اللحم واللبن مقدار عيش الصاع فاذا كان الصاع من الخنطة يغذى انسانا ويغشيه اعطى من اللحم او من اللبن ما يغذى ويعشى وفي المجمع وهل يقدر نحو اللحم بحرم المداوشيعه وصوب في كاح او بوزنه خلاف اه فنه يعلم ان ما ذكره شارح خلاف المصوب قائل (قوله بشرطه) اي وهو اطاقة الوطء (قوله هذا اذا كانت له) اي هذا اذا كانت الزوجة له بل وان كانت تلك الزوجة لايه سواء كانت زوجة ايه امه او كانت غيرها (قوله من قرابة او زوجة له اولايه) فيدخل خادم ايه وخادم زوجته هو خادم زوجته ايه سواء كانت امه او غيرها وعلم ان محل لزوم زكاة خادم من ذكر من زوجته وزوجة ايه اذا كانت من اهل الاخداف والا فلا تلزمه لخادمها نفقة ولا زكاة فلو كانت اهلا للاخداف باكثر من واحد الى اربع او خمس فليس يلزمه زكاة فطر الجميع وقيل لا يلزمه الا زكاة فطر واحد فقط وقيل يلزمه ان يزكى عن خادمين ونص ابن عرفة وفي وجوبها عن اكثر من خادم الى اربع او خمس ان اقتضاه شرفها ثالثا عن خادمين فقط الاول للعتبي عن اصبع مع ابن رشد عن رواية ابن شعبان والثاني ليعني عن ابن القاسم مع ابن رشد عن ظاهرها والثالث لسامع اصبع عن ابن القاسم وما يأتى في النفقات من قوله واخداف اهله ولو باكثر من واحدة لا يأتى على مذهب المدونة انظر بن (قوله اولايه) اي اولامه او اراد بايئه اصله فيشمل الام (قوله لا بأجرة) اي لان كانت خدمته باجرة اي غير المؤنة لغير ما بعده وقوله وهذه اي المسئلة وهي التي فيها الخدمة بالاجرة لا بالرق من جهة المسائل الخ (قوله وهذه الثلاثة) اي التي تلزم فيها النفقة دون الزكاة وقوله لانه حصر الاسباب اي المقضية للزكاة (قوله اورق) فيلزمه ان يزكى عن عبيده وامائه ولا فرق بين القن ومن فيه شائبة كالمدر وام الولد والمعق لاجل وكذا المكاتب على المشهور كما اشار ذلك المصنف بالمبالغة ولا فرق بين كونهم للقيصة او للتجارة كانت قيمتهم نصا با او دونه اصحاء او مرضى او زمني وادرج ح في قوله اورق من اعتق صغيرا لا يتقدر على الكسب قال لان نفقته بالرق السابق وذ كر خلافا فيمن اعتق زمنا فاطره (قوله لانه لا يعمونه) اي لكونه ليس رقيقا لانه لا يملكه الا بالانتزاع (قوله ولا تجب) اي زكاة رقيق الرقيق على سيدهم الرقيق ايضا ولا على انفسهم لان نفقتهم على سيدهم وانما تجب على سيدهم الرقيق لان ملكه غير مستقر ولان شرط من تجب عليه الزكاة ان يكون حرا مسلما موسرا فلا يحاطب بها العبد لانه نفسه اتفاقا ولا عن زوجته كافي بن خلافا لعقب ولا عن رقيقه (قوله يقدر الخ) اي فصديق حينئذ على المكاتب ان سيده يعمونه بالرق (قوله وبقارحي) عطف على ما في خبر لو مشاركا له في الخلاف وكذا قوله ومبيعا لمواضعه او خيارا ذقيل فيها اهما بمجرد العقد عليهما يدخلان في ضمان المشتري فنفقة كل منهما وزكاة فطره عليه (قوله كذلك) اي مرجوعا عوده وقوله والاى والاى يكون واحدا منهما مرجوعا لم يلزمه

خرج رقيق رقيقه لانه لا يعمونه لان نفقتهم على سيدهم ولا تجب على سيدهم الرقيق ايضا (ولو) كان رقيقه (مكاتباً) لانه رقيق ما في عليه درهم وهو وان كانت نفقته على نفسه الا به بالكتابة يقدر ان السيد ترك له شيئا في نظير نفقته (و) لو (بقارحي) عوده ومغصوبا كذلك والام تلزمه (و) لورقيا (مبيعا بمواضعه او خيار) بخلاف وقت الزكاة قبل رؤية الدم ومضى زمن الخيار فزكاة فطرهما على البائع لان نفقتهم عليه (ومخدما) بالفق فزكاته على سيده المخدم بالكسر (الا) ان يرجع بعد الاخداف (لحرية)

ممكن يقول له اخذ منك فلان مائة كذا وبعد ما فانت حر (فعلى محله) بفتح الدال زكاته كنفقته طالت مدة الخدمة او قصرت وظاهره انه لو كان مرجعه لشخص انها تكون على الخدم بالكسر والمعتمد انها على من مرجعها له كنفقته ان قبل (و) العبد (المشترك) والمبعض بقدر الملك (فيهما ولا شيء على العبد) في الثانية (و) العبد (المشتري) شراء (فاسدا) زكاته (على مشتريه) ان قبضه لان ضمانه منه حينئذ (ونذب اخراجها بعد الفجر وقبل الصلاة) نذب اخراجها ٤١٤ (من قوته الاحسن) من قوت اهل البلد او من اغلب قوتهم (و) نذب (غير بلة

زكاته واذا خلص من غاصبه فلا يرصى عنه ربه لشيء من ماضى الاعوام بخلاف الماشية اذا خلصت من الغصب لانها تنمو بنفسها قاله بن (قوله كان يقول له) اى كان يقول السيد للعبد (قوله انه لو كان مرجعه لشخص) اى غير سيده (قوله كنفقته) ان قبل حاصله ان العبد المخدم ان كان مرجعه بعد الخدمة لسيد فزكاته على المخدم بالكسر وهو السيد وان كان مرجعه لمرة فزكاته على المخدم بالفتح وان كان مرجعه لشخص آخر فزكاته على ذلك الشخص الذى مرجعه له لوجوب نفقة المخدم على من ذكر (قوله والمشارك بقدر الملك الخ) هذا هو الراجح ومقابلها انما على عدد رؤس المالكين ولهذا المسئلة تطار في هذا الخلاف وضابطها كل ما يجب بحقوق مشتركة هل استحقاق ذلك الواجب بقدر الحقوق او على عدد الرؤس قولان لكن الراجح منهما مختلف فالراجح الثانى وهو اعتبار عدد الرؤس في مسائل كجرة القسام وكنس المراحيض والسواقي وحارس اعدال المتاع وبيوت الطعام والجربين والبساتين وكاتب الوثيقة وكذا صيد الكلاب فلا ينظر لكثرة الكلاب وانما ينظر في اشتراك الصيد لرؤس الصيادين والراجح القول الاول وهو اعتبار الملك في مسائل كزكاة الفطر والشفعة ونفقة الابوين اه بن اى فالراجح انها توزع على الاولاد بقدر اليسار لاهل الرؤس ولا بقدر الميراث خلافا لبعضهم وكذا زكاة فطرهما (قوله ان قبضه) اى من البائع فان لم يقبضه كانت زكاته على البائع لان ضمانه منه (قوله وقبل الصلاة) اى وقبل صلاة العيد ولو بعد العدة الى المصلى كذا قال عبق والذى يدل عليه كلام المدونة وغيرها ان المندوب انما هو الاخراج قبل الغدو للمصلى لكن قال ابو الحسن محل الاستسباب انما هو قبل الصلاة فلو اداها قبل الصلاة بعد الغدو للمصلى فهو من المستحب اه ح (قوله الاحسن من قوت اهل البلد) اى اذا كان لهم قوت واحد وقوله او من اغلب قوتهم اى او الاحسن من اغلب قوتهم اذا تعدد قوتهم وليس مراد المصنف الاحسن من قوته اذا اختلف لصدقة بالادون من قوت البلد (قوله فيجب غره بلة ان زاد الغلت على الثلث) هذا قول ابن رشد وعليه اذا كان الغلت الثلث او دونه ييسر كالباع فستحب الغره بلة (قوله وقبل بل الخ) اى وقبل بل تجب الغره بلة ولو كان الغلت الثلث او ما قارب به كالباع وقوله وهو الاظهر اى كما قال ابن عرفة (قوله ظرف لزوال) اى لا يدفع لان نذب الدفع لا يتقيد بكونه يوم العيد (قوله اى نذب لمن زال فقره او رقه يوم الفطر) اى بعد فطره ما لو كان الزوال قبل فطره لوجب (قوله ويجب على سيد العبد الخ) اى ويلغز بهذه المسئلة فيقال زكاة فطر طلب اخراجها عن واحد مرتين وتوقف المواقف في اخراج العبد لها مع ان سيده اخراجها قال نعم في المبعوض يظهر اخراجها اذا مكنت حرية يوم العيد عن البعض الذى قلنا لاشئ فيه فانظره (قوله للامام العدل) اى في اخذها وصرفها (قوله بل كره الزيادة عليه) اى اذا كانت الزيادة متعلقة بالصاع كما نقل عن الامام والافلا كراهه (قوله في الحالة الخ) وذلك اذا اوصاهم باخراجها ووثق منهم او كانت عادتهم الاخراج عنه وهو غائب (قوله والا) اى والا يكن اوصاهم ولم يكن عادتهم الاخراج عنه (قوله في القسمين) اى وهما اخراجهم عنه واخراجهم عنهم (قوله فان لم يعلم) اى قوت المخرج عنه (قوله ولا يجوز الاخراج عنه منهم) الاوضح ولا يجوز اخراجهم عنه اى ولا يجزئ ايضا (قوله بخلاف العكس) اى وهو اخراجه في مصر عنهم فانه يجوز (قوله وان كان الاولى الخ) فيه نظر انما ذكره رواية مطرف وهى مقابلة لمذهب المدونة قال ابو الحسن ويجوز ان يدفعها الرجل عنه وعن عباله لمسكين واحد هذا مذهب ابن القاسم وقال ابو مصعب لا يجزئ ان يعطى مسكينا واحدا اكثر من صاع ورآها كالكفارة وروى

القمح (وغيره) (الاغلت) فيجب غره بلة ان زاد الغلت على الثلث وقبل بل ولو كان الثلث او ما قارب به ييسر وهو الاظهر (و) نذب (دفعها لزوال) اى لا قبل زوال (فقره ورق يومه) ظرف لزوال اى نذب لمن زال فقره او رقه يوم الفطر ان يخرجها عن نفسه ويجب على سيد العبد اخراجها عنه (و) نذب (دفعها للامام العدل) ليفرقها وظاهر المدونة الوجوب (و) نذب (عدم زيادة) على الصاع بل تكره الزيادة عليه لانه تحديد من الشارع فالزيادة عليه بدعه مكروهه كالزيادة في التسيب على ثلاث وثلاثين وهذا ان تحققت الزيادة وامامع الشك فلا (و) نذب (اخراج المسافر) عن نفسه في الحالة التى يخرج عنه اهله لاحتمال نسيانهم والاوجب عليه الاخراج (و) جازاخراج اهله عنه (اى عن المسافر ان كان عادتهم ذلك او اوصاهم وتكون العادة

مطرف

والوصية بمنزلة النية والام تجز عنه لفقدها كما استظهره المصنف وكذا يجوز اخراجه عنهم

والعبارة في القسمين بقوت المخرج عنه فان لم يعلم احتيط باخراج الاعلى فان لم يوجد عندهم كاهل السودان شأنهم اكل الذرة والدخن فاذا سافر احدهم الى مصر وشان اهل مصر اكل القمح فالظاهر انه يعين عليه ان يخرج عن نفسه ولا يجوز الاخراج عنه منهم بخلاف العكس (و) جاز (دفع صاع) واحد (لمساكين) جاز دفع (اصع) متعددة (واحد) وان كان الاولى دفع الصاع لواحد

(و) جاز اخراجه (من قوته الادون) اي من قوت اهل البلد لعدم قدرته على قوت اهل البلد واذ قال (الا) ان يقتات الادون (لشع) فلا يجوز ولا يجوز به وكذا لواقاته لهم نفس اولعاده كبدوى بأكل الشعير بحاضرة ٤١٥ يقتاتون الصبح (و) جاز (اخرجه) اي المكلف كانه (قبله)

اي الوجوب (بكال يومين) او اثلاثه وفي المدونة باليوم واليومين والمصنف تبسع الجلاب (وهل) الجواز (مطلقا) سواء دفعها بنفسه او لمن يفرقها وهو المذهب (او) الجوازن دفعها (لمفرق) فان فرقها بنفسه لم يجز ولم تجزه (تاويلان) محلها اذالم تبقى يد الفقير الى وقت الوجوب والاجزات اتفاقا (ولا تسقط) الفطرة (بعضى) زمنها لترتبها في الذمة كغيرها من القرائض وائم ان اخرها عن يوم الفطر مع القدرة (واعتاد دفع لحر مسلم فقير) غيرها شمسى قد رفع لمالك نصاب لا يكفي عامه فأولى من لا يملكه لالعامل عليها ومؤلف قلبه ولا في الرقاب ولا لالعالم ومجاهد وغريبت يتوصل بها للبلد بل بوصف الفقر وجاز دفعها لا قار به الذين لا تلزمه نفقتهم وللزوجة دفعها لزوجه الفقير بخلاف العكس

* باب ذكرفيه حكم الصيام وما يتعلق به *

وهو لغة الامساك عن الشيء وشرعا امساك عن شهوى البطن والفرج في جميع

مطرف يستحب لمن ولي تفرقة فطرته ان يعطى لكل مسكين ما يخرج عن كل انسان من اهله من غير ايجاب اه بن وعلم منه ان الجواز في كلام المصنف مستوى الطرفين لاجل ان يكون ما شيا على مذهب المدونة لابعنى خلاف الاولى والا كان ما شيا على رواية مطرف (قوله) ومن قوته الادون الخ) حاصل فقه المسئلة ان مقتات الادون ان اقتاتته لعجز عن قوت البلد اجزا اتفاقا وان كان لعادة فقيه قولان اعتماد المصنف منهما القول بالاجزاء وهو ضعيف والمذهب القول بعدم الاجزاء كما ذكره ابن عرفة اه بن وانما كان المصنف معتمدا للقول بالاجزاء لان حكمه بجواز الاخراج من قوته الادون اذا كان اقتاتته لغیر شعير صادق باقتاتته لعجز او لعادة او هضم نفس وشارحا قصره على ما اذا كان اقتاتته لعجز بحيث يكون الاستثناء منقطعاً لاجل تشبيه المصنف على القول المعتمد فأمل (قوله) واخرجه قبله (بكال يومين) فلو اخرجه قبل الوجوب فصاعت فقال اللغوى لا تجزى واعترضه التوسى واختار انه متى اخرجه فصاعت في وقت لو اخرجه فيه لاجزات انها تجزى انظر التوضيح (قوله) وفي المدونة اي وهو المعتمد فلا يجوز اخراجها قبله بثلاثة ايام وما في الجلاب ضعيف وان كان موافقا لما في الموطأ (قوله) سواء دفعها بنفسه اي للفقراء او دفعها لمن يفرقها (قوله) تاويلان) الراجح منهما الاول وهو فهم اللغوى المدونة وعليه الاكثر ون والثاني فهم ابن بونس (قوله) والاجزات اتفاقا اي لان لدفعها ان كانت لا تجزى به ان ينزعهما فاذا تركها كان كمن ابتداء دفعها حينئذ (قوله) ولا تسقط بعضى زمنها اي ولا يسقط طلبها بعضى زمنها مع سره فيه بل يخبر بها لماضى السنين عنه وعن تلزمه عنه واما لومضى زمنها وهو معسر فيه فانها تسقط عنه والمراد بزمنها من وجوبها وهو اول ليلة العيد وخرجه (قوله) قد دفع لمالك نصاب) اشار بهذا الى ان المراد بالفقراء هنا فقراء الزكاة وهو المشهور ووقبل انما تدفع لعادم قوت يومه والاول قول ابن مصعب وشهره ابن شاس وابن الحاجب والثاني قول اللغوى واذ لم يوجد في بلد فقراء نقلت لاقرب بلاد فيها ذلك بأجرة من المزمى لانها ثلاثين نص الصاع هذا ان اخرجه المزمى فان دفعها للامام في نقله لها لاقرب البلاد لبلد هاجين فقد هم منها بأجرة منها او من النى قولان قاله ابو الحسن على المدونة (قوله) دفعها لزوجه الفقير) انما جزم هنا بجواز دفعها لزوجه الفقير دون زكاة المال فان فيها قولين بالمنع والكراهة للفرق بقلة النفع بها بالنسبة لزكاة المال (قوله) بخلاف العكس اي فلا يجوز لو كانت الزوجة فقيرة لان نفقتها تلزمه ومن ابسر بعد اعوام لم يقضها اه عبق

باب في الصيام

(قوله) عن شهوى البطن والفرج) يبطل طرده هذا التعريف بما اذا جوهعت نائمة وقاء متعمدا فالتعريف يقتضى صحة صومه لامساك كل عن شهوى البطن والفرج وليس كذلك (قوله) فله ركنان اي الامساك والنية وانما كانا ركنين لدخولهما في ماهيته ومفهومه واما شرط وجوبه فالاطاقة والبلوغ وشرط صحته الاسلام والزمان القابل للصوم واما شرط وجوبه وصحته فالعقل وعدم الحيض والنفساء ومجئ شهر رمضان (قوله) اي يتحقق في الخارج) سواء حكم بثبوته كما ولا (قوله) وكذا ما قبله اي وكذا بكمال ما قبله وهو رجب ثلاثين وكذا ما قبل رجب وقوله ان غم شرط في كمال كل شهر ثلاثين اي اذا كانت السماء ليلة الثلاثين مغيمة في آخر كل شهر واما اذا كانت السماء مصحبة فلا يتوقف ثبوته على اكمال ثلاثين بل تارة يثبت بذلك ان لم ير الهلال وتارة يثبت برؤية الهلال لثلاثين فيكون شعبان او غيره حينئذ تسعة وعشرين يوما كما سبأنى يقول او برؤية عدلين للهلال (قوله) لاجسباب نجم) عطف على قوله بكمال شعبان وقوله وسيرقر تفسير وقوله على المشهور وخلافه ان قال انه ثبت بحساب سير النجم واذ ثبت بالحساب ان قوس القمر في تلك الليلة مرتفع بحيث انه يرى ثبوت الشهر والا فلا والنبوت بالنسبة لذلك الحاسب لسير النهار بنية فله ركنان واقتضاه بما يثبت به رمضان بقوله (ثبت رمضان) اي يتحقق في الخارج وليس المراد خصوص النبوت عند الحاكيم بأحد امور ثلاثة اما (بكمال شعبان) ثلاثين يوما وكذا ما قبله ان غم ولو شهو لاجسباب نجم وسيرقر على المشهور لان الشارع

ولا تفتروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا له وفي رواية فأكلوا عدة شعبان وهي مفسرة لما قبلها قال مالك اذا تولى الغيم شهرا يكملون عدة الجميع حتى يظهر خلافه اتباعا للحديث ويقضون ان تبين لهم خلاف ما هم عليه انتهى (او برؤية عدلين) الهلال المراد بهما ما قابل المستفيضة فيصدق بالاكثر فكل من اخبره عدلان برؤية الهلال او سمعهما بخبران غيره وجب عليه الصوم لا بعدل ولا به وبامرأة ولا به وبامرأتين على المشهور في الكل اى فلا يجب على من سمع العدل او هو والمرأة الصوم واما الراى فانه يجب عليه قطعاً لقوله بكال شعبان اى ويعم وقوله او برؤية عدلين اى ولا يعم الا اذا قل بهما عنهما كما سيأتى ويثبت برؤية العدلين (ولو) ادعيا الرؤية (بصحو بمصر) اى في بلد كبير (فان) ثبت برؤيتهما و (لم يبر) لغيرهما (بعد ثلاثين) يوما من رؤيتهما حال كون السماء (صحوا) لا غيم فيها (كذباً) في شهادتهما واما شهادتهما بعد الثلاثين

القمر ولم يصدق في حسابه وهذا القول الضعيف هو مذهب الشافعى (قوله) انما الحكم اى الذى هو ثبوت الشهر (قوله) تسعة وعشرون قيل انه محمول على الغالب فيه لقول ابن مسعود رضى الله عنه صمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعة اعوام منها عامان ثلاثون وسبعة اعوام كل عام تسعة وعشرون او معناه ان الشهر يكون تسعة وعشرين وهكذا وقع في حديث ام سلمة في البخارى (قوله) فلا تصوموا حتى تروا الهلال (اى ليلة ثلاثين) (قوله) فان غم عليكم) بضم المعجمة وتشديد الميم اى حال ينسكم وبينه غيم ليلة الثلاثين (قوله) فاقدروا له) بضم الدال وكسر ها وهمزته همزة وصل اى فأتوه ثلاثين وهذا محط الاستدلال بالحديث وعلم مما قلناه ان المراد باقداره اتمامه ثلاثين وان اللام في قوله له زائدة مثل رد في لكم وايمان التقدير بمعنى التمام واقع بكثرة قال تعالى قد جعل الله لكل شئ قدرا اى نعمما (قوله) فأكلوا عدة شعبان (اى ثلاثين ليلة) (قوله) وهي مفسرة لما قبلها) اى لما علمت ان الاقدار يأتى بمعنى الاعام والا كمال (قوله) ويتضون ان تبين لهم خلاف ما هم عليه) اى كما اذا تبين ان شعبان تسعة وعشرون وان رمضان كامل فانهم يقضون يوما اذا تبين نقص رجب وشعبان وكال رمضان قضوا يومين قال عجاج ينبغي ان يقيد قول المصنف بكال شعبان بما اذا لم تتوال اربعة اشهر قبل شعبان على الكمال والاجل شعبان ناقصا لانه لا يتوالى خمسة اشهر على الكمال كما لا يتوالى اربعة على النقص عند معظم اهل الميقات اه وهذا ضعيف والمعتد انه اذا غم ليلة ثلاثين من شعبان لم يثبت رمضان الا بكال شعبان وان تولى قبله اربعة كوامل او ثلاثة نواقص ولا عبرة بقول اهل الميقات اه عدوى واعلم انه اذا كانت السماء مصحبة ليلة احدى وثلاثين من شعبان وقد كان هلاله ثبت برؤية عدلين من رجب فان رمضان حينئذ لا يثبت بكال شعبان لتكذيب الشاهدين الاولين ولا يصح ان يقيد كلام المصنف بهذا لان هذا لم يكمل فيه شعبان بدليل تكذيبهما (قوله) على المشهور في الكل) خلافا لابن الماجشون في الاول ولا شهب في الثانى ولا بن مسلمة في الثالث (قوله) اى فلا يجب على من سمع العدل) اى سمعه يخبر بأنه راي الهلال (قوله) اى ويعم) ثبوته بالبلاد والاقطار (قوله) ولا يعم) اى ولا يعم ثبوته برؤيتهما بل انما يجب الصوم في حق من اخبراه بالرؤية او سمعهما بخبران غيره بها كما مر (قوله) الا اذا قل الخ) اى فكل من نقل اليه بعد ان عنهما وجب عليه الصوم (قوله) ولو ادعيا الخ) اى هذا اذا ادعيا الرؤية في غيم او في صحو ببلد صغيرة بل ولو ادعيا الرؤية بصحو بمصر كما هو قول مالك واتحاج به قال ابن رشد وهو ظاهر المدونة وظاهره ولو ادعيا الرؤية في الجهة التي وقع الطلب فيها من غيرهما ورد المصنف بل وقول سحنون بردهما للثمة ابن بشير هو خلاف في حال ان نظر الكل الى صوب واحد ردت وان انفردا بالنظر الى موضع ثبتت شهادتهما وعلمه ابن الحاجب قولنا لثا واعترضه في التوضيح (قوله) فان ثبت برؤيتهما ولم يغيرهما بعد ثلاثين صحوا) ايس هذا مفرعا على شهادة الشاهدين في الصحو والمصر فقط كما قيل بل هو اعم من ذلك اى سواء كانت رؤيتهما مع الغيم او الصحو كان البلد صغيرا او كبيرا كذا قال ابن غازى و اشار بقوله كما قيل لابن الحاجب وشراحه حيث فرعه على المشهور فيما قبله واعترض ح اطلاق ابن غازى بأن امر الشاهدين مع الغيم او صغر المصر يحمل على السداد (قوله) بعد ثلاثين) اى ليلة احدى وثلاثين وقوله كذباً اى وحينئذ فيصام الحادى والثلاثون والحاصل ان تكذيبهما مشروط لا من عدم رؤيته لغيرهما ليلة احدى وثلاثين وكون السماء صحوا في تلك الليلة فالورا غيرهما ليلة احدى وثلاثين ولم يره احد وكانت السماء غيما لم يكذبوا و وقع النزاع في امر ثالث هل يشترط في تكذيبهما ان تكون رؤيتهما بصحو بمصر فان كانت بغيم او بصحو في بلد صغير لم يكذبوا ويكذبان مطلقا كانت رؤيتهما بصحو او غيم كانت البلد صغيرا او مصرا الاول لشرح ابن الحاجب واختاره ح والثانى لابن غازى ومثل العدلين في كونهما يكذبان بالشرطين المذكورين ما زاد عليهما ولم يبلغ عدد المستفضية

(مستفيضة) لا يمكن توطؤهم عادة على الكذب كل واحد منهم بخبر عن نفسه انه رأى الهلال ولا يشترط ان يكونوا كلهم ذكورا احرارا
عدوا ولا (وعم) الصوم سائر البلاد قريبا او بعيدا ولا يراعى في ذلك مسافة قصر ولا اتفاق المطالع ولا سدمها فيجب الصوم على كل منقول اليه
(ان نقل) ثبوته (بهما) اي بالعدلين او بالمستفيضة (عنهما) اي عن العدلين ٤١٧ اودن المستفيضة فالصور رابع

استفاضة عن مثلها وعن
عدلين وعدلان عن
مثلها او عن استفاضة
ولا بد في شهادة النقل عن
الشاهدين ان ينقل عن
كل واحد اثنان فيكني نقل
اثنين عن واحد ثم عن
الاخر ولا يكتفى بنقل واحد
عن واحد فالمصنف ظاهر
في ان النقل عن رؤية
العدلين بشرطه يعم كل من
بلغه ذلك وهو مقتضى
القواعد وظاهر ابن عبد
السلام وكيف يصح لمن
بلغه من أربعة عدول
من عدلين نقل عن كل
من العدلين انهما قد رآيا
الهلال عدم لزوم الصوم
بالقول بعدم العموم والحالة
هذه وانما يخص من رأى
ومن سمع منه دون من
سمع من السامع وانما حمل
العموم اذا حكم حاكم او
ثبت عنده بما لا وجه له
واما النقل عن الحكم بثبوت
الهلال برؤية العدلين فانه
يعم ولو نقل النبوت عند
الحاكم واحد على الراجح
(لا) ثبت رمضا (برؤية
منفرد) وكذا الفطر
ولو خليفه او قاضيا او عدل
اهل الزمان (الاكاهله ومن
لا اعتناء لهم بأمره) اي
مر الهلال من اهله وغيرهم

واما الجماعة المستفيضة فلا يتأتى فيهم ذلك لافادة خبرهم القطع والظاهر انه ان فرض عدم الرؤية بعد
الثلثين من اخبارهم بالرؤية دل على ان شرط الاستفاضة لم يتحقق فيهم وحينئذ فيكذبون والنية في اول
الشهر مع التكذيب صحيحة للعدول والخلاف الاثمة لان الشافعي يقول لا يكذب العدلان ويعمل في الفطر على
رؤيةهما ولا وظاهر كلام المصنف انهما يكذبان ولو حكم بشهادتهما كما هو كذلك حيث كان ما لهما من
كان الحاكما هما شافعي لا يرى تكذيبهما فانه يجب الفطر (قوله) واما شهادتهما (الخ) الاوضح ان يقول
كذباني شادتهما ولو رأى لهما اذ شهدا ثم ما برؤيته بعد الثلاثين صحوا كالعدم لانها مهما على ترويج
شهادتهما الاولى (قوله مستفيضة) اي منتشرة وقوله لا يمكن الخ اعلم ان الخبر المستفيضة وقع فيه خلاف
فالذي ذكره ابن عبد السلام والتوضيح انه المحصل للعلم او التزني وان لم يبلغ لذين اخبر وبه عدد التواتر والذي
لابن عبد الحكم ان الخبر المستفيضة هو المحصل للعلم لصدوره من لا يمكن توطؤهم على باطل لبوغهم عدد
التواتر واتصر على هذا ابن عرفة والابن المواق وكذا اشار حنا فالاول اعم من الثاني قول الشارح لا يمكن
توطؤهم الخ اي لبوغهم عدد التواتر (قوله وعم الصوم) اي وعم وجوب سائر البلاد القريبة والبعيدة ان
نقل بهما عنهما واولى ان نقل بهما عن الحكم برؤية العدلين او الجماعة المستفيضة خلافا لعدلان الملك القائل
اذا نقل بهما عن الحكم فانه يصر على من في ولايته وقال ابو عمر بن عبد البر ان النقل سواء كان عن حكم
او عن رؤية العدلين او الجماعة المستفيضة انما يعم البلاد القريبة لا البعيدة جدا وارضاء ابن عرفة انظر
ح ويمكن ان يكون مراد الشارح بالبعيد البعيد لا جارا فيكون ما شيا على ذلك القول (قوله) ولا يكتفى بنقل
واحد عن واحد اي بأربعة نقل واحد عن احد العدلين وينقل واحد اخر عن العدل الاخر (قوله بشرطه)
وهو ان ينقل عن كل واحد اثنان ليس احدهما أصلا (قوله وظاهر ابن عبد السلام) هو بالرفع عطف على
مقتضى القواعد (قوله وكيف الخ) استفهام انكارى يعنى النفي وقوله لمن بلغه الخ اي بالسماع منهم (قوله)
فالقول) مبتدأ وقوله بعدد بما لا وجه له خبر (قوله والحالة هذه) اي والحال انه نقل عن رؤية العدلين
عدلان (قوله وانما يخص) اي وجوب الصوم من رأى وهو العدلان وقوله ومن سمع منه اي ممن رأى وهما
الناقلان (قوله اذا حكم حاكم) اي بثبوته ونقل ذلك الحكم وقوله او ثبت عنده اي او ثبت عند الحاكم
عدلين او جماعة مستفيضة ولم يحكم ونقل ذلك النبوت (قوله) واما النقل عن الحكم بثبوت الهلال برؤية
العدلين اي والجماعة المستفيضة وقد تحصل من كلام الشارح ان صور النقل ستة لانه اما عن رؤية العدلين
وعن رؤية المستفيضة او عن الحكم والناقل في الثلاث اما عدلان او مستفيضة وكلها يعم ويشملها كلام
المصنف لان قوله وعم ان نقل بهما عنهما اي واولى ان نقل بهما عن الحكم واما ان كان الناقل عدلان
فان نقل رؤية العدلين كان نقله غير معتبر وان نقل بثبوته عند الحاكم وان لم يحصل منه حكم او نقل بثبوته برؤية
المستفيضة فانه يعم كل من نقل اليه كسائر ذلك للشارح والحاصل ان الاقسام ثلاثة تنقل عن الحاكم او عن
المستفيضة او عن العدلين فالتعدد بشرط في الاخير دون الاولين والمراد بالنقل عن الحاكم ما يشمل النقل
لحكمه ايجزدا لثبوت عنده (قوله لا برؤية منفرد الخ) اشار الشارح بتقدير رؤيته الى انه مخرج من الرؤية
لان النقل فهو عطف على قوله عدلين من قوله او برؤية عدلين وانما صرح به مع الاستعانة عنه بقوله عدلين
لانه مفيوم عدده وهو غير معتبر ولاجل ان يرتب عليه ما بعده من الاستثناء (قوله الاكاهله) اي الابا بالنسبة
لاهلها ولمن لا اعتناء لهم بأمر الهلال سواء كانوا اهله او كانوا غيرهم (قوله ولو عبدا) اي ولو كان ذلك المنفرد
بدا (قوله) يثبت العدالة اي عدم الاشهاد بالكذب (قوله مطلقا) اي سواء كان اهلا او غيره وكذا

(٥٣ - دسوقي اول) فهو عطف عام على خاص فينبى رؤيته في حقهم ولو عبدا او امرأته حيث تمت العدالة وثقت انفس غير
المعتن به واعترض عطف من لا اعتناء لهم على اهله بأنه يقتضى ثبوته لاهل ولو اعتنوا وليس كذلك اذا المنفرد انما اعتبر رؤيته لغير المعتن
مطلقا دون المعتن مطلقا فلو حذف كاهله والعاطف وقال الامن لا اعتناء الخ لابق الراجح

وليس عطفاً على قوله ان نقلهما لان نقل الواحد عن الاستفاضة او ثبتونه بعدلين عند الحاكيم معتبر فيعمل لا اعتناء فيه وكذا بما يعتنى فيه على المعتمد لاهله وغيرهم بخلاف نقل الواحد عن رؤية العدلين فلا يعتبر (وعلى عدل) رأى الهلال (او مرجو) لان قبيل بان كان مجهول الحال (رفع رؤيته) للحاكم اى يجب على كل ان يخبر الحاكيم بانه رأى الهلال ولو علم المر جو حرجة نفسه (والختار) عند اللخمي (وغيرهما) وهو الفاسق المنكشف وظاهره انه يجب عليه الرفع وهو قول ابن عبد الحكم لكن اللخمي لم يختره وانما اختار قول اشهب بالنسب واجيب بأن على في كلامه مستعملة بين معينين الوجوب والنسب اى في القدر المشترك بينهما او مستعملة في حتمتها في الاولين وبخلافها في الثالث (وان افطروا) اى العدل والمرجو وغيرهما المنفردون برؤية الهلال بالرفع للحاكيم (فالقضاء والكفارة) لازمان لكل وجوب الصوم عليهم بلا نزاع (الا بتأويل) الختم عدم ٤١٨ الوجوب عليهم كغيرهم (فتأويلان) في الكفارة وعدمها واما ان افطرا هل المنفرد

يقال فيما بعد (قوله وليس عطفاً) اى وليس قوله لا بمنفرد عطفاً على قوله ان نقلهما قوله على المعتمد (اى كما هو قول ابن بشير وابن بكير بن عبد الرحمن وحكامه عن ابن حبيب وصوبه ابن رشد وابن يونس ولم يحن اللخمي والباجي وغيره ومقابله لابي عمران قال لا يثبت بنقله الا بالنسبة لاهله الذين لا اعتناء لهم بأمره ان طرح (قوله فلا يعتبر) اى كما نقله ح عن ابن عبد السلام اللهم الا ان يرسل ليكشف الخبر فيكون كالوكيل سماعه بمنزلة سماع المرسلين له وحينئذ فيجب عليهم الصوم على خلاف في ذلك قاله في المجمع (قوله والختار) اى والختار عند اللخمي على العدل والمرجو وغيرهما الرفع لاجل قطع باب الشهادة او ان قوله وغيرهما عطف على عدل السابق عطف تلقين (قوله المنكشف) اى الطاهر الفسق للناس (قوله وظاهره انه يجب عليه) اى على الفاسق الرفع كما يجب على العدل ومجهول الحال (قوله لم يختره) اى القول بوجوب الرفع (قوله بالنسب) اى بندب رفع الفاسق بخلاف العدل ومجهول الحال فان رفعهما واجب اتفاقاً (قوله اى في التدرج المشترك) (الخ) اى فهو من عموم المجاز (قوله فتأويلان) في الكفارة وعدمها قال في التوضيح وهذا خلاف في حال هل هذا تأويل قريب او بعيد (قوله وكذا الوافط من ذكر) اى وهو العدل والمرجو وغيرهما (قوله المعتمد) اى من التأويلين في كلام المصنف وقوله وجوب الكفارة اى اذا افطر من ذكر من غير رفع للحاكم (قوله لا ينجم) وهو الذي يحسب قوس الهلال هل يظهر في تلك الليلة او لا وظاهره انه لا يثبت بقول المجمع ولو وقع في القلب صدقه وهو كذلك خلافاً للشافعية وذلك لان تأموراً ونسكاً به لانه ليس من الطرق الشرعية (قوله واما فطره بالنية فواجب) لكنه لا يخبر به احداً فان اخبر به احداً كان كمن تعاطى المفطر طاهراً فاعطى ان كان ظاهره الصلاح والاعز (قوله لا يبيح) اى الا اذا كان المنفرد برؤية هلال شوال متلبساً بغير مبرح للفطر من مرض او حيض او سفر فيجب عليه الفطر طاهراً كما يجب عليه بالنية عند عدم العذر كذا في خش ومنه في ح عن ابن عبد السلام وهو مشكل اذ لم يأت في ان الفطر بالنية يكفي اذ الذي يحرم يوم العيد هو الصوم والفطر بالنية منافاه بن (قوله وفي تلقين الخ) التعلل بالضم بينهما يخرج لابن رشد والقول بعدم الضم ليحيى بن عمر ورجحه ابن زرقون وشهره ابن راشد فكان ينبغي للمؤلف ان يقتصر عليه اطرح (قوله وجب الفطر) اى ان كان ذلك في شوال لاهما اتفاقاً على ان ذلك اليوم من الشهر الثاني ولا يلزم قضاء اليوم الاول لان الشهر قد يكون تسعة وعشرين (قوله وجب قضاء اليوم الاول) اى لان شهادة الثاني مصدقة للاول اذ لا يمكن رؤيته بعد ثمانية وعشرين يوماً (قوله ولم يجز الفطر) اى لان شهادة الاول لا توجب كون هذا اليوم من شوال لجواز كون الشهر كاملاً (قوله ولزمه بحكم المخالف

ومن لا اعتناء لهم بأمره فعليهم الكفارة ولو تأولوا لان العدل في حقهم بمنزلة عدلين وكذا الوافط من ذكر بعد الرفع ولم يقبلوا فعليهم الكفارة قطعاً كما يأتي في قوله كراه ولم يقبل اذ رد الحاكيم بصير التأويل بعيد او المعتمد وجوب الكفارة فكان عليه ان يقول فالتأويل الكفارة ولو تأويل (لا) يثبت رمضان (بمنجم) اى بقوله لافي حق غيره ولا في حق نفسه (ولا يفطر) ظاهراً باكل او شرب او جماع (منفرد بشوال) اى برؤيته اى يحرم فطره (ولو امن الظهور) اى الاطلاع عليه خوفاً من التهمة بالفسق واما فطره بالنية فواجب لانه يوم عيد فان افطر طاهراً وعط وشدد عليه

حاصله

في الوعظ ان كان ظاهره الصلاح والاعز (لا يبيح) للفطر طاهراً كسفر وحيض لان له ان يعتذر

بأنه انما افطر لذلك (وفي تلقين) شهادة (ساهد) شهد بالرؤية (اوله) ولم يثبت به الصوم (لا آخر) شهد برؤيته شوال (آخره) وعدم تلقينه وهو الراجح فكان عليه الاقتصار عليه بان يتول ولا يلق شاهده الخ وفائدة التلقيق انه لو كان بين الاول والثاني ثلاثون يوماً وجب الفطر لاتفاق شهادتهما على مضي الشهر انهم الاول والثاني ولو كان بين الرؤيتين تسعة وعشرين يوماً وجب قضاء اليوم الاول ولم يجز الفطر لعدم اتفاقهما على التهمة وفائدة عدم التلقيق اذا كان بينهما ثلاثون يوماً حرم الفطر ولا يجب قضاء الاول واولى لو كان بينهما تسعة وعشرون يوماً (في لزومه) اى الصوم للمالكى (بحكم المخالف) كالمشافى (بشاهد) واحد بناء على ان الحكم يدخل العبادات وعدم لزومه بناء على انه لا يدخل العبادات وهو الراجح (تردد) حذفه من الاول لدلالة هذا عليه (ورؤيته) اى الهلال (نهاراً)

فيسمى مقطران كان في آخر شعبان وصائما ان كان في آخر رمضان (وان ثبت) رمضان (نهارا ام سلك) المكلف وجوباً عن المفطرات ولو تقدم له فطر لحرمه الزمن (والا) بمسك (كفران انتهك) الحرمة بعلمه بالحكم فان لم ينتهك بان اعتقد انه لمسلم يجوز صومه حار له فطره فلا كفارة (وان غيمت) السماء ليلة ثلاثين (ولم ير) الهلال (فصبيحته) اي الغيم (يوم الشك) الذي نهى عن صومه على انه من رمضان وامالو كانت السماء مصححة لم يكن يوم شك لانه ان لم يكن من شعبان جزما واعترضه ابن عبد السلام بان قوله عليه الصلاة والسلام ان غم عليكم فاقدروا له اي اكملوا عدة ما قبله ثلاثين يوما يدل على ان صبيحة الغيم من شعبان جزما فالوجه ان يوم الشك صبيحة ما تحدث فيه برؤية الهلال من لم تقبل شهادة كعبد او امرأه او فاسق كما عند الشافعي (وصيم) اي يوم الشك اي جاز صومه اي اذن فيه (عادة) بان اعتاد سرد الصوم او صادف يوما جرت عادته ان يصومه تكميس (وتطوعا) اي لا لعادة فحصلت المغيرة قال مالك هو الذي ادركت عليه اهل العلم بالمدينة (وقضاء)

عن زهري السابق

حاصله ان المخالف اذا حكم بثبوت شهر رمضان او بوجوب صومه بشهادة شاهد فهل يلزم المالكي الصوم بهذا الحكم لانه حكم وقع في محل يجوز فيه الاجتهاد وهو العبادات وهذا قول ابن راشد النخعي او لا يلزم المالكي صومه لانه افتاء لا حكم لان حكم الحاكم لا يدخل في العبادات وحكمه فيها يعد افتاء فليس لحاكم ان يحكم بصحة صلاة او بطلانها وانما يدخل حكمه حقوق العبادات ومعاملات وغيرها وهذا قول الدراني وهو الراسخ عند الاصوليين والقرافي شيخ ابن راشد كما نص عليه هو واثل شرحه على ابن الحاجب وذكره ابن فرحون في الديباج لانه لا يميزه خلافا لما في تنبؤ وخش وللناصر اللقاني قول ثالث في المسئلة وهو ان حكم الحاكم يدخل في العبادات تبعاً لاستتلاله لا فعلي هذا اذا حكم بثبوت الشهر لزم المالكي الصوم لان حكمه بوجوب الصوم قاله شيخنا واعلم انه اذا قيل يلزم الصوم للمالكي وصام الناس ثلاثين يوماً لم ير الهلال وحكم الشافعي بالفطر فالذي يظهر انه لا يجوز للمالكي لان الخروج من العبادة اصعب من الدخول فيها كما قاله الشيخ سالم السنهوري (قوله ولو قبل الزوال) اي خلافاً لمن قال ان رؤى قبله فلما مضى فيجب الامساك ان وقع ذلك في آخر شعبان والفطران وقع ذلك في آخر رمضان وان رؤى بعده فهو ليلة القابلة فيستمر على الفطران كان في آخر شعبان وعلى الصوم ان كان في آخر رمضان (قوله للقابلة) اي ليلة الليلة الماضية وعلم من قوله فيستمر الخ انه لا فرق بين هلال رمضان وغيره خلافاً لمن خصه بهلال شوال اه خش (قوله وان ثبت رمضان) اي بوجوب مما سبق كان ثبت بالنقل انه راي الهلال في الليلة الماضية عدلان او جماعة مستفيضه او حكم الحاكم بشيئ (قوله امسك) اي ويحب القضاء ولو ثبت النية لعدم الجزم بالمنوى واعلم انه اذا ثبت نهارا وامسك فانه يبعد من غير نية صوم لان نية الصوم وقتها لا بد ان يكون بعد الغروب فان نوى نهارا كانت كالمعام فعله هذا الواسع بعد ثبوت الشهر نهارا ونوى صوم رمضان في ذلك الوقت عند امساك ولو لم يجد ذلك النية في بقية الشهر كان صومه كله باطلاً واما قول صاحب الرسالة والنية قبل ثبوت الشهر باطله حتى انه لو اصبح لم يأكل ولم يشرب ثم تبين ان ذلك اليوم من رمضان لم يجزه ففهم قوله قبل ثبوت الشهر انها صبيحة بعد ثبوته يعني اذا وقعت في محلها بان كانت بعد الغروب كذا قرر شيخنا (قوله بعلمه) الباء للسببية والمراد بالحكم وجوب الامساك (قوله فلا كفارة) اي لان اعتقاده المذكور وان كان فاسداً تأويل قسريد (قوله وان غيمت) الصواب ضبطه بتشديد الياء مبنياً للفاعل كافي القاموس والمصباح (يوم الشك) اي صبيحة يوم الشك للشك في كونه من رمضان او من غيره وقوله كان اي صبيحة تلك الليلة (قوله واعترضه) اي اعترض كلام المصنف الذي عبر به ابن الحاجب (قوله جزما) اي وجباً فلا وجه اتصيته يوم الشك (قوله فالوجه ان يوم الشك الخ) حاصله ان يوم الشك صبيحة الثلاثين اذا كانت السماء صحواً وتحدث فيها بالروية من لا يثبت بكعبد او امرأة وذلك لان عدم رؤيته اذا كانت السماء مصححة مع انضمام حديث من لا يثبت بوقولهم انه رؤى مثيل للشك بخلاف عدم الرؤية بامسالة الثلاثين مع الغيم فانه لا يبرشكالان صبيحة تلك الليلة من شعبان جزماً اخذنا من الحديث (قوله اي اذن فيه) اعم من ان يكون الاذن على جهة التذنب كما في قوله عادة او تطوعا وعلى جهة الوجوب كافي قوله وقضاء (قوله وتطوعا) اي على المشهور وخلافاً لابن مسلمة الازد بكرة صومه تطوعا ويؤخذ من قوله وتطوعا جواز الصوم تطوعا في النصف الثاني من شعبان خلافاً للشافعية القائمين بالكرهية واستدلوا بحديث لا يقدموا رمضان يصوم يوم او يومين الا رجلاً كان يصوم صوماً فليصمه اي كان يصوم صوماً معتاداً له فيستمر فيه على ما كان واجاب الماضي عياض بان النهي في الحديث محمول على التقديم بتصدعظيم الشهر كان الرواتب القبلية في الصلاة اذا قصد بها تعظيم الفريضة بعدد ما نكره (قوله فحصلت المعبرة) اي فاندفع ما يقال ان ما صيم عادة تطوع فلتمتعاً طقاً غير متعابر مع ان العطف يقتضي المعبرة وحاصل الجواب ان الاول تطوع معتاد والثاني تطوع غير معتاد (قوله قال مالك هو الذي ادركت عليه اهل العلم) اي جواز صوم يوم الشك تطوعاً لا عادة (قوله وقضاء عن رمضان السابق)

وعين وكذا نذر غير معين
(ولنذر صادف) كنذر يوم
نجيس او يوم قدوم زيد
واجزاء ان لم يثبت انه من
رمضان والالم يجزئه عن
واحد منهما وعليه قضاء يوم
لرمضان الحاضر ويوم
للفائت ولا قضاء عليه للنذر
لكونه معينات وقته
(لا احتياطاً) على انه ان كان
من رمضان احتسب به والا
كان تطوعاً فلا يجوز اي يكرم
على الراجح (وندب امساكه)
بدرما جرت العادة فيه
بالثبوت (ليتحقق) الحال
من صيام او افطار (لا)
يستحب الامساك (لتركية
شاهدين) به احتياطاً اي
زيادة على الامساك للثبوت
والافهوميك بقدر الاول
كما يفهم مما قبله بالاولى (او
زوال) اي ولا يستحب
الامساك لزوال (هذر مباح
له) اي لاجل ذلك العذر
(الفطر مع العلم برمضان
كمضطر) لفطره من جوع او
عطش فافطر لذلك وكما مضى
ونفساء طهرت انهارا ومريض
صح ومريض مع مات ولدها
ومسافر قدم ومجنون افاق
وصبي بلغ نهاراً فلا يندب
لواحد منهم الامساك واحتراز
بقوله مع العلم برمضان عن
الناسي ومن افطر يوم الشك
ثم ثبت انه من رمضان

ويجزيه ان لم يثبت انه من رمضان الحاضر والا فلا يجزيه عن رمضان الحاضر ولا الفائت ولا الثالث ويلزمه قضاء يوم
لرمضان الحاضر وقضاء يوم لرمضان الفائت فلو شرع في صومه قضاء عما في ذمته وتذكر في اثناء اليوم انه قد
قضى ما في ذمته فقال ابن السام لا يجوز له الفطر فان افطر فهل في ذمته او لا وتلان لان لقاسم واشهب
وصوب الثاني لانه لما التزمه طنا به عليه (قوله وكفارة عن هدي) الاول وكفارة عن طهارا وتدل اي
عين لان الصيام من جزئيات الهدى والفدية لانه كفارة عنهما اه عدوى (قوله وكذا نذر ان غير معين)
اي وكذا يجوز صومه اذا كان نذرا غير معين كان يقول لله على صوم يوم فصام يوم الشك واذا صامه وثبت انه
من رمضان لم يجزه عنهما على المشهور وقضى ما في ذمته ويوما من رمضان الحاضر اه خش (قوله لنذر
صادف) اي واما لو نذر صومه تعييناً بان نذر صوم يوم الشك من حيث هو يوم شك سقط لانه من موصية
افطر ح وقال شيخنا العدوى الحق انه يلزمه صومه الا ترى انه يجوز صومه لموعا وان لم يكن له عادة وحينئذ
فالقول عليه مفهوم قول المصنف لا احتياطاً لامه يوم فوله صادف (قوله كنذر يوم نجيس او يوم قدوم زيد)
اي فصاف ان يوم الخميس او يوم قدوم زيد يوم الشك فيجوز له صومه ويجزئه عن النذر ان لم يثبت انه من
رمضان والالم يجزئه عن واحد منهما وعليه قضاء يوم لرمضان الحاضر فقط ولا قضاء عليه لكونه معيناً
فات وقته بغير اختياره (قوله واجزاء) اي اذا صامه قضاء عن رمضان الفائت او لكونه نذرا صادف وقوله عن
واحد منهما اي من رمضان الحاضر والفائت اذا صامه قضاء عن رمضان ولا عن رمضان الحاضر والنذر ان
كان صامه لنذر صادف (قوله ويوم للفائت) اي لرمضان الفائت وهذا اذا صامه قضاء عن رمضان
الفائت (قوله ولا قضاء عليه للنذر) اي اذا صامه لنذر صادف (قوله لا احتياطاً) اي لا بصام احتياطاً واذا
صامه وصادف انه من رمضان فلا يجزيه لتزلزل التنية (قوله اي بكرة على الراجح) اي ولا يرد قول عائشة
من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم لان ظاهره غير مراد بل كنى بالعصيان عن شدة الكرامة
(قوله وندب امساكه) اي يوم الشك اي ندب الامساك فيه (قوله بقدر ما جرت العادة فيه بالثبوت)
اي ثبوت الشهر من الممارين في الطريق من السغار وذلك بارة اع الهار (قوله لالتزكية شاهدين) يعني
لوشهدا اثنان برؤية الهلال واحتاج الامر الى تركيته ما فانه لا يستحب الامساك لاجل التزكية وهذه قيد
بما اذا كان في تركيته ما طول كافي الرواية واما ان كان ذلك قريباً فاستحب الامساك متعين كما قال ح بل
هو اكدم من الامساك في القرع السابق * واعلم انه اذا كانت الشهادة بالرؤية نهاراً اوليلاً وكانت السماء
مصحية واخر امر التزكية للنهار فلا امساك اصلاً ولا يجب تبييت الصوم ان كانت السماء مغيمة واخر امر
التزكية للنهار فالتنسي انما هو الامساك الزائد على ما تحقق فيه الامر وان زكياً بعد ذلك امر الناس
بالامساك والقضاء وان كان في الفطر بأن رايه دلال شوال واحتاج الامر الى تركية قصام الناس ثم كما
هو كذلك فلا اثم عليهم فيما صاموا (قوله زيادة على الامساك للثبوت) لانهما يحتاج الى ثبوت
من تبعاً لـ اذا كان اليوم يوم شك بان كان صيدحة عيم فان لم يكن يوم شك بان كان صيدحة عيم و
امساك اصلاً وكذا ان شهدا نهاراً فلا امساك اصلاً كما علمت (قوله او زوال عذر) فحصل كلامه انه اذا
كان مفطراً لاجل عذر يباح لاجله الفطر مع العلم برمضان ثم رال عذره فلا يستحب له الامساك فاذا زال
المحض او انقاس في اثناء نهاره رمضان او انقضى السفر او زال المسبب وبلغ في اثناء نهاره رمضان او زال
الجنون او الاغماء او قوى المريض المفطر او زال اضطرار المضطر للاحل والشرب فلا يستحب لهم الامساك
ويجوز لهم التماضي على تعاطي المفطر (قوله مع العلم) متعلق بعباح اي ابيع لاجله الفطر مع العلم
لا بزوال اه عدوى (قوله من جوع) اي من اجل جوع الخ (قوله وصبي) اي بيت الفطر كما هو
الموضوع (قوله عن النامى) اي عن افطر ناسيا (قوله فجب الامساك) اي لان كلامه ناسيان
والشك لذكر يباح لاجله الفطر لكن لا مع العلم برمضان (قوله كصبي بيت الصوم اح) ان فيح - ما به
الامساك لا لعقاد الصوم له نافذة كافي ح (قوله وافر ناسيا) اي قبل لونه فيح عليه عذره لا سيما

فيجب الامساك كصبي بيت الصوم واستمر صائماً حتى بلغ او افطر ناسياً - يا يظهر

[illegible]

(فلما دام) من سفره نهارا
مقطر (وطء زوجه) او
امسة (طهرت) من حيض
او نفاس نهارا او صبيحة لم
تبيت الصوم او قادمة من
سفر مفطرة او مجنونة او
كافرة (و) نذب (كف
اسان) عن فضول الكلام
واما عن المحرم فيجب في
رمضان وغيره ويتأكد
فيه (وتعجيل فطر) حد
تحقق العروب قبل الصلاة
ونذب كونه على رطبات
قتمرات فان لم يجد حسا
حسوات من ماء وكون
ما ذكره تراو نذب ان يقول
اللهم لك صمت وعلى رزقك
افطرت فاغفر لي ما قدمت
وما اخرت وفي حديث اللهم
لك صمت وعلى رزقك
افطرت ذهب الظمأ وابتلت
العروق وثبت الاجران
شاء الله تعالى (و) نذب
(تأخير السحور) وكذا
يستحب اصل السحور
(و) نذب (صوم)
لرمضان (سفر وان علم
دخوله) وطنه (بعد
فجر) ودفع بالمبالغة ما يتوهم
من وجوب صيامه حيثئذ
لعدم المشقة فهو مبالغة
في المفهوم اى ولا يجب
لوعلم الخ (وصوم عرفه)

(قوله ولا قضاء) اى فى هاتين الصورتين لا يجب فيه الا مساك (قوله) واوردنى على منطوقه المذكور على
القطر (اى فان الاكراه عذر يباح لاجله القطر مع العلم رمضان مع ان المكروه على القطر لا يباح له القطر
بعذر ولا الاكراه (قوله وعلى مفهومه) اى بالنظر لقوله مع العلم رمضان وحاصله ان الجنون عذر يباح
لاجله القطر لكن لامع العلم رمضان ومع ذلك اذا افاق الجنون يباح له القطر بعذر ولا عذره (قوله) مع انه
لم يعلم الخ) اى يكونه لا يبيح منده (قوله بأن فعلهما) اى فعل الجنون والمكروه قبل زوال العذر لا يتصف
بإباحة ولا غيرها اى وحينئذ القطر الحاصل مما قبل زوال العذر لا يقال فيه انه عذر يباح معه القطر لانه
يشترط ان فطرهما يباح وليس كذلك فلم يبدل على كلامه. والحاصل ان الاسلام ان الجنون والمعنى عليه
والمكروه من اهل الاباحة فكل منهما وان كان له سدر لكنه غير مبيح للقطر مع العلم بخلاف المضطر فهو مكلف
وعذره مبيح لاختياره. وحينئذ الجنون والمعنى عليه والمكروه لم يبدلوا فى منطوق يباح له القطر ولا فى
مفهومه (قوله لم يثبت الصوم) لا مفهوم له بل له وطؤها ولو يشترط لانها لا تؤمر بالصوم لا وجوبا ولا ندبا كذا
قرر شيخنا ولا يقال هى وان لم تؤمر بالصوم لا وجوبا ولا ندبا لكان اذا بدته انقذت طوعا كجاء امر عن ح لا نا
فمر لسيأتي للمصنف انه ليس للمرأة التى محتاج لها زوجها ان تطوع بالصوم بغير اذنه فان تطوعت به بغير اذنه
كان له افساده عليها (قوله واكافرة) قال عبيد بن ربيعة لو صائمة فى دينها وفيه نظر بل اذا كانت صائمة فى دينها
لا يفطرها فى سماع اصبح من ابن القاسم ان التصراية اذا كانت صائمة فى دينها لا يفطرها زوجها المسلم
قال ابن رشد وهذا مما اختلف فيه اذ ليس له ان يمنعها من التشرع بدينها اه بن (قوله) عن فضول
مسألة لمعرب كما قال مالك لان تعليق التلب به يشترط على الصلاة ثم يعشى بعدها واما حديث اذا حضر
عشاء والعشاء فابدأ بالعشاء فلم يأخذ به مالك لعمل اهل المدينة على خلافه واخذ به الشافعى وحل العشاء على
ظاهره من الاكل الكثير وحله بعض المالكية على الاكل الخفيف الذى لم يطل كلاث تمرات او زبيب
فهو غير مخائف لمساكنه مالك (قوله قسرات) اى فى معنى الحلويات لان السكر وما فى معناه من الحلوة
يستخدم على الماء والخمر يستخدم على ماء كرم (قوله حسوات) جمع حسوة كدبة ومديات والفتح فى الجمع لغة
والسوة ملء القم من الماء (قوله وكون ما ذكره) ظاهره ولو واحدة وهو كذلك فهى افضل من الاثنين
والثلاث اولى منهما (قوله ويدب اى يقول) اى بعد فطره على ما ذكر (قوله وتأخير السحور) هو بالضم
لفعل بالفتح ما يؤكل آخر الليل والمراد هنا الاول لقرنه بالفطر ولانه الموصوف بالتأخير وقوله وتأخير السحور
الى الثلث الاخير من الليل ويدخل وقت السحور نصف الليل الاخير وكلما تأخر كان افضل فقد ورد ان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يؤخره حيث يكون ما بين فراغه منه وبين الفجر قدر ما يقرأ التارى خمسين آية ودم
بم اقتناه ان الاكل قبل نصف الليل ليس سحورا (قوله وصوم سفر) اى بدب للمسافر ان يصوم فى سفره
لمسح لقطر وسياق شروطة اقوله تعالى وان تصوموا خيرا لكم ويكره الفطر واما قصر الصلاة فهو افضل من
تمامها ذلك ابراهمة بالهصر وعدم راتبها بالنظر فان قلت ما ذكره المصنف من ندب الصوم بالسفر
بعارضه قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام فى السفر قلت الحديث محمول على صوم النفل او الفرض
اذ اشق ويروى الحديث باللام والميم (قوله ان علم دخوله بعد الفجر) اى اقول النهار (قوله وهو يكفر
س بن الخ) اى كما ورد ذلك الحديث الصحيح قال بعضهم يؤخذ منه ان من صام يوم عرفه لا يموت فى العام
القال لان التكفير يشعر بحياته ومنه وردت من تأمل ثم ان قوله ويدب صوم يوم عرفه الخ المراد تأكد
الندب ولا فالصوم مطلقا ندوب (قوله واليوم الثامن) اى وهو يوم التروية وقوله يكفر صومه
سنة مضية وهذا قول العراقي وفى ح ان صومه يكفر شهره (قوله عطف عام على خاص) لاهاشامة ليو

وهو التاسع من ذى الحجة وهو كافر ستين سنة ماضية وسنة مستقبله واليه الوقوف والدعاء (وعشر ذى الحجة) عطف مام على خاص وفي تسميتها عشرة

تغليب أو من باب إطلاق اسم الكل على الجزء واختلاف هل كل يوم من بقية التسع يكفر سنة أو شهرين أو شهرا (وعاشوراء وناسوعاء) بالمد
فيهما وقدم عاشوراء لأنه أفضل ٤٣٢ من ناسوعاء لأنه يكفر سنة ويندب فيه تسعة على الأهل والأقارب واليتامى بالمعروف

عرفة وكان الأولى أن يقول من عطف الكل على الجزء أذ عشر ذى الحجة ليس عاماتاً بل (قوله تغليب) أي
لأنها تسعة في الحقيقة أذ العاشر وهو يوم العيد لا يصام والأولى حذف قوله تغليب والاقتصار على ما عساه أذ
لاتغليب هنا (قوله من بقية التسع) أي غير الثامن والتاسع وأما ما فقد مر ما يكفره كل واحد منهما وقوله
يكفر سنة أي وهو قول القراني وقوله أو شهرين أي وهو قول تن وقوله أو شهرا أي وهو قول ح (قوله
وعاشوراء) هو عاشر المحرم وناسوعاء تسعة (قوله وقدم عاشوراء) أي مع أن ناسوعاء سابق في الوجود على
عاشوراء (قوله لأنه) أي عاشوراء يكفر سنة أي ذنوب سنة من الصغار فإن لم يكن صغارا رحت من كبار سنة
وذلك التحنيت موكل بفضل الله فإن لم يكن كبارا رفع له درجات (قوله ويندب فيه تسعة الخ) اقتصر عليها مع
أنه ينندب فيه عشر خصال جمعها بعضهم في قوله

صم صل صل زرع الماسم اغتسل * راس اليتيم امسح تصدق واكتحل

وسع على العيال قلم ظفرا * وسورة الاخلاص قل الفاتصل

لقوة حديث التسعة دون غيرها (قوله ورجب) اعترض ح ذكر رجب بما نقله عن ابن حجر بأنه لم يرد في
فطر رجب ولا في صيامه ولا في صيام شيء منه معين حديث صحيح يصلح للحجة انظره ولذا قال ولو قال المصنف
والمحرم وشعبان لوافق المنصوص اه وبه يعلم أن قول الشارح تبالعقب وندب بقية الأربعة غير منصوص
قال ح وذكر ابن عرفة في الأشهر المرغب فيها شوال والأول ما رده في كلام غيره من أهل المذهب لكن وقفت في
الجامع الكبير للجلال السيوطي على حديث ذكره فيه ونصه من صام رمضان وشوال والأول بقاء والخمس
دخل الجنة انظر بن (قوله وندب قضاؤه) انظر هل ندب القضاء خاص بما إذا امسك بقيته أما إذا لم يمك
فانه يجب القضاء أو عام فيمن امسك بقية اليوم أو اطرفيه وهو الظاهر من كلامهم كما قال شيخنا (قوله ولم
يجب) أي الامساك مع أن وجوب الامساك هو مقتضى القاعدة السابقة في قوله وزوال عذر يباح له
الفطر مع العلم بربطه بربطه لأن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة على الصحيح (قوله لم يلزم تنابعه) أي وأما
الصوم الذي يلزم تنابعه فتتابع قضاؤه واجب ما عدا رمضان (قوله وتمتع) سيأتي أن المتمتع يلزمه دم أو صوم
عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع لبلده فقوله وثلاثة الخ الأولى حذفه لاغناء التمتع عنها (قوله وصيام
جزاء) أي إذا قل صيدا وهو محرم ولم يكن له مثل من النعم وقوم طعام وأراد أن يصوم عن كل مديون (قوله
بكصوم تمتع أو قرآن) أي إذا عجز عن دم التمتع أو القرآن مثلا وأراد الصوم قدمه على قضاء رمضان (قوله
لجواز تأخير القضاء لشعبان) أي قضاء رمضان وسع وصوم التمتع ومأمعه مضيق والتاسعة تقديم المضيق
على الموسع (قوله فتأمل) امر بالتأمل إشارة إلى أن العلة إنما تحترق في صوم التمتع لا في صوم القرآن وجزاء
الصيد ففيها قصور على أن تلك العلة فيها شيء وهو أنه قد يقال الفصل غير مضر على أنه قد وقع فيه الفصل
بالرجوع لبلده (قوله وندب فدية لهم وعطش) ما ذكره المصنف من ندب الفدية لهما هو المشهور خلافا
لما في المواق عن اللخمي من أنه لا شيء عليهما وللعطش أن يتناول غير الشرب كما تقدم أن المضطر لا كل أو
الشرب إذا أكل أو شرب لا يندب له امساك بقية اليوم بل له تناول كل شيء خلافا لما نقله ح عن مختصر
الوقار أن المتعطش يشرب إذا بلغ الجهد منه ولا يعدل عن الشرب إلى غيره (قوله ولا فدية) أي لا وجوباً
ولاندا (قوله وصوم ثلاثة من الأيام) أي غير معينة وهذا زيادة على الخمس والاشين لأنهما مستحبان
مستقلان (قوله أول يومه الخ) أي لأن الحسنه بعشرة أمثالها فالיום الأول بحسنة وهي صوم عشرة
أيام وحادي عشره أول العشرة الثانية وحادي عشره أول العشرة الثالثة فإذا صام أول يوم من كل شهر
وحادي عشره وحادي عشره فكانه صام الدهر والحكم للعالم فلا يرد النقض بأول يوم من شوال ه تقرير

(و) ندب صوم (المحرم
ورجب وشعبان) وكذا بقية
المحرم الأربعة وأفضلها
المحرم فرجب فذو القعدة
والحجة (و) ندب (امساك
بقية اليوم لمن اسلم) لتظهر
عليه علامة الاسلام
بسرعة (و) ندب (قضاؤه)
وإيجاب ترغيبه في الاسلام
(و) ندب (تعجيل القضاء)
لمافات من رمضان لأن
المبادرة إلى الطاعة أولى
وأبراء الذمة من الفرائض
أولى من النافلة (وتابعه)
أي القضاء (ككل صوم لم
يلزم تنابعه) يندب تنابعه
ككفارة يمين وتمتع وصيام
جزاء وثلاثة أيام في الحج
(و) ندب (بدء بكصوم
تمتع) وقرآن وكل نقص في
حج على قضاء رمضان أي
إذا اجتمع صوم كالتمتع
وقضاء رمضان ندب
تقديم صيام التمتع ونحوه
قبل صوم القضاء لجوار
تأخير القضاء لشعبان
وندب البسادة بما ذكر
ليصل سبعة التمتع بالناس
التي صامها في الحج فلو بدا
بقضاء رمضان لفصل بين
جزأ صوم التمتع فأنه
(أن لم يضق الوقت) على

عدوى

قضاء رمضان والأوجب تدرجه (و) ندب (فدية) وهي الكفارة الصعري مدع عن كل يوم

(لهم رد) (ن) تكسر لرا الرطاء أي لا يقدرا أحدهما على الصوم في زمن من الأزمنة فإن قدر في زمن من آخرها ولا فدية لأن من عساه

لا فدية عليه (و) ندب (صوم ثلاثة من الأيام) (من كل شهر) وكان مالك يصوم أول يومه وحادي عشره

و فرار من التحدید و هذا اذا قصد صومها بعینها و اما ان كان على سبيل الاتفاق فلا كراهة (كسته من شوال) فتركه لمقتدى به متصلة برمضان متتابعة و اظهرها معتقدا سنة اتصالها (و) كره للصائم (ذوق ملح) طعامه لينظر اعتداله و لو لصانع و كذا ذوق غسل و خل و نحوهما (و) كره مضغ (علك) و هو ما يعلك اى يمضغ كتمر لصبي مثلا و مضغ لبان (ثم عجمه) قبل ان يصل منه شئ الى حلقه فان وصل قضى فقطان لم يتعد و الا كفر ايضا (و مداواة حفر) بفتح الفاء و سكونها و هو فساد اصول الاسنان (زمنه) اى الصوم و هو النهار و لا شئ عليه ان سلم فان ابتلع منه شئ غاب عنه قضى و ان تعمد كفر ايضا (الا لخوف ضرر) فى تأخير به ليل بحديث مرض او زيادته او شدة تألم و ان لم يحدث منه مرض فلا تكراه بل تحب ان خاف هلاكا او شدة اذى (و) كره (نذر) صوم (يوم مكرر) ككل خميس لانه يأتي به على كسل فيكون لعب الطاعة اقرب و لا

عدوى (قوله وحدى عشر به) كذا قاله ت لا اوله و عاشره و يوم عشر به كفى الشارح بهرام عن المقدمات كذا فى عبق قال بن مثله فى ح عن المقدمات و الذخيرة و بالعجب كيف يكون ما لت ارجح مما فى المقدمات ويمكن ان يقال ان ما لت قد تأيد عند عبق نقلا كما تأيد بما ذكرناه من المناسبة و قد قالوا ان الدراية كانت اغلب على ابن رشد من الرواية (قوله اى ايام اللیالی البیض) اى فقد حذف المضاف الموصوف و الموصوف و قوله ثالث عشره اى الشهر و تالیاه و صفت اللیالی المدكورة بالبیض لشدة نور القمر فيها و قوله و فرارا الخ الاولى تقديم هذه العلة على قوله مخافة الخ (قوله اذا قصد صومها بعینها) بان اعتقد ان الثواب لا يحصل الا بصومها خاصة (قوله و اما ان كان على سبيل الاتفاق) بان قصد صيامها من حيث انها ثلاثة ايام من الشهر اه تقرير عدوى (قوله لمقتدى به) خوفا من اعتقاد العامة وجوبها و انظر التقييد به مع ما فى ح عن مطرف من انه انما كره ما لك صومها الذى الجهل خوفا من اعتقاده وجوبها اه بن (قوله معتقدا سنة اتصالها) اى معتقدا ان الثواب لا يحصل الا اذا كانت متصلة و اعلم ان الكراهة مقيدة بهذه الامور الخمسة فان اتقى قيد منها فلا كراهة و على هذا يحمل خبر ابى ايوب من صام رمضان و اتبعه ستا من شوال فكانما صام الدهر الحسنه بعشرة امثاله ف شهر رمضان بعشرة اشهر و ستة ايام شهر بن تمام السنة اه كذا قال بعضهم و تبعه شارحنا و بحث فيه شيخنا بان قضيته انه لو اتقى الاقتداء به لم يكرهه ولو خيف عليه اعتقاد الوجوب وليس كذلك و قضيته ايضا انه لو اتقى اطهارها لم يكرهه ولو كان يعتقد سنيتها اتصالها وليس كذلك بل متى اطهرها كرهه فعلها اعتقد سنيتها اتصالها و لا وكذا ان اعتقد سنيتها كرهه فعلها اطهرها و لا فكان الاولى ان يقال فيكره لمقتدى به و لمن يخاف عليه اعتقاد وجوبها ان صامها متصلة برمضان متتابعة و اظهرها و كان يعتقد سنيتها اتصالها فاقبل (قوله و مضغ علك) اشار بهذا الى ان علك معمول لمحذوف لا عطف على ملح لان العلك لا يذاق اللهم الا ان يضمن ذوق معنى تناول تأمل (قوله ثم عجمه) يحتمل انه من تسمه تصوير المسئلة و حينئذ فيقر بالانصب لانه من عطف الفعل على المصدر الصريح و يحتمل ان يكون مستأثفا فقر بالرفع اى و اذا وقع و نزل و ذاق الملح و مضغ العلك فيمجه اى وجوبها و عليه فان امسكه بفيه و لم يتلع منه شئ حتى دخل وقت الغروب فهل يأثم ام لا اه عدوى (قوله و مداواة حفر زمنه) مفهومه جوار مداواته ليس لان وصل لحلقه نهارا فهل يكون مثل هبوط الكحل نهارا ام لا و هو الطاهر لان هبوط الكحل ليس فيه وصول شئ من الخارج الى الجوف بخلاف دواء الحفر اه عدوى (قوله و لا شئ عليه ان سلم) اى من وصول شئ من الدواء لحلقه و قوله فان ابتلع منه اى من الدواء المفهوم من مداواة (قوله الاخوف ضرر) من ذلك غرل الكائن للنساء اذا كن يرقه فيكره هن ذلك ما لم تضطر المرأة لذلك و الا فلا كراهة و هذا اذا كان طعمه يتحلل كالذى يعطن فى المבלات و اما ما كان مصرى اى يعطن فى البحر فيجوز مطلقا كفى ح و غيره و من ذلك حصاد الزرع اذا كان يؤدى للفطر كره ما لم يضطر الحصاد لذلك و اما رب الزرع فله الخروج للوقوف عليه و لو ادى الى الضرر لان رب المال مضطر لحفظه كفى المواق عن البرلى اه بن (قوله فى تأخير) اى فى تأخير الدواء اى فى تأخير استعماله ليلا و قوله و ان لم يحدث منه اى من التألم (قوله فيكون لعب الطاعة اقرب) اى و ايضا لان التكرار مظنة التلذذ (قوله و لا مفهوم الخ) قديقال ان المصنف اقتصر على اقل ما يكرر فاذا كان اقل ما يكرر نذر صومه مكروها كان المكرا اكثر اولى بالكراهة (قوله اذ مثله اسبوع) اى كتموله لله على صوم اسبوع من كل شهر و الله على صوم كل رجب و الله على صوم كل عام فيه خصب بعبه من جملة الصيام المكروه كما قال بعضهم صوم يوم المولد المسمى بالاعاد و كذا صوم الضيف بغير اذن رب المنزل قاله فى المجلد (قوله و الا فلا) اى و الا بان كان الاسبوع و الشهر و العام معينا فلا كراهة (قوله و كره مقدمة جاع) اى لشخص شاب او شيخ رجلا كان او امرأة (قوله كقبلة و فكر و نظر) اى و مباشرة و ملاعبة و جمع المصنف بين المثالين لانه لو اقتصر على القبلة اتوهم عدم الكراهة فى الفكر لانه دون القبلة و لو اقتصر على الفكر لتوهم ان القبلة مفهوم ليوم اذ مثله اسبوع او شهر او عام مكرر كل و الا فلا كراهة (و) كره (وامة جاع كقبلة و فكر) و نظر

منى ومذى (والا) تعلم بان
 شك واولى ان تلم عدمها
 (حرمت) مقدمة الجماع
 لان توهم عدم السلامة
 (و) كرهت (حجامة
 مريض) ان شئت في السلامة
 فان علمها جازت وان علم
 عدمها حرمت (قط) اى
 لا يصحح فلا تكره حجامة
 ان شك في سلامته واولى
 ان علمها فان علم عدمها
 حرمت فالفرق بين المريض
 والصحيح حالة الشك (و)
 كره (تطوع) بصيام (قبل)
 صوم (نذر) غير معين
 (او) قبل (قضاء) وكفارة
 بصوم واما المعين فلا يكره
 التطوع قبله ولا يجوز
 التطوع في زمنه فان فعل
 لزمه قضاؤه لانه قوته لغير
 عذر (ومن) علم الشهور و
 (لا يمكنه رؤية) الله لال
 (ولا سيرها) من اخبار
 به (كاسير) وسدس جون
 (كل الشهور) اى بنى في
 صيام رمضان بعينه على
 ان الشهور كلها كاملة كما
 اذا تولى غيمها وصام
 رمضان كذلك فهذا حيث
 عرف رمضان من غيره
 ولم تلبس عليه الشهور
 وانما التبت عليه معرفة
 كالالهة (وان التبت)
 عليه الشهور فلم يعرف
 رمضان من غيره

حرام لانها اشد من ان ظاهر المصنف كراهه الفكر والنظر اذا علمت السلامة ولو كانا غير مستدامين لكن قال
 الشيخ ابو على المساوى وكلامه يدل على ان النظر والفكر غير المستدامين لا يكرهان اذا علمت السلامة خلافا
 لظاهر المصنف ثم ان محل كراهه ما ذكر من القبلة والنظر اذا كانا بقصد لذة لان كانا بدون قصد ردها وكان
 القبلة لوداع ارجحة والا فلا كراهه ثم ان ظاهر المصنف كراهه المقدمات المذكورة اذا علمت السلامة وانه
 لا شئ عليه ولو حصل اعطاه وهور واية اشهب عن مالك في المدونة وهو المعتمد وروى ابن القاسم عنه لزوم
 القضاء وقال ابن القاسم بالفرق بين المباشرة فيقضى وما دونها فلا قضاء عليه وهذا القول انكره سحنون كذا
 في بن نفلان عن البيان (قوله ان علمت السلامة) اى او ظننت وقوله واولى ان علم عدمها اى او ظن عدمها واولى
 انه ان امضى بالمدونة المذكورة في حالة الكراهة او في حالة الحرمة فاقضاء اتفاقا فان حصل عن ظن ولو
 فكر من غير قصد ولا متابعة فقيه قولان اظهرهما انه لا قضاء عليه وان ارسل في حالة الحرمة تلزمه الكفارة
 اتفاقا وفي حالة الكراهة ثلاثة اقوال اصحها قول اشهب انه لا كفارة عليه الا ان يتابع حتى ينزل والثاني
 قول مالك في المدونة عليه القضاء والكفارة مطلقا والثالث الفرق بين الممس والقبلة والمباشرة وبين النظر
 والتفكير فالانزال الناشئ عن الثلاثة لاول موجب للكفارة مطلقا والناشئ عن الاخيرين لا كفارة فيه
 الا ان يتابع ذلك حتى ينزل وهذا القول هو ظاهر قول ابن القاسم في المدونة انظر بن فان شك في الخارج
 منه في حالة العدم امضى او مى فالظاهر انه لا يجزى على العمل لان الكفارة من قبيل الحدود فتدبر بالشد
 خصوصا والشافعى لا يراها في غير مغيب الحشفة كما هو اصل مصنفها قاله في المج (قوله ان شئت في السلامة) اى
 من المرض موجب للفطر (قوله فان علمها جازت) اى وكذا اذا ظننها وقوله وان لم علم عدمها حرمت اى وكذا
 اذا ظن عدمها او زاد بالعلم ما يشمل الظن وكذا يقال فيما بعد (قوله فالنظر الح) حاصله ان المريض والصحيح
 اذا علمت سلامتهما او ظن جازتهما لمبا وان علم او ظن عدم السلامة لهما حرمت لهما وفي حالة الشك
 تكره للمريض وتجوز للصحيح وهذا الذى قاله الشارح مثله في ح عن ابن باجى فائلا انه المشهور وظاهر المدونة
 والرسالة استواء المريض والصحيح في الكراهة حالة الشك ثم ان محل لمنع اذا لم يحش بتأخيرها الى حلا كما
 شديد اذى والاوجب فعلها وان ادت للفطر ولا كفارة عليه والفسادة كالحجامة كما قال ح (قوله وكره تطوع
 بصيام) حاصله انه يكره التطوع بالصوم لمن عليه صوم واجب كالمدونة والقضاء والكفارة وذلك لما يلزم من
 تأخير الواجب وعدم فورته وهذا بخلاف الصلاة فانه يحرم كالتفديم وظاهر المصنف الكراهة مطلقة سواء
 كان صوم التطوع الذى قدمه على الصوم الواجب غير مؤكدا او كان مؤكدا كما مشورا وتاسع الجملة وهو كذلك
 على الراجح فى ان عرفه ابن رشد في ترجيح صوم يوم عرفة قضاء او تطوعا نائها سواء والارجح الاول يعنى انه
 اختلف في صوم يوم عرفة لمن عليه قضاء ف قيل ان صومه قضاء رجح وافضل من صومه تطوعا وصومه تطوعا
 مكروه وقيل بالعكس وقيل هما سواء لارجحية لاحدهما على الآخر والارجح القول الاول وهو اول سماع
 ابن القاسم واختاره سحنون والقول الثانى سماع ابن وهب والقول الثالث آخر سماع ابن القاسم * والى ان
 من عليه قضاء من رمضانين يبدأ بهما ويحرم العكس كذا في المواق (قوله فلا يكره التطوع قبله) اى لانه
 لا اثر له قبل زمنه اعدم اشتغال الذمة به (قوله ولا يجوز التطوع في زمنه) اى ان يترك الزمان للتندر (قوله فان
 فعل لزمه قضاؤه) اى عدو قبل التطوع قال الشيخ سالم وان لم يزل تطوعه صحيح ام لا لعين الزمن اعيده
 والظاهر الاول لصلاحية الزمن في ذاته للعبادة بخلاف التطوع في رمضان لان ما عينه الشارع اقوى مما
 عينه الشخص قاله شيخنا (قوله كل الشهور) اى الواجب في حقه ان يكمل كل شهر ثلاثين يوما فاذا دخل
 رمضان على مقتضى ذلك العدد صاموا كذلك ثلاثين (قوله كما اذا تولى غيمها) اى كما اذا تولى غيم
 في شهور كثيرة فانه يكمل كل شهر ثلاثين يوما فاذا انعم السماء بجادى الا حرة ورجب وشعبان ورمضان
 وكل من عدة هذه الشهور ثم تبين له من اهل المعرفة ان الثلاثة الاول باقصه قضى ثلاثين يوم تبين

عرف الالهة ام لا (وظن

شهر) انه رمضان (صامه والا) يظن بل تساوت عنده الاحتمالات (تخير) شهر او صامه فان فعل ما طلب منه فله احوال اربعة اشارا ولها بقوله (واجزا ما بعده) اي ان تبين ان ما صامه في صورتي الظن والتخير هو ما بعد رمضان اجزا او يكون قضاء عنه وثابت نية الاداء عن القضاء ويعتبر في الاجزاء مساواتهما (بالعدد) فان تبين ان ما صامه شوال وكان هو رمضان كاملين او ناقصين قضى يوما عن يوم العيد وان كان الكامل رمضان فقط قضى يومين وبالعكس لاقضاء وان تبين ان ما صامه الحجة فانه لا يعتد بالعيد واما التشريق ولثانيها وثالثها بقوله (لا) ان تبين ان ما صامه (قبله) ولو تعددت السنون (او) بقي على شكه (في صومه) لظن وتخير فلا يجزئ فيها وقال ابن الماجشون واشهب وسخنون يجزيه في البقاء على الشك لان فرضه الاجتهاد وقد فعل ما يجب عليه فهو على الجواز حتى ينكشف خلافه ورجه ابن بونس ولربها بقوله (وفي) الاجزاء عند (مصادقه) في صومه تخيرا وهو المعتمد وعدمه (تردد) فان صادقه في صومه ظنا

ان الثلاثة التي افطرها من آخر شعبان من رمضان وان الثلاثة التي صامها في آخر رمضان هي يوم العيد وتاليه (قوله عرف الالهة) اي بان كان يراه لكن لا يعرف هلال اي شهر هو وقوله ام لا اي بان كان محبوسا تحت الارض ولم يعرف هو في اي شهر (قوله وظن شهر) اي وترجح عنده شهر انه رمضان ان قلت كيف يحصل له الظن مع ان المصنف فرض المسئلة في الالتباس وهو التردد على حد سواء ولا لبس مع الظن قلت مراده بالالتباس عدم التحقق اي فان لم يتحقق شهر من الشهور وعدم التحقق صادق بالظن (قوله تخير شهر الخ) هذا اذا تساوت جميع الشهور عنده في الشك فيها كفي ح والظاهر ان الاكثر كالكل بل ما زاد على الاربعة كالكل اخذا من تحديدهم السير بالثلث في غير موضع واما لو شك في شهر قبل صومه هل هو شعبان او رمضان وقطع فيما عداهما بانه غير رمضان صام شهرين لان كلا من الشهرين محتمل لكونه رمضان والذمة لا تبرا الا يبين فاذا صام الشهرين صادف رمضان ولا محالة وكذا لو شك هل هو شعبان او رمضان او شوال فانه يصوم شهرين ايضا فاذا صامهما فلا بد وان صادف رمضان ولو شك في شهر هل هو شوال او رمضان صامه فقط لانه ان كان رمضان فلا اشكال وان كان هو الا كان قضاء له نعم يلزمه ان يقضى يوما عن العيد لان القضاء على احتماله بالعدد ولو شك هل هو رجب او شعبان او رمضان صام ثلاثة اشهر وكذا يقال في اكثر كالمشك هل هو رجب او شعبان او رمضان او شوال وبالمجمل الشك في رمضان وما بعده يكفيه شهر والشك في رمضان وما قبله يزيد على ما قبله شهرا فاذا زاده فاما ان يصادف رمضان او قضاء وما ذكره المصنف من تخيره شهر اذا تساوت عنده الاحتمالات ولم يظن شهرا هو المشهور وقال ابن بشير يلزمه صوم سنة قياسا على صلاة اربع في التباس القبلة وقرق المشهور بعظم المشقة هنا (قوله) فان فعل ما طلب منه) اي من صومه ما ظن انه رمضان او ما تخيره (قوله فله احوال اربعة) لانه امان يبين له ان الشهر الذي ظنه وصامه او تخيره وصامه رمضان او بعده او قبله او يستمر بقا على التباسه وعدم تحققه شيئا (قوله مساواتهما بالعدد) بأن يكون ايام ذلك الشهر الذي صامه مساوية لا ايام رمضان في العدد (قوله فانه لا يعتد بالعيد واما التشريق) اي يقضى اربعة ايام ان كان رمضان والحجة كاملين او ناقصين على ما مر (قوله لاقبله) اي لا ما صامه قبله فلا يجزئ فالمعطوف بلا محذوف وهو ما الموصولة وجبته فلا عاطفة مفردة على مفرد وظاهر صنيع الشارح انه من عطف الجمل مع ان لا لانعطف الجمل الا ان يقال حل الشارح حل معنى لاحل اعراب فتأمل (قوله ولو تعددت الخ) اي هذا اذا كان ذلك في سنة واحدة باتفاق بل وان كان في سنين متعددة فلا يجعل شعبان الثاني قضاء عن رمضان الاول لعدم نية القضاء ولا قضاء عن رمضان الثاني لتقدمه عليه فلا بد من قضاء الجميع على المشهور خلافا لعبد الملك حيث قال باجزاء ما صامه في العام الثاني قبل رمضان قضاء عن رمضان في العام الاول والقول الاول مبني على ان نية الاداء لا تنكح عن نية القضاء والقول الثاني مبني على انها تنكح عنها (قوله او بقي على شكه) اي التباسه وعدم تحققه شهر فلا يجزئ عند ابن القاسم لاحتمال وقوعه قبله ولا تبرا للذمة الا يبين ويجزئ عند اشهب وابن الماجشون وسخنون ورجه ابن بونس لان فرضه الاجتهاد وقد فعل فهو على الجواز حتى ينكشف خلافه وهذا هو المعول عليه ولم يحل اللخمي خلافه حيث قال وان لم يبين له شيء ولا حدث له امر يشككه سوى ما كان عليه اجزا صومه وان شك هل كان ما صامه رمضان او بعده اجزا وان شك هل كان رمضان او قبله قضاء (قوله وفي الاجزاء الخ) اي وهو ما جزم به اللخمي ونسبه في النوادر لابن القاسم (قوله وعدمه) اي وهو ما نسبته ابن رشد لابن القاسم ووجهه مع انه اذا تبين انه بعده يجزئ ان ما صادف من الاداء وما بعده من القضاء يغتفر في القضاء ما لا يغتفر في الاداء (قوله تردد) اي بين ابن رشد وابن ابي زيد في النقل عن ابن القاسم في البيان فان علم انه صادف لم يجزه على مذهب ابن القاسم ويجزيه على مذهب اشهب وسخنون ونقل في النوادر عن ابن القاسم الاجزاء اذا صادف وكذلك صدر صاحب الاشراف بذلك قاله في التوضيح اه قال بن ولو اقتصر المصنف على الاجزاء لكان اولي لضعف القول بعدمه وذكر

ما يدل لذلك فأنظره (قوله فجزم النخمي بالأجزاء من غير تردد) ظاهره ان التردد انما هو فيمن اختار شهرا
وصامه والحق ان التردد في الطمان ايضا وان جزم النخمي بالأجزاء فيها وكلام البيان يفيد ان الطمان مثل
الشاذ في جريان الخلاف فالاولى حل كلام المصنف على المتغير والطمان كما قاله شيخنا (قوله أي شرط صحة
الصوم الخ) ما ذكره المصنف هنا من جعل النية شرطا اظهر مما ذكره في الصلاة من جعلها ركنا لان النية
القصد الى الشيء ومعلوم ان القصد للشيء خارج عن ماهية الشيء ولانها لو كانت ركنا لكان التباس بها
مشروعا فكانت تجب العبادة بمجرد النية فيما يتعين بالشروع وما تقدم للشارح اول الباب من ان النية
ركن فهو تسميح و اشار الشارح به ولولم يلاحظ الخ الى ان الذي يشترط في صحة نية الصوم الفعل لانية
القربة وذلك بان يقصد صوم غد جاز ما بذلك على انه نقل او قضاء او عن النذر فان جزم بالصوم ولم يدر بعد
ذلك هل نوى التطوع او النذر او القضاء انعقد تطوعا وان دار شكه بين الاخيرين لم يجز عن واحد منهما
ووجب اتمامه لان عقده نقل لا فيظهر انظر المجمع (قوله من الغروب الخ) بيان لليل فلا تكفي قبل
الغروب عند الكافة ولا بعد الفجر لان النية هي القصد وقصد الصوم الجهر الماضي من اليوم محال (قوله
في بطلانها ان استمر الفجر) فيه نظر بل الانعاء والجنون يبطلان النية السابقة عليهما مطلقا لكن ان لم
يستمر الفجر اعيدت قبله والام تصح وسيأتي ذلك اها من (قوله اومع الفجر) المراد بوقوعها مصاحبة للتطوع
الفجر وقوعها في الجزء الاخير من الليل الذي يعقبه طلوع الفجر وكفت النية المصاحبة للفجر لان الاسل
في النية المقارنة للمنوى والحاصل انه لا يشترط في النية هنا المقارنة للفجر بل يجوز تأخيرها عليه اذا قى بها
ليلا والمضرت تأخيرها عنه بخلاف الصلاة والطهارة والحج فلا بد من المتابعة او التمسك بالسير على ما مضى واعلم
ان ما ذكره المصنف من كفاية النية المقارنة للفجر هو قول عبد الوهاب وصوبه النخمي وابن رشد وهو خلاف
رواية ابن عبد الحكم انها لا تجزئ ورد ابن عرفة الاول بما حصله ان النية تقدم على المنوى لاهامه اليه
والقصد مقدم على المقصود والا كان غير منوى واجيب بأن هذه الامور جعلية وقد اكنى الشارع
بالمقارنة في الصلاة فان تكبيرة الاحرام ركن منها والنية مقارنة لها مع صحة الصلاة بل كلام ابن شبيب وابن
الحاجب والقرا في يدل على ان المقارنة للفجر هي الاصل لكن للمشقة لم تشترط اها بن وهذ يدل على جواز
مقارنة النية للفجر واولوية تقدمها عليه فقط وكلام المصنف لا يدل على ذلك (قوله فلا تكفي قبل الغروب
ولا بعد الفجر) اي فان اتى بها نهارا بعد الفجر فلا يجزئ ولو في عاشوراء على المشهور خلافا لما نقله للمواف
عن ابن بونس من اجزاء النية نهارا في عاشوراء فانه ضعيف كما ذكره ابن عرفة بن وعند الشافعي تصح
نية النافلة قبل الزوال وعند احمد تصح نية النافلة في النهار مطلقا لحديث ابي اذن صائم مد قوله عليه
الصلاة والسلام هل عندكم من نداء وللشافعي ان الغداء ما يؤكل قبل الزوال واجاب ابن عبد البر بأنه
مضطرب ولنا عموم حديث اصحاب السنن الاربع من لم يبيت الصيام فلا يصام له والاصل تساوى اقرض
والنفل في النية كالصلاة (قوله يجب تناوبه) صفة او صلة لما اخرج بذلك ما يجوز به ريقه من الصوم
كقضاء ايام من رمضان افطرها العذر وصيام رمضان في السفر وكفارة اليمين وفدية الاذى والسران والتمتع
فلا تكفي فيه النية الواحدة بل لابد من التبييت كل ليلة (قوله بناء الخ) علة اتول المصنف وكفت نية الخ
وقال ابن عبد الحكم لابد في الصوم الواجب المتتابع من النية اكل يوم نظر الى انه كالعبادات المتعددة من
حيث عدم فساد ما مضى منه بفساد ما بعده (قوله وان كانت لا تبطل الخ) اي لانه عبادة لا يتوقف اولها
على آخرها بخلاف الصلاة وقوله كالصلاة تشبيه في المنقضي لافي النفي (قوله لا مسرود) عذاف على ما من
قوله لما يجب تناوبه واعتراض بأن شرط العطف بلان لا يصدق احد متعاطفها على الآخر فلا يقال جاء
زيد لارجل ولا جاء رجل لارجل لازيدوا مسرودا معناه المتتابع وهو صادق بواجب التتابع وغير واجبه فقد
صدق احد متعاطفها على الآخر واجاب شارحنا بأن في كلام المصنف حذف الصفة اي لا مسرود غير

بجزم النخمي بالأجزاء من غير تردد (وصحته) اي شرط صحة الصوم (مطلقا) فرضا او نفلا (نية) اي نية الصوم ولولم يلاحظ التقرب لله (مينته) بان تقع في جزء من الليل من الغروب الى الفجر ولا يضر ما حدث بعده من اكل او شرب او جماع او نوم بخلاف الانعاء والجنون في بطلانها ان استمر الفجر والا فلا كما سيأتي ولما كان اشتراط التبييت مشعرا بعدم الصحة اذا قارنت الفجر كما قيل به دفعه بقوله (اومع الفجر) ان امكن فلا تكفي قبل الغروب ولا بعد الفجر (وكفت نية واحدة (لما) اي لصوم (يجب تناوبه) كرمضان وكفارته وكفارة قتل اوظهار وكالندز المتتابع كن نذر صوم شهر معين بناء على انه واجب التتابع كالعبادة الواحدة من حيث ارتباط بعضها ببعض وعدم جواز التفريق فكفت النية الواحدة وان كانت لا تبطل بطلان بعضها كالصلاة (لا) صوم (مسرود) اي متتابع من غير ان يجب التتابع شرعا

كأيام اختار صيامها مسرودة (ويوم معين) ككل خميس ولو عينه بالنذر وكل ما لا يجب تبايعه كقضاء رمضان وكفارة اليمين وفدية الأذى وصيام
رمضان بسفر أو مرض كأيام فلا بد من تجديد النية لكل ليلة (ورويت المدونة ٤٢٧ على الاكتفاء) بنية واحدة

(فيهما) أي في المسرود
واليوم المعين بالنذر وهي
ضعيقة بل قال الخطاب
لم أقف على من رواها
بالاكتفاء فيهما وأخرج
من مقدر بعد قوله يجب
تبايعه تقديره أن استمر
أي التبايع قوله (لأن
انقطع تبايعه) أي
وجوبه (بمرض أو
سفر) فلا تكفي النية
الأولى ولو استمر صائما
بل لا بد من التبييت كل
ليلة وهو مفهوم قوله لما
يجب تبايعه وأدخلت
الكاف مفسد الصوم
كحيز ونقاس وجنون
واغناء (و) محته
(بنقاء) من حيز
ونقاس وأفاد أنه شرط
وجوب أيضا بقوله
(ووجب) الصوم (أن
طهرت) أي رأت علامة
الطهر من قصة أو خوف
ولولعادة القصة (قبل
الفجر وأن لحظة) بل أن
رأت علامة الطهر مقارنة
للفجور فوث حيث ذم
صومها أخذنا مما قدمه
(و) وجب عليها الصوم
(مع القضاء) له أيضا
(أن شكت) هل طهرت
قبل الفجر أو بعده (و)
صحته (بعقل) فلا يصح
من مجنون ولا مغشى

وإبب التتابع فصح العطف (قوله) كأيام اختار صيامها مسرودة) أي كما إذا نوى صوم رجب مثلا فلا بد
من التبييت كل ليلة ولا يكفي فيه النية الواحدة وكذا يقال فيما بعده من المعين (قوله) ويوم معين) ظاهره
سواء عينه بالنذر أو بالنية كما قال الشارح وهو ما يفيد كلام ابن يونس كأي المواق خلافا لابن الحبيب من
تقييده بالمنوى وأقره في التوضيح اهـ بن (قوله بسفر) قيد في قوله وصيام رمضان (قوله) أي في المسرود
واليوم المعين (الخ) أي لمشابهة كل منهما لرمضان أما المسرود فلا نه بالتتابع يحصل له الشبه بـ رمضان في
مطلق التتابع وأما المنذور المعين فلو جدد به وتكرره وتعين زمانه أشبه بـ رمضان فيأذ كر (قوله) ولو استمر
صائما) أي هذا إذا فطر للمرض والسفر بل ولو استمر صائما وهذا هو المعتمد كأي العتية خلافا لما في المبسوط
من أن المريض أو المسافر إذا استمر صائما فإنه لا يحتاج لتجديد نية بقي من أفسد صومه عامدا فهل يحتاج لنية
أولا ينقطع تبايعه والظاهر الأول كما قال ح كان من بيت الفطر ولو ناسيا يحتاج إلى تجديد ها لان افطر
نهارا ناسيا فلا ينقطع تبايعه ومن افطر مكرها حكمه عند اللخمي حكم من افطر ناسيا وعند ابن يونس حكم
من افطر لمرض اهـ عدوى (قوله) كحيز ونقاس (الخ) أي فإذا حصل شيء من ذلك ثم زال فلا تكفي النية
الأولى لما بقي بل لا بد من تجديد ها نعم يكفي نية واحدة لجميع ما بقي (قوله) وبنقاء) جعله شرطافيه تسامح
لأنه في الحقيقة عدم مانع كما قال ابن رشد لأن الفقهاء كثير ما يتساهلون فيطلقون على عدم المانع
شرطا (قوله) ولولعادة القصة) أي فعادة القصة لا تنتظر ها هنا بل متى رأت أي علامة كانت جفوا أو
قصة وجب عليها الصوم (قوله) صح صومها) أي وإن لم تعتدل إلا بعد الفجر بل وإن لم تعتدل أصلا لأن
الطهارة ليست شرطا في الصوم (قوله) أخذنا مما قدمه) أي من صحة الصوم بالنية المقارنة للفجر (قوله) ووجب
عليها الصوم مع القضاء (أن شكت) يعني أنها إذا شكت بعد الفجر هل طهرت قبل الفجر أو بعده فإنه يجب
عليها الإمساك لاحتمال طهرها قبله والقضاء لاحتماله بعده قال في المج والظاهر أنه لا كفارة عليها أن لم
تمسك وليس كيوم الشك الطهور التحقق فيه ابن رشد وهذا بخلاف الصلاة فإنها لا تؤمر بفعل ما شكت في
وقته هل كان الطهر فيه أم لا فإذا شكت بعد الفجر هل طهرت قبل الفجر أو بعده فلا تجب عليها العشاء
واستشكل ذلك بأن الحيز مانع من وجوب الاداء في كل من الصلاة والصوم والشك فيه موجود في كل
منهما فلم وجب الاداء في الصوم دون الصلاة واجب بأن سلطان الصلاة قد ذهب بخروج وقتها
فلذا لم تؤد بخلاف الصوم فإنه يستغرق النهار فلزم فيه حرمة فوجب عليها الإمساك كمن شك
هل كان كله قبل الفجر أو بعده (قوله) أن شكت) أراد بالشك مطلق التردد أو ما قبل الجزم (قوله) وأن جن
ولو سنين كثيرة فالقضاء) أي سواء كان الجنون طارئا بعد البلوغ أو قبله على المشهور وهو قول مالك وابن
القاسم في المدونة ورد بولم يروا ابن حبيب عن مالك والمدنيين أن فلت السنون كالخمسة ونحوها فالقضاء
وأن كثرت كالعشرة فلا قضاء اهـ بن (قوله) والأولى التفريع بالقضاء) فيه أن القضاء إذا كان بأمر جديد
كما قال الشارح بعدم يمكن مرتب على شرط العقل فالمناسب أنما هو الواو وعن أبي حنيفة والشافعي لا قضاء
على المجنون لأن من زال عقله لم يتعلق به وجوب الاداء ووجوب القضاء فرع عن تعلق الوجوب بالاداء
بالشخص لذا أن الجنون مرض وقد قال تعالى فن كان منكم مريضا وعلى سفر فعدة من أيام أخر فالقضاء
بأمر جديد بدليل الآية (قوله) يوما أو أياما (الخ) الأولى ابدال يوم بيومين لأن تقدير ما قبل المبالغة يوما يقتضي
أن جنون اليوم لا يجري فيه الفصل الآتي في الانعفاء وسيأتي للشارح جريانه فيه (قوله) كثيرة) أنما
أقبحه لأن سنين جمع قلة بصدق على الثلاثة ونحوها مع أنها ليست من محل الخلاف (قوله) أو أغنى يوما (الخ)
حاصله أنه متى أغنى عليه كل اليوم من الفجر للعروب أو أغنى عليه جل اليوم سواء سلم أوله وهو وقت النية

عليه ولا يجب عليها أيضا فاعقل شرط فهم ما لم يكن في قضاءها تفصيل أفاده بقوله (وأن جن) والأولى التفريع بالقضاء يوما أو أياما أو سنة
أو سنين قليلة بل (ولو) جن (سنين كثيرة) فالقضاء أي بأمر جديد فلا ينافي أن العقل شرط وجوب كالصحة (أرغمي يوما) من فجره لغروبه
(أوجله) ولو سلم أوله (أو أقله)

اولا واوغى عليه نصفه اواقه ولم يسلم اوله فيهما فالقضاء واجب في كل هذه الصور الخمس فاذا اغمى عليه قبل
الفجر ولو بلحظة واستمر بعده ولو بلحظة وجب عليه قضاء ذلك اليوم فان اغمى عليه نصف اليوم اواقه
وسلم اوله فلا قضاء فيهما فالصور سبعة يجب القضاء في خمسة وعدمه في اثنين (قوله والمراد الخ) تفسيره الاقل
هذا بعيد فالاولى للمصنف كما قال ابن عاشر ان لو قال كنصفه اواقه ولم يسلم الخ ليبين ان النصف كالاقل
وان القيد خاص بهما اه بن (قوله في الحالتين) اي حالة الاقل الحقيقي وحالة النصف (قوله وان لم يقعها
على الرابع) فيه نظر بل ان جدد النية في وقتها فصحيح والا فلا لان الاغناء والجنون يبطلان النية السابقة
عليهما كما تقدم ويدل له قوله لان انقطع تنابعه الخ اه بن (قوله فيه تفصيل الاغناء على التحقيق) اي
وترك المصنف التفصيل في الجنون في المدة القصيرة كالיום وعكس في الاغناء فلم يتعرض لكثيره نظرا
للالغالب فيهما (قوله وظاهر النقل الخ) اي لان ابن يونس كافي المواق على التفصيل المذكور في الاغناء
بقوله لان المغمى عليه غير مكلف فلا تصح له نية والنائم مكلف لو نبه تنبه وهذا يدل على ان السكر مثل
الاغناء مطلقا وان الغيبة في حب الله مثله مطلقا ايضا وهذا ما استظهره العلامة النفاوي في شرح
الرسالة وابن خلافة العبق وخش تبعا لاستظهار شيخهما عجم من التفرقة بين الحلال والحرام فجعل السكر
الحرام كالاغناء في تفصيله وجعل الحلال كالنوم لان الحرام ادخله على نفسه بخلاف الحلال وفيه ان
السكران بحلال لو نبه ما تنبه بخلاف النائم وقد جعلوا السكر بحلال في الوضوء كالاغناء وحينئذ فلا يظهر
ما ذكره (قوله وترك جاع) قال ح الاحسن كما قال الشارح ان يعد هذا وما بعده من الاركان اذ لم
يبق للشروط محل الا ان يراد بالشرط ما لا تصح الماهية بدونه داخل كان او خارجا (قوله في فرج مطبق)
سواء كان الفرج قبلا او دبرا وسواء كان ذلك المطبق المغيب فيه مستيقظا او نائما سواء كان حيا او ميتا كان
آدميا او بهيمة فلو غيبه بالغ في فرج غير مطبق او غيبها غير بالغ في فرج مطبق او غيره فلا يفسد صومه ولا
صوم موطواته البالغة حيث لم تمن ولم تمد قال شيخنا وانظر لوجامع ليلا ونزل منه بعد الفجر والظاهر انه
لا شيء عليه كن اكتحل ليلا ثم هبط الكحل لحلقه نهارا وانظر هل مثله اذا احتلم وخرج منه بعد اثبائه بلذة
معتادة (قوله وترك اخراج منى بقطة بلذة معتادة) اي فان اخرجته كذلك فسد الصوم ووجب القضاء
والكفارة واحتز بقوله بقطة بلذة معتادة عن الاحتلام والمنى المستنكح فانه لا اثر لهما (قوله ومدى كذلك)
اي بلذة معتادة فاذا اخرجته كذلك فسد الصوم ووجب القضاء (قوله لا بلادة) اي لان خرج بلادة اصلا
او خرج بلذة غير معتادة فلا يفسد صومه وقوله او مجرد الخ اي او حصل مجرد انعاظ فلا يفسد صومه ولو نشأ
عن مقدمات على المعتمد وهذا رواية اشهب عن مالك في المدونة خلافا لقول ابن القاسم فيها وروايته عن
مالك في العنية بالقضاء وقد تقرر عند الاشياخ ان رواية غير ابن القاسم عن مالك فيها مقدمة على قول ابن
القاسم فيها وعلى روايته في غيرها عن الامام قال بن وهذا الذي تقرر صحيح في نفسه لكن ذكر في التوضيح عن
ابن عبد السلام ان قول ابن القاسم بالقضاء في الانعاظ هو الاشهر واعلم ان الخلاف في القضاء في الانعاظ
الناسي عن قبلة او مباشرة فان نشأ عن نظر او فكر فقال ح الظاهر فيه عدم القضاء اتفاقا ولو استديم واستدل
على ذلك بكلام التنبيهات وابن بشير وغيرهما واطلق في البيان والتحصيل الخلاف اه بن (قوله فان
استدعاه) اي دعاه اي طلب خروجه اي وخرج بالفعل (قوله ما لم يرجع منه شيء ولو غلبة) اي والا فكفارة
(قوله الا ان يرجع منه شيء) اي غلبة (قوله اي مانع) اي ما يناع ولو في المعدة فان وصل المائع للمعدة
من منفذ عال او سافل فسد الصوم ووجب القضاء (قوله فلا يضر) اي ابتلاعه نهارا لانه اخذه
في وقت يجوز له فيه اخذه (قوله ولو ابتلعه عمدا) ما ذكره من ان ابتلاع ما بين الاسنان لا يفسده ولو ابتلعه
عمدا شهرا بن الحاجب وهو مذهب المدونة كما في التوضيح والمواق عند قوله وذباب وقد استبعد
ابن رشد نفي القضاء في العمد والمدونة لم تصرح بعدم القضاء في العمد لكنه يؤخذ من اطلاقها اه بن

بل هي في التحقيق خمسة
(لان سلم) من الاغناء اوله
بان كان وقت النية سالما
ولو كان مغمى عليه قبلها
ولو اغمى عليه بعد ذلك
(نصفه) اي اليوم فلا قضاء
في الحالتين حيث سلم قبل
الفجر بمقدار ايقاعها
وان لم يقعها على الرابع
حيث تقدمت له النية تلك
الليلة ولو باندرجها في نية
الشهر والجنون في اليوم
الواحد فيه تفصيل الاغناء
على التحقيق ولا قضاء على
نائم ولو نام كل الشهران
بيت النية اوله والسكر
كالاغناء وظاهر النقل ولو
بحلال وهو ظاهر لانه
لا يزول بالانعاظ فلا يلحق
بالنوم خلافا لمن قبله بالحرام
وجعل الحلال كالنوم (و)
محتمه (ترك جاع) اي
تغيب حشفه بالغ او قدرها
في فرج مطبق وان لم ينزل
(و) ترك (اخراج منى)
بقطة بلذة معتادة (و) ترك
اخراج (مدى) كذلك
لا بلادة او غير معتادة او
مجرد انعاظ (و) ترك اخراج
(ق) فان استدعاه فالقضاء
دون الكفارة ما لم يرجع
منه شيء ولو غلبة وان خرج
منه قهرا فلا قضاء الا ان
يرجع منه شيء فالقضاء
قط ما لم يختر في ارجاعه

كدرهم من منفذ عال فقط بدليل ما يأتي (على المختار) عند اللغمي (لمعدة) متعلق بإيصال وهي من الآتي بمنزلة الحوصلة للطبر والكرش للبهيمة (بحقته بمائع) أي ترك إيصال ما ذكر لمعدة بسبب حقته من مائع ٤٢٩ في در أو قبل امرأة لا الحليل واحترز

بالمائع عن الحقنة بالجامد فلا قضاء ولا فتائل عليها دهن وقسوله (أو حلق) معطوف على معدة أي ترك وصول المتحلل أو غيره لحلق ولما قيد الحنة بالمائع علم أنه راجع للمتحلل ولما أطلق في الحلق علم أنه راجع لمتحلل أو غيره لكن بشرط أن لا يرد غير المتحلل فإن رده بعد وصوله الحلق فلا شيء فيه فعلم أن وصول شيء للمعدة من الحلق مطلقاً ومن منتهى أسفل بشرط أن يكون مائعاً أو للحلق كذلك مفطر هذا إذا كان الواصل للعلق من المائع من الفم بل (وان) وصل له (من) اتف وأذن وعين) كالكل نهاراً فإن تحقق عدم وصوله للحلق من هذه المنافذ فلا شيء عليه كأنه اكتحل ليلاً وهبط للحلق نهاراً أو وضع دواء أو دهناً في أنفه أو أذنه ليلاً فهبط نهاراً أو أشرع كلامه بأن ما يصل نهاراً للحلق من غيره هذه المنافذ لا شيء فيه فن دهن رأسه نهاراً أو وجد طعمه في حلقه أو وضع حنأ في

(قوله كدرهم) أي أو حصة فاذا وصل شيء من ذلك للمعدة عمد أو سهواً وسد الصوم ووجب القضاء بشرط أن يكون وصوله طامناً من منفذ عال كما قال الشارح (قوله من منفذ عال فقط) أي لا من سافل عن المعدة كدبر وفرج امرأة وعلم من كلامه أن ما وصل للمعدة أن كان من منفذ عال فهو مفسد للصوم سواء كان مائعاً أو غير مائع وإن كان من منفذ سافل فلا يفسد إلا إذا كان مائعاً لأن كان جامداً فوصول المائع للمعدة مفسد مطلقاً كان المنفذ عالياً أو سافلاً ووصول الجامد طامناً لا يفسد إلا إذا كان المنفذ عالياً (قوله على المختار) هذا خاص بقوله أو غيره فلو قال كغيره بالكاف كان أوفق بعادته ونص كلام اللغمي اختلاف في الحصة والدرهم فذهب ابن المأجوشون في المسروطة إلى أن المحصة والدرهم حكم الطعام فعليه في السهو القضاء وفي العمد القضاء والكفارة ولابن القاسم في كتاب ابن حبيب لا قضاء عليه إلا أن يكون متعمداً في قضى لها وأنه بصومه فجعل القضاء مع العمد من باب العقوبة والأول أشبه لأن الحصة تشغل المعدة اشتعالاً ماونه ص كلب الجوع واليه أشار المصنف بالمختار اه عدوى (قوله لمعدة) هي ما تنخف من الصدر إلى السرة (قوله بحقته بمائع) أي فإن أوصل للمعدة حقنة من مائع ووجب القضاء على المشهور وما يله ما لابن حبيب من استحباب القضاء بسبب الحقنة من المائع الواسلة للمعدة من الدبر أو فرج المرأة (قوله أي ترك إيصال ما ذكر) أي من المتحلل لمعدته بسبب حقنة من مائع أي كائنه من مائع وأشار الشارح بهذا إلى أن الباء في قوله بحقته لاسمية متعلقة بإيصال والباء في قوله بمائع بمعنى من متعلقة بمعدود صفه لحقنة وقوله بسبب حقنة أي سبب إيصال حقنة كائنه من مائع أي ترك إيصال هذا الكلي المتحقق بسبب إيصال هذا الجزئي وإن المراد بالحقنة الاحتقان والباء في قوله بمائع للملاسة (قوله في در أو قبل) أي أو في ثقبه تحت المعدة أو فوقها على لظاهر (قوله ولا فتائل عليها دهن) أي ولا في فتائل عليها دهن وهو عطف على مقدر أي فلا قضاء فيها ولا في فتائل عليها دهن خلفها كما قال مالك اه عدوى (قوله معطوف على معدة) أي ولا يجوز أن يكون عطفاً على حقنة لأنه لا ينعزل المعنى وترك وصول متحلل لمعدة سواء كان وصوله للمعدة بسبب حقنة أو بسبب مرور على حلق فيقتضي أن الواصل من الأعلى يشترط فيه أن يجاوز الحلق وهو قول ضعيف والمذهب أن ذلك لا يشترط وحينئذ فلا يعطف على حقنة بل على معدة (قوله لكن بشرط أن لا يرد غير المتحلل) أي لكن محل فساد الصوم بوصول غير المتحلل للحلق بشرط أن لا يرد (قوله فإن رده بعد وصوله الحلق فلا شيء فيه) أي وحينئذ فلا يحصل الفطر بغير المتحلل إلا إذا وصل للمعدة بخلاف المتحلل فإنه يفسد الصوم بمجرد وصوله للحلق سواء رده أو لا وقد تبع الشارح في ذلك البساطي واختاره في المجمع وفي المواقو ح عن التلقين أنه يجب القضاء بوصول الجامد للحلق كالمتحلل كان الجامد مما ينفع أو مما لا ينفع وصوبه بن (قوله مطلقاً) أي سواء كان مائعاً أو غيره (قوله أو للحلق) عطف على قوله للمعدة وقوله كذلك أي شرط كونه مائعاً وقد علمت ما فيه (قوله وإن وصل له من اتف) أي تحقيقاً أو شكاً واعلم أنه عند تحقق الوصول يحرم الاستعمال ويكره عند الشك وقوله وأذن وعين أي أو مسام راس على المعروف لأن ما وصل للمعدة من منفذ عال موجب للقضاء سواء كان ذلك المنفذ واسعاً أو ضيقاً بخلاف ما يصل للمعدة من منفذ سافل فإنه يشترط فيه كونه واسعاً كالدرج وقبل المرأة والثقب لا كالحليل وجائفة وهي الحرق الصغير جسد الواصل للبطن وصل للمعدة أولاً ثم إن مقتضى المصنف أن نبش الأذن بعود لاشئ فيه ولو أخرج خراها لأنه لم يصل به شيء للحلق وهو كذلك (قوله عدم وصوله من هذه المنافذ) أي نهاراً أو علم منه أن الكل نهاراً لا يفطر مطلقاً بل إن تحقق وصوله للحلق أو شك فيه أفطر فإن تحقق عدم وصوله فلا يفطر (قوله كأنه اكتحل ليلاً) مثله في الذخيرة ونصها من اكتحل ليلاً لا يضره هبوط الكل في حلقه نهاراً نقله ابن غازي وفصل ابن هلال فقال في الكل والحناء يجوز فعلهما أول الليل ويحرم آخر الليل كالنهار وسئل عن غسل الرأس بالغاسول فأجاب لاشئ فيه على من

رأسه نهاراً فاستلعمها في حلقه فلا قضاء عليه وإن كان المعروف من المذهب وجوب القضاء بخلافه من حلقه بجد طعمه في حلقه أو قبض يده على تلج فوجد البرودة في حلقه فلا يقال المصنف

ووصول مائع الخلق وان من غير فم او معدة من كد بركلها بغيره من فم على المختار لو في المسئلة مع الاختصار والايضاح (و) بترك ايصال
(مختور) بفتح الباء اي الدخان ٤٣٠ المتصاعد من حرق نحو العود ومثله بخار القود في وصل للخلق اوجب القضاء ومنه

فعله في ليل او نهار اه بن (قوله ووصول) اي وترك وصول الخ وقوله وان من غير فم اي كاتف واذن وعين وقوله والمعدة من كد برای من دبر ونحوه من كل منفذ سافل متسع كما تقدم وقوله كلها اي كوسوله للمعدة بغير مائع من فم (قوله وترك ايصال بخور) اي للحلق (قوله ومثله بخار القدر) اي كان استنشاق قدر الطعام حتى وصل البخار لحلقه (قوله فتى وصل) اي دخان البخور او بخار القدر للحلق وجب القضاء اي لان دخان البخور وبخار القدر كل منهما جسم يتكيف به الدماغ ويتقوى به اي يحصل له قوة كالتي تحصل له من الاكل واعلم ان محل وجوب القضاء بوصول البخور وبخار القدر للحلق اذ اوصل باستنشاق سواء كان المستنشق صانعه او غيره واما لو وصل واحد منهما للحلق بغير اختياره فلا قضاء لاعلى الصانع ولا على غيره على المعتمد خلافا لمن قال اذ اوصل بغير اختياره فلا قضاء على صانعه وعلى غيره القضاء قياسا على ما يأتي في مسألة تراب الكيل كذا قرر شيخنا (قوله ومنه) اي ومن قبيله اي ومن قبيل البخور والدخان الخ وقوله فانه يصل للحلق اي ويتكيف به الدماغ اي يحصل له به كيفية وقوة وكذلك الدخان الذي يستنشق به وحينئذ فهو مقطر واما الدخان الذي لا يحصل به بخار للجوف كدخان الحطب فانه لا قضاء في وصوله للحلق ولو تعمد استنشاقه لانه لا يحصل للدماغ به قوة كالتي تحصل له من الاكل (قوله ونحوه) اي كالمسك والعنبر والزبد والاعطار (قوله فلا يفطر) اي ولو جاهدته الرائحة واستنشقه لانه لا رائحة لاجسمها (قوله وترك ايصال قى) اي ترجيع قى او قلس او بلغم لمعدته او لحلقه فان وصل لما ذكره فالتقاء مطلقا وهذا قول سحنون وقوله لكن المعتمد الخ هو قول ابن حبيب مع ابن القاسم قال اللخمي ومحل الخلاف في البلغم فيما وصل للهوات جمع لها وهى اللحمة المشرفة على الحلق في اقصى النعم فان لم يصل فلا خلاف في لغوه وان قدر على طرحه ونص ابن عرفة وفي لغوا ابتلاع تمامه اي البلغم ولو عمدا بعد امكن طرحه ونقضه اي الصوم قول ابن حبيب مع ابن القاسم قائلا انى سمعته عن مالك والشيخ عن سحنون اه وفي المواقي ان القول الاول هو الذى عليه اللخمي وابن بونس والباجي وابن رشد وعياض وقال القياض هو الراجح اه بن (قوله ولو وصل الى طرف اللسان) قال عبق ولا شئ على الصائم في ابتلاع ريقه الا بعد اجتماعه فليس عليه القضاء وهذا قول سحنون وقال ابن حبيب لا قضاء مطلقا وهو الراجح اه تقر برعدوى (قوله اي وترك وصول شئ غالب) اي وصحته ترك وصول شئ يغلب سبقه لحلقه من ازماء مضمضة او رطوبه سواك (قوله بان لم يمكن طرحه) تفسير لكونه غالباً وهذا نص على المتوهم اذ وصول ما مكن طرحه من باب اولى (قوله في الفرض خاصة) اي فان وصل لمعدته او لحلقه شئ من ذلك فالتقاء في الفرض خاصة واما وصول اثر المضمضة او السواك للحلق في صوم النفل فلا يفسده (قوله وبه على ذلك) اي مع انه يمكن الاستغناء عنه بقوله وترك ايصال متعلل لمعدة او حلق (قوله وقضى في الفرض الخ) لما فرغ من الكلام على شروط صحة الصوم شرع في بيان الامور المترتبة على فطر الصائم وهى سبعة الامساك والقضاء والاطعام والكفارة والتأديب وقطع التابع وقطع النية الحكيمية (قوله مطلقا) اي بكل فطر وصل من اي منفذ على اي وجه كان من عمدا وسهوا وغلبة او اكره اوجب الكفارة ام لا كما قال الشارح (قوله او غلبه) اي بان سبقه المقطر لحلقه (قوله حراما) بان كان لغير مقتض اوجازاً بان كان لشدة تألم او لحوف حدوث مرض او زبادته (قوله واما الامساك الخ) حاصل ما ذكره الشارح ان الصوم الذى افطر فيه الشخص اما ان يكون نفلا او فرضا والفرض اما معين او غير معين وغير المعين اما واجب التابع او غير واجب التابع فالنفل يجب فيه الامساك ان كان الفطر فيه سهوا وكذا ان كان عمدا على القول المرجوح والفرض المعين كرمضان والسدز المعين يجب فيه الامساك مطلقا اتفاقا وغير المعين الواجب تابعه ككفارة الظهار والقتل يجب فيه الامساك ان كان الفطر سهوا الا في اليوم الاول فالامساك به مستحب واما الفطر عمدا ففسده واما الذى لا يجب تابعه ككفارة اليمين وقضاء رمضان وحزاء

اكرها وسواها كان حراما او بارزا او واجبا كمن افطر خوفا هلاكا وسواء وجبت الكفارة ام لا كان الفرض اصليا
 رنذرا واما الامساك فان كان الفرض معينا كرمضان والنذر المعين وجب الامساك مطلقا فطر عيدا او لا

كأنطق ع ان افطر ناسيا كان تعمد على احد القولين وان كان الراجع عدم وجوبه وان كان كالتطهر مما يجب تباينه فان افطر عمدا فلا امسالة لقضائه وان افطر سهوا امسالك وجوبا وكل على المعتمد الا اذا كان الفطر اول يوم فيستحب ان كان تجزأ الصيد وفدية الاذى وكفارة اليمين ونذر مضمون وقضاء رمضان مما لا يجب تباينه خير بين الامساك ٤٣١ وعدمه مطلقة او يجب قضاء الفرض (وان)

حصل الفطر (بصب في حلقه نائما) فعليه القضاء (كجامعة نائمة) ولم تشعر به فعليه القضاء وعليه الكفارة عنها على المعتمد (وكا كله شاكا في الفجر) او في الغروب فالقضاء مع الحرمة ان لم يتبين انه اكل قبل الفجر و بعد المغرب (او) اكل معتقدا بقاء الليل او حصول الغروب ثم (طرا الشك) فالقضاء بلا حرمه (ومن لم ينظر دليله) اي الدليل المتعلق بالصوم وجودا او عدمه من غرا وغروب (اقتدى بالمستدل) العدل العارف او المستند اليه فيجوز التقليد في معرفة الدليل وان قدر على المعرفة ولذا قال ومن لم ينظر ولم يعمل ومن لم بقدر بخلاف القبلة فلا يقلد المجتهد غيره كثرة الخطا فيها لخفاها (والا) بان لم يجد مستدلا (احتاط) في سجوره وفطره ثم استثنى من قوله وقضى في الفرض مطلقا قوله (الا) النذر (المعين) يفوت ككله او بعضه بالفطر (المرض او حيض) او نقاس

الصيد وفدية الاذى فيخير في الامساك وعدمه كان الفطر عمدا او سهوا (قوله كأنطق ع) اي كيجب الامساك في فطر التطوع وقوله وان كان اي الفرض الظهاري وكفارة القتل (قوله ونذر مضمون) وهو النذر الغير المعين (قوله مطلقا) اي سواء كان الفطر عمدا او سهوا (قوله وعليه الكفارة عنها) هذا يقتضي ان الفرض الاول اعني قول المصنف وان بصب في حلقه نائما لا كفارة فيه على الفاعل ومثله في الصدر القراني وفي بن عن ابي الحسن على المدونة ترجيح الكفارة على الصاب وانه لا فرق بين الفرعين في المصنف في لزوم الكفارة للفاعل فيهما ونص المدونة ومن اكره او كان نائما فصب في حلقه ماء في رمضان او جوععت امرأة نائمة في رمضان فالقضاء يجزئ بلا كفارة اه ونقله ابن عرفة والمواق وح قال ابو الحسن وسكت عن الفاعل هل تلزمه كفارة ام لا واوجبها ابن حبيب على الفاعل فيهما و به قال ابو عمران وهو ظاهر ما في كتاب الحج الثالث قال وهو تفسير لقول ابن القاسم قبين انه لا فرق بين الفرعين والله اعلم والفرق الذي فرق به عبق بين الفرعين حيث قال فيمن صب ماء في حلق نائم لا كفارة عليه لعدم ذلك الصاب ومن جامع نائمة تلزمه الكفارة عنها للذة الجماع انما افرق به في التوضيح بين من اكرهه وجسه على الوطء ومن اكرهه شخصا وصب في حلقه ماء وهما غير فرعي المصنف هنا اه بن (قوله وكا كله شاكا في الفجر الخ) اي وكا كله حالة كونه شاكا في الفجر اي فالقضاء مع الحرمة وان كان الاصل بقاء الليل والمراد بالشك عدم اليقين فيدخل فيه ما لو قال له رجل اكلت بعد الفجر وقال له آخر اكلت قبله واعلم ان النقل يخالف الفرض في هذا فليس عليه فيه قضاء كما هو الظاهر قاله عبق ورده بن بان الاكل شاكا في الفجر من العمدا الحرام وهو يوجب التضامن حتى في النقل (قوله فالقضاء مع الحرمة) اعلم ان الحرمة عند الشك في الفجر مختلف فيها اذ قد قيل بالكراهة كافي خش وعند الشك في الغروب متفق عليها وعدم الكفارة في الاكل شاكا في الفجر متفق عليها ومختلف فيها في الاكل شاكا في الغروب وان كان المشهور عدمها (قوله ان لم يتبين انه اكل قبل الفجر و بعد المغرب) اي فان تبين ذلك فلا قضاء عليه (قوله او طرا الشك) عطف على قوله شاكا اي وكا كله حالة كونه شاكا في الفجر وكا كله حالة كونه طارئا له الشك فهي حال منتظرة ويحتمل عطفه على معنى اكله اي وان اكل شاكا في الفجر او طرا له الشك فيه فالقضاء واعلم ان وجوب القضاء في مسئلة طرا والشك خاص بالفرض واما النقل فلا قضاء فيه اتفاقا لان اكله ليس من العمدا الحرام كافي المواق عن المدونة (قوله من فجر) راجع لقوله وجودا وقوله او غروب راجع لقوله عدمه وذلك لان الفجر يستدل به على وجود الصوم والغروب يستدل به على الفطر (قوله او المستند اليه) اي واقتدى بالمستند للعدل العارف بالدليل اي واقتدى بالمقتدى بالمستند لذلك المستدل العدل العارف (قوله) وان قدر هذا على المعرفة) هو ظاهر كلامهم وهو المعول عليه خلافا لقول ابن عبد السلام يمكن حل كلامهم على العاجز (قوله ولذا قال ومن لم ينظر) اي الشامل لما اذا كان عدم نظره في الدليل لعجزه عن الاستدلال ولما اذا كان قادرا عليه (قوله بان لم يجد مستدلا) اي اصلا اي او وجدته لكن فاقتدا بعض ما يتسبب فيه بان كان غير عدل (قوله احتاط في سجوره) اي بالتقديم وقوله وفطره اي بالتأخير (قوله او نسيان) تبع في ذلك ابن الحاجب وهو ضعيف وقوله والمعتمد اي الذي هو مذهب المدونة (قوله ان من تركه) اي عمدا او نسيانا (قوله لان عنده نوعان من التفریط) هذا اشارة للفرق بين النسيان والمرض فالتامس عنده نوع من التفریط بخلاف المريض (قوله وكذا ان افطره مكرها) اي عليه القضاء وهو الذي في الطراز وقال ح انه المشهور وفي خش انه لا قضاء في الاكراه واصله في التلقين لكنه خلاف المشهور اه بن لكن الذي مال اليه هيخنا العدوى القول بعدم قضائه قائلا ان المكروه اولي من المريض تأمل (قوله) كصوم يوم الاربعاء يظنه الجنب المنذور) اي واصبح مقطرا في الخميس ولم يدر الا في انتائه فيجب عليه

واغتما او جنون فلا يقضى لقواب رمنه فان زال سدره وبقي بعضه صامه (او نسيان) المعتمدان من تركه او اطره باسياه عليه القضاء مع وجوب امسالك ببقية يومه لان عنده نوعان من التفریط وكذا ان افطره مكرها او لخطا وقت كصوم الاربعاء يظنه الخميس المنذور واحتذر بالمعين من المضمون اذا اطره لمرض ونحوه فيجب فعله بعدد والعدول عدم تعيين وقته (وقضى في النقل)

(بالفطر) (العهد) ولولسفر طرا عليه (الحرام) لا بالفطر نسيانا او اكرها ولا يحض ونقاس او خوف مرض او زيادة او شدة جوع او عطش
ويجب القضاء بالعهد الحرام ٤٣٢ (ولو) افطر لحلف شخص عليه (بطلاق) (او) اعتق لتفطر ن فلا يجوز الفطر وان افطر قضي

امساكه وقضاؤه (قوله بالفطر العهد) اي ولا يجب الامساك اذ لا وجه له مع وجوب القضاء بخلاف
الفطر نسيانا فانه يجب فيه الامساك هذا هو المعقول عليه وقول ابن الحاجب بوجوب الامساك اذا افطر
عمدا قال ابن حرفة لا اعرفه (قوله ولولسفر طرا عليه) اي خلافا لابن حبيب القائل بعدم القضاء في فطره
عمدا في النقل لاجل سفر طرا عليه (قوله لا بالفطر نسيانا) هذا محتر زاعده وما بعده كله محتر زالحرام (قوله
ولو بطلاق الخ) رد بلو على من قال اذا حلف عليه بالطلاق الثلاث ان يفطر جاز له الفطر ولا قضاء ولا يحسنه
في يمينه (قوله كعلق قلبه الخ) هذا مثال الوجه وقول المصنف كوالد الخ تشبيه الوجه هذا ما ذكره ح
واختاره طي (قوله اب اوام) اي دنية لا بالجد والجدية والمراد الابوان المسلمان لان كاتا كافرين فلا
يطعهما الخا فالصوم بالجهاد بجامع ان كلا من الدينات هذا هو الطاهر (قوله اي كاهمه بالفطر) اي من
صوم التطوع فيجوز له الفطر ولا قضاء عليه ان كان الامر على وجه الحنان الخ (قوله اخذه على نفسه العهد
الخ) اعترض بان العهد انما يكون في الطاعات وفساد الصوم حرام واجب بانها لا تختلف العلماء في افساد
صوم النقل قدم فيه نظر الهنخ الا ترى ان الشافعية يقولون بجواز افساده واستدوا بحديث الصائم المتطوع
امير نفسه ان شاء صام وان شاء افطر (قوله شيخ العلم الشرعي) اي وكذا آلا تة كافر ره شيخنا (قوله مطلقا)
اي سواء كانت فرضيته اصلية كرمضان او عارضه بالنذر (قوله قد تجب في بعضه) اي في بعض افراده
وهو خصوص رمضان (قوله او من افطر غلبة) اي لشدة عطش او جوع او لزادة مرض او حدوثه (قوله
متنكاح حرمة الشهر) اي غير مبال بهائم ان الانتهاء حال الفعل انما يعتبر حيث لم يبين خلافه فن تعمد
الفطر يوم الثلاثين متنكاحا للحرمة ثم تبين انه يوم العيد فلا كفارة ولا قضاء عليه وكذلك الخائض تفطر
متعمدة ثم تعلم انها حاضت قبل فطرها فلا كفارة عليها على المعتمد كافي ح (قوله واما جهل وجوبها) اي
الكفارة مع علمه حرمة الفطر فلا يسقطها والحاصل ان اقسام الجاهل ثلاثة جاهل بحرمه الوطء وجاهل
بمضان لا كفارة عليه وجاهل وجوب الكفارة مع علمه بحرمة الفعل تلزمه الكفارة (قوله خامسها
اشاره الخ) اي فالشرط الخامس ان يكون ذلك الصوم اداء رمضان (قوله في اداء رمضان) متعلق بتعمد
لا بقوله كفر لانه يكفر في غير رمضان ما تعمد في رمضان (قوله لا في قضائه) اي لأن النص انما ورد في
اداء رمضان والقياس لا يصح في الكفارات على ما قيل او يدخلها لكن لا اداء رمضان حرمة ليست لغيره
فلوقنا غيره عليه لكان قياسا مع الفارق (قوله ولا في كفارة او غيرها) اي ولو كان ذلك العير نذر الدهر على
المعتمد وقيل ان ناذر الدهر يكفر عن فطره عمدا وعليه فقييل يكفر كفارة صغرى وقيل كبرى وعليه
فالظاهر تعين غير الصوم فان ترتب على ناذر الدهر كفارة لرمضان وبجرح عن غير الصوم رفع لهانية النذر
كالقضاء لانها من توابع رمضان قال في المجمع والطاهر ان ناذر الخمس والاثنين مثلا اذا افطر عامدا يقضي
بعد ذلك فقط ولا كفارة عليه وان اجري ح فيه الخلاف السابق (قوله بوجوب العسل) اي بأن كان
من بالغ في مطيقه وغيب الحشفة بتامها او قدرها في محل الاقتضا او في مسك البول او في الدبر لاني
هواء الفرج ولا من صغرى كبرى فلا كفارة على واحد منهما ما لم تنزل الكبيرة ولا على بالغ في صغرى ما لم
ينزل فتجب من حيث الانزال (قوله او تعمد رفع نية تها را) بأن قال في النهار وهو صائم رفعت نية صومي
او رفعت يتي فن عزم على الاكل والشرب ناسيا مثلا ثم ترك ما عزم عليه فلا شيء عليه لان هذا ليس رفعا
لنية وقد سئل ابن عبدوس عن مسافر صام في رمضان فعطش ففطر بقرت له سفرته ليفطر فاهوى يده
ليشرب فقييل له لاما معد فكف فقال احب له القضاء وصوب للخمى سقوطه وقال انه غالب الروايات
عن مالك (قوله واولى ليلا) المراد رفعها لبلان يلاحظ انه غير نا للصوم وانه ليس عنده نية له ووجه
الاولوية ان الليل لما كان محلا للنية فرفعها في النهار بما يتوهم ان هذا الرفع لا يصير لوقوعها في محلها

(الالوجه) كعلق قلبه
بمن حلف بطلاقتها واعتقها
بحيث يخشى ان لا يتركها
ان حنث فيجوز ولا قضاء
(كوالد) اب اوام اي
كاهمه بالفطر ان كان على
وجه الحنان والشفقة من
ادامة الصوم ومثله السيد
(وشيح) في الطريق اخذ
على نفسه العهد ان
لا يخالفه والحق به بعضهم
شيخ العلم الشرعي (وان
لم يحلفا) اي الوالد والشيخ
* ولما بين ان القضاء واجب
في الفرض مطلقا بين ان
الكفارة قد تجب في بعضه
بقوله (وكفر) المفطر
المكلف الكفارة الكبرى
وجوبا بشرط خمسة اولها
العهد واليه اشار بقوله
(ان تعمد) فلا كفارة
على ناس الثاني ان يكون
مختارا فلا كفارة على
مكره او من افطر غلبة
الثالث ان يكون متنكاحا
لحرمه الشهر فلما نزل
تأويله قريبا لا كفارة
عليه واليه اشار بقوله (بلا
تأويل قريب) وسياقي
بيانه ورابعها ان يكون
عالما بالحرمة فجاهلها
كحديث عهد باسلام ظن
ان الصوم لا يحرم معه
الجماع فجامع فلا كفارة عليه
واليه اشار بقوله (و) بلا

(جهل) لحرمة فعله واولى جهل رمضان كن افطر يوم الشك قبل الثبوت فلا كفارة واما جهل وجوبها مع علم حرمة فلا
يسقطها حاشا لها (في) اداء رمضان فقط (لا في قضائه ولا في كفارة او غيرها وقوله (جماعا) بوجوب العسل وما عطف عليه
مفعول منه نوسوا كان المنع من رجلا او امرأة (او) بعدد (رفع نية تها را) واولى ليلا وطلع الفجر رافعا لها لان علق الفطر على شيء ولم يحصل

(او) شربا بضم فقط (فلا كفارة فيما يصل من نحو انتفائها معلة بالانتهاك الذي هو اخص من العمد ثم بالغ على الكفارة فيما يصل من الضم بقوله (وان) وصل للجوف (باستينك بجوزاء) وهي القشر المتخذ من اصول الجوزاى تعمد الاستينك بها نهارا او ابتلعها ولو غلبة اوليلا وتعمد ببلعها نهارا لاغلبة فيقضى فقط كان ابتلعها نسيانا ولو استعملها نهارا تعمد (او) تعمد (منيا) اى اخراجه بتقييل او مباشرة بل (وان) بادامة فكر) وظهر وكان عادته الانزال ولو فى بعض الاحيان من ادا متبها فان كانت عادته عدم الانزال منها لكنه خالف عادته وانزل فقولا فى لزوم الكفارة وعدمه واختار اللخمي الثانى وبالله اشار بقوله (الان يخالف عادته) فلا كفارة (على المختار) فان لم يدبهما فلا كفارة قطعا فقوله (الان يخالف الخ راجع للمبالغ عليه ومثله النظر واما ما قبل المبالغة فقيه الكفارة وان خالف عادته على المعتمد وان لم يستدم واعترض على المصنف بان اختيار اللخمي انما هو فى القبلة

واما رفعها فى الليل قطا هرا به مضرا لانه رفعها فى محلها فلم تقع النية فى مركزها فلا يتوهم عدم الضرر (قوله فلا قضاء عليه) الذى فى حاشية شيخنا العدوى وعقب انه اذا علق الفطر على وجودا كل او شرب وحصل المعلق عليه نهار الزمه القضاء والكفارة ولو لم يتناولها واما اذا علقه على وجود واحد مما فلم يجده فلا شئ عليه وهو وجبه لحصول المعلق عند حصول المعلق عليه وهذا غير مخالف لما فى الشارح لان مسئلة الشارح علق الاكل على وجوده اكل ووجبه ولم يأكل (قوله او تعمد اكل) اى ولو شيا قليلا كفضلة طعام تلتقط من الارض (قوله او بلاء نحو حصة) هذا هو ظاهر المصنف لانه جرى فيما تقدم على ما اختاره اللخمي من قول عبد الملك ان حكم الحصة والدرهم حكم الطعام فعليه فى السهو والقضاء وفى العمد الكفارة وقال ابن عبد السلام الاقرب سقوط الكفارة بغير المتحل انظر ح (قوله بضم فقط) اى وصل للجوف اذ هو حقيقة الاكل والشرب واما ما وصل للمعلق من المتحل ففيه القضاء فقط كما مر (قوله فلا كفارة فيما يصل) اى للجوف وقوله من نحو انتفائها من انتف ونحوه كاذن وعين (قوله الذى هو اخص من العمد) اى لان السمد موجود فى الوصول من الانتف والاذن والعين وليس هناك انتهاك وفيه ان الانتهاك عبارة عن عدم المبالاة بالحرمة وهذا متأت فى الوصول من الانتف والاذن والعين فلذا علل بعضهم بقوله لان هذا لا تنشقق اليه النفوس واصل الكفارة انما شرعت لجزا النفس عما تنشقق اليه (قوله وان باستينك بجوزاء) اى وان وصل للجوف شئ من ذلك بسبب استينك بجوزاء وحاصل ما قاله الشارح انه ان تعمد الاستينك بها نهارا كفر فى صورتين وهما اذا ابتلعها تعمد او غلبه لانسيانها بالقضاء فقط وان تعمد الاستينك بها ليلا كفر فى صورة واحدة وهى ما اذا ابتلعها نهارا عدم الاغلبة او نسيانها بالقضاء فقط هذا كلامه تبع العبق قال بن وفيه نظر فان الكفارة لم يذكرها التوضيح الا عن ابن لبابة وهو قيدها بالاستعمال نهارا ليلا والافاقضاء فقط وكذا انه ابن غارى والمواق عن ابن الحاج اه كلامه وقد استظهر فى المج ما قاله الشارح تبع العبق لان الجوزاء مقام تشديد فتأمل (قوله اى تعمد الاستينك بها نهارا الخ) واما لو استاك بها نهارا نسيانها فلا يكفر الا اذا ابتلعها فافان ابتلعها غلبه او نسيانها بالقضاء فقط اه خش (قوله وكان عادته الانزال) اى بالفكر والنظر المستدامين (قوله فان لم يدبهما) اى الفكر والنظر بل امنى بمجرد الفكر والنظر فلا كفارة قطعا والحاصل انه ان امنى بمجرد الفكر والنظر من غير استدامة لهما فلا كفارة قطعا وان استدامهما حتى انزل فان كانت عادته الانزال بهما عند الاستدامة فالكفارة قطعا وان كانت عادته عدم الانزال بهما عند الاستدامة فخالف عادته وامنى فقولا فى هذا محصل كلام الشارح (قوله راجع للمبالغ عليه) اى وهو الفكر المستدام (قوله واما ما قبل المبالغة) اى وهو خروج المني بالقبلة او المباشرة وقوله وان خالف عادته اى بان كانت عادته عدم الانزال بهما فخالف عادته وامنى (قوله وان خالف عادته على المعتمد) كذا قال الشارح تبع العبق قال بن انظر من ابن اى له ذلك الاعتداد وقد يقال اى له ذلك من كونه طاهر قول ابن القاسم فى المدونة كاستداه واعلم ان فى مقدمات الجماع اذا انزل ثلاثة اقوال حكاه فى التوضيح وابن عرفة عن البيان الاول للمالك فى المدونة وهو القضاء والكفارة والثانى لاشبه القضاء فقط والثالث لابن التماس فى المدونة القضاء والكفارة الا ان ينزل عن تطر او فكر غير مستدامين اه قال طنى ولم يعرج ابن رشد على موافقة العادة ولا على مخالفتها وانما ذكر ذلك اللخمي فانه بعد ان حكى الخلاف المتقدم قال والذى يجب ان ينظر الى عادته فمن عادته ان ينزل عن قبلة او مباشرة واختلفت عادته كفر وان كانت عادته السلامة لم يكفر اه ثم قال طنى فالمؤلف باعتبار المبالغة جار على مذهب ابن القاسم فى المدونة كما علمت ثم اشار لاختيار اللخمي وهو جار فى جميع المقدمات نعم اللخمي فى اختياره لم ينظر للمتابعة ولا لعدمها وانما نظر للعادة وهذا لا يضر المؤلف بل نسج على منوال اللخمي فانه ذكر اتفاقهم على شرط المتابعة فى النظر ثم عقبه بدكر اختياره لراجع لمقدمات الجماع وليس اختياره خاصا بالقبلة والمباشرة كما قيل بل ذكرهما على سبيل المثال لا تخصيص كما ترى فتأمل اه وانه تعلم ان تخصيص الشارح الاستثناء

يُتَوَقَّعُ فِي الْفِكْرِ وَالنَّظَرِ بِالْأَوَّلَى وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الْقَيْدُ فِيهِمَا ضَعِيفًا فِي الْفِكْرِ وَالنَّظَرِ مَعْتَمِدًا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي الْآخِرِينَ لِمَا كَانَ ذَلِكَ نَعْمَ اعْتَرَضَ بَأَنَ الْقَيْدَ لِبْنِ عَبْدِ السَّلَامِ لِللَّخْمِيِّ ٤٣٤ فَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ عَلَى الْأَصَحِّ مِثْلًا (وَأَنْ أَمْنِي يَتَعَمَدُ نَظْرَةً) وَاحِدَةً (قَتَاوِيلَانِ) الرَّاحِ

بَعْدَ الْمُبَالَغَةِ وَقَوْلُهُ أَنَّ اللَّخْمِيَّ أَيْسَرَ لِهَ اخْتِيَارِ الْأَفْئِدَةِ وَالْمُبَاشَرَةِ كُلَّهُ غَيْرُ ظَاهِرٍ بَلْ غَيْرُهُمَا أُخْرَى بِذَلِكَ أَهْ كَلَامُ بَنٍ وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَدُوُّ الْحَقُّ أَنَّ الْأَسْتِنَاءَ رَاجِعٌ لِمَا بَلَّ الْمُبَالَغَةُ وَهِيَ اخْرَاجُ الْمُنَى بِالْأَفْئِدَةِ وَالْمُبَاشَرَةِ وَلَمَّا بَعْدَهَا وَهِيَ اخْرَاجُهُ بِإِدَامَةِ الْفِكْرِ وَأَنَّ كَلَامَ اللَّخْمِيِّ ضَعِيفٌ بِالنِّسْبَةِ لِمَا قَبْلَ الْمُبَالَغَةِ وَأَنَّ الْمُعْتَمِدَانَ اخْرَاجَ الْمُنَى بِالْأَفْئِدَةِ وَالْمُبَاشَرَةِ فِيهِ الْكُفَّارَةُ وَأَنَّ خَائِفَ عَادَتِهِ وَأَنَّ لَمْ يَسْتَدِمَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي الْمَدُونَةِ خِلَافَ اللَّخْمِيِّ (قَوْلُهُ جَرِيَانُهُ فِي الْفِكْرِ وَالنَّظَرِ بِالْأَوَّلَى) أَيْ لَأَنَّهُمَا أَضْعَفُ مِنَ الْقَبْلَةِ وَالْمُبَاشَرَةِ وَمَا كَانَ قَيْدًا فِي الْأَقْوَى فَهُوَ قَيْدٌ فِي الْأَضْعَفِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى هَذَا وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ هَذَا الْأَعْتَرَا ضَاحِكٌ لِأَوْرُودِهِ لِأَنَّ اخْتِيَارَ اللَّخْمِيِّ عَامٌ فِي جَمِيعِ الْمَقْدِمَاتِ وَأَعْمَازِ كَرِ الْقَبْلَةِ وَالْمُبَاشَرَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّمْيِيزِ (قَوْلُهُ أَنَّ الْقَيْدَ لِبْنِ عَبْدِ السَّلَامِ) قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْقَيْدَ لِلَّخْمِيِّ فَلَا عَتَرَا ضَاحِكٌ عَلَى الْمُصَنِّفِ نَعْمَ يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ التَّعْبِيرُ بِقَوْلِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ بِصِيغَةِ الْأَسْمَاءِ أَنَّ هَذَا اخْتِيَارَ اللَّخْمِيِّ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ فَالْأَوَّلَى أَنْ يَعْزِزَ بِالْفِعْلِ وَاجِبٌ بِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ بِهِ عَنْ أَطْلَاقِ أَشْهُبِ الْقَضَاءِ فَقَطْ وَأَطْلَاقُ الْأَمَامِ الْكُفَّارَةُ صَارَ كَأَنَّهُ اخْتِيَارٌ مِنَ الْخِلَافِ قَتَدِيرٌ (قَوْلُهُ وَأَنَّ أَمْنِي الْخ) قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ قَوْلَ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي الْمَدُونَةِ سَقُوطُ الْكُفَّارَةِ إِذَا أُنْزِلَ عَنْ فِكْرٍ أَوْ تَطَرُّعٍ مُسْتَدَامٍ وَقَالَ الْقَاسِمِيُّ يَكْفُرُ أَنَّ أَمْنِي عَنْ تَطَرُّعٍ وَاحِدَةٍ مَعْتَمِدًا خِلْفَهُ عَبْدُ الْحَقِّ عَلَى الْوَفَاقِ فَحَمَلَ مَا فِي الْمَدُونَةِ عَلَى مَا أَذَالِمُ يَتَعَمَدُ النَّظَرُ وَجْهَهُ ابْنُ يُونُسَ عَلَى الْخِلَافِ وَالْيَاقِينُ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ وَأَنَّ أَمْنِي الْخِ فَالتَّأْوِيلُ بِالْوَفَاقِ وَالْخِلَافُ لَا يَلْزُمُ الْكُفَّارَةَ وَعَدَمُهَا كَمَا فَهَمَهُ الشَّارِحُ وَقَدْ بَقِيَ الْمَعْنَى وَأَنَّ أَمْنِي يَتَعَمَدُ نَظْرَةً قَتَاوِيلَانِ أَيْ قِيلَ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ كَلَامَ الْقَاسِمِيِّ وَفَاقَ الْمَدُونَةَ وَأَنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَتَعَمَدِ الْفُطْرَ وَقِيلَ لَا كُفَّارَةَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ خِلَافٌ كَمَا عَتَدَا ابْنُ يُونُسَ وَالْمَعْمُولُ عَلَيْهِ ظَاهِرُهَا (قَوْلُهُ وَالْأَفْئِدَةُ كُفَّارَةُ) أَيْ وَالْأَبَانُ خَائِفَ عَادَتِهِ كَمَا لَوْ كَانَتْ عَادَتُهُ عَدَمُ الْأَمْنَاءِ فَتَطَرُّعُ نَظْرَةٍ فَأَمْنِي فَلَا كُفَّارَةَ (قَوْلُهُ تَمْلِيحُ الْخ) أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى تَمْلِيحِ الْمُسْكِينِ لِلْمَدَسُوءِ كُلِّهِ أَوْ بَاعَهُ (قَوْلُهُ وَلَا يَجْزِي عَدَاءُ أَوْ عَشَاءُ) أَيْ بِدَلَا عَنْ الْمَدِّ (قَوْلُهُ لَا فِي الْيَوْمِ الْوَاحِدِ) أَيْ فَلَا تَعْدُدُ بِتَعْدُدِ الْأَكْلَاتِ أَوْ الْوَطَاطِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ (قَوْلُهُ أَوْ كَانَ) عَظْفٌ عَلَى حَصْلِ أَيْ وَلَوْ كَانَ الْخِ (قَوْلُهُ وَهُوَ الْأَفْضَلُ) أَيْ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ تَعْلَلَاتِهِ بِأَفْزَادِ كَثِيرَةٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْعَتَقَ أَفْضَلَ مِنَ الصَّوْمِ لِأَنَّ نَفْعَهُ مَتَّعٌ لِلْغَيْرِ دُونَ الصَّوْمِ (قَوْلُهُ وَلَوْ لِلْخَلِيفَةِ) أَيْ خِلَافًا لِمَا أَقْبَى بِهِ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَمِيرَ الْأَنْدَلُسِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مِنْ تَكْفِيرِهِ بِالصَّوْمِ بِحَضْرَةِ الْعُلَمَاءِ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ ثَلَاثًا تَسَاهُلٌ وَبِجَامِعِ ثَانِيَا (قَوْلُهُ مَحْرُورَةُ الْكُفَّارَةِ) احْتَرَزَ بِذَلِكَ عَمَّا إِذَا اشْتَرَى أَمَةً اشْتَرَطَ بِأَنْ يَتَعَمَدَ عَلَى مَشْرَبِهَا عَتَقَهَا فَلَا يَجْزِي (قَوْلُهُ وَالتَّخْيِيرُ) أَيْ بَيْنَ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ (قَوْلُهُ فَأَمَّا يَكْفُرُ بِالصَّوْمِ) أَيْ أَنَّ قَدْرَ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ مَا لَمْ يَأْذَنْ لَهُ سَيِّدُهُ فِي الْأَطْعَامِ) أَيْ إِذَا أَذِنَ لَهُ فِيهِ كَفَرَ بِهِ بِخِلَافِ الْحَقِّ فَأَنَّهُ لَا يَجْزِيهِ التَّكْفِيرُ بِهِ وَلَوْ أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ (قَوْلُهُ كَفَرَتْهُ بِأَذْنِ النَّوَاعِينَ) أَيْ الْأَطْعَامُ وَالْعَتَقُ وَالْمَرَادُ كَفَرَتْهُ بِأَقْلَمِهَا قِيمَةً فَإِنَّ كَانَتْ قِيمَةُ الرِّقَّةِ أَقْلَ كَفَرَتْهُ بِالْعَتَقِ وَإِنْ كَانَتْ قِيمَةُ الطَّعَامِ أَقْلَ كَفَرَتْهُ بِالْأَطْعَامِ وَقَالَ عَبْدُ الْحَقِّ يَحْتَمِلُ بِقَاوُضِهِ أَنَّ ابْنَ الصَّوْمِ قَالَ فِي التَّوَضُّعِ وَهَذَا ابْنُ وَهُوَ يَفِيدُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ عَلَى الصَّوْمِ وَأَمَّا الصَّبِيُّ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كُفَّارَةَ فَلَا يَتَأْتِي فِيهِ مَا ذَكَرَ (قَوْلُهُ وَلَوْ طَاوَعْتَهُ) أَيْ هَذَا إِذَا أَكْرَهَهَا بَلْ وَلَوْ طَاوَعْتَهُ لِأَنَّ طَوْعَهَا أَكْرَاهَ لِأَجْلِ الرِّقِّ (قَوْلُهُ فَلَمْ يَزَمْهَا الْكُفَّارَةُ) أَيْ بِالصَّوْمِ مَا لَمْ يَأْذَنْ لَهَا سَيِّدُهَا فِي الْأَطْعَامِ (قَوْلُهُ وَأَوْعَنَ زَوْجَهُ أَكْرَاهَهَا الزَّوْجَ) أَيْ بِخَوْفِ شَيْءٍ مُؤَلَّمٍ كَضَرْبٍ فَأَعْلَى كَالْأَطْلَاقِ فَقَدْ ذَكَرَ طَنِ فِي الْمَوَالَاةِ فِي الْوَضُوءِ أَنَّ الْأَكْرَاهَ فِي الْعِبَادَاتِ يَكُونُ بِمَا ذَكَرَ ابْنُ الْقَاسِمِ (قَوْلُهُ بِالْغَةِ الْخ) فَلَوْ كَانَتْ الزَّوْجَةُ صَغِيرَةً أَوْ كَافِرَةً أَوْ غَيْرَ عَاقِلَةٍ لَجَبَّ عَلَيْهِ أَنْ يَكْفُرَ عَنْهَا لِأَنَّهُ يَكْفُرُ عَنْهَا نِيَابَةً بِقَوْلِهِ إِذَا كَانَتْ بِصَفَةِ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَا كُفَّارَةَ عَلَيْهَا فَلَا كُفَّارَةَ عَلَى مَكْرَهٍ عَنْهَا وَهَذِهِ الشَّرُوطُ كَمَا تَعْتَبَرُ فِي التَّكْفِيرِ عَنِ الزَّوْجَةِ تَعْتَبَرُ بِإِضَاءِ فِي التَّكْفِيرِ عَنِ الْأَمَةِ الَّتِي أَكْرَهَهَا فَلَا يَدْرِي مِنْ كَوْنِهَا عَاقِلَةً أَوْ غَيْرَ مُسْلِمَةً (قَوْلُهُ أَسْلَمَهَا الْخ) وَإِذَا أَسْلَمَهَا

مِنْهَا عَدَمُ الْكُفَّارَةِ وَمَحَلُّهَا إِذَا لَمْ يَخَالَفْ عَادَتَهُ بَانَ كَانَتْ عَادَتُهُ الْأَمْنَاءُ بِمَجْرَدِ النَّظَرِ وَالْأَفْئِدَةِ كُفَّارَةً أَتَّفَاقًا وَلَمَّا كَانَتْ أَنْوَاعُ الْكُفَّارَةِ ثَلَاثَةً وَالْمَعْرُوفُ أَنَّهَا عَلَى التَّخْيِيرِ أَفَادَ النَّوَاعِ الْأَوَّلَ مَعْلُقًا لَهُ بِكُفْرِ بِقَوْلِهِ (بِاطْعَامِ) أَيْ تَمْلِيحُ (سَتِينَ) مُسْكِينًا أَيْ مَحْتَاجًا فَشَمِلَ الْفَقِيرَ (لِكُلِّ مَدٍّ) وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ مِلَّةُ الْيَدِينِ الْمُتَوَسُّطَتَيْنِ وَلَا يَجْزِي عَدَاءُ أَوْ عَشَاءُ خِلَافًا لِأَشْهُبٍ وَتَعَدَّدَتْ بِتَعْدُدِ الْأَيَّامِ لَا فِي الْيَوْمِ الْوَاحِدِ وَلَوْ حَصَلَ الْمَوْجِبُ الثَّانِي بَعْدَ الْإِخْرَاجِ أَوْ كَانَ الْمَوْجِبُ الثَّانِي مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْأَوَّلِ (وَهُوَ) أَيْ الْأَطْعَامُ (الْأَفْضَلُ) مِنَ الْعَتَقِ وَالصَّيَامِ وَلَوْ لِلْخَلِيفَةِ وَأَفَادَ الثَّانِي بِقَوْلِهِ (أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ) مُتَابِعِينَ وَالثَّلَاثَ بِقَوْلِهِ (أَوْ عَتَقَ رَقَبَةً) مُؤَمَّنَةً سَلِيمَةً مِنْ عَيْسُوبٍ لَا يَجْزِي مَعَهَا كَامِلَةٌ مَحْرُورَةُ لِلْكُفَّارَةِ (كَالظَّهَارِ) رَاجِعٌ لِلصَّوْمِ وَالْعَتَقِ وَالتَّخْيِيرِ فِي الْحَرِّ الرَّشِيدِ وَأَمَّا الْعَبْدُ فَأَمَّا يَكْفُرُ بِالصَّوْمِ فَإِنْ عَجَزَ بِقِيَّتِ دِينًا عَلَيْهِ فِي ذِمَّتِهِ مَا لَمْ يَأْذَنْ لَهُ سَيِّدُهُ فِي الْأَطْعَامِ وَأَمَّا السَّفِيهِ

فِي أَمْرِهِ وَلِيهِ بِالصَّوْمِ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَوْ ابْنِي تَفَرَّعَتْهُ بِأَذْنِ النَّوَاعِينَ (و) كَفَرَ (عَنْ أَمَةٍ) لَهُ (وَطَّهَا) وَلَوْ طَاوَعْتَهُ إِلَّا أَنْ فَقَدْ تَطَلَّبَهُ وَلَوْ حَكَمًا بِأَنْ تَزِينَ لَهُ فَيَلْزِمُهَا الْكُفَّارَةُ (أَوْ) عَنْ (زَوْجَةٍ) بِالْغَةِ عَاقِلَةً مُسْلِمَةً وَلَوْ أَمَةً (أَكْرَهَهَا) الزَّوْجَ وَلَوْ عَبْدًا وَهِيَ حُرَّةٌ وَتَكُونُ جُنَايَةً فِي رَقَبَتِهِ إِنْ شَاءَ سَيِّدُهُ أَوْ إِذَا أَوْفَدَاهُ بِأَقْلَى الْفِيهِ تَبَيَّنَ أَيْ قِيمَةُ الرِّقَّةِ وَالْأَطْعَامِ

وليس لها ان تأخذ وتصوم اذ لا تمن للصوم (نيابة) عنهما (فلا يصوم) عن واحدة منهما اذ لا يقبل النيابة (ولا يعتق) اى لا يصح عتق السيد (عن امة) اذ لا ولا لها (وان اعسر) الزوج عما لزمه عنها وكذا لو فعلت ذلك مع بسره ٤٣٥ (كفرت) عن نفسها بأحد الأنواع

الثلاثة (ورجعت) عليه
(ان لم تصم بالاقل من)
قيمة (الرقبة و) نفس
(كيل الطعام) اى مثله
ان كفرت به لانه مثلى
يرجع به وتعلم كثرة
الطعام واقلية بقيمته هذا
اذا اخرجته من عندها
فان اشترته فان كان ثمنه اقل
من قيمته ومن قيمة الرقبة
رجعت بمنه وان كانت
قيمه اقل منهما رجعت
بمثله وان كانت قيمة
الرقبة اقل رجعت بها فان
كفرت بالرقبة رجعت
بالاقل من القيمتين ان
كانت من عندها والا
فبالاقل منها ومن ثمنها
وقيمة الطعام (وفى)
تكفيره عنها ان اكرها
على القبله ونحوها مما
ليس بجماع (حتى انزلها)
وازلت هي اذ المدا على
انزالها وعدم تكفيره عنها
ولا كفارة عليها ايضا على
هذا الثانى (تاويلان وفى)
تكفير مكره رجل) بكسر
الراء اسم فاعل (ليجامع)
اى هل يكفر عن المكره
بالفح او لا وهو الراجح
(قولان) واما المكره
بالفح فلا كفارة عليه مطلقا
رجلا وامراة قطعان
اكراه امراة لنفسه كفر

فندم ملكته وانسخ النكاح وهل تمتعه حينئذ فيصير معتقا لزمه في الاصل ولا تكفر به بل تكفر
بعق غيره او بالطعام قولان نقلهما تاه عدوى (قوله) وليس لها ان تأخذ (اى الزوج العبد وتصوم
اى بل متى اخذته لا بد ان تكفر بالطعام والعق وكذا اذا اخذت من سيده الاقل من القيمتين فلا تكفر
بالصوم لانها لو صامت ففسد اخذت العبد واقل القيمتين ثمن للصوم (قوله) نيابة اى حالة كون تكفير
السيد والزوج المذكور بن نيابة عنهما اى عن الامة والزوجة (قوله) فلا يصوم الخ) حاصله انه لا يكفر عن
واحدة منهما بالصوم بل الزوجة الحرة يكفر عنها بالطعام والعق والامة يكفر عنها بالطعام ولا يصح ان
يعتق عنها اذ لا ولا لها (قوله) وان اعسر الزوج عما لزمه عنها اى عن الزوجة اى واما لو اعسر السيد عما
لزمه عن الامة كانت الكفارة عنها دينافى ذمته (قوله) كفرت) ظاهره انها مطلوبة بذلك وان المعنى كفرت
ندبا واعترضه طنى بأن عبارة عبد الحق تدل على انها غير مطلوبة بذلك حيث قال لانها غير مضطرة لان
تكفر عن نفسها ولا مؤاخاة بذلك الا ان الامة اى قوله ولا مؤاخاة بذلك اى على جهة الوجوب فلا ينافى
الاستحباب ويزيد اه بن (قوله) ان لم تصم اى واملا وكفرت بالصوم فلا ترجع عليه بشئ لان
الصوم لا تمن له (قوله) ونفس كيل الطعام) قدر نفس اشارة الى ان قوله وكيل الطعام عطف على الرقبة (قوله)
هذا اذا اخرجته من عندها اى فاذا اخرجته من عندها فانها ترجع بقيمة الرقبة ان كانت اقل من قيمة
الطعام وبمثل الطعام ان كانت قيمته اقل من قيمة الرقبة فالأقلية بين القيمتين والرجوع بكيل الطعام لانه مثلى
(قوله) رجعت بالاقل من القيمتين اى فاذا كانت قيمة الرقبة اقل رجعت بها وان كانت قيمة الطعام اقل
رجعت بها هذا اذا اخرجت الرقبة من عندها (قوله) والا اى والا تكن الرقبة التى كفرت بها من عندها بل
اشترتها فانها ترجع بالاقل منها اى من قيمتها ومن ثمنها ومن قيمة الطعام فعلم مما ذكره انها لا ترجع بمثل الطعام
الا اذا كفرت به وكانت قيمته اقل فان لم تكفر به كان الرجوع بقيمته لا بمثله قال بن وهذا التفصيل المذكور
غير صواب والذى ذكره عبد الحق وابن عرفة وابن حجر زانها ان كفرت بالطعام رجعت بالاقل من مكيلة
الطعام او الثمن الذى اشترته به او قيمة الرقبة اى ذلك اقل رجعت به واذا كفرت بالعق رجعت بالاقل من
قيمة الرقبة او الثمن الذى اشترته به او مكيلة الطعام لانها لا تعطى الاقل (قوله) اذ المدا على اى مدار
التأويلين على انزالها وانما نص المصنف على انزالها مدعا لتوهم انه لو تعلقت به الكفارة عن نفسه لا يلزمه
ان يكفر عنها اتفاقا فنص على المتوهم واعلم انه على القول الاول يجزى هنا ما مر من قوله وان اعسر كفرت
الخ (قوله) وعدم تكفيره عنها اى وانما يكفر عن نفسه اذا انزل (قوله) تاويلان) الاول لابن ابي زيد والثانى
للنابسى قال عياض والثانى منها ظاهر المدونة اه بن (قوله) فلا كفارة عليه مطلقا رجلا وامراة
قطعا اى اتفاقا وفيه نظر فقد قال عياض والباحى ان المكره بالفح عليه الكفارة فى قول عبد الملك نظرا
لانشاره واكثر اقوال اصحابنا انه لا كفارة عليه وهو الصحيح وقول عبد الملك ضعيف انظر بن والحاصل
ان المكره بالكسر قيل يلزمه ان يكفر عن المكره بالفح وقيل لا يكفر عنه وهو الراجح وعليه فهل على المكره
بالفح كفارة عن نفسه نظر لا تشاره او لا قولان والمعمد منهما الثانى وكل هذا اذا كان الاكراه على الجماع
واما لو اكره غيره على الاكل والشرب فلا كفارة على المكره بالكسر كما ذكره الشيخ سالم بن الاغن ابن عرفة
ولا على المكره بالفح ايضا ونص ابن عرفة ولا كفارة على مكره على اكل وشرب او اكره على وطء وفى الرجل
قولان لها ولابن الماجشون اه (قوله) على الاظهر اى خلافا لمن قال ان من اكره شخصا على الاكل
او الشرب يلزمه الكفارة عنه وقتل عبق هذا عن ابن عرفة وفى نقله عنه نظر لما علمت من نص كلامه (قوله)
لان افطر ناسيا) عطف على قوله ان تعمد اى وكفران تعمد لان افطر ناسيا وانه عطف على قوله بلا تأويل
قريب وهو ظاهر الشارح (قوله) وهو المستند فيه الى امر موجود اى يعذر به شرعا (قوله) فظن لفساد صومه

عنها ولغيره كفر عنها او طئها ولو اكره غيره على اكل وشرب فلا كفارة على المكره بالكسر على الاظهر (لان) استند فى فطره الى تأويل
قريب وهو المستند فيه الى امر موجود فلا كفارة عليه كمالو (افطر ناسيا) فظن لفساد صومه

الإباحة فأفطرنا بما عاندا (أو) رومة غسل ليل الجنباة أو خيض و (لم يغتسل إلا بعد الفجر) قطن الإباحة فأفطرهم هذا (أو تسحر
قربه) أي قرب الفجر قطن بطلان صومه فأفطروا الذي في سماع أبي زيد تسحر في الفجر أي فالذي تسحر قربه عليه الكفارة لأنه من
البعيد وهو المعتد إلا أن يحمل القرب على اللصق أي بلصق الفجر فيوافق السماع (أو قدم) المسافر (ليلا) قطن أنه لا يلزمه صوم
صبيحة قدومه فأفطر فلا كفارة ٤٣٦ عليه (أو سافر دون) مسافة (القصر) قطن إباحة الفطريته (أو رأى شوالا)

الإباحة) أي إباحة الفطر لا اعتقاده أن صوم ذلك اليوم لا يتعقد (قوله تسحر في الفجر) أي تسحر في الجزء
الملاق له (قوله لأنه من البعيد) أي لأن المتسحر قربه لم يستند لأمر موجود يعذر به شرعا وإن كان مستندا
لأمر موجود حقيقة (قوله أي بلصق الفجر) أي في الجزء الملاصق للجزء الذي طلع فيه الفجر وليس المراد
أنه تسحر في الجزء الذي طلع فيه الفجر (قوله أو سافر دون القصر) وأما من أصبح في الحضر صائما فاسافر
دون القصر فأفطر فالظاهر أنه يجري على الخلاف فيمن سافر قصر فأفطر لذلك وسيأتي الخلاف فيه
بل هذا جرى بوجوب الكفارة اه ح (قوله فظنوا الإباحة الخ) قد ذكر المصنف أمثلة ستة للتأويل
القريب وزيد عليها من أكل يوم الشك بعد ثبوت الصوم ظانا بالإباحة كما قدم المصنف ومن أفطر متأولا
عدم تكذيب العدلين بعد ثلاثين محو القول الشافعي بذلك ومن أفطر ظانا بالإباحة لأجل حجة
فعلها بغيره أوفعت به على الراجح خلافا لما يأتي للمصنف من أن هذا من التأويل البعيد وبالجملة فالظاهر
أن النظر في قرب التأويل للشأن والمثال لا يخصص (قوله بخلاف بعد التأويل) هذا يخرج من قوله
بالتأويل قريب ولا يقال أنه منطوقه فكيف يخرج منه لا تأويل بل قوله بالتأويل قريب أعم منه لصدقه
بإتفاء التأويل أصلا والتأويل البعيد فكاهه قال يشترط في الكفارة اتقاء التأويل القريب بخلاف
التأويل البعيد فلا يشترط اتقاؤه لأن فيه أنها كالحرمة حكما لكونه كالعدم (قوله فعليه الكفارة)
أي عند ابن القاسم وهو المشهور وقال أشهب لا كفارة عليه وعده تأويلا قريبا وقد استقر به ابن عبد
السلام قائلا أن هذا أقرب تأويل لما من قدم ليلا وتسحر حال الفجر قال عج هو في هذا الفرع قد استند
في فطره لموجود وهو رد الشهادة فلا يكون تأويل بعيدا اه وقديقال هو أن استند في فطره لأمر موجود
لكنه لم يعذر به شرعا والتأويل البعيد هو المستند فيه لأمر معدوم أو موجود لكنه لم يعذر به شرعا ووجه
المشهور بأن رفعه للقاضي ناشئ عن قوة رؤيته للهلال فلذا عده التأويل بعيدا (قوله فالكفارة)
أي وهذا بخلاف من أفطر عامدا ثم تبين أن ذلك اليوم يوم العيد أو تبين أن الحيض آتاه قبل الفجر
فلا كفارة على المعتمد خلافا لجديس اه عدوى (تنبيه) ما ذكره من الكفارة في هاتين المسألتين هو
المشهور وقال ابن عبد الحكم لا كفارة فيهما ورآه من التأويل القريب (قوله أو أفطر لأجل حجة) أي
أو أفطر ظانا بالإباحة لأجل حجة الخ وما ذكره المصنف من أن هذا تأويل بعيد وفيه الكفارة مذهب ابن
حبيب وهو ضعيف وقوله والمعتمد الخ هو مذهب ابن القاسم (قوله أفطر الحاجم والمحتم) فالتأويل استند
لظاهر الحديث وإن كان غير مراد والمراد أنهما فعلان ما يتسبب عنه الفطر أما الحاجم فلم يصح الدم وأما المحتم
فلما يلحقه من الضرر (قوله أو غيبة) يعني أن من اغتاب شخصا في نهار رمضان قطن إباحة الفطر لا كله لحم
أخيه فأفطر فعليه الكفارة قال ح لو جرى في هذا من الخلاف ما جرى في الحجة ما بعد لكن لم أرفها إلا قول
ابن حبيب بوجوب الكفارة اه عدوى وبقي من أمثلة التأويل البعيد ما لو أكره على الفطر ثم أكل متعمدا بعد
زوال الإكراه لا اعتقاده جواز الإفطار فقد استظهر وأوجب الكفارة وإن هذا من التأويل البعيد والظاهر
أنه لا كفارة عليه وأنه من التأويل القريب اه عدوى (قوله يسه) أي بين عدم التلازم (قوله فالتقاء
على ذلك الغير) أي أنه لا يقبل النيابة (قوله منعكسا) وحاصله أن كل فطر عمد أحرما في النفل يوجب

أي هلاله (نهارا) يوم
ثلاثين فاعتقد أنه يوم
عيد فأفطر فقوله (قطنوا
الإباحة) أي إباحة
الفطر فأفطر وأراجع
للسنة أمثلة فإن علموا
الحرمه أو شكوا فيها
فعليهم الكفارة (بخلاف
بعيد التأويل) من إضافة
الصفة للموصوف أي
التأويل البعيد وهو
المستند فيه إلى أمر معدوم
فلا ينفع ومثله بجملة
أمثلة بقوله (كراه)
لرمضان فشهد عندنا كم
فرد (ولم يقبل) لم أسمع قطن
إباحة الفطر فأفطر فعليه
الكفارة (أو أفطر) أي
أصبح مفطرا في يوم
(الحج) تأتيه فيه عادة (ثم
حم) في ذلك اليوم (أو)
وقع من امرأة (لحيض)
اعتادته (ثم حصل)
الحيض بعد فطرها وأولى
أن لم يحصل فالكفارة
(أو) أفطر لأجل (حجامة)
فعلها بغيره أوفعت به
قطن الإباحة والمعتمد في
هذا عدم الكفارة لأنه
من القريب لاستناده لموجود

قضاء

وهو قوله عليه الصلاة والسلام أفطر الحاجم والمحتم فكان على المصنف أن يذكره

في القريب (أو غيبة) لغيره فالكفارة لأنه تأويل بعيد ولم يكن بين الكفارة والقضاء تلازم بينه بقوله (ولزم معها القضاء إن كانت) الكفارة
(له) أي عن المكفر لأن كانت عن غيره من زوجه أو أمه أو غيرهما كما هو فالتقاء على ذلك الغير ولم أقدم ضابطا للقضاء التطوع مطردا
منعكسا في قوله وفي النفل بالعمد الحرام

ذكره هنا ضابطاً آخر لكنه غير مطرد ولا منعكس بقوله (والقضاء في الصوم) (التطوع) ثابت (بوجوبها) بكسر الجيم أي موجب الكفارة وهو الفطر بـ رمضان عمداً بلا تأويل قريب وجهل كما هو فكل ما وجبت به الكفارة في الواجب وجب به القضاء في التطوع وهذه الكلية فاسدة المنطوق والمفهوم ما فيه اد المنطوق فلقول ابن الناسم من عبث بنوأة في فيه فزلت في حلقه فعليه القضاء والكفارة في الفرض ولا يقضى في النقل وقوله فزلت في حلقه أي عمداً كما في التوضيح ٤٣٧

لأقضاء في النقل فقد خالف ابن القاسم قاعده من أن كل ما وجب الكفارة في الفرض اوجب القضاء في النقل فنستثنى هذه الصورة من تلك القاعدة فن قيده بالعبث فقد خالف النقل فلا يعقل عليه فلي تأمل ولأن من افطر في الفرض لوجه كوالدوشينغ يكفر ولا يقضى في النقل كما تقدم وام افساد المفه — وم قسمائل التأويل القريب فانه لا كفارة فيها في الفرض ويقضى في النقل لكن الراجح فيها انه لا قضاء في النقل فسلنا رد وعن اصبح صامحاً في الحضر ثم افطر بعد ما شرع في السفر فلا كفارة عليه في الفرض ويقضى في النقل كما يأتي (ولا قضاء في غالب في) من اضافة الصفة للموصوف وكذا ما بعده أي خرج غلبه ولو كثر ما لم يزد منه شيئاً كما هو (او) غالب (ذباب) او بعوض لأن الانسان لا دله من حديث والذباب يطير فيسبغه الى حلقه فلا

قضاء (قوله ذكره هنا ضابطاً آخر) حاصله كل ما يوجب الكفارة في رمضان يوجب القضاء في التطوع وتقدم ان الذي يوجب الكفارة في رمضان هو الفطر عمداً بلا جهل ولا تأويل قريب (قوله فكل ما) (الخ) أي فكل فطر وجبت به الكفارة في الواجب وهو الفطر عمداً بلا تأويل قريب وجهل (قوله وعلى كل حال) أي سواء جهل كلام ابن القاسم على نزول غلبه او عمداً (قوله لا قضاء في النقل) أي كما في نقل ابن عرفة عن ابن القاسم وكذا في المواق (قوله فن قيده) أي فن قيدنا تلاد الحصة بالعبث كخش (قوله ولأن الخ) عطف على قوله فلقول ابن القاسم (قوله وام افساد المفهوم) أي وهو كل فطر لا يوجب كفارة في الفرض لا يوجب قضاء في النقل (قوله وعن اصبح الخ) عطف على قوله بمسائل التأويل ويرد عليه ايضاً من افطر من غير القم ومن امدى فان في كل التضام في الفرض والنقل ولا كفارة (قوله بعد ما شرع في السفر) أي السفر الذي تقصر فيه الصلاة (قوله ما لم يزد) أي يتلغ منه شيئاً أي عمداً او غلبه او نسياناً ولا قضاء والفرض انه وصل لمحل يمكن طرحه وام اذا لم يصل لموضع يقدر على طرحه منه كما اذا لم يصل لحلقه فلا شيء عليه في اتلاعه (قوله وغالب ذباب) أي وذباب غالب وقاهر وظاهره وان لم يكن كثيراً وقوله او بعوض أي ناموس وغير الذباب والبعوض كالبزغايث والقمل ايسر منهما كما يفيد التحليل الذي ذكره الشارح (قوله غبار طريق) أي وان لم يكثر الغبار وام غبار غير الطريق كغبار كنس البيت فالتضام في وصوله للحلق فيما يظهر وانظر اذا كثر غبار الطريق وامكن التحرز منه بوضع حائل على فيه هل يلزمه وضع حائل على فيه ام لا وهو ظاهر كلام غير واحد اعدوى وقوته او كيل أي وغبار كيل من سائر الحبوب (قوله اوجب لصانعه) وكذا غبار الدباغ لصانعه وانما اغتفر غبار الدقيق ومما معه الصانع نظراً لضرورة الصنعة وامكان التحفظ لغيره وقال بعضهم انه لا يغتفر ذلك ولا للصانع ويجب القضاء (قوله قيد في الدقيق) لان الخلاف في الدقيق وما بعده انما هو في الصانع كما في التوضيح وام غيره فلا يغتفر له ذلك اتقاناً (قوله وحقته من احليل) أي لانها لا تصل لمعدته وقوله من احليل وام من الدبر او فرج المرأة فتوجب القضاء اذا كانت جماع لا بجماع كما هو كذا قال عقب واعترضه ابو على المساوي بأن فرج المرأة ليس متمسكاً بالجوف فلا يصل منه شيء اليه وفي المدونة كره مالك الحفنة للناثم فان احتقن في فرض شيء يصل الى جوفه فليقض ولا يكفر اه وفي ح عن النهاية ان الاحليل يقع على ذكر الرجل وفرج المرأة اه بن فسلم منه ان الحفنة من فرج المرأة لا قضاء فيها كالحفنة من ثقب الذكر (قوله وممة) بالتثنية ومستكح كسر الكاف أي غالب من رجل او امرأة ويصح قراءته بالاضافة مع فتح كاف مستكح أي وثنى شخص مستكح رجل او امرأة (قوله او مذي) لا يحتاج الى تقيده بالمستكح لانه عطف على المعيد بقيد والمعاف على المقيد فيعتبر فيه العيد ايضاً (قوله وزرع ما كول او مشروب) يعني ان من زرع الماء كول او المشروب من فقه في حال طلوع الفجر فلا شيء عليه على المشهور بناء على ان اخراج المائع من الحلق ايسر ايصاله ولا به ان انا زرع الماء كول في حال الطلوع كان نارعا في النهار لانه لا يكون نارعا في النهار الا اذا كان الزرع بعد طلوع الفجر وليس مراداً ان المراد ان الزرع في حال الطلوع لا بعده ولا في الجزء الملاقي لطلوع الفجر لان الزرع سيئ بذله لا فلا خلاف فيه (قوله او فرج) أي انه اذا زرع فرجه من فرج موطوأنه في حال طوع الفجر فلا شيء عليه على المشهور بناء على ان زرع الذكر لا يعد دوطاً ونص ابن شاس ولو طلعت الفجر وهو يبيع عليه القضاء ان استخدام فان زرع أي في حال الطلوع في اثبات

يمكن الاحتراز عنه فأشبهه الريق (او) عاب (غبار طريق) لحلقه للمشقة (او) غبار (دقيق او) غبار (كيل اوجب لصانعه) قيد في الدقيق وما بعده (و) لاني (حقته من احليل) أي ثقب الذكر ولو بمائع (و) لاني (دهن جائفه) أي دهن وضع على الجرح الكائن في البطن الواصل للجوف لانه لا يصل لحد الطعام والشراب والامات من ساعته (و) لاني خروج (من مستكح او مذي) أن يستربه كذا نظر او تذكرك من غير تابع للمشقة (و) لا قضاء في (زرع ما كول او مشروب او فرج طلوع الفجر) أي حال طلوعه وان لم يتمضمض من الاكل

او حصل منى او مذى بعد نزع الذكر وهذا مبني على ان نزع الذكر لا يعد وطأ ولا كان واظنا في النهار ثم شرع يتكلم على الجائزات فقال (وجاز) للصائم ان يرد الجواز الاذن المقابل للحرمه لان بعض ما ذكره جائز مستوي الطرفين كالمضمضة للعطش وبعضه مكروه كالفطر في السفر وبعضه خلاف الاولى ٤٣٨ كالاصبح بالجنابة وبعضه مستحب كالسواك اذا كان لمقتض شرعى من وضوء وصلاة

الضوء وثيقه خلاف بين ابن الماجشون وابن القاسم سببه ان النزع هل يعد جاعا ام لا (قوله او حصل منى او مذى بعد نزع الذكر) اى ان لم يخرج ذلك عن فكر مستدام بعد النزع والا فالكفارة في الاول والقضاء في الثاني اه عدوى (قوله وجاز سواك) اى بما لا يتحلل منه شئ وكرهه بالرطب لما يتحلل منه فان تحلل منه شئ ووصل لحلقه فكالمضمضة ان وصل عمدا كان فيه القضاء والكفارة والا فالقضاء (قوله كل النهار) اى وفاقا لابي حنيفة لقوله عليه الصلاة والسلام لولا ان اشق على امتي لامرهم بالسواك عند كل صلاة وهذا يعم الصائم وغيره (قوله خلاف لمن قال) اى وهو الشافعى واجد واستدل بقوله عليه الصلاة والسلام لخالف فم الصائم عند الله اطيب من ريح المسك والخلاف بالقسم ما يحدث من خلوا المعدة من الرائحة الكريهة في القسم وشأن ذلك ان يحدث عند الزوال فاذا استاك بعد الزوال ازال ذلك الخلاف المستطاب عند الله فلذا كان مكروها وقد يقال هذا لا يدل على الكراهة لان سبب الخلاف خلوا المعدة وخلوا المعدة موجود لم يذهب فليكن الخلاف باقيا لم يذهب السواك فان قلت ما معنى كونه اطيب عند الله مع ان الله منزّه عن استطابة الروائح والانبساط منها لان هذا من صفات الحيوان قلت هذا كناية عن رضاه تعالى به وثناؤه على الصائم بسببه وتقريبه منه كتقريب ذى الرائحة الطيبة ولا يخص ذلك بالآخره (قوله لان فيه تغريرا) اى مخاطرة لاحتمال سبق شئ منها الى الحلق فيفسد صومه (قوله واصباح) اى تعمد البقاء بالجنابة حتى يطلع الفجر ويصبح (قوله وصوم دهر وجعة فقط) اى خلافا لمن قال بكراهتهما وجعة القائل بجواز صوم الدهر الاجماع على لزومه لمن نذره ولو كان مكروها وامنعوا لما لزم على القاعدة واما صوم الجمعة بخصوصها مع ورود النهى عن ذلك وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا يصوم من احدم يوم الجمعة الا ان يصوم يوما قبله او يوما بعده فجعل النهى على خوف فرضه وقد اتفت هذه العلة بوفاته عليه الصلاة والسلام (قوله وجازله) اى للصائم (قوله بان بيت الفطر الخ) اشار الشارح الى ان المراد بالفطر ما يشمل الفطر بالفعل وتبيت الفطر وعليه فيوزع في الشروط بان يجعل قوله شرع فيه الخ شرطاً في جواز بيت الفطر وقوله ولم ينوه فيه شرطاً في جواز الفطر بالفعل وفي بن انه يتعين ان المراد بالفطر هنا يعطى المفطر اذ لو كان بمعنى تبيت الفطر لم يلائمه قوله شرع فيه قبل الفجر ولا قوله ولم ينوه فيه لان تبيت الفطر في السفر يستلزم الشرع فيه قبل الفجر وان لم ينو الصوم فيه فيكون اشتراط ذلك من قبيل تحصيل الحاصل اه كلامه فتأمل (قوله ولجواز اربعة شروط) منها ما يعم يوم السفر وما بعده وهو قوله سفر قصر وقوله ولم ينوه فيه ومنها ما يخص يوم السفر دون ما بعده وهو قوله شرع فيه قبل الفجر اه عدوى (قوله بسفر قصر الخ) قال الشيخ احمد الزرقانى يفهم من ذلك انه يجوز للصائم المسافر الفطر ولو اقام يومين او ثلاثة بمحل ما لم ينو اقامته اربعة ايام كالصلاة كما صرح به في النوادر ونقله ابن عرفة اطرح (قوله قبل الفجر) اى وكان ذلك الشرع اى الوصول لمحل البدء قبل الفجر (قوله والاقتضى) الاولى والا فلا يجوز لعلم القضاء من قوله رضى في القرض مطلقا على ان القضاء لازم على كل حال سواء تخلف شئ من الشروط ام لا واجاب الشارح بأنه اعاد ذكر القضاء وان علم بما مر لا اجل ان يرتب عليه قوله ولو تطوعا (قوله على ان هذا مستغنى عنه) اى لكن هذا مستغنى عنه بقوله وفي النفل بالعمد الحرام اى وحيداً فالاولى حذفه وابداله بموله فلا يجوز وايضا المبالغ عليه لا بد ان يكون ما قبل المبالغة صادقا عليه ولا سئل ان قوله وفطر بسفر قصر المراد به

وقراءة وذ كراى نذب (سواك) اى استياك (كل النهار) خلافا لمن قال بكره بعد الزوال (و) جازله (مضمضة لعطش) ونحوه ككره ويكره لغيره موجب لان فيه تغريرا (واصبح بجنابه) بمعنى خلاف الاولى (وصوم دهر) بمعنى يذب (و) صوم يوم (جعة فقط) لا قبله يوم ولا بعده يوم اى يذب فان ضم اليه آخر فلا خلاف في نذبه وانما كان المراد بالجواز هنا النذب لانه ليس لنا صوم مستوى الطرفين (و) جازله بمعنى كره (فطر) بان بيت الفطر او يعطى مفطرا وجوازه اربعة شروط اشار لاولها بقوله (سفر قصر) لا قبل فلا يجوز ولثانيها بقوله (شرع فيه) بالفعل بان وصل لمحل بدء العصر المتقدم في صلاة السفر لان لم يشرع فلا يجوز ولثالثها بقوله (قبل الفجر) لان شرع بدء فلا يجوز واربعا ان

لا يبيت الصوم في السفر واليه اشار بقوله (ولم ينوه) اى الصرم (فيه) اى في السفر فان يته فيه فلا يجوز وبقي خامس وهو ان يكون برمه ضايفاً نحو كفارة طهار (والا) بان قصد شرط من هذه الشروط (قضى) وذ كره وان علم من قوله وقضى في القرض مطلقا يرتب عليه قوله (ولو تطوعا) بان يبيت الصوم في الحضر ثم سافر بعد الفجر او في السفر فافطر لغير عذر على ان هذا مستغنى عنه بقوله وفي النفل بالعمد الحرام لان رخصة الفطر خاصة بمرضان (ولا كفارة) عليه مع القضاء

(الان ينويه) اى الصوم برمضان اى بيته (سفر) اى فيه ثم يفطر فيه فان بيته فيه وافطر كفر تأول اولا واخرى لورفع نية الصوم بحضر ليل قبل الشروع حتى طلع عليه الفجر رافعا لها ولو كان عازما على السفر وتأول وامالو بيت الصوم في الحضر ثم افطر بعد الفجر وقبل الشروع فان لم يسافر من يومه فالكفارة مطلقا كأن سافر ولم يتأول لان تأول فلا كفارة او بيت الصوم في الحضر وافطر بعد الشروع بعد الفجر فلا كفارة تأول بفطره اولا حصل منه قبل ذلك عزم على السفر قبل الفجر ٤٣٩

بينه وبين من بيت الصوم في السفر فافطر فان عليه الكفارة مطلما ان الحاضر من اهل الصوم فلما سافر صار من اهل الفطر فسدت عنه الكفارة والمسافر كان محسرا في الصوم وعسده فلما اختار الصوم صار من اهله فعليه ما على اهل الصيام من الكفارة وشبه في لزوم الكفارة وان تأول قوله (كفطره) اى الصائم المسافر (بعد دخوله) نهارا وطنه او محل اقامته تقطع حكم السفر وذكر هذا تنبيها لصور والافقد علم مما قبله بالاول لان ما قبله افطر في السفر وهذا افطر في الحضر (و) جار الفطر (بمرض خاف) اى ظن لغول طبيب عارف او تجربة والموافق في المسزاج (زيادته او عياده) بأن يأخر السيرة وكذا ان حصل للمريض بالصوم شدة وتعب بخلاف الصحيح

الفطر في رمضان كما يشعر به قوله ولا كفارة الخ وهذا لا يصدق على التطوع (قوله الان ينويه سفر) حاصل انه اذا بيت نية الصوم في السفر واصبح صائما فيه ثم افطر لم يمت الكفارة سواء افطر متأولا ولا فها ما ز صورتان وقوله واخرى الخ حاصله انه اذا اصبح مفطرا في الحضر بأن رفع نية الصوم ليل او طلع الفجر رافضا لها والحال انه عازم على السفر فانه يلزمه الكفارة سواء سافر ام لا كان متأولا ولا فها ما ز بع صور تضم للثنتين قبلها فالجملته ستة (قوله مطلقا) اى تأول اولا وقوله كأن سافر اى بعد الفطر (قوله ولم يتأول) اى والحال انه افطر غير متأول وهذه ثلاث صور فيها الكفارة تضم للستة المتقدمة فالجملته تسع صور فيها الكفارة وسباني في المصنف صورة عاشرة (قوله عزم على السفر الخ) اى فهدار بع صور لا كفارة فيها نعم للصورة التي قبلها فالجملته خمسة لا كفارة فيها (قوله والفرق بينه) اى بين من بيت الصوم في الحضر ثم افطر بعد ان شرع في السفر بعد الفجر وقوله وبين من بيت الصوم في السفر فافطر اى الذي اشار له المصنف بقوله الان ينويه سفر (قوله فلما اختار الصوم الخ) اى فلما شدد على نفسه بيته الصوم وترك الرخصة شدد عليه بلزوم الكفارة وفي ح خلاف فيمن سافر لاحل الفطر هل يعامل بتقيض مقصوده وتلزمه الكفارة ام لا (قوله وجار الفطر بمرض الخ) اى وجار للصائم ولو حاضرا الفطر بسبب مرض قائم به خاف زيادته فالباء في معرض سنية وما ذكره المصنف من الجواز هو المشهور قال البرزلى اختلف اذا خاف مادون الموت على قوانين المشهور الاباحة نقله ح خافي المواق عن اللخمي من منع الصوم وجوب الفطر مقابل للمشهور اهل بن (قوله او لموافق) اى ولاخبار موافق (قوله بخلاف الصحيح) اى فانه لا يجوز له الفطر اذا حصل له بالصوم مجرد شدة تعب وهذا هو المشهور وسباني للشارح قول آخر بجواز فطره وكذلك لو خاف الصحيح حصول اهل المرض نصومه فانه لا يجوز له الفطر على المشهور اذ لعله لا يزيل به المرض اذا صام وقيل يجوز له الفطر (قوله وجب ان خاف هلاكا) هذا كالا ستثناء من قوله وجار الفطر بمرض خاف زيادته فكانه قال الان يخاف هلاكا فيجب (قوله او شديداذى) اى اذى شديدا فهو من اضافة الصفة لموصوفها (قوله وهو ارضاعها بنفسها) اى مع كفايته وقوله ان خافا عليه المرض اى حدوثه بسبب صوم الحامل او من قلة اللبن بسبب صوم المرضع (قوله اى لم يمكنها واحد الخ) هذا جواب عما يقال ان المرضع اذا خافت على ولدها لا يجوز لها الفطر الا اذا اتى امكان كل من الاستئجار وغيره فكان الواجب العطف بالاولى والابا وحاصل الجواب ان اذا وقعت في حيز النفي كانت لنفي الاحاد الدائر والاحاد الدائر لا يتحقق نفيه الابن الجميع (قوله على حد) اى على طريقة اى فهو على طريقة ولا تطع الخ وذلك لان العطف بأو بعد النفي كافي المصنف او بعد الهى كافي الاية المراد منه نفي الاحاد الدائر والنهي عن الفعل المتعلق به (قوله خافا على ولديهما) اى احدهما الامر من السابقين المحذور للفطر والموجب له ومفهوم خافا الخ انه لا يساح لهما الفطر بمجرد حصول المشقة الشديدة لكن اللخمي قد صرح بجوارده لهما وحكى ابن الحاجب الاتفاق عليه واستظهره المصنف في توضيحه وعزاه ابن رشد اسماعيل بن القاسم وصح لا مرضع على المشهور من مذهب مالك ثلاثة احوال حال لا يجوز لها فيه الفطر والاطعام وهو ما اذا قدرت على الصوم ولم يجهدا الارضاع ولم يحصل لولدها ضرر ربيبه وحال يجوز لها فيها الفطر والاطعام وهى ما اذا جهدا الارضاع ولم تخف على ولدها وخافت عليه حدوث مرض او زيادته ولم يمكنها الارضاع وحال يجب عليها فيها الفطر والاطعام وهى ما اذا لم يمكنها الارضاع وخافت على ولدها شدة

(ووجب) الفطر للمريض وصحيح (ان خاف) على نفسه نصومه (هلاكا او شديداذى) كتعطيل منفعة من سماع صرا وغيرهما لوجوب حفظ النفس واما الجهد الشديد فيجب الفطر للمريض قبل والصحيح ايضا وشبه في الحكمين معا وهما الجواز والوجوب امريض قوله (كحامل ومرضع لم يمكنها) اى المرضع (استئجار) لعدم مال او مرضعة او لم يقبلها (او غيره) اى الاستئجار ومرضعها بنفسه او غيرها بما جازى اى لم يمكنها واحده منهما على حد ولا تطع منهم آثما وكذا (خافا) بالصوم (على ولديهما) فيجوز فطرهما ان خافا عليه المرض او زيادته ويجب ان خافا هلاكا او شديداذى واما خوفهما على انفسهما فهو داخل في عموم قوله وبمرض الخ لان الحمل مرض والمرضى في حكمه

الاذى انظر بن (قوله ولذا) اى ولاجل كون الحمل مرضا حقيقيا والرضاع في حكم المرض وليس مرضا حقيقيا (قوله فان امكها الاستنجار الخ) هذا شرع في بيان مفهوم قوله لم يمكنها استنجار او غيره (قوله والاجر في مال الولد) اى اجره ارضاعه اذ لم تقدر على رضاعه ونهات عليه واجرت له مرضعة مرضعة ورضعه وهذا متعلق بمفهوم قوله لم يمكنها استنجار اى فان امكها ذلك وجب الصوم واستأجرت والاجر في مال الولد الخ (قوله لانه) اى ارضاعه (قوله تأويلان) الاول للخمى والثاني لسند كفى التوضيح وكان الاولى للمصنف ان يعبر بتردد او بقولان اذ ليس هذا خلافا في فهم المدونة قال شيخنا والراجح من القولين الاول فكان على المصنف الاقتصار عليه فان عدم مال الاب فن مال الام (قوله حيث يجب الرضاع عليها) اى بأن كانت غير عليه القدر وكانت غير مطلقة طلاقا بانثا والافلا يجب عليها اتفاقا وكانت في مال الاب (قوله والقضاء بالعدد) عطف على فاعل وجب المستتر في قوله ووجب ان خاف هلاك الخ والشرط في العطف على ضمير الرفع المستتر موجود وهو الفصل (قوله بالعدد) اى سواء صام القضاء بالهلال او بعينه على المشهور وقال ابن وهب القضاء بالعدد ان صام بالعدد ولم يصم بالهلال وان صام بالهلال اجزاه ذلك الشهر سواء وافقت عدة ايامه عدة رمضان او نه من عدد التمتع عنه (قوله ابيع صومه) اى بمن ابيع الصوم فيه فخرج الزمان الذي يحرم فيه الصوم كيوم العيد وتالي يوم النحر فلا يصح صومه قضاء وخرج ايضا الزمان الذي يكره صومه كرايع النحر فلا يصح صومه قضاء وخرج ايضا الزمان الذي وجب صومه كرمضان بالنسبة للحاضر وكذلك الايام المعينة التي نذر صومه فلا يصح صومه قضاء عن رضاء الماضي ولما كان قوله بمن ابيع صومه شاملا لرمضان بالنسبة للمسافر اخرجه بقوله غير رمضان ولو قال المصنف بمن ابيع صومه تطوعا لاغناء عن قوله غير رمضان ولا ينتقض قول المصنف بمن ابيع صومه بيوم الشك فان صومه حرام او مكروه مع انه يصام قضاء كما هو لا نقول صومه من حيث ذاته مباح والحكمة او الكراهة انما عرضت له من حيث قصد الاحتياط اه خش (قوله ولا في ايام التثنية) اما عدم صحة القضاء في ثاني العيد وثالثه فباتفاق للنهي عن صومهما نهى تحريم واما عدم صحة القضاء في رابع العيد وهو ثالث ايام التثنية فعلى المشهور لكراهة صومه تطوعا وعدم اباحته (قوله فلا يقضى الخ) اى فلو قضى المسافر ما عليه من رمضان الماضي في هذا الحاضر فانه لا يجزئ عن واحد منهما اتفاقا واما الحاضر اذا صام رمضان الحاضر قضاء عن الماضي فقبل لا يجزئ عن واحد منهما هو قول مالك واشهب وسحنون وابن حبيب وابن المواز وصححه ابن رشد ثم اختلف اصحاب ذلك القول فبطل انه لا يلزمه كفارة كبرى مع كون صومه لا يجزئ عن رمضان الحاضر ولا الماضي وذلك لانه صامه ولم يطر وصوبه ابن ابي زيد وقال ابن المواز يلزمه كفارة كبرى مع الكفارة الصغرى عن كل يوم لطره فيه عمدا برفعه نه رمضان الا ان يعذر به لوتأويل واقتصر ابن عرفة عليه فيفسد اعتماده كما قال ح والذى ذكره ابن القاسم في المدونة ان الحاضر اذا صام رمضان الحاضر قضاء عن الفائت فانه يجزئ عن الحاضر وان لم ينو وصوبه في السكت كما قال المواق وعليه للماضى مدعز كل يوم قال عبق ويبنى ان يكون به الفتوى قاله شيخنا العدوى وصححه بعض شيوخنا والحاصل ان كلا من القولين قد صحح (قوله ووجب اتمامه الخ) اى فاذا ظن ان في ذمته صوم يوم من رمضان او من نذر غير معين فشرع فيه فتذكر قضاءه قبل ذلك او تذكر سقوط صوم ذلك اليوم عنه بان تذكرانه بلغ في ذلك اليوم وجب اتمامه لانه صار نفلا والنفل يجب اتمامه بالشروع فيه عند ابن القاسم ومثل ذلك من شرع في طهر نظها عليه فتبين انه صلاها فانه يخرج عن شفع ولو لم يدر كعدة وفي العصر يخرج عن شفع ان تذكره بعد ان عقد ركعة والاقطع والفرق ان العصر لا ينفل بعدها وكذلك من اعتقد ان عليه الحج والعمرة فشرع فيهما قتيبن انه فعلهما فانه يتمهما لانهما لا يرخصان اعدوى (قوله فان افطر وجب قضاؤه) اى فان افطر عمدا وجب عليه قضاؤه هذا قول ابن ابي زيد وابن شبلون وقال اشهب لا يجب قضاؤه والاو هو الجارى على قول المصنف سابقا وقضى في

عليها بخلاف الموضع فان امكها الاستنجار وجب صومها (والاجر في مال الولد) ان كان له مال لانه بمنزلة نفقته حيث سقط رضاعه عن امه بلزوم الصوم لها وحقته في ماله (ثم) ان لم يكن له مال ووجد مال الابوين (همل) تكون في (مال الاب) وهو الراجح لان نفقته حينئذ عليه (او) في (مالها تأويلان) محلها حيث يجب الرضاع عليها والا ففى مال الاب اتفاقا (و) وجب (القضاء بالعدد) فن افطر رمضان كله وكان ثلاثين وقضاء بالهلال فكان تسعة وعشرين صام يوما آخر (بمن ابيع صومه) فلا يقضى في يوم العيد ولا في ايام التثنية الثلاثة ولما كان ذلك شاملا لرمضان في السفر لانه مباح اخرجه بقوله (غير رمضان) فلا يقضى مسافرا عليه من رمضان الماضي فيه اذ لا يقبل غيره (و) وجب (اتمامه) اى القضاء (ان ذكر قضاءه) اى الصوم قبل ذلك او ذكر سقوطه بوجه فان افطر وجب قضاؤه (وفي وجوب قضاء القضاء) على من لم

فيه يوم ماعن القضاء وعدم وجوبه فيقضيه يوم ماعن الاصل فقط لانما الواجب اجاله وهو الاربع (خلاف) فان افطر في القضاء سهوا فلا يقضى
اتقافا (و) وجب (ادب المفطر عمدا) ولو بنقل بما يراه الحاكم من ضرب او سجن ٤٤١ او هما ولو كان فطره بما يوجب الحد

حدم مع الادب وقدم الادب

ان كان رجلا (الا ان يأتي
تأثبا) قبل الطهور وعليه فلا
ادب (و) وجب (اطعام)
قدر (مدة عليه الصلاة
والسلام لمقرط) اى على
مقرط (في قضاء رمضان
لمثله) اى الى ان دخل عليه
رمضان الثانى ولا يتكرر
بتكرار المثل (عن كل يوم)
متعلق باطعام وكذا قوله
(لمسكين) فلو اعطى مسكينا
مدين عن يومين مثلا ولو
كل واحد في يومه لم يجزه
ان كان التفريط بعام واحد
فان كانا عن عامين جاز
(ولا يعتد بالزائد) على مد
يدفع لمسكين وينبى نزع
منه ان يبق وبين ومحل
اطعام المقرط (ان امكن
قضاؤه بشعبان) بأن يبق
من شعبان بقدر ما عليه
من رمضان وهو غير
معذور (لان اتصل
مرضه) الاولى عذره
ليشمل الانعاش والجنون
والحيض والنفاس والاكرام
والجهل والسفر بشعبان
اى اتصل من مبدا القدر
الواجب عليه الى تمام
شعبان كما اذا كان عليه
خمس ايام مثلا وحصل
له العذر قبل رمضان
الثانى بخمسة ايام واستمر

السفل بالعمد الحرام وقد بين لك ان الخلاف خاص بالمفطر عمدا وامان افطر ناسيا فلا قضاء عليه اتقافا
خلاف العبق حدث جعل الخلاف في كل من العمد والسهو (قوله ويوم ماعن القضاء) فان افطر فيه عمدا
قضى يومين وهكذا ولو تسلسل (قوله خلاف) شهر الثانى ابن الحاجب في باب الحج واختاره ابن عبد السلام
والاول شهره ابن غلاب في وجيزه (قوله فلا يتضى اتقافا) اى كما قال القرافى في الذخيرة مخالفة للقاضى سند
فجعل الخلاف جاريا فيمن افطر في القضاء عمدا او سهوا وتبعه خش (قوله ووجب ادب المفطر الخ) اشار
الشارح بتقدير وجب الى ان ادب مصدر عطف فاعل وجب في قوله ووجب ان خاف هلاكا (قوله
ولو بنقل) تبع عجب في ذكر النافلة وهو غير صحيح لان المسئلة للخمى وقد صرح بأن ذلك في رمضان كما في المواق
والتوضيح وابن عرفة على ان في جواز الفطر في النفل عمدا خلافا بين المذاهب اه بن (قوله ولو كان فطره
بما يوجب الحد) اى كرنا وشرب خمر (قوله وقدم الادب ان كان الحد رجلا) استظهر بعضهم سقوط
الادب في هذا لان القتل باقى على الجميع اه بن ومفهومه انه لو كان الحد رجلا فانه يقدم على الادب (قوله
لمقرط) اللام بمعنى على كما قال الشارح واللام في قوله لمثله بمعنى الى التى لاتهاء العاية مرتبط بمقرط اى تفرطا
منتهيا فيه الى دخول مثله وقوله لمقرط اى ولو عبد او سقيا كان التفريط حقيقة او حكما كناسى القضاء لا
المكره على تركه والجاهل بوجوب تقديمه على رمضان التالى له فليس بمقرط كسافر ومريض واعلم ان
التفريط الموجب للأطعام انما ينظر فيه لشعبان الواقع في السنة التى تلى سنة رمضان المقضى خاصة فاذا لم
يفرط فيه فلا اطعام ولو فرط فيما قبله او فيما بعده من العام الثانى اه شيخنا عدوى (قوله ولا يتكرر)
اى المدة تتكرر المثل فاذا كان عليه يومان من رمضان ومضى على ذلك ثلاث رمضان او اكثر فانه انما يلزمه
مدان ولو قال المصنف لمثله واكثر لو في ذلك الا ان يقال ان قوله لمثله مفرد مضاف بعم (قوله ولو كل واحد)
اى ولو كان كل واحد من المدين دفعه له في يومه الذى صامه قضاء عما فى الذمة (قوله فان كانا عن عامين) اى
فرط فيهما بأن دفع له مدين عن يومين كل يوم من عام جاز كما يجوز للمريض دفع فطره او تفريطه للمسكين
واحد (قوله ولا يعتد بالزائد على مد) اى اذا كان ذلك من كفارة واحدة اما لو كان عليه كفارتان فانه يجزيه
ان يعطى كل واحد مدين مثال الاول اذا فرط وعليه عشرة ايام من شهر حتى دخل عليه رمضان الثانى
ومثال الثانى ما اذا فرط في رمضان في كل واحد عشرة ايام فالمراد بالكفارة الواحدة كفارة التفريط الذى في
عام واحد (قوله ان يبق وبين) اى ان يبق يده وبين له عند الدفع ان ذلك كفارة (قوله ان امكن الخ) شرط
في قوله ووجب اطعام مده الخ يعنى انه انما يلزم المقرط اطعام المد عن كل يوم لمسكين اذا كان يمكن قضاء
ما عليه في شعبان وذلك بأن صار الباقي من شعبان بتدريعا عليه من رمضان وهو صحيح مقيم حال من الاعذار
ولم يقض حتى دخل رمضان الاخر وعلى هذا فن عليه خمسة ايام مثلا من رمضان وترك قضاءها اول شعبان
واخرا الى ان يبق منه خمسة ايام ثم لما بقى ذلك مرض الى ان دخل عليه رمضان الثانى فلا اطعام عليه ثم ان
المعتبر مكان القضاء في شعبان الاول فان حصل في آخره بقدر ما عليه عذرت راحي في شعبان الثانى لا يلزمه
اطعام قال الشيخ احمد الزرقانى وانظر لو كان عليه ثلاثون يوما ثم صام من اول شعبان طائفا فاذها وتسعة
وعشرون يوما هل يجب عليه الاطعام ليوم اول والاظهار الثانى لانه لم يفرط في القضاء لانه لم يمكنه قضاء ذلك
اليوم بشعبان (قوله لان اتصل مرضه الخ) هذا مفهوما قوله ان امكن قضاؤه بشعبان صرح به لزيادة
الابضاح (قوله والجهل) اى بوجوب تقديم القضاء على رمضان الثانى وجعل الجهل المذكور عذرا احد
قولين وقبل انه ليس بعذر والخلاف المذكور جار في النسيان وفي السفر وفي الحج وليس النسيان والسفر عذرا
هنا بل الاكرام اه (قوله فلا اطعام عليه) اى ولو كان متمكنا فيما قبل ذلك من الايام ولا عذره (قوله مع
القضاء) متعلق باطعام يوجب اطعام مده عليه السلام لمقرط حالة كون ذلك الاطعام مصاحبا للقضاء

(٥٦ - دسوقى اول)

الى رمضان فلا اطعام عليه فليس المراد اتصل من رمضان لرمضان ولا جميع شعبان (مع

القضاء) في العام الثانى اى بتدب الاطعام اى اخراج المدا

الشمس في يوم بفضيه (أو بعده) أي بعد مضي كل يوم أو بعد فروع أيام القضاء بخروج جميع الأمداد فإن أطمع بعد الوجوب بدخول رمضان الثاني وقبل الشروع في القضاء اجزا ٤٤٣ وخالف المندوب (و) وجب (متذوره) أي الوفاء به صوما وغيره (و) وجب

(الاستمر) احتياطا (ان
احتمله) أي الأكثر (لفظه)
واحتمل الأقل (بلانية)
متعلقة بواحد منهما والا
عمل على ماوى ومثل
للمحتمل بقوله (كشهر
ثلاثين) أي كندر شهر
فيصوم ثلاثين يوما ولو قال
ثلاثون كان أقيس أي
فيلزمه ثلاثون احتياطا
وان احتمل لفظ شهر
تسعا وعشرين ويحمل لزوم
الثلاثين (ان لم يبدأ باللال)
فان يدايه لزمه تمامه كاملا
او ناقصا ومن نذر نصف
شهر ولا ينية له لزمه خمسة
عشر يوما ولو نذره بعد
مضي نصفه وجاء الشهر
ناقصا لاحتمال كون نصف
الشهر خمسة عشر يوما
واربعه عشر ونصفا ومن
نذر نصف يوم لزمه تمامه
بجزء الصيد وقيل يستقط
لانه لم يندر طاعة (و) وجب
(ابتداء سنة) أي استئناف
سنة فيلزمه اثنا عشر شهرا
ولا يلزمه متابعا وليس
للرأد الشروع من حين
النذر والحنث خلافا لما
ابوهمه كلامه فلو حذق لفظ
ابتداء كان احسن (وقضى
مالا يصح صومه) منها
كالعيدين وثاني النحر
وثالثه ورمضان (في) قوله
لله على صوم (سنة) وحقفه

او بعده علي جهة الندب (قوله مع كل يوم بفضيه) أي فكلما اخذ في قضاء يوم أطمع فيه (قوله فان أطمع
بعد الوجوب وقبل الشروع في القضاء اجزا) أي كما قال ابن حبيب ولا ينافيه قول المدونة لان فرق الكفارة
الصغرى قبل الشروع في القضاء لجلها على ان المراد لا يفرق على جهة الاولوية ومفهوم قوله بعد الوجوب
انه لو أطمع قبل الوجوب وقبل الشروع في القضاء فانه لا يجزى (قوله ووجب متذوره) الضمير للنذر المفهوم
من الوصف أي لزم الناذر الوفاء بمتذوره أي بأي نوع من انواع الطاعات من صوم او صدقة او حج او نحو ذلك
ورجعه بعضهم للصوم وهو المناسب للمقام وهذه المسئلة تأتي في باب النذر وانما ذكرها هنا ليرتب عليها
ما بعدها وقوله بلانية أي حال كون لفظه ملتبسا بعدم النية المتعلقة بواحد منهما أي من الأقل والاكثر
(قوله كندر شهر) أي الصادق بثلاثين وتسع وعشرين وقوله فيصوم ثلاثين اشار الى ان ثلاثين معمول
لفعل مقدر (قوله لزمه تمامه كاملا او ناقصا) أي ولا يلزمه زيادة عليه اذا كان ناقصا ولو قال نذر على ان
اصوم هذا الشهر يوما لزمه يوم ولو قدم اليوم بان قال لله على ان اصوم هذا اليوم شهر افيحتمل تكراره في
اسابيع الشهر ويحتمل ان يصومه ثلاثين فاذا كان يوم الخميس صام ثلاثين خيسا فيحمل على الاكثر عند
عدم النية وهو ثلاثون كما سبق ولو قال نذرت غدا يوم الجمعة او عكسه أي يوم الجمعة غدا فاذا هو يوم الخميس
فالعبارة بما عول عليه في نيته فان لم تكن له نية فالانظر انه يلزمه ما قدمه (قوله بجزء الصيد) سيأتي يقول
المصنف اول كل موصوم يوم وكل لكسره (قوله وقيل بسقط الخ) أي ذلك النذر بمعنى انه لا يلزمه وقوله
لانه لم يندر طاعة أي من حيث صيام نصف اليوم (قوله ووجب ابتداء سنة) حاصله انه اذا قال لله على صوم
سنة او عام او ان فعلت كذا او ان لم افعل كذا فعلى صوم سنة او عام وحنث فانه يلزمه صوم سنة ولا يجزى
بباقى سنة حلقه او نذره ولا يلزمه الشروع فيها من حين نذره او من حين حنثه الا ان ينوي ذلك ولا يلزمه متابعا
و يلزمه قضاء ما لا يصح صومه منها وما ذكره من لزوم سنة في الحلف بالسنة او العام هو المشهور من المذهب
وفي حاشية شيخنا السيد البليدي على عبق قول لابن وهب وابن القاسم يلزم ثلاثة ايام كذهب
الشافعي وقيل يكفي بستة ايام من شوال الحديث فكأنما صام الدهركله وقيل يلزمه ثلاثة ايام من كل شهر
لان الحسنه بعشر امثالها والحمد لله على اختلاف العلماء (قوله وقضى الخ) في التعبير بالقضاء تجوز لان
مالا يصح صومه ليست اياما بعينها فانت تقضى انما هي شئ في الذمة فلو قال وصام بدل مالا يصح صومه
كان واضحا وقوله وقضى مالا يصح صومه يعني تطوعا بان كان صومه منها عساه كالعيدين وابام الخيض
والنفاس او كان واجبا كرمضان والمعين بالنذر ولو كان مكررا ككل خميس وكما يقضى مالا يصح صومه
يقضى ما يصح صومه اذا افطره سواء كان فطره لعذر كمرض او نسيان او اكره او كان لغير عذر بان افطر
بعدا حراما (قوله وثاني النحر وثالثه) أي واما رابعه فانه يصومه ولا يقضيه كما هو ظاهر المدونة على تقل
المواق واعتمده ابن عرفة وذلك لانه لما صح صومه تناوله النذر ويكون من افراد قول المصنف الا في رابع
النحر لنذره في الجملة وقال الشارح به حرام وتحت وح انه لا يصام الرابع ويقضى قال المواق وهو ابن
لان صومه مكروه لغير ناذره بعينه وناذر السنة ليس ناذرا له بعينه ولا داخلا في ضمن نذره لان السنة مبهمه
واعتمد ذلك طي واعتمد بعض شيوخنا كلام ابن عرفة وهو ظاهر المصنف لانه قال وقضى مالا يصح صومه
والرابع يصح صومه الا ان ير بدلا لا يصح صومه اصلا او حجة كاملة اه شيخنا عدوى (قوله في سنة) أي
في نذر سنة او في التزامها (قوله في الثانية فقط) أي لان التسمية في الاولى نص في الباقي واما هذه فيحتمل
ان يريد اولها من الا ن فلا تنصرف للباقي الابالنية (قوله يتدنه من حين النذر الخ) اشار الى ان المبهمه
والمعينة يفترقان في ثلاثة امور القورية والمتاعية وصوم رابع النحر فلهذا الثلاثة لازمه في المعينة دون

بها وحنث (الا ان يسميها) كسنة ثمانين وهو في اثنتانها (او يقول هذه) اسنة وهو في اثنتانها (وينوي باقيها) في الثانية المهمة فقط والواللحال وفي بعض النسخ او بنوي ما وبتعين ان تكون بمعنى الواو (فهو) أي الباقي لازم لها في صورتين يتدنه من حين النذر ويتابعه

أومر لزمه هدى لنقص في حج ولا يجزئ له صومهما (لا يجب) (تابع) (نذر) (سنة) (مبهمة) (أو) (تابع نذر) (شهر) (مبهمة)
(أو أيام) (غير معينة) (الم ينو) (الأوجب) ٤٤٤ ، على التحقيق (وان) (سافر في رمضان سفرًا يبيع الفطر فصامه) (نوى به رمضان)

الوجوب للآذروهذا في غير الناذر قائل (قوله أو من لزمه هدى) مثل الهدى القدية على ما عراه ابن عرفة
للمدونة ومشي عليه المصنف فيما أتى بقوله أو صيام ثلاثة أيام ولو أيام منى (قوله لا يجب) أي بل يندب أي
لا يجب عليه التابع في سنة نذر صومها أو في شهر نذر صومها أو في أيام نذر صومها فقوله سنة أو شهر أو أيام أي
مندورة في الجميع فإذا قال لله على صوم سنة أو صوم شهر أو صوم سبعة أيام مبهمة فلا يجب عليه التابع في
صوم ما ذكر بل يندب فقط (قوله والأوجب على التحقيق) أي كما قال طي وبن وهو مذهب المدونة واختاره
شيخنا خلافا للعج وعقب حيث قال لا يجب التابع ولو نواه (قوله أو نوى في سفره قضاء رمضان الخارج) أي
أو نوى بصومه في سفره قضاء رمضان الخارج فلا يجزئه عن واحد منهما وعليه للخارج اطعام الثغري بطوليس
عليه لرمضان الذي هو فيه كفارة كبرى لأنه مسافر سفر قصر (قوله إلا أن مفهوم مسافر الخ) حاصله أن
الحاضر إذا نوى بصوم رمضان الحاضر قضاء رمضان الفائت فقال ابن القاسم في المدونة أنه يجزئ من
الحاضر وإن لم يسوّه وصوته عبد الحق في النكت وقال مالك وأصحابه وسحنون وابن الموار وأبن حبيب لا يجزئ
عن واحد وصححه ابن رشد وابن الجلاب فكل من القولين قد صحح لكن في عقب أن الذي تجب به الفتوى قول
ابن القاسم وهو اجزأه عن الحاضر (قوله ومثلها في الحاضر) أشار الشارح بهذا إلى أن صور المسئلة ست
عشرة صورة حاصلة من ضرب اثنين وهما الحاضر والسفر في ثمانية وهي أن ينوى رمضان الحاضر تطوعا أو
نذرا أو كفارة أو قضاء الخارج فهذه أربعة تضرب في الحاضر والسفر ثمانية أو ينوى عامه وعام قبله أو هو ونذرا
أو هو وكفارة أو هو وتطوعا فهذه أربعة تضرب في الحاضر والسفر ثمانية (قوله ما عدا الصورة التي فيها
الخلاف) أي أفرادا واجتماعا بأن نوى رمضان الحاضر قضاء الخارج أو نوى به الحاضر وقضاء الخارج معا
(قوله يحتاج لها زوج) أي علمت أو ظنت أنه يحتاج لها الوطء (قوله فيدخل فيه النذر الخ) أي ويدخل
فيه أيضا ما وجب عليها لكفارة أو فدية أو جزاء صيد (قوله تطوع) أي بصوم أو غيره وقوله بلا إذن مثله إذا
استأذنه فنع (قوله المراد به) أي التطوع (قوله فله إفساده عليها) أي ويجب عليها القضاء لانهام تمديدة
وداخله على أن له تطهيرها فكانها افطرت عمدا حراما (قوله لا يأكل) أي لا يجوز له إفساده عليها بأكل أو شرب
لان احتياجه اليها الموجب لتطهيرها انما هو من جهة الوطء

باب في الاعتكاف

(قوله مميز) هو الذي يفهم الخطاب ويرد الجواب ولا ينضبط بسن بل يختلف باختلاف الأشخاص
والمراد بفهم الخطاب ورد الجواب أنه إذا كلم شي من مقاصد العقلاء فهمه واحسن الجواب عنه لانه
إذا دعى اجاب (قوله مسجدا) خرج لزوم البيت وقوله مباحا أي لكل الناس لا يحجر على أحد خرج
مسجدا البيت (قوله بصوم) أي حالة كون المسلم المذكور ملتسبا بصوم (قوله يوم أو ليلة) ظرف
لقوله لزوم أي سوى وقت خروجه لما يتعين عليه الخروج لاجله من البول والغائط والوضوء وغسل
الجنابة (قوله للعبادة) أي لاجل العبادة فيه من ذكر وقراءة وصلاة ولا يقال هذا يشمل لزوم المسجد
لاجل تدريس العلم والحكم بين الناس لانا نقول ليس هذا عبادة لانها ما توقف على معرفة المعبود وما ذكر
ليس كذلك تأمل (قوله وهو مندوب) أي على المشهور كفي خش وعقب واعتزته أبو على المسناوي
فأنلا طالع شراح الرسالة وشراح المختصر وابن عرفة وغيرهم فلم يجد من صرح بتشهيره ولفظ التوضيح
والظاهر أنه مستحب إذ لو كان سنة لم يواظب السلف على تركه ومقابله ما قاله ابن العربي أنه سنة وما قاله
ابن عبد البر في الكافي أنه سنة في رمضان ومندوب في غيره ففي الصحيح عن عائشة رضي الله عنها كان
النبي صلى الله عليه وسلم يتكف العشر الاواخر من رمضان حتى توفاه الله وكانت أزواجه يعتكفن بعده

أي بصومه (في سفره
غيره) أي غير رمضان
تطوع أو نذر أو كفارة لم
يجز عن واحد منهما ولا
يجز أن قوله (أو) نوى في
سفره (قضاء) رمضان
(الخارج) داخل في قوله
غيره فلو حذفه كان انحصر
الآن مفهوم مسافر
بالنسبة لهذه الرابعة فيه
خلاف الرابع أن المقيم أن
نوى في رمضان الحاضر
قضاء الخارج اجزأ عن
الحاضر (أو نواه) أي
رمضان الحاضر (ونذرا)
ولو قال بدله وغيره لكان
شاملا إذا نواه ونذرا أو
كفارة أو تطوعا أو قضاء
الخارج وهذه الأربعة في
المسافر كالاربعة السابقة
اجاب عن الثمانية بقوله
(لم يجز عن واحد منهما)
ومثلها في الحاضر فحكمه
حكم المسافر ما عدا الصورة
التي فيها الخلاف (وليس
لمرة) أو سريه (يحتاج لها
زوج) أو سيد (تطوع بلا
إذن) المراد به غير الواجب
الأصلي فيدخل فيه النذر
كما إذا نذرت صوما أو حجاً أو
عمرة أو اعتكافاً فله
إفساده عليها بجماع
لا بأكل أو شرب فان أذن
له فليس له ذلك فان علمت

أنه لا يحتاج لها جازها التطوع بلا إذن والله أعلم (باب في الاعتكاف) * (الاعتكاف) هو
لزوم مسلم مميز مسجداً مباحاً بصوم كاف عن الجماع ومقدماته يوم أو ليلة فأكثر للعبادة بنية وهو مندوب مؤكد وهو معنى قوله (نافلة)

وقوله لمسلم خبر اول وقوله بطلق صوم خبر ثان اي صحته كانه مسلم وصحته بطلق صوم وماذ كره من ان الصوم شرط في صحته هو المشهور وقال ابن ابي اصبح من غير صوم (قوله بطلق صوم) الباء للملاسة اي وصحته ملتبة بطلق صوم واما الباء في قوله بطلق صوم فجاءه للملاسة وللطريقة وانما لم يلب بصوم مطلقا لئلا يخرج ما قد بدره منه كرمضان وما قيد بسببه كندز وكفارة فطلق الصوم اعم من الصوم المطابق لان مطلق الصوم يشمل الصوم المطلق وهو الذي لم يقيد بزمن او سبب ويشمل ما كان متبعا او احدهما المختلف الصوم المطلق فانه لا يشمل المقيد لانه مبين له لانه قد شبهه (قوله ككفارة ونذر) اي ما الصوم المنذور والكفارة لا بد من ان الاذوا به سببها وهو النذر وموجب الكفارة (قوله او اطلق) اي عن التعيين بالزمن والسبب (قوله في لا يصح الصوم) اي لكبرواضة فبنيته (قوله فلا يحتاج المنذور) اي لا اعتكاف المنذور وقوله بل يجوز فوله في رمضان وغيره اي وفي غيره بصوم كفارة او نذرا او تطوع كان الاعتكاف غير المنذور كذلك (قوله على المشهور) هو قول مالك وابن عباس الحكم فعلى المشهور يصح الاعتكاف في احوال اذا كان الاعتكاف والصوم مندورين او متطوعا به ما اراد الاول مندور والثاني متطوع به وكسبه والمراد يكون الصوم مندورا انه نذره قبل الاعتكاف والمراد بتدويعه نيته للصوم بل به الاعتكاف فلا ينافي كون صحته متوقفة عليه ومقابل المشهور قول عتبس المالك وسحقون لا بدلا اعتكاف المنذور من صوم يخصه نذره اي يخصه سبب نذر الاعتكاف اي ان النذر كما هو سبب في وجوب الاعتكاف بما يضاف وجوب الصوم والحاصل انه ليس مرادهما انه لا بد من صوم مندور كالاعتكاف فلا يصح في صوم تطوع بل لمراد انه لا يصح في كفارة ولا في رمضان لان نذر الاعتكاف نذر للصوم فلا يصح بصوم رمضان ولا صوم الكفارة ولا بالصوم الذي نذره قبل الاعتكاف واما صوم التطوع الذي نذره قبل الاعتكاف لذي نذره يصح فيه الاعتكاف المنذور لانه يصير مندورا بنذرا الاعتكاف كذا اعاده صحح وان لم ان خلاف مبنى على ان الصوم شرط او ركن في الاعتكاف فنذر الاعتكاف اوجب عليه لصوم لانه من اركانه ونذر ما حية نذر لاجزئها على الثاني لا على الاول (قوله وعطاق مسجد) اي سواء كانت تقام فيه الجمعة ام لا وقوله لا بد من بيتي ولا في الكعبة ولا في مقام ولي (قوله ابتداء) مرتبط بقوله ويجوز فيه وقوله هو المأين في ذلك (قوله اي في كل مكان) شار بذلك الى ان من معنى في وانه ع. ر. من مع في اوضح لان سر لانه ساد انعام النون في المسمط حروف في الحذف بخلاف فان ياءها لا بد من في الميم (قوله) ما يصح فيه الجمعة راجع للجامع وكذا المسجد بتقدير فامة الجمعة فيه على انه بدل منه بدل من كل والراطة محدود اي مما يصح فيه الجمعة منهما (قوله فلا يصح برحبته) هذا تقرير على اشتداد الاختيار في الصحة واصواب الرحبة والسرو حارجة بنفس المسجد ادلايل لو احدهما مما هو ان هو قد لقي وهو قول لمصنف مما ائصح به الجمعة لاجزئها حويبت التناديل والسفاية والسطح مما كان في المسجد ولا حاجة لقي الاختيار ولو سلمنا ان كلام من الرحبة وامرقت المتصلة يقال لهما مسجد فقدا الاختيار لا يخرجهما لما تقدم ان مذهب المدونة صحة الجمعة فيهما مطلقا سابق المسجد لم لا اتصلت الصفوف لم لا خلاف التفصيل المصنف فيها مراطر بن ثمهم ذكر كروا هنادم صحة الاعتكاف في الرحاب والشرق فاشترط في مشهوره مبنى على ضعفه ان عدوى (قوله والاخرج) اطلعت عنكاهه اي ما لم يكن يحل من الخروج منه مبطل كيد فيهما بالاسلام فمصدر ولا يبدل استكاهه بخرجه فانه السار ما احى وانه في خش وفير حشر ايضا قوله على يد روى يام تأخذ فيها الجمعة قال فلونذرا ياما لا تأخذه فيها امرس فيها ان شرع ثم رجع ثم تصادف الجمعة فلا خلاف في ان هذا يخرج لهما ولا يطل اعكاهه وهو ظاهر شارحنا بصرفه برائن مصنف في التوضيح اعما سبب هذا التفصيل لابن الماجشور وجعله تابلا المشهور ومنه لان سرفه وحاصل ما في المسئلة ان من اعتكف في غير الجامع وهو ممن تلمزمه

والتنوين للتعليم (وصحة) لمسلم حمير (قوله) فلا يصح من كافر وغير حمير (بطلق صوم) اي اي صوم كان سواء قيد بزمن كرمضان او سبب ككفارة ونذر او اطلق كطوع فلا يصح من منطوري لو اسدروا لا يستطيع الصوم لا يصح استكاهه (ولو) كان الاعتكاف (نذرا) فلا يحتاج المنذور الى صوم يحصه بل يجوز فعله في رمضان وغيره بنلي المشهور (و) بطلق (مسجد) مباح لاجل مسجدت ولو لامرأة (الامن فرشه الجمعة) من ذكر حرمه بل لا عذر وان لم تنعقد به (و) الحلال انها (تجب به) اي فيه اي في زمن استكاهه الذي يريد الان ابتداء كندز اعتكاف بمائة ايام فاستروا انتها كندز اربعة اوطن السبت فرض بعد يومين وصح يوم الخميس (فالجامع) هو المتعين (مما اي في كل مكان) (تصح فيه الجمعة) اختيار بالنسبة للجامع وللمسجد على تقدير اقامة الجمعة فيه فلا يصح برحبته وطرقه المتصلة (والا) بان اعتكف من تجب عليه الجمعة في غير الجامع وقد نذرا ونوى اياما تأخذه فيها الجمعة (خرج) لها وجوبا

(قوله) اعتكافه بخروجه برجله معسواء دخل على ان يخرج ام لا ويقضيه فان لم يخرج اثم ولم يبطل على الظاهر اذ لم يرتكب كبيرة وشبه في وجوب الخروج والبطان ٤٤٦ قوله (كرض) احد (ابو به) دنية فيخرج لبرهما الا كدم من الاعتكاف

المنذور ويبطل اعتكافه ويقضيه فان لم يخرج بطل للعقوق على احد التأويلين الا تبين (لا جنازتهما معا) فلا يجوز خروجه واما الجنازة احدهما فان كان الاخر حيا خرج لان عدم الخروج مظنة عقوق الحي والافلا فالمراد بالمعينة ما يشمل موت احدهما بعد الاخر (وكشهادة) تحملا او اداء فلا يجوز الخروج لها فان خرج يبطل اعتكافه والاولى اسقاط الواو كما في بعض النسخ ليكون مشبها بقوله لا جنازتهما ويدل عليه ما بعده (وان وجبت) الشهادة بأن لا يكون هناك غيره اولا يتم النصاب الا به فلا يخرج (ولتؤد بالمسجد) بان يأتي اليه القاضي اساعها (او تنقل عنه) وان لم تتوفر شرط النقل من بعد غيبة ومرض للضرورة وعطف على ما يبطله قوله (وكردة) لان شرط صحته الاسلام ولا يجب عليه استئناف اذا تاب وان نذر اما معينه ورجع قبل مضيا فلا يلزمه اتمامها تديره كائنا اصليا (وبطل) بالتأويل اسم فاعل اي كمش

الجمعة ووجبت عليه الجمعة وهو في معتكفه وجب عليه ان يخرج لها وقت وجوب السعي لها وفي بطلان اعتكافه بذلك الخروج وعدم بطلانه اقوال ثلاثة البطان مطلقا اي سواء وجبت عليه الجمعة في الابتداء او الانتهاء وهو المشهور وعدمه مطلقا وهو رواية ابن الجهم عن مالك والثالث التفصيل بين ما اذا وجبت عليه في الابتداء او الانتهاء (قوله) ويبطل اعتكافه بخروجه (اي من المسجد وقوله برجله معسواء) (قوله) سواء دخل الخ) اي المسجد الذي اعتكف فيه عازما على ان يخرج منه للجمعة وقوله ويقضيه اي يقضى ذلك الاعتكاف (قوله) فان لم يخرج) اي للجمعة من ذلك المسجد الذي اعتكف فيه والحال انه غير جامع وقوله ولم يبطل اي اعتكافه (قوله) اذ لم يرتكب) اي بعدم خروجه للجمعة كبيرة حتى ان الاعتكاف يبطل وانما ارتكب صغيرة وهي لا تبطله لان ترك الجمعة لا يكون كبيرة الا اذا كان ثلاث جمع متواليات فيجربى على خلاف الكاثر الا (قوله) احد ابو به) اي واخرى هما وقوله فيخرج اي لاجل ان يعود وانما وجب الخروج للعبادة لاجل برهما اي وسواء كانا مسلمين او كافرين كافي عجز وقوله دنية خرج الاجداد والجدات فلا يجب الخروج من المعتكف لعيادتهم (قوله) ويبطل اعتكافه) اي لان الخروج لذلك ليس من جنس الاعتكاف ولا من الحوائج الاصلية التي لا انفكاك للمعتكف عنها فهو عارض بالخروج لتخليص الغرق فانه واجب ومبطل للاعتكاف فكذا ما كان مثله وهو الخروج لبر الوالد بن (قوله) على احد التأويلين الا تبين) اي من بطلانه بالكاثر وعدم بطلانه به والعقوق من جملة الكاثر (قوله) لا جنازتهما معا فلا يجوز خروجه) هذا هو المشهور خلافا للجزولي القائل بوجوب خروجه لجنازتهما كما يجب خروجه لزيارتها وعلى القولين اذا خرج بطل اعتكافه وقيد المشهور بما اذا لم يتوقف التجهيز على خروجه والاوجب انفاقا وبطل اعتكافه (قوله) فان كان الاخر حيا خرج) اي وجوبا وبطل اعتكافه (قوله) لان عدم الخروج مظنة الخ) اي لان الحي يقول ان هذا الولد لا خير فيه لانه اذا لم يخرج لجنازة امه فانا كذلك لا يمشي خلف جنازتي (قوله) والافلا) اي والا يكن الا خرجيا فلا يخرج لجنازة ذلك الذي مات منهما (قوله) وكشهادة) عطف على جنازتهما اي لا جنازتهما ولا كشهادة اي ولا مثل شهادة فالكاف اسم بمعنى مثل ومثل الشهادة الدين فاذا كان عليه دين فليوفه في المسجد ولا يجوز له الخروج لادائه (قوله) ليكون مشبها بقوله لا جنازتهما) اي والمعنى حينئذ لا يخرج لجنازتهما كما لا يخرج للشهادة وقوله ويدل عليه ما بعده اي وهو قوله ولتؤد بالمسجد (قوله) وان وجبت) مبالغة في عدم الخروج (قوله) من بعد غيبة الخ) اي غيبة المنقول عنه او مرضه او موته (قوله) وكردة) عطف على قوله كرض احد ابو به والمشاركة في احد حكميه وهو البطان لافي مجموع حكميه من وجوب الخروج والبطان (قوله) ولا يجب عليه استئناف) اي لذلك الاعتكاف الذي بطل بالردة وفيه نظر فقد نص ابن شاس في الجواهر على وجوب الاستئناف كما تفصله المواق اه بن لكن ما قاله الشارح اليق بالقواعد مقتضى ما قاله ابن شاس قضاء رمضان وكفارتها اذا اردت في رمضان وتاب تأمل (قوله) ورجع) اي الاسلام بعد ردة (قوله) اي وكشخص مبطل) اي وكابطل شخص مبطل صومه لان الكلام في بيان المبطلات (قوله) فيقيد انه تعمد افساده) اي الصوم والافادة من حيث اسناد الابطال للشخص (قوله) او جاع) الاولى حذفه لان الحكم وان كان مسلما لكن كلام المصنف محمول على خصوص الافساد بالاكل والشرب كما ياتي للشارح في آخر العبارة (قوله) فيستأنفه) اي فاذا تعمد افساده بشئ مما ذكره فيبطل اعتكافه ويستأنفه من اقله ولا يبيني على ما فعله قبل الافساد وسواء كان الصوم الذي تعمد افساده فرضا اصليا او نذرا معينا او غير معين او كان تطوعا (قوله) ويقضى ما) اي الاعتكاف الذي حصل في صومه ما ذكره متصلا لذلك الهضاء باعتكافه الاول

قوله من مبطل (صومه) مفقود فيقيد انه تعمد افساده باكل وشرب او جاع فيستأنفه

قوله ما يبطل الصوم ولو من حين وقاس او كل نسيانا او مرض يبطل الاعتكاف وليس كذلك اذ لا يبطل الاعتكاف فيه ما حصل فيه من اباة بكافه

ان كان الصوم فرضاً ولو بالنذر واما ان كان تطوعاً فان افطر فيه ناسياً فكذلك ولزمه القضاء لتقوى جانبه بالاعتكاف وان افطر لحيض او مرض لم يقضه وسيأتي ان الجماع ومقدماته عمد هما وسهوا سواء في الافساد ٤٤٧ (وكسره ليلاً) حراماً وان صحا منه قبل الفجر

(وفي الحاق الكائبر) الغير

المفسدة للصوم كغيبه

وسرقه (به) اى بالسكر

الحرام في الافساد بجامع

المعصية وعدم الالتحاق

به لزيادة عليها بتعطيل

الزمن (تأويلان) وفهم

منه عدم ابطاله بالصغائر

وهو كذلك (و) صحته

(بعدم وطه) ليلاً (و)

بعدم (قبلة شهوة ولس

ومباشرة) كذلك (وان)

وقع ما ذكر (لحائض)

اى منها (ناسية) فأولى

من غيرها او منها متعمدة

وانما بالغ عليها لئلا

يتوهم انها معذرة

بالخروج من المسجد

والفطر والنسيان (وان

اذن) سيدا وزوج (لعد

او امرأة في نذر) لعبادة

من اعتكاف او صيام

او احرام في زمن معين

فنذرها (فلا منع) من

الوفاء بها اى لا يجوز المنع

فان كان النذر مطلقاً فله

المنع لانه ليس على الفور

(كغيره) اى كاذن من

ذكرهما في غير نذر

بل في تطوع (ان دخلا)

في النذر في الاولى وفي

المعتكف مثلاً في الثانية

فالشرط راجع للمسئلتين

ومعنى الدخول في النذر

ان ينذر باللفظ (و) ان

اجتمع على امرأة عبادات

(قوله ان كان الصوم فرضاً ولو بالنذر) اى ان كان فرضاً اصلها كرمضان او كان نذراً معيناً او غير معين اى وطراً لحيض او النفاس او المرض بعد التلبس به والا فلا يقضى لا يقال ما ذكره هنا من قضاء النذر المعين اذا حصل فيه مرض او حيض او نفاس وافطر لذلك بخلاف ما مر في الصوم من ان النذر المعين يفوت بفوات زمنه اذا كان لقوات لعدم كل مرض والحيض والنفاس لا نأقول الصوم هنا لما انضم له الاعتكاف تقوى جانبه فلذا وجب قضاؤه (قوله فكذلك) اى يقضيه متصلاً باعتكافه الاول على المعتمد (قوله لتقوى جانبه بالاعتكاف) جواب عما يقال كيف يلزمه القضاء مع ان الصوم اذا كان تطوعاً وافطر فيه ناسياً لا يلزمه قضاؤه (قوله وان افطر لحيض) اى في الصوم التطوع (قوله سواء في الافساد) اى وحيثئذ فلا يدخل الافساد بالجماع في كلامه هنا لانه سيذكره وكلامه هنا خاص بتعمد الاكل والشرب وحاصل المسئلة انه اذا تعمد افساد الصوم بأكل او شرب فان اعتكافه يبطل ويستأنفه من اوله سواء كان الصوم رمضان او نذراً معيناً او غير معين او كان تطوعاً وكذلك اذا حصل منه جماع عمداً او سهواً فان لم يتعمد افساد الصوم بأن افطر ناسياً او مرضاً او حيضاً او نفاساً فصوره ستة عشر حالة من ضرب الاربعه المذكورة في اقسام الصوم الاربعه وهى رمضان والنذر المعين وغيره والتطوع فان كان الصوم غير تطوع قضى الاعتكاف الذى افطر فيه كان الفطر لمرض او حيض او نفاس او نسياناً وان كان الصوم تطوعاً لم يقض ان كان الفطر لمرض او حيض او نفاس وقضى ان كان الفطر نسياناً (قوله وكسره ليلاً حراماً) واولى سكره نهاراً ومثل السكر بحرام كل مخدر استعمله ليلاً وخذره (قوله حراماً) اى واماسكره بحلال فيبطل اعتكاف يومه ان كان السكر نهاراً والحال ان الشرب ليلاً كالجنون والاعماء فيجرى فيه ما جرى فيهما من التفصيل المذكور في قوله واغنى يوماً ووجه اوقله ولم يسلم اوله فالقضاء (قوله كغيبه) اى وقذف وغصب (قوله بجامع المعصية) اى بجامع الذنب في كل والاوى بجامع ان كلا كبيرة (قوله تأويلان) فيها ان سكر ليلاً وصح قبل الفجر فسد اعتكافه فقال البغداديون لانه كبيرة وقال المغاربة لتعطيل عمله قاله ابن عرفة ولهما اشار المصنف بالتأويلين اهـ بن (قوله عدم ابطاله بالصغائر) اى اتفاقاً وهو كذلك في نقل الاكثر واما في نقل الاقل ففيها الخلاف (قوله بعدم وطه ليلاً) اى فان وطئ ليلاً عمداً او سهواً بطل اعتكافه واستأنفه من اوله ولو كان الوطء لغير مطيعة لان ادناه ان يكون قبلة الشهوة واللمس وقوله ليلاً الاولى ولو ليلاً ولا يقال الوطء نهاراً داخل في قوله وبطل صومه لا نأقول تقدم انه خاص بالاكل والشرب (قوله كذلك) اى بشهوة ففيه الحذف من الاخذ لالة الاول وحاصله انه اذا قبل وقصد اللذة ولس او باشر بقصدها او وجدها بطل اعتكافه واستأنفه من اوله فلو قبل صغيرة لا تشتهى او قبل زوجه لوداع او رجحه ولم يقصد لذة ولا وجدها لم يبطل اعتكافه واعلم ان وطء المكروه والنائمة مبطل لاعتكافهما كغيرهما بخلاف الاحتلام وقوله قبلة شهوة من اخافة السبب الى المسبب ثم ان اشراط الشهوة في القبلة اذا كانت في غير القم واما اذا كانت فيه فلا تشترط الشهوة على الظاهر لانه يبطله من مقدمات الوطء ما يبطل الموضوع كما في ح (قوله وان لحائض) هذا مبالغة في المفهوم واللام بمعنى من اى وصحته بعدم ما ذكره فان حصل شيء مما ذكر بطل الاعتكاف هذا اذا حصل من غير حائض بل وان حصل من حائض ناسية لاعتكافها وحاصله ان المعتكفة اذا حاضت وخرجت عليها حرمه الاعتكاف فحصل منها ما ذكره ناسية لاعتكافها فانه يبطل وتستأنفه من اوله ومثل الحائض غيرها من بقية آراء باب الاعذار المأخوذة من الصوم كالعيد والاعتكاف كالمرض كما يأتى فلو قال المصنف وان من كحائض كان اولى (قوله وان اذن لعبدا وامرأة الخ) حاصله ان السيد اذا اذن لعبده الذى تضرع بعبادته بعمله اولاً وجته التى يحتاج لها في نذر عبادة من اعتكاف او صوم او احرام في زمن معين فنذرها فليس له بعد ذلك منع الوفاء بها وان لم يدخل في تلك العبادة بأن لم يحصل دخوله في المعتكف ولا تلبس

متزادة الامكنة كدرة واحرام واعتكاف (اتمت ما سبق منه) اى من الاعتكاف وكذا ما سبق من احرام الى عدة كما اذا طلقها او مات عنها وهى معتكفة او محرمة فتبادى على اعتكافها واحرامها حتى تمت (او) ما سبق من (عدة) على اعتكاف كالموطئ منها

ضاه على الفدية سلامه
سور واشاد الى بسة وهي
اذا سبقت العدة الاحرام
بقوله (الان تحرم) وهي
بعده طلاق بل (وان)
كانت ملتبسة (بعده
موت فينفذ) احرامها مع
انها تخرج له (وتبطل)
العدة اي مبيتها والمكث
لها الاصل العدة وفي
نسخة بالياء التحية اي
حقها في الميت وبق
صورتان طر واعتكاف
على احرام وعكسه فتم
السابق منهما الان تحشى
في الثانية فوات الحج
فتدعه ان كانا فرضين
او قلين والاحرام فرضا
والاعتكاف نفلا فان
كان الاعتكاف فرث
والاحرام فسلما تمت
الاعتكاف وهاتان
الصورتان لا يخصان المرأة
(وان منع) السيد (عبده
نذرا) اي الوفاء نذر
نذره بغير اذنه (فعلبه)
وفاءه (ان عتق) لبقائه
بذمته ان كان مضمونا
او معينا وبق وقته والام
ينضه فان منعه مانذره
بانه فعلبه ان عتق ولو
معين فوات وقته (ولا يمنع
مكاتب يسيره) اي اس
اسيده معه من يسيره
لاعتكاف الذي لا يحصل
به غير من شيء من تحوم
الكفا (ولنه يوم ان نذر
ليلة) او بغيره (لا) ان -
يوم ويلزمه اكمال ذلك عند

بالصوم ولا بالاحرام بل حصل النذر خاصة الان يكون النذر الذي اذنا فيه مطلقا غير مقيد بايام معينة فله
المنع ولو دخل في العباد ومن باب اولي ما اذا نذر بغير اذنه معينام لا واما ان اذن السيد لعبده او الزوج
لامرته في الفعل خاصة بدون نذر فلا يقطع عليه ما ان دخل فيه اي في ذلك الفعل الذي اذنه ما فيه صوما او
اعتكافا او احراما فان لم يدخل فيه كان له معه ما من الدخول فيه فان اذن الزوج او السيد في النذر ثم
منعته فقال العبد او الزوجة وقع مني النذر وقال السيد او الزوج لم يقع فالتوا قول العبد والمرأة (قوله)
فهذه ثلاث صور (اي وهي طر وعدة على اعتكاف او على احرام او طر واعتكاف على عدة في هذه الثلاثة
تم السابق (قوله الان تحرم الخ) هذا الاستثناء منقطع لان ما قبل الاستثناء طر والعدة على الاعتكاف
او الاحرام وطر والاعتكاف على العدة وما بعده في طر والاحرام على العدة وقوله الان تحرم وان بعده
موت اي الان تحرم وهي ملتبسة بعدة هذا اذا كانت عدة طلاق بل وان كانت عدة وفاة (قوله لا اصل
العدة) اي بحيث تزوج من غير عادة وانها تترك الاحداد وقوله بالياء التحية اي في قوله يبطل (قوله)
فتم السابق الخ) قد علمت من مجموع كلام المصنف والشارح ان الصور ستة وانها تم السابق في خمسة
منها ويبطل الاول في واحدة (قوله الان تحشى في الثانية) اي من هاتين الصورتين وهي طر والاحرام
على الاعتكاف اي ان محل اتمامها للاعتكاف عالم تحشى باتمامه فوات الحج الخ وهذا التقيد اصله
لعج واعتضه طي فان اطلاق ابي الحسن وابي عمران يتا فيه حيث قالان المعتكفة اذا احرمت يتعقد
احرامها ولا تخرج له حتى ينقض اعتكافها انظر ابن غازي اه بن والحاصل ان ظاهرا طلاقهما انها تم
الاعتكاف مطلقا خاف فوات الحج ام لا وسلم ذلك شيخنا العدوي لكن كلام عجم انسب بما يأتي من ترجيح
القول بتقاييم الوقوف بعرفة اذا خشى فواته على الصلاة خلافا لقول المصنف وصلى ولوفات فتأمل (قوله)
بغير اذنه جل المصنف على غير المأذون فيه لقوله ان عتق لان المأذون فيه يفعل وان لم يعق بأن يرفع امره
لحاجته في جبر سبده على ان يمكنه من فعله (قوله فان منعه مانذره باذنه الخ) هذا ظاهر وان كان غير منصوص
لان طاعته اسبده فيما نذره باذنه لا يجوز وقد تقدم ان النذر المعتبر يجب قضاؤه ان تركه اختيارا اه بن
(قوله ولو معينات وقته) اي هذا اذا كان مضمونا او معينا وبق وقته بل ولو كان معينا وفات وقته لانه
قوته على نفسه حيث اطاع سبده ولم يخالفه ويرفعه للحاكم ليجبره على تمكنه من فعله لانه حيث اذنه في
النذر ليس له منعه (قوله ولا يمنع مكاتب يسيره) اي من يسير الاعتكاف الذي شرع فيه ولو بلا اذن
من سبده قال خش ومثله المرأة اي التي يحتاج لها زوجها فليس له منعها من يسير الاعتكاف وظاهره مطلقا
سواء كان اذن لها فيه ام لا وفيه نظر لما تقدم من قوله وان اذن لعبدا او امرأة في نذر فلا يمنع فان مفهومه
المنع عند عدم الاذن ولو يسيرا ويدل على بطلانه ايضا ما تقدم في الجماعة من قوله ولا يرضى على زوجها به
واذا كان له منعها من المسجد لصلاة واحدة فاحرى الاعتكاف اه بن والحاصل ان المرأة اذا كان يحتاج
لها لزوج فهي كالعبد في اذنه من القسمين اي من الاذن وعدمه واما ان كان لا يحتاج لها فيجوز لها ان
تعتكف بغير اذنه وليس له منعها منه ولو كثر (قوله ولزم يوم) اي زيادة على الليلة (قوله واولى عكسه)
اي فان نذر يوم الزمه ليلة زيادة على اليوم الذي نذره واليلة التي تلزمه في هذه ليلة اليوم الذي نذره لا الليلة
التي بعده كما هو ظاهر ما لابن بونس وغيره وحينئذ يلزم في هذه الصورة دخوله المعتكف قبل الغروب او معه
وكذا في مسألة لمصنف قاه شيخنا (قوله فلا يلزمه شيء) اي عندنا خلافا للشافعية اه بن وقوله فلا يلزمه
شيء اي ما لم ينو الجور والالز به مانذره * واعلم ان ما ذكره من عدم لزوم شيء باتفاق ابن القاسم وسخنون
واخلافهما في ان من يدر طاعة نافعة كصلاة ركعة وصوم بعض يوم يلزمه اكماله عند الاول ولا يلزمه شيء
عند الثاني في غير الاعتكاف واما هو فلا يلزم فيه شيء باتفاقهما لضعف امر الاعتكاف بخلاف الصوم
والصلاة والامه فان حرقا قوي لكونها من دعائم الاسلام (قوله خلافا لسخنون) اي حيث قال لا يلزم شيء

(و) (لزم) (تتابعه في مطلقة) أي الذي لم يقيد بتتابع ولا عدمه فان نوى أحدهما عمل به وهذا في المنذور بدليل قوله (و) (لزم) (منوبه) أي ما نواه من العدد فنوى في التطوع عشرة أيام مثلاً لزمه (حين دخوله) المعتكف ما نواه حين متعلق بلزمو ويجوز تعلقه بمنوبه وهو ظاهر وما قبل من أنه لا يصح غير صحيح (كطلق الجوار) يضم الجيم وكسر هاء ثانية نام في جميع ما تقدم من أحكام الاعتكاف فيلزمه تبعه ان نواه ولم ينوشأ وان نوى عدمه عمل به ويلزم فيه الصوم ويمتنع فيه ما يمتنع في الاعتكاف ٤٤٩ ويطلبه ما يطلبه فن قال الله على ان

اجاور المسجد يوما مثلاً فهو نذر اعتكاف بلفظ جوار فلا فرق في المعنى بين قوله اعتكف مسدة كذا او اجاور واللفظ لابراد لعينه وانما يراد لمعناه والمراد بالطلق ما لم يقيد بنهار فقط ولا ليل فقط فهو اعتكاف بلفظ جوار كما علمت وسواء كان منذوراً او منوباً ويلزمه ما نواه بدخوله فان قيده او نوى فيه الفطر فلا يلزمه الا نذر باللفظ واليه اشار بقوله (لا) الجوار المقيد بقيد (النهار فقط) او الليل فقط وكذا المطلق المنوي فيه الفطر (فباللفظ) أي لا يلزم الا باللفظ بنذره ولا يلزم بالدخول على ما يأتي وانما اقتصر المصنف على النهار لاجل قوله (ولا يلزم فيه

كالا اعتكاف) (قوله ولزم) (تابعه) أي الاعتكاف المنذور في مطلقة أي فيما اذا نذر مطلقاً غير مقيد بتتابع ولا تفريق فاذا نذر اعتكاف عشرة أيام فانه يلزمه تبعه ان طريقة الاعتكاف وشأنه التتابع (قوله فان نوى أحدهما عمل به) فيه نظر بل اذا نوى عدم التتابع لم يلزمه تبعه ولا تفريق اهـ بن (قوله حين دخوله المعتكف) أي لان النفل يلزم اتعاه بالشرع فيه فان لم يدخل معتكفه فلا يلزمه ما نواه (قوله متعلق بلزمو) أي فيكون الدخول سبباً في اللزوم (قوله وهو ظاهر) أي ان ما نواه حين دخوله لازم له (قوله وما قبل) القائل لذلك خش وعلل بعله لا معنى لها (قوله كطلق الجوار) الاولى ان يقول كالجوار المطلق اذ فرق بين مطلق الماهية والماهية المطلقة فان الثاني عبارة عن الماهية بقيد الاطلاق وهو اخص من الاول وقوله كطلق الجوار كأن يقول الله على ان اجاور المسجد عشرة أيام ولم ينو ليلاً ولا نهاراً ولم يلفظ بذلك ولم ينو الفطر ولم يلفظ به فاذا قال ذلك وكان كذلك فكأنه قال الله على اعتكاف عشرة أيام وحينئذ فهو اعتكاف بلفظ الجوار فيلزمه ما يلزم في الاعتكاف ويمتنع ما يمتنع فيه وحينئذ فيلزمه تبعه ان نواه ولم ينوشأ فان نوى التفريق عمل بها واذا نوى في قلبه ان يجاور في المسجد عشرة أيام ولم ينو ليلاً ولا نهاراً ولا فطراً فهو اعتكاف في المعنى غير منذور فاذا دخل المسجد لزمه اعتكاف عشرة أيام وان لم يدخل فلا يجب عليه شيء ومفهوم لم يقيد بليل ولا نهاراً انه اذا قيد بذلك باللفظ والنية لزمه ما قيد به فقط لكن بلا صوم وكذلك لو كان الجوار مطلقاً ولكن نوى الفطر او تلفظ به فانه يلزمه من غير صوم ومحل لزومه اذا قيد بالفطر او الليل او النهار اذا نذر الجوار واما اذا نواه فقط فلا يلزمه شيء ولو دخل المسجد والحاصل ان الجوار ما مطلق او مقيد بليل او نهار فان كان مطلقاً لم ينو فيه فطر لزم بالنذر اذا نذر ولزم بالدخول اذا نواه وان نوى فيه الفطر فلا يلزم الا بالنذر ولا يلزم بالدخول اذا نواه وكذا المقيد بليل او نهار فلا يلزم الا بالنذر ولا يلزم بالدخول اذا نوى ذلك من غير نذر (قوله فان قيده) أي بالليل فقط او النهار فقط وقوله او نوى أي او اطلق ولكن نوى الخ (قوله بنذره) أي بنذر النهار وكذا الليل (قوله المقيد بالفطر) أي او بالليل او النهار (قوله وفي يوم دخوله الخ) حاصله ان الجوار اذا كان مقيداً بليل او نهار او بالفطر فلا يلزم الا بالنذر كما هو ولا يلزم ولو دخل ان كان منوباً وهل عدم اللزوم في المنوي مطلقاً حتى في يوم الدخول فله الخروج من المسجد بعد دخوله او عدم اللزوم انما هو بالنسبة لغير يوم الدخول واما بالنسبة له فيلزمه اتعاه تأويلان والراجح منهما الاول فالخلاف انما هو في يوم الدخول واما ما بعده فلا يلزم اتفاقاً وهل التأويلان في يوم الدخول سواء نوى مجاورة يوم او ايام وهو ما قاله ح وبهرام ومثله في التوضيح واعتمده اللقائي والاملافي انما هو فيما اذا نوى مجاورة ايام واما اذا نوى مجاورة يوم فلا يلزم اكمله بالدخول قطعاً وهو ما قاله المواق واعتمده عجم اذا علمت ذلك تعلم ان الشارح ماش على طريقة عجم اهـ (قوله كمن نوى جواره مسجد مادام فيه او وقام عينا) فلا يلزم بقية ذلك اليوم ولا بقية الوقت المعين (قوله واتيان ساحل) عطف على يوم من قوله ولزم يوم (قوله كدمياط) بالبدال المهملة والمعجمة كما في اللب للسيوطي (قوله هي بذلك) أي سمي محل الرباط ساحلاً (قوله على شاطئ البحر) أي فالساحل في الاصل شاطئ البحر الذي يلي فيه رمله فأطلق هنا واريد به محل الرباط تسمية للحال باسم محله (قوله لا اعتكاف) أي لان الصوم

أي حين تلفظ بالنذر) حينئذ (صوم) اذا المقيد بالليل او المطلق الذي نوى فيه الفطر لا يتوهم فيه صوم حتى يحتاج لغيره أي ولا يلزم المجاور حين لفظ (٥٧ - دسوقي اول) بنذره صوم ولا غيره من لوازم الاعتكاف لكن لا يخرج اعيادة من يضربون بها لانه ينافي بنذره المجاورة في المسجد نهاره ويخرج لما يخرج له المعتكف ولا يخرج لما لا يخرج له ثم ان نوى الجوار المقيد بالفطر أكثر من يوم لا يلزمه بدخوله ما بعد يوم دخوله (وفي) (لزمه) (كالم) (يوم دخوله) وعدم لزومه اذا لصوم فيه وهو الارجح (تاويلان) اما ان نوى يوماً فقط لم يلزمه اكمله قطعاً كمن نوى جواره مسجد مادام فيه او وقام عينا فقله وفي يوم الخ راجع لمفهوم قوله فباللفظ أي فان لم يلفظ في الخ (و) (لزم) (اتيان ساحل) المراد به محل الرباط كدمياط والاسكندرية ونحوهما - مسمى بذلك لان العال كونه على شاطئ البحر (لناذر صوم) او صلاة لا اعتكاف

(به) أي في الساحل (مطلقاً) كان في مكان مفضل أو فاضل كأحد المساجد الثلاثة فرضاً كان الصوم أصالة أم لا (و) لزم اتيان (المساجد الثلاثة قطعاً لنذر عكوف)

٤٥٠

والصلاة لا يعتان الجهاد والحرس والاعتكاف يمنع ذلك فلذا كان نادره لا يأتي إليه (قوله كان) أي لنادره مقيماً في مكان مفضل أي بالنسبة لمكان الرباط أو كان مكانه أفضل كما لو كان مكانه أحد المساجد الثلاثة أو كان مكانه مساوياً لمكان الرباط (قوله ولزم اتيان المساجد الثلاثة) ظاهره ولو كان الموضع الذي هو فيه أفضل كمن بالمدينة نذر الاعتكاف مثلاً بيت المقدس أو مكة وبه قيل وقيل أنه لا يأتي من أفاضل المفضل ويأتي من المفضل للفاضل وسبأ في القولان في باب النذر والراجح منها الثاني (قوله أن من نذر شيئاً من الثلاثة) أي وهي الصلاة والصوم والاعتكاف وقوله لزمه الذهاب إليه أي وفعل ما نذر فيه وهل مطلقة أو لا إلا أن يكون محل النادر أفضل والأفعله فيه قولان وقوله كساحل أي كإقليمه الاتيان لساحل (قوله والافقولان) أي ولا يمكن بعيداً بل كان قريباً وهو ما لا يجوز لشدة راحلة فقولان في فعل المنذور بموضع النادر أو بالحل الذي نذر الفعل فيه وهذا إذا كان المنذور صلاة أو اعتكافاً وأما أن كان صوماً فهل كذلك وهو ما قاله بعضهم أو يفعل الصوم بموقعه من غير خلاف لأنه لا ارتباط للصوم بالمكان وهذا هو المتبادر من كلام ح (قوله وكره) كله خارج المسجد) حاصله أنه يستحب للمعتكف أن يأكل في المسجد أو في محضته أو في المنارة ويكره كله خارج المسجد بالقرب منه كضائه أي قدام بابه ورحبته وهي ما زيد بالقرب منه لتوسعته وأما كله خارجاً عما يكره كله فيه فهو مبطل للاعتكاف وهذا التفصيل هو ظاهر المدونة والمجموعة والذي للباجي بالطلان بالخروج من المسجد واطلاق كافي المواق ويمكن أن يحمل لاطلاق في كلامه على التفصيل الذي ذكره في المدونة وظاهر المصنف كالمدونة كراهه الاكل خارجة ولو خف الاكل وعدم كراهه الشرب خارجة وهو كذلك (قوله غير مكني) أي ليس معه ما يكفيه من الماء كل المشرب وظاهره ولو وجد من يكفيه ذلك بجرة أو مجاًل ما قبل ما حل جسمك مثل ظرفك * قول أنت جيع امرئ وفي المدونة ما لم يجد كافياً وعليه إذا وجد كافياً خرج لشرا ما يحتاجه هل يبطل أم لا أنظره (قوله أصله مكفوى) أي قلبت الواو بـاء لاجتماعها مع الباء وسبق أحدهما بالسين وادغمت الباء في الباء وقلبت الضمة التي قبل الباء كسرة لاجل أن تصح (قوله فإن اعتكف غير مكني) أي مرتكباً للكره (قوله ولا يتجاوز أقرب مكان) أي إذا تعددت الأسواق في البلد (قوله كاشغاله) أي كما يفسد إذا خرج لقضاء حاجة فاشتعل خارجة بشيء الخ وذلك لأن اشتعاله بما ذكر يخرج عن عمل الاعتكاف والحال أن حرمة الاعتكاف عليه (قوله ودخوله منزله) أي إفضاء حاجة وأشار الشارح إلى أن الكراهة مقيدة بقيد أن يكون المنزل قريباً أو أن يكون فيه أهله أي زوجته أو سريته مخافة أن يشتغل بهم عن اعتكافه ولا يرد على هذا التعليل جواز مجيء زوجته إليه في المسجد وكلها معه وحديثها لأن المسجد وازع أي مانع من لجاء ومقدماته ولا مانع من فعل ذلك في البيت (قوله ومثله) أي مثل ما إذا لم يكن أهله في البيت في عدم الكراهة (قوله واشتعاله بعلم) هذا على مذهب ابن القاسم ورواه عن مالك من أن الاعتكاف يختص من أعمال البر بذكر الله وقرآنة القرآن والصلاة وأما على مذهب ابن وهب من أنه يباح للمعتكف جميع أعمال البر المختصة بالأخرة فيجوز له مدارس العلم وعبادة المرضى في موضع معتكفه والصلاة على الجنائز إذا انتهى إليه وخدم الناس ويجوز له كتابة المصاحف للثواب لا لاجرة يأخذها بل ليقرأ فيها وينتفع بها من كان محتاجاً إليه بن (قوله غير عيني والالم يكره) ظاهر المدونة كافي المواق الكراهة مطلقاً وأنظر من أين هذا التقليد أه بن وقد يقال إن العيني متعين لا ترخيص في تركه فلا تصح كراهته فأنص وان كان معلوماً فينبغي أن يترك (قوله لا المقصود الخ) جواب عما يقال الاشتغال بالعلم غير العيني أفضل من صلاة أو صلاة فلم كره هنا واستحبته والذكر وقرآنة القرآن (قوله وبإضاعة النفس) أي تخليصها من

كصلاة بغيرها كالزهر وجامع عمرو (فبموضعه) الذي نذره الاعتكاف أو الصلاة والصوم يفعل المنذور وظاهره ولو قرب جداً والحاصل أن من نذر شيئاً من الثلاثة في أحد المساجد الثلاثة لزمه الذهاب إليه كساحل في نذر صوم أو صلاة لا اعتكاف فيفعله في موضعه وأما غير الساحل والمساجد الثلاثة فبموضعه أن بعد والافقولان ثم شرع في بيان مكر وهاته فقال (وكره) للمعتكف (أكله خارج المسجد) يعني بضائه أو رحبته الخارجة عنه فإن أكل خارجاً عن ذلك بطل اعتكافه (و) كره استكافه غير مكني) بفتح فسكون فكسر الفاء وتشديد الباء بوزن مرمى اسم مفعول من الكفاية أصله مكفوى فيسحب له أن يحصل ما يحتاج له من ماء كل ومشرب وملبس فإن اعتكف غير مكني جازله أن يخرج لشراء طعام ونحوه ولا يتجاوز أقرب مكان والافسد اعتكافه

كاشغاله خارجة بشيء من قضاء دين وتحدث مع أحد وحر ذلك (و) كره (دخوله منزله) لقريب وبه أهله والأبطل صفاتها في الأول ولم يكره في الثاني ما إذا كان له في حارة المنارة ودخله استغله (وان) كان الدخول (اعتكافاً) كره (اشتغاله بعلم) متعلماً به علماً غير عيني والالم يكره لأن المقصود من الاعتكاف صفاته المبرورة بإضاعة النفس وهو اعتكاف يحصل غالباً بالذكر والصلاة

لألا اشتغال بالعلم (و) كره (كتابته) أي المعتكف (وان مصحفان كثر) ما ذكر من العلم ٤٥١ وكتابته ولا بأس باليسر وان كان تركه أولى

(و) كره (فعل غير ذكر)

من تهليل وتسبيح وتحميد
واستغفار وصلاة على النبي

صلى الله عليه وسلم (وصلاة
وسلاوة) وأما الثلاثة

فستحب فعلها وشبهه في
الكرهه قوله (كعبادة)

لمريض بالمسجد ان بعد
عنه (وجنازة ولو لاصقت)

بأن وضعت بقبره أو
انتهى زحامها اليه فالمبالغة

في الجنازة فقط (وصعوده
لتأذين بمنار أو سطح)

للمسجد لا يمكنه أو محضه
فيجوز (وترتبه للإمامة)

المعتمد الجواز بل
الاستحباب وفي بعض

النسخ الإقامة لكن
النص كراهة الإقامة وان

لم يرتب لانه يمشى الى الإمام
وذلك عمل (واخراجه) أي

يكراهه للقاضي ان يخرج
(الحكومة) قبل تمام

اعتكافه مالم تطل مدة
الاعتكاف بحيث تضر

برب الحق والأفلا كراهة
(ان لم يلد) بفتح الياء وضمها

لانه سمع لدوالد (به) أي
باعتكافه والافلا يكره

اخرجه والدلد الفوار من
دفع الحق والمماطلة به ثم

بين الجائز بقوله (وجاز)
للمعتكف (اقراء قرآن)

على غيره أو سماعه من الغير
لاعلى وجه التعليم والتعلم

والا كره (و) جاز (سلامه
على من بقربه) أي سؤاله

صفاها المذمومة (قوله لا بالاشتغال بالعلم) أي لان العلم لشرفه عند النفس ربحا شمت به (قوله ان كثر ما
ذكر من العلم) أي غير العبي (قوله وكتابته) انضمير الله معتكف لا للعلم بدليل المبالغة فهو من إضافة المصدر
لفاعله ومحل كراهة الكتابة له مالم يكن لمعايشه الذي يحتاج له في مدة اعتكافه وان ليعالاه والأفلا كراهة
كذا ينبغي لان الأمر المحتاج له لا يرخص تركه فلا تصح كراهته (قوله فيستحب فعلها) أي بأن يشغل الوقت
تارة بهذا وتارة بهذا وليس المراد انه يمل جميعها في فور واحد لان هذا لا يتأتى ر قوله فيستحب فعلها أي
اخذها من حكم المصنف بالكرهه على فعل غيرها من أنواع البر (قوله كعبادة لمريض بالمسجد) وأما ان كان
خارجا كانت العيادة غير جائزة وتبطل الاعساف (قوله ان بعد عنه) بأن كان ينقل من محله لعيادته وأما
لو كان قريبا منه فلا بأس ان يسلم عليه وهو جالس في محله (قوله وجنازة) أي وصلاة على جنازة ولو كان جارا
أو صالحا فيخص ما تقدم في الجنائز وهو قوله والصلاة احب من النفل اذا قام بها الغير ان كان بكرا أو صالحا
بغير المعتكف هذا اذا وضعت بعيدة عنه بل ولو لاصقة ومحل الكراهة اذا لم تتعين عليه والأفلا كراهة لان
المتعين لا يرخص في تركه فلا تصح كراهته (قوله لا يمكنه الخ) مالم يكن يخرج لرصد الاوقات والا كان اذا نه
في صحته مكروهها كذا قال عياض والما بال ان الاذان على المنار وعلى سطح المسجد مكروه مطلقا كان يرصد
الاوقات ام لا وأما اذا نه في محله او في صحته فجائز ان لم يكن يرصد الاوقات والا كره هذا هو النقل (قوله لانه
يمشى الى الامام) مفاده انه لا كراهة اذا كان لا يمشى وهو كذلك على ما فاده الداني وعورضت الكراهة بما
تقدم من جواز تأديته بصحن المسجد ولكن النص يتبع (قوله واخرجه للحكومة) أي لدعوة توجهت عليه
ولا يبطل الاعتكاف حينئذ ومحل هذا اذا اخرج قهره عنه وأما خروجه باختياره لذلك ونحوه فانه يبطل
اعتكافه قال في المدونة فان خرج بطلب حدا أو ديناً أو خرج فيما عليه من حدا أو دين فسد اعتكافه وقال ابن
نافع عن مالك ان اخرجته فاض الحكومة أو غيرها كراهة فاحب الى ان يتسدى اعتكافه وان بنى اجزاء
وظاهر اطلاقها سواء الدبا اعتكافه أولا وقال التاشفي في شرح الرسالة ان اخرج كراهها وكان اعتكافه هربا
من دفع الحق فخروجه يبطل اعتكافه اتفاقا ونحوه في الجواهر فقيده اطلاق كلامها بذلك اه بن (قوله
مالم تطل مدة الاعتكاف) أي مالم يكن الباقي من مدة الاعتكاف كثيرا (قوله والأفلا كراهة) أي في اخراجه
(قوله ان لم يلد به) أي ان محله كراهة اخراجه لاجل سماع دعوى توجهت عليه اذا لم يتبين لده وانما
اعتكف فراراً من اعطاء الحق والاعتين اخراجه كان الباقي من مدة الاعتكاف كثيرا أو قليلا كفاي خش
وهو الصواب ويبطل اعتكافه به اذا الخروج والحاصل انه ان خرج طائعا لطلب حق له أو لدعوى متوجهة
عليه فسد اعتكافه ولو كان غير ملد بذلك الاعتكاف وان اخراجه الحاكم فمهر اعنه فسد اعتكافه ان كان ماد
به وان كان غير ملد به فلا يبطل اعتكافه وله ان يبنى على ما فعله (قوله وجاز اقراء قرآن على غيره الخ) أي ولا
يحمل المصنف على ظاهره من تعليمه القرآن لغيره بموضعه كفاي الجلاب فانه يعترض بأن هذا مكروه كفاي ح
عن سند لاجاز ومافي الجلاب من الجرازة فيف كذا في خش وعقب وفيه ان كلام الجلاب قد اقتصر
عليه في التوضيح وكذا اقتصر عليه ابن عرفة وابن عارى في تكميل التقييد والمواق وغيرهم واقتصرهم
عليه يؤذن بانه المذهب لكن مافي الجلاب تبده شارحه الشرح مساحي ونصه واقراء القرآن فيجوز وان كثر لانه
ذكر الا ان يكون فاصد للتعليم فيمتنع كثره اه : له ابو على المسناوى وبه لما يجمع بين كلامي سند والجلاب
اه بن فقول سند ان سماعه من الغير كرهه اه كان على وجه التعليم محمول على ما اذا كان كثيرا وقول
الجلاب ان اقراء القرآن للغير جائز ولو كثر محمول على ما اذا لم يقصد تعليمه ويكثر والا كره (قوله أي سؤاله
عن حاله) محل الجواز اذا كان السؤال لطيفا لا طرل فيه (قوله والا كره) أي والا بأن وجدنا نال أي في
المسجد أو طول في السؤال بدون اتعمال كرهه وأما لو حصل انتقال لخارج المسجد بطل اعتكافه (قوله فهو
داخل في الذكر) أي لما قيل ان السلام من اسماء الله كذا ذكر بعضهم (قوله وتطيبه) أي جاز تطيب

عن حاله كقوله كيف حاله وكيف أصبحت ملاحظا ومريضا من غير اتمال له عن مجلسه والا كرهه وا قوله السلام عليكم فهو داخل
في الذكر (وتطيبه) بأنواع الطيب وان كرهه لصائم غير معتكف لان هذا معه مانع عنه مما يفسد اعتكافه وهو المسجد وبعده عن النساء

(و) جازله (ان ينكح) بفتح الاء اي يعقد لنفسه (و ينكح) بضمها اي يزوج من في ولايته بحجر اوراق او قرابة اذا كان ذلك (بمجلسه) بغير انتقال ولا طول والا كره (واخذته اذا خرج لكتفسل جمعة) او جنازة او عييد (ظفرا او شاربا) او عانة او باطا خارج المسجد وكره فيه كحلق راسه مطلقا الا ان يتضرر فليخرج ٤٥٢ راسه عن المسجد والحلاق خارجة (و) جازله اذا خرج لعسل ثوبه من نجاسة (انتظار

غسل ثوبه او تجفيفه) اذا لم يكن له غيره والا كره (ونذب) له (اعداد ثوب) آخر يلبسه ان اصاب الذي عليه نجاسة مثلا كالرضع وليس المراد ان يعسده ثوبا للاعتكاف غير الذي عليه (و) نذب (مكنه) في المسجد (ليلة العيد) اذا اتصل اعتكافه بها وكان آخر اعتكافه آخر يوم من رمضان لمضي من معتكفه الى المصلي لا يصل عبادة بعبادة فان كانت ليلة العيد اثناء اعتكافه قضاها في المدونة الوجوب وهو الراجح فان خرج ليلة العيد او يومه اثم ولم يبطل مراعاة للمقابل فيما يظهر (و) نذب لمريد الاعتكاف (دخوله) المسجد من الليلة التي يبدأ بتدائه اعتكافه منها (قبل الغروب) في الاعتكاف المنسوي ولو يوم فقط او ليلة بناء على ان اقله يوم والراجح الوجوب واما المنذور فيجب دخوله قبل الغروب واما للزوم اليسل له (وصح) في المنوي والمنذور (ان

المعتكف بانواع الطيب في ليل او نهار سواء كان رجلا وامراة وهذا هو المشهور بخلاف الجديس القائل بكراهته في حقهما اه شيخنا عدوى (قوله بغير انتقال) اي لمحل آخر من المسجد والا كره واما لو كان الانتقال بمحل خارج المسجد بطل اعتكافه (قوله واخذته) اي قصه وازالته وقوله اذا خرج اي من معتكفه (قوله او جنازة او عييد) اي او لحرا صابه فالكاف في كلام المصنف في الحقيقة داخل على جمعة كذا في عبق والاولى ملاحظة دخوله على كل من المضاف والمضاف اليه ليدخل خروجه لشراء طعام او ماء تأمل واشعر قوله اذا خرج انه لا يخرج بمجرد قصد الشارب والطفر وما معهما وهو كذلك (قوله وكره فيه) اي ولو جمع ذلك في ثوبه والقاء خارجه لحرمه المسجد كما في المدونة (قوله مطلقا) اي سواء كان في المسجد او خارجه والذي له فعله اذا خرج اتمها وازالة الطفر والشارب والابط والعانة لخلق الراس كما يفيد ابو الحسن خلافا لما في خش من انه اذا خرج لعسل الجمعة جازله خلق الراس ولا يخرج لها استقلالاً وواقفه في الميع على ذلك (قوله انتظارا) اي يجوز له ان يجلس خارج المسجد عند من يغسلها له منتظرا غسلها وتجفيفها (قوله اذا لم يكن له غيره) اي ولم يجده من يستنيبه في الجلوس عند الغسل او عند الثوب الى ان يجف فالحال هو مضيد بقيد (قوله والا كره) اي الانتظار المذكور ولا بطلان فيهما كما في شب (قوله ونذب له اعداد ثوب آخر يلبسه) اي يأخذه معه لاحتمال ان يصيب الذي عليه نجاسة فيلبسه (قوله وكان آخر اعتكافه الخ) اشعر كلامه هذا انه لو كان اعتكافه العشر الاول والاواسط من رمضان لم يندب له مبيت الليلة التي تلي ذلك العشر وهو كذلك فيخرج اذا غربت الشمس آخر ايام اعتكافه قاله ت (قوله قضاها المدونة الوجوب) اي وجوب مكثه في المسجد فقط او عليه حرمة الاعتكاف وقيل لا يجب عليه المكث ليلة العيد بل يجوز له ان يخرج بمجرد غروب الشمس آخر يوم من رمضان وعليه حرمة الاعتكاف فتحصل ان الاقسام الثلاثة الاول ما اذا كانت ليلة العيد آخر مدة الاعتكاف والثاني ما اذا كانت ليلة العيد في اثناء المدة والثالث ما اذا كانت ليلة العيد لم تأت في مدة الاعتكاف اصلا (قوله قبل الغروب) الظاهر ان الدخول مع الغروب بمثابة الدخول قبله في تحصيل المندوب (قوله والراجح الوجوب) اي وجوب الدخول قبل الغروب واما على المعتمد من ان اقل الاعتكاف يوم وليلة وانه اذا نذر يومه او ليلة واحدة (قوله واما المنذور فيجب الخ) قال ابن الحاجب ومن دخل قبل الغروب اعتدي يومه وبعد الفجر لا يعتد به وفيما بينهما قولان التوضيح واختلف اذا دخل بينهما والمشهور الاعتداد وقال سحنون لا يعتد وحمل بعضهم قول سحنون على انه ليس بخلاف وان المشهور محمول على النفل وقول سحنون على النذر وقال ابن رشد حمل قول سحنون والمعونة على الخلاف اظهر اذا علمت هذا تعلم ان الاولى ابقاء كلام المصنف على الاطلاق لاستظهار ابن رشدان بين القولين خلافا وان المعتمد قول المعونة بالاعتداد انظر بن ومن هذا تعلم ان قول الشارح والراجح انه يصح هذا قول سحنون وجعله الراجح فيه نظر (قوله وصح ان دخل الخ) غايته انه ترك المندوب ان كان الاعتكاف غير مندور وخاف الواجب ان كان مندورا اثم ان كلام المصنف هنا مخالف لما سبق له من ان اقل الاعتكاف يوم وليلة وان من نذر يومه او ليلة واجاب الشارح بأن كلام المصنف هنا مبني على ضعيف وهو ان اقل الاعتكاف يوم فقط (قوله والراجح انه لا يصح) اي اذا دخل قبل الفجر سواء كان منويا او مندورا بغير تنبيه في علم انه وقع خلاف في اقل الاعتكاف اي في اقل ما يتحقق به على قوانين فقيل اقله يوم وليلة وهو المعتمد وعلى هذا اذا دخل لمعتكف قبل الفجر او معه فلا يجزئه ما لم يضم له ليلة في المستقبل سواء كان الاعتكاف منويا او مندورا وعلى هذا القول يأتي ما مضى من انه اذا نذر يومه او ليلة وقيل ان اقله يوم فقط وحينئذ اذا دخل قبل الفجر

دخل قبل الفجر بناء على ان اقله يوم فقط والراجح انه لا يصح بناء على الراجح من ان اقله يوم وليلة (و) نذب او (اعتكاف عشرة) من الايام لانه عليه الصلاة والسلام لم ينقص عنها وهذا اقل المندوب واكثره شهر وكره ما زاد عليه اوقع عن هشرة وهذا هو الراجح وقيل العشرة اكثر المندوب فيكره ما زاد عليها وفي كراهة ما دونها قولان

(و) نذوب منه (بآخر المسجود) أي بعد من يشغله بالحديث (و) نذوب الاعتكاف (رمضان) لكونه سيد الشهور (وبالآخر الأواخر) منه فهو مندوب ثالث (ليلة القدر العالمة به) أي في رمضان وفي العشر الأواخر ذكر الصبر باعتبار الزمن (وفي كونها) دائرة (بالعام) كله (أو رمضان) خاصة (خلاف وانتقلت) على كل من القولين فلا تختص ٤٦٣ ليلة معينة في العام على الأول ولا

في رمضان على الثاني
وقيل تختص بالعشر
الأواخر من رمضان
وتنقل أيضا (والمراد
بكسابة) أو تاسعة أو
حاشية في حديث التمسوها
في التاسعة أو السابعة أو
الخامسة أي من العشر
الأواخر (ما بقى) من العشر
لأما مضى فالمراد بالتاسعة
ليلة إحدى وعشرين
والسابعة ليلة ثلاث
وعشرين والخامسة ليلة
خمس وعشرين وقيل
العدد من أول العشر
فالتاسعة ليلة تسع وعشرين
والسابعة ليلة سبع وعشرين
والخامسة ليلة خمس
وعشرين * واعلم أن
العمل ليلة القدر خير من
الف شهر سواء علمت أو
لم تعلم ولها علامات ذكرها
العلماء أخذنا من الأحاديث
ولما كانت مبطلات
الاعتكاف قسم
يبطل ما فعل من
استنائه وقد عدم في سر
والأخرج وبطل الخ وقسم
يخص زمنه ولا يبطل
ما قبله وهو ثلاثة أقسام منها
ما منع الصوم والمسجد
وأشاره بقوله (و) إذا نذر
أبما غير معينة أو معينة

أومعه اجزا ذلك اليوم ولو كان ناذرا لاقبل لكنه خالف الواجب إذا كان ناذرا له لأن هذا القول يقول بلزوم
ليلة بالنذر فلزومها لأمن حيث أقبل الاعتكاف بل من حيث أن النذر واجبها أما أقبله كما لا يبحث يكون
ما ننص عنه أما مكروهها أو خلاف الأولى على ما فيه من الخلاف فقيل يوم وليلة وأكثره كما لا يبحث يكره ما زاد
عليه عشرة ونقل هذا القول في التوضيح عن بعضهم وقيل أقبله كالأثلاث أيام وأكمله عشرة وقيل أقبله كالأ
عشرة وأكثره شهر وهو مذهب المدونة والرسالة إذا علمت هذا تعلم أن من نذر اعتكافا دخل فيه ولم يعين
قدره فإنه يلزمه أقل الحقيقة وهو يوم وليلة على المعتد أو يوم فقط على مقابله وإذا نذر أقبل الاعتكاف كالأ
لزمه أقبله على الخلاف المذكور في هذه الأقوال الثلاثة اهـ تترى رخصنا عدوى (قوله وبآخر المسجود) أي
عجزه المقابل لصدره الذي هو أمامه (قوله ليلة القدر) أي لأجل التماس ليلة القدر بسكون الدال وفتحها
سميت بذلك أما التقدير الكوائن فيها من أرزاق وغيرها أي إظهارها للملائكة أو لعظم قدرها أو قدر القائم بها
(قوله وفي كونها دائرة بالعام) وهو ما صححه في المقدمات حيث قال وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأكثر
أهل العلم وهو أولى الأقوال وقوله ودائرة في رمضان وهو الذي شهره ابن غلاب اهـ بن (قوله واعلم أن
العمل) أي عمل الطاعات وقوله خير من ألف شهر أي خير من عمل الطاعات ألف شهر وقوله سواء علمت أي
ليلة القدر التي عمل فيها (قوله ولها علامات ذكرها العلماء) من جملتها أن تطلع الشمس صبيحة يومها بيضاء
لأشعاع لها كافي الحديث أن تكون السماء ليلتها صحو لا غيم فيها وأن يكون الوقت ليلتها معتدلا لا حارا ولا
باردا (قوله وإذا نذر الخ) حل الشارح كلام المصنف على صور النذر الثلاث جريا على ما عزا ابن رشد
للمدونة من أن النذر المدين من غير رمضان إذا طرأ فيه عذر فإنه يقضى لا على قول سحنون أنه لا يقضى مطلقا
وحاصل كلام المقدمات أن النذر أيا ما بآعيانها ما أن يكون من رمضان فعليه قضاءها وإن مرضها كلها
لوجوب قضاء الصيام عليه وإن مرض بعضها قضى ما مرض فيها وإن كانت من غير رمضان فمرضها كلها
أو بعضها فتلاثة أقوال أحدها وجوب القضاء مطلقا على رواية ابن وهب في الصوم الثاني عدم القضاء
مطلقا وهو مذهب سحنون الثالث التفرقة بين أن يمرض قبل دخوله في الاعتكاف فلا يلزمه وهو مذهب
ابن لقاسم في المدونة على تأويل ابن عبدوس وإن نذر أيا ما بغير آعيانها قضى ما مرض منها وأما فطره ساهيا
يصل ذلك باعتكافه ولا خلاف في هذا قال في التوضيح فإن كان الاعتكاف تطوعا فافطره لمرض أو حيض
فلا قضاء عليه لكن إن بقى عليه شيء من المنوى بعد زوال المانع بنى كافي ابن عاشر اهـ بن وحاصل إيضاح
المقام أن تقول العذر إما اغناء أو جنون أو حيض أو نفاس أو مرض والاعتكاف إما نذر معين من رمضان
أو من غيره أو نذر غير معين أو تطوع معين بالملاحظة أو غير معين فهذه خمسة وعشرون من ضرب خمسة في
خمس وفي كل منها ما إن يطرق العذر قبل الشروع في الاعتكاف أو بعد الشروع فيه أو يقارن الشروع
فيه فهذه خمسة وسبعون صورة فإن كان الاعتكاف نذرا معيناً من رمضان أو نذرا غير معين وطرات خمسة
الأعذار قبل الشروع في الاعتكاف أو بعده أو مقارنة له فإنه يبنى في هذه الثلاثين صورة وإن كان نذرا معيناً
بغير رمضان فإن طرات خمسة الأعذار قبل الشروع في الاعتكاف أو مقارنة له فلا يجب القضاء وإن طرات
بعد الشروع فإقضاء متصلا فصوره خمسة عشر وإن كان تطوعا معيناً بالملاحظة أو غير معين فلا قضاء سواء
طرات خمسة الأعذار قبل الشروع أو بعده أو مقارنة له فصوره ثلاثون فالجمله خمسة وسبعون صورة وبني
حكم ما إذا فطر ناسيا أو لحكم أنه يتنقض سواء كان الاعتكاف نذرا معيناً من رمضان أو من غيره أو كان نذرا
غير معين أو كان تطوعا معيناً بالملاحظة أو لا فصوره خمسة وخمسة الصور مما تون (قوله ملاصق للبناء الخ)

من رمضان أو من غيره فحصل له صدر في أثناء اعتكافه وزال (بني) ملاصق للبناء (زوال اغناء وجنون) أو حيض أو نفاس أو مرض شديد
لا يجوز معه المكث في المسجد والمراد بالبناء الأتيان ببدل ما حصل فيه المانع وتكفيل ما نذرته سواء كان ما يأتي به قضاء عما منع فيه صومه كان
بأقرب به بعدا نقضه زمنه كرمضان والنذر المدين ولم يكن قضاء كالنذر غير

المعين واما ان حصلت هذه الاعذار في التطوع فلا قضاء. وقولنا في اثنا اعتكافه امالا وحصلت قبل دخوله او قارنته بنى في المطلق وفي المعين من رمضان لافي المعين من غيره ٤٥٤ ولا في التطوع وتقدم معنى البناء ومنها ما يمنع المسجد فقط كالسلس وتركه

لعدم القضاء فيه فليأمل ومنها ما يمنع الصوم فقط وهو ما اشار له بقوله (كان منع من الصوم) دون المسجد (لمرض) خفيف (ار) زوال (حيض) نهارا (ار) دخول يوم (عبد) او فطر نسيانا وبقولنا زوال حيضها او دفع ما قبل الحيض مانع من الصوم والمسجد معا فكيف جعله المصنف مانعا من الصوم فقط وحاصل الدفع ان مراده بالحيض هنا الذي طهرت منه نهارا وهو مانع من الصوم فقط الا ترى انه يجب عليها الرجوع للمسجد وليس مراده مطلق الحيض اذ هو مانع منها كما مر (وخرج) من طرا عليه عذر من هذه الاعذار وجوبا في العذر المانع من المسجد والصوم والراجح عدم جواز الخروج في المانع من الصوم كعبد ومرض خفيف (وعليه حرمه) اي حرمه الاعتكاف في فعله لا بفعله المعتكف من جاع او مقدراته او غير ذلك فاذا زال العذر رجع فوراً للبناء كما تقدم

اشار الى ان البناء للملاصقة ويصح جعلها للمصاحبة وعليها يتفرع قول المصنف بعدوان اخره بطل ولا يصح جعلها للسببية لعدم ظهور التفرع المذكور قال شيخنا السيد البليدي في حاشيته على عقب ويعتقر التأخير اليسير وهو ما لا يعد به متوانا عرفا (قوله كأن منع من الصوم الخ) حاصله انه اذا طرأ له مرض خفيف منعه من الصوم اوجاء يوم العيد في اثنا الاعتكاف وزال المرض ومضى يوم العيد فانه يجب عليه البناء على ما فعله سابقا وكذلك اذا افطر ناسيا بقوله كان منع من الصوم لمرض اي لوجود مرض خفيف طرا عليه ولو وجود عذر ولو لفظ المدونة اذا عجز عن الصوم لمرض خرج فاذا صح بنى ثم قالت ولا يثبت يوم الفطر في معتكفه اذ لا اعتكاف الا بصيام فاذا مضى يوم الفطر عاد لمعتكفه فيبنى على ما مضى اه بن (قوله او زوال حيض نهارا) اي فاذا طرأ لها الحيض وخرجت لمنزلها ثم طهرت نهارا فانها يجب عليها البناء والرجوع للمسجد لثبني ولو لم تكن صائمة فهذا الحيض الموصوف بالانقطاع نهارا يمنع من الصوم لا من الاعتكاف (قوله ان مراده بالحيض الخ) الاولى ان مراده بالحيض هنا الحيض الذي انقطع واغتسلت منه نهارا فاذا اغتسلت رجعت للمسجد ولو كانت غير صائمة فصدق عليه ان الحيض منع من الصوم فيه لا المكث اه عدوى (قوله انه يجب عليها الرجوع للمسجد) اي لتكمل بقية اليوم وان كانت غير صائمة (قوله مطلق الحيض) اي الشامل للمستمرس عليها جميع النهار (قوله في العذر المانع الخ) اي كالانغماء والجنون والحيض والنفاس والمرض الشديد الذي لا يطبق الاقامة معه في المسجد والوجوب متعلق بالولي في الاولين وبالمعتكف في الباقي (قوله والراح الخ) اي فعليه قول المصنف وخرج من طرأ له عذر خاص بالاعذار المانعة من المسجد والصوم واما قول خش وخرج من حصل له عذر من هذه الاعذار لكن وجوبا في المانع من الاعتكاف وجوازا في المانع من الصوم فهو مبني على خلاف الراجح لاقتضائه انه لو جاء العيد في اثنا الاعتكاف جاز له ان يخرج يوم العيد وكذلك اذا مرض مرضا خفيفا وهو خلاف الراجح على ما قال عجم وقد يقال ان خش ارتضى ما ذكر تبعا للتوضيح فانه جعل جواز الخروج في العذر المانع من الصوم فقط مذهب المدونة (قوله كعبد ومرض خفيف) اي يطبق معه الاقامة في المسجد دون الصوم فاذا طرأ له شيء منهما وهو في المسجد فلا يجوز له الخروج من المسجد كما في الراجح والمواق وقيل انه يجوز لهما الخروج والحاصل انهم ذكروا في جواز خروج كل منهما وعدم جواز خروجه قولين فروى في المجموعة يخرج وقال عبد الوهاب لا يخرج هكذا في ابن عرفة وابن بابي وغيرهما قال في التوضيح والخروج مذهب المدونة وكذلك اعزاء اللخمي ايضا طاهرها كما قلناه ح واما القول بوجوب البقاء في المسجد فقد شهده ابن الحاجب وصوبه اللخمي كما في ح واختاره عجم انظر بن (قوله وان اخره بطل) اي اذا كان التأخير كثيرا وهو ما يعد به متوانا عرفا ومحل البطلان به ما لم يكن التأخير لسكون الوقت وقت خوف كما قال عبد الحق وذلك كما لو زال العذر ليلا واخرالذهاب للمسجد حتى طلع النهار لخوفه في ذهابه ليلا (قوله الالية العيد) صورته ان الشخص المعتكف اذا حصل له حيض او نفاس او انغماء او مرض شديد في اثنا الاعتكاف فخرج من المسجد للبيت ثم رآل ذلك العذر ليلة العيد فأخرا لرجوع للمسجد حتى مضى يوم العيد وتاليا في عيد الاضحى فان اعتكافه لا يطل واعلم ان المصنف اعتمد في عدم البطلان في اللبس يوم العيد على نص المدونة وفي لياته على اختيار الترتبي وقوله لعدم الخ جوا بعماء قال المريض يصح والخائض تطهر نهارا غير يوم العيد يؤمران بالرجوع فان اخر ابطال اعتكافهما فما الفرق بينهما وبين من رآل عذره ليلة العيد ويومه مع ان الجميع يتعدرنه الصوم وحاصل الجواب ان اليوم الذي طهرت فيه

(وان اخره) اي اخر الرجوع ولو بعد من نسيان او اكراه (بطل) اعتكافه واستأنفه (الا ان) الخاوض (ليلة العيد ويومه) فلا يثبت لعدم صحته صومه لكل احد بخلاف لو طهرت الخاوض او صح المريض واخر كل الرجوع فيبطل صحة الصوم من غيرهما

الحائض وصح فيه المريض يصح صومه لغيرهما بخلاف يوم العيد فإنه لا يصح صومه لاحد (قوله
وان اشترط الخ) حاصله ان المعتكف اذا شرط اى عزم في نفسه على ما يشاء في اعتكافه سواء
كان ذلك العزم قبل دخوله المعتكف او بعده بأن قال ان حصل لي موجب
للقضاء لا اقضى او اعتكف ولكن اطا زوجتي او اعتكف ولا اصوم لم
يفده شرطه اى يبطل على المعتمد واعتكافه صحيح ويجب عليه
القضاء ان حصل له العذر وقيل لا يلزمه اعتكاف وقيل
ان كان الشرط قبل الدخول في الاعتكاف لم يلزمه
الاعتكاف وان كان بعد
ان دخل بطل
الشرط

(وان اشترط) المعتكف
لنفسه (سقوط القضاء)
على تقدير حصول عذر
او مبطل (لم يفده) شرطه
ووجب العمل على
مقتضى شرط الشارع
مما تقدم والله
اعلم

﴿تم الجزء الاول من حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ويليها الجزء الثاني واوله باب في الحج﴾

فهرسة الجزء الاول من حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للعلامة الدرديري

صفحة	صفحة
باب احكام الطهارة ٢١	فصل ٢٠١
فصل الطاهر ميت ما لادم له الخ ٣٥	فصل ٢٠٨
فصل في ارالة النجاسة ٤٩	فصل ٢١٥
فصل يذكرفيه احكام الوضوء ٦٤	فصل ٢٤٢
فصل ندب لقاضي الحاجة جلوس الخ ٧٩	فصل ٢٤٨
وقع في هذا الفصل في هامش ٨٢ لفظ وشط	فصل ٢٥٤
بين قوسين والصواب انها شرح	فصل ٢٧٩
فصل تقض الوضوء بحدث الخ ٨٨	فصل ٢٨٦
فصل يجب غسل طاهر الجسد الخ ٩٧	فصل ٢٩٩
فصل رخص لرجل وامرأة وان استحاضة ١١٠	فصل ٣١٤
بمحضر اوسفر مسح جورب الخ	فصل ٣١٧
فصل في التيمم ١١٥	فصل ٣٢٢
فصل في مسح الجرح او الجبيرة ١٢٧	فصل ٣٢٥
فصل في بيان الحيض ١٣٠	فصل ٣٢٧
باب الوقت المحار ١٣٦	باب الزكاة ٣٤٦
فصل في الاذان ١٤٩	فصل ٤٠٠
فصل شرط الصلاة ١٥٦	فصل ٤١١
فصل في ستر العورة ١٦٦	باب في الصيام ٤١٥
فصل في استقبال القبلة ١٧٥	باب في الاعتكاف ٤٤٤
فصل فرائض الصلاة ١٩٢	
	(تمت)

